

موسوعة الشخصيات الإيرانية

في العهدين القاجاري والبهلوي

١٧٩٦ - ١٩٧٩

الاستاذ الدكتور
خضير البديري

العارف للمطبوعات

موسوعة الشخصيات الإيرانية

في العهدين القاجاري والبهلوي

١٧٩٦ ـ ١٩٧٩


بسم الله الرحمن الرحیم

موسوعة
الشخصيات الإيرانية
في العهدين القاجاري والبهلوي
١٧٩٦ ـ ١٩٧٩

تأليف
الأستاذ الدكتور خضير البديري
أستاذ تاريخ إيران الحديث والمعاصر
في كلية التربية/ جامعة واسط ـ العراق



موسوعة الشخصيات الإيرانية
في العهدين القاجاري والبهلوي
١٧٩٦ ـ ١٩٧٩

الأستاذ الدكتور خضير البديري

الطبعة الأولى: بيروت، كانون الثاني/يناير 2015

القياس: 17 × 24

تصميم الغلاف: الفنان بسام الخنّاق

الإخراج: مؤسسة المنتدى

عدد الصفحات: 720

ISBN 978-614-441-034-9

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 125 لسنة 2014



شركة العارف للأعمال ش.م.م

العارف للمطبوعات

بيروت ـ لبنان 00961 70 839503

العراق ـ النجف الأشرف 00964 7801327828

Website: www.alaref.net

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

صدق الله العلي العظيم

[سورة النساء، الآية: ١١٣]

* * *

قال الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام:

«الكُتب بَساتين العُلماء»

الرموز والمختصرات المستخدمة في الموسوعة

منبع قبلي: المصدر السابق.

همان منبع: المصدر نفسه.

بى جا: دون مكان للطبع.

بى تا: دون تاريخ للطبع.

اقتباس شده آز: اقتباس في.

انتشارات: دار النشر.

به كوشش: باهتمام (بإشراف).

هـ. ق: هجري قمري.

هـ. ش: هجري شمسي.

ديكران: آخرون.

شمارة: العدد.

جاب: الطبعة.

جلد: المجلد (الجزء).

ش: شمسي.

م: ميلادي

الإهـداء

إلى / إشراقة الشمس، وطيب النسيم..

أحفادي الأعزاء: الأمير - الزهراء - رزان - وأبو تراب.

كأني أراكم على وتر القلب

تنشرون بهجة الأيام،

وتعزفون بفرح حكايات الزمن الآتي

بعون الله «جل علاه».

شخصيات
العهد القاجاري
(١٧٩٦ - ١٩٢٥)

الجزء الأول





اتجهت أغلب الدراسات الأكاديمية وغيرها إلى دراسة تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي ومازالت مستمرة، إذ تحظى دراسة تاريخ إيران السياسي الحديث والمعاصر بأهمية استثنائية في الوقت الحاضر، إلى الحد الذي يُعَبّر عن مدى الاهتمام المتزايد بالحاجة الماسة لامتلاك صورة حقيقية وإدراك واضح لدولة إسلامية مجاورة لنا، ترتبط مع عراقنا الحبيب بالعديد من الروابط الأساسية، وتفرض علينا في الوقت نفسه معرفة تفاصيل أخرى ليس عن تاريخها حسب، بل الرغبة في تقديم رموز المجتمع الإيراني وصانعي القرار والمؤثرين في الحياة السياسية الإيرانية بالمستوى الذي يمنحنا قدراً واضحاً من الرؤية العميقة في معرفة التوجهات السياسية والإيديولوجية والطبيعة الاجتماعية للشخصية الإيرانية، صاحبة الأثر الأكبر والفاعل في حركة الأحداث بفعل الأسس الموضوعية لها والظواهر التاريخية والاجتماعية التي تعيش في ظلالها تلك الشخصية، ومتابعة ما توصلت إليه باتجاه تطور حركة الأحداث أو انحسارها، لهذا فإن دراسة حياة الشخصيات السياسية ليس في إيران حسب، بل في دول العالم أجمع يحظى باهتمام كبير من لدن الباحثين، إذ أن دراسة الشخصيات السياسية البارزة حالة تفرض نفسها، بوصفها ضرورة لا يمكن أن تخلو من الأهمية، لكونها تشكل الطريق الذي يمكن من خلاله الوصول إلى خلفيات تلك الشخصية والتعرف على أهم الأحداث والظروف السياسية التي كانت تحيط بها، ومدى قدرتها في مواجهة تلك الأحداث أو التراجع عنها،

لاسيما وأن بعض الشخصيات استطاعت أن تغيّر مسار الأحداث السياسية وتصنع تاريخاً مُشرِقاً في بلدانها، نتيجة لما تمتلكه من خبرة وحنكة سياسية تمكنت بإصرار أن توظفها بالاتجاه الصحيح الذي يخدم المصالح العامة لشعوبها.

من هذا المنطلق جاءت أهمية دراسة الشخصية الإيرانية في العهدين القاجاري، والبهلوي معاً لتكون في موسوعة خاصة تحمل عنوان: «**موسوعة الشخصيات الإيرانية**»، يكون باكورتها الجزء الأول، المُتَعلِق بالشخصيات الإيرانية خلال العهد القاجاري (١٧٩٦-١٩٢٥)، ومن ثم الجزء الثاني المُتَعلِق بالشخصيات الإيرانية خلال العهد البهلوي (١٩٢٥- ١٩٧٩)، علماً أن اهتمامي بالموضوع لم يكن جديداً، وإنما امتد لسنوات سابقة، بعد أن عانيت كثيراً بصفتي باحثاً، فضلاً عن الباحثين الآخرين الذين يشاطرونني المعاناة من الرجوع إلى مصدر أو مرجع يجمع التعريف بالشخصيات الإيرانية بمختلف توجهاتها، التي هي محط عناية الباحثين بتاريخ إيران الحديث والمعاصر، لندرة ما موجود في هذا الجانب في اللغة العربية أو بالأحرى انعدامه، الأمر الذي اضطرني أن أسلك هذا الطريق الشائك والصعب جداً بما يحمله من عراقيل ومحاذير في مختلف جوانبه، لغرض توفير مرجع علمي خاص يُغطي جزءاً يسيراً من مادتهم العلمية بهذا الخصوص، وليكون دليلاً للعديد من المعنيين الآخرين الذين يبذلون جهوداً استثنائية وصولاً إلى شذرات متباعدة هنا وهناك من المعلومات الخاصة بالشخصيات الإيرانية، دون الحصول على المبتغى المطلوب.

وعلى الرغم من الجهد الشاق المبذول في الحصول على المعلومات وجمعها من بين صفحات المصادر والمراجع المختلفة، وكثرة العراقيل التي واجهتني، والوقوف عند بعض المعلومات طويلاً في جوانب متعددة، إلا أن تناول مفرداته جاء حيادياً دون تحامل أو تحيز، وضمن رؤية مجردة وموضوعية ورغبة صادقة تدفعنا لتوفير المادة العلمية المطلوبة دون ميل أو

إنفعال، ومع ذلك فإن هذا الجهد العلمي يبقى محاولة متواضعة لا تدعي الكمال إطلاقاً، ولا بإمكانها أن تلم بكامل التفاصيل المتعلقة بأصحابها، على الرغم من أنني أهملت الكثير من المعلومات المتضاربة التي تحمل أنواعاً من المبالغة والانحياز، ولهذا ستظل أوراق هذه الموسوعة، والمعلومات التي احتوتها مفتوحة أمام كل ذي رأي يكون جاداً معنا لتحمل مسؤولية الحذف والإضافة والتوضيح.

الكتابة في الحقيقة ضمن هذا الموضوع لم تكن يسيرة، بل واجَهتُ الكثير من المصاعب التي أعاقتني في الحصول على ما أبتغيه من المعلومات الخاصة بتاريخ ولادة بعض الشخصيات وتاريخ وفاتها أو اختلافها أحياناً في مصادر ومراجع متعددة، مما دفعني للتدقيق ملياً في السيرة الذاتية والمواقف المختلفة الخاصة بأصحابها بحثاً عن دقة المعلومات وصدقها، مما تعذر في بعضها الحصول على التواريخ المطلوبة في هذا الجانب، وفي الوقت نفسه جاءت المعلومات الواردة في صفحات الموسوعة بشكل موجز ومختصر لغرض التعريف حسب، دون الخوض في التفاصيل الأخرى، كما أن أسماء الشخصيات الواردة في الموسوعة نظمت ووضعت في تسلسلها استناداً إلى تسلسل الحروف الهجائية، وعلى أساس اللقب، في حين لم نحاول إقحام المصادر والمراجع لكل شخصية، وارتأينا الاكتفاء بالإشارات الضرورية الخاصة بالأحداث الهامة، وباستطاعة القارئ الرجوع إلى المصادر والمراجع المدونة في نهاية كل جزء من أجزاء الموسوعة للاستدلال على المعلومات التي رجع اليها الباحث في إعدادها، وأخص بالذكر منها كتاب «إيران در سه قرن كذشته - إيران في القرون الثلاثة الماضية» المجلد الأول لمؤلفه علي رضا أوسطي، ومُؤلَف مهدي مجتهدي الموسوم «رجال أذربيجان در عصر مشروطيت - شخصيات أذربيجان في عهد الثورة الدستورية، والمُؤلَف المهم «شرح حال رجال إيران قرن ١٢و١٣و١٤هجري - شمسي - استعراض سيرة رجال الحكم في إيران للقرون ١٢و ١٣و ١٤ هجري - شمسي» لمؤلفه مهدي

بامداد، وكتاب «رجال تهران وبرخي ولايات شمال غرب إيران - رجال طهران وبعض ولايات شمال غرب إيران» لمؤلفه ل. س. فورتسكيو، وغيرها من المصادر والمراجع التي شكلت الركن الأساس والمهم في توضيح الكثير من الجوانب المختلفة في هذا العمل.

لا يسعني بعد الانتهاء من كتابة الجزء الأول من هذه الموسوعة، إلا أن أبتهل إلى الباري «جل علاه» خانعاً منحنياً في محرابه الأكبر، شاكراً وممتناً لتلك المساعدة التي أعطتني العزم والاندفاع لإكمال عملي هذا، الذي أتمنى أن أكون موفقاً حقاً في نشره على شكل كتاب، فضلاً عن رغبتي في أن يحظى بالاهتمام والقبول من لدن الباحثين المختصين والمهتمين بتاريخ إيران السياسي الحديث والمعاصر، ودعوتي مخلصاً أن يشكل هذا الجهد المتواضع حيِّزاً واضحاً ومكاناً هاماً يليق به في مكتبتنا التاريخية العربية لتعم الفائدة من وراء القصد، والله الموفق.

المؤلف

الكـوت: تموز ٢٠١٤

شخصيات العهد القاجاري
(١٧٩٦ - ١٩٢٥)

آشتياني، الميرزا محمد حسن

ولِدَ الميرزا محمد حسن بن الميرزا جعفر محمد الآشتياني عام ١٢٤٨هـ.ق/ ١٨٣٢م في قصبة آشتيان الواقعة بين مدينة قم المقدسة وسلطان آباد. كان أجداده من الأدباء وأبوه جعفر من العلماء الأعلام في زمانه، ويُعَد هو من العلماء الكبار في طهران العاصمة، أصله من مدينة أشتيان الإيرانية. فَقَدَ الميرزا محمد حسن آشتياني أباه وهو في سن الثالثة من عمره، وبدأ بتعلم القرآن والخط في بداية حياته، ولأجل طلب العلوم الدينية هاجر إلى مدينة بروجرد، التي كانت مركزاً علمياً آنذاك وهو في سن الثالثة عشر من عمره، وكان الملا أسد الله البروجردي زعيماً للحوزة العلمية فيها، وبعد مرور أربع سنوات تعلم الميرزا محمد حسن فنون اللغة العربية والمعاني والبيان والبلاغة وأصبح مدرساً مشهوراً فيها. هاجر بعدها إلى العتبات المقدسة في العراق، واستقر في مدينة النجف الأشرف، ولكنه في أثناء رحلته تلك وقع صريع المرض، ولما وصل النجف الأشرف، وتطلّع إلى حرم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام دعاه وتوسل به من أجل مساعدته في استرداد صحته، وفعلاً تعافى من مرضه.

منذ البداية كان مواظباً هناك في حضوره لدروس الشيخ مرتضى الأنصاري، وكان الخجل يأخذه في بداية حضوره درس الأخير لصغر سِنّه إلى

الحد الذي كان فيه يغطي وجهه خجلاً، ولكنه بمرور الزمن أخذ يفهم مطالب أُستاذه جيداً لما كان يتمتع به من ذكاء ونبوغ، وبدأ يطرح الأسئلة المهمة في الدرس، مما جعله موضع اهتمام الشيخ الأنصاري حتى أن الأخير نزل في يوم من الأيام من على منبره وسأله عن اسمه ولقبه وصار بعد ذلك من خواص الشيخ الأنصاري وأصبح مقرراً لبحثه، وعُدّ من أبرز تلامذته اللامعين، إذ كان يهتم بدرسه ويدوّن تقارير دروسه بأفضل صورة وأوسع ما يكون، لهذا كان أول من نشر نظريات الشيخ الأنصاري ورسخ أُسسها في إيران.

أقام الميرزا محمد حسن آشتياني في النجف الأشرف حتى عام ١٢٨١هـ.ق/ ١٨٦٤م، وهو العام الذي توفي فيه أُستاذه الشيخ الأنصاري، وكان للأول (٣٣) عاماً عندما عاد بعد سنة واحدة من وفاة الشيخ مرتضى الأنصاري أي في عام ١٨٦٥م إلى طهران، وواصل التدريس والبحث هناك، وتحمل مسؤولية الزعامة العلمية والدينية للمدينة بعد وفاة الحاج ملا علي كني عام ١٨٨٩م، وقد كتب حاشية مفصلة تحت عنوان «بحر الفوائد في شرح الفرائد» للشيخ الأنصاري.

برزت شهرته بشكل أكبر في أثناء قيادته الجماهير الإيرانية خلال أحداث تحريم التبغ والتنباك ١٨٩١-١٨٩٢م في إيران، ولهذا جاء اهتمام الميرزا محمد حسن الشيرازي، المرجع الأعلى للشيعة في العراق آنذاك، به دليلاً واضحاً على شخصيته الفذة وقوة نفوذه الديني وشعبيته الواسعة داخل إيران، إذ بعث الميرزا الحاج محمد حسن الشيرازي رسالة خاصة إلى الميرزا محمد حسن الاشتياني في تشرين الأول ١٨٩١م خوله فيها التصرف نيابة عنه في محاربة امتياز التبغ والتنباك في إيران قبل وصول فتوى الميرزا الشيرازي إلى داخل إيران في كانون الأول ١٨٩١م، التي عَدّتْ «**استعمال التبغ والتنباك بأي نحو كان يعد في حكم محاربة إمام الزمان (عجل الله فرجه)**».

وبعد الامتثال لهذه الفتوى من لدن الشعب الإيراني، وإغلاق جميع حوانيت التبغ دفعة واحدة، وترك الناس (للأركيلة) والغليون جانباً، اضطرت

الشركة البريطانية صاحبة الامتياز؛ لأن ترفع شكوى إلى الشاه تطلب الحل منه، فشاء ناصر الدين شاه أن يواجه هذا الموضوع في البداية بالعنف، فأرسل إلى الميرزا حسن أشتياني يوم٣ كانون الثاني ١٨٩٢م وفداً خاصاً إلى الميرزا حسن الأشتياني برئاسة عبدالله خان والي، أحد الشخصيات المقربة للشاه، ليعرض عليه أن يختار أحد الأمرين: أما أن يدخن الغليون أو يشرب (الأركيلة) علانية بين الناس، ويعلن لهم من على المنبر خلافه لفتوى الميرزا محمد حسن الشيرازي ونقض تلك الفتوى، وأما أن يخرج من طهران، ولكن الميرزا محمد حسن اشتياني قَبِلَ الخروج من طهران، واستعد للرحيل، وفي الوقت نفسه أكد انه لا يستطيع التصرف خلافاً للفتوى، وانه لا يَقْدِم مطلقاً على شق عصا المسلمين، كما أشار إلى انه لن يتأخر بإعلان استعداده للهجرة والنفي أزاء أوامر الشاه والحكومة أيضاً، معلناً انه **«سيغادر غداً»**.

في الحقيقة أن كثيراً من أهالي طهران تجمعوا حول بيت الميرزا محمد حسن اشتياني ومنعوه من المغادرة، وفي الوقت نفسه تجمع جمع منهم وتزاحموا حول مقر الحكومة، وشاءوا أن يدخلوا إلى المبنى لو لم يطلق عليهم الرصاص، وبجهوده تمكن أن يُفَعِّل فتوى الشيرازي، التي أدت أخيراً إلى إلغاء امتياز التبغ والتنباك، وسافر الميرزا محمد حسن بعد تلك الأحداث في عام ١٣١١هـ.ق/ ١٨٩٣م إلى مكة المكرمة لحج بيت الله الحرام، وبعد إكمال مراسيم الحج وطقوسه عرَّج على دمشق وأجرى مباحثات مع بعض العلماء هناك، ثم زار مدينة النجف الأشرف التي أُستقبل فيها بحفاوة كبيرة، ومن ثم رجع من بعدها إلى طهران، وواصل فيها نشاطاته الدينية إلى أن توفي في عام ١٣١٩هـ.ق/ ١٩٠١م عن عمر ناهز الـ(٧١) عاماً في طهران، ونقل جثمانه إلى النجف الأشرف، ودفن بجانب قبر العلامة الشيخ جعفر التستري والشيخ عبدالله الجيلاني المازندراني في إحدى غرف الصحن الحيدري المطهر.

كان الميرزا محمد حسن الآشتياني من العلماء المحققين والمدققين في

الفقه والأصول، وله أربعة أبناء: أحدهم: الشيخ مرتضى، الذي كان فقيهاً أصولياً ومحققاً ومن المراجع الكبار ومن أساتذة الحكمة والفلسفة، وكان زعيماً لأسرة الآشتياني في أثناء الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥-١٩١١م، وكان له أثر بارز في الاعتصام الذي جرى في حرم السيد عبد العظيم الحسني، الذي أدى إلى إلغاء امتياز البنك الروسي، ورابع أبنائه وأصغرهم هو الميرزا أحمد الآشتياني، وهو من الفقهاء المعروفين في عهد ناصر الدين شاه، إذ حصل على إجازة اجتهاد من خمسة مراجع في زمانه وهم: (أغا ضياء الدين العراقي والميرزا حسن النائيني والسيد أبو الحسن الأصفهاني وآية الله الحاج آقا حسين البروجردي وأية الله الحائري).

من تلامذة الميرزا محمد حسن الآشتياني (السيد حسين بن السيد محمود القمي والمولى عبد الرسول النوري المازندراني والشيخ فضل الله الصادقي الآشتياني والشيخ جواد شاه عبد العظيمي والشيخ علي أكبر النهاوندي والشيخ عيسى اللواساني) وآخرين، وله مؤلفات كثيرة منها «بحر الفوائد في شرح الفرائد» و«إزاحة الشكوك في اللباس المشكوك» و«في قاعة الحرج» ومعها «رسالة الجمع بين قصد القرآن والدعاء» و«في الإجزاء» و«في نكاح المريض» و«في الجمع بين الإنشاء والقراءة في الصلاة» و«في أواني الذهب والفضة» و«رسالات عديدة في مباحث أصول الفقه» و«القضاء والشهادات» و«رسالات في الرهن والخمس والزكاة والوقف والإجارة وإحياء الموات والغصب» و«رسالة تقليدية» و«تقريرات».

آصف الدولة، الله يارخان الكوزائي

هو أحد زعماء القاجار المعروفين، والابن الأكبر لميرزا محمد خان بيكلر بيكي دولو الملقب بـ «ركن الدولة». كان والده حاكماً على طهران عندما اغتيل أغا محمد شاه عام ١٧٩٧م، إذ قدَّم ركن الدولة خدمات جليلة

للقاجاريين آنذاك، كان لها الأثر الأكبر في حماية العاصمة طهران من الطامعين بالعرش الإيراني، والمحافظة على الاستقرار فيها خلال السنة ذاتها، وبفضل ما أبداه من حزم وشجاعة في إدارة العاصمة آنذاك تمكن فتح علي شاه من الوصول إلى العرش الإيراني، وقد تقلد مهام عمله للمدة (١٧٩٧-١٨٣٤م).

وتقديراً للخدمات التي قدمها محمد خان بيكلر بيكي دولو تقرب فتح علي شاه إلى نجله: الله يار خان، وجعله مستشاراً في إدارة شؤون البلاد وليس ذلك وحسب وانما صاهره، فقد زوَّجَ نجله الثالث وولي عهده عباس ميرزا من إحدى أخوات الله يار خان، في حين تزوج الأخير من الابنة الخامسة لفتح علي شاه الأميرة مريم خانم، وكانت ثمرة هذا الزواج محمد حسن خان الملقب بـ«سالار».

بعد وفاة والده محمد خان بيكلر بيكي دولو تولى الله يار خان منصبه ليكون حاجباً أعلى للقصر في بلاط فتح علي شاه، وتولى بعد ذلك منصب الصدارة العظمى للحقبة (١٨٢٥-١٨٢٨م) بعد إقالة عبدالله خان أمين الدولة عام ١٨٢٥م بسبب خيانته، في حين قام الشاه بتعيين حسن خان أميراً وحاجباً أعلى للبلاط الملكي، وقد أسهم الله يار خان آصف الدولة مساهمة فعالة في اندلاع الحرب الإيرانية-الروسية (١٨٢٦-١٨٢٨م) المدمرة، وشارك في الجولة الثانية منها، لكنه لم يصمد طويلاً، إذ هرب بنفسه من ساحة المعركة بسبب قلة خبرته وسوء تدبيره، لذلك اتهم بالخيانة وعزل من منصب الصدارة عام ١٨٢٨م، إلا انه ظل يحلم بالرجوع إلى منصبه طوال حياته، ومن جانب آخر أدى دوراً واضحاً ورئيساً في إثارة عامة الناس والغوغاء ضد السفارة الروسية في طهران عام ١٨٢٩م التي أدت إلى مقتل غريبايدوف، السفير الروسي في طهران، ومن معه في السفارة.

عدَّ بعضهم الله يار خان آصف الدولة جشعاً ومخادعاً وجباناً ومكروهاً من الرعية، وعلى صلة وثيقة بالبريطانيين، حيث قدّم لهم خدمات جليلة وسعى

للحفاظ على مصالحهم بإخلاص، ولكن من جانب آخر كان عباس ميرزا، ولي العهد (١٧٩٨-١٨٣٣م)، يسميه في مراسلاته معه بـ «المعتمد»، أما محمد شاه (١٨٣٤-١٨٤٨م) كان يخاطبه بالخال العزيز المقتدر، وعلى الرغم من أن الأخير عَيَّنَه في بداية حكمه والياً على خراسان وأرسله إلى هناك في أثناء صدارة أبو القاسم القائممقام (١٨٣٤-١٨٣٥م)، ولكن بعد تنحية الأخير عن الصدارة ومن ثم قتله، توقع آصف الدولة أن تسند إليه الصدارة، بوصفه الرجل المؤهل والمقرب لخاله محمد شاه كما كان يعتقد، إلا أن الأخير كلف الحاج ميرزا أغاسي بالصدارة للحقبة (١٨٣٥-١٨٤٨م) لتأثره به، ولغرض إقصاء آصف الدولة ومنع تأثيره في البلاط، والوقوف ضد رغبته في كسب عقل الشاه وعطفه ومن أجل التقليل من شأنه، وشأن أولاده بكل طريقة، بذل الحاج ميرزا أغاسي، الصدر الأعظم، جهوداً مضنية من أجل إبعاد آصف الدولة عن طهران، ونجح فعلاً في ذلك بعد إقناع الشاه بعودته إلى حكم خراسان، فعاد مكرهاً بعد أن كان يطمح في اعتلاء مركز الصدارة.

ونتيجة لعدم تخلصه من حقده على الحاج ميرزا أغاسي، فقد بدأ مع نجله حسن خان سالار بإدارة شؤون خراسان بما يخالف نهج الصدر الأعظم، ومن جانب آخر استغل وفاة ميرزا موسى خان فراهاني، شقيق أبو القاسم القائممقام، الذي كان يتولى مهام إدارة الحضرة الرضوية المقدسة كي يطلب من محمد شاه في عام ١٨٤٥م أن يسند له هذا المنصب، لما له من الأهمية الكبيرة في خراسان، وان يُعَيّن نجله حسن خان سالار بدلاً منه، وكان له ما أراد، وبذلك نجح آصف الدولة في الاستيلاء على السلطتين الدينية والسياسية لتكون في عائلته، بعد تنازله عن ولاية خراسان لابنه حسن خان سالار بحجة الشيخوخة والمرض.

تزامن هجوم القبائل التركمانية على الحدود الشمالية لخراسان مع تولي الله يار خان آصف الدولة الحضرة الرضوية المقدسة وتنازله عن ولاية خراسان لنجله عام ١٨٤٦م، ولما لهذا الهجوم من آثار سلبية في زعزعة الاستقرار

الداخلي لمقاطعة خراسان آنذاك، انتدب محمد شاه لمواجهة تلك القبائل وإبعاد خطرها عن البلاد، محمد حسين خان نرديني، حاكم قلعة نردين شمال خراسان، ونتيجة لما بذله الأخير من جهود استثنائية في الدفاع والتصدي للقبائل التركمانية المهاجمة، تمكن أخيراً من تحقيق الانتصار الساحق على تلك القبائل وإبعاد خطرها عن البلاد، الأمر الذي نال رضا محمد شاه والحاج ميرزا أغاسي على حد سواء، وحظي حاكم قلعة (نردين) برعاية خاصة من الشاه وصدره الأعظم، لكن في المقابل أثار ذلك الاهتمام والرضا حفيظة الله يار خان آصف الدولة، بوصف محمد حسين خان نرديني، حاكماً سياسياً منافساً أو نداً جديداً له استطاع أن يلفت انتباه أسياده في طهران، الأمر الذي لا يستطيع آصف الدولة أن يتحمله، مما دفعه للتفكير بالتخلص منه، فأوعز إلى عدد من الفرسان التابعين له وأمرهم باغتيال محمد حسن خان نرديني.

لذلك تمت تصفيته بسرعة غريبة أثارت هي الأخرى غضب محمد شاه، الذي طالب الله يار خان آصف الدولة بتسليم قتلة محمد حسن خان نرديني إلى الحكومة الإيرانية المركزية، إلا أن الله يار خان آصف الدولة رفض ذلك الطلب، الأمر الذي دفع محمد شاه لاستدعائه إلى طهران، وكَلَّفَ في الوقت نفسه الحاج ميرزا أغاسي، وفي خطوة محسوبة أرسل أحد أقرباء الأخير، المدعو الحاج ميرزا عبدالله لتولي إدارة الحضرة الرضوية المقدسة، وبذلك خضع الله يار خان آصف الدولة للأمر الواقع وعزم الذهاب إلى العاصمة طهران، التي لاقى فيها تأنيباً من محمد شاه وإهمالاً ولا مبالاة من الصدر الأعظم، وحُكِم عليه في آذار ١٨٤٧م أن يقضي بقية حياته في المنفى، إذ أُجبر على السفر إلى مكة المكرمة ومن ثم الإقامة في العتبات المقدسة في العراق(النجف)، وفي الوقت نفسه صدر أمراً شاهنشاهياً بتعيين ميرزا محمد خان بيكلربيكي، صهر محمد شاه وشقيق حسن خان سالار الأكبر، حاكماً على خراسان.

ومن الجدير بالذكر أن حالة الفوضى والاضطرابات التي اتسمت بها المناطق الإيرانية بعد وفاة محمد شاه في أيلول١٨٤٨م شجعت كثيراً من العناصر المبعدة خارج البلاد للتحرك بطبيعتها، وفي العراق استبشر الله يار خان آصف الدولة بوفاة محمد شاه، إذ لطالما انتظر هذا النبأ، فانتقل من النجف الأشرف إلى كربلاء رغبة منه للتوجه إلى طهران لتحقيق أحلامه في الحكم، إلا أن الأمور سارت بالشكل الذي لا يرتضيه آصف الدولة، إذ لم يأذن له وكيل الدولة العثمانية في بغداد، ولا حتى ممثل بريطانيا هناك بالسفر خارج حدود الدولة العثمانية نهائياً، وبذلك حُجِّمت حركته، وانتهت أطماعه في الحكم، وقضى بقية حياته في النجف الأشرف.

آقا تبريزي، الحاج ميرزا إبراهيم

يُعَد الحاج ميرزا إبراهيم آقا تبريزي من شهداء الثورة الدستورية، وأحد رجال الدين المثقفين البارزين في عصره، وعلى الرغم من أنه نشأ في جو ديني، فإنه كان أكثر اطلاعاً ومعرفةً من بقية الأعيان في عهده. تأثر كثيراً بالأفكار الدستورية وأيد الثورة الدستورية الإيرانية منذ بدايتها، وبعد الإعلان عن صدور مرسوم تأسيس مجلس الشورى الوطني وإجراء الانتخابات الخاصة بانتخاب أول برلمان إيراني، انتخب من لدن أصحاب الحرف في تبريز نائباً في الدورة الأولى للبرلمان (١٩٠٦-١٩٠٨)، وغادر إلى طهران مع بقية النواب الآخرين من أهالي أذربيجان، ووقف في طهران ضد محمد علي شاه القاجاري منذ اليوم الأول لعمله في البرلمان، وأصر بقوة على إقرار قانون ملحق الدستور عام ١٩٠٧، ولم يخش من البلاط، وفي قضية إقبال السلطنة ماكوئي، طالب باستجواب ميرزا علي أصغر خان أتابك، رئيس الوزراء، وانتقد حكومته، وفي الوقت نفسه كان أكثر نشاطاً خارج البرلمان، ورئيساً للجنة «غيرت».

كان ميرزا إبراهيم آقا تبريزي مدافعاً عن الثورة الدستورية في البرلمان، حتى قُتِلَ في حديقة أمين الدولة، القريبة من بناية مجلس الشورى الوطني في حادثة قصف البرلمان يوم ٢٣ حزيران ١٩٠٨ من لدن محمد علي شاه، لذلك عده النائب حسن تقي زاده في مقالة له في مجلة «كاوه» بأنه من أكثر الأفراد لياقة وجدارة في إيران، فيما عَدَّه حسين كاظم زاده إيرانشهر بأنه من عظماء إيران، ومن المفيد أن نذكر هنا بأنه كان من مشاهير الشخصيات في أذربيجان.

ومن جانب آخر كان المستبدون في تبريز يعتقدون أن الحاج ميرزا إبراهيم آقا تبريزي يمثل خطراً عليهم أكثر من الخطر الذي يمثله سيد حسن تقي زاده، وكان له شقيق يدعى الحاج ميرزا علي أكبر آقا عاش أكثر من (٩٠) عاماً، وكان من مجتهدي مدينة تبريز، أما نجله فهو الحاج ميرزا عبدالله آقا، الذي كان من تلامذة آية الله الحاج الشيخ عبد الكريم يزدي، أحد مجتهدي مدينة تبريز أيضاً.

آقا مجتهد، الحاج ميرزا مصطفى

ولِدَ الحاج ميرزا مصطفى آقا مجتهد، الابن الثالث للحاج ميرزا حسن آقا مجتهد في عام ١٢٩٧هـ.ق/ ١٨٧٩م. أنهى دورة دراسية في مدينة تبريز تزوَّد خلالها بمعلومات كافية في الرياضيات، وتزوج في عام ١٣١٧هـ.ق/ ١٨٩٩م، ومن ثم سافر إلى النجف الأشرف، وقد أثار ذكاؤه الاهتمام الكبير منذ اليوم الأول لوصوله إلى النجف الأشرف، ونال إعجاب أساتذة الحوزة العلمية واستحسانهم هناك، إذ أولاه آية الله محمد كاظم الخراساني جل اهتمامه من بين حوالي (١٢٠٠) طالب علوم دينية، وكان يصغي لأحاديثه بدقة واهتمام، ووصفه الملا علي دماوندي وشريعة أصفهاني وسيد كاظم اليزدي، وبقية أساتذة الحوزة العلمية في النجف الأشرف بأنه كان من أذكى تلاميذهم.

كانت صداقته للشيخ محمد رضا أصفهاني من بين الأحداث المحببة في حياته، وكان الأساس في العلاقة بينهما هو، إن الشيخ محمد رضا أصفهاني، نجل الشيخ محمد حسين، أحد رجال الدين وابن أخ آقا نجفي، المجتهد الأصفهاني المشهور، وبما أن الميرزا مصطفى آقا مجتهد كان واحداً من أبرز الدارسين في دار العلم في النجف الأشرف، وكان على اطلاع واسع في الرياضيات والآداب والعلوم الطبيعية، فضلاً عن الفقه والأصول اللذين يعدان أساساً للدراسة، وفي الوقت نفسه تمكن الحاج آقا مصطفى من الاطلاع على كتاب «لسان الخواص» لمؤلفه آقا رضي قزويني، أحد علماء الدين في العهد الصفوي، الذي تناول فيه مصطلحات العلوم، إذ حصل الحاج ميرزا مصطفى آقا مجتهد على نسخة من هذا الكتاب، وكتب تعليقاً وانتقادات بشأنه، وانتشرت انتقادات هذا التلميذ الشاب، واطلع عليها الشيخ محمد رضا أصفهاني، الذي استبعد واستغرب كثيراً أن يكون هناك شخصاً ينتقد أبحاث «لسان الخواص» ولكنه عندما اطلع على كتابات الشيخ ميرزا مصطفى آقا مجتهد وانتقاداته، علم بمنزلته العلمية وطلب اللقاء به، ومنذ اللقاء الأول ظهرت صداقة قوية وعجيبة بين عالمي الدين اللذين كانا يتشابهان في كثيرٍ من الصفات والرغبات، واستمرت هذه الصداقة حتى الأيام الأخيرة من عمره.

لم تمض مدة طويلة على إقامته في النجف حتى اتضح للجميع تقدمه في العلوم، وإن تواضعه وحُسن أخلاقه جعلته محبوباً لدى التلاميذ الشيعة من مختلف البلدان، سواء الإيرانيين أم العرب أم الهنود، لذلك تَعَدَت شهرته إيران والنجف، وامتدت إلى بقية البلدان، وتوجه في عام ١٣٢٣هـ.ق/ ١٩٠٥م مع شقيقه الحاج ميرزا خليل اقا مجتهد إلى مكة المكرمة عن طريق بلاد الشام لأداء مناسك الحج، عاد بعدها إلى النجف الأشرف عن طريق البحر الأحمر والخليج العربي وزار خلال رحلته هذه الآثار القديمة في سوريا وبلاد الشام، والتقى مع علماء الدين في تلك البلدان الإسلامية.

فجأة أُصيب الحاج ميرزا مصطفى آقا مجتهد بمرض شديد، ويبدو انه

مرض التهاب السحايا، الذي اشتد عليه على اثر خطأ أو سوء تشخيص الأطباء في النجف الأشرف، مما أدى إلى إصابة قدمه بالشلل، فأقام في بغداد لعدة شهور، ومن ثم تحسن وضعه الصحي قليلاً بعد معالجة الأطباء الأوربيين له، لهذا قرر العودة إلى إيران، وصادف وصوله إلى أذربيجان انتصار الثورة الدستورية في أواخر مرحلة «الاستبداد الصغير» في تموز ١٩٠٩ واندحار القوات الحكومية وعين الدولة، والي أذربيجان، وضعف الأمن والنظام هناك، ونظراً لأن تبريز كانت في حالة ثورة فلم يدخل الحاج ميرزا مصطفى هذه المدينة، وفضل الذهاب إلى طهران العاصمة لمواصلة العلاج، وظل هناك لمدة سنتين، وفي طهران لم يغفل رجال الدين عن زيارته واللقاء به، وبشكل خاص حسين نجم آبادي، أحد علماء الدين البارزين في طهران، الذي كانت تربطه علاقة مودة بالحاج ميرزا مصطفى أقا مجتهد منذ أن كانا في النجف الأشرف، إذ لم يتركه وحيداً.

طرأ تحسن واضح على حالته الصحية بعد سنتين من العلاج في طهران، ثم عاد إلى أذربيجان، ولم يواجه صعوبة في الوصول إلى تبريز من لدن دعاة الدستورية والثوار، وذلك بسبب حياده التام من قضايا الثورة الدستورية، فضلاً عن شهرته العلمية والشعبية بين رجال الدين، ومراعاة لمرضه، وقام بشراء منزل في تبريز لينهمك هناك في العلاج والمطالعة، وانتهز طلبة العلوم الدينية ورجال الدين فرصة وجوده في تبريز للاستفادة من دروسه.

سافر الحاج ميرزا مصطفى آقا مجتهد إلى برلين في عام ١٣٣٢هـ.ق/ ١٩١٣م لمواصلة العلاج هناك، ثم سافر إلى روسيا مرتين في السنوات اللاحقة بناءً على توصية الأطباء الألمان لغرض استخدام المياه المعدنية في القوقاز، الأمر الذي أدى إلى تحسن حالته من المرض القديم في نهاية الأمر، حتى أخذ يسير باستخدام العصا، ويؤدي الصلاة واقفاً، ولكنه أصيب بسوء الهضم بسبب عدم الحركة، الأمر الذي لم ينفع معه العلاج، مما أدى إلى وفاته بتاريخ ١٤ رمضان ١٣٣٧هـ.ق/١٩١٨م بعد عدة شهور من وفاة والده،

وكان من بين مؤلفاته، الهامش الذي كتبه على كتاب «الكفاية» لأستاذه اخوند ملا كاظم الخراساني، ولكنه لم يكتمل بسبب مرضه، وله أرجوزة في فن العروض والقافية، وقد شرحها الشيخ محمد رضا أصفهاني وطبعها في بغداد، فضلاً عن تعليقاته وانتقاداته التي كتبها عن كتاب «لسان الخواص» لمؤلفه آقا رضي قزويني، وقد ترك عدداً من الرسائل المختلفة في موضوعات الفقه والأصول والرياضيات والنجوم.

كان الحاج ميرزا مصطفى آقا مجتهد أُستاذاً في اللغة العربية والشعر العربي، فضلاً عن درجاته العلمية، ويكفيه إن قصائده العربية فاقت أشعار الشعراء العرب الكبار أنفسهم وأثارت دهشتهم، إذ أشار الحاج الشيخ محمد حسن آل كاشف الغطاء في قصيدة مدح فيها الحاج ميرزا مصطفى أقا مجتهد، إلى فصاحته في اللغة العربية، وعبّر عن دهشته، بوصفه (أي الحاج ميرزا مصطفى) نشأ في تبريز، وفاق العرب في فصاحته وبلاغته في اللغة العربية، إذ لا يوجد في أشعاره أي اثر لأي لكنة أعجمية، ويعده أهل العراق والشام وجبل عامل من كبار الشعراء المعاصرين، ونقل عن الحاج ميرزا مصطفى آقا مجتهد نفسه انه تلقى العلوم من شريعة أصفهاني أكثر من تلقيه لها من بقية أساتذته.

وكان صديقه الحميم محمد رضا أصفهاني قد أشاد كثيراً بالحاج ميرزا مصطفى أقا مجتهد، ومدحه في أغلب قصائده، وتعامل معه مثلما تعامل جلال الذين الرومي مع شمس تبريزي تقريباً، إذ أن مطلع قصيدته اللامية التي خصصها لمدح صديقه الحاج ميرزا مصطفى آقا مجتهد كانت في غاية السلاسة والروعة، ويذكر الشيخ محمد رضا أصفهاني قائلاً «أن بعض الشعراء والأدباء العرب تجمعوا في النجف الأشرف، وكنت أنا والحاج ميرزا مصطفى آقا هناك أيضاً، فقرأ أحد الشعراء قصيدة، لم يشد بها أحد من الجالسين سوى أنا وزميلي (الحاج ميرزا مصطفى آقا)، مما اضطر الشاعر إلى مغادرة المحفل منزعجاً، وهو يردد إن شخصين فقط يعرفان الشعر في هذه المدينة، ويا أسفاه إن أحدهما فارسي والآخر تركي».

إن الحاج ميرزا مصطفى آقا مجتهد اشتهر في خارج إيران أكثر مما اشتهر به فيها، إذ أن فكره وذكاءه كانا يثيران الدهشة، وكانت إرادته قوية، حتى أن المرض العضال الذي أصابه لم يتغلب عليه، بل هو الذي تغلب وصارع المرض لحقبة زمنية طويلة، فبعد عدة سنوات من الثبات وإتباعه لنظام خاص في العلاج تغلب على هذا المرض، وفي الوقت نفسه كان يتعامل برأفة مع الجميع، ولم يجعل منه المرض إنسانا متشائما، إذ كان يتحمل الآلام الشديدة للمرض بهدوء. انه كان أكبر من محيطه بكثير، وكان شغوفاً بحبه لأمير المؤمنين علي ابن أبي طالب ﷺ، ويدعو إلى الالتزام بالعقيدة السياسية لوحدة الإسلام، أي انه جمع بين حبه الكبير لأمير المؤمنين ورغبته بوحدة البلدان الإسلامية.

من جهة أخرى كان يحب التقاليد والعادات القديمة، ولم ينزعج من الحركة الدستورية، إلى الحد الذي جمع بين هذين الأمرين، كما انه كان مولعاً بالشاعرين الإيرانيين حافظ ونظامي، وبالشاعر أمير علي شير من بين الشعراء الأتراك، وفي الوقت نفسه كان يفتخر بنسبه إلى أبيه الحاج ميرزا حسن آقا، الذي يعتز هو الأخر بنجله، وكان يدعوه دائماً إلى الابتعاد عن أنشاد الشعر قائلاً له: «**إذا أنشدت الشعر فانك ستصبح شاعراً مشهوراً، وبذلك تخفي درجات علمك وكمالك**»، وعند وفاته نشرت صحف العراق وتبريز العديد من المقالات والأشعار التي أشادت به كثيراً، كما شارك دعاة التحرر في مراسيم العزاء التي أقيمت في مناسبة وفاته.

حري بنا أن نذكر هنا رأي اثنين من عظماء أذربيجان بخصوص هذا الرجل، إذا قال السيد علي هيئت مراراً «**إنني لم أعجب بشي في الدنيا سوى بذكاء وفضل ومعلومات الحاج ميرزا مصطفى آقا**»، في حين يذكر السيد حسن تقي زاده قائلاً: «**إن الحاج ميرزا مصطفى آقا يُعَد من أنوارِ الشرق**».

كان لدى الحاج ميرزا مصطفى آقا مجتهد خمسة أبناء، أكبرهم أقا ميرزا عبدالله آقا مجتهد، أما الابن الثاني للحاج ميرزا مصطفى آقا مجتهد، فهو

الدكتور علي أكبر مجتهد، الذي درس في دار الفتوى في بروكسل، وحصل على امتياز عالٍ في الطب هناك، وفي الوقت نفسه نال إعجاب المسؤولين في دار الفتوى تلك وتقديرهم، وفضلاً عن اختصاصه في الطب، بذل جهوداً واضحة في مطالعة الآداب الفارسية والعربية، وكان من المفكرين في مجال الاجتماعيات، ويُعَد الجندي المجهول للعلم والمعرفة.

والابن الثالث للحاج ميرزا مصطفى آقا مجتهد، هو السيد علي أصغر مجتهد، مدير شركة باختر في تبريز، الذي درس في بلجيكا، وله اطلاع في الشؤون الاقتصادية والمعرفية، وهو رجل أمين وصادق وطيب القلب، والرائد مجيد مجتهدي هو الابن الرابع للحاج ميرزا مصطفى آقا مجتهد، إذ كان مدافعاً عن قلعة «ماكو» الأذربيجانية في أثناء الغزو البريطاني - السوفيتي لإيران في الخامس والعشرين من آب١٩٤١، وأبدى بسالة نادرة، إذ قاوم لعدة ساعات حتى جرح، وانسحب، ومن ثم توفي في ديار بكر، وهناك قام فوج من القوات الإيرانية، وفوج من القوات التركية بتشييع جثمانه الذي وضع فوق مدفع وأُديت له التحية على وفق السياقات العسكرية الإيرانية التركية، وشيدت له الحكومة التركية قبراً بالقرب من معسكر ديار بكر على نفقتها الخاصة، ونشرت صحيفة «اطلاعات» الصور المتعلقة بتشييع الرائد مجيد مجتهدي، أما الابن الخامس للحاج ميرزا مصطفى آقا مجتهد، فهو مهدي مجتهدي، والابن السادس هو السيد أبو القاسم مجتهدي، مدير دائرة العدل في ملاير وتويسركان ونهاوند، وهو من القضاة النزيهين في إيران.

آقا مجتهد، الميرزا عبدالله

هو الميرزا عبدالله آقا مجتهد، أكبر أبناء الميرزا مصطفى آقا مجتهد، المولود عام ١٣٢٠هـ.ق/ ١٩٠٢م. درس مقدمات العلوم في ظل رعاية والده، واقتطف من بيادرالعلم والمعرفة بالمستوى الذي كان ممكناً في مدينة تبريز،

وسافر إلى مدينة قم المقدسة عام ١٣٤٤هـ.ق/ ١٩٢٥م بهدف إكمال دراسته في الحوزة العلمية هناك، التي كان يتولى إداراتها الشيخ عبد الكريم حائري يزدي، ودرس لأكثر من ست سنوات على يد الأخير والحاج الشيخ محمد رضا أصفهاني، وحصل أخيراً على إذن الاجتهاد من هذين الأستاذين، وعاد إلى تبريز، ولميرزا عبدالله آقا شأن كبير في أذربيجان، فهو أستاذ في الفقه والأصول، وان كبار علماء الدين في الحوزتين العلميتين في قم والنجف يعترفون بمكانته العلمية الشامخة، لاسيما وان لديه إلماماً تاماً بالآداب والتاريخ العربي والإيراني والتركي والفرنسي والبريطاني، وكان يطالع الكتب المؤلفة في هذه اللغات الخمسة، ويكتب انتقادات حولها ويؤشر الأمور الغامضة فيها، وكان يحدد الحَسَن والسيئ من خلال مطالعة جزئية مختصرة للكتاب.

كانت أحداث التاريخ في الشرق والغرب، وكذلك فلسفة التاريخ واضحة وجلية فيما يتصل به. كان يطالع كل حدث من أحداث التاريخ باهتمام كبير، ويطرح الاستنتاجات المتعلقة به على وفق تحليله الخاص، وباختصار فإنه اعتنى كثيراً بعلم الاجتماع، وقدم الكثير من المعالجات في الشؤون الاجتماعية، إذ لم يُعرف له نظير في هذا المجال بين المعاصرين من حيث الشمولية، ولميرزا عبدالله دراية ومعرفة في التاريخ العام وأحداثه، وكان يعنى بالحاضر والمستقبل، ويتابع بدقة الأحداث الراهنة ولا يتجاهل أي حدث منها، وعلى أثر سعة معلوماته التاريخية فإنه كان يُخَمِن الأحداث المقبلة من خلال الأحداث الراهنة، وكان رأيه صائباً تماماً، ويمكن القول أن الميرزا عبدالله آقا مجتهد جمع بين الذوق السليم وبحر من العلم والمعلومات.

كان الميرزا عبدالله آقا مجتهد مسلماً ملتزماً شيعياً بمعنى الكلمة. كان يشعر دائماً بمعاناة الإسلام وآلام المسلمين وإيران، وكان يشعر بالسرور لتقدم الأمة الإسلامية ونهضتها، والأكثر من ذلك أنه كان متفائلاً، ويكره النفاق وحب الظهور، وكان يقول كل ما يراه حقاً، لذلك فهو شخصية فذة ويتعامل

بطيبة كبيرة مع سكان محلة «جار منار» وكذلك مع أهالي تبريز، كما أنه كان كثير التفكير ببلده (إيران)، متأثراً بتلك الأيام العصيبة والمحن التي تعرض لها استقلال إيران ووحدتها إلى الخطر، في الوقت الذي كان الآخرون يفكرون بأرواحهم وأموالهم وعوائلهم، وكان يزرع الأمل في قلوب الآخرين، وبينما تراه يبدي تفاؤلاً، إلا أن قلبه كان يعتصر ألماً من الداخل، لذلك كان متابعاً لكل شيء، إذ لم يحصل أمر مفيد في تبريز إلا وكان له تأثير فيه، وكان يقدم المشورة للآخرين ويستمع منهم ويتقبل أفكارهم في أعمال المعرفة، وفي هذا الجانب بذل جهوداً مهمة من أجل تأسيس مكتبة لطلبة العلوم الدينية، وتأسيس مكتبة لكلية.

كان يلقي دروساً على طلبة العلوم الدينية في أوقات الصباح بعد أدائه لفريضة الصلاة، ومن ثم يتجه إلى المطالعة بعد إكمال الدرس والنقاش وانجاز الأعمال المفيدة، ولديه جلسات في التفسير أيام الجمع صباحاً، ويحضر مجلسه ما يقارب المائة شخص من المطلعين على مقتضيات المرحلة الراهنة والمحبين للإسلام، ومجلس التفسير هذا مفعم بالخصوصية، فهو يجلس على الأرض في هذا المجلس ويلقي خطبه المتعددة كل اسبوع، خطبه التي يختارها من نهج البلاغة وبقية الكتب الدينية ليوضح أهم ما فيها ثم يشرح الحكمة، وهو يمزج التفسير بالوعظ ليطرح منها نتائج أخلاقية، وخلافاً لبعض الذين يدخلون تأويلات بعيدة وأفكاراً عرفانية في تفسير الآيات.

إن خطبه وتفسيراته جذبت إليها المثقفون في مدينة تبريز، ويحضر مجالسه الوعاظ والطلبة الشباب الدارسين في مدارس العلوم الدينية للاستفادة من محاضراته. وفي أمسيات أيام الثلاثاء، كان يعقد مجلساً من نوع أخر، إذ يتجمع حوله في مجلسه جمع من المثقفين يطرحون مواضيع أدبية وتاريخية ويستفيدون كثيراً من معلوماته، وكان من رواد هذا المجلس الأساسيين السيد علي أكبر أقا أهري، الذي كان له من العمر سبعين عاماً، وكان بارعاً في علوم العربية صرفها ونحوها، والحاج محمد أقا نخجواني وشقيقه الحاج

حسين آقا نخجواني والسيد ميرزا حسين خان فروغ ومهدي روشن ضمير والسيد علي أصغر مدرسي قاموسي والسيد حسن قاضي طباطبائي والسيد علي أبو الفتحي، الذي كان نائباً في البرلمان وشاباً مثقفاً وآخرين. وعَدَّه البعض رونق وصفاء تبريز، إلى الحد الذي أشاروا فيه إلى إن تبريز بدونه تكون فاقدة لرونقها وليست لها خصوصية.

أبو الحسن خان ايلجي، ميرزا

هو ميرزا أبو الحسن خان بن ميرزا محمد علي. كان والده يعمل كاتباً في بلاط نادر شاه، ولتصرفاته غير الموزونة غضب عليه الأخير فأودعه السجن، وحكم عليه بالموت حرقاً، ولكن لحسن حظه شاء القدر أن يُقتَلْ نادر شاه في الليلة التي سبقت صباح يوم تنفيذ الحكم، إذ تحولت فيه عقوبة الموت إلى إطلاق سراحه من السجن، فالتحق بالزنديين، وتقرب من كريم خان الزند، زعيم الزنديين، وتزوج من شقيقة إبراهيم الكلانتري، الصدر الأعظم في السنوات الخمسة الأولى من عهد فتح علي شاه لاحقاً، وكان ثمرة هذا الزواج ميرزا أبو الحسن خان، ومنذ بداية حياته كان الأخير قريباً من البلاط القاجاري، إلا أنه بعد النكبة التي تعرضت لها عائلة الحاج إبراهيم الكلانتري، بعد أن ساء الظن به فتح علي شاه، إلى الحد الذي ضاق به ذرعاً نتيجة لتنصيب أقربائه وأصدقائه حكاماً على مختلف المدن الإيرانية ينهبون ويكنزون المال، فعزم الشاه على التخلص منه، الأمر الذي اضطر ميرزا أبو الحسن خان للسفر إلى بريطانيا، وهناك أصبح عضواً في المنظمات السرية الماسونية التي أسسها سركور أوزلي في إيران، ونال في ١٥ حزيران ١٨١٠م العضوية في المؤسسات الماسونية البريطانية، ومن ثم أصبح سفيراً لبلاده في البلاط البريطاني، ومنذ ذلك الوقت أبدى استعداداً ليس له نظير لبيع ذمته

وضميره لبريطانيا لقاء رشاوى ورواتب شهرية تدفعها له وزارة الخارجية البريطانية عن طريق سفيرها في طهران.

يُعَد ميرزا أبو الحسن خان ايلجي من الشخصيات البارزة في عهد فتح علي شاه، وكان سفيراً لإيران أكثر من مرة في كل من بريطانيا وروسيا حتى شغل منصب وزير الخارجية الإيرانية للسنوات العشر الأخيرة من عهد فتح علي شاه المتمثلة بالسنوات (١٨٢٤-١٨٣٤م)، وكان يستلم مبلغاً مقطوعاً قدره عشر روبيات آنذاك من مسؤولي شركة الهند الشرقية البريطانية في الهند، وبذلك كان عاملاً مساعداً في إفساد ذمم أكثرية رجال البلاط الإيراني لمصلحة بريطانيا، وتولى أيضاً منصب وزارة الخارجية في عهد محمد شاه للحقبة من ١٨٣٨م حتى وفاته في عام ١٨٤٦م، وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية البريطانية طلبت من شركة الهند الشرقية البريطانية في الهند دفع نصف راتبه إلى ابنه، إلا أن مسؤولي الشركة رفضوا هذا الطلب مؤكدين أن دفعهم الراتب كان بإزاء تقديم المعلومات السرية التي كان يقدمها الوزير إلى وزارة الخارجية البريطانية، ولتعذر قيام ابنه بواجبه، عليه فلا يمكن صرف المبلغ المذكور.

أجودان باشي، حسين خان مقدم مراغه اى

يُعَد من رجال الحكم المشهورين في العهد القاجاري، ومن الشخصيات العسكرية المهمة في عهد محمد شاه (١٨٣٤-١٨٤٨م)، ولم تتوافر معلومات عنه حول بداية حياته، ولكن من المؤكد انه من أحفاد آقا خان مقدم، أحد أمراء الأسرة الصفوية ومن طائفة أتوزايكي، وانه ابن شقيقة ميرزا جعفر خان مشير الدولة، ومارس أعمالاً حكومية ومناصب هامة خلال حقبتي فتح علي شاه ومحمد شاه. تربى على يد الميرزا عيسى بُزرك قائممقام الأول. أبدى نشاطاً عسكرياً ناجحاً في قيادته لبعض القطعات العسكرية الإيرانية في أثناء

الحرب الروسية - الإيرانية (١٨٢٦-١٨٢٨م)، وحظي بتقدير كبير من القيادة العامة للجيش الإيراني، إذ حاز على منصب «أجودان باشي- قائد عام» في جيوش عباس ميرزا، ولي العهد الإيراني (١٧٩٨-١٨٣٣م)، ومستشاراً للأخير نتيجة لجديته في عمله والتضحية في سبيل الواجب المكلف به، ومساعدته للقائد العسكري محمد خان زنكنه، وبعد وفاة عباس ميرزا عام ١٨٣٣ حافظ على منصبه وزاد حرصاً في عمله فاختاره محمد شاه قائدا لقوات أذربيجان، التي كان عدد أفرادها عشرين ألف مقاتل تقريباً، واختير على رأس جيشه لغزو هرات عام ١٨٣٧م.

تفقد محمد شاه جنود أذربيجان في سمنان، وأعرب عن رضاه على جهود حسين خان، ورَفَّعَه إلى رتبة عميد، وفي الوقت نفسه قدم له هدية عبارة عن خنجر مُرصّع ووشاح أحمر، كما عَيَّنَ محمد شاه في عام ١٢٤٥هـ.ق/ ١٨٢٩م حسين خان سفيراً فوق العادة في اسطنبول وباريس، وفي الوقت نفسه أرسله إلى لندن لتقديم التهاني لجلوس الملكة فكتوريا على العرش في بريطانيا، وعمل وزيراً مفوضاً لإيران في لندن لمدة من الزمن.

في ظل تدهور العلاقات البريطانية- الإيرانية نتيجة محاصرة الجيش الإيراني لهرات الأفغانية، وتدخلات ماكنيل، الوزير المفوض البريطاني في طهران، في الشؤون الداخلية الإيرانية قررت الحكومة الإيرانية إرساله على رأس بعثة رسمية عام ١٨٣٨ للشكاية لدى الدول الأوربية بشأن مواقف ماكنيل وتصرفاته غير اللائقة، شملت كل من الدولة العثمانية والنمسا وفرنسا وبريطانيا على الرغم من أنه كان رجلاً عسكرياً بعيداً عن السياسة. علماً أن اللورد بالمرستون، وزير خارجية بريطانيا، لم يوافق في بادئ الأمر على استقبال حسين خان بشكل رسمي، وأمضى مدة من الزمن في اسطنبول للتباحث مع ممثلي الحكومة البريطانية هناك، ونظراً فهو لم يحقق نتيجة تذكر في هذا المجال، فإنه توجه إلى العاصمة النمساوية فيينا، والتقى في أثناء

وفادته مترنيخ، مستشار النمسا، في منتصف شباط ١٨٣٩م، ليبلغه مقاصد الحكومة الإيرانية بشأن الوساطة النمساوية في تسوية الخلافات بين بريطانيا والحكومة الإيرانية، وطلب منه إرسال مجموعة من الضباط النمساويين إلى إيران لغرض تدريب القوات الجديدة في طهران، وبعد هذه المباحثات أصدر مترنيخ أمراً بإعداد مذكرة بشأن هذا الموضوع، وتعهد بإرسال مذكرة بهذا الخصوص إلى مجلس الوزراء البريطاني، وظل حسين خان في فيينا من أجل الحصول على نتيجة مقنعة، وأبلغ مترنيخ وزيره المفوض في لندن بمضمون مذكرة المبعوث الإيراني، وكتب إليه حول حسين خان قائلاً: «**أعتقد أن حسين خان يتمتع بذكاء كبير ولديه معلومات شاملة ومفصلة حول الأوضاع في أوربا، ويملك قدرة تامة على طرح آرائه وكأنه يقيم منذ سنوات طويلة في مراكز التطور في هذه القارة... وستلاحظ بأن عبارات المندوب الإيراني نظمت بدقة وذات رأي واضح يندر أن يشاهد بين الشعوب الشرقية**».

كما التقى حسين خان لويس فيليب، الملك الفرنسي، في نيسان ١٨٣٩م، إذ أعاد بذلك العلاقات الفرنسية - الإيرانية، التي قطعت بين الطرفين منذ عهد نابليون بونابرت اثر نقض الأخير لمعاهدة فنكنشتاين ١٨٠٧م، إلى سابق عهدها، وعلى الرغم من عدم موافقة فرنسا بتأييد إيران في نزاعها مع بريطانيا، فقد تقرر إرسال بعثة دبلوماسية إلى طهران، واختير الكونت دوسيرس، الذي كان يشغل منصب القائم بأعمال فرنسا في بطرسبورغ رئيساً لهذه البعثة، وكان الهدف من هذه البعثة هو إقناع الشاه بعقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين، ومع أنه زار لندن خلال بعثته تلك، إلا أن المسؤولين البريطانيين لم يستقبلوه في البداية إلا بعد أيام من وصوله إلى بريطانيا، ومع ذلك فإنه لم يتوصل إلى نتيجة مرضية من خلال مباحثاته مع بالمر ستون، رئيس الوزراء البريطاني، الذي وقف إلى جانب سفيره ماكنيل بشأن الخلاف البريطاني- الإيراني، لذلك عاد حسين خان إلى تبريز في شهر شوال ١٢٥٥هـ.ق/ ١٨٣٩م بعد هذه المهمة التي استمرت ما يقارب سنة

وأربعة أشهر دون أن يحصل على نتيجة تذكر ليواجه عقوبة الشاه بالضرب[١]، لفشله في مهمته والتشكيك في نزاهته، إلا أن ذلك لم يمنع من تعيينه فيما بعد حاكماً على يزد عام ١٢٥٦هـ.ق/ ١٨٤٠م، في حين عُيِّنَ عام ١٢٦٠هـ.ق/ ١٨٤٤م حاكماً لإقليم فارس بدلاً من ميرزا نبي خان قزويني، وخلق استقراراً واضحاً في تلك المنطقة، وبقي في هذا المنصب حتى وفاة محمد شاه في عام ١٨٤٨م.

ونظراً للخلافات الموجودة بين حسين خان ومحمد تقي خان أمير كبير السابقة، فقد سعى حسين خان نظام الدولة إلى إزالة هذه الخلافات والأحقاد من قلب أمير كبير، الذي تولى منصب الصدارة العظمى ١٨٤٨م، ولكن الأخير لم يهتم به، ولهذا فإن بعض الشخصيات المتنفذة في فارس تحركت ضده، وبعد مدة من الزمن وصل أحمد خان نوايى إلى شيراز، واعتقل حسين خان نظام الدولة حسب الأوامر الصادرة بخصوصه حتى جاء إلى طهران وهو في وضع مزرٍ.

وعلى الرغم من كل ما قيل عن بعثة حسين خان، يمكن القول: إن الأخير رغم افتقاره للخبرة في الشؤون الدبلوماسية، ولم يكن سياسياً، إلا أنه كان قد تصرف بمهارة عالية وسياسة ناجحة في أثناء بعثته إلى أوربا، ويكفيه في هذا الجانب أنه صان حقوق حكومته وحافظ على أسرارها السياسية ولم ينظر إلى مواقف المسؤولين البريطانيين نظرة أُحادية، بل كان يحلل كل ردة فعل منهم ثم يتخذ الموقف الملائم منها، وكان يتنبأ بمؤامرات ماكنيل وبالمرستون قبل حدوثها ويعمل على إفشالها.

ويلاحظ من خلال أعمال حسين خان نظام الدولة انه رجل مدبر وخبير،

---

(١) تذكر بعض المصادر عكس ذلك تماماً، إذ تشير إلى أنه بعد عودة حسين خان من زيارته إلى أوربا توجه إلى طهران لتقديم شرح تفصيلي عن زيارته، وبعد أن قدم تقريراً خاصاً بها إلى الشاه، منحه محمد شاه لقب «نظام الدولة». يُراجع: عليرضا أوسطي، إيران در سه قرن كذشته، جلد أول، انتشارات ياكتاب، تهران، ١٣٨٢ ش، ص ١٤٧.

وكان ينصرف إلى عمله أينما حلَّ، وعلى سبيل المثال لا الحصر انه عندما عمل حاكماً ليزد لمدة سنتين فإنه أنشأ ثلاث قنوات أروائية بين مُدن عقدا ونائين اللنين تبعد أحدهما عن الأخرى ١٢٠ كيلو متر، وقدم مثل هذه الخدمات في شيراز أيضاً. وأخيراً توفي حسين خان نظام الدولة في عام ١٢٨٢هـ.ق/١٨٦٥م حسب الأدلة المتوافرة.

أديب السلطان، المسيو شايشال

أديب السلطان روسي الجنسية، ولديه أصول تترية، كان يتحدث اللغات الروسية والفرنسية والتركية، ويتحدث اللغة الفارسية أيضاً بطلاقة. انضم أديب السلطان في عام ١٩٠٠الى حاشية محمد علي ميرزا، ولي العهد الإيراني في تبريز، كمعلم للغة الروسية، وكان من المرافقين والملازمين للأمير محمد علي ميرزا دائماً، ولم ينقطع عنه حتى انه رافقه إلى طهران في سنتي ١٩٠١ و١٩٠٤. كان أديب السلطان يرتدي الملابس الإيرانية دائماً، ويدخل إلى المساجد بحرية، ويقال إن حصول الموافقة الروسية على منح قرض لولي العهد في عام ١٩٠٢ كان بفضل جهود أديب السلطان.

كتب السيد آرثر هاردينج، السفير البريطاني في طهران، رسالة سرية للغاية إلى حكومته في العاشر من حزيران ١٩٠٣ قال فيها: «لقد أَسَرني المسيو جوزيف ناوس بما مضمونه أن ولي العهد يعتزم القيام بتحركات وإجراءات ضد الرسوم الكمركية والبلجيكيين في إيران، وذلك عن طريق إبعاد تسجيل تلك الرسوم عن حسابات دائرة الكمارك، ويعتقد ناوس بأن المسيو شايشال، المعلم الروسي، له أثر في تحريض ولي العهد وإعداد الأرضية المناسبة لهذا الأمر...لذا فأنني الفت انتباهكم لهذا الرجل، علماً أن صحيفة (كول نيجه زايتونك) كانت قد اتهمت قبل عدة أشهر هذا الرجل بأنه جاسوس للروس دون أدنى شك. إنني أعلم جيداً بأن شايشال جاء إلى تبريز بوصفه رجلاً

مشاغباً، ولم يحمل معه أي توصية من حكومة بلاده، وانه تمكن من الحصول على مكانة مرموقة لدى ولي العهد كونه معلماً في اللغات الأجنبية. ان شايشال ذاته قال عن نفسه انه يهودي وعضو في جمعية «كارائيت» اليهودية المتعصبة، وقد كان القنصل العام الروسي يسوء الظن به في بداية الأمر إلى حد أن الشاه طلب من ولي العهد أن يقلل من شروره، وقد سمعت أيضاً بأن شايشال منهمك في إقناع يوخيتونوف بأن يتمكن من تقديم خدمات مفيدة لروسيا، وعلى الرغم من ذلك فإن المسيو جوزيف ناوس يعتقد بأن شايشال إنساناً فاسداً، ولا يفكر إلا بنفسه ويمكن شراؤه من قبل أي شخص يدفع له ثمنه».

أرشد الدولة، علي خان

إن علي خان أرشد الدولة (سردار أرشد) هو حفيد فضل علي خان قرة باغي، أحد الأمراء الكبار في زمن فتح علي شاه ومحمد شاه وناصر الدين شاه، وابن أخ الحاج محمد كريم خان قاجار، زعيم فرقة الشيخية، ووالدته هي تابنده خانم.

عندما أسس ناصر الدين شاه في عام ١٣٠٠هـ.ق/ ١٨٨٢م قِسم الموسيقى في مدرسة دار الفنون، كان علي خان ضمن المجموعة العاملة في ذلك القسم، وكان عمله «نافخ بوق»، ثم انضم إلى قسم الخفارات والحرس الملكي، وعُرف بعلي خان كاردي (الحرس).

لُقِبَ في أواخر عهد مظفر الدين شاه (١٨٩٦ - ١٩٠٧) بـ «أرشد الدولة»، ومع اندلاع الثورة الدستورية كان علي خان أرشد الدولة من أوائل الداعين للدستورية، وفي المراحل الأولى من الثورة الدستورية تشكلت لجان طارئة في مختلف مناطق طهران، حملت أسماء عديدة، وكان علي خان رئيساً لبعضها، علماً بأن علاقته بمحمد علي شاه كانت قوية جداً، الأمر الذي جعله يتراجع

كثيراً عن تأييد الدستورين، وبعد أن قام محمد علي شاه بقصف مجلس الشورى الوطني بالمدافع يوم ٢٣ حزيران ١٩٠٨م، اعتقل إعداد كبيرة من الدستوريين، وتشكلت محكمة للتحقيق والنظر في أعمال المعتقلين، وكان علي خان أرشد الدولة أحد أعضاء تلك المحكمة، وبعد ذلك منحه محمد علي شاه لقب «سردار أرشد»، ثم أرسله إلى أذربيجان لمساعدة عين الدولة، حاكم أذربيجان، في أثناء حصار تبريز في النصف الأول من عام ١٩٠٩م، لغرض السيطرة على تبريز، إلا أن القوات العسكرية الإيرانية التي أرسلها الشاه بقيادة أرشد الدولة لم تتمكن من تحقيق أي نجاح في عملها، وعندما خلع محمد علي شاه عن العرش الإيراني في ١٧ تموز ١٩٠٩م، واتخذت فيما بعد الإجراءات اللازمة لإبعاده إلى روسيا كان علي خان أرشد الدولة أحد المرافقين له.

وبعد أن دفع الروس باتجاه عودة محمد علي ميرزا، الشاه المخلوع، إلى الأراضي الإيرانية من جديد للتأثير في الأوضاع الداخلية وإثارة الفوضى ضد الدستوريين، عاد الشاه المخلوع إلى إيران مع مطلع تموز ١٩١١م، وفي الوقت نفسه اتجه قائده العسكري علي خان أرشد الدولة، الذي كان يرافق محمد علي ميرزا، صوب منطقة عشائر التركمان شمال شرق إيران، وهذا التوجه كان ضمن خطة وضعها الشاه المخلوع للتقدم نحو العاصمة طهران بعد دخولهم الأراضي الإيرانية، وعلى الرغم من المعارك الشرسة التي خاضتها القوات الحكومية للدفاع عن البلاد، إلا إن قوات علي خان أرشد الدولة تمكنت من دحر القوات الحكومية المقاتلة في مُدن شاهرود ودامغان في شمال شرق طهران.

وفي ٨ آب ١٩١١م تمكنت القوات الحكومية بعد إعادة تنظيمها ودعمها بقوات عسكرية أخرى من تحقيق انتصار مهم لها في فيروز (منطقة جبلية وعرة في شمال شرق طهران)، ولكن في ٢٨ آب ١٩١١م تقدمت قوات علي خان أرشد الدولة على طول الطريق المؤدي إلى طهران، وقامت بدحر القوات

الحكومية الإيرانية للمرة الثانية، وعندما تقدمت قواته حتى وصلت مرقد سيد جعفر في وارمين، قامت قوات الدستوريين المتجحفلة بقيادة يبرم خام بمهاجمته وتمكنت من دحره وهزيمة قواته خلال المعارك التي دارت بين الطرفين هناك، وفي تلك المعارك لاذ التركمان، الذين كانوا يمثلون الجزء الرئيس لقواته، بالفرار، إلا إن علي خان أرشد الدولة لم يتمكن من الفرار لإصابته باطلاقة في ساقه، لذلك تم القبض عليه وأسره، وقاده مصيره أخيراً إلى الإعدام رمياً بالرصاص في اليوم التالي للمعركة، بسبب جريمة التمرد على السلطة السياسية في البلاد ومحاربتها، وكانت هذه المعركة هي المعركة الفاصلة التي قادت إلى إحباط معنويات قوات الشاه المخلوع أيضاً، وبعد إعدام علي خان أرشد الدولة نقل جثمانه إلى طهران ووضع في ميدان المدفعية ليراه الإيرانيون هناك.

أرفع الدولة، ميرزا رضا خان

ولِدَ أرفع الدولة في عام ١٨٥٧م، وهو نجل ميرزا شيخ حسن صراف تبريزي. عمل ميرزا رضا خان في البداية مترجماً في القنصلية الإيرانية في مدينة تفليس، وفي أثناء ذلك اشترك عضواً فاعلاً في الوفد الإيراني المكلف بشأن المباحثات الخاصة بتحديد الحدود بين إيران وأفغانستان، وبعد عودته إلى طهران عُيِّنَ أرفع الدولة سكرتيراً أول في السفارة الإيرانية في سانت بطرسبورغ، العاصمة الروسية، في حين سافر في العام ١٨٨٩م إلى أوربا برفقة ناصر الدين شاه، وبعد الانتهاء من هذه الرحلة، وعودته إلى البلاد عُيِّنَ قنصلاً لإيران في مدينة تفليس.

ارتقى أرفع الدولة في العام ١٨٩٥م إلى وزير مفوض لإيران في سانت بطرسبورغ، وسعى آنذاك إلى إنجاح المفاوضات التي جرت بين ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان، الصدر الأعظم، والحكومة الروسية في العام

١٨٩٩م للحصول على قرض مالي بقيمة مليونين ومئتي ألف باون استرليني من الحكومة الروسية، إذ حصلت إيران على هذا القرض في العام التالي.

رافق أرفع الدولة مظفر الدين شاه في رحلاته إلى أوربا خلال السنوات ١٩٠٠ و١٩٠٢ و١٩٠٥م، علماً انه عُيِّنَ في العام ١٩٠٠م سفيراً لإيران في القسطنطينية، وتمكن من الحصول على لقب «برنس» و«أمير نويان»، وعاد إلى طهران في آب ١٩٠٤م، ومن ثم توجه إلى بطرسبورغ لانجاز مهمة خاصة كُلِفَ بها من لدن مظفر الدين شاه إلى الإمبراطور والأسرة المالكة الروسية، ومن ثم عاد إلى مقر عمله في القسطنطينية بعد انجاز المهمة المكلف بها.

كان أرفع الدولة يجيد اللغة الفرنسية، وفي الوقت نفسه كان شاعراً وأديباً. زار اسبانيا في العام ١٩٠٢م ممثلاً لمظفر الدين شاه للمشاركة في حفل تتويج الفونس الثالث عشر، ملك اسبانيا، الذي كان آنذاك في سن السادسة عشر من عمره.

الأصفهاني، الحاج أبو القاسم

الابن الثالث للسيد محمد حسين الصراف الأصفهاني، والأخ الأصغر للحاج محمد حسين أمين الضرب، عمل منذ البداية في العديد من القطاعات التجارية المختلفة من قبيل شراء العقارات ومتابعة أعمال أخيه أمين الضرب، وتأجير وإستثمار معادن فيروزه نيساربور، وإنشاء طريق غير مبلط بين قوجان وعشق آباد. كان له ولدان هما: رضا مهدوي رئيس التجار، والحاج محمد تقي مهدوي، ملك تجار خراسان الثاني، وبنت واحدة، أصبحت فيما بعد زوجة للحاج حسين أقا أمين الضرب.

عمل في أصفهان لمرحلة من الزمن مع أخيه أمين الضرب وأخيه الأصغر الحاج عبد الرحيم الأصفهاني في الشركة التجارية التي أسسها الثلاثة في أصفهان، ومن ثم سافر إلى طهران وظل فيها لمدة سنتين متتاليتين ممثلاً عن

الشركة الأخيرة بخصوص القضايا التجارية، وقد قضى في تبريز سنتين أُخريين أيضاً للغرض نفسه، وأنتقل بعد ذلك إلى استانبول ليقيم فيها سنتين أُخرى لتمثيل الشركة وتطوير نشاطها خارج البلاد عاد من استانبول في عام ١٨٧٣م إلى إيران، وتوجه مباشرة إلى مشهد ليمارس هناك نشاطه التجاري. كان ممثلاً أيضاً لشركة «رزي» البريطانية(١) ووكيلاً عنها في مدينة مشهد المقدسة، ولكنه كان يتعامل بشكل ازدواجي، ففي البداية تعامل مع محمد علي أصفهاني، وكيل شركة «رزي» الذي ذهب هو الآخر إلى مشهد أيضاً ولزم جانب رجال الدين الذين لم يعارضوا الشركة البريطانية الاحتكارية من جهة، وجانب المتعاونين معهم، وأظهر في نفسه موقفاً محافظاً، وظل أبو القاسم الأصفهاني يمارس عمله التجاري في مدينة مشهد حتى وفاته عام ١٩٠٢م.

اعتماد السلطنة، محمد حسن خان

ولِدَ محمد حسن خان اعتماد السلطنة، نجل الحاج علي خان حاجب الدولة، في الحادي والعشرين من شعبان ١٢٥٩هـ.ق/ ١٨٤٣م بطهران، والتحق بمدرسة دار الفنون في عام ١٢٦٨هـ.ق/ ١٨٥١م في بداية افتتاحها، ودرس فيها اللغة الفرنسية والعلوم العسكرية وتخرج منها بعد اثنتي عشر عاماً. عمل برتبة رائد في بلاط ولي العهد الإيراني، وبعد وفاة الأخير عمل لدى ميرزا محمد خان سبهسالار.

نال رتبة مقدم في عام ١٢٧٥هـ.ق/ ١٨٥٨م، وتولى قيادة خوزستان

(١) الشركة التي أسسها «تالبوت» البريطاني الجنسية، إذ حصلت على امتياز التبغ والتنباك في إيران عام ١٨٩٠، الذي واجه ردة فعل شعبية مضادة انتهت بإلغائه في عام ١٨٩٢، للتفاصيل. يُراجع: خضير مظلوم فرحان البديري: إيران في ظل انتفاضة التبغ والتنباك ١٨٩٠- ١٨٩٢ دراسة في السياسة الداخلية، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، ٢٠٠٩.

ولورستان، ومنصب نائب الحاكم هناك، وخلال الحقبة التي عمل فيها حسن علي خان أمير نظام كروسي وزيراً مفوضاً لإيران في باريس، عُيِّنَ محمد حسن خان ملحقاً عسكرياً لإيران في باريس أيضاً، وأمضى هناك ثلاث سنوات ونصف السنة، ولم يتوان عن إكمال دراسته في أثناء أدائه لخدمته هناك، ومن ثم عاد إلى إيران في عام ١٢٨٤هـ.ق/ ١٨٦٧م، وعمل في البداية في الخدمات العامة، ثم تولى بعدها مناصب مهمة في البلاط الإيراني، وقد انيطت به مهمة إدارة الصحف في عام ١٢٨٧ هجـ.ق / ١٨٧٠م، وتولى في عام ١٢٨٨هـ.ق/ ١٨٧١م رئاسة دار الطباعة الحكومية ودار الترجمة الملكية، ومنح لقب «صنيع الدولة»، ونظم ثلاثة صحف أساسية هي دولتي (الحكومية)، ووطني (الوطنية)، وعلمي (العلمية) في إطار صحيفة واحدة هي صحيفة «إيران»، وفي الأعوام ١٢٩١هـ.ق/ ١٨٧٤م، و١٢٩٣هـ.ق/ ١٨٧٦م، و١٢٩٥هـ.ق/ ١٨٧٨م تأسست تحت إشرافه «المجلة السنوية»، وصحيفة «علمي»، وصحيفة «اطلاع»، إذ تولى رئاسة تحرير تلك الصحف.

كُلِفَ محمد حسن خان اعتماد السلطنة بتأليف «نامه دانشوران - رسالة العلماء» في عام ١٢٩٨هـ.ق/ ١٨٨٠م، وبعد أن أصبح عضواً في المجلس الحكومي (دار الشورى) عام ١٢٩٩هـ.ق/ ١٨٨١م، تولى في العام التالي ١٣٠٠هـ.ق/ ١٨٨٢م منصب وزير انطباعات، واحتفظ بهذا المنصب حتى نهاية عمره، وفي العام نفسه، وإلى جانب كونه وزيراً، أسس وبإشراف منه صحيفة «اردوي همايون - السعادة»، وقد أصدر مجموعة «سياحت نامة مصور - رسالة السياحة المصورة»، إذ اختصت بالزيارة الثانية التي قام بها ناصر الدين شاه القاجاري إلى خراسان، وكانت بخط ميرزا رضا كلهر، علماً أن هذه المجموعة صدرت في أثناء الزيارة المذكورة، وجرى اختياره خلال سنتي ١٣٠٣هـ.ق/ ١٨٨٥م و١٣٠٦هـ.ق/ ١٨٨٨م عضواً للجمعية الآسيوية في باريس ولندن، ونال لقب (اعتماد السلطنة) في عام ١٣٠٤هـ.ق/ ١٨٨٦م، ومن الجدير ذكره أن محمد حسن خان اعتماد السلطنة أمضى ٢٥ عاماً من عمره

في نقل الأخبار التي تنشرها الصحف الأوربية إلى ناصر الدين شاه، فضلاً عن المناصب التي تمت الإشارة إليها سابقاً.

توفي محمد حسن خان اعتماد السلطنة في ١٨٩٦م اثر إصابته بنوبة قلبية، وذلك قبل شهر واحد تقريباً من اغتيال ناصر الدين شاه القاجاري على يد ميرزا رضا الكرماني في الأول من أيار ١٨٩٦م، ولكنه قيل انه مات مسموماً على أثر دسيسة من علي أصغر خان أمين السلطان، ويبدو أن اعتماد السلطنة ألف خلال حياته البالغة أربعة وخمسون عاماً كُتباً عديدة، ولكن الحقيقة أن البعض يعتقد انه استغل منصبه كرئيس لدار الطباعة، وأصدر بإسمه كُتبا قام آخرون بتأليفها، أي انه نسبها لنفسه، ومن بين الذين اعتقدوا ذلك هم ادوارد براون، المستشرق البريطاني المعروف، ومحمد محيط طباطبائي، والأستاذ محمد قزويني، إذ ذكروا في مؤلفاتهم المختلفة بأن محمد حسن خان اعتماد السلطنة جمع العلماء ورجال الدين من المناطق البعيدة والقريبة في البلاد وأرغمهم على تأليف تلك المؤلفات التي حملت اسمه بعد أن تم إكمالها، وهناك الكثير ممن يرجح هذا الرأي إلى حد كبير، وذلك لأنه قريب من الحقيقة، فعلى سبيل المثال يذكر علي رضا أوسطي بهذا الخصوص قائلاً: **«إذا تم التدقيق في هذا الموضوع فإننا نلاحظ بأن هذه الكتب بحجمها وما تعرضت إليه من أحداث وأساطير لا يمكن أن تكون من تأليف شخص واحد، وهناك احتمال يكاد أن يكون قريبا من الواقع بأن مجموعة من رجال الدين والعلماء أسهموا في تأليفها بشكل فردي أو جماعي»**، ومن هذه المؤلفات:

١- مرآت البلدان ناصري (١٢٩٤-١٢٩٧ هجرية)، في مجال جغرافية وتاريخ المدن والأقضية الإيرانية، وهو في أربعة مجلدات.

٢- تاريخ منتظم ناصري (١٢٩٨-١٣٠٠ هجرية)، وهو تاريخ عام، ومن ثلاثة مجلدات.

٣- مطلع الشمس (١٣٠٠-١٣٠٢ هجرية)، حول محافظة خراسان، وفي ثلاثة مجلدات.

٤- خيرات حسان (١٣٠٤-١٣٠٧ هجرية)، يستعرض سيرة نساء الإسلام المشهورات ونموذجا لأشعارهن في ثلاثة مجلدات أيضاً.

٥- المآثر والآثار (١٣٠٦-١٣٠٧ هجرية)، ويستعرض الأحداث التي رافقت عهد ناصر الدين شاه وسيرة رجال الحكم القاجاري وعلماء الدين خلال تلك الحقبة.

٦- التدوين في أحوال جبال الشروين، ويتعلق بمنطقة سواد كود.

٧- حجة الإسلام في حجة الشهادة، وهو موضوع تاريخي يتعلق بالأحداث المهمة التي وقعت في ٦١هـ.ق/ ٦٨٠م، واستعراض عام لحادثة استشهاد الإمام الحسين بن علي عليه السلام وأصحابه المخلصين.

٨- توجد لديه أيضاً تراجم بشأن الأساطير.

توفيت ابنة محمد حسن خان اعتماد السلطنة عذراء خانم، زوجة الحاج حسين خان عميد المُلك، في أثناء حياة أبيها عام ١٨٨٢م، في حين خلف وراءه بعد وفاته زوجته عزت ملك أشرف السلطنة، وابنه إمام قلي ميرزا عماد الدولة.

الله قلي خان

هو ابن موسى خان، وحفيد حسن علي خان، شقيق فتح علي شاه، الذي ثار على الأخير مرتين، لذلك حاول فتح علي شاه لأن يسمل عينيه ويسلب بصره، في حين كان الله قلي خان مكروهاً ومنعزلاً بعيداً عن النظام السياسي لانتمائه إلى الجناح المعارض في الأسرة القاجارية، إلا أن الحظ ابتسم له أخيراً، بعد تولي الحاج ميرزا أغاسي الصدارة العظمى في إيران، نتيجة لزواج الأخير من عزت النساء، والدة الله قلي خان، مما جعله يحظى باهتمام كبير ودعم غير طبيعي من الحاج ميرزا أغاسي، وبما انه في مقتبل العمر، كان الدعم الذي قدم له زاد من غروره كثيراً إلى الحد الذي دفعه إلى ارتكاب

العديد من الأعمال المشينة دون خجل أو رادع، بوصفه إنسانا منحرفاً يسعى وراء ملذاته ويقضي أغلب أوقاته في معاشرة النساء والتسكع مع الغلمان الفاسدين في العديد من الأماكن المشبوهة.

وعلى الرغم من كل الصفات السيئة التي كان يحملها، إلا انه كان على عكس ذلك في نظر الحاج ميرزا أغاسي، الذي أوكل إليه منصب رئيس عشائر القاجار، فاستغل هذا المنصب من أجل التدخل في شؤون البلاد بعد منحه صلاحيات تجاوزت منصبه، ولا نبتعد عن الحقيقة عندما نذكر أن الأمراء والأعيان كانوا يجاملونه على الرغم من كل تصرفاته خشية من الصدر الأعظم.

حصل الله قلي خان كذلك على حكم خاجية مازندران، مما زاد من شأنه لدى الحكومة الإيرانية كثيراً، إذ بَدَأ على أثرها يتدخل في أمور الديوان وشؤون البلاط، وأحاط نفسه بشلة من المتملقين والانتهازيين والطفيليين، إلى الحد الذي وصل إليه أنه لم يحترم الآخرين، بل الأنكى من ذلك انه لم يجد من يردعه حتى محمد شاه نفسه لم يبد أي ردة فعل تجاهه على الرغم من أن تصرفات وسوء سلوك الله قلي خان كانت تصل إلى مسامع الشاه دون جدوى، لعدم رغبته الإضرار بنوع العلاقة المميزة التي تربطه بالصدر الأعظم، وهذا ما زاد في طغيانه وتهوره ليكون في مزرعته وإدارته، الحاكم الذي لا ينافسه أحد، ولم يتردد في تجميع الرصاص والبارود الذي جلبه من مصنع السلاح دون علم الشاه والحكومة، في مزرعته لاستخدامه في تحركات جنونية تتناسب مع طيشه وعبثه.

استغل أعداء الحاج ميرزا أغاسي سوء سلوك الله قلي خان لغرض تشويه سمعة الصدر الأعظم لدى الشاه، ومنهم أغا خان نوري، الذي كان يدرك جيداً أن هذا الشاب لا تقف أعماله عند نزواته حسب، بل انه كان يمني نفسه بالسلطة العليا للدولة، فأوشى إلى محمد شاه بتفاصيل أعمال الله قلي خان وتحركاته غير الموزونة، التي أثارت أخيراً الشكوك لدى محمد شاه، الذي طالب وبخجل!! من الحاج ميرزا أغاسي أن يعين الله قلي خان حاكماً على

بروجرد ليبعده بعيداً، في محاولة منه للحد من أعماله غير اللائقة حسبما كان يعتقد، إلا أن ذلك لم يؤثر كثيراً على حياته في بروجرد، إلى الحد الذي أصبحت فيه داره هناك مجمعاً للانتهازيين والمتطفلين الذين التفوا حوله وزادوا في الضغط عليه لإغرائه وتحريضه لتحقيق مآربهم التي التقت مع ما كان في داخله، لتكون موائد اللهو واللعب والخمر عنوان الليالي الملاح التي كان يعيشها الله قلي خان وسط أصحابه ومؤيديه، الذين كانوا يصطفون كل صباح ويحيونه بالتحية الملكية.

لم يتوقف الله قلي خان عند ذلك حسب، بل انه استغل مرض محمد شاه وحلول أعياد رأس السنة الإيرانية ليذهب إلى العاصمة طهران ويكشف عن نواياه، التي أثارت قلقاً لدى النظام السياسي، بما في ذلك الشاه نفسه، ومما يتوجب ذكره هنا، أن الله قلي خان عندما غادر بروجرد إلى طهران أناب في حكم الولاية عمه ميرزا محمد خان الذي عمل، نكاية بابن أخيه، على تشجيعه ودفعه إلى حالة التمرد ضد الشاه والنظام القاجاري بقصد اتهامه بالخيانة وبالتالي طرده من البلاد بشكل نهائي، ولغرض أن يكون محمد شاه مطلعاً على تحركات الله قلي خان وأعماله، قام عمه ميرزا محمد علي خان بإرسال تقرير خاص إلى الشاه تضمن تفاصيل وافيه عن الأعمال اللا أخلاقية التي قام بها ابن أخيه.

وبما أن محمد شاه كان حريصاً على عرض كل ما لديه على الحاج ميرزا أغاسي ولم يخف عنه شيئاً، فقد أطلعه على ذلك التقرير، إلا أن الحاج ميرزا أغاسي نفى كل ما جاء في التقرير مؤكداً دعمه وثقته ودفاعه عن الله قلي خان، إلى الحد الذي حاول فيه إقناع الشاه أن تلك الأمور ما هي إلا مجرد إشاعات لا تصدر إلا من الأعداء والمغرضين الذين يضمرون الحقد والكراهية له ولابن زوجته، وحذره أن لا يتساهل كثيراً في معاقبتهم بسبب ذلك، ولكي لا يترك في نفس الحاج ميرزا أغاسي ما يزعجه، طلب الشاه من الأخير أن يعيد الله قلي خان إلى مقر حكمه في بروجرد، في الوقت الذي حاول فيه

الصدر الأعظم أن يثأر من أعداء الله قلي خان من خلال إبعادهم عن البلاط الإيراني.

لم تقف أمام الله قلي خان للخروج عن الدولة سوى حاجته الماسة إلى الأموال لتوفير المستلزمات الكافية لتنفيذ ما كان يخطط له، الأمر الذي دفعه عام ١٨٤٦م للعمل على جباية ضرائب السنة التالية ١٨٤٧م مقدماً من أهالي بروجرد دون علم الحكومة الإيرانية، إلا ان نائبه ميرزا محمود لم يؤيده في ذلك وعرض الموضوع أخيراً على ميرزا صادق، إمام جمعة بروجرد، وميرزا محمود خان، المجتهد المعروف في المدينة، ليطلب رأيهما في موضوع جباية الضرائب، التي رفضاها نهائياً، إذ اقترح إمام جمعة بروجرد تحذير الأهالي من مغبة دفع ضرائب ذلك العام بهدف حرمان الله قلي خان من تحقيق غايته، في حين أسرع ميرزا محمود خان إلى نقل الموضوع إلى طهران وإعطاء الحكومة الإيرانية علماً بذلك.

وفي الوقت الذي كان فيه الله قلي خان يمر بأزمة مالية خانقة نتيجة النفقات الباهظة التي كان يُبذرها على حفلات الأُنس والطرب المتكررة، امتنع أهالي بروجرد عن دفع ضرائب ذلك العام، الأمر الذي أوقعه في حيرة من أمره، مما أضطره للتوجه إلى طهران من جديد لعله يجد لدى الحاج ميرزا أغاسي دعماً ينقذه من المحنة التي وضع نفسه فيها، فضلاً عن أنه كان يمني نفسه بقرب وفاة محمد شاه كي يحلو له الوضع، إلا أن الأخير علم بالهدف الذي جاء من أجله إلى طهران، واكتشف نواياه الخطيرة على الدولة قبل وصوله إليها، ولهذا أسرع الحاج ميرزا أغاسي، الذي عَلَمَ هو الآخر بما عَلِمَ به الشاه عن الله قلي خان لتدبير الأمور بمنع الأخير من الدخول إلى طهران، وفعلاً أرسل الصدر الأعظم في حزيران ١٨٤٦ موفداً خاصاً إلى مدينة قم المقدسة ليلتقي به هناك ويقنعه بعدم الذهاب إلى طهران، وبعد أن التقاه في أطراف المدينة أعاده إلى داخلها منتظراً قرار الشاه النهائي بخصوصه، الذي

تضمن بعد صدوره إبعاده إلى خارج البلاد، وبذلك تم نفيه إلى العتبات المقدسة في العراق.

مع أن حركة الله قلي خان لم تصل إلى حد النزاع المسلح والمجابهة العسكرية مع الدولة، إلا أنها أثارت قلقاً كبيراً لدى محمد شاه بسبب تحركاته ونواياه العدائية تجاه النظام القاجاري، وفي الوقت نفسه مثلت حساسية واضحة لدى الشاه نتيجة لصلة الله قلي خان بالحاج ميرزا أغاسي، الذي تربطه به علاقات وثيقة جداً، وكان حريصاً أيضاً على عدم المساس بها.

بعد حوالي ربع قرن من نفيه عاد إلى طهران عن طريق استانبول بدعوة من ناصر الدين شاه عام ١٨٧١م، ولم يطل الوقت به كثيراً حتى عينه الشاه حاكماً على قزوين في بداية عام ١٨٧٢م، وبعد عام رافق ناصر الدين شاه في رحلته الأولى عام ١٨٧٣م إلى أوربا، وفي عام ١٨٧٥م عيّن الله قلي خان حاكماً على همدان، ولم يستمر في هذا المنصب سوى عام واحد فقط، إذ تم عزله عام ١٨٧٦م، ومن ثم أعيد تعيينه حاكماً من جديد على زنجان عام ١٨٨١م، ولكنه أُبعد عن منصبه عام ١٨٨٢م، في حين أُعيد إلى منصبه الأسبق حاكماً على قزوين بعد ست سنوات أي في عام ١٨٨٨م واستمر في هذا المنصب حتى وفاته عام ١٨٩٢م.

إمام جمعه، حاجي سيد محمد

هو ابن السيد زين العابدين إمام جمعة طهران، أصله من أصفهان ولكنه يسكن طهران، أكمل دراسته في النجف الأشرف بحضور وإشراف ملا محمد كاظم الخراساني، الذي يُعَد من علماء الدين المؤيدين للأفكار الدستورية، وفي النجف عمل من أجل ذلك.

بعد أن حصل صراع بين دعاة الدستورية والمستبدين في العراق عاد سيد محمد، الذي كان أفضل تلامذة الملا كاظم الخراساني من العتبات المقدسة

في العراق إلى إيران، ونظراً لأن الداعين إلى الدستورية، كانوا يعلمون انه جاء من العراق إلى إيران بناءً على أوامر من استاذه الكبير لغرض تعزيز الدستورية ودعمها، فقد استُقبِل بحفاوة كبيرة، وانتخب نائبًا في مجلس الشورى في دورته الأولى، وبعد قصف المجلس وإغلاقه من لدن محمد علي شاه في ٢٣ حزيران ١٩٠٨ قام، وبمساعدة الدستوريين وتجار طهران المؤيدين للدستوريين، باللجوء إلى السفارة العثمانية، وبعد انتهاء مرحلة «الاستبداد الصغير» وفتح طهران من لدن الدستوريين في تموز ١٩٠٩م نُصِبَ إماماً لجمعة طهران من قبل الحكومة الدستورية الجديدة مكان أخيه السيد أبو القاسم، ولقِبَ بلقب «إمام جمعة» بعد أن كان يُعرف بالحاج سيد محمد إمام زاده.

كان سيد محمد إمام الجمعة رجلاً متحرراً ومثقفاً ومفكراً، وبعد إلغاء حكم الأسرة القاجارية عام ١٩٢٥م زار طهران كل من المفتي العام لفلسطين، والشيخ محمد آل كاشف الغطاء، أحد مراجع التقليد في العراق، وحسن الصدر، رئيس مجلس الأعيان العراقي، بناءً على دعوة السيد محمد إمام الجمعة، ومكثوا في منزله لمدة شهر، وكان الهدف من وراء هذه الدعوة هو وضع أسس وحدة الأفكار الإسلامية، الذي تم الترحيب بها، ولكن لم تتخذ الإجراءات بشأنها.

كان التواضع من بين الصفات البارزة للسيد محمد إمام الجمعة، وكان يتحدث دون ستار في أوقات الضرورة، ويتعامل مع الأحداث بقوة ودون خوف، ويُعَد أشهر عالم في الأصول في عصره، وبذل في السنوات الأخيرة من حياته جهوداً لتعلم اللغة الإنكليزية، وحقق تقدماً مهماً في هذا المجال، كما انه تزوج من امرأة واحدة طيلة سنوات عمره الثمانين، وعلى الرغم من إن زوجته أمضت نصف عمرها مريضة، فأنه لم يفكر في اختيار زوجة ثانية، وأنجبت سكينة لزوجها الوفي معها ثلاثة أبناء هم كل من مرتضى، ومصطفى، وزين العابدين، وثلاث بنات هن كل من صديقة فخر السلطنة، وزبور بدر السلطنة، وعالية فروع السلطنة.

كان للسيد إمام الجمعة وجه بشوش، ويتمتع بصحة وقوة، وكان يقطع أغلب المسافة بين تجريش وبستانه الصيفي الواقع في ولنجك سيراً على الأقدام، بوصفه يحب المشي كثيراً، إلا انه أصيب عام **١٩٤٣م** بحمى مالطة في بادئ الأمر، ومن ثم باليرقان، مما أدى إلى وفاته يوم السبت المصادف الخامس من كانون الثاني ١٩٤٦م، ودفن في مقبرة العائلة إلى جانب أجداده.

إمام جمعة طهران، الحاج ميرزا أبو القاسم خان

ولِدَ الحاج ميرزا أبو القاسم خان في حدود عام ١٨٧٠م، وهو ابن ميرزا زين العابدين إمام جمعة طهران المتوفى في العام ١٩٠٤م.، كان منصب «إمام الجمعة» متوارثاً ويسلم عادة إلى أحد الموالين التابعين للبلاط الإيراني، إذ يرتقي المنبر في مسجد شاه، الذي أسسه فتح علي شاه (١٧٩٧-١٨٣٤م)، ولهذا فإن تولي هذه المسؤولية أنيط بأسرة إمام الجمعة ميرزا زين العابدين، بوصفهم من نسل «السادة» في أصفهان، وكان ميرزا زين العابدين قد درس العلوم الدينية في النجف الأشرف لمدة (١٨) عاماً ونال درجة الاجتهاد.

تزوج والده من زهراء سلطان خانم، ابنة دوست علي خان معير الممالك، وأنجب منها ثلاثة أولاد وبنتين، وكان أكبرهم هو الحاج ميرزا أبو القاسم خان، في حين تزوجت إحدى بنات ميرزا زين العابدين من آقا شيخ جعفر سلطان العلماء، بينما تزوجت ابنته الثانية من الحاج ميرزا أحمد ابن ميرزا جواد مجتهد، وبعد وفاة زهراء سلطان خانم، تزوج ميرزا زين العابدين من ضياء السلطنة ابنة ناصر الدين شاه، وأنجبت منه ولدين وبنتين، هما كل من السيد علي حسام الدين ميرزا، والسيد جواد ضياء الدين ميرزا ظهير الإسلام، أما اسمي بناته فهما شمس السلطنة ونديم السلطنة، ومن الطبيعي جداً أن يخلف ميرزا أبو القاسم خان أباه، الذي توفي في كانون الثاني ١٩٠٤م، وفي الوقت نفسه زار مصر وسوريا وبيت المقدس ومكة.

كان ميرزا أبو القاسم خان إمام الجمعة إنساناً مثقفاً وملاً متخرجاً، وكانت لديه علاقات ودية مع السفارة البريطانية في طهران، وفي الوقت نفسه كان يبدي رغبة كبيرة ويميل إلى فن التصوير. وكان الأخير مطلعاً وصاحب ذوق، وبعيداً عن الرياء، وكان أشبه بوالده. يتعامل برأفة وعطف مع الناس، وكانت لديه رغبة كبيرة بزراعة الزهور والأشجار المطعمة، وتعلم فن التصوير على يد ميرزا محمد خان حشمت الممالك، وكان يُصلِّح عيوب الصورة على الزجاج باستخدام القلم بمهارة، وكأنه عمل في هذا المجال منذ سنوات عدة. ترك منصبه وسافر في مرحلة الثورة الدستورية إلى السعودية وأوربا، وأمضى مدة في السياحة واستخدام كنوز كتب المكتبات المشهورة.

تزوج ميرزا أبو القاسم خان في البداية من بلقيس خانم التي أنجبت له بنتين وولد واحد، وهم زهراء وفاطمة، وأما الولد فهو الدكتور سيد حسن إمامي إمام الجمعة، وتزوج سيد أبو القاسم بعد وفاة زوجته الأولى من السيدة «شكوت الدولة»، بنت مظفر الدين شاه، التي أنجبت له ثلاث أولاد، وهم محمد علي ورضا وكاظم، وكان الابن الثاني (رضا) شاباً جميلاً، طويل القامة، وكان يتلقى العلوم العسكرية في المدرسة العسكرية، إلا انه أُصيبَ بمرض لا يمكن علاجه منه، إذ توفي على اثر ذلك، الأمر الذي تأثر والده كثيراً على وفاته، فتوفي بعد وفاته بمدة قصيرة.

إمام، سيد زين العابدين

كان مير محمد مهدي، من سلالة إمامي، ويُدعى بإمام جمعة طهران في عهد فتح علي شاه، وكان ابن أخيه مير سيد أبو القاسم إماماً للجماعة في أصفهان، وعندما جاء إلى طهران تبناه عمه مير مهدي، الذي لم ينجب ولداً، كولد له واختاره نائباً له أيضاً، وأصبح مير سيد أبو القاسم إماماً للجماعة في عهد محمد شاه، وتوفي خلال عهد ناصر الدين شاه، ودفن في بقعة عُرفت

منذ ذلك الوقت بـ «سر قبر آقا» وبعد وفاته أصبح نجله سيد زين العابدين إماماً للجمعة بدله.

أصبح سيد زين العابدين إماماً للجماعة قبل أن يبلغ الأربعين من العمر، وأقام في مسجد شاه، إذ تم بناءً على أمر من ناصر الدين شاه شراء منازل إلى جانب المسجد لتصبح وقفاً لإقامة إمام الجمعة، أما زواجه فكانت له قصة أخرى، ففي أثناء المجاعة التي حدثت في إيران عام ١٢٨٨هـ.ق/ ١٨٧١م، توجه ناصر الدين شاه لزيارة مرقد الإمام علي بن موسى الرضا ﷺ، وأصيب دوستعلي خان نظام الدولة معير الممالك، الذي كان ضمن موكب الشاه بداء الكوليرا في إحدى محطات التوقف في الطريق إلى مشهد المقدسة، وهنا نذر دوستعلي خان نظام الدولة معير الممالك، وهو يعاني من المرض نذراً مفاده بأنه سيقدم وريثته الوحيدة المدعوة زهراء سلطان زوجة لسيد جليل فيما إذا شفي من مرضه، وكان ناصر الدين شاه ومرافقوه قد يأسوا من استمرار حياة معير الممالك، ولكن القدر شاء أن يلبس معير الممالك ثوب العافية مجدداً، وبالنظر لوصول الخبر إلى العاصمة طهران، فقد طلب عدد من السادة الإجلاء يد زهراء سلطان بعد عودة معير الممالك من زيارته إلى خراسان، ونال السبق في هذا المجال سيد زين العابدين، وتم تنظيم حفل كبير، بعد الحصول على إذن من ناصر الدين شاه، تم خلاله عقد قران إمام الجمعة الشاب علي كريمة إمام معير الممالك، وأنجبت زهراء سلطان له ثلاثة أولاد وبنتين، تزوجت إحداهما من الشيخ سلطان العلماء، بينما تزوجت الثانية من الحاج ميرزا أحمد أقا نجل ميرزا جواد أقا مجتهد.

وبعد أن توفيت زهراء سلطان، طلب السيد زين العابدين يد ضياء السلطنة، ابنة ناصر الدين شاه، التي حظي بالزواج منها، وأنجبت الزوجة الثانية للسيد زين العابدين ولدين وبنتين وهم: سيد علي حسام الدين ميرزا، الذي توفي وهو في التاسعة عشر من عمره اثر إصابته بمرض الخناق، وسيد جواد الدين ميرزا ظهير الإسلام، وهو من الشخصيات المعروفة، ونديم

السلطنة، التي توفيت في سن الثانية عشر بعد إصابتها بمرض الخناق أيضاً مثل شقيقها، وشهر السلطنة، التي تزوجت من الدكتور محمد مصدق، ولقبت أيضاً بضياء السلطنة بعد وفاة والدتها، التي كانت تحمل هذا اللقب.

كان السيد زين العابدين إمام الجمعة حَسِن المظهر وطيب المحضر، وكان بارزاً بين رجال الدين في عصره، ومجاهداً خبيراً وسياسياً ووزيراً، وله باع طويل في العمران، وكان من بين مخططاته إنشاء بستان واسع المساحة وقناة أروائية في الأراضي التي لا تتوفر لها المياه، الواقعة في الجانب الأيمن لطريق سرخه حصار، وكذلك إنشاء عمارة جميلة هناك، وشيدت حول العمارة ثمانية طرق عريضة تصل حتى سياج البستان، ويبلغ طول كل من تلك الطرق حوالي (٢٠٠٠-٣٠٠٠) ذراع، وزرعت حول جانبي كل طريق أشجار غير مثمرة أو ما تسمى أشجار الغابات، وأسست في العديد من الشوارع رياض وسواقي وأشجار مثمرة تجذب النظر إليها، ويولد الجو المعطر للبستان السرور لدى المارة والناظرين، وباختصار فإن «امامية» أو «قلعة الإمام» كما يطلق عليها، كانت جنة من العطر والألوان.

اتخذ السيد زين العابدين إمام الجمعة من مدينة أسد آباد التابعة لشميران، مقراً صيفياً له، وفي الحقيقة أن أسد آباد كانت تعود في الأصل لفرزانه بنت فتح علي شاه، التي أنجبت ولدين، منحتهما في البداية أسد أباد، ولكنهما توفيا في مرحلة الشباب، فأصبحت أسد آباد ملكاً إلى حسين علي خان معير الممالك، وفي نهاية الأمر أهدى دوست محمد خان معير الممالك أسد آباد إلى زهراء سلطانة بمناسبة زواجها، لذلك قام السيد زين العابدين إمام الجمعة باعمار مدينة أسد آباد أكثر مما كانت عليه سابقاً وضاعف من أبنيتها وبساتينها.

بدأ ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان يتقرب كثيراً إلى السيد زين العابدين إمام الجمعة حتى نال بمساعدته منصب الصدر الأعظم في عهد مظفر الدين شاه، ولقب بلقب «اتابك أعظم»، وبهذا أصبح في عداد الأصدقاء

لأمام الجمعة، وفي شهر شوال ١٣٢٠هـ.ق/ ١٩٠٢م توجه الأخير إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج، وفي الليلة التي سبقت انطلاقه شارك في توديعه الكثير من الأفراد في مهر آباد، وبعد ساعة من ذلك توجه السيد زين العابدين إمام الجمعة ومرافقيه إلى بيت الله الحرام، وعاد بقية الأفراد إلى منازلهم.

سُمي الحاج ميرزا أبو القاسم، النجل الأكبر للسيد زين العابدين إمام الجمعة، الذي عاد إلى إيران أخيراً بعد (١٥) عاماً من دراسة العلوم الدينية في العتبات المقدسة في العراق، نائباً عن والده في غيابه، إلا أن ميرزا أبو القاسم لم يأنس لأتابك أعظم بعد لقائين أجراهما معه، فتعاون الحاج ميرزا أبو القاسم مع عين الدولة ورفاقه الذين كانوا معارضين لأتابك أعظم ضد الأخير حتى أقصاه من منصبه، وعندما عاد السيد زين العابدين من الديار المقدسة في شتاء ١٣٢١هـ.ق/ ١٩٠٣م، وكان الجو بارداً جداً وكانت الثلوج تغطي الأرض، وعلى الرغم من البرد الذي لا يطاق، إلا أن استقبالاً كبيراً جرى للسيد زين العابدين إمام الجمعة، شاركت فيه كافة الطبقات، وأقام التجار وكبار الشخصيات سرادقاً على جانبي الطريق من مركز طهران إلى مرقد السيد عبد العظيم.

جرى هذا الاستقبال الكبير للسيد زين العابدين إمام الجمعة في يوم الأربعاء من شهر ذي القعدة ١٣٢١هـ.ق/ ١٩٠٣م، ولم يأت على بال أي شخص آخر بأن الأربعاء المقبلة من الأسبوع المقبل ستشهد تشييعاً لجثمان هذا الرجل على نطاق واسع، فبعد ثلاثة أيام من وصوله إلى طهران أُصيبَ السيد زين العابين بمرض ذات الرئة في طهران ولازم الفراش، وأمر آنذاك ميرزا أبو القاسم سلطان الحكماء بعد مشاهدة حالته الصحية بإجراء حجامة له، ولكن مع ذلك فإن المرض اشتد عليه، وأُصيبَ بإغماء بعد يومين من ذلك، وعندما تم استدعاء ميرزا عبد الكريم معتمد الأطباء لمعالجته، ذكر بعد إجراء الفحوصات، بأن سحب الدم منه كان خطأً في الأساس، وان سحب كمية كبيرة منه كان خطأً أكبر، ولا ينفع معه العلاج، وبالنتيجة انتقل إلى

رحمة الله بعد ثمانية أيام من عودته من الحج، أي في بداية كانون الثاني ١٩٠٤م، وذلك عن عمر ناهز الحادية والستين عاماً، ودُفن إلى جوار أبيه، وبعد وفاة سيد زين العابدين إمام الجمعة حل محله ابنه الأكبر الحاج سيد أبو القاسم وسكن حي «امامية».

أمير بهادر، حسين باشا خان

كان حسين باشا خان أمير بهادر جنك، قائد الجيش الإيراني، من وجهاء أذربيجان، وكان أجداده من زعماء القبائل في القوقاز، الذين تركوا تلك المقاطعة بعد اندحار قوات عباس ميرزا، ولي العهد الإيراني، في معارك القرن التاسع عشر مع الروس، ونزحوا إلى أذربيجان.

ولِدَ حسين باشا خان حوالي عام ١٢٧١هـ.ق/ ١٨٥٤م في إحدى العائلات العسكرية في أذربيجان. والده محمد صادق خان القراباغي أجودا نباشي، من أحفاد الحاج كاظم خان، الذي كان يعمل حامل بندقية نائب السلطنة عباس ميرزا، وفي تبريز دخل حسين باشا خان في خدمة ولي العهد مظفر الدين شاه ميرزا، وفي عام ١٣٠١هـ.ق/ ١٨٨٣م منح رتبة اليوزباشي (رئيس مائة شخص في الخدمة)، وفي عام ١٣٠٣هـ.ق/ ١٨٨٥م ترقى إلى رتبة قوللر آقاسي باشي (رئاسة الخدمة العامة) وفي عام ١٣٠٩هـ.ق/ ١٨٩١م وفي الوقت الذي كان فيه برتبة عميد، أصبح الـ (أجودان باشي لولي العهد)، أي المسؤول عن تنفيذ الأوامر التي يصدرها ولي العهد، واشتهر بلقب «أجودان باشي أذربيجان»، وفي عام ١٣١٠هـ.ق/ ١٨٩٢م منح لقب أمير بهادر جنك (أمير الحرب الشجاع).

بعد وفاة ناصر الدين شاه عام ١٨٩٦ ووصول مظفر الدين إلى العرش الإيراني، جاء معه أمير بهادر إلى طهران، وأصبح واحداً من أصحاب النفوذ والمقتدرين في إيران، فضلا عن ذلك فإن مظفر الدين شاه كان يبدي له محبة

ومودة، لهذا أصبح رئيساً للحرس الشاهنشاهي خلفاً لعبدالله خان القاجاري، ووصل في عام ١٣٢١هـ.ق/ ١٩٠٣م إلى منصب القائد العام الجيش، وعُيِّنَ في السنة ذاتها وزيراً للبلاط بعد إقالة محمود خان حكيم المُلك، وبعد تحديث هيكلية الجيش عُيِّنَ العميد حسين باشا خان قائداً عاماً للقوات المؤلفة من تسعة آلاف جندي المتمركزة أغلبها في أصفهان وكرمان وفارس.

وفي ظل حالة العنف والقمع التي كانت تعيشها إيران في نهاية عام ١٩٠٥ لجأ كثيرٌ من العلماء والطلبة والتجار والحرفيين إلى الزاوية المقدسة لحضرة الشاه عبدالعظيم، للمطالبة بإقالة عبد المجيد ميرزا عين الدولة، الصدر الأعظم، وعندئذ أرسل مظفر الدين شاه إلى المعتصمين هناك حسين باشا خان أمير بهادر مع مائتي فارس للتفاوض معهم في مرقد الشاه عبد العظيم لعله يتمكن من تفريقهم، وحدث في أثناء حواره مع المعتصمين، أن أحدهم ذكر اسم مظفر الدين شاه بسوء، لذلك لم يتحمل أمير بهادر، الذي كان محباً للحكومة والشاه وبتعصب، هذا الأمر، وقام برد كلامه، ومع أنه فشل في مهمته، إلا أن أمير بهادر أصبح ومنذ ذلك الوقت من المعارضين للدستورية، ومن شخصيات البلاط الشديدة النفوذ، وقد رافق مظفر الدين شاه في رحلاته إلى أوربا.

لم يلق حسين باشا خان في بداية عهد محمد علي شاه (١٩٠٧- ١٩٠٩) أي اهتمام من لدن الشاه الجديد، ولكن الاثنين ما لبثا أن تقاربا بسبب عدائهما المشترك للثورة الدستورية، وعَيَّنَه محمد علي شاه رئيساً للحرس مرة أخرى، ومنحه لقب «كشيك جي باشي - رئيس الحرس»، وجعله مؤتمناً على أسراره، ومنذ ذلك الوقت حظي أمير بهادر بتقدير كبير من لدن محمد علي شاه، وأصبح ساعده الأيمن، لهذا كان الدستوريون يَعِدّونه داعماً لمحمد علي شاه.

بعد استقالة احتشام السلطنة، رئيس مجلس الشورى الوطني، من منصبه، وفي ظل خطورة الأوضاع الداخلية الإيرانية في شباط ١٩٠٨م، وما تعانيه

البلاد من فراغ وزاري آنذاك، ومن أجل الحفاظ على العرش القاجاري، ذهب عضد المُلك أمير أمراء الأسرة القاجارية، برفقة مشير السلطنة، الذي كُلِفَ بتشكيل الحكومة الجديدة، إلى مقابلة محمد علي شاه، وطالبه بطرد ستة أشخاص من داخل البلاط، كان أولهم أمير بهادر جنك، الذي كان يشغل منصب قائد حرس الشاه وقائد فوج الفرسان الذي كان متمركزاً حول قصر السلطنة، فضلاً عن سعد الدولة، مستشار الشاه، من منصبيهما، وعلى الرغم من عدم موافقة محمد علي شاه على هذا الطلب، إلا انه أذعن له، وتظاهر بقبوله أثر الضغوط المتكررة لأمراء القاجار وإصرار مجلس الشورى الوطني على تنفيذ هذا الطلب.

التجأ أمير بهادر بعد عزله، ضمن خطة الشاه المُبَيَتَة، إلى السفارة الروسية في زركنده بطهران، الأمر الذي لم يستمر وجوده هناك طويلاً، إذ عَيَّنَه الشاه رئيساً للمدفعية الملكية، وقُبيل انقلاب ٢٣حزيران ١٩٠٨م أصبح حسين باشا خان القائد العام للجيش، ومن ثم أصبح وزيراً للحربية في حكومة مشير السلطنة التي تم تعديلها في ٢٤ حزيران ١٩٠٨، وفي الوقت نفسه منحه محمد علي شاه لقب «سبهسالار أعظم»، وعُدَّ من المتشددين في العداء للدستور والدستوريين، وكان نفوذه على الشاه قوياً، إلى الحد الذي كان فيه يسمى ديكتاتور إيران، وبعد حوالي سنة إضطر محمد علي شاه بسبب ضغوط السفارتين الروسية والبريطانية في طهران أن يعزل حسين باشا خان أمير بهادر جنك من منصبه، ولكنه في الوقت نفسه ظل في البلاط، ومع ذلك فإن حياته السياسية انتهت مع سقوط محمد علي شاه في تموز ١٩٠٩، وعلى الرغم من كل المحاولات والمساعي التي بذلها حسين باشا خان من الحصول على الأذن للمغادرة إلى العتبات المقدسة في النجف وكربلاء، إلا أنه لم يتمكن من ذلك.

لجأ حسين باشا خان بعد فتح طهران على يد الدستوريين وعودة الحياة الدستورية من جديد للبلاد في ١٧ تموز ١٩٠٩م برفقة محمد علي شاه إلى

السفارة الروسية في زرغنده بطهران ليكون تحت الحماية الروسية - البريطانية المشتركة، علماً أن العفو العام الذي أصدره الدستوريون بعد القضاء على مرحلة «الاستبداد الصغير» لم يشمله بسبب تشدده في معاداة الدستور، لذلك رافق محمد علي شاه إلى منفاه في روسيا، وظل معه مدة من الزمن في أوديسا بروسيا، ثم رافقه في مساعيه لاستعادة عرشه المفقود من جديد، لكنه أخيراً ترك محمد علي شاه وسافر إلى باريس ومن ثم إلى فيينا، وعاد بعد عدة سنوات قضاها خارج البلاد إلى طهران، نتيجة لحصوله على الأمان، وتوفي هناك في عام ١٣٣٦ هـ.قم ١٩١٧م.

كان حسين باشا خان أمير بهادر جنك أديباً محباً للعلم والأدب، وتميز بإنشاد قصائده بالاسلوب التركستاني، لكنه في الوقت نفسه كان يعاني من حسد وذم منافسيه، بوصفه كان من بين الأذربيجانيين العاملين في بلاط مظفر الدين شاه، وعلى الرغم من أن البعض كان يصفه بأنه بسيط ولا يتميز بالشخصية القاسية التي أظهرها لدعاة الدستور، إلا أن معارضوه كتبوا عنه روايات وحكايات كثيرة تشير إلى عكس ذلك تماما، مع أنها وصفت بأنها كاذبة ومغرضة من قبل آخرين، وعلى أية حال فإن أمير بهادر كان من بين المتنفذين في عهدي مظفر الدين شاه (١٨٩٦-١٩٠٧)، ومحمد علي شاه (١٩٠٧-١٩٠٩)، ومما ذكر بخصوصه انه كان ملتزماً بالشعائر الدينية، إذ كان يصر دائما على إقامة العزاء بذكرى استشهاد سيد الشهداء الحسين عليه السلام، ولم يلجأ إلى ذلك من باب النفاق أو الرياء، بل انه كان شيعياً نقي الإيمان، فضلاً عن أنه كان شغوفاً بشاهنامه الفردوسي إلى الحد الذي يلقي فيه أحياناً مقاطع منها غيباً، وفي المحافل الخاصة كان يمثل بعضاً من مشاهدها، وطبعت الكثير من الكتب على نفقته الخاصة، ومن بينها «الشاهنامه» التي حملت لقبه وسميت «شاهنامه أمير بهادري»، كذلك تبنى على عاتقه، عندما كان وزيراً للبلاط، طبع كتاب وسائل الشيعة لمؤلفه محمد بن الحسن الحر العاملي، وهو من كتب الحديث المهمة للشيعة، وفي عام ١٩٦٧م اشترت الحكومة

الإيرانية الجزء المتبقي من منزله الواقع في شارع أميرية في طهران (شارع ولي العصر حالياً)، الذي كان معروفاً ببيت أمير بهادر، ووضعته تحت تصرف مؤسسة الآثار الوطنية.

أمير جنك، حمزة ميرزا

حمزة ميرزا حشمت الدولة أمير جنك هو الابن الحادي والعشرين لعباس ميرزا، نائب السلطنة، والأخ الشقيق لسلطان مراد ميرزا حسام السلطنة. أصبح حاكماً لزنجان عام ١٨٣٩م بدلاً من سليمان خان كيلاني أمير تومان. تميز بالشجاعة والقدرة على مواجهة الصعاب في أثناء الحروب، وعندما قام حسن خان سالار، نجل اللهيار خان آصف الدولة قاجار دولو، بالتمرد ضد الحكومة الإيرانية في خراسان في عام ١٢٦٣هـ.ق/ ١٨٤٦م مطالباً بالعرش الإيراني، قام الحاج ميرزا أغاسي، الصدر الأعظم، للحقبة (١٨٣٥-١٨٤٨) بإرسال حمزة ميرزا، أخ محمد شاه، حاكماً لخراسان، ولكن حسن سالار، وبقية أمراء خراسان لم يمتثلوا لأوامره، وبعد معارك دامية بين الطرفين اضطر حمزة ميرزا في عام ١٢٦٥هـ.ق/ ١٨٤٨م للانسحاب إلى هرات الأفغانية برفقة يار محمد خان الكوزايي، حاكم هرات القوي، الذي جاء إلى مشهد لمساعدة حمزة ميرزا، وأقام الأخير على بعد فرسخين عن غوريان الحدودية لمدة ثلاثة أشهر ونصف الشهر، وخلال تلك المدة لم يتوان يار محمد خان عن تقديم أية خدمات له، وعندما سمع حمزة ميرزا بأن سلطان مراد ميرزا، المكلف بالقضاء على حسن سالار لدن الحكومة الإيرانية، وصل إلى نيشابور، فاندفع سريعاً إلى نيشابور قادماً من غوريان، وعند ذلك صدر أمر حكومي باستدعائه من خراسان، وتعيين سلطان مراد ميرزا حاكماً لخراسان، وعند وفاة محمد شاه عام ١٨٤٨ عاد حشمت الدولة إلى طهران مما أدى إلى تعاظم حركة

حسن خان سالار وتزايد قوته التي استمرت حتى عهد ناصر الدين شاه عندما استطاع أمير كبير، الصدر الأعظم، القضاء على تمرده عام ١٨٥١م.

أظهر حمزة ميرزا حشمت الدولة شجاعة وصلابة في محاربة الحركة البابية التي زادت شوكتها في بداية عهد ناصر الدين شاه، وتكريماً لجهوده في هذا المجال عَيَّنَه محمد تقي خان أمير كبير حاكماً على إقليم أذربيجان، وسلمت مهمة نائب حاكم أذربيجان إلى ميرزا محمد مستوفي قوام الدولة، وعندما تم الاتفاق أخيراً على إعدام الباب على محمد الشيرازي، وإحضاره من سجنه في قلعة «جهريق» إلى تبريز للقضاء على الفتن التي أثارها أتباعه، عارض حشمت الدولة قضية إعدام الباب في تبريز عام ١٨٥٠م بعد أن أُجريت للباب مناظرة دينية مع بعض رجال الدين في تبريز، إذ خُطئ على أثرها، وبما أن الباب كان يُعد أحد «السادة» المنتمين إلى شجرة الرسول محمد ﷺ في نظر الكثير من الإيرانيين، لذا كان حمزة ميرزا حشمت الدولة يعتقد أن قتل «السيد» لم يكن محللاً، وانزعج كثيراً من قيام أمير كبير بتكليفه بقتل الباب، وقال بهذا الصدد: **«أيأمرني أن أذبح شخصاً بريئاً من سلالة رسول الله ﷺ، وهذا العمل لا يجريه إلا الأنذال، فلستُ أنا ابن سعد ولا ابن زياد»**، وهذا بالطبع أمر يثير الاستغراب»، فأُحيل الأمر إلى أخيه حسن خان.

عزل ناصر الدين شاه حمزة ميرزا حشمت الدولة في عام ١٢٧٠هـ.ق/ ١٨٥٣م، الذي كان حاكما لأذربيجان منذ عام ١٢٦٥هـ.ق/ ١٨٤٨م، واستدعاه إلى طهران، واختير في عام ١٢٧١هـ.ق/ ١٨٥٤م حاكماً لأصفهان، ووزيراً لدى ميرزا زكي كيلاني، وذهب إلى تلك الولاية، وفي عام ١٢٧٥هـ.ق/ ١٨٥٨م عين واليا على خراسان خلال مدة تولي ميرزا محمد قوام الدولة لحكومتها المحلية.

وبعد سنة من تولي حمزة ميرزا حشمت الدولة لولاية خراسان، أي عام ١٢٧٦هـ.ق/ ١٨٥٩م وقعت حرب مرو المدمرة، التي فضحت الحكومة الإيرانية وأكدت ضعفها، وعندها كلف ناصر الدين شاه حمزة ميرزا حشمت

الدولة بصد التركمان في الحدود الشمالية الشرقية لولاية خراسان، ولكن هذا الأمير مني بخسائر فادحة أمام التركمان، بحيث أن اغلب أفراد القوات الإيرانية التي وصل عددها إلى أكثر من ثلاثين ألف رجل (وقدر بعضهم عددهم بخمسين ألف رجل) قتلوا، فيما وقع بعض منهم أسيراً بيد التركمان.

بعد هذه الفضائح والخسائر والأضرار الواردة وفقدان مرو، تم في عام ١٢٧٧هـ.ق/ ١٨٦٠م عزل حمزة ميرزا حشمت الدولة وميرزا محمد قوام الدولة، واحضرهما إلى طهران، وظل حمزة ميرزا من دون عمل، وجليسا في منزله لمدة سنة ونيف حتى عُيِّنَ في عام ١٢٧٨هـ.ق/ ١٨٦١م، وبعد تقديمه رشوة للشاه، حاكماً على يزد، وظل هناك حتى عام ١٢٨٠هـ.ق/ ١٨٦٣م، إذ تم في السنة نفسها عزل فرهاد ميرزا إمام قلي ميرزا معتمد الدولة من حكومة لورستان وخوزستان، وسلمت حكومة لورستان إلى إمام قلي ميرزا عماد الدولة، وحكومة خوزستان إلى حمزة ميرزا حشمت الدولة، وعين دوستعلي خان معير الممالك (نظام الدولة) حاكما ليزد بدلا من الأخير، الذي ظل حاكماً لخوزستان لمدة سنة واحدة، إلا انه عين مرة أخرى حاكماً لخوزستان في عام ١٢٨٣هـ.ق/ ١٨٦٦م، كما سلمت له حكومة بروجرد، وبقي هناك حتى عام ١٢٨٥هـ.ق/ ١٨٦٨م، حتى استدعي في ذلك العام وعُيِّنَ وزيراً للحرب، ونال لقب أمير جنك، ولكن ناصر الدين شاه سلم شؤون وزارة الحرب في العام نفسه إلى ابنه كامران ميرزا نائب السلطنة، البالغ من العمر ثلاثة عشر عاما، وسلم في الوقت نفسه منصب نائب وزير الحرب في البداية إلى حمزة ميرزا حشمت الدولة.

وعندما عُيِّنَ حمزة ميرزا حشمت الدولة حاكما لخراسان مرة أخرى في العام نفسه، سلم منصب نائب وزير الحرب إلى نصرة الدولة، وفي أثناء وصول الكسندر الثاني، إمبراطور روسيا، إلى مدينة تفليس في عام ١٢٨٨هـ.ق/ ١٨٧١م أرسل ناصر الدين شاه حمزة ميرزا حشمت الدولة أمير جنك مع مجموعة من كبار الضباط إلى تفليس لتقديم التهاني للإمبراطور

الروسي لوصوله إلى هناك، وعاد حشمت الدولة في اليوم الأخير من شعبان من العام نفسه، وعين في عام ١٢٨٩هـ.ق/ ١٨٧٢م حاكما لخوزستان ولورستان للمرة الثالثة، واحتفظ بهذا المنصب حتى عام ١٢٩٢هـ.ق/ ١٨٧٥م.

أصبح أخوه الأكبر بهرام ميرزا معز الدولة في عام ١٢٩٢هـ.ق/ ١٨٧٥حاكماً على ولايتي خوزستان ولورستان بدلا عن حمزة ميرزا حشمت الدولة أمير جنك، وظل معز الدولة حاكما لهاتين الولايتين حتى أوائل عام ١٢٩٣هـ.ق/ ١٨٧٦م، وبعد ذلك تولى حمزة ميرزا حشمت الدولة حكومة كلتا الولايتين للمرة الرابعة، وعند حدوث انتفاضة الشيخ عبدالله، نجل الشيخ طه النقشبندي في عام ١٢٩٧هـ.ق/ ١٨٧٩م جنوب غرب أذربيجان وكردستان الإيرانيتين برفقة بعض الزعماء الأكراد، أرسلت الحكومة جيشاً من طهران بقيادة حمزة ميرزا حشمت الدولة، ومصطفى قلي خان اعتماد السلطنة قراكزلوى همداني، قائد جيش أذربيجان لصد المتمردين، الذين حاولوا الدخول إلى أرومية، إلا أن القوات الكردية تكبدت خسائر كبيرة اضطرتها إلى رفع الحصار عن أرومية، وبانسحابها ذابت انتفاضة تشرين الأول ١٨٨٠م بعد ثلاثة أشهر من اندلاعها[1]. ولكن من المثير للعجب والانتباه هو أن القوات الحكومية الإيرانية نهبت رضائية (أرومية) ومراغة وهتكت الأعراض هناك.

توفي حمزة ميرزا حشمت الدولة بعد وصوله إلى قلعة تسمى بـ«أفشار» في منطقة صايين بأرومية عام ١٨٨٠م عندما كان يقود إحدى المعارك التي خاضتها القوات الإيرانية ضد الانتفاضة الكردستانية في كردستان إيران، ويذكر أن وفاته كانت طبيعية.

---

(١) عاد الشيخ عبدالله النهري إلى إيران ثانية في آب ١٨٨٢ بعد أن فرضت عليه الإقامة الجبرية في استانبول ولكنه أبعد مرة أخرى إلى الحجاز، يراجع: عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة دراسة تاريخية وثائقية، فرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٨، ص٧٩-٩٠.

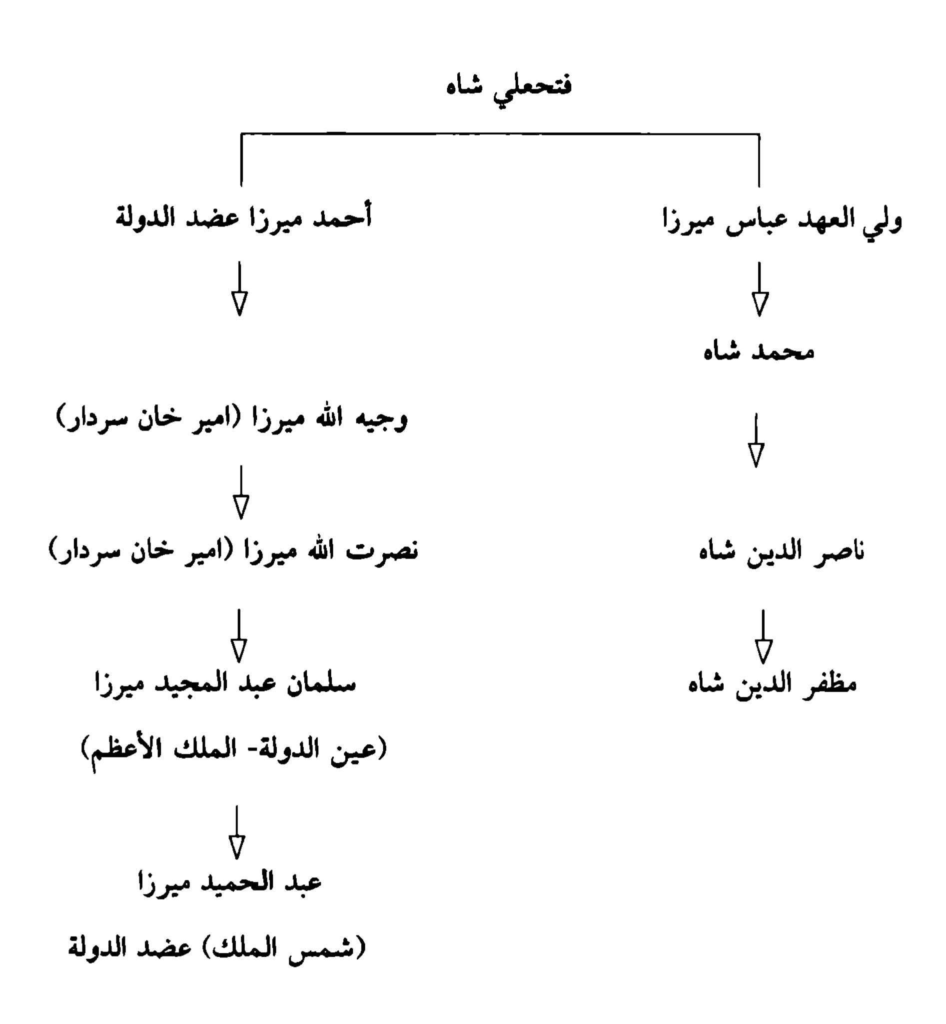
أمير خان سردار، نصرت الله ميرزا

ولِدَ في حدود عام ١٨٧٧م، وهو أبن آقا وجيه (وجيه الله ميرزا)، وابن أخ سلطان عبد المجيد ميرزا عين الدولة. بدأ أبوه وجيه الله ميرزا أمير خان سردار (آقا وجيه) نشاطه الاجتماعي بعد انضمامه للجيش، ونال دعماً من حسن خان سبهسالار أعظم في عام ١٨٧٣م، وتولى في العام ١٨٧٤م منصب قائد القوات العسكرية في طهران ومسؤول الرواتب فيها، وانه عمل وكيلاً لأعمال ناصر الدين شاه، وكان أمير خان سردار (أقا وجيه) حاكماً على لورستان وبروجرد في عام ١٨٩٠م وحاكماً لاستراباد في عامي ١٨٩١ و١٨٩٢م، وحاكماً لاستراباد وشاهرود وبسطام في عامي ١٨٩٦ و١٨٩٧م، وكُلِفَ في عام ١٨٩٥م بتمثيل الشاه في حفل تتويج الملك قيصر، وشارك في عام ١٨٩٧م في الحفل الخمسين لجلوس ملكة بريطانيا على العرش وتمكن من الحصول على وسام «شوالية سنت جيمز» وعُيِّنَ وجيه الله ميرزا أمير خان سردار في عام ١٨٩٧م وزيراً للحرب، وتوفي في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٠٥م.

تولى نصرت الله ميرزا في عام ١٨٩٠م حكم ولاية لورستان نيابة عن أبيه حاكم لورستان وبروجرد، وقد عُيِّنَ حاكماً على استرا باد خلال مرحلة تولي عين الدولة للصدارة العظمى في إيران (١٩٠٣-١٩٠٦م)، وأسس في عام ١٩٠٧م «جمعية الأشراف»، وتولى حكم ولاية كيلان في العام نفسه، ومن الألقاب الأخرى لنصرت الله ميرزا أمير خان سردار هي «سيف المُلك» و«أمير أعظم».

لقب نصرت الله ميرزا أمير خان سردار بلقب «وصيف المُلك» حتى قبل وفاة والده، وتزوج نصرة الله ميرزا من إحدى بنات علاء الدولة، التي كانت أمها بنت عضد المُلك، وان شقيقة زوجة أمير خان سردار نصرت الله ميرزا هي زوجة مشير المُلك، وزير الخارجية، وقد ورث أمير خان سردار ثروة كبيرة عن والده، وتولى لحقبة من الزمن قيادة عشرة آلاف رجل في حامية

طهران. انضم أمير خان سردار إلى الثورة الدستورية الإيرانية في أواخر أيلول ١٩٠٥م، وأدى القَسَم لدعم أول مجلس شورى إيراني في أوائل تشرين الأول ١٩٠٦م بوصفه نائباً فيه، وعُيِّنَ في الشهر نفسه حاكماً لكيلان، وكان يهتم كثيراً ويعالج بدراية وقوة المشاكل والقضايا كافة في مدينة رشت.



أمير زاده، ميرزا أحمد خان

هو ابن ميرزا تقي خان أمير كبير الوحيد من زوجته الأولى، وابنة عمه شهباز خان، المسماة جان جان خانم، ولِدَ عام ١٨٣٨م، وكان عمره في أثناء قتل والده في عام ١٨٥٢م أربعة عشر عاماً. انضم في بداية حياته إلى صفوف الجيش الإيراني حتى أصبح برتبة مقدم في مدفعية إقليم أذربيجان، وتشير العديد من المصادر الأجنبية إلى أن ميرزا أحمد خان كانت لديه مكانة كبيرة لدى ناصر الدين شاه ويحبه كثيراً، وفي الحقيقة أن هذه المكانة والاعتزاز يأتي من باب تأنيب الضمير والندم الشديد الذي بات يشعر به ناصر الدين شاه نفسه بسبب ما اقترفه من ذنب وخطيئة بقتله لأبيه أمير كبير، إلى الحد الذي أمر فيه بعدم قطع راتب وعطايا ومخصصات عائلته، وفي الوقت نفسه شمل ميرزا أحمد خان أمير زاده بالرعاية التامة، إذ أسند إليه العديد من المسؤوليات وجعله من المقامات المرموقة، ووضعه في المناصب اللائقة به، ووفر له ما كان يحتاجه آنذاك، ومنحه في العام ١٨٥٩م لقب «ساعد المُلك».

وعَيَّنَه ناصر الدين شاه بمنصب قائد الجيش في أذربيجان، في الوقت الذي كان فيه مكلفاً أيضاً بجميع المهام الديوانية التي نال من خلالها رضا والي أذربيجان، الذي كان يرجع إليه في كل صغيرة وكبيرة حتى في الشؤون التي تخص الجيش في الإقليم، لذكائه وخبرته ودقة عمله الذي كان يقوم به بإتقان وحرص دائمين، وفي عام ١٨٦٣ منح لقب «أمير توماني»، وعندما تولى مظفر الدين ميرزا ولاية العهد في أذربيجان، جاء ميرزا أحمد خان أمير زاده إلى تبريز كمرافق لعزيز خان مكري، القائد العام للجيش، وعُيِّنَ قائداً لقوات أذربيجان، ومنذ ذلك التاريخ انقطعت أخباره ولم يعرف عنه شيئاً، ويُعتقد أنه توفي بين الحقبة الممتدة بين (١٨٦٣-١٨٦٨م) مخلفاً ورائه زوجته منور السلطنة وثلاث بنات، ودفن في مقبرة أبيه في رواق حرم الإمام الحسين عليه السلام في كربلاء.

أمير عشاير، مصطفى قلي خان

ولِدَ في حدود عام ١٨٦٠م، وهو ابن أحمد خان، رئيس قبيلة شاطرانلو، ولديه أخوان أصغر منه، أحدهما رشيد المَمالك، الذي لديه نفوذ كبير في القبيلة، والآخر هو تبانجه خان، ولديه إبني أخ وهما: غلام حسين خان وحسين قلي خان، وله أخت تسمى عظمت خانم.

كان مصطفى قلي خان أمير عشاير رئيساً لعشيرة بيكى من قبيلة شاطرانلو، التي تعيش عادة في كيوي ومرشت في شمال قزل، ولديه منزل في حَوِستان في كرمود بالقرب من جبال بزغوش الواقعة على بعد ٢٥ ميلاً إلى الشمال من ميانه.

خدم في فوج مدينة خلخال للحماية (الحرس الخاص) لمحمد علي شاه، وتولى رئاسة قبيلة شاطرانلو بعد مرحلة من التنافس مع ذويه، وعند ذلك بدأ بمساعدة بعض رجال القبيلة بنهب الممتلكات وجمع الأموال، وبعد أن دحر سردار بهادر البختياري، ابن سردار أسعد، ويبرم خان، متمردي شاهسون بين سراب واردبيل، اعتقلا أمير عشاير واسفنديار خان، وساقاهما إلى طهران، ووضعاهما تحت المراقبة لمدة سنتين، وعاد مصطفى قلي خان أمير عشاير إلى منطقته بعد إطلاق سراحه، إلا أنه كرر خرق القانون هناك مرة أخرى.

وكان مصطفى قلي خان أمير عشاير حاكماً مُنَصَّباً من قبل رجال الغابة في كيلان لمدة قصيرة، ولكنه تنازع معهم ورجع إلى مدينة خلخال، وتحول مع أقاربه هناك إلى زعماء أقوياء للنهب والسلب، وجعلوا خلخال بأسرها ساحة لأعمال النهب والاعتداء التي كانوا يقومون بها في شمال نهر قزل اوزن وجنوبه، وعزز أمير عشاير علاقاته السابقة مع سردار مقتدر طالشي منذ أن بدأ نزاعه مع رجال الغابة.

تزوجت عظمت خانم، شقيقة أمير عشاير، من حسين علي خان، زعيم طائفة شاهسون فولادلو المحاربة والمنتشرة بين خلخال وأردبيل، وعرفت بأنها سيدة متسلطة وذات نفوذ كبير، وضمنت دعم طائفة فولادلو لأقاربها من

قبيلة شاطرانلو، وان شقيقها أمير عشاير وأبناء إخوتها لديهم مجموعة مسلحة ثابتة تتألف من (٢٥٠) شخصاً، وهم قادرون على استدعاء (١٠٠٠-١٢٠٠) رجل، فضلاً عن طائفة فولادلو التي بإمكانها ان تحشد (٥٠٠) رجل مسلح.

كان وصول مصطفى قلي خان أمير عشاير لزعامة قبيلة شاطرانلو بمساعدة الروس، إلا أنه عارضهم بعد مدة وجيزة، كما انه تشاجر مع الأتراك العثمانيين، في حين كانت له علاقات ودية في عام ١٩١٨م مع هيئة الميجر واغستوف، الذي تولى أمور أذربيجان بعد انسحاب الروس، وكان الأخير معروفاً بالتعامل باتجاهين «اللعب على الحبلين».

أمير مؤيد، إسماعيل خان سواد كوهى (اللقب السابق له «أمير تومان»)

ولِدَ في حدود العام ١٨٥٠، وله ثلاثة أبناء هم: عباس خان سهم المَمالك، وسيف خان، وأسد الله خان هجير السلطان، كان جده لطف علي بك من عائلة فلاحيه في ناحية سرخه رباط في سواد كوه، امتهن جده مهنة قطاع الطرق هناك حتى هروبه إلى تبريز للتخلص من الاعتقال. توفي لطف علي بيك في أثناء مدة جلوس ناصر الدين شاه على العرش الإيراني، ومن أبنائه مراد بيك، الذي عمل في اصطبل الشاه، وإبراهيم خان، الذي عمل في عربة منزل الشاه، وقد ترقى الاثنان، فأصبح الأول مسؤولاً عن قطعان الخيول الملكية، والثاني رئيساً لمحطة عربات الأسرة الحاكمة، ومن ثم أصبح رئيساً لاصطبل الشاه بعد أن نال لقب شعاع المُلك، وترك الأخير أربعة أبناء بينهم إسماعيل خان أمير مؤيد.

كان إسماعيل خان جندياً مشاغباً ثرياً، التحق بالمدرسة العسكرية في طهران (دار الفنون)، وبدأ حياته المهنية برتبة ملازم ثان في فوج سوادكوه، الذي يمثل فوج حماية الشاه المتكون من ثلاثمائة شخص في البداية، وقد

ترقى بقليل من المال وبذكاء كبير حتى أصبح آمراً لفوج سواد كوه (ألف جندي وخمسمائة خيال)، ومنحه مظفر الدين شاه رتبة أمير تومان، وكان إسماعيل خان أمير مؤيد من الأفراد المحيطين بالشاه والمؤيدين له، وبدأ عمله من الداعين والداعمين للملكية، ولكنه أصبح منذ فتح طهران عام ١٩٠٩ وخلع محمد علي شاه عن العرش الإيراني متأرجحاً بين مصالحه، فتارةً يكون داعياً للملكية، وتارةً أخرى داعياً للدستورية، في الوقت الذي كان فيه شخصاً أساسيا ومؤثراً في الاضطرابات التي حدثت في مازندران لاحقاً.

إن ذكاء إسماعيل خان وشخصيته كانا سبباً في دعم أهالي سواد كوه له، وهذا ما شجعه في الامتناع عام ١٩٠٩م عن تسليم الأراضي الخالصة التي كانت تحت تصرف فوج سواد كوه، خلافاً لقرار مجلس الشورى الوطني المتعلق بهذا الموضوع، ولم يكتف بذلك حسب، بل انه سيطر أيضاً وبشكل تدريجي على كثير من الأراضي الخالصة في منطقتي شيركاه وعلي آباد المجاورتين إلى سوادكوه، لذلك فإن قدرته على المبادرة واعتماده على نفسه جعله الأكثر قوة ونفوذاً بين متنفذي مازندران، إذ كان يأتي في مقدمة هؤلاء دائماً، فمير مكرّم، الذي كان ملاّكاً كبيراً بالوراثة في غرب مازندان كان العوبة بيده، وسردار جليل، صاحب العقارات الثري جداً في شرق مازندران، الذي ثار ضد إسماعيل خان أمير مؤيد مرتين في عام ١٩١١م وعام ١٩١٨م، كان أتباعه مزارعين مستأجرين، وهم أكثر عدداً من أهالي سواد كوه، ولكنهم أضعف منهم من الناحية المعنوية، فقد بقوا على وفائهم لأمير مؤيد.

وكانت الشخصيات الأقل شأناً كافة في سوادكوه على اتصال دائم بإسماعيل خان أمير مؤيد وكانوا يدعمونه بأجمعهم، فعلى سبيل المثال انتصر إسماعيل خان أمير مؤيد في عام ١٩١٠م وبمساعدة مير مكرّم على أمير أعظم، الذي أُرسل إلى لاريجان على رأس قوة حكومية من طهران للتصدي لهما، كما ساعد أمير مؤيد في عام ١٩١١م محمد علي ميرزا، الشاه المخلوع، في سعيه للعودة إلى طهران عن طريق مازندان وتعاون معه في هذا

الصدد، وبعد هزيمة قوات سردار محيي الحكومية أمام قوات الشاه المخلوع في استرا باد، استولى إسماعيل خان أمير مؤيد على عدد كبير من البنادق لتلك القوات وتمكن من أسر كثير من الجنود في أثناء هروب تلك القوات.

نظم إسماعيل خان أمير مؤيد في عام ١٩١٨م «الاتحاد الوطني لطربستان» وتمكن بمساعدة الزعماء المازندرانيين من تشكيل حكومة محلية في مازندران، وأجرى مفاوضات مع سالار فاتح كجوري ورجال الغابة، ولكن اختلف مع سردار جليل وتشاجر معه، لعدم رغبته في الانجرار إلى ممارسات سياسية مشبوهة يمكن أن تعرض أملاكه الكثيرة إلى الخطر، ولذلك فقد انقسم زعماء مازندران إلى معسكرين متسلحين، إذ جمع أمير مؤيد ما يقارب الخمسمائة شخص، وسيطر على غرب مازندران حتى مدينة ساري، وكان مدعوماً من قبل أهالي سوادكوه، وهجير الدولة، ومائة خيال تابعين لعبد الملكي، وتعاطف معه زعماء الطوائف الكردية والتركية في مازندران ما عدا إسماعيل خان اسفنديني.

قام أمير ظهير المُلك، حاكم مازندران، في عام ١٩١٩م بتجريد إسماعيل خان أمير مؤيد من السلاح ونفيه إلى كرمنشاه، وقد تم الاستيلاء على أملاكه الحكومية في علي آباد وشيركاه، في حين سَمَحَت له حكومة مشير الدولة بالعودة من كرمنشاه إلى طهران في تموز ١٩٢٠م، إلا أنه غادر طهران في النهاية في تشرين الثاني ١٩٢٠م بدون الحصول على إذن الحكومة الإيرانية وذهب إلى سوادكوه، وهناك قاد نجلا إسماعيل خان أمير مؤيد، كل من سيف الله، وأسد الله خان هجير السلطان انتفاضة شعبية في أوائل صيف ١٩٢٠م.

لم يكن إسماعيل خان أمير مؤيد رجلاً هادئاً، بل كان إنساناً يجري وراء الجاه والسلطة، وبالنظر لأنه كان صاحب أموال قليلة أو لم يمتلك شيئاً أساساً، فقد كان يتغذى وينمو على الظروف المضطربة، مع أنه كان شخصاً محبوباً، إلا أن أبناءه كانوا ذوي سمعة سيئة، علماً أن علاقات إسماعيل خان أمير مؤيد كانت سيئة على الدوام مع سبهسالارأعظم تنكابني، وبدون شك فإن

نفي أمير مؤيد إلى كرمنشاه من قبل وثوق الدولة أجج مشاعر أمير مؤيد المعادية لبريطانيا.

أميـر نصرت، محمد حسن خان (اللقب السابق: «ظفر نظام»)

ولِدَ بحدود العام ١٨٧٠م، وهو أحد الأخوان العشرة من أبناء حاجي أحمد خان، عمدة أقساقلو، إحدى شُعَب طائفة يَنْكيجَك، من طوائف اينانلو شاهسون. قام محمد حسن خان أمير نصرت بطرد هدايت الله خان سردار فيروز، زعيم القبيلة، وحل محله في عام ١٣٣٥هـ.ق/ ١٩١٦م، وعندما رشحت الحكومة في وقت لاحق خليل الله خان عميداً لطائفة كوكبر، إحدى طوائف قبيلة اينانلو، زعيماً للقبيلة، امتنع أمير نصرت من الاعتراف به.

وزع أمير نصرت سكنه في عدة أماكن، فقد كان يسكن في الشتاء والربيع في فيض آباد، الواقعة على مسافة ميلين عن عصمت آباد (٣٠ ميلاً إلى الجنوب من قزوين)، وأما في الصيف فكان يسكن في مرتفعات رَهمَند إلى الجنوب من قزوين، وأما مسكنه الأساسي فكان في قلعة محمد علي في طريق طهران- قم، ولكن عندما بدأت قوات الدرك بحراسة هذا الطريق تعرض أمير نصرت إلى مضايقات من قبلهم، فهاجر إلى ولي آباد في ناحية زهراء في قزوين، وعزز قوته هناك تدريجياً حتى أصبح زعيماً لطائفة يَنْكيجَك بأسرها.

اتخذت قوات الدرك الإيرانية عدة إجراءات ضد نشاطات محمد حسن خان أمير نصرت غير المشروعة التي استمرت حتى عام ١٩١٣م، ولكنه تمكن من دحر قوات الدرك بواسطة مجموعة صغيرة من مؤيديه بعد أن أصاب عدداً من أفرادها ومن بينهم ضابط سويدي بجروح، ثم لجأ إلى جبال رَهمَند بعيداً عن أعين الدرك، ومع ذلك فقد صفحت عنه الحكومة الإيرانية وعاد إلى ولي آباد، وضاعف هناك من إعداد مؤيديه.

انضم محمد حسن خان أمير نصرت عام ١٩١٥م في أثناء الحرب العالمية الأولى إلى المهاجرين المؤيدين لألمانيا والدولة العثمانية، بعد تهديد القوات الروسية للعاصمة طهران، وقاتل الروس بين قم وساوة، وهيأ في عام ١٩١٨م مائتي خيال لمرافقة سبهسالار أعظم من قزوين إلى تنكابن، وكان العداء بين أمير نصرت وعباس سلطان، الذي كان يمتلك دانقين من الأراضي في المناطق القريبة من أمير نصرت، ومثلت الهجمات المتبادلة لكل منهما على قرى الآخر أساسا للفوضى في تلك المنطقة.

اشتهر أمير نصرت في عام ١٩١٥م بأنه رجل قومي بسبب معارضته للروس، ثم قام في مرحلة أخرى بخداع رجال الغابة، في حين قام في نيسان ١٩٢٠م باستضافة الضابط السياسي للقوات البريطانية في قزوين بالشكل المطلوب. وكان أمير نصرت يمتلك قطعاناً كبيرة من الأغنام والأبقار والخيول، وانه بإمكانه أن يُحضِر (١٠٠٠) ألف خيال في حالة تأكده من الحصول على دعم جماعي من طائفة اينانلو، وانه لم يكن يخشى من التآمر ضده، علماً بأن أمير نصرت كان قد صنع نفسه بنفسه، وان نشاطه الشخصي جعله يتزعم القبيلة بوساطة أموال زعماء العشائر المجاورة، وأصحاب العقارات، الذين كان يتسلم منهم الحبوب لتمشية أمور خيّالته.

الأمير وجيه الله ميرزا

الأمير وجيه الله ميرزا هو نجل عضد الدولة، انظم في عنفوان شبابه إلى أجهزة الحاج ميرزا حسين خان سبهسالار، الصدر الأعظم في عهد ناصر الدين شاه، وتقدم في أعماله نتيجة لقدرته ونشاطه حتى أصبح تدريجياً من الضباط البارزين، وبعد وفاة الصدر الأعظم، في ١٥تشرين الثاني ١٨٨١، منح الشاه الأمير وجيه الله ميرزا لقب «سيف المُلك» تقديراً لخدماته.

كان الأمير وجيه الله ميرزا حَسِن المظهر، وملازماً للزي العسكري الذي

كان يليق به تماماً، وجديراً بما يقوم به، لذلك كان محط أنظار ناصر الدين شاه، الذي أمره بالقضاء على التركمان، الذين تجاسروا بشدة على الدولة من خلال غاراتهم على الزائرين في خراسان، ونهبهم للقرى والقصبات[1]، فجهز الأمير وجيه الله ميرزا قوة مدربة من الخيالة والمشاة ومدفعين، ودفع بها إلى المنطقة لوضع حد لنشاطات التركمان هناك، واستمرت الاشتباكات في استراباد «صحراء تركمان» لعدة أشهر حتى اندحر التركمان، وسُحقوا في نهاية المطاف، وكان من نتائج تلك المعارك وقوع الكثير من الأسرى التركمان والغنائم بيد قوات سيف المُلك، وكانت من بين تلك الغنائم الكثير من الخيم والخيول والمواشي، ومع احتفاظ ناصر الدين ببعض الأسرى لديه، إلا أنه أطلق سراح كثير منهم، وفي الوقت نفسه منح سيف المُلك لقب «أمير خان سردار» تقديراً لما قام به من جهود في صد غارات التركمان.

بعد وفاة ناصر الدين شاه عام ١٨٩٦ كانت أول مهمة كلف بها وجيه الله ميرزا أمير خان سردار من لدن مظفر الدين شاه هي المشاركة في حفل تتويج الإمبراطور الروسي نيقولا الثاني، فضلاً عن ذلك كان قائداً لفصائل الخيالة التي كانت تسمى بـ «خيالة مهدية»، وتعدادها حوالي ما يقارب الألف خيال، وكان الأمير وجيه الله ميرزا يذهب لعدة أيام في الصيف إلى ضواحي لاريجان والمناطق القريبة من مازندران لغرض التنزه والصيد، وفي إحدى السنوات جاء وجيه الله أمير خان سردار إلى لاريجان ونصب مخيمًا واسعاً هناك، ووجه الدعوة لوجهاء المدينة ومرافقيهم للحضور إلى مخيمه، بناءاً على العلاقات التي كانت تربطه مع بعضهم منذ زمن بعيد، وجرت العادة في تلك المدينة أن يُقرع طبلان كبيران لعدة مرات ليلاً ونهاراً للتحضير لأجراء «لعبة المصارعة»، وكان صوت الطبل يسمع في أوقات الليل بشكل واضح وسط

---

(١) لم تستطع بنود معاهدة آخال بين روسيا وإيران في ٩ كانون الأول ١٨٨١، وضع نهاية حاسمة لغارات التركمان وتحركاتهم المتكررة، واستمر هؤلاء كعادتهم في اعتداءاتهم ملحقين أضراراً كبيرة بمدينة خراسان الإيرانية ومناطق حدودية روسية أخرى.

سكون الصحراء والأرض الجبلية، وكان كثير من الأهالي يتسائلون، لماذا يقرع الطبل بهذا الشكل؟ حتى ذهبوا إلى مخيم أمير خان سردار بناءاً على الدعوة التي وجهها إليهم، وهناك رؤوا أن ساحة واسعة تمت تسويتها، وفرش فيها تراب ناعم، كانت تقع أمام خيمة نصبت إلى القرب منها، إذ إن الطبل يقرع في ذلك المكان، وكان الرياضيون والمصارعون في القرى المجاورة يعرفون جيداً، عندما يسمعون صوت الطبل إن هذه دعوة موجهة لهم للتوجه إلى ذلك المكان لاختبار قوتهم، وفي اليوم التالي لقرع الطبل أعلن أمير خان سردار عن بدء النزال، وجلس الجميع على الكراسي والمقاعد الأخرى التي وضعت على شكل نصف دائرة حول الساحة، وبدأت لعبة المصارعة بين الإبطال الرياضيين، وكان الرجال المتمرسون والأقوياء من مناطق عديدة مطلعين تماماً على فنون اللعبة، ومن المفارقات في هذه الاحتفالية إن هناك بطل يسمى رشيد كانت إحدى ساقيه مقطوعة من فوق الركبة على اثر إصابتها باطلاقة، إلا انه كان يتغلب على كل من يصارعه ويلقيه أرضاً.

ومن المتبع في هكذا احتفالات أن توضع صينيتان مملوءتان بالقرانات والتومانات أمام أحد الحاضرين المخولين بتوزيع المكافآت والهدايا، ومنح البطل رشيد (٥٠) خمسين تومان من المبلغ الموضوع في الصينيتين و(٥٠) خمسين تومان أخرى من ذلك الرجل المخول بتوزيع الهدايا تقديراً له، وكذلك سُلم إلى كل من الإبطال، الذين اشتركوا في سباق اللعبة، قران أو قرانين حسب استحقاقهم ومدى مهارتهم في فنون المصارعة، وفي الوقت نفسه كانت تقام مأدبة غداء عامرة بالطعام للحاضرين، وبعد انتهاء الاحتفالية بيوم واحد أهدى أحد المتنفذين في المدينة إلى الأمير وجيه الله ميرزا معطفاً وبندقية ذات ماسورتين كان قد أوصى هذا الشخص بجلبها من أوربا، وأرسلها له بوساطة اثنين من خدمه هما الحاج سعيد والحاج فيروز، وبطبيعته أهدى الأمير وجيه الله ميرزا لذلك الشخص مقابل هديته، خيمة تركمانية ممتازة وفرسين وكلب صيد، وفي يوم آخر قدم أمير خان سردار دعوة لهذا الشخص المتنفذ للصيد في مكان خاص له لغرض صيد الطيور (الحجل)،

وهناك اصطاد الأفراد المسلحون بالبنادق أعداداً كثيرة من (الحجل)، في حين تمكنت الصقور التي جلبها هذا المتنفذ معه من اصطياد (١٨) ثمانية عشر طيراً من (الحجل).

بعد وفاة ناصر شاه عام ١٨٩٦ استقال كامران ميرزا نائب السلطنة من وزارة الحربية، وسلم المنصب إلى شجاع السلطنة، وفي تلك الأثناء تم عزل ميرزا علي اصغر خان اتابك أعظم من منصبه عام ١٨٩٨ بعد تدابير وإجراءات غريبة، وعندئذ أصبح وجيه الله أمير خان سردار وزيراً للحربية، الذي حصل على لقب «سبهسالار» أيضاً، وفي تلك الأثناء نظم وجيه الله ميرزا معسكران في العاصمة، يضم كل منهم عشرين فوج، يتألف كل منهم من ألف شخص، وكان أحدهما يقام في طريق دوشان تبه، فيما أقيم الثاني قرب ترشت (الذي يمر منها طريق كرج حالياً)، وكان الشاه يزور المعسكرين، ويفتش أفرادهما قبل عدة أيام من بدء رحلته إلى أوربا، وبعد عودة الأخير من أوربا أهدى «حربة» إلى وجيه الله سبهسالار وجبة مرصعة.

كان الأمير وجيه الله سبهسالار شرهاً في الأكل ومن دون مبالغة، فإنه يأكل نصف حمل صغير نسبياً مع قدر صغير من الرز، وعلى اثر كبر سنه، واستمراره بكثرة تناول الطعام، فقد ساء وضعه الصحي كثيراً، وكان يعيش أغلب الأوقات مريضاً ومتألماً، وذهب سبهسالار في تلك الأثناء مع مخيم كبير إلى خراسان للتفقد ولتنظيم بعض الأمور هناك وتنسيقها، لكنه مرض في خراسان، وظل لعدة أشهر فيها، وعند عودته إلى طهران تعب كثيراً في الطريق وتوفي في عام ١٣٢٢هـ.ق/ ١٩٠٤م، ودفن في حرم عبد العظيم، ويوجد في مزاره ستار منقوش على الجدار يظهر وجيه الله ميرزا، وسيف المُلك، وأمير خان سردار، وسبهسالار بالزي العسكري، وكان له خمسة أولاد، هم: أمير أعظم، وسيف المُلك، وسهام المُلك، وسعد الله ميرزا، ويد الله ميرزا، وكانت شمس الدولة شقيقة سبهسالار من بين الزوجات المحبوبات لدى ناصر الدين شاه.

أمين الدولة، محسن خان

ولِدَ محسن خان أمين الدولة في عام ١٨٧٥م، وهو ابن الحاج ميرزا علي خان أمين الدولة، النجل الأكبر للحاج محمد خان مجد المُلك، وزير الجباية. عُيِّنَ الحاج ميرزا علي خان في عام ١٨٦٦م، سكرتيراً لناصر الدين شاه، وتولى في العام ١٨٧١م، إدارة الدوائر البريدية الحكومية، أي رئاسة دائرة بريد ناصر الدين شاه، وتزوج ميرزا علي خان من محترم الدولة، ابنة باشا خان أمين المُلك، وبعد أن توفي والد زوجته في العام ١٨٧٣م عُيِّنَ مديراً لمجلس الحكومة بدلاً عنه، وورث ميرزا علي خان أمين الدولة في العام ١٨٨١م منصب وزير الأشغال والأوقاف من والده، وسافر في العام ١٨٧٨م إلى روما ممثلاً لناصر الدين شاه لتقديم التعازي بوفاة فكتور عمانوئيل الثاني، وكذلك تقديم التهاني بجلوس الملك هومبرت الأول على عرش ايطاليا، وعُيِّنَ ميرزا علي خان أمين الدولة في نيسان ١٨٩٧م رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية، وبقي في هذا المنصب حتى تموز ١٨٩٨م، وتوفي في أيار ١٩٠٤م.

تزوج محسن خان أمين الدولة في البداية من بي بي منير الدولة، ابنة محسن خان مشير الدولة (معين المُلك سابقاً)، ولكنه طلقها عندما كان والده رئيساً للوزراء، وتزوج من أشرف فخر الدولة، ابنة مظفر الدين شاه. كان محسن خان أمين الدولة يرث مناصب والده على الدوام، وبعبارة أدق فإنه ورث في عام ١٨٨٧م (في سن ١٣ سنة) عن والده منصب سكرتير الملك، وفي عام ١٨٩٤م منصب رئيس دوائر البريد الحكومي، وفي أعقاب اتساع نفوذ ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان في البلاط، طلب الأخير من مظفر الدين شاه في تموز ١٩٠٣م أن ينفى محسن خان أمين الدولة إلى كيلان، إلا أن الأخير عاد إلى طهران في تشرين الأول ١٩٠٤ برفقة الأمير فخر الدولة الذي ذهب مع زوجته إلى كيلان، وعُيِّنَ أمين الدولة وزيراً للأشغال، وسافر

في العام ١٩٠٥م إلى أوربا مع مظفر الدين شاه. وأما أبناء محسن خان أمين الدولة فهم كل من :

حسين خان معين الملك، من مواليد ١٨٩٧م، وغلام حسين، من مواليد ١٨٩٩م، ومحمد خان، من مواليد ١٩٠١م، ومحمود خان، من مواليد ١٩٠٣م.

بختياري، اسفنديار خان

ولد اسفنديار خان بختياري المعروف بـ«سردار أسعد أول» في جهار محل عام ١٢٦٧هـ.ق/ ١٨٥٠م، وهو نجل حسين قلي خان ايلخاني بختياري، الذي كان يَنظر له الأمير مسعود ميرزا ظل السلطان، نجل ناصر الدين شاه القاجاري، نظرة حسد ويحسب له ألف حساب، بوصفه، أي حسين قلي خان ايلخاني بختياري، رجلاً مقتدراً، وصاحب نفوذ كبير، لهذا لم يطمأن ظل السلطان جانبه، وكان يرغب في أن يزيحه عن طريقه في أصفهان بأي شكل من الإشكال، لكي لا يمثل خطرا عليه في المستقبل، لذلك تسلم أمراً من أبيه ناصر الدين شاه يقضي بقتل حسين فلي خان ايلخاني، وعندما كان الأخير عائدا من المشتى في خوزستان مع ولده اسفنديار خان بختياري إلى أصفهان، استقبلهما ظل السلطان في احتفالية خاصة حرت في ميدان الشاه بأصفهان.

وفي ختام المراسيم جاء حسين قلي خان ايلخاني وولديه اسفنديار خان والحاج علي قلي خان برفقة ظل السلطان إلى العمارة الحكومية، وطلب الأخير من حسين قلي خان ايلخاني أن يذهب إلى غرفة ميرزا حبيب الله خان أنصاري مشير المُلك، ليتحدث معه عن خوزستان، وفي الوقت نفسه طلب من أبنائه اسفنديار خان والحاج علي قلي خان الذهاب إلى ميرزا رضا خان بنان المُلك لغرض التباحث في أمور أخرى، وبينما كان الأخوان الاثنان منهمكان في التباحث مع ميرزا رضا خان بنان المُلك، احضر لهما سلسلة

ربطت بها أقدام هذين الأخوين، في حين قتل أبوهما حسين قلي خان ايلجي في الغرفة القريبة شر قتلة في السابع والعشرين من رجب ١٢٩٩هـ.ق/ ١٨٨١م، وزعم بأنه توفي على أثر نوبة قلبية.

أُودِعا كل من اسفنديار خان بختياري، وأخوه الحاج علي قلي خان السجن، وبعد ما يقارب مرور عام على هذه الحادثة، اتخذت الإجراءات اللازمة في طهرن من أجل إطلاق سراحيهما، ولكن تلك الإجراءات نجحت بشأن إطلاق سراح الحاج علي قلي خان من السجن بعد عام واحد، أما أخوه اسفنديار خان فقد تم إرجاء إطلاق سراحه لمدة ثلاثة أشهر في البداية، وعلى الرغم من بذل جهود عديدة لإطلاق سراحه، إلا أن هذا الموضوع كان يؤجل إلى سبعة أشهر أخرى ومن ثم إلى مدة أكثر.

كانت النتيجة أن تحولت مدة سجنه من سبعة أشهر إلى سبع سنوات، وفي عام ١٣٠٥هـ.ق/ ١٨٨٧م عندما تمت استعادة السيطرة المركزية على بعض الحكومات المتعددة التي كانت تحت نفوذ ظل السلطان، أصدر ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان، الصدر الأعظم، أمراً بإطلاق سراحه، وتم بعد ذلك استدعاء الأخوين إلى طهران، وعين اسفنديار خان بختياري زعيما لقبيلة بختياري، في حين عُيِّنَ الحاج علي قلي خان قائداً للخيالة، وظل أمين السلطان وفياً معهما حتى نهاية حياته، إذ قدم كثيراً من المساعدة لهذين الأخوين، وتعامل معهما بمنتهى الرأفة.

ظلت قبيلة بختياري بقيادة اسفنديار خان لمدة سبع سنوات، وفي عام ١٣٠٥هـ.ق/ ١٨٨٧م انفصلت حكومة جهار محل عن أصفهان، وأصبحت إدارة شؤونها ضمن سلطة ظل السلطان، حاكم أصفهان، مجددا بعد عدة سنوات، ونظرا لمحاربة الأخير لأسرة ايلخاني واتساع الخلافات بين الطرفين، فقد سلمت زعامة قبيلة بختياري إلى الحاج إمام قلي خان ليكون زعيماً عاماً، وكانت النتيجة إقصاء اسفنديار خان مجدداً، ويذكر أن الأخير أدمن في أيامه الأخيرة على الترياق، الذي انتشر استهلاكه كثيراً بين الزعماء

البختياريين، وتوفي في عام ١٣٢١هـ.ق/ ١٩٠٣م، ومنح لقبه «سردار أسعد» بعد وفاته إلى أخيه الحاج علي قلي خان، وكان له عشرة أولاد: وهم كل من محمد جواد خان سردار إقبال وحبيب الله خان وعبد الكريم خان سالار أرفع وسلطان مراد خان منتظم وخليل خان وناصر قلي خان منتظم المُلك وحيدر قلي خان اعتضاد السلطان وإسماعيل خان وهرمز خان وبرويز خان، فضلاً عن خمس بنات، ومن الجدير بالذكر هنا أن ثريا اسفندياري بختياري، التي عقد محمد رضا شاه قرانه عليها وتزوجها في الثاني عشر من شباط ١٩٥١ هي ابنة خليل خان اسفندياري، وحفيدة اسفنديار خان سردار أسعد، علما أن هذا الزواج انتهى إلى الانفصال بين الاثنين بعد سبع سنوات من زواجهما أي في آذار ١٩٥٨.

البشروني، ملا حسين

من رجال محلة بشرويه الواقعة ضمن مدينة مشهد في إقليم خراسان، وعلى مقربة من الحرم الرضوي المقدس، ولم تكن هذه المحلة من المناطق البارزة في مشهد، إذ كان سكانها من البسطاء والبعيدين عن الأمور السياسية وشؤون الدولة، إلا أن شهرتها جاءت بعد ظهور الحركة البابية عام ١٨٤٤م واعتناق ملا حسين البشروني لهذه الدعوة، إذ أصبح لها فيما بعد أثر واضح في نشر الحركة البابية عن طريقه، والتف حوله العديد من أهل هذه المحلة. درس البشروني في مطلع حياته العلوم الدينية وتعمق في البحث فكان أحد تلامذة الشيخ أحمد الاحسائي والسيد كاظم ألرشتي، إلا أنه لم يتمكن من نيل درجة الاجتهاد.

جاء إعلان محمد علي رضا الشيرازي بأنه «الباب» إلى الإمام الغائب، منسجماً تماماً مع توجهات ملا حسين البشروني الذي استطاع أن يعثر على الموعود في السيد علي محمد رضا الشيرازي، لهذا كان أول شخص صدَّق

الأخير، ودعمه في بداية الدعوة إلى «البابية» الأمر الذي دفع الشيرازي بأن يلقبه بـ «أول من آمن به» و«باب الباب» مخاطباً إياه قائلاً: «**يا من هو أول من آمن بي حقاً إنني باب الله وأنت باب الباب**»، وكان ملا حسين البشروني ممن لازموا الباب واجتمعوا حوله في البداية وسلموا له الزعامة والسيادة، فأرسلهم إلى الجهات المختلفة في كل من إيران وتركستان والعراق للتبشير بالبابية وأوصاهم بكتمان اسمه إلى حين ظهوره والإعلان عن نفسه لاحقاً.

اثر اعتقال الباب علي محمد رضا الشيرازي عام ١٨٤٧م وسجنه في قلعة (ماه كو) في أذربيجان من قبل الحكومة الإيرانية، ومن أجل تحديد المبادئ الشرعية التي جاء بها الباب، عقد أقطاب البابية مؤتمرهم في «بدشت»(١) الذي حضره حوالي (٨١) قطباً، وكان ملا حسين البشروني أول هؤلاء ومن الداعين إلى نسخ الشريعة الإسلامية وإنشاء دين جديد باسم «البابية» خلال ذلك المؤتمر.

سافر ملا حسين البشروني بعد انتهاء المؤتمر إلى مدينة (باروفروش) في إقليم مازندران مع البعض من أتباعه لنشر تلك الديانة والدعوة لها، وتطور الأمر بإتباع البابية لأن يتحولوا إلى قادة مسلحين ضد الدولة من خلال سلسلة طويلة من المعارك الدامية بين الطرفين بدأت أولاً في باروفروش في مازندران في ٩ أيلول ١٨٤٨ بقيادة زعيم البابية ملا حسين البشروني ورفيقه الحاج محمد علي (القدوس)، واستمرت المعارك حتى ٥ أيار ١٨٤٩م بسبب تحصنهم في قلعة «طبرس» المحصنة، وكان من نتائجها أن تمكن الأمير مهدي قلي ميرزا، عم ناصر الدين شاه، من القضاء على تلك الحركة بقتل ملا حسين البشروني في عام ١٨٤٩م واستسلام البابيين والقبض على القدوس وأتباعه ومن ثم إعدامهم.

---

(١) صحراء تقع بين إقليمي خراسان ومازندان في إيران.

بهبهاني، آية الله سيد عبدالله

ولِدَ سيد عبدالله مجتهد بهبهاني في النجف الأشرف عام ١٢٦٢هـ.ق/ ١٨٤٥م، وهو نجل سيد إسماعيل مجتهد بهبهاني، درس في الحوزة الدينية في العتبات المقدسة في العراق على يد الحاج ميرزا حسن شيرازي، وكان يلقي المواعظ في مسجد محمد خان سبهسالار في أيام الجمع، ويعالج قضايا الناس على أساس قانون الإسلام

كان من بين علماء الدين والأفراد المحترمين في العاصمة طهران قبيل الثورة الدستورية (١٩٠٥-١٩١١م) وكان له نفوذ كبير بين الناس، فضلاً عن كونه شخصاً ماهراً في معالجة القضايا التي كانت تحصل آنذاك، وعندما أصدر المرجع الشيعي المعروف الحاج ميرزا حسن شيرازي، المعروف بميرزا الشيرازي، المقيم في سامراء عام ١٨٩١م فتوى[١] بإلغاء احتكار التبغ والتنباك الممنوح لشركة «رزي»البريطانية، بعد دفع مبالغ متعددة كرشوة لناصر الدين شاه ورجال البلاط الإيراني عام ١٨٩٠م، لم يُنَفِذ سيد عبدالله البهبهاني فتوى الحاج ميرزا حسن الشيرازي، وواصل استعمال التبغ على الرغم من معارضة علماء الدين والتجار وكبار الشخصيات في إيران لذلك.

وعندما ثار الإيرانيون ضد امتياز التبغ والتنباك، ولغرض السيطرة على الأوضاع الداخلية في إيران، عقدت الحكومة الإيرانية في عام ١٣٠٩هـ.ق/ ١٨٩١م اجتماعاً بمشاركة العديد من علماء الدين وتجار طهران في منزل كامران ميرزا نائب السلطنة لغرض إقناع المشاركين بالموافقة على الامتياز وكان سيد عبدالله البهبهاني هو الوحيد بين المشاركين، الذي وافق على رأي الحكومة، وقام بتدخين الغليون بهدف إلغاء مقاطعة التبغ. ونظراً لأن

---

(١) في أوائل كانون الأول ١٨٩١ أصدر الحاج ميرزا حسن الشيرازي فتوى دينية دعت الإيرانيين إلى تحريم التدخين حتى يتم إلغاء امتياز التبغ والتنباك، وكان نصها «بسم الله الرحمن الرحيم، اليوم استعمال التبغ والتنباك بأي نحو كان بحكم الحرب ضد الإمام صاحب الزمان (عجل الله فرجه)».

الانتفاضة استمرت والشعب ظل صامداً على موقفه في هذا المجال، رضخت الحكومة الإيرانية لإلغاء الامتياز.

في أواخر حكم مظفر الدين شاه، ونتيجة للسياسة الاستبدادية التي استخدمها عين الدولة، رئيس الوزراء الإيراني، اتجه سيد عبدالله البهبهاني لانتقاد بلاط الشاه، خاصة فيما يتعلق بقضية البلجيكي (مسيو جوزيف ناوس) الذي عُيِّنَ مديراً للكمارك الإيرانية، والمتعلقة برفع الضرائب المختلفة التي فرضها الأخير، وفي أواخر صدارة علي أصغر خان أمين السلطان، وبالتحديد عام ١٩٠٢ أبرمت الحكومة الإيرانية اتفاقية للتعريفة الكمر كية مع الروس سراً، واطلع البريطانيون على مضمونها بعد ذلك، فأدركوا أن للمسيو جوزيف ناوس، الذي تدرج في المناصب خلال تولي عين الدولة لرئاسة الوزراء (١٩٠٣-١٩٠٦م) وعُيِّنَ مديراً للكمارك ووزيراً للبريد والبرق ومسؤولاً عن الخزانة وعضواً في المجلس الحكومي، أثراً واضحاً في عقد هذه الاتفاقية، التي ستجعل الأمور في إيران تسير لصالح الروس، لذلك فإن العداء البريطاني للمسيو جوزيف ناوس نابع من هذه القضية.

ونظراً لأن البريطانيين تضرروا من ذلك فأنهم قرروا معالجة الأمر، وقاموا ببعض التحركات عن طريق عناصرهم وعملائهم، مما أدى إلى حصول اضطرابات في مناطق شتى من إيران، وتربص البريطانيون الفرصة لتوجيه الضربة النهائية للبلجيكي المسيو جوزيف ناوس، وحدث أن أُقيمت حفلة تنكرية، ارتدى خلالها المسيو جوزيف ناوس، وزميله المدعو بريم، ملابس رجال الدين المؤلفة من عباءة وجبة وعمامة، الأمر الذي استغله البريطانيون، بوصفه أفضل مستمسك للبريطانيين، الذين استخدموه كقميص عثمان، لتوجيه الضربة النهائية لمسيو جوزيف ناوس، حيث فقد منصبه اثر ذلك.

من جانب آخر فإن إبرام اتفاقية التعريفة الكمر كية سرا بين إيران وروسيا عام ١٩٠٢م وبدون إبلاغ البريطانيين، كان سبباً في فقدان أمين السلطان منصبه كرئيس وزراء عام ١٩٠٣م وتسفيره إلى خارج البلاد، وكتب ادوارد

بروان حول هذا الموضوع قائلاً: «**أدى الاستياء من التعريفة الكمر كية في طهران ويزد إلى اضطرابات شديدة في هاتين المدينتين، وبلغت الاضطرابات ذروتها في يزد خلال شهر حزيران، إذ كانت ذريعة لتعذيب وقتل البابين بشكل مفجع**».

ارتفع سعر السكر وأصبح شحيحاً بين روسيا وإيران في عام ١٩٠٥م، وقام علاء الدولة، الذي كان حاكماً لطهران، وبتخطيط من عين الدولة، رئيس الوزراء، قام علاء الدولة باستدعاء عدد من التجار الذين اعتصموا سابقاً احتجاجاً على البلجيكي المسيو جوزيف ناوس، مستغلاً بذلك قضية شحة السكر واحتكاره، وقام بضربهم (الفلقة)، وعندما سمع التجار وأصحاب البازار بالأمر أغلقوا المحال والدكاكين وتجمعوا فيمسجد شاه في العاصمة طهران احتجاجاً على ذلك، ونظراً لأن الحكومة أُصيبت بالفزع والخوف من هذه الحركة، فأنها قامت وبوساطة من إمام الجمعة هناك سيد أبو القاسم، الذي كان من المتظاهرين بالتدين ويعمل لخدمة البلاط الإيراني، ويكن عداءاً واضحاً لآية الله سيد عبدالله البهبهاني وآية الله السيد محمد الطباطبائي، وهما من القادة الدينيين الداعين للدستورية، بتحشيد مجموعة من الأفراد سراً في المسجد.

ارتقى السيد جمال الدين الأصفهاني المنبر بحضور علماء الدين وغيرهم، وتحدث حول العدالة ومظالم الحكومة، إذ أشار إلى استبداد وظلم عين الدولة، ومن ثم تطرق إلى المعاملة السيئة لعلاء الدولة، حاكم طهران، مع التجار، وتحولت لهجة الخطاب إلى نبرة التهديد والتعرض لمظفر الدين شاه، ولكن كلام السيد جمال الدين الأصفهاني لم يمر دون تعقيب، إذ جادله إمام جمعة طهران، الذي كان مؤيدا للحكومة، وحذره عدة مرات قائلاً: «أن لا تجرح بالكلام الرديء حضرة الشاه .... انزل أيها السيد ألبابي من المنبر»، وجرت مساجلات من الكلام بين الاثنين حتى قامت مجموعة من ذوي الهراوات الذين كانوا منتشرين بين الناس، وبإشارة من إمام الجمعة، بالهجوم

على المتحصنين هناك بحجة (هتك حرمة الشاه)، تركوا على أثرها الحيرة والاضطرابات في قلوب المتحصنين، وتمكنوا من تفريقهم وإخراجهم بالقوة من المسجد.

تجمع قادة الدستوريين في منزل آية الله السيد محمد الطباطبائي في تلك الليلة لكي يتخذوا القرارات اللازمة، وفي اليوم التالي غادر المدينة آية الله السيد محمد الطباطبائي وآية الله سيد عبدالله البهبهاني وبقية مرافقيهما بعد التفكير ملياً في الأمر ودراسته من الجوانب كافة، وانطلقوا نحو مرقد السيد عبد العظيم لكي يواصلوا احتجاجهم إلى أسماع الحكومة.

كان آية الله سيد عبدالله البهبهاني من بين الأفراد الذين اجتازوا طريقاً شاقاً من اجل إنجاح الثورة الدستورية في إيران، وتحمل الكثير من المتاعب باتجاه تخفيف هذا الهدف، وضحوا بأنفسهم في سبيل ذلك في نهاية المطاف، ومن الطبيعي جداً أن آية الله سيد عبدالله البهبهاني كان دون شك أحد زعماء الثورة الدستورية الذي تحمل من أجلها الكثير، وكان يمثل الشخص الأول المدافع عن الدستور والحرية حتى نهاية حياته، ولكن مع ذلك يقلل البعض من شأنه لقيامه ببعض الأعمال وإنفاقه المال وتدخله في شؤون البلاد حسبما يعتقدون.

كان آية الله سيد عبدالله البهبهاني خلال الدورة الأولى لمجلس الشورى الوطني (١٩٠٦- ١٩٠٨) مؤيداً لأفكار دعاة الدستورية، ونائباً في المجلس، ولكن بعد قصف بناية المجلس بالمدفعية بأمر من محمد علي شاه القاجاري يوم ٢٣ حزيران ١٩٠٨م تم اعتقاله ونفيه إلى كرمنشاه، وعندما تم فتح طهران على أيدي الوطنيين في عام ١٣٢٧هـ.ق/ تموز١٩٠٩م عاد آية الله سيد عبدالله البهبهاني إلى طهران، ولكنه لم يكن يحظى بنفس الشأن والمقام السابقين.

إن انعدام التعاون بين الديمقراطيين والمعتدلين وزيادة شقة الخلاف بينهما داخل مجلس الشورى الوطني، دفعت إلى وقوع أحداث لم تكن في الحسبان استعملت فيها الأسلحة للإطاحة ببعضهم البعض، ففي ليلة ١٥ تموز ١٩١٠م

وقعت حادثة مروعة هزت البلاد نتيجة لقيام أربعة مأجورين باغتيال السيد عبدالله البهبهاني بتهمة «خيانة الثورة» في منزله بشكل مفجع أمام عائلته، الأمر الذي أثار هيجاناً كبيراً في طهران وبقية المدن الإيرانية الأخرى، بوصفه رمزاً دينياً بارزاً ومجاهداً مميزاً في الثورة الدستورية.

نقل جثمان آية الله سيد عبدالله البهبهاني إلى النجف الأشرف في العراق ودفن إلى جانب قبر أبيه، ولم يتم التعرف على قتلة آية الله البهبهاني، ولكن الاتهام وجه نحو الديمقراطيين ورئيس كتلتهم في مجلس الشورى الوطني السيد حسن تقي زاده.

تعرض آية الله عبدالله البهبهاني إلى انتقادات من لدن نظرائه من رجال الدين بسبب موقفه من فتوى آية الله الميرزا محمد حسن الشيرازي المتعلقة بتحريم التدخين في إيران، ويذكر جورج.ب.جرجيل في مؤلفه «فرهنك رجال قاجار» أن السلطان العثماني أهدى للسيد عبدالله البهبهاني «أنفية دان» من الذهب المرصع بالألماس الغالي الثمن جداً، وقد أهدت السفارة البريطانية في عام ١٩٠٤م عصا مرصعة بالذهب الخالص له أيضاً، وهي مقدمة من لدن الملك ادوارد، ملك بريطانيا، وكان للسيد البهبهاني أربعة أبناء يدعى أحدهم علم الهدى، الذي يقيم في بوشهر.

التبريزي، ميرزا رضا المهندس

هو أحد خمسة أشخاص قام عباس ميرزا نائب السلطنة، ولي العهد الإيراني، بإرسالهم إلى أوربا في عام ١٨١١م لدراسة العلوم العسكرية والمدفعية، وتمكن بجدارة ونجاح من إكمال دراسته خلال أربعة أعوام في قسم الهندسة، ومن ثم عاد إلى إيران، وأصبح من المدربين الماهرين في مجال المدفعية داخل البلاد، الأمر الذي جعل الله يار خان آصف الدولة

يصطحبه معه عام ١٨٣٥م إلى خراسان، عندما عُيّن الأخير حاكماً على الإقليم لأغراض تدريب الجيش الإيراني هناك.

انخرط ميرزا رضا المهندس في عام ١٨٣٨م مع معسكر محمد شاه في الهجوم على هرات الأفغانية، ونظراً لما كان يمتلكه من خبرة هندسية في التحصينات، فقد أسهم اسهاماً فعالاً في بناء المتاريس والدفاعات الحربية والقلاع هناك، فضلاً عن ذلك، فإنه شارك وبجدية فاعلة في ردم أحد الخنادق والهجوم ليلاً على مدينة هرات، ومن الأعمال المهمة التي تحسب له ويفتخر بها، انه صمم خريطة بناء مدرسة دار الفنون، التي وضع حجرها الأساس ميرزا محمد تقي خان أمير كبير وافتتحت في ٣٠ كانون الأول ١٨٥١م، إذ أصدر الأخير بهذا الصدد أمراً إدارياً موجهاً إلى ميرزا رضا المهندس التبريزي يتعلق بوضع خريطة مناسبة لمبنى دار الفنون، بوصفها مؤسسة علمية وعسكرية، الهدف من ورائها ترويج العلوم الحديثة المختلفة في إيران طالباً منه أن يبذل جل جهده من أجل أن يظهر هذا العمل بشكل متكامل وخالياً من النواقص والعيوب، وبعد أن أكمل تصميم خريطة هذا الدار انكب زميله المهندس الآخر محمد تقي خان المعمار للاطلاع على تفاصيلها والإشراف على بنائها منذ أواخر عام ١٨٤٨م.

قام ميرزا رضا المهندس التبريزي بأعمال أخرى مهمة، منها تأليفه لكتاب «صواعق النظام» بأمر من الحاج ميرزا أغاسي، الصدر الأعظم للحقبة (١٨٣٥-١٨٤٨م)، ضمنّه شرحاً وافياً عن الآلات الحربية، وطرق صناعتها وكيفية تركيبها، إذ انتهى من تأليفه في تشرين الأول من العام ١٨٣٨م، وظل ميرزا رضا المهندس بقية سنوات حياته الأخيرة نشطاً قوياً ومحافظاً على قدراته الذهنية وذكائه، إلا انه في الوقت نفسه فقد بصره، وتوفي في الأول من ربيع الأول ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م عن عمر ناهز السادسة والتسعين اثر حادث سقوطه من سطح الدار التي كان يسكنها.

ثقة الإسلام، ميرزا علي أقا

ولِدَ ميرزا علي أقا ثقة الإسلام في مدينة تبريز عام ١٢٧٧هـ.ق/ ١٨٦٠م. أصله أذربيجاني، وهو ابن حاج ميرزا موسى ثقة الإسلام ابن حاج ميرزا شفيع. من علماء تبريز وصاحب الأخلاق الحسنة. له خبرة في الأدب، ويُعَد الشيخ الكبير لطائفة الشيخيين في أذربيجان. اتجه ميرزا علي أقا لدراسة العلوم الدينية في ظل اهتمام والده وعنايته، واختار لنفسه زوجة بعد إكماله للعلوم الفارسية والعربية التمهيدية، وتوجه مع زوجته في عام ١٣٠٠هـ.ق/ ١٨٨٢م إلى العتبات المقدسة في العراق، وسعى إلى إكمال المعارف الإسلامية على أيدي عدد من الأساتذة، ومن بينهم الشيخ حسين فاضل اردكاني والشيخ زين العابدين مازندراني في العراق، وتقدم في هذا المجال حتى نال درجة الاجتهاد، وفي عام ١٣٠٨هـ.ق/ ١٨٩٠م عاد إلى موطنه الأصلي تبريز بعد ثماني سنوات من الإقامة في العتبات المقدسة، وتَعَرّفَ على الآداب والتقاليد الاجتماعية الجديدة؛ وبالنظر لمطالعتهِ للصحف العربية، وتبعا لهذه المعلومات فإنه كان يوقظ الأفكار النائمة ويرشدها عندما يرتقي المنبر ويلقي مواعظه.

عندما توفي ميرزا موسى ثقة الإسلام في شهر رمضان ١٣١٩هـ.ق/ ١٩٠١م، منح لقبه إلى نجله ميرزا علي اقا بناءً على اقتراح قدمه محمد علي ميرزا، ولي العهد، وشهدت مدينة تبريز ولسنوات طويلة اشتباكات وخلافات بين الطائفتين (الشيخية) و(المتشرعة) ولذلك عقد ميرزا علي اقا العزم على التقريب بين الطائفتين وإخماد النار المستعرة بينهما، وحقق تقدما كبيراً في هذا المجال، إذ أدت جهوده إلى تراجع الاشتباكات والتوتر بين الطائفتين إلى حد كبير.

انظم إلى دعاة الدستورية في أثناء البدايات الأولى للثورة الدستورية في إيران، لإيمانه بالحكومة الدستورية وحق السيادة الوطنية، وكان يتجنب في الوقت نفسه وبشدة أي نوع من الفوضى والتطرف والتشدد، لأنه كان يعتقد أن

الإجراءات المتشددة والعجولة وغير المدروسة تقضي على خيار اتخاذ القرار والعمل عند زعماء القوم، وتتركه بأيدي الآخرين غير المدركين، مما يؤدي في النهاية إلى حصول نتيجة معكوسة من الأعمال، ولهذا فإنه كان يعارض الفتن والفوضى بشدة، ويدعو مجاهدي أذربيجان على الدوام إلى إبداء المرونة والابتعاد عن أي عنف.

بعد صدور أمر تشكيل مجلس الشورى الوطني في طهران والعمل بالدستور عام ١٩٠٦، حدث في بقية الولايات الإيرانية تحركات ثورية بهذا الاتجاه، ففي تبريز نظم عدد من رجال الدين وأصحاب البازار (السوق) وبعض الشرائح الاجتماعية الأخرى من أهالي المدينة تظاهرات ضد سياسة محمد علي ميرزا، ولي العهد، الاستبدادية، في حين اعتصم قسم من المتظاهرين أمام مبنى القنصلية البريطانية في تبريز، مطالبين بتشكيل دار للعدالة هناك وإجراء الانتخابات، فكان لميرزا علي اقا ثقة الإسلام موقفاً مخالفاً لذلك، الأمر الذي اضطره إلى اللجوء إلى القنصلية البريطانية والاعتصام في داخلها بصحبة الحاج ميرزا حسن مجتهد، أحد رجال الدين في تبريز، احتجاجاً على التظاهرات التي اندلعت ضد السلطة هناك، مما ساعد في اندلاع تظاهرات أخرى، مؤيدة للسلطة.

قام مجموعة من الأهالي تحت قيادة بعض المتنفذين، ومنهم الحاج ميرزا حسن والحاج ميرزا مسعود بتظاهرات مضادة للتظاهرات الشعبية السابقة، تأييداً للشاه وولي عهده في تبريز، وطلبوا من نظام المُلك، حاكم أذربيجان، نفي خطباء الدستورية البارزين الثلاث (ميرزا جواد وميرزا حسين واعظ والشيخ سليم)، لذلك أصدر حاكم تبريز، بناء على طلبات المتظاهرين المؤيدين للسلطة، أمراً بنفي هؤلاء الأفراد الثلاثة، لهذا أثار انتشار هذا الخبر ردود فعل شعبية ساخطة، إذ اجتاحت المدينة موجة من الاضطرابات والتظاهرات ضد نظام المُلك طالبوا من خلالها بنفي رموز معارضي الدستورية.

ارتبكت الأحداث كثيراً في تبريز بسبب حالة الغليان الثورية لدى الفصائل المسلحة التي بدأت تنتشر هنا وهناك، وبعد انتخاب بعض نواب تبريز، ومنهم الحاج ميرزا إبراهيم اقا، وميرزا فضل علي، وسيد حسن تقي زادة، والحاج ميرزا يحي إمام جمعة خوئى، والحاج محمد اقا حريري، وميرزا إبراهيم خان شريف الدولة، وعبد الرحيم طالبوف، في مجلس الشورى الوطني في طهران، قام المجلس المحلي في تبريز، الذي افتتح حديثاً بأعمال متسرعة وغير مدروسة في ظل الأجواء الجديدة، أعقبتها اضطرابات واتساع الفوضى.

كانت الأحداث التي تزامنت مع تلك المدة، وتركت أثراً في حماس دعاة الدستورية، هي اعتداء الجيش العثماني على الأراضي الإيرانية، ووصول عين الدولة، إلى باسمنج، في الوقت الذي تجاوزت فيه تدخلات مجلس الولاية حدودها، إلى الحد الذي جعل أعضاء المجلس يمنعون دخول الأشخاص إلى المدينة ومغادرتهم لها، وأخذ أغلب مجاهدي وفدائي مجلس تبريز يتدخلون في كل شي هناك، ونظراً لأن ميرزا علي اقا ثقة الإسلام كان يعرف جيداً عاقبة مثل تلك الأمور، وكان يخشى النتائج المترتبة على تلك الأعمال، عاد إلى منزله، وامتنع نهائيا من التعاون مع قادة المجلس، ولهذا نسبت له تهمة التواطؤ السري مع الحكومة.

وفي الوقت الذي اشتدت فيه رقعة الخلافات في طهران بين مجلس الشورى الوطني ومحمد علي شاه بعد إلقاء قنبلة على عربة الأخير يوم ٢٨ شباط ١٩٠٨م، واستقالة حكومة نظام السلطنة، وتولي مشير السلطنة لرئاسة الوزراء في حزيران ١٩٠٨م، اتسعت أيضاً في تبريز ضوضاء وفوضى الداعين إلى الدستورية، ناهيك عن إبرام اتفاقية عام ١٩٠٧م بين بريطانيا وروسيا، التي قسمت البلاد على مناطق نفوذ بينهما، ولدت ردود فعل شعبية انعكست آثارها على أذربيجان عامة، وعندما تنحى مخبر السلطنة عن منصبه، حلَّ محله عين الدولة والياً على أذربيجان.

التقى ميرزا علي اقا ثقة الإسلام بعين الدولة في ضواحي المدينة لعدة

مرات، وسعى جاهداً لإخماد النار المستعرة بين الحكومة الإيرانية ومجلس الولاية والمجموعات المسلحة الأخرى داخل تبريز بأي طريق ممكن، لكي لا يكون الخلاف ذريعة لتدخل الروس في المدينة، ونظراً لأن تبريز أصبحت في عزلة عن العالم الخارجي منذ كانون الثاني ١٩٠٩م عندما فرض محمد علي شاه عليها حصاراً كاملاً استمر لتسعة أشهر تقريباً، اتسعت المجاعة داخل المدينة، الأمر الذي اضطر ميرزا علي أقا ثقة الإسلام أن يذهب بصحبة الشخصيتن البارزتين في المدينة، سيد المحققين وسيد حاجي ميلاني إلى عين الدولة في باسمنج للتباحث معه مرة أخرى بشأن فك الحصار عن تبريز وإدخال المواد الغذائية إليها، إلا أن عين الدولة الذي كان منزعجاً جداً من مجلس الولاية، الذي سيطر على تبريز ووقف ضد الحكومة المركزية الإيرانية، وعمل من خلال انتفاضة مسلحة على منع عين الدولة، حاكم تبريز الجديد، من الدخول إلى المدينة، طلب من ميرزا علي أقا ثقة الإسلام، مقابل طلباته بفك الحصار، أن يتوقف المجلس المحلي عن أعماله، ويسمح بدخول حاكم المدينة والقوات الحكومية التابعة له إلى تبريز بهدف القضاء على المجاعة، وحل القضايا العالقة، وإعلان العفو العام، ولكن في الحقيقة أن مجلس الولاية لم يذعن لهذه المطالب.

منحت الأوضاع المضطربة داخل تبريز الفرصة الكافية للقوات الروسية، المرابطة على حدود المدينة، للتدخل في شؤونها، إذ زجت روسيا بقوة مؤلفة من عدة آلاف من الجنود على مشارف تبريز بحجة توفير الأمن هناك، وطلب الجنرال ستارسكي، قائد الجيش الروسي، في بيان له بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٠٩م من المجاهدين إلقاء أسلحتهم أرضاً، وبعد يومين فقط من دخول القوات الروسية الأراضي الإيرانية تم احتلال روسي كامل للمدينة «للحيلولة دون الفوضى» بحسب ما ادعى الروس، ومن الجدير بالملاحظة أن المظاهرات الشعبية الحاشدة التي عمت البلاد لم تنجح في وقف تقدم القوات الروسية.

وقعت أذربيجان تحت الاحتلال الروسي، وعانى الأهالي من مصائب جمة تعرضوا لها، وأدى الظلم الذي مارسته القوات الروسية الغازية إلى إرباك أمن السكان واستقرارهم، ولهذا بدا ميرزا علي أقا ثقة الإسلام منزعجاً كثيراً من الأعمال غير المدروسة وغير المقبولة التي قام بها مجلس الولاية، والنتائج التي ترتبت على احتلال القوات الروسية للمدينة، ولم تعد لديه رغبة في المشاركة بالأعمال هناك، في الوقت الذي بدأت فيه حملة اعتقالات واسعة للمجاهدين ودعاة التحرر والدستورية من قبل القوات الروسية يوم ٧ محرم ١٣٣٠هـ.ق/ ١٩١١م.

وفي مساء التاسع من محرم، أي بعد يومين، وبينما كان ميرزا علي اقا ثقة الإسلام يهم بمغادرة منزله للتوجه إلى منزل الدكتور على نقي خان افتخار المُلك، وجد نفسه وبشكل مفاجئ أمام مساعد القنصل الروسي في تبريز، وضابط روسي آخر كان جالساً في عربة، إذ ترجل مساعد القنصل الروس من العربة، وطلب من ثقة الإسلام أن يذهب معه إلى القنصلية الروسية، وبعد الامتثال للطلب ووصول ثقة الإسلام إلى القنصلية الروسية، بدأت مباحثات بينه وبين القنصل الروسي، إذ طلب الأخير من ميرزا علي أقا ثقة الإسلام، و«بهدف الحفاظ على حياته» أن يوقع في أسفل رسالة كتبت بهذا المضمون: «**نظرا لأن الحكومة في تبريز ليست قادرة على توفير الأمن في المدينة، لذا يجب أن تتولى القوات الروسية توفير الأمن فيها**»، وبطبيعة الحال أن السبب في طرح هذا الطلب يعود إلى إعطاء الصبغة الشرعية للقوات الروسية في احتلال تبريز بشكل رسمي، إلا أن ميرزا علي أقا ثقة الإسلام لم يقبل بهذا العار، وامتنع بشدة عن التوقيع على مثل هذه الرسالة.

غادر ميللر، القنصل الروسي في تبريز، الغرفة وهو في حالة غضب شديد بعد أن لاحظ الموقف البطولي لثقة الإسلام الرافض للتوقيع على الرسالة، وكَلَفَ ميرزا علي اكبر خان، سكرتير القنصلية الروسية في تبريز، بإقناع ثقة الإسلام بالتوقيع على الرسالة بأي طريقة ممكنة، الأمر الذي دفع ميرزا علي

أكبر خان لأن يتكلم بصراحة مع ثقة الإسلام مؤكداً له انه سيتم إعدامه في حالة امتناعه عن التوقيع على الرسالة، فرد عليه ثقة الإسلام قائلاً: «يا علي أكبر خان انك مسلم وإيراني، كيف تطلب مني أن أوقع على وثيقة أجعل من خلالها أعداء الإسلام يستولون على بلدي إلى الأبد»، وبالنظر لأن حديث ميللر لم يترك أي اثر في التردد لدى ميرزا علي أقا ثقة الإسلام، وان هذا الرجل لن يبيع نفسه مقابل دسائس الأجانب، لذلك ظل شامخاً وخالداً في تاريخ إيران.

وبعد أن يأس ميللر من الحصول على موافقة ثقة الإسلام، أصدر أوامره إلى أحد ضباطه وعدد من الجنود الروس باقتياد الأخير بكل وقاحة إلى معسكر باغ شمال، ليعرض على محكمة الضباط الروس، الذين لم يكونوا صالحين لهكذا محاكمة، إذ صدر ضده حكما بالإعدام في نهاية الأمر في يوم عاشوراء (محرم الحرام ١٣٣٠هـ.ق/ ١٩١١م)، بينما كان التبريزيون يقيمون مراسم العزاء الحسيني في هذا اليوم، الأمر الذي ولد سخطاً وتذمراً شديدين لدى أهالي تبريز، إذ سعى جمع من المواطنين إلى مهاجمة ثكنة باغ شمال لإطلاق سراح ثقة الإسلام، قبل إعدامه، وعدد من الداعين للتحرر، ولكن الروس الذين كانوا يعلمون باحتمال حصول هذا الأمر، نشروا عددا من المسلحين في أطراف الثكنة للقيام بأعمال الحراسة، مما حال دون نجاح الجهود الشعبية في هذا الصدد.

وفي صبيحة يوم العاشر من محرم الحرام ١٣٣٠هـ.ق/ ١ كانون الثاني ١٩١٢م هيأ الروس أعواد المشانق، وجاؤا بعد ظهر يوم عاشوراء بتسعة أفراد كانوا في سجن باغ شمال إلى الثكنة العسكرية، وبدؤا بتنفيذ الإعدام فيهم، وفي البداية نفذ حكم الإعدام بالشيخ سليم، ومن ثم توجهوا إلى ميرزا علي أقا ثقة الإسلام، الذي كان يؤدي الصلاة، وبعد أن أنهى صلاته، ارتقى منصة الإعدام بنفسه، وعندها لف الجلادون الحبل حول عنقه وسحبوه إلى الأعلى، لتنتقل روحه إلى بارئها بعد لحظات، ولكن ذكراه ظلت خالدة في نفوس

التبريزيين، وظل جثمانه معلقا في حبل المشنقة لمدة ٢٤ ساعة، ولم يتم إنزاله إلا بعد احتجاج صمد خان شجاع الدولة، حاكم أذربيجان الجديد، على ذلك وسُلِم إلى عائلته مساء يوم الثاني عشر من محرم الحرام ١٣٣٠هـ.ق/ ٣ كانون الثاني ١٩١٢.

جراغ برقي أوبمبي، حيدر

كان حيدر خان جراغ برقي اوبمبي يعرف بحيدر خان عمو أوغلي، وكان اسمه الحقيقي هو تاري فيرديوف، ولم تتوافر معلومات حول بداية حياته، وجاء في كتاب (شرح حال رجال إيران - سيرة رجال الحكم الإيراني) لمؤلفه مهدي بامداد، حول حيدر خان وأوضاعه، انه أحد الأعمدة الرئيسة للمجاهدين الأجانب؛ أي من غير الإيرانيين، وانه كبقية القفقاسيين والجورجيين والأرمن الذين دخلوا إيران طوعاً في بداية اندلاع الثورة الدستورية الإيرانية وكافحوا ضد المستبدين، وانه تمكن من قتل كثير من المستبدين، وأما بشأن هوية حيدر خان عمو أوغلي، فإن كثيرين يعتقدون انه إيرانياً، وان والده كان يدعى مشهدي ميرزا علي أكبر أروميه اى (أروميئي) أو سلماسي، وان جد حيدر خان هو حاجي ملا علي أكبر تاري فيرديوف، الذي سكن في مدينة الكساندرويل، التي يقطنها الأرمن، ومن هنا جاءت شهرة الأسرة وبالنتيجة على حيدر خان باسم تاري فيرديوف، وأما بشأن تسمية عمو أوغلي، فمن المعروف أن أصدقاء ومعارف مشهدي علي أكبر (والد حيدر خان) كانوا يخاطبونه بكلمة (عمو)، ولهذا السبب فإن ابنه الذي كان يدعى حيدر كانوا يسمونه حيدر عمو أوغلي؛ أي ابن العم.

كان حيدر عمو أوغلي من رعايا حكومة روسيا القيصرية، ويسكن مناطق القوقاز. درس في قسم هندسة الكهرباء هناك، وعمل في إحدى المصانع في بادكوبه بعد إكمال دراسته، ونظراً لأن حالة الظلم والتعامل غير اللائق

وسياسة الاستبداد التي كانت تستخدمها روسيا القيصرية تجاه مسلمي القوقاز قد تجاوزت الحدود وكانت قاسية جداً، فإنه قرر التعاون مع مجموعة من المسلمين الغيارى لتأسيس حزب سياسي يهدف إلى الكفاح ضد المستبدين الأجانب والمحليين بمساعدة هؤلاء الأفراد.

وعندما أسس مسلمو القوقاز في عام ١٩٠٠م جمعية سياسية سميت بـ (اجتماعيون - عاميون) تحت إدارة نريمان بكوف، افتتحت لهذه الجمعية فروعاً في بقية مدن القوقاز، ومن بينها مدينة بادكوبه، وكان حيدر خان عمو أوغلي من بين أعضاء هذه الجمعية، وفي الوقت نفسه أقام جمع من دعاة التحرر والدستورية في إيران، وبشكل خاص أذربيجان، اتصالات سياسية مع جمعية (اجتماعيون - عاميون)، وتم على اثر ذلك افتتاح فروع جديدة لهذه الجمعية في تبريز، التي ضمت مجاميع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي ظهرت بداية انطلاق الثورة الدستورية، وكذلك بقية أحزاب اليسار الليبرالية.

عَيَّنَ مظفر الدين شاه وميرزا علي أصغر خان أمين السلطان، الصدر الأعظم، في أثناء عودتهما من زيارتهما لأوربا في عام ١٣١٨هـ.ق/ ١٩٠٠م عن طريق القوقاز حيدر عمو أوغلي مهندساً للكهرباء في بادكوبه، ومن ثم أرسلاه إلى مشهد في العام نفسه لإنشاء محطة للكهرباء فيها، وظل هناك لعدة سنوات، عاد بعدها إلى طهران، وعلى الرغم من انه لم يحصل على عمل لمدة خمسة أشهر في طهران، إلا انه عُيِّنَ أخيراً في دائرة سكك حديد سيد عبد العظيم، ومن ثم في المتجر الروسي للنقل في إيران، وبعد ذلك في دائرة كهرباء الحاج حسين آقا أمين الضرب، وانيطت به أعمال على صلة بالكهرباء.

وفي الوقت نفسه كان حيدر عمو أوغلي يسعى دائما لإثارة مشاعر الناس ضد الحكم الاستبدادي، والتعاون لقتل قادة الاستبداد، إذ قام بتنفيذ حوادث عديدة، منها إلقاء قنابل على منزل ميرزا أحمد خان علاء الدولة، حاكم طهران، وخلف سياج منزل الوزير الخاص للشاه، وفي شارع بستخانه (دائرة البريد) في الطريق الذي يسلكه محمد علي شاه القاجاري وكذلك قتل شكر

الله خان شجاع نظام مرندي، ونجله خان بابا خان شجاع لشكر، وكان له صلة كبيرة في اغتيال أمين السلطان في ٣١ آب ١٩٠٧، وبشكل عام فإن حيدر عمو أوغلي كان له نشاط كبير في العمليات الثورية كافة في عهد الدستورية، ولم يكن يخشى أبداً من القيام بالاقتصاص من معارضيه وإزاحتهم.

كان حيدر عمو أوغلي يجيد خمس لغات، هي الأرمنية والجورجية والروسية والفارسية والتركية، وكان يتمتع بتأثير كبير في الخطابة والكلام، إذ كان يؤثر في مخاطبيه منذ اللحظة الأولى ليجعلهم على أتم الاستعداد لأي عمل يطلبه منهم، وتطور كثيراً في هذا المجال، إلى الحد الذي ترك كلامه تأثيراً واضحاً لدى قائد الثورة الدستورية الذائع الصيت في تبريز ستار خان، من حيث إن الأخير كان يردد دائما «**أن حيدر عمو أوغلي يَعْنيه شخصياً**».

بعد أن تمادى محمد علي شاه، وقام بقصف بناية مجلس الشورى الوطني، وألغى الحياة الدستورية في طهران في ٢٣ حزيران ١٩٠٨م، توجه حيدر عمو أوغلي إلى بادكوبه، وهناك بدأ ينشر العديد من المقالات اللاذعة ضد نظام الشاه الاستبدادي في صحف جورجيا وباللغة الجورجية، فضلا عن ذلك، انه تمكن من إرسال مجموعة من المتطوعين والفدائيين إلى مدينة تبريز لمساعدة المجاهدين والمحاصرين هناك، ولم يكتف بذلك، بل وصل بنفسه إلى تبريز، وسرعان ما أصبح واحداً من أركان الثورة في أذربيجان، وان العمل الأساس والمهم الذي قام به هو قتل صمد خان الملقب بـ (شجاع نظام)، أحد إقطاعيّ أذربيجان المقربين من محمد علي شاه، الذي تعاون مع الروس في الضغط على الدستوريين في تبريز، حتى أصبح روسياً أكثر من الروس أنفسهم، واشد الناس قسوة، وأكثرهم خيانة ممن عرفتهم إيران في تاريخها، لذلك فإن عملية قتل شجاع نظام تركت آثارها على عين الدولة.

وعندما هاجمت قوات الثوار العاصمة طهران من الشمال والجنوب من أجل تحريرها من استبداد محمد علي شاه في تموز ١٩٠٩، كان لحيدر خان عمو أوغلي مشاركة كبيرة في ذلك، وفي الوقت نفسه كان أحد مؤسسي

الحزب الديمقراطي الإيراني، ورئيساً للجنة الاغتيالات التي أعدت كثيراً من الخطط في تبريز ونفذتها في طهران.

تحدث بعض المؤرخين الإيرانيين عن حيدر عمو أوغلي كثيراً، فيذكر محمود محمود في مذكراته قائلاً: «**أن حيدر خان المعروف بعمو أوغلي، كان رجلاً ذا روح ثورية، وإنساناً مؤمناً، ومديراً مفكراً، وكان لكلامه نفوذ غير اعتيادي، فضلاً أن لديه مؤيدين مطيعين، ولم يبخل بالكفاح في أثناء الدورة الأولى لمجلس الشورى الوطني من أجل تنفيذ أهداف مجلس أذربيجان والأعمال الثورية، وطبيعي جداً انه هو الذي خطط لقتل ميرزا علي أصغر خان أتابك أعظم، ومحاولة اغتيال محمد علي شاه، وإلقاء قنبلة على منزل علاء الدولة، إذ أن مؤيديه هم الذين نفذوا هذه العمليات، التي كانت تجري بمصادقة تقي زاده وبإشرافه، وأسس الحزب الديمقراطي الإيراني في الدورة الثانية لمجلس الشورى الوطني، وكان تقي زاده، ووحيد المُلك شيباني، والحاج ميرزا باقر اتاي قفقازي، وسليمان ميرزا، ومساواة، ورسول زاده، وميرزا أحمد خان عمار لوئي، وكذلك محمود محمود من بين أعضاء اللجنة المركزية للحزب، وكان حيدر عمو أوغلي هو الآخر من أعضاء هذا الحزب، وكان الحاج ميرزا باقر اتاي، ورسول زاده، ومساواة، وحيدر عمو أوغلي مؤمنين حقيقيين، وأصحاب شهامة أخلاقية، وأنهم يقومون بعملهم بشكل صحيح**».

كان الحاج ميرزا باقر اتاي قفقازي الواسطة بين جمعية (اجتماعيون) في القوقاز ومجلس أذربيجان، ومن الجدير بالذكر أن حيدر عمو أوغلي اتهم باغتيال آية الله السيد عبدالله البهبهاني، زعيم الحزب المعتدل، في ليلة التاسع من رجب ١٣٢٨هـ.ق/ ١٥ تموز ١٩١٠م، واعتُقل لمدة شهر تقريبا في مديرية الشرطة، ومن ثم أطلق سراحه، ويشير محمود محمود في مذكراته بهذا الشأن قائلاً: «**قُتِلَ سيد عبدالله البهبهاني على يد أنصار حيدر عمو أوغلي، وقرر تقي زاده بعد عدة أيام من مقتل البهبهاني مغادرة إيران، وقال لي انه لم يعد**

بإمكانه الإقامة في طهران، وطلب مني أن أسهل له تمهيدات سفره بشكل سري، وفي الليلة نفسها التي قتل فيها البهبهاني، كان هناك أربعة من القتلة الذين كلفوا بقتله خرجوا من طهران وهم يرتدون ملابس باعة متجولين، ولكن الشرطة اعتقلت حيدر عمو أوغلي».

كُلِفَ حيدر عمو أوغلي في شعبان ١٣٢٨هـ.ق/ ١٩١٠م من لدن الحزب الديمقراطي، بعد مدة قصيرة من إطلاق سراحه، بمهمة سرية في قبيلة بختياري، التي ذهب إليها ثم عاد إلى طهران في ربيع الأول ١٣٢٩هـ.ق/ ١٩١١م، إلا أنه عاش لعدة أشهر متخفياً في منزل محمود، وفي ذات ليلة وجه يبرم خان الأرمني، مدير الشرطة، الذي كان من دعاة التحرر والدستورية، ويتعاون بشكل سري مع الحزب الديمقراطي، رسالة إلى الحزب، ذكر فيها أن هناك معلومات تتعلق بمكان اختفاء وردت إلى السلطات الإيرانية، وان من الأفضل له أن يغادر إيران فوراً، لذلك غادر حيدر عمو أوغلي طهران إلى مشهد بزي غير زيه المعتاد عليه، ثم توجه من هناك إلى روسيا ثم إلى فرنسا وسويسرا، وعندما كان في الأخيرة انضم إلى مؤيدي لينين، زعيم الثورة الروسية، وفي أثناء تعرض قوات المجاهدين بقيادة ستار خان للهجوم الشامل من لدن القوات الحكومية التي حاصرت مقر تواجدهم في حديقة (اتابك أعظم) يوم ٧ آب ١٩١٠م من أجل نزع سلاح المجاهدين، وقف حيدر عمو أوغلي إلى جانب القوات الحكومية، على الرغم من علاقة الصداقة الوثيقة التي كانت تربطه بستار خان.

تعززت قوة حزب (اجتماعيون اعتدا ليون - الاجتماعي المعتدل)، الذي تأسس للوقوف بوجه الديمقراطيين إلى حد ما، بعد سقوط حكومة مستوفي الممالك في آذار١٩١١م وتكليف محمد ولي خان تنكا بنى سبهدار أعظم بتشكيل الوزارة في ٩ربيع الأول ١٣٢٩هـ.ق/ ١١آذار١٩١١م، وبدأ المعتدلون يمارسون ضغوطاً على الحكومة لغرض تضييق الخناق على بعض الأفراد، وازدادت قوة المعتدلين الذين أرغموا الحكومة الإيرانية على التعامل بقسوة

مع العناصر الديمقراطية من أمثال حيدر خان أوغلي، ورسول زاده، ولهذا السبب تم نفي حيدر عمو أوغلي إلى خارج إيران، إذ ذهب إلى مدن القوقاز أولاً، وتوجه من هناك إلى روسيا، ثم توجه بعد ذلك إلى أوربا، إذ مكث لمدة من الزمن في باريس ومن ثم في برلين لمدة سنتين أو ثلاث سنوات.

سافر حيدر عمو أوغلي إلى اسطنبول إبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، وارتدى زي الجيش التركي وشارك في معارك عديدة ضد روسيا القيصرية في الجيش التركي طواعية وبمنصب ضابط، ووصل في مهامه الحربية حتى بغداد وكرمنشاه، ثم عاد إلى ألمانيا وأقام في برلين، وفي تلك الأثناء قرع جرس ثورة أكتوبر في روسيا عام ١٩١٧، وبما أن حيدر عمو أوغلي كان سابقاً قد أجرى مباحثات مع لينين، زعيم الثورة الروسية، في سويسرا وأقام معه علاقة وثيقة، لذلك سافر إلى روسيا وشارك إلى جانب هذا الرجل المشهور في ثورة أكتوبر عام ١٩١٧، واخذ يلقي كلمات حماسية على الشعب الروسي في المدن نتيجة لما كان يتميز به من كلام غير اعتيادي ينفذ إلى أذهان الجميع.

لذلك يمكن القول أن حيدر عمو أوغلي كان شجاعاً جريئاً، ومستعداً للتضحية على الدوام، ورجع أخيراً إلى كيلان في عام ١٩٢١، والتحق بأنصار ميرزا كوجك خان جنكلي، ولكنهم شككوا في نواياه، ومن ثم قتل في عام ١٣٤٠هـ.ق/ ١٩٢١م، وظل حادث مقتل هذه الشخصية المثيرة للجدل في تاريخ إيران المعاصر غامضة حتى الآن.

جلال الدين ميرزا

هو الابن الثامن والخمسين لفتح علي شاه القاجاري، ومؤلف كتاب «تاريخ نامه خسروان» باللغة الفارسية، وعندما قام ميرزا ملكم خان، الذي نال تدريجياً ألقاب «ناظم المُلك» و«ناظم الدولة» و«نظام الدولة» وارتقى سلم

الترقية بسرعة وحصل على مناصب عليا، بتأسيس «الجمعية الماسونية» في محلة (عود لاجان) في طهران خلال السنوات ١٢٧٣-١٢٧٨هـ.ق/ ١٨٥٦-١٨٦١م، وكان منزل جلال الدين ميرزا مقراً لها، واستمرت هذه الجمعية لسبع سنوات أو أكثر.

انضم لتلك الجمعية خلال تلك المدة رجال حكم وأمراء من الدرجة الأولى، وعندما تجمع عدد من هؤلاء الأفراد أخذوا يتشكون من أعمال الحكومة الإيرانية ووجهوا لها الانتقادات، وبينما هم على هذه الحالة حتى أُفشي سرهم تدريجياً، ومن ثم عَلِمَ ناصر الدين شاه القاجاري بأمرهم، مما ولد لديه ردود فعل سلبية تجاه هذه الجمعية، وأصدر في عام ١٢٧٨هـ.ق/ ١٨٦١م أمراً تم من خلاله إغلاق الجمعية المذكورة، وقدّم في الوقت نفسه تحذيراً بعدم إعادة تشكيل هكذا جمعيات في المستقبل مؤكداً «انه في حالة استمرار أو تجدد مثل هذه الجمعيات فإن العاملين فيها سيواجهون أشد العقوبات».

بعد إغلاق الجمعية قوبل الأمير جلال الدين ميرزا بغضب شديد من الشاه، بحيث لزم منزله لمدة طويلة، وأصبحت أعماله وتحركاته تحت مراقبة المُكلفين من قبل الحكومة، وكان جلال الدين ميرزا يعتقد بأنه ينبغي للإيرانيين استخدام اللغة الفارسية في الأقوال والكتابة، وعليهم تجنب استخدام اللغات الأجنبية، وخاصة اللغة العربية، ولهذا السبب فإن بعض الذين عاصروه كانوا يعتقدون بأن الأمير جلال الدين ميرزا اعتنق الديانة الزرادشتية، وقد توفي الأخير عام ١٢٨٩هـ.ق/ ١٨٧٢م.

حسن خان سالار[(١)]

ينتمي إلى العائلة القاجارية، وهو نجل الله يار خان آصف الدولة، والي

---

(١) لقب بـ«سالار» نتيجة لتوليه قائد الحرس الخاص في عهد فتح علي شاه، ومن هنا جاءت التسمية، إذ أن السالارية تعني الرئاسة أو القيادة.

خراسان، الذي تنازل له عن حاكمية ولاية المدينة عام ١٨٤٥ تحت ذريعة المرض والشيخوخة، وبعد نفي والده إلى العتبات المقدسة في العراق (النجف) شعر حسن خان سالار بالغبن والحيف الذي لحق بعائلته التي قدمت كثيراً من الخدمات لشاهات القاجار، مما أثار في نفسه طمع السلطة ليس في خراسان وحدها، بل في إيران أجمعها، وكان لذلك صدى ايجابياً لدى الحكام المحليين ورجال الدين وأغلبية سكان المدينة، الأمر الذي يُظهِر واقع الاستياء الشعبي من النظام القاجاري أولاً، في حين تهيئ لهم حركة التمرد الظروف المناسبة في امتناعهم عن دفع الضرائب إلى خزينة الدولة ثانياً.

كان حسن خان سالار شاباً مغروراً يرى لنفسه مقاماً أكبر من مكانته. حل في خراسان محل والده، فاستقل في هذه الولاية الشاسعة، إذ ظهرت منذ البداية حالة التمرد والعصيان لديه منذ عام ١٨٤٥م والتف حوله العديد من العشائر التركمانية والكردية بما فيها عشائر القوجان الكردية، فضلاً عن الدعم الذي قدمه السفير البريطاني في طهران، الذي أراد من خلاله إضعاف الدولة القاجارية التي اتجهت في سياستها الخارجية نحو مدينة هرات الأفغانية الحدودية آنذاك، الأمر الذي أثر كثيراً في العلاقات الإيرانية - البريطانية.

في الوقت الذي اشتد فيه المرض على محمد شاه، ولغرض معالجة الموقف في خراسان، أصدر مرسوماً خاصاً بتعيين محمد خان الملقب بـ (بيكلر بيكي)، الأخ الأكبر لحسن خان سالار، حاكماً جديداً على خراسان بدلاً من الأخير، إلا أن محمد خان بيكلر بيكي عندما وصل إلى مشهد أعلن هو الآخر تمرده على الحكومة المركزية وتحالف مع أخيه حسن خان سالار، وهذا ساعد بطبيعته في تعزيز مركز الأخير ومكانته لدى الحكام المحليين في خراسان وبعض القبائل الأفغانية التي ناصرته، وبعد أن وجد لديه القوة الكافية للتحرك قامت قواته، التي كانت بقيادة جعفر قلي خان بجنوردي، بمهاجمة منطقة سبزاور واحتلتها واقترب من شاهرود وبسطام.

عندما علم محمد شاه بانضمام صهره محمد خان بيكلر بيكي إلى تمرد

أخيه وما نتج عن ذلك من أحداث في خراسان، أصر على قمع تلك الحركة والقضاء عليها مهما بلغت تكاليفها وتضحياتها، ولأجل ذلك عَيَّنَ حمزة ميرزا الملقب بـ «حشمت الدولة» والياً على خراسان وزوده بقوات عسكرية مجهزة وكبيرة انيطت بها مسؤولية القضاء على حركة حسن خان سالار وأخيه.

حدثت حالة التصادم والاشتباك فعلاً بين الطرفين في منطقة تقع بين سبزوار وبسطام، وبعد قتال عنيف بينهما تمكن حشمت الدولة من هزيمة قوات حسن خان سالار إلا أن هذا الانتصار لم يكن حاسماً، الأمر الذي دفع بالأخير إلى إعادة تنظيم قواته مجدداً، ليبدأ بالسيطرة على قلعة كلات المنيعة، التي تمكن من الدفاع عنها أمام القوات الحكومية التي حاصرتها مدة ثمانية أشهر دون أن ينال الحصار من صمود المحاصرين، مما أضطر القوات الحكومية للانسحاب منها في أوائل عام ١٨٤٧م، وهذا ما شجع حسن خان سالار للتقدم باتجاه مدينة مشهد لمحاصرة حشمت الدولة وقواته من كل جانب حصاراً محكماً، إلا أن الأخير وجد فك الحصار في مهاجمة القوات التابعة لحسن خان سالار بدلاً من بقائه محاصراً في المدينة، ولأجل القيام بذلك شرع بالهجوم على قبائل كوكلان ويموت التركمانيتين المناصرتين لحسن خان سالار في عقر دارهما وحقق عليهما انتصاراً حاسماً ولم يكتف بذلك، بل أنه قام بتهجير العديد من أُسر هاتين القبيلتين القويتين إلى أطراف طهران، واتبع سياسة المصالحة وكسب الود مع ما بقي منهما هناك.

فضلاً عن ذلك فأنه ارتأى ضم قسم من رجال القبيلتين كجنود نظاميين إلى قواته، الأمر الذي ساعده كثيراً في تأييد هاتين القبيلتين ودعمهما له، وعلى الرغم من هذا النجاح الذي حققه في إضعاف قوات خصمه، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار الحصار على مدينة مشهد، التي استعد حشمت الدولة لفك الحصار عنها عندما جهز جيشاً قوياً التقى بقوات حسن خان سالار في معركة دامية دارت على بعد فرسخين من مشهد أدت إلى انتصار القوات الحكومية على قواته وفرار الأخير ليختبئ عند قبائل التركمان في

(سرخس)، ولم يستطع حشمت الدولة من متابعة قوات حسن خان سالار بسبب مرضه المفاجئ الذي حال دون حسم الموقف العسكري لصالحه، مما أدى إلى توقف العمليات القتالية هناك بين الطرفين.

وخلال شهر أيار ١٨٤٨م استغل حسن خان سالار حالة الفوضى السياسية التي عمت إيران عشية وفاة محمد شاه وبدأ نشاطه العسكري من جديد بالتقدم نحو مشهد بمساعدة وإسناد من التركمان المتأصلة لديهم حالة البغض والكراهية للقاجاريين منذ زمن طويل، ولم يلبث أن انتشر خبر وفاة محمد شاه داخل خراسان في أيلول ١٨٤٨م، الأمر الذي كان ينتظره حسن خان سالار طويلاً، وبما أن حشمت الدولة رجع إلى طهران بعد سماعه نبأ وفاة محمد شاه، لذا فإن الظروف كانت سانحة لحسن خان سالار لدحر القوات الحكومية المتمركزة في مشهد، فكتب أولاً باسلوب المنتصر المغرور إلى حشمت الدولة رسالة يدعوه فيها إلى الاستسلام ويوعده **«بمنزلة عالية في حالة وصوله إلى عرش الطاووس»** إلا أن الأخير أجابه بالرفض وحذره من التحدث بأمور هي خارج حدود قدرته، مؤكداً له بأنه **«لن يكون في يوم من الأيام بحاجة إلى رعايته»**.

ومع ذلك فإن حشمت الدولة لم يمتلك القوات العسكرية الكافية للدفاع عن مدينة مشهد على الرغم من المساعدة التي قدمها له يار محمد خان الأفغاني، حاكم هرات، لذلك ترك المدينة بصحبة الأخير، إلى هرات للبحث عن مكان آمن، في حين خضعت معظم أجزاء خراسان لسلطة حسن خان سالار.

في مطلع تشرين الثاني ١٨٤٨م، وبعد أقل من أسبوعين من تسلم ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦م) العرش الإيراني، وصلت أنباء الانتصارات التي حققها حسن خان سالار على القوات الحكومية إلى العاصمة طهران، فاختار محمد تقي خان أمير كبير، الصدر الأعظم الجديد، في محاولة سلمية منه للسيطرة على حركة حسن خان سالار، إرسال شخصين هما حاج نور محمد

خان وسليمان خان أفشار للتفاوض معه بخصوص إنهاء تمرده، وقبل وصولهما إلى خراسان كتب المبعوثان رسالة خاصة له تضمنت وعداً بالعفو الملكي عنه عند خضوعه للأوامر الحكومية وإنهاء حركته، إلا أنه لم يقتنع بذلك مطلقاً، والأنكى من ذلك أنه تصور خطأً أن في نداءات أمير كبير دليل ضعف وعجز، فاستمر في عصيانه وتمرده على حكومة أمير كبير الجديدة.

لم يبق أمام محمد تقي خان أمير كبير سوى اتخاذه من الحكمة والقوة طريقين لإخضاع حسن خان سالار والقضاء على حركته، فأرسل قوة عسكرية إلى خراسان بقيادة سلطان مراد ميرزا، عم ناصر الدين شاه، كما أرسل مبعوثه جراغ علي خان، المتميز بالذكاء والمقدرة، للتفاوض مع حسن خان سالار من جديد، بعد أن حمله رسالة ثانية إلى الأخير يدعوه فيها إلى الابتعاد عن الغرور والتعنت في معارضة السلطة السياسية لأن في ذلك «تهديم لبيت آبائك وأجدادك»، وخيّره بأن يكون حاكماً على همدان وزنجان وقزوين، وترك إقليم خراسان، إلا أن الإجابة جاءت مخيبة لآمال أمير كبير، حيث أكد من خلالها أنه لا يقبل من دون حاكمية خراسان، وعند ذلك لم يكن أمام الأخير سوى إصدار الأوامر لسلطان مراد ميرزا الموجود في شاهرود للتحرك بقواته إلى مشهد للقضاء على ذلك التمرد، وبعد أن خاضت القوات الحكومية قتالاً صعباً مع القوات المعارضة ضم خلالها مراد ميرزا مدن سبزوار ونيسابور وكلات بالقوة للسلطات الحكومية، واستدعى حشمت الدولة الذي كان في حماية يار محمد خان في هرات، وأرسله إلى طهران، وتولى هو حاكمية خراسان.

وصلت القوات الحكومية، التي كانت تصلها الإمدادات الكافية، إلى مشهد وشددت الحصار على حسن خان سالار ورجاله، الذين ضاقت بهم السبل فالتجأوا لسرقة ثروات المرقد الرضوي الشريف لإدامة المعركة، ولكن دون جدوى، إذ التجأت أغلب القبائل المنضوية تحت لوائه إلى القوات الحكومية بعد أن تفرقت عنه، مما سهل عليه احتلال المدينة يوم ٢٣ آذار

١٨٥٠م بعد حصار دام سنة كاملة، وتم القبض على حسن خان سالار ونجليه أمير أصلان خان ويزدان بخش خان، وأخيه محمد علي خان بيكلر بيكي، وعدد من أعوانه الذين احتموا معه داخل حرم الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام.

انتهت حركة التمرد بإعدام حسن خان سالار ونجله حسن خان سالار وأخيه محمد علي خان وبعض مؤيديه يوم ٣ نيسان ١٨٥٠م باستثناء ابنه الأصغر يزدان بخش خان، الذي سيق إلى طهران مع عدد آخر من المتمردين لمحاكمتهم، ولقب سلطان مراد ميرزا بلقب «حسام السلطنة» تكريماً لجهوده في إنهاء التمرد، في حين صودرت جميع أموال آسرة الله يار خان آصف الدولة وممتلكاتها، وكان لقمع هذا التمرد أثر واضح على الأوضاع السياسية في البلاد، إذ ساعدت في فرض هيمنة الدولة على جميع أنحاء إيران.

حشمت المُلك، ميرزا علي أكبر خان

ينحدر من إحدى الأسر العربية، إذ يُعد من الأشخاص المتواجدين في القرن التاسع عشر من هذه الأسرة من الجيل الثامن لمؤسس هذه الأسرة مير علي خان، وهو من عرب خزيمة، ويقال أن هذه الأسرة أُجبرت على الانتقال إلى خراسان لغرض تهدئة سكان منطقة قائن في أثناء خلافة هارون الرشيد العباسي في أوائل القرن التاسع الميلادي، وقد حافظت هذه الأسرة على مهنتها بوصفها مالكة غنية لقطعان الماشية، وكانت قوتها تزداد تدريجياً حتى عهد مير علي خان، الذي أصبح في حدود القرن السابع عشر الميلادي زعيماً للأسرة وأميراً لقائن.

ويذكر أن ابنه مير معصوم خان عمل في الخدمة لدى نادر شاه، ويُشار أيضاً إلى أن حفيده مير علم خان هو نفسه الذي قام في عام ١٧٤٨م بعزل شاهرخ، حفيد نادر شاه، من حكومة مشهد بعد أن أصابه العمى، واستعرض

قوته خلال الاضطرابات التي عمت المنطقة عقب ذلك، ولقبَّ نفسه بأمير خراسان، لكنه اضطر إلى مغادرة البلاد على أثر ضغوط أحمد شاه أبدالي، ويقال بأن مير علم خان عُيِّنَ من قبل مير إسماعيل خان أميرا لحكومة قائن.

ان مير علم خان الثاني جد مير علم خان الثالث حشمت المُلك، هو والد حاكم سيستان وطبس، الذي توفي في عام ١٨٩١م، وبعد وفاته منح لقب «حشمت المُلك» لنجله الأكبر مير علي أكبر خان، ولَقَبْ «شوكت المُلك» الجديد لابنه الثاني مير إسماعيل خان، وفي عام ١٨٩١م، أسندت حكومة سيستان إلى حشمت المُلك، وقيل بأن الأخير كان مؤيداً لبريطانيا، في حين كان شوكت المُلك يسعى للمحافظة على مصالح الروس، وبطبيعة الحال فإن هذه الشائعات كانت تروّج من قبل أعدائهما.

ان الخلافات حول المياه الحدودية لسيستان، التي تمت معالجتها من قبل هيئة «مكماهون» أفصحت عن الفجوة السياسية بين حشمت وشوكت في سنتي ١٩٠٢ و١٩٠٣م، وقد استدعى البلاط كل من الأخوين إلى طهران للتأكد من مدى وفائهما، وقد امتنع الاثنان عن تنفيذ أمر البلاط في البداية حتى توفي شوكت المُلك في عام ١٩٠٥م، في حين حضر حشمت المُلك إلى طهران في تموز ١٩٠٤م بعد أن تم تعيين ابنه الثاني، أي مير معصوم خان، نائباً لحكومة سيستان، وقد تمكن محمد إبراهيم خان بعد مفاوضات طويلة من أن يحل محل أخيه حشمت المُلك وعُيِّنَ في أيار ١٩٠٥ حاكماً لقائن وحصل على لقب «شوكت الملك».

الدارابي، يحيى

هو أغا سيد يحيى بن سيد جعفر الكشفي الدارابي، صاحب كثرة المصنفات. ينسب إلى مدينة داراب الإيرانية، ويلقب بـ«الكاشف». كان والده من الشخصيات المعروفة والبارزة التي تأثرت وسارت على هدى الشيخ أحمد

الاحسائي وصدر الدين شيرازي. تمتع بقدرات علمية كبيرة مكنته من التفوق عالياً في دراسته للتفسير والفقه إلى الحد الذي أُعجب به علماء عصره بشدة، وتبعه كثير من المريدين والأتباع، ناهيك عن كل ما كان يتصف به من الزهد والورع، ولكن ابنه سيد يحيى كان على النقيض من والده، إذ افتقر إلى تلك القدرات والمواهب الفاضلة، وترك مجلس والده ليذهب إلى العاصمة طهران، وهناك استطاع أن يتقرب إلى الحكومة الإيرانية كثيراً، واستهوته الشهرة لتولي بعض المناصب الحكومية، ونال ثقة الحكومة الإيرانية ومحمد شاه (١٨٣٤-١٨٤٨م).

لذلك عندما اشتدت الاضطرابات البابية في المقاطعات الإيرانية وبشكل خاص في شيراز جنوب إيران أرسله الأخير إلى شيراز للتحقق من تلك الأحداث وتهدئة الوضع هناك، إلا أن الذي حدث هو على النقيض تماماً، إذ وقع السيد يحيى الدارابي أسيراً لأفكار الباب وأغراه البابيون للانضمام إليهم والعمل بمبادئهم، وفعلاً أصبح من أبرز دعاتهم، فأنضم إليه العديد من سكان المدينة، فضلاً عن أهالي مدينة يزد، التي انضم الآلاف من سكانها فيما بعد تحت قيادة السيد يحيى الدارابي، الذي اختار منذ البداية مدينة «نيريز» التابعة لمدينة شيراز لتكون مقراً لحركته، مستغلاً حركة التمرد التي قامت بها مجموعة من العصاة ضد حاكمها زين العابدين خان، فأعلن عن مقاصده بالدعوة إلى البابية وحث الناس بالانضمام إليه، فانضوى كثيرون تحت رايته.

تمكن السيد يحيى الدارابي أن يجمع أموالاً كثيرة من الضرائب والآتاوات التي كان يفرضها أصحابه بالقوة على أصحاب البازار (السوق) في المدينة ليقوم من خلالها بتسليح أتباعه ويعمل على دعم حركته واستمرارها، وعندما وجد نفسه يتمتع بالقوة الكافية لمقاومة السلطة المحلية، تحصن خارج المدينة واستعد لمواجهة قوات زين العابدين خان، وحقق الدارابي في بداية المعارك، التي دارت بين الطرفين، انتصاراً هاماً حصل منه على الكثير من

الغنائم التي وزعها على أصحابه، وساعد في الوقت نفسه في انضمام سكان المدينة إليه ضد حاكمهم فارتفع عدد أتباعه إلى ثلاثة آلاف مقاتل.

قادت تلك التطورات إلى أن يدرك الساسة المحليون خطورة الموقف من جراء انتصارات البابية وعجز قوات زين العابدين خان، ليبدوا استعداداتهم العسكرية اللازمة للوقوف بوجه أتباع الدارابي، حيث تمكن الأمير فيروز ميرزا، حاكم شيراز، من مواجهة البابيين والتصدي لهم حتى انهارت معنوياتهم ونفذت مؤنهم بعد أن عانوا الأمرّين في الحروب التي دارت بين الطرفين، مما أضطرهم أخيراً للركون إلى المفاوضات التي سَلّمَ من خلالها السيد يحيى الدارابي نفسه إلى حاكم شيراز مع بعضهم من أتباعه ليُنفذ فيهم حكم الإعدام في ٢٩ حزيران ١٨٥٠م، ولم يكتف حاكم شيراز بإعدام السيد يحيى الدارابي، بل سلخ جلده وأحشى جسده تبناً وأرسله إلى طهران، وبإعدامه انتهت الحركة البابية التي اندلعت في شيراز.

خياباني، الشيخ محمد

هو محمد بن الحاج عبد الحميد خامنه، الذي أصبح يعرف بالشيخ محمد خياباني. ولِدَ عام ١٢٩٨هـ.ق/ ١٨٨٠م في قضاء خامنه، إحدى توابع مدينة تبريز في أسرة تجارية صغيرة، إذ كان أبوه تاجراً يعمل في روسيا. دخل محمد خياباني في طفولته دار الكُتّاب وتعلم القرآن، ثم بعد ذلك سافر إلى روسيا مع والده، وتعلم في متجره هناك الاقتصاد، ثم التحق بالمدرسة الطالبية في تبريز لدراسة العلوم الدينية، إذ درس على يد سيد أبو الحسن أقا انگجي الفقه والأصول والحكمة والكلام، ودرس العلوم الصرفة (علم الهيئة والنجوم والحساب) في تبريز وبيتروفسك، عاصمة داغستان، لدى الفلكي المعروف ميرزا عبد العلي، وسبق أقرانه في هذا المجال، وكان بارعاً في علم الكلام والأدب الفارسي وزاول في شبابه التجارة، وأصبح في نهاية الأمر إماماً

لمسجدي الجامع وكريم خان الواقعان في محلة خيابان في مدينة تبريز، ونظراً لسكنه في حي خيابان سمّي بـ«خياباني»، وخلال دراسته تعرف على أحد كبار علماء تبريز آية الله الخامنئي (جد مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية حالياً)، وتزوج من ابنته «خير النساء».

واصل الشيخ محمد خياباني دراسته ليكون مثقفاً بارزاً، مولعاً بالفلسفة والتاريخ والاقتصاد والرياضيات والفلك، وإذا استثنينا لغته الاذرية، فإنه كان يجيد الفارسية والتركية والعربية والفرنسية والروسية، وامتلك كثيراً من الصفات الحسنة التي توفرت لديه، منها الذكاء والصبر والإخلاص، فضلاً عن تميزه بالزهد والتقوى، ناهيك عن انه كان خطيباً مفوّهاً لامعاً، وواعظاً قديراً، هزت كلماته أعماق مستمعيه، إلى الحد الذي وصفت فيه جريدة «تجدد» إمكاناته الخطابية كما يأتي: «**تسري خطاباته الجميلة، وعباراته البليغة سريان الماء الرقراق في جدولٍ جارٍ**».

منذ البداية كان واسع التفكير وعميق الإدراك، وهذا ما جعله يؤمن وبعمق بالحياة البرلمانية، وبكل القيم الديمقراطية والحرية الفردية، وبالعكس تماماً كان عدواً لكل أنواع التعسف والإرهاب والعنف، لهذا جاءت توجهاته وخطبه وكتاباته في خدمة ومصلحة الشعب الإيراني عامة، ومواطني أذربيجان خاصة.

لم يتردد الشيخ محمد خياباني ولو قليلاً للمشاركة الفاعلة في الثورة الدستورية الإيرانية، وأدى دوراً مهماً في إحداثها، ففي البداية أصبح عضواً في مجلس ولاية تبريز، وحمل السلاح في أثناء المحنة التي حلت بالمدينة خلال مرحلة الاستبداد الصغير (٢٣ حزيران ١٩٠٨ - ١٧ تموز ١٩٠٩م)، وأسهم اسهاماً فاعلاً في انتفاضة تبريز.

انتخب بعد ذلك نائباً في مجلس الشورى الوطني لدورته الثانية (١٩٠٩ - ١٩١١م) ممثلاً عن أهالي تبريز ولم يتجاوز عمره الثلاثين عاماً من عمره آنذاك، وشارك مشاركة جدية في مناقشة الأحداث الإيرانية المهمة داخل

المجلس، وبشكل خاص انه عارض الإنذار الروسي النهائي الصادر في ٢٩تشرين الثاني ١٩١١م، والمعروض على المجلس في جلسته الاستثنائية التي عقدت في الأول من كانون الأول ١٩١١م الخاصة للتباحث في الإنذار الروسي، ودخل في الوقت نفسه في نقاش حاد وطويل مع رئيس المجلس وكبار المسؤولين حول هذا الموضوع.

لم يقتصر الأمر بالنسبة لخياباني على ذلك حسب، بل انه عقد اجتماعاً حاشداً في إحدى ساحات العاصمة طهران كشف فيه على مدى أكثر من ساعة، أبعاد سياسة حكومة الشاه، والأعمال الإجرامية لحكام روسيا تجاه أذربيجان، وعلى الرغم من الدفاع الذي أبداه خياباني وزملاؤه بوجه الإنذار الروسي، إلا أن الأحداث الإيرانية آنذاك سلكت طريقاً قرر النهاية الحتمية للثورة الدستورية في أواخر كانون الأول ١٩١١م.

بعد حل مجلس الشورى الوطني والقضاء بشكل تام على الثورة الدستورية اضطر الشيخ محمد خيابني إلى أن يترك إيران خشية اعتقاله، فانتقل للمرة الثانية إلى داغستان، وهناك أصبح على اتصال وثيق بالمفكرين الثوريين في مناطق ما وراء القوقاز، وبشكل خاص ميرزا عبدالرحيم طالبوف، التي أدت كتاباته الثورية دوراً بارزاً في رفع الوعي السياسي والاجتماعي بين سكان أذربيجان الإيرانية ومثقفيها، ولهذا يمكن القول أن أفكار خياباني وتوجهاته بدأت تتأثر كثيراً بآراء الاشتراكيين الديمقراطيين الذي اقترب منهم كثيراً، ولهذا بدأ يؤمن بضرورة استيلاء الشعب على السلطة لصالح الفقراء.

لذلك لا نبالغ إذا ذكرنا انه شخَّصَ وبشكل دقيق الطبيعة الاستعمارية للسياسة البريطانية آنذاك في الوقت الذي مازال فيه كثير من القادة الليبراليين الإيرانيين يعتقدون بإمكانية الاعتماد على بريطانيا في نضالهم ضد الاستبداد والرغبة في الحصول على الدستور.

عاد خياباني عند اندلاع الحرب العالمية الأولى اثر وساطة قام بها الحاج ميرزا عبد الكريم اقا، إمام جمعة المدينة، خلال مرحلة تولي شجاع الدولة

السلطة في أذربيجان، ومنذ وصوله إلى تبريز لم ينسَ في البداية أن يذهب إلى المجلس للوقوف أمام المحراب إماماً، والجلوس على المنبر واعظاً، ولكنه لم يجد هناك إلا القليل من الأتباع بسبب خشية الأهالي من متابعة السلطات الحكومية اثر خلفيته في الدعوة إلى الحياة الدستورية، ولكنه مع ذلك زاول نشاطاً سياسياً واسعاً ضد سياسة الشاه الاستبدادية، وعانى كثيراً من ملاحقة السلطات المحلية له لخشيتها من التفاف العناصر الليبرالية حوله.

في خضم تطورات الحرب احتل الأتراك تبريز عام ١٩١٦م، وتمكنوا من إلقاء القبض على الشيخ محمد خياباني وبعض رفاقه في النضال، ونقلوهم إلى قارص، ولم تستمر مدة اعتقالهم طويلاً، إذ غادروا إلى تبريز بعد انتهاء مدة محكوميتهم، وبعد عودته إلى تبريز عاود نشاطه السياسي، إذ بدأ بإصدار صحيفة «تجدد» ابتداءً من التاسع من نيسان ١٩١٧م، التي التف حولها المثقفون الثوريون الأذربيجانيون، وبعد ذلك تمكن تأسيس الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، الذي انعقد مؤتمره التأسيسي الأول في أواخر آب ١٩١٧م.

على الرغم من تحول ثورة أكتوبر الاشتراكية إلى نقطة تحول هامة بالنسبة للنضال الأذربيجاني، إذ هيأت الأجواء المناسبة لخياباني وحزبه الديمقراطي برفع شعار تأسيس نظام اشتراكي يهدف إلى إشراك الجماهير في السلطة السياسية، إلا أن انسحاب روسيا من الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧م أربك كثيراً من الحسابات السياسية هناك، إذ عاود الأتراك احتلال الأراضي الأذربيجانية بما في ذلك تبريز، وألقوا القبض على الشيخ محمد خياباني وبعض من رفاقه ليبعدوهم إلى أرومية.

وخلال تلك المدة وصل إلى تبريز ميرزا إسماعيل نوبري، أحد الدستوريين البارزين، وتمكن من الحصول على نفوذ واسع في الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، وألقى بظلالهِ على الشيخ محمد خياباني، بسبب القوة التي كان يتمتع بها، ولوجود عدد من المقاتلين القوقازيين تحت إمرته،

إذ استخدمهم في عملية الاغتيالات التي طالت كثيرين، ومنهم فخر المعالي، المدعي العام لمحكمة بداءة تبريز، الذي كان يرغم الشرطة على وضع حد لممارسات ميرزا إسماعيل نوبري الانتقامية، وقد اغتال عدداً من المتنفذين والأثرياء، وسرعان ما أثرت هذه الأعمال، فضلاً عن الخلافات التي دبت بين أعضاء الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، مما اثر في مسيرته، وأدت أخيراً إلى الفوضى في تبريز.

في ظل تلك الأوضاع المتردية في أذربيجان اتخذت السلطة الحاكمة في الإقليم الإجراءات اللازمة تجاه عمليات القتل التي كان يقوم بها نوبري عن طريق ملاحقة ميرزا إسماعيل نوبري نفسه، ومن ثم إلقاء القبض عليه ونفيه إلى همدان، الأمر الذي فسح المجال كثيراً للشيخ محمد خياباني لتوسيع كفاحه في أذربيجان بعد عودته إليها، واستفاد كثيراً من الجهود التي بذلها الحزب الديمقراطي الأذربيجاني في السيطرة على الأزمة الغذائية التي شهدها الإقليم عام ١٩١٨م، وهذا ما جعل خياباني يحظى بشعبية واسعة من أهالي أذربيجان، بوصفه زعيماً للحزب الديمقراطي الأذربيجاني، الذي حصل على ستة مقاعد من مجموع تسعة مقاعد كانت للإقليم في انتخابات الدورة الرابعة لمجلس الشورى الوطني.

انتقد الشيخ محمد خياباني في أول خطاب له ضعف همة بعض الأعضاء في الحزب، في حين انتقد الدكتور زين العابدين خان إيرانشهر، الناطق الرسمي باسم الحزب، الاسلوب السابق وعمليات الاغتيال، إلا أن الشيخ خياباني أشار إلى أن الماضي انتهى، وأصبح في خبر كان، وفي الوقت نفسه لم يتوجه الشيخ محمد خياباني وزملاؤه إلى مجلس الشورى الوطني على الرغم من انتخابهم كنواب فيه.

قبل أن تضع الحرب أوزارها بشكل نهائي بشهرين ونيف تألفت وزارة جديدة في إيران برئاسة وثوق الدولة، الذي لم يتردد في التعاون مع البريطانيين، وتوصل معهم إلى عقد معاهدة «المساعدة البريطانية من أجل

تقدم إيران ورفاهها» في ٩ آب ١٩١٩م، التي كانت خلالها إيران كريمة جداً في منحها البريطانيين امتيازات كبيرة، الأمر الذي أثار ردود فعل شعبية، أدت أخيراً إلى تفجر الوضع السياسي في أذربيجان خاصة وبقية أنحاء إيران عامة، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

اتخذ الموقف في أذربيجان طابعاً آخر وأكثر جدية من بقية مناطق إيران الأخرى، إذ انفجرت فيها انتفاضة عارمة في مطلع عام ١٩٢٠م عرفت باسم «انتفاضة خياباني» نسبة إلى قائدها الشيخ محمد خياباني، الذي وضع حداً فاصلاً بينه وبين الحكومة المركزية الإيرانية بإعلانه يوم ٩ نيسان ١٩٢٠م، وفي اجتماع جماهيري عن قطع علاقات إقليم أذربيجان بالحكومة المركزية، التي وصفها بـ «المعادية للديمقراطية»، ولم يتردد في الإعلان عن خطة إصلاحية شملت مختلف الجوانب الثقافية والمالية هناك، وأسس مستشفى وثلاث مدارس في تبريز هي «المحمدية» و«فيوحنات» و«حكمت»، ناهيك عن انه خطط لتأسيس جيش شعبي يضم (١٢) ألف مقاتل.

لم يتوقف الأمر عند ذلك حسب، بل أن الشيخ محمد خياباني كان أكثر جرأةً وتصميماً في مخاطبة جماهيره بضرورة تغيير نظام الحكم الشاهنشاهي في إيران بنظام جمهوري يعطي الشعب الإيراني مجالات أوسع للحرية، ويتميز بقيم أخلاقية جديدة، فضلاً عن التسهيلات الكبيرة في مجال التعليم والمجالات الأخرى، ولهذا وجدت جماهير أذربيجان ضالتها المنشودة في حركة خياباني، التي لاقت تأييداً واسعاً في البلاد، أعطى الثوار القدرة الكافية في الاستيلاء على المؤسسات الحكومية وطرد موظفيها المؤيدين للشاه وحكومته.

وفرت تلك الأحداث الأرضية المناسبة لإطلاق تسمية «آزاد يستان» التي تعني بلاد الحرية على النظام الجديد في أذربيجان، الذي سعى إلى تشكيل حكومة ثورية هناك في ٢٤ حزيران ١٩٢٠م هدفها وضع نهاية للنظام الاستبدادي وتبعية الدول الاستعمارية، والعمل على منح الحريات الديمقراطية، والقيام بإجراء إصلاحات اقتصادية وثقافية واجتماعية وغيرها.

من الطبيعي أن تسعى الحكومة المركزية الإيرانية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لقمع الحركة الوطنية في أذربيجان قبل أن تتحول إلى ثورة تعم أنحاء البلاد كافة، الأمر الذي بات يهدد ليس الحكومة الإيرانية حسب، بل حتى الوجود البريطاني في إيران برمته، لهذا باتت بريطانيا تدرك أكثر من أي وقت مضى ضرورة التفكير في تغيير الوضع القائم في البلاد، لاسيما بعد أن أصبح وثوق الدولة، رجل بريطانيا الأول، في موقف لا يحسد عليه، وبذلك قدم الأخير استقالته في ٢٤ حزيران ١٩٢٠م.

قام بتشكيل الحكومة الجديدة مشير الدولة، الذي وصفته الوثائق البريطانية بأنه «**رجل يفتقر إلى التصميم**»، ولكن مع ذلك أولت الحكومة الجديدة جل اهتمامها الأحداث في الشمال الإيراني، التي أدخلت الرعب في نفوس حكام إيران، فسارعت إلى تعيين مخبر السلطنة هدايت حاكماً عاماً على أذربيجان، ومنحه الصلاحيات كافة، وزودته بقوة من القوزاق لغرض القضاء على انتفاضة الشيخ محمد خياباني، وفعلاً تمكن الحاكم العام الجديد لأذربيجان أن يجري مفاوضات، وِصفت بأنها «ودية» مع قادة الانتفاضة، في الوقت الذي كانت تجري فيه اتصالات مريبة مع العناصر الرجعية هناك.

ومن خلال ضربة مباغتة صباح يوم ٢ أيلول ١٩٢٠م تمكن مخبر السلطنة هدايت من السيطرة على مراكز الثوار، ودارت اشتباكات متعددة قتل خلالها كثير من أفراد الحرس الوطني «القوة المسلحة للحزب الديمقراطي الأذربيجاني»، واعتقل الآخرون، إلا أن الشيخ محمد خياباني دافع دفاع الأبطال أمام القوات الحكومية الغازية على مدى اليومين التاليين حتى قُتل يوم ٤ أيلول ١٩٢٠م، ثم قطعوا كفه وسحبوه إلى بلاط مخبر السلطنة، وبذلك انتهت صفحة من صفحات النضال الأذربيجاني المليئة بالبطولات.

كان الهدف من «انتفاضة خياباني» واضحاً، وان خياباني نفسه كان لديه تصوراً واضحاً لهذه الانتفاضة التي كان يهدف من ورائها إيجاد حركة قومية ومعنوية في أذربيجان تتمكن من الاعتماد على نفسها في دحر «حكومة طهران

الفاسدة»، بوصفها تدار بأيادي الارستقراطيين الفاسدين، لذا كان ينبغي لأذربيجان، من وجهة نظر خياباني، أن تكون من الصف الأول للحركة الثورية، وأن تتولى قيادة المجتمع الإيراني، إذ كان الحديث أيام الانتفاضة يتركز دائماً حول وحدة إيران، وكان شعار الحزب في بادئ الأمر «**إن أذربيجان جزء لا يتجزأ من إيران**» على الرغم من تغيير اسم أذربيجان إلى «**آزاد يستان**» بهدف أن لا تدعي أذربيجان الروسية بأذربيجان الإيرانية بسبب تشابه الأسماء.

كان الشيخ محمد خياباني يرى في حكومة طهران رمز الاستبداد والجبروت الذي أغفل حقوق الأذربيجانيين، ولم تتمكن من استيعاب حالة الظلم التي يعاني منها المواطنون هناك، وكان يعتقد أن كل ما كان يجري هو بسبب حكومة الارستقراطيين التي شغلت المناصب وأقصت الأذربيجانيين جانباً، لهذا التف المثقفون حول خياباني، الذي كان خطيباً ماهراً وكلامه مؤثراً، ويُعد من أصحاب الفصاحة والبلاغة، ومع انه كان يلقي خطبه أحياناً باللغة التركية إلا أنها كانت تترجم فيما بعد إلى اللغة الفارسية لتنشر في صحيفة «تجديد».

اتُهِمَ الشيخ محمد خياباني بأنه شخصٌ ديكتاتوريٌ، وانه طالما كان يؤكد على أفراد حزبه بإطاعته في كل شيء، ويعتقد بعضهم أنه كان يؤمن ظاهرياً بالأفكار الشيوعية، إلا انه كان يعارضها في داخله، ومن خلال سيرة حياته التي كتبها بادامجي وطبعت في لندن من لدن كاظم زاده إيرانشهر، عَدَّ الأخير خياباني من الرجال العظماء في إيران، في حين استقبلت صحف اليسار في طهران انتفاضة خياباني بسرور.

وعَدَّ بعضهم حركة جعفر بيشه ورى في أذربيجان في النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين استمراراً لانتفاضة الشيخ محمد خياباني، الذي دفن في مقبرة الشعراء بمدينة تبريز التي تحولت لاحقاً إلى حديقة كبيرة، وأصبح قبره مزاراً للثوار والأحرار يرددون عنده كلمته الشهيرة «إن قيمة الحياة في أن

يعيش الإنسان في عزٍّ وكرامة، وإلا فالموت أفضل نعمة لمن يريد العيش في ذل الخيانة والمتاجرة بوطنه»، ويُذكر بعضهم في هذا الصدد أن جثمان الشيخ محمد خياباني نقل من تبريز إلى كربلاء، ولم يعد له اثر في تلك المقبرة.

ركن الدولة، علي نقي ميرزا

الابن الثامن لفتح علي شاه. تولى في عهد والده حكم ولاية قزوين، وشارك في الحرب الروسية - الإيرانية الثانية (١٨٢٦-١٨٢٨م) وقاتل قتالاً مستميتاً لمؤازرة أخيه عباس ميرزا، ولي العهد الإيراني، للدفاع عن قلعة عباس آباد أمام قوات باسكوفيج، القائد الروسي في تلك الحرب، لكنه بعد وفاة عباس ميرزا عام **١٨٣٣**م كان علي نقي ميرزا من المعارضين لإعطاء ولاية العهد لمحمد ميرزا ابن أخيه عباس ميرزا.

لم يكتف علي نقي ميرزا بذلك فحسب، بل انه قام بتحريض أخيه ظل السلطان، الذي أعلن نفسه حاكماً على طهران، ولقب نفسه بعلي شاه، على التمرد ضد محمد شاه، وذهب إلى أبعد من ذلك بعد أن قام علي نقي ميرزا ركن الدولة بدعم ظل السلطان عسكرياً منذ البداية، وسار على رأس جيش إلى طهران، بقصد الاستيلاء عليها، فضلاً عن ذلك فإنه قام بإرسال العديد من الرسائل إلى كافة أمراء العائلة القاجارية طالباً منهم تأييد ظل السلطان والوقوف معه ضد محمد شاه، الذي وصل قرب قزوين برفقة أبي القاسم القائممقام الفراهاني قادماً من تبريز إلى طهران لاستلام العرش الإيراني وفتح العاصمة طهران.

في خضم تلك الأحداث أرسل ظل السلطان إلى قزوين علي نقي ميرزا ركن الدولة للتفاوض مع محمد شاه بخصوص إقرار الصلح وتقسيم البلاد بينهما، بعد أن رفض ميرزا مهدي كتاب الفراهاني، أحد أبناء عمومة أبي

القاسم القائممقام الذهاب للتفاوض مع محمد شاه بخصوص التقسيم الذي اقترح من خلاله ظل السلطان ان تكون فيه أذربيجان وولاية العهد لمحمد ميرزا، أما بقية إيران فستكون لظل السلطان نفسه، ولكن أبو القاسم القائممقام الفراهاني، الصدر الأعظم، نصح محمد شاه بعدم الامتثال لإرادتهم، وأشار عليه بإلقاء القبض على علي نقي ميرزا ركن الدولة، الذي أُخذ أسيراً إلى طهران.

من جانب آخر لم يدم حكم ظل السلطان لطهران سوى تسعين يوماً فقط، إذ بعد فتح طهران واستتباب الأمور لصالح محمد شاه عام ١٨٣٤م، طلب أبو القاسم القائممقام الفراهاني من الشاه أن يكون حازماً مع أعمامه وإخوانه المدعين بالعرش الإيراني وإيداعهم السجن، وفعلاً أودع كل من ظل السلطان وعلي نقي ميرزا ركن الدولة في سجن أردبيل مع بعض أمراء الأسرة القاجارية الآخرين، وظل علي نقي ميرزا ركن الدولة مع إخوانه أكثر من سنة في السجن، وبمساعدة الحكومة الروسية تمكن علي نقي ميرزا ركن الدولة وظل السلطان وامام اوزدي ميرزا بن فتح علي شاه من فتح ثقب في جدران القلعة واستطاعوا الهرب من السجن، واتجهوا إلى روسيا وقابلهم هناك القيصر الروسي باحترام واكرم وفادتهم وعين لهم راتباً قدره مائة ألف أشرفي.

لم يكتف اولئك بما قدمه لهم القيصر الروسي، وإنما طالبوه بتوفير قوة عسكرية لمحاربة الحكومة الإيرانية إلا أن القيصر رفض ذلك. الأمر الذي اضطرهم للذهاب إلى الدولة العثمانية لتكرار الطلب نفسه من السلطان العثماني، ولكنهم فشلوا في مسعاهم، ومن ثم توجهوا إلى مصر لطلب مساعدة محمد علي باشا، الذي لم يبد حماساً لمساعدتهم، فطلبوا منه السماح لهم بالذهاب إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج، التي توجهوا إلى العتبات المقدسة في العراق بعد أدائها، واستقروا أخيراً في كربلاء والكاظمية. **روحي، الشيخ أحمد**

إن الشيخ أحمد الملقب بروحي هو النجل الثاني لشيخ العلماء، ومن

مشاهير الأزليين، وصهر ميرزا يحيى نوري المعروف بـ (صبح الأزل)[١]، وأحد الكتاب الجيدين في اللغة الفارسية. ولِدَ عام ١٢٧٢هـ.ق/ ١٨٥٥م في مدينة كرمان، وتلقى دراساته الأولية في العلوم العربية والفقه والأصول والحديث في المدينة نفسها على يد والده الملا محمد جعفر، أحد علماء الدين البارزين في كرمان، وتمكن من إكمال دراساته هناك، وكان الشيخ أحمد روحي زاهداً ومحباً لعامة الناس، لهذا كان يحظى باهتمام أهالي المدينة المذكورة واحترامهم، فضلاً عن ذلك فهو إماماً للجماعة في مسجد ميرزا جبار بمدينة كرمان لمدة لم تكن بالقليلة، إذ كان له باع طويل في المنبر والخطابة والموعظة.

توجه الشيخ أحمد روحي إلى أصفهان برفقة ميرزا أقا خان كرماني، الذي كان من مشاهير الأزليين آنذاك أيضاً، عام ١٣٠٢هـ.ق/ ١٨٨٤م، وحاول الأمير ظل السلطان، حاكم أصفهان، إبقائهما هناك، إلا أنهما لم يوافقا على ذلك، ولهذا عادا من أصفهان إلى طهران، وأمضى الشيخ أحمد روحي مدة من الزمن في تدريس القرآن في طهران، وقد ارتقى المنبر هناك للتحدث حول أحكام القرآن، ثم ذهب إلى رشت برفقة ميرزا أقا خان كرماني أيضاً، وحلا ضيفين على مؤيد الدولة، حاكم كيلان، الذي رحب بهما هناك في البداية لمدة من الزمن، ولكنه اعتذر منهما بعد ذلك عندما علم بأنهما لا يحظيان بمحبة ناصر الدين شاه القاجاري وتقديره، فتوجها إلى اسطنبول في عام ١٣٠٥هـ.ق/ ١٨٨٧م، وأقاما هناك.

---

(١) ميرزا يحيى نوري المازندراني هو مؤسس الديانة البابية الأزلية، والأخ غير الشقيق لحسين علي ألنوري، مؤسس الديانة البهائية. ولِدَ عام ١٨٣١م في طهران، وكان أبوه الميرزا عباس بُزرك يعمل وزيراً في الدولة القاجارية، وقبل إعدام الباب علي محمد رضا الشيرازي عام ١٨٥٠م، كتب الأخير وصيته بأن يكون الخليفة من بعده «صبح الأزل»، ولكن الذي حدث بعد وفاة الباب هو الخلاف بين صبح الأزل، وأخوه حسين علي ألنوري، وكل منهما ادعى أنه مظهر الحقيقة الإلهية.

كان الشيخ أحمد روحي رجلاً فاضلاً وواعياً، وله هوايات شعرية أيضاً، ومع انه كان ملماً باللغتين الفارسية والعربية، إلا انه بذل جهداً كبيراً لتعلم اللغتين الإنكليزية والفرنسية في أثناء إقامته في اسطنبول، إذ تمكن أخيراً من ترجمة عدد من الكتب من أمثال كتاب «حاج بابا» و«جيل بلاس» من اللغتين الإنكليزية والفرنسية إلى الفارسية بشكل سهل ويسير بمساعدة ميرزا حبيب اصفهاني المعروف بـ (دستان) الذي كان رجلاً فاضلاً وشاعراً مشهوراً.

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ أحمد روحي استفاد كثيراً من تعلم اللغات الأجنبية والترجمة في تأمين نفقات معيشته، ثم توجه إلى مكة المكرمة لأداء مراسم الحج، وأقام في حلب لمدة من الزمن بعد عودته من مكة المكرمة، ومن ثم حزم أمتعة السفر وتوجه إلى اسطنبول لغرض لقاء ميرزا أقا خان كرماني، وخلال هذه الزيارة تزوج الاثنان من أختي ميرزا يحيى نوري المعروف بـ (صبح الأزل) وأصبح كل منهما عديلاً للآخر، وفي أثناء هذه الزيارة مد هذان الاثنان يد الصداقة إلى الحاج ميرزا حسن خان خبير المُلك، الذي عمل لمرحلة سابقة قنصلاً للحكومة الإيرانية في بلاد الشام، علماً انه لم يكن موظفاً لدى الحكومة الإيرانية في أثناء تعرفه على الشيخ أحمد روحي وميرزا آقا خان كرماني.

ونظراً لأن هؤلاء الثلاثة كانوا، بسبب أفكارهم المشتركة، من الأتباع المخلصين للسيد جمال الدين أسد آبادي المعروف بالأفغاني، الذي كان في اسطنبول خلال سنتي ١٣٠٩ و١٣١٠هـ.ق/ ١٨٩١و١٨٩٢م بناء على دعوة من السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م)، وقام هؤلاء الأفراد الثلاثة التابعين للأفغاني هناك بنشاط إعلامي واضح من خلال الدعوة إلى الوحدة الإسلامية، إذ بعثوا برسائل عديدة إلى علماء الدين والوجهاء في إيران والعراق، وأطراف عربية أخرى يدعوهم من خلالها إلى الوحدة الإسلامية ومناهضة ناصر الدين شاه القاجاري وأمين السلطان، الصدر الأعظم في أواخر عهد ناصر الدين شاه، ومن الجدير ذكره أن الشيخ أحمد روحي اختار

ختما لنفسه كتب عليه العبارة التالية: «**انني أحمد روحي الداعي إلى الوحدة الإسلامية**».

من الواضح جداً أن هذه القضية تُعَد مشكلة أساسية بالنسبة للبلاط الإيراني، إذ كانت الحكومة الإيرانية تخشى كثيراً من ممارسات وإجراءات هؤلاء الثلاثة، ولهذا اتخذت عن طريق سفيرها في اسطنبول سيد محمود خان علاء المُلك ديبا إجراءً جدياً ومؤثراً لدى بلاط الباب العالي، وطلبت من السلطان العثماني طرد أولئك الأفراد الثلاثة من اسطنبول، وصورت للأخير أن هؤلاء لا تقتصر ممارساتهم وتحركاتهم ضد الحكومة الإيرانية حسب، بل أن نشاطاتهم السرية ضد الدولة العثمانية هي الأكثر، إلى الحد الذي استطاع فيه السفير الإيراني من إقناع السلطان العثماني بأن لهم أثراً في ثورة الأرمن في العام الماضي (١٣١١هـ.ق/ ١٨٩٣م.

أصيب السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، نتيجة لذلك، بالفزع والخوف فأمر بطردهم من مدينة اسطنبول إلى ميناء طرا بوزان وإدخالهم السجن هناك في عام ١٣١٢هـ.ق/ ١٨٩٤م، وعندما كان الثلاثة في السجن، حصل كل من ميرزا رضا الكرماني والشيخ أبو القاسم، شقيق أحمد روحي، المتواجدين في اسطنبول أيضاً، على جوازي سفر في عام ١٣١٣ هجرية / أواخر كانون الأول ١٨٩٥م، وقبل ان يغادرا اسطنبول إلى إيران، التقيا مع الثلاثة المسجونين في طرا بوزان وابرما اتفاقاً معهم هناك، ومن ثم انطلقا نحو إيران.

وبعد مدة قصيرة من وصولهما إلى طهران أُغتيل ناصر الدين شاه في ١٧ ذي القعدة ١٣١٣هـ.ق/ الأول من أيار ١٨٩٦ في زاوية من زوايا مشهد حضرة عبد العظيم بطلق ناري أطلقه عليه ميرزا رضا الكرماني بسبب ما قاساه من الظلم والاضطهاد في عهده، ونتيجة للروابط التي تربط بين القاتل والأفراد الثلاثة المسجونين في الدولة العثمانية، اتسع سوء الظن لدى الحكومة الإيرانية بهؤلاء الأفراد الثلاثة، ومدى ارتباطهم بمقتل ناصر الدين شاه على

يد ميرزا رضا كرماني، بوصفه من المؤيدين المتطرفين لجمال الدين الأفغاني، لذا قدم السفير الإيراني في اسطنبول شكوى ضد هؤلاء الثلاثة المذكورين متهماً إياهم بأنهم القتلة الحقيقيين لناصر الدين شاه.

واستجابةً للشكوى التي قدمتها الحكومة الإيرانية ودعوة الأخيرة بتسليمهم للسلطات الإيرانية، قامت السلطات العثمانية بإرسالهم مخفورين إلى المناطق الحدودية، وكُلِفَ رستم خان سرتيب عن الجانب الإيراني مع عدد من الخيالة التابعين له باستلامهم وإرسالهم إلى تبريز لإيداعهم في سجن العمارة الحكومي هناك، ويُذكر أن هؤلاء الأفراد الثلاثة سجنوا في البداية في منزل محمد علي ميرزا، ولي العهد، في ششكلان، وبعد عدة جلسات من التحقيق تم سجنهم لمدة شهرين، وكان هؤلاء الثلاثة ينهمكون طيلة تواجدهم في السجن بالعبادة وتلاوة القرآن الكريم، ونظراً لأن الشيخ أحمد روحي كان يتمتع بصوت عذب عند تلاوة القرآن، كان السجناء يتجمعون حوله ويستمعون إلى تلاوته، وكان أغلبهم يجهش بالبكاء.

لم يتم قتل ميرزا رضا كرماني، قاتل ناصر الدين شاه، مباشرة لحرمة شهري محرم وصفر، وأحيل الجاني إلى التحقيق، في حين أصدر أمين السلطان، الصدر الأعظم، حكما بإعدام كل من الأفراد الثلاثة أعلاه، ونظرا لأن ميرزا علي خان أمين الدولة أصبح حاكماً على أعمال أذربيجان، لذلك تم الإسراع في إعدامهم لوجود احتمال قيامه بإنقاذهم من الإعدام، وفي مساء السادس من صفر ١٣١٤هـ.ق/١٨٩٦م جاء محمد علي ميرزا، ولي العهد الإيراني، ومير غضب لرؤية أولئك الأفراد في السجن شمال تبريز، وطرح ولي العهد عليهم الأسئلة المختلفة، التي كانت إجابتها صريحة وصحيحة من قبلهم لا ترضي ولي العهد، الأمر الذي أدى بالأخيرلان يفقد صبره وصوابه ويبدأ بسب وشتم هؤلاء، ونظرا لأن الشيخ أحمد روحي أصيب بالإعياء، إلا أن ولي العهد انهال عليه بوابل من الشتائم والكلمات النابية التي جعلت حراس وخدم الأخير يفضلون الابتعاد من أمامه على البقاء معه لشدة خجلهم

من كلام ولي العهد، وبينما كان المشهد مستمراً على هذا الحال صاح الشيخ أحمد روحي على مير غضب، ضابط الحماية المرافق لمحمد علي ميرزا، وقال له «**أسرع وأرحني**»، فجاء مير غضب نحوه، ولكن ميرزا أقا خان كرماني أمسك بثيابه وأقسم عليه بأن يقضي عليه في البداية، ومرت مدة قصيرة على هذا المنوال، وفي النتيجة تم قتل الشيخ أحمد روحي في البداية ثم ميرزا اقا خان كرماني، وفي النهاية ميرزا حسن خبير المُلك.

واستناداً إلى أمر أمين السلطان تم سلخ فروة رؤوس هؤلاء الثلاثة ونثر الطحين عليها وإرسالها إلى طهران. ويذكر ادوارد براون في كتابه عن الثورة الدستورية الإيرانية بهذا الخصوص قائلاً: «**كان الشيخ أحمد روحي وميرزا أقا خان كرماني وميرزا حسن خان خبير المُلك من أصدقاء ميرزا رضا الكرماني في اسطنبول، وتم تسليمهم إلى الحكومة الإيرانية بناء على طلب منها، وتم قتلهم سراً في السجن شمال تبريز في السابع من تموز ١٨٩٦م الموافق للعام ١٣١٤ هجرية، وبقي هناك تكتم على مصيرهم**».

كان أكثر هؤلاء الأفراد الثلاثة علماً وخلقاً هو الشيخ أحمد كرماني الملقب بروحي، فهو رجل مثقف وحسن المظهر، وله قابليات وإمكانيات واسعة، ويبدو انه اشترك مع «مي جونيلوت» في الترجمة الخاصة لقصة «حجي بابا الأصفهاني» لمؤلفها مورير لأن صورته وضعت في مقدمة ذلك الكتاب، ويُعَد الشيخ أحمد كرماني (روحي) أحد طلبة العلوم الدينية الأزليين، الساكن في اسطنبول، كان يراسل (صبح الأزل) على الدوام، وكان موضوع ثقته بشكل لا يوصف، ويذكر أيضاً انه قبل أن يقتل هؤلاء الثلاثة لم يتحدث أحد منهم سوى الشيخ أحمد روحي، الذي تحدث بقوة عن استبدادية الحكومة الإيرانية ومظالم الشاه أمام محمد علي ميرزا، ولي العهد.

ومن الجدير بالذكر ان تأليف كتاب «هشت بهشت - الجنان الثمانية»، المتضمن شرح مفصل لمعتقدات الأزليين من الفرقة البابية، وأسباب انقسام البابية إلى الأزلية والبهائية، وفلسفة هذا المذهب الجديد الذي جاء به الباب

ينسبه ميرزا أقا خان كرماني إلى الشيخ أحمد كرماني، في حين أن هذا الكتاب هو من تأليف الحاج سيد جواد كربلائي، نجل سيد مهدي بحر العلوم، الذي كان شيخياً في البداية ثم أصبح بابياً، ومن ثم أزلياً، وكان هذا الكتاب من أهم كتب البابيين أو الأزليين ضد الفرقة البهائية.

الزنجاني، الملا محمد علي

من أهالي مازندران. هاجر إلى العتبات المقدسة في العراق (النجف الأشرف) ودرس هناك على يد علمائها العلوم الدينية، بما فيها مسائل الفقه والأصول، وكان مشهوراً بين الطلبة بالفطنة وحدة الذهن، وعندما عاد إلى بلاده نال شهرة قاصية ومكانة عظمى بين الفقهاء هناك مع أنه كان على طرفي نقيض معهم في الأحكام والفتاوي، فضجوا منه ورفعوا أمره إلى محمد شاه، الذي استدعاه إلى طهران، واسكنه في دار محمد خان كلانتر، ومنعه من الرجوع إلى زنجان، فسمع به الباب علي محمد رضا الشيرازي فكاتبه، فآمن به وعمل بدينه، وعند وفاة محمد شاه عام ١٨٤٨م اغتنم الملا محمد علي الزنجاني الفرصة فتزيا بزي الجنود، وبرح طهران باتجاه مازندران، وانزلوه أهلها بينهم على الرحب والسعة، مسموع الكلمة، عزيز الجانب.

تأثر كثيراً في حياته بمبادئ الشيخية والكشفية، ومن ثم أعلن نفسه مجتهداً، واستقر في مدينة زنجان المعروفة والواقعة بين طهران وتبريز، وعندما بدأت البابية بالانتشار اعتنقها الملا محمد علي الزنجاني بسهولة، وجمع حوله العديد من الأتباع والأعوان، وهناك شق عصا الطاعة على الدولة وعلماء الدين، وكانت «فتنة زنجان» بقيادته، إذ تمكن بمساعدة أنصاره ومؤيديه من الاستيلاء على مدينة زنجان بعد أن أعلن التمرد على الحكومة الإيرانية المحلية نتيجة الخلاف الذي حدث بينه وبين الأمير أصلان خان الملقب بمجد الدولة، حاكم مدينة زنجان وخال ناصر الدين شاه، بسبب

إصرار الأخير على عدم الاستجابة لإطلاق سراح أحد المتمردين البابيين من أتباع الملا محمد علي الزنجاني من المعتقل، الأمر الذي دفعه لأن يأمر أتباعه بالتجمع عند سراي الحكومة في زنجان ومن ثم الهجوم عليه، فأطلقوا بالقوة سراح رفيقهم المعتقل.

لم يقتصر الأمر على ذلك حسب، بل أنهم حملوا السلاح وانتشروا في المدينة، وتمكنوا من تهديم الدور ونهب الأسواق وإضرام النيران في بعضها مما عُدَّ تحدياً مباشراً للسلطة المحلية، التي قررت القضاء عليهم فأرسلت الحكومة المركزية جيشاً لمقاتلتهم قوامه ثلاثة آلاف مقاتل مع فوج خاص مجهز بمصفحتين وستة مدافع بقيادة محمد علي بيكلر بيكي، أحد أركان الجيش الإيراني، وعُززَ بقطعات أخرى من الجيش ورجالات بعض المتنفذين.

تمت محاصرة المدينة أولاً طيلة شهور الصيف ومن ثم الهجوم على المدينة فاشتبك الطرفان في معركة حامية استمرت من ٥ أيار حتى ١٢ كانون الأول ١٨٥٠ قتل على أثرها محمد علي الزنجاني وجمع كبير من البابيين الذين كانوا معه، ومابقي منهم ارسلوا إلى طهران وقتلوا هناك، إذ لم تضع المعركة أوزارها إلا بعد قتل الملا محمدعلي الزنجاني نفسه برصاصات أصابت ذراعه اليمنى، وعلى أثرها دبت الفوضى بين أتباعه وملأ الذعر قلوبهم، وعلى الرغم من أن أتباع الزنجاني تمكنوا من دفنه بملابسه وسيفه عملاً بوصيته، إلا أن الجنود نبشوا قبره وأخرجوه وطرحوا بقية رفاته لضواري الوحوش وكواسر الطير.

ساعد الدولة، حبيب الله خان

هو نجل ولي خان العميد التنكابني، الذي كان من القادة الشجعان في قوات محمد شاه في أثناء السيطرة على هرات في عام ١٢٥٣هـ.ق/ ١٨٣٧م، وقتل في الحرب عام ١٢٥٤هـ.ق/ ١٨٣٨م، ونظراً للشجاعة الفائقة التي أبداها

ولي خان في تلك المعارك، قام محمد شاه بتكريم نجله حبيب الله خان، الذي كان مرافقاً لأبيه في معسكر هرات، ببعض المناصب العسكرية القيادية التي تقلدها، وعُيِّنَ عام ١٢٩٨هـ.ق/ ١٨٨٠م حاكما على كركان وحل محله يار محمد خان سهام الدولة شادلو بنجوردي في هذا المنصب.

خلال انتفاضة التبغ والتنباك في إيران حصلت العديد من حالات الاضطراب والعصيان في مدن إيران المهمة، ومنها طهران وتبريز وشيراز وأصفهان ويزد من جراء منح ناصر الدين شاه امتياز التبغ والتنباك لشركة (رزي) البريطانية، إذ رفضت الجماهير الإيرانية كل الأساليب الاستعمارية التي استخدمها الشركة في التعامل مع مزارعي وبائعي التبغ والتنباك في إيران، واتهم الإيرانيون ناصر لدين شاه والصدر الأعظم ورجال البلاط بتسلمهم الرشاوى في أثناء منح هذا الامتياز، ففي مدينة كلاردشت برز سيد عالكمير ليقود تحركاً ضد منح الامتياز، ودعا الناس إلى الانتفاضة والعصيان، ضد الحكومة الإيرانية، وسرعان ما التف حوله المئات من المواطنين الإيرانيين.

توجه حبيب الله خان، الذي منح لقب ساعد الدولة عام ١٣٠٣هـ.ق/ ١٨٨٥م، إلى كلاردشت برفقة خمسمائة من الخيالة لإخماد الانتفاضة التي يقودها عالكمير، الذي وقع في الأسر، وأرسل إلى طهران مكبل اليدين، وعلى اثر هذا الانتصار نال حبيب الله خان ساعد الدولة رتبة (سردار- قائد) لجهوده في تحقيق النصر، كما عُيِّنَ في عام ١٣١٠هـ.ق/ ١٨٩٢م حاكماً على مدينة أراك بدلاً من ميرزا علي نقي والي، وقد توفي ساعد الدولة عام ١٣٢٦هـ.ق/ ١٩٠٨م، ودفن في حرم الإمام الرضا عليه السلام، ومن الجدير بالذكر، أن سنة وفاته ١٣٢٦ هـ.ق ذكرت على قبره، ولم تتوافر معلومات حول تاريخ ولادته.

سالار الدولة، أبو الفتح ميرزا

ولِدَ أبو الفتح ميرزا سالار الدولة في تبريز عام ١٢٩٨هـ.ق/ ١٨٨٠م، وتعلم فيها، وهو الابن الثالث لمظفر الدين شاه القاجاري. أصبح وزيراً لحسام المُلك، حاكم كرمنشاه، في عام ١٣١٥هـ.ق/ ١٨٩٧م، ويقال انه أراد بعد وصوله إلى مقر عمله التطاول على أملاك السكان هناك مثلما كان يفعل حكام بقية الولايات الإيرانية ومسؤولوها، ولكن احتجاجات الناس وأصواتهم تعالت ضده، الأمر الذي دفع مظفر الدين شاه لأن يبعث برقية شديدة اللهجة إلى محمد علي ميرزا، ولي العهد، عبر من خلالها عن استيائه من سالار الدولة بسبب تطاوله على أملاك السكان، مما أدى إلى عزله، وتعيين ميرزا محمد خان كاشي إقبال الدولة بدلا عنه.

وفي الوقت نفسه عُيِّنَ سالار الدولة بعد عزله من منصبه، مديراً لأعمال ميرزا محمود خان مدير الدولة، حاكم زنجان في عام ١٣١٦هـ.ق/ ١٨٩٨م، وبعد سنتين أي في عام ١٣١٨هـ.ق/ ١٩٠٠م عُيِّنَ وكيلاً لأعمال ميرزا شفيع خان مستشار المُلك كركاني، وفي العام ١٣٢١هـ.ق/ ١٩٠٣م عُيِّنَ وزيراً ووكيلاً لأعمال الحاج أبي القاسم خان نصير المُلك شيرازي بدلاً عن عين الدولة في حكومة خوزستان ولرستان وبروجرد وبختياري، إذ ظل هناك حتى عام ١٣٢٤هـ.ق/ ١٩٠٦م.

تمرد سالار الدولة عام ١٩٠٧م ضد أخيه محمد علي شاه، وعزم على التوجه إلى طهران وعزل الأخير من العرش الإيراني لكي يجلس بنفسه على عرش الطاووس، إلا أن ميرزا علي اصغر خان أتابك أعظم، الصدر الأعظم، ونتيجة لما يمتلكه من اطلاع وخبرة سياسية تمكن من إخماد الفتنة خلال مدة قصيرة، إلى الحد الذي دحر سالار الدولة واقتاده مخفوراً إلى طهران، ويذكر ادوارد براون بهذا الصدد قائلاً: «عندما طالب سالار الدولة، شقيق محمد علي شاه، بالعرش وارتفعت أصوات أهالي تبريز وماكو وفارس على شكل ثورة، إلا أن سالار الدولة دحر في نهاوند بعد أيام من القتال، وبعد أن واجه

خطر الاعتقال لجأ إلى القنصلية البريطانية في كرمنشاه، ومن ثم تم تسليمه في نهاية المطاف إلى ظهير الدولة، ممثل الشاه، بعد منحه الأمان بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٠٧م.

توجه محمد علي ميرزا وأخوه ملك منصور ميرزا شعاع السلطنة، ومساعده حسين باشا خان أمير بهار إلى الأراضي الإيرانية عن طريق بحر قزوين على متن باخرة روسية تسمى (كرمستو فورس) مع مطلع تموز ١٩١١، في حين توجه أخوه الآخر سالار الدولة إلى الحدود الغربية لإيران ليدخل عن طريقها إلى المناطق الكردية المتواجدة على تلك الحدود، وفي الوقت نفسه اتجه قائده العسكري علي خان ارشد الدولة صوب منطقة عشائر التركمان شمال شرق إيران، وهذا التوزيع في الاتجاهات كان ضمن خطة وضعها الشاه المخلوع للتقدم من تلك المواقع باتجاه العاصمة طهران بعد دخولهم الأراضي الإيرانية، ومن باب دعم الجهود الحربية وافق مجلس الشورى الوطني لدورته الثانية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ تموز ١٩١١ على منح مكافئة مالية قدرها (١٠٠,٠٠٠) تومان لمن يأتي بمحمد علي ميرزا حياً أو ميتاً، ومكافئة أخرى قدرها (٢٥,٠٠٠) تومان مقابل كل من يقتل أخويه شعاع السلطنة وسالار الدولة أو يقبض عليهم.

يؤكد براون بهذا الخصوص قائلاً: «عند اندلاع الحرب الأهلية في إيران عام ١٩١١ كان سالار الدولة من قوادها، واستعرض قوته في أطراف همدان مع عدد من الأفراد اللوريين، وتقدم باتجاه طهران ممهداً لإقصاء أحمد شاه، إلا انه لم يتمكن من ذلك بعد مواجهته القوات الحكومية، واصطف الجيشان متقابلين في نهاوند، وحصلت معركة دموية بين جيش سالار الدولة والجيش الحكومي لمدة ثلاثة أيام، اندحر على أثرها سالار الدولة في نهاية الأمر وانتهت المعركة، وكان هذا الفتح ظاهرا للعيان».

لم يوفق محمد علي ميرزا، الشاه المخلوع، في مساعيه للسيطرة على طهران والرجوع إلى عرش الطاووس، إذ دحرت قواته في المعارك التي

خاضتها في الشمال الإيراني، وفر مجدداً إلى الأراضي الروسية، في حين تم قتل علي خان أرشد الدولة، قائد قوات محمد علي ميرزا، في ضواحي كرمسار، وأما سالار الدولة، فقد واصل تحركاته العسكرية نتيجة لهزيمة أخيه، وبعد أن سيطر على كرمنشاه وكردستان، بعث من هناك ببرقية إلى الحكومة الإيرانية ومجلس الشورى الوطني، وصف نفسه من خلالها بأنه (شاه إيران)، ثم انطلق من همدان بهدف السيطرة على طهران، ولكن قواته سُحقت على بعد عدة مئات من الكيلومترات إلى الجنوب الشرقي من طهران.

صادرت الحكومة الإيرانية أملاكه مع أملاك شعاع السلطنة، ولكن السفارة الروسية تدخلت في هذا الأمر، وأعلنت أن هذين الأخوين هما من رعايا روسيا، وبعد أن وجد الطريق مسدوداً أمامه بخصوص تحقيق أحلامه بالوصول إلى العرش اضطر إلى تسليم نفسه للقوات الحكومية الإيرانية واللجوء إلى القنصلية الروسية، وبعد مفاوضات حكومية روسية-إيرانية حول مصير سالار الدولة، تم الاتفاق في نهايتها عام ١٩١٣م على مغادرة سالار الدولة الأراضي الإيرانية، بشرط أن تتعهد الحكومة الإيرانية بدفع راتب سنوي له مقداره (٨٠٠٠) تومان، ودفع مصاريف إبعاده إلى أوربا.

توجه سالار الدولة إلى سويسرا، لكنه عاد مرة أخرى إلى الاحواز عندما توترت العلاقة بين الشيخ خزعل والحكومة الإيرانية عام ١٩٢٤، ونتيجة لإلقاء القبض على الشيخ خزعل وإرساله إلى سجن طهران، عاد سالار الدولة مرة أخرى إلى أوربا مجدداً، بعد اطلاق سراحه.

تزوج سالار الدولة في سويسرا من فتاة سويسرية أنجبت له أربعة أبناء، ثلاثة بنات وولد واحد يدعى ناصر الدين، في الوقت الذي كان لديه ولدين وأربعة بنات في إيران من زوجات إيرانيات، وفي أثناء الهجوم البريطاني-السوفيتي على إيران في ٢٥ آب ١٩٤١م قرر البريطانيون إعادته إلى إيران ليقوم مع القوات البريطانية بشن هجوم على إيران من العراق، إلا أن سالار الدولة لم ينصاع هذه المرة لرغبات البر يطانيين، إذ نصحه والي مصر آنذاك

بعدم الامتثال لذلك، أما ناصر الدين، نجل سالار الدولة، فقد عاد إلى إيران عام ١٩٤٢م، وسعى كثيراً لإستعادة أملاك والده في «مرد آباد»، إلا أنه لم يستطع.

عاد سالار الدولة إخيراً إلى مصر، التي عاش فيها حتى وفاته في الإسكندرية عام ١٩٥٩م على أثر نوبة قلبية، وتشير بعض المصادر الفارسية إلى مانصه: **«لم يعمل أي مجلس تأبين لهذا الشخص الذي كان يوماً ما يسعى للتربع على عرش إيران»**[١]. وبعد وفاته قام المحفل الماسوني بدفنه وفقاً للآداب والطقوس الماسونية[٢].

لم يتصف سالار الدولة بمزايا بارزة، وكان من الأمراء المتهورين، الذين لا يملكون عقلاً راجحاً، فضلاً عن انه كان رجلاً هوائياً ولا يبالي بالأشياء، وأداة بيد الأجانب لمدة طويلة في حياته، ويملك جواز سفر بريطاني، ويقال انه كلما كان يتحرك عسكريا وتسير الأوضاع لصالحه في بعض المناطق الإيرانية، فإنه كان يشاهد ليلاً في المحافل الخاصة وهو يرتدي زي الملوك، ويضع التاج على رأسه، ويصف نفسه بأنه شاه إيران، ونظرا لأن طبيعة التطاول على حقوق الإنسان كانت من صفات الأمراء والحكام والعناصر الحكومية المتنفذة، فإن سالار الدولة لم يستثن من هذه القاعدة، وتم عزله من حكومة كرمنشاه لهذا السبب كما ذكرنا آنفاً.

---

(١) يُراجع بهذا الصدد: إسماعيل رائين، فراموشخانه وفراماسونرى در إيران، جلد دوم، جاب أول، ايتاليا، ١٩٦٨، ص٣٤٨.

(٢) طبقاً لما جاء في «دائرة المعارف الماسونية» الألمانية، فإن سالار الدولة بعد ابعاده من إيران دخل للمحفل الماسوني الفلسطيني عام ١٩١٥م، وكان هذا المحفل يعمل فيه المسلمون واليهود على السواء، وكان سالار الدولة يعتقد ان التنظيم الماسوني بمثابة دائرة تابعة للسفارة البريطانية في طهران، ووزارة الخارجية البريطانية. للتفاصيل يُراجع: همان منبع، ص ٣٥١- ٣٥٣.

سالار فاتح، ميرزا علي خان سرتيب

وِلِدَ في عام ١٨٦٠م، وهو من أهالي قرية كالج الواقعة على بعد ٨ أميال إلى الشرق من كجور، ومن عائلة «رعيت» ولم ينتسب إلى قبيلة فواجوند، وعندما كان صبياً سافر إلى أذربيجان وتدرج في المناصب هناك بمساعدة عمه الذي كان موظفاً من الدرجة الدنيا، وأصبح حاكماً لسلماس مرتين، وفي أثناء عودته من أذربيجان إلى طهران أُرسل بصفته وكيلاً إلى أحد الأملاك بالقرب من كرمنشاه واستفاد كثيراً من هذا العمل لجمع الثروة حتى فرّ إلى طهران بعد الكشف عن ممارساته، وعمل في داخل طهران في خدمة سبهسالار أعظم، ومن ثم ذهب مع أمير أسعد، نجل سبهسالار أعظم، إلى تنكابن، وتزعم هناك قبيلة فواجوند، واستمرت زعامته لهذه القبيلة لمدة عام واحد.

وعندما ذهب سبهسالار أعظم إلى أذربيجان في عام ١٣٢٧هـ. ق/ ١٩٠٩م لقيادة القوات التي تحاصر تبريز آنذاك رافقه ميرزا علي خان سالار فاتح، وهناك إختلف سبهسالار أعظم وتشاجر مع عَين الدولة، حاكم أذربيجان، الأمر الذي دفع سبهسالار أعظم لأن ينشق عن القوات الحكومية ويذهب إلى كيلان، وأصبح زعيماً للمجاهدين وتقدم بعد تنظيم قواته هناك نحو طهران، وكان سالار فاتح مسؤولاً عن مجموعة من سبعين رجلاً في قوات المجاهدين، وفي طريقه إلى قزوين قتل شيخ الإسلام في المدينة.

كان يبرم خان الأرمني الأصل يؤمن كثيراً بشجاعة ميرزا علي خان، الذي حصل على لقب سردار فاتح من سبهسالار أعظم، وقام بترقيته إلى رتبة عميد في أذربيجان، وكان سردار فاتح في عام ١٩١١م القائد الثاني في القوة السيئة الصيت المسماة بـ«معسكر برق» التي توجهت إلى مازندان عن طريق كجور بعد فرار محمد علي ميرزا، الشاه المخلوع، وحصل على الأموال من الأتاوات من «معسكر برق».

ان يبرم خان، الذي قام بتنظيم شرطة طهران حديثاً، عَيَّنَ سالار فاتح قائداً للشرطة هناك في أثناء سفره إلى أذربيجان في عام ١٣٣٠هـ.ق/ ١٩١١م،

ولكن سالار فاتح عُزل بعد سبعة شهور من تعيينه بسبب سكه لنقود مزورة، وعندما كان سبهسالار أعظم رئيساً للوزراء في عام ١٩١١م قام بتعيين سالار فاتح حاكماً لبروجرد ونهاوند وتويسركان، إلا إنه عُزل بعد عام واحد فقط من منصبه هذا.

استمر عزله عن العمل حتى عام ١٩١٥م، لذلك ضمر سالار فاتح حقداً لسبهسالار أعظم، لأن الأخير لم يسند له أي منصب، وتوجه في عام ١٩١٥م إلى طهران بدعم من الديمقراطيين (قادة الحزب الديمقراطي) لغرض إثارة الفتن ضد سبهسالار أعظم، وتمكن من القيام بتحريض شجاع نظام، رئيس عشيرة كجور من قبيلة فواجوند، وبقية الأفراد الساخطين، ونهبوا أموال سبهسالار أعظم.

اختبأ سالار فاتح ومؤيدوه في الغابة في عام ١٣٣٤هـ.ق/ ١٩١٥م بعد أن أرسل سبهسالار أعظم، رئيس الوزراء الإيراني، قوة عسكرية إلى كجمور للسيطرة على الأحداث هناك، الأمر الذي اضطر سالار فاتح بالذهاب إلى طهران والتصالح مع سبهسالار أعظم في منزل السيد كمال، شقيق سيد عبدالله البهبهاني، المجتهد الإسلامي البارز في إيران الذي قتل في عام ١٩٠٩م.

وبعد سقوط حكومة سبهسالار أعظم في حزيران ١٩١٦م أصبح سردار فاتح رفيقاً لميرزا كوجك خان، وإحسان الله خان، ووافق على الذهاب إلى كجور لعرض إثارة الاضطرابات هناك، في الوقت الذي تولى فيه كوجك خان أيضاً القيام بممارسة مشابهة في كيلان، واتفق الجانبان بعد ذلك على دمج قواتهما، وفعلاً عاد سالار فاتح إلى كجور مع بقية الهاربين، وقام فوراً بطرد ملاكات سبهسالار أعظم من كجور بعد شهرين من ذلك.

في صيف عام ١٩١٥م، وفي أثناء تقدم العثمانيين في الأراضي الإيرانية عن طريق همدان، وفي الوقت الذي كان فيه نساء الأوربيين وأطفالهم يعدون أنفسهم للجلاء عن طهران، قدم لهم سالار فاتح دعوة للتوجه إلى الجهة التي يريدونها عن طريق كجور، علماً أن سالار فاتح كان قائداً لأهالي كجور في

عمليات نهب تنكابن في سنتي ١٩١٨ و١٩١٩م، فعلى الرغم من انه لا ينتمي إلى قبيلة خواجوند، إلا أن زعماء هذه القبيلة كانوا يوجهون من قبله، لأنه كان أكثر كفاءة في الدسائس والمؤامرات.

ذهب سالار فاتح في عام ١٩١٨م من خرم آباد في تنكابن إلى كسما في كيلان للتشاور مع كوجك خان وبقية زعماء رجال الغابة، وتعرض في صيف عام ١٩١٩م إلى تهديد من قبل قوات القوزاق من جهة تنكابن، لكنه أمتنع عن الذهاب إلى طهران حتى تم حصوله على «كتاب أمان» من السفارة البريطانية في طهران، وبعد وصوله إلى العاصمة طهران استقر فيها منذ عام ١٩٢٠م، وتصالح مع سبهسالار أعظم مجدداً.

لم تكن أطماع سالار فاتح بأموال سبهسالار أعظم محدودة، وأن أهالي مناطق المشتى في كلاردشت وتنكابن يكرهونه بسبب الخسائر التي تكبدوها من أهالي كجور تحت قيادته. ومن الجدير أن نذكر أن حياة سالار فاتح مثيرة للاهتمام كونه قروياً نال مكانة وسلطة وشهرة عن طريق التآمر والجحود، وأنها توضح جانباً من حالة الشغب التي أعدت الفوضى في أثناء الثورة الدستورية الإيرانية من خلال تسهيلات خاصة لمثل هؤلاء الأفراد وتوفير الحصانة لهم من العقوبات.

سردار أسعد، الحاج علي قلي خان

ولِدَ الحاج علي قلي خان سردار أسعد في عام ١٢٧٤هـ.ق/ ١٨٥٧م، وهو نجل حسين قلي خان ايلخاني، الذي قتل في عام ١٢٩٩هـ.ق/ ١٨٨١م بأمر من الأمير مسعود ميرزا ظل السلطان، الابن الأكبر لناصر الدين شاه القاجاري، وفي أصفهان. كان الحاج علي قلي خان سردار أسعد، أحد القادة العسكريين البارزين الذي شارك في فتح طهران في تموز ١٩٠٩م، وإنهاء عهد «الاستبداد الصغير» في إيران، وجاء في سيرة شقيق سردار اسعد، ويدعى

اسفنديار خان، أن هذا اللقب منح في بداية الأمر للأخير، ولكن بعد أن توفي اسفنديار خان تم منحه لأخيه علي قلي خان[١].

الحاج علي قلي خان هو الابن الثالث لحسين قلي خان ايلخاني بختياري، وقد سجن بعد مقتل أبيه مع أخيه الأكبر اسفنديار خان بختياري، بينما فر إخوتهما الآخرين، ومنهم نجف قلي خان صمصام السلطنة، وخسرو خان سردار ظفر، ويوسف خان أمير مجاهد، إلى قبيلة بختياري في الجبال للحفاظ على أرواحهم، وبعد مرور عام واحد من السجن أطلق سراح الحاج علي قلي خان سردار أسعد، ولكن اسفنديار خان تأخر اطلاق سراحه من السجن بعد سبع سنوات، بفضل المساعدة التي أبداها لهما ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان، الصدر الأعظم، في عهد ناصر الدين شاه، ولذلك تقربا من أمين السلطان للتخلص من جبروت واستبداد ظل السلطان، وتولى الحاج علي قلي خان سردار أسعد، الذي كان برتبة عميد، قيادة مائة خيال بختياري منذ عام ١٣٠٨- ١٣١٣هـ.ق/ ١٨٩٠ -١٨٩٥م، أي تقريباً حتى مقتل ناصر الدين شاه القاجاري عام ١٨٩٦.

وكان خلال تلك الحقبة يُعَد ضمن دائرة خيالة القيادة التي تولى رئاستها محمد قاسم خان صاحب، شقيق ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان، وعندما قتل ناصر الدين شاه على يد ميرزا كرماني في عام ١٣١٣هـ.ق/ ١٨٩٦م كُلِفَ الحاج علي قلي خان سردار أسعد بإصلاح الأمور في قصر كلستان لمدة أربعين يوماً، إذ تولى الأخير ومعه (٥٠) خيال بختياري، وكرم خان وإخوته الخمسة مسؤولية لمحافظة على حياة أمين السلطان، وبعد أن جرى عزل أمين السلطان من الصدارة في عام ١٩٠٣م سافر الحاج علي قلي

(١) بعد أن توفي الحاج علي قلي خان عام ١٣٣٦هـ.ق/ ١٩١٧م انتقل لقب «سردار أسعد» إلى نجله الأكبر جعفر قلي خان، الذي لقب في البداية بلقب «سردار بهادر». وتولى جعفر قلي خان خلال عهد رضا شاه مناصب عدة ولمدة ثمان سنوات، إذ تولى منصب وزير الحربية ثلاث مرات، ووزير البريد والبرق مرة واحدة، وتوفي داخل سجون رضا شاه عام ١٩٣٤م.

خان سردار أسعد إلى أوربا، وأقام لمدة طويلة في باريس، ونظراً للعلاقة الوثيقة بين البختياريين والبريطانيين، التقى الحاج علي قلي خان مع السير تشارلز هاردينغ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية، ومن خلاله تمكن الرجوع إلى قبيلته (بختياري) في أصفهان عن طريق خوزستان بعد أن حصل على الضوء الأخضر بالعودة من البريطانيين.

تهيأت الظروف الداخلية والخارجية في حزيران ١٩٠٩م لفتح طهران وإنهاء حكم الاستبداد القاجاري لمحمد علي شاه، الأمر الذي دفع قادة الثوار في الشمال والجنوب للاتفاق على التحرك المشترك كلاً من طرفه صوب، العاصمة طهران لضما ن افتتاح مجلس الشورى الوطني من جديد، ففي ١٧ حزيران ١٩٠٩ تحركت قوة من البختياريين نحو طهران، ووفر هذا التحرك قوة دفع لتشكيل جيش ثوري بقيادة سبهدار أعظم، الذي بدا مسيرته بالتحرك نحو طهران أيضاً، ولا سيما أن الرسائل والبرقيات كانت تتبادل بين هؤلاء القادة والمجاهدين في الولايات الإيرانية كافة، مما سمح للتنسيق بين الأطراف الثورية المختلفة، ففي الوقت الذي تحركت فيه قوات مجاهدي كيلان من قزوين باتجاه بلدة (كرج) التي تقع على بعد أربعين كيلو متر غرب طهران، وصلت أيضاً قوات سردار أسعد البختياري إلى مدينة قم المقدسة بمساعدة أخيه نجف قلي خان صمصام السلطنة، القائد البختياري المعروف بأفكاره الدستورية، وانضمت هذه القوات إلى بعضها يوم ٣ تموز ١٩٠٩ في غرب طهران، وهزمت القوات الحكومية خلال المعركة التي وقعت بينهما في قرية (باداماك شهربار) وبعد هزيمة قوات محمد علي شاه في هذه المعركة تحرك دعاة الدستورية باتجاه طهران.

إن تقدم القوات الدستورية السريع باتجاه طهران أثار دهشة وفزع وزارة الخارجية البريطانية، لخشيها من أن يؤدي ذلك إلى الفوضى وضرب المصالح البريطانية، فأعطى كراي، وزير الخارجية البريطاني، أوامره لسفيره في طهران بمحاولة إقناع القائد البختياري على قلي خان سردار أسعد بالتخلي عن تقدمه

نحو العاصمة طهران، وعند وصول طلائع الثوار إلى ضواحي طهران، قابلهم السفير البريطاني بصحبة زميله الروسي في محاولة منهما لإقناعهم بعد مهاجمة العاصمة طالما أن محمد علي شاه وافق على إعادة العمل بالدستور وافتتاح المجلس، ولكن سردار أسعد، قائد الثوار، ابلغهما رفضه التوقف، وانتقد ذلك التصرف من جانب الدولتين بريطانيا وروسيا. وابلغ السفيرين قائلاً: «**إذا كانت إيران دولة مستقلة فإن ما يجري الآن هو على أراضيها وفي وطنها، وإذا لم تكن مستقلة فاكتبوا ذلك رسميا لنعرضه على الدول الخارجية لبيان الرأي**».

كان هذا الكلام سبباً في إزعاج الروس وغضبهم من الثوار، ومن ثم وجه السفيران البريطاني والروسي معاً إنذاراً للزعيم البختياري سردار أسعد بعدم التقدم نحو العاصمة طهران والعودة بقواته إلى أصفهان خلال (٤٨) ساعة، وإلا فإن زحف قواته نحو طهران يعني الصدام مع الروس في داخلها، ولكن الطرفين (البريطاني والروسي) لم يستطيعا منع تقدم الثوار نحو العاصمة طهران بعد انضمام المجاميع الثورية عند ضواحيها في تحالف واحد.

دخل الثوار في انطلاقة سريعة إلى داخل العاصمة طهران فجر يوم ١٤ تموز ١٩٠٩م عن طريق بوابة (بهجت آباد) وسلم لياخوف، الحاكم العسكري لطهران والروسي الجنسية، نفسه للقائدين سردار أسعد البختياري وسبهدار أعظم في ميدان بها رستان، وطلب منهما تأمين حياته ومغادرة الأراضي الإيرانية، وكانت النتيجة لجوء محمد علي شاه يوم ١٦ تموز ١٩٠٩م مع عائلته إلى مبنى السفارة الروسية في طهران، ونهاية عهد «الاستبداد الصغير».

بعد أن تمكن سردار أسعد من خلع محمد علي شاه عن الحكم تولى منصب وزير الداخلية في حكومة الإنقاذ وتصريف الأعمال التي شكلت مباشرة بعد تحرير طهران دون رئيس الوزراء، بتاريخ ١٧ تموز ١٩٠٩م، كما تولى سردار أسعد وزارة الداخلية لمدة خمسة أشهر أخرى في حكومة سبهدار أعظم التي تشكلت في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٠٩م، وفي الحكومة نفسها تولى

منصب وزير الحرب لمدة شهر واحد بعد التعديل الوزاري الذي حصل في ٢٨ نيسان ١٩١٠م.

لم يرضَ الحاج علي قلي خان سردار أسعد بما وصل إليه، وكان يطمح في الحصول على مناصب أعلى، ولذلك توجه إلى أوربا، وعقد مباحثات عديدة في هذا الصدد مع المسؤولين الأوربيين ذوي العلاقة بشأن إيران، إلا انه لم يحقق تقدما في هذا المجال، وباءت مباحثاته بالفشل، فعاد إلى إيران بائساً، الأمر الذي دفعة للتنحي عن أعماله منذ تلك المدة، وجاءت في سيرة حياته انه كان من خيرة زعماء قبيلة بختياري، وعرف عنه بأنه لم يسع وراء الظلم والإجحاف بحق الناس، أو تسلم الرشاوى، شانه في ذلك بقية الزعماء البختياريين. انه رجل وقور وصبور وصاحب نظرة بعيدة، وبذل جهودا كبيرة لنشر العلم وطبع الكتب، وعندما كان في باريس تمكن من ترجمة ونشر بعض الكتب، وألف كتاب (تاريخ بختياري)، الذي يُعَد من الكتب القيمة في إيران، وعُدَ أيضاً من أهم أعماله الثقافية، وتوفي علي قلي خان سردار أسعد في محرم ١٣٣٦هـ.ق/ ١٩١٧م في طهران، وهو في الثانية والستين من عمره، في الوقت الذي فقد فيه بصره، ودفن في «تخت بولاد» بأصفهان.

سردار جليل، لطف علي خان كُلبادي (اللقب السابق: «سردار مكرَّم»)

ولِدَ في حدود عام ١٨٦٠م، وهو ابن حاجي مرتضى قلي خان سلطان. يُعد الشخص الثاني من بين أكبر ثلاث شخصيات في مازندران، أي (أمير مؤيد، وسردار جليل، ومير مكرّم)، وفي الوقت الذي كانا فيه الأميران المذكوران (أمير مؤيد ومير مكرّم) متحدين دائماً وسيطرا على غرب مازندان منذ أيام الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥-١٩١١م)، إلا أن لطف علي خان سردار جليل تعرض لحرب ضارية من قبل أمير مؤيد ولمرتين خلال سنتي

١٩١١ و١٩١٨م، إذ كان سردار جليل يسيطر على شرق مازندان حتى مدينة ساري، ويحظى بدعم من مسعود المُلك وسردار أفخم وسالار رفيع، الذين كانوا يمتلكون ألف جريب[١] في علياي التابعة لرودتجن.

كان سردار جليل ضابطاً لمائة خيال في ناحية كُلباد، التي تقع لعدة أميال إلى الشرق من أشرف، وكانوا هؤلاء ينتشرون في استرا باد قبيل الثورة الدستورية الإيرانية، وورث سردار جليل أموالا قليلة وتزوج من ابنة عمه، وسرعان ما ورث قرية كُلباد أيضاً بعد زواجه بمدة قصيرة نتيجة للموت المفاجئ لشقيق زوجته، ومنذ ذلك الوقت بدل سردار جليل نشاطاً محموماً للحصول على الأراضي الزراعية عن طريق المكر والخداع الذي كان يلجأ إليه المالكون الإيرانيون عادة، أي من خلال ممارسة الضغط على الفلاحين وقطع الماء على مزارعهم، وإجهاد صغار الملاكين لكي يضطر هؤلاء الإفراد إلى مشاركتهم له في أراضيهم على وفق الشروط التي يفرضها.

اتُهِم سردار جليل بابتكار اسلوب جديد يسمى «شهمير زادي» نسبة إلى ناحية شهمير زاد القريبة من سمنان، وتبعاً لهذا الاسلوب يُسَلّم دكان أو حانوت القرية إلى مستأجر واحد، ويمنع القرويون من بيع القطن وبقية محاصيلهم إلى أي شخص باستثناء المستأجر المذكور، ويجبرون الأهالي أيضاً على شراء السكر والشاي وبقية احتياجاتهم من صاحب الحانوت هذا، ونتيجة لذلك فإن الأخير كان مسيطراً على الأوضاع كافة في القرية أو الناحية، فيشتري منهم بسعر زهيد ويبيع لهم بسعر مرتفع دون رقابة أو حساب من أحد، وكان صاحب المحل يدفع بدل إيجار كبير إلى المالك مقابل هذا الاحتكار، وكان أغلب أصحاب هذه الدكاكين هم من أهالي ناحية سهمير زاد القريبة من سمنان، وبهذه الطرق جمع سردار جليل أملاكاً واسعة قيل أنها بلغت الخمسين قرية تقع بين كُلباد وساري، واختار محل سكنه في مركز هذه المنطقة في نارنج باغ القريبة من «جسر نكا» على الطريق من أشرف إلى

---

(١) الجريب: يعادل عشرة آلاف متر مربع.

ساري، لذلك فإنه كان أثرى الأشخاص في شمال إيران، إذ كان يقوم بجمع المال ويتهرب في الوقت نفسه من دفع الضرائب أيضاً، وكان بعيداً عن السياسة، ورغبته بالعسكرة ضعيفة.

لم ينظم سردار جليل في عام١٩١١م إلى محمد علي ميرزا، الشاه المخلوع، بعد عودته إلى إيران لاسترداد العرش الإيراني ودخوله إلى مازندران، في حين استقبله كل من أمير مؤيد ومير مكرّم، الأمر الذي اضطره للفرار إلى طهران، ومن ثم التحق بـ «الاتحاد الوطني لطربستان»، وعُيِّنَ من قبل هذا الاتحاد حاكماً على مازندران، ومع ذلك فإن التحاقه بالاتحاد الوطني لطربستان لم يكن صميمياً وجدياً، إذ سرعان ما اشتبك مع أمير مؤيد الذي كان يريد أن يسلب أمواله ويسيطر على أراضيه، لذلك قسمت مازندران في عام ١٩١٨م إلى معسكرين مسلحين، جمع خلالها سردار جليل للدفاع عن نفسه ما يقارب تسعمائة رجل في أطراف ساري ونارنج باغ، إذ تم جلب (٦٠٠) رجل من هؤلاء من المناطق التي كان يملكها، وثلاثمائة آخرين فكانوا من الألف جريب، وبالنظر لأن هذه القوة كانت تضم في أغلبها الفلاحين المظلومين والعاملين في المشتى، لذلك لم تكن تلك القوة قادرة على تحدي الأشخاص الأربعمائة الشجعان من أهالي سواد كوه والمؤيدين بقوة لأمير مؤيد، إلا ان ظهير المُلك، حاكم مازندران، قام بتجريد سردار جليل من السلاح وطرده إلى طهران مع بقية الزعماء الآخرين، وبعد ذلك طلب سردار جليل في عام ١٩١٩م الحصول على الجنسية البريطانية، ولكنه لم يحصل على ذلك سوى الموافقة في أيلول عام ١٩٢٠م على العودة إلى مازندران بعد الجهود التي بذلتها السفارة البريطانية في طهران والتفاتة الحكومة الإيرانية.

كان سردار جليل سيء الصيت أكثر بكثير من أصحاب الأراضي والعقارات في مازندران، ويمتلك من اللؤم والظلم كثيراً كثيراً، وقد ذُكِرَت عنه العديد من القصص القبيحة، ويبدو أنها موثقة، أما جسمه فكان ضخماً، وكريه المنظر.

سردار محيي، عبد الحسين خان (اللقب السابق له «معز السلطان»)

ولِدَ في حدود عام ١٨٧٠م، وهو ابن حاجي إبراهيم وكيل الرعايا، وابن عم سبهدار أعظم، وأخ كل من مجيب السلطنة وميرزا كريم خان وعميد السلطان وأحمد علي خان وعباس خان وغيرهم، الذين أصبح لهم نشاطاً مهماً في كيلان منذ بدء الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥-١٩١١م).

كان عبد الحسين خان سردار محيي من الزعماء الناشطين في الثورة الدستورية، ورافق سبهدار أعظم محمد ولي خان تنكابني والمجاهدين الآخرين الذين توجهوا نحو طهران عام ١٩٠٩م لفتح طهران وخلع محمد علي شاه، لكنه التجأ أخيراً إلى السفارة العثمانية في طهران بعد نزع سلاح المجاهدين وتعرض قواتهم إلى الهجوم الشامل من قبل القوات الحكومية التي حاصرت مقر تواجدهم في حديقة «أتابك أعظم»، إلا أنه عُيِّنَ في تموز ١٩١٠م حاكماً على كرمان، ولكنه لم يذهب لتسلم منصبه، وأُرسل في أيلول ١٩١١ إلى مازندران على رأس قوة عسكرية من قبل الحكومة الدستورية الإيرانية للقضاء على قوات محمد علي ميرزا، الشاه المخلوع، الذي عاد إلى الأراضي الإيرانية من أجل العودة إلى العرش الإيراني، إلا أن قوات عبد الحسين خان سردار محيي هزمت بالقرب من استرا باد أمام قوات الشاه المخلوع، ويذكر بأن سبب هزيمته هو سرعة تقدم قواته حتى وصوله إلى دماوند، إلى الحد الذي لم ينظر فيه إلى ما وراءه، وعوقب على أثر ذلك بنفيه إلى مدينة قم المقدسة.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى أيد الألمان وساعد عملاءهم في إيران، إذ كان أحد قادة المجاهدين الذين حشدهم الألمان في طهران، وهاجر في تشرين الثاني ١٩١٥م إلى قم بعد تهديد العاصمة الإيرانية من قبل القوات الروسية، ومن هناك ذهب إلى أصفهان برفقة مهاجري طهران المؤيدين لألمانيا، إلا انه لم يستمر في تأييده للألمان، فبعد عودته إلى طهران في

صيف ١٩١٧م غير ولاءه لهم نحو المصالح البريطانية والروسية، وقد عُيِّنَ في عام ١٩١٨م والياً لكردستان لعدة أشهر.

انضم عبد الحسين خان سردار محيي إلى البلاشفة بعد دخولهم كيلان مباشرة في عام ١٩٢٠م، ووقف إلى جانب العناصر الشيوعية، وأصبح قائداً للعناصر الثورية الإيرانية بعد انفصالها عن ميرزا كوجك خان، الذي كان تابعاً له لعدة سنوات، ولكنهما تحولا إلى أعداء، ويعزى سبب هذا العداء إلى إرسال الفرقة البلشفية ضد ميرزا كوجك خان وقواته في تشرين الثاني ١٩٢٠م في الغابة، ويذكر ان سردار محيي ذهب مع خالو قربان إلى موسكو منذ بداية عام ١٩٢١م.

سيف الملوك، ميرزا طاهر

هو ابن علي ميرزا ظل السلطان بن فتح علي شاه. كان والده ظل السلطان في نزاع مع محمد شاه (١٨٣٤-١٨٤٨م) حول العرش الإيراني، ومع أن الأخير كان قادراً على قتله والتخلص منه وقطع صلة الرحم معه، إلا أنه لم يفعل ذلك، وأوصى بأن تكون مدينة قزوين مقراً لإقامته، وشمل أسرته بالرعاية والاحترام الملكي، ولم يتردد محمد شاه في زواج ميرزا طاهر سيف الملوك من ابنة عمه عباس ميرزا، الذي كان يحبه كثيراً وعدّه بمنزلة أحد أبنائه.

بعد وفاة محمد شاه عام ١٨٤٨م، اندلعت العديد من الفتن والاضطرابات التي تعمقت بشكل ملفت للنظر خلال تلك الحقبة التي تعد من أخطر الحقب في تاريخ إيران السياسي لما تخللها من مشكلات سياسية معقدة، انحصر أغلب أهدافها في العمل من اجل الاستحواذ على السلطة وكسب النفوذ، ففي ضواحي مدينة قزوين كما في أغلب المدن الإيرانية تمرد ميرزا طاهر سيف الملوك على الحكومة الإيرانية الانتقالية التي كانت تديرها آنذاك «مَهدِ عُليا»،

أُم ناصر الدين شاه، من خلال إشرافها على مجلس لإدارة البلاد شُكِلَّ من الأمراء وكبار المسؤولين الإيرانيين، وطالب سيف الملوك بالعرش الإيراني بعد أن جمع حوله من (٧٠٠-٨٠٠) مقاتل من أعوانه ومؤيديه مؤكداً صفته بأنه الشاه الذي بدأ يحرر المنشورات التي هدد فيها كل من يتردد بالانضمام إليه من أهالي مدينة قزوين بـ «الغضب الشاهنشاهي» وقام بتوزيعها في داخل المدينة وخارجها.

وفي الوقت نفسه بعث بنسخ من تلك المنشورات إلى سليمان خان الافشاري، حاكم قزوين، الذي كان منشغلاً آنذاك بعمران المدينة وتقديم الخدمات إلى أهلها، وبعد وصولها إليه لم يكلف نفسه الرد عليه، وإنما قام بتكليف زعماء الافشار في المنطقة بالتحرك نحوه والقضاء عليه، وفعلاً جَهَزَ هؤلاء حوالي (٨٠٠) فارس لغرض مواجهته، في حين كتب إلى رؤساء القبائل الذين تعاونوا مع سيف الملوك العديد من الرسائل التي حذرهم فيها من مغبة أعمالهم وتوعدهم بقرب وصول القوات الشاهنشاهية وغضب الشاه، ولم يتأخر هو كثيراً، حيث جهز حملة عسكرية توجه بها صوب سيف الملوك، الذي تحصن مع قواته في منطقة إمام زاده، وبعد مناوشات لم تستمر طويلاً بين الطرفين تمكن سليمان خان الافشاري من التغلب عليه ودحره ومن ثم إلقاء القبض عليه مع كثير من أتباعه الذين اقتيدوا جميعاً مكبلين بالأغلال إلى العاصمة طهران وسجنوا فيها.

شجاع السلطنة، حسن علي ميرزا

هو النجل السادس لفتح علي شاه القاجاري. ولِدَ في عام ١٢٠٣هـ.ق/ ١٧٨٨م، ومنذ البداية كان مولعاً بالأعمال الحكومية والسلطة، فأسند له حكم طهران وهو لم يبلغ الخامسة عشر من عمره.

حدثت اضطرابات واسعة في خراسان، وقوبل محمد ولي ميرزا، والي

خراسان، بمعارضة شديدة من قبل زعماء العشائر والأمراء في عام ١٢٢٩هـ.ق/ ١٨١٣م، وعلى اثر ذلك استدعي والي خراسان إلى طهران، وتقرر أن يحل حسن علي ميرزا شجاع السلطنة بدلاً عنه هناك، ولكن الحكومة الإيرانية امتنعت عن تعيينه بهذا المنصب على وفق مصالح البلاد، وأرسلت محمد ولي ميرزا وعبد الوهاب خان نشاط معتمد الدولة وفرج الله خان نفت جي باشي إلى خراسان، وفي الوقت نفسه ضمت يزد إلى حكومة طهران وبسطام، ووضعتها الحكومة الإيرانية تحت تصرف حسن علي ميرزا شجاع السلطنة.

حل حسن علي ميرزا شجاع السلطنة محل محمد ولي ميرزا والياً على خراسان في عام ١٢٣١هـ.ق/ ١٨١٥م نتيجة الاضطرابات التي اندلعت مرة أخرى هناك، إذ تمكن شجاع السلطنة من إعادة الأمن والاستقذار إلى خراسان بعد تهدئة زعماء العشائر، وبعد شهرين من تواجده في خراسان قرر احتلال هرات، وخرج بقوات عسكرية من مشهد ليشن هجوماً على هرات، واحتل قلعة محمود آباد، وتمكن من دحر قوات حاجي فيروز الدين ميرزا عند ضفة نهر إنجيل، وفي الوقت نفسه حاصرت قواته مدينة هرات، مما اضطر حاجي فيروز الدين ميرزا إلى مد يَد الصداقة والطاعة لشجاع السلطنة، الذي أمضى حوالي ثلاثة أشهر من محاربة المتمردين والعصاة عند الحدود الشرقية لخراسان، ومن ثم عاد إليها بعد أرغامهم على طاعته.

ونظراً لأن حاجي فيروز الدين ميرزا خرج كالذئب المصاب نتيجة إصابته باطلاقة في المعارك التي خاضها مع شجاع السلطنة، لذلك قرر الانتقام من الأخير، فأرسل نجله ملك حسين ميرزا برفقة حسن خان، المشرف عليه، إلى شقيقه شاه محمود لغرض مساعدته في استعادة مدينة غوريان الحدودية التي سيطر عليها الجيش الإيراني، وبما إن شاه محمود كان يبحث منذ مدة طويلة عن فرصة لاحتلال هرات. لذلك استغل الفرصة السانحة له وأرسل وزيره فتح خان برفقة (٣٠,٠٠٠) ثلاثين ألف جندي لمساعدة حاجي فيروز الدين ميرزا،

إلا أن فتح خان أصيب برصاصة في فمه أثناء المعركة التي وقعت مع القوات الإيرانية في جبل سان واندحرت قواته.

لكن فتح خان بعد مدة قصيرة وبأمر من كامران ميرزا، حاكم هرات، قرر احتلال خراسان باستخدام قوة عسكرية كبيرة، ولهذا السبب غادرت قواته هرات نحو خراسان، وعندما علم حسن علي ميرزا شجاع السلطنة بهذا الأمر، سلك الطريق باتجاه هرات في ٨ رجب ١٢٣٤هـ.ق/ ١٨١٨م، ولكن فتح خان عندما رأى قوات شجاع السلطنة، بعث إليه رسولاً لينصرف عن الحرب، ولكن شجاع السلطنة لم يهتم لحديث رسول فتح خان، ونشبت بين الطرفين حرب ضارية كادت أن تودي بحياة شجاع السلطنة، ولكنه تمكن من حسم الحرب لصالح القوات الإيرانية، وتحقق النصر للجيش الإيراني نتيجة بسالة ذي الفقار خان، القائد السمناني، وشجاعتة وفي الوقت نفسه قام شجاع السلطنة بمحاصرة منطقة «تربت حيدرية» بعد هذا النصر الكبير ومن ثم عاد إلى مشهد بعد أن سحب البساط من تحت أقدام المتمردين.

وبما أنَّ محمد خان قرائي وقف إلى جانب فتح خان عام ١٢٣٣هـ.ق/ ١٨١٧م في هجومه على خراسان، لذلك أصدر شجاع السلطنة في عام ١٢٣٤هـ.ق/ ١٨١٨م أمراً باعتقاله، وعندما اطلعت والدة محمد خان قرائي على موضوع اعتقال نجلها، اصطحبت معها نجليها الآخرين علي خان ومهدي قلي خان، إلى شجاع الدولة مس أجل طلب الصفح عن نجلها وإطلاق سراحه، وفعلاً استجاب حسن علي ميرزا شجاع السلطنة لطلب والدة محمد خان قرائي وأطلق سراحه، وبدأ يهتم به ويشفق عليه حتى انه ذهب يوماً ما إلى منزله وحل ضيفاً عنده، وفي أثناء تلك الزيارة أعجب باحدى شقيقات محمد خان قرائي وعقد قرانه عليها، وكانت ثمرة زواجه منها قهرمان ميرزا، الابن السابع لشجاع السلطنة.

قرر حسن علي ميرزا شجاع السلطنة بعد ذلك معاقبة شاه محمود سدوزائي في أفغانستان، ولكن الأخير علم بالأمر، وبعث رسولاً يحمل كثيراً

من الهدايا إلى شجاع السلطنة وفتح علي شاه القاجاري، الأمر الذي جعل شجاع السلطنة ينصرف عن فكرة هجومه بهذا الخصوص، وفي عام ١٢٣٦هـ.ق/ ١٨٢٠م سلك شجاع السلطنة الطريق إلى طهران، التي وصل إليها وأمضى فيها شهراً واحداً، استغل خلالها بنياد خان هزاره، أحد المتنفذين في خراسان، فرصة غياب شجاع السلطنة وقاد الثورة مجدداً في خراسان ضد الحكومة الإيرانية، لذلك عاد شجاع السلطنة إلى مشهد من جديد وعبأ قواته لصد فتنة بنياد خان هزاره، فأخرج في البداية مناطق جام وباخور من قبضة الأخير بعد أن سيطر عليها، ومن ثم قضى على تلك الفتنة، وقد قرر شجاع السلطنة مهاجمة شاه محمود سدوزائي من جديد، ولكن الأخير جعله ينصرف عن مهاجمته في هرات نتيجة قيامه بإرسال ميرزا موسى منجم باشي كيلاني إلى شجاع السلطنة حاملاً معه هدايا كثيرة آنذاك.

نُحي حسن علي ميرزا شجاع السلطنة عن حكومة خراسان في عام ١٢٣٨هـ.ق/ ١٨٢٢م واستدعي إلى طهران، وبعد عام واحد فقط أي في عام ١٢٣٩هـ.ق/ ١٨٢٣ تجددت انتفاضة زعماء العشائر في خراسان، ولم يتمكن علي نقي ميرزا ركن الدولة من منع وقوع تلك الانتفاضة، الأمر الذي اضطر السلطات الحكومية الإيرانية إلى تكليف شجاع السلطنة بالذهاب إلى خراسان وإخماد الفتنة من جديد، وتمكن فعلاً من ذلك، وفي عام ١٢٤٠هـ.ق/ ١٨٢٤م اشتبك والي خوارزم الذي وصل إلى مشارف مشهد مع قوات شجاع السلطنة، وتكبد الاوزبكيون خسائر كبيرة خلال تلك التحركات العسكرية.

تكبد الإيرانيون في أثناء الحرب الإيرانية - الروسية الثانية (١٨٢٦ - ١٨٢٨) خسائر كبيرة. إذ ضم الروس مدينتي ايروان وباكو إلى فتوحاتهم، ولغرض صد اندفاع القوات الروسية باتجاه الجنوب أصدر فتح علي شاه القاجاري أوامره إلى حكام الولايات الإيرانية كافة لدعم الحرب واستخدام إمكانياتهم كافة لمواجهة الروس، وجاء حسن علي شجاع السلطنة، الذي كان آنذاك والياً على خراسان ترافقه قوات عسكرية كبيرة لمحاربة الروس، إلا أن

هناك خلافاً حدث بين شجاع السلطنة وأخيه عباس ميرزا، ولي العهد الإيراني وقائد الجيش، بخصوص الاستمرار في الحرب من عدمه، إذ كان عباس ميرزا يدعو إلى الجنوح نحو السلم وإنهاء الحرب، في الوقت الذي كان فيه شجاع السلطنة يدعو إلى الاستمرار في الحرب لتحقيق النصر.

من المؤكد إن كلا القائدين هما من القواد المعروفين والنوابغ في تاريخ إيران، ولا يوجد أي شك فيهما بشأن صدقهما أو نزاهتهما، إذ سعى الاثنان إلى استعادة مجد إيران مجدداً، ولم يتوان الاثنان عن تقديم أية تضحيات في سبيل تحقيق هذا الهدف، وفي الحقيقة أبدى عباس ميرزا قمة الشجاعة ونكران الذات في حروبه مع روسيا وبذل جهوداً واضحة لطلب مساعدة فرنسا وبريطانيا، ولكن دون جدوى، وفي الوقت الذي كان فيه عباس ميرزا مطلعاً إلى حد ما على قوات الروس وعدد مقاتليهم وتفوق آلتهم الحربية، لذا فإنه يرى أن الحرب لم تكن في مصلحة البلاد، وكان يعتقد أن استمرار الحرب سيؤدي إلى اقتطاع مدن أخرى من البلاد، ولم تكن الحرب مع روسيا أشبه بإخماد فتنة عشائر خراسان، لذلك كان عباس ميرزا في مرحلة اشتداد الحرب يفكر في سبيل الحل، وان مصير الحرب في حالة استمرارها قد يأخذ منحنى أخر حسب تصوره، ولكن كما يقول المثل الإيراني «إن الدواء وصل بعد موت سهراب» وكانت النتيجة هي اندحار إيران في الحرب، وإبرام معاهدة تركمانجاي الثقيلة على إيران عام ١٨٢٨م.

في أواخر عهد فتح علي شاه كُلِفَ شجاع السلطنة بالذهاب إلى كهكيلوية ودشستان لإعادة الاستقرار إلى تلك المناطق التي شهدت اضطرابات وفوضى، ومن ثم عُيِّنَ حاكماً على كرمان، وبعد سنتين توفي فتح علي شاه عام ١٨٣٤م تاركاً حوالي ما يقارب (٦٠) ستون ولداً كان أغلبيتهم حكاماً على الولايات والاقضية.

وعندما علم شجاع السلطنة بجلوس ابن أخيه محمد شاه على عرش الطاووس انزعج كثيراً ولم يقبل بذلك، فتوجه من كرمان إلى شيراز لحسم

الموقف لصالحه بخصوص عرش الطاووس، إلا إن ميرزا أبو القاسم القائم مقام، الصدر الأعظم أرسل جيشاً بقيادة أخيه فيروز ميرزا وعدد من الضباط البريطانيين إلى شيراز لمقاتلة شجاع السلطنة وأخيه حسين علي ميرزا فرمانفرما، واشتبك الجيشان في منطقة تعرف بـ (شولكستان) اندحرت خلالها قوات شجاع السلطنة وانسحبت إلى شيراز، واستسلم الأخوان في نهاية الأمر، فأرسلهما معتمد الدولة إلى طهران.

وبعد وصول شجاع السلطنة إلى طهران فقئت عيناه بأمر من محمد شاه في قرية تدعى (كناركَرد)، في حين توفي أخوه الأكبر حسين علي ميرزا فرمانفرما في عمارة (برج نوش) بعد أشهر من الاعتقال، لأصابته بمرض عضال عام ١٢٥١هـ ق/ ١٨٣٥م وظل شجاع السلطنة فاقداً لبصره، لمدة قصيرة في طهران ثم أرسل مع عشرة من الأمراء المسجونين إلى قلعة أردبيل ليسجنوا هناك، إذ ظل هناك على الرغم من فقدانه البصر حتى عام ١٢٥٣هـ.ق/ ١٨٣٧م عندما تمكن من الهرب من السجن مع أربعة من الأمراء الآخرين بعد أن أحدثوا فتحة في جدار السجن، وفروا من خلالها واتجهوا إلى روسيا واستقروا فيها، وبشأن شجاع السلطنة فأنه ظل هناك حتى وفاته عام ١٢٧٠هـ.ق/ ١٨٥٣م عن عمر ناهز السابعة والستين عاماً.

شعاع السلطنة، ملك منصور ميرزا

ولِدَ شعاع السلطنة ابن مظفر الدين شاه في الثلاثين من آذار ١٨٨٠م، وعُيِّنَ أوائل عام ١٨٩٧م حاكماً لولاية كيلان، إلا أنه أُستدعي إلى طهران في تشرين الثاني من السنة نفسها. سافر إلى أوربا للمدة من أيلول وحتى أيار ١٨٩٩م، وفي أثناء سفر الشاه إلى أوربا في العام ١٩٠٠م كان شعاع السلطنة موجوداً في طهران.

عُيِّنَ شعاع السلطنة في عام ١٩٠١م والياً على ولاية فارس، ولكنه هرب

من شيراز إلى طهران سراً في آذار ١٩٠٢م بسبب الاستفزازات والتحركات التي جرت ضده من قبل محمد رضا خان قوام المُلك وأبناءه هناك، وكان ملك منصور ميرزا شعاع السلطنة موجوداً في طهران أيضاً في أثناء الزيارة الثانية التي قام بها مظفر الدين شاه إلى أوربا، ولكنه غادر طهران سراً متوجهاً إلى أوربا في مايس ١٩٠٣م، إلا أنه أُعيد من قزوين إلى طهران من قبل موثق الدولة، وبعد ذلك عُيِّنَ شعاع السلطنة في نيسان ١٩٠٤م والياً لولاية فارس مرة أخرى، ولكنه اضطر إلى مغادرة شيراز هذه المرة أيضاً أثر معارضة قوام الدولة ومؤيديه له.

لم تكن علاقة ملك منصور شعاع السلطنة مع أخويه محمد علي ميرزا، ولي العهد الإيراني، وأبي الفتح ميرزا سالار الدولة جيدة، أما بشأن زواجه فأنه تزوج من إحدى شقيقات وجيه الله ميرزا أمير خان سردار، وكان شعاع السلطنة ذكياً جداً ويتحدث باللغة الفرنسية.

شيرازي، الحاج ميرزا محمد حسن

أحد أبرز علماء الدين المعروفين في العراق وإيران على حد سواء. ولِدَ الحاج ميرزا محمد حسن شيرازي، المعروف بميرزا الشيرازي في مدينة شيراز بإيران يوم ٢٥ نيسان ١٨١٥م. والده ميرزا محمود خوشنويس الذي كان مرجعاً للشيعة الاثني عشرية في عصره. اتجه الحاج ميرزا محمد حسن إلى الدراسة في شيراز، فأكمل دراسته الأولية فيها.

بعد أن بلغ سن الثامنة عشر من عمره انتقل إلى مدينة أصفهان لمواصلة دراسته هناك وكسبه العلوم التي كانت تدرس فيها. هاجر بعد ذلك إلى النجف الأشرف (العراق) ليكون قريباً من المرجعية، وليحضر دروس علماء الدين المجتهدين الكبار هناك، لرغبته في مواصلة دراسته الحوزوية ونيل درجة الاجتهاد، وفي النجف الأشرف تمكن الحاج ميرزا محمد حسن الشيرازي من

تكوين علاقات وثيقة مع المراجع العليا في العراق منذ سفره من إيران، ومنهم بشكل خاص الشيخ مرتضى الأنصاري، المرجع الأعلى للشيعة في العراق آنذاك، الذي كان معجباً بشخصيه الحاج محمد حسن الشيرازي، ومفضلاً إياه على تلاميذه، ناهيك عن انه كان يكن له كل الاحترام والتقدير.

وبعد وفاة الشيخ مرتضى الأنصاري عام ١٨٦٤م توزعت المرجعية بين أربعة مجتهدين كبار كان الحاج ميرزا محمد حسن الشيرازي أولهم. توجه إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج وهو في سن الثامنة والخمسين من عمره، وفي عام ١٨٧٤م أصبح الحاج ميرزا محمد الشيرازي أكثر المجتهدين مرجعية وأرفعهم شأناً، وتمكن من أن يكون المرجع الأعلى للشيعة في العالم الإسلامي، وفي أيلول ١٨٧٤م ارتحل من النجف الأشرف إلى سامراء واستقر فيها ما تبقى من حياته.

ارتبط اسمه بأهم الأحداث التي حصلت في أثناء حياته وظلت خالدة في التاريخ إلى الأبد، ألا وهي قضية إلغاء امتياز التبغ والتنباك، الممنوح إلى شركة (رزي) التابعة للحكومة البريطانية، التي تمكنت من احتكار التبغ والتنباك في إيران من خلال دفع مبلغ زهيد لناصر الدين شاه القاجاري ورجال البلاط، كرشوة لتحقيق ذلك، وعندما اطلع رجال الدين وكبار الشخصيات الإيرانية على عيوب هذا الامتياز، وعلموا بأن التبغ أصبح محدوداً لاحتكاره من لدن الشركة المذكورة، واعتقدوا أن هذا الأمر قد يحصل غداً للخبز والملح والماء وغيرها، وتُستَلَم مقابل ذلك أموالٌ لا تنفق من أجل تعمير البلاد وتحقيق الرفاه لعامة الشعب، بل أنها ستنفق للأمير الفلاني، ولتأمين النفقات المعاشية لأبن السيد الفلاني، أو لتغطية تكاليف سفر الشاه وبعض الأفراد إلى أوربا للرفاهية وطيب العيش، ولمعالجة عدد من المرضى أصحاب النفوذ، وبذلك سيحقق الأجانب أهدافهم.

زار جمع من رجال الدين الإيرانيين، اثر ذلك، الحاج ميرزا حسن مجتهد اشتياني، أحد علماء الدين المجتهدين المعروفين في طهران، وشرحوا

لسماحته عيوب هذا الامتياز[1]، ومن خلال اتصالات الأخير بناصر الدين شاه وصدره الأعظم كشف عن المفاصل الخاطئة للحكومة في منح الامتياز، إلا أن هذه المناشدات والاعتراضات لم تجد لها آذان صاغية عند الحكومة الإيرانية وناصر الدين شاه سوى ما قامت به قواتهم من قمع وقتل وإرسال الجيوش لخنق أصوات الشعب الإيراني وإطلاق نيران البنادق عليهم، وبهذا الشكل لم يتوقف الشعور الوطني عند حد معين، وبدأت الحركة الوطنية الإيرانية تترك بصماتها الواضحة في تأجيج الحماس لدى الجماهير.

بدأ الميرزا محمد حسن الشيرازي تدخله في الأحداث الإيرانية بخطاب هادئ عن طريق رسالة أرسها للمرة الأولى إلى ناصر الدين شاه في ٢٦ تموز ١٨٩١م بوساطة نجل الشاه كامران نائب السلطنة، حاكم طهران ووزير الحربية، يقترح فيها أن يعتذر ناصر الدين شاه للشركة بعدم تنفيذ الامتياز، نتيجة لتذمر الأمة ورفضها له قبل أن تقع أي حادثة أخرى قائلاً: «حتى إذا كان رجال الدولة هم السبب في حصول هذه الأخطاء بسبب جهلهم وعدم درايتهم فعليهم أن يشدوا أزر شعبهم ويعملوا على إلغاء هذا الامتياز بعد أن يكونوا قد عرفوا واطلعوا على سلبيات وأضرار هذا الامتياز، وعليهم أن يبادروا إلى الإصلاح قبل أن يقدموا على أية خطوة أخرى».

---

(١) تعهدت الحكومة الإيرانية على وفق بنود الامتياز بأن جميع باعة التنباك والتبوغ في المدن الإيرانية كافة لا يسمح لهم بممارسة مهنتهم، منذ تاريخ بدء الشركة بالبيع فصاعداً، إلا بعد حصولهم على إذن خاص بممارسة المهنة من لدن الشركة فضلاً عن عدم السماح لهم بشراء البضائع إلا من خلال الشركة، وان أي محل يفتح لبيع التبوغ في المدن الإيرانية جميعها يجب أن يحصل سنوياً على نسخة من هذه الإجازة مقابل مبلغ قدره تومان واحد، إذ إن أي محل يتم افتتاحه من دون الحصول على هذه الإجازة سيتعرض إلى المنع من لدن الشركة وتتم ملاحقة صاحبه قانونياً، كما نشرت شركة (رزي) إعلاناً خاصاً يؤكد أن الشركة سوف تبدأ بممارسة مهامها بعد تاريخ السابع من جمادي الأولى ١٣٠٨ هـ ق / ١٨٩٠م بشكل مستقل، وستصبح عملية بيع أنواع التبوغ إبتداءً من ذلك التاريخ فصاعداً مقتصرة على الشركة وبأشراف إدارتها بشكل كامل. للتفاصيل. يراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، إيران في ظل انتفاضة التبغ والتنباك ١٨٩٠- ١٨٩٢م، ص ٥٥- ٥٨.

لم يجب ناصر الدين شاه على رسالة الحاج الميرزا محمد حسن الشيرازي لأن أفعال ونوايا الشاه آنذاك لم تتجه نحو المبادرة إلى الإصلاح والاتعاظ، بل انه كان يُعوِّل على التسويغات الملفقة والمنطقية في ظاهرها لكسب موافقة ورضا الميرزا محمد حسن الشيرازي عندما أوعز إلى الميرزا محمد خان مشير الوزارة، القائم بالأعمال الإيراني في بغداد لأن يكون مبعوثاً خاصاً له إلى سامراء لإقناع الشيرازي بشكل خاص، وفعلاً بذل مشير الوزارة جهداً مضاعفاً من أجل تبرير ايجابية الامتياز، معللاً ذلك بالظروف السياسية والاقتصادية في إيران بشكل خاص، وان قبول الامتياز يعني التقرب من دول أوربا الكبرى، كما انه سيؤدي إلى الخلاص من سيطرة روسيا القيصرية، وان تنفيذ الامتياز سيعمل على تقوية ميزانية الدولة والجيش ويسد احتياجات البلاد المتعددة ويساعد في تخفيض الضرائب، وان إلغاء الامتياز يُعَد اهانة وعدم تقدير لتوقيع الشاه، فضلاً عن أن الوقوف ضد هذا الامتياز سيؤدي إلى خسائر كبيرة جداً للبلاد.

ثم أكد مشير الوزارة لأية الله الميراز محمد حسن الشيرازي ضعف الحكومة أمام البريطانيين وأصحاب الامتياز، مشيراً إلى عدم القدرة وفوات الأوان، إلا أن الأخير خاطبه قائلاً: «إذا كانت الحكومة الإيرانية غير قادرة على تحمل المسؤولية فأنني بعون الله وإرادته سأنجز هذه المهمة».

بعد أن نفاعلت الأحداث فيما بينها داخل المدن الإيرانية رأى علماء الدين والشرائح الاجتماعية الأخرى أن النصح قد أعياهم، وان المواجهة المباشرة غير ممكنة، لذلك عمدوا إلى المقاومة السلبية لإحباط أهداف الشركة الاقتصادية، فاتجهوا إلى الجماهير ليطلبوا منهم الامتناع عن التدخين، وبعد أن تأكد آية الله الميرزا محمد حسن الشيرازي أن حكام إيران لم يتعضوا إطلاقاً، فلم يكن أمامه سوى إصدار الفتوى التي زلزل الالتزام بها أركان الحكومة الإيرانية، ولهذا كتب الأخير إلى الميرزا حسن اشتياني في طهران خلال شهر تشرين الثاني ١٨٩١م يخوله الصلاحية الكاملة التي يقرها

الدين الإسلامي في التصرف بالنيابة عنه في محاربة امتياز التبغ والتنباك، ففي ٣ من كانون الأول ١٨٩١م عَلِمَ الإيرانيون أن المجتهد آية الله الميراز محمد حسن الشيرازي أصدر فتوى هذا نصها: «**بسم الله الرحمن الرحيم..... اليوم استعمال التنباك والتبغ (الدخان) وبأي نحو كان في حكم محاربة صاحب العصر والزمان عجل الله فرجه**».

استعمل المجتهد آية الله الميراز محمد حسن الشيرازي نص الحكم في أعلاه بمثابة إعلان الحرب ضد إمام العصر والزمان ﷺ، وهذا الأمر لدى الأمامية كان أكثر الأمور التي تثير غضبهم وامتعاضهم، والغريب أن الفتوى لم تتضمن الإشارة إلى الحكم الواجب والحرام الفقهي والشرعي، وبذلك حركت كل الناس حتى أولئك الذين لم يكن التزامهم الديني قوياً، إلى الحد الذي جعل بعضهم يقول مانصه: «**سوف نشرب الخمر علانية وإمام الناس ولا نخاف من أي!!..... إلا إننا لا ندخن مادام السيد الميرزا الشيرازي لم يحلل ذلك علناً**».

يشير بعض المراقبين إلى أن الفتوى انتشرت بسرعة البرق في إيران، فخضعت لها أعناق الأمة، وكانت كمشعل متأجج ألقى بشره في أعماق الشعب الوقادة فألهبها حماسة وقوة، وفي الجانب الآخر أوقع هلعاً كبيراً في قلوب رجال السلطة وشلت حركتهم بعد أن أصبحت الفتوى نافذة حتى في بلاط الشاه ولدى نساءه داخل القصر.

غادر الميرزا محمد حسن الشيرازي، خلال تلك الأحداث، سامراء إلى مدينة كربلاء لأداء مراسيم الزيارة، وعندها أرسلت الحكومة له طلباً شخصياً ليرد بشأنه صحة أو عدم صحة إصدارة لهذه الفتوى، فأمتنع عن الرد ولم ينف أو يؤيد الخبر، في الوقت الذي تحول فيه الغضب الشعبي داخل إيران، بشكل خاص العاصمة طهران إلى عاصفة هوجاء، فسارعت الجموع الغاضبة للتوجه باتجاه مقر الحكومة الإيرانية، وفي مقدمتهم النساء اللواتي أبرزن شجاعة نادرة في تلك التظاهرات، التي تميزت بصراخ النساء المرتفع إلى كبد

السماء في حين وضع أربعة إلى خمسة آلاف شخص الأكفان على أجسادهم وانطلقوا باتجاه سراي الحكومة.

تجمع الناس عند باب منزل الميرزا حسن الاشتياني، وفي طريقهم إلى مقر الحكومة أغلق المتظاهرون المحلات كافة التي لا يزال قسماً منها مفتوحاً، وانزلوا إمام الجمعة، التابع للحكومة في مسجد شاه، من على المنبر بعد أن كان يؤدي واجبه تجاه أسياده بدعوة الناس إلى الهدوء والتقيد بأوامر السلطة، وفي ظل تسارع الأحداث جازف كامران ميرزا نائب السلطنة، نجل الشاه، للتحدث مع المتظاهرين الذين تجمعوا في الساحة المقابلة لمقر الحكومة الإيرانية، ولكنه اضطرب عند رؤية جموع الناس المتجمهرة في الساحة التي استقبلته استقبالاً عدائياً، فتكلم معهم في البداية بخشونة وعصبية، وأمر أخيراً بإغلاق أبواب السراي ومنع الناس من اقتحام مقر الحكومة، مما زاد غضب المتظاهرين، الذين شنوا هجوماً عفوياً مباشراً للدخول إلى سراي الحكومة.

وفي هذه الأثناء أسرع أحد رجال الدين المتحمسين بتوجيه سيفه نحو نجل الشاه، إلا أن مرافقي نائب السلطنة تدخلوا لمنع إصابته، في الوقت الذي تراجع فيه نائب السلطنة إلى الوراء خائفاً إلى أن سقط على الأرض من هول الحالة، ولكن أحد الروس المتواجدين في القصر الملكي تمكن من إخراجه بصعوبة كبيرة.

كانت الأمور من الصعب السيطرة عليها فلم يكن أمام معين النظام، قائد الحرس الملكي الذي أصابه الهلع والذعر هو الآخر، غير أن يصدر أوامره إلى أحد الأفواج التابعة له بإطلاق الرصاص على المهاجمين، وبذلك سقط العشرات من القتلى، واستخدمت الحكومة الإيرانية كل ما استطاعت من قوة لإنهاء الاضطرابات. الناجمة عن قضية شركة (رزي)، التي طلبت من ناصر الدين شاه في شكوى خاصة نقلها له قوام الدولة، وزير الخارجية الإيراني، في أن يمارس ضغطاً على الحكومة الإيرانية بنفي قائد الحركة الثورية الميرزا

حسن الاشتياني إلى خارج إيران، وفي محاولة أُعِدَت أساساً لكسر شوكة المقاطعة، قررت الحكومة الإيرانية تهديد الميرزا حسن الاشتياني تلبية لأوامر الشركة بنفيه من طهران ما لم يعلن عن معارضته لفتوى الميرزا محمد حسن الشيرازي، إذ كتب إليه ناصر الدين شاه رسالة خاصة له بهذا المعنى قائلاً: «هل قررت أن تكون إلى جانب الفوضويين؟ أو هل تريد أن تضيف عبئاً على موقفك من خلال التحدث ضد الحكومة بدلاً من امتداحها وامتداح قادتها في دوائرك وتجمعاتك؟ اني أراك رجل دين بائس...».

كما أرسل ناصر الدين شاه يوم ٣ من كانون الثاني ١٨٩٢م وفداً خاصاً إلى الميرزا حسن الاشتياني برئاسة عبدالله خان والي، أحد الشخصيات المقربة من الشاه، ليعرض عليه أن يختار أحد الأمرين، إما أن يدخن ويشرب النار كيله أمام الناس ويعلن لهم من على المنبر خلافاً لفتوى الميرزا محمد حسن الشيرازي، وأما أن يغادر إلى خارج طهران، فكان جواب الميرزا حسن الاشتياني الرفض، مؤكداً انه لا يستطيع التصرف خلافاً للفتوى، وانه لا يقدم مطلقاً على شق عصا المسلمين، وفي الوقت نفسه أشار إلى انه لم يتأخر بإعلان استعداده للهجرة والنفي بإزاء أوامر الشاه والحكومة أيضاً، معلناً انه سيغادر غداً، وعندما استعد الميرزا حسن الاشتياني لمغادرة إيران التف الإيرانيون، النساء والرجال والشيوخ والشباب، حول منزله وأغلقت المحال أبوابها خلال اقل من ساعة واحدة، لذلك رأى ناصر الدين شاه ضرورة الرضوخ للواقع وإلغاء الامتياز، وبعد التأكد من ذلك وصلت رسالة خاصة من المجتهد آية الله الميرزا محمد حسن الشيرازي إلى الميرزا حسن الاشتياني وضعت نهاية لمقاطعة تحريم التدخين، لتنهي بذلك صفحة مريرة جداً في تاريخ إيران السياسي لتبدأ مرحلة جديدة هي تسوية الخلافات بين الشركة والحكومة من اجل تعويض الشركة عن الامتياز.

كتب محمد حسن خان اعتماد السلطنة، أحد أتباع الشاه في مذكراته اليومية في الثاني من جمادي الأول ١٣٠٩هـ.ق/ ١٨٩١م حول هذا الموضوع

قائلاً: «عندما ذهبت عصر اليوم إلى منزل أمين خلوت غلام حسين الغفاري، شاهدت أنيس الدولة، الذي كان يحمل بيده بندقية قال لي أن الناس قاموا بكسر الغليونات والناركيلات وأدواتها، بسبب فتوى وصلت من الميرزا محمد حسن الشيرازي وتفيد الفتوى بمنع استعمال التبوغ، إذ تُليت في مسجد شاه وبقية الأماكن»، إلا أن اعتماد السلطنة لم يصدق النبأ من شدة الخوف، وقال الأخير معترفاً: «.... **لكن أذا صح الأمر فإن المسألة ستكون في غاية الخطورة**».

وبعد أن أعلنت الحكومة الإيرانية عن إلغاء امتياز التبغ والتنباك، ونشر الخبر في الصحف فإن المنادين أخذوا ينادون في الأسواق والأزقة ويطلعون الناس على إلغاء الامتياز المذكور، إذ كتب اعتماد السلطنة في مذكراته اليومية بتاريخ ٢٥ جمادي الثاني ١٣٠٩هـ.ق/ ١٨٩١م قائلاً: «سمعت أن المنادين ينادون في الأزقة والأسواق بأن فتوى من الميرزا الشيرازي تفيد بزوال تحريم الغليون والسماح باستعمالها، وبإمكان الناس أن يستعملوها. عاش قلم الميرزا الشيرازي، الذي كان له أثراً أكبر من سلاح الحكومة».

توفي آية الله الميرزا محمد حسن الشيرازي في سامراء في الثامن من شعبان ١٣١٢هـ.ق/ العشرون من شباط ١٨٩٥م، وحملوا جثمانه على الأكتاف، ومن هناك تم نقله إلى النجف الأشرف، ووري جثمانه الثرى في المقبرة الخاصة في إحدى حجرات الصحن الحيدري الشريف، وأقيم مجلس الفاتحة على روحة في المدن الإيرانية كافة، وفي طهران أقامت الحكومة الإيرانية مجلساً للعزاء على روحه في مسجد شاه، فضلاً عن المجالس الأخرى التي أقيمت في بيوت المراجع ورجال الدين، وقد ذهب ناصر الدين شاه نفسه ورجال البلاط إلى مسجد شاه لحضور مجلس الفاتحة.

الشيرازي، علي محمد رضا

اختلفت المصادر في تحديد تاريخ ولادته، ومن المرجح انه ولِدَ في أول محرم ١٢٣٥هـ/ ٢٠تشرين الأول ١٨١٩م بمدينة شيراز جنوب إيران، من عائلة معروفة بالزهد والتقوى، وفي بيت يدعي الانتساب إلى بيت رسول الله محمد ﷺ. والده رضا البزاز الشيرازي، الذي كان يعمل تاجراً. توفي والده وهو لا يزال صبياً في سن الفطام فكفله خاله الميرزا السيد علي الشيرازي، أحد التجار المعروفين في مدينة شيراز أيضاً وبعد أن بلغ السادسة من عمره عهد به خاله إلى الشيخ محمد المعروف بـ «الشيخ عابد» لتعليمه مبادئ القراءة والتهذيب، وعلى الرغم من أنه كان عزوفاً عن الدرس ولا يرغب في التثقيف والتهذيب، إلا أنه أطاع رغبة خاله فتعلم القليل من العربية وبعض مبادئ النحو الفارسي، ولكنه في الوقت نفسه أبدع في الخط إلى الحد الذي عُدّ أُعجوبة أيامه، ومثلاً في حسن الخط وسرعة الكتابة.

بعد أن رأى خاله عدم رغبته في التعليم أشركه في تجارته، ولسوء حظه تدهورت أحوال التجارة في شيراز آنذاك، الأمر الذي دفعه لأن يرحل إلى بوشهر ليفتح هناك متجراً للأقمشة في سراي الحاج عبدالله، وظل يمارس التجارة التي أتقن حرفتها وأبدع فيها، وعندما بلغ السابعة عشر من عمره، أتصل به جواد الكر بلائي الطباطبائي، أحد تلامذة كاظم الرشتي ليلقي على مسامعه أفكار الشيخية[1] المتعلقة بشأن الغائب المنتظر إلى الحد الذي أوهمه بأن الدلائل تؤكد على انه، أي علي محمد رضا الشيرازي، يظهر من سماته ومحياه انه هو ذلك الموعود الذي تنبأ بقرب ظهوره كاظم الرشتي ومن قبله الشيخ أحمد الاحسائي، ومن الطبيعي جداً أن تزلزل هذه الكلمات أفكار علي محمد رضا الشيرازي الأمر الذي دفعه إلى أن يترك التجارة ويبدأ بدراسة كتب

(١) إحدى الفرق الدينية الباطنية التي ظهرت في (القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي) وسميت بالشيخية نسبة إلى مؤسسها الشيخ أحمد بن زين الدين الاحسائي.

الصوفية والرياضة الروحانية القاسية وكتب الحروفيين التي تبحث في الأرقام وتأثيرها، ويقضي كثير من أوقاته في تسخير روحانيات الكواكب، إلى الحد الذي دفعه إلى الوقوف في حر الظهيرة وتحت أشعة الشمس على سطح البيت حاسر الرأس، مكشوف البدن، مستقبلاً قرصها، متحملاً حرارتها ساعات طويلة، وفي أغلب الأحيان كان يصيبه الذهول والوجوم.

أثارت اعتقادات علي محمد رضا الشيرازي تلك حفيظة عائلته كثيراً، مما دفع خاله لأن يرسله إلى العتبات المقدسة في العراق، وبالذات إلى مدينتي النجف وكربلاء ليس للاستشفاء بزيارة تلك الأماكن المطهرة حسب، بل رغبة منه في انتشاله من الوضع الذي أصبح عليه والحفاظ على صحته وإخراجه من حالة الحزن الشديدة التي رافقته بعد وفاة ابنه الذي كان في المهد ولم يتجاوز السنة من عمره عام ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م.

إلا أن نتائج تلك الزيارة جاءت بما لا يتوقعه خاله آنذاك، إذ بدأ علي محمد رضا الشيرازي منذ وصوله إلى مدينة كربلاء البحث عن كل ما يتلاءم مع أفكاره السابقة التي كان يعتقد بها كثيراً. فوجد ضالته في مدرسة دينية كان يديرها السيد كاظم الرشتي، رئيس إحدى الفرق الباطنية المسماة الكشفية والمكملة للشيخية وأحد تلامذة الشيخ أحمد الاحسائي، فتردد كثيراً على مجالس كاظم الرشتي واطلع بإمعان على أفكاره وآراء الشيخية، فلم يجد فيها ما يعارض آرائه واعتقاداته وبشكل خاص ما يتعلق بالنظرية المعروفة عن عقيدة المهدي المنتظر عليه السلام، الذي أقترب وقت إعلان ظهوره كما يعتقد مؤيدوها ليملأ الدنيا عدلاً بعد أن مُلئَتْ جوراً، مما تأكد له صحة أفكاره السابقة واعتقاده بأن روح المهدي الغائب ستحل في جسده، لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار تأثره الكبير بما كان يذكره ويؤكد عليه السيد كاظم ألرشتي دائما في دروسه بشأن: «**ان المهدي هو الميرزا علي محمد رضا الشيرازي**»، وهذا ما شجع الأخير للسير في هذا الطريق.

ان كلمات السيد كاظم ألرشتي بهذا الخصوص لن تذهب سدى، وإنما

تركت وقعها على مريديه ومؤيديه، فبعد وفاة الأخير عام ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م انتخب هؤلاء علي محمد رضا الشيرازي زعيماً للشيخية وأصبح هو الركن الرابع فيها، ولم يتبعه إلا عدد قليل، وبعد إخفاقه في جذب الناس إليه عاد إلى إيران، ولم يتردد أن يعلن نفسه في الخامس من جمادي الأول ١٢٦٠هـ / ٢٣ أيار ١٨٤٤م انه «الباب» إلى الإمام الغائب، أي الشخص الذي يكون الواسطة بين الشيعة الأمامية وإمامهم الثاني عشر الإمام محمد ابن الحسن العسكري عليه السلام.

عُدَّ هذا اليوم عيداً سمي بـ «عيد المبعث» عند الشيخية، وهذا يعني انه بإمكان العامة من الناس أن يتصلوا بالإمام الغائب، صاحب الزمان عليه السلام عن طريق علي محمد رضا الشيرازي ويأتمروا بأوامره، وكانت دعوته في البداية سرية بين تلاميذه ومؤيدي السيد كاظم الرشتي الذين صدقوه وآمنوا به حتى أصبح عددهم (١٨) ثمانية عشر شخصاً أمرهم أخيراً للتبشير بدعوته في إيران، والعراق معاً، واجتهد هو وأتباعه الجدد في نشر مزاعمه سبع سنين، إلا أن ذلك لم يكن آخر المطاف، وإنما تمادى «الباب» في ادعاءاته فأعلن انه أكبر من أن يكون وسيطاً للإمام الغائب، وإنما اعتقد انه هو المهدي المنتظر الذي سيملأ الأرض عدلاً بعد ان مُلئَتْ جوراً.

بعد أن اعتقد بأن جهوده أثمرت بدفع من مؤيديه بهذا الاتجاه عاد إلى شيراز ليواجه هناك المجتهدين وعلماء الدين، الذين تعرفوا على مدى علمه ومعرفته، فلم يكن شيئاً يذكر في علمه، وبذلك قام حسين خان نظام الدولة، حاكم شيراز، بضربه ضرباً مبرحاً فأعلن علي محمد رضا الشيرازي توبته أمام مرأى ومسمع جمع كبير من العلماء وأرباب الدولة، وكتب بخط يده الوثيقة التي عرفت بـ «توبة نامه»، ولكن توبته لم تدم طويلاً، مما اضطر الحكومة الإيرانية لاعتقاله في شيراز عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م، لتراجعه عن وعوده السابقة بالتوبة التي أعلن عنها أمام الملأ.

ان هذا الإجراء لم ينه المشكلة، بل أثار الفوضى في مدينة شيراز ثانية،

الأمر الذي دفع أتباعه للعمل على إنقاذ قائدهم المعتقل، وساعدهم في ذلك فقدان النظام بسبب انتشار مرض الهيضة في المدينة خلال صيف عام ١٨٤٦، وأعطي الباب الفرصة الكافية للهرب إلى أصفهان بمساعدة حاكمها الجورجي الأصل منوجهر خان، الذي كان متواطئاً معه لإشباع رغباته المادية، وان كان ذلك في الحقيقة يعني خطوة باتجاه الدعم الصريح للحركة البابية آنذاك، فقد سانده ودعمه حاكم المدينة بالمال وحرضه على مواصلة العمل للتبشير بأفكاره البابية، إلا أن رجال الدين في شيراز عارضوه وأصدروا فتوى بقتله.

دفع ذلك حاكم أصفهان لأن يخفيه في بيته مظهراً للأهالي انه أرسله إلى طهران، في حين موّه على الحكومة الإيرانية المركزية بأنه سجن في أصفهان، وظل الباب في حماية حاكم أصفهان، وهناك واصل تماديه، إذ ادعى أنه نبي يوحى إليه، وخرج للعامة بكتاب أسماه «البيان» ودعا الناس لإتباع ما ورد فيه من دون القرآن، إذ يذكر فيه: **«ولا تتبعن إلا ما نُزِّلَ في البيان، فإن ذلك ما ينفعكم»**، وأكد **«انه النبي وأن بيانه هو الأفضل»**. وبذلك نسخ الباب في بيانه أحكام القرآن الكريم، وكان يقول: **«لقد اكتمل الدين بظهوري، وأنا صورة تجمع علياً ومحمداً، إذ كانا منفردين فاجتمعا بشخصي»**، ولذلك سمى نفسه باسم «علي محمد»، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً.

اعتقل الباب بعد وفاة منوجهر خان، حاكم أصفهان، عام ١٢٦٣هـ/ شباط ١٨٤٧م مرة أخرى، وأُرسل هذه المرة إلى سجن قلعة «ماه كو» في إقليم أذربيجان، ومن ثم نقل إلى قلعة «جهريق» بالقرب من مدينة شابور على الحدود العثمانية، إذ اتخذت التدابير اللازمة للحيلولة دون اتصال أي شخصية به آنذاك، وعند ذلك دخلت الدعوة البابية طوراً جديداً في مسارها التاريخي، وخاصة عندما قرر أقطاب البابية، المجتمعون في مؤتمر بدشت عام ١٨٤٨م، مواجهة الدولة عسكرياً لإنقاذ حياة الباب والإعلان صراحة عن نسخ الشريعة الإسلامية بإلغاء الدين الإسلامي والدعوة إلى الدين الجديد باسم «البابية» وهذا ما يؤكد تحول الأخيرة إلى حركة دينية وسياسية عسكرية خطيرة.

لم تقتصر الأمور بتمادي الباب على ذلك، بل أمتد هذا التمادي إلى الأخطر من ذلك، بادعائه الربوبية أو الإلوهية لاعتقاده بان: «أرفع المراتب الحقيقية الإلهية حلت في شخصه حلولاً مادياً وجسمانياً»، وكان البابيون يطلقون عليه كلمة «الرب والإله»، ويخاطبونه بحضرة الرب الأعلى، وقال له أحد الأفراد يوماً ما ساخراً: لماذا تدعي أنك «الباب» مع أن أرقام حروف اسمك (علي محمد) هي نفس أرقام كلمة «رب»، فصدّق الرجل ما قيل له، وادعى الربوبية، قائلاً بهذا الصدد: «حين خُلق محمد وعلي بايعاني، وأنا الذي تنتظرونه منذ ألف عام»، الأمر الذي اضطر الحكومة الإيرانية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بالوقوف بحزم ضد الباب والبابية.

وبعد المعارك والمذابح الدموية للبابيين التي كشفت عنها الطبيعة العسكرية العنيفة للحركة، والهادفة في الوقت نفسه إلى استئصال البابيين، إذ اقتنع أخيراً كل من ناصر الدين شاه وأمير كبير، الصدر الأعظم، بضرورة قتل الباب للقضاء على الاضطراب والفوضى، وكان لابد في البداية من إثبات إدانته أمام علماء الدين والناس، فتم إخراجه من سجنه وجلبه إلى دار رئيس علماء الدين الأصوليين الحاج ميرزا باقر المجتهد لمناظرته ومحاججته، فخطأه بعد ذلك وأفتى بقتله.

تم تنفيذ حكم الإعدام فيه في ميدان تبريز يوم ٩ تموز ١٨٥٠م عن عمر ناهز الحادية والثلاثين عاماً رمياً بالرصاص ومن ثم رميت جثته خارج المدينة لتكون طعماً للطيور الجارحة، وهناك من يذكرانه دفن في أماكن مختلفة منها طهران وجبل الكرمل وعكا في فلسطين وغير ذلك.

الشيرازي، ميرزا محمد علي خان

هو ابن أُخت ميرزا أبو الحسن خان بن ميرزا محمد علي ايليجي، وزير خارجية إيران خلال عهد فتح علي شاه للحقبة (١٨٢٤-١٨٣٤م) وعهد محمد

شاه للحقبة (١٨٣٨ حتى وفاته عام ١٨٤٦م)، إذ يعد خاله ميرزا أبو الحسن من الشخصيات الإيرانية التي انتمت إلى المحافل الماسونية البريطانية مبكراً، وهذا ما دفع أبو القاسم القائممقام بعد تسلمه مهام الصدارة العظمى (١٨٣٤-١٨٣٥م) لأن يبعده عن وزارة الخارجية، بوصفه من الشخصيات الفاسدة في البلاط الإيراني والعميلة للأجنبي.

نشأ ميرزا محمد علي الشيرازي وترعرع في شيراز وتعلم فيها. اختاره محمد شاه في أواخر عهده ليكون سفيراً لبلاده في باريس في٢١ آب ١٨٤٧م وظل هناك لمدة ثمانية أشهر حتى تركها متوجهاً إلى طهران، إذ لم يوفق في بعثته، نتيجة لاضطراب الأوضاع وتدهورها في فرنسا بسبب اندلاع الثورة فيها عام ١٨٤٨م، وبما أن خاله ميرزا أبي الحسن خان ايليجي ادخله ضمن شبكات التنظيمات الجاسوسية البريطانية لقاء مبلغ خمسين تومان سنوياً، لذلك كان على استعداد لبيع مصالح بلاده بأثمان بخسة لأية دولة أجنبية كان بإمكانها أن تدفع له مبلغاً أكثر من غيرها، إلى الحد الذي لم يتردد فيه من تقبل رشوة مقدارها أربعة آلاف تومان من رشيد باشا الصدر الأعظم في الدولة العثمانية، مقابل جهوده التي وظفها بشأن إجراء تعديلات مهمة على بنود معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧م لصالح العثمانيين، وهذا ما تم الاتفاق عليه معه في أثناء التحاقه بوظيفته عام ١٨٤٧م في باريس ومروره بالدولة العثمانية.

تزامن رجوعه من باريس إلى طهران مع وفاة محمد شاه وتبوّء ناصر الدين شاه العرش الإيراني، ولحسن حظه صادف رجوعه إلى البلاد أن توفي ميرزا مسعود كرمودي، وزير خارجية إيران، الأمر الذي دفع ميرزا محمد تقي خان أمير كبير، الصدر الأعظم الجديد، الذي تصدى لشؤون وزارة الخارجية أيضاً، لأن يعينه النائب الأول لوزير الخارجية، إلا أنه لم يستمر طويلاً في منصبه حتى عُيِّنَ وزيراً للخارجية الإيرانية في حزيران ١٨٥١م وظل في هذا المنصب حتى وفاته في شباط ١٨٥٢م.

ومن الجدير بالذكر هنا أن وثائق الخارجية البريطانية المنشورة قد أشارت إلى آن جورج.م. مكدونالد، السفير البريطاني في طهران، كان يدفع لميرزا محمد علي خان الشيرازي خمسين تومان راتباً سنوياً، فضلاً عن مبالغ إضافية أخرى كانت تقدم له من رصيد قسم المهمات السرية في السفارة البريطانية في طهران نتيجة إيصاله معلومات سرية مهمة إلى السفارة المذكورة.

صارم الدولة، أكبر ميرزا

ولِدَ في عام ١٨٨٥م، وهو الابن الثامن والمحبوب لظل السلطان، وحفيد ناصر الدين شاه، ويذكر أنه حرم من الجلوس على عرش المملكة، لأن والدته لم تكن من الأميرات القاجاريات، قتل صارم الدولة والدته في عام ١٩٠٦م بتحريض من والده ظل السلطان، الذي أبقى كافة ثروته وأمواله له بعد أن حرم بقية أعضاء الأسرة منها، ولكن صارم الدولة ترك كميات منها كإرث لهم.

تولى أكبر ميرزا صارم الدولة في كانون الأول١٩١٥م منصب وزير التجارة ووزير الفوائد العامة أيضاً في حكومة فرمانفرما، وفي آذار ١٩١٦م تولى منصب وزير الخارجية في حكومة سبهسالارأعظم، وفي العام ١٩١٧م تولى منصب حاكم أصفهان، وفي شباط ١٩١٩م تولى منصب وزير المالية في حكومة وثوق الدولة، وكان أكبر ميرزا صارم الدولة يُعَد الرجل الثاني في مثلث السلطة، المتكون من (وثوق الدولة وصارم الدولة ونصرت الدولة).

لم يكن صارم الدولة راضياً عن التعامل المستبد لوثوق الدولة، رئيس الوزراء الإيراني، وسيطرته على الدوائر على حساب سلطة وصلاحية الوزراء، لذلك تم إبعاده من حكومة وثوق الدولة في نيسان ١٩٢٠ بسبب تآمره على رئيس الوزراء، واتهم صارم الدولة، سبهدار أعظم بأنه المحرض الأساس

لذلك التآمر، ولكن في الحقيقة ان سبهدار أعظم كان أثره ضعيفاً في هذه المؤامرة.

تولى أكبر ميرزا صارم الدولة في تشرين الثاني ١٩٢٠ منصب حاكم كرمان وهمدان. ويُعَد صارم الدولة وأبناء فرمانفرما سياسيين بارزين ترعرعوا بين أحضان العائلة القاجارية، وكان صارم الدولة أشبه بأبناء فرمانفرما من ناحية صلتة بالبريطانيين، لذلك كانوا متنفذين، ولكنهم ليسوا موضع ثقة لدى الناس. ومن جانب آخر كان صارم الدولة يتحدث اللغتين الإنكليزية والفرنسية بطلاقة، وكان تعامله لائقاً جداً، ورجل ذكي يسعى وراء الجاه، ولكنه في الوقت نفسه كان كثير الطمع.

صنيع الدولة، مرتضى قلي خان

ولِدَ مرتضى قلي خان صنيع الدولة في طهران عام ١٢٧٣هـ.ق/ ١٨٥٦م، وهو نجل علي قلي خان مخبر الدولة، وشقيق مخبر السلطنة (هدايت). انضم مرتضى قلي خان إلى صفوف العاملين في جهاز ناصر الدين شاه وهو في السابعة من عمره، وخلال تلك المدة أكمل دراسته الابتدائية، ثم اتجه إلى الصرف والنحو العربي ومقدمات الأدب، وعندما زار ناصر الدين شاه القاجاري العتبات المقدسة في العراق عام ١٨٧٠م كان مرتضى قلي خان وأخوه مهدي قلي خان من بين المرافقين له في تلك الزيارة.

انضم مرتضى قلي خان إلى مدرسة دار الفنون في العام ١٢٨٨هـ.ق/ ١٨٧١م، ونظراً لرغبته في الأعمال الصناعية منذ مرحلة الطفولة، فقد أرسله والده علي قلي خان مخبر الدولة إلى ألمانيا في عام ١٢٩٣هـ.ق/ ١٨٧٦م للدراسة في هذا المجال، وفي السفرة الثانية لناصر الدين شاه إلى أوربا، أدى مرتضى قلي خان صنيع الدولة، الذي كان يدرس في المدارس الصناعية في برلين، دور سكرتير الشاه ومترجمه، وبعد أن انتهى مرتضى قلي خان من

دراسته في قسم المعادن هناك، عمل لعدة سنوات في مصانع برلين وبروكسل، وواصل في الوقت نفسه مطالعته ودراسته العلمية، وعاد إلى إيران في العام ١٣٠٨هـ.ق/ ١٨٩٠م لكي يضع معلوماته وانجازاته العلمية تحت تصرف بلاده.

بعد وصول مرتضى قلي خان إلى إيران بعدة أسابيع التقى بصحبة والده بناصر الدين شاه القاجاري ونال تشجيعاً منه، وكلفه بالعمل في دائرة المعادن الإيرانية، وحينذاك فكر مرتضى قلي خان بتأسيس مصنع للنسيج، واتخذ الخطوات اللازمة بهذا الاتجاه برغبة واهتمام كبيرين، وقام وبمساعدة مالية من الحاج محمد تقي شاهرودي بشراء مكائن النسيج من سويسرا، وتمكن المصنع أن يطرح منتجاته إلى السوق المحلية في طهران وبقية المقاطعات الإيرانية الأخرى، وتفقد ناصر الدين شاه في عام ١٣١٢هـ.ق/ ١٨٩٤م مصنع صنيع الدولة للنسيج ولكن السياسة الاقتصادية لروسيا وبريطانيا في إيران حالت دون تطوير هذا المصنع، وكان مرتضى قلي خان يرغب في أن يقيم شبكة للسكك الحديد في إيران، إلا أن الاستثمارات التي قامت بعد عودته إلى طهران لم تحقق النجاح، ومع ذلك فإنه عمل أيضاً بعد عودته من أوربا في دائرة البرق، ووزارة المعادن بفضل جهود والده.

عقد مرتضى قلي خان قرانه على الأميرة (احترام السلطنة) ابنه مظفر الدين ميرزا، ولي العهد، عام ١٣١١هـ.ق/ ١٨٩٣م بعد أن حصل على موافقة ناصر الدين شاه، وعُيِّنَ في أوائل عهد مظفر الدين شاه في تشرين الثاني ١٨٩٦ رئيساً لدائرة سك النقود والخزانة، إلا انه عزل عن منصبه نتيجة اختلاف وجهات النظر بينه وبين ميرزا علي خان أمين الدولة، رئيس الوزراء الإيراني، ثم عُيِّنَ مسؤولاً عن دار السلاح، وفي عام ١٨٩٨ تولى أدارة دائرة البريد في إيران، إلا انه اعفي عن هذا المنصب بعد سنتين على اثر وشاية من ميرزا محمود خان حكيم المُلك لدى أمين السلطان، رئيس الوزراء الجديد (١٨٩٨-

١٩٠٣م)، وسلم هذا المنصب إلى وزير همايون، احد المقربين من حكيم المُلك.

كان صنيع الدولة يتحدث اللغتين الألمانية والفرنسية، ولديه معرفة قليلة باللغة الإنكليزية، كما انه يمتلك قرية صغيرة في مشهد مرغاب التابعة لأقاليم فارس، فضلاً عن ذلك كانت لديه أملاك أخرى في طهران وضواحيها، ومن الجدير بالذكر إن زوجته «احترام السلطنة» توفيت عام ١٩٠٣م بعد أن أنجبت له (١٣) ولداً وبنتاً، ولثقة مظفر الدين شاه بصنيع الدولة أرسله إلى بريطانيا في عام ١٣٢٠هـ.ق/ ١٩٠٢م لغرض شراء سفينة حربية جديدة مجهزة بمدافع ثقيلة، وسميت بسفينة (مظفري)، إذ تم استخدامها لأغراض الحراسة في المياه الحدودية في الجنوب الإيراني.

بدأ صنيع الدولة بعد ذلك نشاطاً جديداً في اختصاصه (قطاع المعادن)، وسافر إلى أطراف طهران والمدن الوسطى في إيران، وحاول أن يقيم العديد من الأبحاث بخصوص استخراج المعادن، ولكنه لم يحقق نجاحاً في هذا المجال، بسبب الفوضى المنتشرة في البلاد، وعدم وجود رأس مال كافٍ لديه، فعلى سبيل المثال مارس لمدة من الزمن نشاطاً لإنشاء مصنع لإنتاج الكبريت (الشخاط)، ولكنه لم يفلح في ذلك بسبب شحة الخشب الخاص بصناعة الشخاط، وقد سعى لإنشاء معمل للسكر في كهريزك، ولكنه وجد إن مثل هذا المعمل لا يتمكن من الإنتاج بسبب قلة مادة البنجر السكري، فضلاً عن عدم تمكنه من تأمين نفقاته.

بينما كان مرتضى قلي خان صنيع الدولة منهمكاً في التنقيب في أطراف طهران عام ١٣٢٣هـ.ق/ ١٩٠٥م، عثر على معدن الرصاص في منطقة (بس قلعة) فأرسل كمية من الحجر إلى ألمانيا للنظر في العناصر المكونة لذلك الحجر، وبعد عدة أشهر اتضحت نتيجة الدراسات على أن هذا الحجر يحتوي على ٣٠٪ فضة و١٠٪ نحاسا، الأمر الذي دفع صنيع الدولة لأن يستورد المعدات اللازمة من أوربا لغرض إذابة هذه الصخور.

لذلك أسس معملاً خاصاً لإذابة الصخور في تلال داودية الكائنة في مدينة شميران، وبدأ هذا المعمل عمله بعد جهود مضنية، ولكن العمل فيه اخذ يتقدم ببطء بسبب المشاغل السياسية التي كان مرتبطاً بها صنيع الدولة، وتوقف هذا المعمل عن العمل تماماً بعد وفاه صاحب المعمل، لذلك يمكن أن نذكر هنا أن نشاط صنيع الدولة وجهوده المتكررة من اجل تقدم الصناعة في إيران تستحق التقدير والثناء في سبيل خدمة بلاده، ولكن في الحقيقة أن النتيجة النهائية لتلك الجهود تدل على حقيقة واحدة، هي انه كان لا يناقش جوانب الأمور المتعلقة بالعمل بشكل دقيق في بداية الأمر؛ لكي تكون النتيجة في صالحه دائماً، ولهذا السبب فأنه كان غالباً ما يواجه الفشل في أعماله، في الوقت الذي يجب فيه أن لا ننسى إجراءات روسيا وبريطانيا داخل إيران من أجل إحباط محاولاته ونشاطاته.

ولكونه من الدارسين في أوربا والمطلعين على الأوضاع فيها، ولأنه كان صهر مظفر الدين شاه، لذلك فإن الأخير كان يستشير مرتضى قلي خان صنيع الدولة في العديد من الأمور، وبعد أول زيارة قام بها مظفر الدين شاه إلى أوربا، فكر صنيع الدولة بتشكيل حكومة شرعية بعيدة عن الاستبدادية، وسعى إلى تأسيس برلمان. إذ كان الأخير من مستشاري الشاه الساعين إلى الخير ودائماً ما كان يذكره بهذا الأمر في الظروف اللازمة، وعندما اعفي عين الدولة من الصدارة العظمى، وصدر المرسوم الخاص بتشكيل مجلس الشورى الوطني في ٥ آب ١٩٠٦م، ساهم صنيع الدولة مع كل من نصر الله خان مشير الدولة، وشقيقه مخبر الدولة، ومحتشم السلطنة، الدبلوماسي البارز الذي خدم لعدة سنوات في كل من بريطانيا والهند، فضلاً عن حسين بيرنيا مؤتمن المُلك وحسن بيرنيا مشير المُلك، في كتابه قانون الانتخابات الخاص بانتخاب أول مجلس شورى في إيران عام ١٩٠٦م، وفي الوقت نفسه تم انتخاب مرتضى قلي خان صنيع الدولة لعضوية مجلس الشورى الوطني بعد إجراء الانتخابات لدورته الأولى (١٩٠٦-١٩٠٨) ممثلاً عن النبلاء والملاكين.

تنازع مرتضى قلي خان صنيع الدولة في السنة الأولى من الحياة النيابية، بعد افتتاح مجلس الشورى الوطني في تشرين الأول ١٩٠٦م، مع النائب سعد الدولة زعيم الجناح الليبرالي - ألراديكالي في المجلس من أجل الحصول على رئاسة المجلس، وهذا ما دفعه في البداية للوقوف إلى جانب النائب حسن تقي زاده في تنافسه مع سعد الدولة على زعامة الجناح الليبرالي - الراديكالي الذي خسره الأخير في ما بعد لصالح حسن تقي زاده، إلا أن عودة أمين السلطان، الصدر الأعظم السابق، إلى طهران عام ١٩٠٧م وتوليه منصب الصدارة العظمى في إيران مرة أخرى، والمطالب المتشددة لنواب أذربيجان، أوصلته إلى قناعة تامة بأنه غير قادر على العمل مع الراديكاليين، لذلك سرعان ما صار زعيماً لجناح الوسط - المحافظ في المجلس.

تولى مرتضى قلي خان صنيع الدولة رئاسة مجلس الشورى الوطني لدورته الأولى للحقبة من تشرين الأول ١٩٠٦م وحتى العاشر من أيلول ١٩٠٧م، إذ استقال من رئاسة المجلس عند تلقيه رسالة تهديد بهذا الخصوص بعد اغتيال أمين السلطان في ٣١ أب ١٩٠٧، وعلى الرغم من أن تشكيل مجلس الشورى الوطني كان يمثل التجربة الأولى للنواب، إلا إن أكثر النواب لم يكن لديهم دراية بالعمل النيابي في بداية الأمر، إذ إن اغلبهم لم يدركوا مهامهم ومدى صلاحياتهم البرلمانية، وإنهم في الحقيقة لم يدركوا جيداً ما الذي ينبغي عليهم أن يفعلوه، في الوقت الذي لم تكن الحكومة ورجال الحكم المستبدين مستعدين للتنازل عن صلاحياتهم السابقة بسهولة، وكانوا يتوقعون إن البرلمان سيكتفي بسن القوانين فقط، ولم يتدخل بالشؤون التنفيذية والسياسية في البلاد.

لذلك كان عمل صنيع الدولة، رئيس المجلس، في مثل هذه الظروف شاقاً جداً، إلا انه تمكن بمساعدة بعض النواب والخريجين والداعين إلى الحرية إلى إرشاد النواب إلى مهامهم الأساسية بحسن نية، وإفهام الناس كافة بالهدف المطلوب من وراء الحكومة الدستورية، وإرغام الحكومة ورجال

الحكم المستبدين على إطاعة السلطة التي يتمتع بها البرلمان، لذلك تم إحراز العديد من الانجازات بفضل جهود رئيس المجلس وأعضائه واهتمامهم ومن أهمها توقيع مظفر الدين شاه على القانون الأساس (الدستور) يوم ٣٠ كانون الأول ١٩٠٦م وهو على فراش الموت[١]، بعد أن تحفظ في البداية على التوقيع عليه، كما تمكن الأعضاء في الدورة نفسها من الضغط بقوة على محمد علي شاه للتوقيع على ملحق الدستور في تشرين ١٩٠٧م وإصداره مرسوماً بهذا الخصوص كارهاً أو طائعاً، بعد أن تم إعداده بجدية وجهود مضنية.

كان لصنيع الدولة أثر واضح في تمكن البرلمان من عزل بعض الحكام الكبار المستبدين عن مناصبهم واعفائهم، إذ تم بهذا الشأن إعفاء كامران ميرزا من وزارة الحرب، وظل السلطان من حكومة أصفهان، وأصف الدولة من حكومة خراسان، وتم بفضل جهوده وأعضاء البرلمان إقصاء سردار منصور وحجة الإسلام خمامي في رشت، وقوام المُلك شيرازي في شيراز والحاج اقا محسن في أراك، وسبهدار خلعتبري في تنكابن والحاج ميرزا حسن وإمام الجمعة في تبريز من أعمالهم، واعتقال رحيم خان جلبيانو، وسالار معظم بجنوردي والحيلولة دون استمرار تطاولهم على الناس.

لم تتوقف الاجراءات عند هذا الحد، بل تم أيضاً وقف النفقات غير الضرورية التي لا مبرر لها، وان القسم الأعظم من الخدمات الكبيرة التي قل نظيرها، بل والتي لا نظير لها في تاريخ الحياة الدستورية وتاريخ البرلمان تحقق في ظل جهود وإجراءات وقيادة مرتضى قلي خان صنيع الدولة، وعدد أخر من الشخصيات المعتدلة التي كانت هدفها تلبية أمور الشعب والبلاد، إلى الحد الذي أبدى فيه البرلمان في دورته الأولى أول ردة فعل، وثبت موقفه

(١) توفي مظفر الدين شاه بعد ثمانية أيام من توقيعه على القانون، أي في يوم ٨ كانون الثاني ١٩٠٧م.

باتجاه الحكومة الإيرانية في عدم المصادقة على لائحة الاستقراض من الدول الأجنبية، ففي **٢٣** تشرين الثاني **١٩٠٦**م طلبت الحكومة الإيرانية من المجلس الموافقة على قرض خارجي بقيمة عشرة ملايين تومان بوساطة مخبر السلطنة، وزير العلوم، لتأمين الاحتياجات الضرورية لها من الحكومتين الروسية والبريطانية، إلا أن المجلس برئاسة صنيع الدولة لم يكن أداة طيعة للإرادة الملكية، وبعد عقد عدة اجتماعات ومناقشات لتأمين الاحتياجات الفورية للحكومة الإيرانية، وافق صنيع الدولة وبقية الأعضاء على استلام قرض محلي بقيمة مليون تومان.

وللدلالة على حماس نواب مجلس الشورى الوطني وتعاونهم للحد من السيطرة الاستبدادية والاستعمارية، طرح النائب معين التجار في إحدى جلسات المجلس قضية تأسيس البنك الوطني، الذي رحبت به الفئات كافة من مختلف الطبقات والمناصب، وقام عين الدولة، رئيس الوزراء الإيراني السابق، وفي إجراء شجاع، بتخويل المجلس بيع أملاكه كافة لتأمين رأس مال البنك الوطني، في حين تبرعت بعض النساء الإيرانيات بأقراطهن الذهبية لهذا الغرض أيضاً.

أدار مرتضى قلي خان صنيع الدولة البرلمان بوقار وتأن، وسعى من أجل تقدم الديمقراطية بأسلوب معتدل، ولكن اغتيال أمين السلطان في **٣١** آب **١٩٠٧**أثار موجة من الفزع بين رجال الحكم، ونظراً لأن صنيع الدولة هُددَ بالقتل أيضاً آنذاك، لذلك لم يحضر إلى البرلمان منذ الأول من أيلول **١٩٠٧**م، وقدم استقالته، وعلى الرغم من تدخل أغلب أعضاء مجلس الشورى الوطني للطلب منه بعدم الاستقالة من رئاسة المجلس، إلا انه لم يرضخ لمطالبهم، ولم يحضر إلى المجلس حتى حصلت الموافقة على استقالته في نهاية المطاف، إذ عين احتشام السلطنة بديلاً عنه رئيساً لمجلس الشورى الوطني.

بعد عدة أسابيع من حضور مرتضى قلي خان صنيع الدولة إلى المجلس

كنائب فيه بعد غياب استمر شهراً واحداً، تم تعيينه وزيراً للفوائد العامة والتجارة في حكومة ميرزا أبو القاسم خان ناصر المُلك، التي تشكلت بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٠٧م، وعندما شكل نظام السلطنة حكومته في ٢٠ كانون الأول ١٩٠٧م تولى صنيع الدولة منصب وزير الفوائد العامة والتجارة، ووزارة العلوم والأوقاف، ومن ثم أُسندت له وزارة المالية، وبعد إقالة حكومة نظام السلطنة، تولى صنيع الدولة منصب وزير المالية أيضاً في حكومة ميرزا خان مشير السلطنة التي تشكلت في ٧ حزيران ١٩٠٨م، إلا انه لم يستمر طويلاً، إذ استقال في أثناء الانقلاب الذي دبره محمد علي شاه في ٢٣ حزيران ١٩٠٨م ضد مجلس الشورى الوطني.

تعرض صنيع الدولة إلى التهديد بالقتل لعدة مرات، الأمر الذي دفعه للذهاب برفقة مخبر المُلك ومخبر السلطان وصدّيق حضرت في الأول من ربيع الأول ١٣٢٧هـ.ق/ ١٩٠٩م إلى السفارة البريطانية في طهران للاعتصام في داخلها، وعندما توجهت قوات محمد ولي خان سبهسالار أعظم من كيلان وقوات صمصام السلطنة بختياري من أصفهان صوب طهران أسس مرتضى قلي خان صنيع الدولة بمساعدة إمام جمعة خوئي ووثوق الدولة، وعدد آخر من الأفراد غير المغرضين لجنة سميت بـ (لجنة الوساطة لحل الخلافات وعدم وقوع البلاد في دوامة الفوضى والفتن).

وفي هذا السياق التقى صنيع الدولة مع زعماء قوات الشمال وأصفهان، ولكنه لم يحقق تقدماً في هذا المجال، ومع ذلك عُيِّنَ صنيع الدولة بعد فتح طهران وزيراً للعلوم والأوقاف بتاريخ ١٧ تموز ١٩٠٩ من لدن قوات الشمال وأصفهان، في حين عُيِّنَ وزيراً للمعارف والفوائد العامة في حكومة سبهدار تنكابني المشكلة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٠٩م، وعندما تولى مستوفي الممالك رئاسة الوزراء في ٢٥ تموز ١٩٠٩ لم يشارك صنيع الدولة فيها، ولكنه تولى منصب وزير المالية بديلاً من حكيم المُلك بعد إجراء التعديل الوزاري للحكومة نفسها بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩١٠م.

من الأحداث المهمة خلال تولي صنيع الدولة وزارة المالية ارتفاع سعر الملح[١] داخل إيران دون دراسة نتائج وعواقب هذا الأمر، مما آثار موجة من الاستياء في صفوف المحافل الدينية وأوساط الشعب، وعندما أحتج عدد كبير من الواعظين من على المنابر في المساجد على ارتفاع سعر الملح، وتساءلوا عن طبيعة الإجراءات التي قام بها وزير المالية بهذا الشأن، تم إلغاء رسوم الملح أثر ضغوطات الرأي العام، وخلال تلك المدة فكر مرتضى قلي خان صنيع الدولة في تطوير سكك الحديد وتأسيس باقي الخطوط، وأعد خطة لإنشاء خط سكة حديد طهران - ورامين، وأجرى بهذا الصدد مباحثات مكثفة مع الشركة البلجيكية، التي كانت قد حصلت على امتياز خط طهران - سيد عبد العظيم، إلا أنه اغتيل في الرابع من صفر ١٣٢٩هـ ز. ق / ١٩١١م قبل اتخاذ أي أجراء بهذا الخصوص من لدن اثنين من رعايا الروس، تم القبض عليهما بعد عمليات بحث واسعة، وتم تسليمهما إلى دائرة المحاكمات في وزارة الخارجية بناء على أمر سردار انتصار، مدير الشرطة، لغرض التحقيق معهما، وبما أن القاتلين من رعايا الروس، لذلك قدما شكوى إلى السفارة الروسية، وراجع باراتفسكي، أحد منتسبي السفارة الروسية بصحبة عدد من عناصر القوزاق وزارة الخارجية لاستلامهما على أساس قوانين الحصانة القضائية لتتم محاكمتهما في روسيا، ومع ذلك حكمت دائرة المحاكم في وزارة الخارجية الإيرانية على القاتلين بالإعدام، وتعهدت السفارة الروسية

(١) أصبحت الحكومة الإيرانية في حيرة من أمرها أمام تردي الوضع المالي في البلاد، الأمر الذي دفعها إلى الاتجاه نحو المصادر المالية الإيرانية الداخلية لتجميع المال اللازم، لذلك قرر مجلس الشورى الوطني في دورته الثانية في بداية آذار ١٩١٠ تجميع مبلغ قدرة خمسة ملايين تومان، والعمل في إطار الحصول على إيرادات أخرى عن طريق فرض ضرائب جديدة، بما فيها ضريبة الملح، التي فرضتها الحكومة الإيرانية عام ١٩١٠م، ومع إصرار الأخيرة على إبقاء العديد من الضرائب المعمول بها في المرحلة السابقة، فقد ضاعفت البعض الأخر منها عدة مرات، ولا سيما الإنتاج المحلي لهذه المادة (الملح) بنحو ست مرات أكثر مما كان مفروضاً على الملح المستورد، وهكذا ظلت إيران تعاني كثيراً من وضع اقتصادي صعب، أدى إلى استياء الشعب وتذمره.

بتنفيذ حكم الإعدام بحقهما في روسيا، ولكن لم تتوافر أية معلومات حول مصيرهما قط، وهناك احتمال كبير بأنه تم تناسي القضية في روسيا.

توفي صنيع الدولة في ليلة السادس من صفر ١٣٢٩هـ.ق/ ١٩١١م، ودفن جثمانه في مقبرة «هدايت» الواقعة في شارع اسطنبول، ومن الجدير بالذكر إن الزى الذي كان يرتديه في أثناء عملية الاغتيال موجود في المتحف الخاص بالتعريف بالأشخاص، وان صورته التي رسمها كمال المُلك، أستاذ الرسم الإيراني الشهير، موجودة أيضاً في قاعة مجلس الشورى الوطني، ومما كان يؤخذ على صنيع الدولة، انه كان يعيش في الخيال والأحلام على الرغم من كونه ذكياً، وعلى الرغم من دراسته في أوربا، إلا انه كان معروفاً بتأييده للألمان، إذ كان يطلق عليه مصطلح (المانوفيل).

طالبوف، ميرزا عبد الرحيم

إن الحاج ميرزا عبد الرحيم طالبوف يُعَد مهندس الإنشاء الجديد، ورجل من الطراز الأول بين المفكرين الإيرانيين خلال المائة عام الأخيرة، وهو مثار فخر واعتزاز لأذربيجان وأهلها.

عبد الرحيم طالب زاده (طالبوف) من عائلة متواضعة كانت تحترف مهنة التجارة في تبريز. ولد في عام ١٢٧٢هـ.ق/ ١٨٥٥م، وفي السادسة عشرة أو السابعة عشر من عمره اتجه إلى تفليس، التي طالما سقطت بأيدي الروس، واشتغل هناك في التجارة، وبعد سنوات جمع ثروة يعتد بها، وتعلم اللغة الروسية جيداً، وتعرّف على آثار المفكرين الروس والفرنسيين، وبعد سنين من الإقامة في تفليس ذهب إلى ضاحية «تمرخان شورة»، مركز داغستان، وأقام فيها ليكرس كل أعماله لمناقشة مستقبل الدولة الإيرانية.

كان عبد الرحيم طالبوف رجلاً فاضلاً، ويُعَدّ من العلماء، إذ كان على اطلاع واسع بعلوم الفيزياء والكيمياء والفلك، وأوضاع العالم، وتاريخ العالم

العام، وكان قلبه يعتصر ألماً لأوضاع بلاده، وأبناء وطنه، وكان يريد أن يرشد المواطنين على طريق الإصلاح، وينقذهم من التعاسة والجهل، ولحسن حظه كان لديه قلم معبر وسهل، وقرر أن يكتب أفكاره، ويثير الرأي العام لصالح العلم والإصلاحات وقد نجح في مسعاه هذا، إذ قام بتأليف عدد من الكتب المفيدة، وطبعها بمطابع القوقاز واسطنبول وأرسلها إلى داخل إيران، وكان من بين مؤلفاته كتاب «أحمد»، و«مسالك المحسنين»، و«مسائل الحياة»، و«نخبة سبهري»، وترجم كتاب «هيئت فلاماريون»، وكتاب «بند نامه ماركوس» أيضاً، فضلاً عن كتاب «مطالب السياسة».

كان باكورة أعمال عبد الرحيم طالبوف هو كتاب «أحمد» أو «سفينة طالبي»، الذي ضم مجلدين «جزأين»، تحاور فيه طالبوف بلغة سلسة مع ابنه الوهمي أحمد، وبحث فيه تطور العلوم الأوربية الحديثة والانحطاط المادي والمعنوي في إيران، وبهذا فإنه قدم إلى قراء هذا الكتاب المعلومات اللازمة حتى للأشخاص متوسطي التعليم، وهو كتاب شيق ومفيد للغاية، كما يشير طالبوف في كتاب «مسالك المحسنين» إلى قيام بعض الأشخاص من طهران برحلة علمية، اتجهوا خلالها إلى قمة جبل دماوند بصحبة معداتهم، وهو كتاب يحكي إخبار هذه الجولة، لكن الكاتب ساق الحديث في أثناء ذلك عن أحوال الناس ومشاكل الدولة، وهو أيضاً كتاب شيق ومفيد.

ومن الأخطاء التي وردت في هدا الكتاب أن طالبوف تحدث عن قمم جبال البرز، وكأنها مثل قمم غيره من الجبال مملوءة بالغابات الكثيفة، والأمر في الحقيقة لم يكن كذلك، لذلك عرض طالبوف في كتابه الأخير «مسالك المحسنين» قصه خياليه ضمنها مشكلات الشعب في إيران، لكنه لم يكن ناجحا في عرض هذه المشكلات، وان كانت مفيدة، لأسباب، أولها انه غادر إيران منذ وقت مبكر، ومعلوماته آنذاك لم تكن مكتملة عن إيران.. معلوماته ناقصة حتى عن جغرافية إيران، فهو يتصور أن السفوح الجنوبية لسلسلة جبال البرز خضراء مغطاة بالأشجار مثل سفوحها الشمالية.

ومن الإنصاف أن نذكر هنا: انه كان يرغب من كل أعماقه في إصلاح أوضاع الأمة في إيران رغم أن وصفاته لم تكن جذرية، وتبدو هذه الرغبة الشديدة جلية في حواره الخيالي مع المجتهدين، فمع أنه يعترف بأحكام الإسلام، لكنه يقترح أيضاً أموراً حديثة مثل نظام الجندية الإلزامي، ومَدْ سكك الحديد، وإصلاح الخط واللغة وتغيير الحروف الهجائية، وحول الوضع السياسي والأخذ بتقاليد الغرب، يكتب قائلاً: «**لو كانت هذه الوزارات تقليداً للغربيين فأي بلد أوربي وزيره أمي؟ أي بلد فيه وزير بالاسم دونما إدارة؟ لماذا الاسم بدون مسمى؟ وأين تجد مثل هذا الوضع؟ وزير العدل مثلاً شخص لا يعترف أصلا بوجود علم الحقوق. يجلس في عمارة فخمة مع المساعدين والموظفين ليقضي بين الناس فيما اختلفوا فيه. لو كانت الأحكام في هذه الدائرة تصدر على أساس الشرع، فإن أصحاب الشرع منتشرون في جميع الأزقة يعرضون متاعهم ويبحثون عن زبون لعلمهم، ولو كان الحكم يصدر استناداً إلى قانون مدني، فأين مدرسة تعليم القانون في بلادنا؟ وأين هي مصادر قوانيننا الحقوقية؟ وان لم يك ثمة شرع ولا قانون، فأساس العدل ما يرتأيه الوزير وما يتخيله... في كل أنحاء إيران من الشرطي ابتداءً وحتى الحاكم، الجميع يحكمون وفق رغباتهم وميولهم الشخصية كلهم آمرون وحاكمون... أي قاموس يُسمي جهاز الظلم والاستبداد عدلاً؟!!**».

أما كتاب «مسائل الحياة»، فإن طالبوف يتكلم فيه حول القضايا السياسية التي رافقت عصره، ولو دققنا في النص التالي المنقول عن كتاب «مسائل الحياة» لرأينا أن طالبوف كان يتألم كثيراً من التخلف الصناعي والعلمي للإيرانيين، ويبحث عن العلاج، لكنه ينطلق في تقديم العلاج من تأثره بالهزيمة أمام الغرب، وفرار من الذات والهوية قائلاً: «**سألت الأقا رضا (نموذج لعالم دين مؤيد للتغريب)، وهو رجل فاضل وشاعر، هل من جديد؟ قال: عندكم جامع المعقول والمنقول، فما الجديد عندي؟ قلتُ: لِمَ هذا التواضع وكسر النفس؟ عندك عشرة آلاف كتاب. كنز معلوماتك يكفي لإثراء**

عشرة علماء. قال: لا، ابداً. ما عندي أنا وأمثالي إنما هو السنة الأموات، أو معلومات سقطت عن حيّز الانتفاع، وأصبحت جزء من الأساطير. ما يعلمه أحمد أنا (نموذج للتقدميين) ينفعه وينفع الآخرين. كل العالم بحاجة إلى هذه المعلومات... ما نعلمه نحن يجب أن نكتبه على ورق من صنع امة أخرى، وان نقرأه بنظارة من صنع الغرب... معلوماتنا كانت كافية حين لم تتسع احتياجات الناس كما اتسعت اليوم، وما كان من المتصور أن تزداد علاقات الشعوب إلى الدرجة التي هي عليه اليوم، لكن أحمد يستطيع أن يصنع من ترابنا أواني خزفية، ويصنع من صخورنا بلوراً، ومن رمال صحارينا زجاجاً، ومن قطن بلدنا وصوفه قماشاً نصنع منه عمامة ورداء، ومن النفط الأسود مواد مأكولة ومواد محترقة... يستطيع أن يخترق الأرض ويستخرج من باطنها ما أودعته الطبيعة في سُرَّتها من ثروات تزيد الثروة العامة... ماذا أقول؟ أنا منفعل من معلوماتي. ما اعمله هو إني لا اعلم شيئاً».

بعد حديث اقا رضا تصدى له اقا عبدالله (في دور الرجعي المعارض للتقدم والإصلاح) عن طريق إثارته مسألة الحروب الطاحنة التي يشهدها العالم الغربي المنظور قائلاً: «**... اعلم أولاً أن الحرب بين أبناء البشر أمر طبيعي، لا اصطناعي... الحروب وسفك الدماء في هذا العصر لا يمكن مقارنتها بالعهود السابقة. كان الجرحى في الحروب يداسون تحت سنابك الخيل، ويصفون الأسرى فيقطعون رؤوسهم، وحين يدخلون البلاد المفتوحة كانوا يذبحون أهلها ويهدمون دورها. أما الآن فتسير خلف المحاربين مجموعات من الأطباء والممرضات من النساء المسميات بالأخوات العطوفات، وتسير هذه المجموعات مع المقاتلين بأدوات الجراحة واكواز الماء وأحمال الأدوية والسديات اللولبية لحمل الجرحى، ويضمدون المصابين تحت وابل الرصاص.. ولو كان المغلوبون عطشى أو جرحى يعاملونهم كضيوف أعزاء، فيطعمونهم ويسقونهم، وبعد ذلك يطلقون سراحهم مسلحين أو منزوعي السلاح حسب ما يعقد من معاهدات، أو يرسلونهم إلى معسكرات الأسر، فيتعلمون هناك الصناعة والحرف، أو يمتهنون التدريس».**

وتكلم طالبوف عن الحرية بصراحة تامة وترك الأثر العميق في القارئ نفسه قائلاً بهذا الشأن: «**من كان ينشد الحرية فلا يخش الموت، أي لا يرضخ لأحكام الاستبداد وسلب الحقوق. من هنا كان شهداء كل امة أحياء دائماً، وأيام ولادتهم ووفاتهم أياماً مباركة، ذلك لأنهم ضحوا بأنفسهم من أجل صيانة الحقوق والحرية وعدم الرضوخ للمستبدين، فأصبحوا أحياء خالدين. شهداء الجهاد في سبيل الله هم بمعنى آخر ينالون حياة خالدة واحتراماً خاصاً، فهم في حياتهم قد أدوا مسؤولينهم على أكمل وجه في مساعدة بني نوعهم وإضاءة طريق الحرية وحفظ الوجود لهم، وبعد وفاتهم سجلوا في صفحات التاريخ للأجيال دروس التشجيع على تحقيق تلكم الأهداف. ومهما كانت آثارهم الحميدة نافذة في الأجيال اللاحقة كان اسمهم حياً في النفوس. ليست الحرية مثل سائر أقوالنا وأفعالنا مقدمة لشيء آخر، ليست مثل المشي لطي المسافة، القراءة للحصول على معلومات، والأكل للتقوية، والقول لإيصال المقصود، والعبادة للتقرب إلى الله، والأدب لكسب المحبة، والكفاية لتحقيق الأهداف، والشجاعة لغلبة العدو، العدل لبسط السعادة والبركة و... ليست الحرية مقدمة لشيء آخر، الحرية من أجل الحرية، فالحرية مقدمة بدون نتيجة، أو نتيجة بدون مقدمة. أنها من الألفاظ المجردة. يقال أن الحياة من الألفاظ المجردة، لأن الحياة هدفها الحياة لا غير. لكن الحياة في اعتقادنا مقدمة للموت. أما الحرية فهي للحياة والممات على السواء، سواء في عالم الذر (أي عالم الذرَّات) حيث الذرّات مطلقة غير مقيدة بشروط وتكاليف، أو في عالم اتصال الذرّات، حيث الخضوع لقوانين اتصال الذرات وتكاليف المدنية أي الشرع والعرف...**».

يُعَد طالبوف من طلائع الأفكار الليبرالية والدستورية في إيران، وفكره كما يلاحظ في النصوص السابقة يتجه إلى إصلاح إسلامي على الطريقة الغربية، وتظهر فيه بوضوح آثار التوجه نحو العلوم الطبيعية والحياة الأوربية. انه دون شك فيه متأثر بالليبرالية، وبحركة الإصلاح الديني الأوربية، ونعلم

جيداً أن حركة الإصلاح الديني في أوربا استهدفت التحرر من أغلال الكنيسة وتعسفها، والنواة الأصلية لليبرالية هي الحرية، وأساسها الحرية الفردية، فالفرد حُر في التفكير والعقيدة وحق انتخاب الحرفة وحق انجاز المعاملات والاشتراك في الحكومة عن طريق انتخاب الحاكم.

من هنا فإن معيار صحة المؤسسات الاجتماعية، من وجهة نظر طالبوف، ليس هو الدين، بل مقدار ما تحققه من سعادة الأفراد وراحتهم، وبموجب هذه النظرة تترك العادات والتقاليد والرسوم القديمة مكانها للسعي من أجل رفاه الإنسان، أو بعبارة أخرى لتقدم المجتمع وتطوره، ولهذا فإن كتبه وكتاباته لن تروق لبعض علماء الدين، إذ عدَّوه كافراً وحرموا مطالعة كتبه.

كانت كتب طالبوف وكتاباته مؤثرة جداً في المجتمع الإيراني قبيل مرحلة الدستورية، إذ انه لفت انتباه الإيرانيين إلى ضرورة تبني الإصلاحات الأساسية، وكان له أثر مهم في الترويج للأفكار والمعتقدات الجديدة والإصلاحية، وبعد صدور مرسوم «الدستور» والشروع في انتخابات مجلس الشورى الوطني، انتخبه أهالي تبريز لأن يكون عضواً في المجلس المذكور تقديراً لخدماته، إلا انه لم يترك عزلته في ضاحية «تمر خان شورة»، ولم يوافق على تولي مقعد في البرلمان لكبر سنه.

وهناك من يذكر أن السبب في رفضه لهذا يعود إلى أن الشيخ فضل الله نوري، رجل الدين المعروف، كان قد كفر كتابه «مسالك المحسنين»، ولهذا فإنه لا يريد أن يدخل في صراع مع علماء الدين في أثناء مجيئه إلى طهران- «انه كان من بين الأفراد الذين يخشون من استغلال الأفراد الأميين والجهلة للدستورية ليتجهوا نحو التطرف، ولهذا فأنه كان يدعو الناس من عزلته إلى الاعتدال».

نشرت مجلة «بهار- الربيع» التي كان يديرها اعتصام المُلك نبذة عن حياة طالبوف، ونشرت له رسالتين، كانت أحداهما موجهة إلى ميرزا علي أكبر خان دهخدا، الأديب الإيراني المعروف، وضمنها أفكاره السياسية، وذكر في

جانب منها قائلاً: «.. أن مما يثير الانتباه والعجب هو أن الناس في إيران يتقاتلون حول حرية الرأي، ولكن في الحقيقة يؤكد طالبوف انه لا يصغي كل شخص إلى رأي الآخر، فالذي يعبر عن رأيه تُوّجَه له العديد من التهم، ويُعَد قتله واجباً، بوصفه مستبداً ومغروراً، وإلى غير ذلك، وان هذا الأمر أحياناً يكون صحيحاً تماماً، فبعد مضي أكثر من أربعين عاماً على الثورة الدستورية الإيرانية لم يحصل أي تغيير، وأن ذلك مدعاة للتأثير بالماضي الاستبدادي، وحسبما يذكر السيد حسن تقي زادة «أن أي شخص لا يطيق أبداً سماع الآراء المعارضة له».

ولهذا ينتقد طالبوف كثرة عدد اللجان في المرحلة الدستورية قائلاً: **«أي كائن هذا الذي يلد في ليلة واحدة (١٢٠) لجنة؟ أن هذا الأمر يثير الأسف والضحك في الوقت نفسه»**. وهنا يبدو أن طالبوف لم يكن يعلم أن الفساد في المرحلة الدستورية يعود بالدرجة الأولى إلى الفساد في مرحلة الاستبداد، وان تأسيس المائة والعشرين لجنة كان نتيجة مباشرة لآلاف الأعمال التي لا معنى لها في مرحلة الاستبداد.

أما الرسالة الثانية فكانت موجهة إلى اعتصام المُلك، مدير مجلة «بهار»، في عام ١٣١٦هـ.ق/١٨٩٨م، إذ كتب قائلاً: «أنني لا أريد أن اترك لنفسي أثراً في أي منطقة سوى تبريز.. أنني أحب العالم ومن ثم إيران، ومن ثم تبريز الطاهرة.... كذلك كلما تريدون عمل شيء في تبريز فاجعلوني شريكاً ومساهماً وعبداً وخادماً لذلك العمل، وان كنت تتمكن من استعمال الكتب الروسية، فأنني استطيع أن أرسل لك الكتب المفيدة، لأني عارف باللغة الروسية، التي تركت لدي بعض الآثار ببركة مطالعاتي ومواصلتي للمطالعة، التي صقلت مواهبي وقدمتني كمهندس للإنشاء الجديد».

يمكن إدراك روحية طالبوف من خلال هذه الرسالة التي تحدثت حول تأسيس مطبعة مجلة «بهار» في تبريز، إذ تكمن في سطورها عالم من الذوق والصفاء والإخلاص وحب إيران ونوع الصداقة وحب الأرض، وكذلك بحر

من التواضع، بوصفه يحب تبريز من صميم قلبه، ولم يتحدث عن الأرض الطاهرة اعتباطاً، أو لأجل المجاملة في الكتابات الاعتيادية، لأن بعده عن الوطن ضاعف من محبته لمسقط رأسه، ويلاحظ في بقية كتبه انه لم يغفل دقيقة واحدة عن ذكر تبريز، فعلى سبيل المثال انه إذا أراد أن يذكر اسم مدينة ما مثالاً لحالة معينة، فإنه يذكر اسم مدينة تبريز أيضاً.

وعَدَّ طالبوف نفسه في هذه الرسالة انه أمي لا يعرف شيئاً، ولكن من المؤكد ان ميزتة التواضع، لأنه كان أُستاذاً في اللغة الفارسية وكانت له معرفة باللغتين العربية والروسية، والأهم من ذلك كله هو انه كان حقاً مهندساً للإنشاء الجديد، وكانت كتاباته سهلة وشيقة، وعلى الرغم من انه كان يتحدث بلغة الأطفال، ويسعى إلى الكتابة بالاسلوب البسيط والسهل، إلا أن كتابته في النثر الفارسي واضحة من خلال السطور والمؤلفات التي كتبها في هذا المجال، إلى الحد، وحسبما يشيد به كثيرون، أن النثر الفارسي المتداول في عهده، الذي تنتقد الصحف بواسطته رجال الحكم ويكتب من خلاله الأدباء ورجال الدين أفكارهم، مدان له إلى حد كبير.

ومن المؤكد انه كان من أدباء الطراز الأول في إيران، وفي الوقت نفسه كان يعاني الآلام جراء ما تمر به إيران والإسلام، لذلك عقد العزم على إجراء وتنفيذ الإصلاحات، وكان سلاحه في هذا الشأن هو التعلم وكتاباته البسيطة والسهلة، ولهذا السبب كان يتألم دائماً لمشاهدته أنواع المفاسد في إيران، والفقر والتعاسة اللذين يعاني منهما الإيرانيون، وان آثار هذا الألم والتأثر نلاحظه واضحاً في كتاباته المتعددة، وكان يتمنى أن تزول عنهم المحن والآلام، لذلك أعَدَ خططاً جديدة تكون إيران من خلالها بلداً متحضراً دون أن يحصل أي تغيير في طبيعتها الشرقية؛ أي: إن تتقبل الحضارة الجديدة مع بعض القيود والشروط، دون أن تترك تقاليدها الماضية، فعلى سبيل المثال أن طالبوف تصور بشأن خط سكك الحديد الذي أسس بين تبريز وطهران، أن يضم القطار، الذي يسير على سِكَتِه، فضلاً عن العربات الاعتيادية، عربتين

للصلاة للرجال والنساء، ويمكن من خلال هذا التصور إدراك أمنياته كافة، إذ هو يريد العربة والصلاة في آن واحد، ومن المؤكد أن تكون الحياة أفضل إذا لم يتعارض ما في الحضارة الغربية مع الدين والعادات والتقاليد، ولهذا عند وضع مصر وتركيا مثالاً بهذا الشأن، يمكن القول انه في مصر تحققت أمنية طالبوف إلى حد ما، ولكنها لم تتحقق في تركيا.

وفي الحقيقة أن كُتب طالبوف راجت رواجاً كبيراً في داخل إيران، وحظي هو نفسه باهتمام المثقفين، إذ كان المثقفون الإيرانيون يذهبون دائما لزيارته في «تمر خان شوره» ويطلبون منه إبداء الرأي، إلى الحد الذي أطلق عليه لقب «شيخ تمرخان شوره»، وبذلك يشبه طالبوف في هذه الناحية فولتير، خطيب الثورة الفرنسية، فمثلما سكن الأخير في أواخر حياته في قصبة جميلة في سويسرا، وحظي باهتمام المثقفين الفرنسيين، ووفر الأرضية المنسبة للثورة الفرنسية فإن طالبوف أقام في أواخر حياته خارج إيران، ووفر الأرضية الطبيعية للثورة الدستورية التي اندلعت عام ١٩٠٥م.

كان طالبوف يفكر في الإصلاح إلى الحد الذي جعله ينسى نفسه وعمله، ولا توجد في كتبه وكتاباته كلمة أو جملة تشير إلى إعجابه بنفسه، لذلك لم تكن لديه مزاعم، وكان يَعِد نفسه صغيراً، الأمر الذي جعل جمله القصيرة تصل إلى القلب، وان آثاره ما زالت تستخدم حتى الآن على الرغم من مضي مراحل زمنية طويلة عليها.

أصدر طالبوف في عام ١٣٠٦هـ.ق/ ١٨٨٨م أول صحيفة إيرانية فكاهية انتقادية باسم «شاهسون» التي كانت تصدر في اسطنبول، وعلى وفق ما ذكره محمد علي تربيت انه لم يصدر أكثر من عدد واحد من هذه الصحيفة. في حين توفي طالبوف في عزلته عام ١٣٢٨هـ.ق/ ١٩١٠م.

طباطبائي، السيد محمد

السيد محمد طباطبائي والمعروف بالميرزا سيد محمد (سنكلجي)، أحد القادة البارزين والداعين إلى الحياة الدستورية، هو ابن سيد صادق طباطبائي، العالم المتنفذ والمجتهد الورع المعاصر لناصر الدين شاه. وسيد صادق ابن السيد مهدي الطباطبائي، الذي نال في همدان مرتبة الاجتهاد، وسيد مهدي (مير سيد علي الكبير)، ابن السيد أبو المعالي الذي كان يُعَدْ من العلماء الكبار، وسيد علي أصفهاني الأصل، إلا أنه ولِدَ في الكاظمية وعاش في كربلاء، وله مؤلفات عديدة مثل «رياض المسائل في الفقه» ولأهمية هذا الكتاب سمي بـ «صاحب رياض المسائل».

ولِدَ السيد محمد طباطبائي في ١٩ ذي الحجة ١٢٥٨هـ.ق/ ١٨٤٢م في كربلاء وبعد سنتين من ولادته انتقل ليكون تحت رعاية السيد مهدي طباطبائي، وفي الثامنة من عمره انتقل إلى طهران ليعيش مع أبيه وليكمل دراسته الابتدائية ومبادئ علوم الأدب والعربية، ثم تعلم من والده العلم المنقول (الفقه والأصول) والحكمة على يد الميزا أبي الحسن جلوه، الفيلسوف الكبير في العصر الناصري، وبتوجيه من أبيه درس عند الشيخ هادي النجم آبادي فتعلم منه حرية الفكر والأخلاق.

ذهب السيد محمد طباطبائي في العام ١٢٩٩هـ.ق/ ١٨٨١م لزيارة بيت الله الحرام، ولكنه لم يصل في الوقت المحدد للحج في ذلك العام، لذا استبدل الحج بالعمرة، ثم أخذ طريقه إلى العتبات المقدسة، إذ انتقل إلى العراق وأقام في سامراء، وهناك التقى بالميرزا الحاج محمد حسن الشيرازي، زعيم المرجعية، وبدأ هناك تحصيلاته الدراسية، وفي عام ١٣٠٠هـ.ق/ ١٨٨٢م توفي والده السيد صادق وعلى أثرها قام بنقل عائلته من طهران إلى سامراء، وبعد إقامته فيها مدة ما يقارب العشر سنوات نال درجة الاجتهاد وأصبح من مساعدي الميرزا الشيرازي، وأخذ يستشيره في الأمور السياسية وبعد نجاح

انتفاضة التبغ والتنباك في إيران (١٨٩١-١٨٩٢م) عاد إلى طهران في جمادي الأولى ١٣١١هـ.ق/ ١٨٩٣م.

كان الطباطبائي إنساناً ورعاً وتقياً، واضح الفكر وذا آراء متحررة. اطلع على الأفكار التحررية الممتزجة بالتعاليم الدينية، وتعلم منها كثيراً عن طريق والده والشيخ هادي النجم والسيد جمال الدين الأفغاني، وهذه المعرفة أوجدت عنده نوعاً من الحرية الفكرية التي أهلته في أن يكون طرفاً في تحطيم القدرة الاستبدادية واستقرار الحياة الدستورية. كان قنوعاً وزاهداً، الأمر الذي دفعه للابتعاد عن السلطة واتجه لإصلاح أفكار الناس واطلاعهم على كثير من الأمور التي تحيط بهم نتيجة كلامه الناقد فيهم، وكان يَعِدْ هذا العمل من ضمن وظائفه الشرعية، وتدريجياً اشتهر على أفواه الناس، وكان بعضهم يَعِدَه ذا اتجاه جمهوري ومتأثراً بالأفكار الجمهورية، إلا أن صفاته الأساس هي الورع والتقوى اللتان جعلتاه لا يفسح المجال لأحد بتوجيه التهمة اليه، ومن ضمن الأهداف التي دافع عنها كثيراً رغبته في تحقيق الحكومة الدستورية، وتطبيق القانون والعدالة، التي يَعِدَها من ضمن أولوياته وأهدافه الشرعية.

كان محباً للعلم وشديد الارتباط بالثقافة، وهذا ما دفعه إلى تأسيس مدرسة إسلامية كان المشرف عليها أخاه السيد أسد الله الطباطبائي، الذي كان من أهل الدعاء والذكر وإنساناً محترماً جداً بين الناس، وأما نظام المدرسة فكان بعهدة ناظم الإسلام كرماني، وإدارتها بعهدة السيد محمد طباطبائي، الذي أوضح للمحاضرين في حفل افتتاح المدرسة فوائد العلم والمعرفة وضرورة توسيع المدارس الجديدة والاهتمام بها.

أما توجهه السياسي وتصديه لاستبدادية السلطة، فإنه بعد عودة مظفر الدين شاه من سفرته الثالثة لأوربا عام ١٣٢٣هـ.ق/ ١٩٠٥م استجاب السيد محمد طباطبائي لدعوة السيد عبدالله البهبهاني، عالم الدين المعروف في طهران، بالتصدي لاستبدادية الدولة القاجارية، واقترح عليه أن يكون هدفهم أكبر من ذلك، لذا اتفق الطرفان حول ذلك الهدف المشترك، وعندما اشتكى

له تجار طهران من معاملة المسيو جوزيف ناوس، مدير الكمارك الإيرانية والبلجيكي الأصل، للتجار وارتفاع التعريفة الكمركية على بضائعهم في بداية عام ١٩٠٥م، استغل محمد الطباطبائي هذه الفرصة وأوضح لهم في شرح مفصل أهمية الاقتصاد في الحياة السياسية، وتأثير التجار داخل البازار الإيراني، إذ أدت أفكاره وبياناته بهذا الخصوص إلى تحريك التجار باتجاه المطالبة بحقوقهم، لاسيما إذا أخذنا بالحساب أنه أوصاهم «**بان لا يكونوا تحت تأثير الظلم والاضطهاد**».

ادخل اتحاد الطباطبائي والبهبهاني القلق والرعب في قلب عين الدولة، الصدر الأعظم، لما له من تأثير كبير على الأوضاع الداخلية، الأمر الذي اضطر الأخير لأن يسلك اسلوباً ملتوياً مع الطباطبائي فحاول أن يدفع له مبلغاً قدره عشرون ألف تومان، مقابل أن يتراجع عن تحالفه مع السيد عبدالله البهبهاني، إلا أن محمد الطباطبائي رفض هذا العرض لاعتقاده بأن الهدف الذي يسعى إليه هو أسمى من المال.

استمر السيد محمد الطباطبائي في دفاعه عن حقوق التجار، إلى الحد الذي ذهب مع جمع من التجار وطلبة المعاهد الدينية إلى مسجد حضرة عبد العظيم في جنوبي طهران، للتحصن هناك بعيداً عن بطش السلطة الاستبدادية، واقترحوا عدة مطالب من ضمنها تأسيس «دار العدالة»، التي عُدَتْ من مطالبهم السياسية الرئيسة، وفي تلك الأثناء وصلت رسالة طويلة إلى السيد محمد طباطبائي من الأمير القاجاري ناصر المُلك من أوربا، ويعتقد الكاتب الإيراني أحمد كسروي أن عين الدولة هو الذي قام بتحريك ناصر المُلك لأجل كتابة هذه الرسالة إلى محمد الطباطبائي والتي كان لها الأثر الكبير في نفسية الأخير وتوجهاته السياسية.

في هذه الرسالة استهزأ ناصر المُلك بدعوة محمد الطباطبائي للمساواة والحياة الدستورية، وقال له صراحة: «**انتم في سلوككم هذه الطريق توجهون ضربة للإسلام والشعب الإيراني**»، وفي الوقت نفسه أكد أن الدعوة للحياة

الدستورية في إيران في مثل هكذا مرحلة هي في عداد الدعوة المبكرة، ولأجل أن يحبط عزيمته أشار إلى صعوبة إجراء الانتخابات قائلاً: **«نحن بحاجة إلى حوالي ألف شخص من أصحاب الشهادات والمطلعين على السياسة والدبلوماسية والاقتصاد العالمي، ونحن ليس لدينا إلا اثنين من هؤلاء»**، ونصحه في الرسالة نفسها بأن يقوم أولاً ببناء المدارس وتوسيعها ليوضح للناس حقوقهم الشخصية والاجتماعية، وينور عقولهم ليكون هناك أفراد مطلعون ولائقون وأصحاب كفاءات، وعندئذ بالإمكان أن يسهل العمل بالحياة الدستورية، وفي ختام رسالته وجه تحذيراً للسيد محمد الطباطبائي عندما أشار إلى عواقب الأمور، وحَمّله المسؤولية أمام الله ورسوله والناس.

وعلى الرغم من حالة اليأس التي حملتها الرسالة بالحياة الدستورية، إلا إن السيد محمد الطباطبائي لم يتأثر بكلماتها العقيمة وقابلها بالرفض والعناد، إذ صعدّ كثيراً بعد ذلك من موقفه السياسي واستمر في عمله.

وعلى أثر تطورات أحداث الثورة الدستورية في إيران ومحاصرة القوات العسكرية للمعتصمين في المساجد، واستخدام شتى أنواع البطش والإرهاب في طهران مع أولئك الذين يطالبون بحقوقهم من الإيرانيين، إلى الحد الذي استخدمت فيه الأسلحة في مواجهة المتظاهرين من لدن الشرطة والجيش، الأمر الذي اضطر السيد محمد الطباطبائي وأولاده وجمع من مساعديه وطلبة العلوم الدينية للهجرة من طهران إلى مدينة قم المقدسة، التي سميت بـ «الهجرة الكبرى» واعتصموا هناك في مرقد السيدة فاطمة المعصومة عليها السلام، في حين قام العديد من التجار وبعض الشرائح الاجتماعية الأخرى بالتحصن في مقر السفارة البريطانية في طهران بمشورة السيد عبدالله البهبهاني، إلا أن محمد الطباطبائي انتقد التوجه الأخير (التحصن في السفارة البريطانية).

ولكن مع ذلك تمكن البهبهاني من إقناع محمد الطباطبائي بعدم وجود وسيلة أخرى من أجل الوصول إلى هدفهم سوى هذا العمل، وبعد الموافقة على مطالب المتحصنين في قم المقدسة والسفارة البريطانية، عاد السيد محمد

الطباطبائي وأولاده ومن معهم إلى طهران، وقدّر مظفر الدين شاه خدمات الطباطبائي ومطاليبه بالحياة الدستورية، لاعتقاده بأنه أي، محمد الطباطبائي، لم يكن له غرض شخصي من وراء ذلك، وبعد أن تم انتخاب نواب مجلس الشورى الوطني الأول، وافتتح المجلس في ٧ تشرين الأول ١٩٠٦م كان محمد الطباطبائي أحد أعضاءه ممثلاً عن الأرمن في إيران[١].

كان للسيد محمد الطباطبائي حضورٌ دائماً في مجلس الشورى الوطني الأول، وفي إحدى جلسات المجلس يوم التاسع من شعبان ١٣٢٤هـ.ق/ ١٩٠٦م ألقى حديثاً كانت فيه موعظة وبيان فصيح، إذ كان حديثه مؤثراً وناتجاً عن اعتقاده وإيمانه بالحياة الدستورية وتصميمه على تغيير السياسة الاستبدادية للنظام القاجاري، وبعد قصف مجلس الشورى الوطني وإلغاء الحياة الدستورية يوم ٢٣ حزيران ١٩٠٨م أُلقي القبض على السيد محمد الطباطبائي بعد يوم واحد على قصف المجلس في حديقة أمين الدولة في المنطقة القريبة من بناية المجلس، إذ قام جنود محمد علي شاه بالاعتداء عليه وتمزيق لباسه وأرسلوه إلى منطقة «باغشاه» في ضواحي طهران مكشوف الرأس من دون عمامة.

ظل السيد محمد الطباطبائي هناك ليلتين، وفي اليوم التالي صادف أن جاء إلى مقر الشاه في «باغشاه» كل من تشرشل، القائم بأعمال السفارة البريطانية في طهران، وبارافونسكي، الملحق العسكري في السفارة الروسية بطهران، وبعد عرض أوراق اعتمادهما على الشاه، وقع نظر السيد محمد الطباطبائي على تشرشل، الذي كان على معرفة سابقة به، فتقدم نحوه ولكن عندما رأى بارافونسكي جالساً بالقرب منه انصرف عنه، وبعد ثلاثة أيام أعطى محمد علي شاه ثلاثة آلاف تومان للسيد محمد الطباطبائي، وطالبه بترك طهران.

---

(١) ضمن الدستور الإيراني الذي تم التوقيع عليه ١٩٠٦م كان لا يحق للأرمن الترشيح للحصول على عضوية المجلس، ولكن باستطاعتهم تفويض أشخاص من المسلمين ليمثلوهم في المجلس، فكان اختيار الطباطبائي ممثلاً عنهم.

أقام الأخير في شميران شمال طهران لمدة قليلة، وسافر بعدها إلى مدينة مشهد المقدسة مع عائلته وأولاده، وهناك أُستقبل باحترام كبير، ثم قام وبمساعدة آقا زاده خراساني بتشكيل «جمعية الولايات» التي عن طريقها تأسست «لجنة المجاهدين»، وتمكن نجله عبد المهدي من تطوير هذه اللجنة، التي بدأت تتعاون مع «جمعية السعادة»، إلا أن ركن الدولة، حاكم مشهد، الذي كان يحترم السيد محمد الطباطبائي ويقدره كثيراً لم يتفق مع الأخير في تأسيس تلك الجمعيات وكان ضد وجودها، وهذا ما دفع ركن الدولة لإيصال هذا الأمر إلى الصدر الأعظم، الذي حذر هو الآخر السيد محمد الطباطبائي من مغبة الاستمرار في هذا العمل، وهدده عن طريق التلغراف باتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة عدم الابتعاد عن هكذا أعمال، ولكن السيد الطباطبائي لم يعر اهتماماً لذلك التهديد، واستمر في عمله من أجل تصحيح أفكار الناس.

وعندما تم فتح طهران في تموز١٩٠٩م عن طريق التحالف بين قوات البختياريين ومجاهدي القفقاز والكيلانيين، وبعد أن تم عزل محمد علي شاه في ١٧تموز ١٩٠٩م وإنهاء مرحلة «الاستبداد الصغير»، أُقيم احتفال بهذه المناسبة في مشهد حضره الطباطبائي وأولاده، وبعد استقرار الحكومة الدستورية الجديدة عاد السيد محمد الطباطبائي إلى طهران، وكان محط استقبال شعبي مهيب إلى الحد الذي أصبح فه منزله لاحقاً محل قضاء حوائج الناس.

منذ أن سقطت الحكومة الاستبدادية وعادت الحياة الدستورية للبلاد من جديد، عَدّ السيد محمد الطباطبائي أن وظيفته الشرعية تمت باستقرار الحكومة الدستورية، ولكن لم تمض مدة طويلة حتى أصابه الندم، ويوماً بعد يوم انتبه إلى أن ما قدمه من المال وإتلاف الوقت لم يؤد إلى النتيجة التي يجب أن تنتهي إليها الحياة الدستورية والعملية السياسية ويتمناها الشعب الإيراني، وذلك بسبب تغلغل بعض المستبدين إلى داخل السلطة السياسية، ومنهم:

مشير السلطنة، الصدر الأعظم، وأمير بهادر جنك، رئيس الحرس الخاص للشاه المخلوع، الذين منحوا سلطات ديكتاتورية غير محدودة، فضلاً عن تغيير توجهات سبهدار أعظم وصمصام السلطنة وسردار أسعد البختياري وبيرم خان الثورية.

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى توجهت القوات الروسية ومن خلال جبهتين إلى داخل الأراضي الإيرانية، مما أثار الرعب في نفوس أهالي العاصمة طهران، ودفع الديمقراطيون لتشكيل حكومة الدفاع الوطني المؤقتة والمؤيدة للألمان، إلا أنها انسحبت تحت الضغط البريطاني - الروسي إلى كرمنشاه ونزح معها كثير من الشخصيات الإيرانية، ومنهم السيد محمد الطباطبائي واثنين من أبنائه إلى العراق، ولكنه بعد سقوط بغداد بيد البريطانيين عام ١٩١٧م غادر السيد الطباطبائي مع أعضاء الحكومة المؤقتة وغيرهم من الإيرانيين إلى استانبول، فأقاموا فيها لمدة ستة أشهر، التقى خلالها الطباطبائي مع طلعت باشا، الصدر الأعظم في الدولة العثمانية، والسلطان العثماني محمد الخامس.

لم يكن السيد محمد الطباطبائي راضياً عن الحياة الدستورية في إيران، التي دافع عنها وضحى من أجلها كثيراً، لذلك أشار ذات مرة في حديث له مع بعض أصدقائه إلى هذا المعنى قائلاً: «عملنا خلاً فأصبح خمراً»، ويعني بذلك أن عمله في البداية بهذا الاتجاه كان صحيحاً، ولكنه بالأخير أصبح فاسداً وبدون جدوى، وفي أواخر عام ١٩١٨م عاد إلى طهران من استانبول وقضى بقية حياته هناك دون أن يتدخل في الأمور السياسية حتى وفاته عام ١٩٢٠م، ودفن في مقبرة العائلة في فضاء مرقد حضرة عبد العظيم في جنوب طهران.

عزت الدولة، ملكزاده خانم

ملكزاده خانم الملقبة بـ «**عزت الدولة**»، وهي الشقيقة الوحيدة لناصر الدين شاه، وعمة مظفر الدين شاه ووالدة زوجته، زَوّجَها شقيقها لميرزا محمد تقي خان أمير كبير بعد وصوله إلى الصدارة العظمى في إيران عام ١٨٤٨م[١]، عرفاناً بالجميل لما قام به الأخير من خدمات في إيصال ناصر الدين شاه إلى العرش الإيراني. تزوجها أمير كبير، وهي في سن السادسة عشر من عمرها[٢]، وتم عقد قرانهما في يوم الجمعة ٢٢ ربيع الأول ١٢٦٥هـ/١٦ شباط ١٨٤٨م، إذ تزوجا بعد أربعة أشهر فقط من تسلم أمير كبير منصبه، وتولى ميرزا نبي خان أمير تومان، والد ميرزا حسين خان سبهسالار، مهمة توفير مقدمات الزفاف، وهذا ما زاده قوة ونفوذاً.

أنجبت عزت الدولة من أمير كبير ابنتين فقط، الأولى تاج الملوك، التي تزوجها ابن خالها مظفر الدين ميرزا، ولي العهد، وحظيت بلقب «أم الخاقان- أم الملك» والثانية «همدم السلطنة»، وعلى الرغم من أن ميرزا تقي خان أمير كبير، من أصل متواضع وليس من العائلة القاجارية، إلا أن عزت الدولة وافقت على الزواج منه، وتصف ليلة زفافها قائلة: «**في ليلة زفافي حملوني بإجلال ملكي إلى بيت أمير كبير، إذ كنت كنور القمر في ليلة الرابع عشر، أبلغ من العمر ثلاثة عشر عاماً، وهناك انتظرته مع نساء الحرم الملكي**

(١) كان صداق عزت الدولة حسب عقد الزواج (٨) آلاف تومان نقداً من عملة أشرفي ناصر الدين شاهي، ونسخة من القرآن الكريم، وبخصوص هذا الزواج كتب أمير كبير رسالة إلى الشاه قائلاً: «كان واضحاً يا صاحب الجلالة بأني لم أكن أرغب في تشكيل أُسرة ومنزل في هذه المدينة، لكن وحسب الأمر الملكي ومن أجل الخدمة لجلالتك أقدمت على هذا العمل» فريدون آدميت، أمير كبير وإيران، تهران، ١٣٦١ ش، ص٢٤.

(٢) ترجع بعض المصادر إلى أن عمرها كان في أثناء ليلة زفافها يقدر بثلاثة عشر عاماً..يُراجع بهذا الخصوص: عباس إقبال اشتيانى، ميرزا تقي خان أمير كبير، تهران، ١٣٤٠ ش، ص١٠٧. ويُذكر بهذا الشأن أن عزت الدولة لم تكن راضية عن هذا الزواج في البداية، لكنه اثر إصرار أُمها مهدِ عُليا، وشقيقها ناصر الدين شاه ارتضت بهذا الزواج.

حتى منتصف الليل، وبمجيئه سكت الجميع كالموتى لهيبته وغادروا المكان، وعندما دخل أمير كبير طلب تجهيز العشاء وجلس ومن ثم بدأ بالكتابة، وبعد أن تناول العشاء لم يوجه لي أية كلمة، وذهب بعد ذلك إلى النوم وحده، ومنذ خيوط الفجر الأولى خرج من البيت ذاهباً إلى عمله. استمر على هذه الحالة ثماني عشرة ليلة، وبعد أن تأكد مني بأني ربة بيت جيدة نتيجة لما قمت به من أعمال داخل البيت على أكمل وجه خلال الأيام الماضية مستحسناً ما قمت به من أعمال منزلية. تزوجنا في تلك الليلة».

عُدّتْ عزت الدولة من سيدات الأسرة القاجارية البارزات، إذ تميزت بجمالها وذكائها، وعاشت مع أمير كبير حياة سعيدة وهانئة وكريمة طابعها الانسجام والألفة، يجمعهما الحنان، ولم تتخلَ عزت الدولة عن أمير كبير حتى في محنته، إذ رافقته في أثناء نفيه إلى كاشان، ولم تفلح الجهود التي بذلها شقيقها ووالدتها من أجل فصلها عنه، نتيجة إصرارها للذهاب معه والوقوف إلى جانبه وفاءً منها لشريك حياتها، لتقود الموكب الذي جمع زوجها وابنتيها الصغيرتين وزوجة أمير كبير الأولى ونجلها الميرزا أحمد خان في ظل حماية الأعداء إلى المجهول الذي كان ينتظرها وزوجها.

وعلى الرغم من أنها كانت مسلوبة الإرادة عند وصولها إلى المنفى في مدينة فين بكاشان يوم ٤كانون الأول ١٨٥١م، إلا أنها كانت رمزاً وأنموذجا نادراً للشهامة والشجاعة التي تميزت بها، لما أظهرته من وفاء الزوجة المخلصة والمرأة النبيلة في الحرص والدفاع عن القيم والأخلاق بضمير حي ومشاعر صادقة، إذ أنها لم تتردد في الالتحاق بزوجها، ولم تبخل عليه حتى بنفسها في الدفاع عنه، فكانت له كالظل الذي يرافقه أينما كان، إلى الحد الذي كانت فيه تتذوق الطعام الذي يأكله أمير كبير قبل أن يتناوله لتتأكد من نقاء الطعام وخلوه من مكائد الأعداء المتربصين بزوجها، لذلك كانت نعم المرأة المثالية التي حافظت على حياة زوجها مادامت معه، ولكن القدر كان أقوى منها، إذ استطاع أن يسلب منها زوجها في أول فرصة غابت عنه قليلاً

أثر مؤامرة، تمكن من خلالها الأصدقاء قبل الأعداء أن يُنَفِذوا جريمتهم النكراء بقتله وإسكات أنفاسه، بعد أن غادر مكان إقامته ولم يعد اليه ثانية.

عانت عزت الدولة الأمرّين بعد مقتل زوجها في كانون الثاني **١٨٥٢م**، وأضحت في حالة يرثى لها بفقدانه، إذ استولى ميرزا أغا خان نوري، الصدر الأعظم الجديد، على جميع ممتلكات أمير كبير ولم يكتف بذلك، وإنما طالب بعزت الدولة نفسها لأن تكون زوجة لنجله ميرزا كاظم خان نظام الملك، الذي كان في عمر يناهز الـ (**٢٢**) عاماً، وعلى الرغم من رفض عزت الدولة لهذا الزواج، إلا أن والدتها مَهدِ عُليا وأخيها ناصر الدين شاه أجبراها على هذا الزواج لتصبح سلعة تباع وتشترى، وهذا ما أشارت إليه بصراحة في رسالة خاصة بهذا الصدد إلى شقيقها ناصر الدين شاه قائلة: أنها «لم تعد سوى جزء في أثاث الوزارة والحكم، وكل من يعتلي منصب الصدارة العظمى عليه الاقتران به». ومع أنها رضخت للزواج أخيراً تحت كثيرٍ من الضغوطات، إلا أن زواجها من نظام الملك لم يكن سوى زواجاً صورياً، إذ كانت تكرهه كثيراً ولا ترغب في مواجهته، الأمر الذي كان يتجنب هو مواجهتها والتكلم معها، وكانت تصفه بـ «النكرة».

استمرت عزت الدولة في حياتها مع الميرزا كاظم خان نظام الملك جسداً بلا قلب ولا عواطف حتى طُلقت منه، بعد أن تم عزل والده ميرزا أغا خان نوري من الصدارة العظمى ودارت عليه الدوائر وصودرت كافة أمواله وممتلكاته وأجبر على مغادرة طهران في الأول من تشرين الأول **١٨٥٨م**، ولم تنجب عزت الدولة من ميرزا كاظم خان نظام الملك مولوداً، وبعد مدة قصيرة تزوجت من ابن خالها مشير خان يحيى الملك ابن خوانسالار ابن الأمير قاسم خان قاجار قوانلو، الذي حصل على لقب اعتضاد الدولة في عام **١٨٦٦م**، ومن الوظائف التي شغلها انه تم تعيينه بمنصب حاكم استرا باد حتى وافاه الأجل في عام **١٨٦٩م** أثر إصابته بمرض الطاعون، وأنجبت عزت الدولة منه ثلاثة أولاد فقط.

بعد وفاة زوجها الأخير تزوجت عزت الدولة مرة أخرى من يحيى ابن الميرزا نبي خان قزويني، الأخ الأصغر للحاج ميرزا حسين خان مشير الدولة والمترجم الخاص لناصر الدين شاه ووزارة الخارجية الإيرانية، وقد حاز لقب «الملك» عام ١٨٦٧، وكذلك لُقِبَ بلقب «مشير الدولة» بعد وفاة أخيه ميرزا حسين خان، وكانت عزت الدولة قد أنجبت منه ولدين أولهما حسين خان معتمد الملك، وثانيهما أفسر السلطنة، وبعد أن توفي يحيى خان مشير الدولة، تزوجت الأميرة عزت الدولة من ميرزا نصر الله خان، ومن ثم توفيت في الرابع من تموز ١٩٠٥م، عن عمر ناهز الخامسة والسبعين سنة.

علاء الدولة، ميرزا أحمد خان

وِلِدَ ميزا أحمد خان علاء الدولة في عام١٢٨٣هـ.ق/ ١٨٦٦م بطهران[1]، وهو نجل رحيم خان قاجر دولو علاء الدولة أمير نظام، الذي كان أحد كبار شخصيات في بلاط ناصر الدين شاه القاجاري، وصهر علي رضا خان عضد المُلك، وعندما توفي رحيم خان قاجار في عام ١٢٩٩هـ.ق/ ١٨٨١م، منح نجله ميرزا أحمد خان لقب علاء الدولة، وعمل الأخير خادماً، منذ سن السادسة عشر من عمره، لناصر الدين شاه، وتولى في الوقت نفسه قيادة خيالة زرين كمر، وخيالة مهدية ذوي الحزام الذهبي، ومنصور، وقدّر اعتماد السلطنة في مذكراته اليومية عدد الخيالة الذين كانوا تحت أمرة علاء الدولة في عام ١٢٩٨هـ.ق/ ١٨٨٠م بثلاثة آلاف رجل، وكتب اعتماد السلطنة في مذكراته اليومية ليوم ١٧ شوال ١٢٩٨ هجرية عن بعض خصال ميرزا أحمد خان علاء الدولة وأطباعه قائلاً: **«كان ميرزا أحمد خان علاء الدولة شخصاً بخيلاً ولم يكن نزيهاً، كما لم يكن مؤدباً، فضلاً عن انه وقحاً وفضولياً»**.

(١) يشير البعض أن ولادته كانت في عام ١٨٥٩م. يُراجع بهذا الصدد: جورج ب.جرجيل، فرهنك رجال قاجار، ترجمة غلامحسين ميرزا صالح، جاب أول، انتشارات زرين، تهران، ١٣٦٩ش، ص١٢٣.

تزوج ميرزا أحمد خان علاء الدولة من ابنة علي رضا خان عضد المُلك، التي أنجبت له ولداً وبنتين، تزوجت أحدهما من مشير المُلك، والأخرى من أمير خان سردار، كما أن شقيقة أمير خان سردار تزوجت من سهام الدولة، نجل أحمد خان علاء الدولة، وأما إخوان علاء الدولة، فهم كل من عبدالله خان ناظم السلطنة، وحسين خان معين الدولة، وميرزا محمود خان احتشام السلطنة.

حصل ميرزا أحمد خان علاء الدولة على رتبة فريق في عام ١٣٠٣هـ.ق/ ١٨٨٥م، وعُيِّنَ في عام ١٣١٣هـ.ق/ ١٨٩٥م حاكماً لعربستان (خوزستان)، ومن ثم استدعي إلى طهران في عام ١٨٩٧م، وكانت من أهم الحوادث التي حدثت في عهد ولايته لعربستان، هي تنفيذ العمليات الحربية العنيفة نسبياً ضد السادة الحيدريين والنعمتيين في شوستر وديزفول، ولكن الحكومة الإيرانية سعت إلى فرض الأمن والنظام هناك بعد القضاء على المتمردين جراء حصول مجزرة أُريقت فيها دماء غزيرة، إلا أن هذه الفتنة التي يعتقد بأنها أُثيرت من لدن رجال الدين في طهران كانت سبباً في استدعاء ميرزا أحمد خان علاء الدولة إلى طهران.

عُيِّنَ ميرزا أحمد خان علاء الدولة في عام ١٣١٧هـ.ق/ ١٨٩٩م حاكماً لكرمان، وفي العام التالي ١٩٠٠م حاكماً لاستراباد، وفي عام ١٣١٩هـ.ق/ ١٩٠١م حاكماً لمازندران، وفي عام ١٣٢٠هـ.ق/ ١٩٠٢م حاكماً لكرمنشاه، وفي العام التالي ١٩٠٣م والياً على فارس (شيراز)، ورشح علاء الدولة في تشرين الثاني ١٩٠٣م ممثلاً للشاه لمقابلة اللورد كيرزن، نائب الملك البريطاني في الهند، في أثناء زيارته لمنطقة الخليج العربي، ولكنه امتنع عن اللقاء باللورد كيرزن في بوشهر بسبب حصول نوع من سوء التفاهم بينهما، وتنفيذاً لبرنامج إعادة بناء القوات الإيرانية المسلحة وتأهيلها، سلمت قيادة ما يقارب ستة آلاف رجل من القوات المنتشرة في كردستان ومنطقة خمسه لعلاء الدولة، كما عُيِّنَ حاكماً لطهران في عام ١٣٢٣هـ.ق/ ١٩٠٥م، وعرف عنه بأنه حاكم قاسٍ وعديم الرحمة بسبب تصرفاته السيئة.

وفي الأيام الأخيرة لشهر رمضان المبارك ١٣٢٣هـ ز.ق / ١٩٠٥م ارتفعت أسعار القند (السكر) في طهران من خمسة قرانات لكل أوقية تبريزية إلى سبعة أو ثمانية قرانات، وكان آنذاك يتم استيراد القند من روسيا والقيصرية إلى إيران، وان الغلاء كان سبباً في الحرب الدائرة بين روسيا واليابان ١٩٠٤ - ١٩٠٥م ومن ثم اندلاع الثورة في روسيا القيصرية عام ١٩٠٥م، وعلى خلفية الاتفاقية التي عقدها عدد من سماسرة السوق مع البنك الروسي، قرر علاء الدولة حاكم طهران المتشدد، وبمشورة عين الدولة، الصدر الأعظم، التذرع بغلاء القند لمعاقبة عدد من تجار البازار، لقيامهم باللجوء إلى الاعتصام في حرم السيد عبد العظيم اعتراضاً على الممارسات السيئة للمسيو جوزيف ناوس قبل قيام مظفر الدين شاه بالسفر إلى أوربا، وأثاروا بذلك غضب عين الدولة على أنفسهم، وقد أثار علماء الدين، ومنهم أية الله السيد عبدالله البهبهاني وأية الله السيد محمد الطبطبائي، غضب الصدر الأعظم عليهم في الأشهر السابقة بكل قوة.

أصدرت الحكومة الإيرانية تعليماتها إلى التجار بخصوص التقيّد ببيع القند بسعر محدود، غير إن التجار لم يلتزموا بتلك التعليمات، لأنها تتعارض مع مصالحهم، وتسبب لهم أضراراً كثيرة حسبما كانوا يؤكدون، فأغتنم علاء الدولة حاكم طهران، هذه الفرصة لكي يقوم برد الفعل المناسب لمعاقبة التجار على اعتراضاتهم السابقة مستخدماً بذلك سياسة «قرص الإذن» مع تجار السكر في طهران، وتخويف العلماء لكي يتراجعوا عن مواقفهم، لذلك أمر علاء الدولة بربط بعض التجار ليعاقبهم بالضرب (الفلقة) في دار الحكومة بتهمة البيع بسعر أعلى.

برزت أثار هذه الحادثة، التي عُدَّت الشرارة الأولى لاندلاع الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥-١٩١١)، بقوة على بازار طهران، وخطف من أيدي الناس الغاضبين القدرة على التحمل حتى بلغ حجم الأمر إلى إغلاق الدكاكين في البازار احتجاجاً على كل ما قام به الميرزا أحمد خان علاء

الدولة، فضلا عن تجمعهم في المساجد، ومنها مسجد شاه داخل العصمة طهران القريب من بازار طهران الكبير.

طالب المعتصمون هناك بعزل علاء الدولة من منصبه، في حين ظلت الحكومة الإيرانية وحاكم طهران يتخبطون في إجراءاتهم اللازمة للسيطرة على الأزمة، حتى تم عزل الميرزا أحمد خان علاء الدولة من منصبه كحاكم على مدينة طهران، واسند هذا المنصب إلى سلطان حسين ميرزا نير الدولة، في حين عُيِّنَ علاء الدولة في عام ١٣٢٥هـ.ق/ ١٩٠٧م للمرة الثانية حاكماً على إقليم فارس، إذ حل محل حسين قلي خان نظام السلطنة ما في، ولم يتمكن من حكم إقليم فارس بسهولة، وذلك بسبب عدم موافقة أهالي الإقليم على تعيينه بهذا المنصب، فضلاً عن المعارضة الشديدة التي أبداها سيد عبد الحسين لاري للحاكم الجديد علاء الدولة، الأمر الذي اضطر الحكومة الإيرانية إلى تعيين غلام حسين غفاري صاحب اختيار، الذي لقب سابقاً بـ «الوزير الخاص» و«أمين خلوت» بدلاً عنه حاكماً لإقليم فارس.

تم اعتقال ميرزا أحمد خان علاء الدولة وأخيه حسين خان معين الدولة في ذي القعدة ١٣٢٥هـ.ق/ ١٩٠٧م بأمر من مظفر الدين شاه، الذي انزعج كثيراً من تصرفات علاء الدولة، وأصر على معاقبته، ولكن الأخير نجا من الموت اثر توسط علي رضا خان عضد المُلك، والد زوجته وأحد كبار القاجار، لدى الشاه.

اعتقل ميرزا أحمد خان علاء الدولة مرة أخرى من لدن محمد علي شاه في عام ١٣٢٦هـ.ق/١٩٠٨م عندما كان أحد أعضاء الوفد الذي أرسله مجلس الشورى الوطني إلى الشاه في محاوله منه للتفاهم مع محمد علي شاه حول الخلافات التي ازدادت بين الطرفين، وفي السنة نفسها تعرض لمحاولة اغتيال عن طريق قنبلة ألقيت على منزله من لدن الجماعات المسلحة التابعة لحيدر خان عمو أوغلي، ولكنه لم يصب بأذى، وفي الوقت الذي كان فيه مورغان شوستر، الخبير الأمريكي، منهمكاً في الإصلاحات المالية في طهران عام

١٩١١م، كان من بين أعماله المهمة هو استلام الضرائب المتأخرة من الأشراف والوجهاء[١].

وبما ان علاء الدولة كان من الملاكين المعروفين في طهران، لذلك سعى بكل ما يملكه من جهد منهمكاً بأعداد الدسائس ضد شوستر بدعم من صمصام السلطنة، رئيس الوزراء الإيراني، وبتوصية من الروس، وبينما كان علاء الدولة يهم الركوب في عربته أمام منزله في شارع «لاله زار» أُطلق عليه النار من قبل أحد المجاهدين، وفارق الحياة على أثر هذه الحادثة التي وقعت في التاسع من ذي الحجة ١٣٢٩هـ.ق/ ١٩١١م.

علاء السلطنة، الأمير ميرزا محمد علي خان

ولِدَ علاء السلطنة عام ١٨٤٠م، ولديه وسام فكتوريا الملكي، وهو ابن ميرزا إبراهيم خان. عُيِّنَ محمد علي خان علاء السلطنة بعد حوالي سنتين من انتهاء الحرب بين بريطانيا وإيران، أي في العام ١٨٥٩م، قنصلاً لإيران في بومباي، وكان قبل ذلك قنصلاً لبلاده في بغداد، وعمل علاء السلطنة في العام ١٨٨٠م نائباً لحاكم كيلان، وعُيِّنَ في العام ١٨٨٢م قنصلاً لإيران في تفليس، كماعُيِّنَ وزيراً مفوضاً لإيران في لندن بدلاً من حاكم خان بعد عودة ناصر الدين شاه من أوربا في عام ١٨٨٩م.

ينتمي ميرزا محمد علي خان علاء السلطنة إلى أسرة أذربيجانية طيبة، وتزوج من شقيقة أمين الدولة، وهو يتحدث باللغتين الفرنسية والإنكليزية،

(١) خطى مورغان شوستر، الخبير الأمريكي، خطوات مهمة باتجاه تنظيم الضرائب الإيرانية وفرضه ضرائب جديدة واستبدال بعضها بالبعض الآخر، ولاسيما تلك التي تجبى من الإفراد ذوي النفوذ، بما فيهم النفعيين وأصحاب المصالح الخاصة، لأنهم اعتادوا لسنوات طوال التهرب من دفع الضرائب، إلى الحد الذي ناصب بعضهم العداء لشوستر وإجراءاته الاقتصادية. يراجع بهذا الخصوص: حبيب اله أبو الحسن شيرازي وديكَران، تاريخ تحولات سياسي واجتماعي صد ساله أخير إيران، تهران، ١٣٨٥ ش، ص ٢٣٦.

وكان نجله الكبير ميرزا مهدي خان مجد السلطنة قد تولى سكرتير والده في السفارة الإيرانية في لندن، بعد أن استدعى علاء السلطنة من لندن في العام ١٩٠٤، إذ وصل إلى طهران برفقة نجله ميرزا حسين خان معين الوزارة في شهر كانون الأول من السنة نفسها، وعاد مجدداً إلى مقر عمله في أيار ١٩٠٥ بعد ترقيته بشكل مؤقت إلى منصب سفير فوق العادة لغرض تقديم هدايا وأوسمة شاه إيران إلى جلالة ملك بريطانيا والأسرة الحاكمة في لندن، ولهذا السبب منحه شاه إيران لقب «الأمير» ورتبة «أمير عسكري».

التقى ميرزا محمد علي خان علاء السلطنة بالملك البريطاني في قصر باكينغهام في السادس عشر من حزيران وسَلمه رسالة خطية من الشاه، وقدم له سجادة إيرانية محاكة بشكل جميل، وخلال هذه المراسيم قُلِدَ علاء السلطنة وسام فكتوريا الملكي، وبعد ذلك تولى الأخير منصب وزير الخارجية في الثاني من تشرين الأول من السنة نفسها، إلا انه نحّي عن هذا المنصب في السادس والعشرين من الشهر ذاته، وكانت خدماته خلال توليه منصب وزارة الخارجية مرضية بشكل عام على الرغم من افتقاره إلى التحرك والمبادرة، وكانت قضايا وزارة الخارجية إثناء مدة توليه الوزارة تعالج أكثرها من قبل مساعديه، وكان علاء السلطنة يتحدث مع المندوبين الأجانب باللغة الفرنسية.

علي كني، الحاج الملا

الشيخ الملا علي كني الطهراني من رجال الدين البارزين في طهران. ولِدَ في قرية «كن» التي تقع غرب طهران في عام ١٢٢٠هـ.ق/ ١٨٠٥م، وأكمل فيها تحصيله الابتدائي، وقد درس فيها أيضاً الفقه والأصول واللغة، وبعد ذلك توجه إلى العتبات المقدسة في العراق لإكمال دراسته الحوزوية على يد السيد إبراهيم الموسوي القزويني، صاحب كتاب «ضوابط الأصول»، والشيخ محمد حسن ألنجفي، صاحب كتاب «جواهر الكلام».

استفاد كثيراً من اطلاعه على العلوم الدينية المتنوعة، إلا أن انتشار مرض الطاعون في العراق اضطره للعودة إلى إيران في عام ١٨٢٦م بعد أن حصل على درجة الاجتهاد، واستقر في طهران ليُدرس فيها الفقه والأصول والحديث والتفسير وعلم الرجال، وفي أواسط عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨- ١٨٩٦م) تمكن أن ينال نفوذاً دينياً فوق العادة، وتأييداً شعبياً واسعاً إلى الحد الذي كان فيه الأخير يهابه لما له من تأثير على الرغبة، كما ان كثيراً من المتنفذين في البلاط الإيراني عدّوه رئيساً للمجتهدين، في حين لوحظ أن أكثر علماء طهران يسيرون على نهجه، وعن طريقه كانوا يحققون أهدافهم.

كان من المعارضين الأقوياء الذين وقفوا أمام منح الامتيازات الأجنبية في إيران، ومنها منح امتياز رويتر عام ١٨٧٢[١] إذ بعث بهذا الصدد رسالة خاصة إلى ناصر الدين شاه في ١٦ أيلول ١٨٧٣م. حذره فيها من النتائج السلبية التي تترتب على منح الامتيازات إلى الأجانب قائلاً: «**ان منح الامتيازات إلى الأجانب سيجلب على البلاد المصائب والفوضى**» .واستهجن مساعي الأشخاص الذين ساعدوا في منح تلك الامتيازات ووصفهم بالخونة.

انكب داخل إيران على التعمق في الفقه والعلوم الدينية المختلفة، فألّف كتاب «**تحقيق الدلائل في شرح تلخيص المسائل**»، وكتاب«**توضيح المقال في علم الرجال**»، وترك الملا علي كني عدة مؤلفات أخرى، منها في الاستصحاب والأوامر والقضاء والشهادات، فضلاً عن بعض الرسائل الشرعية الأخرى، لذلك كان عالماً معروفاً، وفقيهاً موصوفاً وعلى جانب كبير من

---

(١) اشتمل الامتياز على مد خطوط السكك الحديدية داخل إيران وإنشاء خطوط اتصالات برقية وتنظيم الملاحة في الأنهار واستخراج المعادن وتأسيس مصرف في إيران وتنظيم الكمارك، إلا انه ألغي نتيجة المعارضة الشعبية له، للمزيد من التفاصيل عن الامتياز، يراجع: إبراهيم تيموري، عصر بي خبري ياتاريخ امتيازات در إيران، تهران، ١٣٣٢ ش، ص٩٧- ١٥٠؛ خان ملك ساساني، دست بنهان سياست انكليس در إيران، تهران، بى تا، ص٥٧-٥٩.

الزهد والعبادة. توفي الحاج علي كني في طهران عام ١٣٠٦هـ.ق/ ١٨٨٨م عن عمر ناهز الستة والثمانين عاماً، ودفن في حرم السيد عبد العظيم في طهران.

غني زاده، ميرزا محمود

ولِدَ ميرزا محمود غني زاده في مدينة سلماس بأذربيجان عام ١٢٩٦هـ.ق/ ١٨٧٨م، كان والده يدعى ميرزا غني. اتجه ميرزا محمود غني زاده إلى التجارة في بادئ الأمر، وأقام اتصالات عن طريق المراسلات مع سيد جلال الدين كاشاني، مدير صحيفة «حبل المتين»[1]، إذ كان يكتب له مقالات مختلفة بين الحين والأخر لغرض نشرها في الصحيفة المذكورة، وتَعَرّف من خلال سفرة إلى مناطق القوقاز شمال إيران على ميرزا عبد الرحيم طالبوف، الكاتب القفقازي (التبريزي)، وأصبح من الأصدقاء المقربين له.

بعد عودته إلى إيران أسس في محرم ١٣٢٥هـ.ق/ ١٩٠٧م صحيفة «فرياد» في مدينة أرومية، وسافر إلى مدينة تبريز بناءً على طلب من أصدقائه في أوائل عام ١٣٢٦هـ.ق/ ١٩٠٨م قبل أن يقوم محمد علي شاه بقصف بناية مجلس الشورى الوطني في ٢٣ حزيران ١٩٠٨م، وكتب في تبريز مقالات متعددة في صحيفة «شوراي إيران»، وبعد ذلك بمدة من الزمن عينه ستار خان، القائد الوطني التبريزي، ممثلاً عنه في مجلس الولاية، وفي الوقت نفسه كان يعمل سكرتيراً خاصاً لستار خان، وبناءً على مصادقة مجلس الولاية (تبريز) تم تأسيس صحيفة جديدة سميت بصحيفة «أنجمن - الجمعية»، وتولى ميرزا محمود خان غني زاده مهمة إدارتها لمدة سنتين.

بذل ميرزا محمودغني زاده جهوداً استثنائياً لإصدار صحيفة أخرى سميت «بوقلمون»، وتولى أيضاً إدارة صحيفة «شفق»، التي أسسها الدكتور رضا زاده

---

(١) كانت صحيفة (حبل المتين) تصدر في كلكتا بالهند.

شفق، خلال السنتين الأولى من صدورها، وفي ١٣٢٨هـ.ق/ ١٩١٠م أسس صحيفة «محاكمات» الأسبوعية في تبريز بتشجيع من مخبر السلطنة هدايت، والي أذربيجان، إلا أن ميرزا محمود غني زاده توقف عن إصدار الصحيفة الأخيرة، وانقطع كذلك عن التعاون مع صحيفة «شفق» بسبب تكليفه بتأسيس دار العدالة في سلماس عام ١٣٢٩هـ.ق/ ١٩١١م.

في أثناء التطورات التي شهدتها أحداث الثورة الدستورية الإيرانية دخلت القوات الروسية إلى تبريز، استناداً إلى الإنذار الروسي النهائي في ٢٩تشرين الثاني ١٩١١م التي تعرضت لشتى أنواع التدمير والقمع الوحشي الروسي، وبعد الحادث الدامي ليوم عاشوراء (العاشر من محرم الحرام ١٣٣٠هـ.ق/ ١كنون الثاني ١٩١٢م)، المتمثلة بإعدام مجموعة من التبريزيين بضمنهم ثقة الإسلام، غادر ميرزا محمود غني زاده وجمع من دعاة التحرير الدستورية إلى اسطنبول للعمل فيها من أجل سد احتياجاتهم المعيشية، واطلع غني زاده هناك على اللغة التركية وآدابها، وبدأ يكتب مقالات لاذعة ضد اعتداءات القوات الروسية في الشمال الإيراني، والقوات البريطانية في الجنوب الإيراني في صحيفة «اختر» التي كان يصدرها الإيرانيون المقيمون في تركيا من اسطنبول.

سافر ميرزا محمود خان غني زاده إلى برلين في ذروة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ _ ١٩١٨م)، وذلك في عام ١٩١٥م، وتعاون هناك لمدة من الزمن مع السيد حسن تقي زاده وبقية الإيرانيين المقيمين في برلين في إدارة مجلة «كاوه»، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كتب بعض الكُتاب الأتراك، من بينهم سليمان نظيف بيك، وروشني بيك مقالات غير مقبولة ضد إيران، إلا أن ميرزا محمود غني زاده رد بشدة على روشني بيك في رسالة محكمة تحتوي على أدلة وبراهين دامغة باللغة التركية على تهجمات الكاتب التركي على إيران، ونشرت تلك الرسالة في برلين.

عاد ميرزا محمود غني زاده إلى طهران في عام ١٣٤٧هـ.ق/ ١٩٢٨م بعد

أن أمضى أكثر من (١٤) أربعة عشر عاماً في الخارج، وأسس في العام نفسه صحيفة «سهند» في مدينة تبريز، التي استقر فيها، وفي عام ١٣٥١هـ.ق/ ١٩٣٢م عندما كان حسين سميعي أديب السلطنة والياً على أذربيجان، ورئيساً للمجلس الأدبي في تبريز، كَلَّفَ الأخير غني زاده بمهمة ترجمة كتاب «الملحمة الوطنية الإيرانية» الذي أُعِدَ من لدن مستشرق ألماني مشهور، ولكن هذا العمل لم ير النور أثر تغيير منصب حسين سميعي أديب السلطنة في المجلس المذكور، ويُعَد ميرزا محمود غني زاده أحد الدعاة البارزين والداعين إلى التحرر في أذربيجان، ومن رواد الثورة الدستورية الإيرانية. توفي عام ١٣٥٥هـ.ق/ ١٩٣٦م في تبريز.

فرّاشباشي، علي خان المراغي

نشأ في مدينة مراغة الإيرانية، وترعرع فيها وعمل في بداية حياته خادماً وتابعاً لمحمد ميرزا نجل عباس ميرزا، الذي عينه حاكماً على مدينة مراغه، ثم عهد إليه منصب المحاسبة والخزانة في العاصمة طهران، وبعد تولي محمد ميرزا عرش الطاووس قرّبه إليه كثيراً وعينه بمنصب رئيس البلاط الشاهنشاهي في أواخر عهده. تميز بالبخل والحرص على جمع الأموال، إلى الحد الذي عانت عائلته الأمرّين من شحة الأموال والمصاريف المخصصة لها والقسوة التي يتعامل بها مع زوجته، التي اشتكت منه كثيراً وأخبرت ذات يوم أُم عباس ميرزا ملك آرا ابن محمد شاه بذلك الجور الذي لحق بها من تصرفات علي خان المراغي ونجله، ونقلت أُم عباس ميرزا ملك آرا الشكوى مباشرة إلى محمد شاه، الذي وبخ علي خان المراغي وعاقبه بالجلد ولم يكتف بذلك حسب، بل عزله من منصبه، وصادر جميع أمواله.

استاء محمد شاه من أعمال علي خان المراغي وكثرة مساوئه، فقرر أن يقتله في عام ١٨٤٥م، إلا أن علي خان المراغي التجأ إلى مرقد السيدة فاطمة

معصومة عليها السلام في مدينة قم المقدسة مستغلاً بذلك العرف الاجتماعي الإيراني المعروف بـ «ألبست» للحفاظ على حياته.

بعد وفاة محمد شاه عام ١٨٤٨م وتولي ميرزا محمد تقي خان أمير كبير منصب الصدارة العظمى في بداية عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦)، منحه ميرزا محمد تقي خان أمير كبير منصب فراشباشي **(حاجب الملك)** بعد عزل إسماعيل خان من هذا المنصب، وعلى الرغم من انه كان من الرجال الذين رعاهم أمير كبير وحرص على نشأتهم، إلا انه كان ناكراً للجميل، إذ تقرب كثيراً من مَهدِ عُليا، أُم ناصر الدين شاه وأشد أعداء أمير كبير، بعد عزله من منصب الصدارة العظمى عام ١٨٥١م ليكون تابعاً لها ومنفذاً لأوامرها بهدف الوصول على المنافع التي تخدم مصالحه.

لم يكتف علي خان المراغي بذلك حسب، بل شاء القدر ليكون الجلاد الخاص لولي نعمته محمد تقي خان أمير كبير، الذي أُبعد إلى مدينة كاشان، إذ أرسل ناصر الدين شاه وبشكل سري إلى علي خان المراغي ليبعثه إلى مدينة كاشان ليتولى بنفسه تنفيذ عملية اغتيال أمير كبير بمرافقة أربعة أشخاص من أتباع الشاه، ولم يأت هذا الاختيار لعلي خان المراغي اعتباطاً من قبل ناصر الدين شاه، بل انه كُلف بهذه المهمة الإجرامية لعلاقته الوثيقة بأمير كبير وزوجته، اللذين كانا يحبانه ويثقان به، من أجل تنفيذ تلك المهمة بعيداً عن الشكوك.

كانت المؤامرة قد رسمت خيوطها بدقة وتخطيط كبيرين، إذ أحضر علي خان المراغي في يوم الجمعة ١٨ ربيع الأول ١٢٣٠هـ.ش/ ١٢ كانون الثاني ١٨٥٢م بعد دخوله إلى مدينة كاشان خلعة العفو المهداة من ناصر الدين شاه لأمير كبير بمناسبة العفو عنه، وكانت تلك في حقيقة الأمر ذريعة لخروج أمير كبير معه، وبعد ان وصل علي خان المراغي إلى بيت أمير كبير في مدينة كاشان أخبره بذلك العفو الشاهنشاهي، وطلب منه أن يستحم في الحمام الأهلي بالمدينة قبل أن يرتدي هذه الخلعة لكي يراها على قدر مقاسه وتليق

به، وعندها لم يتردد علي خان المراغي في ان يكون أكثر توددا لأمير كبير ليعرض عليه ان يرافقه إلى الحمام ويحممه بنفسه مع مساعده.

وبعد أربعين يوماً من النفي أقامها أمير كبير في فين بمدينة كاشان. ذهب في ذلك اليوم، الحادي عشر من كانون الثاني ١٨٥٢م، إلى حمام مدينة فين، بعد أن انطلت عليه تلك اللعبة الخبيثة لغرض الاستحمام وتحضير نفسه لارتداء الخلعة وملابس العفو، التي فرح بها كثيراً، ونجح علي خان المراغي أيضاً بعزل زوجته عزت الدولة عنه، لمنعها من الوصول إليه في الحمام، وهناك أمر بعض الحراس بغلق الطرق المؤدية إلى حمام فين، وبشكل خاص تلك الطرق التي اعتادت عزت الدولة ان تسلكها باستمرار.

وفي الوقت الذي تأكد فيه علي خان المراغي من نجاح خطوات المؤامرة، وبينما كان أمير كبير غارقاً في خيالاته فرحاً وسط مسبح الماء الحار في الحمام دخل عليه الجلادون وأحاطوا بالمكان الذي يشغله، وفي الوقت نفسه وضعوا حارساً عند باب الحمام من الخارج لمنع الآخرين من الدخول إليه، عند ذلك دخل عليه علي خان المراغي مع أحد معاونيه، وسلمه أمر ناصر الدين شاه المتعلق بقتله، إلا أن أمير كبير كان جلداً ونظر بوقار إلى كتاب الشاه، في حين طلب من علي خان المراغي أن يمهله قليلاً ليقوم هو أو زوجته بمراسلة الشاه ويطلب منه الصفح والغفران، إلا أن علي خان المراغي رفض هذا الطلب.

لم يستطع أمير كبير أن يفعل شيئاً سوى تكرار طلبه لجلاده بأن يعطيه فرصة أخيرة، لأن يرى فيها أمه وزوجته وأولاده ولكن قاتله الناكر للجميل والجاحد لم يلب مطلباً، وفي حالة يأس حقيقية طلب أمير كبير من علي خان المراغي ان يمنحه الفرصة الأخيرة لكتابة وصيته، ولكن دون جدوى، إذ لم تهتز حينها عواطف جلاده، وبروح لا تملك الرحمة مطلقاً أمره تحضير نفسه للموت دون تأخير، وأسرع في تحريض الدلاك على قطع عروقه وهو في الحمام، وشاهد بكل هدوء وسكينة عملية اغتياله الوحشية التي خط من

خلالها بأصابعه المغمسة بالدماء التي سالت من جسده على جدار وأرضية ذلك الحمام ما يشير إلى إساءة الشاه وعلي خان المراغي، الذي عاد إلى طهران بعد ان نفذ جريمته ليحظى بتقدير ناصر الدين شاه، الذي عينه في مناصب عدة.

وبعد عزل أغا خان نوري من الصدارة عام ١٨٥٨م تولى منصب حاكم خوزستان (عربستان) ولقب بـ «**ضياء المُلك**»، ومن ثم تولى حكومة لرستان وبحتياري وتدرج في المناصب فأصبح وزيراً للعدل، ولقب بلقب اعتماد السلطنة، ومن ثم شغل حقيبة وزارة الأشغال والأوقاف، وقد عهد إليه لاحقاً بحكم عدد آخر من الولايات الإيرانية، ومنها كلبايكان، وخوانسار، وأخيراً توفي في شميران بطهران عام ١٨٦٨ ودفن في مدينة قم المقدسة، ومع محاولة نجله محمد حسن خان اعتماد السلطنة، المؤرخ المعروف خلال العهد الناصري، بتبرئة والده بحجج ودلائل ضعيفة وواهية، إلا ان ذلك لم يجد نفعاً، إذ بقيت لعنة التاريخ تلاحقه دائماً.

قائممقام، ميرزا علي

الابن الأصغر لأبي القاسم القائممقام الفراهاني، عاش في مدينة هزاوه الإيرانية بفراهان، بذل أبوه جهوداً كبيرة في تربيته وتأهيله، درس مع أخيه الأكبر محمد علي على يد الشيخ أسد الله الذي كان يعيش في مهر آباد، القرية الصغيرة التي كانت تقع على بعد ستة كيلومترات عن مدينة هزاوه، والمعروف بعلمه وفضله، وكان يواصل مهامه يومياً معهما في إعطاء الدروس لهما ولكن القدر شاء أن تتحول حياة ميرزا علي قائممقام إلى معاناة حقيقية بعد أن توجه مع إخوته وأقربائه إلى مدينة فراهان الإيرانية على أثر مقتل أبيه في عام ١٨٣٥م بأمر من محمد شاه ومصادرة أموالهما.

بعد وفاة محمد شاه وتولى ناصر الدين شاه العرش الإيراني عام ١٨٤٨م

أُعفي عنه وتم تعيينه في دائرة الاستيفاء، أي موظفاً في وزارة المالية في العام ١٨٧٥م، ولنشاطه في عمله نال الحظوة لدى مسؤوليه وأصبح بعد حقبة قصيرة من الزمن مستوفياً خاصاً أي «رئيس محاسبي البلاط»، ثم تدرج في وظيفته ليشغل منصب مستوفي إقليم خراسان، وفي عام ١٨٨١م عُيِّنَ ضمن وزراء المجلس الحكومي المؤسس من لدن ناصر الدين شاه، الذي منحه في العام ١٨٨٣م لقب قائممقام، إلا أن القدر كان له بالمرصاد، إذ توفي بعد سنتين فقط أي في عام ١٨٨٥م.

القاجاري، جعفر قلي خان

وِلِدَ جعفر قلي خان في عام ١١٦٥هـ.ق/ ١٧٥١م من أم من طائفة عز الدين لو في گركان وان جعفر قلي خان هو الابن الخامس لمحمد حسن خان والأخ غير الشقيق لأغا محمد خان، مؤسس الحكم القاجاري، وهو أحد الأبطال الشجعان في الأسرة القاجارية من طائفة قويونلو، وكان جعفر قلي خان، أحد الأخوة الذين جاؤا من قزوين إلى شيراز بعد مدة من وصول أغا محمد خان إلى شيراز برفقة كريم خان الزند عام ١١٧٧هـ.ق/ ١٧٦٣م، ورافق أخيه أغا محمد خان في حركته عندما فرَّ من شيراز إلى طهران بعد وفاة كريم خان الزند عام ١١٩٣هـ.ق/ ١٧٧٩م، فوصلا خلال ستة أيام إلى طهران، وهناك قدَّم جعفر قلي خان خدمات كبيرة لأخيه، حيث إن زعماء القاجار من طائفة دولو كانوا يضمرون العداء لطائفة قويوتلو القاجارية، الساكنة في مناطق خوار ورامين.

هنا تمكن جعفر قلي خان من توفير الأرضية المناسبة للوحدة بينهم وبين أغا محمد خان، أما الخدمة الثانية التي قدمها لأخيه أغا محمد خان هي أن الأخير حاول الذهاب إلى مازندران وگركان للسيطرة عليهما، بعد استقراره في طهران، إلا أن مرتضى قلي خان، أحد إخوانه غير الأشقاء، منعه من الدخول إلى تلك المدينتين، وزعم بعد علمه بوفاة كريم خان الزند بأن السلطة

له (أي لمرتضى قلي خان)، مؤكدا انه أحق من بقية إخوته في تولي العرش، ولهذا بعث برسالة خاصة إلى أخيه أغا محمد خان ذكر فيها «**إنني سيطرت على گركان وما زندران بفضل قوة الساعد والسيف، ولا يحق لأي شخص بالتطاول على هاتين المدينتين**»، وفي الوقت نفسه زج بقوات تحت قيادة شقيقه مصطفى قلي خان إلى سواد كوه لمنع وصول أغا محمد خان إلى هناك، وبعد أن وجد أغا محمد خان أن الأمور تسير بالشكل الذي لا يرغب به، فعين أخوه جعفر قلي خان قائدا لقواته وأرسله إلى مازندران لمحاربة الأخوين، ونشبت حربا كبيرة بين الإخوة انتصر فيها جعفر قلي خان، واتجه الإخوان كل إلى جهة بعد اندحارهما.

كَلَفَ أغا محمد خان في عام ١١٩٥هـ.ق/ ١٧٨٠م جعفر قلي خان باحتلال گيلان، وبعد اندحار قادر خان عرب عامري، حاكم بسطام، ووقوعه في الأسر وتسفيره مع عائلته إلى ساري في عام ١١٩٦هـ.ق/ ١٧٨١م، عَيَّنَ أغا محمد خان شقيقه جعفر قلي خان، حاكماً على بسطام، ونظراً لأن جعفر قلي خان كان يعد نفسه شريكاً لأغا محمد خان في الحكم، ولأنه قدم له خدمات جليلة خلال عدة سنوات، لذلك لم يتوقع من أخيه أن يعينه حاكما لشاهر ود، وكان يتوقع منه أكثر من ذلك، الأمر الذي انزعج منه جعفر قلي خان، إلا أن أخاه أغا محمد خان لم يهتم بذلك وكان يتصرف معه طبيعياً.

وبعد فتح گيلان تم إرسال جعفر قلي خان إلى طهران بأمر من أغا محمد خان لطرد رمضان خان الزند، الذي أُرسل إلى طهران من لدن علي مراد خان لمساعدة غفور خان، حاكم طهران، واندحر رمضان خان الزند خلال المعركة التي دارت بين الطرفين وتشتتت قواته، وذهب جعفر قلي خان بعد ذلك إلى قزوين، وألقى القبض على مولا ويردى وأرسله مخفوراً إلى أخيه، وفي عام١٢٠١هـ.ق/ ١٧٨٦م ذهب أغا محمد خان إلى همدان عن طريق بروجرد، ونظرا لحصول بعض الاضطرابات والفوضى في بختياري، لذلك كلف جعفر قلي خان لضبط الأمن في بختياري، وعندما توجه أغا محمد خان إلى فارس

في مطلع عام ١٢٠٣هـ.ق/١٧٨٨م لاحتلال شيراز والقبض على لطف علي خان الزندي، كان جعفر قلي خان من القادة البارزين لقواته، إذ إن آغا محمد خان سلمه قيادة الجناح الأيسر للمعركة.

كان أغا محمد خان في الحقيقة مُداناً في الوصول إلى العرش الإيراني إلى سيف جعفر قلي خان، وتدابير الحاج إبراهيم، قائد شرطة شيراز، إذ قدم جعفر قلي خان تضحيات جمة من اجل أخيه، وكان منتصرا في الحروب التي خاضها ضد أعدائه كافة، ولكن أغا محمد خان، وبسبب حبه الشديد لبابا خان جها نباني (فتح علي شاه)، ابن أخيه، عَيَّنَه ولياً للعهد في عام١٢٠٤هـ.ق/ ١٧٨٩م على الرغم من وجود أخوة آخرين قديرين له، وكان جعفر قلي خان من بين هؤلاء الأخوة الذين يتوقعون عطفاً ومحبةً أكثر من شقيقهم، بسبب تضحياته من أجل إيصال أغا محمد خان إلى الحكم، علماً أن الأخير كان يعلم جيدا بأنه ليس من الممكن لبابا خان جها نباني أن يتولى الحكم بعده بسهوله مع وجود جعفر قلي خان، ولهذا السبب فإن أغا محمد خان لم يوافق على طلب أخيه جعفر قلي خان لتولي منصب حاكم أصفهان.

قتل جعفر قلي خان في طهران في عام ١٢٠٥هـ.ق/ ١٧٩٠م، وهو في الأربعين من عمره، في الوقت الذي كان يُعَد فيه من الأفراد الشجعان جداً والأكفاء في طائفة قاجار قويو نلو.

قُرّة العين، فاطمة أم سلمى

اسمها فاطمة، كما سميت باسم «زرين تاج- التاج الذهبي» لامتلاكها شعراً أشقراً ذا بريق كالذهب، الذي كان مثار دهشة كتاب «البيان»[1]

---

(١) الكتاب الذي أصدره الباب علي محمد رضا الشيرازي بعد إدعاءه بالنبوة لينسخ بذلك القرآن الكريم حسب اعتقاده، واحتوى على مجموعة من الكلمات الركيكة والضعيفة التي لا تمت إلى الآيات بصلة.

وإعجاب الملائكة حسب وصف الكتاب نفسه!!! عندما ذكر فيه بشأن قرة العين ما نصه: **«أيتها الفتاة القزوينية لا تمشطي شعرك فإن الملائكة يفتنون بك»**. كنيتها **«أم سلمى»** ابنة الحاج ملا صالح البرقاني القزويني، أحد أشهر علماء الدين في قزوين، ويعتقد أنها ولدت في أحد العامين ١٨١٥-١٨١٦ في قزوين من أُسرة دينية مشهورة بالعلم والمعرفة تدعى عائلة **«آل البرقاني»**.

اشتهرت بجمالها الخارق الفتان، وسعة ذكائها وإمكانياتها العجيبة على الكلام، وقدرتها العالية على التأثير في الرجال، وكانت شغوفة بالعلم منذ صغرها، إذ كانت تحضر دروس أبيها وعمها مع الطلاب. تزوجت في سن مبكرة، أي في الرابعة عشر من عمرها، من ابن عمها الملا محمد بن الملا محمد تقي القزويني، وإمام جمعة قزوين، ورزقت منه ثلاثة أولاد هم كل من إبراهيم وإسماعيل وإسحاق. وكانت عالمة متيسرة في الفقه وعلوم الدين، وأوتيت معرفة وفصاحة في اللغة العربية وحفظ تأويل القران والخط الحسن، واشتهرت أيضاً بكونها شاعرة قديرة وخطيبة متمكنة وجريئة في تعاملها، بل وحتى في عقائدها.

انتقلت قرة العين مع زوجها إلى مدينة كربلاء المقدسة في العراق، ومكثا فيها حوالي ثلاثة عشر عاماً كانت أفضل أيام حياتها، وهناك تعرفت على السيد كاظم الرشتي، الذي كان يرأس الطريقة الشيخية[1] آنذاك، فمالت إليه وأظهرت إخلاصها له، ودرست على يديه، وتأثرت كثيراً بتعاليمه وتعاليم أستاذه أحمد الاحسائي، وانكبت على دراسة كتب الأخير، وفي عام ١٨٤١م غادرت كربلاء إلى قزوين مع زوجها، ولشدة تعلقها بكاظم ألرشتي حرصت على متابعة أخباره، إذ أخذت تراسله وتستفسر منه عن بعض المعاني الغامضة في كتاباته.

ولأجل أن تبرهن له عن رغبتها في التواصل معه والتودد إليه، كتبت ذات مرة رسالة في الدفاع عن تعاليم أستاذه الشيخ أحمد الاحسائي، فأجابها السيد كاظم الرشتي برسالة رقيقة مخاطباً إياها بهذه الكلمات: «ياقرَّة عيني وفرح

(١) سميت بالشيخية نسبة إلى مؤسسها الشيخ أحمد الإحسائي.

فؤادي»، ومنذ ذلك الوقت لقبت بـ «قرة العين»، وفي الوقت الذي أصدر فيه عمها (والد زوجها) فتوى بخصوص تكفير زعماء «**الطريقة الشيخية**». ازدادت هي عناداً وولعاً من جانبها بالعقائد الشيخية وتعلقاً بالسيد كاظم الرشتي.

لم تستقر قرة العين طويلاً في قزوين، بل دفعها شوقها وتعلقها بالسيد كاظم ألرشتي إلى أن تترك زوجها وأطفالها في قزوين، وترحل إلى كربلاء في العام ١٨٤٣م لتكون قريبة منه، إلا أن القدر سبقها، إذ فوجئت بوفاة السيد كاظم ألرشتي قبل أيام قليلة من وصولها كربلاء، فأُصيبت بصدمة وخيبة أمل كبيرتين، وشاركت في مأتمه، وقد آثرت البقاء في مدينة كربلاء، وجلست في مكتبه لاحقاً ودعت بمبادئه على الأُسس الشيخية، فأبهرت العقل بخطبها الرنانة وسلبت قلوب الحاضرين بجمالها المدهش وشبابها القاتل المحرق، فبدئوا يظنوها ركناً رابعاً للشيخية وزعيمتهم.

قلدت قرة العين «الباب»[1] بعد وفاة السيد كاظم الرشتي وصرفت أغلب أوقاتها في الترقب والانتظار للبحث عن الموعود، فكانت تردد كثيراً: «يا أواه... متى يطلع ذلك اليوم الذي تظهر فيه شريعة جديدة، ومتى يأتي ربي والهي بتعاليمه الحديثة، وأتشرف بأن أكون أول نساء العالم التي تعتنقها وألبيّ دعوته»، وعندما جاء الملا علي البسطامي، أحد رجال البابية إلى العراق موفداً من قبل «الباب» اتصلت به قرة العين وحاولت أن تفهم منه تعاليم الدعوة البابية، الأمر الذي زاد في إيمانها واعتناقها للبابية.

في آب ١٨٤٦م نشب خلاف بين قرة العين وميرزا محمد حسن جوهر، كبير الشيخية، فانتقلت مع حاشيتها بسببه من كربلاء إلى الكاظمية في بغداد، وهناك ألقت العديد من الدروس واعتلت المنبر بقوة فأذهلت السامعين بصوتها المميز وبجمالها الفاتن، وكانت تجلس مع الرجال من دون حجاب، إذ عدت

---

(١) هو الشخص الذي يكون الواسطة أو الطريق لنقل تظلمات البابيين وشكواهم إلى الإمام الموعود الذي يعتقدون به، وكان آنذاك علي محمد رضا الشيرازي يمثل شخصية الباب.

حجاب النساء للرجال موجباً للعقوبة، لذلك كانت تظهر دائماً سافرة في الأماكن العامة، لا بل أنها كانت تُدَّرسْ الرجال وتختلط بهم وتخطب فيهم من دون وجود أي فاصل بينها وبينهم، وأول ما أفتت به واستحبته «زواج المرأة بتسعة رجال في آن واحد».

لم تستمر قرة العين في الكاظمية طويلاً، إذ رجعت إلى كربلاء في شباط ١٨٤٧م لتعلن دعوتها جهاراً باعتناق البابية وجمعت حولها العديد من الأتباع، وبما أنها بشرت بآراء ومفاهيم بعيدة عن الدين الإسلامي الحنيف، واجهت ردود فعل مضادة وقوية وتعدد خصومها وبشكل خاص علماء الدين، الأمر الذي دفعها للرجوع مرة أخرى إلى بغداد، وهناك في مدينة الكاظمية استمرت في إلقاء الدروس ونادت «بحلول اليوم الذي تُجَدَدْ فيه الشريعة وتُستَنْسَخْ التقاليد البالية»!!! هذا مازاد في خطرها كثيراً على الأمن والاستقرار في العراق، ولم يكن أمام نجيب باشا، والي بغداد، سوى احتجازها في بيت أبي الثناء الآلوسي لمدة شهرين حتى صدور أوامر حكومة استانبول بشأن ترحيلها إلى إيران.

عادت قرة العين إلى قزوين مرة أخرى مع ثلاثين شخصاً من أتباعها، مروراً بكرمنشاه وهمدان، واستقرت أخيراً في بيت والدها، وطلقت زوجها خلافاً لحكم الشريعة الإسلامية، مما أثار غضب عمها (أبي زوجها) الذي وقف بالضد منها وعرقل مسيرتها وشجع على محاربتها، ولم تر من سبيل سوى التحريض على قتله وبالفعل قُتِلَ داخل المسجد وهو يصلي.

استغلت قرة العين ما تتميز به من جمال وأنوثة لنشر الأفكار البابية، إلى الحد الذي عُدّتْ فيه أنها من مؤسسي البابية، للنشاط البارز والمهم الذي قامت به للتبشير بهذه الأفكار واعتقادها بوجوب النسخ والتجديد في أثناء عقد مؤتمر «بدشت» عام ١٨٤٨م الذي حضره زعماء البابية وأقطابها، وخاطبت أتباعها قائلة: «**يا أيها الناس أن أحكام الشريعة (الإسلامية) قد نسخت، وان الشريعة الثانية (البابية) لم تصل ألينا، فنحن الآن في زمن لا تكليف فيه**

بشيء»، ولهذه سميت الحقبة التي أعقبت المؤتمر باسم «حقبة النسخ» وهي الحقبة التي نسخ فيها «الباب» الشريعة الإسلامية ولم يأت بعد بالشريعة البابية، لذلك استغل البابيون تلك الحقبة واندفعوا في الشهوات.

ولّدَتْ حادثة إعدام الباب علي محمد رضا الشيرازي عام ١٨٥٠م في تبريز ردود فعل شديدة لدى أتباعه، الذين حاولوا اغتيال ناصر الدين شاه بمشاركة قرة العين، إلا ان تلك المحاولة باءت بالفشل، الأمر الذي دفع ناصر الدين شاه للبدء بحملة اجتثاث وقمع كبيرة للبابيين، إذ ألقي القبض على العديد منهم وبضمنهم قرة العين، التي أُلقي القبض عليها في طهران واحتجزت هناك.

ولغرض امتحانها وتكفيرها واتخاذ الإجراء المناسب ضدها، أرسل الصدر الأعظم إليها اثنين من علماء الدين هم كل من الملا محمد اندرماني، والملا علي كني، وبعد أن عقد الرجلان معها سبع جلسات لامتحانها، أكدت خلالها وبحماس أن «الباب هو الإمام المنتظر الموعود» وبعد المحاولة والنقاش الجاد بينهم أدرك الرجلان بأنها متمسكة بعقائدها ولا مجال لأن تحيد عنها قيد شعرة، عندها خرجا وكتبا تقريراً كاملاً إلى الصدر الأعظم ذكرا فيه: **«ان قرة العين ارتدت وكفرت ورفضت التوبة، وأنها تستحق القتل عملاً بإحكام القران»**.

حُكم عليها بالحرق في أول ذي القعدة ١٢٦٨هـ/ ١٨٥٢م، وهناك آراء مختلفة بخصوص كيفية قتلها وتاريخه، فيذكر بعضهم أنها قتلت خنقاً في شوال ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م وألقيت جثتها في بئر الحنينية المعروفة بـ «باغ ايلخاني»، وينفرد المؤرخ الإيراني رضا قلي خان هدايت في تأكيده أنها قتلت على يد عدد من أعوان عمها حاجي ملا تقي برقاني(١).

---

(١) يُراجع بهذا الخصوص: رضا قلى خان هدايت، ملحقات تاريخ روضة الصفاى ناصرى، جلد دهم، قم ١٣٣٩ش، ص٤٢٩-٤٣٠.

قوام الدولة، ميرزا محمد علي خان

وِلِدَ قوام الدولة بحدود عام ١٨٤٧م، وهو ابن ميرزا عباس خان تفرشي، الذي عمل في السفارة الفرنسية، وأصبح وزيراً للخارجية منذ عام ١٨٨٧م وحتى عام ١٨٩٦م، وكان ميرزا عباس خان تفرشي (معاون المُلك- قوام الدولة) قد توفي في العام ١٨٩٧م.

لُقب ميرزا محمد علي خان في العام ١٨٨٣م بـ«معاون المُلك» وبعد أن توفي والده ورث منه لقب «قوام الدولة»، وقد سافر ضمن موكب ناصر الدين شاه في أثناء زيارة الأخير إلى أوربا.

ان ميرزا محمد علي خان قوام الدولة الذي عُيِّنَ وزيراً للكمارك في عام ١٨٩٨، تولى ولعدة سنوات مسؤولية جباية حسابات طهران وصندوق البلاط والقصور الملكية، وكان منزل قوام الدولة قد تعرض إلى هجوم من قبل المواطنين الغاضبين وألحقت به أضراراً جسيمة بسبب التقصير في إيصال الماء من إسالة الماء إلى أهالي الأحياء الفقيرة في طهران التي كان يشرف عليها أمين المُلك، وبعد الكشف عن المؤامرة التي خطط لها ضد مظفر الدين شاه وميرزا علي أصغر خان أمين السلطان، والتي شارك فيها قوام الدولة عن طريق توزيع المنشورات، أُلقي القبض عليه بشكل مُذل وأُدخل السجن، ومن ثم تم تسفيره بعد مدة قليلة من طهران إلى مشهد، إلا أنه عاد إلى طهران بعد سقوط حكومة ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان في العام ١٩٠٣م، وعُيِّنَ وزيراً للجيش في شباط ١٩٠٥م.

ألف ميرزا محمد علي خان قوام الدولة، الذي كان يتحدث باللغة الفرنسية، عدة كتب حول تاريخ إيران، وتزوج في العام ١٨٩٣م من قمر سلطان فروغ الدولة ابنة علي خان ظهير الدولة.

كرماني، ميرزا آقا خان

ولد ميرزا كرماني عام ١٢٧٠هـ.ق/ ١٨٥٣م في مدينة كرمان، وكان والده ميرزا عبد الرحيم، أحد زعماء القبائل في بردسير بمدينة كرمان.درس هناك مبادئ العلوم، وابرز أساتذته الحاج سيد جواد الشيرازي، والشيخ أحمد الاحسائي.

اتجه ميرزا آقا خان كرماني في شبابه إلى دراسة الرياضيات والطبيعيات والحكمة الإلهية، وتعلم شيئاً من اللغتين الإنكليزية والفرنسية، وحاول كثيراً أن يتعلم لغة الفرس القدماء، وعندما كان له من العمر (٣٢) عاماً (أي في عام ١٣٠٢هـ.ق/ ١٨٨٤م) توجه برفقه الشيخ أحمد روحي من كرمان إلى أصفهان نتيجة الظلم الذي مارسه ضده السلطان عبد المجيد ميرزا، حاكم كرمان، ثم سافر في العقد الرابع من عمره مع زميله الشيخ أحمد روحي من أصفهان إلى طهران، وأمضى مدة من الزمن في التدريس وتفسير القران الكريم في طهران، ثم رحل إلى مشهد، ومنها إلى رشت، ثم تبريز، ومنها إلى باد كوبه، وسافر بعدها إلى اسطنبول برفقه الشيخ أحمد روحي أيضاً في عام ١٣٠٥هـ.ق/ ١٨٨٧م عن طريق رشت.

تعرف الاثنان في مدينه اسطنبول علي حاجي ميرزا حسن خان خيبر الملك، الذي عمل لمدة من الزمن فنصلاً للحكومه الإيرانية في بلاد الشام في المرحلة السابقة، إلا انه فقد وظيفته آنذاك، وفي اسطنبول اتجهوا سويه إلى تأييد سيد جمال الدين الأسد آبادي (الأفغاني)، و حسب ما ذكره الأخير فإن هؤلاء الأفراد الثلاثة بعثوا برسائل عديدة إلى علماء الدين في النجف الأشرف وسامراء وإيران، تحدثوا من خلالها حول الحكم الاستبدادي لناصر الدين شاه والأعمال الشنيعة التي يقوم بها ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان، الصدر الأعظم، ودعوهم إلى الوحدة الإسلامية، وعندما علم الأخير بالموضوع أصدر أمراً باعتقالهم، أرسل بالتوصيات اللازمة إلى ميرزا محمود

خان ديبا علاء المُلك، السفير الإيراني لدى الدولة العثمانية، للحد من نشاطهم هناك.

تصرف علاء المُلك بشكل أوحى من خلاله للسلطات العثمانية بأن هؤلاء الأفراد الثلاثة كان لهم أثر مهم في انتفاضة الأرمن في الدولة العثمانية قبل عدة أشهر، الأمر الذي دفع الدولة العثمانية في أواسط شهر رجب ١٣١٣هـ.ق/ ١٨٩٥م بنفيهم إلى ميناء طرا بوزان بعد اعتقالهم ومن ثم إدخالهم السجن هناك، وفي أواخر عام ١٣١٣هـ.ق/ ١٨٩٥م قام ميرزا رضا كرماني، الذي جاء إلى إيران مع الشيخ أبي قاسم، شقيق الشيخ أحمد روحي، بصفة خادم، بعد زيارتهم للسجناء الثلاثة في طرا بوزان.

وتمكن بعد مدة قصيرة من وصوله إلى طهران من اغتيال ناصر الدين شاه في الأول من أيار ١٨٩٦م في حرم عبد العظيم قبل عدة أيام من إقامة الاحتفال بالذكرى الخمسين لتوليه الحكم، وبعد اغتيال ناصر الدين شاه ازداد سوء ظن الحكومة الإيرانية في ضلوع هؤلاء الأفراد الثلاثة في عملية الاغتيال تلك، وقامت الحكومة العثمانية بناء على طلب من الحكومة الإيرانية بتسليم أولئك الأفراد الثلاثة إلى السلطات الحكومية الإيرانية على حدود الدولة العثمانية، وبعد أن أودعوا السجن في شمال تبريز تم ضرب أعناقهم هناك في صفر ١٣١٤هـ.ق/ ١٨٩٦م بأمر من محمد علي ميرزا، ولي العهد الإيراني، ولم تكتف السلطات الحكومية المحلية بهذا الإجراء، إذ قامت بسلخ فروة رؤوسهم وأرسلتها إلى أمين السلطان.

ويذكر أن ميرزا أقا خان كرماني تعاون في حياته في اسطنبول مع صحيفة «اختر» التي كان يديرها محمد طاهر تبريزي، ويطالعها كثير من الإيرانيين الذين تصلهم بشكل سري، وكان بين مؤلفاته المطبوعة كتاب «الحرب بين ٧٢ شعب»، وكتاب «ان شاء الله وما شاء الله»، وكتاب ثالث بعنوان «في تاريخ الكتب القديمة ومرآة أسكندري».

ويذكر الدكتور علي أكبر ولايتي في كتابه «مقدمه فكري نهضت مشروطة-

مقدمة فكرية للثورة الدستورية» عن عقائد الميرزا آقا خان كرماني مؤكداً ارتباطه الفكري والعملي بالشيخ أحمد الاحسائي، ودعوته إلى فكرة وجود تعارض بين الدين والعقل، وإلى وجود تناسب عكسي بينهما، ويضيف إلى ذلك، أن ميرزا آقا خان كرماني يضفي على إيران ما قبل الإسلام صفة الجلال والعظمة والرقيّ، وانه دافع عن كورش وداريوش (من ملوك الاخمينيين)، وقدهاجم الفتح الإسلامي لإيران، وعَدّه تخريباً للحضارة الفارسية القديمة، وحاول أن يخلق في النفوس عداءً تجاه العرب، وعزا ميرزا آقا خان كل المفاسد الموجودة في إيران إلى تسرب العادات العربية.

من أقواله بهذا الصدد: «**كل غصن من شجرة الأخلاق الدنيئة في إيران له جذور فيما غرسه العرب في هذا البلد**»، ويشير أيضاً إلى أن ميرزا آقا خان كرماني هاجم الحجاب، زاعماً أن المرأة في إيران كانت قبل الإسلام متحررة، وأصبحت بعد الإسلام في سجن الحجاب معزولة مهجورة، كما هاجم الخط العربي الذي تُكتب به اللغة الفارسية، وعَدّه من مظاهر تخلف الإيرانيين.

الكرماني، ميرزا رضا أغا خان

هو ميرزا رضا بن ملا حسين العقدي، و«عقد» قرية في مدينة يزد الإيرانية، ولكنه ينسب إلى كرمان، لتولده ونشأته فيها، ولِدَ عام ١٨٥٣م من عائلة اتصفت بانحدارها المختلط بين الصوفية والإسماعيلية والزرادشتية، وبين مهنة الطبابة والقضاء وغير ذلك.، وفي الثلاثينيات من عمره توجه إلى أصفهان عام ١٨٨٣م بعد خلاف حاد مع حاكم كرمان، وفي ربيع شبابه هاجر عام ١٨٨٥م إلى العاصمة طهران، ومكث فيها لسنة ونيّف، وتأثر كثيراً هناك بالسيد جمال الدين الأفغاني، المصلح الإسلامي المعروف، وانجذب إليه وأصبح من مقربيه وفي خدمته، وبعد إبعاد الأخير من إيران راح ميرزا رضا

أغا خان ينتقل بين مجالس طهران ويدعو فيها إلى ما يسيء لناصر الدين شاه ويخالف سياسة الحكومة الإيرانية في خطبه.

استمر على هذا السلوك حتى بعد عودته إلى كرمان، بتشجيع من أحد الناصحين له، إذ كان يقول ما لا يجرؤ أحد على قوله، فعلى سبيل المثال كان يدعو ويردد دائماً «...... **لماذا تقبلون الظلم؟ لماذا تمنحون أموالكم وتفرطون بأعراضكم هباءً دون سبب.... اتحدوا ولا تدعوا الحكام يتسلطون عليكم وينهبون أموالكم**».

لم يتوقف الأمر عند ذلك حسب، بل دخل ميرزا رضا أغا خان في خصام حول قضية ارث وعقار مع أحد المسؤولين الحكوميين في كرمان، وعلى أثرها تم اعتقاله، ولكن بتدخل أحد علماء كرمان تم الإفراج عنه، فانتقل بعد ذلك إلى طهران ليقدم شكوى تظلمه إلى ناصر الدين شاه، إلا أن جهوده باءت بالفشل دون أن يستمع أحد لشكواه في العاصمة طهران، ولسوء حظه اعتُقِلَ مرة أخرى على يد كامران ميرزا نائب السلطنة وبتحريض من آقا بالا خان معين نظام، لغرض إبعاده عن ناصر الدولة، حاكم كرمان، الأمر الذي اضطرهم لإرساله إلى سجن قزوين مع عدد آخر من السجناء في ظروف صعبة.

مكث ميرزا رضا أغا خان الكرماني هناك (٢٢) شهراً، ثم نقل إلى السجن الشاهنشاهي في طهران ومكث فيها شهراً واحداً، ومن ثم أُطلق سراحه ليستقر به الأمر في العاصمة طهران حتى وصول السيد جمال الدين الأفغاني مرة ثانية إلى طهران عام ١٨٩٠م، فاستطاع الاتصال بسيده الأفغاني ونقل إليه تظلمه وشكواه، فأجابه السيد جمال الدين الأفغاني باختصار انه «ينبغي عليك ان لا تقبل الظلم» فترك هذا الكلام أثره الشديد في نفس ميرزا رضا الكرماني، ومنذ ذلك الوقت صمم الأخير على الانتقام لنفسه.

دعا ميرزا رضا خان الكرماني إلى الوحدة الإسلامية، وفي إحدى رسائله يطلب فيها من ملكم خان والسيد جمال الدين الأفغاني إصدار عدد خاص من جريدة «قانون» يتعلق بدعوة علماء الدين والمسلمين إلى وحدة الإسلام،

ويطلب من الميرزا محمد حسن الشيرازي، مرجع الشيعة في سامراء، المزيد من التدخل في الشؤون السياسية، وكان العدد الثاني من الجريدة أعلاه، يبدو انه جاء استجابة لطلب الميرزا رضا الكرماني، بوصفه يحمل التماساً إلى الميرزا الشيرازي يدعوه فيه وعلماء الدين الآخرين إلى تأسيس تجمع وطني كبير على شكل تجمع وطني كبير على شكل (مجلس شورى) يكون أكثر ملائمة لضمان حقوق الشعب حسب الشريعة الإسلامية، ويشير إلى «ان هذا البرنامج وحماية الإيرانيين من التجاوزات الأجنبية تتفقان مع أسس الإسلام، وان كل الإيرانيين ألآن يتطلعون إلى حماية علماء الدين لهم»، ويدعو الالتماس إلى فتوى إسلامية تحكم على الظالمين بأنهم (ملحدون)، وربما تتضمن دعوة لخلع الشاه.

وبعد أن تم إبعاد السيد جمال الدين الأفغاني من إيران مرة ثانية وإخراجه من مرقد السيد عبد العظيم بتلك الحالة المزرية ونفيه إلى الدولة العثمانية، سافر ميرزا رضا أغا خان الكرماني إلى اسطنبول، إلا ان إقامته هناك لم تطل طويلاً، إذ عاد إلى طهران مرة أخرى وسكن في شقة خاصة قرب حرم السيد عبد العظيم، واتخذ لنفسه مهنة الجراحة البسيطة حتى يوم الجمعة الأول من أيار ١٨٩٦م، وعندما كان ناصر الدين شاه يستعد للاحتفال بذكرى الخمسين لتوليه العرش الإيراني، وعند زيارته لحرم السيد عبد العظيم صوَّبَ إليه ميرزا رضا أغا خان الكرماني من بندقيته أطلاقات متتالية أردته قتيلاً، وهو يردد «خُذْها من يد جمال الدين» بعد أن تظاهر الكرماني بأنه يقدم له التماساً.

تم القبض على القاتل ميرزا رضا أغا خان الكرماني، الذي كان يتمتع بوضع صلب وبعيد عن الارتباك والخوف لحظة تنفيذ العملية، فكان لسان حاله يقول: **«أيها الإيرانيون إني عملت ما يمليه عليّ الواجب، وعلمتكم درساً فاتبعوني بسرعة»**.

بعد إلقاء القبض عليه اقتيد بالسلاسل إلى سجن القوزاق خانه في طهران، وظل فيها (٧٥) يوماً، استجوب فيها بـ (٥٩) سؤالاً، إذ كان ميرزا رضا أغا

خان الكرماني يتأمل في أثناء تلك المدة أن يدافع عنه أغلب الإيرانيين ويتهيؤا لإطلاق سراحه، لكنه لم يكن يعلم أنه سيكون عرضة للسب والشتم، وأهله وعياله وأولاده عرضة للاضطهاد والتعذيب، وبعد أن تم استجوابه من لدن ميرزا أبي تراب خان، واجه مصيره المحتوم يوم الخميس ٢ ربيع الأول ١٣١٤ هـ/ ١١ آب ١٨٩٦م، إذ أُعدم في ميدان التدريب بطهران أمام من هتف باسمهم وضحى من أجلهم آنذاك.

كروسي، حسن علي خان

ولِدَ حسن علي خان أمير نظام في عام ١٢٣٦هـ.ق/ ١٨٢٠م في قصبه بيجار التابعة لكروسي، كان والده محمد صادق خان حاكماً لكروسي لمدة (١٩) عاما تقريبا، وجده الأول نجف قلي خان حاكماً لأردبيل، وجده الثاني بكيلربيكي حاكماً لتبريز في عهد فتح علي الشاه للحقبة (١٧٩٧-١٨١٣م)، وواحداً من قادة جيش عباس ميرزا، ولي العهد في الحرب الإيرانية - الروسية الأولى (١٨٠٤-١٨١٣م)، وأما جده الثالث محمد أمين خان، فقد كان حاكماً لكرمان في عهد كريم خان الزند (١٨٥٠-١٧٧٩م)، وعمل جده الرابع حسن خان أيشيك أقاسي في بلاط نادر شاه (١٧٣٦-١٧٤٧م)، وكانوا أجداده قد تعاقبوا على زعامة القبلية أو تولوا مناصب حكام ولايات كروس أو شغلوا مناصب مهمة خلال مراحل حياتهم.

اتجه حسن علي خان إلى تعلم العلوم، واللغتين الفارسية والعربية وتاريخ الأدب حتى الثامنة عشر من عمره، إذ ألم بهذه العلوم، وكان بارعا في اللغة الفارسية وفي الخط الحسن. نال خلال مراحل حياته ألقاباً عديدة من بينها «سالار عسكر»، و«سالار لشكر»، و«أمير نظام»، وكان في الواقع واحداً من كبار الرجال وأصحاب المناصب العليا في العهد القاجاري، واتصف

بالصفات الحميدة كافة، فضلاً عن انه كان من البارزين في مجال الخط الحسن والإنشاء في اللغة الفارسية طيلة حياته.

عمل في مؤسسات الدولة لمدة (٦٤) عاماً، تولى خلالها مناصب عسكريه وسياسيه وإداريه أيضاً سواء في داخل البلد أم خارجها، وأدار أعماله بنزاهة وصدق، وحصل على شهرة حسنة، ولم يخرج عن جادة الصواب، ولم يقع أسير الظواهر الدنيوية طيلة تلك السنوات، إذ أدى خدمات ذات قيمة كبيرة بمنتهى الأمانة والكفاءة، لهذا لم يخشَ من إعلان الحقيقة طيلة مدة خدماته، إلى الحد الذي كان فيه الشاه وولي العهد يحسبان له حساباً.

كان حسن علي خان كروسي يحمل رتبه عقيد في فوج كروسي خلال عهد محمد شاه القاجاري (١٨٣٤-١٨٤٨م)، إذ تولى إدارة خزانة كرمنشاه في عام ١٢٥٧هـ.ق/ ١٨٤١م واحتفظ بهذا المنصب لمدة ثلاث سنوات حتى استدعي إلى طهران في عام ١٢٦٠هـ.ق/ ١٨٤٤م، ونظراً للعلاقة غير الحسنة بين حاجي ميرزا أغاسي، الصدر الأعظم (١٨٣٥-١٨٤٨م)، وأُسرة كروسي، قام الصدر الأعظم بتعين إبراهيم خليل خان سرتيب حاكما لكروسي، وبقى الأخير في منصبه حتى وفاة محمد شاه عام ١٨٤٨م وعزل حاجي ميرزا أغاسي عن الصدارة العظمى، في الوقت الذي ظل فيه حسن على خان كروسي دون عمل طيلة تلك الحقبة، وبعد وصول محمد تقي خان أمير كبير إلى الصدارة العظمى عام ١٨٤٨م، أعاد حسن علي خان حاكماً على كروسي وارتقى سلم الوظائف بسرعة منذ ذلك الوقت.

واجه إقليم خراسان تمرداً من قبل محمد حسن خان سالار عام ١٢٦٥هـ.ق/ ١٨٤٨م، ونتيجة لذلك كُلِفَ سلطان مراد ميرزا حسام السلطنة بمرافقة العقيد حسن علي خان كروسي بإخماد هذا التمرد، وبعد أن تم القضاء على التمرد من قبل حسام السلطنة وتمكن من فتح مشهد، تمت ترقية حسن علي خان إلى مرتبة عميد بعد عودته إلى طهران، وانه توجه بعد ذلك إلى زنجان مع فوج كروسي لمحاربة ملا محمد علي الزنجاني، أحد أتباع

الباب علي محمد رضا الشيرازي، وتمكن من محاصرة القلعة المعروفة بقلعة «علي مردا خان»، التي أصبحت مركزاً وملاذاً لتجمع البابيين، وتمكن من تحريرها، وعلى أثر ذلك تمت ترقيته إلى مرتبة جنرال مستشار الشاه، و بعد إعلان الحرب بين إيران وبريطانيا حول قضية هرات عام ١٨٥٦م، وعقد معاهدة باريس عام ١٨٥٧م، كُلِفَ حسن علي خان من قبل الحكومة الإيرانية بالذهاب إلى بغداد.

أُنيطت بحسن علي خان مهمة حماية المنازل والخزائن والمباني الملكية خلال السنوات ١٨٥٦- ١٨٥٨م، وفي السنة الأخيرة (١٨٥٨م) تم عزل أغا خان نوري، الصدر الأعظم، من منصبه، وعندها كُلِفَ حسن علي خان بمهمة أخرى تمثلت بالذهاب إلى ملوك أوربا (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) لتسليم هدايا ناصر الدين شاه القاجاري لهؤلاء الملوك، فضلاً عن ذلك توليه لرئاسة بعثة علمية متكونة من (٤٢) طالباً من خريجي مدرسة دار الفنون، سافروا إلى أوربا برفقه عبد الرسول خان.

ومن ثم عُيِّنَ في شهر محرم ١٢٧٦هـ.ق الموافق لشهر آب ١٨٥٩م وزيراً مفوضاً في باريس، وظل في هذا المنصب لمدة سبع سنوات، ومن ثم استدعي إلى طهران في عام ١٢٨٢هـ.ق/ ١٨٦٥م، واستمرت مدة إقامته في طهران سنة واحدة، عاد بعدها إلى باريس بالمنصب نفسه، لكنه أُصيب بمرض أخذ من صحته كثيراً، مما اضطره للعودة إلى طهران في عام ١٢٨٣هـ.ق/ ١٨٦٦م ويذكر انه نال اهتماماً كبيراً جداً في فرنسا من لدن نابليون الثالث، ملك فرنسا (١٨٤٨-١٨٧٠م) وزوجته عندما كان وزيراً مفوضاً في باريس، إلى الحد الذي كان فيه يتناول العشاء معهما في بعض الأحيان، ونظرا لأنه كان بارعاً في لعبة الشطرنج، لذلك كان يمارسها مع نابليون الثالث لمرات عديدة بعد العشاء.

أصبح بعد عودته من باريس إلى طهران أحد وزراء دار الشورى الذي أسسه ناصر الدين شاه، إلا انه كُلِفَ في شهر محرم ١٢٨٨هـ.ق/ ١٨٧١م،

لأن يكون سفيراً لبلاده في اسطنبول بدلاً من الحاج ميرزا حسين خان مشير الدولة، وعمل هناك لمدة (١٤) شهراً، استدعى بعدها إلى طهران في أثناء تولي الأخير منصب الصدارة العظمى (١٨٧١- ١٨٧٣م)، وعُيِّنَ وزيراً للفوائد العامة وهو برتبة أمير تومان، وعندما بدأ ناصر الدين شاه أول زيارة له إلى أوربا في عام ١٢٩٠هـ.ق/ ١٨٧٣م كان حسن علي خان كروسي من بين الأفراد الذين رافقوه في هذه الرحلة.

وفي بداية عام ١٨٨٠م قام الشيخ عبيد الله شيخ طه النهري النقشبندي بتسخير كل طاقاته وتوجيهها لتحرير كردستان -الشرقية (إيران) محاولاً تحويلها إلى قاعدة تحرير عموم كردستان، ومنذ البداية عمل على كسب ود وولاء رؤساء القبائل وشيوخ كردستان إلى جانبه قبل البدء بعملياته العسكرية ضد إيران، وفي بداية تشرين الأول ١٨٨٠م دخلت قواته كردستان إيران من ثلاث جبهات والتحق بالشيخ عبيد الله النهري سبعة آلاف مقاتل قاموا بمحاصرة أورمية.

خلال أسابيع قليلة سقطت الإدارة الإيرانية في كردستان، وشكل الشيخ عبدالله النهري إدارة بديلة لمدة مؤقته، وفي ٢٤ تشرين الأول ١٨٨٠م، وصل جيش إيراني كبير إلى كردستان إيران بقيادة حمزة ميرزا حشمت الدولة، قائد قوات الشاه، إذ كانت هذه القوة مؤلفة من (٢٥) ألف جندي و(٢٠) قطعه مدفعية و(١٢) هاون يرافقهم بعض الضباط من الخبراء العسكريين النمساويين، ومع أن قوات الشيخ عبدالله النهري قامت بمحاولة للدخول إلى أورمية، إلا أنها تكبدت خسائر اضطرتها إلى رفع الحصار عن أورمية.

كان حسن علي خان كروسي واحداً من القادة المشهورين في قوات الحكومة المركزية وفي هذه المعركة، إذ تمكن من انجاز مهمته بشكل جيد، وتم تبعاً لجهوده في هذا الجانب ضم حكومة أورمية وخوى إلى الحكومة المركزية، وإنهاء حركة التمرد عام ١٨٨٣، ومن الأعمال الجدير بالذكر التي قام بها حسن علي خان كروسي، هي إخماد الفتنه التي افتعلها حمزة اقاي

منكور، أحد زعماء العشائر في كردستان، الذي انضم إلى الشيخ عبدالله النهري في المعارك السابقة، وفر إلى الأراضي العثمانية بعد اندحار الأخير، وقام بشن الهجمات العسكرية بين بين الحين والآخر، ولم يتردد في ارتكاب جرائم القتل وأعمال النهب.

أُسندت له مهمة قيادة قوات أذربيجان في عام ١٢٩٩هـ.ق/ ١٨٨١م، ونال في السنة نفسها لقب «سالار عسكري - قائد الجند»، وسُلمت وزارة الفوائد العامة، التي كانت تحت إشرافه لمدة عشر سنوات، أي من عام ١٢٨٩هـ.ق/ ١٨٧٢م وحتى عام ١٢٩٩هـ.ق/ ١٨٨١م إلى ميرزا قهرمان أمين لشكر، وفي عام ١٣٠٠هـ.ق/ ١٨٨٢م أُضيف لقب «سالار لشكر- قائد الجيش» إلى ألقابه الأخرى، وبعد أن توفي محمد رحيم خان علاء الدولة تولى شؤون أعمال أذربيجان، فضلاً عن مناصبه السابقة، ونال عام ١٣٠٢هـ.ق/ ١٨٨٤م لقب «أمير نظامي».

بعد أن رفض مظفر الدين ميرزا، ولي العهد، تعيين فيروز ميرزا فرمانفرما، الذي كان من المقرر أن يصبح مديراً لأعماله في تبريز، تقرر تعين حسن علي خان كروسي الملقب بـ «سالار لشكر»، الذي كان يقيم في تبريز، بهذا المنصب، وبعد أن قتل ناصر الدين شاه على يد ميرزا رضا كرماني، وتولى مظفر الدين شاه العرش الإيراني، توقع الكثيرون أن كروسي سيُعَيَّن بمنصب وزير الخارجية أو صدراً أعظماً، نظرا لتجاربه وفطنته، ولكن ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان حال دون ذلك، بسبب مساومات محليه خارجية، في حين أبقى حسن علي خان كروسي بعيداً عن العاصمة طهران في أغلب الأوقات.

وعندما عُزل أمين السلطان عن منصبه في عام ١٣١٤هـ.ق/ ١٨٩٦، وحل محله ميرزا علي خان أمين الدولة، عُيِّنَ حسن علي خان كروسي، وبسبب علاقته الحسنة مع أمين الدولة، مسؤولا عن أعمال أذربيجان، وظل في منصبه هذا لمدة سنتين تقريباً، واستقال حسن علي خان من عمله هذا العام

١٣١٦هـ.ق/ ١٨٩٨م، وتوجه آنذاك إلى مشهد المقدسة لأداء مراسم الزيارة، ومن ثم عاد إلى طهران، وبعدها ذهب إلى كرمان وبلوجستان في آخر مهمة له في عام ١٣١٧هـ.ق/ ١٨٩٩م، توفي بعدها في كرمان عن عمر ناهز الثمانين عاماً في عام ١٣١٧هـ.ق/ ١٨٩٩م، ودفن في بقعة كانت قد أُعدت لدفنه في منطقة ماهان بكرمان ليخلد هناك إلى الأبد.

كان حسن علي كروسي ذا قيافة جميلة وجذابة، ويحمل وقاراً وتواضعاً خاصين. كانت لديه القدرة الكافية على جذب الخاص والعام ويضطرهم إلى احترامه، ولم يكن لديه شعور بحب الجاه قط على الرغم من أن المجال كان معداً له وبسهولة، ولم يفكر بتولي منصب نتيجة لتواضعه، وظل طيلة حياته يعتقد انه يخدم بلاده في أي منصب يُسند إليه، وفي الوقت نفسه كان رجلاً علمياً وتربوياً، ويستمد فنه الكبير من قوة العبارات، والكتابة البسيطة، وننقل هنا أنموذجاً من إنشائه بخصوص تقديم النصيحة قائلا :

«أرى من المصلحة أن أكتب إليك بعض الكلمات على سبيل النصيحة لكي تستفيد من نصيحة الأب خلال حياتك أن نلت منصباً بعون الله. أن أول نصيحة أقدمها لك هي أن لا تقترب من الفئة البعيدة عن الله، ولا تجالس الأراذل والسفالة، لأن الحديث مع هؤلاء الأفراد لا يؤدي إلى نتيجة حسنة ويتسبب في وقت قصير في فساد الدين والدنيا. إذن فعليك أن لا تمضي عمرك في أعمال الباطل والتصرفات التي لا نتيجة لها. ابذل جهدك دائماً من أجل الأعمال الكبيرة، وقوي قلبك على ذلك لكي تعتاد على هذا الأمر ولا تتجه إلى النذالة والضعف.

كن كريما ما تمكنت من ذلك، حيث إن الفقير الكريم أفضل من الغني البخيل، وإياك والبخل، لأنه يسبب التعاسة في الدارين (الدنيا والآخرة)، وعليك أن لا تضيع إحسانك وكرمك بإظهار المنة. كن حلو اللسان وحسن القول وراقب نفسك في قول المناسب في كل وقت، واسع إلى اختصار الكلام وإيجازه لكي لا تجعل المستمع يصاب بالملل، و لكي لا تتهم

بالتعنت امتنع عن طرح الألفاظ والعبارات غير المرغوب فيها لكي لا تكون مثاراً لسخرية الناس، على الرغم من أن الهزل والطيبة من خصائص العالم، ولكن الناس يَعِدُّون في الغالب أن الحديث البسيط مكروهاً، لذلك عليك أن تتبحر في الحديث لكي تتمتع بطباع التحدث في أي محفل، وعليك أن تبذل جهداً كبيراً لكسب العلوم الأدبية، وان لم تستفد من العلوم فإياك بإطلاق الألفاظ العربية من مبدأ التقليد فقط، لأن إطلاق الألفاظ الصعبة لم يكن سهلاً على لسان الأميين، ونظراً لأنها لم تطلق بشكل صحيح فأنها تبعث على السخرية والاستهزاء. اسع من أجل الخط الحسن لأن ذلك يزين الظاهر. عند ملاحظتك الفساد في العمل فلا تتوانى عن إصلاحه، ولا تؤجل عمل اليوم إلى غد.

إذا ظهر لك عدواً فلا تقدم على محاربته طالما انك ترى انه يريد السلام، وعندما تتأكد من انه لم يرضخ إلى السلم والصداقة فلا تطرق باب السلم ولا تتوانى عن صده لأن التأخير في ذلك يجعل الخصم يتغلب عليك ويعرف بتدابيرك وإجراءاتك. أن الحال كحال القلعة المتمردة، عندما تتأخر في السيطرة عليها دون سبب ضروري فإن احتلالها يصبح أمراً شاقا».

كوجك خان، ميرزا «زعيم رجال الغابة»

ولِدَ ميرزا كوجك خان بن ميرزا بزرك في أُسرة متوسطة الحال في «استان سراي» التابعة لمدينة رشت في شمال إيران عام ١٢٩٨هـ.ق/ ١٨٨٠م. ترعرع في كنف أبوين ملتزمين دينياً، فنشأ منذ البداية نشأة صالحة، وتعمقت هذه النشأة حينما انخرط في دراسة العلوم الدينية خلال السنوات الأولى من حياته في مدرسة الحاج حسن في منطقة «صالح آباد» في رشت و«المدرسة الجامعة»، وتتلمذ على يد أكثر من عالم ديني كبير، ومع أنه لم يكن معروفاً

في بداية حياته، ولكنه كان مدعوماً من قبل سردار محيي، أحد الشخصيات البارزة في كيلان، وسافر إلى طهران عام ١٨٩٥لمواصلة دراسته هناك.

انضم إلى صفوف دعاة التحرر في أذربيجان وهو في سن الثامنة عشر من عمره، وكغيره من الشباب الأحرار كان يتألم كثيراً من رياح التغريب وسموم الغزو الفكري الأوربي التي كانت تنذر بالخطر على العالم الإسلامي، وتمهيد الأرضية اللازمة للهيمنة الاستعمارية السياسية والاقتصادية، الأمر الذي دفعه للوقوف بوجه هذا الخطر الداهم من خلال مساهمته في بث الوعي الإسلامي بين صفوف الشباب عبر المحاضرات التي كان يلقيها عليهم ويحثهم فيها على التحلي بالأخلاق الإسلامية والتضحية في سبيل الإسلام والمسلمين.

كان ميرزا كوجك خان شاهد عيان للعديد من المخاضات العسيرة التي شهدتها إيران في بداية شبابه، ومنها «انتفاضة التبغ والتنباك ١٨٩١-١٨٩٢م»، واغتيال ناصر الدين شاه عام ١٨٩٦م، وتسليم الدولة العثمانية ثلاثة من تلاميذ جمال الدين الأفغاني إلى السلطات القاجارية التي اقتادتهم إلى الإعدام، فضلاً عن الثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩١١م، واكتشاف النفط في إيران عام ١٩٠٨م وزيادة حدة التنافس البريطاني - الروسي على النفوذ داخل إيران، وعقد معاهدة ١٩٠٧م بين بريطانيا وروسيا وما أسفر عنها من اضطرابات انعكست بقوة على الشارع الإيراني. لهذا فإن تلك الأحداث أسهمت كثيراً في تحديد الموقف السياسي لميرزا كوجك خان.

كانت الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥-١٩١١م من أهم المحطات الثورية التي تركت أثرها العميق في نفس ميرزا كوجك خان، إذ شارك فيها منذ البداية وأدى دوراً واضحاً في النضال ضد استبداد محمد علي شاه، وبعد تدمير مجلس الشورى الوطني في ٢٣حزيران ١٩٠٨ وبدء عهد «الاستبداد الصغير» ساهم وبقوة في ثورة رشت عام ١٩٠٨م التي اندلعت ضد محمد علي شاه واجراءاته الاستبدادية، ومن خلال تعاون ثوار رشت مع ثوار أصفهان تم خلع الشاه نفسة من العرش الإيراني في ١٧ تموز١٩٠٩م.

ومع عودة الحياة الدستورية واستقرارها مجدداً، إلا أنها لم تستمر طويلاً، إذ هددت روسيا من خلال إنذارها النهائي للحكومة الإيرانية في ٢٩تشرين الثاني ١٩١١بطرد شوستر، الخبير الاقتصادي الأمريكي وزملائه من إيران، ثم دخول القوات الروسية للأراضي الإيرانية في ٢٤كانون الأول ١٩١١م وتعطيل الحياة البرلمانية، الأمر الذي اضطر ميرزا كوجك خان للتوجه مع عشرات الآلاف من أبناء الشعب الإيراني إلى مدينة «كركان» واشتبك هناك مع القوات الروسية في معركة راح ضحيتها كثير من أتباعه، وأُصيب خلالها ميرزا كوجك خان نفسه بجروح، وبعد أن استعاد صحته عاد إلى طهران عام ١٩١٢م وانضم إلى حركة «اتحاد الإسلام» التي أسسها عدد من علماء الدين.

انتفض ميرزا كوجك خان مع مجموعة من دعاة التحرر عند بدء الحرب العالمية الأولى للوقوف بوجه فساد الحكومة الإيرانية والهيمنة الاستعمارية، فقام بتشكيل حكومة مستقلة في كيلان، وبدأ يقاتل من الغابات الكثيفة هناك على جبهتين، هما: الحكومة المركزية والقوات الروسية التي تسيطر على حكومة «لاهوتي» في كيلان، وفي عام ١٩١٧م وبعد اندلاع الثورة الروسية وقيام الحكومة البلشفية في روسيا، استدعت الأخيرة القوات القيصرية المتواجدة في شمال إيران للعودة إلى بلادها، وعند عودتها قامت بنهب القرى والمدن التي تقع في طريق انسحابها، إلا أن كوجك خان اشتبك مع القوات الروسية عند الحدود الفاصلة بين البلدين وأجبرها على التفاوض معه للتخلص من المأزق الذي وقعت فيه تلك القوات.

أسفرت المفاوضات عن موافقة الروس على تعويض الخسائر الناشئة عن اعتداء القوات الروسية، وهذا ما جعل ميرزا كوجك خان يحظى بالاهتمام والثناء لدى سكان كيلان، وساعد في دعمه وتقوية شوكته وحصوله على شعبية كبيرة، وفي الوقت نفسه شجع ذلك الثوار هناك على إصدار جريدة مركزية بعنوان «جنكل» أي الغابة نسبة إلى الغابات التي كانوا يستقرون بها، إذ تصدّر

صفحاتها الأولى الشعار التالي «هذه الجريدة تحرس حقوق الإيرانيين وتنور أفكار المسلمين».

تحول ميرزا كوجك خان في عام ١٩١٨م إلى عامل مهم في سياسة إيران الداخلية، فضلاً عن علاقاته الودية مع اللجنة البلشفية الروسية، التي ساعدته في طرد أعدائه السابقين (الجنود الروس) من الشمال الإيراني، وفي الوقت نفسه كان ميرزا كوجك خان يعارض أيضاً دخول البريطانيين إلى كيلان بعد طرد الروس وانسحابهم منها، لذلك بدأت بريطانيا تتربص بالثوار الجنكليين وتبحث عن الفرصة المناسبة والملائمة لإخماد هذه الشعلة، ولكنها لم تتخذ إجراءً جدياً ضد ميرزا كوجك خان خلال الحرب العالمية الأولى، لإنشغالها في الحرب، إلا أنها قررت بعد أن وضعت الحرب أوزارها القضاء على الحركة الجنكلية من خلال استخدامها لعناصر القوزاق الإيرانية، إلا أن القوات الحكومية لم تتمكن من تحقيق هدفها في القضاء على حركة الغابة لكونها قوية جداً.

طالبت قوات الجنرال دانسترويل التي وصلت إلى أنزلي في كانون الثاني ١٩١٨م ميرزا كوجك خان بمغادرة كيلان، في حين امتنع الأخير من أن يَنْصِب كميناً لتلك القوات في طريق عودتها إلى قزوين، وذلك لأنه لم يكن يثق بتصرفات الجنود المساعدين له من الروس، الذين كانوا منتشرين على طول الطريق، إذ أدرك انه من المحتمل أنهم سيلتفون حول دانسترويل، مع أن ذلك لم يمنع رجال الغابة من مهاجمة القوات البريطانية في نهاية الأمر، إلا أن بريطانيا قررت التفاوض مع ميرزا كوجك خان، وأغروه مقابل دخولهم إلى القوقاز، إلا أنه لم ينخدع بأقاويل البريطانيين، مما أدى إلى وقوع معركة دامية في منطقة «منجيل»، استخدمت خلالها القوات البريطانية الدبابات والطائرات، وكبدت قوات الغابة خسائر جسيمة في الوقت الذي أشاعت فيه أجهزة الدعاية البريطانية اتهامات رخيصة ضده واتهمته بالعمالة لألمانيا وروسيا والدولة العثمانية.

أخذت علاقة الحركة الجنكلية في بداية انتصار الثورة الروسية ١٩١٧م تتحسن مع الحكومة الروسية الجديدة، وكان قادة الثورة الروسية يعدون ميرزا كوجك خان بطلاً ثائراً ومعادياً للاستعمار، ولكن البلاشفة الروس تراجعوا عن سياستهم الودية تجاه ميرزا كوجك خان بعد مدة قصيرة، واتضح أن الهدف من ذلك كان استمالة رجال الغابة إلى جانبهم، لذلك حاول الشيوعيون فور وصول قواتهم «الجيش الأحمر» إلى ميناء أنزلي وغزين في شمال إيران في ١٨ أيار ١٩٢٠م أن يعلنوا تأييدهم لميرزا كوجك خان، وعدوه في البداية حاكماً على مدينة كيلان وممثلاً عن الشعب الإيراني.

ونظراً لأن حركة الغابة كانت ترى أن تواجد الأجانب على الأراضي الإيرانية يُعَد منافياً لأسس سياستها ويلحق الضرر بإيران، فأنها اضطرت لرفع راية التمرد والمعارضة ضد الوجود الأجنبي بكافة أشكاله، فأرسلت إسماعيل آقا جنكلي، ابن أخت ميرزا كوجك خان، إلى قائد الجيش الأحمر كممثل للحركة، والتقى ممثل الحركة مع قائد الجيش الأحمر في ميناء أنزلي، وبالنظر لأن الأخير عبر عن رغبته الكبيرة بمقابلة ميرزا كوجك خان، ولهذا توجه الأخير على رأس وفد إلى ميناء أنزلي، وبدأت المفاوضات هناك بين الجانبين، إذ توصلا خلالها إلى اتفاق حول عدد من القضايا، عاد بعد ذلك قادة الحركة إلى رشت وأعلنوا حكومتهم الجمهورية هناك، وأصدروا بياناً استعرضوا خلاله مفاسد النظام الحاكم في طهران والجرائم البريطانية، وعرضوا وجهات نظرهم بخصوص القضايا الآتية على الرأي العام:

١- إن الجمعية الحمراء (الحركة الجنكلية) الثائرة في إيران ترفض النظام الملكي وتعلن الجمهورية رسمياً بدلاً عنه.

٢- إن حكومة الجمهورية المؤقتة تحافظ على أرواح وأموال عامة الناس.

٣- إن أي اتفاق أو معاهدة تلحق الضرر بإيران سواء عقدت في الماضي أو في الوقت الحاضر مع أية دولة تعد باطلة.

٤- في ظل الحكومة الجمهورية يُعَد الشعب الإيراني متساوياً في الحقوق، وتُعَد المحافظة على الشعائر الإسلامية هي من الفرائض.

يتمثل أحد أسباب نجاح حركة ميرزا كوجك خان في أن كثيراً من حلفائه كانوا إصلاحيين متعلمين، أمثال حسين قاسامي، الذي كان يعمل رئيساً لتحرير جريدة الحركة «جنكل»، وأشرف الدين حسيني، رئيس تحرير صحيفة «نسيم شومال»، اللذين لقيا حتفيهما في أثناء الدفاع عن الحركة، فضلاً عن انشاء عديدٍ من معسكرات التدريب في منطقة غرب زارموك (المقرات العسكرية للحركة)، وتأسيس المدرسة العسكرية في لاهيجان، ناهيك عن انضمام قوات الدرك والقوزاق برشت للحركة.

في الوقت الذي كان فيه قادة حركة الغابة منهمكين في تعزيز أسس الجمهورية ظهرت الخلافات والانقسامات بينهم بشكل تدريجي، مما أدى إلى تمزيق الحركة من الداخل، في حين ظل الشيوعيون الروس يمثلون أثراً بالغاً في إفشال الحركة الجنكلية، لهذا دخل بعض الأعضاء من «حزب العدالة» الشيوعي في باكو إلى كيلان بعد أن وطأت أقدام الجيش الأحمر الأراضي الإيرانية، وقاموا بتأسيس حزب «عدالت - العدالة» في مدينة رشت، وحضروا تجمعات ألقوا خلالها خطابات مختلفة تجاهلت الاتفاق المبرم بين الحركة والبلاشفة.

بدأ البلاشفة بشن حملة إعلامية ضد ميرزا كوجك خان، وعندما لاحظ الأخير أن الأوضاع تسير بهذا الاتجاه غادر رشت مرغماً في تموز ١٩٢٠م احتجاجا على تلك الأوضاع، وأعلن أنه لن يعود إلى رشت طالما لم يتوقف حزب العدالة عن أعماله المنافية للإسلام وحملاته وترويجه للشيوعية.

بعد شهرين حاول أعضاء حزب العدالة، ومن بينهم خالو قربان واحسان الله خان، اللذين كانا من أصدقاء ميرزا كوجك خان سابقاً، أن يدبروا انقلاباً ضد الأخير ضمن خطة أُعدّت مسبقاً تضمنت قتله أو اعتقاله أو إقصاؤه عن قيادة الحركة، ووصفوه بأنه رجعياً، وبالنظر لأن ميرزا كوجك خان كان مطلعاً

على الخطة إلى حد ما، فإنه التجأ إلى الغابة، وقام الاشتراكيون بأسر العديد وقتلهم من أفراد الغابة ومصادرة أسلحتهم وأموالهم.

ومع ذلك فقد تراجع الاشتراكيون عن موقفهم ومدوا يد الصداقة والأخوة لميرزا كوجك خان، الذي وافق على مقترحهم هذا بحسن نية، لأنه كان يعتقد أن الخلافات الداخلية بإمكانها أن تقضي على الحركة الجنكلية نهائياً، لهذا استأنف الجانبان الوحدة والصداقة بينهما وتوصلا إلى اتفاق إجمالي بعد محادثات مطولة، وتقرر وفقاً لهذا الاتفاق تشكيل لجنة ثورية جديدة من الجانبين، وأدى شعور إحسان الله خان بحب الجاه والمنصب إلى ذهابه إلى طهران على رأس قوة مؤلفة من ثلاثة آلاف جندي روسي وإيراني لغرض فتح طهران ولكنه اندحر على يد قوات القوزاق الإيرانية بقيادة ساعد الدولة في مكان يدعى «بل زغال».

من الجدير بالذكر أن الروس جاؤا في البداية لغرض تنفيذ مصالحهم عن طريق مد يد الصداقة للجنكليين، ولكنهم تغيروا بعد تشكيل حزب العدالة ودخول الجيش الأحمر إلى إيران، فأخذوا يفكرون بسحب القيادة من ميرزا كوجك خان وتسليمها إلى العناصر الاشتراكية، ولهذا قام البلاشفة بعد مدة قليلة من الاتفاق مع الحكومة الإيرانية في ٢٦شباط١٩٢١م بتغيير سياستهم ونهجهم القاضي بدعم حركة الغابه، ورؤا من المصلحة لهم بأن يضحوا بهذه الحركة، لذا تغيرت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي كثيراً بعد عقد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي السوفيتي ليعلن ستالين، رئيس الاتحاد السوفيتي، خلال المؤتمر عن مبدأين أساسيين للسياسة الخارجية، هما: الحفاظ على السلام، وتوسيع العلاقات التجارية مع الدول كافة.

ومن الطبيعي جداً ان اتخاذ مثل هذا النهج في السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي يمكن أن يعبر عنه بعدم دعم حركات التحرر في أنحاء العالم، ونتيجة لذلك كُلِفَ روتشتين، السفير السوفيتي في إيران، باتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة علاقات ودية مع الحكومة الإيرانية، الأمر الذي دفع الأخير،

لأن يبعث لميرزا كوجك خان رسالة خاصة دعاه فيها إلى إنهاء معارضته للحكومة الإيرانية، وهنا لم يجد ميرزا كوجك خان مفراً سوى الإعلان عن التأييد الظاهري للطلب، لأنه كان يمر في ظروف متأزمة وصعبة للغاية، لذلك ذكر في إجابته في رسالة بعثها إلى السفير السوفيتي قائلاً: «نظراً لما ذكرته في رسالتك، فاني لا أرى سبيلاً سوى الصمت»، ولكن الأحداث اللاحقة أثبتت عكس ذلك تماماً، إذ تأكد عملياً أن الكفاح لن يتوقف.

ظل ميرزا كوجك خان مستمراً في حركته من أجل تحقيق هدفه في هذا السبيل، وحقق بعض النجاحات التي أخذها البريطانيون على محمل الجد، لذلك قرروا اغتياله، إلا أنهم لم يفلحوا بذلك، ووقفوا منه موقف الند، إذ انزعج الكولونيل ستوكس، والجنرال إل سي دانستر كثيراً منه بسبب رفضه السماح للقوات البريطانية بالمرور عبر كيلان في طريقهم إلى الشمال، وهذا ما أدى إلى مهاجمة رشت من لدن القوات البريطانية، وقصف مقر اقامة ميرزا كوجك خان بالطائرات، كما أصدر البريطانيون إنذاراً للأخير بالاستسلام.

ومع اندحار قوات إحسان الله خان واستسلام خالو قربان لقوات سردار سبه - قائد الجيش - تدفقت القوات الحكومية على رشت، وتشتتت قوات ميرزا كوجك خان على الرغم من أنها أبدت مقاومة بطولية، واستسلم بعض أفرادها، وقتل بعضهم، وفي أعقاب الهزيمة طغى على ميرزا كوجك خان شعور بالأسى والمرارة، وبدا ذلك واضحاً في رسالة له كتبها قبل وقت قصير من وفاته قائلاً: «ياله من أمر محزن أن يصبح الإيرانيون داعمين للموتى، ومازالوا حتى الآن لا يدركون قيمة الحركة. بالتأكيد سيأتي عليهم اليوم الذي يدركون فيه: من كنا، وما الذي أردنا تحقيقه، وما فعلنا، ولكن سنكون قد رحلنا عن هذا العالم».

في هذه الظروف المؤلمة ودّع ميرزا كوجك خان زوجته وانسحب إلى أعماق الغابه لكي يجمع قواته في الوقت المناسب ويعيد تنظيمها، ولكن البرودة القاسية حالت دون تحقيق هذا الهدف. لقد ظل ميرزا كوجك خان

صامداً حتى بعد قتل بعض أنصاره وانسحاب بعضهم الآخر، وقاوم وحده بشراسة حتى قتل في كانون الأول ١٩٢١م أثر تعرضه للصقيع في جبال الخاخال، وظل جسده بين الثلوج لعدة أيام حتى عثر أعداؤه على جثته يوم ٢٢ كنون الأول ١٩٢١م، ونتيجة للحقد الدفين الذي كان يملأ قلوب أعدائه قاموا بفصل رأسه عن جسده وعرضوهما أمام أنظار عامة الناس لمدة من الزمن في رشت لإرساء هيمنة الحكومة الجديدة على الثورة والأفكار الثورية، في حين حمل حول صديقه خالو قربان رأس ميرزا كوجك خان وقدمه هدية لرضا خان لكي يثبت بذلك تملقه وخدمته للأخير، ونتيجة لذلك تمكنت القوات الحكومية بقيادة رضا خان من سحق قوات الجمهورية المتفرقة بعد أن قرر السوفيت عدم توفير أي دعم إضافي لجمهورية كيلان.

أخيراً دفن رأسه في مقبرة حسن آباد بطهران في مكان مجهول، وبعد عدة سنوات تحولت المقبرة إلى أرض لبناء مؤسسة لإطفاء الحرائق هناك، ولكن رأس ميرزا كوجك خان نقل من هناك من لدن بعض دعاة التحرر، الذين تسللوا إلى المقبرة بملابس عمال ليليين، ونقله ميرزا أحمد خان سيكاري إلى رشت، وسُلِمَ إلى شخص يدعى كربلائي كاس آقا، الذي كان من الداعين إلى الحرية، وبعد التعرف على الرأس وتأييد ذلك من لدن أتباعه، تم إيداعه في إيوان مرقد «سليمان داراب»، علماً أن رفاته نقلت في عام ١٩٤٢م من كليوان إلى رشت، بناءً على وصية منه بأن يدفن في رشت، وبعد صدور فتوى بهذا الشأن من لدن مجتهدي تلك المرحلة، دفن جثمانه(رفاته) ورأسه المفصول عنه تحت تل مقابل بقعة سليمان دراب، وشُيد على قبره مزاراً فيما بعد.

استفاد أهالي كيلان كثيراً من نشاطات ميرزا كوجك خان طالما انه كان منشغلاً بالشؤون المحلية لمدينتهم، ونال الأخير شهرة في مجال القيادة والمصداقية، إلا أن معارضة ميرزا كوجك خان للحكومة الإيرانية جعلت كيلان تعاني كثيراً من حرب أهلية حقيقية في عام ١٩١٩م وما أعقبها من كارثة

هجوم البلاشفة على كيلان في عام ١٩٢٠م، ومن ثم القوات الحكومية، وما عانته المنطقة لاحقاً.

مجد الدولة، مهدي قلي خان

مهدي قلي خان مجد الدولة هو ابن عيس خان اعتماد الدولة القاجاري، خال ناصر الدين شاه، وقد عمل خلال الحقبة الأولى من عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨ - ١٨٩٦م) ضمن الخدم في البيت الداخلي للقصر الملكي، واختير بعد سنتين تقريباً ليكون مسؤولاً عن الخدم، وغادر البيت الداخلي بعد أن بلغ سن الرشد، وأصبح واحداً من كبار الخدم، وفي والوقت نفسه كان يرافق موكب الشاه في زياراته على الدوام، وأصبح تدريجياً واحداً من المقربين إلى الشاه على اثر خدماته الجليلة وحبه للشاه.

تحدث مجد الدولة عن بعض المواقف التي حصلت له مع ناصر الدين شاه قائلاً: «عندما كنت خادماً كانت هناك شجرة تقع أمام البيت الداخلي، وتحظى باهتمام الشاه، وكانت ثمارها تُقْطَف عصر كل يوم لترسل إلى الأخير، وفي ذات يوم كنت واقفاً مع أحد الأصدقاء تحت ظلال تلك الشجرة، وكنا نتحدث حول ضخامة حجمها وجودة فاكهتها، وفي تلك الأثناء قال لي صديقي، إذا تسلقت هذه الشجره وايتني ببعص الثمار، فاني أمنحك أشرفياً واحداً (عملة نقدية)، فقلت له: إذا وصل الشاه وشاهدني فإنه سيعاقبني وبشدة، فقال لي أمنحك أشرفيين، وفي نهاية الأمر أن النقود فعلت فعلها، وتَسَلَقْتُ الشجرة، وبينما لم أملأ أحد جيوبي، وإذا بالشاه يخرج من البيت الداخلي مع عدد من الأفراد، فألقيتُ بنفسي من على الشجرة إلى الأرض خوفاً من الشاه، ولكن لسوء حظي علقت بالشجرة، وبينما أنا أتحرك وصل الشاه وضربني بالعصا عدة مرات، وكنت ابكي من الخوف إلى الحد الذي لم أكن أتألم من الضرب حسب، بل كنت اصرخ وأردد.. يا سيادة الشاه

اقسم بالله أني لست مقصراً، وان أمير (اسم صديقه) هو الذي أجبرني على ذلك، وهنا هرب الصديق ووصل إلى زاوية آمنة، وأما أنا، فبعد كل ما أصابني مسحت الدمع وذهبت فوراً للبحث عن السيد أمير، فوجدته في إيوان الساقية، فقلت له: أن الشاه ضربني بالعصا بسببك، وبسبب الأشر فين، فأسرع وأعطاني نقودي».

وفي حادثة أخرى يذكر مهدي قلي خان مجد الدولة، انه كان مرافقاً لناصر الدين شاه في أثناء زيارته للعتبات المقدسة في العراق عام ١٢٨٧هـ.ق/ ١٨٧٠م بوصفه الشاب الصغير، والخيال الماهر الذي كان يصطاد عدداً من الطيور وبشكل خاص (الدراج) في كل محطة يتوقف عندها الشاه ويسلمها له، وفي ذات مرة يذكر مجد الدولة انه قدم دُراجين (طيرين) مشويتين إلى الشاه وتناولهما الأخير كمقبلات!!!، ويذكر أيضاً خلال تلك الرحلة، انه بعد وصول موكب الشاه إلى بحيرة تقع في الصحاري بين كربلاء والنجف، وهي أكبر من بحر قم القديم، وكان يستعمل فيها زوارق شراعية للنزهة والصيد.

وفي أحد الأيام ركب الشاه زورقاً للنزهة، فرأى عدد من طيور البط على الماء، فاخذ البندقية ذات الماسورتين وأطلق عيارين منها على الماء وفي الهواء فأصاب بطتين منها، ولهذا أثارت حركة الشاه هذه اعجاباً خاصاً لدى المسؤولين العثمانيين والباشاوات الحاضرين هناك، فقدموا بعض الهدايا للشاه (كان تقديم الهدايا عرفاً متبعاً آنذاك)، وحصل مجد الدولة، الذي يستحق هذه الهدايا، على القسم الأكبر منها.

بعد عودة ناصر الدين شاه من زيارة العتبات المقدسة في العراق تزوج مهدي قلي خان مجد الدولة من فخر الدولة، شقيقه إحدى زوجات الشاه نفسه، فأصبح مجد الدولة عديل الشاه، وأبدت فخر الدولة تجاهه مودة كبيرة، ومنحته حق الإشراف الخاص على وجبات الطعام التي تقدم إلى ناصر الدين الشاه، ولهذا كانت كل الأطعمة التي تقدم إلى الشاه تختم بختمه، وكان يتقدم المجموعة التي تقدم الطعام، وفي الوقت نفسه يزيل، وبحضور

الشاه، الأختام عن أطراف الأواني التي كانت تلف بقطع من القماش الأبيض، ومع ذلك فإن فخر الدولة لم تستمر طويلاً مع مجد الدولة وذلك بسبب إصابتها بمرض السل (التدرن) الذي أدى إلى وفاتها، فتزوج من بعدها واليه، إحدى بنات الشاه وأرملة الأمير اعتضاد المُلك، التي أصيبت هي الأخرى بالمرض نفسه بعد عدة سنوات وتوفيت أيضاً، وكانت زوجته الأخرى هي مكرم الدولة، ابنة الأمير ركن الدولة.

كان مجد الدولة أيضاً مرافقاً لناصر الدين شاه في زيارته الثالثة والأخيرة إلى أوربا عام ١٣٠٧هـ.ق/ ١٨٨٩م، ويذكر مجد الدولة ثلاثة أحداث تستحق الذكر حصلت خلال تلك الزيارة، منها بعد وصول موكب الشاه إلى بريطانيا واستقرارهم في لندن، قام مجد الدولة بتأدية لعبة الشطرنج مع اللورد سالزبوري، رئيس وزراء بريطانيا، لعدة مرات بحضور الشاه في لندن، وكان مجد الدولة يخسر هذه اللعبة، وفي نهاية كل لعبة يذكر انه لم يكن مطلعاً على لعبة الشطرنج الغربية الأوربية، ويؤكد في الوقت نفسه انه سيفوز عندما يكون اللعب في الشطرنج على وفق الطريقة الشرقية الإيرانية، وبعد أن تمت ترجمة احتجاجه وكلامه هذا إلى اللورد سالزبوري، قال الأخير الذي يفتخر بلعبته **«اذكروا لي الفرق بين طريقة لعبتنا والطريقة الإيرانية»**، وبعد اطلاع اللورد سالزبوري على طريقة اللعب الإيرانية، أكد استعداده للعب على وفق الطريقة الأخيرة، وحينها لعب الاثنان أخيراً لعبة الشطرنج على وفق الطريقة الإيرانية، إلا أن اللورد سالزبوري خسر اللعبة.

والحادثة الثانية أن هناك أمريكياً يدعى بوفالو يجري لعبة السيرك في المعرض الدولي الذي جرى في تورايفل في السنة ذاتها في أثناء رحلة الشاه الأخيرة من خلال الإمساك بالخيول الوحشية وترويضها داخل شبكة من الحبال، وكان متميزاً في لعبة الرماية واللعب بالسكاكين، ويحمل في الوقت نفسه بندقية ذات (١٦) أطلاقة على كتفه وهو على ظهر الحصان، ويجول حول ساحة السيرك الدائرية، بينما يقوم خيال آخر أمامه بإطلاق أطلاقات

بلورية، تحتوي على الماء، في الهواء بشكل متوالي فيتلقفها بوفالو، وينثر الماء الموجود فيها حوله، وعندما شاهد ناصر الدين شاه هذا المشهد أعرب عن تقديره لبوفالو، وهنا تطوع مجد الدولة القيام بهذا العمل، فأمر الشاه بأن يسلمونه الحصان والبندقية ليقوم بالعمل نفسه أمام الحاضرين، فركب مجد الدولة الحصان أمام الآلاف من المتفرجين، وبدأ بالهجوم وإطلاق النار في ساحة السيرك، فأصاب (١٥) هدفاً من مجموع (١٦) هدفاً، ولهذا أشاد بوفالو بجرأة مجد الدولة وجدارته، وصافحه وضغط على يده بشكل ودي.

والحادثة الثالثة هي في أثناء زيارة الشاه لبرج إيفل في فرنسا، عندما ذكر أحد المرافقين الفرنسيين للشاه وهو في الطابق الثالث، بأن أحد الرياضيين وصل إلى اعلي نقطة في البرج، ولمس بيده العلم الفرنسي المرفوع فوق البرج، وهنا تدخل مجد الدولة، وقال بأن عملية صعود البرج سهلة جداً وقبل أن يتفوه الشاه بكلمة واحدة ويأمره بالصعود. خلع مجد الدولة قبعته وحذاؤه، وبدأ بالصعود حتى نهاية البرج العليا، وحطم بذلك الرقم القياسي بهذا الشأن.

كان مهدي قلي خان مجد الدولة رياضياً وجريئاً، فكان يقود الحصان في طرق الجبال التي يصعب اجتيازها، التي قلما يتمكن شخص من اجتيازها، وكان يصطاد باطلاقاته بقدرة ونجاح في الظروف الصعبة التي قلما يتمكن صياد من الاصطياد فيها بنجاح، وتشير بعض المصادر إلى أن مجد الدولة كان غريباً في جرأته، إذ يذكر دوستعلي خان معير الممالك، صاحب مؤلف «رجال عصر ناصري» حادثتين عجيبتين، يؤكد انه شاهدهما بنفسه، أحدهما: أنهما كانا عائدين (مجد الدولة ومعير الممالك) مع موكب ناصر الدين شاه في أحد أيام الخريف، وكان هناك عدد من الكباش تحوم حول أحد الأنهر، فاتجه مجد الدولة نحوها بسرعة، فوصل النهر وامسك بقرن أحد الكباش وقطع رأسه بالحربة، علما أن الصيادين يعلمون جيداً انه من الصعوبة قطع رأس الكبش دون أن يكون جريحاً.

وثانيهما هي أن فهداً دخل حقلاً للقصب، وكلما حاولوا إخراجه لم يتمكنوا من ذلك، وأرادوا في نهاية الأمر إضرام النار في حقل القصب، وهنا منعهم مجد الدولة من فعل ذلك، وذكر لهم بأنه سيطرد الفهد من حقل القصب وبسهولة، فحمل قطعة لباد رطبة ودخل حقل القصب مع كلاب الصيد، ويذكر معير الممالك قائلاً: **«... ولم نعد نراه، وحبسنا الأنفاس في صدورنا، وكنا ننتظر النتيجة، وبعد برهة من الزمن سمعنا نباح كلاب الصيد وصوت الفهد وصياح مجد الدولة مؤكداً لقد ضربت الفهد بيدي وانه خرج من حقل القصب»**، ومع خروج الفهد من الحقل ارتفع صوت أطلاقات بندقية الشاه التي أصابت الحيوان الوحشي وتدحرج على الأرض، وشوهد على جسده مكان لأصابته بحربة، فضلاً عن إصابات الاطلاقات النارية، وهنا اتضح بأن مجد الدولة فعلاً تمكن من ضرب الفهد وإصابته بالحربة التي كانت معه، الأمر الذي دفعه للخروج مذعوراً من حقل القصب بسرعة. ولم تقتصر مشاهدات معير المماليك على ذلك حسب، بل انه يؤكد على أن مجد الدولة كان جريئاً جداً حتى أمام الشاه، إذ يشير إلى أن مجد الدولة إذا لم يعجبه رأي ناصر الدين شاه، فإنه يتحدث معه بغلظة ويخاطبه بكلمة «أنت»!!.

بعد انتهاء عهد ناصر الدين شاه عام١٨٩٦ لم تبقَ مكانة مهدي قلي خان مجد الدولة مثلما كانت عليه سابقاً، إذ تولى حكم ولايتي كرمنشاه وخمسة لمرة أو مرتين في عهد مظفر الدين شاه (١٨٩٦ - ١٩٠٧)، وفي أثناء المدة القصيرة التي تولى فيها محمد علي شاه العرش الإيراني (١٩٠٧-١٩٠٩) قربه اليه كثيراً كامران ميرزا في وزارة الحربية، ولكنه لم يحصل على فرصة عمل، وفي الوقت نفسه حصل هجوم على منزله الصيفي الواقع في بداية «دزاشيب» ونهبت آثاثه وقسم من أمواله خلال مرحلة الفوضى التي حدثت بعد قصف مجلس الشورى الوطني ٢٣ حزيران ١٩٠٨، ووقع في الأسر، إلا انه أطلق سراحه بعد دفع مبالغ طائلة.

وحسبما يشير معير الممالك إلى انه أمضى مدة مع مجد الدولة خلال

صيف عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦ في «دزاشيب» بالقرب من بستان معير الممالك، إذ يؤكد أنهما كانا يلتقيان يومياً تقريبا، وكانا يتحدثان حول الماضي، وعلى الرغم من أن عمر مجد الدولة بلغ آنذاك أكثر من ثمانين عاماً، إلا انه كان يركب الحصان كعادته مع اصغر بناته في أوقات الصباح ومن ثم ينطلق إلى مساحات شاسعة، ويذكر معير الممالك قائلاً: «ثم يعود خيالاً ويدخل حديقتنا الصيفية ومن ثم الخيمة في أغلب الأوقات، وبعدها ينزل من على الحصان بحركة قوية مثلما كان يفعل في مرحلة الشباب ويقول بلهجته الخاصة: يا عزيزي معير إنني لم أتناول فطوري حتى الآن، قل لهم أن يجلبوا لي أي شيء حاضر، لأنني سأموت أن تأخرتم عليَّ».

ادخر مهدي قلي خان مجد الدولة أموالاً كثيرة خلال حقبة عمله الطويلة، وكانت له قرية وبستان ومنزل وأراضي كثيرة، وكان لطيفاً مع الآخرين ويود الأصدقاء، ولا شأن له بالأجانب، ويأخذ بيد المحتاجين، وفي الوقت نفسه كان يقيم مجالس العزاء في حديقته الواسعة في شارع بوذر جمهري خلال أيام العزاء سنوياً.

توفي مجد الدولة في عام ١٣١٦ ش / ١٩٣٧م عن عمر ناهز التسعين عاماً من الراحة والقوة، ودفن في مقبرة مهد عُليا، والدة ناصر الدين شاه، في مدينة قم المقدسة، وترك بعد وفاته ستة أولاداً وست بنات، كان أكبرهم السيد الحاج مجد السلطنة أمير سليماني، وهو من زوجته شقيقه ظهير الدولة، وقد ورث عن أبيه مودة المحيطين به، والثبات في الصداقة واللطف في الحديث والمحاورة، وكانت عائلته تذهب إلى البساتين العائدة لهم في بداية «دزاشيب» في فصل الصيف، ويمضون بقية فصول السنة في منازل والدهم في شارع بوذر جمهري.

مجد المُلك، ميرزا محمد خان

إن الحاج ميرزا محمد خان سينكي الملقب بمجد الملك هو والد ميرزا علي خان أمين الدولة، وابن أخت اقا خان نوري اعتماد الدولة، الصدر الأعظم (١٨٥١-١٨٥٨م). ولِدَ ميرزا محمد خان مجد المُلك في عام ١٢٢٤هـ.ق/ ١٨٠٩م، وكان مديراً لأعمال والدة محمد علي ميرزا القاجاري في بداية عهد ناصر الدين شاه، إذ توجه معها إلى مكة المكرمة لأداء مناسك الحج، واتجه بعد ذلك إلى الخدمات الحكومية، فتولى منصب وزير، وعمل في عام ١٢٦٩هـ.ق/ ١٨٥٢م نائباً أول لوزارة الخارجية، ومنح لقب «دبير مهام خارجه»، وسافر إلى الدولة العثمانية في عام ١٢٧٥هـ.ق/ ١٨٥٨م لتنظيم العلامات الحدودية وعقد الاتفاقيات المتعلقة بالحدود بين الحكومتين الإيرانية والعثمانية، ونظم كذلك أعمال الرعايا الإيرانيين في العراق، وتولى في عام ١٢٧٩هـ.ق/ ١٨٦٢م منصب وزير الأوقاف، كما انه رافق موكب ناصر الدين شاه في أثناء زيارته إلى خراسان واستدعي إلى طهران عام ١٢٨٢هـ.ق/ ١٨٦٥م، ومنح لقب «مجد المُلك» في عام ١٢٨٦هـ.ق/ ١٨٦٩م، ومن ثم أُسندت له مهمة إدارة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد، وأُختير في عام ١٢٨٨هـ.ق/ ١٨٧١م أحد وزراء دار الشورى، وفي عام ١٢٩٠هـ.ق/ ١٨٧٣م عُيِّنَ مجدداً وزيراً للأوقاف، وظل في هذا المنصب حتى اللحظات الأخيرة من حياته.

كان مجد المُلك واحداً من خطاطي العهد القاجاري، ومن بين آثاره كتاب «كشف الغرائب» المعروف «بالرسالة المجدية». توفي مجد المُلك في عام ١٢٩٨هـ.ق/ ١٨٨٠م عن عمر ناهز الرابعة والسبعين عاماً.

مخبر الدولة، علي قلي خان

هو نجل رضا قلي خان طبرستاني (هدايت) المولود في عام ١٨٠٠م في

طهران، وذهب إلى شيراز وهو في سن العشرين من عمره وعمل في حاشية حسين علي ميرزا فرمانفرما، نجل فتح علي شاه، وأنشد رضا قلي خان شعراً بمناسبة وصول فتح علي شاه إلى شيراز عام ١٨٢٩م، ولقَّبَه الأخير بلقب «ملك الشعراء». كَلَفَه ناصر الدين شاه في عام ١٨٥١م بإجراء مباحثات مع زعيم خيوة، بوصفه مبعوثاً خاصاً للشاه بهذا الخصوص، وعاد إلى طهران في العام الذي يليه، ويُعتقد بأن أسرة مخبر الدولة هم من أحفاد كمال الدين مسعود خجندي، الذي كان من شعراء النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي في إيران.

ولِدَ علي قلي خان، النجل الأكبر لرضا قلي خان، عام ١٨٢٩م في شيراز، التي غادرها برفقة والده إلى طهران عام ١٨٤٠م، ودرس بمدرسة «دار الفنون»التي تأسست في عام ١٨٤٩م، وسافر علي قلي خان إلى خيوة عام ١٨٥١ مع والده، الذي كلفه الشاه في مهمة خاصة هناك، وعُيِّنَ أميناً لمكتبة دار الفنون بعد عام واحد على عودته إلى إيران.

وفي عام ١٨٥٨م طلب علي قلي ميرزا اعتضاد السلطنة، وزير العلوم، من علي قلي خان التعاون مع وزارته لتأسيس خطوط البرق (التلغراف) في إيران، ومنح رتبة عقيد بعد مد خط برق طهران - سلطانية في عام ١٨٦٠م، ومنح كذلك رتبة عميد بعد مد الخط المذكور إلى رشت، وعُيِّنَ علي قلي خان في العام نفسه مديراً عاماً لمراكز البرق في إيران، ومنح لقب «مخبر الدولة»، وقد تولى منصب وزير البرق في عام ١٨٧٧م، وظل في هذا المنصب حتى أواخر حياته، علماً انه تولى في الوقت نفسه منصب وزير العلوم في عام ١٨٨٠م حتى نيسان ١٨٩٧م، ووزارة المعادن منذ عام ١٨٨٢م حتى وفاته، فضلاً عن وزارة الداخلية اعتباراً من تشرين الثاني ١٨٩٦ ولمدة أربعة أشهر، في حين سافر علي قلي خان مخبر الدولة في عام ١٨٨٤م إلى «برمر هافن» في ألمانيا لشراء سفينة بخارية سميت بـ «برسبوليس»، كما أنه زار أوربا برفقة

ناصر الدين شاه في رحلته الثالثة لأوربا عام ١٨٨٩، وغادر لندن متوجهاً إلى مكة المكرمة لأداء مراسيم الحج بعد الحصول على موافقة الشاه نفسه.

يمتلك علي قلي خان مخبر الدولة وسامين، منح أحدهما من لدن حكومة التاج البريطانية، والآخر من لدن حكومة الهند البريطانية، وتوفي في السادس عشر من تموز ١٨٩٧م، ومنح لقبه «مخبر الدولة» إلى نجله حسين قلي خان مخبر الدولة بعد وفاته، في الوقت الذي كان يتولى فيه الأخير وزارة البرق بالوكالة عن والده منذ عام ١٨٩٤م وحتى عام ١٨٩٥م.

محلاتي، أغا خان

هو حسن علي شاه المعروف بـ (أغا خان محلاتي)، رئيس الطائفة الإسماعيلية[1]، التي كانت إمامتها وقيادتها قبل ولادته بيد والده ميرزا شاه خليل الله، الذي جمع حوله العديد من المريدين الذين توافدوا إلى مدينة محلات في الجنوب الإيراني لتقديم الزكاة وسهم الإمام إليه، ويقال أن بعض مريديه كانوا أحياناً، لعدم قدرتهم الوصول إليه، يَرْمون تلك الهبات في البحر معتقدين أنها ستصل إليه حتماً.

بهذه الطريقة تجمعت لديه أموالاً طائلة كانت محل حسد أهالي المدينة وحقدهم، بما فيهم رجال الدين، الذين لم يرتاحوا كثيراً للمكانة الدينية المميزة التي حصل عليها ميرزا شاه خليل الله داخل إيران، ومنهم الملا حسين اليزدي، الذي حرّض مجموعة من المغامرين على مهاجمة بيت ميرزا

(١) الإسماعيلية: ثاني أكبر طائفة من المسلمين الشيعة. سمّيت بهذا الاسم نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق عليه السلام، وعلى الرغم من انتشار المذهب الإسماعيلي في مساحة شاسعة من البلدان امتدت من المغرب الأقصى وحتى آسيا الوسطى، إلا إنهم في إيران كانوا يمثلون فرقة واحدة استقرت في البداية في المرتفعات الشمالية الإيرانية ومن ثم انتشرت إلى بقية أنحاء البلاد.

شاه خليل الله، ولم يكتف هؤلاء بقتل الأخير نفسه حسب، بل قاموا بتقطيع جسده ونهب أمواله، فضلاً عن العديد من أتباعه، الذين فقدوا حياتهم في هذا الهجوم، الأمر الذي دفع بمؤيديه التوجه إلى طهران العاصمة احتجاجاً على هذه الجريمة النكراء ولمطالبة الحكومة الإيرانية بالقصاص العادل من القتلة متخذين من أحد المساجد في طهران مقراً للاعتصام فيها، وهذا ما أثار الفزع والرعب في نفس فتح علي شاه (١٧٩٧-١٨٣٤م)، الذي كان يدير خيوط المؤامرة من وراء الكواليس في أثناء مرحلة الفتن الطائفية التي حدثت في يزد.

ولغرض أن يغطي الشاه على تصرفاته كَلَفَ حاج محمد زمان، حاكم محلات، بإلقاء القبض على الملا حسين اليزدي ومن اشترك معه في تلك الجريمة وإرسالهم إلى طهران، ولأجل أن يبعد فتح علي شاه الشك عنه، لما له من أثر أساس في تلك الحادثة، لم يقتصر عمله في هذا الجانب على سجن ممن اشترك فيها وإجبارهم على دفع الدية إلى أولياء المقتول حسب، بل انه قَرّبَ ابن ميرزا شاه خليل الله، المدعو حسين علي شاه إليه وزوجه من إحدى بناته، الثالثة والعشرين، المسماة «سروجهان خانم» ومنحه لقب أغا خان، وفي الوقت نفسه استدعاه إلى طهران ليقيم في البلاط الإيراني لمدة من الزمن، وعيّنه فيما بعد حاكماً على مدينتي قم ومحلات، وهناك لقّب بـ «المحلاتي» وظل محترماً بين العائلة القاجارية.

تلقى اهتماماً خاصاً من محمد شاه(١٨٣٤-١٨٤٨م) بوصفه من العائلة القاجارية بسبب المصاهرة، إذ عَيَّنَه الأخير حاكماً على كرمان عام ١٨٣٧م تقديراً لجهوده المبذولة من أجل إيصال محمد شاه إلى سدة الحكم بعد وفاة جده فتح علي شاه عام ١٨٣٤م، لكن ذلك لم يمنع أغا خان محلاتي من القيام بحركة معارضة ضد سلطة محمد شاه، مستغلاً انشغال الشاه بحربه في أفغانستان والظروف الإيرانية الصعبة التي ولدتها حملة هرات العسكرية، بوصفها الوقت المناسب للشروع بمبادئه الدينية بعد أن تزايد عدد أتباعه

ومؤيديه، ويبدو انه من خلال حركته تلك طالب لنفسه بالسلطة العليا على إيران، وذلك لشدة استيائه من سوء إدارة الحاج ميرزا عباس أغاسي، الصدر الأعظم، وضعف شخصية محمد شاه نفسه وانقياده الأعمى لسياسة أغاسي، التي زادت في توجهات أغا خان محلاتي المعارضة ودفعته إلى الثورة والعصيان.

أعلن أغا خان محلاتي ثورته في كرمان عند نهاية عام ١٨٣٨م، ومع انه حقق بعض النجاحات في إقليم كرمان ولار، لكنه اندحر أمام القوات الحكومية على الرغم من المساعدات المادية والعسكرية التي قدمها البريطانيون له، الأمر الذي دفعه بالتوجه إلى قلعة «بم» التي تقع في شرق كرمان، ومع ان محمد شاه كان قد استدعاه إلى العاصمة طهران، إلا انه رفض الطلب الشاهنشاهي وفضل البقاء في قلعة «بم» متحصناً، وهذا ما دفع الحكومة الإيرانية لأن تصدر الأوامر لقواتها العسكرية بمحاصرة القلعة، التي هوجمت في الوقت نفسه من قبل حاكم كرمان، الذي كان على رأس جيش رسمي قد أُعد لاقتحام القلعة، وفي الوقت الذي اشتدت فيه صعوبة الظروف على المتحصنين داخل القلعة، ولعجز أغا خان محلاتي بالدفاع عن نفسه والخلاص من مصيره المحتوم، علق المصحف الشريف على رقبته وسار به باتجاه معسكر حاكم كرمان، الذي أعطاه الأمان وقبض عليه وأرسله مخفوراً إلى طهران بعد فشل ثورته، ولكن محمد شاه عفا عنه واستقر به المقام في مرقد السيد عبد العظيم.

أراد الحاج ميرزا عباس أغاسي من جانبه أن يتقرب من أغا خان محلاتي من أجل أن ينهي ما في نفس الأخير من حقد وكراهية تجاهه، فأرسل الحاج عبد ألمحمد ألمحلاتي، أحد رجال الدين الإسماعيليين المنشقين عن أغا خان محلاتي لطمأنته وإعطائه الأمان، ومع ان الأخير كان لا يرغب في المثول بين يدي الحاج ميرزا أغاسي، إلا انه كان مضطراً لذلك، فحضر بعمامته الخضراء إلى مكتب الصدر الأعظم متشفعاً لديه، وفي الوقت نفسه استأذنه في العودة إلى داره في طهران مع أسرته، فكان له ما أراد.

لم يستمر المقام طويلاً بأغا خان محلاتي في العاصمة طهران، لعدم رغبته البقاء فيها طويلاً، الأمر الذي دفعه لأن يطلب من محمد شاه الاستئذان له بالسفر مع أسرته إلى العتبات المقدسة، فإذن له وسافر في البداية إلى يزد، فالتف حوله مريديه، مما شجعه لأن يسلك ثانية طريق الثورة على النظام القاجاري، إذ عمل من هناك على تجهيز قوة لتحقيق أهدافه، وحاول جمع الفرسان المؤيدين له بعد أن أرسل زوجاته وأبنائه إلى كربلاء المقدسة في العراق تحت ذريعة حج بيت الله الحرام.

انطلق إلى كرمان لكسب جماعة عطا الله الإسماعيليين، واستعمل القوة في الاستيلاء على المدينة عام ١٨٤١م بمساعدة حكومة الهند البريطانية، التي أرسلت العديد من قوات عشائر البلوش لدعمه، فضلاً عن المساعدات التي كان يتلقاها من بعض أفراد العائلة القاجارية في المنفى ممن يعيشون في بغداد، ومع ذلك فإنه لم يستطع الصمود أمام القوات الإيرانية الحكومية، فاضطر للتوجه إلى مدينة لار ومن ثم إلى أصفهان، في حين أسرع فضل علي خان القراباغي، حاكم كرمان، لمهاجمته وتمكن من هزيمة قواته التي تراجعت إلى بمبور، فلاحقتها القوات الحكومية وأنهت مقاومتها، مما أضطر أغا خان محلاتي للتوجه إلى قندهار، إذ دخل هناك بحماية البريطانيين.

غادر أغا خان محلاتي قندهار إلى الهند في العام ١٨٤٣م، وبهذا الشكل قمعت ثورة أغا خان محلاتي في إيران، التي استمرت حوالي أربعة عشر شهراً، وعلى الرغم من مطالبة الحكومة الإيرانية باسترجاعه من البريطانيين في الهند استناداً إلى المعاهدة البريطانية- الإيرانية لعام ١٨٤١م، إلا ان الحكومة البريطانية امتنعت عن تسليمه، وأخيراً اتخذ أغا خان محلاتي من الهند الغربية مقراً دائماً له، ولا تزال هناك بقايا من أسرته تترأس الطائفة الإسماعيلية في الهند.

محمد تقي خان بسيان

ولد العقيد محمد تقي خان بسيان زاده التبريزي عام ١٣٠٩هـ.ق/ ١٨٩١م من عائلة ارستقراطية ذات أصول أذربيجانية من القوقاز[1]، في تبريز، وأكمل دراسته الابتدائية في المدرسة اللقمانية التي تأسست على وفق أسس جديدة، ثم التحق عام ١٩٠٧م بالمدرسة العسكرية في طهران، ونال بعد أربع سنوات (١٣٢٩هـ.ق/ ١٩١١م) رتبة ملازم ثان، وتدرج في مدرسة القوزاق حتى رتبة نقيب، وانضم محمد تقي خان بسيان إلى قوات الدرك الإيرانية (الحرس الوطني) حال تشكيلها على وفق الأسس الجديدة على يد السويدي يالمارسون وزملائه، فضلاً عن توليه عدة مناصب أخرى كضابط ثانٍ في كتيبة قزوين، وقد خدم في مدينتي همدان ويزد، وشغل وظيفة معلم ومترجم في مدرسة الدرك في يوسف آباد في طهران، وعبر الضباط السويديين عن تقديرهم للشجاعة التي أبداها في حربه مع اللوريين عام ١٣٣٢هـ.ق/ ١٩١٣م، التي أُصيب على أثرها بجروح، وتمت ترقيته إلى رتبة رائد إبان اندلاع الحرب العالمية الأولى.

اتجه الوطنيون ودعاة التحرر في إيران في أثناء الحرب العالمية الأولى إلى تأييد ألمانيا، وتحرك ضباط وقوات الدرك، الذين يتمتعون بروح وطنية، ضد روسيا وبريطانيا، وقام محمد تقي خان بسيان بهجوم ضد القوات الروسية حمل تسمية «هجوم المصلى»، وتمكن من خلال هذا الهجوم من الحصول على سمعة طيبة في داخل إيران، وصيتاً من الشجاعة والتأهيل في إيران وألمانيا والنمسا، ولكنه اضطر أخيراً إلى الانسحاب اثر سقوط بغداد.

---

(١) هاجرت عائلة محمد تقي بسيان من القوقاز بعد الحرب الروسية - الإيرانية (١٨٢٦-١٨٢٨)، التي انتهت بانتصار روسيا، إلى إيران، ولدى عائلته تقاليد عسكرية صارمة، ويعزى ذلك لانخراط عدد من أفرادها في الخدمة العسكرية، مثل عمه الجنرال حمزه خان بسيان، أحد ضباط لواء القوزاق، فضلاً عن أبناء عمومته حيدر قلي بسيان وعلي قلي بسيان وعلام رضا بسيان.

ذهب في نهاية الأمر إلى برلين عام ١٣٣٥هـ.ق/ ١٩١٦م، ومنح في أثناء تواجده في برلين وسام الصليب الحديدي لإسقاطه أكثر من خمس وعشرين طائرة من طائرات قوات الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، ومن أجل لا يمضي وقته في برلين في التسكع والكسل التحق بصنف الطيران، إلا انه لم يحالفه النجاح في هذا الصنف بسبب مرضه، لذلك التحق بصنف المشاة الألماني، وانهمك في دراسة الموسيقى والرياضة، وألف كُتباً عديدة في هذين الاختصاصين، ومن ثم عاد إلى إيران بعد انتهاء الحرب، وانضم لقوات الدرك، وحصل في حزيران ١٩٢٠م على ترقيته إلى رتبة عقيد، وفي أيلول من العام نفسه عُيِّنَ قائداً لقوات الدرك في خراسان، وتمكن من خلال قيادته لها أن يفرض الأمن والاستقرار في المدينة، التي أعاد تنظيم هيكليتها على الرغم من وجود كثيرٍ من المعوقات.

وفي اليوم الثاني من انقلاب حوت ١٩٢١م أي في يوم ٢٢ شباط ١٩٢١م عينه سيد ضياء الدين طباطبائي والياً على خراسان بالوكالة، وأصدر أمراً باعتقال والي خراسان السابق أحمد قوام السلطنة وإرساله إلى طهران، لذلك استطاع محمد تقي بسيان في الثالث من نيسان ١٩٢١م وبقوة صغيرة مكونة من (٢٠٠) رجل من قوات الدرك من القيام بانقلاب عسكري هناك واعتقال أحمد قوام السلطنة، الحاكم العام لخراسان، وأصبح محمد تقي بسيان بعد ذلك المسؤول عن ولاية خراسان، إذ استفاد الأخير من سلطته الجديدة بشكل جيد، وأجرى إصلاحات بلدية كثيرة في مشهد، ولاحق الأشرار في خراسان وتمكن من معاقبتهم، فضلاً عن تسلمه الضرائب المتراكمة من المتنفذين، كما أصلح واقع العتبة الرضوية المقدسة.

بشكل سريع انتشرت أخبار هذه الإصلاحات إلى طهران وبقية المدن الإيرانية الأخرى، لهذا فإن حيوية العقيد محمد تقي خان بسيان وكونه شاباً، فضلاً عن شجاعته ومعلوماته جعلته محبوباً لدى الأهالي الذين كانوا غير راضين عن حكومة الرجال القدماء (الأشراف)، ويرغبون أن تجري

الإصلاحات في إيران على يد الأحرار من أمثال العقيد بسيان، وان يتم تطهير البلاد من النفوذين البريطاني والروسي، في الوقت الذي كانوا فيه يعدون رجال الحكم كافة جواسيس أو خدم للأجنبي.

لم تصمد حكومة سيد ضياء الدين الطباطبائي طويلاً، إذ اضطر الأخير على الاستقالة، بعد أكثر من ثلاثة أشهر بقليل، ونتيجة لذلك غادر أحمد قوام السلطنة السجن في حزيران ١٩٢١، وشكل مباشرة حكومة جديدة كان رضا خان وزيراً للحربية فيها، إلا أن ذلك لم يطفئ من غيض رئيس الوزراء الجديد فأراد الثأر لنفسه من العقيد محمد تقي بسيان بالتواطؤ مع رضا خان بهلوي، وزير الحربية، لهذا طالبت الحكومة الجديدة ببسط نفوذها على خراسان، ولكن العقيد محمد تقي خان بسيان لم يستسلم للأوامر، فأصدر أحمد قوام السلطنة، رئيس الوزراء الإيراني، أمراً إلى زعماء خراسان طالبهم فيه إلقاء القبض على العقيد محمد تقي خان بسيان بوصفه متمرداً ولم يطع أوامر الحكومة المركزية.

دفع قوام السلطنة باتجاه تحريك الأكراد في قوجان، وهنا أسرع العقيد بسيان إلى محاربتهم، لكنه أصيب بطلق ناري، بعد أن أبدى شجاعة نادرة في الحرب، ومع ذلك تعرض أيضاً مع قواته البالغة (١٨٠) مقاتلاً في تشرين الأول ١٩٢١م قرب كاشان لمحاصرة القوات الحكومية البالغة حوالي (١٠٠٠) رجل، فضلاً عن فرسان القبائل الكردية، وتمكن أعداؤه من إلقاء القبض عليه، وكانوا معه قساة بشكل لا يصدق، إذ فصلوا رأسه عن جسده في الوقت الذي كان ما يزال حياً في شهر صفر ١٣٤٠هـ.ق/ ٣ تتشرين الأول ١٩٢١م، ووصل جثمانه وسط استقبال واحترام كبيرين إلى مشهد، ودفن في حديقة نادر إلى جوار قبر نادر شاه افشار.

أحيا سكان خراسان ذكره لمدة خمس سنوات متتالية عقب إغتياله، إلا أنه بوصول رضا خان إلى العرش الإيراني في نهاية عام ١٩٢٥م تم منع أي شكل من أشكال النعي للعقيد محمد تقي بسيان، ناهيك عن أن عائلة بسيان

أصبحت منافساً لرضا شاه بعد معارضتهم للمخطط البريطاني بشأن تعيينه شاهاً على إيران.

كان العقيد محمد تقي خان بسيان وطنياً، محباً لبلده، وصادقاً، وشجاعاً، ولم يكن طامعاً في منصبه، علماً انه كان يتعامل مع قواته بقوة وانتظام في أثناء قيادتهم، ويتعامل معهم برأفة في الظروف الاعتيادية، ونتيجة لتأثر فراو كناوير الألمانية، معلمة العقيد بسيان في الموسيقى، بشخصيته، ألفت كتاباً حول تاريخ حياته باللغة الألمانية، وترجمه الدكتور رضا زاده شفق من الألمانية إلى الفارسية، ووضع في نهاية الكتاب شرحاً حول حياة العقيد بسيان، الذي نشر هو الأخر في مجلة «إيرانشهر» الصادرة في برلين، واستعرضت هذه المرأة الألمانية في الكتاب الصفحات الأخلاقية للعقيد بسيان بدقة، ونظراً لأنها محايدة في كتابتها وتبتعد عن المجاملات التي نشاهدها بكثرة في كتابات الشرقيين، لذا فإن ما كتبته يُعَد فخراً للإيرانيين، لكونه أذربيجانياً.

وعلى وفق ما ذكرته هذه السيدة، كان التواضع والحياء والعفة وعزة النفس ومحبته الشديدة لإيران عامة وأذربيجان خاصة، ورغبته الكبيرة في الإصلاحات واحترام الأم والشعور بالانزعاج في أثناء شرح خدماته، كانت هي الصفات البارزة للعقيد بسيان، وتُذكرنا هذه الصفات بقادة مشاهير العالم أمثال جورج واشنطن، الرئيس الأمريكي، وهامبدن، قائد الثورة البريطانية، وشارل الثاني عشر، ملك السويد الشجاع.

إذا أردنا أن نتساءل هنا عن السبب الأساس في عدم نجاح وتقدم العقيد بسيان في عمله وإصلاحاته؟ وعند الإجابة عن هذا السؤال يمكن القول بصراحة، إن العقيد بسيان على الرغم من انه كان يتميز بحسن النية، إلا أن ذلك لم يكن وحده كافياً لإيصاله إلى هدفه، لذلك فإن الطريق الذي اختاره لإصلاح إيران لم يكن يتناسب مع مقتضيات تلك المرحلة، صحيح انه كان يفكر كما يفكر مثقف اعتيادي أو متوسط في طهران، وكان يتصور إن إيران

هي في الحقيقة مستعمرة بريطانية، وان مسؤوليها هم جواسيس وخدم للحكومة البريطانية، ولكنه في الحقيقة كان غافلاً عن حالة الفساد والتخلف التي كانت تعيشها إيران نفسها، وان تلك الغفلة هي التي جعلت عمله ينتهي إلى حصول تمرد، وبذلك أصبح وكأنه أسيراً لقبضة الأحداث، ولم يرغب أبداً أن يؤدي عمله إلى تلك النهاية.

وعلى سبيل المثال أن الشيخ محمد خياباني، أحد القادة الثوريين من أهالي أذربيجان، عندما قام بحركته هناك عام ١٩٢٠م ضد الحكومة الإيرانية المركزية كانت له أهداف أكثر وضوحاً من أهداف العقيد بسيان دون إن يعلم بذلك، ولكن الأخير، وبسبب إقامته في ألمانيا كان متجدداً أكثر من الشيخ محمد خياباني من عشرة إلى عشرين عاماً، إلا إن خراسان آنذاك كانت متخلفة عن أذربيجان بعشرة إلى عشرين عاماً تقريباً، وبالنتيجة فإن هدفه كان أكثر غموضاً من هدف الشيخ محمد خياباني.

ولم يُعرَفْ أو يَتَضح هدفه من رسالته الدفاعية التي نشرت في مشهد المقدسة سوى انه عَدَّ الحكومة الإيرانية المركزية ألعوبة بيد السياسة البريطانية واعتقد أن التمرد في ظل حالة الاستبداد التي تعيشها إيران بأي شكل كان أمراً عملياً ومشروعاً ووطنياً، وكان أسلوب تحرير تلك الرسالة الدفاعية في الحقيقة لم يكن إلا أسلوبا مشابهاً لنشر المقالات اللاذعة في الصحف، أكثر مما يكون رسالة دفاع عن الشعب الذي كانت حياته قد تعرضت إلى الخطر بتهمة التمرد.

سكنت عائلة العقيد بسيان في بادئ الأمر في الضفة الأخرى من نهر أراس الحدودي بين إيران وروسيا، إلا أنها غادرت موطنها الذي وقع تحت قبضة الجيوش الأجنبية الروسية وسكنت في أذربيجان، وبسبب وطنية هذه العائلة خدم إفرادها في الجيش الإيراني، ودافعوا عن إيران طويلاً، ولهذا قام الجنرال حمزة خان، عم العقيد بسيان بجهود حثيثة لصالح ابن أخيه بعد أن عدّته الحكومة المركزية متمرداً، إذ تحدث عن جذوره الوطنية ووطنية أجداده، ولكنه

لم يفلح في ذلك، وكان العقيد فتح علي خان ابن عم العقيد محمد تقي خان بسيان، آمراً لقوات الدرك في مدينة شيراز أيام الحرب العالمية الأولى، وخرج ضد البريطانيين، إلا أنه اضطر في نهاية الأمر إلى الانتحار، وقد وردت تفاصيل انتفاضته في كتاب (فارس والحرب العالمية الأولى).

أما والدة العقيد بسيان فلم تر ابنها منذ عام ١٣٢٤هـ.ق/ ١٩٠٦م، وعاشت سنوات بعد وفاته دون أن تعرف ما الذي حل بابنها، وأما ابن أخيه حسين علي بسيان سلطان زاده، فقد كتب سيرة عمه، وهي السيرة ذاتها التي نُشرت في مجلة «إيرانشهر»، علماً أن ابن أخيه درس في قسم التاريخ بدار الفنون في ادمبورغ، وله آثار في التأليف والترجمة، وكان العقيد محمد تقي خان بسيان يجيد الإنشاء وملماً باللغتين الفرنسية والألمانية، وكان ينظم الشعر أيضاً، إذ نُشرت له قصيدتا غزل في تاريخ حيوتش.

أثار مقتل العقيد محمد تقي خان بسيان بالشكل المفجع، وعدم احترام جثمانه، تأثر الطبقات المثقفة والإصلاحية في إيران، وكان أكثر المتأثرين بذلك عارف القزويني، الذي زار خراسان ذات مرة بناءً على دعوة العقيد بسيان لغرض الاطلاع على الإصلاحات التي قام بها، وكان عارفاً، على الرغم من نقاط ضعفه، به محباً لإيران، وكان يأمل أن يتم أصلاح البلاد على يد العقيد بسيان، وأعد مرثية خلد فيها اسمه، ويشير الدكتور بديع الحكماء همداني، الذي كان مُضيّفاً لعارف القزويني في أواخر حياته، إلى أن عارفاً كان يتذكر العقيد بسيان دائماً، إلى الحد الذي أطلق فيه ساعة احتضاره كلمة «عقيد» ثم فارق الحياة.

قدم ملك الشعراء بهار أيضاً شرحاً مفصلاً حول انتفاضة العقيد بسيان في كتابه «تاريخ الأحزاب السياسية الإيرانية»، ويذكر أحد ظرفاء خراسان أن السبب في عدم تقدم العقيد بسيان في إصلاحاته يعود إلى أن الأخير كان له ثلاثة مستشارين، أولهم الحاج حسين آقاي ملك، الذي كان ثقيل السمع، والثاني معتصم السلطنة فرّخ، الذي كان يعاني من لكنة اللسان، والثالث هو

أديب السلطنة، الذي كان يعاني من ضعف البصر، ومن الطبيعي أن عمله لا يتقدم بهؤلاء المستشارين الثلاثة.

محمد حسن خان زنكنه

هو ابن الحاج علي حسن زنكنه، عاش بداية حياته في كرمنشاه، ومن ثم انتقل خلال ولاية عهد عباس ميرزا إلى تبريز وانخرط في سلك ملازمي ومرافقي الأخير، نال حظاً وافراً من الفطنة والذكاء والخبرة والعلم والمعرفة، لذلك حقق نجاحات متعددة وبشكل تدريجي، وانتقل من مراتب أدنى إلى مراتب أعلى عندما كان في خدمة ولي العهد الإيراني عباس ميرزا، الذي أولاه جل اهتمامه وإعجابه لما تمتع به من قابليات وقدرات قلما كان يجدها عند غيره.

اختاره عباس ميرزا لمنصب أمير نظام لجميع جيوش أذربيجان، وكان اختياره موفقاً في هذا المجال، إذ لم تقتصر جهوده والنجاحات التي حققها على الصعيد الداخلي حسب، بل انه سافر إلى بطرسبورغ، عاصمة روسيا القيصرية، عام ١٨٢٩م برفقة خسرو ميرزا ابن عباس ميرزا، وميرزا تقي خان الفراهاني، وميرزا مسعود الأنصاري، وميرزا صالح الشيرازي، وميرزا بابا الطيب أو محمد حسين خان، بعد الحادثة المروعة للسفارة الروسية التي أثارت الفزع والخوف لدى الحكومة الإيرانية، الأمر الذي اضطرها لإرسال وفد رفيع المستوى لتقديم الاعتذار الرسمي للقيصر الروسي وفتح باب التفاوض لإقناع الحكومة الروسية بعدم علم الحكومة الإيرانية بهذه الحادثة أو التحريض للقيام بها.

وبعد محاولات جدية بين الوفد والحكومة الروسية أسفرت عن إقناع الأخيرة وقيصر روسيا نيقولا الأول (١٨٢٥-١٨٥٥م) ببراءة الحكومة الإيرانية من حادثة اغتيال (غريبويدوف)، السفير الروسي في طهران، ومن معه في

هجوم شعبي من لدن الإيرانيين، الذين كانوا غاضبين من النتائج التي أسفرت عنها حرب (١٢٨٦-١٨٢٨م) مع روسيا بعقد معاهدة تركمانجاي عام ١٨٢٨م التي كانت شديدة الوطأة على الشعب الإيراني لما تضمنته بنودها وامتيازاتها الثقيلة على إيران، إذ كان الهجوم يوم ١١ شباط ١٨٢٩م على السفارة الروسية التي لم ينج من منتسبيها شخصاً سوى سكرتيرها ملتسوف الذي لم يكن موجوداً أصلاً لدى وقوع الهجوم، وعندها شاء القدر ان يقع الهجوم.

شارك محمد حسن خان زنكنه أيضاً في البعثة الإيرانية إلى يريفان على الحدود الروسية- الإيرانية عام ١٨٣٧م برفقة ناصر الدين ميرزا، بفرض النظام في هذه المناطق وإبعاد المتمردين منها، وخلال الأعوام ١٨٣٠-١٨٣٣م تمكن محمد حسن خان زنكنة من إدارة الشؤون الداخلية في إقليم أذربيجان بجدارة وحنكة واضحة، وكاد أن يكون الحاكم الفعلي للإقليم على الرغم من أن حكومة أذربيجان رسمياً كانت تحت سلطة فريدون ميرزا، الابن الخامس لعباس ميرزا، ونجح كثيراً في تقديم خدماته في مجال عمله حتى وفاته في منتصف رمضان ١٢٥٧هـ.ق/ ١٨٤١م وترك بذلك منصبه لميرزا تقي خان ليكون أمير نظام أذربيجان من بعده.

محمد حسن خان، ميرزا

الأخ الأصغر لميرزا محمد تقي خان أمير كبير، عاش وترعرع في كنف ميرزا أبو القاسم قائممقام الفراهاني وتربى في حضن عائلته، ولم يبخل عليه في تقديم ما كان يحتاجه، ثم عمل في خدمة الديوان الأميري في أذربيجان، وفي عام ١٨٣٤م تولى مهام وظيفة «أحكام نويس نظام- مسؤول قلم النظام» الأميري في أذربيجان، وبراتب شهري قدره (٣٠٠) تومان.

خلف أخاه أمير كبير عام ١٨٤٣م في منصبه ليصبح نائباً عنه في ديوان أذربيجان عندما ذهب الأخير إلى الدولة العثمانية للتباحث مع العثمانيين في

مدينة أرضروم بخصوص الحدود العثمانية - الإيرانية، فأبدى نشاطاً واضحاً وقيادة صلبة في مهام عمله، الأمر الذي دفع محمد شاه لإصدار مرسوم خاص عام ١٨٤٧م بتعيينه نائباً لوزير نظام أذربيجان، وخصص له راتباً شهرياً قدره (٤٥٠) تومان، ومن ثم عُيِّنَ رئيساً لعساكر أذربيجان، وفي تموز ١٨٥٠تولى قيادة المجموعة التي قامت بإعدام الباب علي محمد رضا الشيرازي في ميدان تبريز، بعد أن اعتذر عم الشاه حمزة ميرزا حشمت الدولة، والي تبريز، عن تنفيذ تلك المهمة.

بعد تولي ميرزا محمد تقي خان أمير كبير الصدارة العظمى في إيران عام ١٨٤٨م ميرزا محمد حسن خان إلى مدينة أراك الإيرانية عام ١٨٥٠، بوصفه ممثلاً للحكومة الإيرانية في المدينة، ونتيجة لوفاة احتشام السلطنة، حاكم أراك، عام ١٨٥٣م، قُدّرَ لميرزا محمد حسن خان أن يكون حاكماً على أراك نفسها، وعلى الرغم من انه كان ملتزماً في عمله، إلا أن بعضهم يصفه بأنه: «إنسان ظالم وخشن الطبع»، وانه «إنسان جاهل وأحمق ويعمل بلا روية». استمر في عمله حتى وفاته في عام ١٨٥٨م، إذ دفن بجوار قبر أخيه ميرزا محمد تقي خان أمير كبير، وكتب في لوحة على قبره الآية التالية: «هو الحي الذي لا يموت»، وفي أسفلها كُتِبَ «تألمت كثيراً لوفاته، ولكني سعيد جداً حين علمت أن تاريخ وفاته كان في الأول من محرم، فإن حسن سيذهب إلى الجنة في اعتقادي».

مخبر السلطنة، مهدي قلي خان

من مواليد عام ١٨٦٠م تقريباً. مكث لعدة سنوات في أوربا وبشكل خاص في ألمانيا، لذا فهو يجيد اللغتين الألمانية والفرنسية، وقليلاً من اللغة الإنكليزية.يُعَد من الشخصيات التي أيدت الدستوريين، ولمع اسمه بشكل بارز في إيران عام ١٩٠٧م بوصفه داعماً ومناصراً للثورة الدستورية (١٩٠٥-

١٩١١م)، وله ماضٍ جيد ومشرف عندما كان والياً على أذربيجان، إلا أنه تم عزله في العام ١٩٠٨م من قبل محمد علي شاه بسبب دعمه وتأييده لدعاة الثورة الدستورية، ولكنه عاد إلى منصبه بعد خلع محمد علي شاه عام ١٩٠٩م، واستمر فيه حتى استقالته في العام ١٩١١م بسبب حالة العداء التي اشتدت بينه وبين الروس هناك، الأمر الذي اضطره للسفر إلى ألمانيا، ولم يستمر طويلاً هناك، إذ عاد إلى إيران مرة أخرى في العام ١٩١٢م.

كانت البعثة الدبلوماسية البريطانية في طهران تنظر لمهدي قلي خان مخبر السلطنة بوصفه شخصاً معارضاً لروسيا وينحاز بولائه لبريطانيا، لهذا كان قريباً من البريطانيين عندما أصبح حاكماً لفارس في العام ١٩١٣م، إلا أنه برز بعد نشوب الحرب العالمية الأولى شخصاً مؤيداً لألمانيا بلا تردد، وقام بمساعدة واسموس، القنصل الألماني في بوشهر، وبقية العملاء الألمان في الجنوب الإيراني، وظل هناك حتى أُستدعي إلى طهران في شباط ١٩١٥م ليصبح وزيراً للعدل في حكومة مستوفي الممالك، ولهذا يُعَد مهدي قلي خان مخبر السلطنة المنظم الحقيقي لمخططات ألمانيا والدولة العثمانية في إيران، وأبرز الداعين إلى الهجرة الجماعية «المهاجرين» إلى مدينة قم المقدسة بعد التهديد الروسي للعاصمة طهران عام ١٩١٥م، ولهذا أصبح بعد الثورة الروسية عام ١٩١٧م قائداً للديمقراطيين والرجل الأقوى في طهران.

أصبح مخبر السلطنة وزيراً للعدل في كانون الثاني ١٩١٨م في حكومة مستوفي الممالك المعادية للبريطانيين، وكان آنذاك من أشد المؤيدين لأعداء بريطانيا إلى الحد الذي شجع فيه قوات الغابة في معارضة القوات البريطانية التي أُرسلت إلى الشمال الإيراني تحت إمرة الجنرال دانسترويل Dansterville ونشط كثيراً بحياكة الدسائس لهم من طهران، وكان سبباً أساسياً في عدم كفاءة قوات «بنادق جنوب إيران S.R.R» البريطانية في فارس، وقد نالت جهود مخبر السلطنة في هذا المجال دعم الصحف في طهران كافة وتأييدها، ماعدا صحيفة «رعد» التي كان رئيس تحريرها السيد ضياء الدين طباطبائي، الذي

كتب سلسلة مقالات قوية لفضح نوايا الحكومة الإيرانية آنذاك إلى أن أوقف مستوفي الممالك، رئيس الوزراء الإيراني، صدور الصحف كافة ماعدا الصحيفة الرسمية للدولة.

بعد سقوط حكومة مستوفي الممالك في نيسان **١٩١٨**م لم يتولَّ مخبر السلطنة أي منصب حتى عينه مشير الدولة في حكومته وزيراً للمالية في تموز **١٩٢٠**م، وبعد ذلك بمدة عين حاكماً لأذربيجان بعد طرد عين الدولة، الحاكم السابق لأذربيجان، من قبل الديمقراطيين الذين هددوا بقطع العلاقة مع طهران في حالة بقائه، وتمكن مخبر السلطنة من إعادة سيادة الحكومة المركزية على تبريز بعد وصوله إليها وذلك بمساعدة قوات القوزاق وقتل الشيخ محمد خياباني، قائد الديمقراطيين، خلال مواجهة مع قوات القوزاق.

كان مهدي قلي خان مخبر السلطنة من محبي العلم وتواقاً للدراسة، وأنه كان يرغب بالتفاخر بنفسه كثيراً، ومع ذلك فإنه كان من بين الولاة الأقوياء القلائل في إيران خلال السنوات الأخيرة من الحكم القاجاري، وكان مشهوراً بالوطنية والمصداقية، ولم يصبح ثرياً خلافاً لأغلب حكام الولايات الإيرانية، ومن أهم ما يميزه شكوكه الكبيرة في دوافع بريطانيا ونفوذها في إيران على الرغم من أنه كان يرغب بإقامة علاقات ودية معها في الآونة الأخيرة من حياته.

مرتضى قلي خان

إن مرتضى قلي خان هو الابن الثالث لمحمد حسن خان، وأخ أغا محمد خان قاجار، وابن أخت محمد حسين قاجار دولو بيكلربيكي، محافظ كركان ومازندران، وبعد أن قتل محمد حسن خان قاجار عام **١١٧٢**هـ.ق/ **١٧٥٨**م، وتم تسفير أبنائه وأقاربه إلى شيراز وقزوين، فإن مرتضى قلي خان وأخيه

مصطفى قلي خان نجلي أخت محمد حسين خان، بقيا لدى خالهما في كركان.

بعد وفاة كريم خان الزند عام ١١٩٣هـ.ق/ ١٧٧٩م، وهروب أغا محمد خان من شيراز إلى مازندران ليجمع عشيرته ويباشر الصراع مع الزندين مستغلاً حالة الفوضى التي دبت في المناطق الجنوبية من إيران بسبب الصراع بين الأمراء الزندين على السلطة، وعند سماع مرتضى قلي خان بنبأ وفاة كريم خان زند، وتطورات الأحداث في إيران انطلق من كركان، ووصل إلى بابُل وسيطر عليها، ومن هناك حذر أخاه أغا محمد خان في رسالة أرسلها إليه جاء فيها: «إنني سيطرت على كركان ومازندران، ولهذا لا يحق لأي شخص كان السيطرة على هاتين المقاطعتين والمطالبة بهما»، كما انه أرسل أخاه مصطفى قلي خان إلى سوا دكوه للحيلولة دون دخول أغا محمد خان إلى مازندران.

وفي الحرب التي وقعت بين الأخوة القاجاريين، انتصر جعفر قلي خان، قائد جيوش أغا محمد خان، واندحر البقية، إذ ذهب رضا قلي خان إلى بابُل، فيما ذهب مرتضى قلي خان إلى كركان، وانضم مصطفى قلي خان طوعاً أو كراهية إلى أغا محمد خان، وبعد هذا الانتصار، أرسل أغا محمد خان أخوه مصطفى قلي خان الذي كان يرافقه دائماً إلى كركان لأستماله مرتضى قلي خان، إلا أن جهود مصطفى قلي خان لم تؤد إلى نتيجة لعدم موافقة مرتضى قلي خان على ذلك، وفي الأخير عاد أغا محمد خان إلى مازندران سواء أكان بسبب معارضة أخوته القوية له، أم بسبب مجيء علي مراد خان الزند من أصفهان للتصدي له ولذي الفقار خان خمسئي عام ١١٩٤هـ.ق/ ١٧٨٠م، وفي الطريق دخل جعفر قلي خان في معركة مع مرتضى قلي خان ولم يحقق أي منهما نصراً خلالها.

وعندما أُسر محمد أغا خان، ووقع في قبضة أخيه رضا قلي خان في بابُل في أثناء المعارك التي دارت بينهما في عام ١١٩٥هـ.ق/ ١٧٨٠م، قرر الأخير القيام بقتله أو قلع عينيه هو وإخوانه الكبار، وفي تلك الأثناء تدخل بينهم

حاجي خان جان بندبئي، وغض رضا قلي خان النظر عن قتلهم، فسفرهم إلى بندبئي وهم مقيدون، وفي تلك الأثناء كان جعفر خان في لاهيجان، واطلع على هذا الحدث، وأخبر مصطفى قلي خان، وأرسله فوراً من كيلان إلى كركان لنجدة أخيه، وقام مرتضى قلي خان بدحر خان ابدالخان كُرد جهان بيكَلو، وإنقاذ أغا محمد خان من الأسر.

وعلى الرغم من ذلك لم يكن أغا محمد خان مطمئناً على أمنه الشخصي، وكان يبتعد عن أخيه حتى اندحر مرتضى قلي خان في النتيجة ووقع في الأسر بعد عدة معارك، ومع ذلك صفح عنه أغا محمد خان وسلمه إلى حكومة استرا باد وذهب إلى كركان، وجاء مرتضى قلي خان إلى أخيه أغا محمد خان في عام ١١٩٦هـ.ق/ ١٧٨١م، وكلفه الأخير بحكومة كيلان مع توليه لحكومة كركان، ومع ذلك اعرض مرتضى قلي خان ورضا قلي خان بوجهيهما عن أغا محمد خان بسبب عدم الانسجام معه وعدم ثقتهما به، وانضم الأخوان إلى الجبهة الزندية، وتوجه مرتضى قلي خان في عام ١١٩٨هـ.ق/ ١٧٨٣م إلى قزوين وكيلان وطالش وقبه وبادكوبه والأراضي الروسية، وجاء في أواخر عام ١٢٠٢هـ.ق/ ١٧٨٧م إلى كيلان مرة أخرى مع سبعة آلاف عنصر من أفراد الجيش حسب موافقة مصطفى خان طالش، وتمكن من السيطرة على كيلان، وفي تلك الأثناء أرسل أغا محمد خان المدعو محمد حسين خان قاجار قوانلو، الذي كان حاكماً لمازندران في السابق مع ألفي خيال كطليعة لقواته إلى كيلان لغرض صده.

بدأ محمد حسين خان الحرب بعد وصوله إلى أطراف رشت، ولكن من دون دراسة عواقب ونتائج الحرب، أو على الأقل انتظار وصول قوات إغاثة مرسلة من لدن أغا محمد خان، ولهذا مُنيت قوات محمد حسين خان بخسائر فادحة نتيجة لعدم اتخاذها الحذر ودراسة الأمر بتأني، وعلى أثر ذلك تشتت القوات المرسلة من لدن أغا محمد خان تماماً، ووقع جميع أفرادها في الأسر، وقتل جمع أخر منهم، وانتصر مرتضى قلي خان خلال هذه الحرب،

وعندما رأى أغا محمد خان تدهور الأوضاع بهذا الشكل، فقد عَيَّنَ أخاه جعفر قلي خان سبهدار الفاتح قائداً للقوات القاجارية، وأرسله مع قوات عسكرية أخرى إلى كيلان، ونظراً لأن مرتضى قلي خان كان عارفاً ببسالة جعفر قلي خان، لذا استعد للانسحاب في بداية الاشتباك بين قواتهما، ووقعت كيلان تحت سيطرة جعفر قلي خان بسهولة ودون إراقة دماء أو وقوع عدد من الضحايا.

عاش مرتضى قلي خان بعد عودته في بادكوبه وطالش وشيروان، ولم يكن لديه علم أو اطلاع بقلع عيني أخيه مصطفى قلي خان من لدن أخيه أغا محمد خان، وقد بلغه هذا الخبر فيما بعد، فتوجه صوب كيلان في عام ١٢٠٥هـ.ق/ ١٧٩٠م للانتقام من أغا محمد خان وسيطر على كيلان، وقام بأسر قادة قوات أغا محمد خان، وتمكن من تفريق قواته بعد أسر عدد آخر من أفراد هذه القوات وقتلهم، وأرسل أغا محمد خان بعض القوات العسكرية إلى كيلان مرة أخرى بقيادة مصطفى خان قاجار دولو، الذي كان من أشجع قادة قوات أغا محمد خان بعد جعفر قلي خان، ومن ثم جاء هو ذاته بقوات أخرى إلى كيلان.

ونظراً لأن مرتضى قلي خان كان يعرف جيداً بأن الحرب ضد أغا محمد خان لم تحقق نتيجة لصالحه، لهذا فقد عاد مع مصطفى خان طالش من دون قتال، ومن ثم غادر إلى بادكوبه، وبقي هناك لمدة من الزمن ومن ثم ذهب إلى روسيا، وتوفي في عام ١٢١٢هـ.ق/ ١٧٩٧م، ونقل جثمانه إلى العتبات المقدسة في العراق ودفن هناك.

مستشار الدولة، ميرزا صادق خان

وِلِدَ ميرزا صادق خان مستشار الدولة في عام ١٢٨٤هـ.ق/ ١٨٦٧م، وهو ابن ميرزا جواد خان مستشار الدولة الأذربيجاني، وابن شقيقة شيخ محسن

خان مشير الدولة. جده يُدعى ميرزا كريم خان، الذي كان مختاراً لمحلة خيابان الواقعة في تبريز. أكمل دراسته الأولية في مدارس تبريز، ثم توجه إلى الدولة العثمانية لمواصلة دراسته في اسطنبول في مدرسة السلطانية العثمانية، وعمل بعد تخرجه في السفارة الإيرانية في اسطنبول، وكان يتحدث باللغة الفرنسية، وبعد عودته إلى إيران عمل في وزارة الخارجية في طهران وتبريز، ولُقِبَ آنذاك بلقب «صدّيق حضرت»، في حين منح لقب مستشار الدولة بعد وفاة والده.

أُنتخب صادق مستشار الدولة عام ١٣٢٤هـ.ق/١٩٠٦م نائباً في مجلس الشورى الوطني في دورته الأولى (١٩٠٦-١٩٠٨م) ممثلا عن أهالي أذربيجان، ولهذا السبب ذهب إلى طهران، ونظراً لكونه يحمل أفكاراً تحرريه عند بدء الحركة الداعية إلى الدستورية في إيران، فقد انضم إلى الثورة الدستورية، وسرعان ما أصبح من زعماء الأفراد الداعين إلى الدستورية في أذربيجان، واشترك في اللجنة التي شكلت لكتابة ملحق الدستور عام ١٩٠٧م في طهران، وكان زعيماً بارزاً لدعاة الدستورية، ومعارضاً لمحمد علي شاه.

وعندما قام محمد علي شاه بقصف بناية مجلس الشورى الوطني في ٢٣ حزيران ١٩٠٨م، كان صادق مستشار الدولة داخل المجلس، لذلك تم إلقاء القبض عليه وسجن لمدة ستة أشهر في باغشاه، ومن ثم أُطلق سراحه، ليكون طوعاً أو كرهاً سكرتيراً لمحمد على شاه القاجاري، وعندما تم فتح طهران على أيدي الداعين إلى الدستورية في ١٦تموز ١٩٠٩م وسقوط محمد علي شاه أصبح مستشار الدولة عضواً في المجلس الطارئ للثورة الدستورية (المجلس السياسي الأعلى)، الذي تألف من (٥٠٠) عضواً، إذ منح هذا المجلس سلطات وصلاحيات واسعة جداً استناداً إلى الفراغ السياسي الذي خلفه عدم وجود حاكم للبلاد، وسلطة سياسية لديها القدرة الكافية في السيطرة على الأوضاع العامة في البلاد.

ومن ثم أصبح عضواً في (لجنة الإدارة) التي قررت خلع محمد علي شاه

من منصبه، ثم انتخب مرة أخرى نائبا في مجلس الشورى الوطني لدورته الثانية (١٩٠٩-١٩١١م) ممثلا عن أذربيجان وطهران، كما انضم إلى حزب «اجتماعيون اعتداليون» الذي تأسس أيام الثورة الدستورية في إيران بعد خلع محمد علي شاه للوقوف بوجه الديمقراطيين إلى حد ما، وفي الوقت نفسه أصبح رئيساً لمجلس الشورى الوطني في دورته الثانية حتى عام ١٩١٠م، إذ أنه استقال من منصبه في البرلمان بعد (١٦) شهراً وعدة أيام.

وبما أن ميرزا صادق خان مستشار الدولة كان من دعاة الدستورية، لذلك وقف في البداية معارضاً لروسيا ونفوذها في إيران، ومؤيداً لبريطانيا، ولكنه أصبح في المرحلة الأخيرة من الثورة الدستورية صديقاً للروس، وعُيِّنَ وزيراً للداخلية في حكومة سبهدار أعظم محمد ولي خان تنكابني، التي تشكلت في ١١آذار ١٩١١م، المؤيدة لروسيا القيصرية، وكان مستشار الدولة من ألد أعداء السيد مورغان شوستر، الخبير الأمريكي، الذي وصل طهران في أيار ١٩١١م لغرض تنظيم المالية الإيرانية، بسبب العلاقات الودية لمستشار الدولة مع روسيا آنذاك، ومع ذلك فإن سبهدار أعظم وميرزا صادق خان مستشار الدولة كانا على علم، ومطلعان تماماً على مخطط روسيا لإعادة محمد على ميرزا، الشاه المخلوع، إلى العرش الإيراني من جديد عام ١٩١١م، الأمر الذي دفع باتجاه إقصاء الحكومة بسبب خيانتها في إخفاء تلك المعلومات عن المجلس، في الوقت الذي طلب كل من سبهدار أعظم ومستشار الدولة داخل السفارة الروسية في زركنده بطهران، لذلك نُحي مستشار الدولة، عن عمله، حتى عُيِّنَ وزيراً للبريد والتلغراف والبرق في حكومة نجف قلي خان صمصام السلطنة البختياري التي تشكلت في ٤ حزيران ١٩١٢م، وشغل المنصب نفسه في حكومة علاء السلطنة، التي تشكلت في ١٠ كانون الثاني ١٩١٣م، واستخدم نفوذه لمنح امتياز المعادن وبقية الامتيازات الأخرى إلى الروس.

فَقَدَ ميرزا صادق خان مستشار الدولة شعبيته بسبب توجهاته الساعية لدعم روسيا، الأمر الذي دفعه إلى تغيير توجهاته السياسية بعيداً عن روسيا لاستعادة مكانته، فانتخب نائباً في الدورة الثالثة لمجلس الشورى الوطني.

في أثناء الحرب العالمية الأولى توجه لدعم الألمان وعملائهم في إيران بشكل علني، وعُيِّنَ وزيراً للداخلية في حكومة مشير الدولة، التي تشكلت بتاريخ ١٥ آذار ١٩١٥م عن طريق تدخل ومساعدة ألمانيا والدولة العثمانية معاً، ونظراً لقضائه مدة لم تعد بالقليلة في اسطنبول في أثناء إكمال دراسته بدأ يميل في سياسته تجاه الدولة العثمانية بشدة، وكانت له علاقات حميمة مع عاصم بيك، السفير التركي في إيران، وعلى أثر عدم كفاءة مشير الدولة، رئيس الوزراء الإيراني، في الحؤول دون دسائس مستشار الدولة، تدخلت السفارة البريطانية في طهران لدى أحمد شاه، وطلبت منه تغيير الحكومة، ونتيجة للتدخل البريطاني حل عين الدولة محل مشير الدولة في رئاسة الحكومة، التي تشكلت في ٤ أيار ١٩١٥م.

ومع عزل ميرزا صادق مستشار الدولة من منصبه، إلا أنه ظل يتمتع بنفوذ كبير بين الأوساط الإيرانية، وبما أن الاعتداليين كانوا يعارضون الألمان، فقد انفصل عنهم مستشار الدولة وانضم إلى حزب الديمقراطيين الشعبيين الجديد «دمكرات عاميون»، الذي كان يضم المجاميع والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي ظهرت منذ بداية انطلاق الثورة الدستورية، وكذلك بقية أحزاب اليسار الليبرالية، وواصل جل جهوده وما يملك من قوة بالعمل لصالح الألمان والدولة العثمانية، وعُيِّنَ وزيراً للبريد والبرق في حكومة مستوفي الممالك، التي حلت محل حكومة عين الدولة في ١٧آب١٩١٥م.

كان ميرزا صادق خان يُروِّج في داخل الحكومة الأخيرة، التي كان يسيطر عليها محتشم السلطنة، وزير الخارجية، للدعايات التي تصب في صالح ألمانيا والدولة العثمانية بعزم راسخ، وكان يبث التقارير التي كانت تتحدث حول الائتلاف والتحالف الوشيك بين إيران والدولة العثمانية، وبذل في تشرين الثاني ١٩١٥م قصارى جهده من أجل تشجيع الشاه على مغادرة طهران إلى قم المقدسة برفقة المهاجرين بعد تهديد القوات الروسية للعاصمة طهران، وبدأ مستشار الدولة هجرته مع المهاجرين، ولكنه عاد إلى طهران بسبب عدم

مغادرة الشاه، ونُحي مستشار الدولة عن منصبه بعد سقوط حكومة مستوفي الممالك المعارضة للحلفاء في كانون الأول ١٩١٥لمدة سنتين ونصف السنة، حتى عُيِّنَ بمنصب وزيراً للدولة في حكومة صمصام السلطنة المعادية لبريطانيا بشدة في أيار ١٩١٨م.

بعد إبرام معاهدة «المساعدة البريطانية من أجل تقدم إيران ورفاهها» عام ١٩١٩ بين إيران وبريطانيا في عهد حكومة وثوق الدولة لوضع إيران تحت حماية الحكومة البريطانية، وقف ميرزا صادق خان مستشار الدولة، وجمع آخر من الإيرانيين ضد هذه المعاهدة، وأصبح من المعارضين لتلك المعاهدة، ونتيجة لذلك أمر وثوق الدولة باعتقال معارضي المعاهدة لغرض كسب الود البريطاني، وكان مستشار الدولة من بين الأفراد المعتقلين، إذ تم تسفيره إلى كاشان عام ١٩١٩م بسبب تحريضه ضد الاتفاق بين بريطانيا وإيران، ويقال بأن ميرزا صادق خان مستشار الدولة أعَدّ نص بيان إعلان الحرب ضد روسيا لتقديمه إلى حكومة صمصام السلطنة، إلا أن هذه الحكومة سقطت في آب ١٩١٨م، ومع أنه كانت لديه مشاكل مع «لجنة العقوبات»، ولكنه لم يُطلب منه أي توضيح بهذا الشأن، و عندما تشكل مجلس المؤسسين لغرض تعديل بعض بنود الدستور في أوائل عهد رضا شاه عام١٩٢٦م، تولى ميرزا صادق خان مستشار الدولة رئاسة هذا المجلس.

عُيِّنَ الأخير في عام ١٩٣٢م سفيراً لإيران في انقره، وعمل وزيراً للدولة في حكومة أحمد قوام السلطنة، التي تشكلت في آب ١٩٤٢م، وتوفى ميرزا صادق خان مستشار الدولة عام ١٣٧٢هـ.ق/ ١٩٥٢م عن عمر ناهز الثامنة والثمانين، ومن الجدير بالذكر أن مستشار الدولة لم يكن حذراً إطلاقاً بما فيه الكفاية، وكان مستعداً للانضمام إلى أي حزب، ودعم أي داعية من أجل الحصول على منصب في الحكومة.

مستوفي، ميرزا علي رضا

ولِدَ ميرزا علي رضا مستوفي في مدينة أصفهان عام ١٢٩٠هـ.ق/ ١٨٧٣م، ويعود نسبه إلى محمد إبراهيم ظهير الدولة، الذي كان أحد مسؤولي الحكومة في العهد الصفوي، وعمل وزيراً لأذربيجان في أثناء الشاه عباس الثاني (١٦٤٢-١٦٦٦م)، والشاه سليمان الأول (١٦٦٦-١٦٩٣م)، كما تولى أجداده الآخرين مناصب هامة في بلاط شاهات إيران، وقدموا خدمات جليلة للحكومة والبلاد حتى انقراض الدولة القاجارية.

اتجه ميرزا علي رضا مستوفي في شبابه نحو الخدمات الحكومية بعد وفاة والده، ولكنه وجد ان الجهاز الحكومي لا يتلائم مع أفكاره ومعتقداته التحررية، لذلك لم يتمكن من الاستمرار في الجهاز الحكومي القاجاري، الأمر الذي دفعه لمغادرة هذا الجهاز نتيجة الظلم والتطاول الذي مارسه الأمير ظل السلطان ضد مواطنيه في أصفهان، إذ زاد ذلك من انزعاجه إلى الحد الذي جعله يقف في صف الداعين إلى التحرر والمعارضين للحكومة، وأصبح منزله فيما بعد مأوى لدعاة التحرر، وطالما كان ملك المتكلمين، المثقف والخطيب والواعظ الإيراني المعروف، موجوداً في أصفهان فإن ميرزا علي رضا مستوفي كان على اتصال مستمر معه، وأدى الأخيرنشاطاً واضحاً خلال التحركات والمعارك التي جرت بشأن الدفاع عن الدستورية.

اتخذ ميرزا علي رضا مستوفي إجراءات مؤثره ضد جهاز الحكم في أصفهان المتمثل بإقبال الدولة، ومعدل المُلك شيرازي، إذ كان الأول يسعى وراء الرفاهية، والولع بالصيد، وغالباً ما كان يذهب إلى مكامن الصيد في أطراف أصفهان، ومن بينها منطقتي «قاميشلو» و«حاجي آباد» اللتان كانتا تحت نفوذ ظل السلطان آنذاك، ولم يهتم بمواطنيه في المنطقة التي يؤدي فيها مهامه، في حين كان الثاني، الذي كان مساعداً لإقبال الدولة، رجلاً عنيفاً وظالماً، ويبتز الناس على الدوام بطرق شتى، رغم انه كان يعيش في ظروف صعبة جداً قبل انضمامه إلى الجهاز الحكومي في طهران، إلا أن حكمه

الاستبدادي بأن حال تعيينه نائباً لحاكم أصفهان، ولم يأبَ عن ارتكاب أية جريمة أو تطاول ضد الأهالي، لهذا ولدت أعماله الاستبدادية ردود فعل شعبية واضحة أدت إلى انتفاضة جماهيرية ضد الحكومة الجائرة والمستبدة لإقبال الدولة ونائبه.

وبجهود ميرزا علي رضا مستوفي وتحريضه طالب أهالي أصفهان في المناطق الخاضعة لنفوذ إقبال الدولة بعزل معدل المُلك شيرازي، إلا أن إقبال الدولة لم يهتم بمطالب الأهالي، ورد عليهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لقمع تحركهم، ورفض مطالبهم بتحريض من غريب خان، الذي كان يعمل سابقاً مسؤولاً عن مذاخر أسلحة الأمير ظل السلطان، وينظر في بعض القضايا بوصفه مستشاراً لإقبال الدولة، لذلك كثيراً ما كان أصحاب المحلات يقومون بإغلاق أبواب محالهم ويتوجهون إلى أحد المراجع أو يلوذون بأحد المراقد عندما كانوا يواجهون ضغطاً حكومياً.

وفي أثناء التحرك الأخير أغلق أصحاب السوق محالهم، ولجأوا إلى مسجد المدينة، إلا أن إقبال الدولة قرر معالجة الأمر بإسلوب مضاد، إذ أصدر أمراً إلى الأفراد المنادين أن ينادوا في مناطق المدينة كافة: «الويل الويل لأولئك الذين لم يفتحوا أبواب محالهم، لأن الجنود سينهبون محلاتهم في حالة بقائها مغلقة»، إلا أن أصحاب المحلات لم يهتموا كثيراً لهذا الضجيج، وأبقوا محالهم مغلقة وواصلوا اعتصامهم في مسجد المدينة حتى وصلت مجموعة من الجنود الخيالة والمشاة المسلحين، وأقاموا خندقاً حول المسجد، واشتبكوا مع الأهالي، الذين أجبروا أخيراً إقبال الدولة ونائبه من اللجوء إلى القنصلية الروسية في أصفهان عندما لاحظ بأن التحركات الجماهيرية تسير خلافاً لما كان يفكر به.

لم يتوقف دور ميرزا علي رضا مستوفي عند هذا الحد من المشاركة في الأحداث، بل كان له نشاط واضح في الأحداث التي تلت الثورة الدستورية، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى واصل على الدوام تقديم كل مساعدة

للمجاهدين الذين لم يتوانوا عن تقديم أية مساعدة من أجل تحرير البلاد، وعندما احتل البريطانيون أصفهان، فإن ميرزا علي رضا مستوفي اضطر إلى سلوك طريق بختياري، وظل مشرداً بين القرى والأرياف وأزقة تلك المدينة لمدة تسعة أشهر، لأنه كان يعلم بصدور حكم الإعدام ضده، حتى وفاته في عام ١٩٣٥ عن عمر ناهز السادسة والستين عاماً.

مشير الدولة، ميرزا جعفر خان

هو ابن ميرزا محمد تقي، أحد العاملين في حكومة ميرزا عيسى قائممقام الأول. تبريزي الأصل بدأ دراسته في تبريز، وتعرف في بداية حياته إلى عباس ميرزا، ولي عهد فتح علي شاه، ويُعَدُّ من طلاب البعثات العلمية الأولى التي أرسلها عباس ميرزا مع أربعة آخرين إلى الدراسة في بريطانيا عام ١٨١٤م لمدة ثلاث سنوات ونصف في اختصاص المدفعية وبناء القلاع، وعاد إلى تبريزعام ١٨١٨م، ولقبه ولي العهد الإيراني عباس ميرزا بلقب «مهندس باشي»، وفي ١٨٣٦م منحه محمد شاه لقب فخري باسم «خان» وعُيِّنَ سفيراً لبلاده في الدولة العثمانية للحقبة (١٨٣٦-١٨٤٢م)، وبذل آنذاك جل جهده في المفاوضات التي جرت مع الدولة العثمانية لترسيم الحدود مع إيران، ونتيجة لمرضه تم استبداله بمحمد تقي خان أمير كبير لإكمال المفاوضات التي تو جت بعقد معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م بين الدولة العثمانية وإيران.

أصبح سفيراً لإيران في لندن للحقبة (١٨٥٩-١٨٦٠م) ولقب بلقب «مشير الدولة»، ويُعد ميرزا جعفر خان أول من لقب بهذا اللقب في العهد القاجاري، وبعد ذلك تلقب بهذا اللقب كل من تسلم وزارة الخارجية الإيرانية حتى عهد الثورة الدستورية، ثم اختير مستشاراً في مجلس الوزراء الذي ألفه ناصر الدين شاه عام ١٨٥٨م، بعد عزل أغا خان نوري من الصدارة، إذ كان يتولى رئاسة اجتماعات هذا المجلس الذي كان ظاهرة جديدة في تاريخ

إيران، بوصفه أكبر الوزراء الستة، الذين يتكون منهم المجلس، سناً، علماً أنه لم يكن شيخاً كبيراً حسب، بل كان مطلعاً على أمور السياسة والإدارة نتيجة كثرة تنقلاته بين العواصم الأوربية سفيراً لبلاده وممثلاً عنها. تولى في أواخر حياته إدارة الحضرة الرضوية المقدسة في عام ١٨٦٢م حتى وفاته عام ١٨٦٣م.

معتمد الدولة، منوجهر خان

هو أحد الأرمن الجو رجي الأصل، دخل الإسلام حديثاً، وظل على اتصال وعلاقة وطيدة مع روسيا القيصرية، وارتفع شأنه كثيراً إلى الحد الذي كانت تثق به العائلة القاجارية كثيراً، فنال ثقة فتح علي شاه وتمكن من إثبات جدارته في الوظائف والمناصب العديدة حتى وصل إلى وظيفة حاجب البلاط.

بعد أن أدرك محمد شاه (١٨٣٤-١٨٤٨م) المخاطر التي يتسببها له احتلال أخوه فرمانفرما لمدينة أصفهان في أثناء خروجه على أخيه مطالباً بالعرش الإيراني مع بداية حكم الشاه الجديد، عَيّنَ الأخير شقيقه فيروز ميرزا نصرة الدول حاكماً على إقليم فارس، وفي الوقت نفسه عَيّنَ كذلك منوجهر خان معتمد الدولة وزيراً للأخير وأرسلهما صوب أصفهان على رأس جيش من الفرسان والمشاة في ٣ شباط ١٨٣٥م للسيطرة عليها والقضاء على استقلالية فرمانفرما، ومن أجل ذلك نفذا سلسلة من العمليات العسكرية في إقليم فارس الذي عانى الأمرّين من تلك العمليات.

بعد السيطرة على تلك الأوضاع تولى منوجهر خان معتمد الدولة مهمة إرسال المتمردين على السلطة إلى طهران مكبلين بالقيود، فضلاً عن قيامه بسمل عيون العديد من أتباع فرمنفرما وقطع رؤوس بعض رجال العشائر، إلى الحد الذي صنع من جماجمهم منائر وضعت على الطريق للحد من حالات التمرد على السلطة القاجارية.

عُيِّنَ بعد سنتين حاكماً على كرمنشاه، ومن ثم حاكماً على لورستان وخوزستان (عربستان) ليحل محل أخوه بهرام ميرزا، ثم أُضيفت لسلطته ولاية أصفهان، ولتأثره بالأفكار البابية التي ازداد انتشارها آنذاك في أنحاء إيران كافة، استغل حالة انتشار مرض الهيضة (الكوليرا) في مدينة أصفهان عام ١٨٤٦ وما نتج عنها من فقدان النظام وانتشار الفوضى العامة ليقوم باختطاف الباب ميرزا علي محمد رضا الشيرازي من سجن شيراز، ونقله إلى أصفهان بواسطة بعض البابيين، وقام باستضافته وإكرامه في بيته وقدم له الحماية الكافية.

زاد ذلك في قوة أعوانه وأتباعه الذين التفوا حوله وأثروا كثيراً في الأحداث السياسية إلى الحد الذي تركت فيه هياجاً شعبياً مضاداً للباب ولمنوجهر خان معتمد الدولة، نجم عنه إصدار فتوى بقتل الباب من لدن رجال الدين في المدينة، الأمر الذي اضطر منوجهر خان معتمد الدولة أن يعود إلى الأهالي ليعلن لهم خبراً مفاده بأن أمراً ملكياً ورد إليه من طهران باستدعاء الباب إلى هناك وانه أرسله إلى العاصمة طهران، وفي الوقت نفسه خدع الحكومة الإيرانية أيضاً بادعائه ان الباب سجين في أصفهان مع انه كان يخفيه في بيته[١].

ولعل تأييد منوجهر خان معتمد الدولة للباب كان لإشباع رغباته الشخصية للحصول على مكاسب مادية معينة، ومع ذلك فإن هذا الموضوع لم يخلُ من إشارة واضحة إلى عدم موالاته للنظام القاجاري، وان موقفه كان يمثل دعماً

(١) هناك من يؤكد أن منوجهر خان معتمد الدولة، حاكم أصفهان، أعلن عن عزمه على تسفير الباب إلى طهران ليلاقي جزاءه، وانه أرسله فعلاً بصحبة بعض الجنود إلى خارج المدينة، إلا أنه أوعز إلى الجنود أن يبقوا الباب في مورجه، إحدى ضواحي أصفهان، وأن يعيدوه إلى منزله (منزل منوجهر خان) ليلاً، فكان له ما أراد، وكان غرضه من ذلك هو الإبقاء على الباب حياً من أجل توسيع شقة الخلافات الدينية بين الإيرانيين وقتل بعضهم بعضاً جرياً على سياسة «فرق تسد»، لاسيما أنه كان حديث عهد بالإسلام.

صريحاً للبابية يدعو بالدرجة الأساس لانتقالها إلى موقع أفضل، وعلى الرغم من كل الاحتجاجات التي واجهت منوجهر خان معتمد الدولة، إلا أنه لم يتخلَ عن حماية الباب حتى وفاته (منوجهر خان) في شباط ١٨٤٧م.

بعد وفاته تولى أصفهان ابن خاله كركين خان، الذي كتب إلى الحكومة المركزية في طهران قائلاً «**كان من المعتقد في أصفهان منذ أربعة أشهر أن معتمد الدولة قد أرسل السيد الباب إلى مقر الحكومة الملكية بناءً على طلب من جلالتكم، وقد ظهر أن هذا السيد قاطن الآن في عمارة خورشيد التي هي مقر معتمد الدولة الخاص، واتضح أن معتمد الدولةقد أكرم السيد الباب في ضيافته واجتهد في إخفاء تلك الحراسةعن الناس وعن الموظفين في المدينة، لذلك فأني سأقوم بتنفيذ مايراه جلالة الملك بنفسي**».

استغرب محمد شاه كثيراً من قضية إخفاء الباب في دار منوجهر خان معتمد الدولة خلافاً لأوامر الحكومة القاضية بسجنه، وأمر بنقله إلى «قلعة ماه كو» في أذربيجان على الحدود الروسية- الإيرانية - العثمانية، بوصفها معتقلاً منيعاً وحصناً حصيناً، وأن معظم الجنود في هذه الولاية كانوا من عشيرة الصدر الأعظم الحاج مرزا أغاسي، ولكن نَقْله إلى هناك ولّدَ ردود فعل شديدة لدى دعاته وأتباعه، مما دفع بالأخير لنقله إلى «قلعة جهريق»، وظل هناك حتى بعد وفاة محمد شاه عام ١٨٤٨م.

معين التجار، الحاج محمد

من أهالي بوشهر ويلقب بـ «سلطان الجنوب» كان في البداية متعهداً لأمور الحاج مهدي ملك التجار في مدينة بوشهر، وذهب إلى بغداد لمدة من الزمن بهدف متابعة بعض الأمور التجارية، وحافظ على ارتباطاته التجارية بإمارات الخليج العربي، وحصل على امتياز شركة ناصري عام ١٨٩٠م، الذي كان يمثل نوعاً من الشراكة في امتياز الملاحة في نهر الكارون بأمر من ناصر الدين

شاه، وبناء على ذلك كان على محمد معين التجار القيام بإنشاء أبنية مطابقة لحاجة شركة «لينج» البريطانية على الأراضي التي خصصت لهذا الغرض، ومن ثم القيام بتأجيرها على الشركة، وقد كان ملزماً بإنشاء أرصفة وفنادق ومحال تجارية وطرق غير مبلطة تربط بين الأرصفة، في حين كانت مسؤولية نقل البضائع التجارية وإنشاء خطوط للسكك الحديدية على عاتق شركة ناصري.

مُنِحَ أيضاً امتياز عبور ومرور الأجهزة من ميناء ناصري إلى شوستر وديزفول لنقل البضائع التجارية الداخلية والخارجية لشركة ناصري، ومُنِحَ كذلك امتياز إنشاء الطرق غير المبلطة من ميناء شليلي إلى شوستر، وامتياز معدن الفحم الحجري الواقع في أراضي أسرة البختياري، مقابل دفع ٢٠٪ من وارداته للحكومة، ومُنِحَ أيضاً امتياز بيع التراب الأحمر من جزيرة هرمز، وعقدت بينه وبين شركة «الينجر وشركاؤها» اتفاقية بخصوص أوكسيد الحجر في ١٢ تشرين الثاني ١٩٠٦م.

كانت له عديد من الأملاك في مدينة خمس الواقعة في شيراز، فضلاً عن الأملاك الأخرى في الجنوب الإيراني أيضاً، وكان له تعاون واضح مع العديد من الشركات الأجنبية في مجال التصدير وبيع فحم الكوك وأوكسيد الحجر وتراب هرمز الأحمر. رافق مظفر الدين شاه في أثناء سفرته الأولى إلى أوربا مسافة من الطريق بهدف تجديد امتياز التراب الأحمر حتى تم له دلك فعاد إلى طهران.

شارك مشاركة فاعلة في أحداث الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥-١٩١١م) ومثل أهالي طهران العاصمة في الدورة الأولى لمجلس الشورى الوطني (١٩٠٦-١٩٠٨م)، في حين مثل أهالي بوشهر في الدورة الثانية للمجلس(١٩٠٩- ١٩١١م)، وأسس شركة الشرق للتعامل التجاري مع الاتحاد السوفيتي في المدة ١٩٢٤-١٩٢٥م، ونشط كثيراً بعد وصول رضا شاه إلى دفة السلطة في إيران عام ١٩٢٥م، ومن أعماله أنه تبنى مهمة إنشاء طريق سكة

حديد الشمال، وقد أسس شركة أخرى حملت اسم «طبري» لهذا الغرض، لكنه فقد هذه الشركة بعد غضب رضا شاه عليه، ويقال أنه توفي بين عامي ١٩٣٣-١٩٣٤م.

انتحر نجله الأكبر معاون التجار في طهران في أوائل عام ١٩٥٦م لأسباب غير معروفة، في حين ولِدَ ابنه الثاني جواد بوشهري دهشتي (أمير همايون) في عام ١٨٩٨م، وأكمل دراسته في طهران وأوربا، وكان يجيد اللغتين الفرنسية والإنكليزية، وتزوج ابنة أمين الضرب الثانية، وانتخب نائباً في المجلس في دورته السابعة، وكان يميل للقضايا السياسية أكثر من أخيه، كما منحوه لقب «شاهزاده سود اكر» أيضاً، وولِدَ رضا بوشهري دهدشتي، الابن الآخر لمعين التجار في عام ١٨٩٦م، وأكمل دراسته في طهران وأوربا أيضاً. ومع ذلك لم ينخرط في العمل الحكومي، وعمل مع والده في تجارة الحرير.

معين التجار، عبد الرحيم

ابن السيد عبد الواسع الأصفهاني، كان في البداية عاملاً لمحمد حسن أمين الضرب في شراء الأقمشة من طهران، ومن ثم ذهب برفقة أُسرته إلى كرمان لإدارة أعمال أمين الضرب، وكان أخوه السيد عبد الحسين يعيش معه في كرمان، وشقيقه الآخر السيد عبد الكريم كان مسؤولاً عن أملاك أمين الضرب ومعمل حياكة الحرير في مدينة رشت. أصبح منذ عام ١٨٨٥م رئيساً لمجلس تجارة كرمان، إلا أن الميرزا رضا الكرماني خلال الأيام التي كان فيها معيّناً من قبل أمين الضرب في مدينة وكيل آباد الواقعة في كرمان، كتب كثير من الكتب والمذكرات إلى أمين الضرب منتقداً فيها عبد الرحيم معين، وأخاه عبد الحسين كثيراً.

ومن أنشطته الأخرى التعامل بالشال والحناء والتحويل الكمر كي.كما

عين وكيلاً لفرع شركة «رزى»، المختصة بتجارة التبغ والتنباك، في مدينة كرمان، إذ خصص له راتباً شهرياً قدره خمسين تومان، وكان عبد الرحيم معين التجار ممتناً لهذا التعيين في البداية، لأن التجارة في كرمان كانت تواجه ركوداً شديداً آنذاك، وذكر في رسالة له إلى أمين الضرب «ان أوضاع كرمان تختلف كثيراً عن السنوات السابقة»، وكان له عدة أبناء منهم السيد هاشم معين التجار، وسيد يحيى محضردار، علماً ان عملية نقل أملاك رضا شاه لابنه محمد رضا شاه في مكتبه، كما انه التقى بالسيد جمال الدين الأفغاني في طهران، وأصبح أخيراً من مريديه.

ملك المتكلمين، الحاج ميرزا نصر الله بهشتي

هو الحاج ميرزا نصر الله بهشتي الملقب بـ (ملك المتكلمين) خطيب عهد الثورة الدستورية. نجل ميرزا محسن بهشتي. ولِدَ عام ١٢٧٧هـ.ق/ ١٨٦٠م في زقاق «درب كوشك»، في مدينة أصفهان، حصل والده على تحصيل دراسي متوسط، لكنه في الوقت نفسه كان يحمل آراءً فلسفية دينية، وهذا ما دفعه لزج ابنه الميرزا نصر الله في إحدى المدارس الدينية وهو في سن السادسة من عمره من أجل ان يتزود ببعض العلوم الدينية، وعندما دخل المدرسة الابتدائية، لم يستطع إكمال تحصيله الابتدائي، بسبب وفاة والده وهو في سن العاشرة من عمره.

كان محط اهتمام والدته التي دفعته ودعمته لمواصلة تحصيله الدراسي حتى بلوغه سن الرشد، حيث تعلم اللغة الفارسية ومقدمات اللغة العربية وكان يميل بشكل واضح إلى مطالعة الأحاديث والأخبار الماضية، كما درس مقدمات الفقه والأصول، وعلى يد الملا صالح فريدني درس الفلسفة وتاريخ الأديان، وتمكن من أن يتعمق في مضمون هذين الاختصاصين ويحصل على الكثير من المبادئ الفلسفية والمعرفة التاريخية الثاقبة فيهما، وفي المسائل

الدينية، كانت له نظرات متجددة طالما كان يتحدث بها مع الآخرين ويؤثر في بعض عقائدهم.

صمم ملك المتكلمين عام ١٣٠٠هـ.ق/ ١٨٨٢م على السفر نحو الآفاق التي كانت تراوده، لذا عزم من أصفهان على حج بيت الله الحرام، وبعد زيارته الأماكن المقدسة هناك سافر عن طريق الحجاز إلى الهند وأمضى سنتين في بومباي وكلكتا وعدة مدن أخرى في الهند، وتكفل رعايته ومعيشته هناك مصباح السلطنة، رئيس القنصلية الإيرانية في الهند، وكتب خلال سفرته تلك كتاب «من الخلق إلى الحق» الذي تم نشره آنذاك بمساعدة الإيرانيين المقيمين في الهند.

تكلم ملك المتكلمين في كتابه أعلاه، على علماء الشيعة وانتقدهم وأثار حولهم الكثير من الكلام، مما أدى إلى حدوث ردود فعل مضادة واحتجاجات واسعة تجاه مضمون هذا الكتاب وانتقاداته التي كانت ليست في مكانها، وإنها بعيدة عن الواقع تماماً لاسيما وان هذا الكتاب تضمن العديد من البحوث العقائدية المزلزلة والنظريات الجديدة والأفكار المتجددة التي كان يحث من خلالها حول المساواة والعدالة والثقافة، ومن الذين احتجوا على كتابه هذا الكتاب واعترضوا على ما جاء فيه الفرقة الإسماعيلية الشيعية وقائدها آقا خان، زعيم الإسماعيليين، الذي عد الكتاب اهانة للمذهب وزعمائه، وهذا ما أثار جدلاً واسعاً بيں تلك الأوساط، دفعت أخيراً حاكم الهند لأن يوجه لملك المتكلمين تحذيراً شديداً متهماً إياه بسوء العقيدة والدين والإلحاد، الأمر الذي اضطره لترك الهند والرجوع إلى بلاده عن طريق بوشهر، أحد المدن الساحلية الإيرانية على الخليج العربي.

تزامن وصول ملك المتكلمين إلى بوشهر مع وجود السيد جمال الدين الأفغاني الذي وصل إليها بعد دعوة ناصر الدين شاه له، وفي منزل الحاج أحمد خان وزير التقى السيد جمال الدين الأفغاني بملك المتكلمين، الذي أعجب شديد العجب بشخصية الأفغاني وتأثر كثيراً بكلامه وبياناته النافذة التي

عرف بها، ولم تترك قوة الأفكار وثورية المبادئ لدى الأخير أثراً واضحاً في نفس ملك المتكلمين حسب، بل تأثر الاثنين بعضهم بالبعض الآخر وأغنى أحدهم الآخر بأفكاره ومعلوماته المتجددة، بعد ذلك ترك ملك المتكلمين مدينة بوشهر متوجهاً إلى أصفهان.

كان ملك المتكلمين واسع البحث في العقائد الدينية ومتبحراً بها، وعند عودته إلى أصفهان واستقراره فيها تعرف على بعض الفرق الدينية الأزلية، وبواسطة الميرزا اسد الله خان نائيني، سكرتير القنصلية الروسية في أصفهان، الذي كان من زعماء البابية، وعن طريقه تمكن من التعرف على تلك الفرقة والارتباط بها.

عبرت ثقافته وأفكاره الثورية على الجرأة التي كان يتكلم بها، الأمر الذي دفعه لأن يتوجه إلى المنبر ليكون أحد أعمدته ورواده القديرين لتقديم الموعظة من على المنابر من خلال بياناته الفصيحة التي تكلم فيها عن المساواة والعدالة وحب الثقافة، ومثل هذا الكلام كان قليلاً ما يصل إلى أسماع الناس الآخرين، وكانت خطبه تتميز بالفصاحة واستخدام الكلمات الموزونة، لذا أصبح وبسرعة معروفاً للجميع، ووجد له مكانة كبيرة بينهم.

وبوصفه شاباً كان يحمل أفكارا جديدة اتهم من قبل كثيرين، ومنهم علماء الدين بمعاشرة الأزليين، وهذا ما دفع رجال الدين إلى مضايقته ومحاربته بقصد عدم السماح له باعتلاء المبر في مدينة أصفهان، الأمر الذي اضطره الذهاب إلى أطراف المدينة ومن ثم سافر إلى مدينة بختياري، وتمكن هناك من إلقاء المحاضرات الدينية وقدم كثير من المواعظ لأبناء المناطق التي وصلها، إذ حصل على الكثير من المال، الذي استغله في تأسيس مدرسة ابتدائية، إلا ان اتهامه بسوء العقيدة من لدن علماء الدين ومؤيديهم من أهل أصفهان أجبروه ليس على غلق المدرسة حسب، بل على ترك مدينة أصفهان أيضاً، بوصفه ملحداً حسبما اتهموه.

عزم ملك المتكلمين عام ١٣١١هـ.ق/ ١٨٩٣م بعد مغادرته لأصفهان،

السفر إلى مدينة تبريز، وأقام فيها سنتان، إلى الحد الذي أصبح فيها منبره معروفاً ومميزاً نتيجة لما كان يمتاز به من مميزات اختلفت كثيراً عن غيره من الوعاظ الآخرين، وان كلماته وتوجيهاته فتحت عقول الناس هناك ودخلت قلوبهم، وعندما سمع مظفر الدين شاه، ولي العهد الإيراني في تبريز، بياناته المتعلقة بالموعظة في «تكية الحكومة في تبريز»، استدعاه وشجعه على ذلك، وأهدى له شالاً وعمامة وعباءة ومبلغاً من المال، وأطلق عليه لقب «ملك المتكلمين».

حصل ملك المتكلمين، بعد إقامته في تبريز لسنتين على أموال كافية من محاضراته التي كان يلقيها على المنبر، لذلك عاد بعدها إلى طهران واستقر فيها لمدة من الزمن، رغب بعدها بالعودة إلى أصفهان ليكون قريباً من عائلته، إلا انه كان يخشى العودة إليها، لاتهامه بسوء العقيدة والدين بسبب أفكاره الجديدة، لذلك لم تكن لديه الجرأة على العودة إلى أصفهان، الأمر الذي اضطره أخيراً للتوسل بظل السلطان، حاكم أصفهان، طالباً منه الأمان في العودة إلى مدينته، فوافق الأخير على ذلك وعاد ملك المتكلمين أخيراً إلى أصفهان.

توخى ملك المتكلمين هذه المرة الحذر في الخطابة والمحافظة، وشارك في الجمعية الإسلامية التي تأسست في أصفهان على يد الحاج محمد حسن كازروني، وكانت تهدف الجمعية إلى الترويج للقماش المحلي، وبذل جهوداً مميزة في هذا الشأن، إلى الحد الذي أصبح فيه من واضعي أُسس هذه الجمعية، وتمكن خلال تلك الحقبة، وبمساعدة أصدقائه من تأسيس مدرسة ابتدائية، إلا انه ابتعد تدريجياً عن حذره وتحفظه وعاود انتقاده للأفراد المتهمين بانحراف عقائدهم، وقام وبتحريض من الأزليين بشن حملة ضد آقا نجفي، المجتهد الكبير والسياسي الأصفهاني، ونتيجة لذلك أصدر آقا نجفي فتوى بفساد عقائده، وقطع ظل السلطان دعمه له بشكل ظاهري.

لم يجد ملك المتكلمين سبيلاً للحفاظ على حياته سوى مغادرة أصفهان،

فاختار الرحيل إلى طهران، في الوقت الذي كان يحظى فيه بدعم مالي من ظل السلطان لكي يتحدث لصالحه، وينتقد محمد علي ميرزا، ولي العهد الإيراني، ونظراً للأفكار المتجددة التي كانت لدى ملك المتكلمين، تقرب إلى ميرزا علي خان أمين الدولة، الصدر الأعظم، الذي جاء إلى السلطة عام ١٨٩٧م بعد عزل أمين السلطان عن الصدارة، بوصف أمين الدولة كان يتميز بكونه شخصية إصلاحية، وحظي بدعم واهتمام كبيرين لديه.

وحسب ما يذكر ملك المتكلمين نفسه، انه كان يتردد على مدرسة رشدية للتدريس فيها، وتعرف نتيجة لذلك على ميرزا حسن رشدية، والشيخ هادي نجم آبادي، الذي تأثر بأفكاره ومعتقداته، وأخذ يتحدث من على المنابر باتجاه تأسيس مدارس جديدة، وعندما عزل أمين الدولة من منصبه بعد عام فقط على توليه منصب الصدارة، أي عام ١٨٩٨م، ورجوع أمين السلطان إلى الصدارة العظمى مجدداً، برز على السطح السياسي آنذاك موضوع الحصول على قرض مالي من روسيا لغرض تغطية نفقات سفر ورفاهية مظفر الدين شاه القاجاري إلى أوربا، لذلك تحولت مدرسة رشدية مركزاً لمؤيدي أمين الدولة ومعارضة أمين السلطان، وقضية القرض الروسي لإيران.

بهذا الخصوص بدأ ملك المتكلمين بتوجيه انتقاداته ضد أمين السلطان، وقضية القرض الروسي، مما تركت أحاديثه تأثيراً واضحاً على الناس في الشوارع والأسواق، واندلعت مظاهرات عارمة ضد قضية الاقتراض من روسيا، وعُدَّ يوم المظاهرة عطلة رسمية، اضطرت الحكومة الإيرانية على أثرها اللجوء إلى القوة لتفريق المتظاهرين، وتم اعتقال عدد من معلمي مدرسة رشدية، وصدرت التعليمات بنفي بعضهم إلى خارج العاصمة طهران بناءً على أوامر آقا بالان، مدير الشرطة، وكان ملك المتكلمين من بين الأسماء التي شملها النفي خارج العاصمة طهران، الأمر الذي اضطره اللجوء إلى آية الله السيد محمد الطباطبائي للتوسط لدى السلطات الحكومية بخصوص بقاءه في طهران، وفعلاً أقنع الأخير الشرطة في أن تتراجع عن تسفيره خارج العاصمة.

لم يكن ذلك آخر المطاف بالنسبة لملك المتكلمين، لاسيما وأن جهود الحكومة تجاه الحصول على القرض الروسي لازالت جارية، واستناداً لأوامر الشاه والصدر الأعظم أمين السلطان، وبمساعدة ميرزا نصر الله خان مشير الدولة، وزير الخارجية الإيراني، أوشكت المفاوضات بخصوص القرض الروسي على الانتهاء، وهنا رفع ملك المتكلمين صوته المعارض للقرض مرة أخرى، وانضم إلى صفوف المعارضين للقرض، وألقى حديثاً شديد اللهجة ضد الحكومة الإيرانية، حتى أصبح ملاحقاً من لدن الشرطة، الأمر الذي دفعه إلى أن يغادر طهران إلى كيلان.

مكث في مدينة رشت لمدة من الزمن، ارتقى خلالها المنبر لعدة مرات هناك، ويستشف من أحاديثه الأخيرة من على المنبر هناك مدى ضعف عقائده في مهاجمته لرجال الدين، إذ خلقت أحاديثه فتنة كبيرة بين الناس، مما اضطر حجة الإسلام والمسلمين حمامي إلى تكفيره، ففر ملك المتكلمين إلى ميناء أنزلي وتوجه بعدها إلى بادكو به بعد عدة أشهر، وبالنظر لعدم تمكنه من مغادرة إيران إلى أوربا، فإنه اختار الذهاب إلى مشهد عن طريق عشق آباد، وأمضى ملك المتكلمين عدة أشهر من العزلة في قرية مهدي آباد بالقرب من أصفهان، ثم جاء مع عائلته إلى طهران وسكن في جنوب العاصمة في منطقة تعرف باسم (بامنار)، وأجرى اتصالات مع عدد من المتحررين.

ذهب ملك المتكلمين وبمساعدة سالار الدولة، شقيق محمد علي ميرزا، إلى كردستان برفقة «يمن السلطنة»، أحد أصدقاء سالار الدولة، وحصل على عناية واهتمام الأخير، ونظراً لأن سالار الدولة كان يطمح أن ينال العرش الإيراني بدلاً من أخيه ولي العهد محمد علي ميرزا، لذا انتهز الفرصة وأحال بعضاً من أعماله في طهران إلى ملك المتكلمين، وأرسله إلى طهران ليعبر عن معارضته لمحمد علي ميرزا وعين الدولة، وليجري الاتصالات اللازمة للتنسيق بين معارضي هاتين الشخصيتين، وعندما وصل ملك المتكلمين إلى طهران لانجاز تلك المهمة، سعى في البداية إلى انتقاد أعمال الحكومة

الإيرانية، وأجرى اتصالات مع دعاة التحرر والأزليين في طهران من أجل دعم أهداف الثورة الدستورية هناك.

بعد معاقبة عدد من التجار من لدن علاء الدولة، حاكم طهران، تحت ذريعة ارتفاع أسعار السكر وشحته في عام ١٩٠٥م، وما أعقبه من اعتصام لرجال الدين وبعض الشرائح الاجتماعية الأخرى في حرم السيد عبد العظيم، استغل معارضو الحكومة الإيرانية رجال الدين من أجل تحريضهم ضدها، وتمكنوا من دعمهم مادياً، فعلى سبيل المثال أرسل سالار الدولة عن طريق ملك المتكلمين مبلغاً قدره ثلاثة آلاف تومان إلى آية الله السيد عبدالله البهبهاني وآية الله السيد محمد الطباطبائي، وبقية رجال الدين المعتصمين ليتم تقسيم المبلغ فيما بينهم، وفي الوقت نفسه عزم ملك المتكلمين على إجراء مصالحة بين عين الدولة والسيد محمد الطباطبائي من جهة واحتشام السلطنة من جهة أخرى، وبعد انتهاء الاعتصام وعودة المعتصمين إلى طهران، تحدث سراً مع آية الله السيد محمد الطباطبائي وعين الدولة حول ولاية العهد لسالار الدولة، الذي عُيِّنَ آنذاك والياً على كردستان، وفي ظل تطورات الأحداث في طهران.

أطلق ملك المتكلمين للسانه العنان في الموعظة والإرشاد بالاعتراض على نظام الحكم الاستبدادي القاجاري، وتأييده للدعوة إلى تأسيس «دار العدالة» مع العديد من الوعاظ والخطباء الجماهيريين، ومنهم الشاب الراديكالي السيد جمال الدين الأصفهاني، والشيخ محمد الواعظ، لاسيما وان وعظهم كان يعمل على توعية الناس والمطالبة بالإصلاحات، ومن ثم السعي للعمل بالدستور والحكومة المنتخبة في ظل غياب الصحف الحرة.

ويمكن القول هنا: انه على الرغم من ان السيد جمال الدين الأصفهاني وزميله ملك المتكلمين كانوا يملكون أفكارا متحررة، أو كانوا يحملون في داخلهم نظريات الأزلية - البابية، «ولكن كل ما كانوا يقومون به من وعظ يعبر عن توجه سياسي يدعو إلى الرقي والمدنية» حسب تعبير نيكي. آر كيدي،

حيث كانوا يحاولون إظهاره على انه مطلب إسلامي، ومع ذلك فإن الحكومة الإيرانية أصدرت قراراً بإخراج السيد جمال الدين الأصفهاني من طهران، في حين اعتصم ملك المتكلمين في مسجد أدينه (الجامع)، وانضم إليه السيد محمد صادق الطباطبائي والسيد عبدالله البهبهاني، كما أدى ملك المتكلمين مع بعض الوعاظ عند اعتصامهم بالسفارة البريطانية، دوراً مهماً في إثارة روح الحماس بين المتحصنين في مبنى السفارة البريطانية في عام ١٩٠٦م منهمكاً بالخطابات الثورية ومطالباً بتشكيل مجلس الشورى الوطني الذي حظي بموافقة الجميع بعد إعفاء عين الدولة من الصدارة العظمى.

بعد انتصار الثورة الدستورية استمر ملك المتكلمين في الدفاع عنها والوقوف بوجه الرافضين للحرية والمساواة والمدافعين عن استبدادية النظام القاجاري، وكان افتتاح مجلس الشورى الوطني لأول مرة في تاريخ إيران في ٧تشرين الأول ١٩٠٦م فاتحة خير وتفاؤل فيما يتصل بملك المتكلمين، وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٠٧م توج محمد علي ميرزا شاهاً لإيران بعد وفاة والده مظفر الدين شاه في ٨ كانون الثاني من العام نفسه، في حين تواصلت الحركات الداخلية للحد من استبدادية الشاه الجديد التي حاول أن يفرضها معتقداً ان التحركات السياسية ضده تأتي بدعم من البريطانيين، وان ملك المتكلمين وسيد جمال الدين واعظ أصفهاني يتم تحريضهما من لدن البريطانيين، وفي ذروة الخلاف بين محمد علي شاه وأعضاء مجلس الشورى الوطني تأسست لجنة سميت بـ «لجنة الثورة الوطنية»، وأصبح ملك المتكلمين أحد أعضائها، وتولى سيد جمال الدين واعظ أصفهاني منصب خطيب في هذه اللجنة.

وعندما اشتدت التحركات ضد محمد علي شاه، وتم توقيف ميرزا سليمان خان ميكده في بوابة قزوين، اختار ملك المتكلمين الاعتصام في البرلمان، ولعدم حصول أية مصالحة بين الشاه والمجلس اتخذ محمد علي شاه قراره بقصف المجلس في ٢٣حزيران ١٩٠٨م بمساعدة قوات القوزاق ومن ثم

تعطيله، الأمر الذي دفع بملك المتكلمين من الفرار من المجلس إلى حديقة أمين الدولة القريبة من المجلس بصحبة عدد من أعضاء المجلس، ولم يكن باستطاعته الرؤيا عندما حل الظلام بسبب إصابة عينه بمرض سابق، لذلك اعتقل على أثرها من قبل قاسم آقا ميرينج، وتم نقله إلى باغشاه، ويقال انه بعد وصوله هناك وضع حبل حول رقبته وتم إعدامه في عام ١٩٠٨م، ودفن جثمانه في مكان مجهول في باغشاه.

كانت لدى ملك المتكلمين أفكاراً تحررية في شبابه، ولدت لديه روح جديدة باتجاه الأفكار الثورية، وان تعرفه على السيد جمال الدين أسد آبادي الأفغاني، والشيخ هادي نجم آبادي، وآية الله السيد محمد الطباطبائي رسخت من أفكاره تلك، وسار بخطى واثقة في طريق الحرية، وسعى إلى التوعية وإيقاظ الأفكار من خلال أحاديثه الجذابة، ويُعَد في الحقيقة واحداً من الخطباء الماهرين في المرحلة الدستورية.

ومن أقواله يخاطب المستبدين:

«أنا لا اعلم كم هو عزيز عليكم هذا الدم الفاسد الذي يجري في عروقكم ولا ترغبون في ان تسكبوا قطرة واحدة منه في طريق الشرف والافتخار ونجاة الوطن وفي سبيل الحصول على الحرية».

وفي حديث له مدافعاً عن الحياة الدستورية يقول:

«اقلعوا الاستبداد من جذوره في هذه الشجرة القديمة، وإلا فإن بناءنا للمشروطة (الحياة الدستورية) يذهب أدراج الرياح».

مَهدِ عُليا، والدة ناصر الدين شاه

الملكة الأم ملك جهان خانم، اسمها الحقيقي «جهان- دنيا». يعود نسبها إلى العائلة المالكة، فهي بنت الأمير محمد قاسم خان ابن سليمان خان قاجار قوانلو، وشقيقة أمير محمد قاسم خان قاجار قوانلو الملقب بـ «ظهير الدولة»

أما والدتها فهي بيكم جان خانم بنت فتح علي شاه قاجار. ولدت عام ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م. تزوجت من محمد شاه (١٨٣٤-١٨٤٨م)، ورزقت منه ولداً هو ناصر الدين ميرزا ولي عهده، وبنتاً هي عزت الدولة، زوجة محمد تقي خان أمير كبير، وعرفت ملك حهان خانم في البداية بلقب «نواب عُليا»، ولكن بعد أن اعتلى ناصر الدين شاه العرش الإيراني لقبت بـ «مَهدِ عُليا».

وبوصفها والدة الشاه الجديد تمكنت بعد وفاة زوجها محمد شاه عام ١٨٤٨م من الإمساك بزمام الأمور، وإدارة شؤون البلاد بمساعدة رجال الدولة والأمراء في حقبة عُدّت من أحلك الحقب في تاريخ إيران السياسي الحديث، لتزايد المطالبين بالعرش الإيراني، بشكل رجولي حتى وصول ولي العهد من تبريز، إذ شكلت آنذاك حكومة وصفت بأنها حكومة انتقالية، ومجلساً لإدارة البلاد، كان فيه الوزراء ورجال البلاط يحضرون يومياً في القاعة الكبيرة من القلعة، في الوقت الذي كانت فيه مَهَد عُليا تتحدث معهم حول الأعمال وتصدر لهم أوامرها من خلف ستار مشبك، وبذلك استطاعت أن تقوم بحماية العاصمة طهران حتى وصول ابنها ليتولى العرش الإيراني في ٢٠ تشرين الأول ١٨٤٨م.

من خلال تلك الجهود برزت مَهدِ عُليا كقوة بارزة داخل البلاط الإيراني وامتلكت نفوذاً واسعاً وفريداً قلما وصلت إليه نساء العائلة القاجارية إلى الحد الذي أخذت فيه تتدخل في شؤون البلاد السياسية بشكل سافر، الأمر الذي دفع محمد تقي خان أمير كبير، بعد توليه منصب الصدارة العظمى عام ١٨٤٨م، للوقوف بوجهها ومخالفته لكل أشكال تدخلها، وتعامل معها بشدة واضحة في هذا الصدد، مما حال دون تزايد نشاطها السياسي، ولكن بالمقابل ولّد لديها غضباً متزايد وحقداً ملموساً تجاه أمير كبير، الصدر الأعظم، دفعها أخيراً إلى الانضمام إلى جانب أعدائه لتقف على رأس الجبهة التي شكلها المناوؤون ضده، إلى الحد الذي عُدّتْ فيه أحد أهم الأسباب الحقيقية التي دفعت باتجاه عزل ميرزا محمد تقي خان أمير كبير من الصدارة

العظمى والتحريض بعد ذلك على قتله والتخلص منه، نتيجة لما تمتعت به من سعة النفوذ وقوة السطوة التي امتلكتها في أثناء تلك المرحلة، وكانت تحتج دائماً في عدائها لأمير كبير لأنه من عائلة متواضعة.

كان لمَهدِ عُليا جهاز كبير يعمل بخدمتها، منهم أربعة مندوبين ينفذون أوامرها الخاصة، وعشرون خادماً خاصاً يلبون طلباتها، وكانوا جميعهم يتسابقون لخدمتها وتقديم الولاء لها، ولم يكن من الغرابة ان يرتدي هؤلاء زياً خاصاً وممتازاً مطرزاً بالحلي والجواهر، ويظهرون بالملابس الثمينة أمامها، بوصفهم ينتمون لها، وكانت هناك بنت وولد أسودين يسميان (محبوبة وسليم)، اللذين يرتديان ملابس فاخرة، لا يفارقان مَهَد عُليا، وكانت تعتز بهما إلى الحد الذي أثار حسد وتملق بقية العاملين لديها.

ومع أن مَهَد عُليا لم تكن جميلة في الظاهر كثيراً، إلا أنها كانت تمتلك أموراً أخرى أكثر أهمية تمثلت بالمواهب المتعددة التي تمتلكها، فقد كان لها اطلاع ومعرفة تامة باللغة والأدب الفارسي وقواعد اللغة العربية معاً، وتجيد الخط بشكليه الصغير والكبير، ولديها رغبة كبيرة بمطالعة كتب التاريخ ودواوين الشعراء، وسعت إلى تأسيس مكتبة فاخرة ضمت بعد الانتهاء من تأسيسها العديد من الكتب الأدبية والتاريخية، فضلاً عن الدواوين الشعرية المختلفة، وكانت مستعدة على الإجابة في وقت الحوار، وتحفظ كثيراً من الأمثال والحكايات والأشعار، وتستخدمها في مكانها عند التحدث مع الآخرين.

من جانب آخر توجد هناك عدة غليونات (نار كيله) مرصعة، وأقداح للشاي والقهوة، وأواني وملاعق، وأواني أخرى فاخرة مطعمة بالذهب والفضة في غرفة سقايتها ومطبخها، إلى الحد الذي لا يمكن العثور على مثيلاتها في محال صاغة الذهب الأساسيين، وكانت مائدة طعام مَهَد عُليا منوعة وفاخرة، ويحضر حولها كل يوم حوالي (٦٠-٧٠) من أولاد فتح علي شاه وبناته وأحفادهم، وبقية السيدات المعروفات في تلك الحقبة، وكان لدى

مَهَد عُليا ابريقي ماء خاصين بها، أحدهما مرصعاً بالذهب، وثانيهما مطلي بالفضة، وفي الوقت نفسه كان لمَهَد عُليا حمام خاص زُينت أرضيته وحاملة الملابس فيه وازارته بأجمل أنواع المرمر، وكانت أدوات الحمام من الفضة الخالصة والفيروز، علماً أنها كانت تدخل الحمام للاستحمام مرتين في الاسبوع في أوقات الصباح، وكانت الجواري تصطف من باب غرفتها حتى باب الحمام في صفين يقفان خلف ستار طويل أُعد من القماش لكي لا يراها البقية وهي بملابس النوم.

وعلى الرغم من أنها تمثل مقاماً كبيراً، بوصفها الملكة الأم، إلا أنها في حقيقة الأمر كانت سيئة السمعة، بسبب ما قامت به من أعمال منافية للأخلاق والحشمة، فلم تراع حرمة العائلة القاجارية وهيبتها عندما كانت تتصرف حسبما يحلو لها، إذ يتهمها البعض بالانحراف، الأمر الذي دفع ميرزا محمد تقي خان أمير كبير، الصدر الأعظم، الذي كان على علم بذلك من مصادره الموثقة، لأن يخبر ناصر الدين شاه، بكل سرية بتلك المعلومات للحفاظ على سمعة العائلة، وبما ان الشاه وقف حائراً أمام هذا الخبر، إلا أنه أيده في كلامه، واقترح على أمير كبير الحد من تصرفات والدته واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدها بقصد رفع العار عن العائلة المالكة.

بعد أن وصل هذا الخبر إلى أسماع أغا خان نوري، قائد الجيش، المقرب من مَهَد عُليا، نقل إليها الخبر مباشرة، وفي الوقت نفسه ذهب إلى ناصر الدين شاه سراً، واستطاع ان يلعب بأفكاره بعد أن أخبره بأن أمير كبير يريد من وراء ما نقله له تلويث يد الشاه بدم والدته أولاً، ومن ثم أن يكون لديه الحجة الدامغة التي يتخذها لخلع الشاه عن العرش الإيراني، لكونه لم يكن لائقاً لهذا المنصب ثانياً، ولم تذهب تلك النميمة سدى، إذ أثرت كثيراً في نفسية ناصر الدين شاه، واجتاحت الظنون ذهنه بهذا الخصوص ليتخذ لاحقاً قراره بخصوص عزل أمير كبير[١].

---

(١) يذكر دوستعلي خان معير الممالك في كتابه «رجال عصر ناصري» موضوعاً وقصةً مخالفة=

وبما أن ميرزا محمد تقي خان أمير كبير أغلق الثغرات والمنافذ التي كانت مَهدِ عُليا تقضي فيها أعمال لهوها كافة، لاسيما ان كثيرين يؤكدون بأنه كان من الصعب عليها ان تحيا بعيدة عن موائد السفراء الأجانب، لذلك كان من الطبيعي جداً ان تكن له العداء والبغض وتعمل جلّ جهدها لعزله والإتيان بأغا خان نوري مكانه، بوصفه يتفق مع تصرفاتها وأعمالها وسوء خلقها.

وعلى النقيض من ذلك يذهب بعض من مؤيديها إلى النقيض من ذلك

=للواقع تماماً بهذا الصدد، علماً ان معير الممالك هو شقيق منير السلطنة، زوجة ناصر الدين شاه وأم كامران ميرزا نائب السلطنة، ضمنها ان ناصر الدين شاه الذي كان منشرحاً ذات يوم تكلم عن ميرزا تقي خان أمير كبير قائلاً: «كانت لدي بندقية صغيرة في السنوات الأولى التي توليت فيها الحكم، وكنت أصطاد الحمام والعصافير في مقر القصر الملكي قرب المنزل الداخلي، وفي أحد أيام الشتاء التي نزل فيها الصقيع، جاءت أعداد كبيرة من طائر (البعيجي) في الحديقة، وبينما كنت منهمكاً في إطلاق اطلاقات الصيد على الطيور، جائني أمير كبير مرتدياً جبة مبطنة ويلف شالاً حول رقبته، وتحدث معي حول عدد من الأمور الخاصة بالعمل، وتمنيت أن ينصرف إلى عمله، ويتركني وشأني، ويبدو انه كان متردداً في طرح أمر ما، وأخذ يفرك بأصابعه ويتظاهر بالسعال، ولغرض أن أتخلص منه بسرعة، فقد شجعته على قول هدفه، فخطى أمير كبير خطوة أكبر نحوي، وقال لي بصوت هاديء، لدي اقتراح هام ان وافقتني عليه ونفذته فإنه سيكون محط راحتنا معاً أنا وسيادتكم، وعندما استفسرت منه عن الاقتراح، أشار إلي بأن أطلق عدة اطلاقات نحو مَهَد عُليا في أحد الأيام التي انهمك فيها بالصيد في المنزل الداخلي، ثم أصرخ معلناً انني أصبت الوالدة الحنونة باطلاقة عن طريق الخطأ، ثم أعبر عن أسفي»، ويشير ناصر الدين شاه والكلام لمعير الممالك إلى «ان سبب حقد أمير كبير على والدتي يعود إلى انها لم تمنحه الحرية في بعض الأعمال، وكانت تحبط أغلب مخططاته بواسطتي. انني كنت مطلعاً على خلفية الموضوع، ولكني لزمت الصمت أمام كلامه، ثم استئنفنا عملنا.....لقد حصل ذلك في احدى زوايا مقر عملي، وعندما ذهبت إلى والدتي في اليوم التالي، طرحت عليّ هذا الموضوع بدون ان تذكر اسم الشخص الذي نقل اليها هذا الكلام، وعاتبتني لأني لم أعاقبه، وكلما كنت أفكر في ذلك اليوم، كيف اطلعت والدتي على الموضوع تنتابني الحيرة، ولكنني أدركت أخيراً عندما عرفت سياسة أمير كبير أكثر فأكثر، بأن أمير كبير علم بأنني ضقت ذرعاً به، لذلك جاء عن طريق آخر وأوصل الموضوع إلى سماع والدتي لعله يشعل ناراً بيننا ويقضي على الألفة الموجودة بيني وبين والدتي». يراجع: دوستعلي خان معير الممالك، رجال عصر ناصري، جاب أول، نشر تاريخ إيران، تهران ١٣٩٠ ش، ص ٢٣٧-٢٣٨.

تماماً لإبعاد الشبهة عنها، إذ يعدها بأنها امرأة معروفة بالتزامها بفرائضها الدينية والعقائدية من خلال تجمع سيدات المجتمع من الدرجة الأولى على مائدة الإفطار في شهر رمضان المبارك، ومن ثم التوجه نحو قراءة القران وإحياء الليالي الرمضانية بقراءة الأدعية، وكانت مَهَد عُليا تتلو القرآن بلهجة الحجاز وتقرأ الأدعية بنفسها، وكانت مستمرة على الدوام في اقامة مراسيم العزاء لشهري محرم وصفر في صالة غُطيت جدرانها الداخلية بالقماش الأسود، إذ كان عدد من قراء مصيبة الحسين عليه السلام من ذوي الصوت العذب يتعاقبون على ذكرها، ولكن ذلك، ان كان حقيقة فعلاً، لايمكن ان يمنع مَهدِ عُليا من السير في ذلك الطريق الذي يظهر بوضوح حقيقتها وسوء سلوكها بعد أن شغلت بأعمالها البلاد صخباً وسوءاً في أثناء سفر ناصر الدين شاه إلى أوربا، وحتى وفاتها في ٦ ربيع الثاني ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م.

مهندس الممالك، ميرزا نظام الدين خان غفاري

هو نجل ميرزا إبراهيم، وابن عم فَرُّخ خان أمين الدولة. ولِدَ عام ١٨٤٤م، وانهى دراسته في قسم الرياضيات في مدرسة «بلي تكنيك» في فرنسا، وقد أحرز المرتبة الأولى عند تخرجه منها، وقام بترجمة عدة كتب في الرياضيات إلى اللغة الفارسية، وتمكن من الحصول على لقب «رجل رياضيات الإمبراطورية» في طهران بعد عودته، ولكن على الرغم من الإهتمام الذي حظي به في العاصمة طهران، إلا أنه غادرها إلى تبريز أثر مؤامرة دُبرت له بمشاركة المحيطين به، وهناك التجأ إلى مظفر الدين ميرزا، ولي العهد الإيراني، وبعد مرور مدة من الزمن عاد إلى طهران بعد وصول ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان إلى الصدارة عام ١٨٨٥م، وتقديمه الدعم والمساعدة لمهندس الممالك، إذ عَيَّنَه سكرتيراً خاصاً له.

سافر ميرزا نظام الدين مهندس الممالك إلى أوربا برفقة ناصر الدين شاه

في رحلته الثالثة عام ١٨٨٩م، وعمل بعد عودته إلى إيران في تشرين الثاني من العام نفسه عضواً هاماً في المصرف الشاهنشاهي الإيراني، إلا أن مهندس الممالك أُقصي من عمله هذا بعد سقوط حكومة أمين السلطان في تشرين الثاني ١٨٩٦م، ومع ذلك فإنه عاد مجدداً إلى العمل في المصرف المذكور بعد عودة أمين السلطان إلى الصدارة العظمى من جديد عام ١٨٩٨م، كما أنه عُيِّنَ وزيراً للمعادن والغابات، وسافر مهندس الممالك إلى أوربا برفقة مظفر الدين شاه خلال رحلاته الثلاث في السنوات ١٩٠٠ و١٩٠٢ و١٩٠٥م، وأنه كان من بين المرافقين لمظفر الدين شاه في زيارته لبريطانيا عام ١٩٠٢م.

اتُهِمَ ميرزا نظام الدين مهندس الممالك بتقصيره في أداء مهامه في شركة «الطرق والنقل الإيرانية»، التي تكبدت خسائر جسيمة بسبب تقصيره في المهام الموكلة اليه، مما دفع الشركة لأن تتقدم بدعوى قضائية ضده، في الوقت الذي نُحيَّ فيه مهندس الممالك من الأعمال الحكومية التي يتولاها كافة بعد سقوط حكومة أمين السلطان مجدداً عام ١٩٠٣م، إذ كان يُعد مهندس الممالك من المؤيدين بقوة لأمين السلطان.

مؤتمن المُلك، ميرزا سعيد خان أنصاري

ولِدَ ميرزا سعيد خان مؤتمن المُلك في عام ١٢٣١هـ.ق/ ١٨١٥م، وكان والده ميرزا سليمان خان شيخ الإسلام من علماء الدين حسني الخط في كرم رود بأذربيجان، وكان مشهوراً في تلك المنطقة باسم (ملا سعيد)، وعندما توجه ناصر الدين ميرزا (الشاه لاحقا) عام ١٨٤٨ من تبريز إلى طهران بصحبة ميرزا تقي خان فراهاني أمير كبير للجلوس على عرش الطاووس (الحكم) في العام نفسه، قدم ملا محمد سعيد عريضة إلى أمير كبير في منطقة تسمى باسمنج بصدد أن يعمل في خدمة الأخير بسبب حسن خطه وإنشائه، اللذين نالا إعجاب أمير كبير، الذي وافق على ذلك الطلب.

بعد وفاة ميرزا محمد علي خان الشيرازي في ١٨ ربيع الثاني ١٢٦٨هـ.ق/ ١٨٥١م، عَيَّنَ ناصر الدين شاه القاجاري ميرزا سعيد خان أنصاري وكيلا لوزارة الخارجية، ونال حينذاك لقب (مؤتمن المُلك)، كما تولى منصب وزير الخارجية في عام ١٢٦٩هـ.ق/ ١٨٥٢م، ونتيجة لما كان معروفاً عن ميرزا سعيد خان بحسن الخط والإنشاء أخذت أوامر ولي العهد في تبريز تصدر بخطه وإنشائه قبل مغادرته إلى طهران في الحقبة (١٢٦٥-١٢٦٩هـ.ق/ ١٨٤٨-١٨٥٢م)، ومن جانب آخر انه كان يحفظ كثيراً من القصائد الفارسية والعربية.

أصبح عضوا في مجلس دار الشورى الذي تأسس من لدن ناصر الدين شاه القاجاري، وفي الوقت الذي سعى فيه الأخير إلى تأسيس تشكيلات إدارية جديدة تولى ميرزا سعيد خان مؤتمن المُلك بعضها، كما تولى فضلاً عن مناصبه السابقة حكومة كرمنشاه ولورستان ونهاوند وخرقان ودائرة التذاكر في مديرية طرق ساري، فضلاً عن حكومة كيلان في عام ١٢٨٦هـ.ق/ ١٨٦٩م، ولكنه سلمها إلى ميرزا عبد الوهاب خان الشيرازي، الذي نال خلال عامي ١٢٨٨هـ.ق/ ١٨٧١م و١٣٠١هـ.ق/ ١٨٨٣م على التوالي لقبي «نصر الدولة» و«آصف الدولة».

وعندما تولى ميرزا حسن خان مشير الدولة الصدارة العظمى في عام ١٨٧١، حاول أن يقوم بإقصاء مؤتمن المُلك من وزارة الخارجية لكي يتولاها بنفسه، ولكنه لم يتمكن من ذلك على الرغم من محاولاته المتعددة، بسبب دعم ناصر الدين شاه له، إلا انه اعفي من منصبه كوزير للخارجية بعد عزل ميرزا حسن خان مشير الدولة من الصدارة العظمى، وتعيين الأخير وزيرا للخارجية بدله، لذلك التحق ميرزا سعيد خان مؤتمن المُلك بالروضة الرضوية المقدسة، إذ عمل الأخير معاوناً لسادن الروضة الرضوية المقدسة لمدة سبع سنوات تقريباً.

قدم مؤتمن المُلك خدمات جليلة خلال حقبة توليه وزارة الخارجية من خلال تنظيم عدد سفراء إيران في الخارج والاهتمام بهم، وانضم إلى المحفل

الماسوني الذي تأسس في إيران، ولكنه نتيجة لخدماته الكثيرة للدولة القاجارية استثناه ناصر الدين شاه القاجاري عندما عزم على قتل أعضاء المحفل الماسوني الآخرين، واستدعي إلى طهران في عام ١٢٩٨هـ.ق/ ١٨٨٠، وعين مجدداً وزيراً للخارجية، ولكن ميرزا سعيد خان مؤتمن المُلك توفي في السابع من جمادي الأولى ١٣٠١هـ.ق/ ١٨٨٣م عن عمر ناهز السبعين عاماً، ودفن في حرم الإمام الرضا عليه السلام المقدس في مشهد.

ميرزا مَلْكُمْ خان

ولِدَ ميرزا ملكم خان في أصفهان عام ١٢٤٩هـ.ق/ ١٨٣٣م في مدينة جلفا موطن الأرمن جوار نهر زاينده «زاينده رود»، ويبدو أن والده ميرزا يعقوب خان الأصفهاني كان أرمنياً وترك دين آبائه واعتنق الدين الإسلامي، لذلك هيأ الأخير الأرضية المناسبة لدراسة ابنه منذ الطفولة، ونماه على الأدب والسنن الإسلامية، وسعى إلى تعلمه اللغة الفارسية بشكل جيد، لاسيما وأن ميرزا يعقوب خان سافر في شبابه إلى خارج إيران وتَعلّم اللغتين الروسية والفرنسية، وتعرف قليلاً على أوضاع العالم الجديدة.

لم يستمر ميرزا ملكم خان طويلاً في تعليمه العلوم التمهيدية، إذ تمكن من الانتهاء منها بمواظبة وحماس كبيرين خلال ثلاث سنوات، ثم أرسله والده وهو في سن العاشرة من عمره إلى باريس في عام ١٨٣٩م لغرض إكمال دراسته، فأنهى الدراسة الابتدائية والثانوية في إحدى مدارس الأرمن بفرنسا، ثم التحق بمعهد التكنولوجيا في باريس، وعكف هناك على دراسة الحكمة والهندسة ونال رضا وإشادة علماء وأساتذة الفن، وذلك لموهبته في علوم الرياضيات والحقوق والفنون والآداب.

وبعد عودته إلى طهران في عام ١٢٦٧هـ.ق/ ١٨٥٠م عمل في البداية مترجماً خاصاً لناصر الدين شاه، ثم مترجماً في دار الفنون لدروس الأساتذة

الأوربيين، ولتدريس الجغرافية والعلوم التمهيدية، وفي الوقت نفسه أدى بعض التجارب الجديدة في طهران، منها انه قام ولأول مرة بتجربة مد خط التلغراف بين مدرسة دار الفنون وقصر الشاه، وعُدَّ بذلك أول ناقل للتلغراف من أوربا إلى إيران، ونال ثقة البلاط خلال مدة قصيرة جداً، وجاء في كتاب منتظم ناصري/ المجلد الثالث حول أحداث عام ١٢٧٣هـ.ق/١٨٥٦م ما يأتي: «أصبح ميرزا ملكم خان عقيداً ومترجماً خاصاً لسفارة الحكومة العلية الإيرانية في اسطنبول».

عندما توجه فرح خان أمين المُلك كاشاني في السنة نفسها إلى أوربا (فرنسا) لغرض التفاوض وإبرام الصلح بين إيران والبريطانيين، وما أسفر عن ذلك من إبرام معاهدة باريس عام ١٨٥٧م، كان ميرزا ملكم خان أحد أعضاء بعثته، مترجماً ومستشاراً مرافقاً للوفد، إذ أبدى لياقة وكفاءة ملفتة للأنظار، ونال درجة من الترفيع والتقدير من لدن حكومته، وفي تلك الزيارة انضم ميرزا ملكم خان إلى الماسونية.

وبعد أن عاد إلى إيران عام ١٨٥٨م في نهاية عهد ميرزا أغا خان نوري، الصدر الأعظم (١٨٥١-١٨٥٨)، أسس محفلاً ماسونياً في طهران خلال عامي ١٢٧٦و١٢٧٧هـ.ق/ ١٨٥٩ و١٨٦٠م بعد الحصول على موافقة ناصر الدين شاه القاجاري، وكانت دوافعه وأهدافه من هذا العمل هو توثيق الوحدة بين أبناء الشعب والحكومة ورجال البلاط ضمن برنامج الإصلاح الجديد الذي شجعه الشاه نفسه، لاسيما وأنه نظم بعد عودته من باريس رسالة تحت عنوان «كتيّب الغيب»، الذي قدم فيه مقترحات خاصة لإصلاح الأوضاع في البلاد، عرض فيه القواعد الأساسية لما كان يسمى في الدولة العثمانية باسم «التنظيمات»، وأرسله إلى ناصر الدين شاه بوساطة جعفر خان مشير الدولة

أن الجمعية الماسونية المذكورة (جمعية السلوان - فراموشخانه) تأسست في البداية على أيدي تلاميذ مدرسة دار الفنون وعدد قليل من المثقفين، وكانت اجتماعاتها تعقد على مدى سبع سنوات في منزل جلال الدين ميرزا،

الابن السابع والخمسين لفتح علي شاه، إلا أن حاشية البلاط الإيراني تمكنوا أخيراً من أن يغزوا صدر ناصر الدين شاه عندما سربوا له شخصياً خبراً مفاده أن هذا المحفل هدفه إيقاع الشر بالحكومة الإيرانية والشاه نفسه، الأمر الذي أغضب الشاه كثيراً.

كان من نتائجه ذلك أن أساء الشاه الظن بهذا النشاط، فأصدر الأخير فوراً أمراً بحل الجمعية واعتقال أعضائها، ثم نشرت الصحيفة الرسمية الإيرانية في الثاني عشر من ربيع الثاني ١٢٨٧هـ.ق/ ١٨٧٠م بياناً حكومياً صادراً من ناصر الدين شاه يهدد كل من تسوّل له نفسه أن يتحدث عن مثل هذه المحافل الدنيئة جاء فيه: «انه في حالة تجديد هذه الجمعية سيتعرض مؤسسوها إلى عقوبات شديدة»، وهناك من اعتقد أن ميرزا ملكم خان كان دافعه لتأسيس هذه الجمعية هو الاهتمام بشؤون المفكرين والمثقفين، الذين كانوا يعلمون جيدا أن ملكم خان كان هدفه تأسيس (فراموشخانه) ليست لخدمة الماسونية، لأن تأسيس مثل هذا المحفل يحتاج إلى تجمع كبير من الأفراد البارزين وكبار الضباط، الذين لم يكونوا في ذلك الوقت يسايرون هذا الأمر في طهران أو بقيه المدن الإيرانية لكي يتم إنشاء مثل هذا التجمع.

وكان رأي أحمد كسروي حول ملكم خان هو: «أن ملكم خان كان من فئة الماسونيين، وأن كتاباته كان لها مثل هذا التوجه، ولأننا لسنا مطلعين على أفكار وميول ملكم خان فلن نتمكن من إصدار الحكم بشأنه» في حين يذكر هدايت في كتابه (خاطرات وخطرات- مذكرات وأخطار) في هذا الصدد قائلاً «كان ناصر الدين شاه يُقدِّر عالياً دار الفنون التي أسسها ميرزا تقي خان أمير كبير، إذ تخرج من هذا الصرح الكبير نخب بارزة ومثقفين كبار، إلا أن الشاه أساء الظن بها بعد مدة قصيرة على أثر خداع ملكم خان بتأسيس المحفل الماسوني من قبله في المدرسة، التي كان يعمل معلماً ومترجماً فيها».

لم يستطع ملكم خان أن يبقى في إيران، التي غادرها أولاً إلى بغداد، وهناك رُفع عنه تقريراً للسلطان العثماني يؤكد بأن «هذا الشخص رجل مفسد،

ووجوده في عراق العرب يؤدي إلى الإخلال بالأمن»، مما اضطره لأن يلجأ إلى الميرزا حسين خان مشير الدولة، السفير الإيراني في اسطنبول، مؤكدا له عملية غلق المحفل في طهران قائلاً: «إنني افتتحت المحفل الماسوني بأمر من ناصر الدين شاه القاجاري، وكنت أُقدم له تقريراً يومياً حول هذا المحفل، ولكنه أخيراً تحول رأيه فألغى المحفل»، ومن الجدير ذكره هنا كان الميرزا يحيى صبح الأزل وأخوه ميرزا حسين على بهاء وأصدقاؤهما أقاموا محفلاً للماسونية في بغداد، لذلك كانت الحكومة الإيرانية قلقة جداً من هذا الأمر.

سأل ميرزا حسين خان مشير الدولة حكومته حول مدى صحة أو عدم صحة أقوال ملكم خان، وردت وزارة الخارجية الإيرانية كالآتي: «أن صاحب ألجلاله لم يكن منزعجاً من ملكم خان قط»، ولذلك بدا ميرزا حسين خان مشير الدولة يعطف على ملكم خان، وكتب إلى حكومته في طهران طالباً منها توفير عمل له كي لا يبقى عاطلاً في اسطنبول، وحينها كلفته الحكومة الإيرانية بتولي منصب القنصل الإيراني العام في مصر، ولكن ميرزا ملكم خان لم تكن لديه الرغبة بالعمل هناك، ولهذا اقترح ميرزا حسين خان مشيرا الدولة تَعيينه بمنصب القائم بالأعمال الإيرانية في باريس بدلاً من حسن على خان كروسي، ولكن أخيراً ثم تَعيينه مستشاراً للسفارة الإيرانية في اسطنبول.

اهتم ميرزا حسين خان مشير الدولة بملكم خان كثيراً وقام ببعض الأعمال لصالحه واسكنه في مبني السفارة الإيرانية في اسطنبول، وبعد مدة من الزمن أقدم ميرزا سعيد خان مؤتمن المُلك، وزير الخارجية الإيراني، الذي لم تكن علاقته حسنة بملكم خان، إلى قطع مرتبه الشهري، وضيق عليه كثيراً، فاستقال ميرزا ملكم خان من خدمة الحكومة الإيرانية، وتقدم بطلب وظيفة في البلاط العثماني، فوظفه عالي باشا هناك، إلا أن ميرزا حسين خان مشير الدولة توسط حكومته ثانية وأعاده إلى منصبه السابق.

وفي أحد الأيام سمع ميرزا حسين خان مشير الدولة خبراً مفاده أن ملكم

خان ذهب إلى الكنيسة الأرمينية في اسطنبول ليعود مرة أخرى إلى الدين المسيحي ويترك الدين الإسلامي من أجل الزواج من اراكل بيك الأرمينية المعروفة بـ«توبجي باشي»، الأمر الذي اضطر ميرزا حسين خان مشيرا الدولة لاستدعائه وتأنيبه قائلاً: «ألم تكن مسلماً لسنوات طويلة، وسافرت معي لزيارة العتبات المقدسة في العراق وأقمت الصلاة في مساجد المسلمين، وها أنت تدير ظهرك وترتد عن الدين الإسلامي»، فأجابه ملكم خان قائلاً: «كنت اعتقد على الدوام أن شؤون الدنيا ترتبط بالعقل والتدبير، ولكنني اليوم أرى أن أعمال الدنيا مرتبطة بالقدر وشاء القدر أن يحصل لي هذا الأمر».

وبعد عدة أيام من ذلك الحدث ذكر ملكم خان لميرزا حسين خان في رسالة بعث بها إليه قائلاً: «إذا لم تسعَ الحكومة الإيرانية بتعييني وزيراً مفوضاً في لندن، فأنني سأبيع أسرار الحكومة الإيرانية التي لديّ إلى الحكومة العثمانية»، ولم يقتصر الأمر على ذلك حسب، بل أن ملكم خان شوهِدَ في اسطنبول ذات يوم وهو يضع الطربوش العثماني الأحمر على رأسه، وبعد التقصي والتدقيق اتضح انه عين في إحدى الوزارات العثمانية مقابل (٤٠) ليرة، فضلاً عن انه حصل على الجنسية العثمانية، ناهيك عن انه كان يكيل الشتائم لإيران على هواه.

وصل ميرزا حسين خان مشير الدولة من اسطنبول إلى العتبات المقدسة في العراق عام ١٢٨٧هـ.ق/ ١٨٧٠م لغرض استقبال ناصر الدين شاه القاجاري، الذي كان آنذاك في زيارة للعراق، ولجدارة ميرزا حسين خان مشير الدولة كسب ثقة الشاه في أثناء مرافقته للأخير في سفرته تلك، لذلك ولاه من هناك وزارة العدلية ووزارة الخدمات والأوقاف، وصحبه معه عند عودته إلى طهران، وهنا ازداد تقرب الشاه نحو وزيره كثيراً، ورقاه إلى قائد الجيش في بداية الأمر ومن ثم عَيَّنَه بمنصب الصدر الأعظم، ومما يثير الاستغراب انه بعد تولي ميرزا حسين خان مشير الدولة الصدارة العظمى استدعى الأخير ملكم خان مباشره من اسطنبول إلى طهران وعينه مستشاراً

خاصاً له على الرغم من التقارير التي رفعت لناصر الدين شاه ووزارة الخارجية الإيرانية ضده سابقاً حول أعمال ملكم خان وتحركاته، ويمكن إرجاع هذا التعيين إلى انه تم أثر تدخل أجنبي.

شارك ملكم خان خلال سنتي ١٢٨٨-١٢٨٩هـ.ق/ ١٨٧١-١٨٧٢م في تنظيم قسم اللوائح، التي كانت تعد من لدن مشير الدولة، وتدوينها على شكل أوامر وأعمام أو ما شابه ذلك، ومن الجدير بالذكر أن أهم الترقيات التي حصل عليها ملكم خان هي خلال الحقبة التي تسلم فيها ميرزا حسين خان مشير الدولة السفارة الإيرانية في اسطنبول أو الصدارة العظمى، لهذا أولى الأخير اهتماماً خاصاً بملكم خان مع انه لا يثق به نظراً لماضيه بخصوص تأسيسه للمحفل الماسوني وفي طهران.

ولغرض الإعداد للزيارة الأولى لناصر الدين شاه إلى أوربا عام ٢٢٩٠هـ.ق/ ١٨٧٣م أُرسل ميرزا ملكم خان إلى لندن بصفته وزيراً مختاراً لبلاده هناك من لدن ميرزا حسين خان مشير الدولة ليعدّ مقدمات هذه الزيارة، وفي عام ١٢٩٥هـ.ق/ ١٨٧٨م أبدى ملكم خان جهداً واضحاً ومميزاً في حل قضية الخلافات الحدودية بين إيران والدولة العثمانية، وما فعله ملكم خان في كسب تأييد بسمارك، المستشار الألماني، ودعمه بخصوص استرداد منطقة «قطور» إلى إيران من العثمانيين، مما نال استحسان الحكومة الإيرانية وناصر الدين شاه وتقديرهما، لذلك رقيّ إلى منصب سفير كبير لإيران في لندن، ومنح لقب «برنس»، وفي عام ١٢٩٩هـ.ق/ ١٨٨١م منح لقب «ناظم الدولة»، وتسلم من ناصر الدين شاه نوط تمثال الشاه من الدرجة الأولى، وظل في منصب السفير الإيراني في لندن حتى ١٦ اذار ١٨٩٠عندما صدر بخصوصه قرار يقضي بعزله وتجريده من كل الصفات الرسمية التي كان يتمتع بها.

أما بشأن استغلال ملكم خان لمسؤولياته، فمن المعروف أن ناصر الدين شاه وصدر الأعظم علي اصغر خان أمين السلطان والوزراء ليس لديهم أدنى شك في حصول هذه الأعمال، وبالنظر إلى أن ملكم خان كان أكثر خبرة منهم

فإنه كان يخدعهم جميعا، وكان من بين أعماله السيئة هو حصوله على امتياز اليانصيب (الاتاري) في إيران في أثناء سفرة ناصر الدين شاه الثالثة إلى أوربا عام ١٨٨٩ باسم سكرتير السفارة الإيرانية في لندن المسيو بوزيك دو كاردوال، وهناك من يعتقد أن اتفاقاً تم بين ملكم خان وأمين السلطان، الصدر الأعظم، حول ضرورة حصول الأخير على بعض الأموال في حاله نجاح العقد حال بيع الامتياز، إلا أن ملكم خان لم يف بوعده، مما جعل أمين السلطان مخالفاً صعباً، واخذ يسعى لإلغاء الامتياز والإيقاع بصاحبه ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

تحول عقد الامتياز، الذي منح لمدة ٧٥ عاماً ابتداءً من عام ١٨٨٩، إلى أسهم بعد الحصول عليه، لذلك أقدم عدد كبير من الأفراد على شراء تلك الأسهم على أمل الحصول على الأرباح الكبيرة، وبالنظر لأن هذه العملية لم تتم، إذ بعد عودة ناصر الدين الشاه إلى طهران، وشيوع خبر الامتياز في البلاد، هب علماء الدين لإعلان معارضتهم للامتياز.

ومن أجل أن ينتقم أمين السلطان من ملكم خان شجع علماء الدين على ذلك الرفض إلى الحد الذي استطاع فيه أن يحصل على فتوى دينية تقضي بتحريمه لعدم تطابقه مع الشريعة الإسلامية، لذلك قام عباس خان قوام الدولة وبأمر من ناصر الدين شاه بإرسال برقيه خاصة إلى ملكم خان تتعلق بإلغاء الامتياز المذكور في ٥ كانون الأول ١٨٩٠، وعندما تسلم ملكم خان الرقة واطلع على مضمونها، أعادها إلى الظرف التي كانت فيه داخله وأغلقها، وطلب من خادمه إعادة الظرف إلى ساعي البريد الذي جلبه ليبلغه، بأن ملكم خان سافر إلى بورن موت، أحد موانئ بريطانيا، وبعد ذلك غادر ملكم خان إلى بورن موت وباع الامتياز هناك بمبلغ (٤٠) ألف ليرة عن طريق بورصة لندن.

ونظراً للآمال الكبيرة في الحصول على الأرباح الطائلة، فقد أُسست شركة بريطانية لهذا الغرض، ولما أرادت أن تباشر بالعمل لم تسمح لها

الحكومة الإيرانية بتنفيذ الامتياز بسبب إلغائه، لذلك طالبت الشركة ملكم خان بدفع المبلغ، في حين طالبه ناصر الدين شاه بدوره بدفع المبلغ والعودة إلى إيران، إلا أن ملكم خان تنصل عن دفع المبلغ وعن العودة إلى البلاد، الأمر الذي دفع الشاه لأن يعزله من منصبه في ١٦ آذار ١٨٩٠، وسحب منه كافة الألقاب التي منحها له، واطلع الجميع على هذا الأمر عن طريق الصحف الصادرة في لندن بعد ذلك.

واجه ملكم خان استجواباً في إحدى محاكم لندن نتيجة الشكوى التي قدمها مشترو الامتياز في أواخر كانون الأول ١٨٨٩م، وبعد أن امتثل ملكم خان أمام المحكمة اعترف بملكية الامتياز، وبعد عدة جلسات أصدرت المحكمة حكمها ضد ملكم خان بتهمة التحايل، وألزمته بدفع الخسائر التي تحملها المشترون كافة، وبما أن الأخير أعلن إفلاسه داخل المحكمة نفسها، لذلك أصبح من المتعذر على المدعين الحصول على أي شي منه.

بعد تزايد الخلاف بين ملكم خان من جهة، وناصر الدين شاه وكذلك على أصغر خان أمين السلطان من جهة أخرى، وخلال تواجده في لندن دعا إلى الأفكار الدستورية، وكتب العديد من المقالات ضد الصدر الأعظم والبلاط الإيراني، وتشجيع أصدقائه المتنورين والكُتاب القديرين من أمثال ميرزا علي خان أمين الدولة، أصدر ملكم خان صحيفة «قانون» في لندن، التي صدر منها العدد الأول في العشرين من شباط ١٨٩٠، والعدد الثاني في الثاني والعشرين من آذار، والعدد الثالث في العشرين من نيسان للعام نفسه، إذ لاقى العدد الأول بعد صدورها ترحيباً حسناً في الشرق، علماً أن إصدار تلك الصحيفة كان بشكل متناوب.

واصلت صحيفة «قانون» عملها لمدة ثلاث سنوات ونصف، في حين وقف الشاه منها بالضد وجوبهت بشجبه وغضبه، وتم اعتقال عدد من الإيرانيين الذين كانوا يحصلون على هذه الصحيفة عن طريق التهريب أو كانت

أعداد من الصحيفة تشاهد في منازلهم، وعوقب بعضهم بقسوة شديدة، إلى الحد الذي عُدَّت فيه عمليه اقتناء الجريدة جريمة يعاقب عليها القانون.

صدر العدد الأول من الجريدة في ٢٠ شباط ١٨٩٠، وتميز بصبغة إسلامية تماماً، حيث بدا العدد بذكر اسم الجلالة «الله جل علاه» واختتم بدعاء الندبة، مع أن هذا العدد أولى احتراماً للشاه، وكذلك علماء الدين والمجتهدين، وتناول قضيه الفساد والفوضى في إيران، التي أرجعتها لتصرفات الصدر الأعظم أمين السلطان عندما ذكرت في الأعداد الأخرى: **«ان الصدر الأعظم حال مشاهدته لصحيفة قانون، قفز من مكانه، ورمى قبعته على الأرض، ومزق قميصه، وناشد سفرائه في الخارج، وتوسل بهم بعد أن دفع لهم الأموال من الرواتب المتأخرة للحكومة لكي يمنعوا إصدار صحيفة قانون»**.

تضمن العدد الثاني من جريدة «قانون» الصادرة في ٢٢ آذار ١٨٩٠م المواضع الآتية:

١- سيطرة الجهلاء وعديمي المعرفة على شؤون الحكومة.

٢- إن أموال الدولة تذهب هدراً من أجل إرضاء مترجمي السفارات الإيرانية.

٣- إن المناصب الحكومية هي مجرد ألعوبة حسب أهواء الجهلاء.

٤- الجيش الإيراني أصبح مثاراً لسخرية العالم.

٥- إن الأمراء الإيرانيين يستحقون الشفقة كالشحاذين.

٦- إن المجتهدين وعلماء الدين في إيران يبحثون عن العدالة لدى الأفراد الملحدين.

٧- المدن الإيرانية قذرة ومدمرة.

٨- الطرق والشوارع عبارة عن آثار لأقدام الحيوانات.

بعد أن تم توزيع صحيفة «قانون» داخل إيران عن طريق التهريب، قررت

الحكومة الإيرانية، القبض على مجموعه من مؤيدي ملكم خان، ومن بينهم ميرزا محمد علي خان فريد المُلك همداني وميرزا حسين ذكاء المُلك فروغي، الذي عاش متخفياً لعدة أيام، ثم لجأ إلى علي اصغر خان أمين السلطان للنوسط عنده لدى الشاه، وفعلا بعد توسطه لدى الأخير تم الصفح عنه، في حين اعتقل محمد خان فريد المُلك همداني مع عدد آخر من الأفراد، وتم تسفيرهم إلى قزوين.

أثار منح الامتيازات الأجنبية في عهد ناصر الدين شاه استياءً وتذمراً شعبياً كبيراً، لذلك تعاملت الحكومة الإيرانية برد فعل استبدادي مقيت تجاوز القمع والقسوة مع الشعب الإيراني، وتمكنت العناصر الحكومية في نهاية المطاف من العثور على بعض مروجي وموزعي صحيفة «قانون»، ومنهم ميرزا نصر الله خان منشي في السفارة النمساوية بطهران.

ظل ملكم خان يعمل صحفياً منذ عزله في عام ١٨٩٠م وحتى نهاية عهد ناصر الدين شاه، ولم يشغل منصباً حكومياً طيلة الأعوام ١٨٩٠- ١٨٩٦م، وحين كان عاطلاً عن العمل كتب عدة رسائل يلتمس فيها البلاط أن يُعاد إلى منصبه، وحين يأس من العودة ثار ضد البلاط، وبقي معزولاً مدة عشر سنوات أمضاها في أوربا.

وبعد مقتل ناصر الدين شاه في ١٧ ذي القعدة ١٣١٤هـ.ق/ الأول من أيار ١٨٩٦م علي يد ميرزا رضا الكرماني، زار ملكم خان مظفر الدين شاه في أثناء زيارته الأولى إلى أوربا في باريس وتمكن من اقناعة بإسناد وظيفة له، وبالنظر لأن ملفه في بريطانيا كان سيئاً بسبب قيامه بأعمال نصب، فقد عَيَّنَه الشاه الجديد سفيراً كبيراً لإيران في روما، وظل في هذا المنصب لمدة عشر سنوات تقريبا.

توفي ملكم خان في مدينة لوزان عام١٣٢٦هـ.ق/ ١٩٠٨م عن عمر ناهز السابعه و السبعين، وتم إحراق جثمانه في العاصمة السويسرية برن بناءً على وصيته، ويذكر خان ملك ساساني، الذي كان من المشاركين في مراسيم دفن

ملكم خان بهذا الصدد قائلاً: «حسب وصيته نُقل إلى مدينة برن، حيث جهاز حرق الأموات، ووضع رماد جسده في جرّة لتسليمه إلى الورثة»، وحضر عدد من الإيرانيين، المتواجدين هناك، التشييع مع جمع من أصحابه الماسونيين.

كان ميرزا ملكم خان زعيماً بارزاً من زعماء الحركة الدستورية على الطراز الغربي، وتربطه علاقات وثيقة مع كثيرٍ من مثقفي زمانه، الذين يَعدّونه شيخهم ورائدهم. أراد أن يوصل فكرة الإصلاح الليبرالي إلى ناصر الدين شاه، فألف كتابه الشهير «الإصلاح»، أكد من خلاله أهمية الدستور وبناء السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى الرغم من إعجاب ناصر الدين شاه بهذا الكتاب، إلا أن الأخير لم يأخذ شيئاً من أفكاره، ولكن هذا الكتاب اعتمد كركيزة أساسية لدى قيادات الثورة الدستورية لاحقاً، وأنه شجع ميرزا حسين خان مشير الدولة على إجراء الإصلاحات، ويعتقد أن المجلس الحكومي الإيراني (مجلس شورى الدولة)، الذي تأسس في عهد الأخير لو أدى عمله بشكل واقعي لقدم خدمات مهمة في تطوير حكومة القانون.

نائب السلطنة، كامران ميرزا

كامران ميرزا نائب السلطنة هو نجل ناصر الدين شاه من زوجته منير السلطنة، التي كان الأخير يحبها كثيراً، وبعد أن بلغ كامران ميرزا سن الرشد تزوج بأمر والده من نظام الدولة معير الممالك، ابنة الأمير حسام السلطنة، «فاتح هرات»، الملقبة بـ«سرور الدولة»، إذ أقيم حفل الزواج في مبنى فخم مخصص للمآدب العسكرية قرب تكية الحاج ميرزا أقاسي، التي كانت تقع في الموقع الحالي لقصر العدل، واستمر الحفل لمدة خمسة أيام بلياليها، وكان حفلاً رائعاً ومطولاً، ففي البداية جرى استقبال الأمراء والوزراء ورجال البلاط في اليوم الأول، وأهل العلم في اليوم الثاني، ورؤساء الدوائر والأجهزة ألحكوميه في اليوم الثالث، والعسكريين في اليوم الرابع، وأصحاب

الحرف وأهالي العاصمة في اليوم الخامس، وفي أوقات النهار كانت تقدم موائد الحلويات والشاي والعصير والغداء، فيما يقدم العشاء إلى الضيوف في المساء، فضلاً عن عزف الموسيقى وتقديم الألعاب النارية.

أهدى ناصر الدين شاه حكم مدينة طهران إلى ابنه كامران ميرزا بعد زواجه مباشرة، ونظراً لأن الأخير اثبت جداره وحنكه في إدارة المؤسسات التابعة له، فأنه سلمه وزارة الحربية أيضاً بعد مده وجيزة من ذلك، ومن ثم تم تعينه نائباً للسلطنه، في الوقت الذي أعطيت إدارة مدينة طهران لخاله إبراهيم خان وزير النظام، وتولى كامران ميرزا النيابة الحقيقية للسلطنه في أثناء زيارة ناصر الدين شاه إلى أوربا بين سنتي (١٣٠٦ - ١٣٠٧هـ.ق/ ١٨٨٨-١٨٨٩م)، التي استمرت لسبعة شهور تقريباً، إذ أدار أمور البلاد خلالها بخبرة وكفاءة، ونال تقدير الشاه اثر ذلك.

سعى كامران ميرزا نائب السلطنة وبرغبة عاليه إلى إصلاح الجيش وتطويره، وقدم خدمات كبيرة في هذا المجال، إذ كان يحضر في ميادين تدريب الجيش قبل شروق الشمس لمدة خمسة أيام اسبوعياً طيلة السنة، في الوقت الذي كان فيه اليومين الآخرين ألجمعه والاثنين عطله رسمية، وكان كامران ميرزا يمتطي جواده أمام قادة الجيش الذين هم برتبة عميد ولواء وغير ذلك ويتقدمهم إلى الميدان، في حين يمتطي قادة الجيش خيولهم خلفه، وعندما يصل إلى ميدان التدريب، يستقبله الضباط الأجانب، الذين تواحدوا من أجل تدريب الجنود الإيرانيين وتعليمهم، وتتجه مختلف الأفواج العسكرية بعد أداء التحية العسكرية إلى تلقي الفنون العسكرية.

كان من بين الضباط الأجانب المتواجدين في الوحدات العسكرية الإيرانية لمرو نيكلا من فرنسا، والجنرال اندرني من ايطاليا، ومتس وواكنر من النمسا، واشتوداخ من المانيا، وكان الروسي بلكونيك يحضر دائماً مع إلف من عناصر القوزاق، وكان هناك (١٤) فوجاً مستعداً على الدوام في طهران، وكانت أعدادها تصل (٢٥) فوجاً عند الحاجة.

كان كامران ميرزا نائب السلطنة لا يفرق بين أفواجه والأفراد الأجانب في أثناء التدريب، ويتعامل مع كل شخص حسب قيمته العسكرية، علماً أن التدريب لا يتوقف في أيام الشتاء القاسية، حيث نزول الثلوج، ويذكر انه في أحد الأيام نزل كثير من الوفر (الثلج) في أثناء الساعات الأولى للتدريب، وبعد مدة قصيرة تجمع الوفر المتساقط على خوذة نائب السلطنة، الذي كان حاضراً في ساحة التدريب، بارتفاع الشبر تقريباً، إلى الحد الذي أصبحت فيه خوذة كامران ميرزا نائب السلطنة بيضاء اللون، وحينها تقدم عبدالله خان والي، مدير أعماله، وسلمه مظلة للاحتماء بها من نزول الوفر، إلا أن كامران ميرزا نظر بنظرة توبيخ إلى عبدالله خان والي، لأن المظلة العسكرية هي عَلَمَه وحمايته، وفي الأعياد الرسمية كان ناصر الدين شاه يجلس في قصر المرمر، وعند أداء التحية له كان الضباط كافة من الإيرانيين والأجانب يتجمعون بزيهم الرسمي في الصالة الكبيرة في منزل وزير الحربية، القريب من قصر المرمر، قبل ساعة من الموعد المحدد، ومن ثم يتبعونه للمشاركة في مراسيم أداء التحية.

تميز نائب السلطنة بالمظهر الحَسِن، فضلاً عن انه كان متديناً، وعُرِف عنه جديته ونشاطه الكبيرين في إدارة الأمور، وكان والده يعبر له عن رضاه عنه على الدوام، حتى انه منحه لقب «مير كبير»[1] اعتزازاً به وتقديرا له، ويقال عنه انه لم يترك صَلاتَه قط، وكان يقيم مجالس العزاء الكبيرة في شهري (محرم وصفر)، ولم يتردد في إرشاد فاقدي البصر إلى طريقهم، وحريص على إطعام المساكين.

---

(١) يذكر المؤرخ الإيراني عبدالله مستوفي أن ناصر الدين شاه عندما بلغ الخمسين من العمر أصبح يرجح أبنائه على غيرهم لتولي المسؤوليه، ولعل لقب «أمير كبير» وهو أعلى رتبة عسكرية كان ناصر الدين شاه يهدف من ورائه تهيئة الأرضية المناسبة لنائب السلطنة للمستقبل، ولهذا السبب يُعتقد بأن الشاه قام بعزل ميرزا حسين خان مشير الدولة، الصدر الأعظم، يراجع: عبدالله مستوفي، شرح زندكاني من تاريخ اجتماعي وأداري دورة قاجاريه، جلد أول (أز أغا محمد خان تا آخرعصر ناصر الدين شاه)، جا ب دوم، تهران، ٢١١٣ش، ص١٤٩.

تعلم اللغة الفرنسية على يد المسيو ريشارخان، وكان يتكلم اللغة الألمانية اثر اختلاطه بالضباط الألمان والنمساويين، فضلاً عن انه كان عارفا بالفن، ومحباً له، ويجيد الكتابة بخط النستعليق (النسخ والتعليق)، ومن جانب آخر شيد عمارة أميرية باسمه وعمارة منيرية باسم زوجته، حتى آن شارعي أميرية ومنيرية مازالا يعرفان في طهران حتى الآن باسم هذين المكانين، وتم تنفيذ تزجيج حوض المرمر في عمارة أميرية على وفق طريقة معمارية لطيفة.

وكان الأوربيون المقيمون في طهران يأتون إليها بعد الحصول على إذن مسبق للتفرج والتقاط الصور، ولم يكن جمال الصالة الكبيرة في الطابق العلوي بأقل من جمال الحوض، ناهيك عن أن صور الملوك الإيرانيين القدماء، المأخوذة من كتاب «نامه خسروان» لمؤلفه الأمير جلال الدين ميرزان نجل فتح علي شاه، رسمت بحجم جسم الإنسان على جدرانه بشكل لطيف، وفي قمة الذوق، وتم تزيين الأماكن الواقعة حولها بنقوش، وكان لجداريه شاهنشاه العصر (ناصر الدين شاه) في وسط جدار المجسر الواقع فوق الصالة، جمال خاص من بين جداريات الملوك السابقين، إذ كانت رائعة وجميلة جداً، لا بل أنها كانت مشابهة لشخص الشاه نفسه، حيث إن كل شخص يدخل لأول مره يعتقد أن الشاه وقف على رأس الصالة، التي تقام فيها مأدبة كبيرة مرة واحدة سنوياً، ويشارك فيها الأمراء ورجال الحكم والسفراء الأجانب المقيمون في إيران، وكانت تجري أيضاً بعد تناول طعام العشاء ألعاب ناريه واسعة حول الحوض مقابل الصالة.

وكان لكامران السلطنة دور واضح في تأسيس بستانيين كبيرين وزراعتهما، يقع أحدهما في شميران بالقرب من قصر صاحبقرانيه، ويسمى «كامرانيه»، ويبلغ طوله ثلاثة آلاف متر وعرضه ثلاثمائة متر، ويحتوي على مباني فخمة ومسابح كبيرة ورياض جميلة، وأما البستان الآخر فيقع في شمال المدينة وتزرع فيها أنواع نادرة من الزهور والفاكهة الممتازة على أيدي البستاني النمساوي المدعو فيشر، وسمي هذا البستان باسم البستاني الشهير

نفسه، وأن المحلة التي أقيمت لاحقا على بقايا البستان تدعى بـ«محلة فيشر آباد».

كان المنزل الأساس لنائب السلطنة يتصل بغرفة الشاه، ويسمى المبنى الخارجي له بعمارة خورشيد، بينما يسمى المبنى الداخلي له بـ«سروستان»، وكانت احتفالية ذكرى ليلة ميلاد ناصر الدين شاه تقام سنويا في عمارة خورشيد، ويحضر فيه ثلاثمائة من الأمراء والوزراء والأوربيين لتناول العشاء، وتقيم الفرق الموسيقية كثيراً من الفعاليات طيلة أوقات المساء في البستان وتستمر الألعاب النارية، وكان المدعوون يتفرجون من الأبواب الكبيرة للصالة على ذلك المشهد الجميل.

ظل ناصر الدين شاه دائم الاتصال بكامران ميرزا نائب السلطنة للتباحث معه في الأمور العامة في البلاد متى ما يشاء أو يرغب في أوامر سرية، ونتيجة لذلك كان الشاه يرسل إليه أحد الخدم ليلاً لكي يرشده إلى الداخل، ويتصل نائب السلطنة أو يزور الشاه في المبنى الداخلي بشكل منفرد دون أي ضجيج، ويبقى لوحده مع ناصر الدين شاه لبرهة من الزمن للتباحث في كثيرٍ من أمور الدولة العامة والضرورية.

ولهذا بذل كامران ميرزا نائب السلطنة، وبناءً على توصيات من الشاه وتوجيهاته اهتماماً بتطوير وإكمال دار السلاح وإعداد البنادق وإنتاج العتاد، وانشأ نظاما مفيداً بهذا الشأن، وكان ناصر الدين شاه يزور دار السلاح لعدة مرات سنويا لتفقد نتائج النشاطات، ويَطّلِع على تفاصيل الأمور، وكان غالبا ما يخرج من هناك مسروراً، وكان يختبر بنفسه أكثر البنادق المصنوعة حديثاً، التي أُعدت على أساس النماذج الأوربية المختلفة، وفي أحيان كثيرة كان يقوم بإطلاق عدد من العيارات بواسطتها، وفي ذات يوم ذهب الشاه لمشاهدة الأسلحة الجديدة، التي يمكن أن يطلق عليها الرشاشات البسيطة، وبعد أن اختبرها، وضع يده وهو في فرح غامر على كتف نائب السلطنة قائلاً له: **«انك في الواقع ابن لائق وخدوم. إننا نعلم بأن الجميع راضون عن أسلوب عملك، ونحن بدورنا راضون تماما عن خدماتك».**

أنجبت سرور الدولة من كامران ميرزا نائب السلطنة ثلاث بنات وولد واحد، وهم ملكه جهان، التي تزوجت محمد علي شاه، ومعصومة خانم، التي تزوجها مهدي قلي خان مجد الدولة، وتوفيت في شبابها، وقمر الملوك، التي توفيت في سن الرابعة عشر من عمرها، فضلاً عن فتح علي ميرزا، الذي كان آخر أبنائه من سرور الدولة، ولم يعش أكثر من خمس سنوات، إذ تركت وفاته أثراً كبيراً في والده نفسه، الذي كان يبكي ليلاً ونهاراً على فقدانه، ولم يهدأ له بال، فغادر منزله إلى منزل خاله وزير نظام، الذي أصبح أخيراً موقعا لمستشفى الرازي في طهران، وحاول ناصر الدين شاه قدر الإمكان استمالة وتهدئة كامران ميرزا نائب السلطنة.

ظل كامران ميرزا نائب السلطنة يعاني كثيراً من الحزن والألم، فقال له ناصر الدين شاه ذات يوم «**أن سرور الدولة لم تعد تنجب، فتزوج أنت من امرأة أخرى لعل الله يرزقك بولد**»، لذلك تزوج نائب السلطه بعدة نساء، وفي تلك الأثناء أنجبت سرور الدولة ولداً، ولكنها جاءت ولادتها متأخرة، إذ أنجبت النساء الأخريات أولاداً عدة، ففي الوقت الذي قُدِر لسرور الدولة أن تنجب ولداً هو الأمير ظل السلطنة، فإن النساء الأخريات أنجبن (٢٣) ولداً أغلبهم ظل على قيد الحياة، ومع ذلك فإن كامران ميرزا نائب السلطنة أصيب في أواخر حياته بداء النقرس، مما حرمه من المشي، وتوفي في نهاية الأمر في عام ١٣٠٨ هـ.ش/ ١٩٢٩م عن عمر ناهز السادسة والسبعين، ودفن في حرم السيدة معصومة عليها السلام في قم.

نظام السلطنة، رضا قلي خان

اللقبين السابقين له، مجير السلطنة، وسالار معظم. من مواليد عام ١٨٧٠م/ ١٢٨٧ هـ.ق. كان حاكماً لبوشهر وموانيء الخليج العربي للحقبة من ١٩٠٢ إلى عام ١٩٠٤م/ ١٣٢٠-١٣٢٢هـ.ق، وعندما قام اللورد كيرزن، نائب

الملك البريطاني في الهند عام ١٩٠٣م بسفرته المشهورة في الخليج العربي لتثبيت النفوذ البريطاني هناك بعد الاضطرابات التي حصلت في تلك المناطق استقبله رضا علي خان نظام السلطنة في بندر عباس، وعُيِّنَ حاكماً لعربستان «خوزستان» منذ عام ١٩٠٥ وحتى عام ١٩٠٨م/ ١٣٢٣-١٣٢٦هـ.ق.

كانت أفكاره وتوجهاته السياسية على خلاف مع دعاة الدستورية في عام ١٩٠٩م/ ١٣٢٧ هـ.ق. وعمل في عام ١٩٠٩م حاكماً لكرمنشاه، وفي عام ١٩١١م/ ١٣٣٠ هـ.ق والياً على فارس، في حين أدى تأييده لصولت الدولة في الصراع العشائري القائم في فارس بين صولت الدولة وقوام المُلك، إلى نشوب حرب أهلية وفوضى عارمة دفعت باتجاه انعدام الأمن والنظام هناك، الأمر الذي أدى إلى إرسال العديد من الجنود الهنود إلى شيراز من قبل بريطانيا للانتشار في المنطقة من أجل الحفاظ على المصالح البريطانية.

كانت علاقات نظام السلطنة مع البختياريين علاقات عدائية دفعته أخيراً للفرار إلى أوربا في خريف عام ١٩١١م عندما أصبح صمصام السلطنة بختياري رئيساً للوزراء في إيران، وظل هناك حتى عام ١٩١٤م، إذ سمح له عين الدولة، وزير الداخلية في حكومة علاء السلطنة، بالعودة إلى إيران مع بداية عام ١٩١٤م، وأصبح في حزيران من العام نفسه حاكماً على لورستان وبروجرد وعربستان «خوزستان».

ومع نشوب الحرب العالمية الأولى أحاط العملاء الألمان في إيران بنظام السلطنة وكسبوه إلى جانبهم مع مستوفي الممالك، رئيس الوزراء الإيراني، فضلاً عن الجهود التي بذلها «الزعماء الديمقراطيون» الإيرانيون في اتصالاتهم مع نظام السلطنة ومستوفي الممالك الذي قام بإرسال برقية خاصة إلى ولاة الأقاليم الإيرانية كافة في تشرين الثاني ١٩١٥م مؤكداً فيها بأن أحمد شاه سيغادر طهران، وان إيران على أبواب إعلان الحرب على روسيا وبريطانيا، وهذا ما دفع نظام السلطنة إلى أن يقرر الانضمام العلني إلى جانب العناصر

الألمانية والعثمانية المتواجدة في إيران والمشاركة في مقاومة قوات الحلفاء داخل البلاد.

حصل نظام السلطنة على لقب «أمير الحرب» لجهوده في هذا المجال، إذ تولى تحشيد الرجال المحاربين في لورستان وحصل مسبقاً على كمية كبيرة من الأموال التي استعملها من أجل هذا العمل، وبذلك جمع المئات من اللورستانيين وتقدم بهم نحو همدان عن طريق قزوين، ولكنه غير اتجاهه نحو كرمنشاه بسبب تقدم الجيش الروسي بقيادة «باراتوف»، وانسحبت قواته أمام الروس عن طريق ساوة، في حين انضم إلى الأتراك رجال الدرك الإيرانيين الذين كانوا قد غادروا طهران في إطار هجرة جماعية في ١٥ تشرين الثاني ١٩١٥م.

مقابل تقدم الروس، تقدم نظام السلطنة من كرمنشاه باتجاه همدان، ولكن قواته منيت بالهزيمة بالقرب من أسد آباد، واضطر إلى الانسحاب والانضمام إلى الأتراك في كرمنشاه مجدداً، وبقي إلى جانبهم في إيران وبغداد وبقية المناطق الأخرى حتى إعلان هدنة «مودروس» في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م، التي كانت تعني وضع حد نهائي للحرب العالمية الأولى فيما يتصل بالدولة العثمانية واستسلامها للحلفاء الذين ألقوا القبض عليه، وحكموا عليه بالنفي خارج إيران لمدة عشر سنوات، إذ مكث خلال حقبة النفي في سويسرا آنذاك.

كان نظام السلطنة من المؤيدين للأتراك العثمانيين طوال مدة الحرب العالمية الأولى، في حين لم يكن على وئام مع المجاميع الإيرانية المؤيدة للألمان التي كان يقودها سليمان ميرزا، علماً أنه كان ناشطاً مفعماً بالحيوية والطاقة، ورجلاً شجاعاً، ولكن نقطة ضعفه كانت رغبته المفرطة بالمال، ويقال عنه أنه تسلم مقابل أعماله في تأييده لدول الوسط ضد الحلفاء في العام ١٩١٥م مبلغ ثمانين ألف ليرة.

نوري، الشيخ فضل الله

ولِدَ الشيخ فضل الله كجورى المعروف بنوري، نجل ملا عباس نوري طبري، أحد علماء الدين البارزين بين أهالي مدينة نور التابعة لمازندران في الثاني من ذي الحجة ١٢٥٩هـ.ق/ ١٨٤٣م.

أتجه الشيخ فضل الله نوري في شبابه إلى دراسة مقدمات العلوم المتداولة في تلك المرحلة، وهاجر إلى النجف الأشرف برفقة خاله الحاج ميرزا حسين نوري لإكمال دراسته هناك، وحضر دروس الشيخ راضي آل خضر وميرزا حبيب الله الرشتي، اللذان كانا من تلامذة الشيخ مرتضى الأنصاري، وكذلك حضر دروس السيد الميرزا محمد حسن الشيرازي، فكان تفوقه واضحاً للعيان منذ بداية هذه الدروس، بحيث استطاع وهو في سن العشرين من العمر إنشاء منظومة شعرية حول خمس وعشرين قاعدة فقهية باللغة العربية، وعاد إلى طهران بعد تلقي العلوم في الحوزة العلمية، وتأليفه رسالة فقهية، ونيله درجة الاجتهاد، بناء على توجيه من الميرزا محمد حسن الشيرازي، بهدف إرشاد الناس.

كان الشيخ فضل الله نوري على إحاطة بالفقه والاصول والحكمة (الفلسفة)، وكان على درجة من الشهرة في العلم والمعرفة إلى حد أن مناوئيه - على عدائهم - لم يستطيعوا إنكار ذلك، وأصبح تدريجياً من أعلام العلماء في البلاد.

تشير الوثائق الإيرانية إلى أن الشيخ فضل الله نوري كان له حضوراً سياسياً حاسماً في حركة مقاطعة التبغ للمرة الأولى عام ١٨٩١-١٨٩٢م، وأنه لاحظ من خلال دقة رأيه أن الاتفاق القاضي بمنح امتياز التبغ والتنباك الإيراني لشركة (رزي) البريطانية له مفهوم أكثر من كونه اتفاقاً اقتصادياً، إذ وفر الأرضية المناسبة للتدخل السياسي لبريطانيا في مختلف الشؤون الداخلية الإيرانية بحجج واهية.

قام الشيخ فضل الله نوري، وعدد من علماء الدين في طهران باطلاع

ناصر الدين شاه على هذا الأمر منذ البداية، وطلبوا منه الإسراع في إلغاء الامتياز، ولكن الأخير، ولسبب طمعه وتسلمه الرشوة مقابل منح هذا الامتياز لم يرغب أو يتمكن من اتخاذ إجراء بهذا الشأن، وبعد ذلك بعث الشيخ فضل الله نوري العديد من البرقيات إلى النجف الأشرف، وإلى أستاذه الميرزا محمد حسن الشيرازي، استعرض فيها حساسية القضية والأسباب التي أدت إلى حصولها، وطلب من سماحته النظر في الموضوع وإعطاء موقف واضح بعدم استخدام التبغ.

اشترك الشيخ فضل الله نوري بانتفاضة تحريم التبغ والتنباك، وكان أحد علماء الدين المؤثرين فيها، إلى الحد الذي يرى فيه بعض المؤرخين أن السبب وراء إصدار فتوى الميرزا محمد حسن الشيرازي الخاصة بتحريم التدخين هو الشيخ فضل الله نوري، على الرغم من أن رسائل السيد جمال الدين الأسد آبادي الأفغاني إلى الميرزا محمد حسن الشيرازي بشأن الأوضاع في إيران كان لها أثرها الواضح في هذا الجانب، بما في ذلك انتقاده لنظام الحكم الاستبدادي وتدخل الاستعمار والأجانب في أمور البلاد كانت لها تأثيرات هامة ولا يمكن تجاهلها أو إنكارها.

وقف الشيخ فضل الله نوري في هذه الانتفاضة الوطنية إلى جانب مرجع طهران الكبير الميرزا حسن الاشتياني، وفي أوج التظاهرات العارمة في طهران، وبناء على ما ذكره الشيخ حسن الكربلائي، فإن الشيخ فضل الله نوري هو الذي استلم فتوى تحريم التبغ والتنباك من سامراء، لما كانت له من أواصر قريبة مع الميرزا محمد حسن الشيرازي، وحطم بها اتفاقية الشركة الاحتكارية وعملائها، ولعل الوشائج والعلاقات الطيبة والوثيقة التي يتمتع بها الشيخ فضل الله نوري مع الميرزا محمد حسن الشيرازي كانت من أهم العوامل التي ساعدت على تعاظم مكانته الاجتماعية وشهرته وجعلته أحد علماء الدين الثقاة لدى الأخير في طهران، إلى الدرجة التي كان الميرزا محمد حسن الشيرازي يَعد الشيخ فضل الله نوري «بمنزلة نفسه وذات شخصه».

وفيما يتعلق بمستوى العلاقات بين الشيخ فضل الله نوري، والميرزا محمد حسن الشيرازي، وتأثير الشيخ في انتفاضة تحريم التبغ والتباك لابد من القول انه على الرغم من قيام الجميع، بما في ذلك العلماء والوجهاء والتجار بإرسال البرقيات حول إلغاء اتفاقية التبغ والتنباك مع الشركة الاحتكارية إلى سماحة الميرزا الشيرازي إلا إن الأخير لم يقتنع بكل ذلك إلى أن استفسر الأمر من الحاج الشيخ فضل الله نوري وأيد له ذلك، فضلاً عن ذلك اسهامه مع الجماهير في طهران أيضاً بمواجهة السلطة الاقتصادية للأجانب، وكان من أهم أعوان الميرزا حسن الاشتياني، وأول من جاء من علماء الدين إلى منزل الأخير ليمنعوه عن التحرك باتجاه مغادرة طهران.

لم يشترك الشيخ فضل الله نوري بشكل منفرد أو انفعالي في الانتفاضة، بل كان سبباً في تحرك الناس وترغيب المسلمين أيضاً، ويذكر احتشام السلطنة، رئيس مجلس الشورى الوطني لاحقاً، في أثناء الثورة الدستورية، بهذا الصدد قائلاً: «لقد كان الشيخ فضل الله نوري في تلك الأحداث (حركة التنباك) التي وقعت في طهران، يتصدى لمسؤولية القيادة، ويقف في صفوف القادة الروحانيين في تشجيع الناس وتأليبهم في معارضة امتياز الشركة الاحتكارية»، وتشير الوثائق الإيرانية إلى إن ٨٠٪ من التمهيد وإيجاد الدوافع وراء إصدار فتوى التحريم التاريخية يعود إلى الشيخ فضل نوري، وكانت بعض رسائل الميرزا محمد حسن الشيرازي، وبقية علماء الدين بهذا الشأن توجّه إليه وحده.

في الحقيقة إن هذه القضية توضح بجلاء وجهة نظر الشيخ فضل الله نوري المضادة للاستعمار والاستبداد المحلي، وتزيل أرضية الكثير من الشائعات التي روج لها بعض الأفراد المغرضين في السنوات اللاحقة بخصوص موقف الشيخ نوري، الذي يجب أن يُبحث عن جذور قتله في حضوره الفاعل في حركة امتياز التبغ والتنباك، إذ إن البريطانيين تمكنوا بعد عقد ونيف من النفوذ في البلاد للانتقام من الشيخ فضل الله نوري في أثناء الثورة الدستورية، التي حرفوها عن مسارها الحقيقي.

كان الشيخ فضل الله نوري أحد علماء الدين المناضلين في مرحلة كفاح الشعب الإيراني ضد استبداد مظفر الدين شاه، إذ عبر عن معارضته للسياسات الاستبدادية للأخير، وعن وقوفه إلى جانب علماء الدين في طهران، وتمكن من توجيه ضربة كبيرة لجسد الاستبداد، لذلك لم يتردد في الانضمام إلى قافلة علماء الدين المعارضين في الخروج من طهران في تموز ١٩٠٦م نحو مدينة قم المقدسة قاصدين الهجرة إلى العتبات المقدسة هناك، التي سميت بـ (الهجرة الكبرى)، وبهذا دافع عن الثورة الدستورية حتى انتصارها، وأدى دوراً فاعلاً في صياغة القانون الأساس (الدستور) وملحقه بعد تأسيس مجلس الشورى الوطني.

تمكن الشيخ فضل الله نوري من اتخاذ خطوة مهمة لجعل قوانين البرلمان إسلامية من خلال اقتراحه لمادة نصت على أشراف لجنة من خمسة من علماء الدين على مقررات المجلس، إذ جاء في المقترح الذي قدمه الشيخ فضل الله نوري بهذا الصدد: «يجب تشكيل هيئة من علماء الطراز الأول لكي ينظروا في جميع القوانين المُقرة من قبل المجلس، وان يصار إلى إسقاط أي قانون يرون انه مخالف لأحكام الشريعة عن صفته القانونية ولا يمكن تنفيذه».

لذلك تم في ١٤ حزيران ١٩٠٧م أدراج المادة المقترحة في ملحق الدستور تحت نص المادة الثانية من الدستور التي تضمنت: **«يجب أن لا يكون في المواد القانونية لمجلس الشورى الوطني أية مخالفة مع القواعد المقدسة للإسلام والقواعد الموضوعة من قبل خير الأنام (في أي عصر من العصور)، وان تشخيص مخالفة القوانين الموضوعة للقوانين الإسلامية كان وسيبقى على عاتق علماء الإسلام دام الله بركات وجودهم، ولذا تقرر رسمياً بأن تكون هناك في كل عصر هيئة مشكلة لا تقل عن خمسة أشخاص من المجتهدين والفقهاء المتدينين، ولديهم دراية بمقتضيات الزمن أيضاً، وبهذه الطريقة يقوم العلماء الأعلام وحجج الإسلام، ومرجع تقليد الشيعة بتقديم أسماء (٢٠) عشرين شخصاً من العلماء، الذين تتوافر فيهم الصفات المذكورة**

إلى مجلس الشورى الوطني وتعيين خمسة أشخاص منهم بالإجماع، أو بحكم القرعة كأعضاء لكي يقوموا بدراسة المواد التي يتم إقرارها في المجلس بدقة، وإسقاط أية مادة من تلك المواد المقرة المخالفة لقواعد الإسلام المقدسة ورفضها، لكي لا تكتسب الصفة القانونية، وسيكون رأي هذه الهيئة مطاعاً ومتبعاً في هذا الباب، وسوف لن تتغير هذه المادة حتى ظهور الإمام الحجة (عجل الله فرجه)».

بعد انتصار الثورة الدستورية الإيرانية وصدور أمر النظام الدستوري كشف الشيخ فضل الله نوري عن حقيقة هذا النظام، بوصفه **«ديمقراطية أوربية»**، فرأى ان ذلك مخالفاً لمبادىء الإسلام ونهض لمواجهته، إذأبدى الشيخ فضل الله نوري معارضته له، وتصدى لزعامة المعارضين للدستورية خارج قبة البرلمان بعد مشاهدته لتزايد نفوذ التيارات الثقافية المختلفة داخل المجلس، وانتماء قيادات الثورة، وطالب بإقامة الدستورية الشرعية[١] مؤكداً أن الثورة الدستورية انحرفت عن مواقفها الصحيحة، وان العناصر المناهضة للإسلام ترغب أن تأتي بالأفكار الغربية بديلاً عن القيم الإسلامية في ظل الدعوة إلى الدستورية، لهذا يعتقد الشيخ فضل الله نوري أن يعمل الدستوريون على جعل الدستورية إسلامية من خلال الموافقة على مقترحاته.

لقد كان الشيخ فضل الله نوري أيديولوجياً محافظاً، إذ شخص وفي وقت مبكر جداً عدم انسجام النظام الجديد مع النظام السابق، وكتاباته تتحدث عن معارضته الفلسفية العميقة للنظام الدستوري[٢]. إذ كان يرى أن القيام بسن القوانين المدنية مع وجود القرآن الكريم وأحكام الشرع، يُعدّ تدخلاً في

---

(١) الحكومة التي تقوم على أساس الإسلام ودستورها القرآن، ومن وجهة نظره ان نظام الحكم الأوربي لا ينسجم مع وضع الشعب المسلم في إيران ومصلحته.

(٢) بخصوص كتابات الشيخ فضل الله نوري المعارضة للدستورية: يراجع غلا محسين نزاد، رسائل مشروطيت (١٨) رساله ولايحة درباه مشروطيت، جاب أول، منابع انديشه سياسي در تاريخ إيران، كتاب أول، تهران ١٣٧٤ش، ص ١٤٩-١٦٧؛ رضا، نقش شيخ فضل الله نوري درجنبش مشروطيت، بي جا، بي تا، ١٠-٢٤.

حكومة الشريعة، وان مجرد تشريع وسن القوانين يُعدّ كفراً وإلغاء لحكم الله تعالى والنبوة الخاتمة، بل حتى في إقرار القوانين المطابقة للشريعة من قبل المجلس لا يُعدّ من صلاحية أعضاء المجلس، ويُعدّ ذلك حراماً.

وكتب الشيخ فضل الله نوري في أثناء الاحتفال السنوي الأول لانتصار الثورة الدستورية، في الوقت الذي أعتصم فيه الأخير داخل حرم السيد عبد العظيم من أجل إيصال كلامه إلى أسماع الناس قائلاً: «**إنكم أردتم الألعاب النارية، ووصول السفراء، وكتبتم كل هذه الشعارات التي تضمنت (تعيش المساواة) و(الأخوة والمساواة)، فاكتبوا (تعيش الشريعة) و(يعيش القرآن)، و(يعيش الإسلام)**»، وطالب في أحدى مطالبه أن يذكر في نظام البرلمان لفظ الشرعية بعد لفظ الدستورية، وان تضاف إلى فصول النظام موافقة البرلمان على الشرع المقدس، وأشراف هيئة من المجتهدين على مجلس الشورى الوطني في كل زمن، وان تجري بعض التغييرات والتعديلات في النظام الأساسي للبرلمان حسب رأي علماء الدين لغرض المحافظة على شرعيته وعلى كونه إسلامياً، وذلك لأن هذا النظام اقتبس من قوانين الدول الغربية.

وضاعف الشيخ فضل الله نوري من معارضته فيما بعد عندما لاحظ تزايد نفوذ المثقفين المؤيدين للأفكار الغربية داخل مجلس الشورى الوطني، إذ كان أحد النواب، والرأي للشيخ فضل الله نوري، يتقاضى راتباً من الروس، وان نائباً أخر يتقاضى راتباً من البريطانيين، وبعد أن شعر بوجود مؤامرة لإثارة التساؤلات حول الإسلام، ورواج الفكر والثقافة الغربيين، عَدَّ إقرار القوانين في مثل هذا البرلمان، ومثل هذا النظام يتعارض مع الدين الإسلامي رسمياً.

مثلت قضية تحصن الشيخ فضل الله نوري ومؤيديه في مسجد سيد عبدالعظيم[١] حال خطرة عانت منها الثورة الدستورية كثيراً، إذ كان من

---

(١) قام فضل الله نوري خلال مدة اعتصامه في مسجد السيد عبد العظيم بإصدار بلاغات ولوائح مختلفة حاول من خلالها إيصال أفكاره إلى الناس.

نتائجها انقسام رجال الدين على أنفسهم، فقد اشترط الشيخ فضل الله نوري عِدَة مطالب لإنهاء تحصنه، منها: أن يكون نواب المجلس جميعاً من المسلمين أصحاب التقوى، وان تكون جميع بنود الدستور مطابقة تماماً للشريعة الإسلامية، وعَدّ النوري الحرية في الإسلام بدعه، والمؤيدين للثورة الدستورية «**بابيين ومرتدين عن الإسلام**».

استمرت معارضة الشيخ فضل الله نوري للدستورية ودعاتها حتى فتح طهران في ١٦ تموز ١٩٠٩، إذ عمل بعض فاتحي طهران على مصادرة تضحيات شهداء الثورة الدستورية بعد أن تمكنوا من الجلوس على مقاعد الحكم، في الوقت الذي تركوا فيه كثيراً من المستبدين وشأنهم، بل أن بعضهم منح مناصب حكومية، وسمحوا لمحمد علي شاه بالذهاب إلى روسيا بعد خلعه من العرش دون محاكمة، وفي الوقت نفسه انتهز معارضو الشيخ فضل الله نوري الفرصة، وذهبوا إلى يبرم خان ألأرمني، مدير الشرطة الإيراني، وكذلك المجاهدين لإغراء صدورهم وإقناعهم باتخاذ الإجراءات اللازمة مع الشيخ فضل الله نوري مؤكدين إنه إذا بقي الأخير على قيد الحياة، فإنه من الممكن أن يثير الفوضى ويدفع بعامة الناس في البلاد ضد الفاتحين.

ولهذا شن حوالي ما يقارب (٧٠-٨٠) شخص من قوات الشرطة الخاصة المسلحين الأرمن (ممن كانوا يسمون بالمجاهدين) بقيادة يوسف خان ألأرمني هجوماً على منزل المجتهد الكبير الشيخ فضل الله نوري يوم ١١ رجب ١٣٢٧هـ.ق/ ١٩٠٩م، وأخذوا يتسلقون الجدران كالنمل والجراد ولم يَدعوا الشيخ يتحرك من عتبة الدار واقتادوه معهم.

بذل المقربون من الشيخ فضل الله نوري جهوداً كبيرة لإنقاذه قبل الاعتقال، وأقترح عليه بعضهم باللجوء إلى إحدى السفارات الروسية أو البريطانية أو الفرنسية في طهران، أو وضع علم إحدى تلك الدول على منزله ليكون في مأمن من الخطر، كما أعلنت السفارة الروسية في طهران استعدادها لاستقباله كلاجئ، وبعثت له علمها كي يرفعه على منزله، إلا انه رفض ذلك

وتحدث بهذا الخصوص قائلاً: «**لقد بذلت جهوداً من أجل نصرة الإسلام لمدة سبعين عاماً، وابيضت لحيتي في سبيل ذلك فلا ينبغي لي أن أذهب وألوذ الآن تحت علم الكفر**».

بعد يومين فقط من إلقاء القبض على الشيخ فضل الله نوري اقتيد بتاريخ ١٣ رجب ١٣٢٧هـ.ق/ ١٩٠٩م من دائرة الشرطة إلى المحكمة لأجراء الاستنطاق للأخير بوقت قصير، وأصدرت المحكمة بحقه أمراً بالإعدام شنقاً حتى الموت بتاريخ ٣١ تموز ١٩٠٩م تضمن «**أن الشيخ فضل الله نوري مفسد في الأرض ومحارب ودفعُ شرِّه واجب والله أعلم**».

وفي ميدان توبخانه تم إعدامه على يد يوسف خان الأرمني، وكانت الجمل والكلمات التي نطق بها الشيخ نوري في الدقائق الأخيرة من حياته تؤكد بشكل لا يقبل الشك البراءة من أولئك الذين امتلأت قلوبهم حقداً وكراهية، وتعاملوا معه بشكل مختلف تماماً عما تعاملوا حتى مع المستبدين، ولكنه رفض الخضوع لهم، فتلقى الموت بشجاعة وصمود قائلاً: «**اللهم اشهد بأنني بلغت بما ينبغي عليّ قوله، اللهم اشهد بأنني أقسمت بقرآنك المجيد لهؤلاء، وفي آخر أنفاسي بأن مؤسسي هذا النظام هم ملحدون وخدعوا الناس.... إن هذا النظام معارض للإسلام**».

وبعد أن أكمل الشيخ فضل الله نوري كلامه هذا رفع عمامته من رأسه وأرتعد جسمه قائلاً: «**أزالوا هذه العمامة عن رأسي، وسيزيلونها من على رؤوس الجميع**»، وقذف بعمامته أمام الحاضرين في الساحة، وعندها لفوا الحبل حول عنقه وسحب السرير من تحت قدميه، وسحبوا الحبل إلى الأعلى، وبعدها لم تُرَ له حركة، ونقل جثمانه إلى قم بعد شهرين من المعرقلات والمشكلات، إذ لم يسمح حتى بدفنه، ليدفن أخيراً في مقبرة في صحن السيدة معصومة عليها السلام كان قد أعدها لنفسه سابقاً، وما زال قبره ماثلاً للعيان في إحدى الغرف الشرقية للحرم المطهر، التي تمثل سياج الحرم، ودفن إلى جانب الشيخ فضل الله نوري فيما بعد زوجته وبعض أولاده، وقد علقت على قبره أبيات من الشعر باللغة العربية للأديب بيشاوري.

من بين أعضاء المحكمة التي تم اختيارها لمحاكمة الشيخ فضل الله نوري، رئيسها الشيخ إبراهيم زنجاني، الذي باع نفسه إلى الغرب، إذ كان قراره بإعدام الشيخ فضل الله نوري وصمة عار أخرى في جبين فاتحي طهران الجدد، الذين تركوا المستبدين وشأنهم، لذلك ولدت حادثة الإعدام ردود فعل شعبية واضحة ليس في إيران وحسب، بل شملت أيضاً احتجاج علماء الدين في النجف الأشرف حتى اولئك الذين كانوا يدعمون الدستورية، ووصفوا الحادثة بأنها إجراء غير صائب.

وعلى الرغم من إن إعدام الشيخ فضل الله نوري جرى باسم الثورة والدفاع عن الدستورية، ولكنه في الحقيقة أن أغلب العناصر التي صوتت لإعدام الشيخ فضل الله نوري لم يبدوا رأيهم هذا دفاعاً عن الدستورية، أو سبب معارضة الشيخ نفسه للدستورية، وإنما هو خلاف ذلك تماماً، فعلى الرغم من أن فاتحي طهران تمكنوا في ضوء جهود أبناء الشعب من إزالة استبداد محمد علي شاه، ولكنهم مع انتصار الثورة مهدوا لسيطرة استبدادية جديدة، والأنكى من ذلك زيادة النفوذ الثقافي الاستعماري نتيجة لتوجهاتهم المعروفة، وطبيعة أغلب النواب الذين شقوا طريقهم إلى البرلمان في الدورات اللاحقة.

لهذا فإن الأحداث التاريخية أثبتت على أن نفوذ التيار الثقافي الغربي كان مقدمة للسيطرة الاستعمارية في المجالات كافة، وان العناصر المؤيدة للغرب، التي عززت مواقعها بعد إعدام الشيخ فضل الله نوري باسم الدفاع عن الثورة، حالوا في السنوات اللاحقة دون تدخل التيارات الدينية، والاهم من ذلك دون حضور الأفكار الثورية، التي كانت الثورة قد انتصرت في ضوئها، وفي الميدان السياسي طرحوا شعار فصل الدين عن السياسية.

وبهذا فإن الأفراد الذين زعموا أنهم حاربوا الاستبداد، وان كان قد تحقق بفضل جهود أبناء الشعب وليس في ضوء قدرتهم، كان جمع كبير منهم مهدوا الطريق للسيطرة الغربية في إيران بوعي أو بدون وعي، ويصف جلال آل أحمد

طبيعة قاتلي الشيخ فضل الله نوري بأنها توضح الطبيعة الاستعمارية لهذا الإعدام، إذ ذكر في كتابه (غربز دكَى - التأثر بالغرب) قائلاً: **«إنني اعدّ نعش هذا الرجل العظيم بمثابة العلم الذي رفع للدلالة على سيطرة المتأثرين بالغرب بعد مئتي سنة من الصراع»**.

ويذكر الدكتور محمد إسماعيل رضواني بهذا الخصوص ما نصه: **«على الرغم من أن إعدام الشيخ فضل الله نوري ولّدَ حال تأثر وأسف شديدين لدى جمع كبير من الناس في إيران، إلا أنه آثار الفزع في الوقت نفسه لدى رجال الدين كافة، الذين كانوا يتفوهون سراً وعلانية ضد الدستورية ودعاتها، ودفعهم لأن يلزموا بيوتهم ويختارون السكوت... ولعل الهدف من إعدام الشيخ هو الحصول على هذه النتيجة، وألا فإن الذين عفو عن عين الدولة، وعينوه وزيراً في الوزارات الإيرانية التي شكلت لاحقاً، وحددوا راتباً قدره (١٠٠,٠٠٠) تومان لمحمد علي ميرزا، الشاه المخلوع، حتى وفاته، ونصبوا ابنه ملكاً للبلاد، كان الأجدر بهم أن لا يعدموا الشيخ فضل الله نوري، إذ أن الأخير مهما كان إثمه لم يكن أكبر من آثام عين الدولة في إيران، لاسيما انه كان مرافقاً لدعاة الحرية عند بداية الثورة الدستورية، وهاجر من طهران إلى مدينة قم المقدسة معهم، ولو لم يكن منافسوه قد أبعدوه عنهم لعله كان يواصل هذا التعاون حتى النهاية»**[1].

نوري، الميرزا فضل الله

ثالث أبناء الميرزا أسد الله خان نوري، والأخ الأصغر لأغا خان نوري، الصدر الأعظم (١٨٥١-١٨٥٨م). ولِدَ في العام ١٧٩٤م. نشأ وتربى في بيت والده، وبما أنه كان ملازماً لأخيه أغا خان نوري في ممارسة عمله في

(١) اقتباس شده آز: محمد إسماعيل رضواني، انقلاب مشروطيت إيران، تهران، ١٣٨١ش، ص ١٧٥ - ١٧٦.

البلاط، لذلك تم إبعاده إلى كاشان في العام ١٨٤٥م بأمر خاص من الحاج ميرزا أغاسي، الصدر الأعظم (١٨٣٤-١٨٤٨م) ومكث هناك حتى وفاة محمد شاه عام ١٨٤٨، إذ عاد إلى طهران واستقر فيها. تولى حاكمية قم في أوائل عهد ناصر الدين شاه، وسعى أخوه أغا خان نوري، الذي تولى قيادة الجيش الإيراني آنذاك، لتعيين الميرزا فضل الله نوري وزيراً عسكرياً على أذربيجان، إلا أنه لم يستقر طويلاً في منصبه، إذ عزل ثم أُعيد ثانية إلى هذا المنصب في عام ١٨٥٦م، وكان يلقب آنذاك بـ «آمر أذربيجان»، ومع العام ١٨٧٢م اشتد به مرض الحصبة، مما أدى إلى وفاته في العام نفسه عن عمر ناهز الثمانين عاماً.

هدايت، رضا قلي خان

هو نجل محمد هادي طبرستاني، الذي عمل في مرحلة شبابه في خدمة جعفر قلي خان، نجل محمد حسن القاجاري وبعد أن قتل الأخير عمل أميناً للخزانة في بلاط أغا محمد خان القاجاري.

ولِدَ رضا قلي خان في ١٥ محرم ١٢١٥هـ.ق/ ١٨٠٠م في طهران. عاش في السنوات الأولى من طفولته في شيراز، وبعد أن توفي والده ذهب برفقة والدته إلى أقاربه في بارفروش[1] عام ١٢١٨هـ.ق/١٨٠٣م، ولكنه عاد إلى شيراز مجدداً بعد عدة سنوات وأتجه نحو دراسة العلوم المتداولة خلال تلك الحقبة تحت إشراف زوج أمه المدعو محمد خان الملقب بـ «شحنه»، وعمل في مرحلة شبابه في خدمة حسين علي ميرزا ابن فتح علي شاه وأبناءه، وكذلك شقيقه حسن علي ميرزا شجاع السلطنة، ودخل بلاط محمد شاه، واتجه رضا قلي خان خلال تلك المرحلة إلى الشعر، ولقب بـ «جاكر»، ولكنه لقب فيما بعد بـ«هدايت».

ذهب فتح علي شاه القاجاري ذات مرة إلى شيراز، وهناك احضر ميرزا

---

(١) تُعد من أهم مدن مازندران، يحدها من الشرق ساري، ومن الشمال بحر قزوين، ومن الغرب آمل، ومن الجنوب سلسلة جبال ساودكوه، ويبلغ عدد سكانها (٧٠) الف نسمة.

تقي على آبادي منشي الممالك، والي المدينة، الشاعر الشاب رضا قلي خان هدايت ليلقي قصيدة شعرية على مسامع الشاه، وبحماسة الشباب ألقى رضا قلي خان هدايت قصيدته في حضرة فتح علي شاه، الذي أعجب بها كثيراً، ومنحه على أثرها لقب «ملك الشعراء» وكذلك لقب «خان»، وتقرر أن يعود مع موكب الشاه إلى طهران عند عودته الأخيرة.

ولكن شاء القدر أن يكون طريح الفراش ويبقى في شيراز حتى وفاة فتح علي شاه القاجاري عام ١٨٣٤م، ولسوء حظه بعد وفاة الأخير رفع الأميران حسين علي ميرزا وحسن علي ميرزا، نجلا فتح علي شاه، راية التمرد والعصيان بسبب تولي ابن أخيهما محمد شاه العرش الإيراني، وعانت شيراز الأمرين من جراء ذلك مع أن هذا التمرد سرعان ما فشل، وتم اعتقال الأميرين الأخوين وتسفيرهما إلى طهران، وتولي فيروز ميرزا حكومة شيراز، لذلك ظل رضا قلي خان مدة طويلة في شيراز، عمل خلالها معاوناً ونديماً للأمير فيروز ميرزا، وبعد أن انتقل الأخير إلى كرمان عُيِّنَ رضا قلي خان هدايت معاوناً لأخيه فريدون ميرزا.

عاد محمد شاه من جبهة الحرب مع هرات الأفغانية عام ١٢٥٤هـ.ق/ ١٨٣٨م، في الوقت الذي كان فيه رضا قلي خان في طهران يحمل رسالة من فريدون ميرزا، حاكم إقليم فارس، إلى الحكومة الإيرانية وبعد أن زار حاجي ميرزا أغاسي، الصدر الأعظم، في منزله رحب به الأخير وقدمه إلى البلاط، وهناك حال محمد شاه دون عودة رضا قلي خان هدايت إلى شيراز، وأوكل إليه تربية نجله المدعو «عباس ميرزا»، الذي كان يحبه حباً جما، لهذا لقب رضا قلي خان هدايت بـ«الله باشي»، وظل الأخير يحظى باحترام خاص في البلاط حتى وفاة محمد شاه عام ١٨٤٨م، التي تسببت في انتشار حالة الاضطراب والفوضى داخل البلاد من قبل المطالبين بالعرش الإيراني.

ويذكر أن رضا قلي خان هدايت أصبح عاطلاً عن العمل وظل جليس البيت لحقبة من الزمن بفعل تلك الاضطرابات السياسية، ونتيجة وشاية من

بعض السيئين، حتى استدعاه ناصر الدين شاه القاجاري إلى الخدمة عام ١٢٦٧هـ.ق/ ١٨٥٠م، وأرسله على رأس وفد سياسي إلى بلاط محمد أمين خان، والي خيوه، وألف رضا قلي خان هدايت بأمر من محمد تقي خان أمير كبير كتاباً اسماه «سفارت نامه خوارزم - مذكرات زيارة خوارزم» يتعلق بهذه الزيارة، وتمت ترجمته في باريس إلى الفرنسية، وقبل يوم واحد فقط من عزل أمير كبير أي في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٥١م عاد رضا قلي خان هدايت إلى طهران، وعيّن بأمر ناصر الدين شاه نائباً لوزير العلوم والمعارف، ومن ثم مديراً لمدرسة دار الفنون، واحتفظ بمنصبه هذا لمدة خمسة عشر عاماً.

عمل في عام ١٢٧٨هـ.ق/ ١٨٦١م مؤدباً ومشرفاً على مظفر الدين ميرزا، الذي كان ولياً للعهد في تبريز، إلا انه تنحى عن العمل في مؤسسات الدولة، ثم قام بأكمال مُؤلَفَه منتخب «ديوان شمس» تحت اسم «شمس الحقائق» في عام ١٢٨٠هـ.ق/ ١٨٦٣م، و«جمل التاريخ» في تبريز عام ١٢٨٣هـ.ق/ ١٨٦٦م، ومن مؤلفاته أيضاً كتاب «تذكرة رياض العارفين» وكتاب «مفتاح الكنوز»، فضلاً عن الكثير من المؤلفات التي خلفها رضا قلي خان هدايت، إلا أن الخدمة الأهم التي قدمها للثقافة الإيرانية هي تأسيس مطبعة اهتمت بطبع الكثير من الكتب الصادره في العهد القاجاري، ومع انه أمضى أواخر حياته في تبريز، ألاانه عاد إلى طهران والتزم العزلة، نتيجة إصابته بمرض أقعده على فراش الموت حتى توفي عام ١٢٨٨هـ.ق/ ١٨٧١م.

واعظ أصفهاني، سيد جمال الدين

ولِدَ سيد جمال الدين واعظ أصفهاني في مدينة همدان عام ١٢٧٩هـ.ق/ ١٨٦٢م، وهو نجل سيد عيسى بن سيد محمد علي عاملي اللبناني، وابن أخت سيد إسماعيل صدر أصفهاني، المجتهد المعروف، الذي كان يسكن في كربلاء المقدسة/ العراق.

بعد أن توفي والده، توجه مع والدته وهو طفل صغير إلى طهران، ودخل سيد جمال الدين واعظ أصفهاني المدرسة غير الرسمية وهو في سن الرابعة أو الخامسة من عمره، أي عند أحد رجال الدين (الملا)، وبعد أن تعلم قليلاً عَمَلَ لدى زوج شقيقته في أحدى الحرف اليدوية «زنجيره بافي» حتى بلغ الرابعة عشر من عمره، ثم عاد إلى الدراسة مجدداً، بسبب رغبته الكبيرة بالتعلم، وعلى أثرها أصيبت عيناه بالضعف منذ البداية، نتيجة كثرة دراسته ومطالعاته، حيث انه فقد أحد عينيه تماماً في الحقبة الأخيرة من حياته.

توجه وهو في سن الثانية والعشرين من عمره من طهران إلى أصفهان، وانشغل هناك في الوعظ والموعظة والمراثي الحسينية، ولاقى ترحيباً كبيراً من الناس، لأن حديثة كان سهلاً وخطابه عذباً، فعندما يتكلم كان يسند أقواله دائماً إلى الأخبار الموثقة والأحاديث النبوية الشريفة والقرآن الكريم. تزوج سيد جمال الدين من فتاة تنتسب إلى أُسرة «سراج المُلك» تدعى مريم من داخل مدينة أصفهان، التي اختار السكن فيها آنذاك، وبالنظر إلى توجهاته وطريقة تفكيره وذوقه تَعَرَّفَ في مدينة أصفهان على مجموعة من الأشخاص المفكرين، ومن بينهم الحاج ميرزا نصر الله بهشتي ملك المُتكلمين، الذي كان من بين الخطباء الكبار وشهداء الثورة الدستورية الأجلاء، وسيد عبد الوهاب إمامي المعروف بأية الله.

لم يرق ذهابه المتكرر إلى المساجد والمواكب، وصعوده على المنبر لأغراض الوعظ في أصفهان، وأسلوب خطابه، الذي كان يدخل بسهولة أفئدة المصلين والمتجمعين، للأمير مسعود ميرزا ظل السلطان، حاكم أصفهان المستبد، وكذلك للشيخ محمد تقي نجفي، أحد رجال الدين التابعين للسلطة هناك، ولهذا السبب اضطر إلى الخروج من أصفهان بصحبة صديقه ميرزا نصر الله بهشتي ملك المُتكلمين خلال شهر محرم وصفر، بوصفها شهري الخطابة والوعظ، إذ ذهب الاثنان معاً إلى مدن إيرانية أخرى للوعظ فيها، إذ ذهبا ثلاث مرات إلى مدينة شيراز، ومرتين إلى مدينة تبريز.

وفي أول زيارة له إلى مدينة شيراز في عام ١٣١٨هـ.ق/ ١٩٠٠م كلفته شركة تدعى «بالشركة الإسلامية» بالترويج لصالح الأقمشة الوطنية لغرض نسج الأقمشة المعدة يدوياً وتوفيرها، وذلك بمساعدة الحاج محمد حسن كازروني، المعروف بـ«كاكو حسين»، والد الكازرونيين، ثم ذهب سيد جمال الدين بعد ذلك لمرة واحدة إلى مشهد عام ١٣٢٢هـ.ق/ ١٩٠٤م، وبعد أن سافر سيد جمال الدين إلى تبريز، تمكن بعض الأفراد المؤيدين للأخير من إقناع ظل السلطان، حاكم أصفهان، بأن سيد جمال الدين واعظ أصفهاني من الرجال الوعّاظ الكبار، ويؤدي دوراً واضحاً في المدينة بهذا الخصوص.

لذلك منحه لقب «صدر الواعظين»، وفي زيارته الثانية لتبريز نال سيد جمال الدين اهتماماً كبيراً من لدن محمد علي ميرزا، ولي العهد الإيراني هناك، ومنحه لقب «صدر المحققين»، ومن الجدير بالذكر أن سيد جمال الدين كانت له علاقة حسنة مع «ظل السلطان» لحقبة من الزمن، ولكن عندما ألف كتاب «الرؤيا الصادقة» الذي تضمن الأعمال الاستبدادية السيئة لظل السلطان وأقا محمد تقي نجفي، ورجال بلاط أصفهان المحيطين بظل السلطان، فضلاً عن رجال الدين الذين كانوا يسايرون محمد تقي نجفي، إذ صَوّر هذا الكتاب هؤلاء الأفراد وهم على كرسي الحساب والعقاب في يوم القيامة والمحشر في الحياة الآخرة، وقد أُعِدّ هذا الكتاب بالتعاون مابين سيد جمال الدين واعظ أصفهاني والشيخ أحمد مجد الإسلام كرماني وميرزا نصر الله ملك المُتكلمين.

ومن الطبيعي جداً أن يثير هذا الكتاب غضب ظل السلطان إلى الحد الذي قرر فيه القضاء على حياة سيد جمال الدين واعظ أصفهاني حال عودته إلى أصفهان، ولكن الأخير لم يعد إلى أصفهان، وواصل عمله في طهران، إذ كان يلقي مواعظه وأحاديثه في «مسجد شاه» وبما أن أحاديثه وخطبه كانت تنال إعجاب الناس، لذلك تعمقت علاقته بهؤلاء الذين كانوا يحبونه ويؤيدونه في محاربة الظلم والاستبداد والاجحاف، ونظراً لأن الناس كانوا يرون أنهم

محرومون من ابسط حقوقهم، لذلك تعلقوا به وبأحاديثه، وازداد عدد مؤيديه كثيراً، وعبروا له عن محبتهم وإخلاصهم له بطرق شتى.

كان سيد جمال الدين واعظ أصفهاني يعطف كثيراً على الفقراء والمحتاجين، حيث انه كان يصحب معه عدداً من الناس الفقراء والمتسولين كلما يعود إلى منزله ليلاً، من أجل أن يقوم بإطعامهم، ويذكر البروفيسور إدوارد براون، المستشرق البريطاني المعروف بهذا الصدد في كتابه «الثورة الإيرانية» قائلاً: «حقق سيد جمال الدين نفوذاً لا يمكن وصفه بين الحرفيين والطبقات الدنيا في الأسواق، لأنه كان يتحدث بلسانهم، ولهذا فإنهم كانوا يحبونه».

وقال جمال زاده، نجل سيد جمال الدين، عندما ذهبت يوماً ما إلى منبر والدي، سمعته يسأل الحاضرين: «أتخافون من القماش الأحمر؟ فقالوا: لا، فقال: وهل تخافون من علامة الأسد والشمس؟ وهل تخافون من أغصان الرمان؟ وهل تخافون من قبعة جلدية وشاربين طويلين؟ فقالوا: لا، فرد عليهم قائلاً: حسناً لنلصق هذين الشاربين على وجه إنسان ضعيف، ولنضع تلك القبعة وعلامة الأسد والشمس على رأسه، ولنلف قطعة القماش الأحمر على خصره، ونضع ذلك الغصن في يده، فماذا يكون هذا الشخص؟ قالوا: انه فرّاش، فرد عليهم: إذاً لماذا تخافون من هذا الفرّاش».

في أواخر عهد مظفر الدين شاه (١٨٩٦ - ١٩٠٧)، وبعد قيام أحمد خان علاء الدولة، حاكم طهران، بضرب مجموعة من تجار البازار (السوق) بالعصي «الفلقة»، بسبب ارتفاع أسعار السكر نتيجة لشحته في السوق، نتيجة للحرب الروسية - اليابانية ١٩٠٤ - ١٩٠٥م، واندلاع الثورة في روسيا القيصرية عام ١٩٠٥م، وعلى أثر هذا الاعتداء قام بقية التجار بتعطيل إعمالهم ثم تجمعوا في مسجد شاه وأحضروا معهم عدداً من علماء الدين، ومن بينهم أية الله السيد عبدالله البهبهاني، وأية الله السيد محمد الطباطبائي، وهناك وجد أصحاب الرأي منهم ضرورة اعتلاء السيد جمال الدين واعظ أصفهاني،

الواعظ الديني الذي كان عالماً وعارفاً بالأمور السياسية، المنبر لأجل أن يوصل ما يريدونه، من خلال خطبه الواعظة، إلى الرأي العام.

وعلى الرغم من تردده في البداية، إلا انه أخيراً اعتلى المنبر، وبعد أن حمد الله وأثنى عليه وعلى رسوله الكريم ﷺ قرأ الآية المباركة ﴿ياداود إنا جعلناك خليفة في الأرض﴾، التي جعلها منطلقاً لموعظته، وتطرق أيضاً إلى الآيات التي تتحدث عن الفضائل الحميدة والعادلة، وبعدها خاطب الحاضرين المتجمعين في المسجد قائلاً: «**أيها الناس أن هؤلاء السادة وعلماء الدين المجتمعين في مسجد شاه يمثلون بيضة الإسلام ونواب الإمام صاحب العصر والزمان** عليه السلام **قد اتفقوا فيما بينهم على قطع دابر الظلم والبدع، وان الجميع مع هؤلاء الأكابر والعظماء، بما في ذلك هيئة العلماء والمسلمين، وكل من لم يكن حاضراً في المسجد من علماء الدين يبدي موافقته على ما تم الاتفاق عليه**».

أشار السيد جمال الدين واعظ أصفهاني أيضاً إلى الاستبداد وظلم عين الدولة، الصدر الأعظم، ومن ثم تطرق إلى المعاملة السيئة لأحمد خان علاء الدولة، حاكم طهران، مع التجار الإيرانيين وما تعرضوا له، مما تحولت لهجة الخطاب إلى نبرة تهديد والتعرض لمظفر الدين شاه، وأوصل الحديث إلى النقطة التالية بقوله: «... **لو أن جلالة الشاهنشاه كان مسلماً سيتعاون مع العلماء والأعلام وسيستمع لعرائض العلماء غير المغرضة... وإلا لو كان... رجال الدولة راضين أيضاً بارتكاب مثل هذه الأعمال، ويرومون تأسيس بنيان الظلم، فإنه من المعلوم إن ذلك منوط برضا ملك الإسلام، مثل هذا الملك ليس ضرورياً بأي شكل من الإشكال**».

لم يمر كلام سيد جمال الدين واعظ أصفهاني دون تعقيب، فقد رد إمام جمعة طهران سيد أبو القاسم، صهر مظفر الدين شاه ومن المدافعين عن السلطة بشدة، وخاطبه بلهجة حادة قائلاً: «**يا سيد... يا عديم الدين... انك لم تحترم الشاه، لا تجرح بالكلام الرديء حضرة الشاه، أيها الكافر البابي**»،

فأضطرب الحاضرون، وجرت مساجلات من الكلام بين الاثنين، وحصلت ضجة وفوضى، قامت على أثرها مجموعة من ذوي الهراوات، الذين كانوا منتشرين بين المعتصمين، وبإشارة من إمام الجمعة بالهجوم على المتحصنين هناك بحجة «**هتك حرمة الشاه**» تركوا على أثرها الحيرة والاضطراب في قلوب المتحصنين.

تمكن المهاجمون من تفريق شمل المعتصمين، وإخراجهم بالقوة من المسجد، مما اضطرهم إلى التفرق بسبب الفوضى وحال الفزع التي نجمت عن اضطراب الحال دفعة واحدة في المسجد. في حين اتخذ الكسبة وبعض الشرائح الاجتماعية الأخرى من طريق البازار (السوق) والأزقة مسلكاً يوصلهم إلى بيوتهم بعد فرارهم من المسجد، أما السيد جمال الدين واعظ أصفهاني، فقد اتضح فيما بعد أن نجلي آية الله السيد محمد الطباطبائي، كل من اقا ميرزا محمد صادق، وميرزا عبد المهدي، حملا السيد جمال الدين وأنقذاه من هذه المحنة بعد أن أوصلاه إلى منزل أبيهما.

توجه علماء الدين وزعماء القوم، الذين قضوا ليلتهم في منزل السيد محمد الطباطبائي، إلى مرقد السيد عبد العظيم في اليوم التالي واعتصَموا مرة أخرى هناك، ولكن بالنظر لوجود الخطر الذي كان يهدد حياة سيد جمال الدين، قاموا بإخفائه في منزل ناظم الإسلام كرماني، مؤلف كتاب «تاريخ بيداري إيرانيان تاريخ يقظة إيران»، في حين بذلت العناصر الحكومية جهوداً حثيثة للقبض على السيد جمال الدين واعظ أصفهاني، الأمر الذي اضطره إلى تغيير مكانه كل عدة ليالي، وفي النتيجة أخذ يذهب إلى منزله الواقع في منطقة سيد ناصر الدين، التي كانت أكثر أمناً من بقية المناطق، ليلاً بملابس غير ملابسه الاعتيادية، وكان يختفي في القسم العلوي من المنزل.

قبيل شهر محرم الحرام عام ١٣٢٤هـق/١٩٠٦م، كان هناك توقع بأن السيد جمال الدين سيرتقي المنبر مجدداً، مما سيؤدي إلى حصول نوع من الفوضى ثانيةً، لذلك تقرر أن يذهب سيد جمال الدين واعظ أصفهاني إلى

مدينة قم المقدسة، فأرسلوا له عربة ملكية ومبلغ ألف تومان، ووافق سيد جمال الدين على هذه الفكرة في البداية، ولكنه مزق الاتفاق فيما بعد ذلك، وأعاد النقود وقال: «**إنني لا أريد العربة ولا أريد النقود**»، وفي اليوم نفسه أستأجر عربة أخرى وتوجه مع شخص آخر إلى مدينة قم المقدسة، وبعد الانتهاء من أيام عاشوراء هناك وصلت برقية من مظفر الدين شاه إلى سيد جمال الدين تضمنت السماح له بالعودة إلى طهران، وفعلاً عاد إلى العاصمة طهران، وجرى له استقبال حاشد حتى مرقد سيد عبد العظيم.

عاد السيد جمال الدين إلى منزله في طهران، وأصبح معروفاً في مدرسة الشيخ عبد الحسين، وأخذ يلقي محاضراته في مسجد «الأتراك» الواقع في سوق «باجنار» في أوقات المساء خلال شهري محرم وصفر لعدة سنوات متتالية، وأما في شهر رمضان، فقد كان يلقي مواعظه هناك بعد أن يعود من مسجد شاه، وكتب ميرزا عبدالله خان مستوفي، في كتابه الموسوم «شرح زندكاني من يا تاريخ اجتماعي وأداري دوره قاجاريه - شرح حياتي أو التاريخ الاجتماعي والإداري للعهد القاجاري»، حول أثر أحاديث السيد جمال الدين قائلاً: «إن أحاديث هذا الواعظ، والتي كانت تطرح باللهجة العامة، كانت تلتصق في القلوب كالنقش على الحجر، ومن العجيب أن السيد جمال الدين واعظ أصفهاني كان يتحدث في مسجد شاه بحضور إمام الجمعة، صهر الشاه، وينتقد الحكومة باستمرار دون أن يعترض أحد».

هاجر السيد جمال الدين واعظ أصفهاني مع علماء الدين في منتصف عام ١٩٠٦م إلى مدينة قم المقدسة، تلك الهجرة التي عرفت في التاريخ باسم «الهجرة الكبرى» وعاد معهم إلى طهران بعد انتهاء الاعتصام هناك وتلبية مطالب الدستوريين، وكانت أحاديث السيد جمال الدين تدون آنذاك بطريقة الاختزال، وتباع على شكل صحيفة في مجلة «وبرزن»، ونظراً للنفوذ الذي كان يتمتع به سيد جمال الدين بين المجتمع الإيراني، فإن حديثه في مطلع عام ١٣٢٥هـ.ق/١٩٠٧م حول تأسيس البنك الوطني الإيراني في مسجد

البزازين بخصوص إبداء المساعدة في هذا المجال، كان له صدى واسعاً بين الجماهير الإيرانية، إذ هرعت النساء الإيرانيات إلى المنبر حاملات حُليهن من الأساور والأقراط الذهبية للتبرع بها والمساهمة في تأسيس هذا البنك.

كان محمد علي شاه يعرف السيد جمال الدين أصفهاني منذ زيارة السيد جمال الدين الثانية إلى تبريز عندما كان الأول ولياً للعهد، ولكن محمد علي شاه بعد تسلمه العرش الإيراني (١٩٠٧ - ١٩٠٩)م أرسل عربة خاصة للسيد جمال الدين لغرض إحضاره ومشاهدته في قصر «نياوران»، وكان هدف محمد علي شاه ليس لغرض اللقاء حسب، بل أراد أن يكسب رضاه، ويتواصل معه عن طريق الإغراء وإطلاق الوعود، إلا أن السيد جمال الدين، رغم حضوره أمام محمد علي شاه، لم يرضخ لهذه الأساليب المخادعة، وفي أثناء عودته من الشاه انقلبت العربة، وداس إطار العربة على إحدى قدميه، فتعرضت إلى الكسر، وظلت قدمه تلك عاجزة حتى نهاية حياته، إذ كان يسير على قدميه بصعوبة كبيرة باستخدام العصا.

ظل لمدة طويلة ملازماً للفراش، وحينها تم إخباره بمقتل أتابك أعظم أمين السلطان يوم ٣١آب ١٩٠٧م على يد عباس آقا، إذ ابتهج وفرح كثيراً لذلك الخبر، وأعرب عن أسفه لمقتل عباس آقا، وفي أربعينية الأخير المصادف يوم الخميس السابع والعشرين من شعبان ١٣٢٥هـ.ق/ ١٩٠٧م، أمضى السيد جمال الدين يوماً حافلاً بالحركة، وعلى الرغم من أن وضعه الصحي لم يتحسن تماماً، ولم يكن قادراً على الحركة بسهولة، فأنه ذهب إلى المقبرة وارتقى المنبر بعد عودته منها مستعيناً بعصاه وألقى محاضرة، عدت واحدة من أهم وأشهر محاضراته.

وعندما قام محمد علي شاه بقصف بناية مجلس الشورى الإيراني الوطني (البرلمان) بالمدافع يوم ٢٣ حزيران ١٩٠٨م، كان السيد جمال الدين داخل البناية إلى جانب رواد الثورة الدستورية، وفي اليوم نفسه، لجأ إلى حديقة أمين الدولة، الواقعة خلف بناية المجلس بصحبة بعض زملائه الدستوريين،

وعندما غادر هؤلاء المكان وتفرقوا كل فرد باتجاه طريقه، فلم يكن أمام السيد جمال الدين سوى أن يسند ظهره إلى جدار قريب منه لعدم قدرته على الركض والفرار، وكان ينتظر ما يقدره الله «جل علاه» له، ولكن في تلك الأثناء تمكن من الوصول إلى باب أحد المنازل القريبة من المجلس، وطرق الباب، فخرجت منه امرأة، ومنذ أن شاهدته عرفته وأرشدته إلى داخل المنزل الذي هو منزل اعتماد الدولة، خال محمد علي شاه، وتلك المرآة هي زوجة اعتماد الدولة.

أمضى السيد جمال الدين تلك الليلة في منزل تلك السيدة، وفي اليوم التالي غير ملابسه، وتوجه برفقة ميرزا أسد خان، أحد أقارب زوجته لزيارة العتبات المقدسة عن طريق طهران وقم وهمدان، ونظراً لأن حاكم همدان، التي وصل اليها خلال تلك المدة هو مظفر المُلك، الذي كان صديقاً قديماً للسيد جمال الدين، لذلك اطمأن الأخير بأنه سيجتاز هذه المدينة وسيصل إلى عمه السيد إسماعيل صدر العاملي والذي كان مرجعاً للشيعة في العتبات المقدسة في العراق بمساعدة مظفر المُلك، ولكن شاء القدر أن يواجه مصيراً آخر بعد أن انتشر خبر في همدان مفاده اعتقال السيد جمال الدين واعظ أصفهاني بعد ١٨ يوماً من حركته نحو همدان.

سكن السيد جمال الدين منذ وصوله في منزل شاطري في محلة «دباغ خانه» بهمدان حتى اعتقاله من لدن نائب مظفر المُلك المدعو رضا كجل، الذي اقتاده إلى «دار الطويلة»، إذ مكث هناك حوالي (٥ أيام)، وفي أحد الليالي جاء شقيق مظفر المُلك إلى هذا المكان، فتأثر كثيراً عليه، واصطحب معه السيد جمال الدين إلي منزل مظفر المُلك، وتم التعامل معه باحترام، وفي تلك الأثناء توجه مظفر المُلك وعدد من إتباعه إلى شورين، وظل السيد جمال الدين في همدان، وبعد عدة أيام دخل نجل «أمير أفخم» المدعو حسام المُلك على السيد جمال الدين وأخرج له الأمر الصادر من محمد علي شاه، الذي وصل من دائرة البرق المتضمن تسليم السيد جمال الدين إلى أمير أفخم.

تم نقل السيد جمال الدين من همدان إلى شورين، وإسكانه في منزل سعيد خان أغا باش منير الدولة في تلك المدينة وخصصوا له حارساً ليلياً يتواجد على سطح المنزل، وبعد عدة أسابيع من إقامته هناك شاء القدر أن ينقل إلى مدينة بروجرد على بغل بعد أن ربطوا رجليه أسفل بطن البغل لكي لا يتمكن من الفرار، وبعد وصوله إلى بروجرد ألقوا به في السجن، وبعد مدة قصيرة تم قتله هناك عام ١٣٢٦هـ.ق/١٩٠٨م، إذ قدمت له القهوة المسمومة في بادئ الأمر ومن ثم خنقوه بواسطة «قايش»، في حين يذكر ادوارد براون في كتابه «الثورة الفارسية» قائلاً: «إن السيد جمال الدين فر من السجن أيضاً، ومن الواضح انه اعتقل وقتل بالقرب من همدان، وهو بملابس غير ملابسه الاعتيادية».

يبرم، داويديان كانتساكتسي

ولِدَ يبرم داويديان كانتساكتسي في قرية «بدر سوم» التابعة لكَانتساك في عام ١٨٦٨م، واتجه إلى الدراسة في مدرسة الأرمن في كانتساك، وانضم وهو في السن السادسة عشرة أوالسابعة عشرة من عمره إلى «جمعية (حزب) الشباب الأرمينية» للإسراع في مساعدة الأرمن في «أرض روم» الذين كانوا يعيشون ظروف سيئة جداً أثر ممارسات الدولة العثمانية، ولهذا فإن داويديان كانتساكتسي يبرم شد الرحال إلى تفليس، وعندما بلغ الحادية والعشرين من العمر نال درجة رهط في تلك الجمعية (الحزب)، وأصبح مسؤولاً لفصائل الفدائيين فيها.

وفي هذا الجانب تأسس أيضاً حزب «داشناكسوتيون» في عام ١٨٩٠م، وكان يبرم خان من أوائل الأفراد الذين انضموا إلى هذا الحزب، إذ توجه إلى الأراضي العثمانية لإنقاذ الأرمن هناك وتقديم العون لهم، ولكنه اعتقل في الطريق اثر تصادمه مع القوات الروسية ونقل إلى سجن «قارص» ومن ثم إلى

السجن المركزي في تفليس، ونقل في نهاية الأمر إلى جزيرة «ساخالين» في سيبريا وفي صيف السنة الثانية من نفيه فر باتجاه إيران بصحبة أحد الأرمن الإيرانيين ويدعى هومانس ووثلاثة أفراد من الروس عن طريق نهر «آخوتسكي براليو» وأقام في مدينة تبريز، ثم توجه إلى سلماس، ومن هناك إلى قاراداغ وسكن في قرية أغا قان، وعقد قرانه على امرأة أرمينية هاربة في هذه القرية، وأصبح معلماً لمادة الرياضة في مدرسة أسست حديثاً في تلك القرية، ثم ذهب إلى أرمينيا سراً وأقام اتصالات مع زعماء حزب «داشناكسوتيون» وعاد إلى تبريز في عام ١٩٠١م وسكن فيها.

أثار نداء الداعين إلى الأفكار الدستورية في تبريز اهتمام يبرم خان، فذهب إلى رشت، واتجه إلى العمل في معامل الطابوق، وعمل في شق الطرق في محور طريقي قزوين - رشت، وكذلك رشت - بندر أنزلي، وفي تلك الأيام جمع حوله العمال الأرمن والجورجيين المهاجرين، وكذلك الكَيلانيين من المثقفين، وأسس حزب «داشناكسيون/ فرع كَيلان»، وعندما بدأت مرحلة «الاستبداد الصغير» وسيطر محمد علي شاه على طهران بعد قصف مجلس الشورى الوطني يوم ٢٣ حزيران ١٩٠٨م وإلغاء الحياة الدستورية، أسرع يبرم خان مع مؤيديه لمساعدة ستار خان والثوار في أذربيجان، وتمكن من الدفاع عن أذربيجان وتخفيف ضغط قوات الاستبداد عليها، ويذكر أحد مؤرخي الدستورية ما يأتي: «تأثر يبرم خان كثيراً بالروح الجهادية في معارك أذربيجان والمقاومة الباسلة التي أبداها أهالي تبريز، ولهذا فإنه كان يدعو على الدوام إلى وجوب اتخاذ الإجراءات اللازمة لسد الثغرات كي لا تركز قوى الاستبداد ثقلها في اتجاه واحد، وتبعث قواتها نحو ذلك الاتجاه».

سجل يبرم خان دوراً بطولياً في الثورة الدستورية بعد قصف البرلمان وإلغاء الحياة الدستورية في طهران، إذ انضم يبرم خان وبحماس يصعب وصفه إلى الداعين إلى الحرية والدستورية في رشت، وكان يعتقد انه ينبغي

على طهران ورشت أن يتوحدا مع تبريز ويمارسا الضغط على قوى الاستبداد، ولهذا ذهب يبرم خان ذات مرة إلى باكو سراً خلال نشاط الحركة الدستورية، وحصل هناك على وعود من الأفراد الأحرار بتأمين السلاح والعتاد الذي يحتاجه، وأسس في رشت لجنة «ستار»، وأسس أيضاً لجنة أخرى في بندر أنزلي عرفت بلجنة «برق»، وحينها أجرى مباحثات مع الثوار في طالش.

تمكن في نهاية المطاف من أرغام الحكومة الاستبدادية في رشت على السقوط، ووضع الأساس الصحيح للحكومة الدستورية في كَيلان، وسلم مسؤوليتها إلى سبهدار أعظم، ثم اتجه إلى مساعدة رفاقه المجاهدين في قزوين دون أن تطلب مساعدة منه، وقام بقتل غياث نظام، القائد المستبد في المدينة، التي وضعها تحت سيطرة الدستوريين، وتقدم باتجاه طهران وفي تلك الظروف كانت السياسات الاستعمارية الأجنبية تمارس ضغطاً على المجاهدين، وحتى أن روسيا القيصرية كانت تُضيّق الخناق على دعاة التحرر والأحرار في أذربيجان دعماً منها لحكومة محمد علي شاه القاجاري، ولهذا اعتصم ستار خان وباقر خان في البداية في القنصلية العثمانية في تبريز.

إن الأوضاع التي يعاني منها الثوار الدستوريين في أذربيجان حفزت يبرم خان لأن يسعى إلى تهيئة الأرضية المناسبة وبسرعة لفتح طهران، على الرغم من وجود معارضة لذلك التوجه، وحصول بعض الانشقاقات في قوات الدستوريين، فأسرع بالتقدم بقواته نحو كرج ومحطة قوافل شاه عباسي لكي يكون مؤهلاً لفتح طهران، وفي كرج التي تبعد (٤٠) كيلومتر غرب طهران، انضمت قوات سبهدار أعظم إلى قوات يبرم خان التي أبدت شجاعة فائقة خلال الاشتباكات التي حصلت بين القوات الدستورية وقوات محمد علي شاه، وفي أثناء التحرك من «ينكي إمام» إلى كرج وصل سبهدار أعظم خبر مفاده إن قوات القوزاق تمكنت من سحق المجاهدين الأرمن، إلا ان الأخير أدرك أن هذا الخبر لا أساس له من الصحة.

قبل وصول يبرم خان وقواته الدستورية إلى ضواحي طهران هرع ممثلا

السفارتين البريطانية والروسية، اللذان أفزعهما تقدم القوات الدستورية السريع باتجاه طهران، إلى لقاء يبرم خان وسلماه رسالة مشتركة حملت تهديداً وتحذيراً من دخول قواته طهران، كان مضمونها: «**أن محمد علي شاه أصدر أمرا بتنفيذ الدستور، فإن تمردت على ذلك فإنك ستُحسب على جماعات مثيري الفتن، ومن يسعون إلى إرباك الأمن والنظام، وبذلك ستضطر حكومتينا إلى التدخل في شؤونكم الداخلية**». فرد عليهما يبرم خان قائلاً: «**إنني أوافقكما وبكل سرور على مقترحكما، لأن مطلبنا الوحيد هو إرساء أسس الدستورية، ولكن الشاه أطلق مراراً وتكراراً كثيراً من الوعود، ولم يتردد عن القسم بالدفاع عن الدستور، ولكن دون جدوى، فلذلك يحق لنا أن لا نثق بوعوده الأخيرة، وإذا كان الشاه يريد إرساء أسس الدستورية بدون أن يكون له قصد آخر ليسمح لنا بدخول المدينة مع (١٥٠) شخص تقريباً... يجب أن يعقد مجلس الشورى الوطني جلسته، وان يصدر الشاه فوراً أوامره بأجراء الانتخابات النيابية، ويجب أن يصدر البرلمان مباشرة طرد الوزراء السيئين والخونة، وان تجري التحقيقات اللازمة لمعرفة المقصرين والمسببين بسفك الدماء وإثارة الفتن ومعاقبتهم على ذلك، وعندما يوافق الشاه على اقتراحنا، فإننا مستعدون للمصالحة معه، وفيما عدى ذلك فإننا سنواصل قتالنا**».

نظراً لأن المُمَثِليّن الذين سلماه الرسالة إلى يبرم خان لم تكن لديهم القدرة على اتخاذ القرار بهذا الشأن، لذا تقرر أن يسلماه الرد اللازم خلال ثلاثة أيام، وكان الرد أخيراً هو أن الشاه وافق على مطاليبهم، وبعد ذلك قرر يبرم خان الانطلاق صوب طهران، وفي ليلة ٢٣ حزيران ١٩٠٩م التقى سردار أسعد وبصحبته مائة شخص مع يبرم خان في قرة تبه، وتقرر بعد اللقاء أن يشنوا هجوماً على مركز تجمع القوات الحكومية في «فيروز بهرام»، وعندئذٍ انتشرت قوات يبرم خان في المركز وقوات سردار أسعد في الجناح الأيمن، وقوات سبهدار أعظم في الجناح الأيسر للجبهة، وبدأ يبرم خان وقوات ميرزا علي خان سرتيب بالتقدم يوم ٢٤ حزيران ١٩٠٩.

حصلت معركة بين دعاة الدستورية، وقوات المستبدين على بعد ثلاثة كيلو متر من مكان يدعى «قرة تبه»، واستمرت المعركة حتى ظهر ذلك اليوم، ونظراً لأن مؤيدي الاستبداد لم تكن لهم القدرة على الوقوف بوجه دعاة الدستورية، فإنهم اتجهوا إلى القيام بتدبير نوع من الخدعة لكسب المعركة، إذ رفعوا علماً أحمر وتقدموا إلى الأمام فتصورت قوات يبرم خان أن هؤلاء من البختياريين الدستوريين، الذين كانوا يحاربون قوات القوزاق على بعد (١٥) كيلو متر، وبذلك تغلغل المستبدون البختياريون بين قوات المجاهدين لنزع سلاحهم، وعزموا القبض على يبرم خان، وهنا أدرك أبراهام، أحد المجاهدين، من خلال تصرفات وأقوال هؤلاء الأفراد، دوافعهم وأهدافهم فأخبر يبرم خان فوراً بأن هؤلاء الأفراد من البختياريين المؤيدين للحكومة «وان هدفهم هو اعتقالك»، وبعد أن اتضح مخططهم الخياني ليبرم خان، تم التصدي لهم بأسلحة «موز»، وبعد أن وقع بين صفوف البختياريين المؤيدين للحكومة الإيرانية (٥٠ - ٦٠) قتيلاً لاذوا بالفرار.

ومن جهة أخرى تمركزت قوات القوزاق بالقرب من «بادمك»، وعلى التلال القريبة منها، فحصلت هناك معركة بينها وبين القوات الدستورية استمرت لمدة ساعتين حتى سيطر المجاهدون على «بادمك»، ومع ذلك استمرت الحرب في المناطق القريبة منها بين المجاهدين من جهة، وقوات القوزاق والبختياريين المؤيدين للحكومة الإيرانية من جهة أخرى لمدة ثلاثة أيام متتالية، انتهت بانسحاب قوات القوزاق والمناصرين للحكومة الإيرانية، وسيطرت قوات يبرم خان على قصبة سيد آباد، الأمر الذي مهد الحركة صوب طهران، وانضم البختياريون الداعون للدستورية إلى صفوف يبرم خان منذ ليلة ٢٠ حزيران ١٩٠٩م.

تقدمت القوات الدستورية نحو شاه آباد وأحمد آباد في الساعة الثانية بعد منتصف الليل، وفي الساعة السادسة من صباح يوم ٣٠ حزيران ١٩٠٩م دخل يبرم خان طهران عن طريق بوابة «يوسف آباد» وترك سالار حشمت، الذي

كان برفقته هناك. وأسرع هو ومجموعة من الأفراد نحو مبنى مجلس الشورى الوطني، وسيطر على ميدان بهارستان، وبعد أن عزم على احتلال مسجد سبهسالار، القريب من بناية المجلس قوبل بمقاومة كبيرة حتى وقع هذا المسجد تحت سيطرة يبرم خان بعد معركة ضارية، فرَّت على أثرها القوات الحكومية من ميدان المعركة بعد أن تكبدت خسائر جسيمة.

وبعد انتهاء المعركة وصلت قوات سبهدار والبختياريين المؤيدين للدستوريين أيضاً إلى طهران، إذ سلم المبنى المذكور إلى هذه القوات، في حين شن يبرم خان هجوماً على مبنى القوزاق داخل العاصمة طهران، وجرت معركة ضارية للسيطرة على هذا الموقع، وعندما لاحظ لياخوف، الجنرال الروسي، وحاكم طهران العسكري، بأنه محاصر من قبل قوات يبرم خان، ركز كل قواته على الجبهة القريبة من مدرسة الأرمن واستمرت المعركة طوال يوم كامل، سعت قوات يبرم خان وبسرعة للسيطرة على خنادق ومواضع أقوى ليضيقوا حلقة الخناق على قوات لياخوف أكثر فأكثر.

أخيراً حمل السكرتير الثالث للسفارة الروسية في الثاني من تموز ١٩٠٩م رسالة خاصة من لياخوف، الذي اتضحت له خسارة المعركة وكل شيء، إلى يبرم خان طالباً فيها ما يأتي:

١- أن تُمنح قوات القوزاق الأمان في حالة استسلامهم.

٢- أن يبقى ضباط القوزاق في مناصبهم، ويؤدوا مهامهم الحالية مثلما كانوا في السابق.

٣- تُدفع لضباط القوزاق ومراتبهم رواتب بالمقدار الذي كانوا يتقاضونه سابقاً.

٤- يُغض النظر عن نزع أسلحة قوات القوزاق.

٥- أن تتم تسمية لياخوف قائداً للواء القوزاق.

وبعد أن تم تسلم يبرم خان الرسالة بعث بالرد إلى لياخوف متضمنة النقاط التالية:

١- في حال استسلام قوات القوزاق سيتم العفو عن أفرادها والتعامل معها مثل بقية القوات العسكرية الإيرانية.

٢- يجب على قوات القوزاق إلقاء أسلحتهم أرضاً.

٣- سيتم دفع رواتبهم من لدن الحكومة الإيرانية ابتداءً من تاريخ إلقائهم السلاح أرضاً.

٤- يبقى لياخوف في منصبه مؤقتاً، وعليه أن يؤدي مهامه العسكرية من ألان فصاعداً تحت إشراف وأمرة وزير الحرب.

٥- على لياخوف أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتسليم قوات القوزاق ابتداءً من يوم غد.

٦- يكون مكان تسليم لياخوف رسمياً يوم غدٍ في بناية البرلمان الذي قصفه بالمدافع.

تم استسلام قوات القوزاق ولياخوف نفسه حسب النقاط التي حددها يبرم خان، وانتهت المعارك في طهران، لهذا عقد فاتحو طهران اجتماعاً في ساحة بهارستان، واتفقوا فيما بينهم بعد التشاور على تشكيل المجلس الطارئ للثورة الدستورية (المجلس السياسي الأعلى)، الذي تألف من (٥٠٠) عضو من الوطنيين الإيرانيين، وعدد الأعضاء المتواجدين في طهران من مجلس الشورى الوطني الأول لتحديد الموقف من الشاه الذي التجأ إلى السفارة الروسية مع عائلته، والبت في القضايا العامة، ومن القرارات التي اتخذها المجلس السياسي الأعلى وهو تعيين سبهدار أعظم وزيراً للحربية، وسردار أسعد وزيراً للداخلية ووزراء آخرين دون أن يكون هناك رئيساً للوزراء، بوصفهم هيئة مؤقتة حتى تشكيل الحكومة الإيرانية المقبلة، في حين تولى يبرم خان قيادة الشرطة الإيرانية.

غَيَّرَ مسؤولي الدستورية فيما بعد سلوكهم، ولم يكونوا منصفين في حكمهم على معارضي الدستورية ومؤيدي النظام القاجاري الاستبدادي، ففي الوقت الذي حكموا فيه بالإعدام على بعض معارضي الدستورية الذين لم يرتكبوا جرائم تستحق هذا الحكم القاسي بحقهم، نلاحظ على النقيض تماماً مما كان متوقعاً، إذ ان رموز الاستبداد القاجاري حظوا بالتقدير ونالوا المناصب العليا في الدولة على الرغم مما اقترفوه بحق الشعب الإيراني خلال الحقبة السابقة.

سادت الفوضى بعد حوالي عام على عودة الحياة الدستورية من جديد إلى إيران وحدثت اغتيالات سياسية راح ضحيتها العديد من الشخصيات الهامة في الدولة، ومنها أية الله السيد عبدالله البهبهاني، الذي اغتيل في ١٥ تموز ١٩١٠م، ثم اغتيل ميرزا محمد خان تربيت، أحد زعماء الديمقراطيين، وآخرين بشوارع طهران، وأدت الاتحادات والمليشيات المسلحة دوراً واضحاً في هذا الجانب، الأمر الذي دفع يبرم خان، قائد الشرطة، لأن يهاجم وبأمر الحكومة الإيرانية الدستورية!! ستار خان والمجاهدين المتواجدين في ساحة أتابك أعظم، لهذا نزل عملاء الاستبداد إلى الميدان بزي الحكومة الدستورية، وحاولوا السيطرة على كل شيء وإخراج الوطنيين الإيرانيين من أماكن تواجدهم بعد اتهامهم بشتى التهم السيئة التي لا تمت لهم بصله.

يذكر أحمد كسروي حول هجوم يبرم خان على حديقة أتابك لإخراج المجاهدين قائلاً: «**تعد هذه الحادثة من أكثر الأحداث حزناً في تاريخ الدستورية، ولأنها أكثر الحالات فساداً لدى قيادات إيران، لذلك فإنهم تمكنوا قدر الإمكان من إخفاء حقيقتها، ولم يوضحوها بشكل صحيح**»، وكتب في جانب أخر قائلاً: «**كانت عواقب هذا العمل المُعيب غير محمودة لدى محبي إيران كافة، ووصلت برقيات بهذا الشأن حتى من الدول الأجنبية**»، وفي هذا الصدد أيضاً تابعت صحيفة «كاسبي» الصادرة في القوقاز هذا الحدث، والتقى مراسلها في طهران مع يبرم خان، وطرح عليه عدداً من الأسئلة، إلا أن يبرم خان، عند إجابته، ألقى باللوم على ستار خان.

على أية حال لقد سُحِقَ المجاهدون في هذه الحادثة، وأصيب الزعيم الوطني ستار خان في ساقه، ولكنه واصل حياته بعد هذه الحادثة، ويَعتقِد كثير من المؤرخين أن يبرم خان كان أداة بيد عين الدولة، وقوام السلطنة في هذه الحادثة، ولكن في الظاهر كان يريد انجاز واجباته، ولم تقتصر أخطاء يبرم خان على ذلك حسب، بل انه ارتكب خطأً آخر لا يقل عن خطر حادثة الهجوم على المجاهدين في حديقة أتابك، وهو تأييده للإنذار الروسي النهائي للدستوريين في ٢٩ تشرين الثاني ١٩١١م[١]، الذي منح الدستوريون (٤٨) ساعة فقط لتنفيذه، وإلا سيقوم الجيش الروسي المتجحفل في رشت بالتحرك نحو طهران لاحتلالها.

فضلاً عن ذلك فإن يبرم خان هو الذي قام بإغلاق مجلس الشورى الوطني مع قواته بعد حل المجلس والقضاء على الثورة الدستورية بالشكل النهائي، ولهذا فإن يبرم خان لا يمكن أن يبرأ نفسه منهما، لذلك وضع كثير من الإيرانيين النقاط على الحروف عندما وجهوا الاتهام صراحة ليبرم خان بالتأكيد على أنه «**إذا كانت دوافع حادثة حديقة اتابك يلفها الغموض، فإن الدور الذي اتخذه يبرم خان بخصوص القبول بالإنذار كان واضحاً تقريباً**».

على الرغم من كل ما قدمه يبرم خان للمستبدين في المرحلة الأخيرة من حياته، إلا أن أسياده لم يقدروا جيداً تلك الجهود، إذ أزاحوه عن طريقهم بعد أن نفذوا من خلاله، بوصفه أداة لهم، كل ما يريدونه، ويذكر بعض المؤرخين أن يبرم خان تعرض إلى انكسار نفسي في أواخر حياته نتيجة لما

---

(١) طالب الإنذار الروسي الحكومة الإيرانية باتخاذ الإجراءات التالية:
إبعاد شوستر وليكوفر عن إيران، وسيحدد وضع بقية الأفراد الذين عملوا في بعثة شوستر على وفق شروط أخرى.
أن لا تدعو الحكومة الإيرانية أي مستشار أجنبي إلى طهران من دون الحصول على الموافقة المسبقة من ممثلي روسيا وبريطانيا في طهران.
أن تقوم إيران بدفع النفقات التي تتحملها روسيا القيصرية في إرسال جيشها إلى إيران، وسيتم تحديد تلك النفقات المطلوبة، وكيفية تعويضاتها بعد تسلم الرد الإيراني.

ارتكبه من أخطاء في حديقة اتابك العامة، وكان يصف نفسه بأنه مذنب، ويرغب بالتعويض عن زلته تلك.

ويشير أحمد كسروي إلى يبرم خان قائلاً: «**سار يبرم خان في طريق الخطأ سواء بوعي أم بدون وعي، وفتح أبواباً جديدة للبؤس والمعاناة على نفسه وبلاده معاً، وتألم كثيراً بعد أن أدرك الحقيقة في أواخر حياته، وذكر لمرات عديدة، انه وإتباعه خُدِعوا من لدن السياسيين الروس والبريطانيين، ولم يفهموا ذلك جيداً، ولهذا فأنه أُصيب بحالة من اليأس إلى الحد الذي كان ينزعج كثيراً من التحدث حول مستقبل إيران، حتى وفاته بشكل مفاجئ في مدينة شورجة الصغيرة**».

كما ذكر أحمد كسروي أيضاً في جانب أخر بخصوص يبرم خان مؤكداً، أن يبرم خان كان في خلاف مستمر مع ستار خان، وكان دوره في حادث حديقة أتابك العامة أكبر كثيراً من دور الباقين، كما انه ساند الحكومة الإيرانية في قضية الإنذار وأيده بقوة، وقام مع القوات التي كانت تعمل بإمرته بإغلاق البرلمان بيده، ناهيك عن إغلاق الجمعيات الداعية إلى التحرر والدستورية، كما حجبت الصحف عن الصدور عندما كان مديراً للشرطة، وتم القبض على مجاميع أخرى من دعاة التحرر الذين تم طردهم من طهران، على يد يبرم خان، لذلك فإن عيوب يبرم خان لم تُعَد قليلة، ولا ينبغي التغطية عليها.

يحيى خان

هو الابن الثالث لميرزا نبي خان أمير ديوان قزويني، والزوج الرابع لعزة الدولة، شقيقة ناصر الدين شاه، وأخ الحاج ميرزا حسين خان سبهسالار، الصدر الأعظم لناصر الدين شاه، ويحمل ألقاباً متعددة منها «المستشار الخاص، ومعتمد المُلك، والوزير الخاص، ومشير الدولة».

ولد يحيى خان في عام ١٢٤٧هـ.ق/ ١٨٣١م، وبالنظر لأن والده ميرزا نبي خان بذل جهوداً كافيه لتربية وإعداد أبناءه، فأنه أرسل نجليه ميرزا حسين خان ويحيى خان إلى أوربا لغرض الدراسة في بداية عهد ناصر الدين شاه، وسرعان ما عاد ميرزا حسين خان إلى البلاد، ولكن يحيى خان اتجه إلى إكمال تعلم اللغة الفرنسية في باريس، وعمل بعد عودته إلى البلاد في عام ١٢٧٢هـ.ق/ ١٨٥٥م مترجماً في وزارة الخارجية، ومن ثم عُيِّنَ نائباً للسفير الإيراني في بطرسبورغ، وبعد عودته من بطرسبورغ في عام ١٢٧٣هـ.ق/ ١٨٥٦م عينه ميرزا آقا خان نوري، الصدر الأعظم، في السنة نفسها مستشاراً له، ونظراً لعزل الأخير في عام ١٢٧٥هـ.ق/ ١٨٥٨م، فقد عينه ناصر الدين شاه مستشاراً خاصاً ومترجماً له.

سافر يحيى خان في عام ١٢٧٦هـ.ق/ ١٨٥٩م إلى اسطنبول في مهمة خاصة كُلِف بها من لدن ناصر الدين شاه لتقديم أوسمه للمسؤولين العثمانيين منحت من الأخير، وجلب أوسمه للأمراء وكبار مسؤولي الحكومة الإيرانية مقدمه من السلطان العثماني معه عند عودته عام ١٢٧٧هـ.ق/ ١٨٦٠م، وفي عام ١٢٧٨هـ.ق/ ١٨٦١م صدر فرمان (مرسوم) بتولي مظفر الدين ميرزا لولاية العهد، وتولي يحيى خان حاكماً لولاية تبريز، وأُنيطت به، فضلاً عن مسؤولياته الأخرى مهمة أمين صندوق للأموال التي تخصص من نفقات الشاه، وفي عام ١٢٨٤هـ.ق/ ١٨٦٧م عندما زار ناصر الدين شاه خراسان (الزيارة الأولى)، كان يحيى خان، المستشار الخاص، من بين المرافقين له في هذه الزيارة، ونال في أواخر ذلك العام لقب معتمد المُلك.

وبعد أن توفي الزوج الثالث لملك زاده خانم عزت الدولة، المدعو اعتضاد الدولة قوانلو في عام ١٢٨٥هـ.ق/ ١٨٦٨، طلب يحيى خان معتمد المُلك الزواج منها، وعندما عُيِّنَ حاجي ميرزا حسين خان وزيراً للعدل في عام ١٢٨٨هـ.ق/ ١٨٧١م، تولى يحيى خان معتمد الدولة حكم آراك وكمرة، وضم حكومتي لورستان وخوزستان إلى حكومته أيضاً. بعد وفاة أمير أصلان

خان قوانلو مجد الدولة، ولكن البلاط الإيراني استدعاه بعد مدة قصيرة من ذلك، وعُيِّنَ وزيراً خاصاً، وعضواً في دار الشورى الكبرى، التي أسسها ناصر الدين شاه.

عُيِّنَ يحيى خان في عام ١٢٨٩هـ.ق/ ١٨٧٢م بمنصب المسؤول عن الخفر فيها، وفي السنة ذاتها أوكلت إليه حكومة كيلان، وعندما اصطحب الحاج ميرزا حسين خان سبهسالار الشاه في رحلته إلى أوربا في عام ١٢٩٠هـ.ق/ ١٨٧٣م كان يحيى خان ضمن موكبه، وبعد أن عادوا من أوربا عَيَّنَه ناصر الدين شاه حاكماً على يزد في عام ١٢٩١هـ.ق/ ١٨٧٤م، ووالياً لإقليم فارس في عام ١٢٩٢هـ.ق/ ١٨٧٥م، إلا انه لن يحصل على منصب هام بعد عودته من مهمته في فارس حتى عام ١٢٩٤هـ.ق/ ، ١٨٧٧م.

عُيِّنَ في العام نفسه حاكماً لمازندران، وظل في هذا المنصب حتى أوكل له أخوه الحاج حسين خان سبهسالار، الذي رافق ناصر الدين في رحلته الثانية إلى أوربا عام ١٢٩٥هـ.ق/ ١٨٧٨م، منصب وكيل وزير الخارجية الإيرانية، وقيادة الجيش من طهران بدلا عنه، كما عُيِّنَ يحيى خان في عام ١٢٩٧هـ.ق/ ١٨٧٩م وزيراً للبناء بدلا عن محمود خان ناصر المُلك، وبعد أن توفي أخوه الحاج حسين خان في مشهد في عام ١٢٩٨هـ.ق/ ١٨٨٠م، أو كما قيل انه دس له السم بأمر من ناصر الدين شاه، منحه الأخير لقب مشير الدولة، وعَيَّنَه وزيراً للعدل، وفي عام ١٣٠١هـ.ق/ ١٨٨٣م أوفد ناصر الدين شاه يحيى خان مشير الدولة إلى بلاط بطرسبورغ لتقديم التهاني لولي العهد الروسي لبلوغه سن الرشد، وخلال هذه الزيارة نال يحيى خان لقب جناب أشرف، وعُيِّنَ في نهاية جمادى الأول ١٣٠٣هـ.ق/ ١٨٨٥م وزيرا للخارجية.

بعد خروجه من الوزارة الأخيرة كانت لديه رغبه في الذهاب إلى ولاية خراسان لتولي حكومتها، وكان الروس يؤيدون ذلك، بينما كان البريطانيون يعارضون ذهابه إلى خراسان بشده، وبالنتيجة عَيَّنَ ناصر الدين شاه أخاه غير الكُفء ركن الدولة، الذي يرغب فيه البريطانيون، والياً لخراسان.

كان يحيى خان مشير الدولة رجلاً ساعياً وراء الجاه والمناصب، ومعداً للدسائس، وتقرب كثيراً من الروس خلال مدة بقاه من دون منصب حتى تم تعَيينَه في عام ١٣٠٦هـ.ق/١٨٨٨م وزيراً للعدل مره أخرى، ووزيراً للتجارة أيضاً من أجل كسب ود الوزير المفوض الروسي ويحيى خان.

توفي يحيى خان مشير الدولة في ٢٠ جمادي الثاني ١٣٠٩هـ.ق/ ١٨٩١م عن عمر ناهز الثانية والستين، وبعد وفاته سلم لقبه ومناصبه إلى الحاج الشيخ محسن خان معين المُلك، ونقل جثمانه إلى مشهد، أذ دفن إلى جوار أخيه حسين خان سبهسالار في حرم الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام.

المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- أحمد شاكر عبد العلاق، إيران في عهد أحمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥ دراسة تاريخية في التطورات السياسية الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة الكوفة، ٢٠٠٨.
- صباح كريم رياح الفتلاوي، إيران في عهد محمد علي شاه١٩٠٧-١٩٠٩دراسة تاريخية لتطورات السياسة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة الكوفة، ٢٠٠٣.
- ضاري محمد أحمد الحياني، البهائية - حقيقتها وأهدافها، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الشريعة / جامعة بغداد، ١٩٨٨.
- علي جواد كاظم الجبوري، إيران في عهد محمد شاه ١٨٣٤- ١٨٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية / جامعة بابل، ٢٠٠٨.
- علي خضير عباس المشايخي، إيران في عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨-١٨٩٦ رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٨٧.
- فيصل عبد الجبار عبد علي، التاريخ السياسي للمؤسسة الدينية في إيران ١٥٠٠- ١٩٠٩ رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (المُلغى)، بغداد ١٩٨٨.
- لازم لفته ذياب المالكي، إيران في عهد مظفر الدين شاه ١٨٩٦- ١٩٠٧،

أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة البصرة، ١٩٩٧.

- مسلم محمد حمزة العميدي، أمير كبير أنموذجاً للتحديث في إيران أواسط القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

- ــــــ، عباس ميرزا ودوره في تحديث إيران ١٧٩٨- ١٨٣٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ٢٠١١.

ثانياً: الكتب:

١- با للغة العربية:

- جون ليمبرت، إيران حرب مع التاريخ، ترجمه للعربية حسين عبد الزهره مجيد، مركز الدراسات الإيرانية، البصره، ١٩٩٢.

- حسن كريم الجاف، الوجيز في تاريخ إيران دراسة في التاريخ السياسي منذ ظهور الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية، الجزء الثالث، بغداد، ٢٠٠٥.

- خضير مظلوم فرحان البديري، إيران في ظل انتفاضة التبغ والتنباك ١٨٩٠- ١٨٩٢ دراسة في السياسة الداخلية، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، ٢٠٠٩.

- ــــــ، فصول من تاريخ إيران الحديث والمعاصر، الجزء الأول (العهد القاجاري ١٧٩٦- ١٩٢٥، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، ٢٠٠٨.

- ــــــ، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية في إيران ١٩٠٥- ١٩١١، مطبعة الطيف، الكوت، ٢٠٠٥.

- طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية ١٩٠٦-١٩٧٩، بيروت، ١٩٨٠.

- عباس كاظم مراد، البابية والبهائية ومصادر دراستهما، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٨٢.

- عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، مطبعة المركز النموذجي بالجيزة، الجيزة، ١٩٧٣.

- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، الجزء الأول، بيروت، ١٩٧١.

- عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة دراسة تاريخية وثائقية، فرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية، ط٢، ٢٠٠٨.

- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تعريب نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، ط٥، بيروت، ١٩٦٨.

- كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥.

- محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة إيران والخيج العربي (١٦)، البصرة، ١٩٨٣.

- مركز البحوث والمعلومات، الموسوعة الإيرانية المعاصرة، الجزء الأول (الشخصيات)، بغداد، ١٩٨٥.

٢- باللغة الفارسية:

- إبراهيم تيموري، عصر بي خبري يا تاريخ امتيازات در إيران، تهران، ١٣٣٢ش.

- ـــــ، قرار داد ١٨٩٠ رزى تحريم تنباكو أولين مقاومت منفيدر إيران، بي جا، بي تا.
- إبراهيم صفائى، تاريخ مشروطيت به روايت اسناد، جاب أول، انتشارات إيران، تهران، ١٣٨١.
- ـــــ، رهبران مشروطه، انتشارات جاويدان، جلد أول، تهران، ١٣٤٦ش.
- ـــــ، رهبران مشروطه، انتشارات جاويدان، جلد دوم، تهران، ١٣٤٦ش.
- إبراهيم فخرائى، سردار جنكل ميرزا كوجك خان، جاب نهم، سازمان جاب وانتشارات جاويدان، ١٣٥٧ش.
- أبو القاسم طاهرى، تاريخ روابط بازركانى وسياسى إيران وانكليس جلد دوم، بي جا، ١٣٥٤ش.
- أحمد باقر عاقلى، شرح حال رجال سياسى ونضامى معاصر إيران، نشر كُفتار، جلد سوم، تهران، ١٣٨٠ش.
- أحمد كسروى، تاريخ مشروطه إيران، مؤسسة انتشارات نكاه، تهران، ١٣٨٨.
- ـــــ، تاريخ هيجده ساله أذربيجان ياسر كَذشت ودليران، به اهتمام محمد رضا حسن بيكى، انتشارات كوشش، جاب أول، تهران، ١٣٨٨.
-إسماعيل رائين، فراموشخانه وفرماسونرى در إيران، جلد دوم، جاب أول، ايتاليا، ١٩٦٨.
- بهرام خيابانى، خطب شيخ محمد خيابانى، تهران، بي جا، بي تا.
- بهنام كريمى، آسيب شناس - نهضت جنكل، جاب أول، تهران، ١٣٨٢ش.
- بيتر آورى، تاريخ معاصر إيران أز تأسيس تا انقراض سلسله قاجاريه، ترجمه للفارسية محمد رفيعى مهر آبادي، جلد أول، مؤسسة انتشارات عطايى، تهران، ١٣٧٣ش.
- تهيه كننده كورلين، بدايع وقايع نخستين سفر مظفر الدين شاه به أوروبا،

ترجمه للفارسية نير المُلك، به كوشش وحيد نيا، انتشارات وحيد، بي جا، ١٣٥٠ش.

- جلال الدين مدنى، تاريخ سياسي معاصر إيران، انتشارات إسلامي، جلد أول، قم، ١٣٨٠ش.

- جهانكير ميرزا، تاريخ نو (شامل حوادث دوره قاجاريه)، سعي واهتمام عباس إقبال، انتشارات علمى، تهران، ١٣٢٧ش.

- جواد صديّق، مليت وانقلاب در إيران، انتشارات فانوس، نيويورك، ١٣٥٢ش.

- جورج.ب. جرجيل، فرهنك رجال قاجار، ترجمه للفارسية غلامحسين ميرزا صالح، جاب أول، انتشارات زرين، ١٣٤٩ش.

- حامد الجار، دين ودولت در إيران. نقش علماء دوره قاجار، ترجمه للفارسية أبو القاسم سرى، تهران، ١٣٥٥ش.

- حبيب اله أبو الحسن شيرازي وديگران، تاريخ تحولات سياسي واجتماعي صد ساله أخير إيران، تهران، ١٣٨٥ش.

- حسن بيرنيا وعباس إقبال آشتيانى، تاريخ إيران از آغاز تا انقراض ساسانيان - تاريخ مفصل إيران از صدر إسلام تا انقراض قاجاريه، جاب ششم، انتشارات بهزاد، تهران، ١٣٨٨ش.

- حسن طباطبائى، يادداشت سيد محمد طباطبائى از انقلاب مشروطيت إيران، نشر آبى، جاب أول، تهران ١٣٨٢ش.

- حسين آباديان، انديشه دينى وجنبش ضد رزى در إيران، تهران، ١٣٧٦ش.

- ـــــ، إيران؛ از سقوط مشروط هتا كوتاى سوم أسفند، جاب أول، مؤسسة مطالعات وبزوهشهاى سياسي، تهران، ١٣٨٥ش.

- حسين جودت، تاريخجه فرقه دمكرات يا جمعيت عاميون إيران، تهران، ١٣٤٨ش.

- حجت الله أصيل، زندكانى وانديشه ميرزا ملكم خان ناظم الدوله، جاب أول، نشرنى، تهران، ١٣٧٦ش.
- خاطرات ليدى شيل، ترجمه للفارسية حسين أبو ترابيان، تهران، ١٣٦٢ش.
- خان ملك ساساني، دست بنهان سياستا تكليس در إيران، تهران، بى تا.
- خسرو معتضد، حاج أمين الضرب وتاريخ تجارت وسرمايه كذارى صنعتى در إيران، انتشارات جانزاده، بي جا، ١٣٣٦ش.
- داريوش رحمانيان، جنبش مشروطه، انتشارات كانون أنديشه جوان، جاب أول، تهران، ١٣٩٠ش.
- دايرة المعارف موضوعى دانش بشر، به كوشش وسر برستى مهدى تجلى بور، بى جا، بى تا.
- دوستعلى خان معير الممالك، رجال عصر ناصرى، جاب أول، نشر تاريخ إيران (شركت سهامي خاص)، تهران، ١٣٩٠ش.
- ـــــــ، يادداشت هاى از زندكانى خصوص ناصر الدين شاه، جاب أول، نشر تاريخ إيران، تهران، ١٣٩٠ش.
- رحيم رضا زاده تكت، انقلاب مشروطه إيران به روايت اسناد وزارت أمور خارجه انكليس، انتشارات معين، تهران ١٣٧٧ش.
- رسول جعفريان، بست نشينى مشروطه خواهان در سفارت انكليس، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران، جاب دوم، تهران، ١٣٧٨ش.
- رضا، نقش شيخ فضل الله نورى در جنبش مشروطيت، بى جا، بى تا.
- رضا قلى خان هدايت، ملحقات تاريخ روضة الصفاى ناصرى، جلد دهم، قم، ١٣٣٩ش.
- روح الله صالحي، تعارض در انقلاب مشروطه، مؤسسة نشر كزنيش، جاب أول، بى جا، ١٣٧٨ش.

- زانت أفارى، انقلاب مشروطه إيران (١٩٠٦- ١٩١١)، ترجمه للفارسية رضا رضايى، نشر بيستون، تهران، ١٣٧٩ش.

- س.على آذرى، قيام شيخ محمد خيابانى در تبريز، جاب أول، تهران، ١٣٢٩ش.

- سهيلا ترابى فارسانى، تجار مشروطيت ودولت مدرن، جاب أول، تهران، ١٣٨٤ش.

- سيد أبو الحسن علوى، رجال عصر مشروطيت، به كوشش ويازخوانى حبيب يغمائى وايرج افشار، جاب دوم، تهران، ١٣٨٥ش.

- سينا وحيد، قيام كوهرشاد، جاب أول، شركت سهامى جابخانه (وزارت ارشاد إسلامى)، بى جا، ١٣٦١ش.

- شاهبور روسانى، ستار خان، خياباني، ميرزا كوجك جنكلى، إيران رها از فقر وظلم، انتشارات اطلاعات، تهران، ١٣٨٩ش.

- ــــــ، نهضت ميرزا كوجك خان وأولين جمهورى شواريى، تهران، ١٣٧٢ش.

- شوكت على قيزى، تبريز طوقاى (قيام شيخ محمد خيابانى)، ترجمه للفارسية برويز زارع شاهمرس، تبريز، ١٣٩٠ش.

- شيخ آقاى بزرك تهرانى، ميرزاى شيرازى، انتشارات وزارت ارشاد إسلامى، تهران، ١٣٦٣ش.

- شيخ حسن أصفهاني كربلائى، تاريخ دخانيه ياتاريخ وقايع تحريم تنباكو، انتشارات دفتر نشر الهادى، تهران، ١٣٧٧ش.

- عباس إقبال آشتياني، ميرزا تقي خان أمير كبير، تهران، ١٣٤٠ش.

- عباس رمضانى هميرى، سيد جمال الدين أسد آبادي، انتشارات ترفند، جاب أول، تهران، ١٣٨٣ش.

- عبد الحسين نوائى، دولتهاى إيران از آغاز مشروطيت تا اوليتماتوم، تهران ١٤١٣ هجرى.
- ـــــ، مهد عُليا به روايت إسناد، انتشارات أساطير، جاب أول، تهران، ١٣٨٣ش.
- عبد الرفيع حقيقت (رفيع)، تاريخ نهضتهاى ملّى إيران، جلد بنجم، از جدال مشروطه تا سقوط جبهه ملّى، جاب أول، تهران، ١٣٨٥ش.
- عبدالله رازى، تاريخ مفصل إيران از تأسيس سلسله ماد تا عصر حاضر، جاب دوم، تهران، ١٣٣٥ش.
- عبدالله مستوفي، شرح زندكانى من ياتاريخ اجتماعهى وادارى دوره قاجاريه، جلد أول، (از آغاز محمد خان تا آخر عصر ناصر الدين شاه)، جاب دوم، تهران، ١٣٢١ش.
- على أصغر حقدار، نامه هاى ميرزا ملكم حان ناظم الدوله (زبده ومتن برخى نامه ها)، جاب أول، تهران، ١٣٨٩ش.
- على أكبر دهخدا، لغت نامه، مراجعة محمد معين، شماره (٧٦)، تهران، ١٣٣٤ش.
- على أكبر ولايتى، تاريخ سياسي وديبلوماسى إيران دوران ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه، انتشارات وزارت أمور خارجه، تهران، تهران، ١٣٧٥ش.
- ـــــ، مقدمه فكري نهضت مشروطيت، جاب ششم، نشر: دستر نشر فرهنك إسلامى، تهران ١٣٧٣ش.
- على جانزاده، خاطرات سياسى رجال إيران از مشروطيت تا كودتاى ٢٨ مرداد١٣٣٢ ش، انتشارات جانزاده، جاب دوم، تهران، ١٣٨٢ش.
- عليرضا أوسطى، أيران در سه قرن كَذشته، جلد أول، جاب أول، انتشارات با كتاب، ١٣٨٢ش.

- ع.ن. ذبيح زاده، رهبران دينى در نهضت مشروطه، مركز انتشارات مؤسسه آموزش وبزهش امام خمينى (ره)، قم، ١٣٨٢ش.

- غلامحسين نزاد، رسائل مشروطيت (١٨) رساله ولايحه درباره مشروطيت، جاب أول، منابع أنديشه سياسي در تاريخ إيران، كتاب أول، تهران، ١٣٧٤ش.

- غلامرضا ورهرام، نظام سياسى وسازمان هاى اجتماعى إيران در عصر قاجار، جاب أول، انتشارات معين، تهران ١٣٨٥ش.

- غلامعباس نجم الدين، كرمان از مشروطيت تا سقوط قاجار، انتشارات حسنين عليهما السلام، قم، ١٣٨٥ش.

- فرشته نورائى، تحقيق در أفكار ميرزا ملكم خان ناظم الدوله، تهران، ١٣٥٢ش.

- فريدون آدميت، أمير كبير وإيران، تهران، ١٣٦١ش.

- ـــــ، أنديشه هاي ميرزا آقا خان كرمانى، انتشارات بيام، تهران، ١٣٧٥ش.

- فريدون أكبر زاده، نقش رهبرى در نهضت مشروطه - ملّى نفت وانقلاب إسلامى، جاب أول، نشانى، تهران، ١٣٨٠ش.

- كريم زاده بهزاد، قيام أذربايجان در انقلاب مشروطيت إيران، تهران، ١٣٣٢ش.

- كريم سليمانى، ألقاب رجال دوره قاجاريه، بامقدمه أيرج افشار، نشر نى، جاب أول، تهران، ١٣٧٩ش.

- ل.س. فورتسكيو، رجال تهران وبرخى ولايات شمال غرب إيران، ترجمه للفارسية محمد على كاظم بيكى، انتشارات مركز اسناد وتاريخ ديبلوماسى، تهران، ١٣٧٩ش.

- مجموعة مؤلفين، شرح حال واقدامات شيخ محمد خيابانى، برلين، ١٣٠٤ش.
- محسن بهشتى سرشت، نقش علما در سياست از مشروطه تا انقراض قاجار، انتشارات مكاونت، تهران، ١٣٨٠ش.
- محمد إسماعيل رضوانى، انقلاب مشروطيت إيران، تهران، ١٣٨١ش.
- محمد بطحائى، إيرانستان، لندن، بى تا.
- محمد رضا حتمى، نقش مجتهد فارس در نهضت تنباكو (زند كينامه سياسى- اجتماعى سيد على أكبر فال أسيرى قم، ١٣٧١ش.
- محمود ستا يش، مشروطيت إيران، نشر ثالث، تهران، ١٣٨٥ش.
- محمود محمود، تاريخ روابط سياسى إيران وانكليس در قرن نوزدهم ميلادى، جلد هشتم، انتشارات شركت نسبى حاج محمد حسين إقبال وشركاءه، تهران، ١٣٣٣ش.
- مسعود غلاميه، حاجى صمد خان شجاع ألوله ورزيم مشروطه، جاب أول، تهران، ١٣٨٠ش.
- معصومه مافى وديكران، خاطرات واسناد حسين قلى خان نظام السلطنه مافى باب أول (خاطرات)، جاب دوم، نشر تاريخ إيران آست، تهران، ١٣٦١ش.
- منوجهر كيانى، برحمدار حماسه جنوب صولت الدوله قشقائى سردار عشاير صولت الدوله قشقائى، انتشارات كيان، شيراز ١٣٨١ش.
- مهدى أنصارى، شيخ فضل الله نورى ومشروطيت، جاب سوم، انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٧٨ش.
- مهدى بامداد، شرح حال رجال إيران قرن ١٢و١٣و١٤ هجرى شمسى، تلخيص ذبيح الله على زاده اشكورى، جاب أول، انتشارات فردوس، تهران، ١٣٨٤ش.

- مهدى داودى، عين الدوله ورزيم مشروطه، جاب أول، انتشارات سازمان كتابهاى حبيبى، تهران، ١٣٢١ش.
- مهديقلى هدايت مخبر السلطنه، خاطرات وخطرات توشه اى از تاريخ شش بادشاه وكوشراى ازدوره زندكي من، انتشارات كتابفروش زوّار، جاب سوم، تهران ١٣٦١ش.
- مهدى مجتهدى، تاريخ حيات تقى زاده، جابخانه ولايتى، تهران، ١٣٢١ش.
- ـــــ، رجال أذربايجان در عصر مشروطيت، بع كوشش: غلامرضا طباطبائى مجد، انتشارات زرين، تهران، بى جا.
- مهران أمير أحمدى، رهبران فكر مشروطه نقد وبررسى آرا وانديشه هاى بانيان فكرى انقلاب مشروطيت، انتشارات دُرسا، جاب أول، تهران، ١٣٨١ش.
- منصوره اتحاديه (نظام مافى)، مجلس وانتخابات از مشروطه تابايان قاجاريه، جابأول، نشر تاريخ إيران (شركه سهامي خاص، تهران، ١٣٧٥ش. مؤرخ الدوله سبهر، إيران درجنك بزرك ١٩١٤- ١٩١٨، تهران، ١٣٣٦ش.
- مورغان شوستر، اختناق إيران، ترجمه للفارسية أبو الحسن سوشترى، تهران، ١٣٤٤ش.
- ناصر نجمى، محمد على شاه ومشروطيت، انتشارات زرياب، تهران، ١٣٣٧ش.
- ناظم الإسلام كرماني، تاريخ بيدارى إيرانيان، جلد أول، جاب دوم، تهران ١٣٢٤ش.
- نكارش دكترم ملكزاده، زندكاني ملك المتكلين، تهران، ١٣٢٥ش.
- نيكى.آر. كدى، إيران دوران قاجار وبر آمدن رضا خان (١١٧٥-

١٣٠٤هـ.ش.)، ترجمه للفارسية مهدى حقيقت خواه، انتشارات ققنوس، تهران، ١٣٨١ش.

- هادي رهبرى، تجار ودولت در عصر قاجار أز همز يسقى تا رويا رويى، تهران، ١٣٨٧ش.

- يحيى دولت آبادى، حيات يحيى، جلد دوم، انتشارات فردوس، تهران، ١٣٧١ش.

- يعقوب آزند، قيام تنباكو، مؤسسه انتشارات أمير كبير، تهران ١٣٦٧ش.

٣- باللغة الإنكليزية:

- Algar H., Mirza Malkum Khan, A Study in the History of Iranian Modernism, London,1973.
- -----------, Religion State in Iran 1785- 1906, Berkely and Los Angeles, 1960.
- Armajani Y., Iran, New Jersey, 1972.
- Browne E.G., The Persian Revolution of 1905- 1909, London, 1966.
- Cottam R.M., Nation alism in Iran, New York, 1964.
- Curzon G.N., Persia and Persian Question, Vol. 11, London, 1966.
- Fatemi N, S., Diplomatic History of Persia 1917- 1923, Anglo- Russian Power Politics in Iran, New York, 1952.
- Hair A.H., Shi'ism and Constitutionalism in Iran A Study of the Role Played Persidan Residents of Iraq in Iranian Politics, Perekely, 1977.
- Hurewits J., Diplomacy in the Near and Middle East A Documentary Record 1535- 1914, Vol. 1, New York, 1975.
- Jazani B., Capitalism and Revolution in Iran, London, 1982.
- Kazemzadeh F., Russia and Britain in Persia 1864-1914, A Study in Imperialism, New Haven, 1968.
- Keddie N.R., Religion and Rebellion in Iran. The Tobacco Protest of 1891-1892, London, 1966.
- Mahdavi S., Haj Muhammad Hassan Amin AL-Zarb and his World", A Case Study of Social Mobility in Qajar Iran (Utah University), 1998.
- Nazem H., Russia and Great Britain in Iran 1900- 1914, Teheran, 1975.
- Niramand B., Iran the New Imperilism in Action, New York, 1962.

- Swietochowski T., Russian Azerbaijan 1905- 1920, The Shapinh of National Identity in the Amuslim Comm unity, New York, 1985.
- Sykes P., A History of Persia, Vol. London, 1958.
- Upton J,M., The History of Modern Iran An Interpretation, Cambridge, 1961.
- Wilber D.N., Contemporary Iran, London, 1963.

ثالثاً: البحوث والدراسات باللغة الفارسية:

- محمد نهاد، رزى.بيكار بيروز تنباكو، «آذرخش» (نشريه دانشجوان)، دانشكه اقتصاد - دانشكاه تهران، دفتر دوم، شماره (٢) تهران، ١٣٥٧ش.
- ميرزا فضلعلى آقا مولوي تبريزى، شرح قتل ميرزا علي أصغر خان أتابك، در كتاب «سيرى در انقلاب مشروطيت تأثير قيام مردم تبريز وأذربيجان در بيروزى هاى انقلاب مشروطيت»، بكوتس رضا همرا، انتشارات ياران، تبريز، ١٣٨٧ش.

رابعاً: البحوث والدراسات باللغة الإنكليزية:

- Fathi A., "The Role of (Rebels) in the Constitutional Movement in Iran", International Journal of Middle East Studies, Cambridge, Vol. 10, No.1, February 1979.
- Klein I., "British Intervention in the Persian Revolution 1905- 1909", Historical Jounrnal, London, Vol.XV, No. 4, December, 1977.

Philipp M., Mirza Aqa Khan Kirmani, in Book "To Wards A Modern Iran, Studies in Thought, Politics and Society", Edited By Kedourie E. and Haim S., Frank Cass, 1980.
- Yapp M.E., 1900- 1921: The Last Year of the Qajar Dynasty, in Book "Twentieth Century Iran", Edited By Amir Sadeghi H.

شخصيات
العهد البهلوي
(١٩٢٥ - ١٩٧٩)

الجزء الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾

صدق الله العلي العظيم

[سورة البقرة، الآية: ٣٢]

المقدمة

لا يختلف اثنان بخصوص أهمية الشخصية في صنع الأحداث التاريخية المختلفة، ولا نبالغ إذا ذكرنا بأن دراسة الشخصيات الإيرانية ما تزال بعيدة جداً عن اهتمام باحثينا الأكاديميين وغيرهم، على الرغم من تأثيرها الواضح ليس في الحياة السياسية والاجتماعية حسب، بل وفي الحياة الثقافية أيضاً، ناهيك عن أن الأحداث التاريخية لا يمكن دراسة جذور تكوينها دون معرفة نشأتها، وتسليط الضوء على من كانت له بصمات مؤثرة فيها، بوصفها سجل الحياة الذي يمكن من خلاله الاطلاع على الميدان الحيوي للشخصية والزوايا الخفية والمجهولة التي رافقت مسيرتها ودفعت بها إلى عالم الوجود.

شهد العصر البهلوي (١٩٢٥- ١٩٧٩م) كماً تراكمياً من الأحداث التي اختلفت معطياتها السياسية باختلاف شخصياتها وزمان وقوعها وتشابك امتداداتها في ظل حالة الإرباك والفوضى السائدة في إيران، وتركز السلطنة والثروة، وتنامي شوكة الاستبداد الحاكم، مما تطلب التمييز بين المعلومات المتضاربة التي رسمت صورة واضحة المعالم، وصورة أخرى غامضة لشخصيات فرضتها ظروف المرحلة التاريخية التي كانت أحداثها جزءاً لا يتجزأ من هذه الشخصيات وردود أفعالها، وتوجهاتها الحقيقية المعبرة عن هويتها ومصداقية دورها الريادي في صنع الأحداث، واتخاذ القرارات بشأن القضايا الهامة من وجهة النظر الشخصية، بوصفها الفيصل الذي يُعيّن مصير

الأهداف الإستراتيجية للتحولات والانفعالات المخبأة بين ثنايا التاريخ، ويعيد التوازن إلى الميزان.

لذا فإن الشخصية الإيرانية آنذاك مثلت في حضورها وتفاعلها مع الأحداث التيار الجارف لتراكمات العهود الماضية، لتكون صاحبة الدور الفاعل في تمييز وتحريك القدرات الكامنة في حاضر التاريخ ومستقبله بفعل أولئك الذين أخذوا على عاتقهم التطلع في حياتهم إلى تحقيق الأمل، وتغيير تركيبة الواقع المحفوفة بالمخاطر.

إن ما يسعى هذا الكتاب إلى تحقيقه والوصول إليه هو معرفة أهم الوقائع التاريخية ذات الطابع السياسي والاجتماعي، التي كان لها دور مؤثر في حياة الشخصية الإيرانية خلال العهد البهلوي انطلاقاً من الرغبة في توفير المادة العلمية واغنائها بالملاحظات التي تُقدَم فيها رؤية الباحث وقناعاته التي تتضح في ما يتوافر له في إطار هذه الشخصية وتفاعلها مع الأحداث التي تمر بها، والكشف عن الحقيقة التاريخية الدقيقة التي تخدم البحث العلمي، والتعامل بحيادية مع المعطيات السلبية والايجابية التي رافقت تلك الشخصية في استيفاء معلوماتها وتصوير حركة تطورها ومدى تأثيرها في صنع الأحداث خلال مرحلة مفصلية قائمة بذاتها، عُدّت من أهم المراحل في تاريخ إيران السياسي المعاصر، إدراكاً منا للحاجة الماسة والملحة لحالة المعاناة الحقيقية التي لازمت الباحثين في الحصول على المعلومات الميسرة في هذا الموضوع، وسداً للفراغ الكبير الذي تعاني منه مكتبتنا العربية والعراقية، التي أتمنى مخلصاً أن يملأ هذا الجهد ذلك الفراغ من أجل نشر الفائدة العلمية وتحقيق الغاية المرجوة.

وكما في الجزء الأول من «موسوعة الشخصيات الإيرانية» أخذت شخصيات الجزء الثاني «العهد البهلوي» تسلسلها استناداً إلى تسلسل الحروف الهجائية أيضاً، والاعتماد على اللقب والشهرة في تثبيتها، وفي الوقت نفسه

ابتعدنا عن درج المصادر والمراجع لكل شخصية في هوامشها، واكتفينا بدرجها في نهاية هذا الجزء ليتسنى للقارئ الرجوع إليها للاستفادة منها، وهي متنوعة يأتي في مقدمتها وثائق السافاك المنشورة في الكتاب الهام المعنون «مركز بررسى اسناد تاريخي وزارات اطلاعات، رجال عصر بهلوي» وبعدة أجزاء، تناولت أغلب الشخصيات المذكورة في الجزء الثاني من الموسوعة، ومُؤلَف «إيران در سه قرن كذشته - إيران في القرون الثلاثة الماضية»، المجلد الثاني، لمؤلفه عليرضا أوسطي، وكتاب «معماران عصر بهلوي - مهندسو العصر البهلوي» لمؤلفيه نجفقلي بسيان وخسرو معتضد، وكذلك كتاب «زندگينامه رجال ومشاهير إيران ١٢٩٩- ١٣٢٠هـ.ش - السيرة الذاتية لرجال ووجهاء إيران ١٩٢٠- ١٩٤١م» لمؤلفه حسن مُرسلوند، فضلاً عن كتاب «خاطرات سياسي رجال إيران آز مشروطت تا كودتاى ٢٨ مرداد ١٣٣٢هـ.ش - المذكرات السياسية لرجال إيران من الثورة الدستورية حتى انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣م»، لمؤلفه علي جنزاده، وغيرها من المصادر والمراجع المختلفة المبينة في القائمة الأخيرة الخاصة بها، التي مثلت المعين الهام الذي كان كفيلاً بتوضيح جوانب عديدة من شخصيات هذا الجزء.

ومن الجدير ذكره إننا لا ندعي الكمال والإلمام بالحقائق والتفاصيل كافة التي تخص الشخصيات الواردة في الجزء الثاني، بقدر ما تكون شذرات مختصرة عن تاريخ حياتها، وفي الوقت نفسه أن هذا الجهد المتواضع ربما يحمل بين طياته الخطأ والنقص، لذا ستظل أوراقنا مفتوحة دائماً لكل ذي رأي، كما أسلفنا في مقدمة الفصل الأول من الموسوعة، شاكرين للجميع تزويدنا بالمعلومات المطلوبة والآراء السديدة بهدف معالجة الخطأ للوصول إلى الهدف العلمي المنشود.

في الختام يلزمني أن أقف صامتاً منحنياً بخشوع العبد المطيع أولاً في محراب الشكر والامتنان لرب الكون العظيم، أملي ورجائي الباري جل

علاه، لعونه ومساعدته التي لا تقدر بثمن في تسهيل مهمتي لانجاز هذا العمل المتواضع، كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لمن مدّ لي يد العون والمساعدة العلمية، راجياً للجميع الصحة والموفقية في حياتهم، انه نعم المولى ونعم النصير.

الكـــوت آب ٢٠١٤

شخصيات العهد البهلوي
(١٩٢٥ - ١٩٧٩)

آيرم، سر لشكر (اللواء) محمد حسين

ولِدَ محمد حسين آيرم في عام ١٢٦١هـ.ش / ١٨٨٢م في باكو، وكان والده أحد الإيرانيين المهاجرين إلى القوقاز. أكمل محمد حسين دراسته الأولية في إيران، ومنذ بداية حياته اختار العمل في المجال العسكري، بوصفه من عائلة انجذب شبابها نحو الجيش، ثم سافر إلى يسان بطرسبورغ في روسيا لإكمال دراسته العسكرية، وتمكن هناك من تعلم اللغة الروسية، فضلاً عن اللغة الفرنسية، وكانت عودته إلى إيران قد تزامنت مع المرحلة الأولى للثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥- ١٩٠٩) برتبة ملازم أول، وتم تنسيبه إلى مديرية الشرطة الإيرانية، ونتيجة لما كان يتميز به محمد حسين آيرم من طول القامة، وامتلاكه للمعلومات العسكرية الواسعة، كان مورد توجه واهتمام الجنرال لياخوف الروس، قائد قوات القوزاق الإيرانية[(١)]، الأمر

(١) جلبت أنظار ناصر الدين شاه في أثناء سفرته الثانية إلى أوربا التنظيم المتفوق للجيش القوزاقي في روسيا، لذلك طلب من الكسندر الثاني، القيصر الروسي (١٨٥٥- ١٨٨١م)، أن يرسل له عدد من الضباط الروس لتدريب الجيش الإيراني الفنون العسكرية على غرار الجيش القوزاقي، فأرسل له الأخير أربعة ضباط برئاسة الكولونيل دومنتوفيتش لتنفيذ المهمة، ونتيجة لذلك أُسست فرقة خاصة للقوزاق في العاصمة طهران وغيرها من المقاطعات الإيرانية مثل تبريز وأصفهان ومشهد ورشت عام ١٨٧٩م، وكانت في الحقيقة هذه القوات وسيلة جديدة لتغلغل النفوذ الروسي في إيران، وإنها من الناحية الفعلية كانت=

الذي دفع الأخير لضمه إلى قوات القوزاق وترقيته إلى رتبة (نقيب)، وبعد ذلك تمكن تدريجياً من الارتقاء إلى رتب عسكرية عالية وحصل على رتبة عقيد وعميد، وعند نهاية الحرب العالمية الأولى حصل على رتبة فريق ركن، ومن ثم أصبح رئيساً لأركان الجيش.

غادر محمد حسين آيرم بعد ذلك إلى روسيا، وبعد انقلاب حوت ١٢٩٩هـ.ش / (شباط) ١٩٢١م عاد مجدداً إلى إيران، وتم تعيينه بعنوان قائد فوج وارسل إلى مازندران لتولي مهامه العسكرية ثم بعد ذلك تم دمج فوجي كيلان ومازندران معاً لتشكل منهما فرقة عسكرية مستقلة في الشمال الإيراني، وأصبح محمد حسين آيرم قائداً لهذه الفرقة، كما أصبح آنذاك ضابطاً هاماً في القيادة المركزية لفرقة القوزاق، ونال اهتماماً خاصاً من لدن سردار سبه(قائد الجيش - رضا خان) بعد انقلاب شباط ١٩٢١م، وفي الوقت الذي كان فيه محمد حسين آيرم قائداً للفرقة العسكرية المستقلة في الشمال الإيراني، وصله أمر عسكري بأن يسلم قيادة الفرقة إلى الجنرال فضل الله زاهدي، ويذهب هو إلى تبريز، ليحل هناك محل اللواء عبدالله خان أمير طهماسبي.

وبعد وصول رضا شاه إلى العرش في إيران في عام ١٩٢٦م، كان محمد حسين آيرم من ضمن القادة المقربين له، وقام محمد حسن آيرم بأعمال في أذربيجان أثارت غضباً عاماً لدى سكان أذربيجان، الأمر الذي دفع آية الله انكَجي، الزعيم الديني لأهالي آذربيجان، لتحريض الأهالي ضده، ونتيجة لنجاح مساعي الأخير في دفع أهالي تبريز إلى الثورة ضد آيرم، استدعى رضا شاه، الفريق أمير أحمدي إلى قصر كَلستان وكلفه بالنظر في الاضطرابات والفوضى التي حصلت في تبريز، فتوجه الفريق أمير أحمدي إلى تبريز، وقام بإخراج اللواء محمد حسين آيرم من حامية تبريز وأرسله إلى طهران بعد

=تستلم أوامرها من قيادة القوات الروسية والسفارة الروسية في طهران، وفي الوقت نفسه أصبحت هذه القوات مراكز للتجسس الروسي في مختلف أنحاء إيران.

الاتصال والتباحث مع آية الله أنكَجي بشأنه، واتخذ الفريق أمير أحمدي هذا الإجراء تحت غطاء اعتقال اللواء آيرم، ولكن الهدف الحقيقي من ذلك كان الحفاظ على حياته قبل كل شيء، واستلم هناك رئاسة البوابات الرئيسة في طهران.

عُيِّنَ محمد حسين آيرم في عام ١٣٠٦هـ.ش / ١٩٢٧م رئيساً للتفتيش في الجيش الإيراني، وسافر إلى أوربا في عام ١٣٠٩هـ.ش / ١٩٣٠م، وبعد أن عاد من أوربا تم تعيينه في العام نفسه بأمر من لدن رضا شاه رئيساً لهيئة التفتيش في الشرطة المركزية الإيرانية، وبعد مدة قصيرة من ذلك عُيِّنَ مديراً عاماً للشرطة، وكانت له سلطة مطلقة في تشكيلات الشرطة، وكان يُعد من أركان سلطة الشاه ولم يكن هناك شخص أقوى منه قط في حكومة الشاه.

بما أن الأجهزة العسكرية والمدنية الإيرانية، ووفقاً لتعاطف رضا شاه مع الألمان كانت الحكومة الإيرانية ترغب باستخدام النظام المطبق لدى الحكومة الألمانية انموذجاً لها، بعد أن أصبحت ألمانيا قوة مطلقة في العالم، لذا فإن محمد حسين آيرم كان يسعى جاهداً إلى تطبيق نظام الشرطة المتبع في ألمانيا (كَشتابو) في إيران، حتى أنه زار ألمانيا لعدة مرات لدراسة وضع نظام الشرطة الألمانية عن كثب، وهنا يؤكد عليرضا أوسطي في كتابه «إيران در سه كذشته - إيران في القرون الثلاثة الماضية» الجزء الثاني، قيمة الانجازات التي حصلت في إيران في أثناء تولي اللواء محمد حسين آيرم قيادة الشرطة بالشكل الذي لا يتلاءم مع بناء المجتمع وحمايته، ناهيك عن الروح الاستبدادية التي قاد بها هذا الجهاز قائلاً: **«أن ما ينبغي أن نذكره في هذا المجال هو أن الانجازات التي حصلت خلال مدة تولي آيرم لقيادة الشرطة وبشكل متكرر، شملت أعمالاً من بينها القتل والتعذيب والافتراء ومصادرة الأموال بحق دعاة التحرر والمثقفين في البلاد، التي سجلت في سجل أعماله»**، وهذا ما يؤكد طبيعة الحالة الاستبدادية التي كان يسير عليها النظام البهلوي في إيران.

نقلت قصص عجيبة وغريبة عن التعامل الوحشي واللا إنساني لجهاز

شرطة رضا شاه بقيادة اللواء محمد حسين آيرم، إلى الحد الذي يثير الدهشة والحيرة لدى كل مستمع، ويكفي هنا أن نَعِدّ المصير الذي لاقاه كل من تيمور طاش، وزير البلاط الإيراني آنذاك، وسردار أسعد بختياري، وزير الداخلية، أنموذجاً سافراً للجرائم التي ارتكبتها الشرطة في عهد رضا شاه، الأمر الذي شجع رضا شاه على ترقيته عسكرياً، ومن الأعمال الأخرى التي قام بها اللواء محمد حسين أيرم هي المشاركة والتدخل في تنفيذ الكثير من الصفقات الإجبارية لرضا شاه ومصادرة أملاك الناس لصالح الأخير، ومن الجدير ذكره هنا ان أول مافعله محمد حسين آيرم في قيادة الشرطة الإيرانية هو تشكيل إدارة سياسية خاصة كانت مهمتها الأساسية هي إرسال تقاريرها اليومية لرضا شاه حول أقوال وأفعال وأخلاق رجال الدولة وتصرفاتهم، وجمع اللواء محمد حسين آيرم خلال مدة توليه قيادة الشرطة الإيرانية ثروة كبيرة، ولم يمتنع عن القيام بأي اسلوب غير أخلاقي أولا إنساني من أجل تحقيق هذا الهدف.

حتى منتصف عام ١٩٣٥م أصبح محمد حسين آيرم الرجل الذي لامنافس له في إيران باستثناء رضا شاه، إلى الحد الذي كان فيه يشرف على الممتلكات الشخصية للعائلة البهلوية، ولكن على الرغم من ذلك فإن المكانة التي وصل اليها محمد حسين آيرم لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما سقط من نظر رضا شاه، واعتقد هو مكراً ان الأخير سيقوم باعتقاله ثم خلعه، إذا رأف بحاله دون أن يدفعه إلى المصير الذي لاقاه كل من تيمور طاش وسردار أسعد البختياري، لذلك وضع خطة ذكية تساعده في الهروب إلى خارج البلاد قبل فوات الأوان.

استناداً إلى الخطة التي وضعها محمد حسين آيرم، تأكد ان الأخيرأصيب بمرض غامض غير قابل للعلاج في أواخر عام ١٩٣٥م بشكل مفاجئ، وانه غير قادر على التكلم نهائياً، وذكر الأطباء أن السبيل الوحيد لعلاجه موجود في خارج البلاد، ومع أن رضا شاه عارض في البداية مغادرة محمد حسين

آيرم للبلاد، إلا أنه وافق على ذلك فيما بعد، إذ توجه اللواء أيرم بسيارة أجرة إلى أنزلي، في الوقت الذي كان فيه وجهه ملفوفاً بلفافٍ طبي ويسنده عدد من الأشخاص من تحت مرفقه، ومن هناك سافر إلى خارج البلاد، ووصل ألمانيا بعد عشرة أيام، وهناك تحول ذلك المرض الشديد والغامض فجأةً إلى عافية وصحة تامة، وأُبلغ رضا شاه بأن محمد حسين آيرم انطلق لسانه حال وصوله إلى ألمانيا وانه قادر على الكلام، وتبين لاحقاً أنه لجأ إلى هذه الخدعة من أجل الفرار من قبضة رضا شاه، لأن ملفات جرائمه وخيانته كانت في طريقها إلى الطرح، وبهذا فأنه استطاع بذكاء من إنقاذ حياته التي توقع أن يكون مصيرها أشبه بمصير تيمور طاش وسردار أسعد بختياري.

أحس رضا شاه انه انخدع بالطريقة التي رسمها محمد حسين آيرم من أجل الهروب إلى خارج إيران، ولم يكتف بذلك، بل أراد أن يجدد خيبته مرة أخرى مع الجنرال محمد حسين آيرم لعله يظفر به ليلقنه درساً في الانتقام، فأرسل له مظروفاً ومعه (١٠٠٠) ليرة ودعاه من خلاله أن يعود إلى إيران للاحتفاء بسلامته وتكريمه بشكل يليق به في بلاده، لكن محمد حسين آيرم كان أكثر ذكاءً من رضا شاه، إذ تسلم الألف ليرة، ثم أجاب رضا شاه قائلاً: **«ان الأطباء لن يسمحوا لي بالرجوع إلى إيران، ولن أعود أبداً»**.

حظي محمد حسين آيرم بدعم رسمي من لدن شرطة أس أس الألمانية وهتلر شخصياً، ومع أنه في البداية تمكن من أن يخدع الألمان بكلماته الدبلوماسية، لذلك سمحوا له بالعيش بحرية في برلين، ولكن بعد مضي مدة من الزمن، وبعد احتلال إيران من لدن قوات الحلفاء في ٢٥ آب ١٩٤١م وخلع رضا شاه، تأكد للالمان بأنه شخص ماكر واستغلالي، ولذلك وضعوه تحت المراقبة وتمكنوا أخيراً من أن يلقوه في السجن، ولكن في أثناء هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية واحتلال أراضيها من لدن قوات الحلفاء هرب إلى مدينة ليختن اشتاين الواقعة بين ألمانيا وفرنسا، ولكن بعد استسلام ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ودخول الحلفاء إلى ألمانيا، فضّل آيرم

الفرار على البقاء في برلين، فتوجه إلى إحدى القرى الحدودية الألمانية، وعاش هناك حتى اللحظات الأخيرة من حياته.

يذكر انه بعد عام ١٩٤١م واحتلال إيران من لدن قوات الحلفاء أراد محمد حسين آيرم أن يقوم بتشكيل «حكومة إيران الحرة» في المنفى بألمانيا، وتشاور في هذا الصدد مع عدل المُلك دادكر، أحد رووساء مجلس الشورى الوطني في عهد رضا شاه، الذي التقاه في باريس، لكنه لم يفلح في الحصول على موافقته، الأمر الذي دفعه لأن يدخل الساحة وحده، إذ قام بتشكيل «حكومة إيران الحرة» هناك، التي لم يجن منها أي مكسب أو منفعة.

لم يكن محمد حسين آيرم رجلاً ملتزماً، بل كان سيء الأخلاق، وسارق، واستغلالي، ناهيك عن أنه كان يقوم بطرق كل الأبواب لجلب المال والثراء، وأحد أعماله أنه كان يقوم باستيراد ورق القمار من الخارج ويبيعها في السوق السوداء للحصول على الأموال، فضلاً عن قيامه بسرقة المال الاضافي من بناء قصور رضا شاه في شمال إيران، ولكن كل ما عمله محمد حسن آيرم مع رضا شاه وما قدمه له من خدمات بدأ الأخير يشك به وغضب عليه، الأمر الذي دفع محمد حسن آيرم لأن يفر من إيران بحجة المعالجة، متوجهاً إلى أوربا، إذ تنقل بين ألمانيا وفرنسا، وقبل فراره من إيران كان يطمح أن يكون رئيساً للوزراء، لذلك كان حينها يتقرب إلى رضا شاه بهذه الأساليب ليجعل من الاحتمالات جبلاً من الكذب.

خضع محمد حسين آيرم في أواخر حياته عام ١٣٢٦هـ.ش / ١٩٤٧م لعملية جراحية في إحدى المستشفيات النمساوية، لكن صحته لم تتحسن، إذ توفيّ في ١١ فروردين ١٣٢٧ هـ.ش/ ٣١ آذار ١٩٤٨م في مدينة ليختن اشتاين عن عمر ناهز السادسة والستين.

ابتهاج، غلام حسين

ولِدَ غلام حسين ابتهاج في عام ١٢٧٧هـ.ش /١٨٩٨م، وهو نجل إبراهيم ابتهاج المُلك، وقد اشتهرت أُسرة ابتهاج المُلك بكونها أسرة بهائية، وكان الأخير قد استخدم جملاً تنطوي على التجاوز بشأن ظهور الإمام المهدي (عجل الله فرجه)، وعلى أثر ذلك اغتيل على يد سيد بله آقا بوساطة منجل، علماً أن نجله غلام حسين ابتهاج لم يكن أقل شأناً من أبيه. بدأ الأخير دراسته في رشت، ومن ثم سافر إلى بيروت وفرنسا لغرض مواصلة الدراسة.

عمل بعد عودته إلى إيران في الكمارك، كما عمل مترجماً في الحامية البريطانية في كيلان في عام ١٢٩٧هـ.ش / ١٩١٨م، وفي أثناء اندلاع حركة الغابة بقيادة ميرزا كوجك خان، جافى أبناء بلده واتجه إلى التملق باتجاه تحقيق الأهداف التجسسية المشؤومة للبريطانيين، ويذكر أنه عندما أُعدت خطة من لدن عضو المخابرات البريطانية المدعو الكابتن نوئيل بمساعدة مدير البنك الملكي في رشت المدعو باك لارن والقنصل البريطاني في رشت لاغتيال ميرزا كوجك خان، وفي أثناء تنفيذ هؤلاء خطتهم، تم اعتقالهم من لدن رجال الغابات، في حين عمل غلام حسين ابتهاج، الذي كان يخدم الأجانب في تلك المدة، واسطة لتهريبهم، وبعد أن ارتكب الأخير سلسلة من الجرائم، القي القبض عليه في ميناء أنزلي على يد رجال الغابات، وثارت ضده موجة من الغضب بسبب خيانته، وتمت المطالبه بمحاكمته لينال جزاءه العادل، ولكنه أطلق سراحه بعد توسط إحسان الله خان ورضا أفشار، رئيس الدائرة المالية في كيلان.

بعد إطلاق سراحه لجأ غلام حسين ابتهاج إلى السفارة البريطانية في رشت، ومن ثم ذهب إلى طهران بمساعدة السفارة البريطانية، وعمل في طهران سكرتيراً لرئيس الوزراء في بادئ الأمر، ومن ثم سكرتيراً لمحافظ كيلان، وانتقل إلى وزارة الفوائد العامة في عام ١٣١٠هـ.ش / ١٩٣١م، وكان وكيل الوزارة آنذاك هو المستشار الأمريكي الكولونيل موريس، وأمضى غلام

حسين ابتهاج مدة من الزمن في العمل في شركة «أولن» التي كانت تقوم ببناء السكك الحديد في الجنوب، ومن ثم عُيِّنَ في وزارة الخارجية في عام ١٣١٠هـ.ش / ١٩٣١م.

ذهب غلام حسين ابتهاج إلى لندن في عام ١٩٣١م للعمل بصفة سكرتير أول لدى السفارة الإيرانية في بريطانيا، ومن ثم سافر للعمل في القاهرة سكرتيراً أول في السفارة الإيرانية هناك أيضاً، وانتقل ابتهاج للعمل في وزارة الداخلية في عام ١٣١٣هـ.ش / ١٩٣٤م، وأصبح آنذاك مديراً لدائرة السياحة، ورئيساً لنادي السياحة الإيراني أيضاً، وبعد ذلك تولى منصب أمين العاصمة طهران، وفي منصبه هذا اتُهم بالاختلاس من لدن المحقق في المحكمة الجزائية المدعو محمودى، الذي تحدث عن اختلاسه لأربعين مليون ريال من الأموال الحكومية، الأمر الذي أدى إلى تشويه سمعته وأغلق ملف خدماته الحكومية إلى الأبد على أثر ذلك، ونال غلام حسين ابتهاج العضوية في مجلس الشورى الوطني خلال الدورتين السادسة عشر والتاسعة عشر عن منطقتي بندر أنزلي ولاهيجان، في حين توفي غلام حسين ابتهاج في عام١٣٤٤هـ.ش / ١٩٦٥م عن عمر ناهز السادسة والستين.

أديب السلطنة، حسين سميعي «كيلاني بدون ضوضاء»

في البداية علينا ان نميز بين حسين سميعي أديب السلطنة، وبين العقيد أديب السلطنة رادسر، الذي كان مديراً للشرطة السرية في عهد رضا شاه، ومن ثم تولى إدارة مؤسسة السكك الحديد العامة في البلاد عام ١٩٣٩، فالأول كان أحد الشخصيات الإيرانية البارزة التي تتمتع بسمعة حسنة في كيلان. ولد في مدينة رشت عام ١٨٧٤م.

أكمل حسين سميعي أديب السلطنة دراسته التمهيدية في مدينة كرمنشاه

حيث كانت تقيم عائلته، ثم انتقل إلى طهران لإكمال دراسته، فدخل مدرسة دار الفنون، ثم عُيِّنَ موظفاً في وزارة الخارجية الإيرانية، واستمر لمدة طويلة يعمل في الدائرة العثمانية التابعة لها، وكان حسين سميعي من ضمن المواطنين الإيرانيين الذين انضموا لحركة الهجرة خارج العاصمة الإيرانية بعد أن قرر الروس احتلال مدينة طهران عام ١٩١٥، بسبب تطورات أحداث الحرب العالمية الأولى.

هاجر إلى جانب المئات من المواطنين ورجال الدين والسياسيين والصحفيين، وكل شخص عانى من المعاملة الاستبدادية وقسوة الروس في التعامل مع الإيرانيين، إذ هاجر من طهران إلى قم وكاشان وأصفهان ومن ثم إلى مناطق غرب إيران، ولم تستمر هجرته مدة طويلة حتى هاجر حسين سميعي أديب السلطنة مثل بقية أعضاء الحكومة الوطنية «حكومة الدفاع الوطني»[(١)] من إيران إلى الدولة العثمانية وبقي هناك لمدة من الزمن، وأصدر بعد عدة سنوات مذكراته حول هذه المرحلة مع مذكرات الحاج عز الممالك أردلان.

حظي حسين سميعي أديب السلطنة بالاهتمام الواضح بعد عودته من الهجرة إلى إيران، ولم يستمر مدة طويلة حتى أصبح حاكماً لمدينة طهران، كما أصبح لمدة من الزمن وزيراً للداخلية، ومرة أخرى تسلم منصب محافظ

---

(١) قام الديمقراطيون الإيرانيون بتشكيلها في مدينة قم الإيرانية بالتعاون مع مجاميع من المعتدلين والتجار الذين هربوا بسبب خشيتهم من تطور الأحداث في العاصمة بسبب الإنذار الروسي الموجه للحكومة الإيرانية بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩١٥م، الذي أشارت فيه الحكومة الروسية القيصرية إلى أنها قررت وضع حد لنشاطات الألمان والعثمانيين الذين يحاولون جر إيران إلى الحرب، وأيد البريطانيون هذا الإنذار.
للتفاصيل يُراجع:
G. Lenczowski, Foreign powers intervention in Iran during world war 1, in book "Qajar Iran Political, Social and Cultural Change 1800-1925, Edited by: Bosworth E. and Hillenbrand G. Edinburgh, London, 1983, pp.82-83.

أذربيجان، ونظراً لأنه كان يحظى باهتمام وتقدير رضا شاه، فقد تولى رئاسة المراسيم في البلاط الشاهنشاهي لعدة سنوات، وذهب في رحلة خاصة خارج إيران، قام خلالها بزيارة مصر وعاد إلى إيران برفقة ولي العهد محمد رضا بهلوي والأميرة فوزية[1] التي عقد ولي العهد قرانه عليها هناك، فضلاً عن انه كان عضواً في الكثير من المجالس الأدبية والثقافية، كما عُيِّنَ مديراً للمجمع الثقافي الإيراني، وترك أرثاً من الأشعار والآثار، وكان حسين سميعي أديب السلطنة شخصاً رقيق القلب، عطوفاً، وهذا ما دفع رضا شاه لأن يقربه إليه كثيراً.

اختير حسين سميعي أديب السلطنة وزيراً للتجارة والفوائد العامة في حكومة قوام السلطنة في حزيران ١٩٢١، ووزيراً للفوائد العامة في حكومة مشير الدولة في كانون الثاني ١٩٢٢، كما عمل محافظاً لعدد من المحافظات الإيرانية الغربية وهي كرمنشاه وهمدان وعيلام، كما تولى حسين سميعي أديب السلطنة رئاسة المجلس الوطني للتربية الرياضية الإيرانية بعد أن كُلِفَ في الاجتماع الحادي عشر لهذا المجلس بذلك في تشرين الأول ١٩٣٤، واتخذ إجراءات عديدة في هذا الجانب بالتعاون مع الخبير الرياضي الأمريكي المستر غيبسون، فكان من نتائج المرحلة الطويلة التي ترأس فيها هذا المجلس

(١) ابنة الملك فؤاد الأول، ملك مصر، وأمها الملكة نازلي. ولدت عام ١٩٢١م، وتزوجت من ولي عهد إيران محمد رضا بهلوي في عام ١٩٣٩م، وبعد عامين من زواجها تقلد زوجها محمد رضا مقاليد الحكم بعد خلع أبيه رضا شاه عن العرش الإيراني، وأنجبت منه ابنتهما الوحيدة شاهيناز بهلوي، وتم الطلاق بينهما في عام ١٩٤٥م في القاهرة، وبعدها تم الطلاق في طهران عام ١٩٤٨م، حيث وقعت أزمة بين مصر وإيران بسبب هذا الطلاق بعد إصرار شقيقها الملك فاروق على الطلاق ورفضه عودتها إلى إيران، وفي آذار ١٩٤٩م تزوجت من العقيد إسماعيل شيرين، ابن عمها غير الحقيقي (قريب للاسرة المالكة)، وآخر وزير للحربية والبحرية في مصر قبل ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م، وأنجبت له ولداً وبنتاً، وظلت الأميرة فوزية مقيمة في مدينة الأسكندرية ولم تغادرها بعد قيام الثورة، وتوفيت هناك في الثاني من تموز ٢٠١٣م عن عمر ناهز الـ (٩١) عاماً، ودفنت في القاهرة إلى جانب زوجها الثاني إسماعيل شيرين.

تأسيس منظمة الكشافة الإيرانية وإجراء مباريات كرة القدم بين الفرق الرياضية في طهران وتبريز وشيراز وفرش أرضية ملعب دو شان تبه، مع استلام قرض مالي من وزارة المعارف، وإعداد التجهيزات الرياضية لدار المعلمين العليا، وتأسيس مخيم كشفي ميداني في حديقة منظريه، وإجراء مباريات لكرة الطائرة والدراجات الهوائية، والساحة والميدان في المدارس الثانوية، وإجراء احتفالات رياضية وكشفية، ومن الجدير بالذكر أن الرياضة في تلك الحقبة كانت تجابه بمعارضة واضحة من عامة الناس، إذا ما قورنت بالوقت الراهن، وان الخدمات التي قدمها حسين سميعي أديب السلطنة في أثناء عمله في المجلس الوطني للتربية الرياضية الإيرانية، وتعميمه للرياضة، وتشجيع الشباب عليها، والخروج من حالة السبات، تركت أثراً كبيراً في المجتمع، ولكن مع ذلك فقد لاقى سباق الدراجات الهوائية إقبالا كبيراً، إذ أن عدداً من المؤسسات الصحفية، ومنها مجلة «مرد أمروز - الإنسان المعاصر» والنوادي الرياضية، ومن بينها «نادي نيرو وراستي» أخذت تنظم هذه المسابقات عدة مرات سنوياً بعد أيلول ١٩٤١، وبشكل عام فقد تم تعميم رياضة «تسلق الجبال» و«الساحة والميدان» و«كرة السلة والطائرة» والعمل بها داخل المجتمع الإيراني منذ تلك المرحلة والمراحل التي أعقبتها.

ولغرض تطوير الرياضة ونشرها بين الشباب الإيراني، وصل إلى إيران خبير ياباني يدعى البروفسور أشبى، الذي حاول تعميم رياضة الجودو بين الشباب الإيراني، ولكن المستر غيبسون الأمريكي الذي لم يكن يرغب بأن يثبت اليابانيون حضورهم في الميدان الرياضي في إيران، عارض تعميم رياضة الجودو داخل إيران دون أي سبب مقنع، ومن الخدمات الأخرى التي قدمها المجلس الوطني للتربية الرياضية والكشافة في إيران خلال السنوات الستة التي تولى خلالها حسين سميعي أديب السلطنة رئاسة هذا المجلس، هي افتتاح دار معلمي التربية الرياضية وتخصيص ميزانية للرياضة في المحافظات والأقضية والنواحي، وتأسيس «جمعية الرياضة الإيرانية»، وتأسيس نادي

بوستان الرياضي، ونشر المباريات الرياضية في البلاد تحت عنوان «المباريات الأولمبية المحلية»، وشراء أرض ملعب أمجدية الرياضي (ملعب الشهيد شيرودي حالياً)، وإنشاء ساحة خضراء ومسبح هناك، وتحويل حديقة أمجدية إلى ملعب رياضي وإقرار نظام الأوسمة.

كان حسين سميعي أديب السلطنة على العكس تماماً من تيمور طاش، وزير البلاط الشاهنشاهي، إذ انه لم يسعَ إلى إظهار رضا شاه شخصاً عظيماً، وبما انه حافظ على منصبه رئيساً للمراسيم الملكية في مرحلة ما بعد أيلول ١٩٤١، لهذا سعى حسين سميعي أديب السلطنة إلى تحسين صورة النظام السياسي البهلوي، إذ كان يقوم باستقبال أغلب الأشخاص الذين كانت لديهم مشكلات مختلفة عند مراجعتهم البلاط ويستمع إلى معاناتهم، ولهذا السبب فإن الكثير من الشخصيات والوجهاء لم يعدوا المراجعة للبلاط الشاهنشاهي أمراً سيئاً آنذاك، لأنهم كانوا يقابلون شخصاً معمراً محترماً، حسن السمعة مثل حسين سميعي أديب السلطنة الذي يترأس المراسيم الملكية، خلافاً لسنوات ما بعد انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣التي كان فيها شأن مراسيم البلاط آخذاً في التراجع، إذ قيل بأن أحد رؤساء المراسيم الملكية أدى دور الوسيط في عقد الخمسينات عندما كان يتسلم مبالغ محددة من أصحاب رؤوس الأموال والتجار وغيرهم من الذين يعتزمون اللقاء بالشاه، إذ كان يأخذ منهم أموالا محددة في قِبال تخصيص وقت لمقابلتهم الشاه.

ومما يؤكد حسن سمعة حسين سميعي أديب السلطنة واتصاله بالجماهير الإيرانية، انه في عام ١٩٤٤ أطلق الجنود الهنود التابعون للجيش البريطاني في إيران النار على خمسة إيرانيين وقتلوهم بتهمة محاولة الاقتراب من إحدى القواعد وسرقتها دون ثبوت التهمة، وفي اليوم التالي للحادث أعلنت قيادة الجيش البريطاني في طهران أن العمال حاولوا سرقة أسلاك كانت متروكة في قاعدة أمير آباد في أثناء اقترابهم منها، مما اضطر الجنود لإطلاق النار عليهم، ونتيجة لذلك وفي ساعة متأخرة من ليل ذلك اليوم توجه جمع من

أهالي طهران الذين شهدوا الحادث إلى قصر المرمر (القصر الملكي) لتقديم شكوى بهذا الشأن، مطالبين بلقاء محمد رضا شاه لاستعراض الحادثة أمامه، وهنا استقبل حسين سميعي أديب السلطنة ممثلي طهران واستمع لأقوالهم، ولم يبد أية ردة فعل شديدة تجاه مجيئهم إلى القصر الذي يقيم فيه الشاه وفي ساعة متأخرة من الليل قال لهم بهدوء: «**أن صاحب الجلالة ذهب إلى غرفة نومه ولان الوقت متأخر فأنني لم أتمكن من إيقاظه وتقديم شكواكم السليمة والصحيحة تماماً، وسوف أطلعه على الحادث بعد أن يستيقظ من منامه**»، وعندها تفرق الناس بعد سماعهم هذا الكلام، ولكن حسين سميعي أديب السلطنة الذي كان يعلم جيداً أن الشاه الشاب والضعيف وفاقد الإرادة في تلك الحقبة لم يتمكن من اتخاذ أي إجراء تجاه الجيوش البريطانية أو الروسية المتواجدة على الأراضي الإيرانية، ولكنه مع ذلك عرض الحادثة على الشاه في اليوم التالي، وبطبيعة الحال لم يحصل حسين سميعي أديب السلطنة على نتيجة تستحق الذكر، ولكن ذكاء الأخير كان يكمن في انه وخلافاً لبقية مدراء مكتب الشاه ورؤساء المراسيم الملكية الآخرين، لم يقطع اتصاله بالجماهير الإيرانية ولم يزعج أحداً منهم أو يسبب لهم نوعاً من اليأس، ومن الطبيعي جداً أن يختلف حسين سميعي أديب السلطنة في هذا الشأن عن معينيان، آخر مدير لمكتب محمد رضا شاه، الذي كان يقوم بضرب رأس المُراجع بالرف عندما يصل أي شخص إلى المكتب ويسلمه طلباً يتضمن اطلاع الشاه عليه، تحت ذريعة انه لا يجرؤ على تقديم تلك الطلبات إلى الشاهنشاه.

سافر حسين سميعي أديب السلطنة إلى كابل في عام ١٩٤٠، إذ عُيِّنَ سفيراً لإيران في أفغانستان، وبعد سقوط رضا شاه في أيلول ١٩٤١ عين وزيراً للدولة في حكومة علي سهيلي التي شُكلتْ في شباط ١٩٤٣، وزار روسيا في عام ١٩٤٥ للمشاركة في أعمال مؤتمر المجمع العلمي الروسي بناء على دعوة من المسؤولين السوفيت، وتسلم في السادس من تموز ١٩٤٥

مسؤولية إدارة المجلس الوطني للتربية الرياضية والكشافة مجدداً، وخلالها زار العراق أيضاً، كما تولى رئاسة المجلس الوطني المذكور مرة أخرى للمدة من١٨ آذار ١٩٤٧ حتى ١٤ أيلول ١٩٤٧، وتولى في الوقت نفسه منصب رئيس مراسم البلاط، وجاء اسم أديب السلطنة كأحد الأدباء الإيرانيين في الكثير من دواوين الشعراء، إذ ترك إرثاً من الشعر الجيد وراءه، إلا أنه أصيب بمرض عضال في عام ١٩٤٧إضطره أخيراً إلى الاستقالة من منصبه الأخير وسافر إلى خارج البلاد لتلقي العلاج، وتوفي في ١٣٧٣هـ.ق/ ١٣٣٢هـ.ش / ١٩٥٣م.

ويمكن القول أخيراً أن حسين سميعي أديب السلطنة حقق انجازات كبيرة للرياضة الإيرانية، إذ أن حصول إيران على العضوية في اللجنة الأولمبية الدولية، وحضور الرياضيين الإيرانيين في اولمبياد لندن عام ١٩٤٨ جرى في الحقبة الأخيرة من رئاسته للمجلس الوطني للتربية الرياضية.

أرجمند، ليلى أمير
«صاحبة الملف الضخم في جهاز مكافحة التجسس»

ليلى أمير أرجمند هي إحدى زميلات فرح ديبا، زوجة محمد رضا شاه، في الدراسة، إذ استقرت في باريس، وعندما كانت فرح تدرس في فرنسا، كانت ليلى تدرس في الكلية نفسها التي تدرس فيها فرح. سافرت ليلى إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد زواج فرح ديبا من شاه إيران، وتخرجت في النهاية من قسم المكتبة من جامعة رانكرز في نيوجرسي، وعادت إلى إيران، وهناك قررت فرح ديبا أن تجد لها عملاً. اسمها الحقيقي هو ليلى جهان آرا ولكنها اشتهرت باسم زوجها أمير أرجمند بعد زواجها منه، فأخذت تعرف بليلى أمير أرجمند.

كانت ليلى أمير أرجمند في سن فرح ديبا نفسها، وتشبهها إلى حد كبير

من ناحية المظهر الخارجي، ولكن فرح ديبا كانت أقصر قامة منها قليلاً، وكانت تستعمل قبعات من النوع الذي تستعمله فرح ديبا، ومن ناحية الملابس فإنها سعت إلى ارتداء ملابس شبيهة بتلك التي كانت ترتديها فرح ديبا، وفضلاً عن أن ليلى كانت تضع على عيونها نظارات مظللة، فقد كان الآخرون يشبهون بينها وبين فرح ديبا.

توجد في إيران أكثر من أربعين دائرة ومؤسسة ولجنة وجمعية تابعة لفرح ديبا، لذلك أُسندت إدارة ورئاسة جمعية التنمية الفكرية للأطفال واليافعين إلى ليلى أمير أرجمند، ووضعت ميزانية كبيرة تحت تصرف هذه السيدة لتعليم الأطفال واليافعين الإيرانيين وفقاً لأفكارها الفرنسية- الأمريكية، وغرس روح الوطنية والدين والأخلاق والحضارة والمعارف لديهم، ومنذ ذلك اليوم الأول الذي دخلت فيه فرح ديبا إلى البلاط الشاهنشاهي، بدأ السافاك بمراقبة معارفها المشكوك بأمرهم، لأن التقارير التي كانت قد وردت إلى الشاه أشارت إلى أن فرح ديبا كانت تختلط بأعضاء حزب توده والحزب الشيوعي الفرنسي في باريس، خاصة وان أحد أبناء زعماء العشائر الأذربيجانيين المتجددين الذي درس في باريس لعدة سنوات وحصل على شهادة دبلوم طب في مجال الجهاز الهضمي، قال في محافل خاصة انه شاهد فرح ديبا شخصياً في احتفالات شيوعية (مثل ذكرى ثورة أكتوبر السوفيتية) بـ«سيته يونيورسيته» في باريس في عام ١٩٥٨ أو ١٩٥٩ وهي تبيع ساندويج الكافيار في معرض بيع المواد الغذائية في الاحتفالات الشيوعية.

أن محمد رضا شاه الذي كان يسعى إلى إدراك نوايا الرئيس الأمريكي كندي، وإلى تكييف نفسه معها، كان يعد وجود اليساريين في ميدان السياسة في إيران لا يشكل ضرراً، ولكن المديرية الثامنة العامة في جهاز المخابرات الإيراني التي كانت تراقب عادة الدبلوماسيين والموفدين الأجانب إلى إيران لاسيما الكوادر التابعة لسفارات الكتلة الشرقية، حصلت على أدلة حول تردد البعض من معارف الملكة فرح ديبا على هذه السفارات، والموضوع المهم

هنا هو العلاقات الودية والوثيقة بين ليلى أمير أرجمند وكارولي هالكر، القائم باعمال جمهورية المجر الديمقراطية في طهران، إذ لاحظ السافاك في أواخر عام ١٩٧٠ اللقاءات المتكررة للسيد كارولي هالكر مع ليلى أمير أرجمند، ويبدو أن الأخيرة لم تلاحظ أن السافاك قد وضعها تحت المراقبة، وعندما راجعها عناصر مكافحة التجسس وطلبوا منها التعاون معهم بشأن علاقتها مع كارولي هالكر، القائم بالأعمال وضابط المخابرات المجري في طهران، ومعرفة هدفه من اللقاءات معها، استغربت للأمر الذي لم تتوقعه نهائياً، وذهبت إلى الملكة فرح ديبا وأخبرتها بهذا الخصوص، فاطلعت الأخيرة مباشرة محمد رضا شاه على الموضوع، وطلبت منه إعفاء صديقتها من مثل هذا التعاون.

على الرغم من أن عناصر مكافحة التجسس في السافاك يبالغون إلى حد ما في الأمور كافة المتعلقة بالأجانب ويعدون كافة موظفي سفارات الكتلة الشرقية بأنهم جواسيس، ولكن فرح ديبا وأصدقائها لم يأخذوا هذه القضايا على محمل الجد، لاسيما وان الأخيرة التي كانت تتظاهر بالثقافة لم تنزعج من مشاهدة أشخاص من الكتلة الشرقية بين الأجانب الذين يحضرون في المآدب التي تقيمها، وبخصوص ليلى ارجمند، ففضلاً عن كارولي هالكر، أشارت الأوليات الموجودة في المديرية الثامنة العامة للسافاك إلى أنها كانت لديها اتصالات مع «برى هوغر» السكرتير الثاني السابق في السفارة التشيكوسلوفاكية، وان العلاقات وما يجري من مباحثات بينهما كانت عميقة وشخصية جداً.

كان قسم التنصت في جهاز السافاك يراقب آنذاك هواتف السفارة التشيكوسلوفاكية، وكذلك هواتف منازل دبلوماسييها، فضلاً عن مراقبة السافاك لهواتف الدبلوماسيين الأجانب غير المعلنة من خلال المعلومات التي يحصل عليها، وتفيد تقارير الاتصالات الهاتفية بأن «يرى هوغر»، السكرتير الثاني والملحق الصحفي للسفارة التشيكوسلوفاكية، التقى مع السيدة ليلى أمير

أرجمند وتحدث معها لمرات عديدة، وعندما عاد إلى براغ أرسل صندوقاً كبيراً يحتوي على أواني من الكريستال يبلغ وزنها (١٥٠) كيلو غرام إلى السفارة التشيكوسلوفاكية في طهران، التي قامت بدورها بإيصالها إلى منزل السيدة ليلى أمير أرجمند، وهذا ما أثبت أن مُرسِل هذه الأواني من الكريستال لم يكن موظفاً عادياً، أي ملحقاً صحفياً، بل أن جهاز المخابرات التشيكوسلوفاكي هو الذي كان وراء إرسال تلك الهدية.

أن التقارير التي كان يعدها جهاز السافاك بشأن مراقبة وملاحقة مختلف الأشخاص كانت تدرس ويجري تقييمها من قبل عدة أفراد، وقد كتب أحد المصادر في تقرير له ما يأتي: «**أن السيدة ليلى أمير أرجمند أجرت اتصالات عديدة مع يرى هوغر، الملحق الصحفي السابق في السفارة التشيكوسلوفاكية، وإنني اعتقد بأن علاقاتهما تحمل طابعاً جنسياً، لأنه يبدو من خلال تصرفات يرى هوغر بأن لديه رغبة عجيبة بهذه السيدة، وعندما جاء أحد النحاتين البارزين من تشيكوسلوفاكيا إلى إيران السنة الماضية، فإنه أعد نحتاً للسيدة ليلى أمير أرجمند وأهداه لها بناء على أمر من يرى هوغر**»، ولكن لم يحدد تقرير السافاك فيما إذا كان النحت شمل وجه السيدة ليلى أمير أرجمند أم جسمها كله، وكم هي المدة التي قضاها الفنان التشكيلي في إعداد هذا النحت وأين تمكن من أخذ نموذج من ملامحها؟، وذكر مصدر مجهول من مصادر السافاك في تقرير آخر نقلاً عن ليوكاسترومين، القنصل في السفارة التشيكوسلوفاكية، «بأن يرى هوغر كانت لديه علاقات ودية جداً مع السيدة ليلى أمير أرجمند، وحتى أن الأخيرة عبرت عن رغبتها في مغازلة يرى هوغر، الذي كان يخشى أن يقوم بعمل مماثل تجاهها» واضاف ليوكاسترومين إلى ذلك قوله: «**لقد أصبت بخيبة من عدم تحرك يرى هوغر في هذا المجال. للأسف أنه لم يرد عليها، ولو كان قد أبدى ذكاءً في علاقاته مع السيدة ليلى أمير أرجمند لحصل تقدم أكبر في مجال عملنا**».

كانت التقارير التي كان يجمعها جواسيس ومصادر السافاك الاستخبارية

قد تم جمعها وتقييمها في المديرية الثامنة العامة، وتم إعداد تقرير مفصل بشأنها ليرسل إلى الفريق الأول نعمة الله نصيري، مدير السافاك، ومع أن الشاه أوصل الأخير إلى هذه الرتبة الكبيرة جداً، إلا أن دماغه كان أشبه بدماغ العصفور، إذ لم تكن لديه القدرة على تحليل المعلومات التي يتم الحصول عليها وجمعها بصعوبة بالغة، وإنما كان بارعاً في التملق للشاه والملكة فرح ديبا، واثبات مدى خدمته لهما عن طريق تلك المعلومات، إلى الحد الذي لا يدرك من الأمور الأمنية والاستخباراتية شيئاً سوى العنف وضرب الأشخاص الذين يلقى القبض عليهم، وإصدار الأوامر بإطلاق النار وقتل فصائل المعارضة، ولكن عندما يتم الحديث حول السيدات المحيطات بالملكة فرح ديبا فإنه يختار الصمت ويأمر أتباعه بالتزام الصمت أيضاً وغض النظر عن الموضوع، لأنه كان يعلم جيداً أن الشاه لم يولِ اهتماماً بهذه التقارير، ويلتزم الصمت بشأن الفساد المالي والجنسي، ومع ذلك فقد زعمت السيدة ليلى أمير أرجمند بأنها لم تكن لديها علاقات وثيقة ومتطورة مع الملحق الصحفي للسفارة التشيكوسلوفاكية أو ملحق السفارة المجرية، وان مباحثاتها معهم كانت تتعلق بمهنتها، إلا أن الهواتف التي كانت تحت المراقبة والتقارير المتواصلة التي قدمتها مصادر المديرية الثامنة لجهاز السافاك كانت توضح أمراً آخر.

على أية حال وصلت القضية إلى أسماع الملكة فرح ديبا، والتي تشير إلى أن جهاز السافاك اتصل بالسيدة ليلى أمير أرجمند وطلب منها أن تتحدث حول عناصر مخابرات الكتلة الشرقية، ولكن الأخيرة اطلعت الملكة فرح ديبا على هذا الموضوع، التي بدورها أخبرت الشاه، الذي أصدر هو الآخر أمراً إلى نصيري، مدير السافاك ليوجه أتباعه بأن يتركوا تلك السيدة المرتبطة بالبلاط وشأنها، ولهذا فقد أغلق ملف السيدة ليلى أمير أرجمند في جهاز السافاك بعد سفرها مع زوجها ووالدتها للمشاركة في المهرجان الدولي للفلم في موسكو في العام ١٩٧٣، ويبدو أن السافاك لم يعد يعتزم التأكد من

العلاقات بين أنيسة الملكة ودبلوماسي الكتلة الشرقية، ولكن كوز يجكين، جاسوس كا.ك.ب، ذكر أمراً ملفتاً للانتباه عندما كتب بأن كثيراً من مصادره الاستخباراتية في البلاط اختفت بعد سقوط نظام الشاه، وان اتصاله مع تلك المصادر قطع أصلاً، وفي الحقيقة كان هناك أشخاص في البلاط الشاهنشاهي ولاسيما أولئك المحيطون بالملكة فرح ديبا، وفي كثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية كانوا يتمتعون بكافة الامتيازات والتسهيلات ويتقاضون رواتب ومخصصات ويمتلكون منازلاً وسيارات بشكل مجاني تقريباً، يزعمون أنهم اشتراكيون ويساريون، وهم يتمتعون بمظاهر الحياة الارستقراطية كافة، ومن بينها السفر الباهظ الثمن إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، وكانوا يعدون أحياناً أن مغازلة الكتلة الشرقية أمراً مناسباً، وكانت المشاركة في المآدب السنوية التي تقيمها سفارة الاتحاد السوفيتي في طهران وتناول الفودكا والمشروبات الكحولية بشكل مفرط والتحدث في حالة السكر من العادات التي ترغب بها السيدات والرجال من هذا النوع، وفي الوقت نفسه فإن أولئك الذين كانوا يتناولون الطعام على حساب البلاط إلى حد الإشباع، كانوا في أثناء زيارتهم إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية يضمون أصواتهم إلى أصوات مخاطبيهم ويعرفون ما يجري في البلاط مع تهويله بشكل عجيب ويفضحون أسيادهم، لأنهم وبسبب غرورهم وحماقتهم لم يكونوا يعرفون بأن ما لديهم من مال وجاه، وما يدفع لهم من رواتب مغرية هو من أسيادهم الظالمين الذين غضوا نظرهم عن أبناء الشعب الإيراني وخصصوا لمجموعة من المتملقين في البلاط إمكانات الحياة المترفة والارستقراطية كافة.

على أية حال هكذا كان المحيطون بالملكة فرح ديبا، والذين كان سبب حضورهم في البلاط والظن بأنهم مؤتمنون، وانهم حصلوا على امتيازات ومناصب ونثريات بدون ان يستحقوا، وكل ذلك كان سبباً من أسباب نزول البلاء على رؤوس الأسرة البهلوية.

أرسنجاني، سيد حسن

ولِدَ سيد حسن ارسنجاني عام ١٣٠١هـ.ش / ١٩٢٢م في طهران / شارع ري، وهو نجل سيد محمد حسين ارسنجاني، المولود في مدينة ارسنجان الإيرانية، التي تقع ضمن الولايات الخمسة المتكونة من أربعة عشر منطقة في الجزء الشرقي لإقليم فارس، وأحد أبرز رجال ارسنجان فارس وفلاحي الريف الإيراني هناك، ومن عائلة دينية محافظة، إذ كان من رجال الدين المعروفين في المنطقة ويعمل في مجال الزراعة، ولم يقتصر دور السيد محمد حسين على ذلك حسب، بل أنه شارك مشاركة فعالة في الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥- ١٩١١م)، إذ رافق البختياريين الذين توجهوا إلى طهران لاستعادة الحياة الدستورية والقضاء على ما كان يسمى بـ «عهد الاستبداد الصغير» في عام ١٩٠٩م، وبعد استرجاع الحياة الدستورية والاطاحة بمحمد علي شاه وخلعه من الحكم قي ١٧تموز١٩٠٩م، لم يعد إلى أرسنجان، إذ فضّل الاستقرار في طهران، التي تزوج فيها من هاجر لقايى، وانجبت له ولدان، الأول حسن والثاني نور الدين وبنت أخرى اسمها احترام، علماً أن سيد محمد حسين كان متزوجاً في السابق، ولديه ولد وبنتان، وتمكن أن يصل إلى مجلس الشورى الوطني في دورتين.

أكمل حسن محمد حسين أرسنجاني دراسته الابتدائية في مدرسة بهلوي، وتدرج في دراسته المتوسطة والثانوية في دار الفنون وسن لوئي، وكان أرسنجاني كاتباً في مرحلة شبابه، وحصل على مناصب مدنية عالية وجمع ثروة كبيرة بفضل ذكائه حتى أصبح من المتمكنين في عصره.

أكمل سيد حسن أرسنجاني دراسته في كلية الحقوق بجامعة طهران عام ١٣٢١هـ. ش / ١٩٤٢م وعمل في المصرف الزراعي منذ عام ١٩٤٠م لتأمين عيشته، في الوقت الذي كان فيه مشغولاً في الدراسة الجامعية، وفي الوقت نفسه طرح مشروع اقامة التعاونيات الريفية، الذي أثار توجه ورغبة وترحيب أصحاب البنوك، التابعة للمصرف الزراعي في طهران، ولذلك أصبح وهو في

سن التاسعة عشر من عمره مديراً لمشروع انشاء التعاونيات الريفية، وتم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع في منطقة دماوند، واتجه بعد آب ١٩٤١م إلى السياسة والعمل الصحفي، وبدأ بنشر بعض المقالات في صحيفة «تجدد إيران»، وتعرف على النخب السياسية في البلاد، والتحق بحزب «ميهن برستيان»، وبعد ذلك في حزب «بيكار»، الأمر الذي دفعه إلى كتابة العديد من المقالات في صحيفتي «نبرد» و«إيران ما».

نشر بعد ذلك مقالاته الصحفية تحت اسم مستعار (شيخ حسن محلاتي)، وبسبب مقالاته النقدية تم تغيير اسمه من لدن هيئة تحرير صحيفة «إيران ما» ليظهر باسم «إيراد»، في حين توصل محمود تفضلي، مدير صحيفة «إيران ما»، إلى فكرة تغيير اسم إيراد بشكل مقلوب ليصبح «داريا»، واعتقد بأنه الاسم المستعار المناسب لأرسنجاني، وقد اعجب الأخير بهذا الاسم وقام بنشر كثير من مقالاته تحت هذا الاسم.

أصبح في السابعة والعشرين من عمره ضمن طائفة المستشارين المقربين لأحمد قوام السلطنة، السياسي المحنك المعروف، في أربعينيات القرن الماضي، وأصدر في عام ١٩٤٥م صحيفة «داريا»، كتب فيها كثيراً من المقالات النقدية، إذ حمل العدد الأول من الصحيفة انتقاداً لاذعاً جاء فيه «الذين اجتمعوا في مجلس الشورى الوطني عليهم أن يعلموا أن عهد الخيرة والاستخارة انتهى، وأن عهداً جديداً قد حل... لقد أصابنا الضرر من جلوسكم خلف المناصب وعلى الكراسي وتدخين الترياق وشرب الشاي... تنحوا عن مناصبكم وليأخذ مكانكم رجال العلم والعمل».

وبمشاركة ملك الشعراء بهار، وأحمد علي سبهر مؤرخ الدولة، ومحمود محمود، وعدة أشخاص آخرين، قام حسن أرسنجاني بتأسيس حزب «آزادي» أي بمعنى الحرية، إلا أن هذا الحزب لم يترك له أثراً على الساحة السياسية الإيرانية.

تقرب السيد حسن ارسنجاني إلى أحمد قوام السلطنة لمدة من الزمن،

ونظراً لأن الأخير كان يميل إلى هكذا أشخاص مثل أرسنجاني، إذ أن مؤيديه كانوا من هذا الطراز، لذلك انتُخب ارسنجاني في عام ١٩٤٧م وبمساعدة من أحمد قوام السلطنة، نائباً في مجلس الشورى الوطني في دورته الخامسة عشرة عن مدينة لاهيجان، كما عمل محامياً في نهاية اربعينات القرن الماضي، وبعد أن وصل أحمد قوام السلطنة رئيساً للوزراء في ٢٧ تير ١٣٣١هـ.ش / ١٨ تموز ١٩٥٢م أصبح حسن ارسنجاني المعاون السياسي لرئيس الوزراء والمدير العام للمنشورات والاعلانات، لكن هذا المنصب لم يدم سوى ثلاثة أيام، إذ بعد سقوط حكومة أحمد قوام السلطنة في ٣٠ تير ١٣٣١هـ.ش/ ٢١ تموز ١٩٥٢م، ورجوع الدكتور مصدق لرئاسة الوزراء لم يبق لأرسنجاني منصباً.

بعد خريف عام ١٣٣٦هـ.ش/ ١٩٥٧م عاد حسن أرسنجاني إلى الساحة السياسة وقام بتأسيس جمعية «الحرية»، لكن عمل هذه الجمعية لم يدم طويلاً، إذ انحلت الجمعية في الشهر الأخير من العام نفسه، ووقف إلى جانب الدكتور أميني بعد انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣م، وفي عام ١٣٣٣هـ.ش/ ١٩٥٤م تم قبوله في كلية القانون/ جامعة طهران لدراسة الدكتوراه، وفي عام ١٣٣٥هـ.ش/ ١٩٥٦م نال شهادة الدكتوراه عن اطروحته المعنونة «**سيادة الدولة في المنظمات الدولية والدفاع عنها**».

تولى سيد حسن أرسنجاني مناصب هامة في الحزب الديمقراطي الإيراني، الذي أسسه قوام السلطنة، الذي كان حسن ارسنجاني يعدّه قدوته في عالم السياسة، وذكر عنه في هذا المجال قائلاً: «ان الذي أعجبني في أحمد قوام مايتميز به من شخصية قوية وثابته، ولم يقف أمام الشاه ويده على بطنه كسائر الرجال»، وفي الوقت نفسه أدار صحيفة «دموكرات إيران» لمدة لم تُعَد بالقليلة.

أصبح حسن ارسنجاني أحد مساعدي الجنرال الحاج علي رزم آرا في أثناء توليه رئاسة الوزراء ١٩٥٠- ١٩٥١م، وقدم له مشروعاً يتضمن توزيع الأراضي والممتلكات للفلاحين، ولكن لم يبق لهذا المشروع أثراً بعد اغتيال

علي رزم آرا في السابع من آذار ١٩٥١م، ورشح حسن ارسنجاني نفسه في انتخابات الدورة السابعة عشر لمجلس الشورى الوطني في شباط ١٩٥٢م عن مدينة كرج وساوجبلاغ، لكنه انهزم أمام منافسه بهاء الدين كهبد، ونظراً لأن حكومة أحمد قوام السلطنة المشكلة يوم ١٨ تموز ١٩٥٢م، التي جاءت بعد استقالة حكومة الدكتور محمد مصدق الأولى، لم تستغرق أكثر من أربعة أيام، إذ انهارت بسرعة أمام المواجهة الشعبية لها أثر انتفاضة العشرين من تموز من العام نفسه، ألف أرسنجاني كتاباً أسماه «مذكرات العشرين من تموز»، تطرق من خلاله إلى الأسرار التي كانت تقف وراء سقوط تلك الحكومة.

كما عمل وزيراً للزراعة[1] في حكومتي الدكتور علي أميني (تموز ١٩٦١- تموز ١٩٦٢م) وأسد الله علم (تموز١٩٦٢- آذار١٩٦٤م)، معلناً بأن أهداف الوزارة هو اصلاح الأراضي، ومؤكداً في الوقت نفسه رضا وموافقة مراجع التقليد ورجال الدين عن هذه الاصلاحات، وهذا ما أثار غضب المراجع الدينية، وقد انطلق مشروع «الاصلاح الزراعي» أولاً من قرى منطقة مراغة في الشمال الغربي من أذربيجان، وذلك لخبرة وزير الزراعة بهذه المنطقة ومافيها من الملاكين الرجعيين والمتنفذين، وفي الوقت نفسه لإثارة الفلاحين ضدهم، ويعتقد حسن أرسنجاني أنه في حالة انتصاره على الملاكين في مراغة سيكون من السهل عليه تنفيذ المشروع في أنحاء البلاد كافة.

بدأ حسن أرسنجاني تنفيذ مشروع توزيع الأراضي مطلع صيف ١٩٦١م

---

(١) يعود وصول حسن أرسنجاني إلى وزارة الزراعة إلى المعلومات الواسعة والخبرة الكبيرة بالأمور الزراعية وأنظمة الشركات المختلطة، فضلاً عن كل ما يتمتع به من القدرات الفائقة والكفاءة النادرة والشجاعة في الادارة وإتخاذ القرارات، ناهيك عن ضلوعه بالقانون، إلى جانب سعة الأفق في التعرف على النخب السياسية في البلاد. يُراجع بهذا الصدد: غلام رضا نجاتي، التاريخ الإيراني المعاصر. إيران في العصر البهلوي، نقله إلى العربية: عبد الرحيم الحمراني، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم، ٢٠٠٨، ص ١٩٩.

على وجه السرعة والشجاعة، إلى الحد الذي أذهل النخبة الحاكمة في إيران والمعارضة، مما أثار قلقاً حقيقياً لدى الشاه، الذي كان يسعى دائماً لأن ينسب له أي تحوّل في إيران مهما كان سطحياً وبسيطاً، وكان أرسنجاني قد أصر على تنفيذ المشروع على نحو من السرعة وذلك «لغياب الثورة الاجتماعية في إيران، والتي تعد الحجر الأساس في الاصلاحات، بل حتى الدستور الإيراني ناصر الاقطاعية، فكان البهلويون من كبار إقطاعيي البلاد» على حد وصف أرسنجاني نفسه.

عندما أُقيل حسن أرسنجاني في شباط ١٩٦٣م تغيرت كثيراً ماهية مشروع الاصلاح الزراعي كما كان يعتقد هو بذلك، إذ اضمحل القطاع الزراعي في البلاد، ومن الطبيعي جداً الإعتراف بالدور الذي قام به أرسنجاني في إيقاظ الطبقة الفلاحية، ولفت انتباهها إلى حقوقها المسلوبة.

عمل حسن ارسنجاني سفيراً لإيران في ايطاليا من ١٧ فروردين ١٣٤٢هـ.ش / ٦ نيسان ١٩٦٤م وحتى ٢٦ شهريور ١٣٤٣هـ.ش / ١٧ أيلول ١٩٦٥م، وتزوج في ايطاليا ورزق بولد لكن زواجه لم يستمر طويلاً، إذ طلق زوجته بعد مدة، ومن جانب آخر كان أرسنجاني متحدثاً ماهراً، وفي الوقت نفسه مكافحاً وكاتباً مقتدراً، ونتيجة لتأييده لقوام السلطنة فأنه كان ينتقد الشاه على الدوام، وكان يعتقد بأن الإصلاح الزراعي هو الخطوة الأولى نحو الإطاحة بالحكم البهلوي، ولهذا فأنه بذل جهوداً كبيرة من أجل تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، الذي استخدمه الشاه بداية لبرنامجه الاصلاحي المعروف بـ«الثورة البيضاء»، ويُعتقد أن مشروع الإصلاح الزراعي كان من بُناة أفكار أرسنجاني نفسه، وليس من لدن أفكار محمد رضا شاه.

أُلقي القبض على سيد حسن أرسنجاني بتهمة الأنشطة المناهضة للدولة، وجاء في تقرير السافاك يوم ٨ دى١٣٤٢هـ.ش/ ٢٩ كانون الأول ١٩٦٣م «**حسن أرسنجاني سياسي مرتبط ببريطانيا**»، وهناك تقارير أخريوردت من شخصيات موثوق بها أشارت إلى أن حسن أرسنجاني عميلاً بريطانياً قرّب

نفسه إلى الشاه والأمريكيين أخيراً ليعمل لصالح بريطانيا، ويذكر أيضاً أن أرسنجاني في عهد حكومة قوام السلطنة كان مرتبطاً بشخصيات بريطانية في السفارة البريطانية في طهران ويميل لصالحهم، كما أنه ذهب أخيراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التقرب منهم لصالح البريطانيين أيضاً، ولكن بعد انتهاء مدته وعودته إلى إيران لم يشارك في عمل الحكومة ولم تتم دعوته لذلك، وظل يعمل وكيلاً، وتوفيّ في ١١خرداد ١٣٤٨هـ.ش/ ١ حزيران ١٩٦٩م في ظروف غامضة، وهناك من يشير إلى أنه توفي نتيجة إصابته بالسكته القلبية عن عمر ناهز السابعة والأربعين من عمره.

من مؤلفاته وآثاره:

١- اتحاد العرب.

٢- سيادة الدولة في المنظمات الدولية .

٣- عشر مقالات.

٤- مذكرات سياسي.

إشراقي، قاسم

أكمل المهندس قاسم إشراقي دراسته في ألمانيا وعاد إلى إيران برفقة زوجته الألمانية، وعمل مسؤولاً عن دائرة اللاسلكي في مدينة نجف آباد، وبهذا بدأ خدمته في وزارة البريد والبرق والهاتف، وتولى منصب وزير البريد والبرق والهاتف في حكومة رزم آرا عام ١٩٥٠، وزعم أنه سيقوم بتشغيل مائة ألف خط هاتفي في طهران حتى بداية ربيع عام ١٩٥١، ولأن هذا الرقم يُعَدُّ رقماً كبيراً لم يفلح في ذلك، ولم تصل خطوط طهران الهاتفية إلى هذا الرقم إطلاقا في أثناء تلك المرحلة، وفي الوقت نفسه قام قاسم إشراقي خلال مدة توليه الوزارة تشغيل نظام الرقابة على الرسائل في دوائر البريد، الأمر الذي جوبه باحتجاج من لدن الصحف والجماهير الإيرانية.

كان قاسم إشراقي سيء الطبع، بذئ اللسان، متملقاً لمسؤوليه، قاسياً تجاه موظفيه، وعرف عنه في أثناء توليه وزارة البريد والبرق والهاتف بأنه كان يحطم يومياً أكثر من سماعة هاتف بسبب غضبه في أثناء المكالمة مع مخاطبيه إلى الحد الذي يقوم فيه بكسر سماعة الهاتف، وظل قاسم إشراقي بدون عمل بعد مقتل رزم آرا ولمدة من الزمن، إلا أنه أصبح وزيراً للبريد والبرق والهاتف للسنوات ١٩٥٥-١٩٥٧، وتولى هذا المنصب مرة أخرى في حكومة الدكتور إقبال، وبذل جهوداً لتطوير وسائل الاتصالات الإيرانية ومن بينها البرق والهاتف والإذاعة وتحديث أجهزة الاتصالات، ولكنه كان يتهم من قبل المعارضة بأنه كان يحصل على رشاوى من جراء توقيع العقود ذات العلاقة مع الشركات الأجنبية ويضعها لحسابه بسبب انتمائه لطائفة معينة وحصوله على دعم البلاط.

كان إشراقي يتعامل مع ناقديه ومعارضيه بعنف وشدة، ولهذا لم ينجح معارضوه للقيام بعمل ما ضده، ولكن بعد أن سقطت حكومة الدكتور منوجهر إقبال في ٢٩ آب ١٩٦٠بدأت الصحف تنشر ضد قاسم إشراقي بعض الموضوعات التي تخص قيامه بعمليات اختلاس، وزعمت مجلة «خواند نيها» الصادرة في طهران بإدارة علي أصغر أميراني، ومن خلال مقالات مفصلة نشرها موظفو وزارة البريد والبرق والهاتف على صفحاتها، أن أغلب المنشآت والتجهيزات التي أُضيفت إلى نظام الاتصالات في إيران خلال مدة تولي قاسم إشراقي للوزارة هي من النوع الرديء، فضلاً عن ذلك فإن بعضها كان ناقصاً وقديماً، إذ حصل قاسم إشراقي على ثروة كبيرة من جراء ذلك الطريق، ووصفت المجلة نفسها الوزير قاسم إشراقي باللا وزير، وطالبت بملاحقته ومعاقبته.

لم يحصل قاسم إشراقي على منصب حكومي بعد سقوط حكومة الدكتور منوجهر إقبال، وأمضى بقية حياته يعمل في القطاع الخاص، وكانت له زوجة ألمانية لم تتلاءم معه بعد مدة من إقامتها في إيران، الأمر الذي دفعها للرجوع

إلى ألمانيا مع طفلها الذي أنجبته من إشراقي، الذي كان مظهراً لرجال عهد محمد رضا شاه خلال سنوات ١٩٥٦-١٩٦٦ من الدارسين في أوربا. كان ذكياً ومتملقاً ويزعم انه حريص على تقديم الخدمة لبلاده، لكن مع توفر الفرص الملائمة له في مرحلة ما يسمى بمرحلة الأمن والاستقرار بعد انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣، إلا انه أدار الوزارة بمنتهى الاستبداد والعنف وواجه انتقادات عديدة اثر ذلك.

اعتصام المُلك، ميرزا يوسف خان

ولِدَ ميرزا يوسف خان اعتصام المُلك (اعتصامي) في تبريز عام ١٨٧٣. كان والده ميرزا إبراهيم خان مستوفي من أهالي اشتيان. درس ميرزا يوسف خان اعتصام المُلك في تبريز وتعلم الآداب الفارسية والعربية وجزء من الفقه والأصول والحكمة القديمة، وبذل جهوداً كبيرة لتعلم اللغتين الفرنسية والتركية، وأما في مجال الأدب العربي، فقد بلغ درجة قلما بلغها شخص آخر في إيران، بل وفي مصر والعراق وبلاد الشام، وألف في شبابه كتاب «قلائد الأدب في شرح أطواق الذهب» باللغة العربية، وهو شرح لكتاب «أطواق الذهب» للزمخشري، الذي تضمن نصائح وحكم، ووفقاً لما ذكره السيد دهخدا، الأديب الإيراني المعاصر، فإن هذا الكتاب كان له صدى جيداً في مصر، وأصبح من الكتب الكلاسيكية، كما نال كتابه الآخر الموسوم «ثورة الهند» باللغة العربية أيضاً اهتمام الأدباء المصريين، وبذلك أكدت مدينة تبريز أنها لا زالت قادرة على إعداد مثل هكذا رجل.

منذ بداية شبابه كان مولعاً بالكتابة وأدواتها، ولهذا بذل جل جهده بهذا الاتجاه إلى الحد الذي دفعه إلى توفير مصروفه الشخصي الذي كان يتسلمه من والده لشراء مطبعة رصاص جلبها إلى تبريز لتكون المطبعة الثانية بعد المطبعة التي أسسها عباس ميرزا، ولي العهد الإيراني، في تبريز، وقام

اعتصام المُلك بطبع كتابه الموسوم (تربيت نسوان- تربية النساء)، الذي يشير إلى حقوق المرأة وحرية النساء، في هذه المطبعة، وكان من أوائل الأشخاص الذين ألفوا كتاباً بهذا الخصوص.

كان ميرزا يوسف خان اعتصام المُلك مترجماً بارعاً، إذ ترجم أكثر من أربعين كتاباً من آثار الكُتاب والأدباء الأوربيين إلى اللغة الفارسية، وقد تم طبع بعضٍ منها، وكان من بينها كتاب «خداع العشق»، وهو من تأليف الشاعر الألماني شيلر، ومجلدي كتاب «سيئ الحظ»، وهو من تأليف الكاتب الفرنسي فكتور هوغو، وكتب الأديب الإيراني المعاصر دهخدا حول ترجمة هذا الكتاب قائلاً: «أن مطالعة كتاب «سيئ الحظ» ومطابقته مع أصله الفرنسي يوضح تماماً بأن درر الألفاظ وغرر التعابير المتواجدة فيه لم تترشح إلا من بحر طافح بالذوق الأدبي، ولو كان هوغو قد كتب هذا الكتاب بالفارسية لاختار الألفاظ المختارة والعبارات البديعة نفسها».

تميز اعتصام المُلك بقلة الاختلاط وحبه للعزلة، لهذا امتنع لمدة طويلة عن العمل في الدوائر الحكومية، حيث كان والده موظفاً حكومياً، ولذلك اتجه إلى الترجمة والتأليف، وكان نائباً في مجلس الشورى الوطني لدورته الثانية (١٩٠٩- ١٩١١)، وتولى في أواخر حياته رئاسة مكتبة المجلس المذكور، وعلى الرغم من شيخوخته، إلا انه أعد فهرساً علمياً بعدة آلاف من كُتب المكتبة، إذ أشاد الأديب الإيراني المعروف دهخدا بهذا الفهرست، الذي عَدَّه من أفضل أنواع الفهارس، لاعتماده على ميزات وصفات كل كتاب، مما يظهره من أروع أنواع هذا الفن.

إن الخدمة الكبيرة التي قدمها اعتصام المُلك لعالم المعارف في إيران كثيرة، يأتي من بينها إصدار مجلة «بهار»، التي أصدرها في دورتين خلال عامي ١٣٢٩هـ.ق/ ١٩١١م و١٣٤١هـ.ق/ ١٩٢٢م، إذ كانت هذه المجلة عبارة عن مجلة أدبية وعلمية وأخلاقية وسياسية يغلب فيها الجانب الأدبي على بقية الجوانب، وكان الهدف من إصدارها عرض الموضوعات المتنوعة

التي تعد معرفتها أمراً هاماً بخصوص الأفراد المتابعين لها، وأرشدَ اعتصام المُلك، من خلال إصداره مجلة «بهار»، أبناء الشعب الإيراني على كيفية إعداد المجلات، علما أن نجله أبو الفتح اعتصامي قام بإصدار مجلة «بهار» مرة أخرى في عام ١٩٤٢ ولدورة استمرت لسنتين.

أن الصفة الرئيسة لاعتصام المُلك هي إتباعه لنهج خاص في النثر الفارسي إلى الحد الذي ترك أثره الواضح في كُتاب عصره، ومع أن نثره لم يصل في مستواه إلى نثر محمد علي فروغي وطالبوف، إلا أن خصوصيته كانت جديرة بالاهتمام، لسهولة تقليدها، لهذا فإن تأثر الكُتاب والأدباء الأتراك من أمثال نامق كمال وتوفيق فكرت، والأدباء المصريين، وأدباء بلاد الشام المعاصرين له كان واضحاً في نثره، ويبدو انه تعلم اللغة الفرنسية عن طريق اللغة التركية.

كان اعتصام المُلك من الأصدقاء المقربين لميرزا محمد تربيت وحسن تقي زادة وطابوف، ومن الكتاب البارزين في مجلة «كنجينة فنون - كنز الفنون» قبل الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥-١٩١١)، وان من بين الأفراد القلائل الذين بذلوا جهوداً من أجل إثراء اللغة الفارسية، ومما يوضح لنا أهمية تبريز ومدى التقدم الذي وصلته هذه المدينة قبيل العهد الدستوري من ناحية المعلومات القديمة والجديدة، إن ما تعلمه اعتصام المُلك كان في داخل تبريز دون غيرها، ولم يسافر إلى خارج إيران، ولا نبالغ إذا ذكرنا انه عَرَّفَ كُتاب وشعراء العالم المشهورين من أمثال شكسبير وغوته وشيلر وهوغو وميلتون وتريلو الايطالي وتولستوي وماكسيم غوركي على إيران.

كانت بروين اعتصامي ابنة اعتصام المُلك من الشاعرات البارزات في إيران، ويَعُدَها البعض بأنها أفضل شعراء عصرها، إذ طبع ديوانها لمرتين، وتملك اسلوباً خاصاً في النظم، ويذكر ملك الشعراء بهار بخصوص بروين اعتصامي مؤكداً أن تأثير أشعار ناصر خسرو وعَلَوي كانت ملموسة في أشعارها، وقد خصصت ديوانها بأكمله للموضوعات الاجتماعية والأخلاقية،

وإن أي شخص ممن سبقوها أو جاءوا بعدها لم يصل إلى مرتبتها في هذا الجانب، وتوفيت في مرحلة الشباب.

توفي ميرزا يوسف خان اعتصام المُلك في طهران عام **١٩٣٧** عن عمر ناهز الثلاثة والستين عاما.

أمير أحمدي، سبهبد (الفريق) أحمد

ولِدَ أحمد أمير أحمدي عام ١٢٧٢هـ. ش / **١٨٩٣**م في أصفهان، وأكمل دراسته العسكرية في مدرسة القوزاق، واتجه إلى العمل في الخدمة العسكرية برتبة عريف ومن ثم تدرج في الرتب العسكرية.

انهمك العقيد أحمد خان أمير أحمدي في ليلة **٢١** شباط **١٩٢١**م إلى جانب رضا خان ميرينج وسيد ضياء الدين طباطبائي والعقيد كاظم خان سيّاح والرائد مسعود خان كيهان في الإعداد لتنفيذ خطة الانقلاب المدعومة من لدن الجنرال آيرونسايد والضباط البريطانيين في مقهى شاه آباد التي تبعد مسافة فرسخين عن مطار مهر آباد بطهران، واستناداً لتلك الخطة تم فتح طهران على أيدي عناصر الانقلاب في الحادي والعشرين من شباط١٩٢١م، وبعد نجاح الانقلاب تمتعيين سيد ضياء الدين طباطبائي رئيساً للوزراء ورضا خان قائداً للجيش بأمر من أحمد شاه القاجاري، وقام رضا خان مباشرة بدمج اللواء المركزي بقوات القوزاق وأسس قوة كبيرة في قصر القاجار بقيادة أمير أحمدي، وعندما تم تشكيل فرقة غرب إيران عُيِّنَ أحمد أمير أحمدي قائداً لها، وفي الوقت الذي كان فيه أمير أحمدي قائداً لفرقة غرب إيران، كان رضا خان في عام **١٩٢٤**م يتولى منصب رئيس الوزراء وكذلك قيادة وزارتي الحرب والداخلية.

حينما واجه مشروع إعلان الجمهورية التي نادى بها رضا خان الفشل والخيبة، وعارض أغلب نواب مجلس الشورى الوطني توجهات رضا خان

بهذا الشأن، وبعد أن وصلت برقية أحمد شاه القاجاري، الذي كان آنذاك في فرنسا، القاضية بعزل رضا خان من رئاسة الوزراء، استقال الأخير من منصبه بتاريخ ٧نيسان ١٩٢٤م، وبطريقة ذكية استطاع رضا خان أن يلعب لعبته عندما أرسل رسالة مقصودة إلى قادة الوحدات العسكرية الإيرانية ذكر فيها بعد أن أخبرهم بالذهاب إلى منطقة رودهان التي تقع في ضواحي طهران العاصمة قائلاً: «**استودعكم الله واستودع الجيش لكم**»، وهنا فهم تلاميذ (قادة الوحدات العسكرية) ماذا يقصد رضا خان برسالته تلك، لذلك تدفقت، بعد تنحية رضا خان من منصبه، برقيات التهديد العديدة من القادة العسكريين إلى مجلس الشورى الوطني وفقاً لخطة معدة سلفاً، معلنين فيها بالزحف إلى العاصمة طهران ما لم يرجع قائد الجيش، وكانت برقية أحمد أمير أحمدي، قائد قيادة قوات الجنوب، مؤثرة جداً، إذ تركت هذه البرقية الرعب في نفوس أعضاء المجلس، الذي اجتمع سريعاً وطلب من رضا خان العودة عن قراره، وشكل المجلس لجنة من (١٢) شخصاً للمصالحة بين الطرفين، وهنا نزل رضا خان عند رغبة الجميع ورجع إلى المسؤولية وشكل وزارته الثانية.

كان اللواء أمير أحمدي قائداً قوياً جداً، وقاسياً في الوقت نفسه، إذ تمكن من خلال هاتين الصفتين من القضاء على الانتفاضات وعمليات قطع الطرق التي كانت تحصل في مناطق غرب وجنوب غرب البلاد بشكل جدي، ولهذا السبب أُطلق عليه لقب «جلاد لورستان». وقبل مدة قصيرة من جلوس رضا خان على العرش الإيراني عام ١٩٢٥م، كان أحمد أمير أحمدي قد عُيِّنَ قائداً عاماً لقوات الدرك، في حين نال الأخير رتبة فريق في عام ١٩٢٩م بأمر من رضا شاه، ويذكر أنه كان أول شخص في إيران ينال رتبة فريق، وعندما قامت القوات البريطانية والسوفيتية بغزو إيران في آب ١٩٤١م، وقبل أن يغادر رضا شاه إيران عَيَّنَ الفريق أمير أحمدي بتاريخ ٩ آب ١٩٤١م حاكماً عسكرياً للعاصمة طهران، وتمكن أمير أحمدي خلال توليه هذه المسؤولية من الحؤول دون حصول الفوضى في طهران.

شارك أحمد أمير أحمدي في السابع من كانون الأول ١٩٤١م في حكومة محمد علي فروغي بمنصب وزير الداخلية، وفي التاسع عشر من آب ١٩٤٢م تسلم منصب وزير الحرب في حكومة قوام السلطنة، ويذكر أنه عندما بلغ الصراع على السلطة بين محمد رضا شاه وأحمد قوام السلطنة ذروته وكاد أن يصل إلى نقطة الحسم، فإن قوام السلطنة أصدر أمراً موجهاً لأمير أحمدي بقمع المعارضين للحكومة الإيرانية، بوصفه حاكماً عسكرياً لطهران، وبالنظر لأن أمير أحمدي كان يلعب دوراً مزدوجاً بين الطرفين، لذلك رفض أمر قوام السلطنة وخاطبه قائلاً: «**لديك عدد لا يحصى من القادة العسكريين، فاتجه اليهم ولو مرة واحدة**»، وعندما لاحظ قوام السلطنة ذلك اتجه إلى الشاه ليكلف أمير أحمدي بالأمر نفسه، وحينها قام محمد رضا شاه باستدعاء الفريق أمير أحمدي إلى قصر المرمر، وأمره بأن يتولى توفير الأمن في طهران، وهنا عبر أمير أحمدي عن طاعته لأمر الشاه واستأذنه بالخروج، وحضر في الساعة الخامسة والنصف من عصر يوم الثامن من كانون الأول ١٩٤٢م إلى مبنى مديرية الشرطة العامة بوصفه حاكماً عسكرياً وتمكن خلال مدة قصيرة جداً من إيقاف التظاهرات الدامية المعارضة للحكومة، وبعد سقوط حكومة قوام السلطنة عُيِّنَ بتاريخ السابع عشر من شباط ١٩٤٣م وزيراً للحرب في حكومة علي سهيلي، وحافظ على منصبه هذا حتى خلال التعديل الوزاري الذي جرى للحكومة نفسها بتاريخ الرابع عشر من كانون الأول ١٩٤٣م، كما تولى الفريق أمير أحمدي منصب وزير الحرب للمرة الرابعة في حكومة قوام السلطنة في الرابع عشر من شباط ١٩٤٦م، في حين استقال من منصبه في السابع من تموز ١٩٤٧م، وتولى العميد محمد حسن جهانباني منصب وزير الدفاع بدلاً عنه، وشغل أمير أحمدي بتاريخ السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٤٧م منصب وزير الداخلية في حكومة إبراهيم حكيمي، وبتاريخ الثالث عشر من حزيران ١٩٤٨م أُسند له منصب وزير الحرب في حكومة عبد الحسين هجير، وعندما توجه محمد رضا شاه إلى لندن بناءً على

دعوة من ملك بريطانيا، أُختير أمير أحمدي في الثامن عشر من تموز ١٩٤٨م عضواً من أعضاء المجلس الملكي، كما تولى الأخير في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٨م منصب وزير الحرب في حكومة محمد سعيد، وهو آخر منصب وزاري له، وحصل الفريق أمير أحمدي بعد ذلك على مقعد في مجلس الشيوخ في إحدى الدورات كسيناتور منتخب.

أمير طهماسبي، عبدالله خان

يُعد عبدالله خان أمير طهماسبي، نجل محمد حسن، من الضباط القدماء في مدرسة القوزاق الإيرانية، وأدى دوراً هاماً في مناورات رضا خان بهلوي ورغبة الأخير في الوصول إلى دفة السلطة من خلال تغيير نظام الحكم القاجاري واستبداله بالحكم البهلوي، وفي أثناء انقلاب شباط ١٩٢١م، الذي قام به رضا خان ميربنج وسيد ضياء الدين طباطبائي[١]، كان عبدالله خان أمير طهماسبي برتبة لواء ورئيساً للحرس الخاص لأحمد شاه (١٩٠٩- ١٩٢٥م)، وهذا يعني انه كان أعلى مرتبة من رضا خان من ناحية الرتبة العسكرية، الأمر الذي أثار عدم ارتياحه لقربه منه، وبعد قيام الانقلاب وتولي رضا خان رئاسة الوزراء عُيِّنَ بأمر من سردار سبه (قائد الجيش - رضا خان) حاكماً لأذربيجان، وحظي هناك بشعبية بين أهالي تلك المقاطعة بسبب جهوده الاستثنائية في قمع الأعمال التي يقوم بها قطاع الطرق والقضاء عليهم، وقد

(١) يسمى الانقلاب بانقلاب حوت ١٩٢١م الذي أدى إلى وصول رضا خان إلى السلطة في وقت كانت إيران فيه تواجه واحدة من أكبر المراحل تأزماً في تاريخها المعاصر، وعلى الرغم من أن البريطانيين الموجودين في إيران أعدوا خطة الانقلاب، إلا أن العوامل الداخلية أدت دوراً هاماً في ظهور رضا خان، وكان الانقلاب في الحقيقة بمثابة إجراء للحيلولة دون تقسيم وانهيار البلاد أو وقوعها في «انفجار ثوري»، وكان يبدو أن الأرضية كانت قد أُعدت جيداً لاتخاذ إجراء جدي بهذا الصدد، لاسيما وأن حكومة سبهدار أعظم كانت عاجزة عن إدارة شؤون البلاد ولم تتمكن من توجيه الأمور بالاتجاه الصحيح.

استدرج بأمر من رضا خان، رئيس الوزراء، مرتضى قليخان إقبال السلطنة، أمير ماكو بالخديعة إلى تبريز واعتقله ثم قتله بالسم، ومع ذلك فإن رضا خان أساء الظن به وغضب عليه، وأخذ يكيد له المكائد، وبدأ بمحاولة ابعاده عن أذربيجان، حيث كانت مركز قوته وسلطانه، ولكن الأهالي عارضوا نقله فاضطر إلى ابقائه على عمله هناك، ثم استدرجه بالخديعة واصطحبه معه إلى طهران بعد الانتهاء من إحدى زياراته إلى أذربيجان وعينه بتاريخ ١٠ تموز ١٩٢٥م حاكماً لطهران، وبذلك قطعه عن مركز نفوذه وقوته وعن كل تدخل في شؤون أذربيجان، وفي منصبه الأخير قام باخراج ولي العهد القاجاري الأمير محمدحسن ميرزا من القصر الملكي وأبعده عن إيران على نحو كريه من القسوة والإذلال، وظل طهماسبي مؤيداً لرضا شاه لاحقاً، إلى الحد الذي ألف كتاباً في «تاريخ رضا شاه».

بذل اللواء عبدالله خان في طهران جهوداً متواصلة من أجل إيصال رضا خان إلى السلطة، وكان محوراً أساسياً لممارسة الضغط على مجلس الشورى الوطني وبقية المؤسسات من أجل ذلك، وعندما وصل رضا شاه إلى دفة الحكم، أصبح عبدالله خان أمير طهماسبي وزيراً للحرب في حكومة محمد علي فروغي الأولى التي شكلت في ١٩ كانون الأول ١٩٢٥م، إلا أن ذلك لم يمنع رضا شاه من إساءة الظن به مرة أخرى، مما أبعده عن وزارة الحربية ليعينه وزيراً للفوائد العامة والتجارة في حكومة مخبر السلطنة بتاريخ الأول من تشرين الثاني ١٩٢٧م. في الوقت الذي كان فيه رضا خان يخطط لمؤامرة ضده.

تابع رضا شاه حياكة الدسائس والمؤامرات للتخلص من اللواء عبدالله خان أمير طهماسبي وإبعاده نهائياً عن طريقه إلى الحد الذي بدأ فيه عبدالله خان طهماسبي ينتابه القلق والخوف من نوايا رضا شاه تجاهه ووصلت به حالة اليأس إلى أن يذهب إلى شيخ يدَّعي صنع الكرامات والسحر ومعرفة الغيب، وطلب منه أن يصنع له شيئاً ينجيه من هذا الحاكم الرهيب، ولكن الشيخ أخبر رضا شاه بما طلب منه عبدالله خان طهماسبي بعريضة بعث بها

اليه في السر، فتشكلت مباشرة محكمة خاصة من بعض المقربين إلى الشاه في مكتب أحدهم، ثم استدعي عبدالله خان طهماسبي ليواجه بالشيخ واعترافه ضده، فكانت تلك القضية حالة اذلال جديدة تضاف إلى حالات الاذلال الكثيرة التي تعرض لها اللواء عبدالله خان طهماسبي سابقاً، لذلك جاءت الفرصة المناسبة عندما توجه الأخير في يوم الثلاثاء المصادف الأول من نيسان ١٩٢٨م بصحبة اثنين من المهندسين وعدد آخر من الأفراد لتفقد بعض المنشآت على الطريق بين خرم آباد وبروجرد، فأعترضه كمين مسلح مكون من مجموعة من الأفراد وهو يعبر بسيارته جسراً، فوجهوا ضده نيران أسلحتهم على بعد فرسخين عن بروجرد في مكان يدعى «تبه رزان»، قتل على أثرها سائقه في الحال وأصيب هو بجروح عميقة في بطنه، ومع أنه تمكن من الوصول إلى أقرب منطقة تمكنوا من خلالها نقله إلى بروجرد لغرض العلاج، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً، ولم يستطع العلاج الذي قدم له أن يؤخر قليلاً في حياته، بسبب شدة الإصابة، فتوفي في بروجرد ودفن فيها أيضاً بأمر من رضا شاه، الذي شارك هو نفسه في حضور مجلس الفاتحة الذي أقيم على روحه للتغطية على أعماله الإجرامية، ويُذكر أن قتل عبدالله خان أمير طهماسبي جرى بأمر من رضا شاه، إذ دلت القرائن والسوابق على أن الأخير هو الذي دبر مؤامرة إغتياله وغدر به.

أمين الضرب، الحاج محمد حسن

هو ابن محمد حسين بن الحاج مهدي الصراف. كان جده لأمه صرافاً أيضاً، ويتميز بالسمعة الحسنة والوجاهة لدى سكان خوى من خلال مشاركته في الأعمال الخيرية في المدينة، إذ قام ببناء مسجد فيها حمل اسمه، وتربطه روابط وثيقة مع العوائل المتكافئة مع عائلته، وزوّج ابنته لأحد تلك العوائل التي كانت تمتهن مهنة الصرافة أيضاً.

ولِدَ محمد حسن في شهر محرم ١٢٨٩هـ.ق/ ١٨٧٢م، وهناك من يتوقع ولادته في عهد محمد شاه (١٨٣٤-١٨٤٨م) خلال الأعوام ١٨٣٤-١٨٣٧م تقريباً في مدينة أصفهان. أكمل مرحلة الكتاتيب في طفولته بسهولة، وعلى الرغم من أن العوائل الغنية كانت تستأجر معلماً خاصاً لتعليم أبنائها، إلا أن محمد حسن لم يحظى بهذه الفرصة.

انتقل مع والده، بعد وفاة جده، للعمل في مدينة كرمان، وظل هناك لعدة سنوات، وفي كرمان توفي والده[1] بعد مرض ألم به، فعاشت العائلة في أوضاع مالية سيئة، إذ تعد تلك الحقبة من أصعب الحقب التاريخية التي مرت بها أسرة محمد حسن، لهذا عمل في غرفة الحاج محمد كاظم الصراف الذي كان من أصدقاء العائلة والمقربين منها، وفي الوقت نفسه عمل إخوته الآخرون، وهم أبو القاسم الأصفهاني ومحمد رحيم في الغرف التجارية الأخرى أيضاً، وبسبب قلة المال والظروف الصعبة للأسرة، اقترض محمد حسن مبلغاً قدره مائة تومان من محمد كاظم الصراف وتوجه إلى طهران، وبدأ هناك بالبيع المتجول، وكان لا يتردد عن بيع وشراء أية بضاعة.

تمكن في كسب ثقة التجار والصيارفة الكبار، وعمل لبرهة من الزمن مع شركة «رالي» التي كان مديرها تاجر تركي من التبعية اليونانية، وتعلم محمد حسن الأسلوب التجاري الحديث وطريقة الاستيراد والتصدير من هذا التاجر وبعدها بادر إلى تأسيس شركة بالشراكة فازدهرت تجارته وتوسعت كثيراً، ونتيجة لعلاقته الوثيقة مع ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان، الصدر

---

(١) اسمه محمد حسين أمين الضرب، ويعرف باسم «كمباني»، وكان من تجار الدرجة الأولى في طهران خلال عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦)، وتولى مهمة سك العملة خلال تلك الحقبة، ونظراً لأن سك العملة كان عملا هاماً وحساساً جداً آنذاك، لذا فإن المعارضين السياسيين لأسرة أمين الضرب كانوا يتهمونه بالاختلاس، وتخفيض وزن العملة، محاولين بذلك الحصول على الإتاوات والأموال من أسرة أمين الضرب، ولكن الأخير لم يهتز لتلك الأزمات، ولم يخشَ من أي ضغط. يراجع: علي رضا أوسطي، إيران در سه قرن كذشته، جلد أول، جاب أول.تهران، ١٣٨٢ ش، ص٢٥٤- ٢٥٥).

الأعظم في أواخر عهد ناصر الدين شاه وبداية عصر مظفر الدين شاه للحقب التاريخية التالية (١٨٨٥-١٨٩٧م) و(١٨٩٨-١٩٠٣م)، تم اختيارالحاج محمد حسن لمنصب رئاسة سك العملات الحكومية (ضرا بخانة)، وظل في هذا المنصب لمدة خمسة عشر عاماً، فتحول تدريجياً إلى أحد أغنى رجال البلاد وبدأ بالتجارة مع أوربا. ولكن توقف العمل في تأسيس سكة حديد من محمودية، إحدى المناطق الواقعة على الساحل الجنوبي لبحر قزوين حتى طهران، بسبب الخلافات مع بعض المتنفذين من أصحاب الأراضي التي تمر فيها السكة، سبب له خسائر مادية كبيرة.

وفي بداية عهد مظفر الدين شاه (١٨٩٦-١٩٠٧م) حكم عليه من قبل الحكومة الإيرانية بدفع مبلغ قدره (٨٠٠,٠٠٠) ثمانمائة ألف تومان بسبب وجود نقص الحساب في دار المسكوكات في طهران، الأمر الذي أضطره إلى تسديد المبلغ لاحقاً، وبعد اندلاع الثورة الدستورية في إيران عام ١٩٠٥م كان من المؤيدين والمناصرين لها، وأدى نشاطاً واضحاً في أحداثها من خلال تبنيه عمليات الإنفاق على المتحصنين في السفارة البريطانية في طهران في أثناء حالة الاعتصام الشعبي هناك في تموز ١٩٠٦م، لهذا تُعد مساعداته الظهير المهم للقضايا الاقتصادية للدستوريين، ولذلك انتخب نائباً في مجلس الشورى الوطني لدورته الأولى، وفي الدورة نفسها انتخب نائباً لرئيس المجلس.

لجأ إلى السفارة البريطانية طالباً حالة «ألبه ست- اللجوء»[1] بعد الانقلاب الذي قاده محمد علي شاه ضد مجلس الشورى الوطني في ٢٣ حزيران ١٩٠٨م، وهو يعاني من حالة الإحباط واليأس خوفاً على حياته من شرور محمد علي شاه، الذي أصدر أوامره بحجز أموال محمد حسن أمين

---

(١) عرف اجتماعي معروف في إيران يحتمي من خلاله المتهم أو المطلوب للسلطة الرسمية في الأماكن الدينية المقدسة والمساجد وبيوت رجال الدين الكبار (المجتهدين) والسفارات الأجنبية لكي يكون بعيداً عن الملاحقة، بوصفها أماكن أمينة لا يطالها أحد.

الضرب، وهذا ما دفع بعض زملاء الأخير من التجار الإيرانيين لمقابلة الشاه والتوسط له لديه، إذ أسفرت هذه الوساطة بالعفو عنه، وإصدار الأمر الشاهنشاهي الموجه إلى الصدر الأعظم، والمتضمن التوصية و«الاهتمام بأمر أمين الضرب وراحته»، وبعد أن تأكد من صدور أمر العفو خرج من السفارة البريطانية.

عاش بقية حياته بعيداً عن السياسة، ولكن تم اعتقاله بعد انقلاب حوت في ٢١ شباط ١٩٢١م بأمر من سيد ضياء الدين طباطبائي، رئيس الوزراء الإيراني، وبعد مدة قصيرة تم إطلاق سراحه، وشق طريقه إلى مجلس الشورى الوطني مجدداً للدورات (السابعة والثامنة والتاسعة) ليكون نائباً في المجلس، وقد أصبح عضواً في مجلس المؤسسين في عام ١٣٤٦هـ.ق/ ١٩٢٧م، وعين في أواخر حياته رئيساً لغرفة تجارة طهران.

مما لا شك فيه ان الحاج محمد حسن أمين الضرب يُعَد أحد الأفراد من بين مؤسسي قطاع الكهرباء في إيران، إذ قام من خلال حصوله على امتياز رسمي في هذا المجال بتأسيس محطة كهرباء شهريز، التي استورد لها المولدات لتشغيلها في طهران نتيجة لكثرة سكانها.

أُصيب محمد حسن أمين الضرب بداء السكر في أواخر حياته، وسافر إلى أوربا لغرض العلاج لحقبة من الزمن، وعاد إلى طهران بعد شعوره بتحسن نسبي في صحته، إلا انه توفي في عام ١٣٥٣هـ.ق/ ١٩٣٤م عن عمر ناهز الرابعة والستين اثر نوبة قلبية.

بختيار، تيمور

«أول مدير للسافاك والرجل الذي فقد رأسه ثمناً لسعيه وراء الجاه»

تيمور بختيار هو نجل فتح علي خان بختياري، أحد زعماء قبيلة بختياري، ولِدَ في مدينة أصفهان عام ١٩١٣ وأمضى طفولته هناك وأنهى

دراسته الابتدائية فيها، وتزامنت مرحلة شبابه مع بدء عهد رضا شاه بهلوي، وانهيار سلطة البختياريين، وهو أول مدير لجهاز السافاك الإيراني الذي تأسس عام ١٩٥٧م.

قام رضا شاه بعد توليه الحكم عام ١٩٢٥ بتضييق الخناق على البختياريين الذين كانوا يتمتعون بنفوذ واسع في إيران، وحدثت عدة مصادمات بين قوات الطرفين، ونتيجة لما كان يتميز به البختياريون من كونهم قوة كبيرة تمتلك الرجال والسلاح، ولأنهم كانوا يتواجدون بين سلاسل الجبال المعقدة التي تقطنها طوائف هفت لنك وجهار لنك، اضطر رضا شاه أخيراً إلى استدعاء زعماء البختاريين من أمثال صولت الدولة قشقائي وجعفر قلي خان سردار أسعد بختياري للمباحثات مع السلطة السياسية، وأرغمهم أخيراً على الخضوع إلى السلطة المركزية، الأمر الذي دفع بهذه القبيلة وأتباعها بالتزام جانب الصمت والانقياد لرغبات رضا شاه، ومن ثم قام الأخير عام ١٩٣٣ بالقبض على جعفر قلي خان سردار أسعد بختياري وقتله بشكل سري، وتعرض زعماء البختياريين وأبنائهم للاعتقال والاضطهاد، وتمكن رضا شاه من قمع قوة هذه القبيلة إلى الحد الذي لم نشاهد لها أية حركة معارضة للمدة (١٩٣٤-١٩٤١)، بفضل الدعم البريطاني المقدم لرضا شاه في هذا المجال حتى نهاية عهده.

في ظل تلك الحقبة التي اضمحل فيها نفوذ البختياريين توجه تيمور بختيار إلى طهران بعد ثلاث سنوات من الدراسة في أصفهان وواصل دراسته المتوسطة والإعدادية فيها، ونظراً لأن البختياريين اعتادوا على إرسال أبنائهم إلى أوربا لغرض الدراسة، لذا فكر فتح علي خان بختياري سردار معظم، والد تيمور بختيار، بإرسال نجله إلى أوربا، ولكن تكاليف الدراسة هناك كانت باهظة جداً، وان الحكومة الإيرانية وضعت آنذاك شروطاً صعبة لإرسال الطلبة إلى فرنسا، وبما أن لبنان كانت خاضعة للحكم الفرنسي وفيها بعض المؤسسات العلمية الخاصة والحرة التي كانت تقبل الطلبة الشرقيين، ومنهم

أبناء رجال الحكم في إيران، لهذا أرسل سردار معظم نجله تيمور بختيار إلى لبنان عام ١٩٣٠، إذ درس الأخير مقدمات اللغة الفرنسية في بيروت، وتعرف هناك على أشخاص كثيرين، منهم أمير عباس هويدا، رئيس وزراء إيران ١٩٦٥-١٩٧٧، وشارل الحلو الرئيس اللبناني في أواخر ستينات القرن العشرين، كما تعلم أيضاً في بيروت اللغة العربية وكانت معرفته باللغتين الفرنسية والعربية مؤثرة في حصوله على المناصب في المستقبل، وعندما قرر الذهاب إلى باريس بعد سنتين من الإقامة في بيروت والدراسة في كلية «لابيك» لم يكن عمره آنذاك قد تجاوز التاسعة عشر عاماً.

وصل تيمور بختيار إلى باريس عام ١٩٣٢ ولم يجد في نفسه الرغبة في الدراسة بالأقسام العلمية والأدبية والحقوق أو الفنون، إلا أنه فضّل الدراسة في كلية «سان سير» العسكرية بوصفها أشهر كلية عسكرية في أوربا، إذ كان يرغب بدراسة العلوم والفنون العسكرية على نفقته الخاصة، علماً أن إيران في عهد رضا شاه كانت بحاجة إلى خريجي الجامعات الأجنبية في الاختصاصات كافة، لاسيما العسكرية منها، وكان تيمور بختيار يعلم جيداً بأن الحكومة الإيرانية كانت آنذاك بحاجة إلى تخصصه الدراسي، لهذا أنهى أربع سنوات في فرنسا لدراسة العلوم العسكرية في كلية «سان سير» كان لها الأثر الواضح في تغيير أفكاره وأهدافه وشخصيته، وجعلته من المطلعين على التشريفات واللغات ومن العارفين فيها، ولم يختلف عن بقية الزعماء البختياريين اللاهثين وراء المناصب ومدخري الأموال والراغبين بالتقدم بكل وسيلة وبأي ثمن كان، إذ لم يتأخر عن أي عمل من أجل الحصول على الثروة والمنصب والجاه، فضلاً عن ذلك فإن تيمور بختيار كان مثل بقية البختياريين شجاعاً معروفاً، وفي أثناء إقامته في فرنسا كان مولعاً بالمشروبات الكحولية والنساء شأنه في ذلك شأن الفرنسيين، ومنذ ذلك الحين لم يفارق هاتين الصفتين في حياته قط.

عاد تيمور بختيار أواخر عام ١٩٣٥ إلى إيران بعد أن أكمل دراسته في

كلية «سان سير»، وعُيِّنَ في الجيش الشاهنشاهي برتبة ملازم ثان، وأول مهمة أُسندت له هي مسح المناطق الحدودية في بلوجستان، ثم نقل بعد سنة واحدة إلى طهران ليكون آمراً لفصيل فوج الخيالة داخل العاصمة، وبعد مدة من الزمن نُقِلَ إلى فرق المحافظات الإيرانية وأمضى أكثر خدمته بعيداً عن العاصمة، فأصبح في البداية مستشاراً لفوج زابل، ثم تولى الركن الرابع لقيادة فرقة مكران في بلوجستان، وبعد ذلك نقل إلى خسروي القريبة من الحدود العراقية- الإيرانية وتولى هناك منصب آمر الخيالة، ويلاحظ أن تيمور بختيار تولى قيادة وحدات الخيالة في أغلب الأحيان، استناداً إلى دراسته في كلية «سان سير» في قسم الخيالة، وخدم لمدة لم تعد بالقصيرة في تفتيش وتدريب الخيالة، ومن ثم عُيِّنَ آمراً لخيالة الفرقة التاسعة في أصفهان، كما عمل آمراً لكتيبة خيالة طهران، ومن ثم تولى قيادة الفرع العشائري المركزي في أركان الجيش الإيراني، وتزوج وهو برتبة نقيب أو رائد من السيدة «إيران ايلخان ظفر» التي انجبت له عدة أبناء، ولكن هذا الزواج كان زواجاً عائلياً وروتينياً، إذ أحب تيمور بختيار وأُعجب بنساء أُخريات بعد ذلك، واندفع كثيراً في الإساءة إليهن من أجل إشباع شهواته.

تولى تيمور بختيار خلال سنتي ١٩٤٥-١٩٤٦ إدارة دائرة تجنيد مدينة زنجان في إقليم أذربيجان، إذ كانت دوائر التجنيد آنذاك تابعة لوزارة الحربية والجيش، وأشار أحد التقارير الذي قدمه فهيمي، حاكم زنجان، آنذاك إلى حكومة طهران إلى أن تيمور بختيار أبدى مقاومة ضعيفة أمام قوات الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، وفرَّ حينها من زنجان، ولكن على الرغم من ذلك فأنه ترأس مجموعة عسكرية مسلحة تم إعدادها تحت إشراف الشاه واللواء أرفع، رئيس أركان الجيش، وسيد ضياء الدين طباطبائي، زعيم حزب الإرادة الوطنية، وقاد تيمور بختيار بعض العمليات العسكرية الناجحة ضد القوات الأذربيجانية الديمقراطية ومؤيديهم الروس في أوائل عام ١٩٤٦ بمساعدة العناصر العشائرية من قبيلة ذو الفقار وزعماء قبائل الخُمس.

ان تأسيس الحزب الديمقراطي الأذربيجاني في أواخر عام ١٩٤٥م كان الهدف من ورائه هو إقامة نظام حكم محلي مدعوم من لدن الاتحاد السوفيتي، ولتحقيق هدفين أساسيين أحدهما قصير المدى والآخر بعيد المدى هما:

١- مواجهة الحكومة السوفيتية لسياسة الحكومات الإيرانية الأحادية الجانب والتي كانت تعتمد على الغرب وتمتنع عن منح امتياز نفط الشمال إلى الاتحاد السوفيتي.

٢- إنشاء حكومة ذاتية في أذربيجان مؤيدة للاتحاد السوفيتي والتمهيد لفصل أذربيجان عن إيران وضمها أخيراً إلى أذربيجان السوفيتية، وكان هذا العمل يجري تدريجياً عن طريق الدعايات والإعلام المتواصل وتدريس اللغة الأذرية في المدارس والتحدث حول كون الثقافة والحضارة واحدة في أذربيجان والابتعاد عن الثقافة واللغات الإيرانية، ولكن سير الأحداث قلل من ضغوط الروس لانجاز هذين الهدفين.

بعد وصول قوام السلطنة، رئيس الوزراء الإيراني، إلى السلطة في شباط ١٩٤٦، تمكن خلال زيارته إلى موسكو التي تمت بعد يوم واحد على تشكيله لحكومته ولقاءآته مع ستالين ومولوتوف من إطلاعِهما على أهمية وجوده في الميدان السياسي، كما اتخذ طيلة الأشهر اللاحقة إستراتيجية سرية ومعقدة جعلت الروس يثقون بحسن نواياه الظاهرية إلى الحد الذي دفعهم إلى سحب دعمهم لنظام جعفر بيشه ورى الأذربيجاني بعد أن وعدهم أحمد قوام السلطنة بتلبية مطاليبهم الخاصة بتأسيس شركة إيرانية- سوفيتية مشتركة يصادق مجلس الشورى الوطني على قوانينها، في حين كان القائد تيمور بختيار ومقاتلوه يواصلون نشاطاتهم ضد الديمقراطيين وقواتهم العسكرية في أذربيجان ومقاتليهم طيلة التسعة شهور الأولى من عام ١٩٤٦ وألحقوا بهم ضربات شديدة حتى تم القضاء عليهم، وعاد تيمور بختيار إلى ثكنته العسكرية في زنجان، التي نقل منها بعد ذلك إلى طهران وخدم في الفرقة الأولى الخاصة بالحرس الشاهنشاهي هناك، التي تأسست عام ١٩٥٠، وكان تيمور بختيار في

السنوات التي أعقبت ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٥٣ ضابطاً اعتيادياً وفقيراً، ويذكر انه كان يعيش في منزل بسيط يتألف من غرفتين يعيش فيه مع زوجته القروية وأبنائه، إلى الحد الذي يمكن فيه القول أن تلك المرحلة من حياة بختيار تختلف تماماً عن المراحل اللاحقة لحياته وعمله العسكري، إذ أن فساد السلطة الحاكمة في السنوات اللاحقة والتي نال فيها تيمور بختيار رتبة عميد لاحقاً وحصل على أوسمة وشارات وأموال أظهرت وجوده وحولته إلى لاهث وراء الجاه ورجل متحين للفرص ومرتشي، ويكفي أن نروي بهذا الصدد قصة غريبة لأحد البقالين في زنجان، بعد أن نُقِلَ تيمور بختيار إلى الفرقة الأولى في طهران من زنجان، إذ كتب البقال رسالة خاصة إلى الفرقة أعلاه طلب فيها استقطاع الديون الباقية بذمته من راتب المقدم تيمور بختيار عن قيمة شراء بعض المؤن الغذائية اليومية إلى منزله ولم يدفع ثمنها، وطالب بإرسالها إليه على عنوانه في زنجان الذي دوّنه في رسالته تلك، وعلى الرغم من ابلاغ تيمور بختيار بمضمون الرسالة إلا أن الأخير لم يف بوعوده ويُسلم البقال ثمن المواد التي اشتراها منه، ولكن بعد أن حظيت ثريا اسفندياري بختياري، إحدى بنات عم تيمور بختيار باهتمام محمد رضا شاه والبلاط في أواخر عام ١٩٥٠وتقرر أن تكون زوجة الشاه وملكة إيران، فقد أصبح تيمور بختيار في عداد الشباب البختياريين المُحَبَبين للشاه والذين نالوا اهتمامه، وتداول الأخير الحديث آنذاك بشأن تأسيس قوة من الحرس تتألف من (١٠٠٠) رجل لحماية الشاه والملكة ثريا بقيادة العميد أسعد البختياري، في حين يتولى تيمور بختيار رئاسة أركان فرقة الحماية، ووافق الجنرال علي رزم آرا، رئيس الوزراء الإيراني، على هذه الفكرة في بادئ الأمر، ولكن أعضاء الأسرة البهلوية أطلعوا الشاه فيما بعد على سوابق قبيلة بختياري في محاولة إسقاط عرش الشاه، وحذروه بأن وجود ألف مسلح بختياري وان كان في إطار الحرس الملكي بالقرب منه أمراً ليس وارداً، لذلك تراجع الشاه ومن ثم علي رزم آرا عن رأيهما السابق حتى أن الشاه عَدّ حضور النساء والرجال

البختياريين في الزي العشائري في ليلة زفافه لم يكن ضرورياً، وبذلك حذف جزء من مراسيم حفل الزواج، ومنذ أن عقد الشاه قرانه على ثريا اسفندياري بختياري في أوائل خريف ١٩٥٠ عمل بختيار كما هو حال الزعماء البختياريين في البلاط، ولكن مع ذلك فإن وضعه الاقتصادي لم يتغير، وظل يعيش في منزل قديم في شارع شاهبور بطهران، وكانت المناصب الإدارية والعسكرية التي شغلها المقدم ومن ثم العقيد تيمور بختيار خلال تلك الحقبة هي قيادة فوج خيالة الفاتح في طهران، وقيادة فوج فوزية للخيالة، ورئاسة أركان الحرس الشاهنشاهي، وأخيراً قيادة الرتل المتوجه إلى منطقة البختياريين في أصفهان لقمع الحركة القبلية والفتنة الابتزازية التي افتعلها عمه أبو القاسم خان البختياري في منطقة جهار محال بختياري في أثناء حكومة الدكتور مصدق في بداية ربيع عام ١٩٥٣، ويحتمل أنها جرت بتحريض من بريطانيا والبلاط لخلق مشاكل معرقلة لحكومة الدكتور مصدق[١]، وقد أنهى تيمور بختيار هذه الحادثة بدون حرب أو سفك دماء لأن الزعماء البختياريين كانوا يصغون إلى كلامه، ومن جانب آخر عندما زار الشاه مقاطعة خوزستان عام ١٩٥٢ تولى تيمور بختيار مهمة حمايته الشخصية، وكتب بهذا الخصوص شهبازي، الذي أصبح مرافقاً لمحمد رضا شاه في أواخر أيام حكمه، أن بختيار أصدر أمراً لجنود الحرس بإشعال النار ليلاً على طول خط السكك الحديد لغرض أن يطمأن الشاه خلال زيارته تلك من أن الحرس الشاهنشاهي منتشر في تلك الأطراف.

كان تيمور بختيار خلال حكومة الدكتور مصدق يشغل منصب رئيس أركان الحرس الشاهنشاهي، ومن ثم قيادة أحد الألوية الخمسة في طهران التي تشكلت بدلاً عن فرقة الحرس الشاهنشاهي المنحلة، وكانت أفواج لوائه

---

(١) عاش أبو القاسم خان بختياري في مرحلة شبابه ولمدة ثمان سنوات تقريباً في بريطانيا، وكان يطمح في الحصول على مناصب هامة، وقام بحركته الأخيرة عندما كان حاكماً لجهار محال بختياري.

ترسل بناءً على أوامر الحكومة العسكرية بين الحين والآخر لتفريق تجمعات عناصر حزب توده أو مؤيدي الدكتور مصدق، وكان من بين ذلك ما حصل بعد يومين من أحداث ٢٨شباط ١٩٥٣، إذ قام جمع من مؤيدي مصدق بتظاهرات مضادة لما حدث في ذلك اليوم، وهنا كُلِف تيمور بختيار بتفريق المتظاهرين بالقوة، وصادر جنوده اللافتات والصور التي كان يحملها المتظاهرون، الأمر الذي أثار احتجاج الصحف المؤيدة للحكومة.

بعد أن تم القضاء على فتنة أبي القاسم خان بختياري، عَيَّنَ الدكتور مصدق، رئيس الوزراء ووزير الدفاع الوطني، تيمور بختيار آمراً للواء الجبلي في كرمنشاه، إذ كان مصدق يعرف جيداً عائلة بختيار ووالده ويثق بهم إلى الحد الذي يعتقد فيه بأنهم من المتضررين في عهد رضا شاه لقيام الأخير بإعدام مجموعة من أبناء عمومة تيمور بختيار وأقربائه، ولابد انه سيكون مخلصاً للحكومة الوطنية، فضلاً عن أن مصدقاً كان له رأي ايجابي بخصوص نزاهة تيمور بختيار وطهارة قلبه كما يعتقد[١]، لهذا أرسله الدكتور مصدق إلى كرمنشاه في الوقت الذي اندلعت فيه بعض الاضطرابات من قبل العشائر هناك، ومن بينها عشائر جوانرودي، إذ كانت بريطانيا والحكومة العراقية تشجع القبائل الكردية على مهاجمة المناطق الحدودية مع إيران، وخلقت المشاكل لحكومة الدكتور مصدق، لذا عَدّت الأخيرة تواجد ضابط عشائري متمرس ومجرب مثل تيمور بختيار في هذه المدينة الحدودية آمراً ضرورياً، في حين عَدَّ البعض الأخر عملية إرساله أنها كانت بمثابة إبعاد لبختيار، بوصفه من أقارب ثريا، عن طهران، ولكن تيمور بختيار ونظراً لما أبداه سابقاً من

(١) ذكر الدكتور مصدق بهذا الصدد أن تيمور بختيار عندما تسلم أمر مصدق، بوصفه وزيراً للدفاع ورئيساً للوزراء، للتوجه إلى جهار محال بختياري، طلب بختيار مساعدة لكونه يعاني من ضيق مالي، الأمر الذي دفع مصدق لأن يصدر أمراً بمنحه مساعدة مالية بلغت (١٩٥) تومان، أي ثلث راتبه، إذ كان الراتب الشهري للعقداء في الجيش الإيراني آنذاك (٦٠٠) تومان.

إخلاص للشاه كان موضع اهتمام العسكريين الانقلابيين بإمرة اللواء المتقاعد فضل الله زاهدي، ولما لموقع العقيد بختيار الذي كان يتولى لواء جبلي يضم ما يقارب الثلاثة آلاف رجل ويمتلك عدداً ملحوظاً من الدبابات والمدرعات بإمكانه أن يكون قوة إسناد حاسمة لمؤيدي الشاه، لذلك أرسل فضل الله زاهدي لهذا الغرض العقيد عباس فرزانكان، ضابط المخابرات الذي خدم سابقاً ملحقاً عسكرياً لإيران في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى كرمنشاه لكي يهيئ تيمور بختيار لإرسال قواته إلى طهران، وتقرر أن يتوجه اللواء التابع له إلى طهران يوم ١٩ آب ١٩٥٣[١]، ولكن إجراءات معارضي مصدق والمتآمرين ضده قد أتت ثمارها في ذلك اليوم وتم احتلال منزل الأخير في مساء اليوم نفسه، مما أدى إلى سقوط الحكومة، ومع ذلك فإن سقوط حكومة مصدق لم يمنع من إرسال العقيد تيمور بختيار وأفواج لوائه إلى طهران، إذ وصل إلى هناك ونال اهتماماً خاصاً من لدن الشاه الذي أُعجب بإخلاص بختيار وسرعان ما أصبح الأخير مستشاراً عسكرياً للشاه، وعُيِّنَ كذلك قائداً للفرقة المدرعة الثانية التي شكلت أخيراً، كما منح رتبة عميد.

---

(١) جرت عصر يوم ١٦ آب ١٩٥٣ تظاهرات عارمة في طهران ضد الشاه الذي انتقل بطائرة صغيرة من كلاردشت إلى رامسر، ومن ثم فرَّ بطائرة من نوع بيتشكراف إلى بغداد بعد إطلاعه على فشل مهمة نصيري، آمر الحرس الشاهنشاهي، المتعلقة بإلقاء القبض على مصدق، واتسعت رقعة التظاهرات في يومي ١٧ و١٨ آب، وأخذ حزب توده والحمعيات والفئات المرتبطة به بزمام المبادرة، ورفعوا شعار «الجمهورية الديمقراطية الشعبية»، وهذا ما دفع باتجاه تدخل مجموعة المتآمرين ضد مصدق من خلال الاتصال مع كرميت روزفلت التابع لجهاز الـ(CIA)، وبدعم من كرستوفر وودهاوس، مبعوث جهاز المخابرات البريطاني لغرض إسقاط مصدق، بعد ما تسلمت ما يقارب المائة ألف دولار من كرميت روزفلت، المدفوعة من أصل المبلغ المخصص لسقوط مصدق والبالغ مليون دولار، وقد وزعت آنذاك ما يقارب الخمسة وسبعين ألف دولار من ذلك المبلغ بين بعض الباعة في طهران ومجاميع فضل الله ايزدي شلحشور وحسين رمضان وشعبان جعفري، الذين كانوا من الأوغاد والبلطجية في جنوب المدينة، وفي الوقت نفسه سافر اردشير زاهدي إلى أصفهان من أجل التفاهم والتباحث مع العقيد ضرغام، آمر لواء أصفهان، بالتآمر على الدكتور مصدق.

أنشأ تيمور بختيار، الذي عرف بأنه من المؤيدين بقوة للشاه، في الأشهر الأولى التي أعقبت انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣ «الجمعية السرية لشعبة كوك العسكرية» والتي كانت امتداداً لنشاطات القوات العسكرية الإيرانية المسلحة في أذربيجان خلال أحداث سنتي ١٩٤٥-١٩٤٦، وكانت عناصرها من الضباط والعسكريين وزعماء القبائل في زنجان وأذربيجان ومازندران وكيلان الذين أدوا دوراً واضحاً خلال الأحداث المذكورة، فضلاً عن ذلك فإن تنظيم كوك تم بمساعدة العقيد الحاج علي كيا، ودَعَيا العناصر العشائرية كافة المعروفة بتأييدها للحكومة في أذربيجان ومازندان للانضمام إليها، ولكن عضوية تيمور بختيار في جمعية كوك لم تستمر طويلاً، إذ رُشِحَ في أوائل عام ١٩٥٤ لمنصب الحاكم العسكري لمدينة طهران وضواحيها، وبذلك تدخل تيمور بختيار بكل مفاصل الحياة في طهران، نتيجة لمهامه المتعددة في هذا الجانب، إذ تولى حماية مدينة طهران مقابل أية عمليات للإطاحة بالحكم، والكفاح ضد حزب توده واحباط مخططاته وتحركاته والقبض على المحرضين في الحزب، وكشف ورصد واعتقال أعضاء لجان وخلايا الحزب وإغلاق مطابعه، والتعاون مع الشرطة ومراكزها لاستتباب الأمن والنظام، والسيطرة على الصحافة ومنع نشر أية دعايات من قبل مؤيدي مصدق أو حزب توده، والسيطرة على الجامعة وتفريق تظاهرات الطلبة فيها وفي المدارس الثانوية للبنين والبنات في طهران، ومراقبة الطرق الجوية والبرية التي تؤدي إلى طهران، ورصد واعتقال بعض الساسة المؤيدين لمصدق، وحراسة دور السينما ومنع تظاهرات الجمعيات والأحزاب في أثناء عرض الأفلام والمسرحيات، وحراسة سوق طهران وقمع التظاهرات التي يقوم بها مؤيدو مصدق في السوق.

فضلاً عن ذلك كان الأخير قائداً للفرقة المدرعة الثانية في العاصمة طهران، التي تضم خمسة ألوية، وكان عليه أن ينظر في الشؤون اليومية لتلك الفرقة، كما أُنيطت بتيمور بختيار مهمة الخفارة في القصور الملكية لمرة

واحدة أو لمرتين شهرياً، وكان عليه وفقاً لذلك الحضور في تلك الليالي إلى القصر الملكي للمحافظة على حياة الشاه، وبعد مدة قليلة انتزع منصب القيادة العسكرية للسكك الحديد العامة في البلاد، التي تمثل في الحقيقة القيادة العسكرية والأمنية في البلاد، من اللواء العجوز منصور أفخمي وضمها إلى مسؤولياته، وبذلك حوّل معسكرات الفرقة المدرعة الثانية في العاصمة إلى مقرات مختلفة للحكومة العسكرية في طهران وضواحيها، وكان محمد رضا شاه وثريا يستقبلانه بانتظام في المآدب التي تقام في البلاط والزيارات والاحتفالات، ونال تدريجياً حتى عام ١٩٦٠ الكثير من الأوسمة والشارات الإيرانية والأجنبية، منها شارة مستشار صاحب الجلالة، وشارة الاستحقاق من الدرجة الثالثة، وشارة انتفاضة ١٩ آب الوطنية، وشارة الخدمة من الدرجة الثانية، وشارات فخرية من الدرجات الأولى والثانية والثالثة، وشارة آذر آبادكان، وشارتي الجيش من الدرجتين الثانية والثالثة، وشارة المعرفة من الدرجة الثالثة، وشارات تقديرية وشارات المثابره من الدرجات الأولى والثانية والثالثة، ووسام مطلي بالذهب، وشارات أجنبية أخرى، منها شارة غراند أوفيسيه مريب سويل من إيطاليا، وشارة الخزانة المقدسة من الدرجة الأولى من اليابان، وشارة كوكب من الحكومة الأردنية الهاشمية، وشارة ووشاح الأرز من الجمهورية اللبنانية، وغيرها.

قام تيمور بختيار بعد توليه لمنصب الحاكم العسكري لطهران بنقل مجموعة من ضباط الاستخبارات المتمرسين من استخبارات الجيش إلى الحكومة العسكرية، وشكل منهم قوة تجسسية ومجموعة ضاربة قوية، إذ كان هؤلاء الضباط من قادة النخبة من الجيش، لذلك بدأت استخبارات الحكومة العسكرية برصد شبكات ولجان وخلايا حزب توده الشيوعي الإيراني، وتمكنت تدريجياًمن كشف المطبعة السرية لصحيفتي «ظفر» و«مردم» في الداودية، وعدداً من مستودعات الأسلحة الخفيفة ومراكز توزيع الصحف الخاصة بحزب توده، واختار بختيار قلاع «فلك الأفلاك» العسكرية في خرم

آباد التابعة للورستان، وسجن برازجان، وجزيرة خرج المهجورة ذات الطقس الرديء في الخليج العربي، لتسفير مؤيدي الدكتور مصدق إلى هناك، وكان من بين المسفرين الدكتور ناظر زاده كرماني، الشاعر والباحث والكاتب ورئيس تحرير مجلة «إيران أمروز- إيران اليوم» في عهد رضا شاه، والحاج حسن شمشيري، بائع الكباب المعروف، وخليل ملكي، زعيم حزب القوة الثالثة، وحظي تيمور بختيار بسبب علاقاته الجيدة مع المحافل كافة بدعم كبير من صحف طهران التي كان مدرائها وأصحاب امتيازها من الطبقات ذات النفوذ، وكان أغلبهم على علاقة بالبلاط، إذ كانت تنشر تقارير خاصة حول حياته القبلية وصيده وتفننه في الرماية وحبه لأبنائه وعائلته، فضلاً عن الصحف الخاضعة لرقابة الحاكم العسكري والشرطة التي كانت تحسب له ألف حساب، ويذكر ان تيمور بختيار لوحظ عدة مرات وهو يوزع مظروفات تحتوي على شيكات بعدة آلاف من التومانات بين مدراء ورؤساء تحرير الصحف الإيرانية، الذين كانوا يقبلونها معبرين عن شكرهم وتقديرهم له.

تعلق تيمور بختيار مع بدء صعود كفة ميزان سلطته بسيدة تدعى «قدرت خانم» وهي امرأة جميلة وجذابة جداً، وزوجة العقيد المتقاعد يميني، مدير صحيفة «آرام» التي كانت تغذيها وتدعمها شركة النفط الانكلو- إيرانية السابقة وتستخدمها لمهاجمة حكومة الدكتور مصدق، وتمتعت «قدرت خانم» بنفوذ واسع لدى تيمور بختيار إلى الحد الذي كانت فيه تدخل إلى غرفته وتجلس على طاولته وتمزح معه، وهذا ما أدى إلى تعلق تيمور بختيار بها كثيراً، مما دفعه لأن يطلقها من زوجها العقيد المتقاعد يميني، الذي لم يحصل على نتيجة من شكواه بهذا الخصوص ضد تيمور بختيار، بالقوة، وفي الأخير أصبحت «قدرت خانم» الزوجة الثانية للجنرال تيمور بختيار وأنجبت له بعض الأبناء، وفي الوقت الذي كان فيه تيمور بختيار يملك فيه منزلاً قديماً في شارع شاهبور بطهران قبل أن ينال رتبة عميد، نلاحظ بأنه جمع في غضون (٨) سنوات، أي منذ عام ١٩٥٤ وحتى أوائل عام ١٩٦٢ الكثير من الأملاك

والعقارات والبساتين التي لا تعد ولا تحصى في المدن الإيرانية المختلفة، منها منزل فخم جداً في شميران- شارع سعد آباد، وبستان ومبنى في طهران يعرف بباغ تاج، وبستان في منطقة آلهية في شميران، وبستان بمساحة عشرة آلاف متر مربع في رامسر، وبستان آخر في منطقة ايذه في خوزستان، وقطعتي أرض في طهران، وأخرى في شميران - مبارك آباد، وقطعة أرض أخرى بمساحة ٣٠٠ متر مربع في طهران، و١٢٩٠ سهم في معمل السكر في أصفهان، وسيارات كنتينانتال وكاديلاك ومارسدس بنز وفولكس واكن مجهزة بوسائل السفر، و٤٦ قطعة من المجوهرات الثمينة وعشرات الدوانق من الأراضي الزراعية في كل من مناطق بختياري وكركان وخوزستان وأصفهان.

حقق تيمور بختيار نجاحاً كبيراً عام ١٩٥٤ عن طريق كشفه التنظيم العسكري لحزب توده داخل الجيش، إذ تمت معرفة أكثر من (٦٠٠) ضابط وضابط صف أعضاء في حزب توده داخل الجيش، تم القبض على خمسمائة ونيف منهم وحكم على (٢٦) شخصاً منهم بالإعدام رمياً بالرصاص، إذ تشكلت محكمتا البداءة والاستئناف في ظروف قاسية جداً حسب شهادة مجموعة من المحكومين، ولم يتمكن المتهمون الذين تعرضوا للتعذيب الشديد من الدفاع عن أنفسهم، كما لم تتوقف عمليات الإعدام إلا بعد الاحتجاجات الدولية للكثير من الجمعيات والمحافل والأفراد من أنحاء العالم، ومن بينهم الاشتراكيين والشيوعيين، فضلاً عن الصحف والجمعيات الأوربية، ولجأ تيمور بختيار إلى اسلوبين لقمع حزب توده أولهما: تعذيب وجلد سجناء حزب توده العسكريين منهم والمدنيين، وتخويف الفتيات العنيدات في حزب توده بواسطة دب أسود كبير كان يستخدم لهذا الغرض[1]،

---

(١) قدم العميد آريانا، آمر لواء مهاباد، هذا الدب هدية إلى تيمور بختيار، الذي أهداه بدوره إلى الجيش، وسرت شائعات حول الاعتداء على النساء والفتيات الأعضاء في حزب توده في سجن الفرقة المدرعة الثانية بواسطة هذا الدب الذي كان يخيف به الشابات المتعصبات في التمسك بالأهداف الشيوعية من خلال تهديدهن بإبقائهن لوحدهن مع هذا الدب في غرفة=

وثانيهما: الحصول على إقرار بالندم من عناصر حزب توده الذين شاركوا في التظاهرات، إذ راجع كثير منهم مقر الحاكم العسكري وأعلنوا عن أسماء لجانهم وخلاياهم، وهذا ما أدى إلى انهيار الحزب، وفي الوقت نفسه قام تيمور بختيار وعن طريق ضباط الحكومة العسكرية بنشر الدعايات المضادة لحزب توده بين السجناء، وأسس لهذا الغرض مؤسسة أُطلق عليها تسمية «عبرت» ضمت الضباط الذين تخلوا عن حزب توده وأعلنوا براءتهم من الشيوعية، إذ نشر هؤلاء العديد من المقالات بشأن رفض الشيوعية في مجلة شهرية كانت تصدرها المؤسسة نفسها.

كان تيمور بختيار على علاقة طيبة مع «جمعية فدائيان إسلام» الإيرانية، ولكن هذه العلاقة تدهورت كثيراً بعد أن أعلنت الجمعية حربها ضد نظام الشاه، وبعد محاولة الاغتيال الفاشلة التي قام بها مظفر ذو القدر، أحد أعضاء تلك الجمعية، عام ١٩٥٥ مستهدفاً من خلالها حياة حسين علاء، رئيس الوزراء الإيراني، في طهران قبيل عضوية إيران في حلف بغداد العسكري، لذلك ركز بختيتار جل جهوده في تشرين الثاني ١٩٥٥ للحد من نفوذ جمعية «فدائيان إسلام»، إذ سعى بعد تلك المحاولة لاعتقال نواب صفوي، زعيم الجمعية، والناشطين الآخرين فيها، وهم كل من سيد عبد الحسين واحدي، الشخص الثاني في المنظمة، وسيد محمد واحدي، الشخص الثالث في المنظمة، وخليل طهماسبي، قاتل رزم آرا، ومظفر ذي القدر، الذين أُحيلوا إلى محكمة الجيش، التي قامت بإعدام نواب صفوي وسيد محمد واحدي وخليل طهماسبي ومظفر ذو القدر رمياً بالرصاص، أما سيد عبد الحسين واحدي فإنه قتل على يد تيمور بختيار قبل إعدام الزعماء

=واحدة، علماً أن الفتيات الأعضاء في حزب توده كن يفزعن لمجرد إظهار هذا الدب لهن لمسافة بعيدة، ولكن في الحقيقة لم يكن هذا الكلام سوى مجرد شائعات، واقتصر الموضوع على إظهار الدب أمام النساء والفتيات الأعضاء في حزب توده عند التحقيق من مسافة بعيدة لغرض تخويفهن فقط.

الأربعة الآخرين، فعندما وصل السيد عبد الحسين واحدي بعد إلقاء القبض عليه إلى مكتب الحاكم العسكري واجهه بختيار بإطلاق الكلمات النابية ضده، إلا أن السيد عبد الحسين واحدي رد على كلمات تيمور بختيار بالكلمات نفسها، الأمر الذي لم يتحمله الأخير ولم يتمالك نفسه، فقام بإخراج سلاحه الشخصي من حزامه فوراً وأطلق منه اطلاقة واحدة على رأس السيد عبد الحسين واحدي فأرداه قتيلاً في الحال، وأعلن بأن حراساً نقلوه من خوزستان إلى طهران، وقتله الجنود المرافقين له عندما حاول الهرب منهم في الطريق، وكانت من بين الأعمال القبيحة والإجرامية الكبيرة الأخرى لتيمور بختيار أنه كلما أُحْضِرَ متهم سياسي إلى مكتبه (مثل الدكتور فاطمي التي أشارت صحف طهران إلى موضوعه في أوائل ١٩٥٤) يقوم بإخراج سلاحه من نوع (كلت٤٥) من دواليب المنضدة ويصوب السلاح نحو رأس المتهم كأنه يريد قتله، ولكنه يطلق الرصاص باتجاه السقف أو الجدار.

حظي تيمور بختيار في أوائل عام ١٩٥٥ باهتمام ورعاية كبيرين من لدن محمد رضا شاه، إلى الحد الذي كلفه الأخير بإقصاء فضل الله زاهدي، رئيس الوزراء الإيراني، من منصبه، نتيجة لعدم إذعان الأخير للاستقالة التي طلبها منه الشاه في بداية ربيع ١٩٥٥، إذ ذهب بختيار فعلاً إلى فضل الله زاهدي وأبلغه برسالة الشاه، وعندما لاحظ زاهدي أن شوكة الجنرال تيمور بختيار أصبحت قوية جداً، وافق على التنحي عن منصبه باحترام.

منح الشاه العميد بختيار رتبة لواء عام ١٩٥٦، وعندما تقرر في تشرين الأول ١٩٥٦، وبإشارة من الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء عمل الحكومة العسكرية (حالة الطوارئ) في طهران وبقية المدن الإيرانية وإعادة الأوضاع في البلاد إلى شكلها الطبيعي، أُعدت التحضيرات لتأسيس جهاز المخابرات وفقاً لرؤية الأمريكيين، وتم في النتيجة تأسيس هذا الجهاز الذي أطلق عليه تسمية «السافاك» عام ١٩٥٧، وضم عشر مديريات عامة، يرأس كل مديرية منها مدير عام عسكري برتبة عميد أو عقيد، وكان للإسرائيليين والمستشارين

الأمريكيين، دور واضح في تأسيس جهاز السافاك، الذي أصبح اللواء تيمور بختيار أول مدير له، إذ جاء تأسيسه وفقاً للسياقات المعمول بها عن طريق لائحة مقترحة قدمتها الحكومة الإيرانية إلى مجلس الشورى الوطني، وتأسس الجهاز بعد إقرار اللائحة من لدن المجلس، كما تم تأسيس جهاز مماثل في الجيش سمي بـ«جهاز الاستخبارات»، في حين نال تيمور بختيار رتبة فريق بتاريخ ٢٢ أيار ١٩٥٩.

عندما كان بختيار يرتدي الزي العسكري الخاص بالحضور في المراسيم الرسمية، وبينما كان يسير بسيارته مسرعاً في إحدى أيام عام ١٩٦٠م لحضور مأدبة في قصر نياوران، كان هناك سائق سيارة أجرة يسير أمامه بسرعة بطيئة في شارع بهلوي (ولي عصر حالياً) قبل أن يصل إلى ميدان تجريش، فتوجه له الفريق تيمور بختيار بالسب والشتم فامتنع سائق السيارة أو قصّر في التنحي جانباً عن سيارة الفريق بختيار، علماً أن سائق سيارة الأجرة كان يحمل معه زوجته واثنين من أبنائه، فترجل الفريق بختيار من سيارته الحديثة وهاجم سائق سيارة الأجرة ووجه له عدة لكمات ثم ضربه بعصا كان يحملها بيده وبشدة، ومن ثم استقل سيارته وتوجه إلى قصر نياوران، فراجع سائق سيارة الأجرة مركز الشرطة والادعاء العام وتقدم بشكوى ضد الفريق بختيار، إلا أن الشكوى واجهت اهمالاً في مراحلها كافة.

كانت للسافاك عشرات المباني في مختلف أحياء طهران خلال مدة تولي بختيار لقيادته، وكان تيمور بختيار ذاته يمارس عمله في عمارة فخمة ذات ستة أو أربعة طوابق سُميت بـ(سنك سياه - الصخرة السوداء) شيدت في شارع تخت جمشيد (شارع آية الله طالقاني حالياً)، وكانت غرفة بختيار ذات طابقين ولا يخرج منها الصوت إلى الخارج، وكانت في الوقت نفسه مجهزة بجهاز دكتافون يسجل تيمور بختيار عن طريقه المحاورات الضرورية، فضلاً عن العشرات من الأبنية الأخرى في شارع «خردمند» وشارع «شميران» القديم التي كانت تابعة للمديريات العامة العشرة للسافاك، وغالباً ما نقل المدراء العامون

في السافاك من الجيش والدرك إلى هذا الجهاز واحتفظوا برتبهم العسكرية، وظل تيمور بختيار يقود هذا الجهاز، الذي تولى مهام الحكومة العسكرية المنحلة كافة، وكان المنصب الرسمي له هو نائب رئيس الديوان ومدير جهاز المخابرات، ونظراً لأنه أصبح نائباً لرئيس الوزراء لذلك فإنه لم يعد يرتدي الزي العسكري عند قيادته لهذه المهمة البوليسية السياسية، وفي الوقت نفسه تسابقت صحف البلاد في التعريف ببختيار والإشادة به، كما أقام مدراء الصحف مآدب عدة على شرفه.

حقق تيمور بختيار أمنيته بعد توليه قيادة السافاك وأصبح مرافقاً للشاه ومستشاراً للبلاط وحاكماً عسكرياً لطهران وضواحيها، ويلتقي مع ثريا مرة واحدة أسبوعياً ويتناول الغداء مع الشاه بحضورها أحياناً، وكان اسمه يذكر مرادفاً للفسق والفساد، وعلى الرغم من أن بختيار كان مديراً لجهاز المخابرات وكان عليه أن يرتدي الزي المدني، إلا أنه كان يظهر غالباً بالزي الرسمي للجيش، ومن جانب آخر فإن بختيار أصبح أخيراً من الأثرياء، وشيد قصراً فخماً إلى جوار قصر سعد آباد، وكما يذكر صديقه فردوست انه كان يقيم مآدب ليلية ويتم في آخر الليل إحضار سيارات مجهزة بمكبرات الصوت، وكانت تلك الأصوات تصل إلى أسماع الشاه في قصر سعد آباد، وبعد أن طلق الأخير ثريا اسفندياري بختياري أزيح البختياريين من البلاط الإيراني اعتباراً من ٢١ آذار ١٩٥٧، ولكن على الرغم من ذلك استمر نفوذ بختيار، وأخذ ثراؤه يزداد يوماً بعد آخر.

كان بختيار يتعامل بقسوة مع مختلف طبقات المجتمع الإيراني خلال مدة توليه قيادة جهاز المخابرات (السافاك)، فعلى سبيل المثال عندما هرع طلبة المدارس الثانوية إلى الشوارع يوم ١٠كانون الثاني١٩٦٠إحتجاجاً على التغييرات التي أجراها الدكتور مهران، وزير الثقافة، في الدرجات المحددة لنجاح طلبة المدارس ورفع مستوى الدرجة المطلوبة على أساسها، قام الشرطة في البداية بناءً على أوامر من الفريق علوي مقدم، مدير الشرطة

العام، الذي كان متخصصاً في الطب البيطري وأصبح مديراً عاماً للشرطة، بضرب الطلبة بالهروات بشدة، ثم قبضوا على مجموعة منهم وسلموهم إلى جهاز المخابرات، فأصدر تيمور بختيار أمراً بتعذيب وجلد التلاميذ الذين لم تكن أعمارهم قد تجاوزت الستة عشر أو سبعة عشر عاماً، الأمر الذي ترك تأثيراً نفسياً سيئاً لدى أولئك التلاميذ الذين لم يصدقوا بأن الحكومة تتعامل مع الصبية والشباب كأنهم أعداء، وكان بختيار يصاب بالغرور كلما يذهب إلى البلاط ويلتقي ؤسول بالشاه.

وفي الوقت الذي كانت فيه زوجتا تيمور بختيار «إيران وقدرت» تعيشان معه في المنزل، تعلق فجأة ببوران شابوري، المطربة الإيرانية المشهورة وزوجة عباس شابوري العازف والملحن المعروف، وكانت بوران شابوري قد عاشت هي وزوجها الفنان عباس شابوري حياة مترفة مع ولديهما من خلال الأموال التي يحصلان عليها من المشاركة في حفلات الزفاف أو من منح الامتياز لبيع موسيقاهما وغنائهما، وبدون سابق إنذار دخل بختيار في الحياة الهادئة لهذه المرأة وزوجها إلى الحد الذي أُعجبت بوران شابوري بثروة وسلطة وشهرة الجنرال تيمور بختيار، ولم تؤد احتجاجات وشكاوى عباس شابوري بهذا الشأن إلى نتيجة، ولهذا فإن تيمور بختيار استطاع أخيراً أن يخرج بوران من قبضة زوجها، في الوقت الذي كان فيه زوجها عباس شابوري يواجه بسخرية واحتقار أينما يذهب، ويؤكد البعض أن بختيار أصطحب معه بوران، التي طُلقت تواً من زوجها، إلى لندن، وعاش معها لأيام في الفندق.

تأزمت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعد انتخاب الرئيس جون كندي عام ١٩٦٠ رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان الأخير ينتقد سياسة محمد رضا شاه في بعض الأمور ومنها أساليبه في محاربته للشيوعية، وينتقد المساعدات الاقتصادية الأمريكية للحكومة الإيرانية في مجلس الشيوخ وفي الصحف الأمريكية أيضاً، الأمر الذي دفع الشاه

لاختيار شخصية خاصة لديها تجارب عديدة في محاربة الشيوعية في إيران وذات معرفة بالأساليب التخريبية لحزب توده في البلاد ليرسله إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليبرر للرئيس الأمريكي الجديد حق الشاه في الكفاح العنيف ضد الشيوعيين في إيران، ولم يجد في هذا المجال شخصاً أفضل من تيمور بختيار، الذي كان يحظى بثقة الشاه وتقديره، ولكن عندما سافر تيمور بختيار إلى الولايات المتحدة الأمريكية، عرضت خلال اللقاء الذي تم مع الرئيس جون كندي قضايا لم تكن متوقعة سلفاً، ويستشف من مضمون حديث الأخير أنه لم يكن راضياً عن الأوضاع السياسية وتخبط السلطة الحاكمة في إيران، وعدم تمكنها من تكييف نفسها مع التطور السريع الذي يشهده العالم، وقيل أن تيمور بختيار استعرض لجون كنيدي آنذاك الأوضاع السياسية في إيران والفساد المستشري في الحكومة الإيرانية، والحاجة إلى إصلاحات فورية وشاملة للحيلولة دون حصول أحداث خطيرة كالتي أشرفت على الوقوع في بلدان أخرى كالصين وكمبوديا وغيرهما، وطالب بتدبير انقلاب خاص لإزاحة الشاه وتسفيره، أو وضعه داخل القصر الملكي ليكون مجرد رمز للإيرانيين فقط، ويقوم تيمور بختيار نفسه بإدارة البلاد، بوصفه شخصاً قوياً ومصلحاً، وعَدَّ الشاه رجلاً ضعيفاً ومتأثراً بالإعلام السوفيتي الواسع الموجه ضده، ويحتمل أن جون كندي كان يرغب بإدخال تيمور بختيار، بوصفه الجنرال الذي يملك رؤيا واضحة تجاه المستقبل، إلى ميدان السياسة ليؤدي الدور نفسه الذي أداه الجنرال سوهارتو بعد مدة في اندونيسيا.

بعد عودة تيمور بختيار إلى طهران علم محمد رضا شاه بطرق مختلفة[١]

---

(١) يحتمل ان الشاه علم عن طريق مترجم بختيار الدكتور عالي خاني أو عن طريق بعض الأمريكيين ما دار بين بختيار والرئيس الأمريكي، ولعل تيمور بختيار نفسه أطلعَ الشاه على مباحثاته مع جون كنيدي ليثبت له مدى مصداقيته وإخلاصه للشاه، وإذا تصورنا أن بختيار قدم هذه المقترحات إلى كندي انطلاقاً من توجهاته الوطنية وخلفيته المعادية للشيوعية، فإننا سنكون على خطأ كبير، إذ أن الدافع الأساس لبختيار هو سعيه للحصول على السلطة، ولأنه سمع بأن الأمريكيين رغبوا في عام ١٩٥٨ بقيام اللواء ولي الله قرني، المعاون=

بمضمون مباحثات مدير جهاز مخابراته مع الرئيس الأمريكي، وخشي الشاه كثيراً مما سمعه بهذا الشأن، وتذكر ما كان يتخذه والده رضا شاه تجاه الجنرالات المخلصين له، الذين تعصف بهم الرياح أحياناً، وبذلك سقط تيمور بختيار من نظر الشاه منذ أن عاد من الولايات المتحدة الأمريكية وأطلع الشاه على مباحثاته مع جون كندي، وبمجرد حصول مشاجرة لفظية بين تيمور بختيار والفريق الحاج علي كيا، أقصى الشاه الاثنين من منصبهما، وأصدر في تشرين الأول ١٩٦١، أمراً بإحالة تيمور بختيار على التقاعد بعد عدة أشهر من سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

انتهت الخدمات المفيدة لبختيار وتحول إلى عنصر خطير ومضر للشاه منذ ذلك الوقت، وبعد مدة من إقصائه من السافاك أخذ يستقبل أصدقاءه في مكتبه الجديد الخاص به، وكان يروج من خلاله وكذلك في الصحافة لنفسه، كما أن تيمور بختيار أجرى زيارات مختلفة إلى بختياري وبقية المناطق العشائرية، وبعد أن أصبح العمل صعباً لتيمور بختيار مع تولي الدكتور علي أميني، الذي يحظى بدعم كبير من الولايات المتحدة الأمريكية، رئاسة الوزراء في السادس من أيار ١٩٦١، وعلى الرغم من أن المجلات الإيرانية كانت تنشر شائعات حول قرب تولي تيمور بختيار لرئاسة الوزراء بإشارة منه، وكانت تنشر صوراً له بوصفه واحداً من أربعة مرشحين لمنصب رئيس الوزراء، ولكن الجميع تقريباً كانوا يعلمون بأن اسم بختيار سجل في التاريخ كجلاد للسجناء، وأن الشاه لم يتجرأ قط على تكليفه بتشكيل الحكومة، ويقال أنَّ الشاه دعاه إلى قصره وأمره بالذهاب برفقة عدد من الضباط في الحرس الملكي إلى المطار

=السابق لرئاسة أركان الجيش والمدير الأسبق لاستخبارات أركان الجيش، بالانقلاب ولكنه لم يفلح في ذلك، ولهذا فإن بختيار كان يرغب بالحصول على ضوء أخضر، ولكن جون كندي كان يعتقد بأنه ينبغي لأمريكا محاربة الشيوعية بأساليب حديثة وخادعة إلى جانب إصلاحات جذرية في بنى الحكومات وتشجيع نشر الديمقراطية وفقاً للنموذج الأمريكي، ووقف دعم الملوك والرؤساء والجنرالات الفاسدين.

مباشرة كي يغادر البلاد. ومع ذلك فإنه غادر، حسبما أوضح هو ذلك في أحاديث صحفية له في روما، احتجاجاً على حالة الاحتقان السياسي بسبب سياسة علي أميني، رئيس الوزراء الإيراني، كما انتقد من خلالها أيضاً حركة الإصلاح الزراعي أو ما تسمى بـ«الثورة البيضاء» في إيران.

بعد استقرار تيمور بختيار في أوربا التزم الصمت لحقبة من الزمن منتظراً أن يستدعيه الشاه ويكلفه بتشكيل الحكومة، ولكن الأخير لم يعد بحاجة إليه، وان جهاز المخابرات الإيرانية واصل عمله تحت إشراف العديد من الضباط والخبراء الإيرانيين والأمريكيين وكذلك الإسرائيليين الذين كانوا يقدمون المشورة للشاه نفسه، الذي عيّن اللواء حسن باكروان صاحب الخلفية الاستخباراتية البارزة محل تيمور بختيار في قيادة السافاك، كما أبعد الشاه تدريجياً أصدقاء بختيار وزملاءَه المقربين كما تم طرد مؤيديه والأشخاص الذين كانوا يعملون لصالحه أو أحالهم إلى التقاعد بعيداً عن السافاك الذي تحول إلى وزارة كبيرة، ولكنه ظل يحمل اسم «جهاز».

بعد طرد تيمور بختيار من إيران تجول لمدة من الزمن بين روما وأماكن أخرى، ثم توجه إلى بيروت وأجرى اتصالات مع معارضي الشاه، الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية لمطالبة الحكومة اللبنانية بإعادته إلى إيران بتهمة قتل سائق سيارة أُجرة وتعاطي رشاوى وارتكاب سرقات وما شابه ذلك، ولكن تبقى جريمته الأولى والأساسية هي معارضة الشاه ورغبته بالسيطرة على الحكم وهذه جريمة لايمكن أن يغفرها الشاه، إلا أن الحكومة اللبنانية لم توافق على إعادته إلى إيران لعلاقته الوثيقة مع بعض الساسة اللبنانيين منذ مرحلة الدراسة في بيروت، فضلاً عن طلب الحكومة العراقية، التي كانت لديها خلافات مع إيران في تلك المرحلة، من الحكومة اللبنانية بعدم إعادة بختيار إلى إيران، مما أثر كثيراً في العلاقات بين البلدين (إيران ولبنان) بسبب امتناع لبنان في عام ١٩٦٩م عن تسليم الجنرال تيمور بختيار، الأمر الذي دفع بالحكومة الإيرانية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع لبنان، وفي النهاية تم

سجن الأخير صورياً لعدة أشهر في بيروت ومن ثم أُطلق سراحه، فذهب إلى بغداد مباشرة بدلاً من أوربا، واستقبل بحفاوة في بغداد، وكانت الحكومة العراقية تتأمل منه أن يعمل شيئاً ما لصالحها بسبب سلطاته السياسية والعسكرية والأمنية، وفعلاً قرر بختيار أن يقوم بأعمال في داخل إيران، من بينها محاولة اغتيال اللواء عبد الغني الراوي، أحد كبار الضباط العراقيين اللاجئين في إيران، ولكنه لم يفلح في ذلك، ولهذا خصصت الحكومة العراقية له منزلاً يقع على مقربة من القصر الجمهوري العراقي، ووضعت تحت تصرفه الأموال وأجهزة اللاسلكي، وأسست فرقة عسكرية سميت بالفرقة الرابعة تولى بختيار قيادتها.

وخلال وجود تيمور بختيار في بغداد أرسل محمد رضا شاه عدداً من ضباط جهاز المخابرات (السافاك) إلى العراق، بوصفهم منشقين عن نظام الشاه، وتقربوا من تيمور بختيار الذي بدأ يثق بهم وكان غالباً ما يذهب معهم للصيد وفي إحدى رحلات الصيد التي اقترب خلالها تيمور بختيار إلى الحدود العراقية - الإيرانية، وكان يرغب أيضاً أن يلتقي عدداً من زعماء قبيلة سالار، إحدى قبائل غرب إيران، وفي أثناء تقدمه نحو الحدود في صيف عام ١٩٧٠، تخلف عنه قليلاً الحراس العراقيون والمسلحون بالبنادق، فتقدم أحد عناصر السافاك الذي كان مرافقاً له وأطلق عليه النار من بندقية كان يحملها عندما كان بختيار داخل عجلة قيادة (جيب)، وكانت هذه الخطة قد أُعدت بأمر الشاه في طهران قبل مدة وجيزة من تنفيذها، أُصيب على أثرها تيمور بختيار بجروح بليغة وتضرج بدمائه داخل العجلة، وعلى الرغم من أن المهاجم حاول الهروب إلى الأراضي الإيرانية، ولكن المروحيات وعجلات القيادة العراقية أغلقت الطريق أمامه وألقت القبض عليه، ومن ثم نقل إلى سجن «نقرة السلمان» المرعب، وتعرض هناك إلى التعذيب الشديد الذي مات على أثره، ولم يحصل العراقيون على معلومات من مُنفذ العملية، ولم يطلعهم على الجهة التي تلقى منها الأوامر، أما بالنسبة لتيمور بختياري فإنه رقد في

مستشفى الرشيد العسكري في بغداد لمدة ثلاثة أيام، وأمضى الساعات الأخيرة من عمره وشروره وهو يعاني من الألم ويتقيأ دماً، ويقال أن صدام حسين، نائب رئيس الجمهورية العراقي آنذاك، زاره في المستشفى، ولم تنفع المحاولات لإنقاذ حياته، إذ توفيّ في ١٢ آب ١٩٧٠م ودفن في النجف الأشرف، وبعد وفاته انهارت تشكيلاته المسلحة كافة وأجهزة اتصالاته اللاسلكية وميليشياته.

بروجردي، آية الله حاج آقا حسين طباطبائي

ولِدَ الحاج آقا حسين طباطبائي بروجردي في ١٢٩٢هـ.ق/ ١٨٧٥م في مدينة بروجرد الإيرانية، قرب أراك غربي إيران، وهو نجل الحاج سيد علي، الذي يُعد من المراجع المشهورين، وينحدر من سلالة السيد محمد بحر العلوم، أحد أبرز المجتهدين في القرن التاسع عشر، وينتمي إلى عائلة اشتهرت بالمعرفة الدينية. أنهى دراساته في بروجرد في بادئ الأمر ومن ثم سافر إلى أصفهان وبعد ذلك إلى النجف الأشرف في العراق لإكمال دراسته، إذ تلقى علومه في هاتين المدينتين تحت إشراف الشيخ محمد كاظم الخراساني، وشيخ الشريعة أصفهاني.

عاد إلى بروجرد في عام ١٩٠٩م بعد أن أمضى سبع سنوات في النجف الأشرف، أصبح خلالها ضليعاً بالفقه والحديث بدرجة لا مثيل لها، ومكث في بروجرد (٣٧) عاماً لم يغادرها إلا قليلاً عكف خلالها على دراسة الحديث. انتقل إلى مدينة قم المقدسة وعمل بالتعليم في حوزتها العلمية، ووهبها كل جهده، وفي هذا المجال كان عليه أن يشغل الفراغ المزدوج الذي نشأ في قم نتيجة لوفاة أبرز معلميها الشيخ عبد الكريم يزدي، فضلاً عن مرجع التقليد الرئيس أبي الحسن الأصفهاني.

كان آية الله العظمى البروجردي أحد أساتذة الإمام الخميني، وكانت

علاقتهما وثيقة جداً دفعت باتجاه زواج ابنة الأخير لابن البروجردي، وخلال سنتين من إقامته في قم المقدسة أصبح المرجع الوحيد الذي لا منازع له، واستطاع بمثابرته العلمية أن يجمع حوله عدداً من المجتهدين ممن كانوا مصدراً للإرشاد، ولهذا أوعز إلى أتباعه الكثيرين بحكم مكانته الروحية كمرجع أوحد أن يبتعدوا عن الأمور السياسية.

كان من آثاره الخيرية الباقية هو مسجد أعظم في مدينة قم المقدسة، الذي بلغت كلفة تشييده (٦٠) مليون ريال تقريباً، واستمر العمل في بنائه ست سنوات، وذلك من عام ١٣٣٣- ١٣٣٩هـ.ق/ ١٩١٤- ١٩٢٠م، وضم هذا المبنى كذلك مكتبة ضمت في حينها ما يقارب تسعة آلاف كتاب، وكانت مدرسة النجف هي من آثاره الأخرى، إذ شيدت هذه المدرسة بالكونكريت المسلح وشملت ثلاثة طوابق.

توفي آية الله العظمى البروجردي في فروردين ١٣٤٠هـ.ش/ آذار١٩٦١م، وشيع بمراسيم لم يسبق لها مثيل، إذ أن وفاته هزت إيران بأنحائها كافة، وأعلنت الحكومة الإيرانية على أثرها الحداد على روحه وعن تعطيل الدوام في يوم وفاته، وفي العام نفسه توفيّ آية الله الكاشاني أيضاً، وأقام الناس تشييعاً كبيراً له، وقد بعث محمد رضا شاه عند وفاة البروجردي برقية تعزية إلى السيد محسن الحكيم في النجف الأشرف ملمحاً فيها برغبته في أن يُخلِف البروجردي كمرجع أوحد، إذ كان الشاه يأمل أن تؤدي خلافة الحكيم إلى تقليص أهمية قم ومنع نشوء مركز للسلطة الدينية داخل إيران، وبعد وفاة البوجردي برز ثلاثة مجتهدين، ليرثوا منصبه بشكل مشترك وهم: روح الله الخميني وآية الله هادي ميلاني وآية الله شريعتمداري.

كانت لآية الله العظمى البروجردي مركزية هامة وقوية في قم، وأيد الجميع مرجعيته، وكان له مقلدون كثيرون في داخل إيران وخارجها، وكان قد بذل جهوداً كبيرة جداً لتطوير الحوزة العلمية، وإرسال الواعظين إلى خارج البلاد، وكان آية الله البروجردي يخصص كل وقته وجهوده للأمور غير

السياسية، إذ كان عازفاً عن التدخل في السياسة، واهتم بالأمور العلمية وواصل نهجه هذا طيلة حياته.

تأتي أهمية آية الله العظمى البروجردي في الفكر الشيعي المعاصر، لكونه أعاد إحياء دراسة التحقيق المستقل في مجال الحديث، وفي الوقت نفسه حرص على إجراء مراجعة نقدية لكتاب «وسائل الشيعة لتحقيق مسائل الشريعة»، وهو عمل أساسي من أعمال محمد حسن الحر العاملي، فقيه المذهب الاثني عشري في عصره، واعتمد البروجردي نظام المحاسبة لتسجيل المداخيل والمبالغ التي توزع كسهم الإمام، وخصص لذلك سجلاً لتسجيل أسماء الوكلاء المحليين المكلفين بجباية الأموال وإرسالها إلى حوزة قم، ولم يقتصر الأمر على ذلك حسب، بل أظهر اهتماماً حيوياً بالتقارب «الشيعي- السني»، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام بمراسلة القائمين على رئاسة الأزهر، وقام بإرسال الدعاة إلى أوربا للعمل في أوساط الإيرانيين المستقرين في الخارج، بغية نشر المذهب الشيعي في أوساط الأوربيين.

بهبودي، سليمان

وِلِدَ سليمان بهبودي في عام ١٢٧٨هـ.ش/ ١٨٩٩م في طهران، وكان والده يدعى سلمان. أكمل سليمان بهبودي دراسته الابتدائية في مدرسة «أقدسيه» ودراسته الثانوية في مدرسة «آليانس» الفرنسية، وبدأ العمل في الدوائر الحكومية في مرحلة شبابه، إذ عمل في وزارة المالية وانتقل إلى قوات الدرك في مرحلة وجود السويديين.

التحق سليمان بهبودي بالخدمة العسكرية في عام ١٢٩٦هـ.ش/ ١٩١٧م، وشارك في الحروب الداخلية التي حدثت في شمال إيران بعد الحرب العالمية الأولى، وحظيّ باهتمام كبير من قبل رضا خان بعد انقلاب شباط ١٩٢٠م، وبعد مدة من الزمن ترك الزي العسكري وانتقل إلى وزارة البلاط بعد انتقال

السلطة من القاجاريين إلى الأسرة البهلوية في عام ١٩٢٥م ليعمل رئيساً لبوابي القصور الملكية، وفي عام ١٩٤١م أُختير سليمان بهبودي مستشاراً لمحمد رضا شاه في الوقت الذي كان فيه موظفاً في الدرجة الإدارية التاسعة، وعُيِّنَ في عام ١٣٢٨هـ.ش/ ١٩٤٩م رئيساً لمراسيم البلاط، وأسس في السنة نفسها مجلساً للعشائر بناءً على أمر من محمد رضا شاه، إذ تولى هو منصب نائب رئيس هذا المجلس، ومن آثاره الباقية كتاب مذكرات سليمان بهبودي، الذي يكيل فيه المديح والثناء لرضا شاه من بدايته حتى نهايته.

بهلوي، علي رضا

«الرجل السيئ الطبع وغير المحبوب والذي فقد فرصة نيل الحكم بسبب حالة زواج»

ولِدَ علي رضا بهلوي الأخ الشقيق الوحيد لمحمد رضا بهلوي والابن الثاني لرضا شاه من الملكة تاج الملوك، في الأول من نيسان ١٩٢٢، عندما كان رضا خان وزيراً للحرب في حكومة مشير الدولة في عهد أحمد شاه القاجاري.

كان علي رضا بهلوي على خلاف مع إخوانه الذين كانوا يتمتعون جميعهم بجمال واضح، إذ انه لم يكن حسن الوجه، ويلاحظ آثار الجدري على وجهه، وكان سيء الطبع، وطالما تعرض إلى الضرب من قبل والده، ويلاحظ في الصور التي تعود للحقبة ١٩٢٦-١٩٣١ التي يظهر فيها رضا شاه بين أبنائه، أن علي رضا يقف على زاوية وهو مكفهر الوجه.

سافر علي رضا بهلوي في عام ١٩٣١م إلى أوربا برفقة أخيه الأكبر محمد رضا لغرض الدراسات الأولية في كالج له روزه بمدينة روا في سويسرا، وعاد إلى إيران بتاريخ ٩ أيار ١٩٣٦ بعد خمس سنوات من الدراسة، وأكمل دراسته في الثانوية العسكرية في أيلول ١٩٣٨، ثم التحق بالكلية العسكرية في

تشرين الأول ١٩٣٩، وبدأ خدماته العسكرية منذ ذلك الوقت، وتم الحديث في تلك الحقبة عن زواجه الوشيك من الأميرة فائزة، شقيقة الأميرة فوزية، ابنة الملك فؤاد والشقيقة الثانية للملك فاروق، ملك مصر، وبالنظر لأن الملكة نازلي، والدة الملك فاروق، لم تكن راغبة في هذا الزواج، ولمضايقة علي رضا بهلوي لفوزية وفائزة، فقد منع رضا شاه من اختلاط ابنه بفائزة، وأمر بعدم السماح له بالتواجد في مقر إقامة الأميرات المصريات، وكانت قد سرت شائعات أو روايات قبل أيلول ١٩٤١ حول مضايقة علي رضا بهلوي لشابات الثانويات، وحتى النساء المتزوجات وقساوته في هذا المجال، ولهذا السبب ظل مبغوضاً من قبل الجميع.

نال علي رضا رتبة ملازم ثان في العشرين من آب ١٩٢١، وفي الرابع عشر من أيلول ١٩٤١ حين قرر البريطانيون والسوفيت إخراج رضا شاه من إيران، ذهب علي رضا برفقة والده إلى جزيرة موريس ومن ثم دوريان وجوهانسبرغ وبقي هناك حتى قبل وفاة والده بمدة قصيرة، وبالنظر لمعارضة الملك فاروق لبرنامج خطوبته لفائزة مجدداً، فقد غادر القاهرة إلى فرنسا في الأول من كانون الثاني ١٩٤٥ لإكمال دراسته العسكرية، وتزامن ذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية في أوربا، ونزول قوات الحلفاء في السواحل الفرنسية وملاحقة فلول الجيش الألماني، وحين ذلك اتجه علي رضا إلى تلقي تدريباته العسكرية في أركان الجيش الفرنسي الأول بقيادة الجنرال دولاتر دولاسيني كمتدرب تحت الإشراف المباشر للجنرال المذكور، وخدم في فرقة المغرب الجبلية الرابعة للمستعمرات وفرقة المشاة الأولى، والفرقة المدرعة الخامسة للجيش الأول، وأركان الفيلقين الأول والثاني في أركان الجيش الأول بعد اجتياز كلية روفاك التكميلية التي تشكلت في الخطوط الخلفية لجبهة الجيش الأول الفرنسي في مرحلة السلم، وبعد تلقيه الفنون العسكرية الحديثة هناك جرى الحديث في البلاط والجيش الإيراني حول المذكرات العسكرية لعلي رضا بهلوي بشأن مشاهداته في جبهة الحرب الأوربية، إلا انه

لم ير أثر لهذه المذكرات، ولن تنشر في أية صحيفة أو مجلة، ولم تذكر في أي مؤتمر، واتضح في النتيجة أن كل ذلك لم يكن إلا إشاعات تملق من قبل العسكريين لعلي رضا.

استمرت إقامة علي رضا بهلوي في الوحدات الفرنسية بعد انتهاء الحرب، وزعم الجيش الإيراني بأن علي رضا يريد اجتياز الدورة السادسة للأركان في الجامعة الحربية الفرنسية في المانيا المحتلة والساحل الجنوبي لفرنسا، وانه منهمك في التدريب اللازم في مختلف الوحدات والقيادات وخاصة في مارسي وشربورك، وانه حصل على درجة القيادة، وشارك في جبهات الحرب، علماً أن الحرب كانت قد وضعت أوزارها في ذلك الوقت، ولكن في الحقيقة أن علي رضا بهلوي كان خلال تلك المرحلة من حياته منهمكاً وباصرار في الملذات والرفاهية في أوربا، ويتردد على الملاهي والنوادي هناك، وتعرف في نهاية المطاف على سيدة بولندية تدعى كريستيان شولوسكي، التي كانت قد طلقت من زوجها الأول ولديها ولد واحد منه، وتزوج علي رضا بهلوي منها أخيراً.

مَثَّلَ هذا الزواج خطأً تاريخياً فادحاً لعلي رضا، إذ قضى تماماً على فرصة جلوسه على العرش الإيراني، بوصفه تزوج من امرأة بولندية كانت أساساً متزوجة (يحتمل أنها يهودية) ولديها ولد، لذلك لا يمكن أن تصبح هذه المرأة ملكة إيران في المستقبل، ومن الجدير بالذكر أن ذلك تزامن مع مرحلة عزوبية محمد رضا شاه بعد طلاق زوجته فوزية، ولكن على أية حال عاد علي رضا بهلوي إلى إيران بصحبة زوجته البولندية في الثامن من شباط ١٩٤٨ بعد الزيجة التي أشرنا لها، والانتقاد الواسع الذي وجهته الصحف الفرنسية والإيرانية معاً لهذه الزيجة، ويقال أن السبب في انتقاد الصحف الفرنسية لعلي رضا بهلوي يعود إلى أن اسم والد زوجته كُشِف عنه أخيراً انه ضمن قائمة الأشخاص الذين تعاونوا مع النازيين في زمن الحرب العالمية الثانية، إذ كان يبيع لهم المواد التموينية والغذائية من المنتجات الغذائية للمصنع الذي يديره،

الأمر الذي جعله ملاحقاً لهذا السبب، في حين كانت الصحف الإيرانية تشير بمرارة إلى هذا الزواج بسبب انزعاجها منه ومن سوابقه، وكان علي رضا بهلوي يتعامل بعنف وقسوة وعدم اكتراث مع الساسة الإيرانيين ونواب البرلمان، مما سبب في إثارة الانتقادات الموجهة ضده، ومع ذلك فإن محمد رضا شاه أصدر أمراً خاصاً بخصوص أخيه، نشر في الأوامر العامة للجيش الإيراني عَيَّنَهُ فيه مفتشاً خاصاً للجيش الإيراني، وقد نشر هذا الأمر في الصحف اليسارية أيضاً، وهذا ما دفع صحف حزب «توده» الشيوعي، ومن بينها صحيفة «رهبر» إلى توجيه انتقادات لاذعة للشاه وقيادات الجيش، وكانت قيادة الجيش الإيراني قد أعدت نشرة خاصة عن حياة علي رضا بهلوي في عام ١٩٥٠ جاء فيها ما يأتي: «أن علي رضا بهلوي لديه معلومات وفنون عسكرية حديثة، وبشكل خاص في مجال المشاة والوحدات الآلية، ويتولى منصب المفتش الخاص لصاحب الجلالة كونه مفتشاً أعلى للجيش، وقد حصل على الامتيازات التالية:

١- وسام شرف من الدرجة الأولى بتاريخ ٢٣ آب ١٩٤١.

٢- الوسام العلمي من الدرجة الأولى من وزارة الثقافة بتاريخ ٢٣ آب ١٩٤٩.

٣- وسام الاستحقاق من الدرجة الثانية النوع الأول بتاريخ ٢١ آذار ١٩٤٩.

٤- وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى النوع الأول بتاريخ ٢١ آذار ١٩٥٠.

٥- علماً أن الملك عبدالله، ملك الأردن، قَلّدَ خلال زيارته لإيران، الأمير علي رضا بهلوي وسام الحسين بن علي مع وشاح يُعَدْ أكبر وسام خاص بالمملكة.

ازدحمت كتابات المتملقين بعبارات المديح والكلمات الرنانة عند التكلم

عن علي رضا بهلوي، فنقلاً عن كراس أصدرته قيادة الجيش الإيراني في كانون الأول ١٩٥٠ جاء فيه: «**تولى الأمير علي رضا بهلوي رئاسة نادي الصيد الإيراني ورئاسة المجلس الأعلى للثقافة في الجيش الإيراني، وقدم خدمات بارزة وجديرة بالاهتمام من أجل تطوير وتوسيع الثقافة في الجيش، ومن جانب آخر يُعد علي رضا بهلوي من الأمراء الإنسانيين في مجال مساعدة المتضررين والمنكوبين من جراء الفيضانات في إيران، إذ بذل خلال زياراته الأخيرة لخراسان وأذربيجان جهوداً استثنائية لمساعدة المتضررين في وادي جز وإعادة الاعمار هناك، ومساعدة المتضررين في سهل مغان وبقية مناطق أذربيجان أيضاً، وبذل جهوداً متواصلة ليلاً ونهاراً بهذا الشأن مع منكوبي الفيضانات في زاهدان، وقدم لهم مساعدات كبيرة، واتخذ إجراءات فورية ومؤثرة لرفع معنويات الأهالي والعشائر في تلك المناطق**»، وذكرت تلك الكتابات أيضاً أن لديه إلمام تام ويجيد اللغتين الإنكليزية والفرنسية، ويناقش يومياً القضايا العسكرية المهمة ونظريات الجيش المتطورة، كما أن لديه ميل ورغبة إلى مختلف أنواع الرياضة، وهو ماهر جداً في ركوب الخيل وتسلق الجبال، وبشكل خاص كان بارعاً في الرماية، إذ يمكن القول وبثقة عالية أن لديه شهرة عالمية بهذا الخصوص، كما أن صفاته المثالية بخصوص الجندية والانضباط الفكري والمعنوي وعزمه الراسخ وشجاعته وشهامته ونشاطه وسعيه الدائم لتنفيذ أهداف محمد رضا شاه في سبيل سمو وتقدم البلاد، وعمله الدقيق في التفتيش وآرائه الثاقبة في مستوى ثقافة الجيش والتدريب العسكري، جعلت شخصيته نموذجاً بارزاً وقدوة للوطنيين وعشاق الشاه في البلاد.

أن أغلب السطور والجمل أعلاه بطبيعة الحال لم تكن سوى تملقاً مبالغاً فيه، وأهم دليل يؤكد لنا هذا الاتجاه، تلك الانتقادات اللاذعة التي وجهها له علي رزم آرا في أثناء توليه رئاسة الوزراء عام ١٩٥٠، التي طرحها في لقاء جَمَعَه مع السير فرنسيس شبرد، السفير البريطاني في طهران، عندما قال ما

نصه: «أن مدى طمع هذا الأمير (علي رضا بهلوي) بلغ حداً جعله يمتنع عن دفع الرسوم الكمركية للجرارات الزراعية التي استوردها من الخارج لاستخدامها في أملاكه في مدينة كركان. أن علي رضا بهلوي كان في حقيقته شاباً ذا نزعة عدوانية، ويتميز بسوء الخلق العالي»، ووفقاً لما كتبه فريدون جم بحقه قائلاً: «**انه غالباً ما يُعتَقَدْ انه مريض، ولهذا السبب كانوا يصفونه بمريض الخيال**».

كان علي رضا بهلوي في العام ١٩٤٧ وطيلة عام ١٩٤٩، أي بعد عودته من أوربا، غالباً ما كان يظهر في الاحتفالات العسكرية والرياضية بالوشاحات الخاصة ذات اللون الأخضر، التي كان يضعها على سترته العسكرية، ليوهِم الإيرانيين بأنه أصبح ولياً لعهد أخيه، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل واصل علي رضا بهلوي ملذاته وحياته المترفة بعد عودته من أوربا، ولكن ليس بالمستوى نفسه الذي كان عليه هناك، فبعد مدة قضاها في إيران بعد عودته طَلّقَ زوجته البولندية، ولكنه احتفظ بابنه الوحيد منها والمسمى «باتريك»، إلا انه سمي في إيران باسم «علي» أيضاً وأبقاه معه في طهران، في حين عادت طليقته كريستيان شولوسكي، التي كانت شقيقتها زوجة البروفسور مخبر فرهمند، الطبيب والجراح المشهور في طهران، إلى أوربا، وسرت شائعات في طهران مفادها أن علي رضا بهلوي كان يقوم بإطلاق العيارات النارية على مصابيح قاعة قصره في أثناء حالة السكرِ والعصبية ويتلذذ كثيراً بهذا العمل، كما انه يقوم وعن طريق مهدي باتما نقليج، الاذربيجاني الثري، بإنتاج المحاصيل الزراعية في عدة مئات من الهكتارات من الأراضي الزراعية الخصبة في كركان، وخاصة محصول القطن، ويستورد الجرارات الزراعية التي كان يحتاجها لهذا الغرض من أوربا.

يُعَدْ علي رضا بهلوي نفسه الأقرب من الباقين لمحمد رضا شاه، بوصفه الأخ الشقيق الوحيد له، وكان يدخل معه في نقاش وجدال في أغلب الأحيان، ولم تعجبه سياسة الشاه، إذ كان يعتقد بوجوب اتخاذ السياسة نفسها

التي سار عليها والده رضا شاه في محاربة المعارضين، وبعد أن أرغم الأمريكيون والبريطانيون محمد رضا شاه على اختيار الفريق الركن علي رزم آرا، الذي يعده الخبراء الغربيون بأنه شخص لائق ومصلح ولا يقبل بالفساد، رئيساً للوزراء لكي يتصدى للفساد الشامل في البناء السياسي والإداري في البلاد ويقضي على حزب «توده» الشيوعي، ويوفر الأرضية المناسبة لدخول إيران ضمن الاتحاد الدفاعي للشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتي، اتجه حينها علي رضا بهلوي إلى محاربة علي رزم آرا، وذلك لأنه كان يَعِدْ الأخير عدواً للبلاط ولحرية عمل الأمراء في ممارساتهم العشوائية، وكان يشك في أن رزم آرا كان ينوي إسقاط محمد رضا شاه ليصبح هو رئيساً للدولة الإيرانية أو رجل إيران الأقوى.

ان سوء ظن علي رضا بهلوي، وحتى أشرف بهلوي، التي كانت من أصدقاء رزم آرا في السابق، حيال رئيس الوزراء العسكري والجدي، الذي كان يفتقر في الوقت نفسه إلى التدبير في الشؤون النيابية والبرلمانية، ازداد عندما نشرت مجلة «التايم» الأمريكية تقريراً مفصلاً، أشادت فيه بجدارة برزم آرا وذكائه وخططه الإصلاحية، ووصفت البلاط الشاهنشاهي بأنه جبل من الفساد تتربع أشرف على قمته، الأمر الذي دفع علي رضا بهلوي للتعاون مع أشخاص آخرين من زمرة أشرف للتآمر على رزم آرا، ولكن نشاطات علي رضا بهلوي هذه انتهت أثر الاغتيال المفاجئ لعلي رزم آرا على يد مجموعة إسلامية متطرفة، ولم يكن للشاه أي دخل فيها، بل على العكس من ذلك ان وقوع هذه الحادثة أرعب الشاه بشده وافقده معنوياته.

بعد تولي الدكتور محمد مصدق زمام الأمور عام ١٩٥١، ومنح الحرية التامة للصحافة والأحزاب انضم علي رضا بهلوي إلى مجموعة المعارضين للدكتور مصدق، وبدأ بالتآمر عليه وتقرب كثيراً من أحزاب اليمين ومنها حزبي «سومكا» و«آريا»، كما أدى دور الآمر والقائد الأعلى لمؤامرة خطف وقتل العميد محمود افشار طوس، مدير شرطة الدكتور مصدق، ولكن دوره بقي

خفياً لسبب ما، إذ تم الكشف عن هذا السر لاحقاً من قبل أحد مخططي المؤامرة، في حين أُرسل علي رضا بهلوي إلى الباكستان في الشهر الأخير من وزارة محمد مصدق الثانية والأخيرة لكي يبقى بعيداً عن طهران، ولكنه عاد إليها بعد انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣ ضد حكومة مصدق، وانهمك في أمور الزراعة والتجارة حتى تشرين الثاني من عام ١٩٥٤م.

كان علي رضا بهلوي سيئ الطبع جداً، وفي الوقت نفسه كان غيوراً تجاه أمه وأخواته، وعندما علم أن والدته الملكة الأم تزوجت بالمتعة سراً وموافقة ضمنية من ابنها محمد رضا شاه بصاحب ديواني، أحد الأثرياء في فارس، فإنه وقف منتظراً أمام باب القصر للملكة الأم، وحينما وصل صاحب ديواني وترجل من السيارة الخاصة بالملكة الأم توجه نحوه بالكلمات النابية والضرب، ولم يكتف بذلك، بل أصعده إلى السيارة بقوة وأخذه إلى المكان الذي نظم فيه عقد الزواج بالمتعة بين الملكة تاج الملوك وصاحب ديواني، واضطره إلى فسخ العقد تحت الضربات والكلمات القاسية، وأخرج الورقة التي سجل فيها العقد من السجل ومزقها.

سافر علي رضا بهلوي في تشرين الثاني ١٩٥٤ إلى كركان لمتابعة الأعمال الزراعية في أراضيه، وعند عودته إلى طهران بطائرة خاصة صغيرة، سقطت أثر العواصف والثلوج التي تزامنت مع طيرانه، وقُتِلَ على أثر ذلك ومجموعة من مرافقيه، وكان من بينهم أحد العاملين في أرضه الذي اصطحبه معه إلى طهران لغرض تلقي العلاج بوصفه مريضاً، ومع أن الحادث كان طبيعياً، إلا أن هناك بعض الشائعات التي ظهرت بخصوص مقتل علي رضا بهلوي، فالبعض منها يؤكد أن ضباط حزب توده في القوة الجوية كانوا وراء هذا الحادث، إذ تم في تلك الأيام الكشف عن الشبكة العسكرية التابعة لحزب توده في الجيش، وبعضهم قال أن محمد رضا شاه هو الذي أعَدَّ لهذه المؤامرة وكان وراءها للتخلص من شر شقيقه السيئ الطبع والساعي وراء الجاه، ويعتقد أغلب الكتاب الإيرانيين أن تلك الشائعتين لا أساس لها من الصحة، وبمقتل علي رضا بهلوي فقد الأخ الشقيق الوحيد للشاه، ولم تعد

هناك فرصة لتعيين ولي العهد يكون شقيقاً للشاه بدلاً عنه، وبعد أن تأكد محمد رضا شاه بأن زوجته ثريا ليست قادرة على الإنجاب، طلقها بعد ثلاثة سنوات من زواجهما، وتزوج فيما بعد من فرح ديبا عام ١٩٥٩م لكي تكون أماً لولد يكون ولياً للعهد.

بعد وفاة علي رضا بهلوي وتشييع جثمانه، قام مجلس الشيوخ الإيراني بشراء قصره الواقع في شارع سبه الذي يسمى الآن بشارع الإمام الخميني، إذ قام مجلس الشيوخ الإيراني بتدمير القصر وأسس مكانه مبنى ضخم استمرت فيه عمليات البناء طويلاً ليكون حالياً مقراً لجلسات مجلس الشورى الإسلامي بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، ولمدة سبع أو ثمان سنوات، أما بالنسبة لنجل علي رضا بهلوي المسمى علي (باتريك)، فقد نشأ وترعرع في البلاط الشاهنشاهي بعد وفاة والده، ومن ثم سافر إلى سويسرا لحقبة من الزمن، وقد عبّر حسين علاء، وزير البلاط، في أحد تقاريره السرية إلى الشاه عام ١٩٥٨ عن قلقه من احتمال قيام عائلة كريستيان شولوسكي بخطف علي واصطحابه إلى فرنسا وتقديم شكوى إلى المحاكم الفرنسية للحصول على ارث علي رضا بهلوي، ولكن ابنه عندما كبر انصرف إلى العمل في الزراعة الحرة، ولأنه لم يتردد على البلاط، ظهر إنساناً مسلماً مؤمناً، ولهذا بقي في إيران بعد الثورة الإسلامية وسقوط النظام البهلوي ولم يتعرض له أحد، وغير لقبه إلى علي إسلامي بعد الثورة ومن ثم غادر إيران متوجهاً إلى فرنسا، ولم تعرف عنه أية أخبار منذ سنوات.

بهلوي، غلام رضا

ولِدَ غلام رضا بهلوي يوم السبت ١٥ أيار ١٩٢٣ من صلب رضا خان سردار سبه، وزير الحرب، ورحم السيدة توران أمير سليماني، حفيدة مهدي قلي خانمجد الدولة خوانسار ناصر الدين شاه.

بعد أن قام رضا خان بانقلاب ٢١ شباط ١٩٢١، وأصبح قائداً للجيش، أقدمت قوات القوزاق التابعة له، ووفقاً لأوامر سيد ضياء الدين طباطبائي باعتقال مجموعة من ساسة ومشاهير البلاد ومن مختلف المشارب والفئات. وكانت ممارسة سيد ضياء الدين هذه محاكاة لأنظمة الحكم الثورية، ولغرض إقامة نظام حكم انقلابي تحت عنوان نظام ثوري متشدد وإخفاء جذوره البريطانية، وكان والد توران ووالد وذوي عصمت دولتشاهي بين أولئك الساسة، وكانت نساء القاجار وأشرافهم ورجالهم يخشون من أن يتم اعتقالهم لمجرد مراجعتهم للاستفسار عن مصير ذويهم المعتقلين، ولهذا فأنهم كانوا يرسلون بناتهم إلى مركز قوات القوزاق، وكانت توران وعصمت دولتشاهي من بين السيدات القلائل اللاتي راجعن رضا خان، آمر مركز القوزاق، الذي كان رجلاً عنيفاً وشرساً، وطالبن بإطلاق سراح ذويهن أو الإعلان عن التهم الموجهة إليهم على أقل تقدير.

أن رضا خان كان على خلاف مع زوجته السيدة نيمتاج آيرلمو ابنة ميربنج آيرلمو، منذ أن تزوج منها عام ١٩١٥، وعلى الرغم من أنها لقبت بتاج الملوك، إلا أنها كانت سيئة الطبع وشرسة ومتغيرة المزاج وعنيدة، لذلك استغل رضا خان الفرصة التي توفرت له، وأعجب بكلتا الفتاتين القاجاريتين من خلال الإمعان في النظر إلى وجهيهما، ولكنه في البداية كانت لديه رغبة أكثر بتوران التي كانت أسمن وتتمتع ببشاشة وأكثر عطفاً، ولم يصمد رضا خان طويلاً عندما عزم بعد إطلاق سراح سجناء سيد ضياء الدين طباطبائي على الزواج من امرأة ثانية وثالثة[١] وبالنظر لأن هذا الأمر لم يكن سيئاً أو

(١) تزوج رضا خان للمرة الأولى من امرأة متواضعة عام ١٩٠٣م وأنجب منها بنت واحدة، ثم تزوج للمرة الثانية عام ١٩١٥ من تاج الملوك، إحدى فتيات الأسر الارستقراطية، وكانت في السادسة عشر من عمرها، وأنجبت له أربعة أطفال، كان أحدهم ولي عهده محمد رضا بهلوي، وبعد انقلاب عام ١٩٢١ تزوج للمرة الثالثة وأنجب من زوجته توران الأمير غلام رضا بهلوي، وكان ثمار زواجه الرابع من الملكة عصمت أولاده عبد الرضا وأحمد ومحمد وحميد.

مذموماً في تلك الحقبة، وكان أغلب الرجال الإيرانيين متزوجين من أربعة نساء، لذا هيأ كبار الأسرة القاجارية قائمة بأسماء وصفات عوائل أكثر من مئة فتاة ارستقراطية وقدموها له، إذ اختار رضا خان من بين الفتيات كافة اسمي فتاتين هما توران وعصمت نفسهما، ولكنه أرجأ خطوبة الأخيرة إلى وقت مناسب، وتقدم لخطبة توران واصطحبها معه إلى منزله، ولكن حياتهما الزوجية لم تستمر طويلاً، فقد طلقت توران بعد سنة واحدة من تاريخ زواجها بسبب سحر ودسائس الملكة تاج الملوك، فضلاً عن كون توران تحب المال حباً جماً، ومع ذلك فقد سمح لها رضا خان بالإقامة في أحد منازله لتربي ابنها الوحيد «غلام» من رضا خان.

كانت الملكة توران صاحبة قلم وكتاب وتأليف إلى حد ما، ولهذا السبب بقيت لها دفاتر كثيرة دونت فيها مذكراتها اليومية، على العكس تماماً من زوجتي رضا شاه الأخريين، علماً أن فحوى هذه المذكرات ضمت معلومات مهمة من داخل القصور الشاهنشاهية وحول رضا شاه نفسه، وظلت خالدة في سجل التاريخ.

كان غلام رضا بهلوي، وخلافاً لأخيه الأكبر من الملكة تاج الملوك، محمد رضا بهلوي وأخيه الأصغر من الملكة عصمت لاحقاً عبد الرضا بهلوي، وخلافاً لوالدته أيضاً، كان بطيء الفهم جداً في الدراسة والتدريب، وكما تقول الملكة عصمت بهلوي بأن رضا شاه وبّخ غلام رضا عدة مرات بهذا الصدد، وكان يغضب عليه في أغلب الأوقات.

أن غلام رضا بهلوي، الذي لم تنَلْ والدته اهتمام رضا شاه، نشأ وترعرع في جو حُرِّمَ فيه نسبياً من الإمكانات والمزايا التي كان يتمتع بها إخوانه وأخواته غير الأشقاء، إذ انه وبسبب مشاهداته للحرمان الذي تعاني منه والدته وقلة الحقوق التي كان يمنحها لها رضا شاه، جعلته في موقف دفاعي، ويشعر بالقلق حيال المستقبل، بحيث وصف بأنه أبخل أمير في البلاط، ومن الجدير بالذكر أن أي شخص لم يتمكن من استعراض أسباب جذور بخل غلام رضا بهلوي وغريزته تجاه ادخاره للمال مثلما تمكنت من استعراضها الملكة

توران، والدة غلام رضا، التي سجلت في مذكراتها آلامها من عدم امتلاكها للمال وعدم اهتمام رضا شاه بها.

نظراً لأن رضا شاه كان يَعِدُّ حرفة العسكرية أهم حرفة في عهده، لذلك فإن غلام رضا بهلوي شأنه شأن بقية أبنائه، إذ أُرسل في البداية إلى المدرسة الابتدائية العسكرية، وعندما أنهى دراسته فيها بعد عدة سنوات سافر إلى أوربا برفقة إخوانه ودرس في كالج له روزه بمدينة روا في سويسرا.

لم يكن غلام رضا بهلوي موهوباً إلى حد انه لم يتمكن من إنهاء مرحلة الثانوية في تلك المدرسة، على العكس من أخيه محمد رضا الذي درس لمدة أربع سنوات في كالج له روزه، وعندما لاحظ رضا شاه بأن وجود غلام رضا بهلوي في تلك المدرسة لم يكن مجدياً (كانت درجاته عادة متدنية)، أعاده إلى إيران بعد سنتين من دراسته، وأرسله إلى الثانوية العسكرية، التي كانت مخولة بمنح الدرجات للأمراء، ولم يَنَلْ غلام رضا اهتمام أبيه بعد عودته إلى إيران، وكما تقول والدته، أن غلام رضا عندما راجع أباه بناءً على إصرار والدته ليطلب منه أن يسلمه ثلاجة كهربائية، توجه له والده بالسب والشتم، ونصحه بأن لا يكون متأثراً بتلقين والدته، ولكن على العكس من ذلك أن محمد رضا بهلوي بعد عودته من سويسرا رتب أمراً لتسليم أخيه غلام رضا سيارة صالون حديثة، وقدم التسهيلات له ولوالدته، وعندما تقرر، بعد أحداث أيلول ١٩٤١ وسقوط رضا شاه(١)، أن يغادر أعضاء الأسرة الحاكمة

---

(١) بينما كانت القطعات العسكرية البريطانية والسوفيتية في طريقها إلى العاصمة طهران في أثناء احتلال الدولتين للأراضي الإيرانية خلال الحرب العالمية الثانية، أُكره الديكتاتور رضا شاه على التنازل عن العرش الإيراني يوم ١٦ أيلول١٩٤١م، ولم يأسف على رحيله حتى أصدقاءه البريطانيين، الذين كان لهم دور واضح في توليه السلطة سابقاً وخلع العائلة القاجارية عام ١٩٢٥م، إذ قالوا على لسان تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، ما نصه «نحن الذي نصبناه ونحن الذي عزلناه». للمزيد من التفاصيل. يُراجع: خضير مظلوم فرحان البديري، إيران. تفاقم الصراع الدولي وأثره في سقوط رضا شاه وعقد مؤتمر طهران، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، ٢٠٠٩.

كافة الأراضي الإيرانية، فقد ذهب غلام رضا مع والده إلى المنفى لأن رضا شاه كان يخشى أن يلحقهم ضرراً من المتضررين في أثناء حكمه على الرغم من طلب والدته القاضي ببقائه في إيران، وقد وصفت توران في مذكراتها هذا العمل بأنه ظلم فاحش، وأشارت إلى هذا الموضوع بقولها: «لماذا اصطحب رضا شاه ابنها الوحيد معه إلى دوربان وجوهانسبرغ بعد أن كان محروماً من المزايا كافة خلافاً لنجلي وبنات تاج الملوك وأبناء الملكة عصمت الخمسة وبنتها الوحيدة؟».

تميز غلام رضا بهلوي بأنه شاباً بارد المزاج وعديم الإحساس ومنعزل ولم يكن لديه شعور بالمحبة والألفة تجاه إخوانه وأخواته غير الأشقاء، وكان يفكر بنفسه فقط، وبعد أن توفي رضا شاه عام ١٩٤٤ قرر غلام رضا أن لا يعود إلى إيران، فذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وسعى للالتحاق بجامعة بريستون، في الوقت الذي تمكن عبد الرضا ابن الملكة عصمت من الالتحاق بجامعة هارفرد وحصل على شهادة البكالوريوس، ولكن غلام رضا لم يحصل على نتيجة من إقامته في أمريكا لمدة سنة، فاستدعاه أخوه هذه المرة، ولم يجد جداراً اقصر من جدار الكلية العسكرية التابعة للجيش، فالتحق بهذه الكلية كطالب لإنهاء دورة الضباط وعرف أساتذة الكلية واجبهم تجاهه وخَرَّجوه من الكلية بدرجات عالية بعد سنتين من الدراسة فيها، وبعد أن حصل على رتبة ملازم ثان، عُيِّنَ بناء على أمر رسمي من أخيه مفتشاً خاصاً في الجيش، وحصل كالعادة على أوسمة فخر ووسامي الاستحقاق البهلوي والتي كانت تمنح لإخوان الشاه حتى وان لم يكن ذلك استحقاقاً لهم، وأُعلن بأنه أنهى الدورة التكميلية للدروع والدبابات في الكلية التكميلية، وسُلِمَ لغلام رضا منصب نائب رئيس نادي الطيران الملكي ونائب رئيس نادي الفروسية.

جاء في سيرة غلام رضا التي نشرها الجيش في عام ١٩٥٠، انه كانت لديه دراسات عديدة في التاريخ والجغرافية العسكريتين ومعلومات واسعة في

هذين الاختصاصين، علماً أنه كان يجيد اللغتين الفرنسية والإنكليزية، وقد استفاد من آداب هاتين اللغتين بشكل تام، في الوقت الذي كان كل ما قيل بهذا الخصوص مجرد مجاملة وتملق فقط، إذ أن غلام رضا بهلوي لم يكن مهتماً بالتاريخ والجغرافية وليست لديه دراسات في الآداب الأجنبية، ولنطالع جزء آخر من سيرة حياته: «**.....أن غلام رضا متبحر في فن الطيران والفروسية والمنضدة والسباحة وكرة القدم والصيد، فضلاً عن الفنون العسكرية، وكان يقضي أغلب أوقاته في رياضة المجالات المذكورة، وكان يشجع الرياضيين دائماً**».

اختار غلام رضا بهلوي في السابع والعشرين من كانون الثاني **١٩٤٨** السيدة هماى أعلم ابنة الدكتور أمير أعلم زوجة له وفقاً لمصادقة محمد رضا شاه، وكان الدكتور أمير أعلم من علماء إيران، وله دراسات عليا ومعلومات واسعة في التاريخ والأدب الفرنسي والبريطاني، وهو يتابع آثار العلماء والشعراء الكبار في إيران، ورزق غلام رضا بهلوي منها بنتاً في الثاني والعشرين من كانون الثاني **١٩٤٩** سماها مهر ناز بهلوي، التي تقيم حالياً في سويسراً، لكن ما قالته والدته الملكة توران في مذكراتها يختلف عن ذلك، إذ تذكر بأن غلام رضا بهلوي سعى بعد عودته إلى إيران وبمساعدة صارم الدولة أكبر ميرزا، نجل ظل السلطان أقارب والدته، لإنشاء قصورٍ في طهران وأصفهان، وعَيَّنَ فيها بوابين وحاشية، ومن خلال اللجوء إلى نفوذ أمير سليماني سعى لمدة من الزمن للحصول على منصب ولي العهد لأخيه محمد رضا شاه، الذي لم يكن قد أنجب ذكراً بعد، وبالنظر لصلة القرابة بين والدته وكامران ميرزا نائب السلطنة في عهد ناصر الدين شاه، الذي كانت ابنته زوجة مهدي قلي خان مجد الدولة (أسرة أمير سليماني)، ولصلة القرابة بينهما وبين صارم الدولة، فقد سعى غلام رضا بهلوي أيضاً إلى أن يكون ولياً للعهد في إيران بمساعدة البريطانيين، لأن الشاه قد طلق زوجته ثريا ولم يتزوج مرة أخرى بعد وكان من الضروري أن يكون هناك ولي عهد للبلاد، ونظراً لأن

الآراء كانت متشائمة بخصوص علي رضا بهلوي شقيق محمد رضا شاه، فقد كان غلام رضا بهلوي ووالدته يأملان أن يوافق الشاه على توليه لولاية العهد من خلال دعم كبار القوم، ولكن الأخير رفض الاقتراح القاضي بتولي علي رضا بهلوي أو غلام رضا بهلوي لولاية العهد، الأمر الذي دفع غلام رضا بهلوي لأن يهتم بأمور الزراعة، وأصبحت لديه أملاك كبيرة من ارث أبيه رضا شاه في كركان، وشيد له قصراً في كلالة، وازدادت ثرواته كثيراً بعد انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣، وكان غلام رضا بهلوي يبدي خضوعاً وخشوعاً كبيراً لأخيه محمد رضا شاه ووالدة الأخيرالملكة تاج الملوك، وتشير الرسائل الباقية منه والموجهة إلى الأخيرة بأنه كان يصف نفسه فيها بأنه غلاماً(عبداً) لها.

بعد مغادرة رضا شاه لإيران في أيلول ١٩٤١ اختارت توران، والدة غلام رضا بهلوي، رجلاً يدعى ذبيح الله ملك بور، أحد كبار الحرفيين في طهران زوجاً لها، وتمكن غلام رضا بهلوي وخلافاً لأخيه علي رضا بهلوي، الذي لم يتمكن من تحمل وجود بديل عن والده، من تحمل وجود هذا الرجل طالما كان بحاجة إليه، إلا أن غيرة وعصبية غلام رضا بهلوي في السنوات الأخيرة من حكم محمد رضا شاه، أي في عقد السبعينات من القرن الماضي، دفعته لأن ينهال بالضرب على زوج والدته، ذبيح الله ملك بور، بعد أن حصل خلاف بينه وبين توران حول قضايا مالية وأمور تتعلق بالأملاك، فألقى به من شرفة القصر إلى الأرض، ومع أن القدرة الإلهية أبقته حياً، إلا أن زوج الأم كان حظه سيئاً إلى الحد الذي استولت فيه توران وغلام رضا بهلوي على كل ما يملكه ولم يبق لديه مكان يؤويه، مما اضطره للذهاب إلى فندق هلتون بطهران والإقامة في غرفة اتخذها مقراً له لعدة أشهر حتى توفي في أحد الليالي أثر إصابته بنوبة قلبية، ويفيد المحضر الذي تم العثور عليه بين الوثائق الموجودة في قصر الملكة توران بأنه تم إرسال جثمانه إلى الطب العدلي، في حين ظل غلام رضا بهلوي كلما يزداد ثروة يتسع لؤمه وبخله.

أسس غلام رضا بهلوي شركات مختلفة، وكان يشارك في كل حرفة أو

عمل يعتقد انه سيدر عليه ربحاً، ولم يمتنع حتى عن المشاركة في دخل الأثرياء من خلال اللجوء إلى سبل غير مشروعة كالتزوير والتهديد، وأشار العميد منوجهر هاشمي، مدير عام المديرية الثامنة في جهاز السافاك التي تهتم بمكافحة التجسس، في كتاب ألفه في لندن، إلى أن الرشوة التي حصل عليها غلام رضا بهلوي من الرومان تحت عنوان توريد جرارات زراعية إلى إيران بلغت خمسين ألف دولار كل عدة أشهر، وأضاف بأن الشاه لم يبد أية ردة فعل ازاء تعريف السافاك، وكان يَعِد جمع الثروة من حقوق إخوانه، فضلاً عن ذلك فقد زعم أحد ضباط نظام تشاوشيسكو المنهار في رومانيا في كتاب له اسماه «الأفق الأحمر» الذي طبع باللغة الفرنسية في باريس، بأن جهاز مخابرات تشاوشيسكو كان يدفع رشاوى شهرية إلى غلام رضا بهلوي، وكان يحصل عن طريق ذلك على معلومات عن الجيش الإيراني، الذي كان غلام رضا بهلوي مفتشه الأعلى، ويتم إرسال هذه المعلومات إلى السوفيت.

كانت المحافل الكبرى في طهران تلقب غلام رضا بهلوي بـ«هارباغون» أي شخصية الرجل البخيل في مسرحية «موليير»، لأن بخله لا يمكن أن يصل أحد إليه إطلاقاً، وبالنظر لأنه كان بخيلاً جداً، فإنه لم يقدم لأي شخص حتى قدحاً من الماء أو الشاي، ومن المعروف عنه انه كان يقيم حفل عيد ميلاده في أصفهان في منزل صارم الدولة اكبر ميرزا، نجل ظل السلطان ومن أقارب والدته، لكي لا ينفق مالاً من جيبه، وفي الوقت الذي يقوم فيه صارم الدولة بتحمل نفقات عيد ميلاده، فإن غلام رضا بهلوي كان يتسلم الهدايا النفيسة والباهظة الثمن ويجلبها معه إلى طهران، وعندما يقوم الأخير بزيارة باريس، فإنه كان يذهب إلى منزل الشيخ مهدي روحاني، الواعظ الديني الإيراني، الذي كان ينجز الأمور الدينية وعقود الزواج للإيرانيين في تلك المدينة، ليتناول الغداء عنده لغرض أن يقتصد في النفقات، وعندما كان يزور المناطق الشمالية في كركان ودشت تركمن وكلاله، فإنه كان يغلق مطبخ قصره، إذ تشير مئات الروايات إلى أن الجنرالات وأصحاب الأملاك والأراضي في

كركان، وأغلبهم من العسكريين، كانوا يرسلون له أطباق الغداء والعشاء ليلاً ونهاراً.

طَلَّقَ غلام رضا بهلوي زوجته الأولى(هُما أعلم)، التي قدمت له خدمات كثيرة لاسيما في عهد تولي الدكتور مصدق رئاسة الوزراء، بعد وفاة ابنه الأول وإدمان ابنه الثاني على المخدرات، وتزوج بعد مدة من ابنة اللواء منصور جهانباني المدعوة منيجة جهانباني، التي أنجبت له بعض الأبناء وبقيت في إيران حتى عام ١٩٧٨، غادرت بعدها إيران برفقة زوجها وأبنائها قبل عدة أشهر من انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في شباط ١٩٧٩، متوجهين إلى بريطانيا، ومن الجدير بالذكر أن غلام رضا بهلوي لم يفعل ما فعله الآخرون، إذ انه لم ينقل أمواله معه إلى الخارج على شكل نقد أو يودعها في المصارف الأجنبية لأيام الصعاب، لأنه كان حائراً ولم يتصور بأن الثورة في إيران ستنتصر يوماً ما ويجبر على الهرب من البلاد، ولهذا السبب ظلت أكثر ثروته على شكل أملاك وشركات ومعامل داخل إيران، لذلك تضرر كثيراً وظل يعيش في مكان غير معروف في منطقة ما في بريطانيا وهو يندب حظه العاثر، بسبب عدم تحويل ثروته إلى دولارات وليرات وإرسالها إلى الخارج، وان اكتفى بنقل جزء يسير منها.

يوصف غلام رضا بهلوي بأنه رجل عديم الرائحة والطعم، وعديم الإحساس، وصنيع مادة ومُلك واستثمار الأراضي الزراعية، علماً انه امتنع عن حضور مراسم تشييع جثمان أخيه الأكبر محمد رضا شاه في القاهرة عام ١٩٨٠، معلناً انه لا يملك ثمن تذكرة الطائرة، مع انه قد مارس نشاطاً في الصفقات العسكرية لشراء الأسلحة، وكان يحصل على الرشاوى والعمولات مقابل ذلك، وقد تم تحذيره وفقاً لأوامر من الشاه نفسه بالامتناع عن مثل هذه العمولات، ووصف غلام رضا بهلوي أيضاً بأنه من أقل أبناء رضا شاه قابلية، ولم يحمل أي صفة من جسارة وصلابة وعنف والده، وانه جمع بدلاً من ذلك كافة مواريث القاجاريين والبهلويين معاً مثل الطمع والبخل، إلى

الحد الذي تظاهر فيه لمدة من الزمن بالفقر، وترك شعره طويلاً ينزل على كتفيه، الأمر الذي أثار غضب محمد رضا شاه، كما يذكر ذلك أمير أسد الله علم، وزير البلاط آنذاك، ولأنه، أي الشاه، يَعِد الشعر الطويل مغاير لوضع القائد العسكري (بوصف غلام رضا بهلوي أصبح أخيراً برتبة عميد ومن ثم لواء)، لذلك أمر أسد الله علم باتخاذ الإجراء اللازم لقص شعر غلام رضا بهلوي حتى وان تطلب ذلك اللجوء إلى القوة.

إنَّ القادة وأصحاب المناصب العليا في الجيش الشاهنشاهي السابق، سواء كانوا في داخل إيران أو في خارجها يتداولون حينما يلتقون مع بعضهم أساطير مدهشة حول غلام رضا بهلوي، وإنَّ من بين ما ذكروه هو أنه عندما جاء أحد الملاكين الصغار، الذي كانت لديه أملاكاً قرب أملاك غلام رضا بهلوي، لتقديم التهاني للأخير لوصوله إلى كلاله وكركان، وأرسل له في الوقت نفسه رقيتين وبطيختين كبيرتين، إلا أن غلام رضا بهلوي انزعج كثيراً من إجراء هذا المزارع، الذي كان شاباً وخريجاً عاد إلى إيران برفقة زوجته الألمانية من أوربا، وقام بإرسال سيارة بيك آب كبيرة إلى حقول هذا المزارع، وطلب (وفي الحقيقة أمر) أن تُملأ هذه السيارة بمحصولي الرقي والبطيخ، اللذين كانا قد نضجا تواً وجلبها له، ويقال أيضاً بأن غلام رضا بهلوي ذهب يوماً إلى نادي بهلوي في طهران وأحس بالجوع هناك، ولذلك بدأ يبحث عن طعام يأكله، فجلبوا له سندويجاً فلم يعجبه ذلك، فطلب رزاً بالكباب فاحضروه له، أُعجب به وأخذ يحضر هناك يومياً مع مرافقيه الذين يبلغ عددهم عشرة أفراد تقريباً ويتناولون الرز بالكباب على حساب العقيد (ر)، رئيس النادي، وقد أجبروا الأخير مرة ومرتين على شراء الرز بالكباب وإرساله إلى القصر الخاص بغلام رضا بهلوي.

لم يثق غلام رضا بهلوي بأتباعه الذين يجمعون له بدلات الإيجار لمنازله العديدة في جنوب المدينة (في منطقة سليمانية)، وكان يذهب إلى تلك المناطق واحدة تلو الأخرى مع سائق عسكري، ويجلس هو في السيارة

ويذهب السائق ليطرق الأبواب ويستلم بدلات الإيجار، ولم يكن غلام رضا بهلوي يغض النظر عن القرانين أو الخمسة قرانات (عملة نقدية)، وكان غلام رضا بهلوي في مستوى متدن من ناحية التعلم وكان بطيء الفهم، إذ يذكر أحد جنرالات الجيش أن امتحان الأخير سواء في الكلية العسكرية أو في جامعة الحرب كان عجيباً جداً ويثير السخرية، إذ كان الأمير يصل إلى قاعة الامتحان بعد ساعة من بدء الامتحان التحريري ويجلس على المقعد ويقدمون له أوراق الامتحان ويكتب اسمه عليها وهو متكامل تماماً ويكتب عدة اسطر من الكتابات الشاذة التي تدور في ذهنه، ومن ثم ينهض، ومن الغرابة جداً والمثير للعجب انه كان يُعْلَن عنه بأنه الطالب الناجح الأول في تلك الدورة ويقدمون له الجوائز، وفي الحقيقة بأن الطالب الأول المسكين الذي حُرِمَ من هذا اللقب كان يضطر إلى كتابة الأجوبة في الأوراق الامتحانية للأمير غلام محمد رضا بهلوي الذي كان وأمثاله يعيشون مجهولين في خارج إيران منذ سنوات ولم يهتم بهم أي شخص، وان هذا هو أفضل درس في التاريخ لمثل هؤلاء الأفراد.

بوذر جمهرى، سر لشكر (اللواء) كريم آقا

ولِدَ كريم آقا بوذر جمهري في طهران عام ١٣٠٧هـ.ق/ ١٨٨٩م، وأكمل دراسته في مدرسة «تربيت» بطهران ومدرسة «ضباط الصف» في فرقة القوزاق، واتجه منذ البداية إلى الخدمة العسكرية وهو في الثالثة عشر من عمره، وبعد وقوع إنقلاب شباط ١٩٢١م، الذي أوصل رضا خان إلى السلطة، تمت ترقية كريم آقا بوذر جمهري إلى رتبة نقيب في اليوم الثاني للانقلاب ٢٢ شباط١٩٢١م نتيجة للاهتمام الكبير الذي كان يحظى به من لدن رضا خان، وفي الوقت نفسه يمكن أن نذكر هنا أن الأشخاص الذين تم اعتقالهم بعد الانقلاب مباشرة سجنوا في معسكر القوزاق وأصبحوا تحت إشراف كريم

آقا، الذي لم يقتصر عمله على ذلك حسب، بل قدم خدمات لا حدود لها إلى رضا خان في سبيل نقل السلطة من العائلة القاجارية إلى العائلة البهلوية.

تولى كريم آقا بوذر جمهري في عام **١٩٢٢**م بعد ترقيته إلى رتبة رائد رئاسة مديرية النقل العسكري وقيادة أحد أفواجها، وعُيِّنَ في عام **١٩٢٥** رئيساً لبلدية طهران، ونظراً لأنه أعد مخططات الطرق الجديدة في طهران، فأنه أخذ ينصب في أوقات الليل أعلاماً حمراء اللون على سطوح منازل السكان وبعض المحال التجارية، ونتيجة لما كان يتميز به من استبدادية وقوة عسكرية فأنه قام بتدمير منازل ومحال الكثير من الأهالي الذين أرادوا الانتقال من منازلهم في ساعات الصباح الأولى وبدعم من رضا شاه.

سلمت لكريم آقا في عام **١٩٢٨**م قيادة اللواء الأول في فرقة العاصمة طهران، ونتيجة لكثرة الاهتمام به من لدن رضا شاه فإن المعاملات الملكية كافة وإدارة الأملاك الخاصة والمباني التابعة للشاه كانت تجري تحت إشرافه، أما بشأن تنحية اللواء بوذر جمهري عن رئاسة بلدية طهران، فقد ذكر سليمان بهبودي في مذكراته ما مضمونه: «**عندما مرض اللواء بوذر جمهري فإن رضا شاه وافق على سفره إلى الخارج لغرض العلاج**»، وفي مدة غيابه سعى اللواء آيرم، الذي كان رجلاً نشطاً، للتدخل والنفوذ في الأعمال التي كان يقوم بها كريم آقا بوذر جمهري، ونجح في مسعاه هذا وتولى مسؤولية المباني العائدة للشاه في الشمال كافة، وقام باستيراد مواد وتجهيزات لدور الضيافة وحقق نجاحاً في مهمته هذه.

وعندما نجح اللواء آيرم في هذا العمل وحقق تقدماً بقدر كاف، بذل جهوداً للامساك بالبلدية، وعلى أثر عدم تنظيم أوضاع البلدية وعدم وجود رئيس لها فقد طرحت شكاوى عديدة بهذا الخصوص وأجريت مباحثات مع اللواء آيرم على أثر ذلك، وتم تكليفه بإيجاد مسؤول للبلدية، وبما أنه كان قد أعد كل شيء مسبقاً، فقد قام بتسمية العقيد فضل الله بهرامي رئيساً مؤقتاً لبلدية طهران، وعلى الرغم من ذلك فأنه لم يغفل في الوقت نفسه عن خلق

معضلة للواء بوذر جمهري بشكل سري، وأخذ اللواء آيرم ينتقد عمل البلدية في السابق بين الحين والآخر خلال لقاءاته مع الشاه، وبعد تقديم العديد من الانتقادات وكثرة المباحثات مع رضا شاه بهذا الشأن حول أعمال سلبية كثيرة قامت بها البلدية، الأمر الذي قرر من خلالها رضا شاه إحالة الملفات بهذا الشأن أن وجدت إلى المحاكم، وتم بعد ذلك فتح ملف ضد اللواء بوذر جمهري، وكان الشارع الذي سيفتتح قريباً لم يحمل اسماً منذ سفر بوذر جمهري حتى إرسال الملف إلى المحكمة، وأبلغ العقيد بهرامي اللواء آيرم بأن الشارع المذكور لم يحدد له اسم، وينبغي اختيار اسم له، فأصدر اللواء آيرم أمراً بكتابة عدد من الأسماء لكي يتم اختيار أحدها عند اللقاء مع الشاه.

سار الأمر على هذا المنوال، وقدم اللواء آيرم قائمة بالأسماء المختارة إلى الشاه عند لقائه معه في أحد الأيام، إلا أن رضا شاه أعاد القائمة نفسها قائلاً: «**إنَّ كريم آقا قدم خدمات كافية لطهران وله حق عليها، كما وهب منزله إلى بلدية طهران ومن الأفضل أن يطلق اسم بوذر جمهري على ذلك الشارع مقابل الجهود التي بذلها**»، ولم يجد اللواء آيرم سبيلاً آخر سوى تأييد أوامر الشاه وسحب الملف وتسمية الشارع باسم بوذر جمهري بعد أن قال للشاه: «**نعم جعلت فداك أن هذا الاسم مناسب جداً**».

تميز كريم آقا بوذر جمهري بالقسوة وعدم الرحمة، ففي حادثة إعدام العقيد بولادين، التي نفذت من قبل اللواء بوذر جمهري، يذكر أنه على الرغم من اصابة بولادين ب٢١ أطلاقة فأنه لم يفارق الحياة حتى أطلق بوذر جمهري رصاصة الرحمة عليه التي أدت إلى تناثر دماغه، وكُلِفَ بوذرجمهري في أثناء أحداث آب ١٩٤١م بتهريب رضا شاه من طهران إلى أصفهان، وقد فرّ هو نفسه مع الشاه إلى أصفهان، وكانت آخر مهمة له هي المشاركة ضمن مجموعة في نقل جثمان رضا شاه إلى إيران في ٢٨ نيسان ١٩٥٠م، وكان في تلك السنة يعمل رئيساً للتفتيش الشاهنشاهي ومشرفاً مالياً أيضاً.

بيــجــن جــزنـــي

ولِدَ بيجن جزني عام ١٣١٦هـ.ش/ ١٩٣٧م بمدينة طهران في عائلة امتهنت السياسة، إذ أن والده حسين جزني، ووالدته علمتاج كلانتري نظري خاضا منذ بداية حياتهما غمار السياسة وشاركا مشاركة فعالة في حزب «توده» الشيوعي الإيراني في أثناء عهد الحرية السياسية في إيران التي امتدت منذ سقوط رضا شاه ونفيه إلى خارج البلاد في ١٦ أيلول ١٩٤١م وحتى سقوط حكومة الدكتور محمد مصدق في ١٩ آب ١٩٥٣م.

منذ البداية أُعجب أبناء هاتين العائلتين بما ظهر من الأفكار السياسية على الساحة الإيرانية التي شهدت نشاطاً سياسياً وثقافياً واسعاً أوجد المستلزمات الضرورية للتحرك السياسي الواسع بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، فالتحقا في البداية بحزب «توده» الشيوعي الإيراني الحديث النشأة، وتمكنا بفعل نشاطاتهما التي بدأت تنمو وتتطور سريعاً من الحصول على مسؤوليات هامة في التنظيم الحزبي، وفي الوقت الذي كان فيه والده ضابطاً في الجيش الإيراني التحق بحزب «توده» في عام ١٩٤٥م، أما بالنسبة لوالدته علمتاج كلانتري نظري فكانت عضوة بارزة في حزب «توده» - الفرع النسوي.

لم يقتصر الأمر على ذلك حسب، بل إنَّ شباب تلك العائلات التحقوا بحزب «توده» الشيوعي الإيراني عن طريق هيئة الشباب التابعة للحزب، وتدريجياً تربوا في تشكيلات الحزب، وحصلوا على مناصب ذات أهمية فيه، وعلى سبيل المثال أن رحمت الله جزني، الذي كان عضواً في هيئة الشباب عام ١٣٢٢هـ.ش/ ١٩٤٣م، أصبح عضواً في اللجنة المحلية للحزب الشيوعي الإيراني في طهران عام ١٣٢٧هـ.ش/ ١٩٤٨م. ومنذ عام ١٣٣٢-١٣٣٤هـ.ش/ ١٩٥٣- ١٩٥٥م كان مسؤولاً للنخب المتقدمة في الحزب نفسه.

عندما كان بيجن جزني في التاسعة من العمر، التحق والده عام ١٩٤٧م

بالحزب الديمقراطي الأذربيجاني[١]، وفي العام نفسه، الذي شهد أيضاً سقوط حكومة أذربيجان الديمقراطية، غادر والده البلاد إلى الإتحاد السوفيتي، وظل هناك حتى عام ١٩٦٧م، الأمر الذي دفع زوجته علمتاج كلانتري نظري لأن تأخذ بيجن جزني واخوته إلى منزل عائلتها (والدها) في طهران.

خلافاً لتوقع والدة بيجن جزني وأقربائه لم يتأثر الأخير بالفراغ الذي تركه والده المهاجر، لأنه لم تعلق في ذاكرته ذكريات جميلة عن والده، وكان يقول عنه «**انه كان مستبداً وفظاً غليظاً**»، إذ كان أبوه رجلاً عسكرياً وبيجن لم يتحمل القيود التي وضعها والده عليه، ومع ذلك فإن بيجن جزني كان مطيعاً بحضور والده ومشاكساً في غيابه، وكان من الطبيعي جداً أن لايتأثر بغياب والده، ولكن مع تعاقب السنين ذكر بيجن جزني لزوجته ذات مرة قائلاً: «**كلما كبرت أحسست بفراغه واشتقت كثيراً له**».

وكان لتلك المرحلة التي عاشها في بيت جده أثر واضح وتأثير كبير على الحياة السياسية المستقبلية لبيجن جزني لاحقاً، إذ كان يعيش وسط جو سياسي يعج بمجاميع حزب «توده» الشيوعي الإيراني، لذلك التحق الأخير في عام ١٩٤٨م مع عمه، الذي يكبره بعامين، بتنظيم حزب «توده» للشباب، وكان في العاشرة من عمره آنذاك، وعلى الرغم من أن حزب «توده» تعرض لضربة قوية من لدن الحكومة الإيراني بوصفه حزباً غير قانونيٍّ عام ١٩٤٩م[٢]، ومنع من العمل السياسي، إلا أن بيجن جزني استمر بالمشاركة

---

(١) لغرض إيجاد اطار تنظيمي يجمع القوى الوطنية الأذربيجانية، ويعبر بشكل صادق عن المشاعر والآمال القومية لسكان الإقليم، أسس الوطنيون الأذربيجانيون في آب ١٩٤٥م الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، في حين تبنى المجلس الوطني الأذربيجاني في اجتماع له بتاريخ ١٢كانون الأول١٩٤٥م تشكيل حكومة أذربيجان الديمقراطية برئاسة جعفر بيشه وري.

(٢) تعرض محمد رضا شاه إلى محاولة اغتيال في الرابع من شباط ١٩٤٩م داخل جامعة طهران من لدن مصور صحفي يدعى فاخر آري، الذي كان يعمل لحساب صحيفة «راية الإسلام»، =

في الحزب وتابع نشاطاته السياسية سراً وعلانية في التنظيم الطلابي لحزب «توده».

وبسبب خلفية أُسرته وعلاقاتها الوثيقة مع كوادر حزب «توده»، فضلاً عن صغر سني عمره، بوصفه فتى لا يثير شكوك أفراد الشرطة، اختير بيجن جزني حينئذٍ من لدن منظمة الشبيبة الديمقراطية الإيرانية رابطاً للاتصال بين كوادر حزب «توده» بهدف إيصال المعلومات السياسية والتبليغات الحزبية إلى الأعضاء بشكل سري، غير أن النشاطات السرية لحزب «توده» والتنظيمات المرتبطة به لم تدم طويلاً، ومنذ عام ١٩٥١م أصبحت النشاطات السياسية للحزب شبه شفافة وبدأت تظهر تدريجياً وبشكل بطيء، فضلاً عن ذلك فإن قادة حزب «توده» ومنظمة الشبيبة قد شكلوا في العام نفسه بعض المنظمات المساندة لهم ومنها: «الجمعية الإيرانية للسلام» و«الجمعية الوطنية ضد التعاون النفطي الأنكلو - إيراني» و«منظمة الشبيبة الديمقراطية في إيران» و«منظمة طلبة طهران».

بدأ بيجن جزني نشاطاته السياسية من خلال العمل في «منظمة طلبة طهران» للمدة من (١٩٥١- ١٩٥٢م)، وكان في البداية مسؤولاً عن مجموعة صغيرة من الطلبة وناشطاً في الوقت نفسه في توزيع وبيع صحف الطلبة، وبابتكار أفكاره، واستناداً لإرشادات حزب «توده» قام صابر محمد زاده وآصف رزم ديده بتأسيس قاعة رياضية عام ١٩٥٢م في حي نفط آباد، أصبحت مقراً لتجمع الطلبة المحليين، ومكاناً لتجنيد أفراد منظمة الشبيبة الديمقراطية، واستمرت تلك النشاطات، باستثناء مدة قصيرة امتدت لشهرين من الزمن نتيجة لوفاة شقيقته منيزه، حتى انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣م[1]، إلا أنه

=الأمر الذي استغله الشاه للقيام بعملية ضرب الحركة الوطنية الإيرانية والمعارضة الداخلية، فأعلن الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد وألقى بالمعارضة السياسية في السجون وعدَّ حزب «توده» حزباً ملغياً وغير قانوني لاتهامه بتدبير المحاولة.

(١) الانقلاب الذي أطاح بحكومة الدكتور محمد مصدق عن طريق خطة وضعتها وكالة=

اعتُقل بعد مدة لم تعد بالطويلة، بعد اختفائه عن الأنظار، أي في كانون الأول ١٩٥٣م بسبب نشاطه السياسي، وعند مثوله أمام المحكمة العسكرية قدّم نفسه لها باسم مستعار هو حسين محمّدي، ولكنه سجن لمدة ثلاثة أشهر ثم أُطلق سراحه بكفالة بشرط الابتعاد عن الحياة السياسية، إلا انه واصل نشاطه السياسي.

اعتُقل في أيار ١٩٥٤م مرة أخرى في تجمع لمنظمة الشبيبة الديمقراطية الإيرانية متخفياً في احتفال زواج، ومرة أخر قدّم اسماً مستعاراً عند عرضه أمام المحكمة، وللمرة الثانية يتمكن من إطلاق سراحه بكفالة بشرط ترك الأعمال السياسية، ولكن في خريف العام نفسه تم استدعائه إلى المحكمة العسكرية في طهران على خلفية علاقته بأحداث كانون الأول ١٩٥٣م، وحكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر، وبعد خروجه من السجن حافظ بيجن جزني على معتقداته السياسية وعلاقته مع كوادر حزب «توده»، فضلاً عن قيامه بترتيب حياته العائلية، وبما انه ترك دراسته الإعدادية بعد انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣م بسبب ما تعرض له حزب «توده» من عمليات قمع سياسية، لذلك لم يُسمح له على أثرها بالعودة إلى الدراسة، الأمر الذي دفعه للالتحاق بمدرسة «كمال المُلك للفنون» من أجل أن يتعلم فن الرسم، وفي الوقت نفسه أسس شركة «برسيبوليس للإعلان» في شارع شاه آباد بمشاركة ومساعدة صديقه برويز يشاياني، وكانت الشركة تهتم بالإعلانات التجارية التي تكون على شكل رسومات للتجار المحليين، إذ كان بيجن جزني يقوم بالرسم، في حين كان

=المخابرات المركزية الأمريكية بمساعدة ضباط الحرس الشاهنشاهي والجنرال زاهدي، ونفذت بواسطة كيرمت روزفلت، العنصر البارز في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والسفير الأمريكي في طهران، الذي عاد اليها في السابع عشر من آب ١٩٥٣م، إذ شهدت العاصمة طهران تدفق مجموعة من المرتزقة يقودهم شلة من الأشقياء، ودارت مواجهات دموية لأكثر من تسع ساعات بين القوات المؤيدة للدكتور مصدق وقوات زاهدي انتهت بانتصار الأخير واستسلام الدكتور مصدق لقادة الانقلاب بعد يوم واحد فقط من وقوع الانقلاب.

صديقه برويز يشاياني يمارس الجانب التجاري ويقوم بكتابة العقود والموافقة عليها، وأدى نجاح عمل الشركة إلى تأسيس مؤسسة «نبل للأفلام»[١] التي أسهمت في تطوير الإعلان التلفزيوني في إيران في أواخر خمسينات القرن الماضي، وأصبح على أثرها بيجن جزني ينعم بالاستقرار المالي، إذ من خلال العائدات الخاصة بهذا العمل أصبح من الأشخاص المتمكنين مادياً.

ونتيجة لحصول بيجن جزني على ما يكفيه من الأموال، عاد في عام ١٩٥٩م إلى دراسته وحصل على الدبلوم، وفي العام التالي التحق في كلية الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لجامعة طهران ليختص بالفلسفة[٢]، وبعد ثمان سنوات من الصداقة الحميمة مع صديقة طفولته، وعضوة منظمة الشبيبة الديمقراطية الإيرانية ميهن قريشي، تزوجا في الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٦٠م، وكانت ثمرة ذلك الزواج ولدين هما بابك ومازيار.

ومن الجدير ذكره أن بيجن جزني لم تكن له أية نشاطات سياسية خلال المدة (١٩٥٦- ١٩٥٩)، وقد كتبت زوجته ميهن قريشي بخصوص ذلك قائلةً: «**في تلك السنوات لم تكن لدينا أية أفكار سياسية مستقبلية، كنا نعتمد على الحب الذي يربطنا، ونسعى باستمرار إلى متابعة دراستنا وتقدمها. أمضينا جُل وقتنا في قراءة الكتب والذهاب إلى المسارح**»، ولكن ذلك ليس معناه انه كان بعيداً عن الحياة السياسية، وفي عام ١٩٥٩م عاد وبقوة إلى الحياة السياسية، إذ قام وبمشاركة عدد من أصدقائه ومحبيه أمثال بهمن قريشي ومنوجهر

---

(١) سميت هذه المؤسسة في بعض المصادر باسم مؤسسة «تبلى فيلم»، في حين ذكر تاريخ تشكيلها عام ١٩٦١م، في الوقت الذي أشارت فيه إلى أن عملها كان أيضاً نشر الأفلام الإعلانية المختصة بالتجارة. للمزيد من التفاصيل الهامة في هذا الجانب. يُراجع: محمد حسين خسروبناه، بيزن جزني زندكي وفعاليت هاى او، به نقل از نشرية نكاه نو - شماره ١١، بهمن ١٣٨١ش، ص٢.

(٢) تشير بعض المصادر إلى أن بيجن جزني بعد إكمال دراسته الثانوية في العاصمة طهران دخل كلية العلوم السياسية في جامعة طهران. يُراجع بهذا الشأن: مركز البحوث والدراسات، الموسوعة الإيرانية المعاصرة، الجزء الأول - الشخصيات -، بغداد، ١٩٨٥، ص١٢٩.

كلانتري ومحمد جوبان زاده وأحمد جليل افشار بتشكيل محفل وجمعية للنشاطات السياسية، هذه الجمعية التي ساهمت مساهمة فاعلة في حادثة اعتصام عمال مصنع حجر البناء في طهران عام ١٩٦٠م، واعتصام طلبة جامعة طهران في العام نفسه، كما شاركت في المسيرات الاحتجاجية وتوزيع البرقيات، ناهيك عن تأسيس مجلة سياسية حملت اسم «نداى خلق» التي كانت تصدر بإشراف «الجبهة الموحدة لمحاربة الاستعمار»، التابعة لحزب «توده»، وكان الهدف من ورائها توحيد المجموعات السياسية ضد نظام الانقلاب، ولكن في شتاء العام نفسه، وبسبب المناخ السياسي المتأزم، توقفت المجلة عن الصدور، بعد إلقاء القبض على مشعوف كلانتري، أحد رفاق بيجن جزني، وبحوزته سلاح ناري، وكان ذلك سبباً في إفشاء سر المجموعة.

كان دخول بيجن جزني إلى جامعة طهران، متزامناً مع ما واجهته البلاد من أزمة اقتصادية وسياسية، أدت في الوقت نفسه إلى تراجع محمد رضا شاه عن جبروته الاستبدادي قليلاً، وتمثلت تلك المشكلات بضعف السياسات الاقتصادية السيئة للشاه، والنفقات العسكرية الباهظة والمتزايدة التي بدأت تبرز عقب الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة الدكتور مصدق في ١٩ آب ١٩٥٣م، وفي ربيع عام ١٩٦٠م، ونتيجة للديون المتراكمة والتضخم الاقتصادي المتزايد، طلبت الحكومة الإيرانية مساعدة مالية عاجلة من البنك الدولي ومن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي طلب فيه البنك الدولي من الحكومة الإيرانية القيام ببعض الاصلاحات منها: تنظيم ميزانية الدولة وتثبيتها، وتقليص الرواتب، وموازنة بعض الخطط الاقتصادية، كي تمنحها قرضاً بمبلغ قدره (٣٥) مليون دولار، وفي الوقت نفسه طالبت إدارة جون. أف. كندي، الرئيس الأمريكي، حكومة الشاه بالقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية لتتمكن من منحها معونة مالية قدرها (٨٥) مليون دولار، علماً أن المشكلات الاقتصادية الإيرانية، والضغط الخارجي للقيام

بالإصلاحات أدت إلى حالة عدم استقرار النظام السياسي في إيران، ولكي يتعامل الشاه بموضوعية مع تلك المشكلة أعلن أن انتخابات مجلس الشورى الإيراني لدورته العشرين ستكون مفتوحة لجميع المنظمات السياسية وبحرية تامة، وعلى الرغم من إن تلك الوعود لم تتحقق، إلا أن محمد رضا شاه أبدى نوعاً من التراجع في السياسة الاستبدادية التي كان يسير عليها النظام السياسي في إيران، وبدأ هناك نوعاً من المجال المفتوح لمناخ سياسي جديد في البلاد، إلى الحد الذي أعلن فيه قادة «جبهة ملى إيران» أي الجبهة الوطنية الإيرانية، المحظورة، التي كان يترأسها الدكتور مصدق، رسمياً عن قيام «حركة الجبهة الوطنية الإيرانية الثانية» في ٢٢تشرين الأول ١٩٦١م، وبدؤوا فعلاً بمزاولة نشاطاتهم.

استقبل بيجن جزني وأتباعه تأسيس ونشاطات الجبهة الوطنية الإيرانية الثانية بحفاوة في ظل هذا المناخ السياسي الجديد، وتحولوا ببطء من حزب «توده» إلى تنظيمات الجبهة الوطنية الإيرانية، بسبب اهتمامهم بحركة المقاومة في أمريكا اللاتينية، وبدأ بيجن جزني بالمشاركة في «حركة طلبة وشباب الجبهة الوطنية»، وشكلت الأسباب التالية الإطار الذي جعله يتمتع بشهرة وحب كبير، ويجعل منه في الوقت نفسه قائداً للحركة الطلابية الجامعية:

١- خبرته وكفاءته التنظيمية وسعة نضجه السياسي والاجتماعي والقيادة الناجحة والفعالة لاعتصامات الطلبة الجامعيين، واحتجاجات الشوارع التي اكتسبها خلال السنوات (١٩٥٠- ١٩٥٣) وأهلته لقيادة احتجاجات الطلبة في المرحلة الجديدة.

٢- موهبته الفردية المميزة، إذ يكتب ايرج واحدي، أحد رفاقه المقربين له، بهذا الصدد قائلاً: «كان بيجن جزني سريعاً وقاطعاً باتخاذ إجراءاته، وما كان يتقدم لعمل شيء دون الاطلاع عليه بشكل كافٍ، وبالوقت الذي لا يؤخر أو يقلل من الحركة، وبسبب علاقاته الواسعة

كان يمتلك تقارير ومعلومات كثيرة، وكان أفضل من الآخرين في اتخاذ القرارات، وما تميز به من الهدوء على الدوام.

٣- تضحيته في سبيل ما يريد ويرغب، وإتباعه الجدية في العمل، فمع انه كان صاحب عائلة يحبها كثيراً، ومديراً لشركة إعلانية ناجحة، إلا انه كان متواجداً باستمرار في كل مكان وزمان كان يجد فيه حدة المقاومة والصراعات السياسية.

كان حسن حبيبي محرراً ومسؤولاً عن جميع المعلومات والمقالات والأخبار التي تنشر في «نشرة البلاغات الطلابية»، في الوقت الذي كان فيه بيجن جزني مسؤولاً عن عملية النشر لغاية آذار ١٩٦٤م، وفي ربيع العام نفسه تم انتخاب لجنة الإدارة والمطبوعات من جميع أقطاب الحركة الطلابية، وكان كل من هوشنك كاشافارز صدر، ومتين دفتري، ومجيد إحسان، ومنصور سروّش جزءاً من تلك اللجنة، وكان بيجن جزني مسؤولاً عن النشر، وبهزاد نبوي مسؤولاً عن التوزيع، وكان العمل الأولي المرتبط بالطباعة يقوم به بيجن جزني في بيته، أما الطباعة فكانت تتم من خلال آلة مصنوعة يدوياً وتتطلب أن تكون في مكان آمن حتى لا تقع بيد السلطات الحكومية.

استأجر بيجن جزني منزلاً سرياً لذلك الغرض، وكان دوره رئيساً في جميع مراحل تلك العملية من الأمور المالية وحتى الطباعة، وبحلول ربيع عام ١٩٦٥م كان ما يقارب الخمسمائة نسخة تطبع من تلك النشرة، ويتم توزيع عدد منها من لدن بهمن بور شريعتي إلى الموظفين في مختلف الجامعات في طهران، في حين تولى كل من متين دفتري وداريوش فورهار توزيع الباقي في أماكن خارج الجامعة، وفي تلك المرحلة كانت مراحل العملية جميعها، من كتابة المقالات وحتى النشر تتم من خلال الحركات الطلابية اليسارية مثل (مجموعة جزني، توده، أنصار المالكي) وغيرهم، وكتب بيجن جزني في تلك المرحلة بعض المقالات التي يشرح فيها آيديولوجيته وحركته في النشر، لذلك

كانت نشاطات الحركة الوطنية تربك السافاك[1] بصورة متزايدة، الأمر الذي دفع هذا الجهاز إلى اعتقال مصطفى مالاد، وبهمن بور شريعتي في الثاني والعشرين من أيار ١٩٦٥م، وفي ظهيرة اليوم نفسه اعتقلوا بيجن جزني وعدد من منظمي الحركة الطلابية، مثل مجيد احسان، وشيرين سور اسرافيل، ومانوشهر تغفي وغيرهم، وبذلك أشرت تلك الاعتقالات نهاية الحرية السياسية في إيران في ظل حكم محمد رضا شاه، وقمع الحركة الوطنية الإيرانية بقوة عام ١٩٦٥م.

ويبدو أن جهاز السافاك لم يدرك دور بيجن جزني في «نشرة البلاغات الطلابية»، نظراً لكون الاعتقال كان على تهم ترتبط بالمشاركة في التوزيع المتعلقة بالمنشورات، وكان السبب الرئيس لذلك الخطأ الذي ارتكبه السافاك هو أن بيجن جزني كان متخفياً في تلك المنشورات، وبعد اعتقاله استمر عدد من أصدقائه مثل ايراج فهدي بور وغيره بإكمال نشر اثنين فقط من القضايا

---

(١) السافاك باللغة الفارسية (ساواك) اختصاراً لمصطلح «سازمان امنيت واطلاعات كشور - منظمة المخابرات والأمن القومي. أُسس جهاز السافاك في إيران بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A)، وجهاز الموساد الإسرائيلي في عام ١٩٥٧م، وكانت مهام هذا الجهاز هي قمع المعارضين لمحمد رضا شاه ووضعهم تحت المراقبة، ويمتلك هذا الجهاز سلطات واسعة النطاق، إذ أنه فضلاً عن كونه جهازاً للمخابرات أخضع الكثير من المعتقلين للتعذيب البدني داخل السجون الإيرانية، وكان أيضاً جهازاً للأمن الداخلي مما سمح له بمراقبة الإيرانيين وبشكل خاص الطلبة الجامعيين داخل وخارج إيران، وكان الجنرال تيمور بختيار هو أول مدير للسافاك للمدة (١٩٥٧- ١٩٦١م)، ثم استبدل بالجنرال حسن بكروان للمدة (١٩٦١- ١٩٦٥م)، وجاء بعده الجنرال نعمت الله نصيري للمدة (١٩٦٥- ١٩٧٨م) المقرب من الشاه، وقام جهاز السافاك تحت إدارته بتصعيد القمع والإرهاب ضد الحركات الإسلامية والشيوعية واليسارية داخل البلاد، وكان آخر مدير لجهاز السافاك هو الجنرال ناصر مقدم للمدة (١٩٧٨- ١٩٧٩م)، واعتاد عملاء السافاك بالتربص ببعضهم البعض، وبعد سقوط النظام البهلوي عام ١٩٧٩م في إيران، استهدف الحرس الثوري (٣٠٠٠) من موظفي السافاك الأقوياء، واعدم العديد من المسؤولين الكبار بجهاز السافاك، وأمر الإمام آية الله الخميني بحل جهاز السافاك نهائياً بعد تسنم السلطة في إيران في شباط ١٩٧٩م، واستبدل فيما بعد بجهاز «فافاك» أي وزارة المخابرات.

التي كان يقوم بنشرها بيجن جزني ليُظهروا عدم وجود أي دور لبيجن جزني في عملية النشر، ولكن مع ذلك ظل بيجن جزني وطلبة ناشطون آخرين في السجن حتى شباط ١٩٦٦م بعد أن أصدرت المحكمة ضده حكماً بالسجن لمدة تسعة أشهر، وأُطلق سراحه لإكماله مدة محكوميته، وبعد خروجه من السجن واصل بيجن جزني دراسة الدكتوراه في الفلسفة في جامعة طهران، وحصل على شهادة الدكتوراه في اختصاصه عام ١٩٦٦.

بدأ بيجن جزني جل جهوده وبكل قوته بتطوير وتنظيم حركته، وفي ربيع عام ١٩٦٦م، أُضيف حسن زيا ضريفي إلى المجموعة، وبناءً على توصية بيجن جزني تم توحيد المنظمة مع منظمة «رازم أفاران»[١]، لذلك كان الشغل الشاغل بالنسبة لجزني وأتباعه وهدفهم الرئيس هو امتلاك فهم مستقل للماركسية - اللينينية بدون أي تأثير من الصين والاتحاد السوفيتي، وهدفهم في هذا حسبما يؤكدون هو القيام بكل ما يعود بالفائدة على الشعب الإيراني، ومن وجهة نظر مجموعة «جزني» أن على الحكومة الاشتراكية أن تكون موالية للأهداف الماركسية - اللينينية والتعددية الدولية، وفي ذلك الإطار، فقد توصلوا إلى الاستنتاج فيما يتعلق بالعلاقة بين الاتحاد السوفيتي وإيران وهو: **«نحن نعتقد أن سياسات الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى في إيران تعارض النمو والكفاح الثوري للبلدان الآسيوية ضد الامبريالية، وهي نناقض الفكرة الرئيسة للتعددية الدولية والدبلوماسية الاشتراكية»**.

(١) منظمة «رازم أفاران» أُعيد تنظيمها من لدن عباس سوركي عام ١٩٥٩م، إذ كان أعضاؤها في السنوات التي سبقت عام ١٩٥٣م ينتمون إلى حزب «توده»، وكانوا لغاية الخامس عشر من شباط ١٩٦٠م، حين تم اعتقالهم تحت ذريعة تعزيز ونشر تنظيمات الحزب في الجامعات، يدعمون أفكار حزب «توده»، ولكن في عام ١٩٦٤م حين قام عباس سوركي مرة أخرى بتنظيم وإعادة هيكلية «رازم أفاران»، فإنه لم يرغب الارتباط بحزب «توده»، بل دعم أفكار الحزب الشيوعي في الصين، وبما أن بيجن جزني نظم منذ عام ١٩٦٣م مجموعة ماركسية - لينينية مستقلة بالتعاون مع رفاقه الآخرين الذين وقفوا ضد قيادة حزب «توده»، لذلك وافق على دمج مجموعة «رازم أفاران» مع مجموعة «جزني» في خريف ١٩٦٦م.

حينما قام بيجن جزني بتفسير العلاقة بين المجموعة والاتحاد السوفيتي، كان للمجموعة العديد من الأسباب التي تجعلها غير سعيدة من فكرة كون الاتحاد السوفيتي قائداً للحركة الثورية في العالم، إذ كانت العلاقة السيئة بين الاتحاد السوفيتي وحزب «توده» خلال العشرين عاماً الأخيرة معروفة لدى المجموعة، وبسبب ذلك فقد استنتج بيجن جزني عند رؤيته للعلاقة بين الاتحاد السوفيتي و«توده» وأوربا الشرقية نهاية عقد الخمسينات ما يأتي: «.... في حالة كسب الحركة اليسارية للصراع في إيران، فأنه يجب إدراك رغبة الاتحاد السوفيتي في الحصول على مركز القوة، وان الفشل في القيام بذلك سوف يؤدي إلى أن تكون إيران قطباً آخر للسوفيت»، إذ كان بيجن جزني يريد القول: «**أنه في حال وقوع قوة الحركة اليسارية بأيدي السوفيت، فأنه وقبل كل شيء سوف يتخلصون منا**»، وكان يرى أن إيران ومن الناحية الجغرافية قريبة جداً من الاتحاد السوفيتي، ولا يمكن تجاهل ذلك القرب دون فهم المخاطر التي تصاحب ذلك.

وفي تقييمه للمنظمات الأخرى في إيران، كان بيجن جزني وقبل أن يناقش آيدولوجية المنظمات يدرس دورها في ما يصب بمصلحة الشعب الإيراني، فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بحزب «توده»، الذي كان هو أحد أعضائه، قدم الاستنتاج التالي:

١- عدم قدرة الحزب على فهم أهداف الحركة الدولية وتكوين علاقات خاطئة مع الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي السوفيتي من البداية وحتى النهاية.

٢- نتيجة لعدم معرفة الحزب بالمجتمع والتاريخ الإيرانيين، ولعدم إيلائه الصراع ضد الامبريالية أي اهتمام، جعل من حزب «توده» أن يتراجع خلف الحركات التحررية الوطنية الأخرى.

٣- وضع الحزب نفسه ضد الدكتور محمد مصدق والجبهة الوطنية الإيرانية.

٤- الضعف في قراءة انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣م، الذي أدى إلى الخسارة الإستراتيجية لحزب «تود» والحركة العمالية.

٥- استمرار حال الضعف لدى ما تبقى من حزب «توده» داخل وخارج البلاد أدى إلى تفكك الحركة العمالية.

ومع ذلك فإنه لا توجد هنالك معلومات كثيرة تتعلق ببيجن جزني ومجموعته وآرائهما المبكرة حول المجتمع الإيراني، وان المعلومة الأولى التي تخص بيجن جزني عام ١٩٦٣م هي تصريحه الذي يؤكد على أنَّ سياسة محمد رضا شاه الاستبدادية ناتجة عن الإقطاعية، وأنَّ الجهود التي بُذلت للحد منها لم يكن لها أي تأثير إيجابي، وبذلك اعتقد أنَّ القوى الثورية في إيران هم الفلاحون الذين تقع على عاتقهم مسؤولية البدء بالحرب من القرية التي من شأنها أن تؤدي إلى ثورة شعبية، لكن بيجن جزني وأعضاء مجموعته غيّروا ذلك الرأي، وهذا ما انعكس في بعض المقالات المعنونة «الحركة الإيرانية المناهضة للاستبداد» و«المقاتلون من أجل الحرية» و«واجب الشيوعيون في الوضع الراهن»، وبذلك توصلوا إلى استنتاج مفاده: انه وبعد انقلاب التاسع من آب ١٩٥٣م تنامت الرأسمالية في إيران، ونظراً لأن الإقطاعية كانت تمثل عقبة في نمو الرأسمالية في إيران، فقد بدؤوا بطلب الإصلاحات السياسية والاجتماعية في مجال الأراضي، وكان ذلك يسير بموازاة طلبات الإصلاح الأمريكية المتكررة في إيران، إلا أن الشاه وحكومته كانت تقف بالضد من هذه الإصلاحات، الأمر الذي تمخض عن فرض أميني - أرسنجاني على الشاه نفسه.

غير أن أرسنجاني لم يرغب أن يكون بحماية الأمريكان ليؤدي إصلاحات اقتصادية وحكومية واجتماعية حسب، بل إنه كان يريد إيجاد إصلاحات واضحة في السياسة الإيرانية، لذلك فإن الشاه كان يرى في وجود أميني - أرسنجاني عقبة أمام سياسته الدكتاتورية المطلقة، وهذا ما دفع الشاه إلى استبدال الحالة بنفسه عن طريق وضع شعلة الإصلاح في يده، وعلى الرغم من أن الإصلاح السياسي لم يأت أكله، إلا أن الإصلاح في مجال الأراضي

كانت له تأثيرات سلبية على الإقطاعية، إذ ترك تأثيراً واضحاً في شكل السلطة في القرى والمناطق الريفية وتراجع الصلاحيات السياسية لمُلاك الأراضي بشكل كبير، إلا أن بيجن جزني توصل إلى استنتاج مفاده أنه مادام النظام السياسي في إيران مستمراً في ديكتاتوريته، لذلك فإن أيديولوجية الثورة في هدفها السياسي تؤدي إلى خلع المَلَكية، وإنَّ الهدف السياسي الثوري الأكثر إلحاحاً يتلخص بشعار «إقامة حكومة جمهورية وديمقراطية».

وبسبب ذلك، وعلى الرغم من أن بيجن جزني لم يغادر الكفاح غير العنيف (السلمي)، إلا أنه في ظل تلك الظروف اعتقد أن النشاط السياسي المفتوح هو أمر مستحيل، إذ لم تترك الحكومة أية إمكانية لذلك النوع من النشاط، لذلك فإن الطريقة الوحيدة للكفاح هي الكفاح المسلح عن طريق حرب العصابات (الغوريللا)، وفي الحقيقة أن اختيار هذا التكتيك جاء من تأثر بيجن جزني وأفراد مجموعته بحرب العصابات في أمريكا الجنوبية وفيتنام، وأن أعمال تشي جيفارا، وفيدل كاسترو، وريجس ديبري، كانت المُلهم الرئيس لهم، وبهذا أدى إلى تغيير موقف المجموعة إلى التقليل من أهمية الكفاح في الجبال والقرى، وتزايد أهمية الكفاح في المدن، وبذلك تكون هذه المجموعة الأولى التي تدرك ضرورة الكفاح المسلح في إيران، وبدأت الاستعدادات الطويلة له، ولكن نشاطات المنظمة وصلت في مطلع عام ١٩٦٨م إلى التوقف بسبب النقص في التمويل، لذلك قررت المجموعة الحصول على الأموال عن طريق سرقة المصارف.

كان تنفيذ أولى المحاولات بهذا الصدد قد تقرر في ١٢كانون الثاني ١٩٦٨م، إلا أنه وقبل ثلاثة أيام من ذلك الموعد، أطلع ناصر آقايان[١]

---

(١) كان ناصر أقايان أحد الأعضاء الذين ومنذ عام ١٩٦٣ شاركوا مع السافاك بشكل سري ليوصل لهم أخبار المجموعة، إذ أعطى سابقاً تفصيلات كاملة عن خطة «رازم أفاران» ودمجها مع مجموعة بيجن جزني، فضلاً عن تقيمه تقارير سرية عن نشاطات المجموعة الأخيرة.

السافاك على خطط المجموعة، الأمر الذي أدى إلى اعتقال بيجن جزني وسوكري واختفاء الأعضاء الآخرين للمنظمة، في حين أدى اعتقال شهرزاد، الذي قام ناصر آقايان أيضاً بالكشف عن مكانه للسافاك، إلى اعتقال آزادي ورشيدي واحسان وفروّخ ناغادار وآخرين، فضلاً عن ذلك فقد تم اعتقال خمسة من الأعضاء من لدن جهاز السافاك بمساعدة عباس علي شهرياري ومنظمته، وهم كل من ظريفي وجليل أفشار وجوبان زاده وسعيد كلانتري نظري وكيان زاد، وأُحيل أعضاء مجموعة جزني، الذين تم إلقاء القبض عليهم، للمحكمة العسكرية، وتم الحكم على جزني بالسجن مدى الحياة بتهمة مشاركته في منظمة معادية للمَلكية الشاهنشاهية، وحمل سلاح غير قانوني، ولكن الحكم خُفض لاحقاً إلى (١٥) عاماً، في حين تراوحت الأحكام الأخرى للأعضاء مابين (٢-١٠) سنوات.

تم وضع أعضاء المجموعة في سجن القصر بطهران لغاية ربيع عام ١٩٦٩م عندما حاول كل من سعيد كلانتري نظري وسوكري وسرمدي وجوبان زاده، الفرار من السجن، مما أدى إلى إعادة توزيعهم في سجون المناطق الأخرى.

أُرسل بيجن جزني إلى سجن قم ليكون هناك مع السجناء العاديين، ونتيجة احترام حرس السجن هناك للأخير، تم السماح له بأن يقضي معظم وقته آنذاك في مكتبة السجن يدرس ويرسم، وفي الوقت نفسه قام بيجن جزني وبمساعدة زوجته بالاتصال مع الأعضاء غير البارزين في المجموعة وارشادهم بطريقة آيديولوجية، ولهذا كتب بيجن جزني في صيف ١٩٧٠م رسائل خاصة تحت عنوان «**ما يتوجب على الثائر معرفته**»، ووقعها باسم صفائي فرحاني لنشرها بين الأعضاء من أجل أن يساعد الأخير في تعزيز موقعه في المجموعة.

وبرغم اعتقال الأعضاء البارزين في التنظيم، فإن «مجموعة جزني» لم تنته تماماً، إذ غادر كل من صفائي فرحاني وصفري آشتياني إيران والتحقوا بمنظمة

«فتح» الفلسطينية، وبعد عودتهم إلى إيران قام صفائي فرحاني وصفري آشتياني بتنظيم انتفاضة (سياهكل) في الثامن من شباط ١٩٧١م، ولكن قوات السافاك ألقت القبض على بعض المشاركين فيها، وبعد التحقيق معهم اكتشفوا علاقة بيجن جزني بالمجموعة، ولهذا قام جهاز السافاك في آذار ١٩٧١م بنقل الأخير إلى سجن طهران، ومنذ ذلك التاريخ فصاعداً ظل جزني في طهران، إذ تم وضعه بين السجناء السياسيين هناك، وعندئذٍ زاد بيجن جزني من نشاطه السياسي في السجن، وكان رأيه يتمثل في أن السجن هو جزء من النشاط السياسي في الخارج، الأمر الذي يتوجب على السجين السياسي أن يعكس سياسات المجموعة، وفي إطار ذلك الرأي قدم ثلاث رسائل إرشادية للنشطاء السياسيين في السجن، وهي:

أولاً: البقاء أقوياء بشكل دائم.

ثانياً: الاتصال بالمحيط الخارجي.

ثالثاً: تطوير التنظيم داخل السجن.

عاش بيجن جزني حياته في السجن اعتماداً على ذلك، وبمساعدة زوجته وسجناء آخرين زاد من اتصاله مع مقاتلي «فدائيي الشعب الإيراني» خارج السجن، وأسس الحركة اليسارية داخل السجن، التي كانت مسؤليتها تتمثل بتنظيم المقاومة وإدارة النشاطات وتعليم الأفكار السياسية والآيدولوجبة إلى السجناء اليساريون والتحشيد لفدائيي الشعب الإيراني، وبعد مدة قصيرة من انتفاضة (سياكال) قام الأعضاء الآخرون في المجموعة بضمنهم حامد أشرف ومسعود أحمد زاده بإعادة التنظيم وتسميته بـ«جريك فداييان خلق إيران - قوات فدائيي الشعب الإيراني»، وواصلوا الكفاح المسلح داخل إيران.

حاول المسؤولون في جهاز السافاك، الذين كانوا يرون في وجود بيجن جزني في السجن مشكلة رئيسة في السجن، إيقافه عن ممارسة نشاطاته، ومن جهة أخرى كان السجناء اليساريين الذين يختلفون مع بيجن جزني يتصرفون

ضد نشاطاته بشتى الطرق، وفي الوقت نفسه قام جهاز السافاك أيضاً بزرع المشكلات بين هذين الطرفين اليساريين.

وفي الحقيقة كان أغلبية الواقفين ضد بيجن جزني في المجموعة هم من أتباع مسعود أحمد زاده وأمير برويز بوويان، وهما من مؤسسي مقاتلي فدائيي الشعب الإيراني، وعلى الرغم من أن هذين الشخصين قُتلا عام ١٩٧٢م، إلا أن تعليماتهما كانت هي التعليمات الرئيسة للمجموعة لغاية ١٩٧٦م، وكان بيجن جزني يرى في تعليمات هذين الشخصين نوعاً من العقبات، وأن كتابه «الكفاح المسلح في إيران الطريق: إلى تحشيد الجماهير» قد كُتِب مقابل كتاب مسعود أحمد زاده الذي كان تحت عنوان «الكفاح المسلح الاسلوب والإستراتيجية»، وعلى الرغم من أن بيجن جزني لم يذكر أمير برويز بوويان أو مسعود أحمد زاده في كتابه، إلا أنه عند مناقشة وطرح أفكاره، لم يوافق على الآراء المطروحة من هذين الشخصين.

ومع ذلك فقد كانت هنالك اختلافات رئيسة بين آراء هاتين المدرستين في الفكر، التي تمثلت بالموقف الثوري في البلاد وطريقة الكفاح، إذ كان أولئك الذين يختلفون مع بيجن جزني ويوافقون مسعود أحمد زاده يعتقدون أن البلاد كانت في حالة ثورية وأن حالة الثورة قائمة، لذلك فإن على مقاتل المقاومة أن يقاتل بالسلاح لجعل الجماهير تدرك الحالة الثورية للبلاد، وأن من شأن انتفاضة عسكرية صغيرة أن تتحوَّل إلى حركة كبيرة، وأن السواد الأعظم من الجماهير سوف يدعم الانتفاضة العسكرية ويطيح بحكومة الشاه، أما بيجن جزني فأنه كان يرى بعدم وجود الحالة الثورية في البلاد، فضلاً عن أن الثورة لا تنتج عن الكفاح المسلح، بل تكون محصلة لتطوير العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية، وينبغي أن تكون الانتفاضة العسكرية وقت الثورة وليس قبلها، وفي رأيه: «**أن أولئك الذين يؤيدون الانتفاضة العسكرية يشبهون الشاه الذي يمنع الوسائل السلمية للكفاح**»، وبسبب ذلك، ودون الحديث عن مسعود أحمد زاده، يكتب بيجن جزني قائلاً: «**عندما نسمع**

أن الثورة تبدأ بانتفاضة عسكرية، علينا القول إن المؤمنين بذلك القطار لا يعلمون شيئين أساسيين، أولهما: الوضع الراهن للانتفاضة العسكرية، وثانيهما: الثورة بشكل عام والثورة التي نريدها نحن بصورة خاصة».

كانت المشكلة الرئيسة الثانية في حالة الاختلاف بين الطرفين تتمثل بطريقة الكفاح، فمسعود أحمد زاده كان يرى أن الطريقة الوحيدة للمعركة هي عسكرية ولها دور استراتيجي في القتال، أما بيجن جزني كان يرى أنه في ظل الوضع التي كانت تعيشه إيران آنذاك ينبغي على المرء أن لا يحدد وسائله في وسيلة واحدة، بل يجب أن يُهيء الشعب بمشاعر ثورية من جميع الجوانب، ومع تلك الجهود يمكن للمرء أن يقاتل ضد الظلم والديكتاتورية من أجل حياة أفضل لجميع الناس، ويضيف بيجن جزني قائلاً: **«أن من شأن ذلك أن يحدد أولاً المشكلة التي تخص الاتصال مع الناس، وثانياً فإن من شأن الظلم الاجتماعي أن يطوِّر ردود فعل شعبية ضد الشاه في إيران والعالم، تؤدي بالتالي إلى سقوط النظام الديكتاتوري».**

وبرغم محاولة بيجن جزني بحل الأمور عن طريق الحوار وتوحيد الأطراف اليسارية المختلفة، فإن مناوئيه قد قوضوا الحركة اليسارية في السجن، وذلك لتحجيم نفوذ بيجن جزني نفسه، ومع ذلك ظل الأخير فاعلاً حتى نهاية حياته عندما تم إعدامه رمياً بالرصاص مع ثمانية من رفاقه الآخرين في ١٩ نيسان ١٩٧٥م من قبل جهاز السافاك، الذي أعلن أنهم قتلوا في أثناء محاولتهم الهروب من السجن، ولكن بهمن نادري بور، أحد عملاء السافاك المتورطين عن قرب في عملية الإعدامات، يصف أحداث ذلك اليوم قائلاً: **«أخذنا السجناء إلى التلال العالية القريبة من ايفين، وكانوا معصوبي العيون وأيديهم موثقة. أنزلناهم من الباص الصغير وجلسوا على الأرض، ثم قال لهم أتار بور: مثلما قام أصدقاؤكم بقتل رفاقنا، لذا فقد قررنا إعدامكم، وفي الحال بدأ بيجن جزني والآخرون بالاحتجاج، وعندها لا أعرف فيما إذا كان أتار بور أو العقيد وزيري هو أول من بدأ بسحب رشاشته وبدأ باطلاق النار**

عليهم، كما لا أتذكر فيما إذا كنت أنا الرابع أو الخامس الذي أُعطيِّت له الرشاشه للغرض نفسه. لم أفعلها من قبل، وفي النهاية قام سعدي جليل أصفهاني (عميل آخر للسافاك يعرف ببابك) باطلاق النار على رؤوسهم للتأكد من موتهم».

ومن الجدير بالذكر أن بهمن نادري بور قد تعرض للتعذيب بعد أن تم إلقاء القبض عليه والتحقيق معه، بعد الإطاحة بالنظام البهلوي عام ١٩٧٩م، من لدن المحاكم الثورية في إيران، ولكن يمكن القول أن ظروف وفاة بيجن جزني تبقى يلفها الغموض، والحقيقة الوحيدة الباقية هي أنه قُتل عن طريق الإعدام قبل إنتهاء مدة حكمه بوقت قصير، وأن جميع مؤلفات بيجن جزني قد كُتبت في السجن للمدة ١٩٧٠- ١٩٧٤م، وناقشت إقامة الحركة اليسارية المستقلة في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، ودُفن بيجن جزني في المربع الثامن والثلاثين من مقبرة «بهشت الزهراء».

كان بيجن جزني من كبار مثقفي اليسار الإيراني، كما كان في الوقت نفسه مُنظراً ومؤرخاً وفناناً، وكتب العديد من الأطروحات الفكرية، وأظهر مقدرة فائقة في الرسم الثوري المعاصر، وخلف بعضاً من الأعمال الفنية الخالدة منها: لوحة «السجين»، ولوحة «الحياة»، ولوحة «السياهكال» التي كانت تخليداً لأولى المعارك الكبرى التي خاضها فدائيو الشعب ضد نظام محمد رضا شاه عام ١٩٧١م، ومن أشهر مؤلفات بيجن جزني ومقالاته هي:

- الكفاح ضد ديكتاتورية الشاه، أو «مواجهة الديكتاتورية»
- المباني الاستراتيجية لحركة إيران الثورية، وهو في قسمية؛ القسم الأول: التاريخ الاقتصادي لثلاثين سنة، والقسم الثاني: التاريخ السياسي.
- الرأسمالية والثورة في إيران.
- الكفاح المسلح الطريق إلى تحشيد الجماهير.

- البورجوازية الثورية والماركسية.
- حول علم النفس الاجتماعي.
- العمل السياسي والجماهيري.
- الطبقة العاملة الإيرانية.
- الكفاح المسلح الشامل.
- رسالة من السجن.
- وصدر له في عام ١٩٨٠م كتاب بعنوان «كتابات مختارة لبيجن جزني».

بيشه ورى، جعفر

اسمه الحقيقي جواد زاده خلخالي ولقب بهذا اللقب نسبة إلى مدينة خلخال[١] الواقعة في أذربيجان الجنوبية، إذ ولِدَ في قرية زاوية التابعة لها عام ١٨٩٢م، وبعد أن بلغ الثانية عشرة من عمره، وتحديداً عام ١٩٠٥ انتقل مع أهله إلى باكو، عاصمة أذربيجان الروسية للدراسة والعمل هناك. يُعَدْ من أبرز الشخصيات الديمقراطية الأذربيجانية، ويُعرَفْ بمير جعفر بيشه ورى، وأحيانا بسيد جعفر بيشه ورى. بَرَزَ اسمه وأصبح معروفاً في إيران منذ أيام الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥-١٩١١).

عمل جعفر بيشه ورى صحفياً خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الأولى واستمر في عمله هذا حتى عام ١٩١٧، إذ انتقل إلى العمل السياسي بعد حدوث الثورة البلشفية في روسيا في العام نفسه، وفي أواخر ذلك العام تم الإعلان عن تأسيس جمعية اشتراكية مثلت نواة الفكر الاشتراكي الشيوعي

(١) تقع غرب كيلان، وهي منطقة جبلية باردة وذات وديان زراعية، وتجري فيها بعض روافد نهر سفيد، فضلاً عن أنها غنية بالمعادن، وأن معظم سكانها من البادية. مركزها هرو آباد (هراب آباد). يراجع: علي رزم آرا، جغرافية إيران السياسية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، بلا، ص١٧٠.

في إيران، وانبثق عنها تنظيم سياسي عرف بـ(حزب عدالت- حزب العدالة) الذي ضم في صفوفه عدد من المثقفين الأذربيجانيين ومنهم جعفر بيشه ورى الذي كان يمثل أبرز شخصيات الحزب، وفي الوقت نفسه أصبح مديراً لمجلة «بيرق» التي يشرف عليها حزب العدالة، وصحيفة «حقيقت- الحقيقة» الناطقة بلسان الحزب، فضلاً عن ذلك فإنه كان يشرف أيضاً على صحيفة «اجبق سور- كلام الحقيقة» في باكو، التي كانت تصل إلى أيدي بعض العمال المثقفين الإيرانيين، واتخذ جعفر بيشه ورى من إقليم أذربيجان مركزاً لنشاطه بعد أن رفع الحزب شعار «تحرير إيران» هدفاً له.

أدى جعفر بيشه ورى دوراً هاماً في تأسيس الحزب الشيوعي الإيراني «توده» في عام ١٩٢٠، وكان من المهتمين والمتأثرين جداً بالأفكار الاشتراكية والشيوعية. تعرض للاعتقال في عهد رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤١) وأودع السجن لمدة أحد عشر عاماً، الأمر الذي دفعه إلى ترك العمل السياسي خلال تلك المرحلة، وبعد خروجه من السجن ظل يمارس عمله الصحفي في أذربيجان حتى عام ١٩٤١.

عاد جعفر بيشه ورى إلى العمل السياسي ثانية بعد زوال رضا شاه عن العرش الإيراني، وفي البداية أسس في أوائل عام ١٩٤٣ صحيفة «أزير» وأصبح مديراً لها، وقد دافع من على صفحاتها عن روسيا وحمل على الحكومات آنذاك والسياسة البريطانية والأمريكية، وأصبح عضواً في «جبهة التحرير» المؤيدة للسياسة الروسية في إيران، وشارك في انتخابات مجلس الشورى الوطني لدورته الرابعة عشر التي جرت في كانون الأول ١٩٤٣، إذ تم ترشيحه من لدن جبهة التحرير وحزب توده، بوصفه أحد ممثلي أذربيجان، وفاز بأكثرية ساحقة في الأصوات على بقية زملائه في مدينة تبريز، عاصمة إقليم أذربيجان، في مطلع عام ١٩٤٤، لكنه دخل في جدالات وخلافات فكرية مع قيادات التوديين، أُبعِدَ على أثرها من مجلس الشورى الوطني الذي لم يصادق على عضويته رغم فوزه، وفي الوقت نفسه طرد من تشكيلة حزب

«توده» نهائياً وهذا ما أثار موجة من الاحتجاجات التي لم تشمل تبريز حسب، بل امتدت إلى العاصمة طهران أيضاً، وأعلن حينها ستون صحفياً من محرري الصحف موقفهم ضد قرار مجلس الشورى الوطني.

وعلى أثر ما واجهه في طهران عاد إلى أذربيجان وزاول نشاطه السياسي مرة أخرى، فبذل جهداً واضحاً في تأسيس بعض الجمعيات السياسية والثقافية في أذربيجان ومنها الجمعية الإسلامية التي ارتبطت بشخص جعفر بيشه وری، وفي الوقت نفسه تغيّر اسم صحيفة «أزير» الذي كان هو مديراً لها إلى صحيفة «أذربيجان»، علماً أنه استفاد كثيراً من تاريخه الطويل في العمل الصحفي من أجل تنمية عمله السياسي، وهكذا ارتبطت قضية أذربيجان عملياً بشخصه، وذلك من خلال أفكاره وأطروحاته السياسية التي نشرها سابقاً في صحيفة «أزير»، إذ وردت العديد من المصطلحات الوطنية في كتاباته، منها مصطلح «ملت- الأمة» الذي اتخذه جعفر بيشه وری منطلقاً أساسياً لعمله السياسي.

كان جعفر بيشه وری يطمح آنذاك في ظل أجواء الحرية والتحرك السياسي في تبريز، إلى تأسيس كيان سياسي مستقل (حزب سياسي) يختلف تماماً عن بقية الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة السياسية الإيرانية، ومما ساعده كثيراً في هذا الجانب توجه الحكومة الإيرانية في سياستها تجاه فرض الأحكام العرفية في البلاد عند نهاية الحرب العالمية الثانية لمدة امتدت من أيار ١٩٤٥وحتى كانون الثاني ١٩٤٦ استعملت خلالها الحكومة الإيرانية سياسة القمع والاضطهاد ضد القوميات غير الفارسية بما فيهم الأذريين، فضلاً عن تعرض السكان في أذربيجان إلى أزمة غذائية حادة لم تتصرف معها الحكومة المركزية الإيرانية بالمستوى المطلوب.

ومن هناك بدأ جعفر بيشه وری تحركاته السياسية للعمل على تحقيق طموحات الأذربيجانيين، فقد أجرى الأخير مباحثات مع أقطاب الأحزاب السياسية الإيرانية الأخرى، منهم علي سبستري، نائب رئيس حزب توده في تبريز، وكذلك صادق بادكان، قائمقام أذربيجان، ولأجل إيجاد إطار تنظيمي

يجمع القوى الوطنية الأذربيجانية ويعبر بشكل صادق عن المشاعر والآمال القومية لسكان الإقليم، أسس الوطنيون في أذربيجان «فرقة ديمقراطي أذربيجان- الحزب الديمقراطي الأذربيجاني»، الذي ناقش في آب ١٩٤٥ على مدى أربعة أيام برنامجه ونظامه الداخلي، فضلاً عن انتخاب اللجنة المركزية، وأوكلت قيادته إلى جعفر بيشه ورى لأسباب منها، أنه كان من مواليد إقليم أذربيجان وعضواً سابقاً في الحزب الاشتراكي (حزب العدالة) الذي تأسس عام ١٩١٧، فضلاً عن تعرضه للاعتقال في عهد رضا شاه، وقد أشادت صحيفة «أذربيجان» الناطقة بلسان الحزب بجعفر بيشه ورى كثيراً بعد أن أعلنت عن تشكيل الحزب الديمقراطي الأذربيجاني مؤكدةً على فاعليته وجهوده في تأسيس الحزب المذكور[١].

أدار جعفر بيشه ورى مؤتمراً موسعاً للحزب الديمقراطي الأذربيجاني في محلي واختتم المؤتمر أعماله بانتخاب هيئة خاصة عهد إليها إدارة شؤون أذربيجان والإشراف على انتخاب أعضاء المجلس الوطني الأذربيجاني الذي له حق المفاوضة مع السلطات الإيرانية لحل مشكلة أذربيجان حلاً سلمياً، فضلاً عن انتخاب ممثلي أذربيجان للترشيح للمجلس الوطني الإيراني في طهران لدورته الخامسة عشر، ومن خلاله وجه نداءً إلى محمد رضا شاه والحكومة الإيرانية ومجلس الشورى الوطني والدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي يدعوهم فيها للاعتراف باستقلال أذربيجان الذاتي ضمن نطاق الدولة الإيرانية.

---

(١) ويرى بعض من الباحثين أن الحزب الديمقراطي الأذربيجاني أسس بأمر من جعفر باقراوف، رئيس جمهورية أذربيجان السوفيتية، بعد الإتفاق بين الأخير وجعفر بيشه ورى بهذا الخصوص وموافقة الحكومة السوفيتية على قرار تأسيس الحزب المذكور، ووافقت أيضاً على دمج تشكيلات حزب توده الشيوعي الإيراني في أذربيجان في الحزب الديمقراطي الأذربيجاني. يُراجع بهذا الصدد: يُراجع: حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي من سقوط الدولة القاجارية وظهور رضا شاه إلى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المجلد الرابع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٤٨.

تبنى المجلس الوطني الأذربيجاني في اجتماع عقده بتاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٤٥ تشكيل حكومة أذربيجان الديمقراطية برئاسة جعفر بيشه ورى، التي شكلها كما يلي: الدكتور جاويد وزيراً للداخلية، وجعفر كاويان وزيراً للقوات الوطنية، والدكتور مهتاش وزيراً للزراعة، ومحمدبيريا وزيراً للثقافة، والدكتور أوزكي وزيراً للصحة، وغلام رضا أنهامي وزيراًللمالية، ويوسف عظيما وزيراً للعدل، وكبيري وزيراً للتجارة والاقتصاد، وزين العابدين قيامي رئيساً لمحكمة التميز، وإبراهيمي مدعياً عاماً لمحاكم أذربيجان، وأتش بيات وزيراً للدعاية.

وفي الوقت نفسه قدم جعفر بيشه ورى برنامج حكومته إلى المجلس متضمناً إنشاء جمهورية أذربيجانية مستقلة استقلالاً ذاتياً في ظل السيادة الإيرانية، وانتخاب المجالس الإدارية للمدن والمقاطعات، وتحويل كتائب الفدائيين إلى جيش شعبي مستقل عن الجيش الإيراني، وجعل اللغة الأذرية لغة الاقليم الرسمية، ونشر التعليم الالزامي المجاني وتأسيس جامعة خاصة في تبريز، وتطوير الصناعة، ووضع قانون خاص للعمل وتنظيم العلاقات بين الفلاحين والملاكين، وتوزيع أراضي الدولة وأراضي الاقطاعيين الأذربيجانيين الذين انتقلوا إلى الخندق المعادي للفلاحين، وضمان حرية الرأي والاعتقاد لجميع مواطني أذربيجان، ومحاربة الفساد والرشوة في دوائر الدولة ومكافأة الموظفين الأكفاء الصالحين ورفع مستواهم المعاشي لدرجة أن لاتؤثر فيهم اغراءات الرشوة والراشين، وتخصيص نصف ضرائب اقليم أذربيجان لإنفاقها على احتياجات المنطقة، وفي السياسة الخارجية أشار برنامج الحكومة الأذربيجانية إلى إقامة علاقات الصداقة مع جميع الدول الديمقراطية بما فيها دول الحلفاء، وغير ذلك.

سعت الحكومة الإيرانية إلى عرقلة مسيرة النظام في أذربيجان برفضها التفاوض مع قادة الحزب الديمقراطي الأذربيجاني وأطلقت عليهم تسمية «الفوضويين»، واعلن إبراهيم حكيمي، رئيس الوزراء الإيراني، وهو من

أهالي أذربيجان بأن حركة الديمقراطيين في أذربيجان لم تكن مشروعة، وقدم بناءً على توصية من صديقه الأذربيجاني السيد حسن تقي زاده شكوى إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، وفي المقابل قام جعفر بيشه ورى وبمساعدة العناصر الروسية بنزع أسلحة المعسكرات في تبريز وأردبيل وأورمية، وقد أثار هذا الأمر اهتمام العالم المتحضر، في الوقت الذي تعرضت فيه الحكومة الإيرانية إلى ضغوط حزب توده والأقلية في مجلس الشورى الوطني، إلا أن تلك الظروف والأحداث أدت إلى استقالة حكومة إبراهيم حكيمي وتشكيل حكومة قوام السلطنة في شباط بدعم ١٩٤٦، الذي وضع منذ البداية نصب عينيه السيطرة على تطورات الأحداث في الشمال الإيراني التي أدت إلى انفصال إقليمي أذربيجان وكردستان عن الحكومة الإيرانية، فقام في البداية بعقد اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي بتاريخ ٤ نيسان ١٩٤٦ نصت على تسوية الخلافات بين الحكومة المركزية وحكومة أذربيجان بالطرق السلمية وعدت قضية أذربيجان قضية داخلية إيرانية، وبعد أن ضمن قوام السلطنة انسحاب القوات السوفيتية بدأ الأخير بتنفيذ ما كان يدور في ذهنه من مخطط وقبل أن يجف حبر الاتفاقية المذكورة باشرت السلطات الحكومية إجراءاتها بالهجوم المنظم على الشخصيات والمنظمات الديمقراطية في الوقت الذي فتحت فيه باب المفاوضات مع زعماء أذربيجان، ولبى جعفر بيشه ورى دعوة قوام السلطنة بهذا الخصوص إلى طهران، إلا أنها باءت بالفشل بسبب المطالب الدستورية للوفد الأذربيجاني الذي عاد إلى تبريز يوم ٤ أيار ١٩٤٦، لكن المفاوضات استؤنفت ثانية في تبريز وتوصل الطرفان إلى عقد اتفاقية بينهما يوم ١٣ حزيران ١٩٤٦ عادت أذربيجان بموجبها إلى حظيرة الوطن الأم واعترف بمجلسها التشريعي، بوصفه مجلساً محلياً، واكتفى جعفر بيشه ورى بزعامة الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، فيما عُيِّنَ سلام الله جاويد، وزير الداخلية في حكومة الحكم الذاتي، بمنصب محافظ أذربيجان من لدن الحكومة المركزية، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً، إذ أن الديمقراطيين

وعلى الرغم من الاتفاق مع الحكومة الإيرانية، إلا أنهم لم ينسحبوا من زنجان ولم يعيدوا الأملاك المصادرة إلى أصحابها الأصليين ولم يسمحوا لضباط الجيش المركزي بالتدخل في شؤون الجيش والشرطة المحلية، وطالبوا الحكومة المركزية بتنفيذ بنود الاتفاق التي تصب في مصلحتهم، الأمر الذي استغله قوام السلطه لصالحه وتفرغ كلياً للقضاء على حكومة أذربيجان، إذ استفاد بعد إبرام الاتفاق مع السوفيت والأذربيجانيين من دعم مجلس الأمن الدولي والدول الأوربية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وقام بطرد وزراء حزب توده من حكومته، وعلى أثر الضغوط المتكررة من محمد رضا شاه أصدر رئيس الوزراء أوامره إلى الجيش الإيراني باحتلال زنجان على الرغم من وجود الديمقراطيين فيها، في حين أن الديمقراطيين وبدلاً من الخضوع للأمر الواقع وتسليم المدينة وفقاً للاتفاق مع الحكومة الإيرانية بهذا الصدد، أقاموا التجمعات وأعدوا أنفسهم للمجابهة والقتال، لذلك اتخذ قوام السلطنة من قضية إجراء الانتخابات الخاصة بمجلس الشورى الوطني لدورته الخامسة عشر ذريعة لنشر القوات الإيرانية في جميع أنحاء البلاد، في الوقت الذي رفض فيه الديمقراطيون هذا الأمر وعدّوه معارضاً للاتفاق السابق بين الطرفين، وقاموا بتعبئة قواتهم.

بدأ الجيش الإيراني بالسيطرة على مداخل الطرق الإستراتيجية التي تربط العاصمة بأذربيجان منذ اليوم العاشر من كانون الأول ١٩٤٦م، في حين دخلت قوات إيرانية أخرى مدينة زنجان، مما أدى إلى استسلام القيادات الأذربيجانية في ١١ كانون الأول من العام نفسه وهروب عدد من زعماء الحزب الديمقراطي الأذربيجاني وعلى رأسهم جعفر بيشه وري إلى باكو بعد توجه القوات الحكومية إلى مدينة تبريز، وبعد دخولها المدينة في منتصف كانون الأول١٩٤٦م أعلنت نهاية جمهورية أذربيجان دون مقاومة تذكر بعد أن رفع السوفيت حمايتهم لها، أما الذين بقوا ولم يتمكنوا من الوصول إلى الضفة الأخرى من نهر آراس، فقد أُبيدوا في مدن أذربيجان قبل وصول

القوات الحكومية اليها وتم استسلام مجاميع كبيره من الديمقراطيين وتسليمهم إلى المحاكم العسكرية، وحكم عليهم بالسجن أو الإعدام، وبهذا انتهت حكومة جعفر بيشه وري التي استمر عمرها لعام واحد فقط، وظل الأخير في مناطق القوقاز حتى عام ١٩٤٧م، حيث قُتِلَ جعفر بيشه ورى في حادث سير على إحدى طرق باكو، وتشير بعض المصادر الخاصة بأن عملية قتله كانت عملية مدبرة من قبل المخابرات السوفيتية.

مثلت حركة جعفر بيشه وري وحكومته في أذربيجان حدثاً هاماً جداً في تاريخ إيران وبشكل خاص أذربيجان، فعلى الرغم من أن هذه الحركة كانت امتداداً للثورة الدستورية وانتفاضة الشيخ محمد خيباني من جانب، إلا أنها كانت تسقى من مصدر أجنبي من جهة أخرى، ولهذا فأنها لم تحظى باحترام بعض المثقفين هناك، وكان من أسباب فشل تلك الحركة هو انتهاجها اسلوب الصراع المزدوج، أي الصراع القومي (بين الأذربيجانيين وغيرهم)، والصراع الطبقي (بين العامل ورب العمل)، ومما لم يكن في صالح الحركة هو فرار جعفر بيشه وري ورفاقه دون قتال إلى خارج الإقليم، ولو كان الأخير قد ظل في تبريز ودافع عنها ليُقتل كما قُتل الشيخ محمد خياباني لكان أثر نهضته أكثر عمقاً.

من النواحي السلبية التي أحاطت بجعفر بيشه وري وحركته هي أن الأفراد المحيطين به كانوا غير متجانسين، إذ أن المهاجرين الذين كان يعتمد عليهم أساساً كان البعض منهم شيوعيين صرف والبعض الآخر منهم كان تواقاً لضم أذربيجان الإيرانية إلى أذربيجان الروسية وتشكيل حكومة مستقلة هناك، وكان القسم الأكبر منهم لم يعد مثقفاً، وأما غير المهاجرين، فقد كان بعض منهم من أمثال نور الله يكاني ورفاقه يعدون النهضة الأذربيجانية بأنها مكملة للثورة الدستورية، وان البعض من الأفراد انضموا إلى الديمقراطيين بسبب نفورهم من الحكومة المركزية، وأما بعضهم الآخر من أمثال قيامي وعظيما ورفيعي، فقد كانوا يأملون بالحصول على مقاعد نيابية أو الحصول على مناصب رفيعة

في الحكومة عن طريق الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، وقد تعاون البعض مع الديمقراطيين بسبب وقوع الحكومة بأيديهم.

ومن النقاط السلبية الأخرى هي أن الديمقراطيين لم يقدروا جيداً ميزان القوى الدولية، وتصورو أن روسيا أقوى مما هي عليه، فضلاً عن أن جعفر بيشه وري نفسه وعلى الرغم من أنه كان يتعامل مع السياسة لمدة طويلة، إلا أنه لم يدرك الواقع الإيراني والأحداث التي سبقته هناك، إذ أنه وان كان همه الدفاع عن الأذربيجانيين وتحقيق الحياة الكريمة لهم، إلا أن أُمنيته كانت تشكيل حكومة ديمقراطية تميل إلى الشيوعية في أذربيجان على تلك الأسس التي قامت عليها يوغسلافيا وألبانيا وبدعم من روسيا دون ضمها إلى الأخيرة، وإذا درسنا حركة بيشه وري حسب معادلة الدائن والمدين، ووضعنا الأعمال التي أنجزتها الحركة من قبيل الجامعة التي أبقتها الحكومة المركزية وعملت على تحديثها وكذلك محطة الإذاعة والمباني وتبليط الشوارع في مدن أذربيجان وبقية الأعمال الأخرى في كفة الدائن، ووضعنا الدماء التي أُريقت على أثر تأسيس وسقوط الحكومة الديمقراطية والكوارث التي حلت في كفة المديون، فعلينا أن نرى همجية النظام البهلوي ومدى تعرض الشعب الأذربيجاني إلى الويلات منذ ذلك التاريخ، إلى الحد الذي لم يجرؤ أحد ولسنوات طوال على المطالبة بالاحتياجات الحقيقية لأذربيجان أو الدفاع عن الحرية والمفاهيم التي جاءت بها الحركة، ولا ننكر في الحقيقة أن الأذربيجانيين شعروا بأذربيجانيتهم إلى حد ما على أثر هذه الحركة، وأهمية أذربيجان من الناحيتين السياسية والاستراتيجية، لذا فمن الواجب أن تحظى أذربيجان باهتمام الحكومة المركزية في طهران، والنظر في تشكيل مجالس محلية هناك، وأن يكون للأذربيجانيين دور في تنظيم مقدراتهم، وإلا فمن الممكن أن يظهر بيشه وري آخر ويصبح سبباً لحصول مشاكل أخرى.

تدين، سيد محمد

ولِدَ سيد محمد تدين في ضواحي مدينة بيرجند التابعة لولاية كاشان عام ١٣٠٢هـ.ق/ ١٨٨٤م، وهو نجل سيد محمد تقي روضة خان. أنهى سيد محمد تدين دراسته الابتدائية في بيرجند ومشهد، وانتقل إلى طهران العاصمة وهو في الثالثة والعشرين من عمره، وأسس في طهران داراً للملا لي لتعليم الأفراد، ثم حولها إلى مدرسة ابتدائية أسماها «تدين»، وأصبح هو مديرها، لهذا عرف بـ«تدين». له اطلاع واسع بالعلوم الحديثة ويتكلم اللغة الفرنسية جيداً. ظاهره رجل صالح ومؤدب بآداب الإسلام، ومدرسته تقع في المدينة وأغلب طلابها من أولاد التجار وأصحاب البازار (السوق)، وأكثر هؤلاء التجار يحترمونه، وفي التوجه السياسي، هو ديمقراطي يسعى دائما لتطوير هذا الهدف.

اختير في عام ١٣٣٦هـ.ق/ ١٩١٧م نائباً في مجلس الشورى الوطني في دورته الرابعة ممثلا عن كتلة الديمقراطيين في طهران، وعندما ابرم وثوق الدولة، رئيس الوزراء الإيراني، معاهدة «المساعدة البريطانية من أجل تقدم إيران ورفاهيتها» مع بريطانيا في ٩ آب ١٩١٩م، كان سيد محمد تدين من المؤيدين لهذه المعاهدة، ولذلك اتهم بتسلمه الرشوة من البريطانيين ومن وثوق الدولة أيضاً، وفي الوقت نفسه كان أحد أعضاء اللجنة التي أسسها السيد ضياء طباطبائي، الذي كان متهما هو الآخر باستلام الرشاوى من البريطانيين، لدعم معاهدة عام ١٩١٩م البريطانية - الإيرانية بالتعاون مع عدد من زملائه، وكان من بين أعماله الأخرى إثارة التفرقة والخلاف بين مؤيدي ميرزا كوجك خان جنكلي، وبما انه كانت تربطه صداقة قديمة مع مصطفى قلي خان أمير عشاير خلخالي، رئيس عشيرة بيكي، لذا ارسلته الحكومة الإيرانية إلى رشت ليحول دون الإتحاد بينه وبين ميرزا كوجك خان عن طريق اقناعه بذلك من خلال المباحثات التي سيجريها معه، وقد نجح سيد محمد تدين في ذلك إلى حدٍّ ما.

اعتقل سيد محمد تدين بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٢١م، أي بعد يوم واحد فقط من انقلاب حوت ١٢٩٩هـ.ش/ ١٩٢١م بأمر من رضا خان، الذي قام باعتقال كثير من رجال السياسة من الذين كانوا يمسكون زمام الأمور منذ الثورة الدستورية (١٩٠٥-١٩١١م)، بل أن بعضاً منهم كان من مرتبطاً بالبريطانيين، وذلك للظهور بالوجه الوطني أمام الشعب الإيراني، ولهذا فإن سيد محمد تدين لم يستمر مدة سجنه طويلا، إذ أُطلق سراحه بعد حين، وقدم ولاء الطاعة والبيعة لسردار سبه (قائد الجيش) رضا خان.

كان سيد محمد تدين من الأعضاء الناشطين في «لجنة الإصلاحات»، التي تأسست خلال المرحلة الأولى لتولي رضا خان رئاسة الوزراء عام ١٩٢٣م، وتولى رئاستها رضا خان نفسه، إذ كان الهدف الأساس من تشكيل هذه اللجنة إيصال رضا خان إلى عرش السلطة في إيران بعد الإعلان عن برنامجه الإصلاحي المدعوم لصالحه، وفي الوقت نفسه انتخب سيد محمد تدين نائباً في مجلس الشورى الوطني في دورته الخامسة ممثلا عن أهالي بيرجند، ولم يتردد الأخير في أن يكون من الأدوات المهمة لرضا خان داخل المجلس في دورته تلك.

ونظرا للمعارضة الشديدة التي قادها النائبان مؤتمن المُلك ومستوفي الممالك داخل مجلس الشورى الوطني بخصوص تغيير الحكم في إيران من الأسرة القاجارية إلى الأسرة البهلوية، وعدم موافقتها لرئاسة المجلس بهذا الخصوص، فقد تولى سيد محمد تدين القيام بدور المؤيد لهذا التغيير، وقاد حملة لإقناع كثيراً من الأعضاء بهذا الشأن، تمكن خلالها من تقديم مسودة مشروع خاص إلى رئاسة مجلس الشورى الوطني بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩٢٥م يطالب فيها مع بعض الأعضاء الآخرين بإلغاء حكم العائلة القاجارية، وأعلن أخيراً خلال الجلسة نفسها عن نقل السلطة من الأسرة القاجارية إلى الأسرة البهلوية بعد أن تم التصويت على مشروع القرار، إذ وافق عليه ثمانون نائباً، وعارضه خمسة نواب، وتغيب عن الجلسة ثلاثون

نائباً، منهياً بذلك حكم القاجار لإيران، وأوكل القرار آمر الحكومة المؤقتة لرضا خان بهلوي، الذي أدى اليمين الدستورية في ١٥ كانون الأول ١٩٢٥م بعد أن أصدر المجلس قبل ثلاثة أيام (١٢ كانون الأول ١٩٢٥م) قانوناً يقضي بإنهاء حكم العائلة القاجارية، وانتخاب رضا خان بهلوي شاهاً جديداً على إيران بأغلبية (٢٥٧) صوتا وامتناع ثلاثة أصوات.

كان للنشاط الذي قام به سيد محمد تدين في إيصال رضا خان إلى عرش الطاووس أثر واضح في إعادة انتخابه نائبا في مجلس الشورى الوطني لدورته السادسة عشر ممثلا عن مدينة بيرجند، التي استمرت للسنوات (١٩٢٦-١٩٢٨م)، وتولى في الوقت نفسه رئاسة المجلس خلال تلك الدورة، ولكنه استقال من منصبه بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٢٧م.

عُيِّنَ سيد محمد تدين في السابع من شباط ١٩٢٧ وزيراً للعلوم في حكومة مستوفي الممالك، وفي ٣١ أيار ١٩٢٧م تولى وزارة العلوم والأوقاف لمدة من الزمن في حكومة مخبر السلطنة، إلا أن نجمه الساطع اختفى مع مطلع عام ١٩٢٨م، إذ غضب عليه رضا خان وأبعده عن المنصب، واختار سيد محمد تدين بعد ذلك العزلة، ومكث في منزله تحت الإقامة الجبرية ومراقبة الشرطة، وظل على هذا الحال حتى عام خلع رضا شاه عن العرش الإيراني عام ١٩٤١م.

أصبح سيد محمد تدين وزيرا للثقافة بتاريخ ٧ كانون الأول ١٩٤١م في حكومة محمد على فروغي ذكاء المُلك، التي تشكلت (آب ١٩٤١ - آذار ١٩٤٢م)، وعين بعد ذلك وزيراً للتموين ووزيراً للداخلية في حكومة علي سهيلي الأولى، التي تشكلت للحقبة (آذار - تموز ١٩٤٢م)، واتهم خلال تلك الحقبة بالاختلاس، ونظرا لأن الانتخابات الخاصة بمجلس الشورى الوطني لدورته الرابعة جرت تحت إشراف سيد محمد تدين، فقد اتهم بممارسة النفوذ في منطقة بندر عباس وبلوجستان الانتخابية، وفي عام ١٩٤٤م أعلن النائب الدكتور محمد مصدق وبعض النواب الآخرين في مجلس الشورى الوطني

بتجريم سيد محمد تدين، فضلاً عن ذلك وجهت إليه تُهمة جديدة تتعلق بشراء ثلاثة آلاف طن حنطة بأمر منه عندما كان وزيراً للتموين، وعلى وفق رأي أغلب أعضاء مجلس الشورى الوطني من أن النظر في التهم الموجهة له تقع ضمن مسؤولية المحكمة المركزية في البلاد على وفق المادة (٧٥) من الدستور، أُحيل ملفه إلى المحكمة المركزية.

وفي أوائل عام ١٩٤٧م طلب علي هيئت، المدعي العام، من المحكمة بالتحقيق معه ومحاكمته، وجرت محاكمة سيد محمد تدين في أيار ١٩٤٧م وسط ضجة إعلامية، إذ شارك في محاكمته ما يقارب (٢٩) قاضياً، إلا أن المحكمة أصدرت في نهاية الأمر حُكماً ببراءته بأغلبية الأصوات في المحكمة بتاريخ ٢٧ أيار ١٩٤٧م، وفي عام ١٩٤٩م شق سيد محمد تدين طريقه إلى مجلس الشيوخ ليكون فيه ممثلا لأهالي خراسان، في حين توفي عام ١٣٧٢هـ.ق/ ١٩٥٢م عن عمر ناهز السبعين عاماً أثر إصابته بمرض السرطان.

تربيت، محمد علي خان «التربوي وصاحب السمعة الحسنة الذي أعاد اعمار مدينة تبريز»

ولِدَ محمد علي تربيت في مدينة تبريز عام ١٨٧٦م، ويُعدْ والده ميرزا صادق خان بن ميرزا جواد بن ميرزا محسن، أحد أهم المثقفين البارزين في أذربيجان، وكان يشار إلى اسم محمد علي تربيت بالبنان من بين أسماء الداعين إلى التحرر ومن الفضلاء المثقفين في أذربيجان عشية الثورة الدستورية الإيرانية، وهو من بين الأفراد الذين تعرضوا لاضطهاد السلطة القاجارية، إلى الحد الذي هجم فيه عناصر الاستبداد وبدعم من صمد خان شجاع الدولة، حاكم تبريز، على منزله في تبريز وأضرموا النار فيه والحقوا به أضرارا فادحة، ومن الجدير بالذكر أن المكتبة الكبيرة في تبريز، التي حملت

اسم أُسرته فيما بعد وسميت بمكتبة «تربيت» مازالت باقية كواحدة من آثار محمد علي تربيت، الذي بذل جهوداً كبيرة من أجل تأسيسها وعزز من ذوق المطالعة بين أبناء مدينته وخاصة الشباب منهم، وكان مثقفو تلك المرحلة، ومن بينهم السيد حسن تقي زاده وميرزا يوسف خان اعتصام المُلك يتجمعون في مكتبة «تربيت» ويتحدثون حول الكتب السياسية الجديدة، وأصدر هؤلاء الأفراد في عام ١٣٢٠هـ.ق/ ١٩٠٢م مجلة «كَنجينة فنون» ويرفدون عامة الناس بالمواضيع العلمية والأدبية.

أن تعامل محمد علي خان تربيت مع الكتب وقيامه ببيعها وشرائها، جعله خبيراً وماهراً في فن معرفة الكتب الذي يُعد علماً قائماً بذاته، وأنه تبحر في هذا الأمر إلى الحد الذي يجعل من الممكن القول أن أي شخص لم يتمكن حتى ذلك الوقت من الإحاطة بالنسخ المخطوطة والمطبوعة باللغة الفارسية بالمستوى الذي كان هو عليه، وأمضى أكثر سنوات عمره في الخارج في مكتبات اسطنبول وبرلين ولندن.

لم تخلُ أغلب الكتب والمصادر التي تتحدث عن الثورة الدستورية الإيرانية من اسم محمد علي تربيت لما تركه من أثر واضح في أحداثها، إذ انضم إلى الثورة الدستورية بعد الإعلان عنها، ويُعد أحد واضعي أُسسها، وأسس في عام ١٣٢٦هـق/ ١٩٠٨م صحيفة «اتحاد» الأسبوعية، لسان حال «لجنة اتحاد»، وصدر (٢٥) عدد من هذه الصحيفة الاسبوعية، ورشح محمد علي تربيت ليصبح نائباً في مجلس الشورى الوطني ممثلاً عن مدينة تبريز في الدورة الثانية للمجلس التي افتتحت في تشرين الأول ١٩٠٩، بعد عزل محمد علي شاه وانتصار الدستوريين، وانضم في مجلس الشورى الوطني إلى الحزب الديمقراطي الذي ترأسه السيد حسن تقي زاده، شقيق زوجته.

يوجد لمحمد علي خان تربيت شقيق آخر يدعى علي محمد خان تربيت كان من دعاة التحرير أيضاً، وقتل على أيدي عناصر مجهولة في طهران بعد انتصار الدستوريين وخلع محمد علي شاه أثر الخلافات التي تطورت كثيراً بين

مجموعتين من المجاميع التي وصلت إلى السلطة عندما ازدادت حدة المواجهة بين الديمقراطيين والمعتدلين بشكل غريب بسبب اعتقاد الحزب الديمقراطي أن التيار الديني يشكل عقبة كأداء تحول دون حصولهم على الأغلبية في مجلس الشورى الوطني لدورته الثانية، الأمر الذي دفع إحدى المجموعات التي تؤمن بمنهج الاغتيال والتابعة للديمقراطيين للقيام باغتيال أحد رجال الدين من المعتدلين المدعو آية الله السيد عبدالله البهبهاني ليلة ١٥ تموز ١٩١٠م، وعلى الرغم من محاولة الديمقراطيين إبعاد التهمة عنهم، إلا أن ذلك لم يمنع المعتدلين من اتهام السيد حسن تقي زاده، زعيم كتلة الديمقراطيين في مجلس الشورى الوطني، بالاشتراك في عملية الاغتيال والتخطيط لها، لذلك طالب المعتدلون بطرد النائب حسن تقي زاده من المجلس الثاني، بوصفه المحرض على ذلك الاغتيال، الأمر الذي اضطر الأخير إلى مغادرة إيران بعد أن عدّه علماء الدين كافراً، وأصدروا فتوى دينية بحقه بهذا الخصوص، في حين منحه مجلس الشورى الوطني إجازة إجبارية يوم ١٠ آب ١٩١٠لمدة ثلاثة أشهر، وبدلاً من أن تتجه الأحداث إلى طريق التهدئة، تطورت باتجاه تصعيد الخلافات بين الأطراف المتصارعة، إذ تمكنت جماعة من المعتدلين من اغتيال علي محمد خان تربيت، ابن أخت حسن تقي زاده في شارع «لاله زار» في طهران وبذلك يكون علي محمد خان تربيت ضحية هذا الخلاف المستفحل بين الأجنحة والفرق، في حين ساعدت تطورات الأحداث وبشكل لا يقبل الشك في تغلغل القوى الأجنبية في أوساط الدولة الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى إخماد الثورة الدستورية بعد ست سنوات على اندلاعها، وفي الحقيقة كان علي محمد تربيت من المجاهدين المشهورين ومن مؤسسة «لجنة ستار»، ودرس في المدرسة الأمريكية وكان من الأعضاء الناشطين في الحزب الديمقراطي الإيراني ومن مؤيدي السيد حسن تقي زاده وأحد أقاربه، ويقال إنه لو قُدِرَ لهذا الشاب أن يبقى على قيد الحياة لأصبح منبعاً للكثير من الآثار في الثورة الدستورية في إيران، وقد أهدى

السيد حسن تقي زاده، الذي يَعِدّ علي محمد تربيت ابناً روحانياً له، كتابه «التاريخ» إلى روحه.

وعندئذ غادر محمد علي تربيت إيران ومكث في الخارج لمدة من الزمن، إذ زار تركيا وأوربا والتقى مع كبار المستشرقين وتعرف على البريطاني أدوارد براون وأطلعه على سير الأحداث المتعلقة بالثورة الدستورية، ثم عاد بعدها إلى البلاد مرة أخرى.

بدأت شهرة محمد علي تربيت تزداد بشكل أكبر قبل عام ١٩٢١م بسبب خدماته الجليلة التي قدمها لقطاع الشؤون التعليمية في أذربيجان لتوليه رئاسة المعارف والأوقاف والفنون آنذاك في أذربيجان بعد عودته من أوربا، وكانت من أهم آثاره خلال عشرين سنة في أذربيجان إنشاء العديد من المدارس ودور التعليم، وثانويات جديدة، وتأسيس مكتبة «تربيت» التي تحتوي على (١٥) ألف كتاب، إذ تمكن من جمع هذه الكتب بعد جهود مضنية، فكان يطلب الإعانة والمساعدة للظفر بالتحفة، ويتقبل المنّة من أجل نجاحه في جهوده، فعلى سبيل المثال أنه كان يذهب إلى منزل أحد الوجهاء لعدة مرات في فصل الشتاء من أجل الحصول على كتاب لإضافته إلى مكتبته، وعندما أصبح السيد حسن تقي زاده وزيراً للمالية فيما بعد فقد تم تخصيص عدة آلاف من التومانات من حقوق امتياز معمل إنتاج الشخاط الممتاز في تبريز لهذه المكتبة لكي تُشيد في مكانها الحالي، وتحتوي أيضاً عل الكثير من الوثائق والصور التاريخية، وصالة للمطالعة، وكانت تلك ثمرة عدة سنوات من إدارته للتعليم والثقافة في أذربيجان، وبعد ذلك عُيِّنَ محمد علي خان تربيت رئيساً للمعارف في كيلان، وأسس مكتبة في رشت أيضاً.

انتخب محمد علي تربيت مديراً لبلدية تبريز عام ١٩٢٩، وكان له أثر واضح في تطوير المدينة وأعمارها من ميزانية البلدية القليلة، ويمكن القول أن ٥٠ بالمائة من الأعمال العمرانية الحالية في تبريز تعود اليه، فقد بادر إلى فتح الشوارع الجديدة بين المحلات القديمة، ومنها شارع بهلوي من القيصرية إلى

محطة القطار، فضلاً عن شق شارعي فردوسي وتربيت وانجازهما، وتمكن من تشييد متنزه في المدينة سمي بمتنزه «كُلستان» محل مقبرة «كجيل»، فضلاً عن قيامه بمجموعة من الأعمال العمرانية في المدينة، كما اهتم ببناء المرافق العامة مثل الفنادق والمطاعم والحمامات وغيرها، وكان يؤدي مهامه بحماس ورغبة كبيرة في هذا المجال، لذلك فإن تغيير منظر وشكل تبريز وزيادة جماليتها وإخراجها من وضع يشبه وضع قصبة كبيرة، لم تشبه المدينة، إلى مدينة جميلة يعود بشكل عام إلى الجهود المبذولة من قبل محمد علي تربيت، إلى الحد الذي جعل رضا شاه بهلوي يمتدحه كثيراً على جهوده في تطوير المدينة في أثناء زيارته لها مؤكداً قوله: «**على أهالي تبريز أن يشيّدوا نصباً جدارياً لهذا الرجل ينصب في حديقة كُلستان**».

تُعَدْ تبريز المدينة الثانية في إيران خلال العهد القاجاري، إذ كانت تربط بين الدولة العثمانية ودولة ما بين النهرين ودول القفقاس وروسيا القيصرية، ولكن استناداً لما ذكره وما كتبه السواح والأجانب فإن تبريز لم تكن على شكل مدينة كبيرة حديثة في القرن التاسع عشر حسب، بل أنها كانت تضم عدداً من المحلات القديمة وتشبه إلى حد ما عدة قصبات وقرى متصلة مع بعضها البعض، وأعدّ الروس آنذاك، خططاً لإنشاء سكك حديد وتأسيس عدداً من المصانع في هذه المدينة في عهد مظفر الدين شاه، إلا أن أي من هذه المخططات لم يدخل حيز التنفيذ، ولكن ربط خط سكك حديد القفقاس بتبريز عن طريق جلفا عام ١٩١٥ من قبل الروس، ضاعف من أهمية مدينة تبريز، ومع ذلك فإن تطوير المدينة وإضفاء الجمالية عليها بدأ في العشرينات من القرن الماضي بعد النجاحات التي حققها محمد علي تربيت في إصلاح المدينة[١].

---

(١) ينبغي أن لا ننسى دور أمير لشكر عبدالله خان طهماسبي، قائد فرقة الشمال الغربي، في مجال الإصلاحات في مركز أذربيجان، فقد أدى طهماسبي في أثناء توليه لقيادة فرقة الشمال الغربي خدمات كبيرة لإعادة بناء مدينة تبريز، إلى الحد الذي بلغت فيه شعبيته ونفوذه في=

تزوج محمد علي تربيت في عام ١٩٢٢من السيدة هاجر تربيت، التي أصبحت فيما بعد نائبة في مجلس الشورى الوطني في ستينات القرن الماضي، وهي من السيدات المثقفات وتمكنت من إدارة مدارس البنات بنجاح لعدة سنوات وخرجت أجيال من السيدات الإيرانيات وكانت في الوقت نفسه مشجعة وداعمة لجهود زوجها في مختلف المجالات، كما عملت في مجال المعارف بعد وفاة زوجها وحظيت باهتمام من عامة الناس.

انتخب محمد علي تربيت في عام ١٩٣٢م نائباً في مجلس الشورى الوطني ممثلاً عن تبريز، إذ جرى انتخابه آنذاك بسبب سمعته الحسنة بين أهالي تبريز وتقديراً منهم له وفقاً لما كان يجري عادة خلال عهد رضا شاه، وكذلك على أساس التقارير التي قدمها والي تبريز، وقائد الفرقة العسكرية، وقائد شرطة المدينة، وعرضها المكتب الخاص للشاه على الأخير، لأنه لا يمكن إطلاقا لأي شخص أن يكون نائباً في مجلس الشورى الوطني إلا في حالة موافقة البلاط وتأييد رضا شاه على ذلك.

ظل محمد علي تربيت نائباً في مجلس الشورى الوطني ممثلاً عن مدينة تبريز من الدورة الثامنة حتى الدورة الثانية عشر للمجلس، وفي عام ١٩٣٩، وقبل ستة أشهر من وفاته أصبح رئيساً للمجلس الوطني للتربية الرياضية في إيران، والذي تأسس قبل ستة سنوات من ذلك التاريخ، وكان من بين مهامه تشجيع وتطوير النشاطات الرياضية. وكان أعضاء هذا المجلس كل من وزير الثقافة (المعارف)، ومجيد موقر، مدير صحيفة «إيران» شبه الرسمية، واللهيار صالح، وابتهاج، وحسين علاء، وإبراهيم حكيمي، والدكتور عيسى صدّيق اعلم، والسيد أشرف، وبهاء الدين بازاركاد، ومزيني، وعباس مسعودي، مدير

=أذربيجان حداً أثار الغيرة والحسد لدى رضا خان سردار سبه (قائد الجيش) الذي اصطحب أمير طهمابسي معه إلى طهران بعد زيارته لأذربيجان عام ١٩٢٤، واسند له منصباً آخر، لشدة قلقه من طول حقبة عمل أمير طهمابسي في أذربيجان واستحواذه على قلوب الأهالي في تلك المنطقة.

صحيفة اطلاعات، وخلال مدة الستة أشهر التي ترأس فيها محمد علي تربيت المجلس المذكور جرى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد الأوسمة الرياضية وإقامة الاحتفالات والكؤوس الفضية واستضافة رياضيي المدن وإعداد عَلَمْ البطولات الرياضية في البلاد وإعداد تجهيزات الملاكمة لإجراء تمارين ومسابقات الملاكمة، التي تُعَدْ استمراراً للبرامج السابقة لهذا المجلس، ومن الجدير بالذكر ان الكثير من النشاطات والبرامج الرياضية والكشفية التي نفذت في إيران خلال السنوات ١٩٣٤-١٩٣٨ كانت عن طريق الاقتراحات والتوجيهات التي قدمها المستر غيبسون، خبير العلوم والفنون الرياضية الأمريكي الجنسية، الذي استدعته الحكومة الإيرانية منذ عام ١٩٣٤[١].

توفي محمد علي تربيت في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٤٠م، واختير اثر ذلك اللهيار صالح بدلاً عنه رئيساً للمجلس الوطني للتربية الرياضية والكشفية، أما بالنسبة لزوجته السيدة هاجر تربيت فقد عملت في التربية والتعليم لعدة عقود، وبما أنها نالت اهتمام البلاط وزوجتي محمد رضا شاه (ثريا وفرح) في مراحل مختلفة، لذلك أصبحت عضو في الجمعية الخيرية الملكية والمجالس الثقافية والخيرية التي تشكلت آنذاك، التي تنتمي لها مجموعة من النساء والساسة والشخصيات ثم أصبحت في مرحلة لاحقة نائبة في مجلس الشورى الوطني وعضو في مجلس الشيوخ أيضاً، وظلت في هذه المناصب والأعمال لسنوات عديدة، لكن دون أن تنال شهرة عن طريق خدماتها الثقافية، وقد توفيت خلال العهد البهلوي.

---

(١) قدم غيبسون خدمات ملحوظة للرياضة والتربية الرياضية في إيران، وأسس مؤسسة للكشفية في البلاد على طريقة الكشافة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وفصائل الشباب النازيين والمليشيات الروسية ومجموعة الشباب الفاشيين في إيطاليا، وأدخل ساعات إضافية للتعليم العسكري حول الاستعراض والدروس القتالية - الدفاعية في برامج المدارس كافة، واجبر الكشافة على إجراء الاستعراض وتعلم وضع الاستعداد والاستراحة وهم مرتدون الزي الخاص بالكشافة والخوذة ومنديل الرقبة، وتم تشكيل مجاميع شبه عسكرية (ميليشيات) مشابهة.

كان محمد علي تربيت إنسانا مثقفاً ومتجدداً ويحب الثقافة والخدمات ذات المنفعة العامة، ولهذا بقي اسمه خالداً حتى الآن، وان أهالي تبريز ومنهم كبار السن يظلون يتذكرون جيداً خدماته بخصوص اعمار تبريز وتطويرها، فضلاً عن كل ذلك فإن تربيت ألف كتاب «علماء أذربيجان» وقام بطبعه، كم أعد في عام ١٣١٦هـ.ق/ ١٨٩٨م كتاباً بعنوان «زاد وبوم»، ذكر فيه من أين اشتقت تسمية «مراغه»، وأصدر في أثناء توليه لرئاسة المعارف في أذربيجان مجلة «كنجينه معارف» التي كانت مقالاته تشكل أهم قسم فيها، كم أصدر عندما كان رئيساً لبلدية تبريز تقويماً أسماه «تقويم تربيت»، دوَّنَ فيه تاريخ شعراء أذربيجان، وحسبما يذكر محمد علي تربيت أن الصدى الإيجابي لهذا القسم من «تقويم تربيت» هو الذي اضطره إلى تدوين «تاريخ علماء أذربيجان»، ونشر سلسلة من المقالات في مجلة «مهر» الصادرة في طهران تحت عنوان «المثنوي ومنظمي المثنوي في إيران» عندما كان نائباً في البرلمان، ويذكر فضلاء طهران أن هذه المقالات تدل على معرفته التامة بالكتب الفارسية، فضلاً عن ذلك كانت هناك آثار أخرى لمحمد علي تربيت، كان من أهمها اثنين من مؤلفاته الهامة، أولهما كتاب «تاريخ مطبوعات إيراني وفارسي - تاريخ الصحف الإيرانية والفارسية»، الذي يُعد من أفضل آثار محمد علي تربيت، وقد ترجمه المستشرق البريطاني ادوارد براون إلى اللغة الإنكليزية، مع أن أصل هذا الكتاب لم يطبع باللغة الفارسية ونشر فصل من في مجلة «كاوة» الصادرة في برلين، ويعتقد البعض أنه لم يتم تأليف كتاب مشابه له في هذا الحقل، أما الأثر الآخر لتربيت فهو كتاب «دانشمندان آذربيجان - علماء أذربيجان»، ويتحدث هذا الكتاب حول حياة الأذربيجانيين الذين وردت اسماؤهم في كتب الشخصيات والتاريخ، وكان يكتفي بذكر المستخرجات من الكتب في بعض الأحيان ويضيف من نفسه كتابات على كتابات الآخرين ويبدي رأيه بشأنها في أحيان أخرى.

كان محمد علي تربيت وبسبب شغفه بأذربيجان يَعِد بعض الأفراد من غير

الأذربيجانيين على أنهم أذربيجانيون، فقد عَدَّ السيد أحمد هاتف أصفهاني على سبيل المثال بأنه أذربيجاني، بوصف أجداده كانوا من أهالي تبريز، وكان يتدخل في أسماء أصحاب التراجم في بعض الحالات، إذ كان يكتب اسم ميرزا فتح علي آخندوف المشهور باسم «آخوند زاده»، ومن الجدير بالذكر أن محمد علي تربيت كان قد بذل جهوداً مضنية لتأليف هذا الكتاب الذي أخرج الكثير من الأذربيجانيين من ستار المجهولية وقدم خدمة كبيرة لإيران وبشكل خاص لأذربيجان، ويُعد هذا الكتاب شاهد صادق على شغفه بأذربيجان، ونظراً لأن البعض من القوميين المتعصبين في العهد البهلوي لم يروق لهم هذا الكتاب، فأنهم قاموا بوشاية ضده لدى رضا شاه في الوقت الذي كان فيه الأخير مولعاً بإيران وبالادب الفارسي.

ومن جانب آخر أصدر رضا خان تربيت، الشقيق الآخر لمحمد علي خان تربيت صحيفة «آزاد» في تبريز عام ١٣٢٤هـ.ق/ ١٩٠٦م، وألف معجماً باللغة الألمانية والفارسية، وألف كذلك كتاب «المعارف» باللغة التركية وطبع على نفقة مجلة «إيران شهر»، فيما عمل السيد إسماعيل مهندس، صهر محمد علي تربيت، مدرساً في المدرسة المتوسطة في تبريز لمدة طويلة، وله الفضل الأكبر في تربية وتعليم الكثير من شباب أذربيجان، ثم أصدر صحيفة «سدة» في تبريز عام ١٩٢١م، وفي الوقت نفسه كان رئيس تحرير صحيفة «خاور».

تيمور طاش، عبد الحسين
«الرجل الفائز دائماً في نهاية اللعبة»

ولِدَ عبد الحسين خان نرديني الملقب بـ«معزز الملك» ومن ثم بـ«سردار معظم خراساني» ولقب فيما بعد أيضاً بـ«تيمور طاش» في مدينة بجنورد عام ١٢٥٨ هـ.ش/ ١٨٧٩م، وهو ابن الحاج كريمداد نرديني بجنوردي، «المتوفى عام ١٣٢٧هـ.ق/ ١٩٠٩م» الملقب بـ«معزز الملك» و«أمير معظم»، وكان يُعدّ

أحد أهم زعماء العشائر وأعمدة القوم في مدينة بجنورد. قام الأخير بإرسال ولده عبد الحسين خان إلى مدينة عشق آباد في بداية شبابه لإكمال دراسته الأولية، ومن ثم أرسله إلى سان بطرسبورغ، عاصمة روسيا، لغرض الدراسة في المجال العسكري، وتخرج من كلية «بطرسبورغ» (لينينغراد) الحربية، وحسبما يذكر عبدالله مستوفي في مؤلفه، «تاريخ اجتماعي وأداري قاجارية- التاريخ الاجتماعي والإداري للدولة القاجارية» المجلد الثاني، أن تيمور طاش كان في سان بطرسبورغ في حدود عام ١٩٠٤، وفي بعض الأحيان كان يراجع السفارة الإيرانية هناك، ويبرز نفسه بهندامه الحسن، في حين يذكر الكاتب مهدي فرخ: أن تيمور طاش عمل لحقبة من الزمن ملحقاً عسكرياً لإيران في روسيا وعاد إلى طهران عام ١٩٠٦ بعد صدور مرسوم الدستورية في إيران، وعمل في وزارة الخا رجية الإيرانية بصفة مترجم لغة روسية، ويبدو انه كان من مؤيدي الثورة الدستورية الإيرانية، إذ تعاون وحسن تقي زادة مع الثوار الدستوريين في مرحلة «الاستبداد الصغير» إلى الحد الذي وصفه ملك زاده في كتابه «تاريخ مشروطيت إيران- تاريخ الدستورية في إيران» بأنه أحد زعماء المجاهدين ومحافظي البرلمان.

بعد انتصار الثورة الدستورية وعزل محمد علي شاه عن العرش الإيراني ١٩٠٩ أصبح عبد الحسين خان نائباً في مجلس الشورى الوطني في الدورتين الثانية (١٣٢٧ هـ.ق) والثالثة (١٣٣٣ هـ.ق) ممثلاً عن خراسان، خلال حقبة ما بين الدورتين، أي في عام ١٣٣٠ هـ.ق تولى قيادة الجيش الإيراني في خراسان ولم يسند له أي منصب بعد انتهاء الدورة الثالثة لمجلس الشورى الوطني إلى أن عُيِّنَ حاكماً لكيلان، وكُلِفَ بالتصدي لمجاهدي الغابة في سنتي ١٩١٨-١٩١٩ الذين كانوا يعملون تحت قيادة ميرزا كوجك خان جنكلي، واتخذ عبد الحسين خان بعد تسلمه منصبه، جملة من الإجراءات المضادة تجاههم، تمثلت بإعدام مجموعة من المجاهدين، إذ لم يسلم من إجراءاته القاسية تلك حتى الدكتور حشمت الذي أعدمه على الرغم من أنه

سَلّمَ نفسه طوعاً إلى الجهات الحكومية، ومارس عبد الحسين خان في الوقت نفسه إجحافاً كبيراً بحق أهالي كيلان، مما يعتقد بأنه عزل من منصبه آنذاك لهذا السبب.

وخلال المدة القصيرة التي تسلم بها السيد ضياء الدين طباطبائي رئاسة الحكومة بعد انقلاب حوت (شباط) ١٩٢١[1] القي القبض عليه ووضع في السجن، بسبب المباحثات التي أجراها مع أحد الدبلوماسيين البريطانيين بخصوص الانقلاب، وبعد سنة تقريباً من الانقلاب، أي في أوائل عام ١٩٢٢ تولى منصب وزير العدلية في حكومة مشير الدولة الثالثة، ومن ثم عين حاكماً لمدينة كرمان الإيرانية بعد تولي أحمد قوام السلطنة لرئاسة الوزراء في حزيران ١٩٢٢، ومن ثم وزيراً للعدلية في حكومة رضا خان الأولى ١٩٢٣م.

شق عبد الحسين خان طريقه إلى مجلس الشورى الوطني مرة أخرى نائباً في الدورة الخامسة للمجلس (١٩٢٤-١٩٢٦) ممثلاً عن نيسابور في أوائل عام ١٩٢٤، ونشط كثيراً باصطفافه إلى الجناح المؤيد لسردار سبه(قائد الجيش - رضا خان)، الأمر الذي ساعده كثيراً في توليه منصب وزير المصالح العامة بعد عدة أشهر من ذلك في حكومة رضا خان، سردار سبه الثانية في أيلول ١٩٢٤، ومن خلال منصبه الأخير بذل جهوداً كبيرة بالتعاون مع علي أكبر داور لدعم رضا خان وإيصاله إلى دست السلطة في إيران، وأسس لهذا الغرض حزباً سياسياً حمل اسم حزب «إيران نو- إيران الحديثة» الذي لم يستمر عمره طويلاً، وبعد انتقال السلطة إلى رضا بهلوي، وسقوط العائلة القاجارية في أواخر عام ١٩٢٥م، اتخذ عبد الحسين خان لقباً جديداً له باسم

(١) توجه رضا خان في منتصف شباط ١٩٢١على رأس قوة من القوزاق بالتعاون مع سيد ضياء الدين الطباطبائي إلى طهران، واحتل جيش القوزاق الوزارات والمؤسسات الحكومية يوم ٢١شباط١٩٢١، الأمر الذي اضطر أحمد شاه، الذي أصبح وجهاً لوجه أمام هذا الانقلاب، لأن يوقع الأمر الخاص بتعيين سيد ضياء الدين الطباطبائي رئيساً للوزراء مرغماً، وتم منح رضا خان، فضلاً عن رتبته منصب قائد الجيش.

«تيمور طاش» وفي السنة نفسها عين وزيراً للبلاط الإيراني، الذي عدّ حتى عام ١٩٣٢، أي بعد سبع سنوات من تولي رضا شاه السلطة، من المراكز الرئيسية للسلطة السياسية، وكان تيمور طاش يشرف آنذاك على الجزء الأكبر من السياسة الخارجية بحكم منصبه وزيراً للبلاط البهلوي، وفي الوقت نفسه حافظ على مركزه نائباً في مجلس الشورى الوطني ممثلاً عن نيسابور حتى الدورة التشريعية التاسعة، أي حتى عزله عن وزارة البلاط في عام ١٩٣٢، وكان كل شيء في البلاط حتى أصبح رجل إيران الثاني بعد رضا شاه

قام تيمور طاش في صيف ١٩٢٩ بجولة في أوربا استغرقت شهرين ونصف الشهر زار خلالها الاتحاد السوفيتي وألمانيا وايطاليا وتركيا وبريطانيا وفرنسا، وجرى له استقبال حافل في أثناء تلك الزيارة، إلى الحد الذي منحته الحكومة الفرنسية وسام «لزيون دونور» بعد وصوله إلى فرنسا، وخلال السنوات ١٩٢٩-١٩٣١ أجرى مفاوضات مهمة مع السير جون كادمن، المدير العام لشركة النفط الانكلو - إيرانية، في طهران ولندن بشأن تجديد اتفاق دارسي النفطي، الممنوح لأحد الرعايا البريطانيين عام ١٩٠١، إلا انه لم يتمكن من إقناع تلك الشركة بهذا الخصوص على الرغم من إقامته في لندن لمدة شهرين خلال عام ١٩٣١، مما أضطره للعودة إلى إيران، وفي طريق عودته إلى بلاده توقف تيمور طاش في الاتحاد السوفيتي وأقام في موسكو لعدة أيام تمكن من خلالها أن يجري مباحثات مطولة مع المسؤولين السوفيت حول موضوع النفط، وهذا ما جعله عرضة لكثير من الانتقادات، وظهرت العديد من الإشاعات التي تتعلق برغبته في عقد صفقات مع الاتحاد السوفيتي لاستثمار النفط في إيران، إذ أشيع بأنه يرغب بإلغاء امتياز دارسي لاستثمار النفط في إيران ومنحه إلى السوفيت، نظراً لفشل مفاوضاته مع المسؤولين البريطانيين في لندن وتوقفها بسبب تعنت شركة النفط الانكلو-إيرانية ورفضها القاطع للمطالب الإيرانية بشأن تعديل مواد الامتياز، إذ ادعت الشركة أن ما تدفعه لإيران كان كافياً وعادلاً، ويذكر أن البريطانيين كانوا قد حصلوا على

وثائق سياسية سرية تدين تيمور طاش بهذا الخصوص، كانت تضم كل ما يتعلق بمباحثاته مع المسؤولين السوفيت بشأن النفط عن طريق امرأة جميلة كانت تعمل سكرتيرة خاصة له، أو بالأحرى كانت تمثل عشيقته، وبذلك قام البريطانيون بتصوير تلك الوثائق السرية وسلموها بدورهم إلى رضا شاه بعد مدة قصيرة.

زعم بوريس باجانوف، مساعد ستالين، الذي فرّ إلى إيران عام ١٩٢٧ ومن ثم لجأ إلى أوربا عن طريقها، في مذكراته التي نشرها بعد (٥٥) عاماً أي في عام ١٩٨٣م، بأن شخصاً يدعى بياتاكوف، أحد رجال الأمن السوفيت البارزين، قام وعن طريق خوشتاريا[١] بتجنيد تيمور طاش وزير البلاط الإيراني للحصول على معلومات حكومية إيرانية في غاية الأهمية إلى الروس بدوافع مالية ودون أن تكون له أية دوافع أيدلوجية أو اتجاهات شيوعية، وذكر أيضاً أن السبب الذي أثار غضب رضا شاه تجاه تيمور طاش يكمن في أن الأخير بعث برسالة إلى السير جون كادمن في مطلع ربيع ١٩٣٢م، أي قبل سنة تقريباً من عقد اتفاق عام ١٩٣٣ النفطي بين إيران وشركة النفط الانكلو-إيرانية، يطلب فيها مبلغاً قدره (٥٠.٠٠٠) خمسون ألف ليرة بمثابة رشوة لإستحصال موافقة الحكومة الإيرانية ورضا شاه على الاتفاق النفطي المذكور قبل تقديمه إلى البرلمان مبرراً ذلك بقوله انه كان يرغب بالاستفادة من ذلك المبلغ لتأسيس متحف في طهران، ويبدو أن نسخة من تلك الرسالة وصلت

---

(١) مغامر جورجي وصاحب رؤوس الأموال المعروف في روسيا القيصرية، ويُعَدْ من أصحاب الأسهم البارزين في شركة تصنيع الخشب الإيرانية- الروسية لاستثمار الغابات في طالش. حصل على الامتياز النفطي الذي عرف باسمه في شمال إيران في ٩ آذار ١٩٢٦ لمدة (٧٠) عاماً لاستثمار النفط والغاز الطبيعي الذي يمكن اكتشافه في مقاطعات (كيلان ومازندان واستراباد) إلا ان اندلاع الثورة البلشفية في روسيا القيصرية عام ١٩١٧ ومجيء حكومة جديدة هناك حال دون الاعتراف بهذا الامتياز، مما اضطره لبيع هذا الامتياز إلى شركة النفط الانكلو -إيرانية آنذاك. يُراجع : "FRUS" 1920,Vol. 111, washington, 1930, pp.351-352.

إلى رضا شاه بطريق ما لم يعرف حتى الآن، ويحتمل ان هذا الأمر هو الذي تسبب في سقوط تيمور طاش.

على أية حال تم إقصاء تيمور طاش من منصبه وزيراً للبلاط بأمر من رضا شاه بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٣٢م، ووضع تحت الإقامة الجبرية في منزله لمدة شهرين تقريباً ومن ثم نقل إلى سجن «قصر»، وشكلت بخصوصه محكمة خاصة استدعته مرتين للتحقيق معه، وكانت التهم المنسوبة إليه قد وصفت بأنها لم تكن سياسية بهدف الحيلولة دون ممارسات ضغوطات القوى الأجنبية، ومن بينها الاتحاد السوفيتي وفرنسا التي منحت أخيراً تيمور طاش وساماً رفيعاً، على الحكومة الإيرانية ورضا شاه.

جرت أولى جلسات محاكمته خلال يومي ١٦ و١٧ آذار ١٩٣٣ في وزارة العدل التي كان قد تولى إدارتها يوماً ما، وحوكم بتهمة «اختلاس الأموال وممارسة النفوذ غير الشرعي باستعمال الأموال العائدة لزعماء العشائر البختيارية في البنك الوطني الإيراني»، وحكم عليه بالسجن الانفرادي لمدة ثلاث سنوات، والحرمان من كافة الحقوق الاجتماعية، واسترجاع المبالغ المختلسة عن طريق تأدية غرامة مالية ضخمة قدرت بأكثر من ٣٨ ألف تومان و١٧١٢جنيه إسترليني.

وفي الجلسة الثانية للمحاكمة التي عقدت يومي ٢٤ و٢٥ حزيران ١٩٣٣ نسبت له تهم تسلم الرشوة من الحاج ميرزا حبيب الله أمين التجار الأصفهاني، النائب في مجلس الشورى الوطني ممثلاً عن أصفهان في سنتي ١٩٣١ و١٩٣٢، مقابل تدخله وممارسة نفوذه السياسي من أجل منح امتياز تصدير الترياق إلى أنحاء إيران ولمدة ثلاث سنوات للنائب المذكور، الذي تمت محاكمته أيضاً، بعد رفع الحصانة عنه، وبخصوص تيمور طاش أصدرت المحكمة حكمها هذه المرة عليه بالسجن لمدة خمس سنوات ودفع مبلغ قدره (٢٠) ألف تومان و(٩) آلاف ليرة إلى الحكومة الإيرانية ومصادرة منزله وأمواله كافة لصالح الحكومة الإيرانية أيضاً، ومع ذلك لم يعترف رضا شاه

إطلاقاً بأن وزير بلاطه دخل السجن بتهمة التجسس، وبهذا الصدد رُفِضَ الطلب الذي تقدم به كاراخان، وكيل وزارة خارجية الاتحاد السوفيتي، الذي زار إيران قبل مدة قصيرة من وفاة تيمور طاش تحت ذريعة إجراء مباحثات سياسية وتجارية بين البلدين، إلا أن الهدف الأساس منها كان التوسط لإطلاق سراح الأخير، وفي الحقيقة أن رضا شاه عندما أحس بأن كراخان سيفاتحه في أمر العفو عن تيمور طاش، أصدر أمراً بقتله في السجن، فقتل في ٩ مهر ١٣١٢هـ.ش/ ١تشرين الأول ١٩٣٣ أي بعد حوالي خمسة أشهر فقط، من تجديد اتفاق دارسي في العام نفسه «إذ دس الطبيب المشرف عليه له السم في بادئ الأمر ثم خنقه»، لذلك عندما جاء كاراخان ليشفع عند رضا شاه لاطلاق سراح تيمور طاش، أجابه رضا شاه قائلاً: «**بأن تيمور طاش مريض ولعله قد مات، فإن كان لايزال حياً نظرتُ في الأمر**»، وكان تيمور طاش قد مات فعلاً، وبدون أن يعلم المبعوث السوفيتي بوفاة تيمور طاش أراد أن يجتمع بالأخير وتظاهر بأنه يود مشاهدة «سجن القصر»، فأذن له الشاه بالذهاب اليه، فتفقد السجن وطاف في أقسامه، ثم سأل عن الزنزانة التي فيها تيمور طاش، فقيل له: «لقد قضى نحبه قبل بضعة، ولم يلبث كاراخان بعدها أن عاد إلى بلاده، ودفن تيمور طاش في منطقة السيد عبدالله.

عُدّ تيمور طاش من أبرز رجال السياسة في أوائل العهد البهلوي. كان يجيد اللغة الروسية، ولديه إلمام واسع بالأدب الفرنسي، كما وصفه معاصروه بأنه إنسان بليغ وذكي ومتعلم ومتمرس في السياسة، إلا انه كان قليل التأثر بالدين ومعجباً كثيراً بالغرب وأفكارهم، ناهيك عن انه كان مقامراً ومدمناً على الخمر، واشتهر بسهراته الليلية في «نادي إيران» التي لا تخفى على أحد. تزوج تيمور طاش في البداية من بلبل خانم، ابنة الحاج خازن الملك، ابن شقيقة علي رضا خان عضد الملك والنائب الأول لأحمد شاه القاجاري، وأنجب منها عدة أبناء منهم أولاده مهربور وهوشنك ومنوجهر، والأول هامت بحبه أشرف بهلوي بنت رضا شاه في مرحلة شبابها وتوفي في بداية عهد رضا

شاه اثر إصابته بمرض، في حين عاش بقية أبناء تيمور طاش لسنوات عديدة، حتى أنهم شاهدوا انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ بأعينهم، وكان محمد رضا شاه قد سعى خلال عهده إلى تقريب عائلة تيمور طاش وعمل على تعويضها، ولهذا السبب حصل منوجهر ابن تيمور طاش على مقعد في مجلس الشورى الوطني لعدة دورات، كما أن ابنه الآخر هوشنك كانت لديه مهن مهمة أخرى، أما ابنته المسماة «إيران» فهي الأهم بين أعضاء عائلة تيمور طاش، إذ تزوجت في البداية من حسين علي قراكزلو، نجل ناصر الملك، النائب الثاني لأحمد شاه، ولكنها طلقت بعد عزل أبيها من منصبه، فاتجهت بعد ذلك إلى مهنة الصحافة، وتمكنت من إصدار صحيفة باسم «رستاخيز إيران».

كان لتيمور طاش صديق عزيز يدعى عبد الحسين خان وكيل الدولة ديبا، من أقارب الملكة فرح ديبا زوجة محمد رضا شاه لاحقاً، يعمل في وزارة الخارجية الإيرانية، وأدى مهاماً حكومية في مناطق القفقاس لحقبة من الزمن، وعندما عاد من مهمته الأخيرة مع زوجته إلى طهران تقرب إلى تيمور طاش، ونالت زوجة هذا الرجل اهتماماً استثنائياً من قبل تيمور طاش، إذ كانت تقضي أغلب أوقاتها مع وزير البلاط الشاهنشاهي في الزيارات بحضور زوجها وأحيانا بدون حضوره!!، في حين تَرّفعَ عبد الحسين ديبا وبسرعة ليصبح مسؤولاً عن حسابات البلاط. وقيل انه استغل مركزه في البلاط الشاهنشاهي وتسلم الكثير من الرشاوى من الأفراد الذين كانوا يبحثون عن المناصب الحكومية ومقاعد البرلمان، إلى الحد الذي كانت فيه هذه الأموال تقسم مناصفة بينه وبين تيمور طاش، الذي عرف بأنه رجل باحث عن الملذات، وإنسان فاسد، وزير نساء، فضلاً عن انه كان كثير النفقات، وهذا ما جعله دائماً بحاجة إلى الأموال الطائلة من أجل إشباع رغباته وملذاته، ولهذا لم يبتعد كثيراً عن الاشتراك في العديد من الصفقات، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل أن اليهودي الألماني ليندن بلات، مدير عام البنك الوطني

الإيراني، كان هو الآخر يلجأ إلى أنواع التزوير في البيع والشراء لصالح تيمور طاش، وان الوثائق المتعلقة بتلك العمليات التي قام بها ليندن بلات تم الحصول عليها في منزل حسين علاء بعد الثورة الإسلامية وسلمت إلى مؤسسة دراسات التاريخ الإيراني المعاصر، تفضح بصراحة عمليات التزوير تلك.

إذن إن ما ورد في بعض الكتابات والمقالات المختلفة من أن تيمور طاش لم يكن مذنباً والمحاولات التي جرت لتبرئته تماماً من الاتهامات الموجهة إليه ليست مطابقة للحقيقة، ولهذا كانت جهود أبنائه وبشكل خاص ابنته التي التحقت بالسفارة الإيرانية في باريس، بوصفها ملحقاً صحفياً لإيران هناك واستقرت في فرنسا لعدة سنوات بعد انقلاب ١٩ آب١٩٥٣ ضد حكومة مصدق، كانت من أجل تحسين صورة والدهم السيئة، ولكن على الرغم من كل ما ارتكبه تيمور طاش من الأخطاء إلا أن عملية قتله بذلك الشكل الشنيع واللا إنساني لم تكن مبررة، فمهما كان الذنب الذي ارتكبه الأخير فمن الأجدر ان ينال جزاءه بناء على حكم المحكمة وليس بأمر من رضا شاه أو كما كان يراه أيرم، مدير الشرطة الإيرانية، لكن تيمور طاش كان من الجانب الآخر متكبراً، ويوصف بأنه سيء الخلق، إذ ان استمراره في منصبه وزيراً للبلاط الشاهنشاهي كان يعود لحالة التملق التي أبداها تيمور طاش لرضا شاه، وخرج كثيراً عن المألوف، ففي إحدى الليالي الحمراء التي كان يحبها، كانت السيدة قمر الملوك، وزيري، المطربة الشابة والجميلة في عقد العشرينات من القرن الماضي، التي كان يهتم بها كثيراً، حاضرة عنده وفجأة تحول إلى إنسان شرس وغير طبيعي عندما أخذ يبحث عن ذريعة تجلب له الأنظار، فكانت هناك قطة تكثر من المواء الذي أربك الجلسة، فأسرع في مسكها بيده وألقاها في موقد فحم مشتعل فاحترقت بالنار دون رحمة.

تشير الكثير من الدراسات إلى أن تيمور طاش كان ملحداً لا يؤمن بالله ويوم المحشر وان تلك الآراء اتضحت عليه بشكل أكبر في الأيام الأخيرة التي سبقت عزله في محفل حضره ميرزا محمد طاهر تنكابني، العالم

والفيلسوف المعروف الذي ظهر في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، إذ حذره الأخير من الإلحاد وقول الكفر وسرد له حديثاً خاصاً لهذا الشأن ناصحاً إياه الالتزام بطريق الإيمان، ولكن ذلك الحديث لم يرق لتيمور طاش، وذهب الحديث سدى ودون جدوى، حتى ذكّره ميرزا محمد طاهر تنكابنى بذلك بعد عدة أشهر عندما كان تيمور طاش في السجن، وأعاد عليه الكلام نفسه، في الوقت الذي كان فيه الأخير منبوذاً في سجن «قصر» من قبل السجناء السياسيين، الذين شاهدوا مرحلة مجده وقوته وملذاته، إلى الحد الذي تحول جدال بينه وبين صولت الدولة قشقائي إلى شجار في إحدى ممرات السجن، انهال كل منهما على الآخر ضرباً مبرحاً حتى جاء بقية السجناء وحراس السجن وأبعداهما عن بعضهما، ومما يذكر عن تيمور طاش عندما كان في السجن، انه كان ينزعج ويخاف كثيراً من نعيق البوم وأصوات الغربان التي كانت تحوم فوق أشجار حديقة السجن، إلى الحد الذي كان يقوم هو نفسه برميها بالحجارة كي تبتعد عن المكان بأصواتها المثيرة للغم كما كان يعتقد.

إن الموضوع الآخر الذي كان يستحق الذكر بشأن تيمور طاش، أنه كان حسن الهندام والمظهر، طويل القامة، وبليغ الكلام، ويتحدث باللغتين الروسية والفرنسية بطلاقة، بحيث أن الصحف الأوربية غالباً ما كانت تصفه بصاحب السمو في أثناء زيارته لأوربا عندما كان وزيراً للبلاط، فضلاً عن ذلك فقد أشارت بعض الصحف البريطانية، وبشكل متعمد لغرض إثارة رضا شاه، في مقالاتها إلى أن تيمور طاش يعود له الفضل في تعليم رضا شاه القراءة والكتابة، إذ أشارت إلى أن الأخير لم يكن متعلماً بما فيه الكفاية في السابق، فضلاً عن ذلك عبرت صحيفة «التايمز» صراحة عن قلقها من الأمراض التي كان يعاني منها رضا شاه، وعدّت أن أفضل بديل له هو تيمور طاش، بوصف محمد رضا كان صغيراً جداً آنذاك، وهذا ما أثار غضب رضا شاه وعمل باتجاه إنهاء حياة تيمور طاش، الذي كانت له يد طويلة وجرأة

كبيرة في التجاوز على النساء والفتيات، في حين كان له الدور الواضح في جلب عدة كلاب إلى إيران من أوربا، ولعله هو الذي جعل الاحتفاظ بالكلاب في البلاط أمراً رائجاً، وأخذ الآخرون يقلدونه في هذا المجال.

تزوج تيمور طاش خلال المراحل الأولى من انقلاب ٢١ شباط ١٩٢١ من امرأة تنتسب إلى أرمن القفقاس تسمى «تاتيانا» بعد أن طلقت من زوجها، وكانت ترافقه في أغلب المآدب الرسمية، ولكنها انفصلت عنه بعد اعتقاله، في حين ظلت ابنته «إيران تيمور طاش» تعمل بصفة ملحق صحفي في السفارة البريطانية في باريس حتى أوائل عام ١٩٧٩م، وتوفيت هناك عام ١٩٩١م، كما توفي ولداه الآخران أيضاً.

وأخيرا يمكن القول: أن كل من تيمور طاش ونصرت الدولة فيروز، وسردار أسعد بختياري وعلي أكبرداور كانوا يمثلون الأركان الأساسية الأربعة لسلطة رضا شاه، إلا أنهم انتهوا الواحد تلو الآخر، وواجهوا مصيراً واحداً مشؤوماً من قبل رضا شاه.

جهانباني، سبهبد (الفريق) أمان الله

ولِدَ أمان الله جهانباني في عام ١٢٧٠هـ. ش / ١٨٩١م، وهو نجل أمان الله ضياء الدولة. عندما بلغ أمان الله الابن العاشرة من عمره اختار السفر إلى روسيا لمواصلة الدراسة في الجانب العسكري ودخل مدرسة «سان بطرسبرغ» العسكرية، وبعد أن أنهى المرحلة الابتدائية دخل ثانوية «كرين كلا» وحصل على شهادة الإعدادية، وعند ذلك التحق بالكلية العسكرية، ومن ثم عاد إلى إيران عام ١٩١٤م بعد تخرجه من الكلية العسكرية وبعد أن أمضى (١١) عاماً في روسيا، وقد صادف وصوله إلى إيران اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولذلك انضم مباشرة إلى فرقة القوزاق وهو برتبة نقيب، وسلمت له قيادة مدفعية حامية كرمنشاه.

سافر أمان الله جهانباني إلى روسيا مجدداً عام ١٩١٧م لمواصلة دراسته، وأكمل هناك دورة في جامعة الحرب وأمضى كذلك مدة من الزمن في أوربا للمطالعة والدراسة في الشؤون العسكرية، ورجع إلى إيران في وقت تزامن مع انقلاب شباط ١٩٢١م ونال رتبة عميد بعد الانقلاب، وعُيِّنَ رئيساً لأركان الجيش التي كانت تسمى آنذاك «أركان الحرب العامة للجيش»، واتخذ بعض الإجراءات الضرورية باتجاه تحديث وتنظيم المؤسسة العسكرية.

هاجم إسماعيل آقا سميتقو، أحد المعارضين الأكراد، أذربيجان وكردستان وتمكن من الانتصار على القوات العسكرية الحكومية وكذلك قوات الدرك هناك، ولم يتمكن أمير لشكَر أمير فضلي، قائد فرقة أذربيجان، والعميد حبيب الله خان شيباني من القيام بعمل مؤثر ضده، الأمر الذي دفع العميد أمان الله خان جهانباني، بوصفه مفتشاً عسكرياً، للتوجه إلى أذربيجان ليعد خطة عسكرية بشن الهجوم على قوات إسماعيل آقا سميتقو، وفي الوقت نفسه عُيِّنَ العميد أمان الله جهانباني في بداية الأمر قائداً لقوات أذربيجان ومن ثم والياً للإقليم بدلاً عن الدكتور محمد مصدق، وبهذا فأنه تولى الصلاحيات العسكرية والسياسية لولاية أذربيجان، وتمكن من إخماد فتنة إسماعيل آقا سميتقو وأرغمه على الهروب إلى الأراضي التركية، وعندئذٍ سيطر العميد أمان الله جهانباني على قلعة «جهريق» التي كانت مركزاً لنشاط أتباع سميتقو، وعلى أثر ذلك تقلد نوط ذو الفقار، وتولى في عام ١٩٢٣م رئاسة بعثة الطلبة العسكريين إلى فرنسا وسافر لهذا الغرض إلى هناك.

عُيِّنَ أمان الله جهانباني في عام ١٩٢٦م قائداً لفرقة الشرق، وتولى أيضاً مهمة توفير الأمن في منطقة سيستان وبلوجستان لمدة أربعة سنوات، ونال رتبة لواء في عام ١٩٢٨م، وكان عدد الأفراد الذين يحملون رتبة لواء في ذلك الوقت لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة، وسافر إلى فرنسا في عام ١٩٣١م لدخول دورة عسكرية خاصة في جامعة الحرب هناك ومن ثم عاد إلى إيران بعد اجتياز الدورة بنجاح واسند له منصب مفتش الجيش الإيراني، كما

عُيِّنَ مديراً عاماً لدائرة الصناعات الإيرانية في عام ١٩٣٦م في أثناء عهد حكومة محمود جم وظل في منصبه هذا لمدة سنتين حتى غضب عليه رضا شاه وعُزل من منصبه، كما رفعت عنه رتبة لواء وفصل من الجيش، وتمت ملاحقته وأُرسل إلى سجن القصر ليمضي سنة كاملة في ذلك السجن، ولم يقتنع رضا شاه بذلك حسب، بل أن غضب الأخير على أمان الله خان جهانباني دفعه لأن يصدر أمراً بطرد من كانوا يحملون لقب «جهانباني» كافة من الجيش أو أن يغيروا هذا اللقب، ومن أجل الابتعاد عن غضب رضا شاه تم اختيار الألقاب العائلية ومنها: «يزدان مهر» و«جهان بينى» و«كيكاووسى» و«شه بنده».

اختلف الأمر بالنسبة لأمان الله جهانباني بعد خلع رضا شاه، لذلك تولى في الحادي والعشرين من أيلول١٩٤١م منصب وزير الداخلية في حكومة محمد علي فروغي، ولكن منصبه هذا سُلِّم إلى الفريق أمير أحمدي في أوائل كانون الأول ١٩٤١م، وتولى هو منصب وزير البريد والبرق، وعندما تولى علي سهيلي رئاسة الوزراء في آذار ١٩٤٢م شغل أمان الله جهانباني منصب وزير الحرب في حكومته، وبعد سقوط حكومة علي سهيلي في تموز من العام نفسه، اتجه أمان الله جهانباني إلى المؤسسة العسكرية، فعمل رئيساً للمكتب العسكري وآمراً للكلية العسكرية ومفتشاً أعلى وعضواً في المجلس العسكري الأعلى وقائداً لفيلق الجنوب.

نال أمان الله جهانباني رتبة فريق في الجيش الإيراني عام ١٩٤٨م، وعندما أُفتتح مجلس الشيوخ الإيراني عام ١٩٤٩م عُيِّنّ فيه سيناتوراً (عضواً)، وكان سيناتوراً منصباً (ليس منتخباً) خلال الدورات من الدورة الأولى حتى الدورة الخامسة لمجلس الشيوخ، وفي الوقت نفسه تولى رئاسة جمعية الضباط المتقاعدين للجيش والشرطة والدرك، وعمل كذلك مديراً لهيئة التربية الرياضية لمدة من الزمن، وبخصوص حياته الاجتماعية فإنه تزوج مرتين، ففي المرة الأولى تزوج ابنة أُخت ظل السلطان التي أنجبت له عدة أبناء، كما تزوج في المرة الثانية من ابنة الملحق الاقتصادي للسفارة السوفيتية في إيران

التي أنجبت له ستة أبناء، وتوفي هو في عام ١٩٧٤م عن عمر ناهز الثالثة والثمانين عاماً.

جـواد سعيـــد
«آخر رئيس لمجلس الشورى الوطني في العهد البهلوي»

ولِدَ جواد سعيد في مدينة ساري عام ١٩٢٢، وأكمل دراسته الابتدائية والنصف الأول من دراسته الثانوية (مرحلة المتوسطة) فيها، في حين أكمل النصف الثاني من دراسته الثانوية (مرحلة الإعدادية) في طهران، والتحق بكلية الطب بجامعة طهران، وحصل على شهادة الدكتوراه في الطب من الجامعة المذكورة في السنة الدراسية ١٩٤٤- ١٩٤٥.

سافر جواد سعيد في أواخر عام ١٩٤٥ إلى فرنسا لمواصلة دراسته في الطب واجتاز دورة تخصصية هناك وتخرج من جامعة باريس في عام ١٩٥٠ متخصصاً في جراحة أمراض الأنف والإذن والحنجرة، وعاد إلى إيران في أوائل ربيع ١٩٥٠في أثناء تولي الجنرال علي رزم آرا رئاسة الوزراء بعد خمس سنوات من الإقامة والدراسة في أوربا، وذهب إلى مدينة (ساري) للعمل رئيساً لصحة سكك حديد الشمال، ورئيس قسم جراحة الأنف والإذن والحنجرة في مستشفى ساري، التي ظل فيها حتى عام ١٩٥٥، إذ عمل منذ السنة الأخيرة وحتى عام ١٩٦١ رئيساً لقسم الأنف والإذن والحنجرة في المستشفى المركزي للسكك الحديد في طهران، وعُيِّنَ في العام ١٩٦٧ رئيساً للصحة العامة للسكك الحديد الإيرانية، وفي عام ١٩٦٣ ملأت رائحة السياسة مشام هذا الطبيب المتخصص، فترك عالم الحياة الطبية المقدسة، وبشكل خاص تخصصه في جراحة الأنف والإذن والحنجرة، وانضم إلى صفوف طالبي السياسة والمقاعد البرلمانية، وأصبح نائباً في مجلس الشورى الوطني من دورته الحادية والعشرين حتى دورته الرابعة والعشرين، كما أصبح عضواً

في هيئة رئاسة مجلس الشورى الوطني، وكان من كوادر حزب «إيران نوين- إيران الحديثة» آنذاك.

كان جواد سعيد حَسِن القيافة والمظهر طويل القامة، ويُعَد من أسوء الأشخاص حظاً في عصره، بسبب تركه لمهمته التي كانت تدر عليه أرباحاً طائلة، وتناسى غرف العمليات والمستشفى ليكون عضواً في مجلس الشورى الوطني، علماً أن الشعب الإيراني تعرف على جواد سعيد أكثر عندما أعلن محمد رضا شاه في أوائل آذار ١٩٧٥ وبشكل مفاجئ عن حل الأحزاب الأربعة «إيران نوين» و«مردم» و«بأن إيرانيست» و«إيرانيان»، وأسس حزب «رستاخيز ملت إيران - انبعاث الأمة الإيرانية»، وكان وجه أمير عباس هويدا، ونظرات الدكتور جواد سعيد من على شاشة التلفزيون تعبر تماماً عن إنهما بوغتا في الأمر، ومع ذلك فقد مارس جواد سعيد نشاطاً واضحاً في حزب «رستاخير ملت إيران» الذي أسسه الشاه لحقبة من الزمن، ولكن الأمواج الهادرة للثورة بدأت واجتاحت نظام الشاه.

أصبح جواد سعيد في خضم تلك الأحداث، وفقاً لقرار محمد رضا شاه رئيساً لمجلس الشورى الوطني بدلاً من المهندس عبدالله رياضي، وقد سُرَّ كثيراً لحصوله على هذا المنصب كونه محباً للجاه والمنصب، وبعد عدة أشهر هرب الشاه من البلاد وانتصرت الثورة الإسلامية في إيران، وأعلن حواد سعيد في الأيام الأخيرة من عمر النظام البهلوي عن استقالته من رئاسة مجلس الشورى الوطني مع عدد من نواب المجلس، ولكن هذا القرار جاء متأخراً، إذ القبض عليه من قبل الثوار وتمت محاكمته في محاكم الثورة الإسلامية، فحكم عليه بالإعدام رمياً بالرصاص، وبهذا راح الطبيب الماهر والجراح المتخصص ضحية دخوله غير المثمر في السياسة وحب الجاه بشكل غير اعتيادي.

خبير السلطنة، علي خبير محسن

تعود شهرة علي خبير محسن الملقب بخبير السلطنة إلى انه كان من أوائل المبرقين الإيرانيين، الذي تدرج في وظيفته في وزارة البريد والبرق والهاتف من مبرق بسيط حتى أصبح وكيلاً للوزارة المذكورة، وترك ذكريات حول حادث مقتل ناصر الدين شاه القاجاري يوم الجمعة ١٧ ذي القعدة ١٣١٣هـ.ق/ ١٨٩٦م والتي نشرت مقتطفات منها في صحف إيران القديمة بعد أيلول ١٩٤١. كان جده ميرزا حسين، جابي الضرائب في عهد محمد شاه، جابياً للضرائب ومحاسباً لمحال أربعة تابعة لمدينة نطنز، وأما والده فهو محسن خبير، الذي كانت لديه خدمات حكومية تمتد لمدة خمسين عاماً بمعية سلطان مراد ميرزا حسام السلطنة بن عباس ميرزا، وشارك في حرب هرات المعروفة في بداية حكم ناصر الدين شاه.

عمل خبير السلطنة بعد إتمام دراسته الأولية، وتعلم فن البرق في دائرة البرق بطهران، عندما كان في سن السادسة عشر، وتم تعيينه فيها بشكل رسمي عام ١٨٩٢، وعمل لمدة من الزمن مديراً لدائرة البرق في مدينة قزوين، وعندما كان في هذا المنصب أصدرت دائرة البرق في طهران ذات يوم أمراً إلى دائرة برق قزوين يتضمن ربط أسلاك البرق مع تبريز بشكل مباشر، والامتناع عن التصنت على البرقيات وتسجيل علامات الشفرة، ومع ذلك فإن خبير السلطنة الذي تبحر في مجال عمله، اطّلَعَ من خلال التسجيل والاستماع إلى علامات الشفرة على الكثير من الأحداث ذات الأهمية البالغة، فكان من الأوائل الذين علموا بمقتل ناصر الدين شاه عام ١٨٩٦م في حرم عبد العظيم، عندما أرسل اتابك أمين السلطان، رئيس الوزراء الإيراني، برقية بهذا الشأن إلى تبريز مؤكداً مقتل ناصر الدين شاه، وطالباً في الوقت نفسه الإسراع بمظفر الدين ميرزا، ولي العهد، للحضور إلى العاصمة طهران لتولي السلطة مكان أبيه، وأرسل حوالة مالية بمبلغ مائة ألف تومان إلى تبريز من أجل التحضير للسفر.

لقد كان خبر مقتل ناصر الدين شاه بالنسبة لخبير السلطنة غريباً وعجيباً ولا يصدق حقاً، إلى الحد الذي ظل الأخير يفكر ملياً، بعد سماعه البرقية المذكورة للحظات، هل انه فهم علامات الشفرة بشكل خاطئ، أو أن شخصاً ما أراد أن يمزح مع دائرتي البرق في قزوين وتبريز، ولكنه اتضح بعد قليل بأن هذه الحادثة قد حصلت فعلاً وإنَّ الشاه القاجاري المقتدر قد قُتل، ولم يقتصر خبير السلطنة عمله على قزوين حسب، بل انه تولى مناصب أخرى، منها رئاسة دوائر البرق في همدان واستراباد ومازندان وخراسان وسيستان وتبريز وأذربيجان وكذلك خراسان وسيستان مجدداً(كانت خراسان وسيستان ولاية واحدة في تلك الحقبة) على التوالي، ثم تولى رئاسة دائرة البرق في طهران.

يُعَدْ منصب رئيس دائرة البرق في أية ولاية أو قضاء هاماً جداً في العهد القاجاري، ولا يمكن مقارنته مع رئيس دائرة البرق في العهود اللاحقة أو مع منصب مدير اتصالات المحافظة في الوقت الراهن، فقد كان رئيس دائرة البرق في كل ولاية يتولى مهمة مسؤول وكالة أنباء للحكومة، وكانت من بين المهام التي يؤديها إرسال تقرير سري ومشفر يومي حول أوضاع الولاية التي يقيم فيها بما في ذلك الأخبار الخاصة بأوضاع المحاصيل الزراعية وهطول الأمطار والأحاديث السرية والأحداث الهامة التي تقع هناك والوضع الأمني للمنطقة.

فضلاً عن مركز البرف الإيراني كانت هناك فروع لشركة «الهندواروب» في أغلب المدن الإيرانية، وكانت «دائرة برق الهندواروب» شركة بريطانية تؤمن لموظفيها، وأغلبهم بريطانيون أو استراليون أو نيوزلنديون، مسكناً مناسباً وفناءً ومربطاً للدواب وتسهيلات أخرى، وكان أغلب المسافرين الأجانب الذين يمرون في الولايات والقصبات الإيرانية يتمكنون في حالة امتلاكهم لتوصية من السفارة البريطانية في طهران من الإقامة في غرف خاصة لاستقبال الضيوف في مراكز برق «شركة الهندوراب» ولكن دائرة البرق الإيرانية، التي كانت تسمى «دائرة برق الحكومة المحلية الإيرانية» كانت تفتقر إلى التسهيلات

والتجهيزات، وان المبرقين فيها لم يكونوا راضين عن معيشتهم والظروف التي تحيط بهم في تلك الدائرة، ومن الجدير بالذكر أن مراكز البرق وخطوطها في إيران تم تشغيلها تدريجياً منذ أوائل وأواسط عهد ناصر الدين شاه، وكان الإيرانيون يعتصمون في دائرة البرق أحيانا من أجل الشكوى والاحتجاج ضد الحكام.

كانت دوائر البرق الإيرانية تعمل كهمزة وصل بين الشعب والحكومة في مرحلتي ما قبل الثورة الدستورية وما بعدها، وكانت البرقيات ترسل على نوعين: أحدهما البرقية العادية والأخرى البرقية الحضورية، أي أن موجهي هذه البرقية يحضرون في دائرة البرق ويطلعون الطرف الآخر على رسائلهم بشكل حضوري ويستلمون منه الرد، وكان رؤساء دوائر البرق في حقبة الاستبداد مطيعين تماماً للحكومة المركزية ويعدّون عيناً وآذناً للحكومة، وكانت تقاريرهم اليومية تصل حتى إلى الشاه، وفي مراحل توقف نشاط البرلمان وكثرة الفتن كان المبرقون يطلعون زعماء العشائر وأصحاب النفوذ على الأخبار والمعلومات التي يريدونها ورأي الحكومة بشأنها بشكل سري، وكان البعض منهم يضع المعلومات السرية بشكل خفي تحت تصرف القناصل الأجانب المقيمين في كل ولاية، وعلى الرغم من كل ذلك كان خبير السلطنة من المبرقين المخلصين في العمل وذوي الخبرة. ارتقى في المناصب حتى أصبح في منصب مدير عام ووكيل وزارة، إذ تولى منصب وكيل وزارة البريد والبرق والهاتف في حقبة تولي ميرزا حسن مشير الدولة ومستوفي الممالك لرئاسة الوزراء، ومن الجدير بالذكر أن خبير السلطنة ناهز عمره الثمانين عاماً في عام ١٩٤٩، أما وفاته فيحتمل انه توفي في أواخر عقد الأربعينات أو في أوائل عقد الخمسينات من القرن الماضي.

ترك علي خبير محسن خبير السلطنة مذكرات مفصلة ومثيرة للاهتمام حول (٦٤) عاماً من خدمته في دوائر البرق، ويحتمل أنها بقيت لدى أحد أبنائه الثلاثة أو بناته الخمسة، وتم نشر القليل منها في بعض الصحف في طهران

في سنتي ١٩٤٩ و١٩٥٠، ويبدو أن بقية المذكرات لم تنشر أو تطبع على شكل كتاب، ومن الطبيعي أنها تحمل أحداثا توضيحية لمرحلة هامة في تاريخ إيران المعاصر.

خطيبي، الدكتور حسين
«الأُستاذ الذي كان حَسِن العاقبة»

يُعدّ الدكتور حسين خطيبي أُستاذاً جامعياً لامعاً، ومديراً مفوضاً لجمعية «الأسد والشمس الحمراء» الإيرانية، وأحد النواب النافذين في البرلمان منذ الدورة الحادية والعشرين. ولِدَ في عام ١٢٩٤هـ.ش / ١٩١٥م، وواصل دراسته الجامعية بعد إكماله مرحلتي الابتدائية والثانوية، ودخل كلية الآداب وتخرج منها، ونتيجة لمثابرته وحبه للدراسة تابع دراسته باهتمام كبير وحرص شديد حتى حصوله على شهادة الدكتوراه، التي أهلته لأن يكون أُستاذاً في كلية الآداب والعلوم الأنسانية بجامعة طهران.

بدأ الدكتور حسين خطيبي خدمته الجامعية في عام ١٣١٧ هـ.ش/ ١٩٣٨م استاذاً مساعداً في كلية الآداب بجامعة طهران، وأصبح عضواً في لجنة نشر «معجم دهخدا» في عام ١٣٢٥هـ.ش/١٩٤٦م، وكُلِف في آرديبهشت ١٣٢٧هـ.ش / أيار ١٩٤٨م بالخدمة في مجلس الشورى الوطني مع احتفاظه بمنصبه، وعُيِّنَ رئيساً لإدارة صحيفة «مجلس»، الصحيفة الرسمية لمجلس الشورى الوطني، وعمل منذ تير ماه ١٣٣٢هـ.ش / حزيران ١٩٥٣م مديراً عاماً لمكتب رئيس الوزراء، أي مكتب الدكتور محمد مصدق، وأصبح نائباً في مجلس الشورى الوطني ممثلاً عن مدينة لارستان منذ بداية الدورة التشريعية الحادية والعشرين، ورشح الدكتور حسين خطيبي عضواً في هيئة رئاسة مجلس الشورى الو طني ونائباً في الدورات الأخيرة للبرلمان، وكان طيلة تلك الدورات نائباً لرئيس مجلس الشورى الوطني، وفي الوقت نفسه كُلِفَ، فضلاً

عن عمله في جامعة طهران، بالخدمة في البرلمان في الشؤون الصحفية، وإصدار الصحيفة الرسمية للبرلمان، وبدأ شهرته منذ أن أصبح مديراً مفوضاً لجمعية «الأسد والشمس الحمراء» الإيرانية، وظل في هذا المنصب لعدة سنوات، وكان في الوقت نفسه له نفوذ كبير في مجلس الشورى الوطني، وعضواً في حزب «إيران نوين - إيران الحديثة».

كان الدكتور حسين خطيبي يمسك عصا بيده دائماً تقليداً لأمير عباس هويدا، رئيس الوزراء الإيراني للمدة (١٩٦٥- ١٩٧٧م)، وكان يقلد حركته ومشيته، وكان له شبه كبير بأمير عباس هويدا من ناحية المظهر الخارجي، وظل يتعمد التصرف بالشكل الذي يتصرف به الأخير، وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران اعتُقل الدكتور حسين خطيبي، ومن ثم أطلق سراحه، وانهمك في معيشته، وكان في الحقيقة رجلاً سياسياً من نوع الساسة الجدد بعد منصور، وصاحب شهادة في الآداب، ويحترمه الآخرون، لاسيما أصدقاؤه، ولكنه كان خُنثياً ويتصرف وفقاً للظروف التي ترافقه، وكان غير مؤمن بالحزب والتحزب.

دهخدا، علي أكبر

ولِدَ علي أكبر دهخدا في طهران عام ١٢٩٧هـ.ق/ ١٨٧٩م، ويُعَد والده خان بابا خان، أحد أكبر الملاكين في قزوين، وعندما بلغ علي أكبر دهخدا العاشرة من عمره رحل والده عن الدنيا، وعاش حياته إلى جنب إخوانه وأخواته تحت كنف والدته، وواصل دراسته باهتمام منها. تلقى تعليماً أولياً أصيلاً، واتجه منذ البداية إلى تعلم اللغة العربية والعلوم الإسلامية على يد الفضلاء في ذلك العهد، ومن المعروف إن أموال العائلة قد نهبت من قبل المتنفدين وناهبي الثروات بعد وفاة والده أثر الفوضى والأوضاع السيئة التي عاشتها البلاد آنذاك.

ولهذا أمضى علي أكبر دهخدا حياته مع عائلته في مشقة كبيرة، وبذلت والدته جهودا استثنائية من أجل دراسته، ونظراً لعدم وجود مدرسة بطهران آنذاك سوى مدرسة دار الفنون، ولكون هذه المدرسة لا تتلاءم وأهداف أغلب الأسر المتدينة، لذلك بذل الشيخ غلام حسين بروجردي، أحد الرجال الأفاضل في عصره، جهودا كبيرة من أجل تعليمه، ونظراً لاكتشافه بأن لدى علي أكبر دهخدا موهبة غير اعتيادية، لذا علمه على مدى اثني عشر عاماً تقريباً علوماً مختلفة، ومن بينها الصرف والنحو والفقه والأصول والحكمة والفلسفة القديمة، وعندما تم افتتاح المدرسة السياسية في طهران، التحق بها علي أكبر دهخدا، واتجه في الوقت نفسه إلى تعلم اللغة الفرنسية، وعندما عين معاون الدولة غفاري، سفيراً لإيران في مدن البلقان اصطحب علي أكبر دهخدا معه إلى أوربا، وظل الأخير هناك سنتين أمضى أكثرها في النمسا، وتعلم اللغة الفرنسية والعلوم الجديدة.

كانت عودة علي أكبر دهخدا إلى إيران متزامنة مع بدء الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥-١٩١١م، فانضم إلى مجموعة دعاة التحرر والدستور، وأصبح في مقدمة هؤلاء الأفراد، وقد أدار في المرحلة الأولى من الثورة الدستورية الإيرانية صحيفة «صور اسرافيل» بالتعاون مع ميرزا جهانكير خان الشيرازي وميرزا قاسم خان التبريزي، التي عُدَت من أوائل الصحف الإيرانية التي صدرت آنذاك، وتركت أثراً واضحاً في كفاح دعاة التحرر، إلى الحد الذي شُخصت أهميتها على أنها كانت «**أكبر من تأثير جيش مقاتل**»، وكان من أكثر مواضيعها اهتماما وجاذبية من لدن القراء عمود ينشر تحت عنوان (جرند وبرند) بقلم علي أكبر دهخدا، بسبب اسلوبه وكيفية تحرير تلك المقالات التي لم يكن لها مثيل في الآداب الفارسية في المرحلة السابقة.

ومما لاشك فيه انه أوجد اسلوباً جديدا في عالم الصحافة والنشر المعاصر، إلا أن هذه صحيفة «صور اسرافيل» هزت عروش الرجعيين، الذين بادلوها الحقد والكراهية والحسد آنذاك، وناصبوا دهخدا العداء إلى الحد

الذي دفعهم للإسراع بتسفيره مع عدد آخر من دعاة التحرر إلى أوربا بعد قصف مجلس الشورى الوطني يوم ٢٣ حزيران ١٩٠٨ من لدن محمد علي شاه، وظل في باريس لمدة من الزمن.

وعندما أسس مجموعة من الإيرانيين المقيمين في سويسرا جمعية ثورية، انتهز علي اكبر دهخدا الفرصة لاستثمار مهاراته الأدبية في صحيفة «ايوردون» السويسرية، وفي الوقت نفسه أعاد إصدار صحيفة «صور إسرافيل» مجددا، ونظراً لأن عمر هذه الجمعية لم يستمر طويلا، فقد سافر الأخير إلى اسطنبول واستقبل هناك استقبالاً غير اعتيادي من لدن الإيرانيين المقيمين هناك، وتولى رئاسة لجنة عرفت باسم لجنة «سعادت»، وكان حينها يعتقد بعض من دعاة التحرر انه من الممكن كسب ود محمد علي شاه من خلال إتباعهم اسلوباً مناسباً يتمكنون من خلاله التأثير عليه، لذلك طالبوا في البداية علي أكبر دهخدا إصدار صحيفة مناسبة أكثر من غيرها تكون بديلاً لصحيفة «صور اسرافيل»، وتلبية لطلبهم أصدر علي أكبر دهخدا صحيفة «سروش» (الإلهام) بمساعدة محمد توفيق ويحيى دولت آبادي في اسطنبول، التي صدر منها أربعة عشر عدداً فقط.

كانت مرحلة النفي فيما يتصل بعلي أكبر دهخدا صعبة بمعنى الكلمة، إلى درجة أنه فكّر فيها بالانتحار، ويروي ذلك في إحدى رسائله قائلاً: «**مرت ثلاثة أشهر وأنا مبعد من طهران، ومنفي في هذه الزاوية من الدنيا، أهلي هناك في معرض الأخطار، لا مأوى ولا طعام لديهم ولا خبر عنهم. لكنني لا أريد أن أعرف عنهم شيئاً، تفكيري في الانتحار هذه الأيام جعلني أخرج حب كل الأشياء من قلبي**»، لكن مع ذلك تغيرت الأوضاع في إيران، ولم تبق على حالها.

بعد أن تم فتح طهران من جديد على يد الثوار، وانتهاء عهد «الاستبداد الصغير»[1] في تموز ١٩٠٩م، وسقوط محمد علي شاه، لم يرجع علي أكبر

(١) بعد قيام محمد علي شاه بقصف مجلس الشورى الوطني بالقنابل وحل المجلس يوم ٢٣=

دهخدا إلى إيران، ولكن دعاة التحرر أرسلوا معاضد السلطنة إلى اسطنبول لدعوته بالعودة إلى طهران، وبعد أن عاد إلى العاصمة طهران رشح إلى مجلس الشورى الوطني للدورة الثانية (١٩٠٩-١٩١١م) ليكون أحد أعضائه بناءً على طلب زعماء الحركة الدستورية.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى عاش علي أكبر دهخدا في بداية الأمر منعزلا في قرية تابعة إلى منطقة (جهار محل بختياري)، ومن ثم عاد إلى طهران بعد انتهاء الحرب، وخلال تلك الحقبة ابتعد علي أكبر دهخدا عن السياسة واتجه إلى النشاطات العلمية والثقافية، فتولى رئاسة ديوان وزارة الثقافة ومدرسة العلوم السياسية لحقبة من الزمن، ثم أسندت إليه عمادة كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة طهران، واتجه منذ ذلك وحتى نهاية حياته إلى المطالعة والبحوث الأدبية والكتابة، إذ توفي في منزله يوم الاثنين ٢٦ شباط ١٩٥٦م ودفن في منطقة ابن بابوية في جنوب العاصمة طهران.

عاش علي أكبر دهخدا مرحلة شبابه في حقبة متأزمة من تاريخ إيران المعاصر والمسماة بـ«المشروطه»، أي الحركة الدستورية، وتميز نشاطه بالثورية والوقوف في وجه الاستبداد، لقد كان حقاً من جملة الرجال الذين هبوا لإخراج إيران من ظلمات الجهل والتخلف، فاستثمر مهاراته الأدبية لنصرة المستضعفين في صحف «صور إسرافيل» و«سروش» و«آفتاب» الإيرانية و«ايوردون» السويسرية.

وعلى الرغم من قوة نشاطاته السياسية وكثرتها، إلا انه حقق انجازات علمية فريدة في تاريخ المعرفة الإيرانية، فهو صاحب أكبر موسوعة لغوية في تاريخ اللغة الفارسية، وعَدَّه كثيرون أهم شخصية إيرانية بعد الشاعر أبي

=حزيران ١٩٠٨م بدأت مرحلة «الاستبداد الصغير» لتستمر حتى فتح طهران في ١٣تموز١٩٠٩م وخلع محمد علي شاه في ١٧تموز ١٩٠٩م. تم خلالها اعتقال وإعدام العديد من القادة الوطنيين ممن يحملون أكثر الأفكار تقدمية.

القاسم الفردوسي في حفظ اللغة الفارسية، فإذا كان الفردوسي قد أمضى ثلاثة عقود في تأليف ديوانه «الشاهنامه»، فإن علي أكبر دهخدا قضى قرابة أربعين عاماً في تأليف موسوعته التي عرفت في ما بعد وفاته باسمه، إذ لم يقتصر فيها على اللغة الفارسية حسب، بل شملت أيضاً الأدب والتاريخ والجغرافية والطب والنجوم والرياضيات والحكمة والكلام والفقه والأدب العربي والأدب الشعبي.

من الآثار الباقية له:

* موسوعة الأمثال والحكم، التي صدرت في أربعة مجلدات، التي تُعَد عملاً متفرداً ومرجعاً أساسياً، وهي تضم الأمثال والحكم الفارسية المتناثرة في شعر حكماء الأدب الفارسي ونثرهم، فضلاً عما يروج بين عوام الناس، ومن الجدير بالذكر انه لم يتم حتى ذلك الوقت تأليف كتاب تام في هذا المجال مثل هذا الكتاب.

* لغت نامه (معجم) دهخدا، الذي يعد تحفته التي لا يمكن الجدال بشأنها. إذ أن هذا المعجم الثر والكبير الحجم يبعث على الفخر لكل إيراني، وقد أعد على شكل أوراق صغيرة تسمى (فيش)، ويبلغ عددها أكثر من أربعة ملايين ورقة، لهذا يوصف هذا الأثر بأنه من المعاجم الكاملة والمهمة في العالم، ولا نبالغ إذا ذكرنا انه محل إثارة وإعجاب المفكرين من حيث عظمة مضمونه ودقة وصحة المواضيع التي يحتويها، وكتب علي أكبر دهخدا بخصوص معجمه هذا قائلاً: **«لو جزمنا انه تم في هذا الكتاب جمع ثلث الكلمات الفارسية، لعل ذلك يُعَد تهوراً، علماً انه لم يُتَبع فيه تقليد الكلمات من المفردات والمعاجم الأجنبية.من المفردات والمعاجم الأجنبية ... إنني أخذت بنظر الاعتبار الحاجة الملحة لعامة المواطنين في إيران، وأتمنى أن تخصص نسخاً من هذا المعجم للمكتبات العامة والمدارس لكي تشمل فائدته عامة الناس ... أن الجهود التي بذلنها لانجاز هذا العمل تمتد إلى (٤٥) عاماً وبتكاليف باهظة، وإن المعجم لن يكتمل لولا الرغبة الكبيرة والحماس**

المتدفق، ولو أُعد قبل ذلك ما يشبهه لما بذلت هذه الجهود من أجله، ولكن على الرغم من ذلك فمن البديهي أنه لا يمكن إرضاء كافة القراء، وإن عدد المعجبين بهذا العمل يسرّ المؤلف».

اتخذ علي أكبر دهخدا معجم لاروس أنموذجاً لعمله المعجمي، فكان يسجل كل مفردة يلتقطها من أفواه الناس مهما بدت عامية ومبتذلة، وإذا خلا بنفسه ليلاً بدأ في تنظيم تلك المفردات داخل جذاذات جاوزت المليون جذاذة، وبعد وفاة دهخدا عهد إلى محمد معين إكمال ترتيب ما تبقى من الموسوعة وطبعها، ومن بعد محمد معين أكمل العمل ذبيح الله صفا والدكتور حسين خطي وسيد جعفر شهيدي، ومن الشهادات المؤيدة التي قيلت حول موسوعة دهخدا ما قاله العلامة محمد قزويني: **«حتى الآن جمع صديقنا العالم علي أكبر دهخدا حوالي مليون قصاصة، وإذا تحقق بحول الله ترتيبها وتحريرها، سينتج عنها أكبر موسوعة وجدت للغة الفارسية منذ بداية الإسلام حتى الآن».**

تضم «موسوعة دهخدا» (٢٠٠) ألف مدخل لغوي، و(٦) آلاف تركيب، و(٨٠) ألف علم، فضلاً عن كثير من المسائل والمفاهيم، وتشمل أيضاً على (٢٥٠) ألف بيت شعري لأهم الشعراء الفرس، وهناك تقريباً مثلها من الشواهد النثرية التي أخذها من المخطوطات والمنظومات القديمة.

يُعَد علي أكبر دهخدا من أعمدة التحول والتجديد في النثر الفارسي المعاصر، إلى جانب كل من زين العابدين المراغي والميرزا عبد الرحيم طالبوف ومحمد علي جمال زاده، وهذا لا يعني أن دهخدا كان غائباً عن ساحة الشعر، بل له ديوان شعري جمع فيه بين الشعر التقليدي وشعر آخر يحمل ملامح التجديد الأدبي، وبهذا طوّع اللغة البسيطة واللغة الأدبية والتركيبات الأدبية الصعبة وجعلها في خدمة الشعر، ومن شعره التحريضي المقاوم هذه الأبيات:

أين الرجال؟ تعالوا ها هنا ذبلت   أشجار حريةٍ قد أثمرت أمدا

إن يُقرَأ الدرس في التاريخ يَبْدُ لكم مِنْ أنَّ أنتمْ فَم التاريخ مَن قصَدا
إن الحريق تمادى في منازلكمْ لا تتركوا النار تمحو بيتكم أبدا

وله كذلك آثار أخرى، من بينها (معجم فرنسي - فارسي) و(شرح ديوان منو جهري) و(تصحيح لغة فارس) و(ديوان أشعار) و(تصحيح صحاح الفرس)، وترجمة (روح القوانين) و(عظمت وانحطاط روميان - بزوغ الإمبراطورية الرومانية وانهيارها) للعالم الفرنسي الشهير مونتسكيو، و تصحيح (ديوان سوزي) وتصحيح (ديوان ابن يمين)، والتعليق على دواوين أهم شعراء الفرس القدماء أمثال: ناصر خسرو وحافظ ومسعود سعد سلمان وفرخي، وغيرها من المؤلفات.

وأخيراً يمكن القول أن العلامة علي أكبر دهخدا عاش يتيماً، ثم اغترب من أجل العلم ليعود لبلاده حاملاً لواء مقارعة الاستبداد، فمارس الصحافة ودخل البرلمان، ورسخ في النهاية فكرة عمل العالم، مُثبتاً أن بإمكانية العلماء تقديم نتائج معرفية عظيمة مع أداء واجبهم في المقاومة وتحرير الشعوب.

دولت آبادي، الحاج ميرزا يحيى

ولِدَ الحاج ميرزا يحيى دولت آبادي في أصفهان عام ١٢٧٩هـ.ق/ ١٨٧٩م. والده الحاج ميرزا هادي دولت آبادي من علماء دين عصره، ومن المعضلات التي عانت منها عائلته هي الخلافات والنزاع الشديد مع ظل السلطان، نجل ناصر الدين شاه وحاكم أصفهان المتجبر، ويذكر أن بعضاً من رجال الدين في أصفهان كانوا يوسعون رقعة هذا النزاع تقرباً منهم لظل السلطان، إلى الحد الذي اضطره أخيراً إلى السكن في مدن إيرانية أخرى، ولم يكتف أعداؤه بهذا القدر، بل أنهم لم يتركوه وشأنه حتى لدى آية الله الميرزا محمد حسن الشيرازي، المرجع الأعلى للشيعة في سامراء (العراق)، إذ زجوا بعدد من الأفراد للدراسة على يد الأخير، الذي كان الحاج ميرزا هادي يدرس على

يديه، لغرض أن يقوموا بتشويه سمعته لدى آية الله الميرزا محمد حسن الشيرازي، ولكنهم لن يفلحوا في ذلك، ولم يهتم الميرزا الشيرازي بكل ما نقلوه له عن الحاج ميرزا هادي، ويذكر مهدي بامداد في كتابه الموسوم «شرح حال رجال إيران - سيرة رجال الحكم في إيران» قائلاً: **«أن عدم استمرار سكن الحاج ميرزا هادي دولت آبادي في أصفهان يعود إلى اتهامه وشهرته بأنه أزلي»**.

كان يحيى دولت آبادي ينتقد رجال دين عصره، ويتحدث عن أعمالهم غير المرضية التي كانت تجري تحت اسم (قتل البابية) لغرض إزاحة خصومهم، وانه في حديثه هذا لا يقصد الإساءة إلى علماء الدين ومكانتهم بقدر ما ينتقد تصرفات بعضهم غير المقبولة أساساً، وهو في هذا الاتجاه أشبه بالسيد جمال الدين واعظ أصفهاني، الذي ارتقى المنبر في مسجد شاه في طهران في كانون الأول ١٩٠٥ في أثناء الاعتصام الذي دعا إليه علماء الدين ورجال البازار (السوق)، إذ طرح السيد جمال الدين واعظ أصفهاني مواعظه، ووجه انتقاده لمظفر الدين شاه، ولكن ليس بالشكل الذي يسئ إليه قائلاً: **«إذا كان جلالة الشاهنشاه مسلما فإنه سيقف إلى جانب علماء الدين، ويستمع إلى شكاواهم غير المغرضة، وإلا ...»**، ولكن إمام الجمعة نهض من مكانه بشكل مفاجئ وصاح: «أيها السيد الملحد والكافر ألبابي لماذا لا تحترم الشاه وتتحدث عنه هكذا؟»، لذلك كان الاتهام بالبابيه والأزلية سلاحاً يحمله البعض من رجال الدين ضد أي انتقاد ولو كان بسيطاً آنذاك، لهذا كان الحاج يحيى دولت آبادي يذكر مظالم ظل السلطان وأغراض الدين خلال تلك الحقبة، ولكنه في الوقت نفسه لم يتحدث عن نوع التهم التي كانت توجه لوالده بهذا الشأن.

غادر الحاج يحيى دولت آبادي أصفهان مع والده وهو في العاشرة من عمره، وسكن في طهران حتى عام ١٣٠٩هـ.ق/ ١٨٩١م، وأقام في مرحلة شبابه في كل من قم وطهران وأصفهان وخراسان وسامراء والنجف بالتناوب،

وزار مكة المكرمة أيضاً، لذلك لم يتمكن من مواصلة دراسته بشكل جدي، بسبب سفره المستمر، ولكنه اكتسب كثيراً من التجارب، وأصبح نائبا في البرلمان عن مدينة كرمان في الدورتين الثانية والخامسة.

وعمل الحاج ميرزا يحيى دولت آبادي في السياسة وهو في سلك رجال الدين لسنوات طويلة، وكان مؤمناً إلى حد كبير بفكرة فصل الدين عن السياسة، ولهذا فإنه عندما يتحدث في هذا الاتجاه فإنه لم يتحدث قط من موقع رجل دين، إن كان في مجلس الشورى الوطني أو في المحافل السياسية الأخرى، وكان يتشاءم وينزعج كثيراً في كتاباته من رجال الدين الذين يتدخلون علانية في السياسة، ويصفهم بأنهم (أعوان الظالمين)، في حين انه كان يشيد بعلماء الدين الذين لن يزجوا أنفسهم في الأعمال السياسية والحكومية بشكل مباشر، في الوقت الذي يتمتعون فيه بالشخصية البارزة، ويقارن في هذا الجانب بين شخصيتين دينيتين يَعِدَهما «وجهين لعملة واحدة»، ولكنهما يختلفان في توجههما، وهما أقا نجفي أصفهاني، والحاج هادي نجم آبادي، إذ يعتقد بأن الأول كان يتعرض لانتقاد بسبب تدخله في السياسة، فيما ينال الثاني التقدير والإشادة بسبب ابتعاده عن السياسة.

كان الحاج ميرزا يحيى دولت آبادي يتمتع بشخصية ثقافية مرموقة، فضلاً عن شخصيته السياسية والدينية، وإنَّ من الإنصاف أن يوصف بأنه من الرواد، وواضعي أُسس النظام الدراسي الإيراني، ونشط يحيى دولت آبادي كثيراً في مرحلة تولي ميرزا علي خان أمين الدولة، رئيس الوزراء الإيراني المعروف بأفكاره التحررية، مجلس المعارف الحكومي، الذي تولى رئاسته فيما بعد نير الدولة، وزير العلوم.

تعاون الحاج ميرزا يحيى دولت آبادي مع شركة طبع الكتب التي تأسست من قبل مجلس المعارف الحكومي، ويُعَد أحد مؤسسيها، ومؤسسي هذا المجلس أيضاً، ثم شمر عن ساعده لتأسيس المكتبة الوطنية الإيرانية، وقد أسس يحيى دولت آبادي في عام ١٣١٦هـ.ش / ١٩٣٨م مدرسة سميت بمدرسة

(سادات) لاستقبال الأطفال السادة والفقراء فيها على نفقة فاعلي الخير، وطلب من مختار السلطنة، مدير دائرة الأمن آنذاك، المساعدة في معرفة الأطفال السادة، الذين لم يكن عددهم قليلا في ذلك الوقت، ولم يتوان عن إبداء المساعدة لتأسيس مدرسة أخرى سميت بمدرسة (آداب) في جنوب طهران، وتم من خلال الاستفادة من مساعداته المالية والإدارية افتتاح مدرسة أخرى سميت بمدرسة (كمالية) في منطقة سيد نصر الدين في عام ١٣١٧هـ.ش/ ١٩٣٩م.

توفي الحاج ميرزا يحيى دولت آبادي في عام ١٣٥٩هـ.ق/ ١٣١٨هـ.ش / ١٩٤٠م عن عمر ناهز الثمانين عاماً، ومن آثاره الباقية كتاب يسمى «كتاب على»، جمع فيه الأحداث السياسية خلال عمره، وصدر تحت عنوان «حيات يحيى»، إذ طبع هذا الكتاب في أربعة مجلدات.

زاده، السيد حسن تقي
«ليس من الله بمستنكر في أن يجمع العالم في واحد»

حسن تقي زاده المعروف والمشهور بـ«تقي اف» هو نجل احد أئمة مساجد تبريز سيد تقي بيش نماز اردوبادى الذي فقد والده عند الصغر. ولد حسن تقي زاده في تبريز في اليوم الأخيرمن رمضان ١٢٩٥هـ.ق/ ١٨٧٨م، وبدأ تعليمه فيها، وكانت دراسة السيد حسن تقي زاده وفقاً للاسلوب القديم للطلبة المبتدئين، فقد تعلم في البداية الفارسية وجزءاً يسيراً من الأدب الفارسي، ثم اتجه إلى دراسة اللغة العربية والصرف والنحو والمعاني والبيان والاصول والفقه، وأمضى وقته في دراسة الأدب العربي وجزء من الحكمة وكذلك العلوم القديمة من الرياضيات والنجوم والطب القديم وغير ذلك من العلوم.

إتجه في بداية شبابه، أي في الخامسة عشرة أو السادسة عشرة من عمره إلى دراسة العلوم الجديدة واللغة الفرنسية، وبعد أن درس المقدمات العلمية

مثل الحساب والهندسة والجغرافيا والفيزياء والكيمياء وغير ذلك، أبدى رغبة كبيرة بقسم الطب وانهمك لعدة سنوات وحتى الرابعة والعشرين من عمره بدراسة التشريح وعلم وظائف الأعضاء وعلم الأمراض والعلاج وفن الأدوية، وبعد وفاة والده في عام ١٣١٤هـ.ق/ ١٨٩٦م حصلت لدى تقي زاده رغبة كبيرة في خوض غمار السياسة والإصلاحات المدنية والسياسية والاجتماعية في إيران وبذل جهداً واضحاً في هذا المجال.

شيد السيد حسن تقي زاده برفقة عدد من أصدقائه مدرسة في عام ١٣١٦هـ.ق/ ١٨٩٨م، ولكنها أُغلقت بعد الحملات التي تعرضت لها من لدن المغرضين وبعض رجال الدين، وانهمك في سن الثانية والعشرين من عمره في تعلم جزء من اللغة الإنكليزية في المدرسة الأمريكية في تبريز، وكان يكتب العديد من المقالات في بعض الصحف الفارسية خلال تلك المدة، وقام بتأسيس مكتبة في المدينة نفسها، ومنذ بداية حياته ارتبط بالمحافل الفكرية التنويرية، وأتم دراسته في مدرسة دار الفنون مظفري، وقام باصدار مجلة اسمها «كنجينه فنون» في عام ١٣٢٠هـ.ق/ ١٩٠٢م عشية الثورة الدستورية الإيرانية بصحبة ثلاثة من أصدقائه، وهم كل من ميرزا محمد علي خان تربيت وميرزا يوسف خان اعتصام المُلك وميرزا سيد حسين خان عدالت، وقد استمر صدورها لمدة عام كامل وبشكل منتظم وترجم السيد حسن تقي زاده في هذه المجلة كتاب «LesPremeresCivilisations» لمؤلفه الفرنسي غوستاو لوبون، ونشره فيها بشكل متفرق تحت عنوان «الحضارات القديمة»، ولكن عملية نشره لم تكتمل. وسافر بعد عامين أي في ١٣٢٢هـ.ق/ ١٩٠٤م إلى اسطنبول ومصر لممارسة نشاطه السياسي في الصحف السياسية هناك، وذلك بسبب انعدام الحرية في تبريز، إذ تعامل محمد علي ميرزا، ولي العهد، بمنتهى القسوة والاستبدادية في تبريز، ولكنه لم تتيسر له الإقامة في مصر التي كانت غايته وذلك بسبب ما تعرض له من انتكاسة صحية، الأمر الذي اضطره للعودة إلى تبريز بعد غياب استمرل (١٤) شهراً، وسافر بعد تحسن حالته

الصحية، إذ توقف في تفليس لمدة شهر واحد تقريباً، وفي اسطنبول لمدة خمسة أوستة أشهر، ووصل إلى الاسكندرية في اعياد نوروز من عام ١٣٢٣هـ.ق/ آذار ١٩٠٥م، ثم توجه إلى القاهرة وأقام فيها حتى أواخر فصل الصيف، ثم سافر إلى بيروت وبقي هناك لمدة ستة أسابيع، ومكث في دمشق لمدة أسبوع، وعاد إلى تبريز مرة أخرى عن طريق اسطنبول والقفقاس، وأمضى ما يقارب عشرة أشهر في تبريز للمطالعة.

ذهب إلى طهران عندما سمع باندلاع الثورة الدستورية هناك ووصل العاصمة الإيرانية في العاشر من رمضان ١٣٢٤هـ.ق/ ١٩٠٦م واتجه إلى العمل السياسي بحماس كبير، وصدرت له في ذلك اليوم رسالة خاصة في تبريز تحت عنوان «تحقيق الأوضاع الإيرانية الراهنة» والتحق بالدستوريين، ونظراً لأن الثورة الداعية إلى الدستورية قامت في تبريز في أوائل شعبان من السنة نفسها، لذلك حظي السيد حسن تقي زاده باهتمام دعاة الدستورية، وانتخب في شهر شوال من السنة نفسها أيضاً نائباً في مجلس الشورى الوطني في دورته الأولى من لدن شريحة واسعة من التجار بحصوله على (٥١) صوتاً والتحق بالمجلس، ممثلاً عن تجار تبريز، في الحادي والعشرين من شوال، وعمل هناك حتى ٢٣جمادي الأولى ١٣٢٦هـ.ق/ ٢٣حزيران ١٩٠٨م

منذ البداية تمكن السيد حسن تقي زاده ذي التسعة والعشرين عاماً، عند افتتاح المجلس الأول عام ١٩٠٦م، الذي كان متأثراً بالأفكار الليبرالية الأوربية والاشتراكية الديمقراطية، ومن أول كلمة مهمة له في المجلس من أن يستحوذ على قلوب أبناء الشعب وأذهانهم وسرعان ما عرف في داخل البلاد وخارجها بأنه أكثر نواب المجلس راديكالية، ومما زاد في شهرته أيضاً مخالفته لتوجيهات رجال الدين بخصوص تصويب بعض القرارات داخل مجلس الشورى الوطني، فضلاً عن ذلك فإن السيد حسن تقي زاده كان من غير المؤيدين والمخالفين لتولي ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان في أوائل عهد محمد علي شاه، رئاسة الحكومة الإيرانية عام ١٩٠٧، مما حامت من

حوله الشكوك بخصوص مشاركته باغتيال أمين السلطان في ٣١ آب ١٩٠٧م[1]، ناهيك عن انه كان من المعارضين لسياسة محمد علي شاه، إلى الحد الذي انضم فيه إلى الجناح المخالف للشاه داخل المجلس، إلا انه بعد قصف مجلس الشورى الوطني الأول يوم ٢٣ حزيران ١٩٠٨م بالمدافع من لدن محمد علي شاه وبدء عهد «الاستبداد الصغير» لجأ حسين تقي زاده بملابس تنكرية إلى السفارة البريطانية في طهران برفقة مجموعة من زعماء الثورة الدستورية، ومن بينهم سيد عبد الرحيم خلخالي ومعاضد السلطنة وميرزا علي أكبرخان دهخدا وسبعون شخصاً تقريباً معهم إلى السفارة البريطانية للتخلص من الخطر الحتمي الذي كان يهدد حياتهم.

وبعد مدة أي في جمادي الثاني ١٣٢٦هـ.ق/١٩٠٨م وبتوسط من السفارة نفسها تم إبعاده إلى خارج إيران مع تسعة أشخاص آخرين بأمر من الشاه عن طريق رشت وخرج من هناك إلى باكو وتفليس وذهب إلى أوربا، وفي أثناء خروجه من إيران تعرف على ادوارد براون، المستشرق البريطاني المعروف، وأصبح عضوا في جمعية سياسية «انجمن آسيايى لندن» ومن هناك بدأ فعالياته وإجراءاته الانتقامية ضد محمد علي شاه، وتنقل آنذاك بين كل من باريس ولندن وكمبريج، وبدأ خلال إقامته في لندن نشاطات واسعة للدفاع عن إيران والدستورية بالتعاون مع معاضد السلطنة وعدد آخر من الأفراد واتجه إلى نشر

---

(١) في مساء ذلك اليوم كان أمين السلطان على موعد مع القدر، فبينما كان المجلس منعقداً حضر أمين السلطان إلى المجلس ليقدم شرحاً كاملاً عن جهوده لإزالة الخلافات القائمة بين المجلس والحكومة، وبعد خروجه من المجلس، وبينما كان يخطو خطواته ويترقب العجلة التي ستقله وهي تقترب منه، فجأةً تقدم منه شاب من أمام الباب وأطلق عليه ثلاث رصاصات متتالية من مسدس كان في يده، فسقط أمين السلطان على الأرض، وقضى نحبه في الحال بينما كان يقف إلى جانبه معين التجار ومستشار الدولة على رأسه، ويدعى الشاب المهاجم عباس آقا صراف التبريزي «فدائي رقم ٤١». للمزيد من التفاصيل عن وصول أمين السلطان إلى السلطة واغتياله. يُراجع: خضير البديري. الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥- ١٩١١، دار العارف للمطبوعات، بيروت ٢٠١٢، ص٢٣٥-٢٤٧.

المقالات في عدد من الصحف وإلقاء الخطب في بعض المحافل، وقد أعد المجال لهذا العمل من خلال تشكيل لجنة خاصة للدفاع عن حقوق الإيرانيين سميت باسم «لجنة إيران».

في هذه اللجنة تم انتخاب السيد حسن تقي زاده ومعاضد السلطنة من إيران، فيما انتخب بقية الأعضاء من الليبراليين البريطانيين ومن بينهم البروفسور ادوارد براون واللورد لامينكتون، لذلك نرى أن هذه اللجنة كانت تسير في مدار كان البريطانيون يسيرون فيه أيضاً، ومع أن البريطانيين كانوا لا يقدمون الدعم لها في الظاهر، إلا أنهم انتهجوا تجاهها صمتاً يدل على رضاهم عنها.

من الملاحظ أن المقالات والأحاديث كافة التي كانت تتبناها «لجنة إيران» تتعلق بتوجيه النقد لأعمال حكومة روسيا القيصرية حصراً في إيران، في حين كانت تغض النظر عن مشاركة بريطانيا المباشرة في قمع الحركة الثورية والتحررية في جنوب إيران، لا بل أن المواضيع التي كانت تتعلق ببريطانيا تطرح بشكل ودي، ولكن يمكن القول أن السيد حسن تقي زاده وضع الأرضية الصلبة لصعوده الحقيقي في «لجنة إيران»، ومن خلال تلك السياسة برأ حتى الاتفاقية البريطانية - الروسية لعام ١٩٠٧م التي عملت على تقسيم البلاد بين الطرفين بشكل ضمني لارتباطه بالسياسة البريطانية، ونظراً لأن الثورة استعادت عافيتها وتعززت في تبريز، فقد عاد إلى تبريز في أواخر تشرين الثاني ١٩٠٨م، وعلى الرغم من أنه تعاون بقوة مع الدستوريين، إلا أنه قام بسلسلة من التحركات ضد ستار خان سردار ملي وباقر خان سالار ملي، وعَدّ كسروي «**أن تلك التحركات جرت بسبب حسد تقي زاده لهذين الزعيمين اللذين حظيا بشعبية قل نظيرها بين الناس**».

ومن الجدير بالذكر أن السيد حسن تقي زاده تظهر لديه أحياناً حالات من قصر النظر وحب الذات، اللذين أُصيب بهما هو والميرزا علي محمد تربيت وأفراد آخرون بسبب التردد المتعاقب على لندن وإتباع رغبات الساسة

البريطانيين من جهة والانحدار الطبقي من جهة أخرى، إذ أن تقي زاده كان من عائلة متوسطة، ولكن الأحداث التي حصلت في حياته جعلته يرتبط بالطبقات الممتازة العليا، لذلك كان من الصعب عليه أن يصدق أو يثق بأفراد وصلوا إلى مراتب سياسية عليا بعد أن كانوا يعملون في سمسرة الخيل أو العمل في البناء أو الحدائق، وأصبحوا على رأس الأحداث ونالوا حب الناس، ومن جهة أخرى، فلا ينبغي نسيان ارتباطه بالماسونية والسياسة العامة لبريطانيا، أي أنه كان يعتقد بأنه سينال الاحترام والتكريم حال وصوله تبريز؛ مكافأةً لنشاطاته في لندن، ولكن هذا الأمر لم يحصل، ومع تطور الأحداث الدستورية ذهب السيد حسن تقي زاده مع مجموعة من الأشخاص، ومنهم سيد محمد رضا برازجاني المعروف بالمساواة، إلى طهران مرة أخرى بعد فتحها على أيدي الدستوريين وخلع محمد علي شاه عن العرش الإيراني في ١٦ تموز ١٩٠٩م، وأصبح عضواً في اللجنة الإدارية الوطنية المؤقتة للثورة الدستورية التي كانت تضم حوالي (٥٠٠) من المتطوعين المصلحين الذين كان واجبهم يتمثل بالدفاع عن الثورة ومجلس الشورى الوطني، وكانت تمارس نشاطاً سرياً وتعقد اجتماعاتها في منتصف الليالي لأن عدداً من أعضاء اللجنة الوطنية للثورة كانوا نواباً في المجلس الإيراني الذي كان يعقد جلساته من الساعة الرابعة بعد الظهر وحتى منتصف الليل.

بدا تقي زاده خلال العهد الدستوري الجديد أكثر تحرراً وإيماناً بالأفكار الليبرالية والاشتراكية، وكل من كان يراه يستغرب كثيراً بخصوص ارتدائه العمامة السوداء وكثرة لقاءاته من عدد من المجاهدين القوقازيين المسلحين في بعض البيوت الخربة خلف مسجد سبهسالار القريب من مجلس الشورى الوطني والانشغال معهم بالبحث والحديث السياسي.

انتخب السيد حسن تقي زاده مرة أخرى نائباً في مجلس الشورى الوطني للدورة الثانية (١٩٠٩-١٩١١) عن مدينتي تبريز وطهران، إلا أنه اختار تمثيل تبريز في المجلس، وأصبح من المؤسسين البارزين لحزب الديمقراطيين

الشعبيين (دمكرات عاميون) الذي كان يضم المجاميع والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي ظهرت مع بداية انطلاق الثورة الدستورية وكذلك بقية أحزاب اليسار الليبرالية، في حين تزعم كتلة الديمقراطيين داخل المجلس الثاني المتكونة من بعض النواب المتأثرين بالأفكار الغربية ومنهم السيد حسن تقي زاده الذي كان يؤمن ببناء الديمقراطية الإسلامية ويعارض الاستبداد القاجاري.

إن انعدام التعاون بين الديمقراطيين والمعتدلين وزيادة شقة الخلاف بينهما داخل المجلس دفعت إلى وقوع أحداث لم تكن في الحسبان استعملت فيها الأسلحة للإطاحة ببعضهم البعض، ففي ليلة ١٥ تموز ١٩١٠م وقعت حادثة مروعة هزت البلاد نتيجة لقيام أربعة من المأجورين باغتيال السيد عبدالله البهبهاني بتهمة خيانة الثورة، في منزله بشكل مفجع امام عائلته، مما أثار هيجاناً شعبياً كبيراً في طهران وبقية المدن الإيرانية بوصفه رمزاً دينياً ومجاهداً متميزاً في الثورة الدستورية.

لذلك توجهت الشكوك في عملية الاغتيال للسيد حسن تقي زاده، إذ طالب أعضاء المجلس الإيراني الثاني بطرد الأخير من المجلس بوصفه المحرض على ذلك الاغتيال وحثوا الزعماء السياسيين في إيران على توحيد جهودهم بهذا الاتجاه نتيجة لسلوك حسن تقي زاده، «المخالف للإسلام وقوانين الشريعة الإسلامية»، الأمر الذي يجعله بعيداً عن الأمانة والحصانة البرلمانية التي تقتضيها عضوية المجلس، وعلى اثر ذلك اضطر النائب حسن تقي زاده الذي كان يعلن دائماً بأنه يعارض مثل تلك الاعتبارات، إلى مغادرة إيران بعد أن عدّه علماء الدين في النجف الأشرف كافراً وأصدروا فتوى دينية بتكفيره.

نتيجة لذلك تطور تصعيد الخلافات بين الأطراف المتصارعة وحصلت اغتيالات أخرى، إذ تمكن ثلاثة من المعتدلين المؤيدين للسيد عبدالله البهبهاني من القصاص من أعضاء الحزب الديمقراطي عندما تمكنوا من

اغتيال اثنين من النواب الديمقراطيين البارزين وهم ميرزا علي محمد تربيت، ابن أخت حسن تقي زاده والسيد عبد الرزاق، أحد الأعضاء الناشطين في الحزب الديمقراطي، في شارع «لاله زار» وجرح شخص آخر يدعى ميرزا حسين خان بطلق ناري في قدمه، وكانت تلك الأحداث كافية لتترك في نفس السيد حسن تقي زاده الإحساس بالفزع والخوف على حياته، الأمر الذي دفعه لتقديم طلب منحه إجازة لمجلس الشورى الوطني الذي منحه إجازة لمدة ثلاثة أشهر يوم ١٠ آب ١٩١٠م، حيث غادر إيران متوجهاً إلى أوربا، إذ ذهب أولاً إلى تبريز وانطلق من هناك في الأول من ذي الحجة ١٣٢٨هـ.ق/ ١٩١٠م إلى اسطنبول عن طريق آسيا الصغرى ووصل إلى اسطنبول في غرة صفر ١٣٢٩هـ.ق/ ١٩١١م.

سافر إلى باريس بعد عام واحد من ذلك لغرض اللقاء بالبعض من دعاة الدستورية الإيرانيين، ومن بينهم الحاج علي قلي خان سردار أسعد، ومن ثم عاد إلى اسطنبول مجدداً وسافر إلى أوربا مرة أخرى في عام ١٣٣١هـ.ق/ ١٩١٢م، ووصل إلى بريطانيا في تشرين الأول ١٩١٢م وأقام هناك لمدة ستة أشهر تقريباً أمضى وقته فيها في المطالعة في مكتبة المتحف البريطاني ومن ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية فوصل إلى نيويورك في السادس من حزيران ١٩١٣م وبقي هناك حتى اليوم الأخير من كانون الأول ١٩١٤م، وهناك ارتبط بعلاقة وثيقة مع القنصل الألماني، ومع بداية الحرب العالمية الأولى انتقل ليقيم في برلين، التي وصلها في العاشر من كانون الثاني ١٩١٥م ليبقى تحت حماية ورعاية الحكومة الألمانية، وهناك قام بإصدار مجلة «كاوه»، وفي الوقت نفسه قام بتشكيل «كميته مليون إيران- اللجنة الوطنية الإيرانية» بالاشتراك مع العلامة القزويني، وكاظم زاده ايراشهر، وجمال زاده، وبور داود وآخرين.

لقد طال بقاءه في أوربا، اذ امتد حوالي (١٤) عاماً، وعلى الرغم من انتخابه غيابياً نائباً في مجلس الشورى الوطني لدورته الثالثة والرابعة، إلا أن

السيد حسن تقي زاده لم يعد إلى إيران ورجح البقاء في أوربا خلال هذه المدة، علماً أن المدة التي قضاها السيد حسن تقي زاده في برلين فسحت له الفرصة الكافية للدراسة وتعلم بعض اللغات الأجنبية التي استفاد منها كثيراً في حياته اللاحقة، وكانت مطالعاته تتركز خلال تلك المدة على القراءة والبحث في مجال التاريخ القديم، ومما يسترعي الانتباه والاستغراب انه بعد سقوط الإمبراطورية الألمانية عند نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ لم يتضرر حسن تقي زاده أو يصيبه أذى من قبل البريطانيين وظل في برلين متواصلاً في إصدار مجلة «كاوه»، كما أنه كُلِفَ في شباط ١٩٢٢م بإبرام اتفاقيات تجارية وقنصلية وبريدية مع الحكومة الروسية.

سافر من برلين إلى موسكو وانهمك في هذه المهمة في موسكو حتى آب ١٩٢٣م ثم عاد إلى برلين وتزوج هناك، وفي أوائل عام ١٩٢٤م طلب منه مسؤولو الحكومة زيارة لندن بشكل رسمي أو شبه رسمي لإجراء مباحثات مع بعض الأعضاء البارزين في حزب العمال الذي وصل إلى السلطه آنذاك في بريطانيا من أجل إقناع البريطانيين بتقديم المساعدة لإيران والاهتمام بحقوقها، وظل في بريطانيا عدة أشهر، عاد بعدها إلى برلين ومن ثم إلى إيران في صيف ذلك العام، ويبدو أنه وصل طهران في العشرين من آب ١٩٢٤م.

وفي أثناء انتخابات مجلس الشورى الوطني لدورته الخامسة في إيران التي أقيمت مع بداية رئاسة وزارة رضا خان، انتخب السيد حسن تقي زاده نائباً في هذا المجلس، لذلك توجه الأخير إلى المجلس بوصفه أحد أعضائه، وشارك في اجتماعات مجلس الشورى الوطني الخامس، وعندما طرح في المجلس مقترح مشروع تغيير الحكم في إيران من خلال خلع العائلة القاجارية، تصدى لهذا التحرك وعارض قرار إلغاء الدولة القاجارية ونقل السلطة إلى العائلة البهلوية داخل المجلس الإيراني، وبعد انتهاء الدورة النيابية، توجه السيد حسن تقي زاده إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتولي

رئاسة غرفة تجارة إيران في معرض فلادليفيا، إذ انطلق من طهران في العشرين من نيسان ١٩٢٦م وتوجه إلى واشنطن بعد أن أقام في برلين لمدة قصيرة، ولم يستمر طويلاً هناك، إذ عاد إلى برلين التي وصلها برفقة ميرزا محمد علي خان فرزين، الذي كان سفيراً لإيران في برلين.

وفي تلك الأثناء كُلِف مستوفي الممالك بتشكيل حكومة جديدة في طهران، واختار الأخير السيد حسن تقي زاده وزيراً للخارجية، وطلب منه في برقية بُعِث بها إليه بأن يعود من برلين إلى طهران، إلا أن السيد حسن تقي زاده لم يوافق على هذا الطلب وذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وظل هناك لمدة خمسة أشهر ونصف الشهر في نيويورك وفلادلفيا، ومن ثم عاد إلى برلين في تشرين الثاني١٩٢٦م وبقي هناك حتى أواخر الشتاء وبداية عام ١٩٢٧م، وبعد ذلك توجه إلى طهران، إذ وصلها يوم ٢١ آذار ١٩٢٧م قادماً من أنزلي على متن طائرة، ومع ذلك فإنه انتخب في أثناء انتخابات مجلس الشورى الوطني لدورته السادسة نائباً عن مدينة طهران في فروردين ١٣٠٥ هـ.ش/ ١٩٢٧ وعلى أثرها التحق بالبرلمان، وبقي مع المجلس السادس حتى نهاية دورته في فرداد ١٣٠٧ش/ آب ١٩٢٨، وبعد ذلك لزم منزله لمدة ثمانية أشهر تقريباً، ووضع تحت مراقبة الشرطة لمدة من الزمن لمعارضته لانتهاك الانتخابات الحرة.

أحرز السيد حسن تقي زاده بعد ذلك العديد من المناصب الحكومية الجديدة ففي شهريور ١٣٠٧ش/ أيلول ١٩٢٨م، عين والياً على خراسان، وفي خرداد ١٣٠٨ش/ حزيران ١٩٢٩م أصبح سفير إيران المختار في لندن، فعاد إلى طهران من مشهد ومن ثم توجه إلى لندن بعد سبعة أيام من الإقامة في طهران ووصل إلى لندن في آب ١٩٢٩م وظل هناك حتى آذار ١٩٣٠م عندما استدعي إلى طهران ليُعين وزيراً للطرق، ثم عُيِّنَ بعد عدة أشهر، أي في الخامس من آب من العام نفسه وزيراً للمالية.

تولى أمر الوزارتين معاً لمدة من الزمن ثم استقال من وزارة الطرق بعد

مدة، وفي ٢٩ مرداد/ ١٧ آب من العام نفسه حصل على وزارة المالية في حكومة مهدي قلي خان هدايت مخبرالسلطنة، ومن خلال هذا المنصب كان له دور رئيس في توقيع العقد المعروف بالاتفاقية النفطية الانكلو- إيرانية لعام ١٩٣٣ وتقديمها إلى الدورة التاسعة لمجلس الشورى الوطني، وبعد أن أصبح عرضةً للانتقاد في أثناء افتتاح الدورة الخامسة عشرة للمجلس بخصوص التقصير في عقد تلك الاتفاقية النفطية قال وبصراحة: «**لو كان هنالك قصوراً أو اشتباه فلم يكن التقصير لأداة الفعل في إعداد لائحة النفط والحصول على مصادقة المجلس عليها، وإنما لصاحب وفاعل الفعل**»، وسمى نفسه آلة الفعل قاصداً في ذلك أن التقصير يقع على صاحب القرار رضا شاه، وفي الوقت نفسه استقال من منصبه هذا بعد سقوط الحكومة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة ذكاء المُلك فروغي.

عُيِّنَ بعد ذلك ابتداءً من شهريور ١٣١٢هـ.ش/ أيلول ١٩٣٣ الوزير المختار لإيران في باريس وظل في هذا المنصب لسنتين، وانطلق من طهران في أواسط كانون الأول من العام نفسه، وتوجه إلى باريس عن طريق بغداد واسطنبول وظل في هذه المهمة حتى أواسط صيف ١٩٣٤م، إذ نشرت آنذاك بعض الصحف الفرنسية مقالات أساءت من خلالها إلى شخصية رضا شاه، الأمر الذي اغضب الأخير كثيراً فعزله من منصبه بعد أن تساءل بقوله: «**إنَّ حسن التركي ماذا يفعل هناك؟ ولماذا لم يفعل شيئاً مقابل هذا اللغو المنشور في الصحف الأجنبية**»، ومنذ ذلك الوقت حتى شهريور ١٣٢٠هـ.ش/ ١٩٤١ تنقل بين برلين ولندن وكان يقوم بالتدريس والمطالعة، إذ ظل في باريس لمدة شهرين تقريباً، ثم ذهب إلى برلين، وكُلِف في صيف ١٣١٤هـ.ش/ ١٩٣٥م بتمثيل إيران في اللجنة الدولية للمستشرقين في روما، وبعد عودته إلى برلين بعدة أشهر دعته مدرسة اللغات الشرقية المسيحية في لندن في أواخر عام ١٩٣٥م إلى الحضور إلى لندن لتدريس اللغة الفارسية للدارسين ضمن المستويات العليا، فوافق على ذلك ووصل إلى لندن في العاشر من كانون الثاني ١٩٣٦م.

وخلال الحرب العالمية الثانية أمضى السيد حسن تقي زاده السنتين الأولى من الحرب في كمبريج، وانهمك في المطالعة وكتابة بعض الرسائل والمقالات باللغة الإنكليزية، وصدر له خلال مدة إقامته في بريطانيا كتاباً باللغة الفارسية تحت عنوان «تاريخ إيران القديمة» في طهران، وكتاباً باللغة الإنكليزية حول هذا الموضوع في لندن، كما نشر سبعة كراسات على شكل مقالات باللغتين الإنكليزية والألمانية في مختلف المواضيع المتعلقة بعلم التاريخ.

بعد سقوط رضا شاه عام ١٩٤١م أصبح السيد حسن تقي زاده سفير إيران المختار في لندن بتاريخ ٢٧ كانون الأول ١٩٤١م، وبعد تطور العلاقات بين البلدين إلى مستوى السفارة ترقى إلى مستوى السفير الكبير وبموافقة البريطانيين على هذا الأمر لمدة ثلاث سنوات، وفي أيلول١٩٤٤م جاء إلى طهران جواً وظل فيها لمدة خمسة أسابيع ثم انطلق من طهران بتاريخ ٢٨تشرين الأول من العام نفسه عائداً إلى لندن جواً، وفي حوادث أذربيجان التي حدثت عام ١٩٤٥م أدى دوراً هاماً في الدفاع عن حقوق إيران وسيادتها واستقلالها في المنظمات العالمية، وفي العام نفسه قدم شكوى إيران ضد الاتحاد السوفيتي إلى مجلس الأمن الدولي وأتم هذا العمل حسين علاء.

انتخب السيد حسن تقي زاده في انتخابات مجلس الشورى الوطني للدورة الخامسة عشر ليكون نائباً عن مدينة تبريز، وفي شهر مهر ١٣٢٦ هـ.ش/ تشرين الأول ١٩٤٧ جاء إلى إيران في الوقت الذي أثارت نيابته في المجلس اعتراض عباس اسكندري، وفي شهر دي ١٣٢٨هـ.ش/ كانون الثاني ١٩٤٩ أصبح رئيساً لأول مجلس سنا (مجلس الشيوخ الإيراني)، ولكن عند حل مجلس الشيوخ الإيراني في شهر مهر ١٣٣١هـ.ش/ تشرين الأول ١٩٥٢م من قبل الدكتور محمد مصدق، رئيس الوزراء الإيراني، أصبح حسن تقي زاده دون عمل.

تميز السيد حسن تقي زاده بالذكاء والذاكرة القوية وخطه الجميل وكان

يملك اعتقاداً وإرادة خاصتين به وإذا أراد أحداً أن يحكم عليه، فلا بد أن نقول عنه «**انه عنصر وطني ويدعو إلى الحرية**» **والعديد من الكتاب يعتقدون بأن لحسن تقي زاده عقائد خاصة**»، في حين يعتقد هو«**بأن إيران لابد أن تكون أوربية الثقافة من بدايتها إلى نهايتها**»، ومن الجدير ذكره أن تقي زاده كان رجلاً محافظاً في العمل وخصوصاً في أيامه الأخيرة. كانت لديه اهتمامات كبيرة وخبرة عالية في معرفة العلوم الجامعة، ولذلك لم يلهث خلف المناصب، وهناك البعض مثل الدكتور علي شريعتي وإبراهيم صفائي انتقدوا في كتاباتهم أعمال السيد حسن تقي زاده، لكنه في بعض أعماله وإجراءاته، مثل اللجوء إلى السفارة البريطانية، بعد الهجوم على مجلس الشورى الإيراني في يوم ٢٣ حزيران ١٩٠٨، يرى ان الحق كان معه في هذا الصدد.

أصبح السيد حسن تقي زاده في آخر أيامه مقعداً ويتنقل عن طريق الكرسي المتحرك، وكانت زوجته الألمانية (خانم آتي) التي شرفها حسن تقي زاده بقبول الإسلام وأعطاها اسماً جديداً (عطية)، معه في كل مكان حتى وفاته في طهران بتاريخ ٨ بهمن ١٣٤٨ش/ ٢٨كانون الثاني ١٩٧٠م عن عمر اقترب من الرابعة والتسعين، ولم يكن له أولاد، وكان حسن تقي زاده إنساناً ذكياً وفي الوقت نفسه، كان يتقن اللغات التالية: العربية والفرنسية والألمانية والتركية والإنكليزية.

كانت رغبة السيد حسن تقي زاده ومشاعره وتحمسه طيلة حياته، وحسبما يذكر هو، تتركز حول خمسة أمور هي:

أولاً: العفة الأخلاقية العليا والسعي منذ بداية شبابه في سبيل التقوى والتدين والإيمان حتى الزهد الديني والنزاهة الحقيقية.

ثانياً: حب الوطن والكفاح من أجل المحافظة على استقلال إيران وسيادة أراضيها وعزة وحرية الشعب الإيراني.

ثالثاً: تأييد الطبقة الدنيا والكادحة والفقيرة في المجتمع، والجهاد ضد الطبقات المستغِلّة كافة، والسعي لإصلاح أوضاع الطبقات المحرومة من نِعَم

الحياة وتحقيق الرفاهية لها، والأكثر من ذلك خدمة التطور وتحسين الأوضاع الاقتصادية والصحية والعلمية لهذه الطبقات.

رابعاً: العِلم الخالص وبشكل خاص معرفة الحقائق عن طريق العلوم الطبيعية والفلكية والطبية والتاريخية والحكمة الطبيعية والكيمياء وغيرها من العلوم.

خامساً: الولع المفرط بتاريخ إيران واللغة والأدب الفارسيين.

شكلت هذه النقاط الخمس أكثر من ٩٠٪ من اهتمامات السيد حسن تقي زاده التي تحمس لها كثيراً وكانت لديه رغبة مفرطة بها، وينبغي لنا أن نذكر هنا أن ادعاء الرغبة والحماس الشديدين من صميم القلب لهذه الأُسس لم تكن تستلزم في واقع الأمر مطابقة العمل مع هذه الموازين، بل أنها تتركز حول أن من ذكر ذلك كان يعيش طيلة حياته بهذه المشاعر ليلاً ونهاراً، وكان ينوي العمل على أساس هذه المفاهيم من أجل فعل الخير وإتباع طريق الفضيلة والتقوى والديانة والخدمة الحقيقية للشعب في حياته بشكل مستمر، وإن كل ما فعله حسب اعتقاده هو من أجل الخير وإتباع الخالق وفي طريق الإصلاح حتى وإنْ كان يُعتقد أن عملاً من أعماله وفق اعتقاد بعض الأشخاص لم يكن صحيحاً، أي أن الشخص المذكور كان يتبع طريقة أرباب علم المعاني والبيان، الذين يرون صدق الكلام في مطابقته مع الإيمان به وليس كبعض الأفراد الذين يعدون المطابقة مع الواقع لوحدها شرطاً للصدق، وكما جاء في القرآن الكريم في سورة المنافقين: «**إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك لرسول الله والله يعلم أنك لرسوله والله يشهد أن المنافقين لكاذبون**»، أي أن ما يقولونه لا يطابق رأيهم الحقيقي وإن كان ذلك مطابق للحقيقة.

لذا فالمقصود أن السيد حسن تقي زاده ربما كان صادقاً في ادعائه، أي أن ما فعله كان القصد منه الحق والخير والصلاح لعامة الناس، حسب اعتقاده، ولا يوجد هناك شك في صدق هذا الادعاء، ولو أنه يتضح بشأن

بعض الأعمال أن الاعتقاد يكون خاطئاً، وإذا كان السيد حسن تقي زاده صادقاً في ادعائه بإتباع الأسس الخمسة التي زعم أنه كان ملتزماً بها طيلة حياته، فلابد وان تكون له عيوب وأخطاء في مقابل ذلك أيضاً، ويكفي أن نذكر أنه لا ينكر خطاياه ويضع دائماً احتمالاً بأن له عيوب وحالات تقصير لا تعد ولا تحصى، وأن أسوأ الباحثين لم يدركوا عيوبهم جميعها بالقدر الكافي، وبدون شك فأنه ذاته لم ينتبه إلى أكثرها وتمكن من الاستغفار فقط عن الأخطاء السابقة التي قام بها وانتبه لها فيما بعد.

وأما بشأن الخصال الذميمة الفطرية أو المكتسبة، فأنه كان يسعى لتهذيب نفسه كلما أدركها، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا السعي لا يحول دون بقاء الكثير من العيوب، وبالنظر لأن الشخص ليس معصوماً فأنه يتمكن من قياس الأعمال بالنيات، ومن وزن الحسنات والسيئات في ميزان العدل والإنصاف، وإذا لم يتغلب شر الأعمال على خيرها فإن دعاء الخير له عدة أعمال صالحة للمذنب، ويجب أن نضع تجنبه للذنوب الكبيرة وامتلاكه للنفس القدسية لمقاومة وساوس الشيطان والنفس الأمارة بالسوء في حقل منزلته، إذ أن السيد حسن تقي زاده لم يمارس ظلماً أو عدواناً ضد الآخرين ولم يرتكب الخيانة المتعمدة للبلاد والشعب ولحقوقهما، وهو بعيد عن الأعمال المذمومة مثل الإدمان على المسكرات أو الأفيون والقمار والأعمال المنافية للعفة خلال حياته ولم يتجه إلى الأعمال التي نهى الله والإنسان عن فعلها قدر الإمكان.

وكانت من بين الصفات التي كان يفتخر بها هي ابتعاده عن النفاق والخداع والغرور والتقرب إلى مدح الآخرين أو قدحهم وكان يقول ما يراه حقاً ويعمل به وان كان خلافاً لمعتقدات عامة الناس، وكان يتمتع بشجاعة أخلاقية واستقامة، ويعتقد هو من ناحية علمه ومعلوماته أنه لا يحيط سوى بخلاصة من مبادئ العلوم، وأنه وان كان قد تدخل في الآداب والتاريخ فأنه كان كالمحب للعلم أو كما يقول الغربيون «ليس من أهل الاختصاص والتبحر والإحاطة».

عقد السيد حسن تقي زاده مؤتمراً في دار المعلمين العليا بطهران بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٨م قدم خلاله شرحاً حول اللغة الفارسية واللغة البهلوية مؤكداً أن ما يقوم به المجمع اللغوي بتصفية اللغة الفارسية من المفردات العربية يُعد عملاً مضراً ولا فائدة منه، وهذا ما يؤكد أن السيد حسن تقي زاده كان يتابع بجدية الأبحاث المتعلقة باللغة والأدب الفارسي على الدوام وقدم أبحاثاً هامة في هذا المجال، وكان عارفاً باللغة البهلوية واستفاد كثيراً من إقامته في أوربا لتعلم هذه اللغة وتمكن من قراءة مجهولات اللغة البهلوية بشكل صحيح وسجل هذا الانجاز باسمه، ويمكن أن نذكر بهذا الصدد أن الخط البهلوي يُعد من أصعب أنواع الخط.

زاهـــــدي، أردشيـــــر

ولِدَ اردشير زاهدي عام ١٣٠٧هـ.ش / ١٩٢٨م في طهران، وهو الابن الأكبر لفضل الله زاهدي، قائد الانقلاب ضد الدكتور مصدق عام ١٩٥٣م، وبعد أن أكمل دراسته الابتدائية في طهران، سافر إلى بيروت لإكمال دراسته الثانوية، وحصل على الشهادة الثانوية من ثانوية بيروت الإسلامية في عام ١٩٤٦م، ثم سافر بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمواصلة دراسته الجامعية هناك، إذ دخل أردشير زاهدي كلية الزراعة بولاية يوتا الأمريكية، وحصل على شهادة التخرج منها في عام ١٩٤٩م، إلا أن وزارة الثقافة الإيرانية آنذاك عَدّت هذه الشهادة معادلة لشهادة البكالوريوس، ونظراً للتواجد الواسع والفعال لأردشير زاهدي في انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣م، إذ كان بمثابة حلقة وصل بين والده وأعداء الدكتور محمد مصدق خلال أحداث عام ١٩٥٣م الشهيرة التي أدت إلى سقوط حكومة الدكتور مصدق، فأنه تقلد شارة «رستاخيز» من الدرجة الأولى، وأصبح مستشاراً لمحمد رضا شاه في تشرين الثاني ١٩٥٣م.

تزوج أردشير زاهدي من ابنة محمد رضا شاه المدعوة شهناز في عام ١٩٥٧م، وقد أنجبت له بنت تدعى مهناز، إلا أن هذا الزواج انتهى أخيراً إلى الانفصال في عام ١٩٦٤م، وبعد زواجه توجه أردشير زاهدي في عام ١٩٥٩م إلى أوربا بصفته مبعوثاً خاصاً للشاه من أجل الاتصال والتباحث مع الطلبة الإيرانيين المعارضين للنظام البهلوي هناك، ولغرض الاستمرار في مهمته عُيِّنَ في آذار ١٩٦٠م سفيراً لإيران في واشنطن، وسعى في منصبه هذا إلى التفاهم مع الطلبة الإيرانيين المتذمرين هناك من نظام الشاه أيضاً، ولكنه لم يفلح في مهمته تلك، إذ لم يقتصر الأمر على رفض هؤلاء الطلبة ما جاء به أردشير زاهدي حسب، بل انه تعرض إلى هجوم من قبلهم، وتمكنوا من ضربه والنيل منه.

عمل أردشير زاهدي خلال مدة تولي أسد الله علم رئاسة الوزراء (تموز ١٩٦٢- آذار ١٩٦٤م) سفيراً لبلاده في لندن، وحافظ على منصبه هذا لمدة أربعة سنوات، أي للمدة من ١٩٦٢- ١٩٦٦م، كما شغل منصب وزير الخارجية الإيرانية في حكومة أمير عباس هويدا (كانون الثاني ١٩٦٥- آب ١٩٧٧م) في أوائل عام ١٩٦٧م، وبعد ذلك عُيِّنَ سفيراً لإيران في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عهد شاهبور بختيار، آخر رئيس وزراء في العهد البهلوي، ونحي عن منصبه في أوائل عام ١٩٧٩م، ويذكر عنه أنه لم يفارق حالة البذخ طالما كان سفيراً في واشنطن، وأنه أنفق في أثناء التنافس على انتخابات الرئاسة الأمريكية بين جيرالد فورد وجيمي كارتر مبلغ (١٢٠) مليون دولار للدعاية الانتخابية لغرض انتخاب جيرالد فورد.

عمل أردشير زاهدي بعد سقوط النظام البهلوي بمهمة الارتباط والتنسيق بين ابن الشاه المخلوع، الأمير رضا، والفريق باليزيان، الذي كان يتولى إدارة العمليات المضادة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، من المناطق الحدودية التركية - الإيرانية - العراقية، ومن الجدير بالذكر أن أردشير زاهدي معروف بميله للولايات المتحدة الأمريكية، وارتباطه بإدارة مخابراتها. **سردار بهادر، جعفر قلي خان أسعد بختياري**

هو الابن الأكبر للحاج علي قلي خان سردار أسعد، وقائد الفرقة البختيارية التي شاركت في فتح طهران عام ١٩٠٩م في أثناء حوادث الثورة الدستورية الإيرانية، وخلع محمد علي شاه (١٩٠٧-١٩٠٩م).

ولد عام ١٢٥٨ هـ.ش/ ١٨٧٩م، وبعد إكمال دراسته المتوسطة تعلم اللغة الفرنسية. في عام ١٣٢٣هـ.ق/ ١٩٠٥م لقب بلقب «سردار بهادر»، وفي أثناء فتح طهران عام ١٩٠٩ كان ضمن فرسان البختيارية واشترك بعد فتح طهران، في عضوية «الهيئة القضائية لمحكمة الثورة» التي شكلت للقصاص من رجال عهد «الاستبداد الصغير» الذين وقفوا ضد الثورة الدستورية في إيران، فبعد انتصار الثوار ولجوء محمد علي شاه للسفارة الروسية في طهران، ووصول أحمد شاه إلى العرش الإيراني، عينت اللجنة الإدارية حكومة مؤقتة تطلب منها بذل الجهود الكفيلة بالسيطرة على أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انهارت خلال المرحلة السابقة، وإدارة الدولة حتى اجراء الانتخابات.

خلال المدة الممتدة من عزل محمد علي ميرزا حتى مغادرته إيران التي اقتربت من الشهرين، شكلت في البلاد محكمة ثورية لمحاكمة أعوان ومؤيدي الشاه المخلوع والشخصيات المناوئة للنظام الدستوري في إيران، ضمت في عضويتها الشيخ إبراهيم زنجاني وجعفر قلي خان سردار بهادر بختياري وآخرين من الشخصيات البارزة والمؤيدة للدستورية، إذ تمكنت من محاكمة عدد من الأفراد الذين تعاونوا مع الشاه المخلوع خلال مرحلة «الاستبداد الصغير» وحكمت بالإعدام ضد كل من مفاخر الملك، وصنيع حضرت، واجودان باشي، وميرزا هاشم دوحي، وشيخ فضل الله نوري، ثم أصبح جعفر قلي خان قائداً للقوات الحكومية في الحروب الداخلية في أثناء الثورة الدستورية برفقة «يبرم خان» أحد قادة الثورة.

كان جعفر قلي خان أسعد بختياري موفقاً مع قواته في التصدي لمحمد علي شاه وقواته العسكرية، التي عاثت فساداً في مختلف المدن الإيرانية في

أثناء مرحلة «الاستبداد الصغير» في أردبيل وزنجان، حيث تعرضت القوات الحكومية إلى خسائر كبيرة في مختلف الميادين العسكرية على الأراضي الإيرانية وصولاً إلى العاصمة طهران، لذلك فقد استقبل جعفر قلي خان أسعد بختياري في أثناء دخوله طهران استقبالا حافلاً نتيجة للدور الذي قام به للإطاحة بالشاه وعودة الحياة الدستورية ولم يتوقف به الأمر عند ذلك بل شارك مع قواته بمحاصرة المجاهدين الدستوريين الذين هاجروا من تبريز إلى طهران تحت الضغط الروسي بقيادة ستار خان وباقر خان في ١٥ مرداد ١٢٨٩ هـ.ش/ ٦ آب ١٩١٠م.

عاد محمد علي ميرزا، الشاه المخلوع، في ٢٥ تير ١٢٨٩ ش/١٦ تموز ١٩١١م، ودخل بشكل سري إيران، مع بعض القوات العسكرية المزودة بالأسلحة والعتاد عن طريق الأراضي الروسية، وكان يهدف من وراء ذلك إلى السيطرة على العاصمة طهران، وإسقاط الحكومة الدستورية، إلا أن جعفر قلي خان أسعد بختياري تمكن من مواجهة القوات الموالية للشاه المخلوع والتي كانت بقيادة ارشد الدولة، فضلاً عن شقيق محمد علي ميرزا سالار الدولة، اللذان تحركا نحو العاصمة طهران لمهاجمتها واحتلالها، إذ ذهب جعفر قلي خان مع يبرم خان الأرمني وسردار ظفر بختياري، عم جعفر قلي خان، وآخرين إلى ورامين لمحاربة أرشد الدولة، الذي قاده مصيره إلى الإعدام عام ١٩١١، بسبب جريمة التمرد على السلطة السياسية في البلاد ومحاربتها، ثم ذهبوا بعدد أكبر من المقاتلين إلى محاربة سالار الدولة في أطراف مدينة بروجرد، ومع أن عددهم كان نصف عدد مقاتلي سالار الدولة، لكنهم تمكنوا من هزيمتهم، وفي الوقت نفسه تحرك جعفر قلي خان ومعه (٥٠٠) فارس نحو المناطق الشرقية لأذربيجان لقمع وهزيمة المعارضين من عشائر شاهسون، وبعد شهور من القتال والجهد العسكري تمكن جعفر قلي خان ويبرم خان الأرمني من هزيمتهم وجلبوا قادتهم أسرى إلى طهران.

يشرح جعفر قلي خان في مذكراته هذه القضية بالصورة الآتية قائلاً: «في

عام ١٣٢٧هـ.ق/ ١٩٠٩م جلس أحمد شاه على كرسي السلطة، وفي هذا الوقت ثارت عشائر شاهسون وأردبيل وقراجة داغ وزنجان على الحكومة، وذهبنا أنا ويبرم خان لتأديبهم، إذ تحركنا نحوهم ومعنا (٥٠٠) فارس بختياري و(٢٠٠) مقاتل و(٢٠٠) قوزاقي وعدد من المدافع، وبعد تسعة أشهر من القتال تمكنا من هزيمتهم واعتقال قادتهم وأسرآخرين وجلبهم إلى طهران».

بعد القضاء على الثورة الدستورية في إيران عام ١٩١١م واستقرار الأوضاع في البلاد ذهب أسعد بختياري إلى أوربا وظل هناك ثمانية أشهر، عاد بعدها إلى إيران عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، وفي عام ١٢٩٦ ش/ ١٩١٧ وبعد وفاة والده لقب بـ«سردار اسعد- القائد أسعد» وفي ٢٥ أسفند ١٢٩٨ ش/ ١٦ آذار ١٩١٩ عين حاكماً على مدينة كرمان، وظل في هذا المنصب لعامين ونصف تقريباً حتى شهريور ١٣٠٠ ض/ أيلول١٩٢٢م بعد أن قدم استقالته من هذا المنصب.

يشرح جعفر قلي خان في مذكراته أسباب استقالته من منصبه في كرمان قائلاً: **«أنوي أن أقدم استقالتي هذا الربيع، لأن راتبي الشهري أصبح ١٢٠٠تومان، مع أن مصرف بيتي ومخارجي الأخرى لايقل عن ٤٠٠٠ تومان، وبذلك يصيبني الضرر، كما إني مدين لآخرين بمبالغ كبيرة، وبذلك لم أكن قادراً لخدمة الدولة»** ثم غادر كرمان إلى طهران عام ١٣٠١هـ.ش/ ١٩٢٢م، وظل مقيماً فيها، وحل محله تيمور طاش في كرمان، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها آنذاك رضا خان، وزير الحربية، لارجاعه مرة أخرى إلى الحكم، إذ سعى لتعيينه والياً على خراسان، لكنه لم يتمكن من ذلك، وبذلك تأخر تعيينه.

يعلق على هذا الموضوع في مذكراته قائلاً: **«اليوم في إيران هناك فرصة عمل لثلاثة أشخاص: الأول من خلال وزارة الخارجية أو الأجانب، ويعني هذا عن طريق الروس أو البريطانيين، والثاني من يعطي المال، والثالث من**

يدخل إلى الجمعيات والأحزاب، وأنا لست من هذه الأصناف الثلاثة.... لذلك تم تأخير عملي وتعليقه على حاله».

ظل جعفر قلي خان بختياري مقيماً في طهران حتى فروردين ١٣٠٢ش/ نيسان ١٩٢٣ عندما أصبح حاكماً على خراسان التي ظل فيها حتى اردیبهشت ١٣٠٣/مايس ١٩٢٤، أذ قدم استقالته إلى رضا خان، رئيس الوزراء الإيراني، التي وافق عليها لاحقاً، وبعد عودته إلى طهران، انتخب نائباً في مجلس الشورى الوطني مرشحاً من قبل البختياريين، في الوقت الذي كانت فيه صراعات شديدة بين أنصار رضا خان وسيد حسن مدرس، الذي كان يرأس الأقليات في المجلس.

قدم جعفر قلي خان في عهد حكومة رضا خان مقترحاً لمجلس الشورى الوطني بازالة ألقاب العسكريين، وعلى أثرها تغيّر اسمه من جعفر قلي خان سردار أسعد بختياري ليصبح جعفر قلي أسعد بختياري.

أصبح جعفر قلي أسعد في شهرمور ١٣٠٣ ش/أيلول ١٩٢٤ وزيراً للبريد والتلغراف في وزارة سردار سبه رضا خان، وفي أبان ١٣٠٣ ش/تشرين الثاني ١٩٢٤م ذهب مع سردار سبه إلى خوزستان (عربستان) لقمع الحركات العربية التي كان يقودها الشيخ خزعل، وعلى الرغم من أن جعفر قلي أسعد تم عزله مس منصب وزير البريد والتلغراف في تيرماه ١٣٠٥ش/تموز ١٩٢٦، إلا أنه كان مقرباً من الشاه، بل أنه في كثير من الأحيان كان مرافقاً له، لذلك عُيِّنَ في النصف الأول من عام ١٣٠٦هـش / ١٩٢٧م وزيراً للحرب في حكومة مخبر السلطنة هدايت، التي شكلت على أثر استقالة حكومة مستوفي الممالك من رئاسة الوزراء، وفي هذا العام التحق جعفر قلي بختياري كسائر الوزراء ونواب المجلس بحزب «إيران نو» الذي لم يستمر طويلاً بسبب حله بعد ستة أشهر، وفي زمن وجوده في وزارة الحرب، وبسبب مرض زوجته عزت السلطنة، سافر إلى ألمانيا، وبعد شهرين عاد إلى إيران، ومجدداً احتفظ

بهذا المنصب في حكومة محمد علي فروغي ذكاء المُلك عام ١٣١٢هـ.ش/ ١٩٣٣م.

كان جعفر قلي خان أسعد بختياري في أثناء إلغاء الدولة القاجارية وتأسيس الدولة البهلوية من المدافعين عن رضا خان إلى الحد الذي كان فيه يحمل تاج الياقوت في أثناء مراسيم تتويج رضا شاه عام ١٩٢٦م، وكان يُعد من الأشخاص المقربين لرضا شاه بعد الوزير المقتدر تيمور طاش، إلا أن ذلك الإهتمام لم يستمر طويلاً، ففي ٨ آذر ١٣١٢ ش/ ٢٩ كانون الأول ١٩٣٣ وبعد شهرين من وفاة تيمور طاش اتهم جعفر قلي خان أسعد بالتآمر لإسقاط الدولة البهلوية والتعاون مع بعض البختياريين لإعادة السلطة القاجارية من جديد، لذلك تم اعتقاله وألقي به في سجن القصر بطهران ولمدة أربعة أشهر أي حتى ١٠ أو ١٣ فروردين ١٣١٣ ش/ ٣٠ أيار أو نيسان ١٩٣٤ ليكون مصيره القتل داخل السجن في طهران بعد عمر ناهز الخامسة والخمسين.

إنَّ سوء الظن الذي كان يحمله رضا شاه تجاه جعفر قلي خان أسعد بختياري كان نتيجة خشيته من البختياريين، بوصفهم عشائر كبيرة وقوية وتمتلك السلاح وتسيطر على أغلب الميادين النفطية في بختياري وبعض مناطق عربستان، وإن البختاريين يتمتعون بالحماية من قبل البريطانيين الذين ربما يتعاونون معهم لخلعه عن عرش السلطنة حسبما كان يعتقد، لذلك فإن قدرة رضا شاه كانت تكمن في كتمانه أفكاره ومقاصده القلبية ونواياه، ولغرض إثارة سوء الظن لديه يكفي أن تنشر إحدى الصحف الأجنبية بعض الأكاذيب ضد أي شخص وتتهمه بالتآمر ضد رضا شاه، ليصدقها ويتخذ الإجراءات اللازمة لعزل ذلك الشخص.

لم يتوقف الأمر عند ذلك، بل الانكى منه أن التقارير السرية التي كانت تصل إلى رضا شاه تؤكد بأن جعفر قلي خان أسعد البختياري ورؤساء البختيارية اتفقوا مع البريطانيين لإثارة الاضطرابات في الجنوب الإيراني،

وبعد قطع الارتباط بين المركز والجنوب الإيراني فإنهم سيقومون باستدعاء الأمير القاجاري محمد حسن ميرزا، ولي العهد المخلوع والمتواجد في باريس، ليجعلوا منه شاهاً لإيران، بدلاً من رضا شاه، علماً أن العلاقة بين رضا شاه والبريطانيين كانت سيئة آنذاك بسبب مطالبة رضا شاه البريطانيين بزيادة العوائد النفطية لشركة النفط الانكلو- إيرانية، والبريطانيين يرفضون ذلك.

إنَّ قصة إلقاء القبض على جعفر قلي خان أسعد البختياري تتلخص في أن رضا خان أفشار، حاكم أصفهان، ذكر بأن رضا شاه قرر ذات يوم من عام ١٣١٢ ش/ ١٩٣٣م الذهاب إلى شمال إيران، وبعد أن علم البختياريين بذلك أرسلوا (٤٠) أربعين رجلاً منهم إلى طهران وبشكل سري وبنوايا مبيتة من قبلهم لقتل رضا شاه في أثناء رحلته إلى الشمال الإيراني في طريق جالوس، وبعد أن تأكد رضا خان أفشار جيداً من نوايا البختياريين واصرارهم على تنفيذ الخطة، أسرع الأخير بالذهاب إلى طهران ليلاً ليتمكن من توصيل الخبر إلى رضا شاه، الذي قام هو الآخر، بعد علمه بالخطة من رضا خان أفشار، بإرسال فرقة عسكرية إلى الشمال الإيراني لاعتقال هؤلاء الأربعين مسلحاً.

عند رحلة رضا شاه إلى الشمال الإيراني اصطحب الأخيرجعفر قلي خان أسعد البختياري، الذي كان قد تولى منصب وزير الحربية في حكومة مخبر السلطنة هدايت، معه في تلك الرحلة مع بعض رجال الدولة أمثال إبراهيم قوام، وقوام الملك الشيرازي وغيرهما، وبينما كانوا في أحد الليالي يلعبون جميعاً لعبة الورق (القمار) في ظل مجلس كان يسوده الفرح والبهجة في بابُل[1] وكان الرابح في لعبة الورق هو سردار أسعد الذي كان يمتلك المقام والمال والاحترام لعلاقته الرفيعة بالشاه.

في أثناء تلك الليلة كان رضا شاه يذهب كل نصف ساعة إلى الغرفة

(١) بابُل بضم الباء الثانية: مدينة إيرانية تقع على شاطيء بحر قزوين في شمال إيران.

المجاورة لغرفة لعب (القمار) ليقرأ التلغرافات الواردة إليه بخصوص ما كان يدبر له، وبعد الانتهاء من لعبة القمار والتأكد من إلقاء القبض على الأربعين مسلحاً من البختياريين حسبما يدعي رضا شاه، قام العقيد سهيلي مع بعض ضباط الشرطة وبشكل مفاجئ باقتحام غرفة سردار أسعد بختياري واعتقلوه ومن ثم أرسلوه إلى سجن القصر في طهران، والغرابة في هذا الموضوع أن العقيد سهيلي بعد اقتحامه لغرفة سردار أسعد وإلقاء القبض عليه قام بتفتيش جيوبه ليقوم برد جميع الأموال التي ربحها جراء لعبة القمار إلى رضا شاه.

يذكر سردار أسعد في التحقيقات الشكلية التي جرت معه بعد الاعتقال عن صحبته ورفقته لرضا شاه مؤكداً بأن الأخير كان جندياً قوزاقياً بسيطاً ومثابراً في منطقة سواد كوه، وأنهما كانا معاً في أغلب الحروب الداخلية التي جرت في إيران في أثناء الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥-١٩١١م) في معظم المناطق الإيرانية التي شهدتها الأحداث، ويشير أيضاً إلى أن رضا شاه كان تابعاً لإمرته عسكرياً في تلك المرحلة، إلا أن تلك الكلمات التي أراد من ورائها أسعد بختياري أن يكسب ود رضا شاه إلى جانبه، لم تجد نفعاً لاسيما وان الأخير كان قد اتخذ قراراً بقتل سردار أسعد فبعد سجنه دس السم له في الطعام، لكن السجين كان مدركاً للأمر جيداً حيث امتنع عن تناول الطعام، وعلى الرغم من نقله من سجن القصر إلى السجن المركزي بطهران، إلا انه استمر في الإضراب عن الطعام، الأمر الذي دفع أتباع الشاه إلى قتله بطريقة أخرى، عندما قاموا بخنقه بعد أن اشتبكوا معه وضربوه وسيطروا على حركته وقتلوه في ١٣ فروردين ١٣١٣هـ.ش / ٢ نيسان ١٩٣٤م، وهناك احتمال آخر من أنهم زرقوا له السم عن طريق الدواء (الكانونه) في وريده، ومن ثم أرسلوا جثته المتورمة إلى مقبرة أصفهان ودفنوه في «تخت بولاد» بدون أي تشريفات أو مراسم دفن، بل حتى انه لم يسمح لعائلته بإقامة مراسيم الفاتحة.

كان سردار اسعد يمتلك علبة تجميل كان يضع كافة احتياجاته الشخصية

فيها، وبعد قتله سلمت هذه العلبة إلى زوجته، التي وجدت في مكان سري منها تحت العلبة بعض الأوراق التي كتبت بخط سردار أسعد نفسه، ذكر فيها كيف انه سجن في زنزانة صغيرة وكيف حاول أتباع رضا شاه ومؤيدوه دس السم له وتعذيبه، وهذا كان دليلاً على أن سردار أسعد لم يمت موتاً طبيعياً كما ذكرت آنذاك بيانات الحكومة الإيرانية، وقد انتشرت تلك المعلومات بعد سقوط رضا شاه في أيلول ١٩٤١، لذلك فإن قتل سردار أسعد، فضلاً عن قتل تيمور طاش ونصرت الدولة وحسن المدرس وغيرهم كان بدون إثبات الجرم أو محاكمتهم في حاكمة عادلة، وكانت تلك القضايا تمثل ملفات الجرائم الكبيرة التي ارتكبها النظام الديكتاتوري الذي استمر لعشرين عاماً في عهده.

لم تكشف حتى الوثائق البريطانية التي تم نشرها خلال الآونة الأخيرة، ولم يتم الحصول على أية معلومات منها تؤيد أن سردار أسعد كان متآمراً على رضا شاه أو يحمل له نوعاً من الكره أو الضغينة، وهذا ما يؤكد أن عملية قتله كانت مجرد دسيسة وفتنة قام بها محمد حسن آيرم، رئيس الشرطة الإيرانية، الذي كانت له قرابة شخصية مع إحدى نساء الشاه (الملكة عصمت الملوك دولت شاهي).

بقتل سردار أسعد انطفأ نجم البختياريين واعتقل عدد كبير من رؤسائهم، وفي السنوات الأخيرة من حكم رضا شاه اعدم الكثير من البختياريين في سجن القصر بطهران، وهرب الآخرون إلى خارج إيران، وظل البختياريون بعيدون عن الساحة السياسة الإيرانية حتى عام ١٣٢٩ ش/ ١٩٥٠م عندما قرر محمد رضا شاه الارتباط والزواج من ثريا اسفندياري البختيارية، عندها بدأت علاقات السلطة السياسية تتحسن مع البختياريين تدريجياً.

سردار فاخر، رضا حكمت
«القائد الذي لم يكن قائداً»

رضا حكمت نجل حسام الدين شيرازي، الملقب بمشار الدولة ومسيح المُلك، وحفيد الحاج ميرزا حكيم باشي، الذي كان من الأطباء البارزين والمشهورين في مدينة شيراز. ولِدَ رضا حكمت في طهران في عام ١٣١١هـ.ق/ ١٨٩٣م حينما كان والده يعمل في الطبابة داخل بلاط ناصر الدين شاه.

درس المرحلة الابتدائية في المدرسة العلمية ثم أكمل الدراسات المتداولة في تلك المرحلة، وسافر إلى شيراز في ١٣٢٢هـ.ق/ ١٩٠٤م أي عندما كان في سن الحادية عشر من العمر، وبعد أن قُتل والده على أيدي معارضي الحياة الدستورية (المستبدين) بالقرب من منطقة نيريز في محافظة فارس عام ١٣٢٦هـ.ق/ ١٩٠٨م بسبب تأييده ومرافقته للدستوريين في أثناء الثورة الدستورية الإيرانية، بذل جهوداً استثنائية لتأسيس الحزب الديمقراطي في فارس، ونال لقب «فاخر السلطنة» باقتراح من مخبر السلطنة، والي فارس، وبأمر من أحمد شاه القاجاري في عام ١٣٣٢هـ.ق/ ١٩١٣م.

كان رضا حكمت طوال الحرب العالمية الأولى عضواً في جمعية «المحافظين على الاستقلال وعمل الدرك»، ومارس آنذاك نشاطاً واضحاً ضد البريطانيين عندما كان يعيش في كازرون في إقليم فارس مما أثار غضب فرمانفرما، حاكم فارس، الذي وقف ضده، وأصدر أمراً بمصادرة ممتلكاته بسبب عناده وعدم تسليم نفسه إلى السلطات الحكومية، إذ جاء إلى طهران عن طريق بختياري وقم في أيار ١٩١٧، وبذل جهوداً واضحة لتأسيس «مجلس اتحاد الجنوب»، في أثناء تولي علاء السلطنة لرئاسة الحكومة، وفي عام ١٩١٨ تم الإفراج عن ممتلكاته من قبل الحكومة، ونال لقب «سردار فاخر» الممنوح له من لدن أحمد شاه بناء على اقتراح تقدم به صمصام السلطنة، ولكنه مع ذلك نفيّ إلى أوروبا لمدة أحد عشر شهراً بسبب معارضته

للاتفاقية الإيرانية - البريطانية لعام ١٩١٩ الموقعة من لدن وثوق الدولة، رئيس الحكومة الإيرانية، وبرسي كوكس، السفير البريطاني في طهران، ومن ثم عاد إلى إيران في آب ١٩٢٠، وكُلِفَ بعد مدة من قبل حكومة مشير الدولة بالذهاب إلى غابات الشمال ليطلب من ميرزا كوجل خان الانفصال عن البلشفيين، وقد أدى هذه المهمة بنجاح.

بدأت المرحلة الأولى من النشاطات البرلمانية لسردار فاخر منذ الدورة الرابعة لمجلس الشورى الوطني (صيف ١٩٢١) حيث انتخب نائباً عن مدينة آباده، وشارك في مجلس المؤسسين الخامس(١٩٢٥) ممثلاً عن مدينة آباده أيضاً، ومن ثم سافر إلى أوربا التي عاد منها بعد مدة قليلة، فانتخب نائباً في الدورة التشريعية السابعة ممثلاً عن مدينة شيراز واستمر نائباً في الدورة التشريعية الثامنة عن مدينة آباده، إذ كان عضواً في الكتلة البرلمانية لحزب «إيران نو-إيران الجديدة» وفي نهاية هذه الدورة توفي مستوفي الممالك، الرجل السياسي المعروف في ٢٨ آب ١٩٣٢ في منزله، وعندها أشيع في تلك الأيام بأن رضا حكمت دس السم له، مما اضطره لمغادرة إيران إلى أوربا ليمضي فيها سنة كاملة عاد بعدها إلى بلاده، وتولى في إيران مناصب مختلفة، حيث عُيِّنَ في صيف ١٩٣٤ حاكماً لكركان لمدة سبعة أشهر، وفي عام ١٩٣٦ حاكماً ليزد لمدة سنتين، ومن ثم عُيِّنَ حاكماً لكرمان في عام ١٩٤٠ بعد أن عانى كثيراً من البطالة لمدة سنتين.

بدأت الرحلة الثانية من النشاطات البرلمانية لسردار فاخر بعد أيلول ١٩٤١، أي بعد مهاجمة القوات البريطانية والسوفيتية لإيران وسقوط رضا شاه، فقد تمكن من أن يشق طريقه إلى مجلس الشورى الوطني في دورته الرابعة عشرة نائباً فيه ممثلاً عن مدينة شيراز، وكان ضمن مجموعة النواب المستقلين، وتولى في الوقت نفسه إدارة المديرية العامة للإحصاء، وأصبح في ربيع عام ١٩٤٦ محافظاً لكرمان وبلوجستان للمرة الثانية، وتوجه في أوائل خريف ١٩٤٦ إلى شيراز برفقة اللواء فضل الله زاهدي لإخماد فتنة فارس، إذ نجح في هذه المهمة بسبب نفوذه بين عشائر إقليم فارس.

أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الإيراني بزعامة أحمد قوام السلطنة، وتمكن من أن يشق طريقه إلى مجلس الشورى الوطني في دورته الخامسة عشرة نائباً ممثلاً عن شيراز، وتولى رئاسة مجلس الشورى الوطني بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٤٧ بعد صراع شديد مع حسن تقي زاده، وتولى منذ ذلك الوقت رئاسة المجلس في كثير من الدورات المقبلة حتى الدورة التشريعية العشرين، وفي أثناء توليه رئاسة مجلس الشورى الوطني للمرة الأولى تم رفض اتفاق قوام- سادتشكوف المنعقد في ٤ نيسان ١٩٤٦ في جلسة مجلس الشورى الوطني ليوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٧ من قبل النواب وطرح اتفاق كاس- كلشائيان بشأن تأمين حقوق الشعب الإيراني من النفط.

إنَّ سردار فاخر الرجل البدين، وذو الأنف الخرطومي الكبير جداً، والعينين الكبيرتين، والنظرة المليئة بالهيبة، والوجه الذي يميل إلى اللون الأحمر، كان يبدي دراية خاصة في إدارة جلسات المجلس، وكان النواب كافة ومن مختلف الكتل والأحزاب يحسبون له حساباً خاصاً ويحذرون من عصبيته النادرة الوقوع، وكان في الوقت نفسه حسن الخلق وسريع الغضب، وكان عندما يغضب من تصرفات النواب في بعض الأحيان في أثناء إدارته لجلسات المجلس، يطلق كلاماً وجملاً تثير الضحك لدى النواب، مما يجعله يضحك معهم أيضاً.

وعندما سقطت حكومة قوام السلطنة في العاشر من كانون الأول ١٩٤٧م، أشيع بأن سردار فاخر شارك في مؤامرة لإسقاطها، ولكن رضا حكمت مع ذلك لم يوافق على تولي منصب رئاسة الوزراء على الرغم من رغبة أغلب نواب المجلس بتوليه هذا المنصب، وصدور أمر تكليفه لرئاسة الحكومة كما يبدو، لكنه استقال من رئاسة الوزراء مباشرة، أي أنه رفض تولي هذا المنصب وانتهت حكومته التي لم تستمر سوى يوماً واحداً (١٣ كانون الأول ١٩٤٧)، وتولى سردا ر فاخر رئاسة مجلس الشورى الوطني في دورته السادسة عشرة أيضاً، ولكنه لم يشارك في الدورة التشريعية السابعة عشرة التي بدأت في أثناء مدة تولي الدكتور مصدق لرئاسة الوزراء.

انتخب نائباً في مجلس الشورى الوطني لدورته الثامنة عشرة ممثلاً عن شيراز بعد انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣ ضد حكومة مصدق، وتولى رئاسة المجلس مرة أخرى أيضاً منذ بداية ربيع عام ١٩٥٤، وظل في منصبه هذا حتى نهاية أيار ١٩٦٠، وتزامنت هذه المدة مع تولي فضل الله زاهدي (١٩٥٣- ١٩٥٥) وحسين علاء (١٩٥٥- ١٩٥٧) والدكتور منوجهر إقبال (١٩٥٧- ١٩٦٠) رئاسة الوزراء، وكان نائباً في مجلس الشورى الوطني عن الدورة التشريعية العشرين ممثلاً عن مدينة شيراز أيضاً، فضلاً عن رئاسته لمجلس الشورى الوطني، إذ كان رئيساً إداريا للمجلس بعد حله من قبل الدكتور علي أميني، رئيس الوزراء، في التاسع من أيار ١٩٦١ وحتى أيلول ١٩٦٣، وفي أثناء توليه رئاسة المجلس المذكور جرى تأسيس المكتبة الجديدة للبرلمان، وطبع معجم دهخدا.

عند انتخاب مجلس الشورى الوطني لدورته الحادية والعشرين، ومنذ تاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٣م فصاعداً سلمت رئاسة المجلس إلى المهندس عبدالله رياضي، ولم يسند أي منصب لسردار فاخر حكمت الذي توفيَّ في عام ١٩٧٣م، إذ أمضى أغلب أوقاته خارج البلاد لغرض العلاج.

كان سردار فاخر حكمت قد تزوج من ابنة ميرزا سيد علي خان مهذب الدولة في عام ١٣٢٧هـ.ق/ ١٩٠٩م، وكانت ثمرة هذا الزواج نجله الذي أكمل دراساته الجامعية في اختصاص الطب، وكان لسردار فاخر حكمت وقار وشخصية إدارية خاصة، إذ كان يدير جلسات مجلس الشورى الوطني بشكل جيد، ولكن عيبه الشخصي الكبير هو مواصلته واستمراره في لعب القمار الذي كان ينتهي أحيانا إلى سحب شيك دون رصيد، ولا نبالغ إذا ذكرنا أن محمد رضا شاه قام في أحد المرات بدفع كافة القروض المترتبة على رضا حكمت.

سمكو، إسماعيل خان قشقايي

ينتسب إسماعيل خان سمكو إلى عشيرة عبدو، أحد أفخاذ قبيلة شكاك الكردية التي تسكن أذربيجان الغربية الإيرانية، وكان إسماعيل خان شخصية بارزة وخطيباً متكلماً يستطيع التأثير في مسامع متلقيه بسهولة كبيرة ومقاتلاً شجاعاً وفطناً ذكياً رغم جهله القراءة والكتابة[١]. مارس نشاطاً سياسياً كبيراً جعله معروفاً في الدوائر الدبلوماسية الروسية والبريطانية والإيرانية والعثمانية، ففي سفارة كل واحدة من هذه الدول، وفي وزاراتها الخارجية كان يوجد ملف كبير عن سمكو حسب تعبير إحدى الوثائق الروسية.

هو إسماعيل أغا ابن محمد باشا ابن علي خان، وهو زعيم كردي إيراني. ولِدَ في عام ١٨٩٥م بكردستان إيران. قاد العديد من حركات التمرد والعصيان ضد الحكومات الإيرانية المتعاقبة مابين عام ١٩٢٠وحتى ١٩٣٠م في المناطق الكردية الواقعة غرب إيران، ومما كان دافعاً لذلك ويؤلمه كثيراً مصرع أخيه المدعو جعفر أغا أو جوهرأغا عام ١٩٠٥م في مدينة تبريز[٢] على أثر خدعة،

---

(١) يذكر الدكتور حسن كريم الجاف أن إسماعيل أغا على الرغم من جهله القراءة والكتابة، فأنه لم يكن مهتماً بالسياسة حسب، بل وفي الحياة الثقافية أيضاً، ويؤكد أن اهتمامه ذلك يتجسد من خلال اشرافه على اصدار جريدة كان يُصدرها مع عبد الرزاق بدر خان بعد استبعاده من لدن السلطات الإيرانية عام ١٩١٤م، ومن الجدير ذكره هنا أن الإشراف على جريدة يتطلب مستوى ثقافياً عالياً كي يكون الشخص المشرف ملماً بعمله، وليس شخصاً يجهل القراءة والكتابة، علماً أن حسن الجاف لم يذكر لنا اسم الجريدة التي كان يُصدرها. يُراجع: حسن كريم الجاف، المصدر السابق، المجلد الرابع، ص١١٥.

(٢) يشير أحمد كسروي إلى هذا الموضوع مؤكداً أن محمد باشا، رئيس قبيلة شكاك الكردية وابنه جعفر أغا أعلنا عصيانهما ولم يكفا عن الاغارة على المناطق القريبة للمناطق التي كانوا يقطنون فيها (بالقرب من الأراضي التركية)، وقد حذر نظام السلطنة، حاكم أذربيجان بعد ذهاب ولي العهد محمد علي ميرزا إلى طهران، جعفر أغا واستدعاه إلى تبريز وعهد اليه بمهمة الاشراف على أرمينيا لايقاف حالة الشغب التي انتشرت هناك، وفي ظل تطورات الأحداث أبرق محمد علي ميرزا تلغرافيّاً من طهران يأمر نظام السلطنة بأن يقتل جعفر أغا، وتنفيذاً لذلك استدعى نظام السلطنة أحد قادة الفرسان في قره داغ المدعو محمد حسين خان ضرغام إلى قصره، وفي الوقت نفسه سلم بعض الخدم في القصر وغيرهم البنادق=

نتيجة لمواقفه المعادية للحكومة الإيرانية، في الوقت الذي كان فيه قبل مصرعه، قد كبد الحكومة نفسها خسائر جسيمة لعدة سنوات، وأقام خلال مدة تمرده على الحكومة الإيرانية علاقات واضحة مع الدول الأجنبية سواء منها المجاورة وغير المجاورة مثل روسيا والدولة العثمانية وبريطانيا وألمانيا، وقدمت هذه الدول له الكثير من المساعدات وبشتى السبل، وكانت لسمكو علاقات وثيقة مع الدوائر القومية الكردية، كما أنه تزوج من إحدى أخوات السيد طه الشمزيني، أحد الشخصيات الكردية ذات النفوذ الأكبر على الجانب الآخر من الحدود، الذي كان له دور كبير في حياة سمكو السياسية، ومن ناحية أخرى أنه تعاون مع الزعيم الوطني عبد الرزاق بدر خان بك، الذي التجأ إلى كردستان الشرقية، وأسسا أول مدرسة كردية في مدينة خوي في تشرين الأول١٩١٣م، كما قاما بتأسيس جمعيتين سياسيتين قوميتين ولأول مرة في تاريخ كردستان الشرقية، وهما جمعيتي «جيهانداني - معرفة العالم»، التي تأسست عام ١٩١٢م، وجمعية «استخلاص كردستان»، اللتان طالبتا قيادة النضال الكردي الموحد بانشاء دولة كردستان المستقلة الموحدة.

اشتبك إسماعيل أغا لعدة مرات مع القوات الحكومية وحقق انتصارات

=والمسدسات وجعلهم على أهبة الاستعداد في الطابق الأرضي من القصر، ثم استدعى بعد ذلك جعفر أغا، ودخل الأخيرمع أتباعه إلى القصر دون أن يسيء أحد الظن ونزلوا بهم في فناء القصر، ومن ثم صعد جعفر أغا السلم لغرض لقاء نظام السلطنة، إذ قاده الخدم إلى غرفة صغيرة، وبمجرد أن جلس في الغرفة بانتظار نظام السلطنة، حمل محمد حسين خان ضرغام بندقيته ووجهها نحو جعفر أغا، فقفز الأخير ثم سقط مسلماً الروح بعد اطلاق عدة اطلاقات نارية نحوه، وبمجرد أن سمع أتباعه صوت الرصاص وتأكدوا منه، صعدوا السلم وهم يطلقون الرصاص وهرب الخدم، وبعد أن وصلوا إلى جثة جعفر أغا وجدوه ميتاً، لذلك لم يصمدوا وخافوا على أنفسهم وفتحوا النافذة وتسلقوا الواحد تلوى الآخر حتى ارتقوا السطح، ومن هناك وصلوا إلى الطريق الخارجي ومضوا وهم يطلقون النار من بنادقهم، وقد علقت جثة جعفر أغا مع جثتين أخريين من أتباعه الذين قتلوا في الحادثة نفسها في عالي قابو بتبريز، ويذكر كسروي أيضاً بأنه شاهد تعليق الجثث الثلاثة وهي منكسة الرؤوس هناك. للتفاصيل أكثر يُراجع: أحمد كسروي، تاريخ مشروطه إيران، مؤسسة انتشارات نگاه، جاب بنجم، تهران، ١٣٨٨ ش، ص ١٥٧- ١٥٨.

واضحة عليها، فعندما عزم أسماعيل أغا على الإغارة على أرومية في عام ١٣٣٦هـ.ق/ ١٩١٧م، أرسلت الحكومة الإيرانية ظفر الدولة مع مجموعة من عناصر القوزاق للقضاء عليه، ولكن القوات الحكومية اندحرت خلال تلك المعركة بسبب المساعدات التي قدمتها الحكومة العثمانية إلى إسماعيل أغا، سواء من ناحية إرسال مجموعة من الأفراد لمساعدته أو من خلال إرسال الأسلحة له، وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها استخدمت الحكومة الإيرانية شتى الطرق من أجل إغتياله أوالنيل منه، فأرسلت له في عام ١٩١٩م عن طريق مكرم المُلك، وكيل حاكم أذربيجان، قنبلة موقوته أسفر إنفجارها عن مقتل أخيه الأصغر علي أغا شكاك، الأمر الذي زاد في مقاومته للحكومة الإيرانية ألى الحد الذي تحول إلى أبرز عنصر في النضال التحرري الكردي في إيران.

وفي أعقاب ذلك قررت الحكومة الإيرانية إرسال العقيد ملك زاده مع مجموعة من عناصر الدرك لغرض القضاء على حركة إسماعيل أغا، ولكن هذه المجموعة استسلمت أمام قوات إسماعيل أغا سمكو دون أن تشتبك معها، وقام الأخير بعد استسلام القوات الحكومية بقتل قوات الدرك كافة بعد أن جردهم من السلاح بينما أطلق سراح قائدهم العقيد ملك زاده، وأثارت النتيجة تساؤلات مختلفة وشائعات عديدة بهذا الشأن تحدثت حول تسوية بين إسماعيل آقا والعقيد ملك زاده مخطط لها من لدن الأجانب، وفي غضون مدة وجيزة تمكن مقاتلو إسماعيل أغا من تحرير مدن سلماس وخوي وسلدز وسقر وبانه، مستغلاً بذلك ماكان يجري في إيران من قلاقل وانتفاضات في أنحاء البلاد الأخرى، وفي الوقت نفسه انضم بهادر السلطنة، حاكم سقز ويانه، إلى إسماعيل أغا سمكو، واعلن الأخير نفسه ملكاً على «كردستان الشرقية» بعد أن ضم اليها العديد من المناطق الكردية المجاورة، وشكل حكومته التي حاولت أن تقيم علاقات دبلوماسية مع الدول الأجنبية.

عقد إسماعيل أغا سمكو اتفاقيات مع خانات عشائر لورستان بشأن

الأعمال المشتركة ضد طهران، الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية في ظل الهزائم المتلاحقة في هذه المناطق إلى الاستعانة ببعض المتنفذين في المنطقة للقضاء على حركة إسماعيل أغا، وعندما انتقلت رئاسة الوزراء من مشير الدولة إلى قوام السلطنة في حزيران ١٩٢٢م أرسل الأخير قوة عسكرية إلى أرومية للقضاء على إسماعيل أغا بعد شراء ذمم بعض الشخصيات الكردي، ومنهم الأمير الكردي الموالي للحكومة الإيرانية، المدعو سام خان أمير أرشد، الذي منحته الأخيرة لقب «سردار - قائد»، ومن ثم توجه على رأس عدة آلاف من القوات الحكومية، وحقق في البداية انتصارات في عدد من المعارك التي جرت بين الطرفين، كما تمكنت قوة مشتركة من أتباع سام خان أمير أرشد وقوات الجندرمة والقوزاق من إعادة احتلال مهاباد التي سيطرت عليها قوات إسماعيل أغا، إلا أن الأخير تمكن من أن يشن هجوماً مضاداً ضد القوات الحكومية ومؤيديهم من متنفذي المنطقة، تمكن من خلاله من استعادة المناطق التي خسروها سابقاً وكبدو القوات الحكومية التي اندحرت أمام قوات إسماعيل أغا في منطقة تدعى «تسوج»، وقُتِل خلال المعركة التي دارت بين الجانبين قائد القوات الحكومية سام خان أمير أرشد نفسه.

حاول إسماعيل أغا سمكو تشكيل تحالف كردي بين العشائر الكردية الثائرة آنذاك، ولكن جهوده في هذا المجال لم تحقق شيئاً على الرغم من اتصاله بجعفر سان، رئيس عشائر هورمان، وطلبه منه باعلان التمرد على الحكومة الإيرانية في مناطقه، إلا أن الأخير لم يستجب لطلب إسماعيل أغا، ولأجل الهدف نفسه سافر الأخير إلى السليمانية ليعقد اتفاقاً للتعاون مع شيخ محمود، حاكم المدينة، وعلى الرغم من الحفاوة التي قوبل بها هناك، إلا أن الطرفين لم يتوصلا إلى أي اتفاق فيما بينهما، وفي الوقت نفسه حاول إسماعيل أغا الحصول على مساعدة الأتراك والبريطانيين، ولكنه لم يوفق في ذلك أيضاً.

تولى رضا خان سردار سبه وزارة الحرب في حكومة قوام السطنه، واتخذ

خطوات باتجاه نزع أسلحة القبائل، وكان في مقدمة ذلك إخماد الحركة التي أثارها إسماعيل أغا، وفي هذا الاتجاه تم إرسال مجموعة من العسكريين بقيادة الفريق أمان الله ميرزا جهانباني للقضاء على حركته وتمكنت هذه المجموعة بتاريخ ١١ آب ١٩٢٢م من السيطرة على «جهريق» التي كانت تحت سيطرة إسماعيل آقا، وعلى أثر ذلك فرَّ إسماعيل آقا إلى تركيا، ومع أنه عاد إلى كردستان إيران عام ١٩٢٤م، إلا أنه لم يستمر هناك طويلاً، إذ غادر المنطقة مرة أخرى تحت ضغط القوات الحكومية الإيرانية، وفي عام ١٩٢٨م قرر الاستقرار في إيران والدخول في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية.

اجتمع مع رضا شاه، بعد عودته إلى إيران، في منطقة شاويران وتوصلا إلى نتائج ايجابية في أثناء المحادثات الأولى التي جرت بين الطرفين، وفي عام ١٩٣٠م دبر رضا شاه مؤامرة للاطاحة بإسماعيل آقا، إذ وجه الأخير دعوة إلى إسماعيل أغا سمكو لمقابلته في منطقة شنو، وكان هدف هذه الدعوة القضاء نهائياً على تحركات الأخير ضد الحكومة الإيرانية، وكان مدبرو المؤامرة هم كل من إبراهيمي، العضو الكردي في البرلمان السابق، واللواء مقدم، قائد قوات أذربيجان، والعقيد صادق خان نوروز، قائد عساكر منطقة اشنو، إذ دُعيّ إسماعيل أغا إلى اجتماع خاص لإكمال ماتم الإتفاق عليه في المباحثات السابقة، ولكن في الحقيقة لم يكن هناك اجتماعاً بقدر ما نصب له ولاتباعه من فخ إستطاعوا من خلاله تدبير مؤامرة إغتياله هو ومارافقه من أنصاره المسلحين في مدينة شنو الإيرانية في عام ١٩٣٠م.

وافق إسماعيل أغا سمكو على هذه الدعوة التي كان موعدها يوم ٢١حزيران١٩٣٠م، وعندما وصل سمكو إلى المدينة لم يجد رضا شاه هناك، فقابله قائد القوات العسكرية المرابطة في المدينة سرهنك (العقيد) صادق خان، الذي رحب به واعتذر له عن عدم تمكن رضا شاه من الحضور بسبب مشاغل طارئة حالت دون ذلك، وبعد أن أدى صادق خان واجب الضيافة واظهاره حُسِن نوايا الحكومة الإيرانية تجاه إسماعيل أغا واتباعه، ومن رافق

صادق خان ضيفه إلى جسر في واد خارج المدينة وصافحه بحرارة مودعاً إياه، ولما ابتعد الضيف قليلاً أشار إلى قواته العسكرية المخبأة في كمائن سرية، فقامت تلك المفارز بامطار موكب إسماعيل أغا سمكو بوابل من الرصاص بشكل مفاجيء، فسقط الأخير واتباعه من رؤساء العشائر الكردية المتحالفة معه الذين يقدر عددهم بـ(١٢) زعيماً كردياً.

بهذه الطريقة كانت نهاية حياة إسماعيل أغا سمكو، الذي كان همه الأساس اقامة دولة كردية مستقلة في كردستان إيران، إذ أنه كان يردد دائماً قائلاً: «**إذا لم تحصل الأمة الكردية على حقوقها من الفرس فيجب أن تموت، وسواء قبل الفرس أم لم يقبلوا، فأننا سنقيم كردستان دولة مستقلة**»، ومن ناحية أخرى يذكر القنصل الأمريكي في تبريز في تلك المرحلة بخصوص إسماعيل أغا سمكو قائلاً: «**.. كان سمكو أغا شاباً لطيفاً وجسوراً، ترعرع في جو من العنف المقرون بذكريات اغتيال أخيه جوهر أغا**».

شريعتي، الدكتور علي محمد تقي

ولِدَ علي محمد تقي شريعتي في «مزينان»، وهي قرية من قرى سبزوار القريبة من مشهد في محافظة خراسان، وتقع على حافة الصحراء الكبرى المعروفة باسم «دشت كوير» في عام ١٣١٢هـ.ش/ ١٩٣٣م، وينحدر من أُسرة متعلمة، إذ كان أبوه محمد تقي شريعتي، من كبار المفكرين والمجاهدين الإسلاميين، وأسس في مدينة مشهد بالاشتراك مع عدد من رجال الدين المناضلين «مركز نشر الحقائق الإسلامية»، وقام بتوعية الجماهير بالدور الحقيقي للدين في المجتمع، وفي مثل هذه البيئة نشأ علي شريعتي مهتماً منذ طفولته بقضايا الدين، وكان يرى منذ البداية أن الدين في حاجة إلى ثورة تقوم بتحويله من عامل ضعف وخمول إلى عامل قوة وطاقة وحياة.

أنهى دراسته الثانوية في مشهد، ثم التحق بعد ذلك بمعهد إعداد

المعلمين، ليصبح في الثامنة عشرة من عمره معلماً في إحدى القرى هناك، وقد دفعه طموحه العلمي للالتحاق بكلية الآداب في جامعة مشهد، وتزوج في أثناء دراسته الجامعية من زميلته بوران شريعتي رضوي، ومن ثم بدأ مسيرته الفكرية غير الاعتيادية مدرساً في المدارس الثانوية في مدينة مشهد المقدسة، ومع ذلك لم يعكف علي محمد تقي شريعتي على البحث المجرد حسب، بل انضم إلى جناح الشباب في الجبهة الوطنية وهو لم يزل صبياً، وبعد سقوط حكومة الدكتور محمد مصدق عام ١٩٥٣م انضم عام ١٩٥٤م إلى حركة المقاومة الوطنية، التي أسسها آية الله زنجاني وآية الله طالقاني ومهدي بازركان، ولكنها واجهت العنف والقمع من لدن نظام محمد رضا شاه، ولم يكن علي شريعتي بعيداً عن تلك الأعمال.

اعتُقل علي محمد تقي شريعتي وسُجن لمدة ستة أشهر قبل تخرجه من كلية الآداب، إذ تخرج منها عام ١٩٥٨م بدرجة امتياز، كما أدار في الجامعة حلقات دراسية لمناقشة قضايا الإسلام عن طريق الاستعانة بوالده في هذا المجال، وفي العام التالي أُرسِلَ في بعثة دراسية إلى جامعة السوربون في فرنسا، وتُعد سنوات دراسته هناك من أكثر السنوات خصباً في حياة علي شريعتي القصيرة العريضة، إذ حمل معه زاداً غنياً وقيماً من الثقافة الإسلامية، لذلك لم يفقد شخصيته الإسلامية وذاته الحقيقية، بل على العكس تماماً من ذلك، كانت فرصته سانحة لكي يعرف عن قرب حقيقة الحضارة الأوربية والشخصية الغربية وغرورها وسياسة السلب والنهب والتسلل وطحن الإنسان، وعلى أساس هذا الفهم وضع علي شريعتي أهم نظرية في فكره الحي الثوري وهي نظرية العودة إلى الذات، وظل يعمل بدأب من أجل تنظيم الحركة الإسلامية الإيرانية في الخارج، إذ أدى دوراً فاعلاً في تكوين النواة الأولى لجمعيات الطلبة الإيرانيين في أوربا، وشارك في الفعاليات السياسية للطلبة الجامعيين الإيرانيين في باريس.

كما التحق في عام ١٩٦١م بعد تشكيل «نهضة آزادي» بالتيار الإيراني

الناشط في خارج البلاد متعاوناً في ذلك مع أبي الحسن بني صدر وحسن حبيبي وإبراهيم يزدي وصادق قطب زاده ومصطفى شمران وآخرين، وفي باريس اعتُقل أيضاً بعد مشاركته في تظاهرة تضامنية مع باتريس لومومبا، أول رئيس وزراء منتخب للكونغو، الذي اغتالته الاستخبارات البلجيكية آنذاك.

يمكن ان نَعِدّ السنوات الخمس التي قضاها في فرنسا هي المدة المثالية التي بلورت الشخصية السياسية لدى الدكتور علي شريعتي، إذ تعرف آنذاك على أبرز المفكرين الفرنسيين أمثال: لؤي ماسينيون، وجن بول سارتر، وجان برغ، وفرانتس فانون، وجورج غوريش، إلى جانب عدد آخر من كبار أساتذة جامعة السوربون، ومن هناك تعرف على قضايا العالم الثالث، كما انتخب في عام ١٩٦٣م في مؤتمر الجبهة الوطنية في ويس بادن، بصفته رئيساً لتحرير صحيفة «إيران الحرية».

عاد علي محمد تقي شريعتي إلى إيران في عام ١٩٦٥م بعد حصوله على شهادتي الدكتوراه: الأولى في تاريخ الإسلام، والثانية في علم الاجتماع عام ١٩٦٤م، وفي منطقة بازرنجان على الحدود الإيرانية-التركية أُلقي القبض عليه في أثناء دخوله الأراضي الإيرانية بسبب نشاطاته السياسية في أثناء اقامته في أوربا، واودع السجن، ثم أُفرج عنه بعد عام واحد دون محاكمة، وبعد الافراج عنه سُمح له بالتدريس في ثانويات مشهد، وعُيِّنَ بعد سنتين أُستاذاً بحامعة مشهد ليقوم بتدريس علم الاجتماع في الجامعة نفسها، وفي عام ١٩٦٤م أسست «حسينية الإرشاد لتربية الشباب» في مشهد بجهود عدد من الخيرين، إذ تُعد هذه الحسينية بمكتبتها العظيمة أولى المؤسسات الدينية المزودة بأجهزة التلفاز الضخمة التي يستطيع الأشخاص من خلالها سماع المحاضرات ورؤية المحاضرين، وفي هذا تشجيع للنساء على قصد الحسينية، ولهذا أصبحت حسينية الارشاد بعد عودته من فرنسا مركزاً لنشاطاته العلمية والسياسية، إذ قام بإلقاء محاضرات منظمة حول معرفة الإسلام وتاريخ الشيعة وعلم الاجتماع مصححاً من خلالها المفاهيم السائدة، وفي الوقت نفسه

استخدم الإسلام سلاحاً للتعبئة الفكرية والسياسية في أوساط الشباب، ومن هناك طرح الدكتور علي شريعتي تعريفاً عصرياً للإسلام.

كما أسس في حسينية الإرشاد خمس لجان لتطوير نشاطات العمل السياسي والإشراف على النشاطات المتعددة هي: لجنة تاريخ الإسلام، ولجنة تفسير القرآن، ولجنة الأدب والفن، ولجنة اللغة والأدب العربي لتصحيح منابع التراث الشيعي، ولجنة اللغة الإنكليزية لحمل رسالة الإسلام العالمية ونشرها، وبسبب ثقافته المتنوعة وقدراته الفكرية واسلوبه العلمي الرصين، فقد التف حوله هناك جيل كامل من الشباب، بحيث سجل أكثر من ستة آلاف طالب جامعي أسماءهم لحضور دروسه ومحاضراته في صيف عام ١٩٧٢م، في حين كانت فلسفته السياسية هي الجمع بين السنن الإسلامية والأفكار الراديكالية والثورية.

كانت محاضراته تطبع أو تسجل على أشرطة وتوزع في أنحاء إيران كافة، إذ لاقت رواجاً منقطع النظير من الشباب والطلبة الجامعيين، كما كانت مؤلفاته وكتبه تطبع باعداد خيالية، وذلك لأنه عالج من خلالها الفكر الشيعي بوصفه الايديولوجية التاريخية للمضطهدين، كما أنه رأى في الرموز الشيعية صوراً ثورية وفي شهداء الشيعة أبطالاً ثوريين ونماذج للنشاطات السياسية المعاصره، وليس من المستغرب أن تبهر الشعبية التي تمتع بها الدكتور علي شريعتي سلطات السافاك إلى الحد الذي جعلها تكلف عدداً من الباحثين الإسلاميين التقليديين بدراسة كتاباته لفهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشارها الواسع، وعندها شعر جهاز السافاك والدوائر الأمنية بخطورة أفكار الدكتور علي شريعتي الثورية وسرعة انتشارها في أوساط الشباب، فعمدوا إلى إغلاق «حسينية الارشاد»، وحظروا تداول كتبه.

بعد قرار السلطات الإيرانية إغلاق حسينية الإرشاد عام ١٩٧٣م اختفى الدكتور علي شريعتي وتوارى عن الأنظار، لكنه سرعان ما سلّم نفسه إلى

السلطات الحكومية بغية إنقاذ والده المعتقل من لدن السلطات الحكومية، وظل هذه المرة في السجن لمدة عام ونصف (١٨ شهراً) دون توجيه أي اتهام رسمي له أو محاكمته، ولكن الضغوط الداخلية والخارجية والشجب العالمي وتدخل المسؤولين الجزائريين في أثناء زيارة الشاه إلى الجزائر عام ١٩٧٥م، إذ أصر الزعماء الجزائريين آنذاك على اطلاق سراحه، بوصفه كان من ناشطي ثورة الجزائر حين كان في باريس، فضلاً عن اعتراض المثقفين الفرنسيين من صحبه وسائر أصحابه في المحافل الدولية على سجنه، ناهيك عن أن بقاء الدكتور علي شريعتي داخل السجن زاد من اتساع الاهتمام بكتاباته، الأمر الذي أدى إلى الإفراج عنه في العام نفسه، ووضع تحت المراقبة ومنع من مزاولة أية نشاطات علنية، واستمر على هذه الحال لمدة سنتين، إلى أن سمحت له السلطات الإيرانية بالسفر.

غادر أو بالأحرى هرب الدكتور علي محمد تقي شريعتي طهران متوجهاً إلى لندن في السادس عشر من أيار١٩٧٧م بجواز سفر باسم علي مزيناني، ليبدأ رحلتة الأخيرة والجديدة من النشاط السياسي خارج البلاد بعد أن اغلُقت في وجهه السبل في إيران، وبعد حوالي شهر واحد من وصوله إلى العاصمة البريطانية وجد مقتولاً في شقته يوم التاسع عشر من حزيران ١٩٧٧م بطريقة ما زالت غامضة، وادعت السلطات الحكومية الإيرانية أن وفاته كانت اثر نوبة قلبية[1]، ولكن الرأي السائد لدى جميع المراقبين أن ذلك تم على يد مخابرات الشاه (السافاك)، ويذكر إبراهيم دسوقي شتى في هذا المجال قائلاً: «.... **والكل يعلم أنها من تلك النوبات المصطنعة التي دبرتها السلطة**

(١) يذكر علام رضا نجاتي مامضمونه: «أن الأطباء البريطانيين الذين شرّحوا جسده صرحوا بأن وفاته كانت بسبب توقف قلبه، وفي الوقت نفسه ان نظام محمد رضا شاه كان يسعى لأن يبعد نفسه عن سبب وفاته، حتى أن صحيفة كيهان الرسمية أثنت عليه وعلى انجازاته وخدماته». يُراجع بهذا الصدد: غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص٤٣٦.

عشرات المرات لأعدائها»، ولم تسمح السلطات الإيرانية بدفن جثمانه في إيران، فنقل إلى دمشق ليدفن في الحرم الزينبي، إلا أن وفاته كانت أكثر حياةً وأكثر حضوراً، وبذلك أصبح الدكتور علي شريعتي، بالنسبة لملايين الإيرانيين، بطلاً اسطورياً، وشهيداً ثورياً وفيلسوفاً.

يُعد الدكتور علي شريعتي أنموذجاً فريداً من مفكري إيران، وواحداً من القلائل الذين استطاعوا التجرد بعيداً عن هوى المذاهب والتمذهب، وسعى بكل ما يملك من قوة إلى لملمة الصفوف تجاه الوحدة الإسلامية، وتُعد مدة دراسته في فرنسا ومعايشته لظروف الانتكاسة والتشتت بعد عام ١٩٦٣م فرصة في بلورة أفكاره وتحديد اسلوب عمله الذي تجاوز فيه المنظمات الدينية السائدة وتخطى الأطروحات الفكرية التقليدية في إيران، فبعد أن درس الفلسفة وعلم الاجتماع وتاريخ الأديان، واحتك بالمدارس الفلسفية الأوربية وبحركات العالم التحررية، كوَّن منظومة فكرية متكاملة، ووجهة نظر فلسفية حول الدين والسياسة والتاريخ، لذلك حاول شريعتي أن يقدم أفكاره الإسلامية الجديدة في إطار معاصر بقصد تصحيح الاعتقاد الديني وتوسيع آفاقه، لذلك اتهم بأنه وهابي، وحيناً أنه زنديق، وهو يقف لكل حملة مفنداً دعاويها، فاضحاً ما وراء أستارها.

إن أول من تأثر به الدكتور علي شريعتي كان والده الذي يَعدّه معلمه الأول، إد تلقى بعض أفكاره، ومنها الإصلاحية وأخذ يطورها، ومن الذين تأثر بهم أيضاً الدكتور مصدق الذي يمثل الوطنية الإيرانية بأبهى صورها، ولشدة إعجابه بشخصية مصدق انضم إلى تيار الأخير عام ١٩٥٤م عندما كان طالباً في الثانوية، فضلاً عن تأثره بالإمام الخميني، إذ يذكر في أحد مؤلفاته بهذا الشأن أنه يفتخر بأنه مقلد للإمام الخميني وأنه لا يمكن أن يتخذ مرجعاً غيره، أما عن الذين تأثروا به فنستطيع القول أن جيلاً كاملاً من المثقفين الإيرانيين وخصوصاً الجامعيين قد تأثروا به وأبرزهم على الإطلاق المفكر الإصلاحي عبد الكريم سروش.

ترك الدكتور علي شريعتي حوالي مائة وعشرين عملاً[1] ما بين فلسفي وأدبي وتحريضي، لكنها كلها تتخذ من جذوة الإسلام القبس الذي يضيء الطريق أمام جماهير الشباب، وأكثر هذه الكتب المطبوعة ليست مؤلفات كتبها بيده، بل هي محاضرات ألقاها ثم أفرغها أتباعه على شكل كتب، ولشريعتي أكثر من أربعين كتاباً ترجمت للغات كافة، العربية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والايطالية والتركية والأُردية والكردية، ولغات جنوب شرق آسيا، وهذا ما يفسر كثرة العناوين المطبوعة ومن أشهرها:

* «علم معرفة الإسلام».
* «المرأة في عين وقلب محمد».
* «علي اسطورة تاريخ».
* «الحسين وارث آدم».
* «مذهب عليه مذهب».
* «فاطمة هي فاطمة».
* «التشيع العلوي والتشيع الصفوي».
* «دين ضد الدين».
* «العودة إلى الذات».
* «النباهة والاستحمار».
* «أبي.. أمي.. نحن متهمون».

---

(١) يشير منصور فرهانق إلى: أن كتاباته الواسعة والمتنوعة، وأعماله المنشورة تقرب من مئتي كتاب وخمسين مقالاً، وتكرر نشر أعماله بشكل علني وسري داخل إيران وخارجها، ووصل الانتشار السريع في نوزيع هذه المؤلفات حداً لم يسبق له مثيل في تاريخ إيران، وأن التأثير العميق لكتاباته خلال مدة قصيرة جداً من الزمن أمر مثير للدهشة. يُراجع: منصور فرهانق، مقاومة الفراعنة في كتابات علي شريعتي عن الاضطهاد، في كتاب «إيران ١٩٠٠-١٩٨٠ الثورات المعاصره. القوى السياسية والاجتماعية. دور الدين والعلماء. التسلح وسياسة التوكيل»، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٠٧.

* «الفريضة الخامسة».
* «بناء الذات الثورية».
* «التشيع مسؤولية».
* «الإسلام والإنسان».
* «ماذا يجب عمله».
* «من هنا نبدأ».
* «علم الاجتماع الإسلامي».
* «سر بدران» مسرحية دينية - سياسية، أحد فصولها يحمل عنوان (التشيع الأحمر والتشيع الأسود).
* «الحضارة والتقدم».
* «مجد محمد».
* «أبو ذر».
* «الشهادة».
* «الإمام السجاد أجمل روح عبادة».
* «الدعوة رسالة زينب».
* «الشهادة رسالة الحسين»، وغيرها من المؤلفات الكثيرة.

وكتاب «تأملات مسلم مهتم بمأزق الشعوب المضطهدة» الذي ترجم إلى اللغة الإنكليزية، ونشر لأول مرة عام ١٩٧٧م في مدينة هيوستون بولاية تكساس الأمريكية، يُعد من المقالات الهامة والملائمة لتعريف القراء بمضمون أفكار الدكتور علي شريعتي ومدى مساهمته في نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م، إذ يذكر في مطلع كتابه هذا مانصه «ان أفضيت اليك بمكنون قلبي فلأني أريد أن أشركك بتجربتي الشخصية. وهذا يهمني لأنه يتعلق بطبقتي وبمجتمعي وببلادي وبتاريخي».

ويذكر حامد الجار، استاذ مركز مطالعات الشرق الأوسط وإيران في جامعة كاليفورنيا، في الدكتور علي شريعتي مانصه قائلاً: **«يتمتع قلم الدكتور شريعتي بخصوصية الإثارة. فالانسان حين يطالع مؤلفاته يرى نفسه أمام ذهن عملاق، الشيىء الذي يندر الظفر به في العالم الإسلامي، الذهنية التي لا تعيش هاجس الخوف من الغرب، ولا ترى من ضرورة للمجاملة والاعتذار، الذهنية التي تعبد عصرنة العقيدة القديمة....لقد حقق الدكتور شريعتي نجاحات لم يحققها العلماء...أعتقد أن الدكتور علي شريعتي هو جسر انبثاق الثورة. بغض النظر عما قاله في فلان وعلان، فلايمكننا أن ننكر إعادة الهوية الإسلامية للعديد من الناس...لو عقدنا مقارنة بسيطة بين شريعتي وإقبال، لفاقه بمراتب...»**.

الشهبانو (الامبراطورة)، فرح بهلوي

ولِدَت فرح بهلوي في ١٤تشرين الأول ١٩٣٨م بمدينة تبريز الإيرانية شمال إيران في عائلة أذرية، وهي الابنة الوحيدة لسهراب ديبا الذي ينتمي لاسرة مرموقة في أذربيجان خدمت في القصر الملكي في عهد القاجاريين ثم في ظل رضا شاه، إذ كان يعمل ضابطاً في الحرس الإمبراطوري الإيراني.، أما والدتها فريدة، سليلة القطب الصوفي قطب الدين محمد الجيلاني من مدينة كيلان على بحر قزوين في الشمال الإيراني. توفي والدها في عام ١٩٤٦م وهي ما تزال في الثامنة من عمرها، وكان جدها سفيراً لإيران في بطرسبرغ في القرن التاسع عشر.

التحقت بالمدرسة الايطالية في طهران التي اختارها لها والدها، وهي في السادسة من عمرها، لأن اللغة الفرنسية تُدرس فيها، وأكملت دراستها الابتدائية في مدرسة «جان دارك» الفرنسية في العاصمة طهران، ثم دراستها الثانوية في مدرسة «ليسيه الرازي» بطهران أيضاً للاستعداد لنيل شهادة

البكالوريا، وحسبما تذكر فرح ديبا في مذكراتها بأنها «بدأت الصف العاشر بمدرسة (ليسيه رازي) في طهران، وكان الذهاب اليها رحلة طويلة بالحافلة كل صباح»، وكانت تتلقى المواد الدراسية فيها باللغتين الفارسية والفرنسية على أيدي مدرسين إيرانيين وفرنسيين، ومن ثم استطاعت مواصلة دراسة الأدب الفارسي، علماً أن مدرسة «ليسيه رازي» كانت مدرسة مختلطة.

سافرت فرح ديبا مباشرة بعد تخرجها من الثانوية إلى فرنسا لمتابعة دراستها الجامعية، ودخلت قسم الهندسة المعمارية في كلية كول في باريس، وقد أمضت سنتين في الدراسة قبل أن تقترن بمحمد رضا شاه في ٢١ كانون الأول ١٩٥٩م بعدما شاهدها لأول مرة في حفل أقامته السفارة الإيرانية في باريس، وهي الزوجة الثالثة للشاه بعد الأميرة فوزية والإمبراطورة ثريا اسفنديار بختياري، التي انتهت علاقته بهما بالطلاق، وتصف لنا فرح ديبا يوم زفافها قائلةً: «... وبدأ موكب السيارات الرحلة ببطء. ثم رأيت الشوارع مكتظة بالناس. احتشدوا على طول الطريق، والأغلب انهم ظلوا هناك لعدة ساعات. وأضاءت وجوههم بالفرحة أثناء مرورنا. الجميع لوحوا وصفقوا، وسمعت جلبة نتيجة ترديد اسمي مراراً وتكراراً. وبالطبع لم أكن من قبل موضع مثل هذه الحماسة والحفاوة».

ولفرح ديبا من محمد رضا شاه أربعة أبناء هم: ولي العهد رضا بهلوي الثاني (من مواليد ٣١ تشرين الأول ١٩٦٠م) والأميرة فرحناز بهلوي (من مواليد ١٢آذار ١٩٦٣م) والأمير علي رضا بهلوي (من مواليد ٢٨نيسان ١٩٦٦م، ومات منتحراً في ٤ كانون الثاني٢٠١١م)، والأميرة ليلى بهلوي (من مواليد ٢٧ آذار١٩٧٠م، وماتت منتحرة أيضاً في ١٠حزيران ٢٠٠١م).

توجت فرح ديبا ملكة على إيران عام ١٩٦٧م، وقام الشاه نفسه بوضع التاج[١] على رأسها في احتفال مهيب في العاصمة طهران، ومنحت لقب

---

(١) يزن التاج الشاهنشاهي ٦، ١ كيلو غرام من الذهب والبلاتين والجواهر الثمينة والنفيسة.

شهبانو (إمبراطورة)، وعهد إليها في أيلول ١٩٦٧م بالوصاية على ولي العهد في حالة وفاة الشاه حتى بلوغه السن القانونية (عشرون سنة شمسية)، وذلك بموجب التعديل الذي أجري على الدستور الإيراني.

بعد قيام الثورة الإيرانية الإسلامية عام ١٩٧٩م التي أطاحت بزوجها محمد رضا شاه، تعرضت الأسرة الإمبراطورية للنفي، إذ غادرت فرح ديبا مع زوجها الشاه وأولادها في يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٧٩م لتبدأ هي وزوجها رحلة المنفى القاسية، حيث التنقل من مصر التي كانت من أولى الدول التي رحبت باستقبالها وزوجها ثم إلى المغرب فبنما فالولايات المتحدة الأمريكية ثم مصر مرة أخرى، إذ استقر بها الحال لمدة مؤقتة مع الشاه حتى وفاته في ٢٧تموز١٩٨٠م ودفنه في القاهرة، وتتذكر الامبراطورة فرح عندما ارتفعت بهم الطائرة ذلك اليوم في عنان السماء في أثناء مغادرتهما البلاد قائلةً: «كان لديّ شعور مخيف مؤلم بخسارة كل شيء: أطفالي، وأصدقائي، وبلدي. الشعور بأن قلبي تحطم، تمزق إرباً، كنت أُفضل الموت في بلدي عن خوض هذه الحياة العجيبة. إلى أين سنأخذنا؟! وكيف للمرء أن يواصل الحياة ويتنفس عندما يكون قلبه ممزقاً».

ظلت فرح ديبا مع أولادها بعد وفاة زوجها في رعاية أنور السادات، الرئيس المصري، حتى اغتيال الأخير يوم ٦تشرين الأول ١٩٨١م، فرحلت الملكة السابقة فرح ديبا بصحبة أولادها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن اشترت منزلاً في ولاية كونيتيكت الأمريكية، وعاشت هناك لتكون المحطة الأخيرة لها ولأسرتها، ثم باتت تتنقل بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وفي عام ٢٠٠١م حل عليها فصل جديد من فصول المآسي التي مرت بها، وهي انتحار ابنتها ليلى التي كانت تعاني من مرض تغذية يسمى بـ«الانوركسيا نرفوزا»، وهو مرض نفسي يأتي في سن المراهقة بسبب رفض التغذية من أجل الحفاظ على الوزن، إذ تم العثور على جثتها في فندق «ليوناردو» بالعاصمة البريطانية لندن، وجاء تقرير الطب الشرعي يؤكد وفاتها بجرعة مخدرة مع أخرى مهدئة تناولتهما معاً.

اعتادت فرح ديبا أن تمارس التمارين الرياضية، إذ تعدّها علاجاً شافياً من «أمراض اليأس والقنوط القاتل» حسب تعبيرها، ومن هواياتها سماع الموسيقى الكلاسيكية، والتردد على المسارح وزيارة المتاحف، والاهتمام بالشؤون المنزلية. ودافعت فرح ديبا عن زوجها قائلةً: «**إن ما الصق بزوجي من تهم لم يكن له أي أساس من الصحة. لقد كان يحمل بين جنبيه قلباً كبيراً عطوفاً مخلصاً صريحاً وشجاعاً وكان وطنياً من الطراز الأول. كرس كل حياته لاستقلال إيران وسيادتها**».

بذلت فرح ديبا جهوداً مضاعفة من أجل إرجاع العرش الإيراني، وكانت تتأمل أن يتقلد ابنها البكر الأمير رضا بهلوي هذا العرش، في الوقت الذي تنفي فيه وجود أية طموحات لها في السياسة والحكم، وظلت إلى آخر أيام حياتها ترعى ابنها حتى يصل إلى العرش، وكانت تعتقد «**أنه أمل الملايين من أبناء الشعب الإيراني الذين يكنون له كل المحبة والولاء**»!!!.

إن مكانة فرح ديبا وشخصيتها جعلتها تلتصق بعظماء العالم وحكامه الأقوياء، وقد ترأست الكثير من الجمعيات الخيرية التي قامت ببناء العديد من المستشفيات والمتاحف، ولعل أشهر جهودها التي بذلتها كانت في بناء متحف شيراز الخاص بإحياء التراث الإيراني، وعلى الرغم من النقد المكثف الذي كان يوجه للشاه وسدنة حكمه، إلا أن النقد الذي وجه إلى الملكة فرح ديبا يكاد يكون قليلاً، ويشير البعض إلى أنها الوحيدة التي سَلِمت من المنتقدين والمعارضين.

تتمتع فرح ديبا بجمالها الإمبراطوري وشخصيتها القوية، دار معها الزمان في دورة صعود عجيبة فحولها من طالبة إلى إمبراطورة، ولكن بعد أكثر من عشرين سنة بقليل بدأت رحلة التحول، ومع أنها فقدت كل شيء ولم يبق لديها غير الأمل، إلا أنها لم تظهر أحزانها، وظلت مثار إعجاب الكثيرين لصبرها وجلدها وقوة إرادتها حتى وفاتها في الثامن من تشرين الأول ٢٠٠٧م عن عمر يناهز التاسعة والستين، وقبل أيام معدودة من احتفالها بعيد ميلادها

السبعين في الرابع عشر من تشرين الأول، بعد رحلة عذاب عاشتها لمدة امتدت حوالي ثمانية وعشرين عاماً أثبتت فيها أن قيمتها كإنسانة أثمن من كل جواهرها وألقابها التي حملتها، علماً أنها الوحيدة من بين أفراد عائلة زوجها التي ظل يطلق عليها لقب «الإمبراطورة فرح».

صالح، اللهيار

لم تتوافر معلومات وافية عن مرحلة طفولة اللهيار صالح، ولكن من المتوقع أنه ولِدَ في عام ١٢٧٥هـ.ش/ ١٨٩٦م.

عارض اللهيار صالح منذ وقت مبكر المعاهدة البريطانية - الإيرانية لعام ١٩١٩م المعروفة بـ«اتفاق وثوق الدولة» وذلك من خلال بيانات أصدرها بهذا الشأن، واستمر في كفاحه ضد تدخل المستعمرين الأجانب والديكتاتورية في بلاده، وبعد أحداث آب ١٩٤١م والمتمثلة باحتلال القوات البريطانية والسوفيتية للأراضي الإيرانية وخلع رضا شاه في أيلول من السنة نفسها. أُنتخب نائباً في الدورة السادسة عشرة لمجلس الشورى الوطني عن مدينة كاشان بعد أن شارك في عدة حقائب وزارية، وتزامناً مع اتساع الحركة الداعية إلى تأميم النفط بين أعضاء كتلة الجبهة الوطنية، أصبح عنصراً بارزاً من أنصار الدكتور مصدق، وخلال تولي الأخير لرئاسة الوزراء في نيسان ١٩٥١م، عَيَنَ اللهيار صالح سفيراً لإيران في الولايات المتحدة الأمريكية، وعمل في منصبه هذا بإخلاص وتفانٍ، ونظراً لعدم تعاونه مع نظام محمد رضا شاه بعد الانقلاب على الدكتور مصدق في ١٩ آب ١٩٥٣م فقد أثار غضب الشاه عليه، وفي الوقت نفسه حصل على مقعد في مجلس الشورى الوطني في دورته العشرين نائباً عن أهالي كاشان، ونظراً لحل هذه الدورة من لدن الحكومة الإيرانية بسبب وجود عدد من ممثلي الشعب الوطنيين، لذا فإن حضوره في هذه الدورة لم يستمر طويلاً.

تعرض اللهيار صالح للسجن بسبب معارضته لنظام الشاه وتعاونه مع الدكتور مصدق والجهة الوطنية، ونأى بنفسه بعيداً عن السياسة في السنوات الأخيرة من عمره، الذي أمضاه في المطالعة واللقاء مع أصدقائه حتى وفاته في عم ١٣٦٠ هـ.ش / ١٩٨١م عن عمر ناهز الخامسة والثمانين.

صفــوي، مجتبى نـــــواب

هو السيد مجتبى بن جواد مير لوحي المعروف بنواب صفوي، وهو من أسرة الساده آل مير لوحي، ومن أم من الأسرة الصفوية. كان والده من رجال العلم والدين، ثم أصبح حقوقياً (محامياً) يدافع عن مظالم الناس، وحارب التغلغل الثقافي الأوربي في إيران، ومات في السجن، وفي الوقت نفسه كان خاله محامياً أيضاً، في حين كان نواب صفوي رجل دين يدعو إلى نبذ التفرقة الطائفية بين المسلمين.

ولِدَ نواب صفوي عام ١٣٠٣هـ.ش/ ١٩٢٤م في حي خان آباد بضواحي طهران. درس المرحلة الابتدائية في مدينة قم المقدسة في مدرسة «نظام حكيم»، إذ كان يعيش برعاية خاله[١]، ومن ثم انتقل إلى مدرسة الألمانيين الصناعية ليدرس فيها العلوم الصناعية الجديدة، وفي الوقت نفسه تابع دراسته الدينية في مسجد خان آباد، أنهى دراسته في عام ١٣٢١هـ.ش/ ١٩٤٢م، واضطر أن يزاول العمل بنفسه منذ عام ١٣٢٢هـ.ش/ ١٩٤٣م، الأمر الذي دفعه للذهاب إلى عبادان ليعمل بصفة عامل فني في شركة النفط، ولكن إقامته هناك لم تدم طويلاً، وذلك بسبب حالة الاعتراض التي أبداها في شركة نفط عبادان ضد قضية إهانة أحد البريطانيين لشخص إيراني متدين، إذ شجعت تلك

(١) يذكر عليرضا أوسطي: أن نواب صفوي لم يكمل دراسته الابتدائية. يُراجع بهذا الشأن: عليرضا أوسطي، إيران در سه قرن گذشته، جلد (٢)، جاب أول، انتشارات با كتاب، تهران، ١٣٨٢ ش، ص٧٨١.

القضية على إقامة تظاهرة ضد البريطانيين هناك، وألقى خطبة حماسية فيها، مما أثار ردود الفعل لدى البريطانيين الذي بدأوا يبحثون عنه، لكنه ترك الشركة بشكل سري، وبعد أن وفرَّ لنفسه مبلغاً من المال سافر إلى النجف الأشرف لمواصلة الدراسة في العلوم الدينية، حيث تابع هناك الدرس الحوزوي في مرحلة السطوح العالية، وحضر دروس أساتذة كبار من أمثال آية الله الشيرازي والعلامة آية الله المجاهد ألاميني وآية الله السيد هادي الميلاني والحاج الأغا حسين القمي والشيخ محمد الطهراني، ودرس إلى جانب الدروس الحوزوية أصول الفلسفة السياسية في الإسلام.

تابع نواب صفوي في أثناء دراسته في النجف الأشرف الانحرافات التي كان يقوم بها أحمد كسروي، الحقوقي الإيراني المعروف، وعمل على مواجهتها، إذ عاد إلى إيران ليقوم بواجب الدفاع عن الإسلام ضد التحريفات التي نشرها أحمد كسروي، فالدراسة لم تكن تشكل أمام نواب صفوي عقبة في طريق العمل والنضال والثورة، وبعد عودته من العتبات المقدسة في العراق إلى إيران في عام ١٣٢٣هـ.ش/ ١٩٤٤م، أسس في العام نفسه منظمة «فدائيو الإسلام» أو «فدائيان إسلام»[١]، وكان من أول أنصاره عبد الحسين واحدي، الذي يُعد الرجل رقم (٢) في المنظمة ومسؤول الجناح العسكري فيها، وكذلك السيد حسن امامي، وكان نواب صفوي يرى بأنه ينبغي اجتثاث جذور سارقي وغاصبي الحكومة الإسلامية والانتقام منهم لجرائمهم ضد الدين والأعراض والوطن.

---

(١) يذكر عبدالله شاتي عبهول أن نواب صفوي قام في البداية بتأسيس جمعية عرفت بجمعية «مكافحة اللادينية»، ولكنه في عام ١٩٤٥م خطى خطوة هامة نحو تأكيد حضوره الفاعل في خضم الأحداث عندما غير اسم الجمعية أعلاه إلى جمعية «فدائيان إسلام»، التي تبنت مجموعة من الأهداف الأساسية، يأتي في مقدمتها، العمل على انشاء حكومة إسلامية حقيقية في إيران تعمل على تطبيق أحكام القرآن الكريم. يُراجع: عبدالله شاتي عبهول، صفحات من تاريخ العراق وإيران المعاصر، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١٠، ص١٧٥.

نشر نواب صفوي في عام ١٣٢٩هـ.ش/ ١٩٥٠م أفكاره ذات العلاقة بالحكومة والسياسة في كتاب حمل عنوان «المجتمع والحكومة الإسلامية»، وبناءً على هذه الدوافع تمكن نواب صفوي طيلة (١١) عاماً وبمساعدة أنصاره المضحين بأنفسهم من قتل «خائني الوطن من الدرجة الأولى أو إلحاق الضرر بهم»، لذلك وضعت المنظمة على رأس قائمتها تصفية الحساب مع أحمد كسروي، الذي كانت مقالاته القوية التي يهاجم بها أصول المذهب الشيعي قد جذبت أنظار بعض المثقفين والجمعيات العاملة في البلاد إليه، وبث آراؤه ونشر كتبه بهذا الشأن، وفي البداية حاول نواب صفوي شخصياً مع كسروي بالحسنى والحوار لثنيه عن الإساءة إلى الإسلام، ولكن دون جدوى، الأمر الذي دفع منظمة «فدائيو الإسلام» لأن تهدر دمه، وحاول نواب صفوي شخصياً اغتيال أحمد كسروي في المحاولة الأولى عام ١٩٤٥م، إلا أن الأخير دخل المستشفى وأجريت له عملية جراحية وتم شفاؤه.

لم تكن تلك المحاولة آخر المطاف، بل تمكنت المنظمة من اغتيال أحمد كسروي في العام التالي من لدن اثنين من أتباع نواب صفوي، الذي اعتقل على أثر تلك الحادثة وأودع السجن، ولكن بضغط من الجماهير وتوسط البعض أطلق سراحه، وبعد خروجه من السجن وجّه الجماهير الإيرانية ضد حكومة الشاه، وكان أول شخص حكومي جرى استهدافه من لدن المنظمة هو عبد الحسين هجير عام ١٩٤٨م خلال مدة توليه رئاسة الوزراء بعد أن حال دون مشاركة الدكتور مصدق وبعض أعضاء الجبهة الوطنية في الانتخابات الحرة، ولذلك اغتيل في العام نفسه على يد السيد حسن إمامي أصفهاني، الذي شارك سابقاً في اغتيال أحمد كسروي، وكان عبد الحسين هجير قبل ذلك وخلال اجتماع لمجلس الوزراء قد أذن بالعفو عن قاتلي كسروي وعدم ملاحقتهم من أجل إسكات المعارضين الدينيين للحكومة الإيرانية وأطلق سراحه، ففي أثناء عملية الاغتيال وجه حسن إمامي اطلاقتين من مسدسه إلى عبد الحسين هجير، نقل على أثرها إلى المستشفى ولكنه توفي في اليوم التالي

الخامس من تشرين الثاني ١٩٤٨م، وبذلك تم إلغاء انتخابات طهران وشُكلت الجبهة الوطنية الإيرانية التي شقت طريقها إلى البرلمان.

ومنذ ذلك الوقت بدأ نواب مجتبى صفوي بالتحريض على الإغتيال السياسي رافعاً شعاراً واحداً هو «أن الدين الإسلامي يأمر بالقتل من يخالفه»، وبهذا يكون الأخير هو المحرض على كل الإغتيالات التي قامت بها الجمعية، ناهيك عن أنه هو الذي يختار الفدائي الذي يتولى مهمة الإغتيال المطلوب، إذ يقوم باستقباله ثلاث مرات في الأسبوع في إحدى الدور بطهران، ومن ثم يبدأ بتلقينه ما يريد في غرفة مظلمة، وبعد ذلك يسلمه إلى من يدربه على إطلاق النار في منطقة تقع في جنوب طهران.

ونظراً لأن الفريق رزم آرا، رئيس الوزراء الإيراني، كان يخدم البريطانيين في إيران، وعارض إلى جانب البريطانيين تأميم عمليات النفط الإيراني، وعزم على تقديم خدمة كبيرة للبريطانيين قدر إمكانه من خلال القضاء على حركة تأميم النفط الإيراني عن طريق وقوفه أمام موجة السخط المتعاظمة في إيران ضد شركة النفط الانكلو- إيرانية، إذ أفصح في خطاب له أمام مجلس الشورى الوطني في ٣ آذار ١٩٥١م بأن إيران لا تستطيع أن تؤمم نفطها لأسباب سياسية واقتصادية وفنية، وأشار إلى الاستفادة من التجارب الماضية قائلاً: «حتى لا نقع في الأخطاء التي وقع فيها أسلافنا»، ولذلك دعا نواب صفوي إلى إصدار حكم الإعدام بحقه.

أوكلت منظمة «فدائيان إسلام» تنفيذ عملية الإعدام إلى أحد أعضائها، وبالفعل قام خليل طهماسبي بإنزال القصاص برزم آرا في السابع من آذار ١٩٥١م بناءً على فتوى صدرت من لدن آية الله صدر الذي كان يقيم في مدينة قم المقدسة، وبهذا فقد حالت المنظمة دون تمكن البريطانيين والنظام البهلوي من قمع الحركة التي كانت تريد القضاء على النفوذ الأجنبي ومنعه من الاستيلاء على الثروة الوطنية الإيرانية، وعلى الرغم من إلقاء القبض على القاتل، إلا انه أطلق سراحه لاحقاً.

زار نواب صفوي بعض الأقطار العربية عام ١٩٥٤م، والتقى بياسر عرفات، الرئيس الفلسطيني الراحل، حين كان يومها طالباً في القاهرة، إذ يقول عرفات عن لقائه بنواب صفوي: «**لقد شدني نواب صفوي إلى العمل الثوري الحقيقي من أجل القضية الفلسطينية حينما قال لي: أن مكانك هو في فلسطين وليس في القاهرة، وحينها بدأت أفكاري تختمر لوضع البداية المطلوبة في انطلاقة المقاومة الفلسطينية**»، ودُعي نواب صفوي إلى مؤتمر إسلامي عُقد في بيت المقدس عام١٣٣٢هـ.ش/ ١٩٥٤م لمناقشة قضية مصادرة الأراضي الفلسطينية من قبل اليهود، وشارك لمدة ستة أيام في جلسات المؤتمر، فكان كلامه يدل على ما يمتلك من رؤية واسعة وإيمان راسخ، إذ ألقى خطابات ثورية باللغة العربية في المؤتمر ودعاهم فيها إلى تحرير القدس من الدنس الصهيوني، ثم سافر إلى مصر بدعوة جماعة من المسلمين، وهناك في القاهرة التقى بالسيد قطب وآخرين من الإخوان المسلمين، كما ألقى خطاباً ثورياً حمل فيه المسؤولين المصريين مسؤولية العمل لتأميم قناة السويس، وكانت محاضراته ذات تأثير بالغ.

كما جرت محاولة أخرى لاغتيال حسين علاء، رئيس الوزراء الإيراني، من لدن مظفر ذو القدر، أحد أعضاء منظمة فدائيان إسلام عصر يوم ١٦ تشرين الثاني١٩٥٥م في رواق مسجد شاه في أثناء مشاركته في مجلس الفاتحة المقامة على روح السيد مصطفى كاشاني، نجل آية الله أبو القاسم الكاشاني، ولكن الإطلاقة حشرت في الماسورة ولم تخرج منها، ولهذا قام المهاجم بضرب حسين علاء على رأسه بأخمص السلاح مما أدى إلى إصابته بجروح بسيطة، وعلى أثر هذا الحادث تم اعتقال وإعدام مجموعة من أعضاء المنظمة في كانون الثاني ١٩٥٦م، إذ حُكم على كل من زعيم المنظمة نواب صفوي، ومساعده سيد عبد الحسين واحدي، والناطق باسم المنظمة سيد محمد واحدي، ومظفر ذو القدر، وخليل طهماسبي، وبعد محاكمة استمرت لمدة شهرين في المحكمة العسكرية، تم تنفيذ حكم الإعدام بهم رمياً بالرصاص في

ميدان تير بتاريخ السابع عشر من كانون الثاني ١٩٥٦م، وقد حاول الكثيرون أن يثنون الحكومة الإيرانية عن تنفيذ حكم الإعدام، ومنهم الإمام الخميني، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، إلا أن جميع الجهود لم تنجح، وبينما كان مجتبى نواب صفوي يتلو آيات من القرآن الكريم أطلقت عليه بضع رصاصات أدت إلى وفاته، في حين قتل السيد عبد الحسين واحدي على يد اللواء بختيار، في أثناء التحقيق نتيجة لردود الفعل الشديدة والشجاعة التي تميز بها عبد الحسين واحدي في أثناء التحقيق، عندما أراد بختيار الذي تولى بنفسه التحقيق، بصفته مديراً لجهاز السافاك، أن يقلل من شأن السيد عبد الحسين واحدي ويهينه، إذ رد الأخير على بختيار بالكلمات السيئة نفسها التي وجهها إليه في أثناء التحقيق، الأمر الذي دفعه إلى قتل الأخير بمسدسه الشخصي وبشكل مباشر، وزعمت الحكومة الإيرانية أن واحدي فرَّ في أثناء العودة من الأحواز إلى طهران وقتل عند هروبه، وبهذا فأنهم ضحوا بأرواحهم من أجل تحقيق آمالهم بشأن الأهداف الإسلامية المقدسة.

كان مجتبى نواب صفوي قدوة في الإيمان والأخلاق والجهاد والشهادة والعرفان والمعنويات، وامتاز بخصال فريدة من أبرزها الشجاعة والسخاء والمحبة لكل الناس والتضحية والحماس والصلابة في الإيمان والقدرة على الإدارة والتنظيم، ولعل أبرز ما يدل على فكره العميق هو إعداد برنامج للحكومة الإسلامية في أصعب الظروف التي كانت تمر بها إيران، ناهيك عن أنه كان من الأشخاص الذين لم يتركوا حب الجاه والجلال والمال والمنال الدنيوي ينفذ إلى وجودهم وأنفسهم، وأخلص حبه لله جل علاه ولأوليائه الكرام، لذلك لم يتمكن أحد من خداعه بمظاهر الدنيا الخادعة، وكان كالقمة الشاهقة يترفع عن كل حاجة للغير.

من الجدير أن نذكر هنا أن مجتبى نواب صفوي قد تزوج عام ١٣٢٦هـ.ش/ ١٩٤٧م من السيدة بدر السادات احتشام وبعد ثمان سنوات من الحياة المشتركة أنجب ثلاث بنات، وتصف السيدة فاطمة نواب صفوي لقائها

الأخير مع والدها قائلةً: «عندما أُعتقل والدي في المرة الأخيرة، كان يظهر عليه حالة تختلف عن الحالات التي كانت تظهر في الاعتقالات السابقة».

صولت الدولة، إسماعيل خان قشقايي

هو رئيس قبائل القشقائيين ومن الرجال البارزين في إقليم فارس ومن كبار العشيرة، التي منعت التغلغل البريطاني في الإقليم عشية الحرب العالمية الأولى بمساعدة الشرطة الإيرانية، علماً أن بريطانيا قامت بعد عقدها لمعاهدة ١٩٠٧ مع روسيا لتقسيم مناطق النفوذ في إيران، بإرسال قواتها العسكرية إلى بوشهر وفارس، ويوماً بعد يوم ازدادت تدخلاتها في الشؤون الإيرانية إلى الحد الذي خططت فيه لتشكيل قوة عسكرية خاصة بها هي «شرطة الجنوب» في عام ١٩١٥.

ومما ساعد بريطانيا كثيراً في تثبيت نفوذها وتنفيذ برنامجها الاستعماري في الجنوب الإيراني هو تواجد وثوق الدولة في طهران، وحبيب الله خان قوام المُلك في إقليم فارس، بوصفهما من المؤيدين للبريطانيين، ولكن في المقابل كانت قوات قبائل القشقائيين بقيادة إسماعيل خان صولت الدولة، وشرطة إقليم فارس، وجمع من رجال الدين والمطالبين بالحرية وقفوا صفاً لمقاومة البريطانيين وحاربوهم من أجل الحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية، وفي شيراز تألفت «اللجنة الوطنية لحماية استقلال مملكة إيران»، التي أدّت دوراً واضحاً في المعارك التي قادها إسماعيل صولت الدولة ضد البريطانيين.

ولِدَ إسماعيل خان صولت الدولة قشقايي في عام ١٨٧٣[١]، ويُعد من الشخصيات القليلة التي قدمت جل خدماتها للولايات الجنوبية، وكان هدفه

(١) تذكر بعض المصادر ان ولادته كانت في العام ١٨٧٩. يُراجع: أحمد شاكر عبد العلاق، إيران في عهد أحمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥ دراسة تاريخية في التطورات السياسية الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب / جامعة الكوفة، ٢٠٠٨، ص٧٦.

الأساس يكمن في محاربة الاستعمار، ففي الوقت الذي كانت فيه قوات الدرك وقوات الشرطة النظامية الإيرانية غير قادرة على السيطرة على النقاط المهمة في إقليم فارس كافة كبقية المقاطعات الإيرانية الأخرى، كانت مسؤولية حماية المناطق والمعابر والطرق بيد المسلحين من العشائر الجنوبية التابعين لإسماعيل خان صولت الدولة، وبعد اندلاع الثورة الدستورية واستقرارها في إيران بدأت الحكومة المركزية تأخذ بعين الاعتبار حماية المناطق الجنوبية والسيطرة على الطرق التجارية لا سيما في فارس، فقامت بإرسال بعض القوات العسكرية المنظمة من مراكز الشرطة لحماية الأمن وأموال الشعب وأمن الطرق والمدن في تلك المناطق، ولكن تلك القوات لم تكن كافية لتحقيق ذلك.

علماً أن قوات القوزاق كانت في نظر أهالي الجنوب قوات غير إيرانية، وقوات الدرك الإيراني كانت تحت قيادة ضباط سويديين، ومع ذلك فإن الاستقرار الذي تركه وجود قوات الشرطة المركزية ولّد اختلافات ومعارك جانبية، بسبب أن المختارين ورؤساء العشائر في المناطق الجنوبية كانوا قد بنوا لأنفسهم مناطق نفوذ وحدود معلومة وكانوا يأخذون الاتاوات من العابرين والتجار، وعلى الرغم من ذلك، فإن إسماعيل خان صولت الدولة كان مركز اهتمام واحترام قادة الشرطة والدرك، بوصفه قائداً لأكبر عشيرة هناك وتربطه معهم بعض التعهدات.

كانت قوات صولت الدولة تقدر بـ(٤٥٠٠) مقاتل، عززت بـ(٣٠٠٠) مقاتل من الكازورنيين والدشستاني والتنكستاني، وقدرت القوة الفعلية للقبيلة بـ(٢٥) الف مقاتل مسلح ببنادق موزر، وبعد توتر الأوضاع في المنطقة اندلع القتال مع البريطانيين حينما هاجمت مجموعة من قوات إسماعيل خان صولت الدولة في ١٠ أيار ١٩١٧ الوحدة البريطانية في خانية زينان الواقعة على بعد (٢٦) ميلاً غرب شيراز، لكن أفراد المخفر البريطاني تمكنوا من أسر تلك المجموعة، الأمر الذي دفع أتباع إسماعيل خان صولت الدولة لأن يهاجموا

المخفر ويطلقوا سراح المحتجزين، وقد رافقت تلك الأحداث مراسلات ومباحثات بين إسماعيل خان صولت الدولة ورئيس الوزراء الإيراني، وفرمانفرما، الحاكم العام لمقاطعة فارس، التي شجعها البريطانيون لكسب الوقت لوصول التعزيزات البريطانية التي تأخرت لغاية ٢٣ أيار ١٩١٧، وفي أثناء ذلك وجه إسماعيل خان صولت الدولة بياناً في ٢٢ أيار ١٩١٧ إلى المجندين الإيرانيين في وحدة «بنادق جنوب إيران» يدعوهم فيه إلى تأييد قضية المواطنين في كازرون والدشتيين وغيرهم للدفاع عن الإسلام.

حدثت العديد من المعارك بين الطرفين في ٢٧ أيار ١٩١٧ وتمكنت القوات البريطانية من دخول معسكر إسماعيل خان صولت الدولة في خانية خابيس، وكان الأخير قد بعث برسالة إلى ضباط «بنادق الجنوب» الإيرانيين في خانية زينان يحثهم فيها على طرد البريطانيين من إيران، فاستجاب له الكازرويون الذين هاجموا الحامية البريطانية هناك وقتلوا ضابطاً بريطانياً وأحد العرفاء واستولوا على مخازن أسلحة الوحدة، ولكن إسماعيل خان صولت الدولة عاد ثانية إلى معسكره، ولأجل تعزيز نفوذهم قام البريطانيون بتنصيب أحمد خان زعيم الدولة، شقيق إسماعيل خان صولت الدولة من أبيه، خاناً للقشقائيين بدلاً من الأخير في أواسط حزيران ١٩١٨، كما تحالفوا مع شقيق آخر لصولت الدولة هو محمد علي خان، وبفضل ذلك استطاع البريطانيون استعادة سيطرتهم على مدينة شيراز يوم ٢٧ حزيران ١٩١٨ ومطاردة إسماعيل خان صولت الدولة، مما أجبره على ترك منطقة فيروز آباد، ولكنه حشد قواته مرة أخرى فيها، واستمرت المواجهة بين الطرفين حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى.

بعد انقلاب حوت في ٢١ شباط ١٩٢١، وبسبب قوة ونفوذ إسماعيل خان صولت الدولة في الجنوب والخوف من قيامه بفعاليات عسكرية ضد الحكومة المركزية وضع اسمه ضمن القائمة السوداء، وقام رضا خان قائد الجيش وبأوامر حكومية بقمع العشائر المتمردة في الجنوب، ولكن مع ذلك فإن

إسماعيل خان صولت الدولة انتخب من قبل أهالي فارس نائباً في مجلس الشورى الوطني لدورته الخامسة، وفي الوقت الذي كان فيه في طهران حدثت اشتباكات بين القشقائيين والشرطة المركزية وتمت محاصرة (٢٨٠٠) شرطي في مضيق «تامرادى» كانوا بإمرة أمير لشكر حبيب الله خان شيباني، وأخيراً انتهت الحرب بين الطرفين بعد استبدال الأخير بضابط آخر.

لم تكن لإسماعيل خان صولت الدولة ثقة برضا شاه، وإنما كان يعتمد كلياً على ميرزا حسن خان مستوفي الممالك، الذي قدم له الحماية والأمان، ولكن بعد وفاة الأخير بنوبة قلبية في عام ١٩٣٢ صدقت نبوءة إسماعيل خان صولت الدولة، التي تؤكد: «**لا أحد لنا غير مستوفي الممالك، ولو لم يكن موجوداً لتغيرت حياتنا وساءت عاقبتنا**»، وبالفعل تم اعتقال كل من إسماعيل خان صولت الدولة، رئيس قبائل القشقائيين، وابنه محمد ناصر خان، نائب رئيس قبائل القشقائيين بعد وفاة مستوفي الممالك.

بعد حياة مريرة وصعبة قضاها في التجوال والترحال تم القاء القبض عليه بأمر من رضا شاه، وظل هناك حتى توفي إسماعيل خان صولت الدولة في سجن القصر عام ١٩٣٢ عن عمر ناهز التاسعة والخمسين، في حين ظل ابنه تحت المراقبة حتى عام ١٩٤١، إذ رجع إلى مقاطعة فارس وتولى زعامة قبائل القشقائيين.

طباطبائي، سيد محمد صادق محمد

هو نجل محمد طباطبائي، الذي كان من علماء طهران البارزين، ومن قادة الثورة الدستورية المؤثرين، ولِدَ سيد محمد صادق محمد طباطبائي عام ١٨٨٣، أي بحدود أربعة وعشرون عاماً قبل الثورة الدستورية١٩٠٥ -١٩١١ التي كان خلالها مرافقاً لوالده ومشاركاً للعديد من الدستوريين المقربين من أبيه. كان مديراً لصحيفة «مجلس» الطهرانية الناطقة باسم مجلس الشورى

الوطني خلال الدورة الأولى للمجلس ١٩٠٦-١٩٠٨، وبعد أن قام محمد علي شاه بقصف المجلس وتدميره في ٢٣ حزيران ١٩٠٨ القي القبض على سيد محمد صادق طباطبائي وسجن في منطقة «باغشاه- حديقة الشاه» لعدة أيام ووضع تحت الإقامة الجبرية والمراقبة السرية في مدينة شميران لمدة أربعين يوماً، وكان محمد علي شاه يَكُن له كرهاً وحقداً شديدين، ولولا مراعاة مقام والده وتقديره لأمر بقتله، وأخيراً تم إبعاده مع والده إلى مدينة مشهد المقدسة، وعن طريقها ذهب إلى أوربا وخلال سنة واحدة من إبعاده قام بزيارة بعض الدول الأوربية ومنها فرنسا وبريطانيا وايطاليا وألمانيا وروسيا وغيرها.

عاد إلى إيران بعد أن تم خلع محمد علي شاه في ١٦ أيلول ١٩٠٩، وقام سيد محمد صادق طباطبائي بنشاطات سياسية واضحة، إذ كانت لديه علاقات وطيدة مع أحزاب سياسية معروفة آنذاك منها أحزاب «اعتداليون - المعتدلين» و«سوسياليست- الاشتراكيون» و«ملت- الوطن» وحزب «اتحاد- الاتحاد»، وعندما تم انتخابه نائباً في مجلس الشورى الوطني في دورته التشريعية الثانية ١٩٠٩-١٩١١، ممثلاً عن مدينة مشهد المقدسة، تبنى زعامة جناح الأغلبية داخل المجلس (الاعتداليون)، وفي أواخر دورة مجلس الشورى الوطني الثالثة أصبح في مهر ١٢٩٤ش.ق/ تشرين الأول ١٩١٥م نائباً لرئيس المجلس، لكنه لم يبق طويلاً في هذا المجلس.

هاجر مع جمع من النواب إلى مدينة قم المقدسة ومنها إلى كرمنشاه بعد أن أثار تواجد القوات الروسية في مناطق قريبة من العاصمة طهران قلقاً كبيراً بين العناصر الوطنية الإيرانية، إلى الحد الذي حاولت فيه الحكومة الإيرانية الانتقال إلى أصفهان، ومع ذلك أُخليت بعض المكاتب الرسمية، وغادرت الجندرمة العاصمة طهران وهيئات المفوضيات الألمانية والنمساوية والعثمانية في ١٦ تشرين الثاني ١٩١٥، وفي ٢٠ من الشهر نفسه غادرها جمع غفير من المواطنين يصاحبهم عدد من المتنفذين والصحفيين ورجال الدين والمعتدلين

والتجار الذين استعادوا في مخيلتهم تصرفات القوات الروسية عندما اجتاحت تبريز عام ١٩١١، وكانوا لا يستبعدون حدوثها في طهران.

ومهما يكن فإن سيد محمد صادق طباطبائي هاجر معهم، وأصبح عضوا رئيساً في حكومة «كوميته دفاع ملمات- لجنة الدفاع الوطني» التي أسسها المهاجرون في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٥ في مدينة قم المقدسة، إذ شارك بتشكيلها الديمقراطيون وبالتعاون مع مجاميع من المعتدلين والتجار الذين هربوا بسبب خشيتهم من تطور الأحداث في العاصمة طهران وبمساعدة الألمان، إلا أن قوات الحلفاء تمكنت أخيراً من طرد الألمان وحلفائهم من كرمنشاه، وان حكومة الدفاع الوطني انسحبت من هناك أيضاً ورابطت في قصر شيرين على الحدود العراقية- الإيرانية، وبذلك ترك سيد محمد صادق طباطبائي إيران إلى اسطنبول ومنها إلى برلين.

انتخب نائباً في مجلس الشورى الوطني لدورته التشريعية الرابعة ممثلاً عن مدينة طهران في شهر تير ١٣٠٠ش.ق/ تموز ١٩٢١م، كما أُعيد انتخابه مرة أخرى نائباً في المجلس لدورته التشريعية الخامسة أيضاً ممثلاً عن مدينة بهبهان في عام ١٣٠٢ش.ق/ ١٩٢٣م، وبسبب اعتقاده «أن الملاءمة الزائدة تمنع تطور مقاصد الشخصية» تحالف مع سليمان ميرزا اسكندري وسردار سبه (قائد الجيش) في مهر ١٣٠٢ش.ق/ تشرين الأول ١٩٢٣م، بهدف حفظ استقلال وسيادة الأراضي الإيرانية وتطوير الجيش الإيراني وحماية الدولة من الاضطرابات والأوضاع المتردية والدفاع عن بعضهم البعض، والمشورة الدائمة بينهم بشأن أمور الدولة كافة، فضلاً عن تشكيل حكومة قادرة على حفظ الأمن والنظام في البلاد، الأمر الذي قاد إلى تشكيل حكومة سردار سبه، رضا شاه (١٩٢٣-١٩٢٥) وبذل سيد محمد صادق طباطبائي جهداً استثنائياً في ذلك.

عُيِّنَ سفيراً لإيران في تركيا في أيلول١٩٢٤، وظل هناك حتى عام ١٩٢٧، وكان موفقاً في إدارة عمله طيلة تواجده هناك، وفي تركيا ترك ارتداء

العباءة والعمامة ورجح ارتداء البدلة الرسمية، لكنه عند رجوعه إلى إيران ارتدى العباءة والعمامة من جديد، وقابل رضا شاه بعد وصوله إلى إيران، إلا أن الأخير غضب عليه، وأعفاه من كل مهامه إلى الحد الذي ظل فيه جليس البيت وتحت المراقبة حتى نهاية عهد رضا شاه ١٩٤١، ولكن على الرغم من ذلك فإنه مارس بعض الأعمال الحرة خلال تلك الحقبة وأسس مصنعاً لحياكة السجاد والقماش في طهران.

جاء انتخاب سيد محمد صادق طباطبائي في بهمن ١٣٢٢ش.ق/ ١٩٤٤م نائباً في التسلسل الثاني عن مدينة طهران في مجلس الشورى الوطني لدورته التشريعية الرابعة عشرة، وهي أول انتخابات تجري بعد خلع رضا شاه عام ١٩٤١، وفي العام نفسه(١٩٤٤م) انتصر على الدكتور مصدق بـ (٤٤) صوتاً مقابل (٤٢) صوتاً للأخير للفوز برئاسة الدورة الرابعة عشرة لمجلس الشورى الوطني، وظل في منصبه حتى عام ١٩٤٦، وفي كانون الثاني ١٩٤٧، اشترك سيد محمد صادق طباطبائي في التكتل الذي اشترك فيه ثلاثون شخصاً من أقطاب الأحزاب والتجمعات الدينية، واعتصم هؤلاء في بلاط الشاه لمدة خمسة أيام بلياليها احتجاجاً على انتخابات الدورة التشريعية الخامسة عشرة لمجلس الشورى الوطني، وطالبوا محمد رضا شاه بحماية الدستور ومنع تدخل الحكومة العلني والسري في الانتخابات، ووضع حد لتصرفات قوام السلطنة، رئيس الوزراء الإيراني، غير القانونية، وإعلان عدم شرعية الانتخابات، ومع ذلك فقد انتخب سيد محمد صادق طباطبائي تحت تسلسل النائب التاسع عشر لمدينة طهران، ودخل إلى المجلس في دورته الخامسة عشرة.

بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها محمد رضا شاه في الرابع من شباط ١٩٤٩، عمل الأخير على تقليص دور مجلس الشورى الوطني في الحياة السياسية للبلاد، كما منح نفسه حق حل المجلس كلما دعت الضرورة لذلك، والدعوة إلى انتخابات جديدة، الأمر الذي دفع الشاه لتعديل الدستور بما يلبي

رغبته، فأمر بإجراء انتخابات جديدة لمجلس تأسيسي في نهاية آذار ١٩٤٩، واجتمع المجلس التأسيسي فور انتخابه، وأتخذ القرارات اللازمة بتنظيم حقوق الشاه الخاصة بحل مجلس الشورى الوطني، وكيفية تشكيل المجلس التأسيسي، وعدم تغيير دين الدولة والسلطة فيها استناداً إلى التغييرات التي جرت على المادة (٤٨) من القانون الأساس، علماً أن سيد محمد صادق طباطبائي كان رئيساً لمجلس الشورى الوطني آنذاك، وفي العام نفسه أصبح الأخير رئيساً للهيئة المشرفة على انتخابات الدورة الأولى من مجلس الشيوخ الإيراني، وفي عام ١٩٥٠ انتخب تحت تسلسل النائب العاشر في مجلس الشورى الوطني لدورته التشريعية السادسة عشرة ممثلاً عن مدينة طهران، وبعد أحداث ١٩ آب ١٩٥٣ وسقوط حكومة الدكتور مصدق، أُنتخب سيد محمد صادق طباطبائي رئيساً لمجلس الشيوخ الإيراني في آذار ١٩٥٤ حتى وفاته في عام ١٩٦١ عن عمر ناهز الـ (٨١) عاماً.

كان للسيد محمد صادق محمد طباطبائي ولدان، أولهما السيد مصطفى، الذي أصبح مهندساً، وثانيهما سيد ضياء الدين، الذي تخرج من كلية الصيدلة، وتمكن أن يكون دكتوراً صيدلانياً ناجحاً، علماً ان سيد محمد صادق طباطبائي كان يتقن اللغتين الفرنسية والتركية، وكان محل اعتماد أكثر السياسيين والشاه نفسه، كما أنه كان رجلاً صامتاً، معتدلاً هادئاً، وذو أخلاق رفيعة.

قضى حقبة شبابه بمحاربة محمد علي شاه، ولكن مع ذلك فقد انتشرت عنه شائعات كونه كان مدمناً على المخدرات من نوع الترياق، إذ كتبت عنه الصحف أشعاراً فكاهية في هذا المجال.

عدل المُلك، حسين دادكَر

ولِدَ حسين دادكر في عام ١٣٠٧هـق / ١٨٨٩م في طهران. أكمل دراسته الابتدائية في مدرسة مروى، وبناءً على رغبة والده التحق بطلبة العلوم الدينية

واتجه لدراسة الصرف والنحو، وفي أثناء تولي ميرزا محمد خان علاء المُلك وزارة العدل في حكومة أتابك أعظم في نيسان ١٩٠٧م عُيِّنَ حسين دادكر في وزارة العدلية وتدرج في المناصب داخل هذه الوزارة خلال مدة قصيرة، ثم نقل بعد ذلك إلى وزارة الداخلية، ولقب هناك بلقب «عدل الملك»، وعندما أُعتقل ما شاء الله خان كاشي ووالده نايب حسين من لدن عناصر الدرك وتم نقلهما إلى طهران، جرى التحقيق معهما من قبل الشرطة السرية بإشراف حسين دادكر عدل المُلك، الذي كان آنذاك بمنصب وكيل وزير الداخلية، وكان من بين أعماله أنه بذل جهوداً كبيرة لاستعادة أموال الذين سرقت أموالهم من لدن قطاع الطرق في كاشان، وعُيِّنَ وكيلاً أقدم لوزارة الداخلية في حكومة سبهدار رشتي في أواخر عام ١٩٢٠، وبالنظر لمعرفته بالسيد ضياء الدين طباطبائي فقد ظل يشغل منصبه وكيلاً أقدم في وزارة الداخلية في حكومة الأخير التي تشكلت بعد انقلاب حوت في ٢١شباط١٩٢١م، وبوصف حسين دادكر عدل المُلك موضع ثقة سيد ضياء الدين طباطبائي، لذا كان يقوم بإبلاغ أوامر رئيس الوزراء وتنفيذها بخصوص اعتقال قوام أحمد السلطنة، محافظ خراسان، وصارم الدولة، محافظ كرمنشاه.

بعد سقوط حكومة سيد ضياء الدين طباطبائي في أيار ١٩٢١م وتكليف أحمد قوام السلطنة بتشكيل الحكومة الإيرانية الجديدة بعد إطلاق سراحه من السجن، تقرر بأمر من الأخير إبعاد حسين دادكر عدل المُلك إلى بيابانك ووضعه تحت الإقامة الجبرية والمراقبة، وعلى الرغم من اختفاء حسين دادكر إلا إنه تم اعتقاله وأرسل مخفوراً إلى بيابانك، علماً انه كان يخطط للهرب من أيديهم منذ لحظة إلقاء القبض عليه، لهذا عندما ذهب عدل المُلك وهو في طريقه إلى منفاه في بيابانك طلب من مرافقيه زيارة حرم السيدة معصومة عليها السلام في مدينة قم المقدسة، وبعد أن سمح له بالزيارة اتجه إلى قبر أتابك وقرر الاعتصام في الحرم، وكلما حاول الشخص الذي رافقه إخراجه من المكان وإعادته إلى منفاه فلم يفلح في ذلك، ومن الجدير بالذكر أن حسين دادكر

عدل المُلك شارك في انتخابات الدورة التشريعية الرابعة لمجلس الشورى الوطني عندما كان بمنصب الوكيل الأقدم في وزارة الداخلية، وانتخب نائباً عن أهالي بابُل، وبما أن الدورة النيابية الرابعة بدأت عملها مع تولي أحمد قوام السلطنة لرئاسة الوزراء في عام ١٩٢١م، لذلك اتخذ أصدقاؤه إجراءات مؤثرة للمصادقة على أهليته في المجلس، ولكن سيد محمد تدين وسردار معظم خراساني، العضوين في المجلس نفسه، اتهماه بالقيام بممارسات تلحق الضرر بالبلاد، وتحدثا حول علاقته السرية مع «ايبكيان الأرمني»، أحد التابعين للسياسة الأجنبية، الأمر الذي لم تحصل معه المصادقة على أهليته لأن يكون نائباً في المجلس، وظل في مكان اعتصامه مع مرافقه قاسم علي.

عندما تنحت حكومة أحمد قوام السلطنة وقدمت استقالتها في كانون الثاني ١٩٢٢م عاد حسين دادكر عدل المُلك إلى طهران وباشر عمله في وزارة الداخلية، وبعد تشكيل حكومة مشير الدولة مرة أخرى[1] تولى عدل المُلك في عام ١٩٢٣م منصب وكيل وزارة الفوائد العامة والتجارة، وعُيِّنَ في السادس من كانون الأول ١٩٢٥م نائباً لرئيس مجلس المؤسسين، ثم عاد إلى العمل في وزارة الداخلية في حكومة محمد علي فروغي في أواسط كانون الأول من السنة نفسها، وجرت انتخابات الدورة التشريعية السادسة بإشرافه، وانتخب رئيساً لمجلس الشورى الوطني بعد تنحي سيد محمد تدين من رئاسة المجلس، ولم تقتصر رئاسته للمجلس لهذه الدورة حسب، بل تولى حسين دادكر عدل المُلك رئاسة المجلس لأربعة دورات تشريعية، أي من الدورة السادسة وحتى نهاية الدورة التاسعة.

---

(١) تعاقبت بعض الحكومات الإيرانية خلال هذه المدة القصيرة فبعد استقالة حكومة أحمد قوام السلطنة في كانون الثاني ١٩٢٢م جاءت بعدها حكومة مشير الدولة التي استمرت في الحكم حتى آيار ١٩٢٢م، ثم حكومة أحمد قوام السلطنة حتى ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٣م، ومن ثم حكومة مستوفي الممالك حتى حزيران ١٩٢٣م ومن ثم حكومة مشير الدولة التي تشكلت في ١٦ حزيران ١٩٢٣م.

استدعى محمد علي فروغي، رئيس الوزراء الإيراني، حسين دادكر ذات يوم إلى منزله، وحضر اللقاء صدر الأشراف، وزير العدل، ووجه الأخير عدة تهم سياسية وقانونية لحسين دادكر وطلب منه أما أن يغادر البلاد، أو يسلم نفسه إلى السلطات القضائية لمحاسبته، وعندما لاحظ الأخير أن إقامته في إيران لم تكن لصالحه بعد ما سمعه من وزير العدل، لذا اختار السفر إلى أوربا واستقر في فرنسا، وفي عام ١٩٤٧ عاد حسين دادكر إلى إيران وانتخب سيناتوراً (عضواً) فيما بعد خلال الدورات الأولى والثانية والثالثة لمجلس الشيوخ الإيراني.

وبعد تقديم الدكتور مصدق حكومته للمصادقة عليها من البرلمان في أيار ١٩٥١م واختار الدكتور حسين فاطمي نائباً لرئيس الوزراء(١)، عارض حسين دادكر هذا الاختيار ولم يكن راضياً على تعيينه بهذا المنصب وخاطب الدكتور مصدق قائلاً: «**أن استلام أي عمل يحتاج إلى تجربة ومعرفة وتخصص، لذا فأي خلفية يحظى بها الدكتور فاطمي لكي تُعينه بمنصب نائب رئيس الوزراء؟**»، وعلى أية حال فبعد المباحثات التي جرت بين رئيس الوزراء وعدل المُلك أبقى الدكتور مصدق على الدكتور حسين فاطمي في هذا المنصب دون أن يعبأ بحديث عدل المُلك بهذا الشأن.

يتفق البعض مع رأي حسين دادكر في هذا الشأن عندما يشير إلى أن الأحداث ألتي حصلت في إيران منذ آذار حتى آب ١٩٥٣م أثبتت عدم كفاءة الدكتور حسين فاطمي وافتقاره إلى التجربة السياسية المطلوبة، التي كان لها دور واضح في سقوط حكومة الدكتور مصدق الوطنية، وفي الحقيقة لا يمكن الاعتماد على هذا الرأي في تحليل الأحداث، وذلك لأن الدكتور حسين فاطمي لم يكن بهذه الصورة القاتمة التي طرحت، إذ أن الأخير يمتلك خلفية

---

(١) كان الدكتور حسين فاطمي يعمل قبل توليه هذا المنصب صحفياً ويشرف على صحيفة «باختر» أو «باختر أمروز»، ولم يسبق له أن تولى منصباً حكومياً بمستوى منصبه.

سياسية بارزة لا شائبة عليها، ويكفي انه كان صحفياً وعلينا أن ندرك مدى العلاقة التي تربط السياسة بالصحافة، فضلاً عن أن الدكتور حسين فاطمي يمتلك من الخبرات التي لا تقتصر على الخبرات السياسية حسب، بل العلمية والثقافية والأخلاقية والوطنية التي تؤهله لأن يحتل هكذا منصب، وأن الدكتور مصدق في الحقيقة كان موفقاً في اختياره هذا، ولكن هنا علينا أن ندرك حقيقة واحدة فقط هي أن موازين القوى الدولية وتكالب الدول الاستعمارية لنهب ثروات الشرق ومنها الثروات الإيرانية، ناهيك عن الموقع الجغرافي الهام التي تتمتع به هذه البلاد، وطبيعة الأحداث التي تسارعت كثيراً لإنقاذ النظام الاستبدادي البهلوي هي التي حتمت سقوط حكومة الدكتور مصدق عام ١٩٥٣م وليست عدم تمتع الدكتور حسين فاطمي بالخبرة السياسية.

لازم حسين دادكر عدل المُلك منزله بعد انتهاء الدورة الثالثة لمجلس الشيوخ ولعدة سنوات، وأمضى وقته في الحقبة الأخيرة من حياته في المطالعة حتى وفاته في عام ١٣٩١هـ.ق/ ١٩٧١م.

فاطمي، الدكتور حسين

ولِدَ حسين فاطمي عام ١٢٩٦هـ.ش / ١٩١٧م في أصفهان، ووالده هو السيد علي محمد الملقب بسيف العلماء، وأما والدته التي تسمى «السيدة طوبى» فهي من عائلة دينية، وكان والدها من السادة الطباطبائيين النائينيين.

توجه حسين فاطمي من أصفهان نحو طهران في أيلول ١٩٤١م، وأصدر هناك صحيفة «باختر» أي «الغرب» التي كان صاحب امتيازها أخوه سيد نصر الله سيف بور فاطمي، وقي عام ١٩٤٤م سافر إلى أوربا لمواصلة دراسته في قسم الحقوق السياسية، وعاد إلى طهران في عام ١٩٤٨م بعد حصوله على شهادة الدبلوم في الصحافة بعد أربع سنوات من الدراسة، وفي العام نفسه أسس صحيفة «باختر أمروز» أي «الغرب المعاصر»، وواصل إصدار هذه

الصحيفة منذ عام ١٩٤٩ حتى يوم ١٨ آب ١٩٥٣م[1]، وكان الدكتور حسين فاطمي مؤسسها ومديرها وناشرها، وكان عدد صفحاتها من أربع إلى ست وأحياناً يصل إلى ثمان صفحات، أما اسمها كان توليفاً لاسمي الصحيفتين الأقدم وهما «باختر» (الغرب) و«مرد أمروز» (الإنسان المعاصر) اللتين كان الدكتور حسين فاطمي مساعداً في تحريرهما.

وكانت الصحيفة الأخيرة عملياً تُعد الناطق (غير الرسمي) باسم حكومة مصدق، وحظيت بإقبال القراء بسبب افتتاحياتها اللاذعة التي يكتبها حسين فاطمي، ويهاجم من خلالها بشدة شركة النفط الانكلو- إيرانية، والفساد الإداري، وتفاقم الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وكانت أكثر افتتاحيات حسين فاطمي حدةً تلك التي هاجم فيها محمد رضا شاه بهلوي والبلاط والسلطنة، التي نُشرت في الأعداد للأيام ١٦ و١٧ و١٨ آب ١٩٥٣م، التي كانت دون شك من أسباب اعتقاله وإعدامه، كما كانت السبب الأساسي لأن تكون مكاتب الصحيفة ومطبعتها أول الأماكن التي اقتحمت ونهبت وأضرمت فيها النيران بعد سقوط حكومة مصدق مباشرةً.

اعتُقل الدكتور حسين فاطمي في عهد حكومة الفريق علي رزم آرا، المعارض لتأميم النفط الإيراني، أوائل عام ١٩٥١م ولكنه لم يستمر طويلاً، وبعد المصادقة على قانون تأميم النفط الإيراني وتولي الدكتور مصدق رئاسة الوزراء في ٢٨ نيسان ١٩٥١م، اختار الأخير الدكتور فاطمي نائباً له والناطق الرسمي باسم الحكومة الإيرانية، إلا أن الأخير استقال من منصبه هذا في ١٧ كانون الأول ١٩٥١م للمشاركة في الانتخابات.

تعرض الدكتور حسين فاطمي إلى محاولة إغتيال في الخامس من شباط

---

(١) كانت تصدر مساء كل يوم في طهران ابتداءً من ٣٠ حزيران ١٩٤٩م بصورة تجريبية غير مرقمة، وفي ٣٠ تموز ١٩٤٩بدأت تصدر بصورة منتظمة وبأرقام متسلسلة، وقد أوقفت أكثر من مرة بسبب مقالاتها السياسية الحادة اللهجة منذ بداية تأسيسها وحتى استلام الدكتور محمد مصدق السلطة.

١٩٥٢م عندما كان يلقي كلمة تأبينية فوق ضريح محمد مسعود، رئيس تحرير صحيفة «مرد أمروز» ومديرها المسؤول، إذ أُطلق عليه النار شاب عضو في منظمة «فدائيي إسلام»، لكن فاطمي نجا من الموت بصعوبة، وخضع للعلاج لمدة ثمانية أشهر في طهران وأوربا، فتوقف آنذاك إشرافه المباشر طوال هذه المدة على صحيفة «باختر أمروز» حتى أنه كان يعجز أحياناً عن كتابة الافتتاحية.

كان الدكتور حسين فاطمي منذ أن أمسك بالقلم وكتب في الصحافة بدأ يوجه انتقادات لاذعة وحادة لنظام رضا شاه بهلوي، وعمل جاهداً بفضح نظام حكمه، إذ واصل عمله هذا باستمرار إلى الحد الذي دفع أصدقاؤه ومعارفه إلى تحذيره من عاقبة هذا الأمر، ولكنه واصل طريقه، وللاطلاع بشكل واضح على محاربة حسين فاطمي لنظام رضا شاه نذكر بهذا الخصوص موضوعين نشرا في افتتاحيتي صحيفة «باختر» في ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٢م و١٠ شباط ١٩٤٣م، إذ تضمنت افتتاحية الصحيفة ليوم ٦ آبان ١٣٢١هـ.ش / ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٢م مقالاً لاذعاً جاء فيه «أن سردار سبه (رضا شاه) دمَّر أساس الحكم الوطني من خلال استغلاله لموقعه وإعلانه للأحكام العرفية»، وتضمنت افتتاحية الصحيفة ليوم ٢١ بهمن ١٣٢١هـ.ش/ ١٠ شباط ١٩٤٣م مقالاً لاذعاً آخر جاء فيه «عندما يجد شعب ما أن ديكتاتوراً ومنتهكاً للقانون قد ولى، ولازالت هناك الكثير من الممارسات السابقة تتكرر باستمرار..... إذن ما جدوى أن يرى هذا التناقض ولا يتحدث عنه؟».

أصبح الدكتور حسين فاطمي وزيراً للخارجية في حكومة الدكتور محمد مصدق الثانية (تموز ١٩٥٢- آب ١٩٥٣م) في ٢٠ أيلول ١٩٥٢م، وظل في هذا المنصب حتى ١٩ آب ١٩٥٣م، وتمكن أن يصبح المحور الأساس والواسطة التي تربط بين رئيس الوزراء والشاه إلى الحد الذي لم يتمكن فيه محمد مصدق من اللقاء بمحمد رضا شاه لتقديم تقرير له، وفي الأيام الأولى للقاء الدكتور حسين فاطمي بالشاه، عاتبه الأخير لعدة مرات قائلاً له: «لماذا

تتحدث عن والدي، الذي لم يعمل شيئاً سوى خدمة إيران ونهضتها، وفي النتيجة تشرد من الوطن وعاش في الغربة؟»، ورد الدكتور حسين فاطمي على الشاه قائلاً: **«أن والدك مارس الديكتاتورية طيلة عشرين سنة وأن الظلم الذي مارسه هو والمحيطون به ضد أبناء الوطن كان مخيفاً جداً ولا يمكن الافتراض بأنه لم يكن مطلعاً على ذلك بالنظر للذكاء الخاص الذي كان يتميز به، ولهذا فإنه كان واعياً وعارفاً جداً بالظلم والفساد الذي مارسه نظامه، ونتيجة لذلك فإنه مقصر، ولذلك ينبغي عليك أن تفصل بين ممارسات والدك وممارساتك أنت، لأنك درست في سويسرا وتعرفت جيداً على الديمقراطية في الغرب، وبناءً على ذلك أن الشعب يتوقع منك أن تلتزم بالديمقراطية في عملك»**.

كان لهذا الكلام أثره الواضح على الشاه، الأمر الذي جعل الأخير يضمر حقداً على حسين فاطمي منذ بداية الأمر، وفي الحقيقة أن محمد رضا شاه كان يخفي حقده عن الشخص الذي يحمل عليه ضغينة ويحتفظ به لمدة طويلة وينفث سمومه في الفرصة المناسبة، وحصل هذا التصرف مع الدكتور حسين فاطمي لاحقاً، وكان الشاه قد أعد المجال قبل ذلك لاثارة التفرقة بين أصدقاء الدكتور محمد مصدق، ويمكن الاشارة بهذا الصدد إلى تنحية آية الله أبو القاسم الكاشاني وعدد من الأصدقاء المقربين له، وكذلك عدد من الصحفيين المؤيدين له، وكان الشاه في ربيع ١٩٥٣م قلقاً جداً حيال مكانته السياسية، وأُعدت في ذلك الوقت مخططات عديدة ضد الدكتور محمد مصدق في داخل إيران وخارجها لغرض الإطاحة به، وتضمنت الخطة التي أُعدت في الخارج انقلاباً على حكومته خُطط لها من لدن أشرف بهلوي، شقيقة الشاه، وعناصر جهاز المخابرات الأمريكية في جنيف، وفي هذه الخطة لم يكن دور أشرف بهلوي دوراً بسيطاً، وأما في الداخل، فقد كان هدفهم تحقيق مآربهم في إيجاد خلافات بين أصدقاء الدكتور محمد مصدق وعلى قاعدة «فرق تسد».

كانت أول خطوة بهذا الاتجاه هي وضع اليد على الدكتور حسين فاطمي، بوصفه أقرب صديق للدكتور مصدق، ولكن الدكتور حسين فاطمي، ونظراً لذكائه عرف على أي كعب حذاء يمشي، إذ كان قصد الشاه أن يفرق بين الصديقين الحميمين وليجس نبض الدكتور حسين فاطمي أولاً عندما طرح على الأخير أن الدكتور مصدق بحاجة إلى استراحة نظراً لكبر سنَّه وينبغي أن يحل بدلاً عنه شخص أكثر نشاطاً وخدوماً من أصدقائه مثلك ليواصل هذه الحركة، وكان هدف الشاه، فضلاً عن كل ما ذكرناه من طرح هذا الموقف هو خلق وسوسة وشكوك في نفس الدكتور حسين فاطمي بخصوص قدرة الدكتور محمد مصدق لكي يكسبه إلى جانبه.

بعد عودة محمد رضا شاه إلى إيران تحت حراب الأمريكان والبريطانيين في ٢٢ آب ١٩٥٣م أصر على أن يقتص من كل الذين تجاوزوا على النظام البهلوي دون استثناء بعد صدور المرسوم الخاص بإقالة الدكتور محمد مصدق من رئاسة الوزراء في يوم ١٦ آب ١٩٥٣م وهروب الشاه وزوجته ثريا إلى العراق ثم ايطاليا، لذلك فإن وزير الخارجية الإيرانية اختفى عن الأنظار بعد سقوط حكومة الدكتور مصدق في ١٩ آب ١٩٥٣م، واستمرت حياته على هذا المنوال حتى تشرين الثاني ١٩٥٤م، إذ تم إلقاء القبض عليه من لدن العناصر التابعة لتيمور بختيار، وفي أثناء خروجه من مقر المحافظة تعرض إلى هجوم شنه عليه عدد من الأراذل بقيادة المعتوه شعبان بي مخ وأتباعه[1]، إذ كان

(١) ولد في عام١٣٠٠هـ.ش/١٩٢١م في حي سنكلج بطهران في أسرة كبيرة العدد تضم ثلاثة عشر أخاً وأختاً، وطرد من عدة مدارس خلال السنوات الأربع من الابتدائية بسبب المشاكل التي كان يسببها، حتى ترك الدراسة في نهاية الأمر، وفي صباه كانت له حوادث وقضايا كثيرة هو ورفاقه من الأشقياء، ولذلك زج في السجن وهو في سن الخامسة عشرة من عمره، وامتدت مدة خدمته بالجيش إلى أربع سنوات بدلا من سنتين، وبعد احتلال الحلفاء للأراضي الإيرانية عام ١٩٤١م، أنهى خدمته العسكرية في الجيش عن طريق هروبه من فرقته. توفي في لوس أنجلوس بالولايات المتحدة الأمريكية في ٢٨مرداد١٣٨٥هـ.ش/ ٢٠٠٦م، وهو يوم الذكرى السنوية لانقلاب ٢٨ مرداد الذي شارك فيها من قبل في إيران.

الأخير قد توجه إلى بناية المحافظة بعد سماعه بإلقاء القبض على فاطمي، بوصفه عدوه اللدود، وطعنه ثمان طعنات بسكين في صدره وخاصرته ورئته[١]، كما أُصيبت شقيقته، التي جعلت نفسها سداً أمام هؤلاء الأراذل للحيلولة دون قتله، بعدة طعنات، وبقيت آثار هذه الجراح في جسده حتى يوم إعدامه.

بدأت محاكمة الدكتور حسين فاطمي والدكتور شايكان والمهندس رضوي بشكل سري وسريع جداً في محكمة بلخ، وانتهت المحاكمة بالحكم بالإعدام على الدكتور حسين فاطمي والسجن المؤبد للشخصين الآخرين، وتم تنفيذ الإعدام بالدكتور فاطمي في الساعات الأولى من صباح يوم العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٤م في ميدان الرمي التابع للفرقة المدرعة الثانية، في الوقت الذي كان فيه يهتف **«تعيش حركة الشعب الإيراني والخلود للدكتور محمد مصدق»**.

كان الدكتور حسين فاطمي عند إعدامه في سن السابعة والثلاثين من عمره، وقد تزوج في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥١م من آنسة تدعى بريوش سطوتي، وعندما جرى إعدامه كان ابنه الوحيد المدعو سيروس في الثانية من عمره، وبخصوص تنفيذ حكم الإعدام، فقد كان على أيدي أربعة جنود مكلفين بإعدامه، جلس اثنان منهم في وضع البروك، فيما كان الجنديان الآخران في حالة وقوف، وأطلقت عليه نحو (٨) اطلاقات استقرت (٦) منها في صدر وقلب الدكتور حسين فاطمي، وبعد الانتهاء من إطلاق النار أُطلقت كما هو متعارف عليه رصاصة الرحمة نحو رأسه، وفي لحظات توديع الحياة جعل الدكتور فاطمي، الدكتور محمد مصدق قيّماً على ابنه الوحيد سيروس.

---

(١) أنكر شعبان بي مخ عملية الهجوم بالسكاكين على الدكتور حسين فاطمي في مذكراته، وعَدَّ ذلك أمراً مستحيلاً، إلا أنه لم ينكر هذا الهجوم، عندما يذكر انه هاجمه مع نفر من أتباعه، وأخذ يكيل له الضربات والسباب.

فــام، عبد الرسول مشكين

ولِدَ عبد الرسول مشكين فام في عام ١٩٤٦م في مدينة شيراز، مركز محافظة فارس جنوبي إيران، وينتمي إلى عائلة متوسطة. بدأ دراسته الابتدائية والثانوية في شيراز أيضاً، وخلال المدة بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٣م، التي مثلت السنوات الأخيرة من دراسته الثانوية، رأى عبد الرسول عن كثب عمليات قمع السلطات الحكومية للعشائر في إقليم فارس التي تأثر لها كثيراً، وبعد أن أكمل دراسته الثانوية، بدأ دراسته الجامعية في كلية الزراعة بمدينة كرج (غربي طهران)، وفي أثناء دراسته الجامعية تمكن من الاتصال بمنظمة «مجاهدي خلق الإيرانية» التي استفادت هي الأخرى من تجاربه ومكاسبه في اتصالاته وعلاقاته الوثيقة مع القرويين والعشائر في إقليم فارس.

وبعد تخرج عبد الرسول من كلية الزراعة مهندساً زراعياً، توجه لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، التي قضاها في إقليم كردستان الإيرانية، وقد استغل عبد الرسول مشكين فام مدة الخدمة العسكرية البالغة سنتين استغلالاً تاماً لإجراء دراسة واسعة حول تاريخ الحركة الكردية في كردستان وخلفياتها، وأكمل دراسته حول الآثار المترتبة على إصلاحات محمد رضا شاه الزراعية في القرى الإيرانية، ومن خدمات عبد الرسول مشكين القيِّمَة تتمثل في دراسته المتعلقة بالقرى الإيرانية، إذ عايش الأخير مَيدانياً لشهور عديدة أهالي هذه المناطق الفقراء، ودرس معاناة القرويين ومحنهم بكل حب وحماس ومودة وارتباط ملتزم بهم، ولذلك دوّن عبد الرسول مشكين نتائج دراساته القيِّمَة في القرى والحياة الريفية في كتاب بعنوان «الريف والثورة البيضاء»، ضمنه تأثير الزراعة التجارية على الفلاحين.

مع أن عبد الرسول مشكين كان عضواً سابقاً في «حركة تحرير إيران»، إلا أنه عُدَّ أحد أعضاء اللجنة المركزية في منظمة «مجاهدي خلق الإيرانية» ومن المؤسسين لها، وفي أواسط عام ١٩٧٠م قررت المنظمة إيفاد عدد من كوادرها إلى قواعد الفلسطينيين لتلقي التدريبات العسكرية فيها، ولهذا سافر

إلى الأردن وتدرب على حرب العصابات في معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية هناك، وفي تلك الأثناء تم اعتقال عدد من أعضاء المنظمة ومن بينهم موسى خياباني ومحمد شامخي في إحدى الإمارات الخليجية، وكانت شرطة الشاه السرية (السافاك) تعمل جاهدة على استعادتهم وكشف هويتهم، ولكن منظمة مجاهدي خلق قررت من جانبها استباق السافاك في استعادتهم حتى لا تسمح بأن يقع أعضاؤها في قبضة السافاك.

تولى عبد الرسول مشكين فام مسؤولية تنفيذ خطة إنقاذ كوادر المنظمة المعتقلين، وبما أن الأخير كان في أول وجبة للمنظمة دخلت قواعد حركة «فتح» الفلسطينية، إذ تلقى في إحدى القواعد الفلسطينية التدريبات العسكرية اللازمة، لذلك بادر وبإرادة صلبة وعزيمة تثير الإعجاب تنفيذ خطة معقدة حرر خلالها الأسرى من قيد السجن، الأمر الذي منع السافاك من القبض عليهم والكشف عن المنظمة، ونتيجة لما قام به عبد الرسول مشكين من التخطيط الدقيق والقيادة الذكية وما كان يتصف به من الجرأة والشجاعة، تمكن من أن يمني السافاك بفشل ذريع وهزيمة نكراء على الرغم مما كانوا يتمتعون به من قوة، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً بالنسبة لعبد الرسول، إذ تم إلقاء القبض عليه في عام ١٩٧٢م من لدن سلطات الشاه، وتم إعدامه في يوم ٢٥ أيار من العام نفسه.

فَـــرُخ، سيـــد مهـــدي

ولِدَ سيد مهدي فرخ عام ١٢٦٥هـ.ش/١٨٨٦م، وعندما بلغ الثالثة عشرة من عمره تسلم من مظفر الدين شاه لقب «متين السلطنة» ومرسوم توليه جباية الضرائب، وفي أثناء الثورة الدستورية وأحداثها ١٩٠٥- ١٩١١م انضم سيد مهدي فرخ إلى المجاهدين وشارك في معركة البرلمان خلال الانقلاب الذي قام به محمد علي شاه في أثناء قصف مجلس الشورى الوطني بتاريخ ٢٣

حزيران ١٩٠٨م، وبعد الانقلاب كُلِفَ بمهمة في روسيا، وعندما اندلعت الثورة من جديد في الأقاليم الإيرانية المختلفة بعد الانقلاب على المجلس وأوشك الثوار والمجاهدين أن يفتحوا طهران في تموز ١٩٠٩م توجه سيد مهدي فرخ إلى طهران وانضم إلى صفوف المجاهدين.

حصل السيد مهدي على مقعد في مجلس الشورى الوطني في دورته الثالثة بصفته نائباً عن أهالي تربة حيدرية، وفي الوقت نفسه أصبح عضواً في هيئة رئاسة البرلمان، وعضواً في لجنة الشؤون الخارجية، وعندما قامت القوات الأجنبية الروسية بالتهديد باحتلال طهران في أثناء الحرب العالمية الأولى، فإن السيد مهدي فرخ توجه مع بقية الديمقراطيين والمؤيدين لهم من طهران إلى غرب البلاد، وبعد اندلاع حركة الغابة التي قادها ميرزا كوجك خان جنكلي عام ١٩١٨م أصبح السيد مهدي حاكماً على كيلان بالوكالة، وخلال مهمته هذه التقى الأخير مع ميرزا كوجك خان وطرح الأخير في أثناء اللقاء اقتراحاً عليه للانضمام إلى الاتحاد الإسلامي، وعلى الرغم من أن ميرزا كوجك خان يتمتع بسمعة جيدة لدى السيد مهدي فرخ، إلا أن الأخير لم يقف إلى جانب رجال الغابة، لذلك أسند ميرزا كوجك خان منصب حاكم كيلان إلى أمير عشاير خلخالي بدلاً من مهدي فرخ، ولكن الأخير أصبح بعد مدة قصيرة حاكماً لكيلان مجدداً بناءً على اقتراح ميرزا كوجك خان.

كانت من أهم الأحداث التي حصلت خلال توليه حكومة كيلان هي اختطاف القنصل البريطاني ومدير المصرف الملكي البريطاني في رشت، وكان هدف رجال الغابة من عمليتي الاختطاف هو تبادل الرهينتين المذكورتين مع سليمان ميرزا اسكندري، الذي كان مسجوناً لدى البريطانيين، وانتهت هذه القضية أثر توسط السيد مهدي فرخ وتم على أثر ذلك إطلاق سراح الرهائن، وبسبب خدماته تلك وما بذله من جهود في هذه المهمة فقد تسلم نوطاً من الدرجة الأولى ووشاحاً أخضراً، واسند له منصب رئيس دائرة تحريرات الروسية.

بعد أحداث انقلاب شباط ١٩٢١م عَيَّنَه سيد ضياء الدين طباطبائي، رئيس الوزراء الإيراني، وكيلاً لأعمال ولاية خراسان، وتصادم في منصبه هذا مع قوام السلطنة، والي خراسان، الذي كان معارضاً لحكومة سيد ضياء الدين طباطبائي، وبعد سقوط حكومة الأخير وتولي قوام السلطنة لرئاسة الحكومة حدث نوع من التصادم والخلاف بين الأخير والعقيد محمد تقي بسيان، والي خراسان، استناداً لما قام به الأخير بإلقاء القبض على قوام السلطنة وإرساله محفوراً إلى طهران بطلب من سيد ضياء الدين طباطبائي في أثناء توليه للوزارة سابقاً، وفي هذا الخلاف وقف السيد مهدي فرخ إلى جانب محمد تقي بسيان وواصل إخلاصه له حتى مقتل الأخير.

فرَّ السيد مهدي فرخ وعائلته بعد مقتل محمد تقي بسيان إلى بيرجند، ومارس أحمد قوام السلطنة ضغوطاً شديدة على مجلس الشورى الوطني في أثناء دورته الرابعة بهدف رفض أهلية السيد مهدي فرخ للمجلس بعد حصول الأخير على مقعد في المجلس بوصفه نائباً عن أهالي سيستان، وقد استجاب المجلس لتلك الضغوط، ولم يكتف قوام السلطنة بذلك حسب، بل بعث من جهة أخرى ببرقية إلى أمير شوكت المُلك، والي خراسان، طالباً منه إرسال مهدي فرخ مخفوراً إلى طهران، ولكن أمير شوكت لم يذعن لهذا الطلب، وذكر في برقية بعث بها إلى أحمد قوام السلطنة مؤكداً فيها «**أن السيد مهدي فرخ وزوجته مريضان، وليس من اللائق أن يتم إرسالهما إلى طهران بهذا الوضع**»، وكلما كان يصر قوام السلطنة على هذا الأمر فإن أمير شوكت لم يبد موافقته على الطلب حتى سقوط حكومة قوام السلطنة، إذ انتهت القضية بعد ذلك، وعندما تولى مشير الدولة رئاسة الوزراء فأنه بعث بالبرقية التالية إلى السيد مهدي فرخ قائلاً: «**إنني آسف لما حصل لك، وقد أصدرت الأوامر إلى شوكت المُلك، والي خراسان، وقائد فرقة الشرق لإعداد موكب لمرافقتك لدخول طهران معززاً مكرماً**».

لم تمضِ عدة أيام على مجيء السيد مهدي فرخ إلى طهران حتى تولى

قوام السلطنة مرة أخرى منصب رئيس الوزراء، وحاول السيد مهدي فرخ برفقة عدد من معارضي قوام السطنه قتل الأخير مقابل مبنى مجلس الشورى الوطني، وعندما سمع قوام السلطنة بذلك، أصدر أمراً بالقبض على مهدي فرخ وإلقائه في السجن، مما ولّدَ ردود فعل قوية لدى نواب مجلس الشورى الوطني، ومنهم سيد محمد صادق الطباطبائي وسليمان ميرزا أسكندري بخصوص اعتقال السيد مهدي فرخ، وطالبا قوام السلطنة بتغيير موقفه بهذا الشأن، وبالنظر لأن سردار سبه (رضا خان) كان يعارض قوام السلطنة، لذلك قام بدعم مهدي فرخ، ولهذا السبب أُطلق سراح الأخير بعد مضي أسبوع واحد.

عندما تولى رضا خان السلطة في إيران وتربع على العرش، توجه السيد مهدي فرخ إلى الاتحاد السوفيتي في مهمة إدارية، وبعد ذلك عمل الأخير لمدة سنتين سفيراً لإيران في أفغانستان للسنوات ١٩٢٦- ١٩٢٨م، وبعد الانتهاء من مهمته تلك كُلِفَ بالسفر إلى النجف الأشرف للتباحث مع رجال الدين هناك بسبب معارضتهم لقانون الخدمة الإلزامية، والتقى خلال سفره هذا مع آية الله سيد أبو الحسن الأصفهاني، ولكنه عاد إلى طهران دون تحقيق نتيجة مطلوبة.

عَيَّنَ رضا شاه السيد مهدي فرخ وكيلاً لوزارة الثقافة في أثناء الاحتفال بعيد نوروز في عام ١٩٢٩م عند تقديم التهاني للشاه بهذه المناسبة، وعندما تم حل وزارة الاقتصاد في أواخر أيار ١٩٣١م، وتم تشكيل دائرة الصناعة والمعادن ودائرة الزراعة ودائرة التجارة بدلاً عنها، عُيِّنَ مهدي فرخ رئيساً لدائرة الصناعة والمعادن، وأشرف بعد مدة من ذلك على دائرة الزراعة أيضاً، وعندما سقطت حكومة مخبر السلطنة هدايت بتاريخ ٢٣ آب ١٩٣٣م تم تجريد مهدي فرخ من كافة الأعمال، وظل دون عمل لحقبة من الزمن، وبعد تنحيته عن العمل وجهت له تهمة باستغلال منصبه عندما كان رئيساً لدائرة الصناعة، ولكن تمت تبرئته من هذه التهمة بعد النظر فيها من لدن محمد علي فروغي

وعلي أكبر داور، وعَيَنَه رضا شاه بعد (١١) شهر من البطالة رئيساً للجنة حل الخلافات الحدودية بين إيران وأفغانستان، وعُيِّنَ في أواسط شباط١٩٣٦م والياً على أذربيجان الغربية، وتولى خلال هذه المهمة تنفيذ موضوع إلغاء الحجاب بالنسبة للنساء، وتم استدعاؤه إلى طهران في عام ١٩٣٧م لغرض تولي رئاسة دائرة الصناعة، وتمت تسميته إلى البرلمان في ٢٥ أيلول ١٩٣٧م وزيراً للصناعة والمعادن، وكان من بين الأعمال الكبيرة التي نفذت في أثناء توليه لوزارة الصناعة والمعادن هو اتخاذ الخطوة الأولى نحو تأسيس مصنع الحديد والصلب في إيران، وفي أواسط عام ١٩٣٧م تم فصل دائرتي شؤون النفط ودائرة النسيج عن وزارة المالية، وضمهما إلى وزارة الصناعة.

أُعفيّ السيد مهدي فرخ من منصبه في ٢٨ شباط ١٩٣٨م وعُيِّنَ بعد ثلاث سنوات من ذلك محافظاً لفارس، وعمل في أواسط أيلول ١٩٤١م محافظاً لكرمان، واستدعيّ إلى طهران في أواسط حزيران ١٩٤٢م، وتمت تسميته إلى رضا شاه وزيراً للداخلية في حكومة علي سهيلي في أواخر تموز ١٩٤٢م، وبعد سقوط حكومة علي سهيلي وتشكيل حكومة أحمد قوام السلطنة، عَيَنَه عدوه قوام السلطنة وزيراً للتموين في حكومته، وتسلم السيد مهدي فرخ في منصبه هذا نوطاً من الدرجة الأولى ووشاحاً من الشاه، وفي الدورة الرابعة لمجلس الشورى الوطني حصل مهدي فرخ على مقعد في المجلس الأخير نائباً عن سيستان بفضل دعم أمير شوكت المُلك علم، وكان مهدي فرخ في أثناء تلك الدورة زعيماً للكتلة الديمقراطية التي ضمت ثمانية أعضاء.

خلال تطورات الأحداث في الشمال الإيراني بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس الحزب الديمقراطي الأذربيجاني وتشكيل حكومة أذربيجان برئاسة جعفر بيشه وري في ١٢ كانون الأول ١٩٤٥م في تبريز، كُلِفَ مهدي فرخ بإخماد الحركة الوطنية الأذربيجانية، بوصفه محافظاً لأذربيجان، ولكن الضغوط السوفيتية حالت دون ذهابه لأداء تلك المهمة، إذ أكد وزير الخارجية السوفيتي موتولوف لرئيس الوزراء الإيراني بأن إرسال مهدي فرخ إلى

أذربيجان لن يحل المشكلة هناك، ومن الممكن أن يؤدي ذلك ليس إلى تدهور العلاقات بين إيران والاتحاد السوفيتي حسب، بل إلى قطع تلك العلاقات، ولهذا عُيِّنَ مهدي فرخ محافظاً لفارس، وعمل الأخير في الدورتين الأولى والثانية لمجلس الشيوخ منتخباً عن رضائية (أرومية) ومشهد على التوالي، ونائباً في الدورتين الخامسة والسادسة لمجلس الشورى الوطني ممثلاً عن طهران، وتوفي في عام ١٣٤٩هـ.ش / ١٩٧٠م عندما كان سيناتوراً منتخباً في الدورة السادسة لمجلس الشيوخ، ومن آثاره الباقية الكُتب التالية:

* «عام في الصين».
* «المذكرات السياسية لفرُّخ».
* «موجز تاريخ أفغانستان».
* «نظرة على المشرق التاريخ السياسي لأفغانستان».

فيروز، مريم «عقيلة الدكتور كيا نوري» «المرأة ذات الآمال الكبيرة»

اجرت مجلة «بانوي فرانسه- سيدة فرنسا» الصادرة في باريس حواراً مع السيدة مريم فيروز في فرنسا في العام ١٩٥٠، إذ ذكرت الأخيرة خلال الحوار سيرة حياتها مؤكدة فيها أنها من الأسرة القاجارية، وكان والدها أحد أكبر وأغنى الأحرار الإيرانيين، وان جميع إخوانها من الأمراء، وكانت لديهم مناصب مهمة ومن الدرجة الأولى في البلاد مثل الأمير فرمانفرما وأبناءه، وأضافت إلى ذلك قولها: «أن والدي كان يمتلك العديد من الزوجات[1]، إذ

(١) تذكر مريم فيروز أيضاً بأن والدها تزوج اغلبهن بالمتعة، واستمرت الزيجات من هذا النوع لبعضهن لليلة واحدة أو لمدة (٢٤) ساعة، وكن يسرحن بعد فض غشاء البكارة لديهن، وبالنظر لعدم وجود مكان في منازل آبائهن، فقد كنّ يذهبن إلى أماكن الغجر أو ما شابه تلك الأماكن.

يبلغ عدد الأبناء اثنين وثلاثين أخاً وأختاً وان أُسرتنا ترتبط بأسر الدرجة الأولى كافة في إيران، وحسب ما أتذكر فأنني كنت أعيش في حدائق كبيرة تحيط بها جدران مرتفعة، وكان هناك مجموعة من الخدم والجواري والعبيد يقدمون لنا الخدمات، وأما في غرفة الضيوف حيث يتواجد الرجال، كان هناك عدد كبير من الخدم والجنود الأكراد واللوريين الذين يتولون تقديم الخدمة لوالدي وإخواني. كانت حياتنا حياة ارستقراطية إقطاعية، فالنسوة لا يغادرن المنزل أو قسم الحريم فيه، ولا يحق لهن اللقاء بأي شخص، إذ كان عملهن تربية الأبناء وإثارة الفتن والغيبة، ولم يَرَينَ أي شخص سوى والدي، الذي يُعَدْ مالكاً لهنَّ ولأموالهن. كانت احتياجات المنزل كافة متوفرة فيه، حتى أن الخبز كان يُعَدْ في المنزل، وكان هناك عدد كبير من الطباخين ومساعديهم يؤمِنونَ الاحتياجات الغذائية للنساء في المنزل ولدار الضيافة، وكان كل شيء يصل المنزل بكميات كبيرة على ظهر الجمال والبغال والخيول، إذ أننا لم نشترِ شيئاً من السوق إطلاقاً، وكانت ملابسنا تؤمّن بالطريقة نفسها، إذ تصلنا صناديق مملوءة بالأقمشة والحرير والأحذية الأوربية، ويتم تقسيمها علينا في البيت. أن المرضعات اللواتي كن يرضعن أطفال والدي وإخواني كانت لديهن مكانة كبيرة في البيت الخاص بالنساء، ويتم التعامل معهن باحترام كبير، وأتذكر إنهن كنّ يَقْضَيّن وقتهن في الغزل باستخدام المغازل، وكنت أنا أيضاً أعمل في الغزل داخل البيت أحيانا. كنت أرى والدي مرة واحدة أسبوعياً، وكم كنا نخاف من اللقاء به، إذ كان والدي طويل القامة وشعر صدره وشاربيه طويلاً ومتدلياً، وأما صوته فقد كان خشناً، وعندما يصل إلى الأسماع كان يهز الجميع. كنا نزور والدتي في غرفتها مرة واحدة أسبوعيا، وندخل عليها الواحدة تلو الأخرى وهي تسألنا عن أوضاعنا، وكنا مكلفين بأن نضع أيدينا على صدورنا وننحني أمامها ونقول: (اللهم أحفظ الأم المقدسة في كنفك، وآمِنّا في وضع جيد ببركة وجودها). وعندما أصبح عمري خمسة سنوات وضعوا العباءة على رأسي

وتقرر أن أعرض بوجهي عن الرجال، ومع ذلك فإن والدي لم يقصر في بذل المال من أجل تربيتنا، وكان يحضر معلميّ اللغتين الفرنسية والعربية ومعلم الرسم والموسيقى إلى المنزل لكي يعلموننا، وكنا نجلس في أوقات العصر في العربة (عربة الملوك) أحيانا مع المرضعات وإخواننا ونتجول في الطرقات وكان الرجال الأقوياء وذوي الشوارب الكثيفة ينحنون احتراماً في أثناء مرور عربتنا لأنهم يعرفون أننا أميرات، وعندما تسلمت شهادة الدراسة الابتدائية في سن الثانية عشر قال والدي: أن مريم فتاة جيدة وتدرس جيداً، ولذلك فبإمكانها الاستفادة من ارثي، ولكن في الوقت نفسه كانت والدتي تبكي، فعلى الرغم من الثروات الكبيرة التي كنا نمتلكها، وعلى الرغم من الحياة الرائعة التي كنا نعيشها، ولكنني لم أكن سعيدة، وكنت أحزن لوالدتي لأنها كانت تعيش في بيت الحريم بعيداً عن العائلة، ولم تكن هناك وسيلة تسلي بها نفسها سوى نحن أبنائها الصغار. كانت هناك مئات العيون تتعقب والدتي، وكانت الأميرة الزوجة الكبرى لوالدي تضعها تحت المراقبة دائماً عن طريق الجواسيس، وكلما كانت والدتي تسكب دموعها كنت افهم بأن والدي هو الذي أعدّ الأرضية لتعاستها، ولكنني لم أكن أدرك في تلك الحقبة سبب تعاستها، إلا إنني أدركت ذلك بعد أن تزوجتُ. إن والدتي كردية وكانت غالباً ما تقرأ الأشعار والقصائد الكردية لنا في الطفولة كي ننام، ولاحظت يوماً عندما كنت في التاسعة من العمر، بأن والدتي تبكي فقلت لها: يا أمي ان كنت سيئة الحظ فلماذا لا تذهبي من هنا؟ وعندها وقعت والدتي في حيرة من أمرها عندما سمعت كلامي هذا، لأنها لم تتوقع سماع مثل هذا الكلام من بنت صغيرة في التاسعة من عمرها، وقالت لي بألم: إذا ذهبت من هنا فكيف يكون مصيركن وانتن بناتي، وعندما كبرت فهمت بأن والدي الذي كان ربنا بدون جدال ليس قوياً بالشكل الذي كنا نتصوره، لأن عهد الأسرة القاجارية وحكمها بلغ نهايته، وبدأ حكم الأسرة البهلوية، وكان والدي يخشى أن يدمر هذا النظام أساس أسرتنا بشكل تام. كان قلق والدي له ما يبرره، إذ زج

البهلوي (رضا شاه) ملك إيران، باثنين من إخواني (أحدهما كان وزيراً، والثاني قائداً لإحدى الفرق العسكرية) في السجن، وبعد ذلك لم يغادر والدي المنزل، ولأني كبرت فأخذ يتعامل معي كصديقة له وليست جارية، ومنذ ذلك الوقت أخذت أحب والدي، الذي كان يحثني على الدراسة، ولأنه كان متمرساً في السياسة فقد كان يتحدث معي حول القضايا السياسية ويسألني عن وجهة نظري فيها، وعلى الرغم من أن والدي بلغ الخامسة والسبعين من عمره، إلا انه كان يتزوج بين الحين والآخر من فتاة وأحياناً من شابتين معاً، ومن ثم يسرحهنّ بدون أن يعلم ما هو البلاء الذي سيقع على رؤوسهنّ، إذ كانت تدخل إلى قسم الحريم في المنزل شابة جديدة بوصفها زوجة جديدة لوالدي مرة واحدة كل شهرين أو ثلاثة، ولم يتجاوز أعمار تلك الفتيات الخمسة عشر سنة».

استمرت مريم فيروز في كلامها قائلة: «عندما بلغت سن الرشد قاموا بتزويجي وكان زوجي عقيداً في الجيش[1]، لم أره ولم أتحدث معه سابقاً ولو لمرة واحدة. أن هذا الرجل يكبرني بست وعشرين سنة، وأنه من الطبيعي جداً أن لا يحصل هناك اتفاق في الذوق بين فتاة تبلغ من العمر (١٨) سنة ورجل يبلغ من العمر (٤٤) عاماً، لذلك كنت كلما انفردت بنفسي أذرف الدموع على حظي السيئ، ولكنني كنت أحاول أن لا أجعل والدي يشعر بحزني وتعاستي، لأنني لا أريد أن أضاعف حزنه، إذ أن النظام الديكتاتوري في إيران أخذ يضاعف من البطش وسفك الدماء سنوياً، وكان والدي يخشى كثيراً من الأحداث المقبلة، وفعلاً قام ذلك النظام بقتل أحد إخواني (نصرة الدولة فيروز)، الذي كنت أحبه بشكل غير اعتيادي، بعيداً عنا في المنفى، إذ ترك تلقي هذا النبأ أثراً واضحاً في نفس والدي، لذلك لم أرغب آنذاك بذكر تعاستي أمامه لكي لا يزداد حزنه، وعلى الرغم من أن حياتي أصبحت تعيسة

(١) هو العقيد اسفندياري الذي أصبح عميداً فيما بعد، وهو ابن الحاج محتشم السلطنة اسفندياري.

بعد الزواج، وان ابنتيَّ الصغيرتين لم تتمكنا من إزالة همومي، إلا أن ذلك كان مفيداً لي، إذ أبقيت عيني وإذني مفتوحتين، لأنني كنت أتردد على محافل الأشراف وتمكنت من إدراك روحية هذه الطبقة وما تتصف به، وكلما ازداد اتصالي بالأشراف في إيران كلما ازداد اشمئزازي منهم، إذ وجدت أن كلمات العطف والعصمة والأخلاق لا تعني لهم سوى كلمات غامضة، لأنهم كانوا مستعدين للتضحية بكل شيء من أجل جمع المال والحصول على المنصب والجاه، وقد شاهدت بأم عيني رجال من الأشراف يرمون نسائهم وبناتهم في أحضان الرجال الأجانب من أجل نيل المنصب الذين يرغبون به. توفي والدي في عام ١٣١٩هـ.ش/ ١٩٤٠م، فطلبت الطلاق من زوجي (العميد اسفندرياري) بعد ذلك، وكنت أرغب في الاحتفاظ بأطفالي معي، وخاطبني زوجي الذي كان يعلم جيداً إنني متعلقة بأطفالي الذين كان أصغرهم في الثالثة من العمر، لن أطلقك ويجب أن تبقي معي حتى تصبح ضفائر شعرك بيضاء مثل بياض أسنانك، لا أقول لكم ماذا فعلت بعد ذلك ولكنني أدركت في النهاية بأنه ينبغي لي أما أن أكون جارية لذلك الرجل طيلة حياتي أو أن أغض النظر عن أبنائي، وقد اضطررت إلى الاختيار الثاني».

تضيف مريم فيروز إلى ذلك قائلة: «تعرفت في عام ١٩٤١ على رجل آخر[(١)] لم يكن شريك حياتي حسب، بل إنني مدانة له كثيراً من الناحية المعنوية، لتوجيهاته وإرشاداته التي تعلمت منها الكثير، وكان في الوقت نفسه يضع مكتبته الخاصة تحت تصرفي لكي أطالع ما فيها، وكنت آنذاك مدركة جداً ما هو الطريق الذي يجب عليّ اختياره، وفهمت منذ ذلك اليوم بأن أساس حياتي الماضية كان خطأً تماماً، وأدركت بوعي كامل بأنه ينبغي عليَّ

---

(١) هو الدكتور المهندس المعماري نور الدين كيانوري، الذي قضى (٢٣) عاماً في ألمانيا، ودرس فن العمارة في جامعة «أخني»، إذ هرب من إيران عام ١٩٥٥م وظل في المنفى حتى يوم ١٣ نيسان ١٩٧٩م، وشغل منصب السكرتير الأول للجنة المركزية لحزب توده الشيوعي الإيراني، وكان يجيد اللغتين الألمانية والفرنسية. يُراجع: مركز البحوث والدراسات، المصدر السابق، ص٤١٣.

بأن أدخل إلى ميدان الكفاح السياسي قلباً وقالباً بمساعدة الرجل الذي أرشدني، وعلى الرغم من أن عائلتي وأصدقائي السابقين تركوني أثر سلوكي طريق الكفاح السياسي، ولكني تعرفت على أصدقاء جدد من طبقة العمال والكادحين، لقد كانت مهمة كفاحي صعبة جداً، لأن المثقفين الإيرانيين لم يكونوا في البداية مستعدين لضمي إلى صفهم، وكانوا يسيئون الظن بيَّ كثيراً، كوني منحدرة من أحد أكبر العوائل الارستقراطية في إيران، ولكني تمكنت أن أقطع كل ما يربطني بالحياة السابقة، فابتعدت كثيراً عن عائلتي وزاد نشاطي إلى جانب العمال وشاركت في التظاهرات كافة، وكنت أشعر بالسعادة كلما كان الشرطة يضربونني بالهراوات، لأنني كنت أعلم جيداً بأن تلك الضربات تعمل على تنقية ما في حياتي الارستقراطية وتزيل عني القذرات المقززة. مرت سنوات وسنوات إلى أن تمكنت في النهاية من الطلاق من زوجي (العقيد اسفندياري)، إلا انه رفض أن يعطيني، أبنائي الأمر الذي دفعني لأن أعدّ نفسي لحياة عائلية جديدة، واخترت زوجاً (الدكتور المهندس نور الدين كيانوري)، وفهمت منذ ذلك الوقت معنى السعادة لأول مرة، إذ كنت أجلس إلى جانب زوجي وقت الغروب بعد أن نتفرغ من أعمالنا اليومية، إلى الحد الذي نسيت معه حقاً تلك التعاسة التي كنت أعاني منها سابقاً، لأن العمل والنشاط فتحا أمامي طريقاً جديداً، لكن ذلك لم يستمر طويلاً. لقد فصلوا زوجي عني عام ١٩٤٩ وزجوا به في السجن، وتشردت أنا، وبينما كانت الشرطة تلاحقني، فقد كنت متسكعة في شوارع طهران. لقد أوصد أفراد عائلتي كافة الابواب بوجهي في البداية، باستثناء إحدى أخواتي، ولم يسمحوا لي بالدخول إلى منازلهم، ولكن أصدقائي الجدد، أي العمال، لم يتركوني، وكانوا لي ملاذاً آمناً، إذ أثبتوا بأنهم يعدونني واحدة منهم، وفي الوقت نفسه إنني لم أعد نفسي بعيدة عنهم. هذه هي نتيجة كفاحي السياسي من أجل تحسين الوضع المعيشي للعمال في إيران»[١].

---

(١) كتبت مريم فيروز هذا المقال بعد ان مكثت مدة من الزمن في منازل أختها النافذين بعد ان سجن زوجها ومن ثم غادرت إيران.

إلى هنا انتهى مقال مريم فيروز، وينبغي أن نضيف إلى ذلك بأن هناك أسراراً أخرى من حياتها، إذ أمضت السنوات من ١٩٤٩ وحتى ١٩٧٩، أي ما يقارب الثلاثين عاماً مشردة وحائرة في الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية وبقية البلدان الشيوعية، وقد كتب أشخاص مثل الدكتور جهانشاهلو، أحد أعضاء حزب «توده» الشيوعي الإيراني، ومعاون جعفر بيشه ورى، قائد الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، والدكتور فريدون كشاورز، وبقية قادة وأعضاء حزب توده، مواضيع مفصلة حول تلك الحقبة من حياة مريم فيروز، التي كانت مع زوجها الدكتور المهندس نور الدين كيانوري، وعَدّوها في عداد الأشخاص الذين نجحوا في اختبار تنظيمات الحزب الشيوعي وأجهزة المخابرات والأمن السوفيتية والألمانية الشرقية، وقدموا خلال ثلاثين عاماً كل ما لديهم لتلك الأجهزة على طبق من الإخلاص.

إن المهم في حياة مريم فيروز والدكتور المهندس نور الدين كيانوري من الناحية التاريخية هو دورهما في محاولة اغتيال محمد رضا شاه في الرابع من شباط ١٩٤٩، ولعل حزب «توده» الشيوعي الإيراني لم يكن يرغب بالتعرض لهذا المصير ويعلن عن انه حزب غير مشروع وبالنتيجة حزب منحل في تلك الحقبة، ولكن الحقيقة أن نور الدين كيانوري، وبسبب الرغبة المفرطة لزوجته مريم فيروز، التي كانت دائماً حزينة لمقتل أخيها الأكبر نصرت الدولة فيروز، ولعله بعد التشاور مع مظفر فيروز، ابن أخت السيدة مريم فيروز، الذي كان يعيش في المنفى في أوربا، قررا إزاحة محمد رضا شاه عن طريق الاغتيال، وكَلَفَ عاملاً مريضاً ويائساً من الحياة باغتيال الشاه، وكان من قبيل الصدفة أن هذا العامل ليس لديه القدرة على القيام بهذا العمل بسبب كونه مدمناً على الخمر ومريضاً.

حصلت المصادر الأمريكية في عام ١٩٥٢ تقريباً على معلومات عن محاولة اغتيال الشاه عن طريق أقوال لو.فاسيليف، رجل المخابرات السوفيتية في طهران، الذي لجأ إلى الغرب، إذ تفيد تلك المعلومات بأن الحكومة

السوفيتية كانت قد عبرت عن رغبتها باغتيال الشاه، وقد القي القبض على نور الدين كيانوري، بوصفه المخطط الرئيس لهذه الفكرة، ولأن خطته فشلت وزج بكيانوري في السجن حتى فرّ قادة حزب «توده» من سجن «قصر» بمساعدة التنظيم العسكري لهذا الحزب في أواخر عام ١٩٥٩، وأشيع أن علي رزم آرا، رئيس الوزراء الإيراني (١٩٥٠-١٩٥١)، سهل آنذاك وساعد في تنفيذ تلك المحاولة بهدف المساومة مع السوفيت ولفت انتباههم، ومن الملاحظ أن مريم فيروز كانت تنتقل بين منازل ذويها النافذين، وكان البعض منهم برتبة لواء في أثناء اختفاء زوجها، واستعدادها للهروب من إيران.

اختارت مريم فيروز الإقامة في البلدان الشيوعية لمدة طويلة من الزمن، وكان السوفيت يقومون بين الحين والأخر بإشراكها في المؤتمرات الدولية كممثلة للنساء الإيرانيات بهدف تحذير الشاه، إذ قدم كل من مريم فيروز وزوجها نور الدين كيانوري خدمات جمة للاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية بإخلاص تام، ومن جانب آخر قيل انه كان يسمح لكيانوري للخروج من السجن في بعض الأحيان عندما كان مسجوناً لكي يراقب مشاريع البناء العائدة لأشرف بهلوي والمؤسسات التابعة لها والمؤسسة الشاهنشاهية للخدمات الاجتماعية، إذ كان في الحقيقة مهندساً لتلك الأبنية.

تمكن بيشوابور، العريف في القوة الجوية الإيرانية وأحد عناصر حزب توده، من الهرب إلى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٦، وواجه هناك مشكلات ومشقات، وكتب موضوعاً حول لقائه مع نور الدين كيانوري وزوجته مريم فيروز في ألمانيا الشرقية، إذ قال: أن كيانوري أساء التعامل معه كثيراً، ولكن مريم فيروز أدت واجب الضيافة والتعامل الإنساني تجاهه.

اعتُقل عدد من الماركسيين في أواخر عام ١٩٧٣م، وكانت مريم فيروز أحدهم، واحيلوا إلى المحاكم العسكرية بتهمة التآمر على حياة الشاه وزعزعة النظام، واعترفت الأخيرة بأنها فتحت عينيها بعد الاعتقال، فقالت في

المحكمة ضمن دفاعها عن نفسها قائلةً: «كان اعتقالي صفعة شديدة جعلتني أُفتِح عيني وأعود إلى رشدي في أنّي سلكت طريقاً محظوراً دون إدراك وفهم».

عادت مريم فيروز إلى إيران بصحبة زوجها نور الدين كيانوري بعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، بعد سنوات طويلة من إقامتهما في أوربا الشرقية، وكانت مريم فيروز تتوقع أن يتولى زوجها رئاسة الجمهورية في إيران لتصبح السيدة الأولى في البلاد بعد أن يفشل النظام الثوري وتقام جمهورية شعبية ديمقراطية في إيران، إلا أن سوء الحظ ظل يلاحقها إلى آخر حياتها، فبعد عدة أشهر من وصولها إلى إيران، ومع بدء النشاط الشامل لحزب توده وعودة أعضاء الحزب الواحد تلو الآخر وتأسيس «منظمة النساء الديمقراطيات في إيران»، وإصدار مجلة «جهان زنان- عالم النساء» رأت مريم فيروز طلائع تحقيق آمالها في آفاق السياسة، وأجرت حوارات لهذا الغرض مع مختلف الصحف والمجلات لكسب الشهرة بين أبناء الشعب الإيراني الذين لا يعرفونها، ونشرت صحف حزب «توده» صوراً عديدة لها بوجه جميل وشعر ملون، وكان عدد من الصحفيين من حزب «رستاخير» السابق، الذين تربوا على أيدي أمير عباس هويدا، السباقون في هذا المجال، إذ سعوا إلى إظهارها كملكة حمراء جديدة.

ومع ذلك فإن الأوضاع السياسية في إيران سرعان ما تغيرت، واتهم حزب توده وفقاً لبعض الأدلة بالتآمر للإطاحة بحكومة الثورة الإسلامية، وزج بأثر ذلك بقادة الحزب، الذين وصلوا إيران وهم يحملون معهم آلاف الأمنيات، في السجن الواحد تلو الآخر بعد أن أعلنت حكومة الثورة عن حل حزب «توده»، كما سجن نور الدين كيانوري وزوجته مريم فيروز لمدة من الزمن، إلا إنهما نجيا من العقاب والموت بأعجوبة، وتقرر أخيراً أن يتجها إلى تأليف الكُتب للتعبير عن ندمهما، وتم فعلاً إصدار كتابين بخصوص «حوار مع كيانوري»، وكتاب آخر تحت عنوان «مذكرات مريم فيروز»، وظلا يعيشان ذكريات الإقامة في الكتلة الشرقية وأحلامهما وآمالهما لعدة سنوات

بعد عودتهما إلى إيران بشأن الوصول إلى مكانة الرجل الأول والمرأة الأولى في الجمهورية الشعبية الديمقراطية الإيرانية التي كانا يرسمانها في أذهانهما، وأنهما كانا مندهشين من الزمن الذي أبقاهما سالمين.

فيروز، مظفر

هو ابن أُخت الدكتور محمد مصدّق، رئيس الوزراء الإيراني، ولِدَ عام ١٩٠٦ في طهران، وأكمل دراسته في أوربا وتحديداً في فرنسا، وعند رجوعه إلى إيران في العام ١٩٣٩، عُيِّنَ بمنصب السكرتير الثالث في السفارة الإيرانية في واشنطن، ولكن بعد التحولات التي شهدتها إيران وسقوط رضا شاه عام ١٩٤١ عاد إلى البلاد، وفي ظل أجواء الحرية التي عاشتها البلاد آنذاك، انخرط في العمل السياسي وكان يحمل أفكاراً يمينية.

بعد خلع رضا شاه عام ١٩٤١ تم تأسيس العديد من الأحزاب السياسية في إيران، ولأجل المشاركة في الحياة السياسية توجهت أنظاره نحو السيد ضياء الدين طباطبائي، المبعد إلى فلسطين منذ عام ١٩٢١، مما اضطر مظفر فيروز للذهاب إلى فلسطين للاتصال بالسيد ضياء الدين طباطبائي، وتشجيعه للعودة إلى إيران، ويبدو أن ذلك تم بإيعاز من البريطانيين، الذين أدركوا خطر حزب «توده» الشيوعي الإيراني والدعم السوفيتي غير المحدود له، فاتجهت أنظارهم وباستشارة سفيرهم في طهران إلى السياسي المخضرم سيد ضياء الدين طباطبائي لغرض عودته إلى البلاد وتشكيل حزب سياسي هدفه مواجهة حزب «توده».

على أية حال عاد سيد ضياء طباطبائي بفعل طلب البريطانيين وتأثير مظفر فيروز عليه، إلى إيران في ٣٠ أيلول ١٩٤٢عن طريق البر عبر العراق، وأسس في بادئ الأمر وبعد أيام قليلة من وصوله إلى طهران، جريدة سميت باسم «رعد امروز- رعد اليوم» وأصبح مظفر فيروز مديراً لها، وبعد عام واحد أي

مطلع عام ١٩٤٥، تم تأسيس حزب «الإرادة الوطنية»، وأصبحت جريدة «رعد اليوم» الناطقة بلسانه، في حين أصبح مظفر فيروز الرجل الثاني في قيادة حزب الإرادة الوطنية بعد زعيمه سيد ضياء الدين طباطبائي، لكن مظفر فيروز لم يواصل مسيرته السياسية مع الأخير ليكون انتهازياً في عمله السياسي، فبعد أن تغير موقف قوام السلطنة في كانون الثاني ١٩٤٦ تجاه القوى اليمينية، سرعان ما تخلى مظفر فيروز عن حزب «الإرادة الوطنية» قبيل اعتقال زعيمه سيد ضياء الدين طباطبائي في آذار ١٩٤٦، وأخذ يتقرب من رئيس الوزراء أحمد قوام السلطنة وبشكل خاص بعد أن شكل الأخير «الحزب الديمقراطي الإيراني» في أواخر تموز ١٩٤٦وأصبح مظفر فيروز من المنظرين في الحزب، حتى أصبح ضمن التشكيلة الحكومية في آب من العام نفسه نائباً لرئيس الوزراء حتى أواخر عام ١٩٤٧، وفي مطلع ١٩٥٢ عُيِّنَ سفيراً لبلاده لدى الإتحاد السوفيتي، ثم أُحيل بعدها على التقاعد واستقر في فرنسا وعمل هناك محرراً لقسم الشرق الأوسط في صحيفة «Lemond» الفرنسية، وتوفي عام ١٩٨٩.

❊ ❊ ❊

قاسملو، الدكتور عبد الرحمن
«قارع حكومة محمد رضا شاه وأجهزته القمعية»

ولِدَ الدكتور عبد الرحمن قاسملو في الثاني والعشرين من كانون الأول ١٩٣٠م في مدينة أورمية (وادي قاسملو المجاور لبلدة رضائية)، أنهى دراسته الابتدائية والمتوسطة فيها، وأكمل دراسته الثانوية في طهران. أصبح عضواً في الحزب الشيوعي الإيراني «توده» في عام ١٩٤٦م، وسافر بعد ذلك عام ١٩٤٨م إلى اسطنبول لمواصلة دراسته الجامعية، وهناك تعرف على الكاتب والصحفي موسى عنتر وبعض الطلاب الكرد الوطنيين، وفي عام ١٩٥٣م أصبح عضواً في الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وفي العام نفسه تم

اعتقاله ومن ثم استطاع الهروب إلى تشيكوسلوفاكيا عبر الأراضي السورية وبمساعدة أحد ضباط السجن.

ولرغبته في الحصول على تعليم أفضل، تمكن بمساعدة موسى عنتر لإكمال دراسته العليا، إذ حصل على شهادتي الدكتوراه من جامعة براغ في تشيكوسلوفاكيا، أحدهما في العلوم السياسية والاجتماعية عام ١٩٦٢م، والثانية في الاقتصاد عام ١٩٦٤م، إلا أنه لم يكن بعيداً عن هموم شعبه ومشاكل وطنه وعن مسؤوليته تجاهه، الأمر الذي دفعه للانضمام إلى المعارضة الديمقراطية التي تطورت ضد الاستعمار والامبريالية في مرحلة الدكتور محمد مصدق في إيران (١٩٥١- ١٩٥٣م)، إذ رجع إلى إيران عام ١٩٥٢م للمشاركة في النضال الديمقراطي، وعمل في المجال السياسي العلني والسري لمدة خمس سنوات، وتمكن أن يبرز بوصفه شخصية سياسية مؤثرة في الوسط السياسي الكردي واليسار الإيراني أيضاً، وعُيِّنَ معيداً في جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد للمدة من (١٩٥٩- ١٩٦٠م).

عاد الدكتور عبد الرحمن قاسملو إلى أوربا ليعمل أستاذاً في اللغة والتاريخ الكردي في جامعة السوربون في باريس حتى عام ١٩٦١م، ومن ثم محاضراً لتدريس مادة رأس المال والاقتصاد الاشتراكي في جامعة براغ بتشيكوسلوفاكيا - كلية الاقتصاد للمدة من (١٩٦٤- ١٩٧١م)، وأدى دوراً هاماً في تشكيل اتحاد الشباب الديمقراطي في كردستان إيران، الذي كان أحد مؤسسات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وبعد مدة قصيرة أصبح عضواً رسمياً ناشطاً في هذا الحزب، وعمل في جميع مناصب الحزب حتى وصل إلى منصب الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عام ١٩٧٣م، وأصبح من الشخصيات السياسية الهامة في جميع أنحاء كردستان.

منذ ذلك الوقت تدارس مع أتباعه ومؤيديه الوضع السياسي والاقتصادي لإيران ووضع اليسار الإيراني والحركة الوطنية الكردية وعلاقاته، بوصفه أميناً عاماً للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، مع الإتحاد السوفيتي، منطلقاً

من إستراتيجية الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكردستان، لذلك وافق الحزب في مؤتمره الثالث على كل المقترحات التي قدمها الدكتور عبد الرحمن قاسملو للمؤتمر الذي انتخبه أميناً عاماً له، وأبدى الأخير اهتماماً كبيراً لتحقيق الوحدة الإستراتيجية بين الحركة الوطنية الكردية واليسار الإيراني نتيجة لعلاقاته الايجابية مع الاتحاد السوفيتي، لكن ذلك لا يخلو من خلافات إيديولوجية وسياسية.

استولى أتباعه في النصف الثاني من عام ١٩٧٨م على مقاليد الأمور بالمناطق الكردية، إذ قام الدكتور عبد الرحمن قاسملو برفقة عشرين ألف مقاتل من البيشمركة بحملة ضد قوات الشاه، وقد سيطر البيشمركة على ثماني مدن وعشرين بلدة في كردستان، وبذلك وضع الشعب الكردي في إيران الحجر الأساس لشبه دولة فيدرالية في ظل الاضطرابات التي عمت البلاد خلال الثورة الإيرانية، وطالب الدكتور عبد الرحمن قاسملو بالاستقلال الذاتي لمنطقة كردستان الإيرانية، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً، ففي أعقاب الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م شعر الكرد بأن الحكم الذاتي بعيد المنال، وتؤكد الروايات الكردية من أنهم لم يشاركوا في كتابة الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩م، ولم يحصلوا على ما يعدونه حقوقاً قومية.

أدى ذلك إلى حدوث مواجهات مسلحة بين الكرد والقوات الحكومية وكان دور الدكتوز عبد الرحمن قاسملو فيها قيادياً، وفي الوقت نفسه أصبح الدكتور عبد الرحمن قاسملو في عام ١٩٨١م عضواً في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية الذي أسسه مسعود رجوي في آب من العام نفسه، ولكن الحركة الكردية فشلت في التوصل إلى نتيجة بعد أعلنت الحكومة الإيرانية عدم شرعية الحزب الديمقراطي الكردستاي أثر احتدام المعارك بين الجانبين منذ أيلول ١٩٧٩م، الأمر الذي دفع قاسملو لاستخدام اسلوب الحوار للحصول على المكاسب، لذلك أجرى الدكتور عبد الرحمن قاسملو منذ شباط ١٩٨٥ اتصالات مع الحكومة الإيرانية قيل أنها تهدف إلى إنهاء بعض

التناقضات بين الأخيرة والكرد من أجل ترتيب موقف جديد يستطيع الطرفان من خلاله أن يلتقيان حوله في المستقبل.

دُعيّ عبد الرحمن قاسملو في آب ١٩٨٨ للتباحث مع وفد إيراني رسمي في فيينا بالنمسا، ولكن الدعوة حسبما يعتقد الكرد كانت محاولة لإيقاع الدكتور عبد الرحمن قاسملو في فخ إيراني خلال وجوده هناك، إذ تم في أثناء الإعداد للتباحث مع الوفد الإيراني اغتيال قاسملو مع اثنين من مساعديه يوم ١٣تموز١٩٨٩م في عاصمة النمسا وفي الغرفة التي تم استدعاؤهم اليها لإجراء الحوار، ودفن الدكتور عبد الرحمن قاسملو في مقبرة شهداء الثورة في ٢٠ تموز ١٩٨٩م في مدينة باريس.

تعرض الدكتور عبد الرحمن قاسملو إلى العديد من محاولات الاغتيال قبل المحاولة الأخيرة التي أودت بحياته، في أماكن مختلفة، منها في العراق وأوربا ونجى منها، ويُعد الأخير مناضلاً وقائداً من كردستان إيران. قارع حكومة الشاه واجهزته القمعية، وكان من بين الأوائل المطلوبين من على لائحة المناضلين المناوئين لنظام الشاه، ويتمتع بقدر كبير من الشعبية في صفوف الكرد. تنقل بين إيران والعراق والعواصم الأوربية ومنها باريس وبرلين وفيينا، وفي الوقت نفسه كان أُستاذاً جامعياً مرموقاً في الاقتصاد السياسي، وله العشرات من المؤلفات في السياسة والاقتصاد وغيرها.

قاضي محمد

ولِدَ قاضي محمد بن القاضي علي بن القاضي قاسم بن ميرزا أحمد في مدينة مها باد الإيرانية الكردية عام ١٩٠١م، وهو من أُسرة عريقة في خدمتها للإسلام والعلوم الشرعية تسمى آل قاضي في مها باد، وكان للقاضي علي وعمومته دور قيادي في الحركة المحمدية الإسلامية، وتأييد جهاد الشيخ محمود ضد البريطانيين في العراق، في حين كانت أمه من عشيرة فيض الله بك التي احتلت مكانة مرموقة في مملكة موكريان.

درس قاضي محمد في صباه في المدارس الدينية، إذ تعلم العلوم الشرعية في المدارس الإسلامية التي تعرف بـ (الحجرة)، وتلقى عن أبيه كثيراً من دراسته، وكان له إلمام جيد بعلوم أصول الفقه وعلم الكلام وعلم النحو والصرف، وكان معجباً بشيخه الملا علي (من أهالي السليمانية) الذي تعلم على يديه العلوم الشرعية، وعندما افتتحت أول مدرسة في مها باد الكردية عُيِّن القاضي محمد مسؤولاً ثقافياً هناك دون أن يخصص له راتباً من الحكومة الإيرانية، لذلك كان شديد الاندفاع باتجاه تشجيع أهالي مها باد لتعلم العلوم والفنون، وشغل بعد ذلك منصب مدير دائرة أوقاف مها باد ثم أصبح قاضياً، وفي الوقت نفسه عارض القبلية بشدة، الأمر الذي عرضه لعدوانية الإقطاعيين بعد أن كان سنداً قوياً للفلاحين والكادحين، وكان متأثراً بالأفكار الديمقراطية والوطنية.

انضم قاضي محمد في ثلاثينات القرن الماضي إلى حزب «خويبون» الذي تأسس منذ عام ١٩٢٧ بمعاونة إحسان نوري باشا في كردستان الشمالية، علماً أن القاضي محمد كان الرئيس الفعلي لمدينة مها باد منذ سقوط إدارة رضا شاه في كردستان عام ١٩٤١م، وكان يمتلك قوة مسلحة بحدود خمسين رجلاً للحفاظ على الأمن داخل المدينة، فضلاً عن تأييد الأهالي له إلى الحد الذي اعترف فيه سريع القلم، حاكم مها باد للمدة (١٩٤١- ١٩٤٥م)، ولأكثر من مناسبة للحكومة الإيرانية المركزية والضباط السوفيت هناك، أنه لا يملك أية سلطة فعلية، وأن القاضي محمد هو الحاكم الفعلي في مها باد.

أسست مكونات الطبقة البورجوازية الصغيرة (المثقفون والتجار وعلماء الدين الإسلامي) في ١٦ أيلول ١٩٤٢م جمعية سياسية عرفت باسم «كومه له ى زيانه وه ى كوردستان - جمعية بعث كردستان»[١]، وبما أن عددهم كان

---

(١) «كومه له» تعني جمعية، وهي جمعية كردية سرية أسسها الوطنيون الأكراد، إذ كان عددهم في البداية لا يتعدى الـ(١١) وجيهاً من وجهاء الكرد في مدينة مهاباد، وعرفت باسم «ز. ك»، وتعد هذه الجمعية من وجوه عدة استكمالاً لحزب (خويبون) من حيث التركيب=

قليلاً فقد التحقوا بالقاضي محمد، الذي أصبح عضواً فيها، وهو بدوره التزم بمبادئهم وقاموا سوية بنشر أفكارهم وبرامجهم بين الكرد هناك، وبعد مدة وجيزة أصبح قاضي محمد الناطق الرسمي والمحرك الأساسي لـ (ز. ك)، وفي بداية عام ١٩٤٤م، وفي محاولة من الحكومة الإيرانية لفرض سيرتها على كردستان، استدعى القاضي محمد على رأس وفد كردي إلى طهران، وطرح هناك المطالب الكردية على محمد رضا شاه، ولأجل كسب ود الشاه الجديد، أشار القاضي محمد إلى أن الكرد يعتزون بإيرانيتهم، ولكنهم مستاؤون بسبب الإهمال ومعاناة المنطقة من التخلف الصحي والاقتصادي والتربوي، وعزا حالة عدم الاستقرار في المنطقة الكردية بصورة رئيسة إلى تصرفات ضباط الجيش السلبية في المنطقة، وفي الحقيقة كان بيت القاضي محمد بمثابة مقر سياسي يرتاده الدبلوماسيون السوفيت والبريطانيون ورؤساء العشائر الكردي وممثلو السلطة المركزية، وتدل العديد من المؤشرات على أنه كان قائداً وطنياً بارزاً ومعترفاً به، وخضعت لتصوراته وبرامجه وأهدافه السياسية جمعية (ز. ك) إلى درجة اختفى فيها دور القادة المؤسسين لها، الأمر الذي مكنه أخيراً من إدارة الجمعية بطريقة أدت إلى دفع القيادة القديمة إلى هامش الأحداث.

من جهة أخرى تركت تطورات الأحداث في أذربيجان[1] تأثيراً مباشراً

=والأهداف. يُراجع: جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ط٢، بيروت، ١٩٧١، ص ١٢٣- ١٢٧.

(١) بعد أن وضعت الحرب العلمية الثانية أوزارها وجدت المستلزمات الضرورية للتحرك السياسي الواسع في إقليم أذربيجان، ولأجل إيجاد إطار تنظيمي يجمع القوى الوطنية الأذربيجانية ويعبر بشكل صادق عن المشاعر والآمال القومية لسكان الإقليم، أسس الوطنيون من أذربيجان في آب ١٩٤٥م «فرقة ديمقراطي أذربيجان - الحزب الديمقراطي الأذربيجاني» الذي ناقش على مدى أربعة أيام برنامجه ونظامه الداخلي، فضلاً عن انتخاب لجنته المركزية وتسمية جريدته الرسمية «أذربيجان» باللغة الأذرية في أول مؤتمر له يوم ٢تشرين الأول ١٩٤٥م. يُراجع: كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث=

على الحماس القومي في كردستان بحكم الجوار والعلاقات التاريخية بين الشعبين، الأمر الذي دفع الكرد إلى توسيع قاعدة تنظيمهم، والعمل على تثقيف الجماهير الكردية ورفع الوعي لديها، لذلك اهتدى الكرد وأغلبهم من أعضاء الـ (كومه له) في مها باد إلى الإعلان عن تأسيس «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في السادس عشر من آب ١٩٤٥م ليحل محل جمعية الـ (كومه له) التي انحلت ودخل معظم أعضائها في الحزب الجديد، وقد تضمنت أهدافه إقامة حكومة ذاتية ضمن حدود إيران، واستعمال اللغة الكردية في التعليم والإدارة والقضاء، وانتخاباً فورياً للمجلس المحلي في كردستان، وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للكرد عن طريق استغلال المصادر الطبيعية للمنطقة، ودعم وضمان الديمقراطية في كردستان والحفاظ على حقوق الإنسان الكردي.

لذلك كانت الحالة مهيأة آنذاك لقيام جمهورية كردية في إيران، ومما سارع في إعلان الجمهورية الكردية هو إعلان الحزب الديمقراطي الأذربيجاني في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٤٥م حكومة جمهورية أذربيجان الديمقراطية بقيادة جعفر بيشه وري، لهذا تم بعد أكثر من شهر لإعلان الأخيرة أي في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٦م، وفي احتفال مهيب وأمام حشد كبير من الكرد والعديد من رؤساء العشائر ورجال الدين أعلن القاضي محمد في ساحة (جوار جرا - المشاعل الأربعة) في مها باد عن تأسيس جمهورية مها باد الكردية، ورُفع في الوقت نفسه العلم الكردي لأول مرة، وانتخب ممثلو جميع الطوائف والعشائر القاضي محمد ليصبح رئيساً لجمهورية مها باد، الذي ألقى خطاباً جماهيرياً في وسط مها باد مستعرضاً تاريخ شعبه الكردي مؤكداً أن لشعبه حقاً في تقرير مصيره، ودعا إلى استغلال هذه الفرصة التاريخية لتحقيق الدولة الكردية والتطلع نحو الاستقلال والحرية،

=والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٢١؛ ميشال سليمان، إيران في معركة التحرر والاستقلال، بيروت، ١٩٥٤م، ص ٣٧.

وفي السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٦م أعلن القاضي محمد عن الانتهاء من تشكيل الحكومة الكردية، التي كانت على الصورة التالية:

حاجي بابه شيخ بوكان	رئيس الوزراء
محمد حسن سيف القاضي	وزير الحربية «الدفاع»
محمد أمين معيني	وزير الداخلية
أحمد آلهي	وزير الاقتصاد
كريم أحمد يان	وزير البريد والبرق
حاجي عبد الرحمن اليخاني زاده	وزير الخارجية
مناف كريمي	وزير التربية
صديق حيدري	وزير التبليغات «الإعلام»
خليل خسروي	وزير العمل
حاجي مصطفى داودي	وزير التجارة
محمود ولي زاده	وزير الزراعة
إسماعيل اليفاني زاده	وزير الري (الطرق)
الملا حسين مجدي	وزير الصحة
محمود ولي زاده	وزير العدل

وبعد تشكيل الحكومة الديمقراطية في مها باد أمر القاضي محمد أعضاء الهيئة القيادية للحزب الديمقراطي الكردستاني والوزراء لأداء مراسيم اليمين الدستوري، فأمسك السيد الملا حسين مجدي، وزير العدل، راية كردستان بيده وسبقهم حتى ولجوا غرفة القاضي محمد، فأدى الأخير هذا القسم:

«أقسم بالله وبالقرآن الكريم، وبالوطن وبكرامة شعب كوردستان ورايته التي نفتخر بها، أن أخدم وأسعى إلى آخر نفس في حياتي، من أجل تحرير هذا الشعب وإعلاء هذه الراية، كما أفتخر بكوني أتسنم منصب رئاسة الجمهورية

ووحدة الكورد مع أذربيجان وأعمل ما بوسعي من أجل بقاء هذا الهدف المنشود»، وفي الوقت نفسه انتشرت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني التي أصبحت تسمى «قوات كردستان» على جميع المناطق الكردية التي لم توجد فيها القوات الروسية أو البريطانية، ما عدا الحاميات الإيرانية الصغيرة في سردشت وسقز وبانه، التي أصبحت عملياً تحاصرها القوات الكردية، ورفع العلم الكردي بدلاً من العلم الإيراني فوق مباني مدينة مها باد، وتبع ذلك رفع العلم في المدن والقرى الكردية الأخرى.

وخلال المرحلة التي تولى فيها القاضي محمد رئاسة جمهورية مها باد أثبت الأخير أهليته وقدرته على إدارة شؤون البلاد بحكمة وكفاءة متناهية وعلى قدر كبير من المهارة السياسية واعتماده على مستشاريه في حل القضايا المعقدة، وبذلك كسب ود واحترام وتقدير المواطنين، وكان سبباً في سيادة الأمن والاستقرار طوال عمر الجمهورية، وينقل الباحث كريس كوجرا حسبما يذكر عثمان علي في كتابه «**الحركة الكردية المعاصرة**»، أوصاف القاضي محمد أيام جمهورية كردستان قائلاً: «**إنّه كان في السادسة والأربعين من عمره، وكان يتقن بالإضافة إلى اللغة الكردية، الفارسية والعربية والتركية، وكان قد تعلّم شيئاً من الفرنسية والروسية، وكان محباً للأدب والأدباء، ويعشق الأدب الكردي، وشعراء الإسلام في إيران خاصة حافظ وسعدي، وقد عرف عنه استدلاله بأحاديث السيرة النبوية وأشعار سعدي وحافظ لتأكيد أقواله**»، ويصفه أيضاً بأنه كان «**وسيماً، ورفيعاً، وذا لحية وعيون تلمع كالنجوم**».

كل ذلك جعل منه رجلاً ذا شخصية، كما أنه كان تقياً، ويمتنع عن التدخين والخمر، ويتمتع بشعبية عالية في إدارة أمور الرعية، وكسب تأييد أهالي مها باد والكرد كافة، ويذكر علي ابن القاضي محمد بهذا الصدد قائلاً: «كان أبي يتنكر ليلاً، ويذهب إلى الأسواق والمحلات العامة، ليحس حس الجمهور».

في ظل تطورات الأحداث أصدر قوام السلطنة، رئيس الوزراء الإيراني، أوامره إلى القوات الإيرانية بالتوجه إلى مدينة زنجان، وتمكنت من السيطرة عليها دون مقاومة من الأذربيجانيين، ثم دخلت القوات الحكومية إلى أذربيجان، مما ترك آثاراً معنوية على قادة جمهورية مها باد، وبعد أن درس القاضي محمد الوضع المتردي للكرد، دعا قادة الجمهورية لاتخاذ قرار الاستسلام، ثم أرسل القاضي محمد وفداً مؤلفاً من حاجي بابا شيخ، وسيف قاضي لمناقشة شروط الاستسلام مع القائد العسكري همايوني، وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٤٧م دخل همايوني، قائد القوات الحكومية، إلى مها باد بدون أية مقاومة من الكرد نتيجة لما توصل اليه الوفد الكردي مع الأخير في أثناء مناقشة شروط الاستسلام، وبذلك أسدل الستار على أول حكومة كردية مستقلة في القرن العشرين، وحال وصوله إلى المدينة توجه همايوني إلى بيت القاضي محمد وتناول الغداء معه هناك.

اعتقد القاضي محمد خطأً ان الحكومة الإيرانية ستتركه دون ملاحقة، ولكن بعد يومين فقط من دخول القوات الإيرانية، وحينما كان القاضي محمد جالساً في مكتبه، اعتقلته القوات الإيرانية مع (٢٨) من قادة الجمهورية، وأحيل المعتقلون إلى محكمة عسكرية سرية، وفي البداية طلبت المحكمة من القاضي محمد لاختيار محامين للدفاع عنه، فاختار الأخير اثنين من الضباط الحقوقيين الذين يعرفهم في طهران، وهما العميد أصلاني والعقيد موسى شاقولي، ولكن المحكمة رفضت ذلك وطلبت منه اختيار أحد الموجودين في الثكنة العسكرية الموجودة في مها باد، وفي أثناء المحاكمة وجهت إلى القاضي محمد عدد من التهم وصدر على أساسها قرار إعدامه، ومع أن الأخير طعن بقرار المحكمة بشدة مؤكداً أنها محكمة عسكرية في حين أنه رجل مدني، وهذا لا يجوز، فضلاً عن أن المحكمة لم تمنحه اختيار محامين للدفاع عنه، وفي ٣٠ آذار ١٩٤٧م شهد ميدان (جوار جرا) في مها باد تنفيذ حكم الإعدام برئيس جمهورية كردستان الديمقراطية وشقيقه صدر القاضي

وابن عمه سيف القاضي، وفي الموقع نفسه الذي شهد إعلان القاضي محمد ميلاد جمهورية مها باد، وبذلك وأدت الجمهورية الفتية قبل أن تتم عامها الأول.

ذكر القاضي محمد في صدد الدفاع عن نفسه في أثناء المحاكمة قائلاً: **«من هذه الزنزانة المعتمة أعلن للدولة المركزية بأنها هي المسؤولة. أقول بأني لست مذنباً، بل أنتم المذنبون، فلو كانت للدولة في السنوات الأخيرة قوة ومقدرة ورغبة في إرسال قواتها إلى هذه المنطقة، للتعبير عن سلطاتها، والسيطرة على الأوضاع، لما اشتد ضغط الأجانب على المنطقة، ولما اضطررت إلى أن أقدم على هذا العمل للمحافظة على حياتي وحياة أسرتي....»**، وكشف المحامي النقيب شريفي الذي عينته المحكمة وكيلاً عن القاضي في محمد بعض جوانب المحاكمة قائلاً: **«إن القاضي محمد رجل عظيم وحكيم، تكلم بشجاعة أمام المحكمة عن قضية الشعب الكردي، ودافع بجرأة وصلابة عن حقه في الحكم الذاتي وحق تقرير المصير، واتسم بالحكمة والمعرفة في مناقشاته ومداولاته مع رئيس المحكمة.... وفي الحقيقة أن قاضي محمد هو الذي كان يحاكم النظام عندما حوّل دفاعه إلى إدانة للنظام الحاكم الذي تصرف بخبث في معالجة قضية الشعب الكردي»**.

وعندما اقتيد القاضي محمد إلى الإعدام اعتلى أعواد المشنقة، ومنع جلاديه من أن يعصبوا عينيه قائلاً لهم: **«ليس هناك ما أخجل منه حتى تعصبوا عينيّ أمام أبناء شعبي ووطني الحبيب، وفي لحظات عمري الأخيرة أريد أن أرى بلادي الجميلة كوردستان بأبهى وأفضل ما تكون عليه، شامخة مزدهرة، وهتف عالياً.. عاش الشعب الكوردي... عاشت كوردستان»**.

ترك القاضي محمد وراءه أرملته مينا خانم التي تزوج منها عام **١٩٢٧م**، وكان عمر القاضي محمد آنذاك (**٢٥**) عاماً، وأنجبت من سبع بنات وولداً واحداً هو علي كرى رش، وقد توفيت عام **١٩٩٩م**، وابنته الكبرى عصمت انتحرت بالسم عام **١٩٥٣م**.

قنات آبادي، شمس الدين
«طارىء ومتحين للفرص وانتفاعي»

كان شمس الدين قنات آبادي أحد طلبة العلوم الدينية الشباب، وهو يمتلك صفات مختلفة امتزجت بين الحسنة والسيئة، واشتهر تدريجياً في محافل جنوب ووسط مدينته في عقد الأربعينات من القرن العشرين، وكان كثيراً ما يتظاهر بالتديّن وذُكر اسمه لأول مرة في عام ١٩٤٨ في تظاهرات مسلمي طهران ضد حكومة عبد الحسين هجير، بوصف الأخير بهائياً حسبما يعتقد البعض، ومن ثم اتسعت شهرته حتى عام ١٩٥٠، إذ حظي باهتمام كبير من لدن آية الله الكاشاني، رجل الدين المعروف في إيران، الذي دعم شمس الدين قنات آبادي ظناً منه أنه شخص متدين.

أقحم شمس الدين قنات آبادي نفسه مع نواب صفوي، زعيم منظمة «فدائيان إسلام» الإيرانية لحقبة من الزمن، وحضر العديد من مؤتمرات المنظمة، ولكنه أخيراً ابتعد عن الأخيرة وأسس ما يعرف بـ«جمعية المسلمين المجاهدين» وعَدَّ نفسه من أتباع ومؤيدي آية الله الكاشاني ومتبعاً لآرائه، ولهذا تحول إلى شخصية سياسية كبيرة.

انضم شمس الدين قنات آبادي في عام ١٩٥٠ إلى صفوف معارضي الفريق علي رزم آرا، رئيس الوزراء الإيراني (حزيران ١٩٥٠- آذار ١٩٥١)، الذي أبدى عجزاً وعدم جدارة في إدارة شؤون البلاد ووقف حائراً أمام أحداث عالم السياسة البعيدة عن عالم العسكرية، وظهرت العديد من الشائعات التي روجت وأكدت منذ عدة سنوات أن الجنرال رزم آرا يميل في اتجاهاته السياسية نحو بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأن توليه لرئاسة الوزراء جاء في وقت ارتفعت فيه الأصوات للمطالبة باستعادة حقوق الشعب الإيراني من النفط، الأمر الذي دفع أبناء الشعب الإيراني للاعتقاد بأن علي رزم آرا سيقف في موضوع النفط لصالح بريطانيا.

بعد تولي الدكتور محمد مصدق رئاسة الوزراء في عام ١٩٥١، شق شمس

الدين قنات آبادي طريقه إلى الإذاعة، ووفرت له أحاديثه الغاضبة ضد من لا يرغبون بتأميم النفط الإيراني آنذاك شعبية كبيرة، وتركت تأثيراً واضحاً لدى الرأي العام، في حين ترك شمس الدين قنات آبادي عام ١٩٥٢ اسلوبه السياسي الداعم للدكتور مصدق ليتحول إلى أحد المنتقدين المتطرفين لحكومة مصدق، ووقف إلى جانب معارضيه.

بعد سقوط حكومة مصدق في آب ١٩٥٣ ابتعد شمس الدين قنات آبادي عن آية الله كاشاني أيضاً، وأصبح من الأصدقاء المقربين للفريق فضل الله زاهدي، رئيس الوزراء الإيراني (آب ١٩٥٣- نيسان ١٩٥٥)، وظهر مع سيد مهدي مير إشرافي، مدير صحيفة «آتش- النار» المرتبطة بالبلاط الإيراني، إذ كان الاثنان قد عملا سوية في أثناء معارضة حكومة الدكتور مصدق، لذلك ظهر هنا في مظهر المؤيد للحكومة بين نواب الدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة لمجلس الشورى الوطني الإيراني، ولكن بعد إقصاء فضل الله زاهدي من الوزارة، عارض شمس الدين قنات آبادي حكومة حسين علاء في مجلس الشورى الوطني، ولم تمضِ مدة طويلة حتى قام بحلق شاربه وذقنه وسط دهشة الجميع، واخذ يتردد على مجلس الشورى الوطني بهذه الصورة لعدة أيام، وترك بعدها عمامته وعباءته وزي رجال الدين الذي كان يرتديه جانباً وظهر بربطة العنق والسترة والسروال.

ولغرض أن يثبت انه ترك الماضي تماماً كان يذهب إلى أماكن التزلج في آب علي وشمشك بملابس التزلج ويذهب بـ«المايوه» للسباحة في البحر خلال فصل الصيف، ورافقت تصرفاته أعمال بعيدة جداً عن الدين والشرع، وفي الوقت نفسه مست رجال الدين وأثارت الاهتمام الشعبي، وبعد ذلك عمل مديراً لمجلة أسبوعية تسمى «آتش» أيضاً، التي تُعَدْ امتداداً لصحيفة «آتش» اليومية، التي كان يديرها سيد مهدي مير إشراقي.

استغل شمس الدين قنات آبادي مجلة «آتش» لنشر مواضيع الظلال المضرة بالدين المبين من قبل بعض الكتاب، أمثال أحمد سردش، الذي

اختار لنفسه اسماً مستعاراً باسم «الآنسة طراوت»، الأمر الذي اضطر حكومة منوجهر إقبال (نيسان ١٩٥٧- آب ١٩٦٠)، التي لم تكن تتعامل بحزم تجاه مثل هذه القضايا، إلى حجب هذه المجلة عن الصدور أثر احتجاجات رجال الدين والرأي العام الإيراني عام ١٩٥٨ أو ١٩٥٩، وبعد ذلك شوهد شمس الدين قنات آبادي في ميناء بهلوي «أنزلي»، بعد توليه إدارة فندق ويلاج الساحلي، وأبدى علاقة وثيقة مع مدير شرطة الميناء المذكور، وتعذر الحصول على أخبار شمس الدين قنات آبادي حتى عام ١٩٧٩ ولم يعرف عنه شيئاً سوى انه كان يعمل في أمور التجارة، وسمح له بإصدار صحيفة أخرى مجدداً في أثناء تولي غلام رضا ازهاري رئاسة الوزراء في عام ١٩٧٨، ولكن قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م طويت بساطه ولم يشاهد له أثر منذ ذلك الوقت، مع انه تمت محاكمته غيابياً وصدر حكم الإعدام بحقه بعد سنتين من قيام النظام الجمهوري الإسلامي في إيران، في حين يَعتقد آخرون أنه توفي بعد الثورة الإسلامية في إيران.

كان شمس الدين قنات آبادي رجلاً ذكياً وانتفاعياً إلى الحد الذي تمكن من التكيف في هذا المجال مع الظروف وأصبح صاحب ثروة كبيرة، ونال كل شيء بعد أن كان لم يمتلك شيئاً، وكان أنموذجاً للفرد المتظاهر بالدين وعديم الإيمان، كما كان يمثل مصدر ضرر للكثيرين. **قهرماني، صفر**

ولِدَ صفر قهرماني في عام ١٣٠٠هـ.ش/ ١٩٢١م في إحدى توابع عجب شير بالقرب من أرومية، في وقت كان فيه الإقطاع والإقطاعيون ينشرون ضلالهم على الأرض الواسعة في تلك المنطقة والمناطق المجاورة لها، وكانوا يتغذون على دماء الفلاحين، الذين تحملوا العناء والاضطهاد من أجل لقمة العيش لسنوات طويلة، ونهبوا ثمرة كدحهم، إلى الحد الذي لم يملك الفلاحون أنفسهم آنذاك، بل عاشوا خدماً للإقطاعيين في ظل ظروف لم يعرفها إلا من عاش تلك المعاناة أو شاهد أحوال وأوضاع الفلاحين هناك، ومن اطلع عن قرب على أوضاعهم هو صفر قهرماني، الذي شاهد بأم عينه

تلك الآلام كافة وشعر بها، وعاشت تلك المشاهد في وجدانه وأحاسيسه، وتألم لها كثيراً، وحاول جل جهده أن ينقذهم من الواقع الذي كانوا فيه، ولكنه لم يتمكن أن يفعل شيئاً بسبب الظروف المحيطة به التي كانت أقوى بكثير من جهوده وأحاسيسه الإنسانية.

لم يشاهد صفر قهرماني كيف كان الإقطاعيون يقومون بنهب كدح الفلاحين حسب، بل كان يشاهدهم وهم يتطاولون على أعراض الناس وإرغامهم على الأعمال المشينة، وتعرف خلال تلك الحقبة على داداش تقي زاده ليكون له صديقاً ورفيق نضال لاحقاً، وبعد انهيار نظام رضا شاه ونفيه إلى خارج البلاد عام ١٩٤١م توجه صفر قهرماني وهو في مرحلة الشباب إلى أفريقيا ومن ثم إلى باكو من أجل العمل، وبعد عودته إلى مسقط رأسه نضجت في داخله الكثير من الأفكار وتبلورت لديه إمكانية الحديث ضد الظلم والاستبداد، ولذلك بدأ يتحدث ضد الحكومة والإقطاع، وشكل بمساعدة صديقه داداش تقي زاده لجاناً سرية ضمت بعض الشباب الذين تمكن من تسجيل أسمائهم وتنظيمهم في مجاميع وتزويدهم بالسلاح للوقوف بوجه زعماء القبائل للحد من سياستهم الاستغلالية.

مثلت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة هامة في حياة صفر قهرماني، استطاع خلالها أن يمارس ما لديه من أفكار على أرض الواقع، وهذا ما كان يحلم به، لذلك كان تأسيس الحزب الديمقراطي الأذربيجاني في تشرين الثاني ١٩٤٥م، وتشكيل حكومة أذربيجان الديمقراطية في كانون الأول من العام نفسه برئاسة جعفر بيشه وري، نقطة الانطلاق نحو تحقيق ما كان يصبو إليه، ولهذا انضم وهو برتبة نقيب إلى الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، وأصبح عضواً فاعلاً من أعضائه الناشطين وتمكن من نزع أسلحة العديد من المخافر وملاحقة زعماء القبائل والإقطاعيين، وكان يمضي جل وقته على ظهر حصانه حاملاً بندقيته ليتفقد أحوال الفلاحين والمحتاجين.

ولكن حماس صفر قهرماني واندفاعه في تحقيق أهدافه لم يستمر طويلاً،

إذ تمكنت الحكومة الإيرانية برئاسة أحمد قوام السلطنة من القضاء على الحكومة الأذربيجانية الفتية في كانون الأول ١٩٤٦م وتم إلقاء القبض على الكثير من قادة الحزب الديمقراطي الأذربيجاني واعدم البعض منهم، بينما فضلت مجموعة أخرى منهم الهروب على البقاء، وفي تلك المدة التي مثلت بالنسبة لصفر قهرماني بداية حالة التشرد، التجأ إلى الجبال والغابات، وكان ينتقل من قرية إلى قرية أخرى وعاش في ظل ظروف قاسية وسط الشتاء البارد والمعاناة من شحة الطعام هناك، الأمر الذي أضطره للذهاب إلى كردستان العراق ليمكث مدة من الزمن مع الملا مصطفى البرزاني في شمال العراق، ومن ثم اختار الذهاب إلى المناطق الوسطى من العراق، إلا أنه تم إلقاء القبض عليه وتم نقله إلى سجن أربيل، وبعد مدة أُطلق سراحه وعاد إلى إيران في عام ١٣٢٧هـ.ش / ١٩٤٨م بعد تحمله للكثير من المعاناة والمشقة، وفي الوقت نفسه كان يدرك جيداً أن اسمه كان مُدرجاً ضمن قائمة المحكومين بالإعدام، ولذلك فأنه لم يشعر بالأمن والأمان أينما وضع قدمه، ومع حالة الحذر التي لازمته إلا أنه في نهاية الأمر ألقي القبض عليه مرة أخرى عندما كان خارجاً من أحد المحال في التاسع من آذار ١٩٤٩م، وتم نقله إلى مخفر سري وحكمت المحكمة العسكرية الإيرانية عليه في عام ١٩٥٠م بالإعدام بتهمة قيادته للكفاح المسلح ضد الحكومة الإيرانية ونزع أسلحة المخافر في أذربيجان، فضلاً عن تهم أخرى.

كان همه بعد إلقاء القبض عليه معرفة أخبار زملائه المقاتلين ومتابعة مصير رفاقه، وفي الوقت الذي لم يكن مستعداً فيه في البداية لتمييز الحكم الصادر ضده، إلا أنه طلب التمييز قبل عدة أيام من تنفيذ الحكم، ولحسن حظه شاءت الأقدار أن يتولى رئاسة الحكومة الإيرانية الدكتور مصدق في نيسان ١٩٥١م، وبذلك توفرت الأرضية المناسبة لإطلاق سراحه ونقل ملفه من المحكمة العسكرية إلى وزارة العدل، وقد مارس الإقطاعيون خلال تلك الحقبة جهوداً كبيرة ونفوذاً متزايداً من أجل الإسراع بإعدامه، كما أن الزمن

لم يسعفه طويلاً، إذ تمكن الشاه وأعوانه المستعمرون من تدبير انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣م ضد الدكتور مصدق، مما أدى إلى القضاء على الفرص المتوفرة لصفر قهرماني، ففي عام ١٩٥٤م أحيل ملفه إلى المحكمة العسكرية مرة أخرى بعد إلقاء القبض عليه وإعادته إلى السجن من جديد، وصدر في نهاية الأمر ضده حكماً بالسجن المؤبد، وفي عام ١٩٥٨م وبعد ما يقارب عشر سنوات أمضاها في سجون تبريز ومراغه وأرومية ومهاباد خلال الحقبة الماضية تم نفيه إلى قلعة «براز جان» التي كانت لها تسمية مرادفة أخرى باسم «جهنم»[١].

تحدث محمد علي عمويي في كتاب مذكراته الموسومة بـ(درد زمانه) حول صفر قهرماني قائلاً: **«سمعنا أن سجيناً سياسياً يدعى صفر قهرمانيان يمضي عمره أذربيجان إلى براز جان فأنه نقل إلى هذا السجن أيضاً، وهو يمكث حالياً في سجن واحد مع في السجون الاعتيادية، فراجعنا مدير الشرطة وسألناه عن السبب في هذا الإجراء غير المشروع، فقال إن هذا السجين كان منذ بداية الحكم عليه في سجون أذربيجان والسجون العادية الأخرى، وعندما تم تسفير مجموعة من سجناء أذربيجان إلى براز جان فإنه نُقل إلى هذا السجن أيضاً، وهو يمكث حاليا في سجن واحد مع رفاقه السجناء، علماً أن صفر كان أحد فدائيي الحزب الديمقراطي الأذربيجاني خلال أحداث أذربيجان وأن أغلب التهم التي وجهت إليه ارتبطت بنهضته السياسية ويُعد أحد السجناء السياسيين، وأقنعنا مدير الشرطة بكل ما ذكره، وتم فعلاً ضم صفر إلى السجناء السياسيين. أنه رجل طويل القامة ونجيب وقليل الكلام. انه تحمل**

---

(١) قلعة صخرية تماماً وتقع على الطريق بين شيراز وبوشهر، وهي في غاية الحرارة، إذ تصل درجة الحرارة في داخلها إلى (٥٠)درجة، وفي عام ١٩٦٣م زُج فيها عدد من ضباط حزب توده، وفي عام ١٩٦٥م زُج بالمهندس مهدي بازركان وسحابي ومجموعة أخرى من الوطنيين واثنين من الذين اعتقلوا في انتفاضة الخامس من حزيران ١٩٦٣م الدينية واثنين من جمعية الاشتراكيين في تلك القلعة.

الكثير من الصعاب، وكان بعيداً عن ابنته الوحيدة ولم ينقطع الدخان المنبعث من سيجارته. أن صفر قهرماني وأحمد براد ران هما من بقايا الحزب الديمقراطي الأذربيجاني في سنتي ١٩٤٥و ١٩٤٦م، وبعد فشل الحزب الأخير في أواخر عام ١٩٤٦م فإن أعضاء هذا الحزب تشردوا وهربوا وتم سجنهم ويعدون من أقدم السجناء السياسيين».

نُقل ضباط وأعضاء حركة التحرير إلى طهران عام ١٩٦٦م، وبقي هناك تسعة أشخاص فقط، وفي عام ١٩٦٢م قررت زوجة صفر قهرماني المدعوة «ملوك باقر بور» اللقاء بزوجها، في الوقت الذي لم يلتقِ صفر قهرماني خلال تلك الحقبة بأي شخص، وكانت عائلته تعاني من ضائقة مالية شديدة، إلا أن السيدة باقر بور تعرضت إلى مرض قبل وصولها إلى براز جان وتوفيت على أثر ذلك، وكان صفر يأنس داخل السجن بسماع الإذاعة (الراديو) وفي بعض الأحيان يتسلى بالرسائل، وكانت ابنته قد أرسلت له رسالة أخبرته فيها بوفاة أمها، وفي عام ١٩٦٧م جاءت ابنته وزوجها وحفيده البالغ من العمر ستة أشهر لزيارته، ولم يعرف أي منهم يوم اللقاء لكونه لم يَرَ منهم أحد.

بعد (١١) عاماً من السجن في قلعة براز جان تم نقله إلى طهران في عام ١٩٦٨م، وهناك تعرض إلى أنواع الضغوط الجسدية والنفسية وأن ذروة الاضطهاد والتشدد تجاه التطورات السياسية حطمت رقماً قياسياً خلال النصف الأول من عقد السبعينات، حيث لم يتورع جهاز السفاك عن القيام بأية ممارسة لتعذيب السجناء السياسيين وإلحاق الأذى بهم، في الوقت الذي ازداد فيه عدد المعدومين، ولعله يمكن الإقرار بوضوح بأن جرائم الجلادين بلغت ذروتها في تلك الحقبة، وقد طُلب من صفر قهرماني مراراً أن يقدم ورقة تتضمن ندمه لما قام به من أعمال، ولكنه لم يخضع لذلك قط.

وعندما حصل نوع من الانفتاح السياسي في إيران عام ١٩٧٧م وجاء مندوبو الصليب الأحمر إلى إيران آنذاك، قرر السافاك إخفاءه عنهم، ونتيجة لما كان يعاني من ألم في أذنه نقل إلى مستشفى للأمراض النفسية لغرض

العلاج، وأعلن إضراباً عن الطعام حتى اضطر النظام نقله إلى سجن «أيفين»، وعندما ذكر لمندوب الصليب الأحمر الدولي انه يقبع في السجون لمدة (١١) ألف يوم، كان من الصعب عليهم أن يدركوا هذه القضية، ولذلك طلب مندوبو الصليب الأحمر الدولي من محمد رضا شاه في أثناء اللقاء به إطلاق سراح صفر قهرماني، ولكنه لم يبد تجاوباً مع هذا الطلب، وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٧٨م حيث فتحت أبواب السجون أمام السجناء، ذهب أنصار سحابي إلى السجن ونقلوه إلى أحد منازلهم لأنه لم يعرف أي مكان، وكان يرغب الذهاب إلى منزل ابنته.

ظل صفر قهرماني طوال السنوات التي أعقبت سقوط محمد رضا شاه عام ١٩٧٩م دون راتب ومنزل، ولم يطالب بحقه أو يحتج على ذلك الأمر قط، بل إنه لزم الصمت بنفس عزته وعلوّه، وقد كان بإمكانه أن ينال الشهرة من جديد بعد أن أمضى (٣٢) عاماً في السجن، ولكنه تخلى عن كل ذلك، وأُصيب في أواخر حياته بمرض السرطان وتساقط شعر رأسه على أثر العلاج الكيمياوي، وانتقل إلى جوار ربه في يوم الأحد العاشر من تشرين الثاني ٢٠٠٢م.

كان صفر قهرماني مضيفاً لكافة السياسيين في السجن، وكان يؤمن بأن **«إشباع الوطن لا يكفي لوحده، فالناس بحاجة ماسة إلى الحرية والديمقراطية»**، وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران في شباط ١٩٧٩م قدمت له الكثير من الفئات السياسية دعوات له للانضمام إليها، ولكنه لم يوافق على ذلك، لأنه لا يرغب أن يتم استغلاله، وبما أنه كان يَعِد نفسه غير مرتبط بفئة معينة فأنه لم ينضم إلى أي من تلك الفئات بعد أن قضى أطول مدة زمنية من حياته في السجون السياسية.

كاشاني، سيد أبو القاسم

ولِدَ السيد أبو القاسم بن السيد مصطفى بن السيد حسين بن محمد علي بن محمد رضا الحسيني الكاشاني في طهران عام ١٣٠٠هـ.ق/ ١٨٨٢م[1]. نشأ وترعرع في عائلة دينية ملتزمة، وقد لقب بـ«الحسيني» نسبة إلى الإمام الحسين عليه السلام، إذ يرجع نسبه للامام السجاد عليه السلام، و«الكاشاني» نسبة إلى مدينة كاشان، ومنذ طفولته كان يميل إلى العلم والعلماء، واكمل دراسته الأولية في طهران، وبعد ذلك سافر وهو في السادسة عشرة من عمره إلى العتبات المقدسة في العراق برفقة والده الحاج سيد مصطفى الكاشاني، وانهمك في تعلم الدروس الحوزوية على يد كبار أساتذة الحوزة العلمية في النجف أمثال الشيخ آية الله الأخوند كاظم الخراساني، والشيخ حسين الخليلي، وشيخ الشريعة الأصفهاني، والشيخ محمد تقي الشيرازي، والشيخ ضياء الدين العراقي، فضلاً عن والده السيد مصطفى الكاشاني، ونال درجة الاجتهاد وهو في سن الخامسة والعشرين من عمره، وغدا مورد ثقة وتأييد معظم المراجع الدينية في النجف الأشرف.

دخل السيد آية الله أبو القاسم الكاشاني دائرة العمل السياسي في بداية القرن العشرين، ومنذ اندلاع الثورة الدستورية في إيران، إذ كان من مؤيديها بوصفه أحد حاشية وأتباع الشيخ الاخوند كاظم الخراساني، رائد الحركة الدستورية، وفي النجف الأشرف تولى إدارة المدرسة العلوية عام ١٩٠٧م في «محلة الحويش» التي تحولّت إلى مدرسة حديثة تُدرس فيها الرياضيات والعلوم والفنون العسكرية واللغتان الإنكليزية والفرنسية، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى وغزو بريطانيا للعراق عام ١٩١٤م برز أبو القاسم الكاشاني

(١) اختلفت المصادر في الاتفاق على سنة محددة لولادته، فبعضها يذكر عام ١٨٨٠م، والبعض الآخر يؤكد عام ١٨٨١م وغير ذلك. يُراجع بهذا الصدد: علياء سعيد إبراهيم محمد كسار، أبو القاسم الكاشاني وأثره في الحياة السياسية الإيرانية حتى عام ١٩٦٢، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة الكوفة، ٢٠١٣، ص٦.

وبقوة للوقوف ضد الاحتلال البريطاني، إذ أبدى خلال تواجده في العراق إلى جانب رجال الدين والوطنيين العراقيين معارضة قوية للقوات البريطانية التي احتلت العراق، وشارك في العمليات الجهادية فأسس جمعية إسلامية عراقية في مدينة الكاظمية عام ١٩١٨م.

كانت الجمعية تهدف إلى تعبئة المواطنين وتوعيتهم للمطالبة بالاستقلال، فضلاً عن كونها حلقة من حلقات الوصل الهامة بين المرجعية الدينية وبين العشائر الثائرة وبشكل خاص في منطقة الفرات الأوسط، في حين كان أحد الأعضاء الناشطين في المجلس الإستشاري، الذي تأسس في مدينة كربلاء المقدسة في النصف الثاني من عام ١٩١٩م من أجل تنظيم العمل الثوري والسياسي المعارض لبريطانيا، وفي الوقت شجب عقد المعاهدة البريطانية - الإيرانية الموقعة في التاسع من آب ١٩١٩م، كما أبدى نشاطاً واسعاً في ثورة العشرين التي اندلعت داخل العراق ضد البريطانيين في الثلاثين من حزيران ١٩٢٠م، فكان ممثل إحدى حلقات الوصل الهامة، وبيته كان أحد مقرات الثورة آنذاك، كما انيطت به مهمة كتابة البيانات الخاصة بالثورة وتوزيعها على الثوار في مختلف أنحاء العراق، ناهيك عن اشتراكه الفعلي والمباشر في المعارك العديدة التي اندلعت في مختلف جبهات القتال داخل العراق بين الثوار والمحتلين البريطانيين، واشرافه المتواصل على العمليات العسكرية المختلفة، فضلاً عن كونه العنصر الرئيس، وحلقة الوصل الفعالة بين المرجعية الدينية والعشائر العراقية المختلفة.

لم تقتصر جهوده على ذلك حسب، بل كان له الدور الفاعل في كتابة فتوى دينية في أثناء الثورة، وشمها الإمام الشيخ محمد تقي الشيرازي، المرجع الديني المعروف آنذاك، بتوقيعه، وكانت فحواها: «**إن الذي يُقتل في ساحة الجهاد يُعد شهيداً**»، كما أنه رفض الصلح رفضاً قاطعاً مع الإحتلال البريطاني الذي تقدم به السير برسي كوكس، الممثل البريطاني المكلف بتشكيل حكومة انتقالية في العراق من أجل التمهيد لتأسيس الدولة العراقية

الجديدة، مؤكداً أن ذلك يمنح البريطانيين الفرصة الكافية لإعادة تنظيم قدراتهم العسكرية واملاء شروطهم على الثوار، ولهذا السبب لاحقته القوات البريطانية وحُكم عليه بالإعدام غيابياً، وكان في مقدمة العناصر المطلوبة للحكومة البريطانية، الأمر الذي اضطره للاختفاء ومن ثم الهجرة إلى إيران.

توجه آية الله أبو القاسم الكاشاني اثر ذلك إلى إيران في أوائل عام ١٩٢١[١]، أي قبل انقلاب شباط عام ١٩٢١ هناك بمدة قصيرة، متنكراً بزي كردي، واستقر في طهران بعد مدة طويلة من الإقامة في العتبات المقدسة في العراق، والتقى أحمد شاه في عام ١٩٢٢ بعد عودته إلى إيران، وفي انتخابات الدورة التشريعية الخامسة لمجلس الشورى الوطني في أواخر ربيع ١٩٢٣ شق آية الله أبو القاسم الكاشاني طريقه إلى المجلس بوصفه نائباً ممثلاً عن طهران، إذ كان تسلسله الرابع عشر بين نواب طهران.

وقف السيد الكاشاني موقفاً مضاداً من الدعوة إلى الجمهورية، التي بدأت تنتشر في الشارع الإيراني بتأييد من بريطانيا ورضا شاه انسجاماً وتأثراً بالافكار الجمهورية التي أدت إلى إلغاء السلطنة في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٢م، وإلغاء منصب الخلافة في الثالث من آذار ١٩٢٤م في تركيا المجاورة لإيران، الأمر الذي أدى إلى التخلي عن هذه الفكرة نتيجة الرفض الشعبي لها، كما كان عضواً في مجلس المؤسسين الذي صوت لصالح نقل السلطة من الأسرة القاجارية إلى الأسرة البهلوية[٢]، وكان تسلسله في هذا المجلس الخامس.

---

(١) يتوهم الدكتور طاهر البكاء عندما يذكر أن أبو القاسم الكاشاني عاش المرحلة الأولى من حياته في العراق حتى عام ١٩٤١م. يُراجع: طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في إيران ١٩٤١- ١٩٥١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢٤٢، هامش رقم (١١٧).

(٢) بدأ مجلس المؤسسين عمله في ٦/ ١٢/ ١٩٢٥، وصوت لصالح نقل السلطة من العائلة القاجارية إلى العائلة البهلوية في ١٢/ ١٢/ ١٩٢٥ من خلال تغيير المواد (٣٦، ٣٧، ٣٨) من ملحق دستور المرحلة الدستورية.

ارتبط الكاشاني بعلاقات حسنة مع رضا شاه (١٩٢٥- ١٩٤١م) منذ بداية تولي الأخير العرش الإيراني عام ١٩٢٥، وكان آية الله أبو القاسم الكاشاني يقدم توصياته ودعواته للحكومة الإيرانية برئاسة مخبر السلطنة هدايت (١٩٢٧- ١٩٣٣) لإنصاف المظلومين ومساعدة الفقراء المساكين والتوصية بالقضايا ذات المصلحة العامة، تلك التوصيات التي كانت تلقى اهتماماً كافياً في أغلب الأحيان من لدن الحكومة، ولكن في أحد الأيام وبينما كان البعض من رجال الدين يقومون بزيارة لرضا شاه في أحد الأعياد الدينية، ونظراً لعدم قدرة آية الله أبو القاسم الكاشاني على الوقوف بسبب سوء صحته وكبر سنه، فضل الأخير الجلوس على أحد المقاعد داخل قاعة الاستقبال لحظة دخول رضا شاه القاعة وعندما شاهد الأخير أبو القاسم الكاشاني جالساً انزعج كثيراً وخرج من القاعة، ومنذ ذلك الوقت لم تعد العلاقة بين الاثنين على ما يرام.

شملت اصلاحات رضا شاه المجال الاجتماعي ضمن مرحلة تطبيق سياسات التغريب والتحديث، ومع أن ارتداء الحجاب بالنسبة للنساء وملابس الرجال لم تكن تتنافى مع الشريعة الإسلامية والحرية الفردية، إلا أن ما ارتكب من إجراءات قاسية وفضائح في هذا المجال كان يصب نحو هدف واحد هو إبعاد المؤسسة الدينية الإيرانية من التدخل في التحولات السياسية والاجتماعية الجديدة في إيران، الأمر الذي عارضه السيد أبو القاسم الكاشاني، وامتنع في الوقت نفسه عن تنفيذ أوامر رضا شاه الصادرة في ١٨ حزيران ١٩٣٥م بخصوص فرض ارتداء القبعات والسراويل الأوربية على رجال الدين، مؤكداً رفضه القاطع لتدخل السلطة السياسية في إيران بشؤون المؤسسة الدينية.

لم يقتصر الأمر على ذلك حسب، بل قادته مواقفه المعارضة لحالة التحديث الاجتماعي المتعلقة بخلع الحجاب، واستمرار سياسة الحكومة الإيرانية الإجرامية تجاه رجال الدين وطلبة العلوم الدينية، وجهوده الضاغطة في الوقوف ضد هذه الأعمال، إلى رضوخ رضا شاه وحكومته القمعية للنفوذ

الشعبي الذي كان يتمتع به السيد أبو القاسم الكاشاني، واضطرارالشاه باصدار أمرٍ خاصٍ في الثاني عشر من آب ١٩٣٦م يسمح به لرجال الدين وطلبة العلوم الدينية بارتداء الزي الخاص بهم.

بعد خلع رضا شاه في ١٦ أيلول ١٩٤١ ونفيه إلى جنوب أفريقيا، في ظل احتلال القوات البريطانية والسوفيتية للأراضي الإيرانية، رُشِّحَ آية الله أبو القاسم الكاشاني نائباً عن مدينة طهران إلى مجلس الشورى الوطني في انتخابات الدورة التشريعية الرابعة عشرة، التي جرت انتخاباتها في شباط ١٩٤٤م على الرغم من انه كان ملاحقاً من قبل القوات الأجنبية، ولم يرشح نفسه للانتخابات، باستثناء انه أصدر بياناً موجهاً إلى الشعب الإيراني في بداية آب ١٩٤٣م يحثهم فيه على انتخاب الوطنيين الذين يعملون من أجل الوطن واستقلاله وتحقيق أهداف الشعب، إلا أن الحكومة الإيرانية أبعدت اسمه من أسماء الفائزين، ومنذ ذلك التاريخ ظل الكاشاني يُنتَخَبْ إلى المجلس منذ تلك الدورة وحتى الدورة السابعة عشرة ولكنه لم يحضر إلى المجلس.

كان أبو القاسم الكاشاني محباً للناس والخير ويبدي اهتماماً خاصاً بالسادة (في النسب) وطلبة العلوم الدينية والفقراء من السكان، لذا تضمنت أغلب رسائله التي كتبها إلى البلاط إنصاف المظلومين ومساعدة الفقراء وتقديم الدعم لهم، إلى الحد الذي انتقده البعض على تلك الرسائل التي عُدَّتْ من وجهة نظرهم على أنها تدلل على عمق الصلة بين الكاشاني وبلاط رضا شاه وعلاقته الخاصة بالأخير، إلا أن هدفهم في ذلك هو التحامل على آية الله الكاشاني.

أقام آية الله الكاشاني في السنوات الأخيرة من حكم رضا شاه علاقات ودية مع الحاج أبو القاسم إسماعيل الحسيني، المفتي الأكبر في فلسطين، وتأثر به كثيراً في تأييده للألمان والايطاليين في أثناء الحرب العالمية الثانية، كما أيد دعم انتفاضة أيار ١٩٤١ في العراق بقيادة رشيد عالي الكيلاني،

رئيس وزراء العراق آنذاك، المناهضة للتواجد البريطاني في العراق، فمنذ بداية انطلاق الحركة المضادة للبريطانيين أرسل السيد آية الله أبو القاسم الكاشاني رسالة تأييد ودعم إلى السيد رشيد عالي الكيلاني لما قام به الجيش العراقي مشيراً فيها إلى أن **«أملي نصر الإسلام والمسلمين والبلاد الإسلامية وخلاصنا وخلاصكم من الأعداء ونيل الحرية والاستقلال»**.

اعتُقل آية الله الكاشاني الذي كان يعيش في الخفاء داخل أحد البساتين في شميران في السابع عشر من حزيران ١٩٤٤م بناء على توصية من الحلفاء على خلفية كفاحه ضد البريطانيين في العراق سابقاً، فضلاً عما تبين بالاستناد إلى الوثائق التي كانت بحوزة العميل الألماني الشهير ماير، الذي ألقت إدارة مكافحة الجاسوسية التابعة للحلفاء في إيران، التي تشير إلى تعاون إبي القاسم الكاشاني مع الألمان في إيران، لذلك سُلم إلى البريطانيين ونقل إلى معتقل المخيم الشتوي في آراك للتحقيق معه، وسجن في سجن مدينة أراك وبعدها نقل إلى سجن مدينة كرمنشاه إلى أن تم اطلاق سراحه في الرابع عشر من آب ١٩٤٥م.

حال اطلاق سراحه رُحِب به وسط استقبال حافل نظمه المراجع ورجال الدين، وبعد استقراره في طهران لمدة ليست بالطويلة زار كل من كيلان ومازندران في أوج انتشار الأفكار الاشتراكية والشيوعية في الشمال الإيراني وسيطرة حزب توده الشيوعي الإيراني والحزب الديمقراطي الأذربيجاني عام ١٩٤٦ في المناطق الشمالية والتقى أهالي هاتين المدينتين، ودعاهم من خلال خطبه الدينية إلى الالتزام بالدين والوقوف ضد الآراء والأفكار المعادية للدين الإسلامي التي نشرها حزب توده في مازندران، وحصلت آنذاك اشتباكات عنيفة بين عمال حزب «توده» الشيوعي الإيراني والعمال المعارضين لهذا الحزب في سمنان في تموز ١٩٤٦، الأمر الذي اضطر الحكومة لإعلان الإحكام العرفية في المدينة، وفي الوقت نفسه عَدَّتْ الحكومة الإيرانية آية الله الكاشاني من كان يقف وراء هذه الفتنة، لبقائه في هذه المدينة لبعض الوقت وهو في طريقه إلى مدينة مشهد المقدسة.

قامت الحكومة الإيرانية، التي كانت برئاسة أحمد قوام السلطنة، أثر ذلك باعتقاله في السادس عشر من تموز ١٩٤٧م وفقاً للمادة الخامسة من قانون الأحكام العرفية وفرضت عليه الإقامة الجبرية في منطقة بهجت آباد على مسافة ١٩ فرسخ من مدينة قزوين، ونتيجة للاحتجاجات الشعبية الواسعة واستنكارالمؤسسة الدينية والتدخل لدى محمد رضا شاه للافراج عنه، تم اطلاق سراحه في الحادي عشر من حزيران ١٩٤٧م، ولكن أبو القاسم الكاشاني ذهب إلى قزوين بمساعدة آية الله سيد محمد البهبهاني وموافقة قوام السلطنة، رئيس الوزراء الإيراني، وأقام هناك في بستان أحد الملاكين في قزوين، ومع وجوده هناك إلا أنه رُشِحَ في عام ١٩٤٧م من لدن أهالي طهران لانتخابات الدورة التشريعية الخامسة عشرة، وانتخب بعد ذلك نائباً عن طهران في مجلس الشورى الوطني وكان ترتيبه الرابع عشر بين نواب طهران في تلك الدورة.

وصل آية الله أبو القاسم الكاشاني إلى طهران في أواخر ١٩٤٧، وألقى خطاباً هاماً في مسجد شاه في أيار ١٩٤٨ حول ضرورة دعم الشعب الفلسطيني بعد صدور قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ووضع القدس تحت الادارة الدولية في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٤٧م، أثار فيه عواطف الشعب الإيراني، وحثه على الجهاد والتوجه نحو فلسطين للدفاع عنها، كما أدان التجاوزات الصهيونية كافة على العرب الموجودين في فلسطين.

وعندما تسلم عبد الحسين هجير رئاسة الوزراء بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٤٨ عارض آية الله الكاشاني هذه الحكومة، لتدخلها في الانتخابات التي حالت دون وصول الوطنيين إلى البرلمان، وربطها السياسة النفطية الإيرانية بالسياسة البريطانية، وأصدر بهذا الصدد بياناً شديد اللهجة ضدها مؤكداً انه لم يتوان لحظة واحدة في مواجهة الحكومات الإيرانية المتعاونة مع المستعمرين، ودعا الجماهير الإيرانية إلى ميدان بهارستان مقابل مجلس الشورى الوطني للتظاهر

والمطالبة بإقصاء عبد الحسين هجير من الحكومة، مما أدى إلى أطلاق النار على المتظاهرين من قبل القوات الإيرانية، وأوقع كثير من الضحايا، التي ولدت هيجاناً شعبياً واسعاً.

اعتُقل آية الله الكاشاني وصهره مرة أخرى، بعد محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها محمد رضا شاه في الرابع من شباط ١٩٤٩ في جامعة طهران، بأمر من حكومة محمد سعيد، ليس لسبب ما وانما وجدت في جيب سترة المهاجم ناصر فخر آرايى، أحد أعضاء حزب «توده» الشيوعي، هوية لمراسل صحيفة «راية الإسلام»، التي كانت تحت إدارة الدكتور فقيهي شيرازي لغرض التظليل، إذ كانت هذه من ابتكارات حزب توده الذي كان يسعى دائماً بعد حصول أية عملية من هذا النوع إلى أن ينسبها إلى الجبهة المضادة له، ونفي في اليوم التالي إلى مدينة خرم آباد، وتوجه بعد عشرة أيام من هناك بالطائرة إلى دمشق ومنها إلى لبنان منفياً إلى خارج البلاد. إذ أن الاعتقال تم على يد العقيد دفتري، آمر انضباط الجيش، وبتوجيه من الفريق رزم آرا، رئيس أركان الجيش الإيراني.

يذكر البعض أن العقيد دفتري اعتدى على آية الله الكاشاني وأهانه في أثناء إلقاء القبض عليه، وتكلم معه بكلمات نابية ولم يتردد عن ضربه، وفي أثناء الليل وفي ظل البرد الشديد ونزول الصقيع نقله العسكريون في سيارة إلى لرستان، وهناك نشأت في الحقيقة بذرة الحقد على رزم آرا في قلب أبو القاسم الكاشاني إلى الحد الذي فكر فيه في الانتقام منه وبشدة لاحقاً، وكان آية الله الكاشاني منذ عام ١٩٤٧م أخذ يدعم جمعية سرية سميت بجمعية «فدائيان إسلام- فدائيي إسلام» إذ أدت هذه الجمعية دوراً هاماً في اتساع شهرته.

انتخب آية الله كاشاني نائباً عن طهران مرة أخرى في انتخابات الدورة السادسة عشرة لمجلس الشورى الوطني في أوائل ربيع ١٩٥٠ في الوقت الذي كان فيه في المنفى، وفي أيار من العام نفسه وجه علي منصور، رئيس الوزراء

الإيراني، رسالة خاصة إلى إبي القاسم الكاشاني مؤكداً فيها أن الشاه والحكومة لا يعارضان في عودته إلى إيران، لذلك عاد إلى طهران بتاريخ العاشر من حزيران ١٩٥٠ بعد سنة من النفي في لبنان، نتيجة لـ «الرسالة المؤدبة» أعلاه التي جاءت بناء على طلب من المحافل الدينية والجبهة الوطنية والدكتور مصدق والتجار والمهنيين[١].

وصل السيد آية الله أبو القاسم الكاشاني العاصمة طهران وسط استقبال حاشد من الجماهير والتقى مع الدكتور مصدق، وأعلن في رسالة وجهها إلى مجلس الشورى الوطني بعد ثمانية أيام من عودته إلى البلاد، وتليت من قبل الدكتور مصدق، عبّر فيها عن دعمه لكفاح الشعب الإيراني بتأميم النفط الإيراني، وطالب بمعاقبة المتسببين في نفيه إلى خارج البلاد، وبعد عودته مباشرة أعلن الكاشاني انضمامه إلى الجبهة الوطنية، التي كان يقودها الدكتور محمد مصدق وتأييده لها.

أعلن آية الله الكاشاني عن معارضته لتشكيل حكومة الفريق علي رزم آرا في ٢٦ حزيران ١٩٥٠ وأصدر بياناً ضد تولي الأخير رئاسة الوزراء، وعدّ عملية تكليف الجنرال علي رزم آرا بتشكيل الحكومة مؤآمرة خبيثة الهدف من ورائها الوقوف أمام حقوق الشعب الإيراني وسلب خيرات البلاد مؤكداً قوله: **«أطالب أبناء الشعب الإيراني كافة الوقوف بحزم أمام هذه المؤآمرة الجديدة»**، علماً ان رئيس الوزراء الجديد كان يعارض فكرة تأميم النفط الإيراني آنذاك، في الوقت الذي كان فيه آية الله الكاشاني يدعو الناس طوال

---

(١) يشير محمد حسنين هيكل إلى أن الحكومة الأمريكية تدخلت لدى الشاه عن طريق سفارتها في طهران بخصوص قبول عودة السيد أبو القاسم الكاشاني إلى إيران، وبعد عودته فعلاً استقبل استقبالاً منقطع النظير، إذ تدفق أكثر من نصف مليون شخص إلى مطار مهر آباد، وزين الطريق من داره إلى المطار بأقواس النصر، ووقف الوزراء والنواب ورجال الدولة صفاً واحداً لاستقباله، وعندما خرج من المطار بسيارته حملت الجموع الحاشده السيارة على الأيدي، فبدت السيارة بركابها وكأنها طائرة فوق رؤوس المستقبلين. يُراجع: محمد حسنين هيكل، إيران فوق بركان، دار أخبار اليوم، القاهرة، بلا، ص ٧٨- ٧٩.

أشهرخريف وشتاء ١٩٥٠ إلى تظاهرات واسعة في ميدان بهارستان ومسجد الشاه للتصدي لموقف الحكومة الإيرانية.

وعندما اغتيل الفريق رزم آرا على يد خليل طهماسبي[١]، أحد أعضاء جمعية «فدائيي إسلام» في السابع من آذار ١٩٥١، نتيجة لمعارضته وتزمته من مسألة تأميم النفط الإيراني مدعياً عدم قدرة الإيرانيين على تأميم النفط، عَدَّ أبو القاسم الكاشاني في حديث له إلى المراسلين الأجانب«**أن قتل رزم آرا كان واجباً وطنياً**» ووصف خليل طهماسبي «**بأنه منقذ للشعب الإيراني**»، وطالب باطلاق سراحه.

لذلك تبنت لجنة النفط النيابية قراراً يقضي بتأميم النفط الإيراني بعد يوم واحد من اغتيال الجنرال علي رزم آرا أي يوم ٨ آذار ١٩٥١م، وعلى أثر ذلك شهد الشارع الإيراني تظاهرات حاشدة بناءً على دعوة السيد آية الله أبو القاسم الكاشاني، الذي كان في مقدمة المتظاهرين مرتدياً كفنه، إلى الحد الذي وصفه أحد الكتاب الإيرانيين قائلاً: «**كأنه النار التي أشعلت البارود في شوارع طهران**»، وبخصوص التظاهرة أشار إلى انها «**مثلت القضاء والقدر الذي فرض على مبنى البرلمان**»، الأمر الذي وضع الشاه أمام الأمر الواقع فأصدر أوامره بعدم التعرض للتظاهرة التي يقودها السيد أبو القاسم الكاشاني، وعندما سأل الصحفيين الأخير «**مَنْ الذي يحكم إيران**»، رد قائلاً: «**مَنْ يستطيع جمع الشعب وتحريكه**».

---

(١) ولد في طهران عام ١٩٢٤م واكمل دراسته الدينية فيها. عرف عنه الالتزام بالأحكام الشرعية وتنفيذها، لكنه مع ذلك لم يبتعد عن النشاط السياسي، الذي لازمه في المراحل الأخيرة من حياته. أُلقي القبض عليه عدة مرات، لاتهامه بالقتل، إذ تم اعتقاله بعد اغتيال عبد الحسين هجير في عام ١٩٤٩م، واطلق سراحه بعد أربعة أيام، واعتقل مرة أخرى بعد اغتيال الجنرال علي رزم آرا عام ١٩٥١م، وبسبب الضغط الذي مارسه الكاشاني وجمعية «فدائيان إسلام» إطلق سراح في ٦ آب ١٩٥٢م، واطلق عليه آنذاك لقب «البطل القومي» في أثناء حكومة الدكتور مصدق، وظل يعمل مع الجمعية حتى اعتقاله مرة أخرى عام ١٩٥٦م، وتم الحكم عليه بالاعدام.

وعلى العكس تماماً من موقفه من حكومة رزم آرا قام أبو القاسم الكاشاني بدعم تشكيل حكومة مصدق في التاسع والعشرين من نيسان ١٩٥١ بقوة، وأعلن في حديث له إلى المراسلين في الرابع من حزيران ١٩٥١ بأنه سيصدر فتوى ضد البريطانيين أن لم يسحبوا أيديهم عن قطاع النفط الإيراني، وكان الكاشاني يقيم العديد من التجمعات الكبيرة وبانتظام خلال أيام الكفاح الوطني من أجل تأميم النفط الإيراني، ويدعوا الجماهير الإيرانية لدعم الدكتور مصدق الذي كان يجري آنذاك مباحثات مع أورل هاريمان، مستشار الرئيس الأمريكي ترومان، وستوكس، وزير الدولة البريطاني، اللذان وصلا إلى إيران، إلا أن قضية النفط ظلت متعثرة.ونتيجة لتعثر المفاوضات الخاصة بتأميم النفط الإيراني بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط الإنكلو- إيرانية، وتلويح الحكومة البريطانية باستخدام القوة لإرغام الحكومة الإيرانية على العدول عن قرار التأميم الإيراني، كان رد فعل السيد أبو القاسم الكاشاني أكثر إنفعالاً وقوة، مؤكداً ان تدخل البريطانيين عسكرياً في إيران لا يوفر لهم غير الدمار، في الوقت الذي لم يتوقع فيه أن يتصرف البريطانيون هكذا «تصرف جنوني» حسب تعبيره، ولم يستبعد في الوقت نفسه استخدام الوسائل المتاحة كافة في حالة اتخاذ بريطانيا تدابير عسكرية، بما في ذلك إعلان الجهاد لمواجهة المستعمرين.

رشَحَتْ الجبهة الوطنية[1] آية الله الكاشاني إلى مجلس الشورى الوطني في انتخابات الدورة التشريعية السابعة عشرة التي بدأت بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٥٢، وبعد أن أعلنت الأسماء الفائزة في الانتخابات في السابع من شباط ١٩٥٢ كان الكاشاني ضمن ألاثني عشر شخصاً الذين حصلوا على أغلب الأصوات.

---

(١) تأسست الجبهة الوطنية التي ضمت مجموعة من الأحزاب السياسية تحت قيادة الدكتور مصدق نتيجة تدخل الحكومة الإيرانية في انتخابات مجلس الشورى الوطني لدورته الخامسة عشرة (مابين نهاية كانون الأول ١٩٤٦ وحتى آذار ١٩٤٧) بعد تزوير الانتخابات من قبل السلطة السياسية لصالح القوى اليمينية.

ونظراً لحاجة أبي القاسم الكاشاني إلى مترجم متمرس للتحدث مع المراسلين الأجانب الذين يزورون إيران خلال تلك المرحلة، سمي جهانكير تفضلي، المعاون السابق لعبد الحسين هجير ومدير صحيفة «إيران ما» الذي أصبح لديه نفوذ كبير على أبو القاسم الكاشاني، وفي أحداث **٢١** تموز **١٩٥٢**، التي جاءت على أثر استقالة مصدق بسبب خلافه مع الشاه وصدور أمر تولي قوام السلطنة لرئاسة الوزراء، أعلن آية الله الكاشاني عن دعمه التام للدكتور مصدق مؤكداً وبحزم أن قوام السلطنة خائن ويجب تنحيه عن رئاسة الحكومة.

وفي الوقت نفسه دعا إلى ضرورة عودة الدكتور مصدق إلى رئاسة الوزراء من أجل استمرار حركة الشعب، وخلاف ذلك أكد قائلاً: «**ان السيف الحاد للثورة سينال البلاط**»، لذلك كان للكاشاني دور أساسي وحساس في الانتفاضة الشعبية الوطنية يوم **٢١** تموز **١٩٥٢**، إذ سحب طبقات الشعب كافة إلى الشارع، ولم يهدأ حتى عاد مصدق إلى رئاسة الوزراء مجدداً بعد أربعة أيام فقط من استقالته عن الحكومة، على الرغم من ان أحمد قوام السلطنة كان قد ساوم السيد الكاشاني بصفقة دنيئة وقذرة من خلال موافقة الأول على ترشيح الأخير لستة وزراء لاشغال وزارات الحكومة الجديدة، مقابل الحصول على سكوت السيد الكاشاني، إلا أن الأخير رفض تلك المساومة الرخيصة، ولم يفلح أحمد قوام السلطنة حتى في ارسال قوة عسكرية لالقاء القبض على السيد أبو القاسم الكاشاني في منزله، لذلك أصر الأخير على عودة الدكتور مصدق إلى الحكومة، وعندما امتنع مجلس الشيوخ عن التصويت لصالح الدكتور مصدق في توليه رئاسة الحكومة للمرة الثانية، اصدر آية الله الكاشاني بياناً شديد اللهجة ضد مجلس الشيوخ بهذا الخصوص.

ابتهج السيد أبو القاسم الكاشاني والشعب الإيراني معاً لذلك الإنتصار السريع على حكومة أحمد قوام السلطنة، الذي لم يأت من فراغ بقدر ما كان للسيد الكاشاني من تأثير فعال على الشارع الإيراني، الذي تجاوب باستمرار

مع البيانات والنداءآت المتكررة التي كان يطلقها الكاشاني، الذي عبر هو الآخر عن امتنانه وشكره للشعب الإيراني بالوقوف خلفه في ثورة الشعب المقسة للدفاع عن حقوقهم، في بيان خاص أُذيع من قبله على شبكات الإذاعة.

وفي أثناء الجلسة العلنية لمجلس الشورى الوطني التي عقدت بتاريخ ٧ آب ١٩٥٢ انتخب الأعضاء آية الله الكاشاني رئيساً للمجلس في دورته التشريعية السابعة عشرة بدلاً من إمام جمعة طهران الدكتور سيد حسن إمامي، الذي قدم الدعم لقوام السلطنة خلال الأحداث السابقة، ومع قبوله لهذا المنصب إلا أنه لم يستطع الحضور لإدارة جلسات المجلس نتيجة لسوء حالته الصحية وكبر سنه معطياً صلاحياته الكافية لنائبي الرئيس في إدارة جلسات المجلس، وفي أيلول ١٩٥٢ توجه آية الله الكاشاني إلى بيت الله الحرام لأداء مراسيم الحج، وأعلن عن عزمه على عقد المؤتمر العالمي للإسلام في طهران.

اختلف آية الله الكاشاني مع الدكتور محمد مصدق حول أمور مختلفة منها أن الأخير بعد انتفاضة ٢١ تموز ١٩٥٢ قام بتعيين اللواء أحمد وثوق، قائد قوات الدرك الإيرانية، وكيلاً لوزير الحربية، الأمر الذي اعترض عليه آية الله الكاشاني، بوصفه الشخص الذي أمر بإطلاق النار على المتظاهرين يوم ٢١ تموز ١٩٥٢، فضلا عن مطالبة آية الله الكاشاني بإجراء محاكمة سريعة لقوام السلطنة ومعاقبته، إلا أن مصدقاً لا يرغب في ذلك، في حين قوبل موقف الأخير بمعارضة صريحة من آية الله الكاشاني، الذي هدد في رسالة له إلى الدكتور مصدق بمغادرة البلاد في حالة إصراره على موقفه، إلا أن الدكتور مصدق رفض الطلب، الذي عدّه تدخلاً في سياسته، وفي الوقت نفسه دعاه إلى مواصلة المسيرة والنضال ضد الأجنبي.

كما كان للكاشاني موقف مماثل مع الدكتور مصدق عندما عرضت على مجلس الشورى الوطني في جلسته بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٥٣م لائحة

تمديد صلاحيات إضافية للدكتور مصدق ولمدة سنة واحدة، وذكر في رسالة بعث بها إلى المجلس، أن هذه اللائحة منافية للدستور وينبغي على النواب عدم المصادقة عليها، وقد بثت هذه الرسالة إلى إنحاء العالم بعد أن اطلع عليها المراسلون الأجانب، وبذلك حصلت فجوة واضحة في الحركة الوطنية الإيرانية.

اشتدت بعد هذا الحدث حملات الصحف اليسارية ضد آية الله الكاشاني، في الوقت الذي كان فيه هناك حديث يدور حول ائتلاف للحركة الوطنية يضم تيار الكاشاني نفسه، في حين اتهمت الصحف الأجنبية آية الله الكاشاني بدعمه لحزب «توده» الشيوعي الإيراني، ولكن على الرغم من كل ذلك فقد أعلن الكاشاني في اليوم التالي أمام المظاهرات المؤيدة للدكتور مصدق في بيان له أنه يدعم الأخير والحركة الوطنية ولكنه يقدم النصح للدكتور مصدق بعدم المصادقة على اللائحة والامتناع عن التجاوز على الحقوق العامة عن طريق الحصول على صلاحيات إضافية، وفي أعقاب ذلك اتجهت العلاقة بين الطرفين إلى الفتور.

ومع ذلك فإنه عندما رقد آية الله الكاشاني في مستشفى وزارة الطرق «مستشفى طرفه» بسبب تعرضه لوعكة صحية، خصصت له حكومة مصدق شخصين من الانضباط العسكري كحرس خاص احتراماً له، في الوقت الذي كان فيه مصدق يشغل آنذاك منصب وزير الحربية أيضاً، كما جرى له استقبال كبير في المستشفى، في حين لم تفلح الجهود التي بذلها العديد من الساسة والأعضاء السابقين في الجبهة الوطنية في تحقيق المصالحة بين مصدق والكاشاني، ولم يؤد اللقاء الذي جمعهما في شميران أوائل عام ١٩٥٣ إلى أية نتيجة.

بدأت آثار تلك الخلافات واضحة في الاقتراع الذي جرى في الأول من تموز ١٩٥٣ لترشيح رئيس جديد لمجلس الشورى الوطني، إذ تولى رئاسة المجلس عبدالله معظمي، مُرشح الدكتور مصدق للنواب، بدلاً من آية الله

كاشاني، في حين عُطلت الدورة السابعة عشرة لمجلس الشورى الوطني بعد أسبوعين بالاستقالة الجماعية، واختتمت باستفتاء ١١ آب ١٩٥٣ الذي أدى إلى حل المجلس، ومع ذلك فإن الكاشاني، الذي عارض وبشدة الاستفتاء اتهم الشيوعيين بأنهم كانوا وراء الترويج لحل المجلس آنذاك، وفي الوقت نفسه حذر السيد الكاشاني الدكتور مصدق قبل يوم ١٩ آب ١٩٥٣ بأيام من حدوث انقلاب وشيك في طهران من لدن زاهدي، واتهم مصدق في رسالة خاصة له بأنه يريد أن يذهب بعيداً في العملية السياسية.

ردّ الدكتور مصدق على السيد أبو القاسم الكاشاني قائلاً: «**إنني استند في سياستي إلى دعم الشعب الإيراني**»، وبعد سقوط حكومة الدكتور مصدق في ١٩ آب ١٩٥٣ التقى اللواء زاهدي، رئيس الوزراء الجديد، مع آية الله كاشاني في شميران وتباحثا معاً حول مختلف القضايا، ولكن اللواء زاهدي لم يفلح في كسب دعم الكاشاني لحكومة الانقلاب، في حين يذكر غازيوروفسكي، الباحث البولندي الأصل، في كتاب ألفه بهذا الشأن نقلاً عن السفير العراقي في طهران آنذاك، الذي لا يعرف ما هو دوره، أن محمد رضا شاه بعد عودته إلى إيران وزاهدي ذهبا إلى لقاء الكاشاني، وإنَّ الشاه قَبَّلَ يد الكاشاني تقديراً لدوره في إسقاط مصدق، لكن هذا الكلام بعيداً عن الحقيقة وعارٍ عن الصحة، إذ أن الدكتور محمد كاشاني، نجل آية الله الكاشاني، أكد وبقوة أن الشاه والكاشاني لم ير أحدهما الآخر بعد الانقلاب على مصدق إلا في أوائل آذار ١٩٦٢ عندما كان أبو القاسم الكاشاني يحتضر، إذ ذهب محمد رضا شاه لزيارته في منزله.

لم يرق الوضع السياسي في إيران بعد سقوط مصدق لآية الله كاشاني، إذ انتقد في شباط ١٩٥٤، في حديث له مع المراسلين الأجانب الكيفية التي جرت بها الانتخابات التشريعية الثامنة عشرة لمجلس الشورى الوطني بشدة، متهماً السلطات الحكومية بالتدخل في سير الإنتخابات وتزويرها لصالح الحكومة، وعلى أثرها بلغ الخلاف بين الكاشاني وزاهدي ذروته، وفي تلك

الانتخابات انتخب السيد مصطفى الكاشاني نجل آية الله الكاشاني نائباً في المجلس، مرشحاً عن مدينة طالش في الشمال الإيراني بدعم من السلطة السياسية لكسب رضا السيد آية الله أبي القاسم الكاشاني.

انتقد السيد الكاشاني في العام نفسه استئناف العلاقات بين بريطانيا وإيران وإبرام الاتفاق النفطي مع ائتلاف الشركات الاحتكارية النفطية «معاهدة أميني - بيج» (الكونسورتيوم) في الخامس من آب ١٩٥٤م وعارضه معارضة شديدة وعَدّه اتفاقاً لم يكن مشروعاً، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً مع النظام السياسي الجديد، الأمر الذي دفع الكاشاني إلى مغادرة طهران إلى خراسان لحقبة من الزمن، مكث خلالها هناك في شبه عزلة.

من أجل تشكيل تكتل سياسي مبني على الأسس الدينية الإسلامية للوقوف بوجه المد الشيوعي ومحاصرته في منطقة الشرق الأوسط، سعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى عقد «حلف بغداد» الموقع بين العراق وتركيا أولاً في ٢٤ شباط ١٩٥٥م في العاصمة العراقية بغداد، ومن ثم انضمام كل من الباكستان وإيران، التي انضمت إلى الحلف في تشرين الأول ١٩٥٥م، إلا أن السيد أبا القاسم الكاشاني انتقد هذا الميثاق ورفض انضمام إيران إليه مؤكداً أن على إيران أن تظل بعيدة عن تلك الأحلاف الإستعمارية، لأن ذلك لم يكن في مصلحتها، وان عليها أن تجنح إلى جانب الحياد.

توفي السيد مصطفى الكاشاني، نجل آية الله الكاشاني، بشكل مفاجئ يوم ١٤ تشرين ١٩٥٥، وبعد يومين تعرض حسين علاء، رئيس الوزراء الإيراني، إلى محاولة اغتيال من قبل شخص يدعى مظفر علي ذو القدر خلال مجلس الفاتحة المقام على روح السيد مصطفى الكاشاني، جرح على أثرها جروحاً بسيطة، في حين أُستدعي أبو القاسم الكاشاني إلى محكمة الجيش في السادس عشر من شباط ١٩٥٦ لتقديم توضيحات حول حادثة اغتيال الفريق رزم آرا من جديد، وأُدخل سجن الفرقة المدرعة الثانية بعد أربع ساعات من التحقيق في هذا الموضوع، إذ ذكر خلال التحقيق بصراحة «**إنني أصدرت**

فتوى بقتل رزم آرا»، وفي الوقت نفسه نفى الكاشاني أن يكون خليل طهماسبي هو قاتل رزم آرا متهماً حماية الأخير بذلك، ولكن وثائق مقتل رزم آرا والتحقيق الذي جرى مع خليل طهماسبي يثبت عكس ذلك، لهذا مكث لمدة من الزمن في زنزانة قديمة وباردة في «قلعة قزل» في أوائل عام ١٩٥٦ وهي عبارة عن قلعة عسكرية.

ومع اعتقال آية الله كاشاني بدأت نشاطات وتدخلات عديدة من لدن آية الله البروجردي وعلماء الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة، فضلاً عن مبادرة آية الله محمد البهبهاني من أجل العمل على إطلاق سراحه، وفعلاً أدت تلك النشاطات في النتيجة إلى إطلاق سراحه في ١١ آذار ١٩٥٦م بعد مرور مدة من الزمن على توقيفه، إلا أنه ظل معارضاً للحكومات الإيرانية المتعاقبة متهماً إياها بالتعاون مع الأجنبي.

منذ النصف الأول من عام ١٩٦٠، وفي ظل عهد حكومة منوجهر إقبال (نيسان ١٩٥٧- آب ١٩٦٠) ساءت حالة آية الله كاشاني الصحية، وظل يعاني من المرض حتى انتقل إلى جوار ربه الكريم في الثالث عشر من آذار ١٩٦٢ عن عمر ناهز الثمانين عاماً، وجرى له تشييع كبير بحضور الجماهير الإيرانية حتى مدينة ري، إذ دفن في مرقد السيد عبد العظيم الحسني في جنوب طهران.

اهتزت شعبية آية الله الكاشاني إلى حد ما منذ أواخر عام ١٩٥٢ بسبب معارضته للدكتور مصدق، وعلى أثر الحملات الصحفية الشديدة التي شنتها ضده الصحف المؤيدة للحكومة الإيرانية، التي ارتكبت خطأً كبيراً من خلال كيل الشتائم له، ومنها صحيفة «شورش» الأسبوعية بإدارة كريم بورشيرازي، التي رسمت رأسه على جسم قطة أوحيوان آخر ونشرته في أعدادها القريبة من يوم ١٩ آب ١٩٥٣م، ولقبته بـ «المعمم البريطاني»، كما نشرت صحيفة «حاجى بابا» الفكاهية الاسبوعية، وصحيفة «حكيم باشي» الاسبوعية أيضاً، التي كانت بإدارة برويز خطيبي نوري ومهدي سهيلي، رسوماً كاريكاتيرية قبيحة عنه، وهو في حالة ترف في حرم النساء، إذ نشرت الصحيفة الأخيرة

صورة لرجل دين مسن يقوم بتفتيش النساء، وبهذا فإن هذا الرجل العجوز ورجل الدين المعروف وقع عليه ظلم كبير في السنوات الأخيرة من عمره، ولم يرغب الكثيرون أن يدركوا إنه كان يدافع عن أُسس وتقاليد لازمته مدى حياته وسرت في دمه وعصبه وعروق بدنه، هذه التقاليد والأسس التي جعلته يتميز بالأسلوب المعتدل وسعة الصدر ومعارضة التطرف. كان آية الله الكاشاني يحمل خلقاً رفيعاً وكان قصير القامة وظريفاً في حديثه، وكثيراً ما يستخدم كلمة «الأمي» للمزاح مع أغلب السياسيين والصحفيين. كانت حياته بسيطة ولم يشاهد في سُفرة طعامه في أغلب الأحيان سوى الخبز والمرق والخضراوات ومع انه كان نحيفاً، إلا انه أصبح بديناً وازداد وزنه عدة كيلوغرامات في أثناء رقوده في «مستشفى طرفه» لمدة من الزمن اثر تناوله العدس واللحم الناعم والرز والكباب والدجاج.

لم يذعن آية الله الكاشاني لطلبات البعض من تجار البازار (السوق) الذين أرادوا قطع بث الموسيقى من الإذاعة، وبث برامج دينية على الدوام، وذكر أن ذلك سيؤدي إلى انصراف الناس وخاصة الشباب عن الاستماع إلى الاذاعة الوطنية، لاسيما وأن هناك العديد من الاذاعات الأجنبية تبث باللغة الفارسية، وسيكون ذلك مضراً بالبلد، كما أنه لم يستجب لإصرارمجموعة من الأفراد الذين أرادوا لغرض خداع الناس أن يمارس آية الله الكاشاني ضغطاً على الحكومة الإيرانية لطرد النساء من الدوائر وتعيين الشباب العاطلين عن العمل بدلهم، مؤكداً أن أغلب النساء اللواتي يعملن في دوائر الدولة هنَّ بحاجة إلى المال وأن البعض منهن يتحملنَّ معيشة عوائلهنَّ بسبب فقدان أزواجهنَّ، وفي هذه الحالة فإن قطع رواتبهنَّ الشهرية سيجرهنَّ إلى الفساد، ثم خاطب تجار البازار مازحاً قائلاً: «**هل بامكانكم اعداد قائمة بأسماء السيدات العاملات في دوائر الدولة، اللواتي تصرون على قطع أرزاق عوائلهنَّ، ويتعهد كل واحد منكم بدفع رواتب شهرية لكل واحدة منهنَّ من الأرباح التي تحصلون عليها مقابل قطع رواتبهنَّ من الدوائر الرسمية**»، إلا أن تجار البازار التزموا الصمت

بعد أن سمعوا هذا الكلام البسيط والحازم من آية الله الكاشاني وتركوا اصرارهم على الموضوع، إذ أن القضية ستكون على حساب جيوبهم.

اتهم البعض آية الله أبا القاسم الكاشاني بالتقصير أزاء عدم دعم مطالب منظمة «فدائيان إسلام»، إلا أن الكاشاني كان يرى أن اقامة الحكومة الإسلامية في تلك المرحلة أمراً لم يكن ممكناً، أما تقصيره تجاه الدكتور محمد مصدق، فإن البعض يرجعه إلى انزعاج آية الله الكاشاني من الدكتور مصدق لأسباب من بينها إطلاق يد عناصر حزب «توده» الشيوعي الإيراني في الشؤون السياسية كافة من لدن حكومة مصدق، أولعله بتدبير من الحكومة لغرض جس نبض الأمريكان واخافتهم، فضلاً عن عدم اتخاذ الدكتور مصدق أي إجراء بخصوص ملاحقة ومحاكمة ومعاقبة أحمد قوام السلطنة، والتعيينات التي أجراها مصدق ومن بينها تعيين اللواء أحمد وثوق وكيلاً لوزارة الدفاع الوطني، إذ يُعتقد بأن الأخير هو الذي أصدر أوامره بضرب مجموعة من المتظاهرين واطلاق النار عليهم في أثناء أحداث يوم **٢١** تموز **١٩٥٢**م.

كان رأي آية الله الكاشاني بمحمد رضا شاه خلال تلك المرحلة مناسباً للأخير، ولكنه كان يَعِد التدخلات وعمليات الاستغلال التي يقوم بها أعضاء أُسرته ومن بينهم الملكة الأم والأميرة أشرف بأنها غير جائزة، وكان يعارض هاتين السيدتين بشدة، وتم العثور على وثائق ومستمسكات جديدة عن آية الله الكاشاني تتحدث جميعها عن مظلوميته ومصداقيته وسعة صدره، ومن بينها محاولات البريطانيين الشاملة للقبض عليه في السنوات التي أعقبت الغزو الأجنبي لإيران في **٢٥** آب **١٩٤١**م، إذ كان البريطانيون يَعدّونه محرك سياسة المقاومة ضد بريطانيا، ووجد لدى الكاشاني رسالة موجهة إلى مدير الشرطة أو وزير الداخلية بشأن الالتزام باحترام الأقلية الزرادشتية وضمان حقوقها والتوصية بالموافقة على قبول الشباب الزرادشتيين في سلك الشرطة، مما يدل على بعد نظر هذا الرجل ومدى اهتمامه بالقضايا والمصالح العليا للبلاد.

كان آية الله الكاشاني يعاني من مشكلات عديدة بسبب تصرفات أبنائه مع

انه لم يكن مسؤولاً عنها، إذ تعرض نجله السيد مصطفى الكاشاني إلى انتقادات بسبب اتصالاته الواسعة بالبلاط الإيراني، وبعد أن أصبح الأخير نائباً في البرلمان رغم معارضة والده، توفي بشكل يثير الشكوك في إحدى الليالي في منزل سيدة تدعى بوران مسعود التي يقال أنها ابنة غير رسمية لمحمد مسعود، الصحفي الذي قتل عام ١٩٤٧، وأُشيع أن الحكومة دست له السم، إلا أن تشريح جثته في الطبابة العدلية وفحص محتويات معدته لم يؤكد ذلك، بل يقال أنه مات على أثر الإفراط في الأكل، وكان آية الله الكاشاني يعتقد حتى عام ١٩٥٦بأن البلاط الإيراني هو الذي قتل ابنه.

تعرض الكاشاني خلال حياته إلى الملاحقة والاعتقال في عام ١٩٥٥م، وعلى الرغم من أنه كان كبير السن وفقد ابنه وكان مريضاً ونحيفاً جدا، إلا أنه تعرض إلى الأهانة من لدن العميد حسين آزموده، مدعي محكمة الجيش، واستناداً إلى الشهادة الصريحة للعقيد جواد شمس لاريجاني الذي كان حاضراً في غرفة آزموده بوصفه موظفاً ادارياً في محكمة الجيش ورأى المشهد بعينه بأن آزموده أمر بازالة عمامة آية الله الكاشاني من على رأسه وهدد بأن يصدر أمراً بحلاقة ذقنه، ثم صاح به «**كيف أصدرت فتوى دينية كون رزم آرا مفسداً في الأرض وماهي ذريعتك؟**»، ومع أن الكاشاني احتج على تصرف العميد آزموده، إلا أن الكاشاني كان عجوزاً ومريضاً.

لم يَعد أبو القاسم الكاشاني ذلك الرجل الذي يصرخ بوجه المحقق البريطاني في معتقل آراك، وكان يَعِد استنطاقه من لدن شخص أجنبي على الأراضي الإيرانية أمراً مخجلاً، وكان الكاشاني أشبه بالسيد حسن المدرس داعٍ للتحرر وملتزماً بالأسس الدينية والسياسية، ولايمكن انكار دوره الهام في تأميم النفط الإيراني، ومن الجدير بالذكر هنا أن الأهانات غير الأدبية للصحف الإيرانية في الأيام التي سبقت ١٩ آب ١٩٥٣م أبعدت آية الله الكاشاني عن حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية وثبطت عزم مؤيديه الكثيرين جداً وجعلتهم يتجهون إلى الجبهة المضادة

جذبت شهرة وشعبية آية الله الكاشاني المسؤولين الإيرانيين، إذ كان هناك أفراد مثل حسين علاء، وزير البلاط، يتباهى باستقباله في منزله، وفي الوقت نفسه كان له دورا هام في إقامة علاقة حسنة بين محمد رضا شاه والكاشاني، ولكن بعد انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣ نسى الجميع آية الله الكاشاني، وفي أيام اعتقاله لم يتمكن حتى حسين علاء، رئيس الوزراء، من القيام بأي إجراء لإزالة المعاناة عنه ولم يصدر الشاه أمراً بإطلاق سراحه إلا بعد تدخل رجال الدين الآخرين والإشارة التحذيرية التي أطلقها آية الله البروجردي، وتأكيده بأن افتعال المضايقات لرجل الدين المسن هذا (آية الله الكاشاني) لايصب في صالح البلاد لا بل أن زيارة الشاه لآية الله الكاشاني في آذار ١٩٦٢ عندما كان يحتضر جاءت بناءً على نصيحة من الدكتور علي أميني، رئيس الوزراء الإيراني، لكسب وتقريب علماء الدين للسلطة السياسية في تلك المرحلة الحساسة في تاريخ إيران السياسي، وفي الحقيقة إن الشاه كان أنانياً وناكراً للجميل لا يعرف قيمة الأشخاص الذين قدموا له خدمة في ظروف الأزمات، ولهذا السبب عندما تعرض حُكمه للتهديد في السنوات اللاحقة لم يعد هناك من يخاطر بسمعته وكرامته ليدافع عن نظامه.

إن السلبية الوحيدة والعيب الكبير الذي نسبوه إلى آية الله الكاشاني هو شفقته ورأفته بالأفراد أصحاب الحاجات والأشخاص الذين يزورونه إلى منزله من أجل مساعدة أوتوصية إلى السلطات الحكومية لمعالجة مشاكلهم، في حين كان هناك بعض الأفراد الذين يستغلون شفقة وبُعد نظر الكاشاني بين الحين والآخر، وأشار حسين مكي، المؤرخ الإيراني المعروف، في كتابه «المذكرات السياسية» إلى حالات عديدة من هذا النوع وتحدث حول انزعاج الكاشاني من استغلال بعض الأفراد لتوصياته.

اعتاد الكاشاني أن يوفر من خلال الأموال الشرعية التي يقدمها له التجار وبقية الناس احتياجات عدد كبير من المواطنين الإيرانيين الفقراء يومياً من اللحوم والخبز والرز وبقية احتياجات عوائلهم، وعلى الرغم من حاجته

الشديدة إلى المال، فأنه لم يأخذ أي مبلغ من المبالغ التي وضعها جانباً لتوفير احتياجات الفقراء والمتعففين، وكان الأخوان ناصر وخسرو قشقائي قد وضعوا مبلغاً قدره عشرة آلاف تومان تحت تصرف الكاشاني، ولكن الأخير أودع هذا المال لديهما وطلب منهما منح مبلغ منها لكل من يحمل رسالة تعريفية منه، وبعد عدة أيام جاء الاخوان إلى آية الله الكاشاني وطلبا منه أن يتولى هذا العمل بنفسه لأن العشرات من الفقراء يراجعون منزلهما بموعد أو بدون موعد.

كان آية الله الكاشاني وطنياً إلى جانب كونه مسلماً، ودعا دائماً إلى عزة ورفعة بلاده، وفي الوقت نفسه كان رجلا تقياً وشريفاً وعطوفاً، يعرف قدر الناس وداعياً عارفاً بالمفاهيم العميقة للدين الإسلامي وتعاليمه، وكان يتجنب التبذير، في حين انه فتح باب منزله أمام كل الناس، ومن بين عاداته انه يتناول الشاي بكثرة في قدح صغير ويدخن كثيراً، كان يفكر ببعد نظر وحَسِنْ التعامل ويؤمن بقدرات وإبداعات الشعب الإيراني، وعندما جرى الحديث يوماً حول احتمال قصف القوات البريطانية لمصفى عبادان بعد تأميم النفط الإيراني عام ١٩٥١، قال آية الله كاشاني ما نصه: «**ان الخنازير البريطانية لا يمكن أن تقوم بأي عمل، وسيأتي اليوم الذي تنمو فيه صناعة الطائرات والصعود إلى الفضاء في السنوات اللاحقة ان شاء الله، وعندها سنهدد بقصف لندن مثلما هدد البريطانيون بقصف إيران**».

عاش أبو القاسم الكاشاني سنواته الأخيرة في شبه عزلة لمحاصرته من لدن السلطات الإيرانية ومضايقتها المستمرة له والصاق الاتهامات الباطلة به، فبقي جليس البيت، ولكن مع ذلك فإن علاقاته مع بعض العلماء استمرت، ومنهم الإمام آية الله الخميني، وظل أبو القاسم الكاشاني زاهداً في الدنيا، بعيداً عن مطامعها، مفعماً بالروح الجهادية حتى وفاته.

كسروي، أحمد

وِلِدَ أحمد كسروي في يوم الأربعاء الموافق للثلاثين من أيلول ١٨٩٠م في محلة حكماوار بمدينة تبريز من أُسرة شيعية المذهب. كان رجالها من مشاهير علماء الدين، فجدّه من الملالي المعروفين في حكماوار وقرا ملك، وعلى طريقة أجداده كان يمتلك رغبة كبيرة لتعلم العلوم الدينية، إذ سافر الأخير إلى النجف الأشرف في العراق لهذا الغرض، إلا انه توفي في ختام دراسته وقبل أن يصل إلى تبريز في طريق عودته إلى إيران. أما والده فكان على العكس تماماً من توجهات بقية أفراد اسرته الدينية، نتيجة الرغبة التي سيطرت عليه ألا وهي التوجه للعمل في الأعمال التجارية، ولكنه مع ذلك قرر أن يربي نجله أحمد تربية دينية كي لا تنتهي شهرة هذه الأسرة بين علماء الدين وبقية سكان إيران، ومن الغريب جداً أن أي من أولاده الثلاثة الأوائل الذين أسماهم باسم أحمد كان مصيرهم الموت، وان أحمد كسروي هو الابن الرابع له، الذي أسماه بهذا الاسم كي يأخذ مكانة أجداده، ووضعه تحت نظره وأصبح ملازماً له لكي يصبح شخصاً متديناً، وقلما كان يسمح له بمغادرة المنزل واللعب مع الأطفال، والأهم من ذلك انهم (عائلته) كانوا يحلقون رأسه، وكان ذلك عملاً مؤلماً بالنسبة له، لذلك أُبعد أحمد كسروي عن أقرانه منذ بداية طفولته.

التحق أحمد كسروي في سن مبكرة بمدرسة «الملا بخش علي» الذي كتب عنه أحمد كسروي قائلاً: «**....لم يكن بخش علي متعلماً بما فيه الكفاية للفارسية والعربية بشكل مبدئي، إذ أنه تعلم عدة سور من القرآن الكريم فقط، وكان يقرؤها ويدرسها لتلاميذه، كما أنه لم يتقن الفارسية بشكل تام أوصحيح، بل أنه كان يتمكن من قراءة بعض النصوص ولكنه لم يتمكن من قراءة البعض الآخر، وكان خطه رديئاً جداً، وكلما كان يجد نفسه عاجزاً أمام أسئلة تلامذته، فإنه يتذرع بموضوع ما وينهال عليهم ضرباً بالعصا، ليضع بذلك ستاراً على جهله**»، وكان أحمد كسروي التلميذ الوحيد من بين أحد

عشر تلميذاً يتلقى الدروس على يد ملا بخش علي مرتين في اليوم، بسبب رغبة والده في إنهاء دراسته مبكراً، وحسبما يذكر أحمد كسروي، أنه في ذات يوم كان الملا بخش علي منهمكاً في كتابة سند بيع لامرأة، وتقدم كسروي نحوه وطرح سؤالاً عليه، فضربه الملا على كتفه بالعصا، وقال له: «لاينبغي أن أعطيك درسين في اليوم، انك طرحت سؤالك ذريعة لتكون حاجزاً أمام مهنتي الأخرى».

أنهى كسروي دراسته لدى الملا بخش علي وحصل على مبادئ التعليم الأولى، وظل يُطالع كتب كَلستان، وجامع عباسي، وتاريخ نادري، ومؤلفات ميرزا مهدي خان، بيد أن الظروف لم تسمح باستكمال دراسته نظراً لوفاة والده، ولعل الصعوبات المادية والمعنوية خلال مرحلة طفولته، وفي أثناء مدة دراسته والاشتباكات المذهبية بين الشيعة والسنة في تبريز، وما قامت به العصابات المسلحة التي قطّعت ثدايا المئات من النساء المسلمات، تركت آثاراً عميقةً على أحمد كسروي، الذي أصبح بعدها شخصاً متفرداً وحساساً بعلم أو دون علم منه.

عمل لمدة ثلاث سنوات في مصنع لنسج السجاد، ثم التحق بعدها بمدرسة «طالبيه» بتبريز ليدرس العلوم الدينية والأدب العربي والمنطق، إذ مكنته هذه الدراسات من القيام بالإرشاد والإمامة في أحد المساجد، فكان واعظاً متفتحاً، غير انه لم يستطع مواصلة عمله هذا نظراً لاستياء بعض علماء الدين في تبريز من آرائه الدينية الخاصة، لذلك ترك هذا العمل جانباً والتحق بمدرسة «مموريال الأمريكية» عام ١٩١١ وقام فيها بتدريس الأدب العربي والفارسي لمدة خمس سنوات، تمكن من خلالها تعلم اللغة الإنكليزية ودراسة التاريخ والجغرافية والرياضة وعلم الفلك.

سافر في صيف عام ١٩١٦ إلى دول القفقاس شمال إيران، وعاش لمدة من الزمن في مدينة تفليس، التقى خلالها بالعديد من الأحرار وتأثر بأفكارهم

الثورية، وبعد عودته إلى تبريز انضم إلى الحزب الديمقراطي الأذربيجاني[١]، وكان من بين أولى نشاطاته السياسية والاجتماعية في حقبة شبابه، تعاونه مع الشيخ محمد خياباني، رئيس الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، إلا أن هذا التعاون، وكما يذكر أحمد كسروي نفسه، سبب له الكثير من المشاكل، التي لم تنته إلى الانفصال بينهما حسب، بل عرضت حياته إلى التهديد والمخاطر، إذ يذكر كسروي في هذا المجال أن الشيخ محمد خياباني اتبع أسلوب الإمبراطوريات والديكتاتوريات العالمية نتيجة التخلف الذي كان يعاني منه الناس وعدم معرفتهم بأُسس ومزايا الحكومة الديمقراطية، فلم يكتف بحكم أذربيجان وإنما كان يحلم بحكم إيران بأجمعها.

كما أوضح كيف أن خياباني كان يريد إفراداً صامتين مقطوعي الألسن، ولكنه أي أحمد كسروي، وأصدقاءه لم يكونوا من هذا النوع من الأشخاص حسب ذكره، الأمر الذي دفع الشيخ خياباني أن يتخذ منهم موقفاً، ويضيف كسروي أنه في تلك الظروف التي تمر بها تبريز وجه له كربلائي حسين آقا فشنكجي، مدير صحيفة «تبريز»، رسالة طلب منه فيها الاتصال به على هاتف الأخير في السوق، وعندما اتصل كسروي به أبلغه فشنكجي بأن يلتقي مع الميجر أدموند والكابتن غرد، وهما من دبلوماسي السفارة البريطانية، فذهب كسروي إلى القنصلية البريطانية في تبريز بواسطة عربة والتقى بهما هناك، وقال له الميجر أدموند خلال اللقاء: «... انكم من معارضي خياباني وتحملتم

(١) عقد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب في أواخر عام ١٩١٧ تحت قيادة الشيخ محمد خياباني، أحد زعماء الثورة الدستورية في أذربيجان، وشكل الأخير حكومة محلية أعلنت يوم ٢٤ حزيران ١٩٢٠ عن قطع علاقاتها مع حكومة طهران، واستبدلت اسم أذربيجان إلى «آزادستان» أي «بلاد الحرية»، كما دعت إلى إطلاق الحريات الديمقراطية، وإقامة نظام جمهوري في البلاد، وإنهاء السيطرة الاستعمارية. للمزيد من التفاصيل. يُراجع: ماجد حميد هويدي ألأسدي، التيارات والأحزاب السياسية في إيران ١٩٤١-١٩٥١، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية/ جامعة واسط ٢٠١٢، ص٣٢-٣٥؛ N.R.Keddie, Roots of Revolution An Interpretive History of Modern Iran, New Haven, 1981, P.83.

كثيراً منه وابتعدتم عنه وبامكانكم تشكيل جبهة بمساعدتنا والحكومة المركزية من أجل النصدي لخياباني، لأنه ومن خلال الأوضاع التي تمر بها روسيا، لربما أن يكون الشيخ خياباني مثل ميرزا كوجك خان تابعاً للاتحاد السوفيتي، واطمئنوا فإن أي مبلغ مالي تطلبونه ستدفعه لكم الحكومة»، إلا أن أحمد كسروي رد على الميجر أدموند قائلاً: «**اننا لا نمتلك تلك التنظيمات والامكانيات التي نتمكن بواسطتها من القيام بمثل هذا الكفاح، خاصة وأن انتفاضة خياباني عُرفت بأنها صحوة أذربيجانية، وأن مثل هذا الكفاح لا نتمكن من القيام به ولا يكون لصالحنا**»، وكتب كسروي بصراحة: «**إن الميجر أدموند بعد أن استمع إلى هذه الإجابة، التقى مع الشيخ خياباني وتصالح معه!**».

ويشير أحمد كسروي إلى حالة الخلاف مع الشيخ محمد خياباني بأنه في إحدى الاجتماعات التي جمعتهم دار فيها حواراً بين الاثنين وصل إلى طريق مسدود، الأمر الذي دفع أحمد كسروي إلى الانفصال عن الحزب الديمقراطي الأذربيجاني وخياباني معاً، وعندما أدرك أن حياته كانت معرضة للخطر توجه إلى طهران مع أربعة أشخاص آخرين هم كل من الدكتور زين العابدين، وهيئت، وطليعة، وسلطان زاده.

غادر أحمد كسروي تبريز متوجهاً إلى طهران قاطعاً طُرقاً صعبة ومدن عديدة منها ممقان وعجب شير وبناب وزنجان وقزوين، إذ عانى كثيراً خلال هذه الرحلة من التعب والجوع إلى الحد الذي كان فيه لا يعرف كم يوماً قضّى خلال رحلته تلك في الطريق، إلا انه بعد أسبوعين من وصوله إلى طهران قُتل خياباني، « **وأقام أهل تبريز الاحتفالات بهذه المناسبة**» على حد وصف كسروي، وأعلنت الحكومة الإيرانية أنها ستدفع للأفراد الذين فرّوا مكرهين من تبريز تكاليف العودة إليها مرة أخرى، إلا أن أحمد كسروي لم يستلم تلك المساعدة لعدم رغبته بالعودة إلى تبريز، وتفضيله العمل في طهران، ومع انه استقر في طهران مدة من الزمن، لكنه عاد مرة أخرى إلى تبريز، وعُيِّنَ عضواً

في محكمة الاستئناف وهناك تصدى للظلم بشتى أنواعه، ومع ذلك عاد من جديد إلى طهران بعد سقوط حكومة السيد ضياء الدين طباطبائي عام ١٩٢١، ومن ثم توجه إلى مازندان، حيث تم انتخابه عضواً في محكمة الاستئناف، وهناك تأثر أحمد كسروي بكل مظاهر الابتزاز وحارب الرشوة وشغل نفسه لمدة من الزمن بكتابة العديد من المقالات المؤيدة لثورة أذربيجان، التي كان ينشرها في جريدة «العرفان» الثورية.

لم يكن أحمد كسروي يحظى بشعبية لدى السلطات الحكومية، وكان يريد أن يطلق أحكامه حسب معتقداته التي يعدها واقعية، ولهذا السبب كان صديقه الدائم هو الفقر طيلة حياته رغم توليه لمختلف المناصب، إلى الحد الذي يكون فيه مضطراً أحياناً إلى السير على أقدامه من فيروزكوه إلى ساري، وفي عام ١٩٢٢ توجه سيد أحمد كسروي إلى دماوند في مهمة رسمية ثم إلى زنجان، إذ تولى رئاسة دائرة العدل فيها، وبعد أن وصل إلى زنجان ومارس عمله هناك وجد ان المتنفذين، ومنهم سعد الدولة كان يسعى إلى جعل دائرة العدل خاضعة لنفوذه، وفي الوقت نفسه كان رجال الدين وغيرهم يتدخلون في كل شيء بالنسبة إلى القضاء إلى الحد الذي كان يأتيه صباح كل يوم مندوب ليلتقي به، وفي ذات يوم قال له: **«ان سماحة حجة الإسلام....يبلغك تحياته ويقول لك إن كان لديك ملفاً.....، فإنه يرى أن يكون حكمه الشرعي كذا»**، وهذا ما أزعج كسروي الذي رد عليه قائلاً: **«إننا في دائرة العدل نصدر أحكاماً وفقاً للقوانين المقررة فقط»**.

كان نفوذ رجال الدين في زنجان في أوج ذروته آنذاك، لهذا وضعوا العراقيل أمام السيد أحمد كسروي بعد أن كانت جهوده منصبة تجاه إقصائهم عن القضاء، وهذا ما أثار عليه حقدهم، وتشكلت جبهة من رجال الدين ضده، إلا انه ظل ملازماً لمنهجه ولم يتراجع عن مواقفه، مما أفضى إلى قيام ثورة عارمة في زنجان من قبل المجتهدين ضد رجال القضاء في ربيع عام ١٩٢٢، ولذلك أُستدعيَ أحمد كسروي إلى طهران ثم أرسل إلى قزوين في مهمة رسمية.

وبناء على اقتراح وزارة العدل أُسندت إليه رئاسة دائرة العدل في خوزستان (عربستان) عام **١٩٢٣**، إذ تمت تسميته لرضا خان، رئيس الوزراء الإيراني، مما دفعه للتوجه إلى مكتب رئيس الوزراء برفقة سليمان ميرزا وصور اسرافيل، ووفقاً لما كتبه أحمد كسروي نفسه، تم تقديمه إلى رضا خان، فقال له الأخير إنه « **استناداً إلى الأمر الصادر بتوليك رئاسة محكمة خوزستان عليك حذف اسم عربستان وكتابة تسمية خوزستان على الأوراق والكتب الرسمية بدلاً عن ذلك الاسم**»، ثم قال رضا خان مخاطباً كسروي: «**إن البريطانيين أسسوا داراً جديدة للعدل في الجانب الآخر من شط العرب، ولهذا عليك إنشاء داراً للعدل في خوزستان تضاهي تلك الدائرة وتكسب رضا الناس**».

وعندما أصدر رضا خان أوامره في تشرين الثاني **١٩٢٤** بتوجيه الجيش الإيراني إلى خوزستان لقمع حركة الشيخ خزعل، تم نقل المحاكم في المقاطعة إلى الأحواز، وأقام الحاكم العسكري في خوزستان محكمة عسكرية في الأحواز، وبعد أن بدأ أحمد كسروي عمله في ناصري (الأحواز) وفقاً لأمنيته الدائمة في أن تكون دائرة العدل جهازاً معتبراً وذا هيبة، إلا أن هناك بوناً شاسعاً بين الأماني والواقع، إذ كتب كسروي يقول: «**كان التعامل المؤذي للضباط مع الناس والضغوط التي يمارسونها عليهم يؤلمني بكثرة خلال الأيام الأولى التي وصلتُ فيها إلى ناصري، وكان نتيجة تلك الأعمال أن قامت مجموعة من الضباط الطامعين بتعرية الناس بسهولة ولم يخشوا من أي شيء**»، الأمر الذي دفع كسروي إلى نشر بعض المقالات في صحيفة «الحبل المتين» الصادرة بكلكتا، انتقد فيها بقسوة عدم شرعية تصرف العسكريين، وعلى أثر وشاية من الحاكم العسكري في خوزستان تقرر نقل دائرة العدل إلى مدينة شوستر، ولكن أحمد كسروي قاوم الفكرة رغم الضغوط التي واجهها من قبل الحاكم العسكري في طهران بهذا الشأن والتي كانت تزداد يوماً بعد الآخر، وفي الوقت نفسه انتقد ديكتاتورية رضا خان، رئيس

الوزراء الإيراني، وعدم احترامه للدستور وللبرلمان، لذلك وقفت ضده الدوائر الحكومية واضطهده الحاكم العسكري لخوزستان العميد فضل الله، الذي أرسل برقية سرية إلى طهران ذكر فيها: «**إن رئيس دائرة العدل يحرض الناس والعشائر ضد الجيش**»، وبذلك عزل عن عمله.

عاد أحمد كسروي إلى طهران في ربيع عام **١٩٢٥**م بعد أن زار العراق، وتنقل بين مدنه، ومنها البصرة، ومنذ ذلك الحين بدأت علاقته بالمؤسسات العلمية العالمية، إذ انتخب عضوا في الجمعية الملكية الآسيوية، والجمعية الآسيوية للجغرافية، والأكاديمية الأمريكية، وبعد مدة من الزمن تمكن من العودة إلى العمل في محاكم طهران، وآخر منصب شغله هو رئيس البداءة في طهران بأمر من وزير العدل بتاريخ التاسع عشر من شباط **١٩٢٩**م، كما بلغ منصب المدعي العام لطهران.

كان أحمد كسروي شهماً وعادلاً في قراراته التي اتخذها داخل القضاء، ففي الوقت الذي كان فيه الشاه يحكم بقوة استبدادية ويصادر المنازل والأراضي الزراعية، لم يستسلم أحمد كسروي في عمله كقاضي بل عارضه بكل شهامة ورجولة، وصوّت ضد رضا شاه وفضح محامي البلاط في الكثير من القضايا ورفض شكاواهم، ففي أحد القضايا يستعرض لنا أحمد كسروي كيف عارض فاضل المُلك همراز، وكيل أعمال البلاط، وكيفية كفاحه ضد الممارسات التوسعية لرضا شاه، وعدم مبالاته بأوامر ممثل البلاط ووزير العدل، فتحدث حول قرية «ايفين» وما حصل فيها مؤكداً أن هذه القرية الكبيرة القريبة من طهران كانت سابقاً ضمن أوقاف الروضة الرضوية المقدسة، وبالنظر لعدم الاهتمام بها والاشراف عليها من لدن السلطات السياسية والدينية معاً لما يقارب الثمانين عاماً، فقد اتخذت لنفسها طابع القرية الاعتيادية وتحولت إلى قرية امتلكها بعض الملاكين والزراع، وفي أثناء عهد رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤١)، وبما أن العرف السياسي في إيران يشير إلى أن كل شاه يأتي إلى الحكم يعد هو المشرف على أوقاف العتبة الرضوية

المقدسة، لذلك طالب رضا شاه بإعادة قرية «ايفين» إلى وضعها السابق وقفاً للروضة الرضوية المقدسة، ولهذا الغرض أحضر ناصر المُلك، محامي البلاط، عشرة من الفلاحين للشهادة إلى دائرة العدل، وعندما صدر الحكم تحت عنوان «**الوقفية رقبة المسلم**» استغل فاضل المُلك، وكيل البلاط، الفرصة واتخذ من هذا الحكم ذريعة لطرد الفلاحين، الذين كدحوا وزرعوا الأشجار وشيدوا المنازل لثمانين عاماً في هذه القرية، إلا أن الفلاحين راجعوا البرلمان ووزارة العدل وبقية الدوائر المعنية، وقدموا شكواهم بهذا الشأن، وفي الأخير أُحيل ملفهم إلى مدير عام البداءة أحمد كسروي، الذي أصدر حكماً ضد البلاط ولصالح هؤلاء الفلاحين.

بعد أن علم رضا شاه بالأمر تم استدعاء كسروي من قبل تيمور طاش، وزير البلاط الإيراني، الذي خاطبه بخشونة قائلا: «**إن القاضي مُعيّن من قبل الحكومة ولا ينبغي أن يصدر حكماً ضد الشاه وحكومته**»، فرد عليه أحمد كسروي قائلاً: «**إن القاضي ليس مستخدماً في الحكومة، بل هو عضواً في السلطة القضائية وحر في قراره، وعندما يوّكِل صاحب الجلالة محامياً للدفاع عن حقه في المحكمة، فإن معنى ذلك أنه يحترم القانون. عليكم أن لا تهتموا بالأعمال من جانب واحد فقط، انظر كيف ينعم هؤلاء الأفراد وعوائلهم بالهدوء والراحة، وكيف يشيدون بالقضاء والحكومة بعد أن أصدرت حكمي**»، فصمت تيمور طاش ثم أردف قائلاً: «**قالوا لي إنك لست شخصاً ساذجاً، ولكنك تريد الشهرة...... لقد أغضبتَ صاحب الجلالة، فما الذي ينبغي عليّ فعله الآن**».

من خلال هذه القضية وقضايا أخرى مماثلة فهمت السلطات الحكومية بأنه لا يخدم مصالحهم، لذلك حاولت بعض الشخصيات المرموقة في وزارة العدل وبعض كبار موظفي الدولة إرغامه على القيام بأعمال تتعارض والقانون، إلا انه رفض ذلك، ونتيجة لمسلكه هذا كان لا بد من إقصائه بعيداً، فأوفده وزير العدل الإيراني مفتشاً على المحاكم في خراسان، وهناك

أمر كسروي بإعادة فتح المحاكم والبت في المظالم، غير انه ضاق ذرعاً بالمفاسد من حوله، وفي الوقت نفسه تعرض إلى ضغوطات كبيرة من قبل السلطات السياسية، إلى حد أنهم كتبوا له طالبين منهُ الاختيار بين خدمة مصالحهم أو إعفاء خدمته في القضاء فأجابهم جواباً معبراً: «**إن الخدمة هي التي يجب أن تنتظرني**» لذلك استقال في النتيجة، ورجع إلى طهران دون إذن، وتنحى عن العمل القضائي، واختار العمل في المحاماة، كما عمل لحقبة من الزمن بالتدريس في كلية التربية والكلية العسكرية الإيرانية بطهران، وفي أثناء عهد الاحتلال الأجنبي لإيران بعد سقوط رضا شاه عام ١٩٤١ أسس كسروي حزباً أطلق عليه تسمية «باهماد آزاد كان - حزب الأحرار» استخدمه لنشر أفكاره ومحاربة معارضيه.

ضاقت الحياة بأحمد كسروي بعد آب ١٩٤١ على الرغم من معارفه وعلومه ومثابرته، إذ يصفه الكثيرون بأنه كان أنموذجاً للعمل والمثابرة، وكان يمشي على قدميه لعدة مرات يومياً ذهاباً وإياباً من زقاق برلين إلى المحكمة ومطبعة تابان في بداية شارع ناصر خسرو في وسط طهران. التقى بالكثير من الشخصيات السياسية وتحدث حسب زعمه مع وزير البلاط ووزير العدل وأمثالهما، ولم يهتم برغباتهم المختلفة المنافية للقانون، ولكن مع ذلك فإنه كان خشن الطباع، فضلاً عن ذلك فإنه كان يضرب ناقديه بالعصا، مما زاد من معارضيه.

رفع كسروي في السنوات الأخيرة من حياته راية العلمانية ودعا الناس لأن يصبحوا علمانيين آنذاك، مما أثار استنكار واحتجاج المتدينين، وبهذه الكيفية تشكلت ضد أحمد كسروي جبهتان، أحداهما تتكون من كبار رجال الدولة الذين اتهمهم دوماً بالفساد، وسعت هذه الجبهة قدر طاقتها للإطاحة به، والثانية تألفت من بعض كبار رجال الدين الشيعة الذين ناصبهم العداء وعمل على إقصائهم من العمل القضائي، وبسبب جرأته في عرض آرائه وانتقاداته لبعض المعتقدات المذهبية، الخاطئة وإحراقه للكتب قام رجال

الدين في طهران بتكفيره رداً على ما كتبه ضد التشيّع والشيعة، وأدى الأمر في النهاية إلى اغتياله بتاريخ الحادي عشر من آذار ١٩٤٦ مع حداد زاده، سكرتيره ورجل حمايته، في شعبة التحقيق السابعة التابعة لوزارة العدل على يد أحد قادة منظمة «فدائيان إسلام» داخل المحكمة عندما كان يؤدي مهام عمله للدفاع عن بعض القضايا القضائية، ولسوء حظه لم تحصل الموافقة الشرعية على دفنه في مقبرة المسلمين، إذ قام أحد أصدقائه ومؤيديه بدفنه مع سكرتيره في إحدى مرتفعات جبال البرز.

ترك أحمد كسروي العديد من المؤلفات العربية والفارسية منها:

١- النجمة الدرية (١٩١٨): كتاب في النحو والصرف العربي.

٢- تاريخ أذربيجان (١٩٢١) و(١٩٣٤) ألفه بالعربية، وطبعه في صيدا بلبنان، وتناول فيه تاريخ الثورة الدستورية في أذربيجان حتى بداية الحرب العالمية الأولى.

٣- تاريخ طبرستان (١٩٢٢) ألفه بالفارسية، ودوّن فيه ملاحظاته حول طبرستان.

٤- تاريخ بانصد ساله ى خوزستان (١٩٢٥): أي تاريخ خوزستان في خمسمائة عام، وفيه تصدى لمسألة زحف القبائل العربية إلى منطقة خوزستان وظهور القبائل الافشارية التركمانية في المنطقة، ويسوق الدليل على أن خوزستان جزء من إيران.

٥- أذرى يازبان باستان إذربايكان (١٩٢٦): أي الأذرية أو لغة أذربيجان القديمة، وألفه بالفارسية للتحقيق في لغة أذربيجان القديمة.

٦- نامه هاي شهرها وديه هاي إيران (١٩٢٩): أي أسماء مدن إيران وقراها، ألفه بالفارسية في مجلدين، وهو دراسة في أسماء المدن الإيرانية من الناحية اللغوية والتاريخية.

٧- الطريقة (١٩٣٥): ألفه بالفارسية في البداية تحت عنوان «أبين» ثم قام

بترجمته إلى العربية، وفيه يتصدى لدعاة التفرنج وينتقد مظاهر التقدم الغربي.

٨- التشيّع والشيعة: ألفه بالعربية، وفيه يعرض آراءه الخاصة فيما يتعلق بالدين الإسلامي، وسرد تاريخ التشيّع، وانتقد ما اشتمل عليه المذهب الشيعي من دعاوى اعتقد أنها غير صحيحة.

٩- تاريخ مشروطة ى إيران (١٩٤٠): أي تاريخ الحكم النيابي في إيران، عرض لأحداث أذربيجان منذ بداية الثورة ١٩٠٦ وحتى عام ١٩١٨. ألفه بالفارسية.

لاهوتي، أبو القاسم

ولِدَ أبو القاسم لاهوتي عام ١٣٠٥هـ.ق/ ١٨٨٧م في كرمنشاه وكان والده أحمد الهامي شاعراً وأديباً، ويمتهن حرفة تصليح الأحذية (اسكافي)، وفي الوقت نفسه كان الوالد والابن داعيين للتحرر، ونظراً لأن الوالد لم يكن قادراً على تأمين النفقات الدراسية لابنه، لذا لجأ للحصول على مساعدة مالية من أحد أصدقاء العائلة لغرض مواصلة ابنه للدراسة، وعندما بلغ الثامنة عشر من عمره نشر أبو القاسم لاهوتي أول قصيدة غزل له تنبعث منها رائحة الدعوة إلى الحرية في صحيفة «حبل المتين»، وهيأ الأرضية لشهرته إلى حد ما.

التحق أبو القاسم لاهوتي بصفوف الفدائيين والاتحادات المسلحة مع بدء الحركات الداعية إلى الدستورية في إيران، وقام بتوزيع الكثير من المنشورات وألقى العديد من الخطب السياسية في طهران عام ١٣٢٣هـ.ق/ ١٩٠٥م، ويستدل من خلال الشعر الذي أنشده آنذاك والحماس الذي تميز به، أن أبا القاسم لاهوتي كان قد اشترك في قتال المستبدين في رشت عام ١٣٢٦هـ.ق/ ١٩٠٨م في أثناء مرحلة «الاستبداد الصغير» (٢٣ حزيران ١٩٠٨- ١٧ تموز ١٩٠٩م)، وحصل على وسام من ستار خان، قائد الثورة في تبريز، تقديراً

لجهوده في مكافحة الاستبداد، واتجه في شبابه إلى الدراسات الدينية، وارتدى الزى الديني، ثم اتجه إلى الصوفية والتصوف بعد مدة وانضم إلى سلك الدراويش، ونظّم أشعاراً كثيرة في التوحيد والعرفان وفي مدح الرسول الكريم محمد ﷺ، ولكنه بعد مدة من الزمن ترك زي رجال الدين وانضم إلى التنظيمات الماسونية، إلا أنه سرعان ما انفصل عنها.

انضم أبو القاسم لاهوتي إلى قوات الدرك الإيرانية في عام ١٣٢٥هـ.ق/ ١٩٠٧م وسرعان ما تولى قيادة الدرك في طريق طهران - أراك - قم وهو برتبة نقيب، وفي عام ١٣٣٠هـ.قم ١٩١١م حدثت حالة استياء وتذمر شديدين بين دعاة التحرر، وبشكل خاص لدى أفراد الدرك بسبب السياسة التي اتخذتها الحكومة الإيرانية والوصي على العرش الإيراني ناصر المُلك بشأن إبعاد مجموعة من الديمقراطيين والمعتدلين الداعين إلى التحرر إلى قم، وحصل لدى الشباب ومنهم الديمقراطيون تغيير فكري على أثر تصرف الحكومة ونائب الملك إلى الحد الذي تحرك فيه علي أصغر قربان زاده تبريزي، أحد الضباط الغيارى في الدرك والمسؤول عن المخافر في قم وأراك، ضد الحكومة المركزية، ونزع أسلحة العاملين في المخافر الواقعة على طريق طهران- قم، وانضم إلى «سالار الدولة»، ولكنه لم يتمكن من تحقيق نجاح في هذا الجانب، وتم القبض عليه، ومن ثم إعدامه رمياً بالرصاص في نهاية الأمر، وكان أبو القاسم لاهوتي في تلك الحقبة مديراً لناحية قم، وكانت علاقته مع السويديين الذين يقودون قوات الجند رمة آنذاك وصلت إلى حالة التدهور، مما اضطره إلى الهرب من تلك القوات، في الوقت الذي صدر ضده حكماً بالإعدام غيابياً نتيجة اتهامه بتخريب قوات الدرك، ولكنه فرّ إلى الدولة العثمانية، وأمضى مدة هناك بتدريس اللغة الفارسية في المدارس الإيرانية، ويقال أن أبا القاسم لاهوتي له اليد الطولى في مؤامرة قتل «نظام السلطنة مافي»، رئيس الحكومة الإيرانية المؤقتة آنذاك.

عاد أبو القاسم لاهوتي إلى إيران في أثناء الحرب العالمية الأولى وانضم

إلى مخيم المهاجرين في كرمنشاه الذين هاجروا من طهران باتجاه قم ومن ثم كرمنشاه بسبب التهديدات الروسية باجتياح العاصمة طهران، وأسس هناك صحيفة «بيستون»، إذ بدأ يهاجم القوات الأجنبية في بلاده من على صفحاتها بشدة، ونظراً لأن الخلافات أخذت تشتد وتستعر بينه وبين المسؤولين في الحكومة المحلية في كرمنشاه، لذا إتجه إلى قبيلتي سنجاب وقلي خان وواصل إلى جانبهما الحرب ضد الأجانب، وامضى ما يقارب الثلاثة أشهر بين القبيلتين، وعندما قام البريطانيون بعدوان جوي على أراضي قبيلة سنجاب، انسحب أبو القاسم لاهوتي إلى جانب سردار مقتدر إلى الأراضي العثمانية وسكن اسطنبول مجدداً، ثم عاد إلى تبريز عن طريق ساوجبلاغ واعتصم في منزل الحاج مخبر السلطنة هدايت، حاكم أذربيجان، وطلب من الحكومة الإيرانية أن تصفح عنه، وبذلك نجى من العقوبة بعد مساعدة مخبر السلطنة له، وعمل في قوات الدرك برتبة رائد، إذ عمل في بداية الأمر آمراً لسرية من قوات الدرك ومن ثم قائداً لقوات الدرك هناك.

بعد مدة قصيرة من تواجده في تبريز حاول مؤيدو انتفاضة الشيخ محمد خياباني، التي كان نهايتها الفشل في عام ١٩٢١م، التحالف والاتحاد مع بقية الوطنيين الإيرانيين وقرروا القيام بانقلاب يهدف إلى تصفية عناصر انقلاب شباط ١٩٢١م في طهران، وفي البداية أراد قادة الانقلاب، وهم كل من الضباط الوطنيين الثلاثة (النقيب تورج ميرزا والنقيب ميرزا علي أكبر خان والنقيب عبد الصمد خان) السيطرة على تبريز ومن ثم التوجه بقوات كافية إلى طهران للسيطرة عليها أيضاً وتصفية قادة انقلاب شباط الذين يقودون السلطة في طهران، وقبل كل شي اتجه الانقلابيون إلى اختيار قائد لهم، وبعد تدارس الموضوع وجدوا أن لاهوتي مناسب لهذا العمل من كافة الجوانب، ولهذا فاتحوه بالموضوع وأعلن موافقته على ذلك.

كان أبو القاسم لاهوتي في تلك الأثناء متواجداً في ميناء شرفخانه، وقام بدايةً في ليلة ٢١كانون الثاني ١٩٢٢م بتحضير (٦٠٠) شخص من قوات الدرك

والقيام باعتقال العقيد محمود خان بولادين (بوذر جمهري، اللواء كريم آقا)، قائد الدرك الذي أُرسل من طهران وزميله العقيد شهاب وكذلك حاكم ورئيس دائرة بريد وبرق شرفخانه، وعندئذٍ انطلق عناصر الانقلاب ليلاً من قرية «تيل» الواقعة على بعد (١٤) كيلو متر عن شرفخانة صوب تبريز، وفي الطريق قاموا بقطع أسلاك الهاتف والبرق، وعلى الرغم من الجو البارد والمشاكل الناجمة عن تساقط كميات كبيرة من الثلوج في الطريق، إلا أنهم قطعوا مسافة (١٤) كيلو متراً خلال ليلة واحدة ووصلوا إلى مدينة تبريز.

قبل وصولهم إلى تبريز صباحاً، تم تحذير عناصر القوزاق المنتشرة في تبريز من الاشتباك مع هؤلاء القادمين إلى تبريز بأمر من مخبر السلطنة، حاكم المدينة، وانضمت قوات خالو قربان التي كان عددها ما يقارب الـ(٦٠٠) عنصر إلى القوات المهاجمة، وتم فتح تبريز على يد أبي القاسم لاهوتي، وأصبح زعيم الحزب الديمقراطي المدعو سرتيب زاده مديراً للشرطة، كما ألقي القبض على مخبر السلطنة أيضاً، وزج به في السجن، وأعلنت الأحكام العرفية في مدينة تبريز، ومع أن أبا القاسم لاهوتي قد تعامل بلطف مع المعتقلين وبشكل خاص مخبر السلطنة هدايت، كما اقترح عليه تولي منصب رئيس الجمهورية التي كان لاهوتي ينوي تشكيلها بعد نجاح خطته، إلا أن قضية انقلاب أبي القاسم لاهوتي لم يستمر طويلاً، إذ تمكنت قوات القوزاق في أردبيل في بداية الأمر ومن ثم قوات العميد حبيب الله خان شيباني من سحق قوات لاهوتي، ويجمع المؤرخون الذين كتبوا حول فشل أبي القاسم لاهوتي بهذا الخصوص على أن هذه الخيبة والهزيمة تعود إلى عدم كفاءة وجدارة لاهوتي نفسه.

بعد أن سُحقت قواته، هرب أبو القاسم لاهوتي مع مجموعة من المسلحين إلى أراضي القوقاز عن طريق جلفا، وبعد مدة من إقامتهم هناك قاموا بتسليم أسلحتهم واتجهوا إلى الحياة الاعتيادية في مدينة باكو، كما أمضى أبو القاسم لاهوتي مرحلة من حياته في نخجوان، واتجه هناك إلى

الدعاية لصالح الأهداف الشيوعية، وبالنظر لاحتجاج المسلمين وإمام جمعة المدينة على عمله هذا، فقد انتقل إلى باكو وفكر بتدبير انقلاب آخر في إيران، إذ أرسل أحد أنصاره ويدعى رحيم إلى مدينة خوى في عام ١٩٢٢ لدراسة الأوضاع هناك وإعداد الإيرانيين هناك لهذا الانقلاب، إلا أن رحيماً وزملاؤه وقعوا بأيدي القوات الحكومية في مدينة خوى، وبهذا أُخمدت هذه الحركة في مهدها، وعلى أثر ذلك ذهب أبو القاسم لاهوتي إلى طاجيكستان، وقرر الإقامة هناك.

عمل أبو القاسم لاهوتي في بداية الأمر معلماً في مدرسة ابتدائية في طاجيكستان، وفي الوقت نفسه انضم إلى الحزب الشيوعي، وارتقى السلم الوظيفي بسرعة وحصل على مناصب هامة، وسافر لاهوتي في السنوات الأخيرة من حياته إلى موسكو، ونظم هناك أشعاراً حول عظمة وعبقرية ستالين، وكانت زوجته شاعرة روسية تدعى سيسيل بانو، التي كانت غالباً ما تترجم أشعار لاهوتي إلى اللغة الروسية وتطلع ستالين، رئيس الاتحاد السوفيتي، عليها، ولم تمضِ مدة طويلة حتى نال أبو القاسم لاهوتي اهتمام ستالين، الذي أصدر أمراً بتعيينه مساعداً لمكسيم غوركي في لجنة «الكُتاب الروس»، والتقى إحسان طبري مع لاهوتي في موسكو خلال تلك السنوات، وكتب حوله ما يأتي «... **كما قال لنا لاهوتي أنه أُستدعي إلى الكرملين ذات مره والتقى مع ستالين شخصياً بحضور مولوتوف، الذي كان رئيساً للوزراء آنذاك، وأن ستالين سأل لاهوتي: هل لديك ملاذ للحياة بعد مجيئك إلى موسكو؟ فأجابه لاهوتي: ليس لديّ منزل أنا وزوجتي وأطفالي، ولذلك أمر ستالين بأن يُعَد له مبنى يضم خمسة غرف ويُسَلّم له، وبعد مضي ما يقارب الستة أشهر تهيأت فرصة أخرى للاهوتي للقاء بستالين، وفي أثناء هذا اللقاء الذي حضره مولوتوف أيضاً، سأل ستالين لاهوتي هل تم حل قضية سكنك؟ فأجابه لاهوتي: كلا لم تحل حتى الآن، فغضب ستالين جداً وقال: لماذا لم يُسلم المنزل إلى لاهوتي؟ فقال مولوتوف بأنه أصدر أمراً بهذا الشأن، ولكنه**

يبدو أن هيئة الإسكان لم تنفذ أمره حتى الآن، ويقول لاهوتي أن ستالين زمجر كالأسد الغاضب وقال: أن رئيس الوزراء الذي يتجاهل المرؤوسون أمره يستحق الأبعاد، وعندما سمع مولوتوف، تغير لون وجهه، إذ كان حديثاً مليئاً بالتهديد، وعند ذلك أصدر ستالين أمراً بأن يُسلم الرفيق لاهوتي فوراً بناية تضم خمسة غرف في دور الحكومة، وعندما تركنا ستالين قال لي مولوتوف تعال إلى غرفتي لعدة لحظات، وقال لي بغضب أنك تسببت اليوم في إثارة غضب الرفيق ستالين عليَّ بشكل لم يسبقه مثيل حتى الآن، ووضع المبنى موضوع البحث تحت تصرف لاهوتي»، ولكنه أصبح مكروهاً منذ تلك الأيام، وتم فصله من منصب نائب غوركي وأخذت أشعاره طريقها إلى النشر في بعض الأحيان، وكان لاهوتي يقرأ أشعاره الفارسية لغرض نشرها في إيران ويشكو فيها من حالة العسر والفقر، وبعد (٧٣) عاماً من الحياة توفي أبو القاسم لاهوتي في مطلع ربيع عام ١٩٥٧م في موسكو، وتم دفنه هناك.

محمود، محمود

ولِدَ محمود محمود في تبريز عام ١٢٨١هـ.ش / ١٨٨٢م، وجاء إلى طهران بعد إكمال دراساته الأولية فيها. أن محمود محمود هو نجل محمد قلي المعروف بـ«محمود بهلوي» الذي اختار اسم محمود لقباً للعائلة قبيل انقلاب شباط ١٩٢١م.

كان محمود محمود صادقاً ووطنياً بمعنى الكلمة، وكان المذكور من الداعين إلى التحرر والحرية بحماس في بداية الثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩١١م، وقدم خدمات جليلة بصدق وإخلاص في هذا الطريق، وكانت خدماته الإدارية محدودة بوزارة البريد والبرق، وعمل محافظاً لطهران لمدة من الزمن، وانتُخب في الدورة الخامسة عشرة لمجلس الشورى الوطني

وحصل على مقعد في البرلمان، وكانت خدماته الثقافية والسياسية أفضل من منصبه الرسمي، وهناك بعض الآثار التي تركها ومنها:

١- سلسلة مقالات تحت عنوان «ضحايا الهند»، التي نُشِرت في صحيفة «ستاره».

٢- آثار هامة ضمت ثلاثة مجلدات نُشِرت تحت اسم مستعار «رسول نخشبي».

٣- ويمكن الإشارة هنا إلى ترجمته لكتاب «حرب النفط» لمؤلفه انطوني موهر وكتاب شهريار لمؤلفه ماكياول.

٤- نتاجه العلمي والسياسي الهام جداً وهو التاريخ المفصل لـ«روابط سياسي إيران وانكليس در قرن نوزدهم ميلادي - العلاقات السياسية بين إيران وبريطانيا في القرن التاسع عشير»، وهو في (٨) مجلدات، ويُعد مصدراً أساسياً بالنسبة للباحثين في تاريخ إيران.

توفي محمود محمود في عام ١٣٤٤هـ.ش/ ١٩٦٥م في طهران عن عمر ناهز الرابعة والثمانين عاماً من عمرة بعد أن أمضى أغلب حياته في الدراسة والبحوث، في الوقت الذي فقد بصره في أواخر حياته، ودفن في مدينة ري (ابن بابوية) في جنوب طهران.

مدرس، سيد حسن

ولِدَ سيد حسن مدرس في قرية «سراي كجو» التابعة لأردستان عام ١٢٨٧هـ.ق/ ١٨٧٠م، وهو نجل إسماعيل وجدي مير عبد الباقي الطباطبائي المعروف بالمدرس، ويعود نسبه إلى الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام. ينتمي إلى عشيرة مير عابدين التي يسكن أغلب أفرادها تلك القرية، وهم من سادات طباطبائي (الزوارية). كان والده وجده من الخطباء والوعاظ المعروفين من على المنبر لتبليغ الأحكام الإلهية، ويُعَد جده مير عبد

الباقي من الزاهدين، وقد هاجر سيد حسن مدرس، وهو في السادسة من عمره، إلى قمشة بصحبة جده الذي قرر الاستقرار في أواخر حياته في جنوب أصفهان باتجاه الطريق المؤدي إلى فارس ليتكفل تربيته.

أمضى سيد حسن مدرس سنوات صباه تحت رعاية جده مير عبد الباقي في جنوب أصفهان حتى بلوغه سن الرابعة عشرة من عمره عندما توفي جده، الأمر الذي اضطره للذهاب إلى أصفهان وهو في السادسة عشرة من عمره لغرض إكمال دراسته هناك بناءً على توصية جده قبل وفاته، وظل في أصفهان لمدة ثلاثة عشر عاماً، وتتلمذ هناك خلال تلك المدة على يد ما يقارب الثلاثين أُستاذاً في علوم اللغة العربية والفقه والأصول والفلسفة، وكان أبرزهم في العلوم العربية آقا عبد العلي هرندي النحوي، الذي كان في الثمانين من عمره ولديه الكثير من الأشعار، وفي علم الفلسفة كان جهانكير خان قشقائي والملا محمد علي كاشاني من العلماء المشهورين هناك، إذ أمضيا عمريهما في مدرسة الصدر بأصفهان في وضع الزهد حتى فارقا الحياة.

توجه سيد حسن مدرس بعد إكمال دراسته في أصفهان إلى العتبات المقدسة في العراق بعد انتفاضة التبغ والتنباك ١٨٩١- ١٨٩٢م، واستقر في النجف الأشرف لأغراض الدراسة بعد أن التقى آية الله الحاج ميرزا محمد حسن الشيرازي وحضر، هناك دروس علماء الدين والعظماء واستفاد كثيراً من دروس أغلبهم، ولكن دراسته الأساسية كانت لدى كل من الشيخ محمد كاظم الخراساني والسيد محمد كاظم اليزدي، واستمر وجوده في العتبات المقدسة لمدة سبع سنوات تقريباً، عاد بعدها إلى أصفهان وعمل في تدريس الفقه والأصول في مدرسة «الجدة الصغيرة» في أصفهان، ثم ذهب إلى العاصمة طهران واستمر يلقي دروسه في مدرسة سبهسالار أيضاً.

بعد عودة سيد حسن مدرس من العتبات المقدسة إلى أصفهان، حصلت في إيران أحداثاً جسام عانى منها الأخير كثيراً حتى القضاء على مرحلة «الاستبداد الصغير»، إذ تمكن من الذهاب إلى طهران بناءً على الأوامر

الصادرة له من حجج الإسلام والمسلمين في العتبات المقدسة في العراق، ودعوة مجلس الشورى الوطني لدورته الثانية (١٩٠٩- ١٩١١) للإشراف على قرارات مجلس الشورى الوطني، بوصفه من المجتهدين من الدرجة الأولى، وظل يمارس مهمته لسنوات طوال استمرت حتى عهد رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤١م)، وخلال تلك المرحلة يشير السيد حسن مدرس في استعراضه لسيرة حياته في صحيفة «اطلاعات» الإيرانية في عددها ٣٤٦ الصادر بتاريخ ٣٠تشرين الأول١٩٢٧م إلى معاناته قائلاً: «**بقيت على هذا الوضع حتى الآن. انكم شاهدتم ما شاهدتم وسمعتم ما سمعتم، فخلال عدة سنوات من الثورة (الثورة الدستورية) حصلت لي أحداث كثيرة من بينها الهجرة مع المجاهدين الإيرانيين في الحرب العامة لمدة سنتين، التي انتهت إلى السفر خارج البلاد إلى العراق وسوريا واسطنبول التي يحتاج سرد تفاصيلها إلى جلسات متعددة**».

كان أية الله السيد حسن مدرس من بين علماء الدين الكبار الذين لم يتوقفوا طيلة حياتهم عن الكفاح ضد الاستعمار والاستبداد، ولهذا السبب، وبفضل هذه الصفة المميزة فإن قادة المرجعية الدينية في النجف الأشرف، الذين عَدّوه شخصية مؤهلة في مجال الشؤون الدينية والسياسية، كَلفوه بعد انتهاء مرحلة «الاستبداد الصغير» في تموز ١٩٠٩م وافتتاح مجلس الشورى الوطني بالمشاركة في اجتماعات المجلس والإشراف على مقرراته، بوصفه مجتهداً من الدرجة الأولى، وظل يدافع عن أفكاره الإسلامية إلى آخر عمره.

بعد تزايد التأييد الشعبي له، واقتران شخصيته بتقديم ما لديه خدمةً لشعبه، فإن أهالي طهران اختاروه نائباً في الدورات التشريعية المختلفة اللاحقة كممثل في مجلس الشورى الوطني وأوصلوه إلى قبة البرلمان بأصواتهم، وبهذا بدأ فصل جديد في حياته السياسية، وانتهج السيد حسن مدرس طيلة الدورات التي كان فيها نائباً في المجلس الكفاح الشامل ضد النفوذ الأجنبي والديكتاتورية ولصالح مصالح الشعب.

تزامنت الدورة الثالثة لمجلس الشورى الوطني مع اندلاع الحرب العالمية

الأولى، وبعد احتلال الأراضي الإيرانية من لدن الروس والبريطانيين، وزيادة الضغوط الأجنبية، بدأت القوى الوطنية ومؤيديهم بالهجرة إلى قم، ومنها إلى غرب إيران، وكان السيد حسن المدرس يمثل أبرز قادة ذلك الجمع، وفي مدينة كرمنشاه اجتمع الوطنيون وشكلوا حكومة مستقلة مؤقتة برئاسة نظام السلطنة في عام ١٩١٦م، وكان السيد حسن المدرس فيها وزيراً للعدل والأوقاف، وقد استمرت وزارته حتى احتلال العراق بشكل كامل من لدن البريطانيين وتراجع القوات العثمانية، وعند ذلك هاجر الوطنيون الإيرانيون إلى الدولة العثمانية، وهناك التقى السيد المدرس بالسلطان محمد الخامس ورئيس الوزراء والوزراء، ودارت بينهم مباحثات عديدة حول توحيد الجهاد والكفاح ضد الغزاة والمستعمرين.

ترأس السيد المدرس الأغلبية في المجلس في الدورة الرابعة، وأدى دوراً بارزاً في إسقاط المعاهدة البريطانية - الروسية ١٩١٩م، وكذلك إسقاط حكومة وثوق الدولة نفسها، كما كان موقفه موقف المؤيد من الحركات التحررية التي اندلعت في المناطق الشمالية الإيرانية بعد الحرب العالمية الأولى، ومنها حركة «الغابة» بزعامة الميرزا كوجك خان، و«انتفاضة تبريز» بزعامة الشيخ محمد خياباني في إقليم أذربيجان، بوصفها حركات قامت على أساس إحقاق الحق، وفي الوقت نفسه كانت تسعى إلى إضعاف سيطرة الحكومة الاستبدادية في إيران آنذاك. وفي الدورة الخامسة للمجلس، وبسبب دخول عدد كبير من الأعضاء الذين فرضوا على الشعب بواسطة سلطة رضا خان، وزير الحرب، لذلك مثل السيد المدرس كتلة الأقلية.

وخلال هذه المدة حصل رضا خان على موافقة المجلس في تعيينه رئيساً للوزراء، كما استطاع السيد حسن المدرس بمساعدة الوطنيين وأبناء الشعب من إسقاط الدعوة إلى الجمهورية، إذ وقف السيد حسن مدرس ضد توجهات رضا خان في تبني فكرة إقامة نظام الجمهورية في إيران خلال المدة (١٩٢٤-

١٩٢٥) لكي يتمكن الأخير من إزاحة الدولة القاجارية تقليداً لمصطفى كمال أتاتورك الذي أقام حُكماً جمهورياً، وقضى على النظام العثماني في تركيا.

انقسمت إيران إلى معسكرين: أحدهما مؤيداً للجمهورية، والآخر معارضاً لها، ودارت على أثرها معارك كلامية داخل المجلس، إذ عقد مجلس الشورى الوطني سبع جلسات في حوالي أربعين يوماً دار خلالها صراع شديد بين الطرفين، أي بين كتلة الأغلبية (التجدد والاشتراكيون)، وبين كتلة الأقلية (سيد حسن مدرس ورفاقه من علماء الدين)، وكانت المظاهرات التي كانت تقام خلال انعقاد الجلسات السبع لصالح الجمهورية وضدها على أشدها، وبعد الجلسة الخامسة التي اشتد فيها النزاع واحتدمت المناقشات ولم تستكمل، قام الدكتور حسين بهرامي إحياء السلطنة بإيعاز من سيد محمد تدين، زعيم كتلة التجدد، بعد أن أحرجه السيد المدرس بكشفه عن تاريخ عمالته لبريطانيا، وأنه كان ممن يريدون ربط إيران ببريطانيا بشكل كامل من خلال معاهدة عام ١٩١٩م المعروفة بـ«معاهدة وثوق الدولة» بتوجيه صفعة قوية للسيد حسن مدرس، زعيم الأقلية في المجلس، وكان لهذه الحادثة أثرها في إثارة غضب الجماهير الإيرانية وسبباً في سخطهم وكراهيتهم للجمهورية.

قاد السيد حسن مدرس الحملة المناوئة لمسألة فرض النظام الجمهوري على إيران من جانب رضا خان وأعوانه، وعندما سُئِل مدرس نفسه عن سبب مخالفته للنظام الجمهوري أجاب قائلاً: **«أنا لست مخالفاً للجمهورية الحقيقية، فحكومة صدر الإسلام كانت حكومة جمهورية، لكن هذه الجمهورية التي يريدون فرضها علينا، ليست مبنية على إرادة الشعب الإيراني، بل الإنكليز هم الذين يريدون فرضها على الشعب الإيراني، كما أنهم يريدون إقامة نظام حكومي في إيران يكون عميلاً لهم يأتمرون بأمرهم، وأهم من هذا كله أنهم يريدون الانتقام من أحمد شاه (١٩٠٩- ١٩٢٥) بسبب مخالفته لاتفاقية أب ١٩١٩ ولرغبات الإنكليز، وإذا كان المرشح لرئاسة الجمهورية من الأحرار والوطنيين لكنت قد اتفقت معه وساندته بكل ما أملك من قوة».**

تعرض السيد حسن مدرس إلى محاولتي اغتيال كان ورائهما رضا خان، الأولى في أصفهان، إذ أُطلقت عليه أربعة أطلاقات نارية من بندقية في وضح النهار قرب مدرسة «الجدة الصغيرة»، ولكن المهاجمين لم يستطيعوا أن ينالوا منه، ولم تتم ملاحقتهم في الوقت نفسه، وأما المحاولة الثانية فقد حصلت في ٧ آبان١٣٠٥هـ.ش / ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٦م إلى جانب مدرسة سبهسالار في طهران عندما كان متوجهاً صباحاً إلى التدريس في المدرسة المذكورة، إذ حاصره عشرة أشخاص تقريباً، فلما واجههم ورأى نفسه في طريق مسدود لا منفذ منها للفرار، قام بحركة تدل على سرعة خاطر وحضور ذهن عجيبين، حركة أشبه ما تكون بتلك الحركات التي يخترعها الكُتاب الخياليون في الروايات البوليسية، فاستطاع بهذه الحركة أن يقي مقاتليه من الرصاص بعد أن أطلقوا عليه وابلاً من النيران، أصابته أربعة إطلاقات فقط، ثلاث منها في اليد اليسرى وأسفل الكتف، والأخرى أصابت مرفق اليد اليمنى وفي الحقيقة كان المهاجمون رماة متمرسين لم يُخطيئوا في استهداف القلب، ولكن مشيئة الله أفشلت مسعاهم، في حين فرَّ المهاجمون وهم يحسبون أنهم أصابوا قلبه، ولما شفيت يده عاد إلى مجلس الشورى الوطني أشد عزيمة وأثبت جناناً.

أُبعد السيد حسن المدرس عن النيابة بتزوير انتخابات مجلس الشورى الوطني في دورته السابعة عام ١٣٠٧هـ.ش / ١٩٢٨م، إذ أهملوا عند فرز الأصوات جميع الأوراق التي تحمل اسمه فلم يحصل على شيء من الأصوات على الاطلاق، وعلق هو على هذه النتيجة قائلاً: «**النفرض أن الطهرانيين لم ينتخبني أحد منهم، ومع هذا فلا بد من أن أنال صوتاً واحداً هو الورقة التي ألقيتها أنا بنفسي في صندوق الانتخاب فيها اسمي. فأين هي هذه الورقة؟!**»، وقد ولّدت هذه الحجة الدامغة ردود فعل بين الأوسط السياسية والشعبية إلى الحد الذي أُحرجت فيه الحكومة الإيرانية، الأمر الذي دفع رضا شاه لأن يرسل رسولاً سرياً خاصاً يعرض على السيد حسن المدرس

أن يرشح نفسه عن إحدى المحافظات الأخرى، ويَعِده بأن يوعز إلى الناخبين بانتخابه نائباً عنها، ولكن الأخير زجر رسول الشاه زجراً عنيفاً وأجابه قائلاً: **«قل لقائد الجيش إن كان رجلاً فليترك الناس أحراراً، وسيرى كم مدينة تنتخبني نائباً عنها! أما المجلس الذي أكون فيه نائباً بأمر منه فحقه أن يُلطِخ بوابته الوحل»**.

كما نُفي السيد المدرس مرتين: الأولى عندما قام رضا خان والسيد ضياء الطباطبائي بانقلاب شباط ١٩٢١م، إذ قامت الحكومة التي شكلها الأخير «الحكومة السوداء» باعتقال ونفي الكثير من الشخصيات الوطنية، ومنهم السيد المدرس، إذ أُعتقل، ثم نفي إلى مدينة قزوين، وظل هناك حتى سقوط تلك الحكومة، عاد بعدها إلى طهران من جديد، والمرة الثانية التي أُعتقل وأُبعد فيها عندما تولى رضا خان عرش الطاووس، ففي البداية ومن أجل حمل السيد حسن المدرس على الاذعان لرضا شاه، أرسل الأخير للسيد حسن المدرس يأمره باعتزال السياسة، فأجابه الأخير قائلاً: **«بأن تعاطي السياسة والنضال في سبيل الحرية هو تكليف شرعي واجي عليَّ لا أنصرف عنه، وسأواظب عليه أينما كنت»**.

لذلك قرر رضا شاه أن يتخلص من السيد حسن المدرس، فأمر قائد الشرطة باعتقاله ونفيه، وفي منتصف الليل من يوم١٦مهر١٣٠٧هـ.ش / ٨ تشرين الأول ١٩٢٨م اقتحم قائد الشرطة مع عدد كبير من رجاله بيت السيد حسن المدرس واعتقلوه واعتقلوا أبناءه وضربوهم ضرباً مبرحاً، ثم جروه بلا عمامة ولاعباءة، بل انهم لم يمكنوه من انتعال حذائه، وجروه مع أبنائه إلى سيارة نقلتهم إلى ادارة الشرطة، ونقل السيد حسن المدرس بعدها إلى خراسان وسجن في قلعة خربة في مدينة «خواف» الواقعة عند الحدود الإيرانية - الأفغانية في حين أُطلق سراح أبنائه في اليوم التالي من اعتقالهم، ولكن فرضت عليهم الاقامة الجبرية في طهران، وانقطعت أخبارالسيد المدرس لايدري أحد أين هو ولاكيف هو، إذ منعت زيارته عن كل شخص، وظل في

هذا السجن لمدة عشر سنوات، وبذلك أُبعد إلى شرقي إيران (جنوب شرق خراسان)، ومن هناك سعى الشاه لتدبير عملية الاغتيال.

لم يكن ذلك آخر المطاف، بل أن رضا شاه بعد أن عزز أُسس سلطته، قرر قتل السيد حسن مدرس والتخلص منه نهائياً، لذلك نقلوه من خواف إلى مدينة كاشمر في جنوب خراسان في عام ١٣٥٦هـ.ق/ ١٩٣٧م بعد الاطمئنان من توفير الأرضية المناسبة لقتله، ومنعت عنه الزيارة والمراسلة، وبعد مدة قصيرة من ذلك أصدر رضا شاه في السنة نفسها أمراً بقتله، وهناك أنهوا حياته بطريقة غادرة، إذ دسوا له السم في العاشر من آذر١٣١٦هـ.ش/ الأول من كانون الأول ١٩٣٧م مما أدى إلى وفاته عن عمر ناهز الثالثة والسبعين، ودفن في مدينة كاشمر نفسها، وقبره معروف يزار.

كان السيد حسن مدرس نائباً شجاعاً ورجلاً متكلماً وشهماً إلى درجة كبيرة، وفقيهاً مجتهداً ورعاً، وزاهداً وطنياً صلباً، وخطيباً مفوهاً شجاعاً، حاضِر الذهن سريع الخاطر، ظل نائباً وممثلاً عن طهران في مجلس الشورى الوطني منذ الدورة الثانية للمجلس وحتى نهاية الدورة السادسة في ٢٢ خرداد ١٣٠٧هـ.ش/ ١٢حزيران ١٩٢٨م، وكان دائماً يحصل على أكثرية أصوات الناخبين، ومع أنه نشأ في بيئة دينية علمية صرفة، فأنه حين تعاطى السياسة برع فيها حتى أصبح من أعلامها، ومارس الحياة النيابية فسرعان ما أصبح برلمانياً من الطراز الأول، ولكلمته في المجلس دوي استحسان واعجاب في المحافل السياسية والشعبية.

يجمع المؤرخون على أنه كان من مفاخر إيران في تاريخ العهد البهلوي الأول، وعلى الرغم من كل ما تعرض له في حياته من شدائد ومشكلات، فقد ظل ثابتاً لايتزعزع في حماية الدستور والدفاع عن الحريات العامة، لذلك لم يتجه إلى المصالحة مع نظام حكم رضا شاه بهلوي في مجلس الشورى الوطني حتى نهاية حياته، وكان يعارضه ويعارض نظامه الاستبدادي على الدوام إلى الحد الذي ضحى بحياته في نهاية الأمر من أجل ذلك، ووصف

مخططات رضا شاه بالخيانة والعمالة للأجنبي، وفي إحدى المرات قال لرضا خان: **«أنت إنسان همجي، ما شأنك وشأن السياسة، اذهب وفتش عن عمل يناسبك»**، ويذكر السيد حسن مدرس بخصوص اختلافه مع رضا شاه قائلاً **«اختلافي مع رضا شاه ليس اختلاف التاج والعمامة، أنا في خلاف مع الأساس الذي قام عليه النظام»**.

كانت حياة السيد حسن مدرس في منتهى البساطة في المأكل والملبس والمسكن وبعيدة عن التكلف، إذ لم يكن مقيداً في المأكل والملبس، ويصف المؤرخ الإيراني حسين مكي غرفة استقبال السيد حسن المدرس قائلاً: **«كان بناؤها من الطين، وفيها سجادة صغيرة من الصوف، وفي وسطها بساط بالٍ، هذا فضلاً عن موقد من الطين فيه إبريقان للشاي وكوبان صغيران... وكان في الغرفة أيضاً كيس صغير للتبغ وناركيلة ومطفأة سجائر معدنية، وفي إحدى زوايا الغرفة كان هناك كوز وإناء لشرب الماء، وكذلك إناء كبير لإبدال ماء الناركيلة... وهذا كل ما كان في بيت السيد، ومع ذلك فقد بقي نصف الغرفة عارياً بلا فراش»** وكان في الوقت نفسه حاد الذكاء وسريع البديهية، وكانت في السيد المدرس ثلاث خصال لم تكن في السياسيين الذين عاصرهم وهي: الزهد والشجاعة والصراحة.

يُعد السيد المدرس مثالاً للشخصية التي أرادت إنقاذ مجتمع يعاني القهر والحرمان، ودولة تعاني من السيطرة الأجنبية، كما أنه كان الرجل المناسب للوقوف بوجه ديكتاتورية رضا خان، ومن جملة مواقفه في هذا الشأن، أنه طلب استجواب حكومة رضا خان داخل مجلس الشورى الوطني، وفي اليوم المقرر حضر الأخير إلى المجلس، وفي أثناء دخول السيد المدرس بناية المجلس استقبله مرتزقة رضا خان بهتافاتهم «الموت للمدرس» و«يعيش رضا خان»! وعند صعود المدرس الدرجات الأولى أمام المبنى، التفت إلى الناس الواقفين وقل لهم بهدوء: يجب أن تهتفوا «يعيش المدرس»، فأحدث بقوة كلامه وهيبته حالة جعلت الجميع يهتفون «يعيش المدرس»، وبعد ذلك توجه

إلى هؤلاء ثانية، وقال: «الآن اهتفوا الموت لرضا خان»، وهنا أصبح الحاضرون أكثر شجاعة فهتفوا بموت عدوه!، وبعد وصول المدرس إلى الشرفة التي كان فيها رضا خان واقفاً يشاهد الواقعة، التفت إلى المتواجدين وصاح بهم: «قولوا الموت لرضا خان مائة مرة»، و«يعيش المدرس مائة مرة»، فهاج الناس لشجاعته وأخذوا يهتفون بذلك، فانزعج رضا خان بشدة وأراد الوقيعة بالسيد المدرس، إلا أن عدداً من أعضاء المجلس تدخلوا لصالح المدرس وحالوا دون ذلك.

وكان آية الله السيد حسن المدرس لا يرغب في التوسط والتوسل لدى الآخرين، فلما كان الأخير في مجلس الشورى الوطني كان يأتيه أحد الأشخاص مراراً وتكراراً، ويصر عليه أن يتوسط بينه وبين وزير الداخلية ليمنحه منصب رئاسة بلدية إحدى المدن الإيرانية، وقد ألح الرجل في إصراره، حتى أخذ السيد حسن المدرس ورقة كَتَب عليها ما يأتي: «إلى حضرة وزير الداخلية... إن حامل الرسالة من المزاحمين لي، وهو ممن يبحث عن منصب، فاسند اليه مسؤولية إحدى قمم الجبال ومنعطفاتها».

ومن آثار السيد حسن المدرس من المؤلفات ما يأتي:

* تعليقه على كفاية الاصول لأخو ند خراساني.
* الرسائل الفقهية.
* رسائل في الترتيب في علم أصول الفقه.
* رسائل في الشروط المتأخرة في الأصول.
* رسائل في العقود والإيقاعات.
* رسائل في اللزوم وعدم لزوم القبض في الموقوفات.
* كتاب حجيه الظن في الاصول.
* شرح رسائل الشيخ مرتضى الأنصاري.
* شرح رسائل العلامة شيخ مرتضى ريزى.

* حاشية على كتاب النكاح للشيخ محمد رضا نجفي مسجد شاهي.
* دورة تقريرات الاصول للميرزا الشيرازي.
* رسائل في شرط الإمام والمأموم.
* كتاب في باب الاستصحاب في علم الاصول.
* كتاب أحوال الظن في أصول الدين.
* شرح روان على نهج البلاغة.
* أصول التشكيلات العدلية (همكاري).
* حياة «خودنوشت» كه براي روزنامة اطلاعات فر ستاده است.

مسعود، محمد

في عهد محمد رضا شاه، ولاسيما بعد انقلاب ١٩ آب ١٩٥٣م انتفض كثير من الأحرار ضد الظلم والجور والديكتاتورية المطلقة للشاه، أما أن أُخمدت أصواتهم عن طريق الاغتيال، أو أنهم قتلوا على أثر التعذيب، لكي تذهب جذور احتجاجهم أدراج الرياح، وكان من بين الذين اغتيلوا على أيدي ذلك النظام من أجل إخماد أصواتهم الداعية للحق، عدد من الصحفيين الثوريين والمضحين.

لدينا العديد من الصحفيين الذين ذهبوا ضحية للنظام الاستبدادي البهلوي، ومن أبرزهم ميرزاده عشقي، الكاتب والشاعر الثوري ومدير صحيفة «القرن العشرين» الذي اغتيل بأمر من رضا خان عام ١٩٢٥م، وعلى يد أحد المكلفين من لدن مدير الشرطة، وفرخي يزدي الذي كان مديراً لصحيفة «طوفان»، وشاعراً ثورياً بارزاً بعد أن عارض من خلال صحيفته وبشدة سردار سبه(رضا خان) منذ بداية توليه لرئاسة الوزراء، والقي به في السجن بعد تولي رضا شاه العرش، وقتل داخل السجن على يد الطبيب الخاص للشاه بواسطة

حقنة هواء، ولكن الصحف المؤيدة للشاه عَدَّت وفاته طبيعية، وأما الصحفي الثالث فهو محمد مسعود، مدير صحيفة «مرد أمروز- الإنسان المعاصر»، الذي قتل اثر إصابته باطلاقات نارية أمام مطبعته، وكان الدكتور حسين فاطمي، مدير صحيفة «باختر أمروز» هو الصحفي الرابع الذي اعدم بأمر من محمد رضا شاه بعد (١٢)عاماً من العمل الصحفي ومحاربة الفساد والسرقات التي كان يقوم بها النظام البهلوي، وفق مشهد مفبرك، وكان كريم بور شيرازي آخر صحفي جرى اغتياله من لدن عملاء الشاه، لتشخيصه حالات الفساد والفقر في المجتمع بشكل واضح.

كان محمد مسعود من بين الصحفيين الإيرانيين الذين استخدموا اسماً مستعاراً هو «م- دهاتي» لإصداره أعمالاً أدبية واجتماعية، وجرى الإعداد لسفره إلى أوربا لغرض الدراسة في قسم الإعلام، وعاد إلى إيران في المدة الأخيرة لعهد رضا شاه، ووجد أن الظروف لم تعد مهيأة لإصدار صحيفة في طهران آنذاك، ولكنه أصدر العدد الأول من صحيفة «مرد أمروز» بتاريخ ٢٩ مرداد ١٣٢١هـ.ش/ ٢٠ آب ١٩٤٢م في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية وبعد خلع ونفي رضا شاه إلى جزيرة موريس ومن ثم إلى جنوب أفريقيا، وفي أثناء السنوات الست التي مضت على إصدار الصحيفة، تم توقف إصدارها لعدة مرات من لدن الحاكم العسكري ورئيس الحكومة الإيرانية، بل وحتى مديرها محمد مسعود زج به في السجن لعدة مرات.

بالنظر لأن محمد مسعود نشأ من رَحِم المحرومين في المجتمع الإيراني وكان على إطلاع تام بقضايا ومشاكل المجتمع ويعرف جيداً مصدر الآلام التي يعاني منها الشعب، لذا عزم على كشف مسببات تلك الآلام وبقوة، إذ أنه كان ينتقد بشدة ناهبي الثروات والساسة الذين يتخذون الكذب وسيلة للتعامل مع المجتمع ورجال الحكم الفاسدين بقلمه من خلال (١٢٨) عدداً من أعداد الصحيفة التي كان يصدرها.

لقد ناضل محمد مسعود وقاتل كثيراً في عدة جبهات بسبب وطنيته

ونفسيته المتحررة، ولاحظ في السنوات الأخيرة من كفاحه الصحفي أنه لا يتمكن من التصدي للحكومة الفاسدة والناهبة للثروات بمفرده، ولذا فقد أدرك عدم جدوى كفاحه الفردي في ربيع ١٩٤٧م، وقرر آنذاك وضع الأساس لحزب ثوري لمواصلة الكفاح، وتمكن من ضم مجموعة من الوطنيين في تنظيم سياسي، وكان قراره في بادئ الأمر هو تأسيس تنظيم يحمل اسم «المقاومة السلبية» لغرض بدء الكفاح ضد النظام الاستبدادي البهلوي.

لم يمض شهر واحد على تسمية هذا التنظيم حتى تغير اسمه إلى تنظيم «المقاومة الوطنية» بناءً على توصية من الوطنيين وأصدقاء مسعود، ونظراً لأن هذا التنظيم كان شبه سري، فلم يكن أحد يعرف أسماء أعضائه سوى محمد مسعود وعدد قليل جداً من أصدقائه المقربين له، وبطبيعة الحال إن السبب في ذلك يعود إلى أن عناصر الأمن والحاكم العسكري كانوا يتجولون حول مكتب الصحيفة ويراقبون الأفراد الذين يترددون على المكتب، ويقومون كذلك بخلق الكثير من المضايقات والعراقيل للمراجعين أيضاً، وكان هناك احتمال أن يعتقلوهم جميعاً وينهار التنظيم في أية لحظة.

ولكن في الوقت نفسه أعلنت المقاومة السلبية عن كيانها بشكل غير مباشر في آب ١٩٤٧م في صحيفة «مراد أمروز» من خلال مخاطبة أزلام النظام البهلوي بلغة الدفاع عن حقوق الشعب مؤكدةً أن هؤلاء مهما حشدوا من اللصوص والانتهازيين والخونة المحترفين حول بعضهم البعض وقالوا بأنهم وزراء أو نواب في البرلمان، وإنهم لديهم الصلاحيات الكافية والحق في حكم الشعب والتصرف بثرواته، ولكن بالمقابل إن لسان الشعب الجريح يقول: «**إننا لا نعترف بحكومتكم ولن نضع أموالنا وأنفسنا تحت تصرفكم، وفي الحقيقة أن هدفنا الأساسي من تأسيس هذا التنظيم هو الكفاح ضد التابعين للأجانب وضد طمس حقوق الناس والتعيين اللا مشروع للمسؤولين ومحاربة الإسراف والتبذير ونهب بيت المال من لدن السلطة الحاكمة الفاسدة**»، علماً أنأهداف التنظيم نُشرت في صحيفة «مراد أمروز» في عددها

(١٢٣) الصادر في السادس والعشرين من أيلول ١٩٤٧م، أي بعد اغتيال محمد مسعود بمدة لم تعد بالقليلة، وكما يلي:

١- تشكيل محاكم وطنية للنظر في جرائم المعتدين على الحقوق الاجتماعية وخونة البلاد.

٢- تأمين الحد الأدنى من الطعام والملابس والسكن والصحة والثقافة والتعليم المجاني.

٣- تطهير الدوائر الحكومية من الموظفين الفائضين ومعاقبة الأفراد غير الملتزمين.

٤- تأمين العدالة والحرية الفردية والجماعية عن طريق محاربة العملاء الذين يقفون بوجه هذين الأمرين.

٥- الوقوف بقوة ضد السرقات والرشاوى.

٦- الكفاح ضد أي إجراء من قبل أي شخص أو مسؤول وقطع العلاقات كافة مع الحكومات غير المشروعة.

٧- عدم الاعتراف بقوانين السلطة التشريعية طالما يكون انتخاب النواب وتشكيل البرلمان بشكل غير قانوني.

عزم محمد مسعود على جعل هذا التنظيم مركز استقطاب للأحزاب الوطنية والقومية في بلاده وغيرها من البلدان الأخرى لكي يوفر الأرضية لإنقاذ تلك الدول من الفساد والاضطرابات والتمرد، وواصل محمد مسعود كفاحه بشكل سري بسبب نضاله المرير ضد حكومة أحمد قوام السلطنة، ومع ذلك فأنه كان يضاعف من منشوراته شديدة اللهجة ضد حكومة قوام السلطنة في أوقات الليل، إذ كانت توزع من قبل أعضاء تنظيم المقاومة الوطنية في ساعات الفجر الأولى، وكان من نتائج كفاحه هذا أن امتدت له يد النظام البهلوي الغادر لتغتاله أمام مطبعته بعد إصابته باطلاقات في الخامس عشر من شباط ١٩٤٧م، ومن الجدير بالذكر أن محمد مسعود كان من بين المحبين

للدكتور محمد مصدق، وكان يذكر النشاطات السياسية لمصدق بشكل حَسِن، سواء تلك النشاطات التي جرت في البرلمان أو في خارج البرلمان.

مشار المُلك، حسن

ولِدَ حسن مشار المُلك عام ١٨٦٤م، وهو نجل الحاج علي أكبر خان معتمد الوزارة، الذي خدم لمدة طويلة في جهاز ميرزا سعيد خان أنصاري مؤتمن المُلك، وزير الخارجية في عهد ناصر الدين شاه القاجاري، وأمضى كذلك مدة في خدمة ميرزا جواد سعد الدولة، ثم أصبح بعد ذلك أحد موظفي وزارة الداخلية، وتدرج في السُلَّم الوظيفي تدريجياً.

تولى حسن مشار المُلك رئاسة دائرة الحسابات والجوازات في وزارة الخارجية وبرز كثيراً خلال الثورة الدستورية، ففي الدورة الأولى لمجلس الشورى الوطني حصل على مقعد في المجلس ممثلاً عن الملاكين والأشراف في طهران، وعندما تولى وثوق الدولة منصب وزير المالية في الحكومة الخامسة لمستوفي الممالك، التي تشكلت في ١٧ آب ١٩١٥م عُيِّنَ حسن مشار المُلك نائباً لوثوق الدولة، وعُيِّنَ في صيف عام ١٩١٦ بمنصب وزير المالية، ووزير التجارة وكالة في الحكومة الأولى لوثوق الدولة، التي تشكلت في ٢٧ حزيران ١٩١٦م.

أُبرِمَ في عام ١٩١٦م اتفاقاً تحت عنوان متجر «تومانيانس» بين حسن مشار المُلك ووثوق الدولة، وتم على وفق هذا الاتفاق تأسيس شركة تتولى أمور تنظيم منتوج الترياق، بدءاً من تصديره حتى استهلاكه محلياً، ودرّت تلك الشركة خلال عدة سنوات أرباحاً طائلة للشركاء، في حين عُيِّنَ حسن مشار المُلك وزيراً للمالية في الحكومة الثانية لعين الدولة، التي تشكلت في تشرين الثاني ١٩١٧، وفي الحكومة السادسة لصمصام السلطنة بختياري، التي

تشكلت في أيار ١٩١٨، وكذلك في الحكومة الثانية لوثوق الدولة، التي تشكلت في ٦ آب ١٩١٨.

ولكن بسبب إبرام معاهدة «المساعدة البريطانية من أجل تقدم إيران ورفاهها» في ٩ آب ١٩١٩م، التي وضعت إيران تحت الحماية البريطانية، وعُرفت تلك الحكومة بـ«حكومة الاتفاق» عُيِّنَ اكبر ميرزا صارم الدولة، وزيراً للمالية بدلاً عنه، ولكن مشار المُلك عُيِّنَ في الحكومة نفسها وزيراً للدولة، وبعد الانقلاب المعروف بانقلاب حوت ١٩٢١م أصبح حسن مشار المُلك وزيراً لبلاط أحمد شاه القاجاري، وبعد سقوط حكومة سيد ضياء الدين طباطبائي، التي عرفت بـ (الحكومة السوداء) في أيار ١٩٢١م، رُشِحَ حسن مشار المُلك لتولي رئاسة الوزراء، لكنه لم يتولَّ هذا المنصب.

انتخب حسن مشار المُلك في عام ١٩٢١م نائباً في الدورة الرابعة لمجلس الشورى الوطني عن مدينة سيرجان، وتولى منصب وزير الخارجية في حكومتي رضا خان (١٩٢٣-١٩٢٥م)، وكذلك في الحكومة الأولى لمحمد علي فروغي ذكاء المُلك التي تشكلت بتاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٢٥م، وبعد أن تم اعتقال فيروز ميرزا نصرت الدولة، كانت وزارة المالية للسنوات ١٩٢٩- ١٩٣٠م تعمل بتوجيه من مخبر السلطنة، رئيس الوزراء، لمدة قصيرة، ومن ثم تسلمها حسن مشار المُلك.

بالنظر لإلغاء الامتياز النفطي البريطاني المعروف بامتياز «دارسي» عام ١٩٣٢م، بسبب عدم ارتياح الحكومة الإيرانية من عمليات شركة النفط الانكلو- إيرانية وقلة حصتها من العائدات النفطية، عُيِّنَ حسن تقي زاده وزيراً للمالية بدلاً من حسن مشار المُلك، في الوقت الذي نظمت فيه صيغة جديدة لمعاهدة بين بريطانيا وإيران، تضمنت (٢٧) مادة، جميعها كانت لصالح بريطانيا، وكانت مصالح إيران هي الأمر الوحيد الذي لم يؤخذ بالحسبان في هذه الصيغة، التي قدمت إلى مجلس الشورى الوطني بتاريخ ٢٨ أيار

١٩٣٣م، وكان الأمر الملفت للانتباه بهذا الصدد هو عدم معارضة المجلس على مثل هذه الاتفاقية، التي صادق عليها النواب بالإجماع دون أية معارضة.

يلاحظ أن حسن مشار المُلك تولى خلال سنوات عمره الخمسة والثمانين، منصب وزير المالية خمسة سنوات، ووزير الدولة لمرة واحدة، ووزير البلاط لمرة واحدة أيضاً، ووزيرا لخارجية لثلاث مرات.

سافر حسن مشار المُلك إلى أوربا في عام ١٩٣٧م، وظل في «مدينة مونت كارلو» الفرنسية حتى وفاته عام ١٩٤٨م، ودفن في إيران، إذ كان حسن مشار المُلك خلال حياته يُعَد واحداً من بين الأثرياء والملاكين من الدرجة الأولى في إيران.

ملك الشعراء، محمد تقي بهار

ولِدَ الأستاذ الكبير محمد تقي بهار في الثاني عشر من ربيع الأول ١٣٠٤هـ.ق/ التاسع من كانون الأول ١٨٨٦م[1] في مدينة مشهد المقدسة، وترجع أصول أُسرته إلى البرامكة، وكان والده الحاج ميرزا كاظم ملك الشعراء صبوري من الخطباء المعروفين في خراسان. دخل محمد تقي بهار مدرسة الكتاتيب وهو في سن الرابعة من عمره وتعلم المعارف القديمة ودرس أصول الأدب على يد والده الحاج ميرزا كاظم المشهور بـ«صبوري»، والأديب النيسابوري، كما درس الأوليات من العلوم العربية والفارسية في مسقط رأسه على يد أبيه أيضاً وبعض أدباء خراسان، وتعرف على النصوص الفارسية

(١) عند ولادة محمد تقي بهار لم تفرح به عائلته لأن جده كان قد أتى لهم بنبأ مشؤوم من عند أحد المنجمين قائلاً: «أن هذا الولد لن يكون ابناً صالحاً ولن تنفع معه التربية»، وهذه المقولة جعلت الأب والأم يعيشان حالة خوف من الطفل الجديد، وفي الحقيقة أن الأمر كان مخالفاً للنبوءة تماماً، إذ بدا الطفل دراسته منذ السنة الرابعة من عمره، فقرأ القرآن وبدأ يتعلم اللغة الفارسية، وحفظ الشاهنامة للفردوسي بعد ذلك، وهنا صدق القول: «كذب المنجمون وإن صدقوا».

المهمة مثل الشاهنامة، وأن أول قصيدة نظمها تعود للعام **١٨٩٣**م عندما كان عمره سبعة أعوام فقط، وحسبما يذكر محمد تقي بهار مسترجعاً ذكريات تلك الأعوام قائلاً: «**كنت في سن السابعة أقرأ الشاهنامة عند والدي في أيام العطلة، وكان والدي يوضح لي معانيها الصعبة، وقد ساعدني هذا الكتاب كثيراً في صقل قريحتي في الفارسية ولغتها وتاريخها، حيث لن أنسى مطلقاً الفوائد التي اكتسبتها من هذا السبيل بعد ذلك**».

كان محمد تقي بهار أبرز من نظم الشعر بالفارسية خلال القرون الأخيرة من تاريخ الأدب الفارسي، فهو ليس شاعراً مفوهاً ذا فكر شامخ حسب، بل هو أيضاً كاتب كبير وأستاذ قدير وصحفي مبتكر وخلاق. بدأ نشاطه الأدبي المثمر منذ نعومة أظفاره واستمر مكافحاً في هذا الاتجاه ما يقارب نصف قرن من الزمن، وكان نشاطه خلال السنوات الطويلة حافلاً بعطاء أدبي غزير، إذ طبعت له(٢١) مقالة علمية وادبية قبل حصوله على شهادة جامعية، ويُعد ركناً من الأركان الأساسية التي ساهمت في تطوير الشعر والنثر الفارسيين من الناحيتين الشكلية والمضمونية خلال العصر الحديث، ويمكن تلخيص تأثيره في الشعر الفارسي المعاصر بما يلي:

١- استخدامه لغة الشعراء والأدباء الفرس القدامى في شعره ونثره في أحسن وأكمل وجه، لذلك عُدَّ من أشهر شعراء عصر العودة والالتفات إلى أدب القدماء.

٢- استفادته من اللغة الفارسية المتداولة ومفرداتها وتعبيراتها ومصطلحاتها لتكتمل اللغة الأدبية القديمة وتوظيف هذه اللغة لتصبح قادرة على تلبية المتطلبات اليومية.

٣- لم يتقيد بالحدود الضيقة لموضوعات الشعر القديم، وجعل من الشعر وسيلة مفيدة لتباين مقاصده المتنوعة وموضوعاته الجديدة المبتكرة.

٤- صياغته للتراكيب الجديدة من خلال إلمامه الواسع باللغة الفارسية

واطلاعه على آدابها في مرحلة ما قبل الإسلام، ثم إحيائه مفردات اللهجات الفارسية القديمة.

استهل مسيرته العلمية بالدراسات الأدبية، وبدأ رحلته مع الشعر في الرابعة عشر من عمره، وقبل أن يبلغ العشرين ربيعاً كانت قدرة تطلعاته وأعماله مثار إعجاب أساتذة اللغة الفارسية في عصره، مما جعله يحظى بلقب ملك شعراء الروضة الرضوية المقدسة خلفاً لوالده(١).

تأثر بالأفكار الدستورية مع مطلع عام ١٩٠٠م، وفي عام ١٩٠٣م انضم محمد تقي بهار إلى صفوف أحرار حركة النهضة الدستورية وزاول النشاط السياسي، ونظم في خضم نشاطه السياسي قصيدة «مرآة العبرة»، ودخل معترك الحياة السياسية والاجتماعية عندما كان في العشرين من عمره، والتحق بصفوف الثوار حين اندلاع الثورة الدستورية (١٩٠٥-١٩١١)، فانصرف إلى نشر المقالات الانتقادية والأشعار السياسية المتطرفة، واشترك في المنتديات والجمعيات السياسية والأدبية التي كانت تعقد في مشهد آنذاك.

كانت الصفة الغالبة على شعره ونثره الانتقاد اللاذع للأوضاع السائدة والاستنهاض لهمم الطبقة المثقفة وإثارة الرأي العام وتأييد الأحرار في نضالهم ثم انخرط في سلك الأحزاب السياسية ونفذ إلى أعماقها، إذ انضم في عام ١٩٠٩م إلى الحزب الديمقراطي في خراسان، وأسس في العام نفسه صحيفة سميت باسم «نوبهار- الربيع الجديد» في مدينة مشهد، وجعلها الناطقة باسم الحزب، ولكن مع ذلك فإن اصدارها لم يستمر طويلاً، نتيجة للقرار

---

(١) كان الحاج ميرزا كاظم، والد محمد تقي بهار، ملك شعراء الروضة الرضوية العلوية في مدينة مشهد المقدسة، ومنح هذا اللقب إلى ابنه بعد وفاته، إذ حافظ عليه بما وهب من كفاءة وعبقرية، ويذكر أيضاً أن محمد تقي بهار عندما توفي والده في عام ١٩٠٣م نظم قصيدة وبعثها إلى طهران، ونتيجة لاعجاب مظفر الدين شاه بتلك القصيدة، أصدر الأخير أمراً خاصاً باطلاق لقب «ملك الشعراء» على محمد تقي بهار، وحصل على هذا اللقب وهو في سن الثامنة عشرة من عمره، هذا اللقب الذي كان يتوقع أن يكون من نصيب أديب الممالك الفراهاني.

الذي أصدرته الحكومة الإيرانيةعام ١٩١١م، الذي لم يؤدي إلى إغلاق الصحيفة حسب، بل شمل نشاطات محمد تقي بهار السياسية الحزبية أيضاً، مما أدى إلى ابعاده إلى طهران، إلا أنه عاد إلى مشهد بعد ثمانية أشهر واستأنف اصدار صحيفته «نوبهار» في مرحلتها الثانية، فضلاً عن اصداره لصحيفة «تازه بهار - الربيع الطازج»، وقد أصبحت هاتان الصحيفتان المرآة العاكسة لآرائه ونظرياته، وثابر على اصدارهما سنوات في هذه المدينة المقدسة.

انتخب عشية الحرب العالمية الأولى نائبا في مجلس الشورى الوطني لدورته الثالثة ممثلاً عن محافظة خراسان، فانتقل بحكم الضرورة إلى طهران ونقل صحيفته «نوبهار» معه أيضاً واستأنف اصدارها هناك، فضلاً عن أنه عمل محرراً في صحف أخرى كانت تصدر في العاصمة طهران، وصار هناك من رجال السياسة المعروفين في إيران، إلا أنه واجه كثيراً من المشكلات أدت إلى نفيه في عام ١٩١٤م إلى مدينة بجنورد، وبعد عودته إلى طهران أسس رابطة «دانشكدة - الكلية» الأدبية، وفي حزيران ١٩١٦م واصل اصدار صحيفة «نوبهار»، وفي عام ١٩١٧م أصدر العدد الأول من مجلة «دانشكدة» العلمية والأدبية، وكانت ذات أثر عميق في الأدب والنقد وانتهجت اسلوب التجدد المعتدل في الأدب، وتسعى في الوقت نفسه لتعريف القراء بالأدب الأوربي.

إلى جانب تلك الأنشطة تولى إدارة صحيفة «إيران»، ولكنه تخلى عنها سريعاً، وكان في بعض الأحيان يدير سبع مجلات في الوقت نفسه، وقضى معظم ما تبقى من حياته في تدريس الأدب في المدارس والمعاهد الأدبية العليا وتحقيق وتصحيح المخطوطات وتأليف الكتب، كما اسند إليه منصب وزارة الثقافة خلال تلك المدة، في حين صدرت له عدة دواوين شعرية طبعت في مجلدين تضمنت مختلف الأوزان الشعرية.

تمكن محمد تقي بهار من الوصول مرة أخرى إلى مجلس الشورى الوطني لدورته الخامسة عام ١٩٢٣م، واتفق مع النائب السيد حسن المدرس على

التصدي ومعارضة سلطات رضا خان، رئيس الوزراء وقائد الجيش، غير القانونية، ولهذا تعرض إلى محاولة إغتيال دبرتها عناصر سرية تابعة لرضا خان، وفي عام ١٩٢٦م أُعيد ترشيحه لمجلس الشورى الوطني في دورته السادسة ممثلاً عن طهران، وبعد عامين (١٩٢٨م) مارس التدريس في دار المعلمين العليا، وفي عام ١٩٢٩م اعتُقل من لدن شرطة رضا شاه وسجن لمدة عام، ومن ثم نُفيَّ إلى مدينة أصفهان في العام التالي، وألف في أثناء مدة النفي كتاب «أحوال فردوسي» وحوّل رسالة «موعظة آذر ماراسبندان» إلى شعر، وبادر أيضاً إلى ترجمة «ذكرى زريران».

وبعد عودته إلى طهران عام ١٩٣١م شارك في ملتقى ألفية الفردوسي، وفي الوقت نفسه زاول التدريس في المعهد العالي، ومنذ ذلك التاريخ ابتعد عن السياسة وتوفرت له الفرصة الكافية لتصحيح عدد من النصوص الأدبية والتاريخية باسلوب علمي، وقام بتصحيح وتحقيق كتابين تاريخيين هما: تاريخ سيستان عام ١٩٣٢م، ومجمل التواريخ والقصص عام ١٩٣٦م، اللذان يُعدان نماذج رائعة من سجله الأدبي الثري، كما زاول محمد تقي بهار التدريس منذ عام ١٩٣٧م في مرحلة الدكتوراه للأدب الفارسي في كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة طهران، أما مؤلفاته فأهمها كتاب «تاريخ تطور النثر الفارسي» في ثلاثة مجلدات، فضلاً عن المقالات السياسية الأدبية والبحثية المتناثرة في الجرائد والمجلات الأدبية الإيرانية في عدة مجلدات.

ولم يقتصر الأمر بالنسبة له على هذه المجالات حسب، بل كانت له أيضاً كتابات في مجال التاريخ، منها كتابه المشهور والموسوم «تاريخ الأحزاب السياسية» الذي صدر بجزأين في عام ١٩٤٤م، الذي يتناول تاسيس الأحزاب السياسية الإيرانية وأحداث الحرب العالمية الأولى وسقوط العائلة القاجارية، وفي عام ١٩٤٥م تم انتخابه رئيساً للمؤتمر الأول للكُتاب الإيرانيين.

انضم محمد تقي بهار إلى صفوف «الحزب الديمقراطي الإيراني» الذي أسسه أحمد قوام السلطنة في أواسط عام ١٩٤٦، وأصبح محمد تقي بهار من

أبرز قادته خلال حقبة حكم أحزاب الدولة ١٩٤٧-١٩٤٨، وكان محمد تقي بهار قد تزوج مرتين في حياته، الأولى في بداية شبابه من زوجة صغيرة ومحبة له، إلا أنها توفيت بعد مدة قصيرة بسبب المرض التي كانت تعاني منه كثيراً، وكان بهار معها في آخر جلسة حزينة يقص عليها بعض القصص كي ينسيها الألم ولو قليلاً، وبدون أن يعلم نام على تلك الحالة، وعندما استيقظ وجدها قد فارقت الحياة بابتسامة ذابلة متوسدة حجره.

أما الزوجة الثانية فلم تكن أقل حباً واخلاصاً له، إذ وقفت معه في كل المحن، وباعت من ممتلكاتها الكثير كي ترسله إلى سويسرا للعلاج من مرضه عام ١٩٤٦م، وظل هناك عاماً كاملاً في مصح بقرية «لزن» الجبلية، ومن ثم عاد إلى إيران، وكانت آخر قصائده قصيدة تحت عنوان «جغد جنك- بوم الحرب» وهي من آخر ما كتب بالفارسية من روائع القصائد في عام ١٩٥٠م، ولم يمهله المرض طويلاً، إذ توفيَّ في الساعة الثامنة من صباح يوم ٢٠ نيسان ١٩٥١م في منزله، وفي اليوم التالي تم تشييع جثمانه ودفن في مقبرة ظهير الدولة بمنطقة شميران شمال طهران.

يَعِد الإيرانيون محمد تقي بهار ملك الشعراء من أبرز شعرائهم في القرون الأخيرة، بوصفه جمع إلى فصاحة الأقدمين مرونة الإفادة من صور المحدثين وتعبيراتهم، في سبيل حيوية التصوير وغنى اللغة بما تحتاج اليه من عبارات ومفردات جديدة في الحديث وشؤون الحياة، وقد جدد في الموضوعات كما جدد في الصور، فعالج تجارب فلسفية واجتماعية وسياسية، وجمع إلى سعة إطلاعه على الأدب الإيراني، تبحراً في معرفة الأدب العربي ولغته قبل الإسلام وبعده، ويدل نتاجه الأدبي وبحوثه أنه كان على علم كذلك باللغة البهلوية القديمة، إلى جانب ماله من ثقافة غربية، وكانت تجاربه الأليمة الاجتماعية والسياسية موضوع أشعاره، فقد صوّر في كثير من قصائده كفاحه السياسي والحزبي الذي لقي بسببه صنوف العذاب والتشرد والسجن والمنفى.

حياة محمد تقي بهار الأدبية كانت غنية جداً، فله ديوان شعر كبير بقصائد

رائعة مختلفة القوة حسب الترتيب الزمني نُشر في طهران عام ١٣٣٥هـ.ش / ١٩٥٦م الجزء الأول منه وفي السنة التالية نُشر الجزء الثاني، وقام شقيقه محمد ملك زاده بنشر سيرته في مقدمة الجزء الأول من ديوانه، كما قام محمد تقي بهار نفسه بالتطرق لمعظم وقائع حياته والانجازات التي قام بها من خلال مذكراته اليومية، ومن خلال مقال تحت عنوان «قلب شاعر» الذي تصدر مقدمة الجزء الثاني من ديوانه، وبشكل عام فإن شعره على الطريقة إوالمدرسة القديمة، ولكن بمحتوى جديد مع وجود العديد من القصائد على الطريقة الحديثة، ولديه أيضاً بعض القصائد للأطفال تُدرّس في المناهج الفارسية، ونجد شعر الوعظ والأخلاق والحكم متوافر في شعره بكثرة، وربما هذا يُعزى إلى نشوئه في عائلة متدينة محافظة، ومن أروع أشعاره قصيدته الأليمة المسماة «وعد الأم» التي تحكي حالة أم قبل إعدام ولدها، وعلى الرغم من حالة الألم التي تعاني منها أشعاره، إلا أنها امتازت بالتفاؤل والأمل، ومن أروع قصائده رسالة رستم، التي يتابع فيها قصة رستم للفردوسي ولكنه يعكس الأحوال الاجتماعية المعاصرة في ملحمة اسطورية، ويبدو أن محمد تقي بهار كان معجباً ومتأثراً بالحمام، فقد كان يملك المئات منها، ومما قاله بخصوصها:

«اقفزي من على الشرفة..... وتساقطي حولي كالثلج»

لم تكن أشعاره بعيدة عن الدين، فالشعر الديني حاضر عنده كثيراً في مدح الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) وأهل بيته الأطهار، ويشيد بالتراث والأدب الشرقي ويحذر في الوقت نفسه من الإنجراف خلف الغرب، ولكن مع ذلك فإن محمد تقي بهار عاش حياة سياسية مريرة شاهد فيها أصناف عنيفة من المعاناة وقتل أصحابه لدرجة أن المخالفين له قتلوا أحد أصدقائه وقطعوا رأسه علانية في أسواق طهران لشبهه الكبير بالشاعر محمد تقي بهار.

ميــرزاده عشقي، سيد محمد رضـا

ولِدَ سيد محمد رضا ميرزاده عشقي بن سيد أبي القاسم كردستان في الثاني عشر من جمادي الثاني ١٣١٢هـ.ق/ ١٨٩٤م في مدينة همدان الإيرانية. درس في سنوات طفولته التعليم القرآني على أيدي الملالي، علماً أنه سافر في الخامسة من عمره إلى أصفهان، ولكنه لم يبق طويلاً هناك، بل عاد إلى طهران سريعاً، واتجه منذ سن السابعة من عمره وما بعد ذلك إلى دراسة اللغة الفارسية الفصحى واللغة الفرنسية في معهدي الفت وآليانس، وقبل أن ينهي دراسته ويتمكن من استلام الشهادة الدراسية من مدرسة آليانس، عمل مترجماً في متجر لأحد التجار الفرنسيين، وتمكن من تعلم اللغة الفرنسية جيداً والتحدث بها بسهولة خلال مدة قصيرة جداً.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى أيد ميرزاده عشقي الدولة العثمانية وألمانيا، وفي السابعة عشر من عمره سافر إلى العاصمة التركية اسطنبول مع مجموعة من المهاجرين الإيرانيين، وبما أنه مكث هناك لعدة سنوات، لذلك حضر مستمعاً في شعبة العلوم الاجتماعية والفلسفة في دار الفنون بالباب العالي في الدولة العثمانية، وكتب في اسطنبول منظومته المشهورة «قيام سادة إيران» التي ترجمت تأثره بما شاهده من خراب وتدمير عندما عبر من بغداد والموصل باتجاه اسطنبول بسبب الحرب، وكان سيد محمد رضا ميرزاده عشقي قد سافر قبل ذلك إلى بيجار وكردستان برفقة الألمان.

قام ميرزاده عشقي بكتابة أوبريت «نهضة إيران» عندما كان في مدينة اسطنبول أيضاً، وكانت هذه المنظومة تعبر في الحقيقة عن مشاعره الوطنية، وفي عام ١٣٣٣هـ.ق/ ١٩١٤م، أي في الحادية والعشرين من عمره كتب «رسالة عشقي» في همدان، ونظم «رسالة نوروزي نامه - الرسالة النوروزية» في اسطنبول في عام ١٣٣٦هـ.ق/ ١٩١٧م وقام بنشرها هناك، وبعد عدة سنوات من إقامته في اسطنبول عاد إلى إيران، وذهب إلى همدان ومن ثم اتجه إلى طهران وسكن فيها حتى نهاية حياته، وأخذ في سنواته الأخيرة ينشر

بين الحين والآخر أشعاراً ومقالات في الصحف والمجلات تميزت بطابعها الوطني والاجتماعي، وأسس لحقبة من الزمن صحيفة «القرن العشرين» وأصدرها في أربع صفحات من القطع الكبير، وكان امتيازها يعود له، وتمكن من خلالها نشر أفكاره، ولكن بسبب معاناته والمضايقات والضغوط التي تعرض لها لم يستمر عمر صحيفته طويلاً شأنها شأن عمره، إذ توقفت عن الصدور بعد (١٧) عدداً.

كان سيد محمد رضا ميرزاده عشقي يتمتع بأخلاق حميدة ورفيعة وصفات حسنة، ولم يهتم كثيراً بالماديات، وفي الوقت نفسه كان متعصباً وبشدة لوطنه ولم تكن لديه زوجة أو أبناء وكان يدبر معيشته بمساعدة من والده وأسرته والأفراد الداعين إلى التحرر، وبشأن شهامة هذا الشاعر الجريء يكفي بأن نذكر أنه كان يهاجم رجال السياسة ومسؤولي الحكم والسلطة آنذاك بلا هوادة، وقد سُجن لمدة من الزمن بسبب حملاته وانتقاداته الشديدة لوثوق الدولة، واضع أُسس الاتفاقية البريطانية - الإيرانية لعام ١٩١٩م، وفي الحكومة الأخيرة لحسن بيرنيا مشير الدولة التي تشكلت في حزيران ١٩٢٣م اختير ميرزاده عشقي من لدن وزير الداخلية لتولي منصب مدير بلدية أصفهان، ولكنه لم يوافق على ذلك.

وبعد وصول رضا خان إلى رئاسة الوزراء في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣م واجه ميرزاده عشقي كثيراً من الضغوط والمعاناة، وقضى عمره القصير في كتابة الشعر والمقالات انتصاراً لمجتمعه الذي كان غارقاً في الظلم والاستبداد، وداعياً إلى الحرية والاستقلال، وأنه كان معروفاً بدفاعه عن المرأة الإيرانية، وطالب بتحريرها من قيود وتقاليد التخلف والأمية، وكتب في ذلك مسرحيته «الكفن الأسود»، وسعى للمطالبة بالحرية والجمهورية.

أحس سيد محمد رضا ميرزاده عشقي بالخطر منذ وقت مبكر، وكان يرى كوابيساً مفزعة في منامه، إذ رأى ذات مرة أنه مسجون في غرفة في دائرة الشرطة وأن هناك تراباً ينهال فجأة من سقف الغرفة وبكميات كبيرة ويدفنه

تحته، عالماً أن ميرزاده عشقي كان متأثراً جداً بالأوضاع السيئة التي رافقته إلى الحد الذي كان فيه يتمنى غالباً الموت في أشعاره، وبالنظر لطبيعة الشاعر ميرزاده عشقي التي كانت مفعمة بالمشاعر الجياشة فأنه كان غالباً ما يتجه إلى نظم الأشعار الوطنية.

ونظراً لأفكاره وانطباعاته الثورية فقد كان يتحدث دوماً حول الدم وإراقته حتى أنه أطلق على إحدى مقالاته تسمية «عيد الدم»، بسبب تأثره بحالة الغليان الشعبي التي رافقت أحداث الثورة الدستورية ١٩٠٥- ١٩١١م، واضطراره إلى تبني الأفكار الثورية الدموية، وهكذا عُرف عنه بمواجهته الدائمة للاستبداد، لذلك عارض المعاهدة البريطانية الإيرانية المنعقدة في ٩ آب ١٩١٩م، الأمر الذي عرضه للسجن والتعذيب، وبما أن عشقي كان صريحاً وجريئاً بشكل غير اعتيادي فأنه سرعان ما نال اهتمام أهالي طهران.

بعد التظاهرات التي خرجت في طهران تأييداً للأفكار الجمهورية وخروج مظاهرات أخرى مضادة لها، ووقوع العديد من الحوادث المؤسفة، عارض ميرزاده عشقي الجمهورية على الرغم من أنه كان مؤيداً أساساً للنظام الجمهوري، وجاءت معارضته هنا للجمهورية التي أراد تشكيلها سردار سبه (رضا خان) ومؤيدوه، وليس للنظام الجمهوري الذي يؤيده قلباً وقالباً، لذلك عارض خلال الدورة الرابعة لمجلس الشورى الوطني الأغلبية في المجلس الذين كانوا يؤيدون الجمهورية بشدة، ومع أنه عارض سيد حسن مدرس في الدورة نفسها، إلا أنه تقرب اليه ولمؤيديه في الدورة الخامسة للمجلس بشكل كبير وعارض معارضيهم بشدة.

وعندما بدأت الأفكار الجمهورية تنتشر على الساحة الإيرانية وتدعو إلى تغيير النظام القاجاري برمته أصدر ميرزاده عشقي مجدداً صحيفة «القرن العشرين» في (٨) صفحات من القطع الصغير، ولكن لم يصدر منها سوى عدد واحد، إذ أُغلقت صحيفته نتيجة معارضته للنظام الجمهوري، ولم يكتف رضا خان، رئيس الوزراء، بذلك حسب، بل أرسل عملاءه لإسكات صوت

ميرزاده عشقي نهائياً بعد أن دبر هؤلاء العملاء حادثة اغتياله في منزله الواقع في بوابة الحكومة في صباح يوم الثالث من تموز ١٩٢٥م، إذ أُصيب برصاصة أو رصاصتين في بطنه، وعلى الرغم من تمكن أحد أصدقائه نقله إلى مستشفى الشرطة القريب، إلا إن الشاعر ميرزاده عشقي توفي متأثراً بجراحه، ونقل جثمانه إلى مسجد سبهسالار بحضور الآلاف من المشيعين، ونقل في اليوم التالي إلى منطقة ابن بابوية ودفن هناك، وهو لا يزال في قمة الشباب ومستهل العطاء في سن الحادية والثلاثين من عمره، وصدق عندما قال «**لو تأخر عليَّ الموت لما تأخرت أنا في البحث عنه**» وبعد اغتيال ميرزاده عشقي نظم عدد من كبار السياسة والأدب أشعاراً في رثائه، وكان من بينهم بهار ملك الشعراء ورحيم زاده صفوي وفرخي يزدي ومحمد حسين شهريار، ويقول ميرزاده عشقي في إحدى قصائده:

وضعت التراب على رأسي من شدة الحسره..!

فإذا ذهب الوطن أي تراب أضع على رأسي؟

وعندما استبد به جنون الوطن صاح قائلاً: تعال أيها الساقي واشهد..

انني كلما سكرت نثرت وجودي.

أشرب الموت في سبيل وطني.

فحري بي أن أفتخر بهذا السكر.

كان سيد محمد رضا ميرزاده عشقي شاعراً متمكناً، إذ قدم للشعب الإيراني وشعوب العالم عصارة عمره من زهور الأدب وبراعم الوطنية نتيجة لما كان يتميز به من القريحة الشعرية، لذا وجد ميرزاده عشقي نفسه داخل منعطف حاسم في تاريخ الأدب الفارسي، فكان من الشعراء والأدباء الذين ارتبطت أسماؤهم بحداثة التجديد في الأدب الفارسي، نجح في إدخال اللغة الفرنسية إلى عالم الصحافة وجعلها مواكبة للحدث، وأكثر تحرراً من التراكيب والمفردات التقليدية الجامدة، وان ما تركه من آثار أدبية خلال

سنوات عمره القصيرة والمليئة بالمصاعب والمصائب يكفي للدلالة على إثبات عظمة شأنه. ويذكر أن ميرزا عشقي الذي كان كاتباً مسرحياً ماهراً أيضاً كتب ست مسرحيات هي:

١- مسرحية الكفن الأسود.

٢- مسرحية جمشيد الخائب.

٣- مثالية رجل عجوز قروي.

٤- مسرحية حلوى الفقراء.

٥- مسرحية نهضة إيران.

٦- مسرحية الطفل المتسول والجل المحسن، كما أن «رسالة نورور» كانت من بين الآثار التي خلدت ميرزا عشقي، إذ تناول فيها نوروز وعادات وتقليد الإيرانيين في نوروز.

ومما ذكره بهار ملك الشعراء بخصوص ميرزاده عشقي قائلاً: «**انني متأثر جداً وكنت مضطرباً من أوضاع هذا الزمن، لذا أترك بقية مشاعري إلى وقت آخر، فإن لم أتصل بعشقي فاني انتظره، وأتوقع بأن الطبيعة ستنتقم سريعاً لهذا الشاب المظلوم من المحرضين ضده**».

نصيري، أرتشبد (الفريق الأول) نعمت الله

ولِدَ نعمت الله نصيري عام ١٢٨٩هـ.ش / ١٩١٠م في مدينة سمنان، والتحق بالكلية العسكرية بعد إكماله الدراسة الابتدائية والثانوية، وتولى مناصب هامة بعد تخرجه من الكلية العسكرية وحصوله على رتبة ملازم، إذ تولى قيادة فصيل الرشاشات الثقيلة، وقيادة فصيل وسرية الكلية العسكرية، وآمر الفوج الثاني في كرمان، وآمر الفوج المستقل في سيرجان، وآمر فوج المشاة في الكلية العسكرية على التوالي، كما تولى نعمت الله نصيري في عام ١٩٥٠ قيادة فوج البهلوي للمشاة، ومن ثم عُيِّنَ آمراً للحرس الشاهنشاهي

وهو برتبة عقيد، وكُلِفَ بتاريخ ١٣ آب ١٩٥٣م عندما كان آمراً للحرس الملكي بإيصال أوامر الشاه القاضية بإقالة الدكتور محمد مصدق من رئاسة الوزراء، وتعيين اللواء فضل الله زاهدي رئيساً للوزراء بدله، إلى هذين الشخصين، ولهذا وصل نعمت الله نصيري طهران قادماً من رامسر، وسلم في بداية الأمر المرسوم الخاص بتعيين اللواء فضل الله زاهدي رئيساً للوزراء إلى الأخير، ومن ثم أبلغ الدكتور محمد مصدق يوم ١٦ آب ١٩٥٣م بالمرسوم القاضي بعزله عن رئاسة الوزراء، ولكنه وفي أثناء عودته من منزل الدكتور مصدق اعتُقل من لدن العميد رياحي، رئيس أركان الجيش، وتم إيداعه في السجن، وفي أثناء انقلاب ١٩آب١٩٥٣م تم احتلال السجن من لدن عناصر الانقلاب وأطلقوا سراح السجناء، وكان العقيد نعمت الله نصيري من بين من أطلق سراحهم، وقام هو بدوره في إطلاق سراح مراتب الحرس الشاهنشاهي الذين كانوا مودعين في سجن المخفر العسكري في شرق طهران، ثم شارك مع العسكريين الآخرين التابعين له في الهجوم على منزل الدكتور محمد مصدق واحتلاله، بعد انتقال الأخير منه إلى البيوت المجاورة.

لم تذهب الجهود التي بذلها نعمت الله نصيري في سبيل الشاه سدى، بل حصل الأخير على رتبة لواء عام ١٩٥٨م، وعُيِّنَ في عام ١٩٦٠م مديراً عاماً للشرطة، كما نال رتبة فريق في آب ١٩٦٢م، وأصبح حاكماً عسكرياً لطهران في عام ١٩٦٣م، وعُيِّنَ في أوائل عام ١٩٦٥م نائباً لرئيس الوزراء أمير عباس هويدا ومديراً لجهاز المخابرات (السافك)، ونال رتبة فريق أول في تشرين الأول ١٩٧١م، إلا إنه عُزل من قيادة جهاز المخابرات في صيف ١٩٧٨م، ثم عُيِّنَ سفيراً لإيران في الباكستان، وبعد وصوله إلى الباكستان بمدة قليلة تم استدعاؤه إلى طهران بتاريخ السابع من تشرين الثاني ١٩٧٨م، وتم اعتقاله بعد وصوله إليها، ومع إطلاق سراحه فيما بعد، إلا أنه اعتُقل مرة أخرى يوم الحادي عشر من شباط ١٩٧٩ بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران من لدن الجماهير الإيرانية الغاضبة، بسبب ممارساته القمعية، وبوصفه واحداً من

أبشع عناصر النظام البهلوي، ونال جزاؤه في ١٦ شباط ١٩٧٩م، إذ أعدم رمياً بالرصاص استناداً إلى قرار محكمة الثورة الإسلامية.

هدايت، عبد الله

«حياة حافلة بالسعادة وخمسة سنوات من المشقة والعذاب»

الأسباب الخفية من وراء الغضب من الفريق الأول هدايت ومحاكمته وسجنه:

كان الضباط الذين نالوا رتبة فريق أول هم الأسوأ عاقبة من بين الضباط في الجيش الشاهنشاهي الإيراني، وكانت رتبة «فريق» هي أعلى رتبة عسكرية في الجيش الشاهنشاهي، وعندما ازداد عدد أفراد الجيش أصبح من الضروري أن يحصل أحد الضباط على رتبة أعلى، وكانت النتيجة هي أن تمت خلال عام ١٩٥٥ أو ١٩٥٦م المصادقة على استحداث رتبة «فريق أول»، وأول من حصل على هذه الرتبة في الجيش الإيراني هو الفريق عبدالله هدايت، وبذلك عُيِّنَ قائداً عاماً للجيش الإيراني، ولم يقتصر الأمر على ذلك حسب، بل أن محمد رضا شاه عندما كان يسافر إلى خارج البلاد كان الفريق أول عبدالله هدايت يُخول بالقيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية، ومن الطبيعي جداً أن يؤدي ترفيع عبدالله هدايت إلى رتبة «فريق أول» إلى انزعاج الضباط الذين كانوا برتبة «فريق»، لاسيما وأنهم كانوا أقدم منه، ومن أجل أن لا تحصل ثرثرة حول الموضوع، قام الشاه بإحالة أغلبهم على التقاعد أو تعيينهم كسيناتورات (أعضاء في مجلس الشيوخ الإيراني).

كان الفريق أول عبدالله هدايت هو أول من حصل على هذه الرتبة، وحصل عليها بعده حجازي، ومن ثم آريانا، وحصل عليها بعد ذلك العديد من الضباط الآخرين ممن هم برتبة «فريق»، ومنهم تدين وشفق وخاتم وعظيمي وطوفانيان ونصيري وأويسي وأزهاري ومين باشيان وغيرهم، ولكن

في الحقيقة إن الضباط الأساسيين والبارزين في الجيش الإيراني آنذاك الذين كانوا برتبة «فريق أول» هم كل من عبدالله هدايت وحجازي وآريانا وتدين وخاتم، زوج شقيقة الشاه، وجم ونصيري وأويسي، إلا أن المصير الأكثر شؤماً كان قد أصاب أولاً الفريق الأول عبدالله هدايت.

ومن الجدير بالذكر أن رضا شاه عندما تم خلعه من العرش الإيراني وعزم على مغادرة إيران في أيلول ١٩٤١م وتنازل عن العرش لإبنه محمد رضا، استدعى حينها العميد عبدالله هدايت، وأحضر ابنه محمد رضا البالغ من العمر (٢١) عاماً، وقال لعبدالله هدايت: «**عبدالله خان إني أودع ابني هذا لديك وأوصيك به، فأنه شاب قليل التجربة والخبرة، وأن نظام الحكم يتعرض هذه الأيام لأزمة خطيرة، لذا فأنني ومن خلال الصفات الحسنة والمحبة التي أجدها فيك أريد منك إرشاده ومساعدته في الحالات كافة**»، ثم التفت لإبنه مخاطباً اياه قائلاً: «**أن عبدالله خان يُعدّ واحداً من أنزه وأكثر ضباط الجيش تعلماً ووطنية. أنه لا يريد شيئاً سوى الصلاح لك وللبلاد، فاسمع نصائحه وآراءه وعِدَّه أكبر مستشاريك من حيث المصداقية**».

وبهذا بدأ عبدالله هدايت تعاونه مع محمد رضا شاه وعَدَّ نفسه مُكلفاً بإرشاد الأخير وإسداء النصائح له، واعتاد عبدالله هدايت حتى عام ١٩٦٢م، عندما تم إقصاؤه عن نصيحة وإرشاد الشاه، الذي تقرر أن يلقب بـ«آريامهر» ويكون أكبر قائد عسكري، ولذلك فإن الأخير الذي تحول تدريجياً إلى ديكتاتور صغير في المنطقة وكان مغروراً بما فيه الكفاية ويعد أوامره بأنها وحي منزل، استاء كثيراً من قيام عبدالله هدايت بإسداء النصائح له، وكان يرغب بإقصاء كل من كان يعرف خلفية حياته منذ أن كان في العشرين من عمره ويعرفون سوابقه.

كان عبدالله هدايت أول الضحايا التي بدأبها الشاه، ففي **٢٦** كانون الثاني **١٩٦٣م** وفي أثناء تنفيذ برنامج «الثورة البيضاء» كان عبدالله هدايت معتقلاً في جمشيدية، وأن الملف الذي أُعدّ له اتسع بسرعة، في الوقت الذي كان فيه

بعيداً عن المنطق، إذ واجه أغلب رجال الحكم في تلك المرحلة مشاكل عديدة بعد أن كان هناك شعوراً بأن «الثورة البيضاء» هي خطة معدّة من الخارج وأنها ستلحق الضرر بالأسس الاقتصادية والزراعية والصناعية في البلاد، ولهذا السبب فإن الكثير من الساسة الكبار حاولوا بطرق شتى إفهام الشاه بأن «الثورة البيضاء» عبارة عن حفنة من النظريات غير العملية والمدمرة التي لا تتلاءم مع وضع وظروف إيران وأنها ستلحق به ضرراً لا يمكن التعويض عنه وبشكل خاص في مجالي الزراعة والصناعة، ولكن الشاه طرد من بلاطه كل شخص لم يقتنع بمشروع «الثورة البيضاء»، ومنهم على سبيل المثال حسين علاء وعبدالله انتظام والحاج قائممقام المُلك وغيرهم.

وفي الوقت نفسه كان الشاه منزعجاً من جهة أخرى من عبدالله هدايت الذي لازال يتعامل معه كشخص أكبر منه، وكان عبدالله هدايت الشخص الوحيد الذي يستطيع التكلم مع الشاه بكل شيء، فعلى سبيل المثال أن الشاه كان يقود سيارته الخاصة بسرعة جنونية من شارع عباس آباد (الشهيد بهشتي حالياً) ودخل إلى شارع بهلوي (ولي عصر حالياً) بسرعة استغربها الجميع، لذلك فإن عدم دقة الشاه وتهوره دفعت أفراد الاستخبارات الإيرانية إلى إبلاغ الفريق الأول عبدالله هدايت بالأمر، وابلغ الأخير الشاه في أول لقاء له به بعد ذلك، مؤكداً له بأن قيادة السيارة بهذه الطريقة في مدينة طهران تشكل خطورة كبيرة جداً على حياة الشاه، وإذا حصلت حالة تصادم فإن ذلك لا يتناسب مع مكانة الشاه الشامخة ولا يُعد أمراً صالحاً، ولهذا فإن أسباب إقالة الفريق الأول عبدالله هدايت معقدة ولم يكشف عن وثائقها، ولكن ربما أن تكون رغبة الشاه في أن يكون حراً في تصرفاته، فضلاً عن غضب الأمريكيين من عبدالله هدايت من بين أسباب إجراء الشاه هذا.

كان من بين الأسباب الهامة لغضب الأمريكيين هو أن هؤلاء كانوا يتصورون بأن الفريق الأول عبدالله هدايت سيقوم بانقلاب عسكري نتيجة لتمتعه بشعبية واسعة في الجيش، وقد تم طرح هذا الموضوع بشكل علني على

عبدالله هدايت خلال أحد الاجتماعات، إلا أن الأخير رفض هذا الموضوع رفضاً نهائياً ولم يرضخ لأقوالهم، الأمر الذي دفعه لإبلاغ الشاه بذلك من باب وطنيته، لذلك انتبه الشاه إلى قضية لم تكن تخطر بباله، ووجد في الفريق الأول عبدالله هدايت المنافس الكامن له، في حين وجد الأمريكان فيه بأنه شخص مستقل ووطني لا يخدم تنفيذ نواياهم.

وعلى هذا تم الاتفاق بين الأمريكيين والشاه على أن لا يتم طرد الفريق الأول عبدالله هدايت من منصبه حسب، بل يجب القضاء عليه نهائياً، وبعد وصول أورل هاريمن إلى طهران بصفته سفيراً لبلاده هناك في عهد جون كندي، الرئيس الأمريكي، التقى بمحمد رضا شاه، وأكد له خلال اللقاء ما يزيد من قلق الأخير بشأن عبدالله هدايت، إذ أشار إلى أن المساعدات الأمريكية للجيش الإيراني يساء استخدامها في إطار سرقات قادة الجيش ووجه السفير الأمريكي إنذاراً بهذا الشأن للشاه، ومن جهة أخرى كانت الهيئة الاستشارية للضباط الأمريكيين في إيران مستاءة جداً من تصرفات الفريق الأول عبدالله هدايت، لأن الأخير كان قد أصدر أمراً حول وجوب احترام الضباط الأمريكيين في إيران لسسلة المراتب العسكرية الإيرانية بدقة، وأن يؤدي العقيد الأمريكي التحية العسكرية للعميد الإيراني، لاسيما وأن الضباط الأمريكيين أخضعوا الجيش الإيراني لنفوذهم، لكن الضباط الإيرانيين القدامى أبدوا مقاومة شديدة للتوجهات الأمريكية، وكان قائدهم في هذا التوجه هو الفريق الأول عبدالله هدايت.

وفي الاتجاه الآخر أرادت الهيئة الاستشارية للضباط الأمريكيين أن تؤدي الدور المسيطر على الجيش الإيراني بزي المستشارين العسكريين، إلا أن عبدالله هدايت لم يرضخ لذلك قط، وأبقى المستشارين الأمريكيين في حدود واجباتهم كمستشارين فقط، وبما أن محمد رضا شاه يميل إلى المحافظة على نفسه وبلاطه مقابل الأمريكيين، لذا فإن من وجهة نظره كان الواجب يقتضي عليه قمع قادة الجيش وعلى رأسهم الفريق الأول عبدالله هدايت.

نتيجة لذلك أُحيل الفريق الأول عبدالله هدايت في عام ١٩٦١م على التقاعد، واقترح عليه الشاه القبول بمنصب سفير لإيران في لندن أو تعيينه سيناتوراً، فاختار الفريق الأول عبدالله هدايت منصب السيناتور، وبعد عام ونصف تقريباً من ذلك، أكد الأمريكيون للشاه أن ما اتخذه الشاه بخصوص هدايت لم يكن انذاراً له، لذلك استدعي الأخير إلى المحكمة العسكرية، وكان رئيس محكمة البداءة التي حاكمته هو الفريق عظيمي، وبطبيعة الحال واستناداً إلى قوانين الجيش الإيراني فإن رئاسة عظيمي للمحكمة هو غير مشروع بوصفه أقل رتبة من عبدالله هدايت، في حين تشكلت محكمة الاستئناف للفريق الأول هدايت برئاسة الفريق الأول بهرام آريانا.

وعلى الرغم من أن كبار الضباط وبقية الساسة الإيرانيين راجعوا الشاه مؤكدين له أن هذا العمل لم يكن صحيحاً، وأن ازاحة الفريق الأول عبدالله هدايت لم يكن أمراً مقبولاً وأنها ستؤدي إلى عملية انعدام الثقة والتشاؤم داخل المؤسسة العسكرية، ولكن مع ذلك فإن «**المسمار الحديدي لايخترق الصخر**» على حد وصف المثل الإيراني، فالشاه اتخذ قراره وان هذا القرار يجب أن ينفذ إرضاءً للأمريكيين، علماً أن مضمون التهمة التي وجهت لهدايت هي أن هناك مبانٍ شيدت للجيش في مدينة «خانة» بكردستان إيران من لدن مقاول إيراني، وفي أثناء تسليم العمل طلب آمر الجيش في منطقة «خانة» من المقاول أن لا يدمر المباني التي شيدها لحسابه في أثناء العمل لكي يتم شراؤها منه، واتفق الطرفان على بيع وشراء الدور والمستودعات وبقية المباني التي شُيدت لحساب عمل المقاول وبسعر (٥٠) تومان للمتر المربع الواحد.

وفي أثناء المحاكمة تذرع الادعاء العام في الجيش بأن الفريق الأول عبدالله هدايت مارس نوعاً من السرقة في هذا المجال، وأن المبلغ الذي اتهم في سرقته الأخير هو (١٢٤،٠٠٠) تومان، في حين كان الشاه نفسه يعلم جيداً أن هدايت لم يكن سارقاً، ولكن عملية قمع كبار ضباط الجيش بدأت به لغرض إرضاء الأمريكيين والتعبير عن خدمة الشاه لهم.

بدأت جلسات المحكمة العسكرية التي تشكلت عام **١٩٦٣**م وفقاً لأوامر الشاه، وفي أثناء تلك الجلسات أثار المدعي العام العقيد برنديان موضوع التهمة الموجهة إلى عبدالله هدايت مؤكداً أن شراء المباني بسعر (٥٠) تومان للمتر المربع الواحد يُعد سرقة واضحة، فكانت اجابة الأخير على هذه التهمة سريعة ومباشرة، إذ طرح من خلالها موضوعاً هاماً يستحق الاهتمام عندما ذكر أن هناك مقاول أمريكي في الأيام السابقة قام بإنشاء مبانٍ للجيش في مراغة، وتم وفقاً لطلب الآمر العسكري هناك شراء مباني المقاول من لدن الجيش بسعر (١٠٠) تومان للمتر المربع الواحد، فكيف يكون شراء مبنى من مقاول إيراني وبمبلغ (٥٠) تومان للمتر المربع الواحد بمثابة سرقةً، والشراء من مقاول أمريكي بسعر (١٠٠) تومان للمتر المربع الواحد مشروعاً؟، وأضاف عبدالله هدايت إلى ذلك قائلاً: «أعتقد أن ذلك لا يُفسر إلا إذا كان في الجيش الإيراني نوعاً من الحصانة الدبلوماسية للمستشارين العسكريين الأمريكيين»، وأحدث هذا الكلام صدى واسعاً لدى الرأي العام الإيراني، لاسيما وان الإمام الخميني كان قد ألقى خطابه المعروف بهذا الشأن قبل مدة وجيزة من المحاكمة، ولعل هذا الأمر هو الذي دفع الأمريكان إلى الضغط على الشاه للتعجيل في القضاء على عبدالله هدايت.

كانت إدانة وحكم عبدالله هدايت في محكمة البداءة مصطنعة وجرت وفقاً لأوامر الشاه، وعندما أحيلت القضية إلى محكمة الاستئناف برئاسة الفريق الأول بهرام آريانا، فإن الأخير نهض من مكانه في أثناء جلسة المحاكمة وأدى التحية العسكرية للمتهم عبدالله هدايت عند دخوله، وكانت تلك المرة الأولى التي يواجه فيها متهم باحترام من لدن من يحاكمونه في عهد محمد رضا شاه، الذي عاتب كثيراً الفريق الأول بهرام آريانا مؤكداً له أن هذا العمل لم يكن صحيحاً، ولكن بهرام آريانا أجاب الشاه بأنه منذ عشرين عاماً كان يؤدي التحية العسكرية كلما يرى عبدالله هدايت، وأن ردة الفعل هذه لا يمكن تجنبها، فضلاً عن ذلك فإن رئيس محكمة الاستئناف كانت لديه معرفة بعائلة

عبدالله هدايت وكان يتصل بزوجة الأخير هاتفياً ليؤكد لها بعدم وجود أي دليل في ملف القضية يدين زوجها وأنه على وشك استصدار حكماً ببرءته، في حين دافع محامي المتهم العقيد أمين بور عن موكله مشيراً إلى أن من الحقائق العجيبة هي أن الميزانية السرية للفريق الأول عبدالله هدايت كانت تمثل رقماً ملحوظاً وأنها لم تنفق تقريباً، ولو أراد الأخير أن يقوم بعمل لصالحه فإن كان بامكانه أن يستخدم الميزانية السرية لهذا الغرض دون أن يواجه أية مشكلة.

لذلك فند كل التهم الموجهة إلى موكله وأكد بأنها مجرد كلام، وعلى الرغم من كل ذلك، إلا إن المحكمة أصدرت حُكمها بادانة عبدالله هدايت ونزع رتبته العسكرية وادخاله السجن مع تحميله دفع مبلغٍ قدره (١٢) مليون تومان، ويذكر الفريق الأول بهرام آريانا أنه كلما أراد التماس الشاه ببراءة عبدالله هدايت فإن الشاه يرد عليه بعنف، ويؤكد بأنه في أحد المرات طرده عملياً، الأمر الذي دفعه أخيراً إلى إبلاغ بقية أعضاء المحكمة بقرار الشاه للتصويت على الإدانة، ويضيف إلى ذلك قائلاً: «... **لقد كنت حينها خجلاً من نفسي، ولا يوجد هناك سبيل آخر، لأنه فيما عدا ذلك فإني سأواجه المصير نفسه**».

لم يبق أمام رئيس محكمة الاستئناف سوى الاتصال بزوجة عبدالله هدايت لإبلاغها أسفه من أنه لم يتمكن من القيام بعمل ما وان الأمر صدر بإدانة زوجها، وبذلك أُرسل عبدالله هدايت إلى سجن «قصر» الذي ظل فيه منهمكاً في المطالعة هناك في أغلب الأوقات، وقد تعرض إلى نوبة قلبية في السجن أثر الضغوط النفسية والعصبية، وتولى معالجته ضابط طبيب متخصص في أمراض القلب، وتم نقله عدة مرات إلى مستشفى الشرطة، ومن جهة أخرى وردت معلومات تفيد بأنه من الممكن أن يموت عبدالله هدايت في السجن، لذلك أمر الشاه اللواء خسرواني، رئيس محكمة الجيش، باطلاق سراح عبدالله هدايت قبل أن يتوفى في السجن، إلا أن خسرواني أبلغ الشاه بأن

هدايت صدر ضده حُكماً مالياً، فضلاً عن الحكم الجزائي، ولذا فإنه ليس من السهل اطلاق سراحه، فأمر الشاه بإيجاد حل للموضوع بأي شكل كان.

بعد دراسة القضية من لدن محكمة الجيش أكدت أنه بالإمكان معالجة الإدانة الجنائية، وأما بشأن إدانته المالية التي تضمنت شقين أحدهما (١٢٤,٠٠٠) تومان، والأخرى (١٢) مليون تومان، ونظراً لأن عبدالله هدايت لم يمتلك أمولاً لكي يتم حجزها، لذا طرحت المحكمة «**حجة شرعية**»! تقول انه من الأفضل أن تتسلم الدولة رواتبه التقاعدية مقابل تلك الديون، وان ذلك الأمر يتطلب موافقة زوجة عبدالله هدايت في أن تغض النظر عن رواتبه التقاعدية، لذلك أمر الشاه بالعمل بذلك بعد إبلاغه به، وأبلغ اللواء خسرواني مدير الشرطة بأمر الشاه القاضي باطلاق سراح عبدالله خان وزف مدير السجن البشرى للأخير بصدور الأمر باطلاق سراحه وأبلغه بأنه سيغادر السجن، ففرح عبدالله خان هدايت وقال لمدير السجن «**هل تمت تبرئتي؟**» فأبدى مدير السجن عدم معرفته بالأمر، وابلغ الأخير زوجة عبدالله خان بالحضور إلى السجن لمصاحبة زوجها إلى بيته، وبذلك أُطلق سراحه في عام ١٩٦٦م بدون صدور أي حكم رسمي أو قانوني.

كان من الواضح جداً أن عبدالله هدايت بعد اطلاق سراحه لا يمكن أن يعيش لمدة طويلة بعد الضربات المميتة التي وجهها له الشاه، إذ تعرض عبدالله هدايت إلى نوبة قلبية مرة أخرى بعد عام ونصف من خروجه من السجن، وعندما كان الأخير يرقد في فراش المرض في منزله خلال الأيام الأخيرة من حياته، ذهبت فريدة ديبا، والدة فرح ديبا زوجة الشاه، لزيارته في منزله، ولكن عبدالله هدايت لم يكن مستعداً لاستقبالها بناءً على أوامر الطبيب المعالج له كما يبدو ولم يحصل اللقاء وغادرت فريدة ديبا المنزل دون أن تراه، وذهبت إلى الشاه لتبشره «**أن الموضوع ليس شائعة وأن هدايت ميت لامحال**».

لم تستمر حياة عبدالله هدايت طويلاً، إذ توفي في عام ١٩٦٨م، وقد

طلب الأخير في وصيته أن لا تقام له أية مراسيم عند وفاته، ولهذا فإن ذويه سعوا إلى إقامة مراسيم بسيطة، وفي الوقت نفسه لم تجر له أية مراسيم عسكرية لنشييع جثمانه أو إقامة مجلس الفاتحة أو مراسيم اليوم السابع لوفاته، ولم يحضر أي شخص من لدن الجيش الإيراني، إذ لم يحضر في مراسيم دفنه في مقبرة مسجد هدايت في «دروس» سوى أهله وذويه وبعض أصدقائه وفريدة ديبا فقط، التي قوبلت بعدم اهتمام من لدن زوجة عبدالله هدايت وبقية أقاربه، مما اضطرها إلى مغادرة المكان بوقت مبكر بعد أن وجدت الأجواء غير ملائمة.

إن المحكمة العسكرية نزعت رتبة الفريق الأول عبدالله هدايت وأدانته على الرغم من أن كافة المؤشرات دلت على أنه لم يرتكب خطأً، وقد ذكر الفريق الأول بهرام آريانا، رئيس محكمة الاستئناف العسكرية، لاحقاً «أن عبدالله خان الذي أوشك على الموت، أُطلق سراحه وأُرسل إلى منزله خلافاً لكافة المقررات»، ثم اخترع الشاه وضعاً مثيراً للسخرية لاستعادة الديون منه، وبطبيعة الحال فإن راتبه التقاعدي حُجز بعد وفاته مقابل تلك الديون!.

ومن المثير للانتباه هنا أن السلطة القضائية قبلت بقرار المحكمة العسكرية بخصوص إدانة الفريق الأول عبدالله هدايت، وعدته صحيحاً! في حين أن السلطة القضائية صرحت مراراً بأن قرارات المحاكم العسكرية لاغيه، ولكنها وافقت على ذلك القرار وعدته مداناً، هذه الإدانة التي عُدت إدانة سياسية كان الشاه يهدف من ورائها إزاحة عبدالله هدايت عن طريقه لاعتقاده بأنه يمثل خطراً على عرشه لما كان يتمتع به من سمعة حسنة وشعبية داخل الجيش الإيراني، لذلك أزاله من الوجود ولم يعلم بأن الخطر الأساسي قادم نحوه وانه سيقضي على العرش البهلوي، ولهذا فإن تصنيف إدانة عبدالله هدايت على أنها اختلاس أموال عامة لا يبدو أنه منطقي.

على أية حال فإن محمد رضا شاه جعل أحد أكبر ضباطه وأكثرهم مصداقية نهباً لمصالحه الشخصية وأهوائه، وان مثل الشاه لا ينبغي أن يواجه

مصيراً أفضل من ذلك الذي حصل له، وان الأمر المثير للانتباه أيضاً هو أن أغلب الضباط الذين كانوا برتبة فريق أول في الجيش الشاهنشاهي لم تكن عاقبتهم حسنة، ففضلاً عن عبدالله هدايت فإن بهرام آريانا أقصي أيضاً فيما بعد ونُفي إلى باريس، وأما حجازي فقد انتحر، وتحطمت المروحية التي كانت تقل تدين الذي قُتل على أثر ذلك، وتم تسفير جم إلى أسبانيا، ويبدو أن زوج شقيقة الشاه لم يسلم أيضاً من شرور الشاه، إذ اصطدم بجبل ولقي مصرعه، كما ألقت أخيراً سلطات الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد سقوط النظام البهلوي القبض على نصيري وأعدمته، في حين اغتيل أويسي في فرنسا، وفرَّ أزهاري ذليلاً من إيران.

هدايت، كريم خان
«عيادة لواء طبيب متقاعد في جيش الإمام الخميني»

كان كريم خان هدايت طبيباً في الجيش الإيراني، وارتقى إلى رتبة لواء، وخدم لعدة سنوات في ولاية فارس، ورافق مدة إقامته وعمله هناك في العهد القاجاري أياما استثنائية مليئة بالأحداث في تاريخ الولاية المذكورة، فقد عايش اندلاع الحرب العالمية الأولى وحروب الحكومة المركزية الإيرانية مع صولت الدولة قشقائي في فارس والتحركات العسكرية للقوات البريطانية في ولايتي فارس وبوشهر، وحرب الشرطة الإيرانية ضد صولت الدولة، وتفشي مرض الأنفلونزا المميت في إيران، عندما كان يسكن ويعمل في ولاية فارس.

انهى الدكتور كريم خان هدايت دراسته في الطب في فرنسا وتخصص طبيباً جراحاً، وعاد إلى إيران عام ١٩٠٤، وأصبح منذ ذلك الحين طبيباً لمدرسة القوزاق، ومن ثم أُرسل إلى شيراز للعمل في القاعدة العسكرية في فارس، وصادفت مدة عمل كريم خان هدايت في شيراز تولى الأمير فرمانفرما لولاية فارس، ومن ثم مهدي قلي خان هدايت مخبر السلطنة، الذي كان

يؤدي مسؤوليته في تلك المرحلة المليئة بالفتن والياً لفارس أيضاً، كما تزامن وجوده هناك مع تأسيس نظام الدرك الحكومي الإيراني في فارس، الذي أصبح بسرعة قوة عسكرية رئيسة في تلك الولاية بقيادة المستشارين السويديين.

تزوج الدكتور كريم خان هدايت في شيراز فتاةً من أهالي تلك المدينة، الأمر الذي دفعه للإقامة طويلاً هناك، ولم تكن لديه الرغبة الكافية للذهاب إلى طهران، وكان كريم خان هدايت لعدة سنوات الطبيب الوحيد الدارس في الخارج في ولاية فارس بأسرها، ولهذا السبب كان أهالي فارس، وبشكل خاص أهالي شيراز يبدون محبة خاصة له، ولعل شارع الدكتور كريم خان هدايت في شيراز حافظ على اسمه هذا حتى الان، وعندما كانت عيادة الدكتور كريم خان هدايت في طهران كان الكثير من الشيرازيين يأتون إلى طهران بالطائرة ويراجعون عيادته في شارع إسلامبول (جمهوري إسلامي حالياً) ويعودون إلى شيراز بالطائرة بعد الفحوصات وتسلم الوصفة الطبية.

كانت للدكتور كريم خان هدايت معتقدات ومبادئ خاصة بشأن العيادة وفحص المرض، فهو يحضر في العيادة في أوقات المساء ويعطي عشرة أرقام فقط لفحص عشرة مرضى ولم يستقبل بعد ذلك أي مريض آخر مهما كانت الظروف ومن ثم يغادر العيادة، ويعتقد الدكتور كريم خان هدايت بأن الطبيب عندما يقوم بفحص عشرة مرضى بدقة ويشخص أمراضهم فإنه يتعب إلى الحد الذي لا يتمكن من فحص المريض الحادي عشر، وكلما يكثر عدد المرضى فإن أخطاء الطبيب ستكون أكثر، وفي الوقت نفسه كان وصفه للدواء مثالياً، إذ أن وصفته كانت صغيرة بشكل غير اعتيادي، ويعتقد انه من الأفضل إعطاء أقل الأدوية للمريض، لأن الأدوية لها تأثيرات جانبية ولا ينبغي الإفراط في تناولها إطلاقا.

على الرغم من ان الدكتور كريم خان هدايت كان متخصصاً في الجراحة، ولكن تجارب السنوات العديدة التي عمل فيها في شيراز أدت إلى اكتسابه خبرات عملية مثيرة للاهتمام في المجالات الطبية كافة، وفي الوقت نفسه فإنه

لم يبتعد عن متابعة المعلومات العلمية الجديدة في مجال اختصاصه، وكانت المجالات الطبية الفرنسية، التي تهتم بالمعلومات الطبية الحديثة، ترسل له حتى آخر أيام حياته.

يذكر الدكتور كريم خان هدايت في مذكراته عن المدة التي كان فيها في شيراز مؤكداً، أن تفشي مرض الأنفلونزا في أنحاء إيران لأول مرة تزامن مع سنوات الحرب العالمية لأولى ١٩١٤ -١٩١٨، وتسبب هذا المرض في مجزرة مثيرة للفزع، إذ أدت الحساسية الشديدة للأهالي لهذا الفايروس وانعدام الأدوية المؤثرة وقلة الأطباء والأجهزة وتأثيرات العلاج إلى أن تتسبب الانفلونزا في حدوث حالات وفاة عجيبة، ويذكر في مذكراته قائلاً: **«لقد تعدت القضية حضوري في دائرة الصحة وحضور المرضى لفحصهم ومعالجتهم، إذ كان قرص الأسبرين هو الدواء الوحيد الذي يمكن أن يساعد على علاج المرض نسبياً، وحينها كنت امتطي الحصان وأضع على ظهره كيساً ذي جنبين مملوءً بأقراص الأسبرين، وكنت أسير في الأسواق والأزقة وأوزع على الناس أقراص الأسبرين وأوجههم بما يجب عليهم فعله، وكان والي فارس في تلك المرحلة هو الامير فرمانفرما، وبما أن الفايروس لا يميز بين الغني والفقير، والحاكم والمواطن العادي، فقد أُصيب فرمانفرما بالأنفلونزا وأرسل بطلبي فتوجهت له وأعطيته الدواء والإرشادات الطبية وتحدثت له حول كيفية مكافحة المرض، ومن ثم ذهبت لمعالجة آخرين».**

لم يستأنس الدكتور كريم خان هدايت أساسا لمعالجة المرض في منتصف الليل، ولم يَقْدِم على هذا العمل إلا إذا كان مضطراً أو أن الضرورة تستدعي ذلك، فعلى سبيل المثال حدث يوماً أن تدهورت صحة فرمانفرما بشدة في منتصف الليل، فأمر بإحضار الدكتور كريم خان هدايت، لذلك جاء الأشخاص الذين أرسلهم فرمانفرما وأيقظوا الدكتور من نومه واصطحبوه إلى منزل فرمانفرما، وقال الدكتور كريم خان هدايت، الذي كان لا يرتاح للعلاج في منتصف الليل، بعد أن فحص فرمانفرما: **«يا سمو الأمير لقد اتخذتُ كل**

عمل لازم وأعددتُ الإمكانيات كافة من أجل تحسين وضعك الصحي، ومن الطبيعي جداً أن أي مرض يشتد في ساعات الليل، فإذا نهض سمو الأمير هذه الليلة بسلامة فإن وضعه سيتحسن في الصباح وإذا لم يتحسن فإن أي شخص وحتى أن كان الأمير لا يمكن أن يعمل شيئاً»، فقال له فرمانفرما، الذي لم يكن يتوقع بأن شخصاً سيتكلم معه بهذا الشكل: «**للأسف لدي علاقة صداقة وثيقة بابيك وأعمامك، وإلا لكنت أمرت حسن آقا، حارس البوابة، بأن يلقيك من هذه النافذة إلى فناء المنزل لكي تنقطع أنفاسك ولا تقول كلاماً انتن منك**». فأجابه الدكتور كريم خان هدايت: «**يا سمو الأمير للأسف أن حسن آقا وقع خلف الباب ومات اثر إصابته بالأنفلونزا، وعندما جئت إلى هنا شاهدت جثمانه هناك**» فتعجب فرمانفرما وقال: «**حسناً أن آقا نقي، المسؤول عن الغرفة ذات الأبواب الخمسة، هو الذي يقذفك إلى الفناء**»، فأجابه الدكتور كريم خان هدايت: «**للأسف يا صاحب السمو أن آقا نقي هو الأخر قد توفيّ قبل أيام ولم يبلغوك بنبأ وفاته لكي لا تنزعج**»، فرمقه فرمانفرما بنظرة طويلة ومسك يده وقال: «**يادكتور كريم خان هدايت أنا في ذمتك. قم بعمل لكي لا أموت!!**»، فأجابه الدكتور كريم خان هدايت قائلاً: «**يا صاحب السمو كن مطمئناً بأنني قمت بالعمل اللازم والبقية بيد الله وقوتك على مقاومة هذا المرض وأتمنى أن تزول هذه الأزمة صباحاً ويتحسن وضعك الصحي**»، وفي صباح اليوم التالي تحسنت الحالة الصحية لفرمانفرما.

ويشير الدكتور كريم خان هدايت في مذكراته إلى مجزرة جماعية حدثت للقوات البريطانية داخل إيران أيام الحرب العالمية الأولى عندما كانت القوات البريطانية تحارب الدولة العثمانية في الأراضي العراقية ويقول: «كانت الإمبراطورية البريطانية ترسل الجنود الهنود عن طريق الأراضي الإيرانية للمشاركة في هذه الحرب، كان هؤلاء الجنود يدخلون الأراضي الإيرانية عن طريق الحدود الباكستانية بكامل تجهيزاتهم الحربية، كالمدافع والبندقية الرشاشة باستعمال الخيول أو سيراً على الأقدام، ومن النادر أن

يدخلوا بعجلات عسكرية صغيرة، أنهم كانوا يدخلون إيران عن طريق منطقة لارستان ومن ثم يدخلون العراق عن طريق حدود خوزستان ومن ثم يشاركون في جبهات القتال، وفي أحد الأيام.

وبينما كان الدكتور كريم خان هدايت يعمل في دائرة الصحة في فارس في أثناء مدة تفشي مرض الأنفلونزا، قيل بأن حصاناً تائهاً قبض عليه بكامل التجهيزات العسكرية البريطانية بالقرب من شيراز، لذلك تم تكليف وفد من قبل مسؤولي فارس لدراسة الموضوع، فذهب الدكتور كريم خان هدايت مع الوفد، بوصفه طبيباً للقاعدة العسكرية في فارس، وبهذا الصدد يذكر الدكتور كريم خان هدايت ما شاهده هناك: «لقد جوبهنا بمنظر لا يصدق بالقرب من لارستان الإيرانية، إذ انتشر لواء كامل من الجيش البريطاني يضم جنوداً هنوداً وضباطاً بريطانيين بكامل تجهيزاتهم العسكرية على مسافة عدة كيلومترات وكانت الخيول تائهة والمدافع والرشاشات والبنادق مبعثرة على الأرض بعد أن مات العسكريون كافة أثر إصابتهم بالأنفلونزا ولم يبق منهم أي شخص على قيد الحياة، وعندما قمت بفحص هؤلاء العسكريين وجدتهم قد فارقوا الحياة وان بعضهم وقع فوق البعض الآخر، وكأننا نشاهد هجوماً ذرياً ونووياً مثيراً للفزع، لذلك تم اطلاع القنصلية البريطانية في شيراز على الموضوع، وعندها تدخلت القنصلية لحمل الجثث والتجهيزات».

وعندما أصبح الحاج مهدي قلي خان هدايت مخبر السلطنة والياً على فارس، كانت الحكومة المركزية في عهد أحمد شاه القاجاري، تخوض حرباً ضد صولت الدولة قشقائي، الزعيم الكبير لقبيلة قشقائي، في ايلخان، إذ نشر الأخير قواته في جبال زاكروس وواصل الحرب والمقاومة على الرغم من كافة المحاولات التي بذلتها القوات الحكومية للسيطرة على الموقف هناك، لكنها لم تتمكن من تحقيق نجاح في الحرب.

وبخصوص ذلك يذكر الدكتور كريم خان هدايت في مذكراته ما يلي: «جاء إلى منزلي عدد من الخيالة في منتصف الليل، فأردت أن أعرف ماذا

يريدون، فقال رئيسهم وهو من كبار زعماء قبيلة قشقائي، أن الزعيم الكبير أُصيب باطلاقة وهو بحاجة إلى عملية جراحية، فقلت لهم: إنني طبيب عسكري وأن الجيش الإيراني يحاربكم، إنني لم أتمكن من الذهاب معكم لأجري عملية جراحية لزعيم قوات متمردة وقفت بوجه الحكومة، فرد هؤلاء انك أقسمت على مساعدة أي شخص يحتاج إلى مساعدتك وفي أي مكان وبأي شكل كان، وإننا جئنا في منتصف الليل لكي لا يعلم بذلك أحد، وإننا سنصطحبك معنا وسنعيدك سالماً إلى منزلك بدون أن يشعر بذلك أحد بذلك»، وبعد حديث طويل أرغموا الدكتور كريم خان هدايت على مرافقتهم لفحص ومعالجة الزعيم، فاصعدوه على ظهر الحصان وأوصلوه إلى ذلك الزعيم من خلال سلوكهم للطرق التي يعرفونها، وعندما وصل الدكتور كان صولت الدولة نائماً ويتلوى من الألم أحيانا، إذ أصابته الاطلاقة في خصيته، وهنا أعدّ الدكتور كريم خان هدايت الكحول الطبي والمشرط واخرج الاطلاقة، وقام بمداواة الجرح وضمده، وبعد ذلك أوصلوه إلى منزله في شيراز سالكين الطرق التي يعرفونها والبعيدة عن أنظار القوات الحكومية.

على الرغم من ان العملية تمت على مايرام، ولكن مخبر السلطنة والي فارس، كان لديه جاسوس في الخيمة الخاصة للزعيم القشقائي الكبير، وفي صباح اليوم التالي، أرسل مخبر السلطنة شخصاً لإبلاغ الدكتور كريم خان هدايت بالحضور إلى دار الحكومة، وقد تعجب الأخير من هذه الدعوة، وعندما حضر الدكتور سأله مخبر السلطنة قائلا: «أين كنت ليلة أمس يادكتور كريم خان؟» فأجاب الدكتور: «كنت في البيت» فقال له مخبر السلطنة «لا تكذب عليّ، فاني أعرف بدقة أين كنت؟ وماذا فعلت؟ فقل لي ما هو الأمر؟»، وعلى الرغم من نكران الدكتور كريم خان هدايت ولكن دون جدوى، وكان لابد من أن يخبره بالحقيقة، فقال مخبر السلطنة: **«في الحقيقة يبدو انك فقدت عقلك. كيف يقوم طبيب عسكري بمعالجة زعيم المتمردين؟ أننا نستعمل كل قوانا لقتل زعماء المتمردين، وأنت تذهب وتعالج زعيم**

المتمردين؟ هل تعلم بأنه إذا علمت الحكومة المركزية بالأمر ستعدمك هنا وسط ساحة التدريب؟»، فأجابه الدكتور كريم خان هدايت: **«أنني أعلم جيداً بأنني سأواجه خطر الإعدام، ولكن بوصفي طبيباً لن أتوانى عن تقديم المساعدة لأي شخص يحتاج إليّ وإنني أرى أن صولت الدولة هو إنسان وان كان زعيماً للعشيرة التي تحاربكم، لأن هذا الأمر ليس مهماً من وجهة نظري وواجبي الطبي»**، وبطبيعة الحال فإن مخبر السلطنة لم يكتب تقريراً إلى الحكومة المركزية بهذا الصدد، فنجا الدكتور كريم خان هدايت بنفسه من تلك الورطة.

على الرغم من أن الدكتور كريم خان هدايت لم يتظاهر قط بكونه عسكرياً ولم يكن عسكرياً في تعامله، فإنه كان ضابطاً يؤدي عمله طبيباً في الجيش، وكان ضباط الجيش كافة في عهد رضا شاه ملزمين بارتداء البزة العسكرية ولبس البسطال (الحذاء)، ولكن الدكتور كريم خان هدايت كان يرتدي سروالاً اعتيادياً ويستعمل حذاءاً اعتيادياً أو بوتيناً، لأن البسطال يؤذي قدميه، ومن الجدير بالذكر أن الشخص الوحيد في الجيش الإيراني الذي يرتدي السروال هو رضا شاه نفسه وكان هناك شريطاً أحمر اللون على جوانب سرواله، وعن طريق جواسيس رضا شاه، الذي كان برتبة عميد في الجيش الإيراني، وصل الخبر للأخير بأن الدكتور كريم خان هدايت كان يرتدي سروالاً ولا يرتدي بسطالاً، لذلك أرسل رضا خان برقية إلى كريم خان هدايت حول ضرورة ارتدائه للبسطال والامتناع عن ارتداء السروال، ولكن الدكتور كريم خان هدايت لم يهتم بذلك وواصل ارتداء السروال، وعندما علم رضا شاه بأن الدكتور كريم خان هدايت لم ينفذ الأوامر الملكية، أصدر أمرا بتنزيل رتبته مرتبة واحدة لعدم التزامه بالأوامر ولم يطرد من الجيش لكونه طبيباً ماهراً وذو خبرة، ولذلك أصبح الدكتور كريم خان هدايت عقيداً بعد أن كان عميداً، وبما أن الأخير كان همه الأساس خدمة الناس بوصفه طبيباً، خلع رتبة العميد من كتفه بكل سهولة ووضع مكانها رتبة عقيد وواصل عمله، ومع ذلك فإنه منح رتبة عميد مرة أخرى بعد مدة من الزمن.

وعندما كان الإمام آية الله الخميني تحت المراقبة في طهران بعد نيسان ١٩٦٤نتيجة أحداث حزيران ١٩٦٣ المعروفة «بانتفاضة خرداد» كان الدكتور كريم خان هدايت ساكناً في منزل في شارع قيطرية بعد مفترق طريق القناة وكانت السلطات تراقبه بشدة، وكان منزل الدكتور كريم خان هدايت يقع على مقربة من تقاطع طريق القناة، ويقال أن الإمام الخميني شعر ذات ليلة بأن حالته الصحية ليست على ما يرام، وانه يريد حضور طبيب لمعالجته، وكان قد تقرر بأن الطبيب الذي يأتي لفحص الإمام الخميني يجب أن ينال تأييد سماحته ويقال انه تقرر بعد تبادل الرأي أن تتم دعوة الدكتور كريم خان هدايت لمعالجة الإمام الخميني، فراجع افراد من الشرطة منزل الدكتور كريم خان هدايت في منتصف الليل وطلبوا منه أن يذهب برفقتهم لإجراء فحوصات للإمام الخميني، فحمل الدكتور حقيبته الطبية وخرج سيراً على الأقدام لقرب مسكن الإمام الخميني عن داره، فأجرى الفحص اللازم لسماحته وقدم الإرشادات اللازمة بشأن استعمال الدواء والعلاج، وقد تحسن الوضع الصحي للإمام الخميني وامتثل للشفاء في اليوم التالي.

توفي اللواء الدكتور كريم خان هدايت في عام ١٩٧١، ويقع قبره في مسجد هدايت في دروس، وفي بعض الأحيان تحصل لقاءات عن طريق الصدفة مع أهالي شيراز فيسمع منهم قولهم بأن الدكتور كريم خان هدايت كان ملاكاً يساعد الناس في شيراز ويبعد عنهم الآلام والأمراض، وفي الوقت نفسه فإن أهالي شيراز يعدون أنفسهم بأنهم مدينين لهذا الطبيب بالكثير الكثير.

هويـــــدا، فريدون حبيب الله (الدبلوماسي الروائي الذي مات في المنفى)

ولِدَ فريدون حبيب الله هويدا عام ١٩٢٢م في سوريا عندما كانت تحت الانتداب الفرنسي، إذ كان والده حبيب الله عين المُلك يعمل هناك دبلوماسياً

يرأس سفارة غير رسمية تمثل مصالح إيران في سوريا. والده ابن خباز من مدينة شيراز الإيرانية استطاع أن يعتمد على نفسه في تعليمه وحياته حتى تمكن من صعود السلم بفضل التعليم والحرص والجدية التي كان يتميز بها، لينتهي به المطاف لأن يكون موظفاً حكومياً في طهران نال اهتمام ورعاية العائلة القاجارية هناك، وليحظى بالزواج من إحدى الأميرات القاجاريات عام ١٩١٧م أي قبل حوالي ثمان سنوات من استيلاء رضا شاه على السلطة في إيران وعزل العائلة القاجارية عام ١٩٢٥م، وبعد زواجه منح لقب «عين المُلك» الذي عُدّ بمثابة هدية زواجه من الشاه، وعلى الرغم من التحول الذي جرى على النظام السياسي في البلاد، إلا أن هويدا استمر في التقدم بمناصبه الوظيفية، فأصبح سفيراً لبلاده في المملكة العربية السعودية عام ١٩٣١م ليبقى هناك لمدة أربع سنوات ويحصل على لقب «أمير الحج»، إذ كان يرأس الحجاج الإيرانيين كل عام آنذاك لأداء فريضة الحج، في الوقت الذي بقيّ فيه فريدون وشقيقه الأكبر أمير عباس هويدا مع والدتهما في سوريا كي يتمكنا من إكمال دراستهما بالفرنسية في دمشق أولاً ثم في بيروت لاحقاً.

شهد فريدون حبيب الله هويدا خلال تلك المرحلة من حياته تنامي الحركة القومية وانتشار الأيديولوجيات النازية والشيوعية بين المثقفين العرب وبروز التطرف الإسلامي، وعلى العكس من بعض زملاء دراسته في دمشق وبيروت لم يصبح فريدون هويدا مهوّساً بالسياسة، وذلك لاكتشافه مجالاً آخر هو السينما التي عَدَّها واقعاً بديلاً له، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية عادت أُسرة حبيب الله هويدا إلى طهران، وهناك التحق أخوه الأكبر أمير عباس هويدا، الذي بلغ سن الحادية والعشرين من عمره، بالخدمة العسكرية، ولكن فريدون هويدا ظل في بيروت لمواصلة دراسته هناك، ومابين عامي ١٩٥٠ و١٩٥١م غادر الأخير بيروت لإكمال دراسته في باريس، وهناك أجرى علاقات وثيقة مع شخصيات أجنبية معروفة وتعرف على الروائي الإيراني المقيم في المنفى صادق هدايات، وعلى الرغم من حصوله على شهادة

الدكتوراه في الاقتصاد من فرنسا، إلا أنه لم يَعِد إلى إيران، وفضّل البقاء في باريس التي قضّى فيها عشر سنوات بعد حصوله على الدكتوراه، عمل في أثنائها في مكتب الإعلام بالسفارة الإيرانية.

لم تمثل باريس بالنسبة لفريدون هويدا المكان المحبب له حسب، بل أن هذا المكان كان الفرصة التي من خلاله سُلطت الأضواء عليه لأول مرة بوصفه دبلوماسياً ناجحاً، حينما كان أحد ثلاثة أشخاص شكلوا الوفد الإيراني للمشاركة في المؤتمر التأسيسي لحقوق الإنسان، فكانت تلك بداية تعاونه الطويل مع قضايا حقوق الإنسان، إذ كان في عام ١٩٤٩م ضمن الوفد الإيراني الذي شارك في صياغة إعلان حقوق الإنسان الشامل، وفي عام ١٩٦٨م كان فريدون هويدا من الكتاب الأساسيين لإعلان طهران، وهو مؤتمر دولي احتفل بالذكرى العشرين لإعلان ميثاق حقوق الإنسان الأول.

تزوج فريدون هويدا من توران علي منصور، ابنة رئيس وزراء إيران للمدة (آذار- حزيران ١٩٥٠م) للمرة الأولى، لكن هذا الزواج لم يستمر طويلاً وأدى أخيراً إلى الانفصال، وفي باريس كتب فريدون هويدا خلال تلك المرحلة أولى رواياته تحت عنوان [**المحاجر الصحية**]، وهي أول رواية بالفرنسية يكتبها شخص غير فرنسي ورشحت لجائزة «**الغونكور**»، إذ عُدّت هذه الرواية واحدة من الأعمال الأصيلة المنتمية لعصرها من خلال اشارتها إلى الفشل في الفهم ما بين الشرق المسلم والغرب العلماني، وكتب روايات أخرى منها **المطار**] و[**في أرض غريبة**] و[**ثلوج سيناء**]، فضلاً عن عدة دراسات من أهمها «**النفط الإيراني**» التي تضمنت دعوة صريحة للتأميم نشرت عام١٩٥١م، و«**تاريخ الروايات البوليسية**» وغيرها.

عاد فريدون هويدا إلى إيران مع مطلع الستينات من القرن الماضي، وعمل في البداية في الحقل الدبلوماسي في الوقت الذي كانت فيه البلاد تشهد تنفيذ برنامج «الثورة البيضاء» عام ١٩٦٣م، كما تولى عدداً من الوظائف الحكومية، وبشكل خاص بعد أن أصبح شقيقه الأكبر أمير عباس هويدا رئيساً

للوزراء للمدة (١٩٦٥- ١٩٧٧م)، إذ تدرج في عمله الدبلوماسي حتى وصل إلى منصب نائب وزير الخارجية للمنظمات الدولية، وفي عام ١٩٧١م ذهب إلى نيويورك لتولي منصب «مندوب إيران الدائم في الأمم المتحدة» للمدة (١٩٧١- ١٩٧٨م)، وخلال عمله في الأمم المتحدة روّج فريدون هويدا لسياسة الانفراج الدولي بين القوى العظمى، وعمل رئيساً للجنة «احلال السلام» لمدة أربعة سنوات، وفي عام ١٩٨٠م نشر كتاب تحت عنوان «سقوط الشاه» وهو عبارة عن سرد سريع للأحداث المتأثرة بوطأة الغضب الذي اعترى فريدون هويدا، نتيجة إعدام أخيه أمير عباس هويدا في طهران في نيسان ١٩٧٩م، إذ ألفه باللغة الفرنسية وتُرجم إلى الإنكليزية والعربية، وبعد عشر سنوات ألف كتاباً آخر تحت عنوان «**الصليب المكسور**»، وهو دراسة للعنف السياسي في التاريخ الإسلامي، وهو أول كتاب يؤلفه فريدون باللغة الإنكليزية.

أظهر فريدون هويدا أيضاً في مرحلة الثمانينات من القرن الماضي جانباً آخر من مواهبه عن طريق انجازه لسلسلة من الرسوم التي نالت إعجاب فنانين عالميين معاصرين مثل الشاعر والرسام الأمريكي مانوخر يكتاي، وأخيراً انتهت به دورة الحياة إلى صراع طويل مع المرض العضال (السرطان) الذى عانى منه الكثير حتى وفاته في عام ٢٠٠٦م في فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وخلّف وراءه زوجته الثانية غيسلا وابنتيهما ماندانا وروكسانا.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

١ - الوثائق الأمريكية:

1 - "FRUS "1920, Vol.111, Washington, 1930.

٢ - وثائق السافاك:

١- مركز بررسى اسناد ساواك، رجال عصر بهلوي، حميد رضا بهلوي به روايت اسناد ساواك، جاب أول، تهران، ١٣٩١ش.

٢- ـــــــــــ، روحاني مبارز آيت الله كاشاني به روايت اسناد ساواك، جلدين (جلد أول)، تهران، ١٣٧٩ش.

٣- ـــــــــــ، روحاني مبارز آيت الله كاشاني به روايت اسناد ساواك، جلد دوم، تهران، ١٣٧٩ش.

٤- ـــــــــــ، سبهبد تيمور بختيار (أولين رئيس سافاك)، به روايت اسناد ساواك، سه جلد، جلد أول، ١٣٧٨ش.

٤- ـــــــــــ، بختيار در لبنان، جلد دوم، تهران، ١٣٧٨ش.

٥- ـــــــــــ، بختيار در عراق، جلد سوم، تهران، ١٣٧٨ش.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

١- أحمد شاكر عبد العلاق، الأحزاب والمنظمات السياسية في إيران ١٩٦٣-١٩٧٩، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة / كلية الآداب، ٢٠١٢.

٢- أحمد شاكر عبد العلاق، إيران في عهد أحمد شاه ١٩٠٩- ١٩٢٥ دراسة

تاريخية في التطورات السياسية الداخلية، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة / كلية الآداب، ٢٠٠٨.

٣- ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في إيران، رسالة ماجستير، جامعة بغداد / كلية الآداب، ٢٠٠٨.

٤- زينب فليح محمد الموسوي، الأوضاع الاقتصادية في إيران ١٩٤٥-١٩٥٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية / كلية التربية، ٢٠٠٢.

٥- علاء رزاك فاضل النجار، دور المؤسسة الدينية في السياسة الداخلية الإيرانية ١٩٤١- ١٩٦٣، رسالة ماجستير، جامعة البصرة / كلية الدراسات التاريخية، ٢٠١٠.

٦- علياء سعيد إبراهيم محمد كسار، أبو القاسم الكاشاني وأثره في الحياة السياسية الإيرانية حتى عام ١٩٦٢، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة / كلية الآداب، ٢٠١٣.

٧- محمد طه علي الجبوري، تاريخ الحزب الشيوعي الإيراني «توده»، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية / معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية الملغي، ١٩٨٨.

٨- فوزية صابر محمد، التطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٥١-١٩٦٣، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد / كلية الآداب، ١٩٩٣.

٩- ماجد حميد هويدي الأسدي، التيارات والأحزاب السياسية في إيران ١٩٤١- ١٩٥١ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، جامعة واسط / كلية التربية، ٢٠١٢.

١٠- نعيم جاسم محمد الدليمي، الأوضاع الاقتصادية في إيران ١٩٢٥-١٩٤١ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد / كلية التربية «ابن رشد»، ٢٠٠٢.

١١- وداد جابر غازي، الحياة البرلمانية في إيران ١٩٤١- ١٩٧٩، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية / كلية التربية، ٢٠١٠.

١٢- وفاء عبد المهدي راشد الشمري، التطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٦٤- ١٩٧٩، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية / كلية التربية، ٢٠٠٦.

ثالثاً: الكتب: ١- باللغة العربية:

١- أحمد خليل الله مقدم، من أجل توعية جيل الشباب. تحليل لنضال الشعب الإيراني في تأميم النفط الإيراني بقيادة الدكتور محمد مصدق، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣.

٢- أحمد عبد القادر الشاذلي، الاغتيالات السياسية في إيران، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٧.

٣- أحمد كسروي، تاريخ مشرطه إيران، مؤسسة انتشارات نكاه، جاب بنجم، تهران، ١٣٨٨ش.

٤- بزهان جازاني، مدخل إلى تاريخ إيران المعاصر، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، بلا تاريخ.

٥- جلال الطلباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ط٢، بيروت، ١٩٧١.

٦- جميل قاسم، علي شريعتي الهجرة إلى الذات، المركز الحضاري لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٠.

٧- حسن الأمين، صراعات في الشرق على الشرق، الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠١.

٨- حسن كريم الجاف، الوجيز في تاريخ إيران دراسة في التاريخ السياسي

منذ ظهور الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥.

٩- خضير البديري، الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥- ١٩١١، دار العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٢.

١٠- خضير مظلوم فرحان البديري، إيران. تفاقم الصراع الدولي وأثره في سقوط رضا شاه وعقد مؤتمر طهران، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، ٢٠٠٩.

١١- خضير مظلوم فرحان البديري، فصول من تاريخ إيران الحديث والمعاصر. العهد البهلوي (١٩٢٥- ١٩٧٩)، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الأشرف، ٢٠١٠.

١٢- سيد جلال الدين المدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، منظمة الإعلام الإسلامي - العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، طهران ١٩٩٣.

١٣- طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في إيران ١٩٤١- ١٩٥١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

١٤- طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية١٩٠٦- ١٩٧٩، بيروت، ١٩٨٠.

١٥- عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، المركز النموذجي، الجيزة، ١٩٧٣.

١٦- عبدالله شاتي عبهول، صفحات من تاريخ العراق وإيران المعاصر، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠١٠.

١٧- علي رزم آرا، جغرافية إيران السياسية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، بلا تاريخ.

١٨- عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة. دراسة تاريخية وثائقية ١٨٣٣-

١٩٤٦، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، فرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٨.

١٩- غلام رضا نجاتي، التاريخ الإيراني المعاصر. إيران في العصر البهلوي، نقله إلى العربية: عبد الرحيم الحمراني، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى، قم، ٢٠٠٨.

٢٠- كمال مظهر أحمد دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مطبعة أركان، بغداد، ١٩٨٥.

٢١- محمد حسنين هيكل، إيران فوق بركان، دار أخبار اليوم، القاهرة، بلا تاريخ.

٢٢- محمد رضا بهلوي، محمد رضا بهلوي يرد على التاريخ، ترجمة: مؤسسة أبي عقل كليرهمه، باشراف صهيب، بيروت، ١٩٨٠.

٢٣- محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة إيران والخليج العربي (١٦)، البصرة، ١٩٨٣.

٢٤- منصور فرهانق، مقاومة الفراعنة في كتابات علي شريعتي عن الاضطهاد. في كتاب «إيران ١٩٠٠- ١٩٨٠ الثورات المعاصرة. القوى السياسية والاجتماعية. دور الدين والعلماء. التسلح وسياسة التوكيل»، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠.

٢٥- موسى النجفي وموسى فقيه حقاني، التحولات السياسية في إيران. الدين والحداثة ودورهما في تشكيل الهوية الوطنية، ترجمة قيس آل قيس، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، سلسلة الدراسات الحضارية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣.

٢٦- ميشال سليمان، إيران في معركة التحرر والاستقلال، بيروت، ١٩٥٤.

٢- باللغة الفارسية:

١- أحمد بيراني، شاهبور غلامرضا بهلوي، انتشارات بهآ فرين، تهران، ١٣٨٢ش.

٢- أحمد شريفي، عشاير شكاك وشرح زندكي انها بهر هبري إسماعيل أغا سمكو، تهران، ١٣٤٨.

٣- أحمد علي مسعود أنصاري، من وخاندان بهلوي، تنظيم ونوشته محمد برقعي وحسين سر فرار، تصحيح وتوضيح ومقدمة از دكتر حسين أبو ترابيان، نشر فاخته، تهران، ١٣٧١ش.

٤- اعليحضرت همايون محمد رضا شاه شاهنشاه إيران، مأموريت براي وطنم، جاب سوم، تهران، ١٣٥٠ش.

٥- ايرج افشار، أوراق تازه ياب مشروطيت ونقش تقي زاده، انتشارات جاويدان، تهران، ١٣٥٩ش.

٦- ـــ، خاطرات سردار أسعد بختياري (جعفر قلي خان أمير بهادر)، انتشارات أساطير، تهران، ١٣٧٢ش.

٧- ـــ، نامه هاى تهران (شامل ١٥٤ نامه از رجال دوران به سيد حسن تقي زاده)، جاب أول، تهران، ١٣٧٩ش.

٨- باقر عاقلي، تيمور تاش در صحنه سياست إيران، جاب أول، بى جا، ١٣٧١ش.

٩- باقر عاقلي، ميرزا أحمد خان قوام السلطنة در دوران قاجارية وبهلوي، انتنشارات جاويدان، تهران، ١٣٧٧ش.

١٠- بيتر أفري وديكران، سلسلة بهلوي ونيروهاي مذهبي به روايت تاريخ كمبرج، تهران، ١٣٧٥ش.

١١- تقي نجارد راد، ساواك ونقش آن در تحولات داخلي رزيم بهلوي، جاب أول، مركز اسناد انقلاب إسلامي، تهران، ١٣٧٨ش.

١٢- جعفر مهدي نيا، زندكي سياسي رزم آرا، تهران، ١٣٦٣ش.

١٣- ـــــ، زندكي قوام السلطنة، تهران، ١٣٧٥ش.

١٤- جهانكير اوشيدري، تاريخ بهلوي وزرتشتيان، انتشارات وقت، تهران، ١٣٥٥ش.

١٥- جهانكير تفضيلي، مصدق نفت كودتا، جاب أول، تهران، ١٣٥٨ش.

١٦- حسن طباطبائي، يادداشت هاى سيد محمد طباطبائي از انقلاب مشروطيت إيران، نشر آبى، جاب أول، تهران، ١٣٨٢ش.

١٧- حميد أحمدي، إيران هويت ملّيت قوميت، مؤسسة تحقيقات وتوسعه علوم إنساني، تهران، ١٣٨٣ش.

١٨- حميد بصيرت منش، علما ورزيم رضا شاه، انتشارات عروج، تهران، ١٣٧٦ش.

١٩- حميد رضا جلائي بور، قاضي محمد وكردستان درسالهاى ١٣٢٠-١٣٢٤، جاب أول، تهران، ١٣٦٩ش.

٢٠- خسرو معتضد، رضا شاه سقوط وبس از سقوط، جاب دوم، تهران، ١٣٧٦ش.

٢١- رسول جعفريان، جريانها وسازمانهاى مذهبي. سياسي إيران (آز روى كار آمدن محمد رضا شاه تا بيروزى انقلاب إسلامي) سال هاى ١٣٢٠-١٣٥٧، خانه كتاب - نشاني، جاب دوم، تهران، ١٣٨٧ش.

٢٢- زهراء شجيعي، نخبكاني سياسي إيران آز انقلاب مشروطيت تا انقلاب إسلامي، هيئات وزيران در عصر مشروطيت، جلد سوم، تهران، ١٣٨٣ش.

٢٣- سيد صدر الدين طاهري، يك بررس تحليلى از زندكي سياسي مدرس، جاب أول، تهران، ١٣٧٣ش.

٢٤- سيد علي علوي، زندكي وزمانه سيد حسن تقي زاده، مؤسسة مطالعات وبزوهش هاى سياسي، جاب أول، تهران، ١٣٨٥ش.

٢٥- سيد محمود خسرو شاهي، زندكي ومبارزه نواب صفوي، انتشارات اطلاعات، تهران، ١٣٨٦ش.

٢٦- سينا واحد، قيام كوهرشاد، جاب أول، شركت سهامى جابخانه (وزارت ارشاد إسلامي)، بى جا، ١٣٦١ش.

٢٧- عبد الرضا هوشنك مهدوي، تاريخ روابط خارجي إيران آز بايان جنك جهاني دوم تا سقوط رزيم بهلوي، دو جلد، تهران، ١٣٨٩ش.

٢٨- عبد الكاظم مجتبى زاده، فساد در رزيم بهلوي دوم، جاب دوم، تهران، ١٣٨٨ش.

٢٩- عبدالله شهبازي، ظهور وسقوط سلطنت بهلوي، انتشارات اطلاعات، تهران، ١٣٧٨ش.

٣٠- علي جانزاده، خاطرات سياسي رجال إيران از مشروطيت تا كودتاى ٢٨ مرداد ١٣٣٢ش، انتشارات جانزاده، جاب دوم، تهران، ١٣٨٢ش.

٣١- عليرضا أميني، تاريخ تحولات سياسي واجتماعي در دوران بهلوي، جاب دوم، تهران، ١٣٨٦ش.

٣٢- عليرضا أوسطي، إيران در سه قرن كذشته، جلد أول، انتشارات باكتاب، تهران، ١٣٨٢ش.

٣٣- عليرضا أوسطي، إيران در سه قرن كذشته، جلد دو، انتشارات باكتاب، تهران، ١٣٨٢ش.

٣٤- علي صالح اردوان، ماجرى قتل سردار أسعد بختياري (كوشه اى از تاريخ بهلوي أول)، خاطرات علي صالح اردوان بختياري داماد سردار أسعد، تصحيح وبزوهش حميد رضا دالوند، مركز اسناد وانقلاب إسلامي، تهران، ١٣٧٩ش.

٣٥- غضنفر ركن آبادي، سياست وديانت آيت الله كاشاني، مؤسسة فرهنكي دانش وانديشه معاصر، تهران، ١٣٧٩ش.

٣٦- كرد آورى وتدوين وتوضيح مؤسسة فرهنكى قدر ولايت، قصة ها وغصه ها، جلد أول، جاب دوم، تهران، ١٣٧٧ش.

٣٧- محمد حسين خسروبناه، بيزن جزني زندكي وفعاليت هاي او، به نقل از نشرية نكاه - شماره ١١، بهمن ١٣٨١ش.

٣٨- محمد علي موحد، خواب آشفته نفت از كودتاى ٢٨ مرداد تا سقوط زاهدي، جاب أول، نشر كارنامه، تهران، ١٣٨٣ش.

٣٩- مرتضى صادقكار، روانشناسى محمد رضا بهلوي وهمسرانش، جاب أول، نشر ناوك، بي جا، ١٣٧٤ش.

٤٠- مرتضى صادقى، روانشناسى رضا شاه، جاب أول، بي جا، ١٣٧٦ش.

٤١- مصطفى عليزاده كَل سفيدي، حاج علي قلي خان سردار أسعد بختياري، مشخصات نشر، أصفهان، ١٣٨٨ش.

٤٢- منوجهر كياني، بر جمدار حماسه جنوب صولت الدولة قشقايى سردار عشاير صولت الدولة قشقايى، انتشارات كيان، شيراز، ١٣٨١ش.

٤٣- ناصر نجمي، وثوق الدولة وقرار داد تنكسين ١٩١٩، انتشارات كوتمبرك، جاب أول، تهران، ١٣٨١ش.

٤٤- نجفقلى بسيان وخسرو معتضد، معماران عصر بهلوي، نشر ثالث- نشر آتية، جاب أول، تهران، ١٣٧٩ش.

٤٥- نكارش دكترم ملكزاده، زندكاني ملك المتكلمين، تهران، ١٣٢٥ش.

٤٦- نور الدين كيا نوري، خاطرات نور الدين كيا نوري، انتشارات اطلاعات، تهران، ١٣٧١ش.

٤٧- هوشنك طالع وبيمان حريقى، كوشه هاى بنهان توطئه براى تجزيهى مهاباد، انتشارات سمرقند، جاب نخست، تهران، ١٣٨٩ش.

٣- باللغة الإنكليزية:

1- Armajani.Y, Middle East Past and Present, New jersey, 1970.

2- Avery.P., Modern Iran, London, 1956.

3- Algar.H, Religion and State In Iran (1785-1906), Los Angles, 1969.

4- Banani A., The Modernization of Iran 1921-1941, California, 1961.

5- Elwell-Sutton, Modern Iran, Lodon, 1942.

6- Hairi A.,Sh'ism and Constitutionalism Iran, A Study of the, Role Played By the Persia Residents of Iraq in Iranian Politics, Berkeley, 1977.

7- Jazani B., Capitalism and Revolution in Iran, London, 1980

8- Keddie N.R., Roots of Revolution An Interpretive History of Modern Iran, New Haven, 1981.

9- Lenczowski G., Foreign Powers in tervention in Iran during World War 1, in Book "Qajar Iran Political, Social and Cultural Change 1800 - 1925", Edited by: Bosworth E. and Hillenbrand G, Edinburgh - London, 1983.

10- Pahlavi M.R., Mission For My Country, London, 1961.

11- Saikal A., The Rise and Fall of the Shah, New Jersey, 1980.

12- Wilber.D.N, Contemporary Iran, London, 1963.

13- Wilber.D.N, Riza Shah Pahlavi.The Resurrection and Reconstruction of Iran,NewYork, 1975.

رابعاً: الموسوعات باللغة العربية:

١- أغا بزرك طهراني، طبقات أعلام الشيعة، ج ١٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٩.

٢- حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي من سقوط الدولة القاجارية وظهور رضا شاه إلى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المجلد الرابع، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٨.

٣- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٨.

٤- مركز البحوث والدراسات، الموسوعة الإيرانية المعاصرة، الجزء الأول، الشخصيات، بغداد، ١٩٨٥.

خامساً: الموسوعات باللغة الإنكليزية:

1- "The New Encyclopaedia Britannica", Vol. V11, Chicago, 1973-1974.

2- "The New Encyclopaedia Britannica", Vol. 8, London, 2007.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية:

١- از ويكي بديا دانشنامه آزاد..ناوبرى، جستجو : برش.

2- Mashoof @iichs.org.

3- From Wikipedia, the free encyclopedia.

المحتويات

شخصيات العهد القاجاري (١٧٩٦ - ١٩٢٥)

الجزء الأول

شخصيات العهد البهلوي (١٩٢٥ - ١٩٧٩)

الجزء الثاني

ENCYCLOPEDIA OF IRANIAN FIGURES IN THE QAJARITE AND BAHLAVI ERAS (1796 - 1979) A.D.

BY

Prof - Dr. Khudhair AL - Bdairi

Professor Of Modern History and Modern
and Contemporary History Of Iran
College Of Education- University Of Waist - Iraq

Second Edition - 2014



موسوعة الشخصيات الإيرانية



أن دراسة الشخصيات السياسية البارزة حالة تفرض نفسها، بوصفها ضرورة لا يمكن أن تخلو من الأهمية، لكونها تشكل الطريق الذي يمكن من خلاله الوصول إلى خلفيات تلك الشخصية والتعرف على أهم الأحداث والظروف السياسية التي كانت تحيط بها، ومدى قدرتها في مواجهة تلك الأحداث أو التراجع عنها، لاسيما وأن بعض الشخصيات استطاعت أن تغيّر مسار الأحداث السياسية وتصنع تاريخاً مُشرِقاً في بلدانها، نتيجة لما تمتلكه من خبرة وحنكة سياسية تمكنت بإصرار أن توظفها بالاتجاه الصحيح الذي يخدم المصالح العامة لشعوبها.



من هذا المنطلق جاءت أهمية دراسة الشخصية الإيرانية في العهدين القاجاري، والبهلوي معاً لتكون في موسوعة خاصة تحمل عنوان: (موسوعة الشخصيات الإيرانية)، يكون باكورتها الجزء الأول، المتعلق بالشخصيات الإيرانية خلال العهد القاجاري (١٧٩٦-١٩٢٥)، ومن ثم الجزء الثاني المتعلق بالشخصيات الإيرانية خلال العهد البهلوي (١٩٢٥-١٩٧٩).


ISBN 978-614-441-034-9

الغلاف:



www.alaref.net

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٢٥ لسنة ٢٠١٤